FLSH M Mohammedia
كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

مختبر: دينامية المجالات والمجتمعات

الجغرافيا، المجتمعات والتنمية الترابية المستدامة

أعمال مهداة للأستاذ محمد أنفلوس

تحت إشراف:

رشيدة نافع

عبد الحميد ابن الفاروق

الطيب بومعزة

مصطفى وادريم

عبد المجيد السامي

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2023

الجغرافيا، المجتمعات والتنمية الترابية المستدامة

Géographie, Sociétés, Territoires et Développement Durable

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية
Publications de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines Mohammedia 2023

FLSH M Mohammedia
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES DE MOHAMMEDIA
UNIVERSITÉ HASSAN II DE CASABLANCA

Laboratoire Dynamiques des Espaces et des Sociétés

Géographie, Sociétés, Territoires et Développement Durable

Mélanges offerts au Professeur Mohamed ANEFLOUSS

Sous la direction:

Rachida Nafaa
Abdelhamid Ibn El Farouk
Taieb Boumeaza
Mostafa Ouadrim
Abdelmajid Essami

Publications de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines - Mohammedia 2023

FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES
DE MOHAMMEDIA
UNIVERSITÉ HASSAN II DE CASABLANCA

مختبر: دينامية المجالات والمجتمعات

الجغرافيا، المجتمعات والتنمية الترابية المستدامة

أعمال مهداة للأستاذ محمد أنفلوس

تحت إشراف:

رشيدة نافع

عبد الحميد ابن الفاروق

الطيب بومعزة

مصطفى وادريم

عبد المجيد السامي

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2023

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية

مختبر: دينامية المجالات والمجتمعات (LADES)

الجغرافيا، المجتمعات والتنمية الترابية المستدامة

تحت إشراف : رشيدة نافع، عبد الحميد ابن الفاروق، الطيب بومعزة، مصطفى وادريم، عبد المجيد السامي

الإعداد والتصفيف : مصطفى وادريم، سعيد المواق، عبد الغني الزردي، ياسين الشاوي

تصميم الغلاف : سعيد المواق

الإيداع القانوني : 2023MO0584

ردمك : 978-9954-704-30-1

الطبعة : الأولى 2023

الطباعة : المتقي برينتر – المحمدية 55 46 28 23 05

اللجنة العلمية

ذة. نافع رشيدة

ذة. السعيدي جميلة

ذ. بومعزة الطيب

ذ. وادريم مصطفى

ذ. ايت موسى أحمد

ذ. أنفلوس محمد

ذة. بوعوينات أسماء

ذ. السامي عبد المجيد

ذ. يحياوي مصطفى

ذ. شوقي عزالدين

ذة. المرابط رشيدة

ذ. الندراوي مصطفى

ذ. عياد الحبيب

ذة. غسال عتيقة

ذ. السلوي عبد المالك

اللجنة المنظمة

السيد أحمد ايت موسى

ذة. نافع رشيدة

ذ. وادريم مصطفى

ذة. المرابط رشيدة

ذة. السعيدي جميلة

ذ. بومعزة الطيب

ذ. يحياوي مصطفى

ذ. المواق سعيد

ذ. الزردي عبد الغني

لجنة القراءة والتقييم

ذة. نافع رشيدة

ذ. ازهار محمد

ذة. السعيدي جميلة

ذ. بومعزة الطيب

ذ. وادريم مصطفى

ذ. ايت موسى أحمد

ذ. أنفلوس محمد

ذة. بوعوينات أسماء

ذ. السامي عبد المجيد

ذ. يحياوي مصطفى

ذ. شوقي عزالدين

ذة. المرابط رشيدة

ذ. الندراوي مصطفى

ذة. غسال عتيقة

ذ. السلوي عبد المالك

ذ. بوعملات منعم

الفهرس

شهادة تمهيدية..... 11

تقديم 13

المحور الأول: التنمية الترابية..... 15

عبد الرحمان العثماني

هل الجغرافيا مؤهلة لتكون أداة وفلسفة للتنمية المستدامة...؟..... 17

محمد الأسعد

النسقية في التحليل الترابي. دراسة في جغرافية ما بعد الحداثة..... 39

محمد العلوي، محمد ازهار، أسماء بوعوينات، عبد المنعم اعبابو

السوق الأسبوعي وقضايا التنمية الترابية بالشاوية حالة سوق خميس الكارة..... 57

المحور الثاني: جغرافية الصحة..... 65

موسى كرزازي

تقديم قراءة نقدية في أعمال الأستاذ الباحث محمد أنفلوس، انطلاقا من أبحاثه في جغرافية الصحة..... 67

محمد أنفلوس ، رشيدة المرابط، سعيد المواق، نادية تهامي

دور الجغرافية الاجتماعية الجديدة في إصلاح نظم الرعاية الصحية للطب الوقائي والتخطيط للطوارئ (حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)..... 81

سعيد المواق، محمد أنفلوس، رشيدة المرابط

التحليل الجغرافي للوفيات العامة في مدينة القنيطرة: دراسة مقارنة بين سنتي 1971 و 2014..... 95

بدر الدين أيت لعسري

محددات الولوج للخدمات الصحية بالمجالات الترابية الهامشية وسؤال الاندماج الحضري. حالة مركز الجماعة الترابية سيدي ببي. أكادير الكبير..... 105

هلال عبد المجيد، بويربيتان صالح

محددات وتحديات ولوجية وحكامة خدمات الرعاية الصحية بإقليم الحوز..... 119

المحور الثالث: دينامية المجالات الحضرية..... 137

حسن الممساوي، أحمد أيت موسى، خالد الأمراني

الدينامية الحضرية وإشكالية تهيئة وتوجيه التوسع المجالي، حالة مدينة خريبكة..... 139

نعيمة قجا، محمد ازهار، مصطفى يحياوي

تقييم برنامج "مدن بدون صفيح" بسلا من منظور العدالة المجالية..... 149

محمد الهيلوش، حنين الهندي

المجال العمومي بالمدينة المغربية مداخل وتحديات تفعيل الذكاء الحضري: حالة مدينة مكناس..... 169

سومية سويعد، محمد ميوسي، محمد الاسعد
استراتيجية الفاعلين في الحفاظ المستدام على التراث المعماري وتثمينه بالمدن العتيقة بالمغرب، حالة مدينة أبي الجعد..... 181

عبد الجليل أيت علي احمد، محمد داود، محمد بن خاي
الآثار السوسيواقتصادية والبيئية للمياه العادمة بالمدن الواحية "حالة مدينة أكدز بالجنوب الشرقي للمغرب"..... 195

عزالدين شوقي، عبد الرحمان جدوان
الخرائط التفاعلية ودورها في بيان توزيع المرافق العمومية بمدينة المحمدية..... 207

ضريف عثمان، نسيبة بوزيد، عبد المجيد السامي
تطور السكن العشوائي بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى باستخدام تقنيات الاستشعار البعدي ونظم المعلومات الجغرافية..... 219

عزيز محجوب
التراث العمراني بالمدينة العتيقة تازة بين التدهور المستمر وسياسة الإنقاذ..... 233

ياسين مخليصي، محمد أنفلوس، المصطفى ندراوي
إشكالية البدائل الاقتصادية ودور الفاعلين الجدد بالمدن المنجمية، حالة: مدينة خريبكة..... 245

المحور الرابع: دينامية التحولات الاجتماعية والمجالية بالأرياف المغربية..... 257

ابراهيم التركي، ثرية بوحفاض
البحث الجغرافي بالمجالات الريفية: أية علاقة بالتنمية المحلية المستدامة؟..... 259

بشرى حساني
التمدين وتحولات الفلاحة بالشاوية السفلى حالة إقليم برشيد..... 273

المحور الخامس: السياحة، التراث والتاريخ..... 287

محمد أبيهي، محمد فراح
أسرة أنفلوس الحاحية ما بين منتصف القرن 19م ومطلع القرن 20م: مراحل القيادة المخزنية ومقاومة الاحتلال الفرنسي..... 289

عبد العزيز فعرس
المعجم الجغرافي الحساني، أداة لحفظ الثقافة المجالية المبدعة لدى الإنسان الصحراوي..... 301

السعيدي جميلة، العنزولي محمد، مولواد عبد الحميد
القطاع السياحي بالوليدية بين آفاق التنمية الترابية وتحديات الواقع..... 315

جميلة السعيدي، جواد اعبيدو، عبد الحق لبدوري
المشاريع السياحية وآثارها على البيئة الساحلية: نموذج ساحل المضيق-الفنيدق..... 327

المحور السادس: دينامية الأوساط الطبيعية..... 339

بدرالدين الناصري، بكري حنان، وادريم مصطفى، المواق سعيد
الخصائص الهيدرومورفومترية لحوض واد المالح، دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد..... 341

الطيبي حناوي، عبد الغاني الزردي، عبد المجيد السامي
الموارد المائية وآليات التكيف في ظل إكراهات التغيرات المناخية والضغوطات البشرية جماعة اجدور نموذجا..... 355

رشيدة نافع، سميرة نافع، ياسين الشاوي
تأثير أنظمة استعمالات الارض على دينامية تدهور الموارد الترابية بإقليم بن سليمان حالة جماعتي مليلة وأحلاف..... 369

عبد الواحد العمراني، سكينة العمراني
الموارد المائية بحوض ورغة: الإمكانيات، والتحديات وآفاق التنمية..... 381

عبد الواحد فنيك، وحيد العدناني، نعيمة كبي
الموارد الترابية بعالية أسيف ملول: مظاهر الهشاشة وأشكال التدبير في أفق تنمية مستدامة لنمط إنتاج معيشي..... 395

الغاشي محمد، شاكر محمد، غضبان عمر، واخير حسن
تأثير تغايرية التساقطات المطرية اليومية على سد مولاي يوسف (1978 – 2016) -الأطلس الكبير، المغرب-..... 401

بن عمارة فاطمة الزهراء، مشوري نادية، الطيلسان محمد
تشخيص كمي وكيفي لتدهور الأوساط الغابوية شبه الجافة :حالة غابة كريفلة..... 419

شهادة تمهيدية

التكريم في الأعراف الجامعية والأكاديمية اعتراف جميل وضروري بما راكمه على مر السنين الأستاذ الباحث من إنتاج وإنجاز وخدمة على المستويات المعرفية والبيداغوجية والعلمية، وبما ساهم به في تنمية مؤسسته ومجال بحثه وتكوين طلبته. ولا بد أن يأتي هذا الاعتراف، وما أجمله، من زملاء وأصدقاء وطلاب ومسؤولين لهم دراية صادقة بالمحتفى به، وإدراك موضوعي لقيمته.

إن جميع هذه المقومات متوفرة في الزميل والصديق، المعطاء طيلة 34 سنة بوقته واستعداده وانخراطه التام في مهامه، الأستاذ الباحث، محمد أنفلوس، أحد خيرة المساهمين الأوائل، منذ التحاقه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية سنة 1988، في تكوين أجيال من الطلبة في تخصص الجغرافيا عامة والجغرافيا الحضرية خاصة، المساهمين الأوائل في التسيير العام للكلية بصفته رئيسا لشعبة الجغرافيا وعضوا بمجلس المؤسسة والمكتب المحلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي، والمساهمين الأوائل في بناء هيكلة البحث العلمي بصفته مديرا **لمختبر دينامية المجال والمجتمع** المعتمد بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

وما يميز أعماله العلمية خاصة أنه الباحث الأول الذي تناول بالوصف والتحليل العلاقات العامة والخاصة بين المجال والمرض، مظهرا أهمية وضع خرائط قد تبين توزيعا خاصا لحالات المرض حسب المجال، وكان ذلك في إطار أعماله المقدمة من أجل نيل دكتوراه الدولة ؛ كما أشرف في هذا المضمار على أطروحات لعدد من الطلبة الباحثين ؛ وله منشورات علمية عديدة تتقاسم بينها انشغاله المستمر باعتماد منهجية علمية رصينة مؤسسة على وفرة المعطيات، تحصن الخطاب العلمي من الانزلاقات الذاتية والانسياب في الأحكام القيمية، نذكر من بين هذه الأعمال، تحولات المجال المغربي والمجتمع: دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري. وعدة أبحاث لامست عدة مواضيع حول السكان، والجهوية بالمغرب، والتهيئة الحضرية، وسياسة المدينة، والبيئة والصحة، والتنمية الترابية المستدامة...

ويرجع له الفضل الأوفر في المبادرة إلى تقديم طلب علامة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، لاقتناعه باستحقاق المختبر لها، فرتب وجمع وحرر ونسق شهورا عديدة من أجل الحصول عليها، فكانت النتيجة سارة، إذ نال المختبر، ومن خلاله المؤسسة والجامعة، اعتراف مؤسسة علمية رسمية وطنية بجودة البحث العلمي بشعبة الجغرافيا ودعمه ماليا. كما له الفضل في الإشراف على العدد الموضوعاتي الثاني من النسخة الالكترونية لمجلة بحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، تحت عنوان "دراسات في التنمية الترابية المستدامة"، والتي سوف تساهم بدون شك وبشكل كبير في تحسين منظورية الكلية والجامعة على الصعيد الوطني والدولي. وقد سهرت، كما حصل الأمر بالنسبة للتكريم الذي نظم في حق الأستاذة الباحثة العميدة، الدكتورة رشيدة نافع، على أن يكون هذا التكريم بما يتناسب والسلوكيات الجامعية، مترجما إلى إسهام بمقالات علمية مهداة، لا منحصرا فقط في لقاءات وشهادات وكلمات، بل متوجا بمؤلف علمي تحت إشراف لجنة علمية، يعود بالفائدة لا شك فيه على القراء المختصين والمهتمين.

وقد توفقت هذه الأخيرة، مشكورة بوافر عبارات الشكر والامتنان، في تجميع الإهداءات وتدبير مشروع نشر المؤلف مع العمادة تحت عنوان "الجغرافيا، المجتمعات والتنمية الترابية المستدامة". وما يثلج الصدر أن الإسهامات تتصف بتنوع تخصصاتها ومشاربها ومقارباتها، من الفضاء الجغرافي خاصة، ومن كل الجامعات المغربية عامة، عددها 37، تتطرق لكثير

من المواضيع والتساؤلات والإشكالات العلمية الراهنة، العامة والمحلية، وهو ما يبرهن على المكانة اللائقة التي يحظى بها الأستاذ الباحث، محمد أنفلوس، لدى زملائه وطلابه وجمهور الباحثين المغاربة عموما.

ولم يكن ليتحقق هذا الإصدار التكريمي إلا بالعناية الخاصة التي أولتها إياه اللجنة المشرفة، وأخص بالذكر الزميل والصديق، الأستاذ الطيب بومعزة، رئيس شعبة الجغرافيا ومدير مختبر **دينامية المجال والمجتمع** حاليا لدعمه هذا الإصدار، والأستاذ مصطفى وادريم لتتبعه الحثيث، ولا يفوتني ذكر رعاية الأستاذة الباحثة رشيدة نافع، التي كانت تسأل عن مآل المشروع، وتتتبع خطواته، وتحث العمادة من حين لآخر على السهر على إخراجه، مخافة تواريه بعيدا خلف تلاحق الانشغالات، فأود ختاما الإعراب عن سروري وسعادتي وشكري لهم جميعا، ولكافة مؤلفي المقالات المهداة، ولكل من كان وراء هذا التكريم المكتوب في حق زميل صديق نحتفظ له بأجمل المبادرات، الأستاذ الباحث محمد أنفلوس.

عبد الحميد ابن الفاروق

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية

تقديم

لنا عظيم الشرف في شعبة الجغرافيا ومختبر دينامية المجالات والمجتمعات أن نضع بين يدي القراء الأعزاء هذه الأعمال المهداة تكريما لفضيلة زميلنا الأستاذ محمد أنفلوس. وهو من بين الأساتذة الباحثين بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الأكثر دينامية خلال حقبة مزاولة مهامه الجامعية. لقد تقلد الأستاذ محمد أنفلوس إضافة إلى مهامه كأستاذ باحث، عدة مهام بمجلس الكلية ومجلس الجامعة. كما تكلف برئاسة شعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية لمدة ست سنوات. وتحمل مهمة مدير مختبر دينامية المجالات والمجتمعات لما يناهز عقدا من الزمن كأحد مؤسسيه البارزين.

ونظرا لما حققته شعبة الجغرافيا إبان تحمله مسؤولية رئاستها من مكتسبات على مستوى الهيكلة والتجهيزات للمرافق والمختبرات (مختبر الجيومورفولوجيا والخرائطية الورقية والرقمية) والاستثمار الجيد لبرامج الإصلاح التربوي في مسالك الإجازات الأساسية والمهنية والماستر وسلك الدكتوراه، فقد تمكنت الشعبة من توظيف وإدماج أطر وكفاءات جديدة لاستخلاف الأساتذة المقيلين على التقاعد، وتعد اليوم مكسبا للكلية وعاملا من عوامل الاستمرارية والإشعاع الواسع للشعبة في مجالي التكوين والبحث.

كما كان للأستاذ محمد أنفلوس دور كبير في تدبير بنيات البحث ومشاريع البحث العلمي والتكوين داخل المختبر، وعمل بجدية على ترصيد الإنتاج العلمي وأنشطة فرق البحث والأعضاء الدائمين في المختبر بروح من الانفتاح والتكامل بين مختلف التخصصات الجغرافية والعلوم الاجتماعية. وفي نفس الوقت عمل على تنسيق عمليات الحصول على الاعتمادات المالية والبحث عن الشراكات ومشاريع البحث الممولة. كل ذلك بهدف جعل الطلبة الباحثين في سلك الدكتوراه في صلب عملية النشر التكوين بواسطة /ومن أجل البحث، وتحفيزهم على البذل والعطاء وترسيخ قيم البحث العلمي والتواصل لديهم داخل المجموعات وفي إطار دورات التكوين والتدريب مع مختبرات أخرى وجمعيات ومنتديات عالمة عبر التراب الوطني. وهو بذلك كان بمعية أعضاء المختبر وفرق البحث المنتمين إلى شعبتي الجغرافيا وعلم الاجتماع من بين الأساتذة الذين ساهموا في تخرج أجيال من الطلبة الدكاترة يساهمون الآن كأطر عليا في التكوين والبحث داخل الجامعة المغربية، وقد ساهمت المنشورات العلمية للمختبر طيلة مدة اعتماده في تحسين منظورية ترتيب جامعة الحسن الثاني على مستوى البحث والإنتاج الأكاديمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد استطاع الأستاذ أنفلوس بفضل تواضعه وتفانيه بمعية باقي الأساتذة ومنسقي فرق البحث، أن يقود مختبر دينامية المجالات والمجتمعات إلى قمة التتويج كبنية بحث وطنية تحمل العلامة المميزة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (LADES-URL-CNRST 2021-2024) ، وأن يتبوأ بذلك مرتبة مرموقة من بين كافة مختبرات العلوم الإنسانية على الصعيد الوطني، وذلك بفضل مشاريع البحث التي يحملها والمقالات العلمية والأبحاث المنشورة على الصعيد الوطني والعربي والدولي.

وهذه الأعمال التي يبين أيدينا تضم عددا من المقالات الجغرافية المتنوعة لمجموعة من الزملاء الأساتذة والطلبة الدكاترة الباحثين من داخل الشعبة وخارجها، وكذلك مقالات لأساتذة باحثين ممن عاشروا زميلنا من خارج الجامعة. وهي مقالات خضعت للقراءة والفحص من قبل أساتذة متخصصين، تعد تعبيرا صريحا ومبادرة عرفان بالمجهودات والخدمات الجليلة التي قدمها زميلنا الأستاذ محمد أنفلوس للشعبة وللمختبر وللكلية ولجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء منذ التحاقه بالكلية إلى أن غادرها.

شكرا لك أيها الزميل نيابة عن جميع أساتذة الشعبة وأعضاء المختبر، وشكرا لجميع المساهمين في هذه الأعمال المهداة تكريما له على ما أسداه من خدمات جليلة.

الطيب بومعزة

رئيس شعبة الجغرافيا ومدير مختبر دينامية المجالات والمجتمعات

المحور الأول:

التنمية الترابية

هل الجغرافيا مؤهلة لتكون أداة وفلسفة للتنمية المستدامة...؟

عبد الرحمان العثماني

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب عين الشق

ملخص:

طرح السؤال مبني على تناول قراءة تحليلية لما تضمنته كل من "التنمية" و" الاستدامة" من المفاهيم واصطلاح تتجاذبها مختلف التخصصات المعرفية وإجرائية المهتمة بالتدبير الترابي المجالي كان اقتصاديا أو اجتماعيا وطبيعيا وثقافيا..

ارتأيت أن فتح النقاش حول هذه الترابطية ضمن مقاربة مبنية على تموقع الجغرافيا، الذي في نظري موضوع ومجال الفكر لهذه الروابط، لكون الجغرافيا معرفة تحدد وتصنف بها مدلول وخاصية المجال أو الفضاء الترابي، كان في منشئه الطبيعي أو محمولا بآليات وحركية الثقافية الإنسية من خلال أنشطتها المتنوعة والمتطورة في المكان والزمان، وتعرف تغايرية تتناسب ومستوى تطورها أو تقدمها الحضاري والتقني، وتجاذب اختلاف الثقافات من حيث المكان والزمان..

تروم المقالة التركيز على ثلاث نقط نراها أساسية، هي:

- المفاهيم الاصطلاحية بين اللغة والمدلول الاصطلاحي بين مختلف التخصصات؛
- السيرورة المعرفية وتجاذب بين الثقافية والاقتصاد والمجتمع لتعاملها مع التنمية والاستدامة والمجال الترابي ومقاربات الاختلاف والتكامل واختيار التأطير والتخطيط والبرمجة؛
- نموذج الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التضامني وحماية الموارد الطبيعية، نماذج من الاستعمالات التي تتبناها مختلف المدارس والتوجهات التخطيطية والإصلاحية، ساعية إلى جعلها موضوع الاختصاص والتركيز المعرفي الحضاري الحالي.

وجل هذه المساعي والدراسات الإجرائية والاقتراحية تتبنى هذه الأوليات كعناصر الحد من المخاطر التي تتبناها الإنسية الحالية في مقاربتها التجاوب مع التوازن للأوساط الطبيعية والإحيائية (الإيكولوجية)..

كلمات المفتاح: التنمية، الاستدامة، المجال الترابي، اقتصاد اجتماعي، ثقافة التكافل، القيمة المضافة

Résumé :

Poser la question repose sur une lecture analytique des concepts et de la terminologie contenus dans le « développement » et la « durabilité » qui sont attirés par les différentes disciplines cognitives et procédurales qui s'intéressent à la gestion territoriale, qu'elles soient économiques, sociales, naturelles et culturelles.

J'ai pensé d'ouvrir la discussion sur cette interconnexion au sein d'une approche basée sur le positionnement de la géographie, qui est à mes yeux l'objet et le champ de réflexion de ces liens, car la géographie est un savoir qui définit et classe la signification et la caractéristique du champ ou espace terrestre, il était dans son origine naturelle ou porté par les mécanismes et cinétiques culturels humains. Par ses activités diverses et avancées dans l'espace et le temps, il définit une hétérogénéité à la mesure de son niveau de développement ou de progrès culturel et technique, et l'attraction de cultures différentes en termes d'espace et de temps.

L'article vise à se concentrer sur trois points principaux, que nous considérons comme :

- concepts idiomatiques entre langage et sens idiomatique entre différentes disciplines ;

Le processus cognitif et l'attraction entre culture, économie et société dans le traitement du développement, de la durabilité, du champ territorial, des approches de la différence et de l'intégration, et des choix de cadrage, d'aménagement et de programmation ;

- Le modèle de l'économie verte, de l'économie solidaire et de la protection des ressources naturelles, modèles d'usages adoptés par diverses écoles et orientations d'aménagement et de réforme, cherchant à en faire l'objet de spécialisation et l'orientation actuelle des savoirs culturels.

La plupart de ces efforts et études procédurales et procédurales adoptent ces priorités comme éléments de réduction des risques adoptés par l'humanité actuelle dans son approche pour répondre à l'équilibre des environnements naturels et biologiques (écologiques).

Mots clés : Développement, Durabilité, Champ Territorial, Economie Sociale, Culture Solidaire, Valeur Ajoutée.

توطئة

الجغرافيا كمعرفة تدرس المجال والمحيط الطبيعي والحيوي والأوساط المحلية والإقليمية والوطنية، بموازاة ذلك، تدرس كذلك الجوانب البشرية في توزيعها وأنشطتها وممارساتها الثقافية على الميحط الحيوي لمختلف الأوسط الترابية والمجالية، وتطرح من خلالها مقاربات التأثير والتأثر كعناصر فاعلة من جهة ومتحكمة مستعملة من جهة أخرى؛

من هذه المعطيات تكون الإشكالية التي يطرحها الموضوع من خلال التساؤل (هل الجغرافيا مؤهلة لتكون أداة وفلسفة التنمية المستدامة؟).

وقبل طرح هذه الإشكالية، والمنهجية المعتمدة، أستدرج القارئ إلى مضامين واستعمالات بعض العبارات الاصطلاحية الأساسية في هذا الموضوع، وفي نفس السياق أسجل ملاحظة تشغلني حول مكانة الجغرافيا في ثقافة الفرد والمجتمع المغربي عموما، خاصة وما يرتبط منها بالمساجلات الحوارية حول بلورة دور الجغرافيا كمعطى تتبني عليه خيارات البرامج والمشاريع ذات النفع العام، وبالأحرى أن تكون مكونا معرفيا وثقافيا، وآلية تطبيقية تشارك في التنمية عموما والتنمية المستدامة خاصة..

أولا – مفاهيم التعبير الاصطلاحي بين الأصل اللغوي والدلالة الاصطلاحية

تتباين عموما الدلالة اللغوية للمفردات بانتقال استعمالها مصطلح في سياق البحث أو التقريض ضمن عمل علمي أو دراسة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.. الخ؛ أخص هنا بالذكر العبارات التالية: النمو والتنمية، الاستدامة والمستديمة، الوسط الحيوي، المحيط الإحيائي والوسط الطبيعي؛

هذه العبارات من اشتقاقات لفظية لغوية، لا تحتفظ بالضرورة بحمولة معناها اللغوي في استعمالها كمصطلحات، وكثيرا ما يصبح لها معاني متداخلة أو فضفاضة تفقدها دلالتها اللغوية، وتبقى مع ذلك محتفظة بالتداول رغم ذلك لكثرة وتنوع ميادين استعمالها..(وأغفل هنا موضوع "الجغرافيا" للعودة إليها لاحقا)؛

يعود خيار الوقوف عند هذه العبارات لكون مناقشة إشكالية الموضوع ومقارباتها المنهجية ستفرض علينا ضبط دلالاتها التداولية بين مختلف الاستعمالات، المعرفية منها والثقافية وغيرها كثير؛

أ – النمو و التنمية، كلاهما مصدر لغوي من فعلين، "نما" ينمو بمعنى زيادة حجم الجسم، و"نمى" نمي ينمي و نمية بمعنى تكاثر، أي تزايد في عدد الأفراد*[1]، و هذا التداخل في الأصل اللغوي جعل الدلالة الاصطلاحية للعبارة تبقى مبهمة إلى مفتوحة الصياغة، من ذلك عدم الإجماع حول الصيغة الاصطلاحية معجميا، وبقي تحكيم استعمالها مرتبط بسياقات توظيفها المتداول بين مختلف التخصصات و الاستعمالات..الخ، و بحكم هذا الأصل اللغوي فالنمو من أصل فعل نما، و التنمية من أصل نمى، في الأولى الألف أصهلا واو و في الثانية الألف تنقلب إلى ياء؛ و من ذلك نفهم من "التنمية" بالنسبة للمال و الاقتصاد تزايد و تكاثر الإنتاج، بينما بالنسبة لصيرورة الحياة و الثقافة فهي تدل على الوعي و النضج لفكر وسلوك الإنسان من خلال التعلم و حفظ الذات و تحسين المعيش..الخ.

[1] – المعجم المحيط، ومنجد اللغة العربية (هامش1).

ب – الاستدامة أو المستديمة (اشتقاق في صيغة المفعول)

استدامَ يستديم، اسْتَدِمْ ، استدامةً ، فهو مستديم، والمفعول مُستدام، استدام الشَّيءُ: استمرَّ وثبت ودام؛ اِسْتِدَامَةٌ[2] (مصدر اِسْتَدَامَ) : اِسْتِدَامَةُ العَيْشِ الرَّغِيدِ دَوَامُهُ و اِسْتِمْرَارُهُ.

– التنمية مستدامة*: هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة بخلفية ما يواجه العالم من خطورة التدهور المحيط الإحيائي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي؛

– التنمية المستديمة: مجموعة من المؤشرات والمعايير المحسوبة بموضوعية والتي توفر معلومات حول التنمية المستدامة (مؤشرات التنمية المستديمة)**؛

اقترن استعمال هذه العبارات بمسميات الفضاءات أو الميادين التي ترتبط بها، منها المحيط الحيوي والوسط الطبيعي، وما يستعمل في العربية تجاوزا "البيئة" مقابل العبارة اللاتينية "environnement "(الوسط المحيط).

ثانيا – إشكالية الموضوع

تتبني هذه الإشكالية على مقاربة شمولية لتقاطعات ما بين الجغرافيا كمعرفة لها بنيتها، فكر و ذاكرة و استقراء و استنتاج، لما تقوم به من توصيف و تحليل و قراءة نموذجية لمكونات الوسط المحيط و المحيط الحيوي و روابطها بالثقافة و الحضارة ضمن وحدات مجالية إلى إقليمية و وطنية، و حتى كونية، و ما يرافق ذلك من توظيف هذه المعرفة عن طريق أساليب و آليات تعبيرية إحصائية و توصيف الأشكال و البنيات المحكمة للوحدات الجغرافية في مركبها الطبيعي الثقافي الإنساني، و يعضد ذلك موقعها كمعرفة بين فروع العلم المختلفة، مما يجعل منها علما مركبا يرتبط بكثير من العلوم يجملها الرسم التالي:

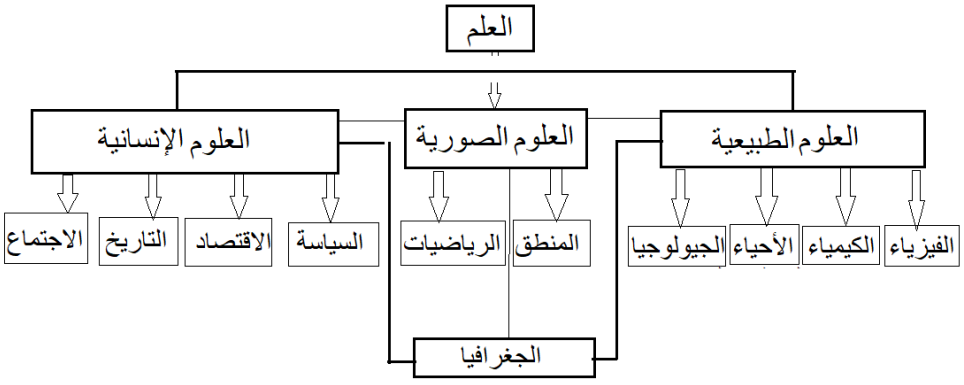

موقع الجغرافيا بين العلوم المختلفة

لعل الوازع إلى طرح سؤال الموضوع، هو ما تعيشه الجغرافيا من قلق فكري، أولا لكثرة التساؤلات والحيرة حول مواطن قدمها في نسق التحولات والتطورات المتسارعة للتقنية التواصلية وتأثيرها على المعرفة والثقافة عموما،

[2] - نفس المصدر

وخضوعها للمنافسة الإيديولوجيا وصراع العولمة الحديثة التي تعمد للضغط بوسائل وأليات اقتصادية مادية بتأطير من معطيات الثورة التقنية الجديدة كثورة صناعية من الجيل الرابع؛

فالجغرافيا خاصة عندنا بالمغرب، تعيش لا أقول انتكاسة، بل لا تزال معرفة في الظل بالنسبة للثقافة السائدة في المجتمع، فالجغرافيا عندنا لا تزال مادة تدرس على مستوى المؤسسات التعليمية كمادة وصفية للمكان، تسمح للتلميذ أو الطالب اكتساب حمولة وصفية حول المحيط الحيوي الذي يعيش فيه، ونادرا ما تخرج عن هذا المحيط لتعمل كعنصر فاعل يقدم معطيات توجيهية وقابلة للتطبيق أو يعرض خلاصات توجيهية انتقادية تضع الخيارات أمام عضد يجب اعتباره والعمل على المشورة معه.

وانطلاقا من تجربة متواضعة عبر سنوات العمل في التدريس أو تحسيس المجتمع المدني بمكانة ودور المعرفة الجغرافي، تبقى مكانة الجغرافيا في حاجة إلى بلورة مناهج وتقنيات متوازية مع نضج العمل المعرفي الذي بذلت لبلوغه جهود موفقة، ليس فقط على مستوى الجانب الفلسفي(المعرفي) بل كذا الجانب المنهج والآليات والتقنيات الموازية..

و إذا كان تداول المصطلح بهذه الحمولة التي تخفى غالبا الجانب المعرفي لكونها تصبح مستندة إلى التداول المتعدد و المتنوع بين مختلف الخطابات، فذلك مرده للتغير المادي مع مرحلة النمو الاقتصادي من جهة، و ما عرفه هذا النمو من تطورات لعدة أجيال، خاصة بعد الثورة الصناعية الأولى، و لاحقا بعد ما حدث لهذا النمو بعد الحرب العالمية الثانية، و حاجة دول المنتصرة لإعادة إعمار بلدانها و اقتصادها (مشروع مارشال 1947)، و ما تلاها من أزمات التي تركت آثارا ملموسة على المحيط الحيوي و الاجتماعي و الثقافي، هذه الانعكاسات السلبية ستصبح مع النصف الثاني من القرن الماضي ذات تأثير على المنظومة الجغرافية، تجسدت في تمييز البلدان المتقدمة و البلدان النامية؛

ستعرف هذه المرحلة صراعا سياسيا و إيديولوجيا و اقتصاديا بين القطبين المتخلفين عن الحرب العالمية الثانية، القطب اللبرالي و القطب الاشتراكي الشيوعي، و بين هذين القطبين ستبرز الدول التي كانت مستعمَرة بعد استقلالها السياسي موضوع تنافس بين القطبين، فكونت ما سمي ببلدان في طريق النمو، (مجموعة دول عدو الانحياز)، أي أنها لا تتوفر على بنيات اقتصادية إنتاجية أساسية تمكنها من الاستقلال في توفير حاجياتها الاقتصادية، و بذلك اعتبرتها الدول المتقدمة بلدان متخلف في حاجة إلى إمدادها بالمنتجات الاستهلاكية مقابل ما تصدره من موارد طبيعية و منتجات الخام التي تحتاجها هذه الدول المصنعة؛

هذا التحول الذي رافق تطور تقنيات الإنتاج و آلياته، و تزاد استغلال الموارد الطبيعية، ستنشأ عنه اختلالات و مشاكل تعثر الحصول على هذه الموارد، بسبب تقلص مخزونها، لتطفو على سطح النمو الاقتصادي مشاكل الندرة، خاصة الماء و موارد الطاقة الأحفورية و المعدن الأولية، حيث ستظهر وسط هذه التنظيمات إشكالية التوازن بين الموارد الطبيعية و الإنتاج الاقتصادي و الاستهلاك للمنتوجات الطبيعية، و سرعان ما ستنتقل إلى المجال الجغرافي بفعل الانعكاسات السلبية التي لحقته جراء النمو المتزايد لوسائل الإنتاج و التطور التقني للاقتصاد المصنع، إذ طفت على ساحة الحوار السياسي و الإيديولوجي مشكلة التلوث و التغير المناخي و تدهور المحيط الإحيائي و الحيوي، لتطرح مشكلة إنقاذ المنظورات الإيكولوجية.

ثالثا – التنمية المستدامة خيار أم ضرورة؟

يصب الحسم بين ضرورة التنمية المستدامة واختياريتها، لعل ذلك راجع لتعدد المفاهيم التي تصاغ به من جهة، ولكون تداخل مضمون التنمية المستدامة مع ما هو معرفي إنساني ثقافي وإيديولوجي واقتصادي، وللتوضيح نسوق قراءة لحالة التعريف التي لا تزال غامضة مستعرضين مراحل مفهوم وتعريف التنمية المستدامة في الآتي:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير برونتلاند في عام 1987 ، في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، يهدف هذا المفهوم إلى تحقيق التوازن بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، من أجل خلق "**دائرة فاضلة**" يمكن للمواطنين أن يزدهروا فيها دون تعريض مستقبل الأجيال القادمة للخطر، و يبدأ من فرضية بسيطة: «**بما أن موارد الكواكب محدودة** (أي الكمية)، **فإن النمو والتنمية الاقتصادية للأمم لا يمكن أن يكون غير محدود**»، اكتسب هذا المفهوم زخمًا في عام 1992 مع قمة الأرض في ريو دي جانيرو، ومع ذلك ، يوجد اليوم معاني كثيرة لهذا المفهوم، لدرجة أن المفهوم البيئي أصبح مجرد عنصر تابع في تصور التنمية المستدامة.

ويرى البعض من خلال هذا المصطلح أفكارًا أخرى، مثل مكافحة المجاعة، والتضامن بين الشعوب، والتجارة العادلة، وحقوق الإنسان الأساسية والعالمية... ولهذا السبب تظل الفكرة غامضة إلى حد ما وجاهزة للنقاش، وهو يشمل كلا من شجب الآثار السلبية للتصنيع على البيئة، وتبرير أنماط التنمية الحالية من خلال تضمين البعد البيئي والاجتماعي، يمكن اعتبار هذا متناقضًا، مما دفع العلماء والمنظمات البيئية إلى إعادة تحديد معالم هذه الفكرة من أجل العمل بشكل أفضل.

أ – مفهوم جديد لكيفية عمل المجتمع

منذ عام 1987 ، دعت التنمية المستدامة إلى مفهوم جديد لعمل المجتمع، إن التصنيع الحالي بكل ما يثيره من آثار: التلوث ، والنفايات الجماعية ، والاستهلاك المفرط ...الخ، بالإضافة إلى إزالة الغابات والاحتباس الحراري ، هي من بين المشاكل التي يجب أن يساعد هذا المفهوم الجديد في حلها، إنه يمهد الطريق لاستراتيجيات جديدة للدول والمناطق والبلديات الصناعية، ولهذه الغاية ، يتمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة في الاستجابة للمخاوف المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية والبيئية، ولا سيما من خلال اقتراح بدائل مستدامة وقابلة للتطبيق للعقود القادمة.

سيتم تبني فكرة رينيه دوبوس (1977) * كنموذج للفكر: "**فكر عالميًا، واعمل محليًا**" بعبارة أخرى، لا يمكن أن تنجح عملية جديدة أكثر مراعاة للبيئة واحترامًا لها إلا من خلال إرادة مشتركة على نطاق كوكبي، من خلال العمل محليًا: الإنتاج المحلي، والدوائر القصيرة، والحرفية... إلا أن العولمة الجامحة التي تتجاهل الاعتبارات البيئية وتنسجم بسهولة مع قوانين السوق والإنتاجية بأي ثمن، شكك في الإنتاجية؛

من خلال التشكيك في الوضع الإنتاجي كما نتخيله في الوقت الحاضر، تتطلب التنمية المستدامة مراجعة الفاعلين في مجتمعاتنا من أجل تشكيل منظومة جديدة لأنماط حياتنا؛ ظهرت هذه الجهات الفاعلة من خلال عدة محاور على النحو المحدد في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، في فرنسا (SNDD) سنة 2003 ، و بالمغرب (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)[3]2003: تفرض هذه الإستراتيجية العمل كشخصيات رئيسية كل من المواطن، والأقاليم، والشركات، والمستهلكون

[3] - مبادئ الإستراتيجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (هامش)

والدولة، كل على طريقته الخاصة، و لمراجعة طرقنا في الإنتاج والاستهلاك، وهذا يشمل عدة وسائل: التعليم ، والتوعية ، والعمل العام ، وتنظيم طرق الإنتاج ، وإدارة التراث الطبيعي ، إلخ.

انطلاقاً من هذا التطلع إلى استعادة المواضيع البيئية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، أبرمت الدول الكبرى منذ ذلك الحين معاهدات دولية رئيسية تحتل فيها التنمية المستدامة مكانة محورية، (COP21) هي واحدة من تلك الاتفاقيات التي تحدد أهدافًا لتنظيم أكبر لأنشطتنا الملوثة من أجل الحفاظ الأجيال القادمة بكوكب أكثر صحة؛

ومن أمثلة أخرى أذكر:

– تقرير برونتلاند للتنمية المستدامة عام 1987*، أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك**"؛ يشكل التقرير وثيقة تاريخية يظهر فيها مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة، وصدور وثيقة هذا النص المكون من أكثر من 300 صفحة، هو مرجع من حيث السياسات البيئية، نشرت النسخة المعدلة بتاريخ 16فبراير 2017 وتم تحديثها بتاريخ 31 أكتوبر لنفس السنة.

– التنمية المستدامة "البديل الوحيد" للمدن الأفريقية، التوجه الذي أعقب مؤتمر ريو 1992.

– الحي البيئي، أسس مدينة مستدامة، توجه نحو خلق ما سمي بالمدينة الخضراء (مجمعات حضرية خالية من الملوثات؟).

و للإشارة، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها، **إلاّ أنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.**

وجديرٌ بالذكر كذلك، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية الاستدامة، فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل، بالضرورة، تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار، فعلى سبيل المثال، فإنَّ السياسات الزراعية والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أنْ تخدم الأهداف البيئية.

ومن هنا يبقى السؤال: – هل هناك إجماع على التنمية المستدامة؟

منذ التسعينيات ، يبدو أنها فرضت نفسها بلا منازع في العديد من المجالات ، لدرجة أنه بدا من الضروري تشجيع دمجها في المناهج الدراسية، كتعليم متميز عن الكيانات الأدبية الأخرى (Jégou 2006)، كما تم دمجه في سياسات التخطيط العام (Arnaud et al، 2005 Mancebo، 2006)، وأصبح قيدًا أو معيارًا متزايدًا في سياسات الشراكة (2004 Delchet، ؛ Collectif2005)، وهي تشارك في إدارة كل من الشركات الصغيرة والكبيرة ، على سبيل المثال NRE، New Economic Régulation ، وهي لائحة تتطلب من شركات CAC 40 تقديم عناصر عن سياسة التنمية المستدامة في تقريرها السنوي.

بالنسبة للمغرب، قد نعتبر أن الاهتمام بدور التنمية المستدامة ظهر مع المبادرة التي قامت بها حكومة التناوب سنة 200، حيث انطلق مشروع الحوار الوطني لإعداد التراب والذي ستعقبه المبادرة الملكية سنة 2003 بالإعلان عن برنامج " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" تحت إشراف مباشر للوزارة الداخلية والتدبير الترابي؛

أدخلت التنمية المستدامة رسميًا في خطاب السياسات العامة ، على الأقل منذ تقرير برونتلاند في عام 1987 ، وهي جزء من خطاب السياسات العامة وكذلك من استراتيجيات الشركات ، في فرنسا كما هو الحال على المستويات الإقليمية الأخرى، ويؤدي إلى إدخال تنظيم أو حتى شكل من أشكال التدخل البيئي في القانون البيئي الدولي (Delmas–Marty 2004 and 2006)؛ في فرنسا مثلا، تتدخل إلى المستويات المحلية، لا سيما منذ قانون التوجيه (LOADDT)، وقانون التوجيه للتخطيط الحضري(1999)، و SRU(2000 Urbaine Solidarité et Rénovation)، ومن بين أمور أخرى، تنفيذ مخطط التماسك الإقليمي (SCOT)، والذي تم وضعه داخل التخطيط والتنمية المستدامة PADD ، وهو يدعم (Mancebo 2006)، لذلك يمكننا القول أن هذا جزء من الخطاب الفضفاض في مجالات السياسة والاقتصاد، وفيما يتعلق بالمجالات الرئيسية للتخطيط الإقليمي، و مستوى تصميم المدينة المستدامة والمساحات الريفية على سبيل المثال.

ب – أبعاد ومكونات التنمية المستدامة

لقد ذكرنا آنفاً أن "فكرة التنمية المستدامة" تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992م، حيث أدرك القادة السياسيين في هذا المؤتمر، أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة؛

كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة.

ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

1 – البُعد البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

– الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.

– مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

– ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.

الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

2 – البُعد الاقتصادي:

تهدف التنمية المستدامة " sustainable development " بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

3 – البُعد الاجتماعي:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.

كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي– إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

4 – البُعد التكنولوجي :

تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع،

لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

5 – مكونات وأنماط الاستدامة، توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي :

– الاستدامة المؤسسية، تُعني الاستدامة المؤسسية بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات ودور في تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما مدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

– الاستدامة الاقتصادية، وصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية فالتنمية الزراعية

والريفية – على سبيل المثال – تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

– الاستدامة البيئية، يُقصد بالاستدامة البيئية بأنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى.

– البشرية المستدامة، بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

رابعا – الوضع الاعتباري للبيئات الطبيعية

إن مواجهة مسألة التنمية المستدامة مع الجغرافيا الطبيعية تتمثل في التساؤل عما إذا كانت الجغرافيا الطبيعية يمكن أن تهتم ، في مناهجها ومراكز اهتمامها ، بما يشكل النموذج الحالي للعلاقة بين الإنسان والطبيعة أو بين الطبيعة والمجتمع، إذا كانت التنمية المستدامة تحتوي على بُعد ثلاثي ، اجتماعي واقتصادي وبيئي ، فهذا الثالوث هو الأكثر وضوحًا في العمل البحثي (عبد المالك موندلر 1997)، ومع ذلك، من منظور الخطاب الإعلامي والسياسات العامة وأدوات التنظيم الاقتصادي، و كذا من مختلف التخصصات العلمية التي تسعى إلى التحقيق في القضية، يتم فهم هذا البعد البيئي بمعناه الواسع: **إنه البيئة في مكوناتها الحيوية – الأنواع الحيوانية والنباتية** – ولكن أيضًا في مكوناتها اللاإحيائية: الغلاف الجوي و قضية المناخ والمياه وموارد التعدين والتربة والسياقات الجيومورفولوجية؛ الاهتمام بالبيئة يعني أيضًا فهم طريقة عمل الظواهر الطبيعية الكارثية التي يمكن أن تولد تهديدات للمجتمعات، أخيرًا ، يتألف أيضًا من النظر في الأنهار والمحيطات والجبال والغابات ، وكل هذه البيئات تقرب الجغرافيا حتماً.

تعبر التنمية المستدامة عن الوعي بالمخاطرالمعولمة لبعض المشاكل البيئية: الاحتباس الحراري والمخاطر التكنولوجية مثل كارثة تشيرنوبيل، وتراجع التنوع البيولوجي (مارتي وآخرون، 2005) .. إلخ؛ تتجاوز تأثيرات الأنشطة البشرية هذه المقاييس، من المحلية إلى العالمية، فإن آثارها التي تنقلها وسائل الإعلام على نطاق واسع ، تفرض مفهومًا جديدًا للعلاقة بين الطبيعة والمجتمع (بورج (2006)، يترجم هذا الخوف بالقول إن "**ظهور المشكلات البيئية قد أبرز محدودية قوة تقنياتنا، يمكن أن تولد آثارًا مدمرة للغاية غير متوقعة وربما لا يمكن التنبؤ بها**"، لدرجة أن جاريد دايموند أعطى تفسيراً جذرياً للخيارات التي تمكنت مجتمعات معينة من القيام بها عبر تاريخها في إدارة بيئاتها، فهو يوضح الضعف الكبير للحضارات عندما يهملون مراعاة الموارد وعمل البيئات الطبيعية بعد أن أصبحوا مدركين للتنوع (Diamond 2005) .

1 – هل للجغرافيا الطبيعية نهج واضح؟

توفر الجغرافيا الطبيعية دراسة سير العمليات الطبيعية قدرًا كبيرًا من المعلومات حول هشاشة الموارد كما تساعد على فهم التهديدات التي يمكن أن تفرضها قيود طبيعية معينة على الأفراد أو الجماعات، مجموعات اجتماعية متطورة (Vigneau Veyret 2002) ، كما نرى ، بمجرد أن يتعلق الأمر بمسألة استحضار الموضوع ، يظهر مفهوم التنمية من خلال الأسئلة القديمة التي عولجت بها الجغرافيا الطبيعية مثل تلك المتعلقة بتعرية الأرض، (نيبويت 1991) و فيريت (1998) ، تلك المتعلقة بتأثيرات تحول المحيط الحيوي (مارتي وآخرون2005) ، تلك المتعلقة بالفيضانات (Scarwell et al، 2004) وديناميات السواحل (Miossec، 1998)، وبعض الأحداث المتعلقة بالسلوك المناخي مثل الجفاف والعواصف وما إلى ذلك؛ لقد ساهم ما يسمى بالجغرافيين "الفيزيائيين" بشكل كبير في إرشاد هذه الأسئلة في وقت مبكربالتنمية المستدامة دون معرفة ذلك وقبل وقتهم.

منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اهتمت الأدبيات الجغرافية الوفيرة بالتنمية المستدامة (Brunel، 2004 و.Miossec et al 2005 و Mancebo، 2006) ، لكنها في المقام الأول، في سياق ممارسات التخطيط، أدت أزمة معينة في نهج مبادئ التخطيط الرئيسية التي جربتها جغرافيا السبعينيات والثمانينيات على أساسها وأسست مناهجها النظرية ، ولا سيما التحليل المكاني (Claval 1998) ، إلى إعادة تأهيل السياقات الإقليمية والمحلية (Ferrier 1998) وخاصة البيئات المحلية؛

أصبحت البيئة والتنمية المستدامة عنصرين لا يستهان بهما بعد ما أصبحتا إطارًا متكررًا للعمل السياسي، جعلت التنمية المستدامة من الممكن طمس الحدود بين البيئة والتخطيط" (مانسيبو 2006)، إلى جانب هذا التقييم المتفائل، لا يمكن لأحد أن ينكر شكوك الجغرافيين: "**لا يمكن لمفهوم صحيح سياسيًا أن يتوافق مع نهج صحيح علميًا**" (ميوسيك 2005)، في حين أن الشك الذي عبر عنه بعض الجغرافيين بتكتم فيما يتعلق بالتنمية المستدامة يترك العديد من الأسئلة مفتوحة ، فإن "الحدود" بين البيئة والتخطيط تبدو غير واضحة بشكل تدريجي.

2 – الجغرافيا الطبيعية خبرة لتحسين استدامة البيئات الطبيعية والأراضي؟

تساؤل توضحه المعطيات التالية:

أ – معرفة الخبراء بالبيئات الطبيعية من حيث الوقاية من المخاطر...

تساهم الجغرافيا المادية في إنتاج المعرفة العلمية أو التقنية حول هذه الديناميكية المفاهيمية التي هي التنمية المستدامة، من خلال المساهمة من خلال خبرتها، قبل التطوير أو بعده، لتوفير معلومات حول مسائل توزيع وعمل الظواهر الطبيعية مثل الفيضانات، أو انخفاض مستويات المياه المرتبطة بالجفاف (Bravard 2000)، والأعاصير، والموارد المائية، والتربة ..إلخ؛

تتيح معرفة الخبراء بالمناطق وعمل المكونات الطبيعية للأراضي المساهمة في تقييم أفضل، والوقاية من المخاطر الطبيعية، على سبيل المثال ، في إطار لجان لجنة الجغرافيا الوطنية ، التي تكرس نفسها لـ "النظم المائية" تقترح بروتوكولات لتحليل مناطق التوسع المتوقع للفيضانات بناءً على رسم خرائط دقيق للسهول الغرينية ، ورسم الخرائط على أساس إعادة بناء التاريخ من دستور الأشكال الغرينية (Garry et al 2002) (Ballais et al 2005)، في الواقع، تتكون أرضية السهل

الغريني من سلسلة من المستويات والأشكال التي تتوافق مع التعديلات التي طرأت على المجرى المائي خلال تاريخه وفي ديناميكياته الحالية المتقطعة إلى حد ما، يتوافق ترتيب المستويات الطبوغرافية لقيعان الوادي بشكل عام مع تسلسل فترات عودة الفيضانات مع تكرارات متداخلة، يتوافق المستوى الأدنى مع الفيضانات عالية التردد ومنخفضة الكثافة ، وهو أعلى مستوى لفيضان المئوية؛

أدى التخلي عن الريف، الذي تم قياسه باستخدام البيانات الديموغرافية (RGP) والزراعية (RGA)، منذ عام 1956، إلى زوال المناظر الطبيعية، مما أدى إلى زيادة الغطاء الحرجي في منطقة السباخ أو مروج المياه (حتى 50٪)، وعن طريق تزايد الأنشطة الكثيفة، هذا يؤدي إلى انخفاض في أهمية الفيضانات، ومع ذلك، فإن امتداد المحاصيل ، ولا سيما زراعة الفاكهة على مصاطب الفيضانات المنخفضة التي تتكرر لمدة عشر سنوات ، يعرضها الآن لمزيد من الفيضانات المتكررة (Pech et al.2000).

ب –الحفاظ على الطبيعة:

تقييمات الخبراء من حيث التشخيص المسبق، (قبل تطوير أو تحويل أو استخدام البيئة الطبيعية) ، متكررة في الجغرافيا الطبيعية في سياق التشخيص لمنع المخاطر أو للنظر في تطور السيناريوهات بهدف الإدارة المستدامة للأقاليم، وبنفس الطريقة ، فإن بعض المعرفة المتخصصة بالجغرافيا الطبيعية تساهم في تقييم التراث، لاسيما فيما يتعلق بإدارة النظام البيئي والتنوع البيولوجي (Marty et al 2005)؛ و نجد في العديد من الأطروحات المنجزة في المغرب ، خاصة منها المهتمة بالقضايا الجيومورفلوجيولوجية، تعالج أسباب و مخاطر تدخل الإنسان بالاستغلال المفرط أو تكثيف الأنشطة الإنتاجية على المناطق ضعيفة التوازن الطبيعي الحيوي ؛

جـ – تقسيم وظيفي مثمر بين التنمية المستدامة والجغرافيا الطبيعية

– الاستقرار مقابل التباين؟

تستند التأملات في التنمية المستدامة إلى الافتراض القائل بأنه حدث مؤخرًا، في حوالي النصف الثاني من القرن العشرين، تغيير ناجم عن الأثر التراكمي للأنشطة المجحفة للاقتصادات الإنتاجية، من المفترض أن يهدد هذا التغيير، الذي وُصِم منذ تقرير ميدوز (1972)، والذي لا يزال قيد التنفيذ، باستنفاد بعض الموارد غير المتجددة، لاسيما الهيدروكربونا، فضلاً عن مستوى إمكانية استغلال العديد من الموارد المتجددة، ولاسيما النفط و الماء، كما أنه يؤدي إلى اختفاء لا رجعة فيه للأنواع والبيئات الطبيعية، إنه يحدد تعديلاً ملحوظًا لبعض عناصر أسلوب حياتنا الجماعي، ولاسيما المناخ، اللارجعة والتغيير وعدم الاستقرار؛ والملاحظة والقياس باستخدام المؤشرات أو النماذج التطورية التراجعية، مما يجعل من الممكن العودة بالزمن، أو السيناريوهات المحتملة ... التي تتعارض مع الطلب على الاستمرارية، والثبات، والاستقرار، للحالة الطبيعية؛

ويقترن هذا القلق بإدراك حاد لتعرض المجتمعات البشرية المتزايد للمخاطر البيئية، سواء كانت طبيعية أو تكنولوجية، هذه المخاطر تتزايد بالفعل، ولكن يُنظر إليها أيضًا على هذا النحو، وذلك بفضل التقدم في التدابير ووسائل الاتصال وتنويع وسائل الإعلام (Pech 2005)، في مواجهة مسألة الاستدامة ، يبدو أن الجغرافيا الطبيعية لديها بعض الإجابات تواجه تناقضًا مزدوجًا، وهو تصور التغيير وضرورة مكافحة المخاطر البيئية المتزايدة.

في الفروق الدقيقة التي تطرح على الأسئلة الأساسية التي أثارتها التنمية المستدامة ، يعتبر الاحترار العالمي والمخاطر التي تسببها ظواهر الأرصاد الجوية موضوعًا يوضح مساهمات الجغرافيين، وأصبحت مجتمعاتنا، التي تتميز بقوة بوسائل الإعلام وبتداعيات استنتاجات بعض البرامج الرئيسية مثل (GIECC) فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ... ، تدرك أن المناخ يتأثر بالأنشطة البشرية في كل المقاييس، على النطاقات المحلية الدقيقة ، في البيئات الحضرية ، تزداد مخاطر تلوث الأوزون بسبب حركة مرور السيارات مع نوع الطقس المضاد للإعصار، على المستوى العالمي، تتم إعادة طرح مسألة تأثيرات انبعاثات الكربون الأحفوري وغازات الاحتباس الحراري الأخرى في تباين مع خطوات زمنية متداخلة، تسمح المعرفة الحالية بتاريخ المناخ (Carrega and al 2005 Tabeaud Godard 2004)؛ علينا أن نفهم أن الاحترار الحالي هو في مرحلة الاحترار الطبيعي التي تلت العصر الجليدي الصغير، العصر الجليدي الصغير، الذي انتهى في بداية القرن التاسع عشر، لا ينبغي أن يجعلنا الدور التضخمي للمجتمعات البشرية يغيب عن بصرنا هذا الاختلاف الطبيعي المتعدد لدرجات قليلة، والذي أثر على مناخ الأرض ، حيث تم وضع التباين نفسه في متغيرات متشابكة، مثل تلك الخاصة بتذبذب شمال الأطلسي (NAO) ، والتي يؤثر على مناخ أوروبا الغربية (أونا)، فرق الضغط الشتوي بين إعصار الآسور المضاد، لأنه إذا تم إثبات الاحترار الحالي جيدًا وكان مصحوبًا بسلسلة من الإجراءات التي توضح تأثيرات الأنشطة البشرية، على سبيل المثال، الزيادة في غازات الاحتباس الحراري في بعض الفخاخ مثل عينات الجليد ، والاحتباس الحراري الذي سبق و حدث بين الفترة الكارولنجية والقرن الرابع عشر، لا تدين بأي شيء لتأثيرات الأنشطة البشرية، ذابت الأنهار الجليدية إلى حد كبير، واختفت بلا شك من بعض قطاعات جبال الألب حيث عادت إلى الظهور في البو.

من خلال الإصرار على المعرفة الواقعية ، بناءً على مقياس لم يتم تطويره من قبل ، والذي يؤدي بلا شك إلى الاعتراف بالاحتباس الحراري ، ينتهي بنا الأمر إلى دراماتيكية لتسلسل الأحداث الجارية ، دون محاولة تأهيلها ، من خلال استبدالها في خطوات زمنية بمقاييس كرونولوجية متداخلة، يبدو أن التنمية المستدامة اليوم تفرض رؤية من شأنها أن تستبعد تمامًا أي تباين في العمليات والتوازنات الطبيعية، إلى جانب المساهمات البسيطة لخبرات محددة ، يبدو أن الجغرافيا الطبيعية يمكن أن تقترح بشكل أساسي إجابات في شكل السياق المكاني والزماني لهذه الأسئلة التي يطرحها الطلب على التنمية المستدامة، بالنسبة إلى المتين ، فإن الجغرافيا تعارض المتغير و المتقلب.

– الدائم أم سريع الزوال؟

بالنسبة لعامة الناس، تعتبر العاصفة أو الإعصار الحلزوني أو الزلزال أو الانفجار البركاني ظواهر انتيابية تحدث فجأة في حالة طبيعية بناءً على دراسة السلاسل الإحصائية التي يصبح فيها المتوسط "القاعدة" "الأعراف الموسمية" في المقابل، تأملات في التنمية من ناحية أخرى ، تشكل الأفكار المتعلقة بالتنمية المستدامة شرطًا لمنع الكوارث الطبيعية ومكافحتها ، والمسؤولة عن الأضرار والأضرار والضحايا، يطالب المجتمع بمنع هذا النوع من الظاهرة من أجل تقليل التكاليف أو حتى تجنبها: على سبيل المثال ، تسببت عاصفة لوثار ومارتن في نهاية ديسمبر 1999 في 125 ضحية في أوروبا و 7.7 مليار يورو من الأضرار ، وتمثل التعويضات 12 ضعفً مقدار رسوم التأمين (بيتش2005)، لذلك تتطلب مطالب التنمية المستدامة حماية السكان من ما هو سريع الزوال وما يبدو عشوائيًا، ومع ذلك فإن التقدم المحرز في بروتوكولات القياس، من حيث التعرف على الظواهر الجوية أو الجيوفيزيائية ، يتعلق بشكل أساسي بالتخصصات العلمية خارج الجغرافيا، على سبيل المثال

يقدم الجغرافيون المتخصصون في علم المناخ تحليلات للمناخات أكثر من الظواهر نفسها ، والتي تقع مسؤولية التنبؤ بها على عاتق علماء الأرصاد الجوية (Carréga et al 2005)، علاوة على ذلك ، بالنسبة إلى الجغرافيين ، تمثل العاصفة شكلاً واحدًا فقط من حالة الأرصاد الجوية الكلاسيكية التي تظهر في سلسلة يوجد فيها تباين مع فترات العودة، هذه ظواهر شائعة ذات تردد منخفض ولكنها عالية الكثافة، الزوال الزائل ليس سخيفا بأي حال من الأحوال.

بالنسبة لعلماء الجغرافيا الحيوية، يبدو أن الموسمية هي أصغر وحدة، وقت نمو النباتات العشبية، مثل الحبوب، وبوجه عام، يستغرق الأمر عقودًا حتى تصبح الشجرة خصبة، حتى تتمكن الغابة من تكوينها وتؤدي إلى تحليل إنتاجيتها (دوبوا 2002)؛

تتطور المناظر الطبيعية للنباتات بمعدل مراحل بطيئة نسبيًا ، تتميز بتقلبات تاريخ المناخ بقدر ما تتميز بالتدخل البشري، من المفارقات أن علماء الجيومورفولوجيا الفرنسيين لم يعملوا عمليًا على أشكال سريعة الزوال، باستثناء بعض الانعكاسات النادرة على الظواهر المفرطة، مثل الانهيارات الأرضية أو الفيضانات، بالنسبة لهم، يتم تصور الأشكال المورفوبينية في خطوات زمنية طويلة جدًا تتجاوز الألفية (Peulvast and Vanney 2001) حتى لو اقترب المزيد والمزيد من علماء الجيومورفولوجيا من تكوين الأشكال التي تم تطويرها بواسطة الظواهر شبه المؤقتة التي لها علاوة على ذلك تأثيرات مورفولوجية أكثر أو أقل ، مثل تسونامي ، انهيار جليدي ، عاصفة ساحلية (Caspar et al 2007) أو انهيار أرضي.

بشكل عام ، تم بناء الجغرافيا الطبيعية حول فهم السلوك المتوسط للظواهر الطبيعية التي تشكل المناخ ، والبيئة ، والإغاثة ، والمناظر الطبيعية ، على نطاقات زمنية أطول من تلك التي يتم اللجوء إليها عادةً لتقييم استدامة التنمية، لكن في الواقع ، تعمل معظم الظواهر الطبيعية في ديناميكية تطورية في حركة أبدية، التوازن الظاهري للآليات والبيئات الطبيعية هو توازن ديناميكي ، وعلى عكس ما تم وصفه في الثلاثينيات أو حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن الأشكال والتكوينات الظاهرة ناتجة عن حالة حرجة دائمة، المنحدر الجبلي ، الذي يبدو مستقرًا ، يتم اجتيازه بشكل دائم من خلال تدفقات المواد، بالنسبة لأي مجرى مائي ، يمكن أن يؤدي تعديل أحد معاملات التدفق إلى تغيير في سلوك التدفق وشكل السهل الغريني (1997 Petit Bravard)، الشيء نفسه ينطبق على الشاطئ، هذا الشكل ناتج عن ديناميكية تربط عبور الأمواج للرواسب، يتقلب المخزون الرسوبي خلال العام ، فيما يتعلق بالعواصف أو الهدوء، تؤدي إزالة الحصى أو الرمل ، أو بناء هيكل ، إما إلى ترقق أو تسمين الشكل الساحلي (1998ميوسيك)، لا توجد أبدًا حالة مجمدة ومستقرة، حقًا يجب الحفاظ عليها في إطار نمط التنمية المستدامة، كما يحدث أحيانًا أن يتخطى القصور الذاتي للظواهر الطبيعية خطوات وقت التطور ، وهكذا ، في المنطقة المعتدلة ، وبشكل أكثر تحديدًا في المناطق الجبلية ، قد لا تكون الأنهار قد انتهت تمامًا من نقل جميع المخزونات الرسوبية الناتجة عن فترة النشاط المتجدد لـ PAG أو حتى من التجلد الأخير (Bravard 1997).

خامسا – المجال الترابي راهنية الاختلاف والتكامل

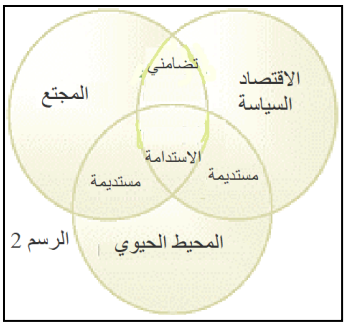

الرسم 2

تفرض المقاربات السابقة أعلاه، (التنمية المستدامة و دور الجغرافيا)، الوقوف عند مرتكز المجال الترابي (ضمن مفهوم المكان و الزمن)، باعتبار أن هذا العنصر تتفاعل عليه مختلف المقاربات و تمارس فيه وعليه مختلف التجارب و الخطط و المشاريع و الاختيار التنفيذي المباشر و غير المباشر، و على هذا الأساس أردت وضع حدود للمجال الترابي من خلال التنوع، تنوع متميز بين تقاطعات الاختلاف و التكامل، و العنصر هو الركن الجغرافي الأساس و الذي يجعل من الجغرافيا معرفة و فكرا ذات دور فاعل و فعال في إشكالية التنمية و التنمية المستدامة بأركانها الثلاثة: (الاقتصاد – السياسة و المجتمع و المحيط الحيوي) ؛

عمليا المراد هنا بالمجال الترابي ما قد يصطلح عليه ب "المكان و الزمن"، ذلك لأن ما جعل لمفهوم التمنية المستدامة ردود فعل متناقضة في العالم المعرفي، يرجع أساسا إلى وجهات النظر المتباينة بين الإيجابيات و السلبيات، دون أن يكون هناك نقاش حقيقي، و تنبع صعوبة إقامة الحوار هذا من طبيعة مفهوم المصطلح الذي ينتقل بين مختلف مجالات الفكر و المعرفة (الأخلاق، السياسة، الإعلام، العلوم، البيئة ..)، و غالبا ما ينظر بعض الباحثين إلى هذه البدالة المفاهيمية على أنه نوع من الخلل في الأصل، بينما يرى فيها آخرون إمكانية تجديد الأساليب و القضايا، فما هو الموقف الذي يجب أن تتبناه الجغرافيا أو الجغرافيين؟

1 – انتماءات جغرافية واضحة

إلى جانب التحفظات التي يمكن التعبير عنها ضد مفهوم التنمية المستدامة ، لا يمكن للمرء أن يتجاهل أن هناك علاقة واضحة بين فكرة الاستدامة والتفكير الجغرافي[4] ، تصر الموضوعات الأكثر كلاسيكية في تخصصنا على العلاقات الأكثر ديمومة بين المجتمعات وبيئتها (البيئة المعيشية ، وإمكانية السكن في الأرض، والمناظر الطبيعية ، وإضفاء الطابع الإنساني على البيئات على سبيل المثال)، هذه البنوة ليست من اختصاص الجغرافيا، بل تدعي التخصصات الأخرى أيضًا وجود روابط قرابة قديمة مع الاستدامة (الاقتصاد والبيئة من بين أمور أخرى)، هذا ليس مفاجئًا لأن الجغرافيا تشترك بالفعل في مفاهيم أخرى مع التخصصات المجاورة (العلوم الطبيعية)، ومن ناحية أخرى، فالحقيقة أن العديد من التخصصات تستخدم لوحة من المفاهيم المشتركة يسمح بمواجهة صحية بين مجالات المعرفة المختلفة ويعزز التداخل بين التخصصات.

لا شك في أنه في مجال الجغرافيا البيئية يمكن العثور على الارتباط الأكثر وضوحًا بالتنمية المستدامة، يأخذ هذا المفهوم مكانه بشكل طبيعي في تطور البحث حول العلاقة بين المجتمعات وبيئتها، و يعتمد النهج الجغرافي على مفاهيم تستند إلى طرق مختلفة لمقاربة العلاقة بين المجتمعات والبيئة، لطالما ظل المفهوم الكلاسيكي للبيئة هو مفهوم الجغرافيا الطبيعية، حيث يؤخذ الإنسان في الاعتبار فقط بعد ذلك، وغالبًا ما يكون عنصرًا مزعجًا في نظام محدد بالقوانين الطبيعية؛

4 - Robic et al.2002

منذ سبعينيات القرن الماضي، شكلت مفاهيم البيئة والنظام الجغرافي نقطة تحول مهمة لأنها وضعت تحليل البيئات في سياقها الاجتماعي والتاريخي مع مفهوم التنمية المستدامة (برتراند 2002)، يمكن للنهج الجغرافي أن يخطو خطوة إلى الأمام، كل ما يعت الشركات الموضوعة في قلب التحليل إلى تشكل نقطة البداية للدراسات البيئية.

لكي يحدث هذا التطور بشكل كامل، يبدو من الضروري إثارة عدد معين من الأسئلة التي ستجعل من الممكن تحديد مفهوم التنمية المستدامة بشكل أفضل وجعلها أكثر فاعلية في الجغرافيا، غالبًا ما تكون تعريفات مفهوم التنمية المستدامة عامة جدًا أو غامضة للغاية؛ بالنسبة للجغرافيين ، ينبع ضعف هذه التعريفات من عدم وجود انعكاسات حقيقية على الزمن والمكان، بعيدًا عن القدرة على تقديم إجابات تفترض مسبقًا تعبئة كبيرة لمجتمع الجغرافيين و دعونا نحاول أن نصوغ بوضوح المشاكل التي يطرحها هذا الإغفال الغريب؛

مسألة المؤقت (الزمن) هي في صميم فكرة الاستدامة، ومع ذلك، من المدهش أن يتم مراوغة في أغلب الأحيان في التفكير في التنمية المستدامة، وفي الواقع ، ينطوي هذا المفهوم على مسؤولية أخلاقية تجاه الأجيال القادمة، ولكن دون معرفة جيدة جدًا بالمقاييس الزمنية المعنية، ما هي الأجيال القادمة التي نتحدث عنها: 2025 أو 2050 أو 2100 وما بعد؟ صعوبة أخرى هي أن مفهوم التنمية المستدامة يفرض بشكل دوغمائي اتجاهًا واحدًا ومحورًا خطيًا للزمن ، موجهًا نحو المستقبل، لهذا تطرح عدة أسئلة رئيسية: هل يمكننا حقًا توقع المستقبل دون مراعاة العلاقات السابقة بين المجتمعات وبيئتها؟ كيف نأخذ في الاعتبار الظواهر التي تتطور عبر خطوات زمنية مختلفة (أوقات المجتمعات ، السياسة ، البيئة ، الاقتصاد (Barrué-Pastor et al. 2000)؟ كيفية الاندماج في هذه الرؤية الخطية للديناميات البيئية غير الخطية (الظواهر الدورية ، دور الأزمات والاضطرابات ، الأخطار المناخية)؟ أخيرًا ، هل يمكننا أن نتوقع بصدق احتياجات وتوقعات الأجيال القادمة؟ أليست هذه طريقة لإنكار قدرتها على الاختراع، بوعي أم بغير قصد؟

إن غياب المرجع المكان–زمني في مفهوم التنمية المستدامة هو أيضًا عنصر معوق للبحث في الجغرافيا، الفكرة المهيمنة لجدول أعمال القرن 21 ، "**فكر عالميًا ، واعمل محليًا**" ، هي المرجع الوحيد، على أقل تقدير تخطيطي ، بين مقياس الكواكب والنطاق المحلي، و كجغرافيين ، لا يسعنا إلا أن نشعر بالحيرة من هذا الشعار الذكي بالتأكيد ، ولكنه يحرر نفسه بكل سرور من التفاعل المعقد للمقاييس والذي يبدو أنه يفرض فكرة واحدة على العالم بأسره، من سيلعب دور "**التفكير العالمي**"؟ هل سيصبح الفاعلون المحليون منفذين بسطاء لفكر تم التوصل إليه في مكان آخر، من قبل المنظمات الدولية الكبيرة على وجه الخصوص؟ حتى لو كانت التنمية المستدامة جزءًا من الوعي العالمي، فمن المحتمل أن يتم تطوير السياسات الأكثر فاعلية على المستويين المحلي والإقليمي؛ ألا يجب أن نعكس شعار الأجندة 21 الداعية على العكس من ذلك إلى "**التفكير محلياً والعمل عالمياً**"؟ بعبارة أخرى، ألن يكون من المرغوب فيه تحديد السياسات والممارسات المحلية للتنمية المستدامة، مع مراعاة التراث والعلاقات الخاصة بين المجتمعات وبيئتها، والاحتياجات والتوقعات لمستقبل السكان المحليين؟ الهدف من حياة أفضل على هذا الكوكب "المدينة الفاضلة" ؟

علينا أن ندرك أن التنمية المستدامة هي تراكب العديد من اليوتوبيا[5]: يوتوبيا أخلاقية (نحو نهضة إنسانية) ، اليوتوبيا الاقتصادية (نموذج التنمية البديلة) ، واليوتوبيا الجيوسياسية (إقامة علاقات جديدة بين الشمال والجنوب)؛ و النقطة المشتركة

[5] - يوتوبيا تأتي من اليونانية (ou، non، and topos، place)

بين هذه اليوتوبيا هي مدينة فاضلة أخرى ، وهي التطلع إلى المستقبل وحماية الكوكب من أجل الأجيال القادمة، في هذا تغرقنا التنمية المستدامة في علاقة مع عدم اليقين الذي لم يعتاد عليه الباحثون، و في أغلب الأحيان ، يقوم الباحثون بتحليل ووصف وتفسير الظواهر المرئية والملحوظة والمدرجة في الحاضر أو الماضي، و تنقلنا فكرة الاستدامة نحو المستقبل، نحو الاحتمالات (دراسات مستقبلية ، نماذج للتطور)، وهو موقف مبهج وغير مريح فئ نفس الوقت، ما المعنى كجغرافيين أن نعطيه هذه اليوتوبيا؟ كهدف يجب تحقيقه؟ مسار يوجه الفكر والعمل؟ أم كأس مقدس لا يمكن الوصول إليه؟ لا مكان للبحث؟ وبشكل عام ، كيف يمكننا دمج مبدأ عدم اليقين في أهدافنا وممارساتنا البحثية؟

الإجابات على هذه الأسئلة بعيدة كل البعد عن الوضوح، و من ناحية أخرى ، يمكن تحديد المجالات الممكنة لتطبيق التنمية المستدامة في الجغرافيا بشكل أكثر وضوحًا، لقد وُضعت الجغرافيا ، منذ نشأتها على مفترق طرق العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، لذلك توجد مهارات ومعارف يمكن حشدها، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا البيئية (Robic et al. 2002)، ومع ذلك ، فهي ليست مسألة إنجاز إعادة التدوير أو تراث تأديبي ، وحتى أقل من اللجوء إلى هذا المفهوم للدفاع عن رؤية تتمحور فقط على البعد البيئي أو على المنظور الضيق للحفاظ على الطبيعة، إن قضية التنمية المستدامة ، التي تتمحور حول الاستدامة البيئية والجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، تدعونا على العكس من ذلك إلى إعادة التفكير في علاقة المجتمعات بالبيئة، في مواجهة المقاربات المانوية للغاية، معارضة الطبيعة المؤلهة (Gaia) للمجتمعات المدنيين ، وجعلها مسؤولة عن جميع أمراض الكوكب ، يمكن للجغرافيين تقديم قراءة أكثر دقة؛ إن كفاءتهم المعترف بها في تحليل النظم الإقليمية وفي التفكير القائم على المقاييس المتشابكة، تدفعهم تلقائيًا إلى التفكير بشيء من الشك في الحلول الجاهزة، والتي سيتم فرضها على الكوكب بأسره ، بصرف النظر عن تنوع الأماكن والبيئات، ودون الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الطويلة الأمد بين المجتمعات المحلية والطبيعة الإنسانية.

بنفس الطريقة التي توجد بها "إيكولوجيا علماء البيئة" ، يمكن أن يكون هناك تنمية مستدامة تنتمي إلى عالم "الإعلام السياسي" و"التنمية المستدامة الراسخة في العالم العلمي"، ما الذي يمكن للجغرافيا كتخصص بحثي، أن تساهم في التفكير الناشئ حول التنمية المستدامة؟

هنا مرة أخرى، يمكنهم تقديم منظور مختلف، لاسيما من خلال دراسة سياسات وممارسات التنمية المستدامة المحلية، يمكن أن تكون التأملات في هذا المفهوم أيضًا فرصة لإعادة النظر في بعض المفاهيم الكلاسيكية، مثل تلك المتعلقة بالنقص السكاني أو الزيادة السكانية ، والتي تثير ضمنيًا مسألة التوازن بين الموارد المتاحة واحتياجات المجتمعات.

تغطي موضوعات البحث المحتملة في الجغرافيا ، في مجال التنمية المستدامة ، نطاقًا واسعًا للغاية يستحيل تقديمه بشكل شامل في بضعة أسطر، دعونا نذكر من بين أمور أخرى، الإدارة المستدامة للموارد (المياه والغابات مثلا) ، المدينة المستدامة ، السياحة المستدامة ، التجارة العادلة أو حتى التراث الطبيعي والثقافي، إلى جانب هذه الأشياء ، يمكن للجغرافيين أيضًا تقديم أفكار ثاقبة حول التخطيط البيئي والإقليمي، وبشكل أكثر عمومية حول تمثيل الخرائط وتصميم واختيار مؤشرات التنمية المستدامة؛

أخيرًا، يمكن استخدام معرفتهم المتعمقة بالمجال بشكل مفيد في تحليل التفاعل بين الجهات الفاعلة، في إدارة النزاعات البيئية وفي المساعدة في صنع القرار، و هذه فقط أمثلة قليلة تم تطوير بعضها على نطاق أوسع في نسميه مجال التكامل أو التقاطع (Géoconfluences).

2 – اختيار التخطيط و البرمجة (نموذج المغرب الأخضر)

لم يكن المغرب عن معزل عن هذا النقاش الذي تم تشخيصه معرفيا، بل بحكم الارتباطات المجدرة في مناهج و برامج سياسة و اقتصاد و تعليم.. الخ، بالعولمة و الفرانكفونية، عملت مختلف مؤسسات الدولة على تبني سياقات و توجهات هذه المؤسسات إلى جانب تبني توجهات و قرارات المنتظم الدولي المتمثل في مؤسسات الأمم المتحدة، على رأسها، اليونسكو و منظمة التغذية و الزراعة و صندوق النقد الدولي إلى جانب الاتفاقية التشاركية مع السوق الأوروبية المشتركة..

و عيا بكون هذه العوالم المؤثرة على سياسة و تخطيط و برامج الدولة، فقد تمكن المغرب عن قناعة من وضع نماذج خاصة للتعامل مع البيئة المحلية و الوطنية، و لو أنها تعتمد على الدعم المادي و المعنوي الخارجي، إلا أنها لها دور و نتائج، إيجابية و سلبية، و هذا محكم لما تعتمد عليه فلسفة الاختيارات الكبرى للدولة، و لختم المقالة أقف وقفة سريعة عند نموذج " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" 2003، و "المخطط الأخضر" 2008؛

وجد المغرب نفسه ساعة حصوله على الاستقلال السياسي أمام خيار ثلاثة، هيكلة مؤسسات الدولة، النهوض بوضعية الاقتصاد وتنمية الموارد البشرية والاجتماعية، ولتحقيق هذه الغايات في الظروف التي كانت عليها البلاد، ضعف الرأسمال الوطني وتبعية الأنشطة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي، الفرنسي بالدرجة الأولى، سيادة الأمية وضعف مستوى المتعلمين، الشيء الذي لا يسمح بتوفر الموارد البشرية لتعويض الأطر الأجنبية في الإدارة والمؤسسات العامة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.. الخ؛

جاءت مبادرة حكومة عبد الله إبراهيم بخطة تنموية مبنية على التخطيط الخماسي و الاعتماد على استثمار الدول في المؤسسات و الأنشطة الاقتصادية الأساسية (تصميم خماسي أول 1960 – 1964)، غير أن الوضع السياسي لم يسمح بهذا الخيار أن ينطلق و أجهض في سنته الأولى، و منذ ذاك الحين سينهج المغرب خطط اقتصادية ذات الازدواجية، استثمار عمومي للدولة و الاستثمار الخاص يفتح الأبواب أمام الاستثمار الوطني و الأجنبي، و لعل هذا النهج هو الذي سيجعل البلاد تعيش سياسات متأزمة من حين لآخر، و بالأخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي في مقدمتها التعليم و التشغيل و الصحة، فكان ضروريا الاعتماد على سياسة الانفتاح و ترك الباب مفتح أمام الاستثمار الأجنبي، و ستبقى هذه الوضعية رغم المحاولات التي بذلت كالمغربة و استرجاع الأراضي الفلاحية من المعمرين، ومع ذلك ظل اقتصاد البلاد مرتبطا بالغرب و خاصة الدول الأوروبية، بالمقدمة فرنسا و إسبانيا..

ستعرف البلاد انبعاثا بعد تعيين الحسن الثاني لحكومة التناوب بقيادة عبد الرحمان اليوسفي1998(من جناح المعارضة)، مع هذه المبادرة انطلقت سنة 2000 أول برنامج فتح الحوار الوطني من أجل إعداد التراب الوطني، أسرفت عليه وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، وستكون هذه الخطوة مبادرة للاهتمام بالتنمية على مستوى قطاع المحيط الحيوي والتعمير والماء، بذلك خطى المغرب خطوة تبني مقررات ومواثيق دولية مرتبطة بالبيئة والتنمية الاقتصادية..

ستعرف هذه المرحلة انجاز تصاميم التهيئة الحضرية والجهوية كقاعدة لوضع سياسة التخطيط المبرمج وتوجيه اقتصاد البلاد نحو الانفتاح على الخدمات الاجتماعية الأساسية.. إلا أن إنهاء مرحة التناوب بعد 2002 ستتجه سياسة الدولة نحو خيارات كبرى منها المبادرة الوطنية لتنمية البشرية.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مشروع تنموي انطلق رسمياً بعد الخطاب الملكي في 18 ماي2005، ويستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة، وجعل المواطن المغربي أساس الرهان التنموي، وذلك عبر تبني منهج تنظيمي خاص قوامه الاندماج والمشاركة.

تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، ومساهمة المواطنين المعنيين في تشخيص حاجياتهم ومطالبهم وتحقيقها، إضافة إلى الحكامة الجيدة مع إشراك كل الفاعلين في التنمية وفي اتخاذ القرار.

– تمحورت المبادرة في مرحلتها الأولى (2005–2010) حول أربعة برامج، استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية، وتتمثل في إطلاق برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، برنامج محاربة الهشاشة، إضافة إلى برنامج يهم جميع الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة.

– المرحلة الثانية للمبادرة (2011–2015)، أعطت دفعة قوية للمبادرة، تجلت في الرفع من الغلاف المالي المخصص لها، واستهداف مئات من الجماعات القروية والأحياء الحضرية الفقيرة، إضافة إلى استهداف مليون مستفيد قاطن ب 3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي.

– المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، (2019–2023)، التي أشرف جلالة الملك محمد السادس على انطلاقتها يوم الأربعاء 19 شتنبر 2018، تسعى إلى تحصين المكتسبات السابقة، وترتكز على أربعة برامج أولها، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من أجل فك العزلة وتحسين الظروف السوسيو – اقتصادية للفئات المعوزة، فيما يهم البرنامج الثاني مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ويهدف إلى التكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة، ويروم البرنامج الثالث، تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، باعتماد مقاربة ترابية مبنية على مواكبة القرب وتثمين المؤهلات والثروات المحلية، بينما يهدف البرنامج الرابع إلى دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري.

الرسم 3

مخطط "المغرب الأخضر" ورش قطاعي كبير يستشرف مستقبل التنمية الفلاحية الوطنية واستكمالا للأهداف التنموي، أعطيت الانطلاقة لمبادة " المغرب الأخضر" سعيا من وراء ذلك إلى الدفع الاقتصاد الفلاحي المغربي نحو التطور في هيكلته وتوجيه انتاجيته نحو التصدير لتوفير عائدات مالية من العملة الصعبة إلى جانب الصيد البحري، حيث سيعقب مخطط المغرب الأخضر مخطط موازي هو المخطط الأزرق..

يعد مخطط "المغرب الأخضر"، الذي اعتمدته وزارة الفلاحة والصيد البحري، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، ورشا قطاعيا كبيرا يستشرف مستقبل التنمية الفلاحية الوطنية، ومسارا من أجل بناء بلد فلاحي، ويشكل هذا المخطط، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2008، استراتيجية و" خارطة طريق" متكاملة ومندمجة، ومحورا رئيسيا لتنمية القطاع الفلاحي بالمملكة، وتطوير فلاحة متعددة القطاعات في الأسواق المحلية والدولية.

ويهدف هذا المخطط، بالخصوص، حسب الوزارة، إلى إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات، وتثمين الإمكانات ومواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيو– اقتصادية، وكذا مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العلمي.

ويأتي مخطط "المغرب الأخضر"، الذي يروم المساهمة في نمو الاقتصاد المغربي بالرفع من الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص الشغل، ومحاربة الفقر، ودعم القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، وضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل، في إطار مشاريع تنموية مماثلة في المغرب، وتتمثل في مخطط (آزور) الذي يهدف إلى جلب عشرة ملايين سائح، ومخطط (إميرجانس) الذي يتمثل في استراتيجية قطاعية موجهة إلى التصدير، وكذا التنمية البشرية والقرب من المواطن (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، وإستراتيجية الصيد البحري وغيرها.

ويستند مخطط "المغرب الأخضر" على ستة أفكار أساسية تتعلق باعتبار الفلاحة كمحرك للنمو ومحفز لخلق فرص العمل، وإنعاش التصدير ومحاربة الفقر، وتبني استراتيجية متميزة ملائمة لكل فئة من الفاعلين، تقطع مع التصور التقليدي الذي يقابل بين الفلاحة العصرية والفلاحة الاجتماعية وتأخذ في الاعتبار تنوع الفاعلين وإكراهاتهم السوسيو– اقتصادية، وإعادة تنظيم النسيج الإنتاجي، وتشجيع الاستثمار، واعتماد الشراكات المربحة، وعدم استبعاد أي سلسلة إنتاج.

وتتمحور الإستراتيجية العامة للمخطط حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين بمختلف توجهاتهم في القطاع الفلاحي، حيث ترتكز على دعامتين أساسيين هما الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة العالية، والفلاحة التضامنية.

تهدف الدعامة الأولى من المخطط تنمية فلاحة متكاملة تستجيب لمتطلبات السوق من خلال انخراط القطاع الخاص في استثمارات جديدة ومنصفة.

وتتوخى الدعامة الثانية من هذا المخطط (الفلاحة التضامنية) التي تعتبر مكونا أساسيا له موجه للفلاحين الصغار على وجه الخصوص، والتي تنبني على مقاربة ترمي، بالأساس، إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر تحسين دخل الفلاحين الصغار، التحفيز على التحول من الزراعات ذات المردودية المحدودة إلى أنماط فلاحية ذات قيمة مضافة عالية.

وقد عملت الدولة، في إطار الدعامة الثانية، على تعبئة استثمارات هامة، منها ما تم توفيره عن طريق شراكات على المستوى الدولي من أجل تحويل زراعات الحبوب إلى غراسة أشجار الزيتون ومختلف الأشجار المثمرة، وذلك من أجل بلوغ مليون هكتار من الأراضي المغروسة بزراعات ذات قيمة مضافة عالية.

وتم منذ انطلاق مخطط "المغرب الأخضر" إطلاق 80 في المائة من المشاريع المتعلقة بالفلاحة التضامنية المبرمجة إلى اليوم في المخطط لفائدة 56 في المائة من الساكنة المستهدفة.

وتهم هذه المشاريع استبدال الزراعات بمنتجات ذات تنافسية عالية لفائدة أزيد من 56 في المائة من الساكنة المستهدفة، حيث تم في هذا الإطار إنجاز عدة مشاريع تضامنية فلاحية همت 190 ألف هكتار لفائدة 136 ألف فلاح.

كما أن للفلاحة التضامنية، التي وضعها مخطط "المغرب الأخضر" ضمن أولوياته، ارتباطا وثيقا بالتنمية القروية، باعتبارها الركيزة الأساسية للفلاح الصغير، وهو ما يظهر بشكل جلي على المستوى المحلي لكافة المجالات الترابية بالمملكة، حيث تحظى الأنشطة الفلاحية بمكانة خاصة لدورها في توفير الدخل المباشر لمعظم القرويين وتحسين مستوى عيشهم.
ونظرا للأهمية الاجتماعية والاقتصادية التي تكتسيها المناطق الجبلية والواحات فقد تم اعتماد سياسة تروم تحسين ظروف عيش ساكنة هذه المناطق عبر تخصيص برامج تهم التهيئة المجالية وفك العزلة والإعداد الهيدرو– فلاحي والمشاريع المدرة للدخل.

وأولت الحكومة، في هذا الصدد، أهمية قصوى لهيكلة القطاع الفلاحي عبر إصدار عدة تشريعات همت التجميع والتنظيمات البيمهنية والاستشارة الفلاحية ومهنة المستشار الفلاحي الخاص والإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية وتحرير نقل اللحوم، علاوة على تحديث استعمال التقنيات الجديدة المعلوماتية والتواصلية بغية تعزيز منظومة التتبع والتقييم والتواصل وترسيخ سياسة القرب مع ساكنة العالم القروي.

يعتبر تثمين المنتوجات الفلاحية ركيزة مهمة وحلقة أساسية في مخطط "المغرب الأخضر" نظرا لدوره الاقتصادي والاجتماعي الهام، خاصة على مستوى خلق القيمة المضافة والتشغيل والاستثمارات. وفي هذا الصدد صادقت الحكومة، في يونيو الماضي، على مشروع مرسوم يتعلق بتنظيم أعمال التشجيع التي تقوم بها الدولة لاقتناء الأدوات الفلاحي، يهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص في ميدان التجهيزات ومعدات تثمين المنتوجات الفلاحية، وتمكين وزارة الفلاحة والصيد البحري من إرساء إعانات مقبولة لمجموع التجهيزات وأدوات تثمين المنتوجات الفلاحية، وذلك من خلال وضع مرسوم واحد يضم كل أنواع وحدات التثمين.

تعطينا هذه النماذج من البرامج والخيارات العملية إمكانية القراءة العامة حول مدى تجاوبها مع معطيات المحيط الحيوي من وتحقيق غايات التنمية الاقتصادية الاجتماعية قبل أن نضع تساؤلا عميق عن مدى دورها في بناء وتحقيق هياكل وآليات التنمية المستدامة بالبلاد..

و اعتمادا على الروابط التي شددنا عليها أعلاه بين الجغرافيا فكر و معرفة و دورها في بلورة أليلت التنمية ، سواء سميت مستديمة أو متوازنة، نجد أن مع هذه المخططات و برامجها لا تهتم و لا تنتبه لمكانة الجانب الجغرافي الذي هو قوام معرفة المكان و الزمن و المتغيرات المرتبط بالمحيط الحيوي، و غياب استشار أو شراكة مع هذا المعطى كعنصر ديناميكي و فاعل جعل هذه المبادرات تعرف مشاكل مصدرها غياب المعرفة بالمكونات المجالية والمكانزمنية، سواء كمكونات حيوية طبيعية أو مؤشرات اجتماعية ثقافية، و أكتفي هنا بذكر بعض القضايا الكبرى التي تعرض هذه المخططات للارتباك وضعف تحقيق الأهداف، مناه مثلا تبني المكننة و استعمال تقنيات متطورة للإنتاج الفلاحي عرضت الموارد الطبيعية للأخطر، منها تسريع ندرة الماء في عدد من المناطق و الأقاليم، تعريض الزراعات المعاشية و الإنتاج التقليدي للتدهور و إفقار الفلاحين الصغار على حساب زيادة رسامي الاستثمارات الكبرى..الخ؛

أختم بالقول هل هذه البرامج أعطت لتعليمنا الجامعي منفذا ودعما للقيام بدوره في تبني مشاريع التنمية المستدامة؟

خاتمة

ثلاثة محطات كانت منطلق و انتشار " التنمية" و البيئة و التنمية المستدامة أو المستديمة، هذه المحطات هي: ستوكهولم 1972، جرو هارلم برونتلاند 1987 ثم ريودي جانيرو 1992، هذه المحطات قعدت ضمنيا لمفاهيم هذه العبارات و جعلتها تسبح بلا أجنحة في كل ميادين الفكر و المعرفة، وكذا مجالات التواصل و التوصيف لأنشطة و خيارات و معالم حيوية، هذا الانفتاح ألا محدود وضع المعرفة و الفكر الإنساني يستهوي المبادرة و يقنع بالتخفيف في حمولة المعنى، و بذلك نجد كل أشكال التواصل و العمل و الفكر و الثقافة المجتمعية إلا و تستعملها دون تحفظ أو إدراك لضرورة الإفصاح السليم للمعنى المعبر عنه، و من هنا استعملت " التنمية المستدامة" اصطلاح فضفاض يلبس كل المعاني الممكنة؛

و لمقاربة هذه الوضعية بالمعرفة و الفكر الجغرافي الذي بالنسبة لي أثر عقلانية ، أجد أن هذه الأخيرة و إن كانت هي صاحبة الاحتضان و التبني ل "التنمية" و "التنمية المستدامة" ، فقد وجدت نفسها على الهامش، و تبنت العلوم الأخرى على اختلافها وتنوعها هذا الاصطلاح، لما وجدت فيه من سلاسة و بساطة تعفيها من كثر الجدل المعرفي، لذلك فالجغرافيون، خاصة في جامعاتنا بالمغرب، نضج تعاملهم مع ركائز و بنيات و آليات التنمية لا تزال محدودة، تخضع لنزوات الاستدراج التي قد تأتي من جهات أو مؤسسات تدعي طلب المشورة ة طلب التشخيص لبعض الظواهر الحيوية أو الاجتماعية الثقافية، و غالبا ما أصبح التعليم الجامعي اليوم يتناول إشكاليات التنمية و التنمية المستدامة ضمن مشاريع الأطروحات تبقى نتائج في رفوف خزانات الجامعة لا يستفيد منها سوى الطالب الباحث المتمرن..

ومع هذا فلا أنكر أن هماك تجارب نموذجية لمشاركة البحث الجغرافي لمعالجة بعض قضايا التنمية والتنمية المستدامة على مستوى محلي إلا أنها ذات ارتباط بنوع العلاقة أو وراءها مصلحة ذاتية أو مؤطرة بمبادرة أجنبية (برامج الشراكات المندمجة بين الجامعات الفرنكوفونية والجامعات المغربية، وهذا الوضع في رأيي لا يعتد به لأنه منفرد وخصوصي.

البيبليوغرافيا

أي موقع للثقافة في النموذج التنموي، مؤلف جماعي، دورية " الربيع" عدد 10 خريف 2000، إصدار مركز محمد بن سعيد أيت إيدر للأبحاث والدراسات.

حامد عمار (2006) التنمية البشرية ما هي؟ نشر " الملتقى" مطبعة فضالة.

راشد لبكر (2002)، إعداد التراب الوطني ورهان التنمية، دراسة جاءت بعد مبادرة حكومة التناوب بتأطير وزارة الإسكان للمشاورات حول إعداد التراب الوطني.

كرسي اليونسكو – ع.ن (2002)، تدبير البيئة والتنمية المستديمة، تقرير أنشطة الكرسي سنولا 1996 – 2002، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط.

مصطفى المرابط، (2004)، ويسألونك عن التنمية؟، افتتاحية لملف " التنمية القول غيها والقول عنها، اليف جماعي، عدد خاص من دورية المقتطف عدد 23-24 2004.

مصطفى كمال طلبة (1992)، إنقاذ كوكبنا، التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم 1972 – 1992) ن برنامج الأمم المتحدة ن منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

المندوبية السامية للتخطيط، تقرير غشت 2021، أهداف التنمية المستدامة قراءة في منهجية الإعداد والأجرأة.

يوسف صالح (1996)، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، ص.5–60، الحوليات المغربية للاقتصاد عدد 12 .1996

Abdellah Laouina (1990), La géomorphologie dans les projets de développement integrés au Maroc, PP. 291-297, Larecherche scientifique au service du développent, actes de la 3eme rencontre universitaire Maroco- Nérlandaise Rabat – Marrakech 14-16 1990.

Dens Chartier, Estienne Rodary (2005), Géographie de l'environnement, écologie politique, pp. 1-11, Espace politique.

Jean-Philipe Pierron (2009), Penser le développement durable ellipses édition.

Le développement durable : un concept géographique ? l'ENS de Lyon – Laboratoire de BIOGEO, ENS de Lyon.

Paul Arnould, Laurent Simon (2007), Géographie de l'environnement, série Géographie, éd. BELIN atouts.

Soubeyran Olivier. (1999) Le développement durable et la géographie en tant que discipline. In : Géographes associés n°23,1999. Aménagement et géographie. Approches comparées françaises et hispaniques. Géoforum Pau 14 et 15 mai 1999. Pp. 63-65 ;

Steve Joncoux, (2013), L'intensification écologique de l'agriculture par la valorisation des déchets organiques : de l'écologie aux inégalités, pp. 223-229, revue Natures, Sciences, Sociétés 2013.

Sylvie Brunel, (2012à Le développement durable, Quesais-Je ! N° 3719 PUF édition.
Teddy Cold Smith (2001), Avant le développement, Revue écologiste N° 6 hiver 2001.
Vincent Clément (!) Le développement durable, approches géographiques

النسقية في التحليل الترابي. دراسة في جغرافية ما بعد الحداثة

محمد الأسعد

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك

ملخص:

يقترح المقال معالجة أحد أهم موضوعات الجغرافيا في الفترة الراهنة وهو التراب من زاوية النظرية النسقية. البحث يرمي الجواب على السؤال الإشكالي التالي: هل استطاعت النظرية النسقية تجديد الفكر الجغرافي أم أنها دشنت لمرحلة فكرية ما بعد حداثية؟ يقترح المقال الجواب على هذا السؤال، ببلوغ الأهداف التالية وهي: أ–عرض مبادئ الأنساق الترابية في الجغرافيا– اقتراح منهجية التحليل في الأنساق الترابية في الجغرافيا. ج. تقديم الحصيلة المعرفية المقارنة بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي في الجغرافيا. تقترح منهجية البحث استراتيجية تمحيص كيفية اعتمادا على نصوص من إنتاج باحثين جغرافيين في التحليل الترابي النسقي، منذ ثمانينيات القرن العشرين. وقد توصل البحث إلى النتائج التالية: أ– يتأسس النسق الترابي بناء على نسقين أحدهما رئيسي وثانيهما فرعي وسياق ترابي. تنظم الأنساق الترابية الرئيسية بمفاهيم الموارد الترابية والفاعل الترابي والتمثل الترابي. أما الأنساق الترابية الفرعية فتحددها أنساق مجالية واجتماعية ومؤسسية. تتفاعل الأنساق السالفة الذكر في سياق التحول الثقافي، وأولوية المكان على الزمن. ب– تعتمد منهجية تحليل النسق الترابي على استراتيجية تمحيص كيفية وخرائط ذهنية تشاركية وعلى منهج نسقي. ج– يمكن إجمال الحصيلة المعرفية المقارنة بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي في الانتقال من فكر حداثي إلى فكر ما بعد حداثي.

كلمات مفتاحة :الأنساق الترابية – الموارد الترابية –الفاعل الترابي – التمثل الترابي– تحول ثقافي –جغرافية ما بعد الحداثة.

Résumé:

L'analyse systémique territoriale. Etude de géographie postmoderne

L'article propose d'aborder l'un des objets les plus importants de la géographie à l'époque actuelle, qu'est le territoire selon la théorie systémique. La question problématique envisagée est la suivante : La théorie systémique a-t-elle pu renouveler la pensée géographique, ou a-t-elle inaugurer une ère intellectuelle postmoderne ? La recherche propose de répondre à cette question, en atteignant les objectifs suivants : a – présenter les principes des systèmes territoriaux en géographie. B- proposer une méthodologie d'analyse des systèmes territoriaux en géographie. C-présenter un bilan comparatif des connaissances en géographie constructiviste et systémique. La méthodologie propose une stratégie de vérification qualitative basée sur des textes produits par des chercheurs en géographie dans l'analyse du territoire, depuis les années quatre-vingt du Xxe siècle. La recherche a abouti aux résultats suivants : a- Le paradigme du système territorial est basé sur deux systèmes, principal et secondaire ; et un contexte territorial. Le système territorial principal est organisé par trois concepts : ressources territoriales, acteur territorial et représentation territoriale ; tandis que les systèmes spatiaux, sociaux et institutionnels déterminent le système territorial secondaire. Les systèmes précités interagissent dans un contexte du tournant culturel et, du primat du lieu sur le temps. B – La méthodologie d'analyse du modèle territorial adopte une stratégie de vérification qualitative, des cartes mentales participatives et une méthode systémique. C- Il est possible de résumer le bilan de connaissance comparatif entre le constructivisme et la théorie systémique dans l'analyse du territoire, dans le passage d'une pensée moderniste à une pensée postmoderne.

Mots clés : Systèmes territoriaux-ressources territoriales-acteur territorial-représentation territoriale-tournant culturel – géographie postmoderne.

Abstract

Territorial systemic analysis: Study of postmodern geography

The article proposes to approach one of the most important objects of geography at the present time, which is the territory according to the systemic theory. The problematic question envisaged is the following: Has systemic theory been able to renew geographical thought, or has it ushered in a postmodern intellectual era? The research proposes to answer this question, achieving the following objectives: a – present the principles of territorial systems in geography. B- propose a methodology for the analysis of territorial systems in geography. C-present a comparative report of knowledge in constructivist and systemic geography. The methodology proposes a qualitative verification strategy based on texts produced by researchers in geography in the analysis of the territory, since the eighties of the twentieth century. The research led to the following results: A- The territorial system paradigm is based on two systems, primary and secondary; and a territorial context. The main territorial system is organized by three concepts: Territorial resources, territorial actor and territorial representation; while the spatial, social and institutional systems determine the secondary territorial system. The aforementioned systems interact in a context of the cultural turn and the primacy of place over time. B – The territorial model analysis methodology adopts a qualitative verification strategy, participatory mental maps and a -systemic method. C- It is possible to summarize the comparative knowledge report between constructivism and systemic theory in the analysis of the territory, in the passage from a modernist thought to a postmodern thought.

Key words: territorial systems – territorial resources- territorial actor – territorial representation- cultural turn- postmodern

1-مقدمة ومنهجية

1.1 مقدمة

يندرج السياق العام لهذه الدراسة في التحليل الترابي في الجغرافيا الاجتماعية. أصبح موضوع التراب أحد أهم موضوعات الجغرافيا والعلوم الاجتماعية منذ الثمانينيات من القرن العشرين. يتأطر موضوع التراب بمرجعيتين نظريتين وهما النظرية التشييدية والنسقية (الأسعد , 2019 ,83). تتأطر كل مرجعية فكرية بمبادئ نظرية وحصيلة معرفية لتنظيم وتفسير الواقع ومنهج محدد يعكس الأنموذج (paradigme) المرجعي. تحاول هذه المقالة معالجة موضوع النسقية في التحليل الترابي من زاوية جغرافية ما بعد الحداثة.

أولا – مبادئ النظرية النسقية: الفاعل والنسق (l'acteur et le système)

يعد اودفين بارتالانفي (Ludwing Bertalanffy) مؤسس نظرية الأنساق العامة منذ خمسينيات القرن العشرين. استندت هذه النظرية على ثلاثة مبادئ. مبدأ التباين أو التغير (allométrie) ومبدأ البنية المتراتبة (structure hiérarchique) ومبدأ الأنتروبيا (entropie) أ واللانظام أو تدهور الطاقة في نظام معينJohnston (، ; 2016 , Gregory & Smith 271) .استنادا على نظرية الأنساق العامة (théorie générale des systèmes) قام كروزيي وفرايدبرغ بالتأسيس لنظرية (1977 , Crozier & Friedberg) الفاعل والنسق التي تعد إطارا مرجعيا للنظرية النسقية في التحليل الترابي. استندت نظرية الفاعل والنسق على نسقين، داخلي وخارجي واتخاذ القرار:

- نسق الفعل الداخلي يجعل الفاعل يتوفر على هامش حرية الفعل بناء على استراتيجيات متنوعة منها المنطق القبلي لدى الفاعل واعتماد مبدأ المباريات أداة للفعل المنظم.
- نسق الفعل الخارجي يستند على العلاقة بين التنظيم والبيئة وأن حتمية التكنولوجيا تجعل من الضغوطات الخارجية مسألة التأقلم مع البيئة، سلطة لتبادل التنظيم والثقافة.

- مشكل اتخاذ القرار يطرح مسالة عقلانية الاختيارات، ذلك أن اتخاذ القرار من طرف الفاعل يجعله ظاهرة تغير وظاهرة نسقية.

-ثانيا-النسقية في التحليل الجغرافي

تأثرت الجغرافيا بانتشار النظرية النسقية وقد اعتمدت من طرف الجغرافيا الكمية وخاصة الجغرافيا البشرية منذ ستينيات القرن العشرين. ثلاث مفاهيم منهجية تنظم النظرية النسقية وهي الوظيفة (fonction / morphologie) والبنية (structure) والتطور (organisation évolution) .يعد شيزولم (Chisolm ,1962) وهاجيت (Haggett ,1973 و كوفي (Coffey , 1981) وويلسون (Wilson , 1981) أبرز الجغرافيين الرواد الذين تبنوا هذه النظرية في بعدها الكمي .عرف الفكر الجغرافي استعمالا واسعا للتحليل النسقي منذ سبعينيات القرن العشرين والذي تزامن مع ظهور الجغرافيا الجديدة التي استعملت أدوات التحليل الكمي . غير أن نهاية ثمانينيات القرن العشرين عرفت تحولات فكرية هامة كان أبرزها التحول الثقافي (tournant culturel) (Claval,2015)إذ أصبح فهم الواقع يركز على معتقدات الأفراد واختياراتهم ورموزهم وخطاباتهم، أي التمثلات والتصورات .ومن أبرز نتائجها تشكل مفهوم جديد وهو مفهوم التراب الذي أصبح متداولا بين الجغرافيين. اكتسى مفهوم التراب معاني عدة. أصبح هذا المفهوم يندرج في ثنائية الطبيعة والرمز (Raffestin ,1986) وصورة للتملك بالمعنى الذهني والرمزي، ويتشكل مجاليا إلى ترابات متعددة متميزة (Lussault 2013,) تخضع للمراقبة. وهكذا أصبح مفهوم التراب يستعمل بديلا عن مفهوم المجال) (Gumuchian,1991,143 ;Mélé,2004,244 ;Velascot-Graciet,2009,348

وذلك بإدماج البعد الإنساني من خلال الفاعلين والهوية والصراعات. استعمل تحليل التراب باعتباره تحليلا لأنساق الفاعلين وتملكاتهم واستغلال المجال. تعددت استعمالات مفهوم التراب مما استدعى وصفه باصطلاحات من قبيل، تراب معاش، وتراب وظيفي، وتراب سياسي، شاع استعمال التراب من طرف تخصصات عدة مثل علماء الزراعة والاقتصاد واصطلح عليه بمرادفا ت من قبيل القرب والفاعلون والدينامية الترابية والموارد والرأسمال (2013, Courlet & Pecqueur). ومن ثم أصبح مفهوم التراب يتميز بالبعد المحلي للتنمية.

يتأطر مفهوم التراب بمرجعيتين فكريتين وهما: المرجعية الفكرية الأولى هي التشييدية (constructivisme) ويعد دي ميو (Di Méo ,1985,1987,2014 من أبرز روادها، أما المرجعية الفكرية الثانية فهي النسقية. يعد التحليل النسقي الترابي بديلا عن التحليل التشييدي. اعتمد التحليل النسقي على أدوات معرفية متعددة (Hadjou 2005) استنادا على مسلمة مفادها أن التراب بناء اجتماعي نتج عن مسلسل تنسيق الفاعلين لحل مشكلة معينة، علاوة عن بناء الموارد الترابية المتجددة. أما لوموان (Lemoigne ,2006) فيعد أكثر الجغرافيين في التحليل الترابي النسقي. التراب حسب لوموان نسق يتأطر بثلاثة مداخل تتأسس على مبدأي التشييد والهدم وتتطور في الزمن وهي ذات علاقات متعددة. هذه المداخل الثلاثة هي أنساق فرعية. النسق الفرعي الأول هو المجال الجغرافي الذي يتضمن أربعة أنساق وهي المجال الطبيعي والمجال الإنسي والمجال الاجتماعي والمجال المؤسسي. أما النسق الفرعي الثاني فهو نسق الفاعلين ويتضمن خمسة أنساق وهي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمجتمع المدني والترابط

بين الجماعات. أما النسق الفرعي الثالث فهو نسق التمثلاث ويشمل ثلاث مصافي وهي المصفاة الاجتماعية والمصفاة الفردية والمصفاة الإديولوجية.

وترتيبا على ما سلف، أصبح التحليل النسقي شائعا في تحليل التراب لدى الجغرافيين، تنظمه مفاهيم إجرائية وبخاصة منها الموارد الترابية والفاعلون الترابيون والتمثل الترابي.

ثالثا- أهداف الموضوع

يقترح المقال الجواب على السؤال الإشكالي التالي: هل استطاعت النظرية النسقية تجديد الفكر الجغرافي بمرجعية فكرية ما بعد حداثية؟

تهدف هذه المقالة عرض الأسس الإبستمولوجية للنظرية النسقية في التحليل الترابي الجغرافي. سنحاول الجواب على هذا السؤال ببلوغ الأهداف التالية بالنظر إلى ثلاثة جوانب وهي:

- عرض مبادئ الأنساق الترابية في الجغرافيا
- تبين منهجية التحليل في الأنساق الترابية في الجغرافيا
- إبراز الحصيلة المعرفية المقارنة بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي

2.1-المنهجية

نهج البحث استراتيجية تمحيص كيفية (stratégie de vérification qualitative) اعتمادا على نصوص من إنتاج باحثين جغرافيين في التحليل الترابي النسقي. اختيرت النصوص المعتمدة في البحث، على شكل مقالات وكتب، ألفت بصفة منفردة أو بتوقيع مشترك. وثم اعتماد النصوص المنتجة على مدى ثلاثين سنة، منذ ثمانينيات القرن العشرين. استجابة لأهداف البحث، اخترنا (أنظر قائمة البيبليوغرافيا) المرجعيات التي شيد بها نص المقالة. خضع تحليل النصوص إلى تقنية قراءة تتمثل في وضع جذاذات، قصد استخلاص الحصيلة المعرفية ولاسيما ما يتعلق بالمفاهيم والمنهج والنتائج.

2- الأنساق الترابية في الجغرافيا: نحو تشييد نموذج نسقي ترابي

يتأطر النسق الترابي في الجغرافيا بنظرية الأنساق. أقترح نموذجا يتأسس بناء على نسقين وسياق ترابي وهي: أنساق ترابية رئيسية وأنساق ترابية فرعية في سياق ترابي محلي (الشكل 1).

الشكل 1: النسق الترابي(م. الأسعد)

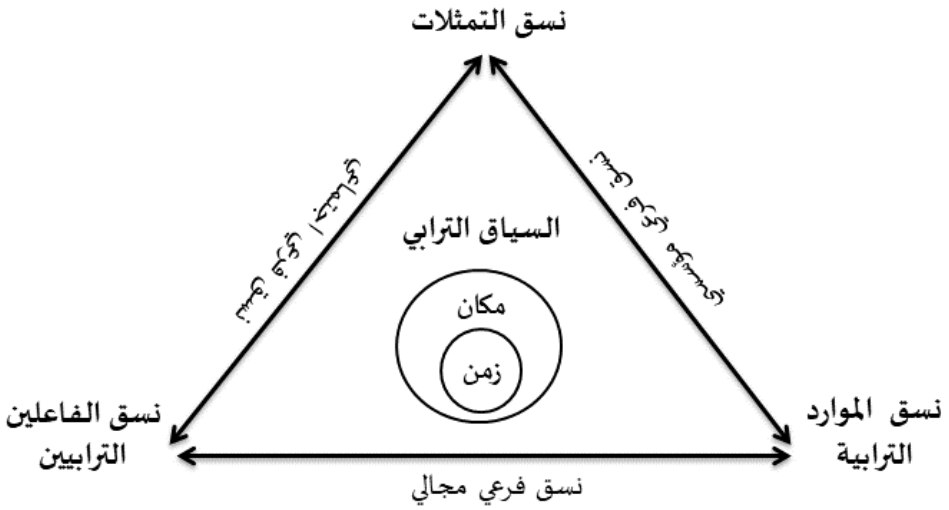

أولا- الأنساق الترابية الرئيسية

تتمثل الأدوات المعرفية المنظمة **للأنساق الترابية الرئيسية** في الجغرافيا في ثلاث مفاهيم وهي نسق الموارد الترابية (système des ressources territoriales) ونسق التمثل ((système de représentation ونسق الفاعل الترابي (système des acteurs territoriaux):

1- مفهوم نسق الموارد الترابية:

ترتبط التنمية الترابية بما تحتويه من موارد والتي تتجلى في ثلاث متغيرات أساسية وهي الرأسمال الترابي والقرب والدينامية الترابية. وتعد الموارد الترابية موضوعا لتدخل الفاعل الترابي. وتشيد الموارد الترابية وفق مراحل محددة تفضي إلى أصناف ترابية معينة (الشكل 2).

الشكل 2: مراحل تشييد الموارد الترابية وأصنافها

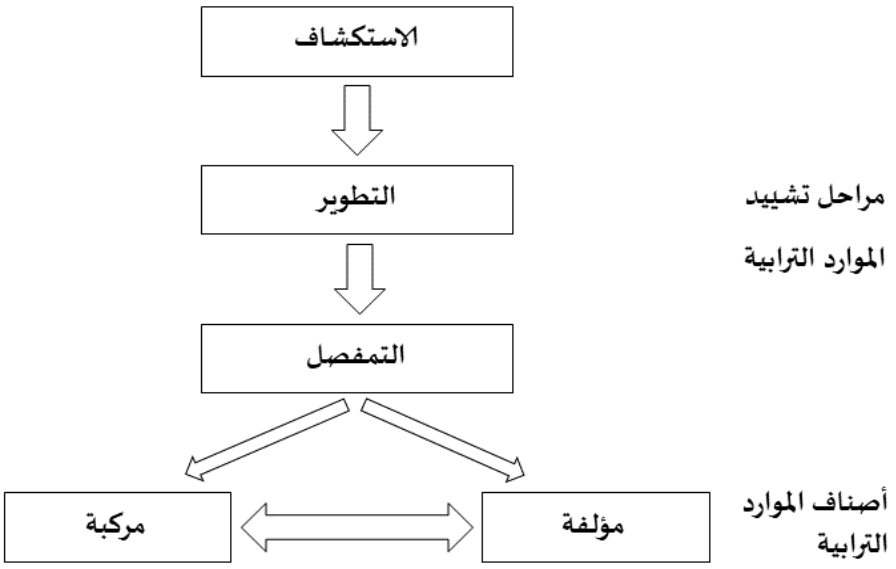

التشييد الترابي عمل منسق يتم عبر ثلاثة مراحل: مرحلة استكشاف الموارد ومرحلة تطويرها ومرحلة التمفصل. تعد المرحلة الأولى أكثر أهمية إذ تكون فيها الموارد الترابية كامنة، لكن خصائصها تصبح بارزة بفعل تدخل الفاعلين الترابيين الذين يحملون نظرة خارجية. ومن أهم هذه الخصائص تلك التي تبين خصوصية التراب إذ يصعب إعادة إنتاجها، ذلك أن الفاعلين الترابيين يتوفرون على معارف موروثة تهم خصائص الوسط المحلي وجغرافيته وتاريخه واقتصاده وثقافته علاوة على معارف مجربة (Lacroix ; Mollard ; Pecqueur ,2000) . أما مرحلة تطوير الموارد الترابية فالهدف منها هو تنظيم التراب حول منتوج معين ومتميز بالنسبة للمستهلك. أما مرحلة التمفصل فتتم مع موارد أخرى. ويترتب عن مسلسل مراحل تشييد الموارد الترابية صنفان من الموارد: صنف الموارد المؤلفة وهي خليط من الموارد وصنف الموارد المركبة وهي التي تجمع بين المنتوج والخدمات

(HIRCZACK.,Moalla ., Mollard ., Pecqueur., Rambonilaza & VOLLET ., 2008)

ب- مفهوم نسق التمثل : التمثل هو إدراك الفاعلين للنسق الترابي قصد فهم وتقييم الموارد الترابية واتخاذ قراراتهم وتوجيه اختياراتهم في الحاضر والمستقبل . التمثل هو معارف وتصورات ومواقف ذات صلة بالبيئة المحيطة بالفاعلين (الشكل3).

الشكل 3 : مفهوم التمثل الترابي (وضع م. الأسعد)

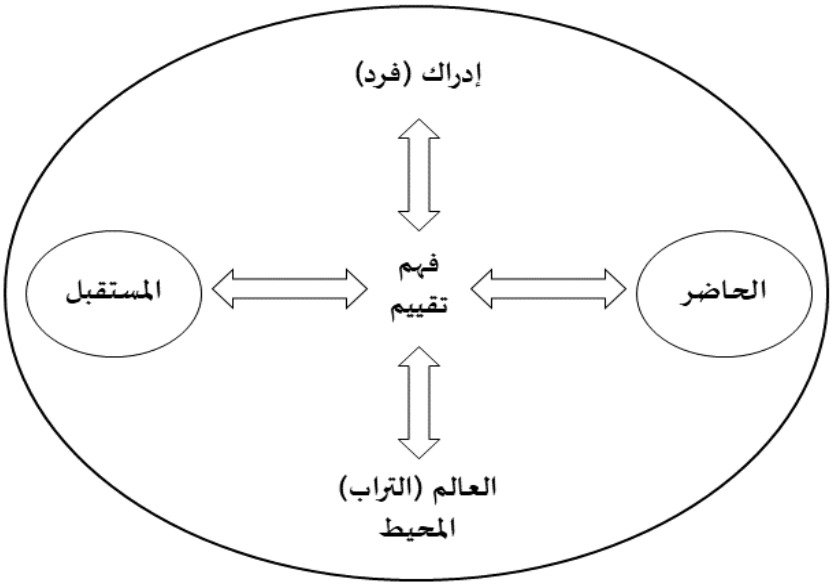

ج- مفهوم نسق الفاعل الترابي: الفاعل الترابي هو الذات المؤثرة بواسطة طبيعة الحكامة المتبعة والتي يمكن إجمالها في ثلاثة متغيرات وهي المشاركة والمسؤولية والشفافية . الفاعل الترابي الفردي جوهر الفعل الترابي لأنه يتمثل إدراك الموارد الترابية متأثرا بنوعين من الفاعلين وهما الفاعلون المؤسسيون (دولة وجماعات ترابية) وفاعلون مدنيون (مجتمع مدني ومجموعات بشرية) يعد التنسيق بين الفاعلين عاملا أساسيا لتشييد التراب (الشكل **4**).

الشكل 4 : مفهوم الفاعل الترابي (وضع م. الأسعد)

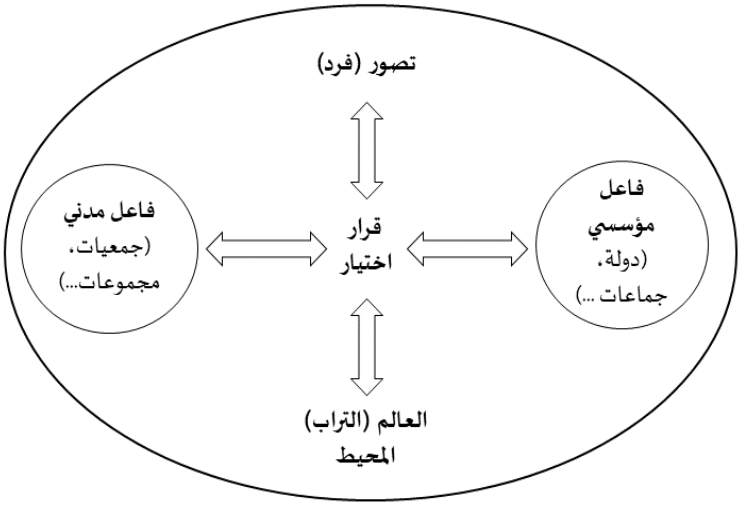

ثانيا – الأنساق الترابية الفرعية

الأنساق الترابية الفرعية ثلاثة وهي النسق المجالي والنسق الاجتماعي والنسق المؤسسي:

- النسق المجالي: النسق المجالي هو المكان المحلي المعاش الذي يشكل إطارا لأنشطة الفاعل الترابي
- النسق الاجتماعي: الجماعات والمجموعات البشرية المؤثرة على الفاعل الترابي
- النسق المؤسسي: يتكون من مؤسسات الدولة والجماعات الترابية المحلية المؤثرة على الفاعل الترابي

ثالثا–السياق الترابي: أولوية المكان على الزمن (primat du lieu sur le temps)

ارتبط تشييد مفهوم التراب بالانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وترتيبا على هذا الانتقال أصبح المكان (التراب المحلي) له أولوية على الزمان الذي أصبحت مدته قصيرة (Girault & Anthéaune ,2005) . تتجلى هذه الأولوية في تنوعه وخصوصيته. لقد كان الجغرافيون الأنجلوسكسونيون من الرواد الأوائل في جغرافية ما بعد الحداثة. عمل كل من جيدنز(Giddens , 1984) . وهارفي (Harvey ,1989) على إدخال الجغرافيا إلى ما بعد الحداثة. فقد انفتح كل من بيت وسكوت(Peet & Scott , 1990) على موضوعات جديدة من قبيل الطبقة والجنس واللغة والثقافة. كما قام سكوت (Scott , 1989) بتحليل نقدي للأنظمة الاجتماعية الاقتصادية. ودعا بيتر كولد (Gould) إلى التفكير في موضوعات راهنية مثل كارثة تشيرنوبيل والانتشار المجالي لمرض السيدا. (Bailly ,2018,55) .أصبح تأثير الموقع في إنتاج أمكنة متعددة (Harvey ,1991 ; Soja ,1989; Denis & Cosgrave ,1988) وأصبح الفرد فاعلا مما أدى إلى الانتقال من المجال إلى المجالية (Peaud , 2016). أضحى الفرد يحاول إنتاج إديولوجيات ويطبقها ويضعها في صورة ويجعلها أداة لاستراتيجياته (Lussault , 2010). يعد مفهوم الثقافة أساسيا في جغرافية ما بعد الحداثة، فهو يعكس العلاقات التي تترجم الصراعات من أجل الهوية والسلطة (Mitchell ,2000). هكذا، نجد ارتباط استعمال الثقافة بهذا المعنى، بالتحول الثقافي، إذ أصبح العالم يدرك من طرف الفرد، بناء على الصورة التي تتكون لديه، و أن قرارات الفرد تحركها قيم تكتسي حلة ثقافية، دون التقليل من أهمية الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية (Claval , 2017).

تأثرت جغرافية ما بعد الحداثة بسياق فلسفي انتقد علاقة الحداثة بالمعرفة وبالواقع (Deleuze & Guattari ,1980 ; Foucault, ,1976,1984) . باعتبارها تولي أهمية للبنيات الكبرى. لهذا أصبحت مبادئ أولوية الذات والتعددية وأولوية الثقافة والتمثل والخاصية الموضعية للفاعلين، مرجعيات أساسية لفلسفة ما بعد الحداثة. وانطلاقا من أعمال إدوار سعيد (E.Said ,1978,2003) إصبحت العلوم الإنسانية والاجتماعية تدمج خطابا مفاده أن أي خطاب يتموقع في جهة معينة وأنه ليس سوى تمثل يحمل قيم لسياق سياسي واجتماعي خاص وأن المجال يعد مرجعية ثقافية وسياسية واجتماعية.

3- منهجية تحليل النسق الترابي

تعتمد منهجية تحليل النسق الترابي على استراتيجية تمحيص كيفية وخرائط ذهنية تشاركية وعلى منهج نسقي.

أولا-استراتيجية تمحيص كيفية لتحليل النسق الترابي.

يمكن نهج أربع خطوات تتضمن أدوات تمحيص وفهم سير النسق الترابي. الخطوة الأولى: أدوات جمع ومعالجة البيانات (جمع بيانات عن التراب ومعلومات مثل الخرائط والمبيانات ووثائق تركيبية). الخطوة الثانية: أدوات تحليل الفاعلين المتنازعين (جمع بيانات عن الفاعلين المتنازعين وإنجاز تشخيص بواسطة خرائط ونماذج مبيانية). الخطوة الثالثة: أدوات ملاحظة تنظيم وسير التراب (مرصد لنظم المعلومات الترابية وتقييم السياسات). أدوات محاكاة تطور التراب (دينامية نظام الخلايا الذاتية للأنساق متعددة الفاعلين ورصد سيناريوهات الإعداد) (Lemoigne ,2006 ,op.cit)

ثانيا- خريطة ذهنية تشاركية

برزت الكرطوغرافيا التشاركية مند الثمانينيات من القرن XX بديلا عن الكرطغرافيا الإقليدية. وإذا كانت هذه الأخيرة قد ارتبطت بهندسة المجال فإن الكرطغرافيا التشاركية ارتبطت بإدراك وتمثل التنمية الترابية وظهرت في سنوات الثمانينيات في إطار برامج التنمية الموجهة لبلدان الجنوب. الكرطغرافيا ليست الخريطة ولكنها مسلسل لبناء الخريطة. الكرطغرافيا التشاركية تدمج المعرفة المحلية في رسم الخريطة، فهي كرطغرافية الساكنة، باعتمادالتشييد الصاعد (Bottom-up) (polsky.2013;). لقد قلبت الكرطغرافيا التشاركية العلاقة بالمعرفة وبالسلطة حول تمثل التراب، وهو ما عبر عنه الجغرافي البريطاني هارلي (Harley 1989,1990) .انتقد هارلي العودة إلى الحتمية وإلى الواقعية الكرطغرافية المفروضة من طرف أنظمة المعلومات الجغرافية (S I G) في التخطيط الترابي، علاوة على طبيعتها اللاديموقراطية. كما انتقد اللاتكافؤ في الحصول على المعلومات وتوظيف الخريطة كأداة للهيمنة. برز في هذا السياق، التصور الداعي إلى اعتبار وجهات النظر المختلفة للجماعات الترابية المحلية والانصات إليها. لهذا يدعو هارلي التركيز على القيم الاستعلائية (valeurs transcendantales) السامية الخاصة بالفكر أي المرتبطة بالذات. أكد هارلي أن الخريطة ليست انعكاسا محايدا للواقع ولكنها بناء يمرر قيما، نتاج التجربة الثقافية المحلية. وربط البعض الكرطغرافيا التشاركية بحركة تسمى الكرطوغرافيا المضادة واقتراح خرائط بديلة (Peluso, 1995).

يمكن تحديد السياق الفكري الذي ظهرت فيه الكرطغرافيا التشاركية بأنه ما بعد حداثي (Post-moderne) تميز أساسا بظهور مفاهيم جديدة في الجغرافيا وبخاصة مفهوم التراب. لا شك أن هذا السياق الفكري أطر ظهور الخرائطية التشاركية يمكن أن نميز بين فترتين في تطور الكرطغرافيا وهما الفترة الإقليدية والفترة الراديكالية.

الشكل 5: الخط الزمني لتطور الكرطغرافيا

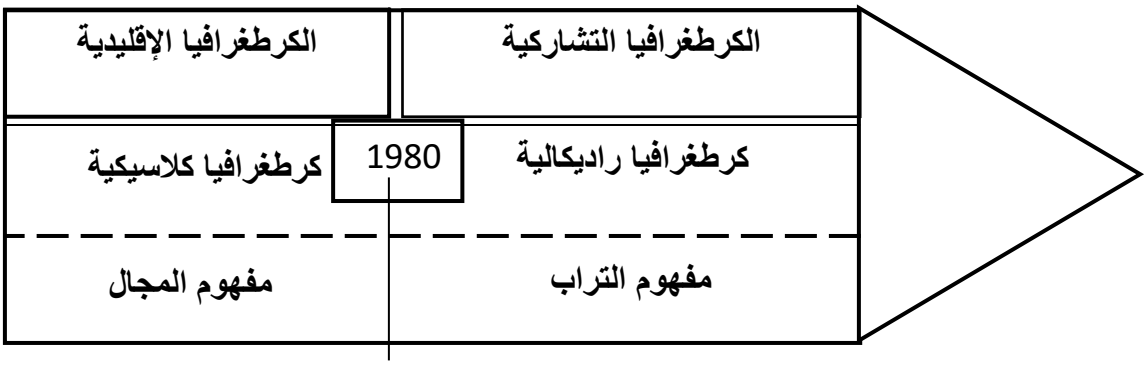

(الشكل 5) . أما الفترة الإقليدية فهي التي تميزت بتشييد خرائط هندسية من طرف متخصصين، وضعوا تصورات تقنية لتشييد الخرائط مثل نظم المعلومات الجغرافية (SIG) لتمثيل المجال بأبعاده الهندسية. ظهرت الكرطغرافيا التشاركية في الثمانينيات من القرن XX، إذ صنفت في خانة الكرطغرافيا الراديكالية، لأن الخرائط لا توضع من طرف متخصصين ولكن من طرف هواة يستعملون التقنيات الحديثة للمعلومات (NTIC)المتاحة لهم في رسم الخرائط. يتم بناء وهدم الخرائط باستمرار بطريقة فردية أو جماعية صاعدة، والتي تترجم تمثلاتهم عن التراب المعيش.

ثالثا- منهج نسقي

يعتبر المنهج النسقي المنطق الذي يستند عليه التحليل الترابي. يتكون المنهج النسقي من ثلاثة مفاهيم فلسفية وهي الوصف (نشاط) والتفسير (بنية) والتطور (الشكل 6). الوصف هو تشخيص التراب وموارده، أما التفسير فهو بنية التراب أي العلاقات بين الفاعلين الترابيين المؤثرين في الموارد الترابية. أما التطور فهو الحالة الماضية والمستقبلية لعلاقة الموارد الترابية بالفاعلين الترابيين.

الشكل 6: الأنموذج النسقي (paradigme systémique)

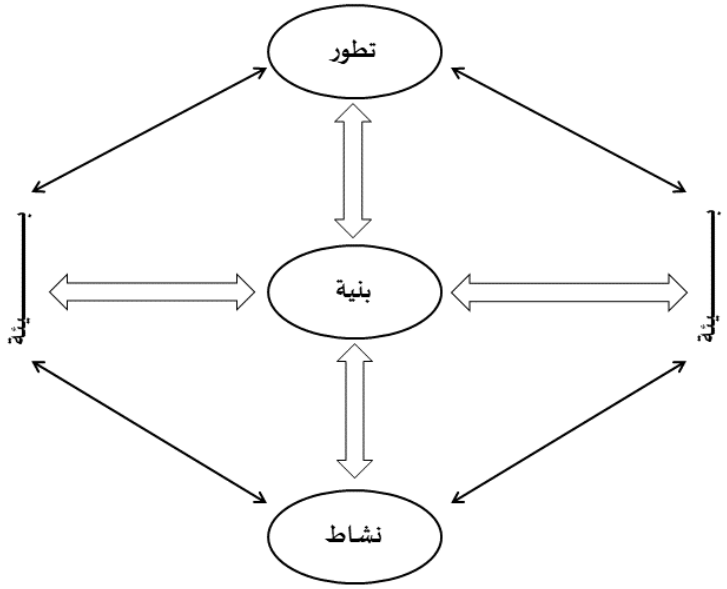

J.L Le Moigne ,1977, 58

4- الحصيلة المعرفية المقارنة بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي:

يمكن إجمال الحصيلة المعرفية المقارنة بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي في النتائج التالية (الجدول أسفله).

جدول 1: حصيلة معرفية مقارنة بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي

المعايير(critères)	**التشييدية**(constructivisme)	**النسقية**(systémisme)
المرجعية الفكرية(référentiel)	حداثية(moderne)	مابعد حداثية(post-moderne)
الأنموذج(paradigme)	بنيوي(structurel)	نسقي(systémique)\ ما بعد بنيوي
الاتجاه المعرفي (courant de pensée)	راديكالي\ماركسي محدث (radical/new marxiste)	سلوكي \ إنساني (Comportemental / humaniste)
المفاهيم المركزية (concepts clés)	فاعل وسيطي (acteur intermédiaire) - تشكيلة اجتماعية مجالية (formation socio-spatiale) - تراب(territoire)	-فاعل ترابي(acteur territorial) -تمثل(représentation) -موارد ترابية (ressources territoriales)
المنهج(méthode)	- جدلي(dialectique)	-نسقي(systémique)

يتأطر التحليل الترابي بنظريتين وهما التشييدية والنسقية. وسنقوم بمقارنة الحصيلة المعرفية للنسقية بنظيرتها التشييدية لفهم التطور المعرفي للتحليل الترابي الجغرافي. يمكن إجمال الحصيلة المعرفية المقارنة بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي في المعايير التالية: المعيار الأول هو المرجعية الفكرية، ذلك أن التشييدية تتأطر بمرجعية فكرية حداثية مفادها أولوية الزمن على المكان أي سيادة الجماعة على الفرد دون مراعاة الخصوصيات المحلية، أما النسقية فتتأطر بمرجعية مابعد حداثية، تجعل من المكان أولوية على الزمن، ولهذا فإن النسقية تركز على الخصوصيات المحلية للفاعلين واعتبار هوياتهم الثقافية. المعيار الثاني للمقارنة هو الأنموذج الذي يعد بنيويا في التشييدية أي يلغي العلائق في التفسير ,مقابل ذلك نجد الأنموذج النسقي يميز النظرية النسقية ومفاده معالجة موضوعات التراب بناء على ثلاثة أبعاد وهي الوظيفة والبنية والتطور .المعيار الثالث هو الاتجاه المعرفي ,إذ نجده راديكاليا في التشييدية ,إذ يتبنى التحليل الماركسي الجديد الذي يدخل الطبقات الوسيطية في تحليل علاقة البنى التحتية بنظيرتها الفوقية ,أما الاتجاه المعرفي للنسقية فهو سلوكي إنساني يولي أهمية للثقافة والتمثلات والإديولوجيات في تحليل سلوك الفاعل الترابي . المعيار الرابع هو أدوات المعرفة، والتي تتمثل في مفاهيم الفاعل الوسيطي والتشكيلة الاجتماعية المجالية ومفهوم التراب، ونظير ذلك تتنظم النسقية في التحليل الترابي بثلاثة مفاهيم مركزية وهي الفاعل الترابي والتمثلات والموارد الترابية. أما المعيار الخامس في مقارنة الحصيلة المعرفية بين التشييدية والنسقية في التحليل الترابي فهو منطق التحليل أو المنهج، إذ تتبنى التشييدية منهجا جدليا بنيويا، بينما تتبنى النسقية منهجا نسقيا.

تندرج هذه الحصيلة المعرفية في سياق فكري ما بعد حداثي مفاده أن الفاعل نتاج علاقات بين أفراد المجتمع ولهذا فان التراب حصيلة لهذا الفكر الظاهراتي الذي يفسر حركة الفاعلين بناء على تمثلهم للتراب في سياق ثقافي محلي كما لا يمكن فهم علاقة الفاعلين بالتراب دون ربطها باستراتيجيتهم أو قراراتهم الترابية.. ويعد التراب /المكان مرادفا للموارد وللرأسمال، موضوعا لممارسات الفاعلين وأن العوامل المؤثرة فيه هي الذات \\الأفراد ونسق القيم الثقافية التي تتبلور في مفاهيم التمثل والإدراك. المنهج المعتمد لتحليل علاقة الفاعل بالتراب هو المنهج االنسقي الذي يشخص استراتيجية تنمية التراب ثم يفسرها على ضوء العلاقات بين الفاعلين وفي خطوة ثالثة يدمج البعد التاريخي في التفسير.

5-مناقشة وخلاصات

أولا- المناقشة

لا شك أن التحليل النسقي للتراب في سياق فكري ما بعد حداثي، يعد ذا أهمية بالغة. ويمكن مناقشته بناء على التصورات التالية:

-المرجعية النظرية الراهنة للتحليل الترابي هي مرجعية الأنساق الترابية. هذه المرجعية لا تاريخانية وما بعد حداثية ' وبالتالي فهي نقيض للنظرية التشييدية في التحليل الترابي لأنها تاريخانية (تفسير سلوك الفاعلين الترابيين بأنه نتاج بنية أو نظام جمعي) خاصة في المجتمعات التقليدية أو الانتقالية، لأنها تتميز بخصوصيات ثقافية تؤثر في التنمية المحلية الترابية). التشييدية لم تتخلى عن دور العوامل الاقتصادية إلى جانب العوامل الإيديولوجية في فهم دينامية التراب، لهذا فهي لعبت دورا انتقاليا بينيا، بين السياق الفكري الحداثي ومابعد الحداثي. فقد أعطت أولوية للزمان (المجتمع) على المكان (الذات). وفي هذا السياق برزت النسقية التي أولت اهتماما للقوى الفردية التي تحركها الاختيارات بناء على الميولات والتمثلات في سياق فكري يتأسس على التحول الثقافي وأولوية للمكان (الذات)على الزمن (المجتمع).

–نجد أغلب الجغرافيين تناولوا مفهوم التراب من زوايا متعددة، لكن يلاحظ افتقارهم إلى مرجعية فكرية واضحة باستثناء، لوموان، الذي نظم مفهوم التراب بمرجعية فكرية نسقية رغم أن عرضه النظري يشوبه خلل في منطق تقديمه. إذ نتفق معه في تحديد الأنساق الفرعية، لكن نختلف في تحديد الأنساق الترابية الرئيسية. وترتيبا على ذلك نقترح نموذجا أخر للنسق الترابي. يتنظم هذا النموذج بمفاهيم نسقية وهي أنساق رئيسية (الموارد الترابية والفاعل الترابي والتمثل الترابي) وأنساق فرعية (النسق المجالي والاجتماعي والمؤسسي) علاوة على السياق الترابي (تحول ثقافي وأولوية المكان على الزمن). نعتبر هذا النموذج إطارا نظريا أساسيا لفهم **التراب**. إن بروز التراب كمفهوم شكل قطيعة مع سياق فكري حداثي تميز بسادة المفاهيم المنظمة لموضوعات الجغرافيا والمتمثلة في مفاهيم الإقليم والمشهد والمجال.

ثانيا – خلاصة

كان الهدف من هذه المقالة هو الجواب على السؤال الإشكالي المتعلق بمدى قدرة النظرية النسقية في تجديد الفكر الجغرافي والانتقال به من فكر حداثي إلى فكر ما بعد حداثي؟

يظهر من تحليل الأنساق الترابية في الجغرافيا، أن النظرية النسقية وضعت الجغرافيا في سياق فكري ما بعد حداثي، واندراج الجغرافيا في التحول الثقافي الذي تعرفه العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ ثمانينيات القرن العشرين. أصبح المكان متعددا بتعدد الثقافات وتمثلات الأفراد للموارد الترابية. أصبح الزمن قصير المدة (زمن معيش) تابعا للمكان (خصوصية).

الببليوغرافيا

الأسعد، محمد.، 2019 ,الفاعل الترابي وتمثلات التنمية الترابية بجهة الدار البيضاء سطات، ورد في محمد أزهار وآخرون (تنسيق)، المجال، التراب والمجتمع بالمغرب. تحولات، ديناميات ورهانات، أعمال مهداة للأستاذة رشيدة نافع. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية ,83–90

الأسعد، محمد.، 2019 , الخصائص العلمية وخطوات إنجاز البحث الجغرافي، ورد في موسى المالكي (تنسيق) بإشراف موسى كرزازي ومحمد أيت حمزة ومحمد الأسعد، الدليل المنهجي لإعداد البحوث، منشورات جمعية منتدى الجغرافيين الشباب للبحث والتنمية , 13–35

Bailly A ; 2018, & Ferras R, Eléments d’épistémologie de la géographie ; Coll U

Boudedja K ; 2014, Les acteurs et le développement local : outils et représentations. Cas des territoires ruraux au Maghreb .in http //tel.archives-ouvertes.fr

Chisolm M ;1962, Rural Settlement and land use: an essay in location. Hutchinson University Library

Boudedja K ; 2014, Les acteurs et le développement local :outils et représentations. Cas des territoires ruraux au Maghreb .in http //tel.archives-ouvertes.fr

Chisolm M ;1962, Rural Settlement and land use: an essay in location. Hutchinson University Library

Cosgrave D & Daniels S; 1988, The iconography of landscape: essays on the symbolic representation, design, and use of post environment, Cambridge, Cambridge university press

Courlet C& Pecqueur B ;2013, L’économie territoriale. Presse Universitaire de Grenoble.

Crozier M& Friedberg E ; 1977, L’acteur et le système. Ed Seuil, Paris

Claval P ;2015, « Le tournent culturel en géographie », Géographie et cultures [En ligne], 93-94 | mis en ligne le 04 avril 2016, consulté le 25 juillet 2022. URL : http://journals.openedition.org/gc/3855 ; DOI : https ://doi.org/10.4000/gc.3855 Haut de page

Claval P ;2017, Géo-épistémologie . Paris.A.Colin

Deleuze G &Guattari F ;1980, Capitalisme et schizophrénie mille plateaux,Paris ,Ed Minuit

Deshaies L& Sénécal G ;1997, Postmodernité et territoire : vers de nouvelles territorialités ? Cahier de géographie du Québec V'&, no114, 279-283

Di Méo G ;1987, Objectivation et représentation des formations socio-spatiale :de l'acteur au territoire. Annales de Géographie, no 537,564-594

Di Méo G ;2014, Introduction à la géographie sociale. Coll Cursus Géographie, A. Colin

Di Méo G ;1985, Les formations socio-spatiales ou la dimension infra-régionale en géographie. Annales de Géographie, no 526,661-689

Foucault M ;1976, Histoire de la folie à l'âge classique, Paris, Gallimard

Foucault M ;1984, Dits et écrits. Des espaces autres. Architecture, mouvement, continuité, no 5, 46-49

Giddens A ;1984, The constitution of society: outline of the theory of structuration

Girault F&Antheaune B ;2005,Au nom du développement ,une (re) fabrication des territoires ,in le territoire est mort .Vive les territoires Ed IRD, 9-37

Goeury D &Sierra Ph ; 2016, Introduction à l'analyse des territoires. Concepts, outils, applications. A Colin

Gumuchian H , 1991,Représentations et aménagement du territoire.Anthropos ,

Gumuchian H., Pecqueur B., 2003.– La Ressource territoriale, Economica, Anthropos, Paris

Gumuchian H& al ; 2003, Les acteurs ,ces oubliés. Ed Anthropos

Hadjou Lamara,2005, « Les deux piliers de la construction territoriale : coordination des acteurs et ressources territoriales », Développement durable et territoires [En ligne], Varia (2004-2010), mis en ligne le 07 juillet 2009, consulté le 27 mai 2022. URL : http://journals.openedition.org/developpementdurable/8208 ;DOI : https://doi.org/10.4000/developpementdurable.8208

Harley B ;1989, Deconstructing the map .Cartographia,Vol 26 No 2,1-20

Harvey D ;1991,The condition of postmodernity :an enquiry into the origins of cultural change ,Malden ,Wiley-Blackwell

Haggett P ;1973, L'analyse spatiale en géographie humaine. A . Colin

Hirczak M., Moalla M., Mollard A., Pecqueur B., Rambonilaza M. et Vollet D., 2008. « Le modèle du panier de biens », in Économie rurale, n°308.DOI : 10.4000/economierurale.366 https://doi.org/10.4000/sociologies.4997

Johnston , Gregory & Smith , 2016 ; The dictionary of human geography.Blackwell

-Lacroix A., Mollard A &Pecqueur B., 2000, Origine et produits de qualité territoriale : du signal à l'attribut ? , in Revue d'Économie Régionale et Urbaine, n°4, pp. 683-706

Landel P A, Gagnol L & Oiry-Varacca M, « Ressources territoriales et destinations touristiques : des couples en devenir ? », Journal of Alpine Research | Revue de géographie alpine [En ligne], 102-1 | 2014, mis en ligne le 05 juin 2014, consulté le 02 juin 2022. URL : http://journals. Openedition.org/rga/2326 ; DOI : https://doi.org/10.4000/rga.2326

Lardan S &Piveteau V ; 2005, Méthodologie de diagnostic pour le projet de territoire :une approche par les modèles spatiaux .Géocarrefour ,Vol 80,no2,75-90

Lemoigne A ; 2005, Le territoire comme système complexes ; Des outils pour l' aménagement et la géographie.in www.hal.archives ouvertes.fr

Le Moigne J.L , 1977 ,La théorie du système général .Théorie de la modélisation .PUF

Lemoigne A, 2006, Le territoire comme un système complexe : un concept Opératoire pour l'aménagement et la géographie. Esp ;géo ,T35,115-112

Lussault M ; 2010,Ce que la géographie fait au(x) monde (s),Tracés.Revue de sciences humaines ,30,no 10,241-2551

Lussault M ; 2013,Acteurs ,in Dictionnaire de la géographie et de l' espace des sociétés ,Paris ,Ed Bélin , 157-175

Lyotard J.F ; 1979,La condition postmoderne .Rapport sur le savoir .Paris.Ed Minuit

Mélé P, 2004, Conflits et territoires. Maison des sciences de l'homme ''villes et territoires'' PUF Paris,

Mitchell D ;2000,Cultural uality y.Acritical introduction.Oxford ,Blackwell

Péaud L ;2016,Les apports de la philosophie à la pensée géographique de l' espace ,Géographie et culture (en ligne),100 , mis en ligne le 7 juin 2018,consulté le 22 novembre 2019 ,URL : http ://journals.openedition.org/gc4690/DOI :10.4000 gc 4690

Peluso N ;1995,Whose woods are thes ?Counter-Mapping Forest Territory in Kalimantan ,Antippode ,27(4), 383-406

Peet R&Thrit N ;1990,New models in uality y

Picouet,,La carte invente le monde,, Septentrions.

Presse Universitaire,159-170

Polsky G ; 2013,Cartographie participative indisciplinée.Information géographique ,in www.car.info/revue information géographique,10-25,consulté le 5-03-2019 à 23 :03

Polsky G ; 2018,Construire des cartes en commun. La participation, nouveau paradigme de la cartographie ,in

Raffestin C , 1986 , Ecogenèse territoriale et territorialité ,in Auriac Frank & Brunet Rog et (dir) ,, espace, jeux ,enjeux ,, Paris Fayard , 173-183

Scott A ;1988,Metropolis :from the division of labor to urban form

Said E ; 1978, L'orientalisme .L'orient crée par l' occident ,Paris,Le Seuil

Soja E ;1989,Postmodern geographies,Londres

Velascot -Graciet H,2009,Territoires,mobilités et sociétés :contradictions géographiques et enjeux pour la géographie .Maison des sciences de l' homme d' Aquitaine

Wilson A.G ;1981,Geography and the environment.Systems analytical methods .Jon Wiley & Sons .Cichester.New York.Brisbane.Toronto

السوق الأسبوعي وقضايا التنمية الترابية بالشاوية حالة سوق خميس الكارة

محمد العلوي[1]، محمد ازهار[1]، أسماء بوعوينات[1]، عبد المنعم اعبابو[2]

[1] جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية

[2] المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الدارالبيضاء سطات

ملخص:

تعتبر الأسواق الأسبوعية بالأرياف المغربية منظومة أساسية للنهوض بأوضاع الساكنة المحلية، نظرا لاعتبارها محركا اقتصاديا على المستوى المحلي والجهوي، كما أنها فضاء تجاري متجذر في التاريخ الاجتماعي والثقافي لبلادنا لما تقدمه من وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياحية وإدارية.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مجموعة من القضايا التي تخص الأسوق الأسبوعية، لإبراز أهميتها داخل المنظومة الاقتصادية لمنطقة الشاوية، وكذلك الوقوف على أبرز العوامل التي تجعل من السوق الأسبوعي (الكارة) قاطرة للتنمية المحلية وكذا الجهوية في ظل التغيرات التي تعرفها المنطقة سواء الديمغرافية أو الاقتصادية أو الطبيعية.

كلمات مفاتيح: الأسواق الأسبوعية، المجال الريفي، الشاوية، الكارة، التنمية الترابية.

Résumé:

Les souks hebdomadaires de la campagne marocaine sont considérés comme un système focal pour l'amélioration des conditions de la population locale, étant donné qu'ils sont considérés comme un moteur économique au niveau local et régional. Les souks hebdomadaires sont également un espace commercial ancré dans le tissu social et culturel. De l'histoire de notre pays de par ses fonctions économiques, sociales, culturelles, touristiques et administratives qu'il assure.

Cet article vise à éclairer un ensemble de problématiques liées aux souks hebdomadaires, à souligner leur importance au sein du système économique de la région de la Chaouia, qu'et à dégager les facteurs les plus importants qui font du souks hebdomadaire une locomotive pour le développement local ainsi que régionale à égard aux changements que connaît la région, qu'ils soient d'ordre démographiques, économiques et naturel.

Les mots clés: Les souks hebdomadaires, l'espace rurale, la Chaouia, Elgara, développement territorial.

Abstract:

The weekly souks (markets) that take place in the rural areas in the Moroccan society are considered as one of the most important core systems which promote locals' life conditions as it is the only economical mean by which they can trade their goods at national and local levels. In other word, it's a commercial space rooted in the social and cultural history of the Moroccan society because all the good reasons that work for the economic, social and touristic functions as well as the cultural and administrative ones that are offered by those weekly events.

This article aims to shed light on a group of issues related to the weekly markets that highlight their importance within the economic system of the Chaouia region, as well as to show some of the most important factors that make the weekly markets the key for local as well as regional development in regards to the demographic, economical and natural changes that the region knows.

Keywords: The weekly souks, rural areas, Chaouia, Elgara, territorial development

مقدمة

أصبح مفهوم التنمية من أبز المفاهيم تداولا وأكثرها تعقيدا، ولا يرجع ذلك لتعدد أبعاده واختلاف مستوياته فقط أو إلى المرجعية التاريخية التي أنتجته وإنما يرجع ذلك إلى طبيعة المفهوم في حد ذاته بحيث يشكل على الدوام أحد المفاهيم غموضا وتعقيدا اعتبارا لطبيعته التي تتغير باستمرار حسب سياق التداول وأيضا حسب النمط الذي استعمل فيه هذا المفهوم.

الملاحظ أن المقاربات الكلاسيكية تعاملت مع قضايا التنمية إما من منظور اقتصادي حينا، أو سياسي حينا آخر، أو قانونيا أو إداريا حسب مقتضى الحال، أكثر من التعامل معها باعتبارها حقيقة اجتماعية لها انعكاساتها المتعددة على حياة كل مجتمع. ولكن نادرا ما تم التعامل مع تلك الظاهرة بطريقة تكاملية على أرض الواقع الاجتماعي حيث لا يوجد اتفاق عام بين مختلف الباحثين على مفهوم واحد للتنمية، ومن ثم لا يوجد تعريف واحد لهذا المفهوم. ولذلك تتفاوت مقاييس التنمية من مجال بحث علمي إلى مجال آخر، بحيث أصبحت هذه التنمية تعرف في ضوء تعدد مفاهيمها من المقاييس الدالة عليها أكثر من تعريفها بواسطة تعريفاتها (البحيري 2016 ص.35).

تعد الدراسات الجغرافية التي اهتمت بالعنصر البشري في علاقته بالوسط الذي يعيش فيه أحد الحقول المعرفية التي تطرقت بشكل كبير إلى هذا التفاعل في تحقيق تنمية المجتمع المحلي بالاعتماد على الوسائل الماحة وبلورتها والتأقلم مع الوسط بكل خصائصه، حيث أن تطور المجمعات يبنى عن طريق استغلال الموارد المحلية لتقيق الدينامية المجالية.

وتعتبر الأسواق الأسبوعية أحد العناصر المساهمة في خلق هذه الدينامية السوسيواقتصادية والتجارية التي يكمن الاعتماد عليها في النهوض بأوضاع الساكنة المحلية، باعتبارها نقطة حيوية داخل التراب الوطني، إذ أن أهميتها لا تقتصر في كونها مجالات لتبادل السلع والبضائع فقط، بل هي أيضا تعكس التفاعل الاجتماعي لمختلف الأفراد والفئات الاجتماعية (الأكحل 2004 ص.66).

بحيث يتوزع على الصعيد الوطني أزيد من 850 سوق أسبوعي في الوسط الريفي (Troin 1975 p.18) وتتركز هذه الأسواق حاليا وبشكل كبير بالمراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة، يزورها كل أسبوع آلاف المتسوقين لاقتناء أغراضهم بثمن يقل شيئا ما مقارنة مع المحلات التجارية، بالإضافة إلى كونها مجالا تجاريا بامتياز حيث يلتقي العديد من التجار والعرفيين لعرض بضائعهم التي تتناسب مع متطلبات حياة المجتمع المحلي.

وتعتبر منطقة الشاوية خير مثال على التوزيع المجالي للأسواق الأسبوعية، فعلى امتداد فترة طويلة من الزمن استقرت مجموعات بشرية تعود إلى الإمارة البورغواطية حسب الدراسات التاريخية القليلة التي تناولت الاستيطان البشري بالمنطقة (الأكحل 2004 ص.66). وحتى حدود النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت المنطقة تعرف ركودا للتبادل التجاري للمنتجات الفلاحية، حيث كانت الساكنة تعتمد فقط على أسلوب المقايضة بأسواق المراكز الحضرية الكبرى كالرباط والدار البيضاء، بينما أهم الأعمال والأنشطة التجارية كانت تتم بالأسواق الأسبوعية المحلية المتوغلة داخل المجال الريفي، والتي تعد على رؤوس الأصابع، موزعة توزيعا مجاليا بطريقة تجعل لكل قبيلة سوقا رئيسيا خاصا بها. لكن مع التطور الديمغرافي الذي شهدته المنطقة وبداية التخلي على مفهوم القبيلة الضارب في القدم، وبداية التقسيمات الإدارية أواخر القرن العشرين مع إحداث أول تقسيم جهوي بالمغرب سنة 1948 أصبحت الأسواق الأسبوعية خاضعة للتسيير من

قبل الجماعات المحلية التي أصبحت تعرف اليوم حسب آخر دستور للمملكة بالجماعات الترابية. ومنذ ذلك الحين أصبح لكل جماعة تقريبا سوقا خاصا بها نظرا لما يوفره من عائدات مالية غاية في الأهمية تساهم في تطور وديناميةالمراكز.

ويشكل سوق خميس الكارة أحد أبرز هذه الأسواق المنتشرة بالشاوية بالإضافة إلى باقي الأسواق الأخرى كأحد البروج واثنين بن أحمد وسبت سطات الذي يتوفر على إشعاع وطني. وتعتبر الشاوية من المناطق الفلاحية البورية المهمة ذات تربات خصبة خاصة الترس التي تعد من أجود أنواع الأتربة كونها غنية بالمواد العضوية والمعدنية، وكذلك الموقع الجغرافي الذي يحظى به هذا المجال مما يجعله قريب من الحواضر الكبرى سطات وبرشيد والدار البيضاء.

تعتبر الأسواق الأسبوعية عاملا أساسيا في التنمية المجالية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فالسوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائع بالمشتري والمنتج بالمستهلك، وتتميز الأسواق بمرفولوجية تراعى فيها مجموعة من الوسائل لخدمة السوق وأهمها الطرق والمسالك التي تقسم المجال الداخلي إلى عدة أماكن ورحاب تكبر وتصغر حسب نوع النشاط التجاري والخدماتي.

بناء على المؤهلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تتوفر عليها منطقة الشاوية والتي تعد رافدا من روافد تزويد المغرب بالحبوب والقطاني وكذلك باعتبارها محركا أساسيا للاقتصاد الوطني، ارتأينا تسليط الضوء على السوق الأسبوعي (خميس الكارة) الذي يلعب دورا كبيرا في تصريف المنتوج الفلاحي المحلي للمنطقة، وأيضا أردنا إبراز أهمية السوق داخل المنظومة الاقتصادية بإقليم برشيد خاصة ومنطقة الشاوية بصفة عامة، الشيء الذي دفعنا إلى معالجة إشكالية كبرى تتمثل في: **ما مدى مساهمة السوق الأسبوعي في خلق ديناميةاقتصادية بالمنطقة؟ وإلى أي حد يساهم في تصريف المنتوجات المحلية لتحقيق التنمية الترابية بإقليم برشيد والشاوية؟**

1- الكارة موقع استراتيجي متميز ضمن إقليم برشيد

تقع مدينة الكارة بالحاشية الشرقية لإقليم برشيد، وتعتبر من الناحية الطبيعة نقطة اتصال بين مجالين مختلفين جغرافيا فالكارة توجد بالحدود الفاصلة بين منطقة الشاوية العليا والسفلى مما يكسبها طابعا خاصا على خلاف المراكز الحضرية المتواجد بالإقليم.

إداريا يحد مدينة الكارة من جهة الشرق والشمال الشرقي، الجماعة الترابية لأحلاف بإقليم بن سليمان، ومن الشمال الشرقي جماعة الردادنة أولاد مالك إقليم بن سليمان ومن الجنوب والغرب جماعة أولاد صباح إقليم برشيد.

تقع هذه المدينة على بعد 50 كلم من مدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمملكة، و36 كلم من مدينة برشيد، و48 كلم من مدينة سطات عبر الطريق الرابطة بين الكارة – سطات عبر جمعة رياح، وهي تبعد أيضا عن ابن أحمد بـ 26 كلم، كما أنها تبعد بحوالي 48 كلم عن مدينة بن سليمان.

الخريطة رقم (1): موقع السوق المدروس ضمن النفوذ الترابي للشاوية

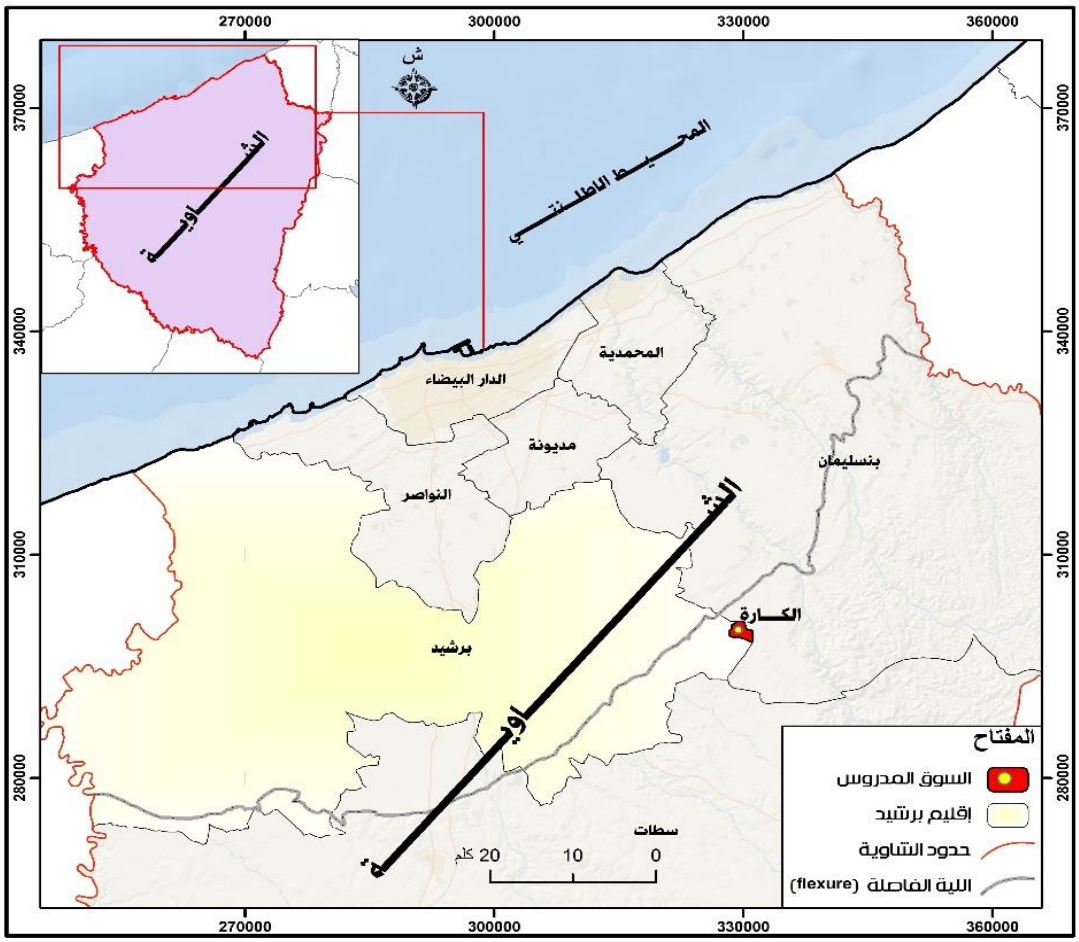

المصدر: قاعدة بيانات التقسيم الجهوي 2015

2- السوق الأسبوعي فضاء معزز للبنية التجارية الريفية

يعرف القطاع التجاري بالوسط الريفي لمنطقة رواجا عبر الأسواق الأسبوعية بمنطقة الكارة وإقليم برشيد، وهذا راجع إلى تمركز الأسواق الأسبوعية وتوزيعا المجالي الشيء الذي يلعب دورا كبيرا في الدينامية التجارية، كما أنها تشكل قبلة للمتبضعين من السكان المحليين، الذين يقبلون على شراء ما يلزمهم من السلع والمواد المختلفة وفي الوقت نفسه تصريف ما ينتجون، من الحبوب والمواشي والدواجن وغيرها من المنتوجات المجالية المساهمة في خلق توازن مادي للأسر. في حين تعد هذه الأسواق أيضا ملاذا للتجار الذين ينتقلون إليها بانتظام من أجل بيع منتوجاتهم التي في غالب الأحيان يتم اقتناؤها من الفلاحين بالضيعات الفلاحية مباشرة أو من المحلات التجارية الموجودة بالمراكز الحضرية حسب ما أفاد به أغلب التجار الوسطاء داخل الرحبة.

3- الخصائص السوسيواقتصادية لتجار الحبوب بسوق الكارة

تعد رحبة الحبوب أحد الرحاب الأساسية داخل الأسواق الأسبوعية، والعمود الفقري لهذه الأخيرة منذ نشأتها وأيضا من العوامل المساهمة في الدينامية التجارية لما لها من أهمية في تصريف المنتوج المحلي، وأيضا ترويج الحبوب غير الموجودة بالمنطقة من أجل خلق توازن في الأنواع بين الفلاحين خاصة الصغار منهم. وبالتالي ارتأينا إلى جعل هذه الرحبة بسوق الكارة المحور الأساسي لإشكالية الموضوع، على اعتبار المنطقة تحظى بأهمية كبرى ومتميزة على الصعيد الوطني لاعتبارها

من المناطق الرائدة في زراعة وإنتاج الحبوب خاصة القمح الطري والصلب إضافة إلى أنواع أخرى، نظرا لجودة ترباتها الغنية المساعدة على إقامة النشاط الزراعي.

الشكل رقم (1): يمثل الفئات العمرية الخاصة بتجار الحبوب

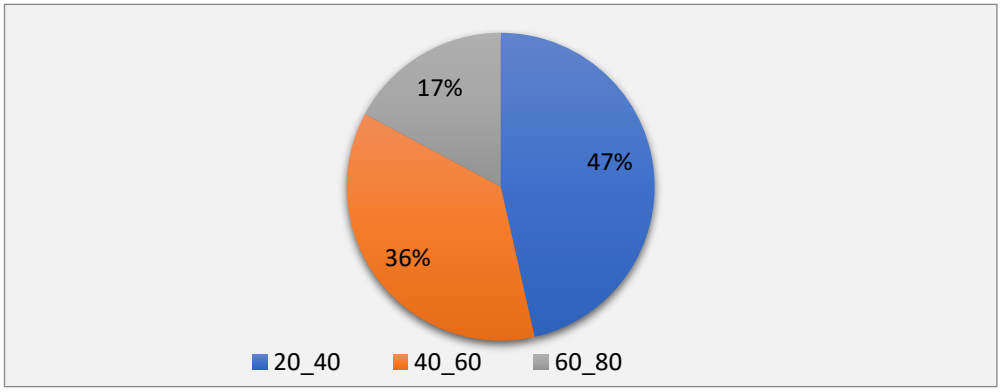

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

يتضمن الشكل التركيبة العمرية لتجار الحبوب، بحيث تم تقسيمها على شكل فئات، الفئة الأولى 20- 40 سنة وتمثل أكبر نسبة من مجموع التجار بحوالي 46% وهذه نسبة مهمة لأن هذه الفئة هي الشابة والقادرة على العمل، أما الفئة الثانية فتمثل هي الأخرى 30% من مجموع التجار، في حين نجد الفئة الأخيرة التي لا تتعدى17% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالفئات الأولى نظرا لارتباطها الوثيق بهذه التجارة.

الشكل رقم (2): سنوات تردد تجار الحبوب على سوق الكارة

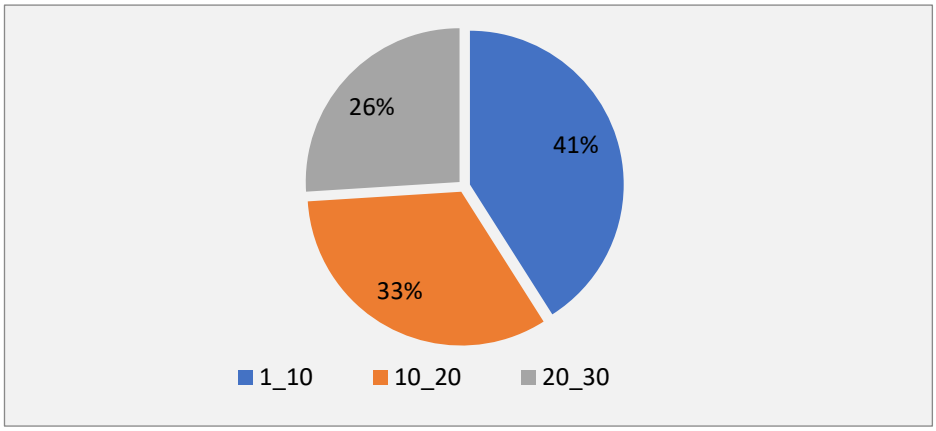

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

يوضح الشكل أعلاه سنوات التردد بالنسبة لتجار الحبوب، بحيث يتضح لنا أن التجار الذين يمثلون أعلى نسبة من مجموع التجار بحوالي 40% لا تتعدى مدة ترددهم عن السوق 10 سنوات، أما الفئة الثانية فتمثل 33% وهي لا تقل أهمية عن الأولى مما يفسر أن الفئتين الأولى والثانية تتشكل من الفئة الشابة، أما الفئة الأخيرة فهي لا تتعدى 26% وهنا نتحدث عن المترددين القدماء والتجار الأصليين للسوق بحيث أن مدة ترددهم على السوق تصل إلى 30 سنة، وهي الفئة العمرية التي تفوق أعمارهم 60 سنة.

الشكل رقم (3): وثيرة تردد تجار الحبوب على السوق

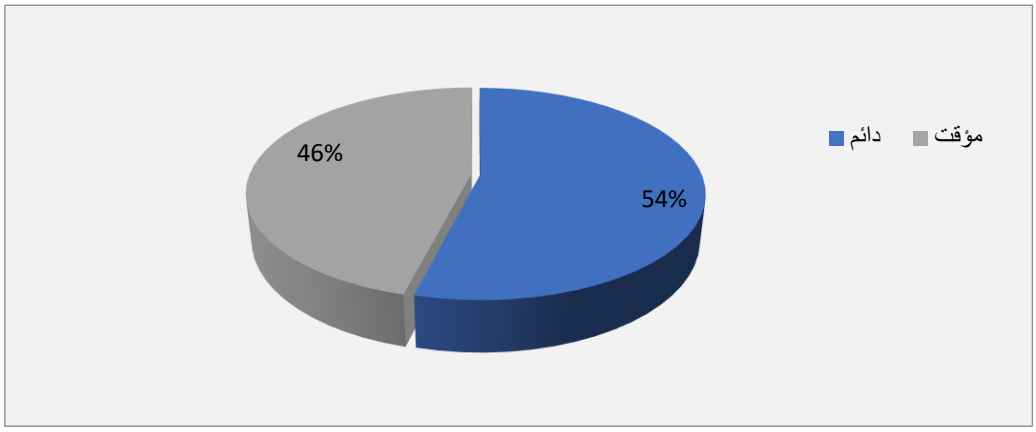

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

من خلال الشكل التالي الذي يوضح وثيرة التردد بالنسبة لتجار الحبوب يتضح لنا أنه يصنف إلى فئتين متباينتين، بحيث أن الفئة الأولى التي تشغل أكبر نسبة من التجار ب 54% وهم المترددين الدائمين بالسوق ويمكن تفسير ذلك تبعا لمجموعة من العوامل التي ساهمت في جلب هؤلاء التجار وجعلت منهم مترددين دائمين، وعلى سبيل المثال نذكر القرب الجغرافي من مكان الإقامة والرواج التجاري الذي يعرفه السوق بالإضافة إلى توفر بنيات تحتية كالطرق. أما الفئة الثانية فتمثل التجار المؤقتين فهم لا يتعدوا 45% من مجموع التجار. ومن خلال هذا يتضح لنا التباين الحاصل في المبيان وخصوصا المترددين المؤقتين بحيث يمكن أن يكون هذا نتيجة ترددهم على أسواق أخرى في نفس اليوم أو بسبب ارتفاع ثمن السلعة أو البعد عن السوق.

الشكل رقم (4): بعض أنواع المنتوجات المروجة داخل السوق

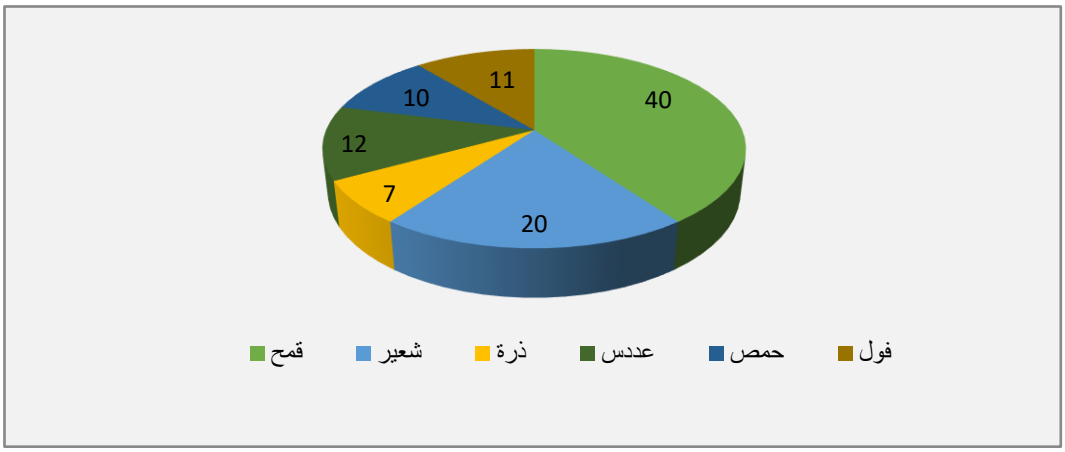

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

يعتبر السوق ملجأ لمعظم المتبضعين والتجار الذين يأتون إلى السوق بهدف البيع والشراء، بحيث يتم ترويج مجموعة من المنتجات التي استقيناها من الاحتكاك المباشرة مع تجار الجبوب لكي نمثلها على الشكل أعلاه والذي يتضمن مجموعة من الأنواع التي تعرف تفاوتات لا من حيث النسب أو الكمية المروجة، بحيث نجد القمح الذي يمثل أعلى نسبة بحوالي 40% بنوعيه الطري والصلب وهذا راجع إلى كون المنطقة فلاحية بامتياز(الشاوية) والمتمثلة في سهل برشيد وخصوصا الحبوب

والقطاني، فالمنطقة رائدة في هذا المجال حتى أنه يصطلح عليها ب(سلة الخبز). كما جاء على لسان أحد التجار أثناء الدراسة الميدانية.

أما القطاني فهي الأخرى لها حضور وازن وبنسب مهمة، فنجد الفول يمثل 11% والعدس 12% والحمص 10%, والذرة 7% فعموما السوق تروج به منتجات أخرى لم نتطرق لها نظرا لقلتها وكذلك حسب الفئات المستجوبة والمنتجات التي اعتاد التجار عليها في كسب قوت يومهم الذي ينحصر في غالب الأحيان على التجارة الأسبوعية بأسواق إقليم برشيد.

الشكل رقم (5): جدول أهم المنتوجات المروجة بالرحبة وأثمنتها

المنتوج	الثمن بالدرهم (كلغ)
القمح الطري والصلب	4
الشعير	2,5
الذرة	3
الحمص	25
العدس	9
الفول	6,5

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

الشكل رقم (6) : طبيعة تردد تجار الحبوب

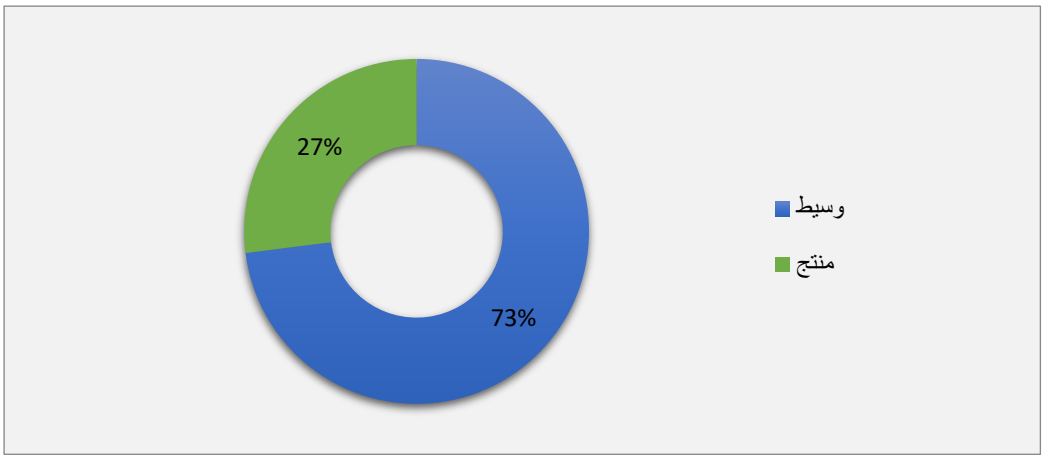

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

يمثل الشكل التالي طبيعة التردد بالنسبة لتجار الحبوب ويتضح أن فئة الوسطاء تمثل أكبر نسبة من مجموع التجار ب73%، وحسب ما جاء على لسان المستجوبين فالهدف من التردد على السوق هو الرواج التجاري، أما الفئة الثانية فتمثل 27%، فهي ضعيفة مقارنة بالأولى نظرا لكون المنتج لا يتردد كثيرا على رحبة الحبوب إلا في موسم الحصاد أو خلال فترات معينة من السنة لبيع المنتوج الذي لا زال يتوفر عليه وشراء الذي انتهى، وغالبا ما يكون قد أودعه للزراعة أو علف لماشيته.

الشكل رقم (7) يمثل المسافة الفاصلة بين مقر التجار والسوق

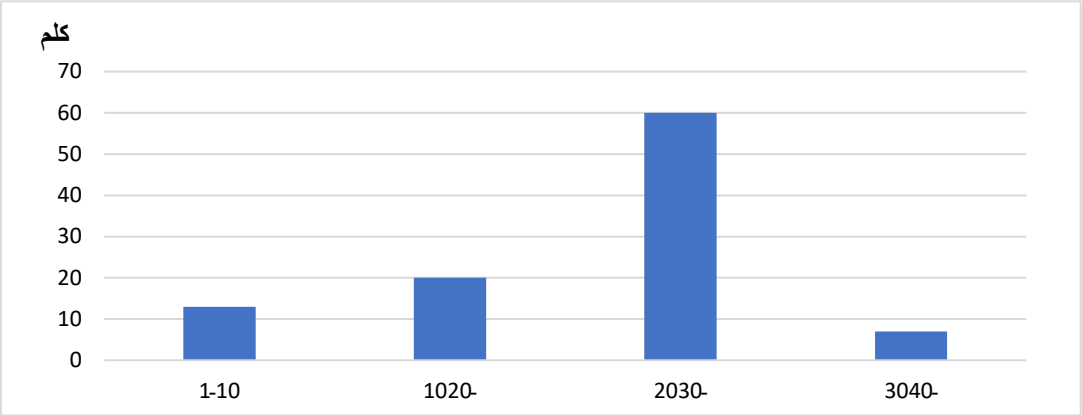

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

يوضح الشكل أعلاه المسافة الفاصلة بين مكان الإقامة والسوق، بحيث نجد أقرب متردد للسوق لا يتعدى 1كلم أي من ساكنة المنطقة بالمقابل نجد أبعد نقطة تتعدى 40 كلم وهذا ما يفسر الدور الكبير الذي يلعبه السوق الأسبوعي في خلق دينامية تجارية داخل المركز الحضري من خلال استقطاب العديد من التجار الذين تفصلهم مسافة طويلة عن السوق، لكن في وجود بنية طرقية مهمة داخل الإقليم يسهل التنقل بين العديد من الأسواق الأسبوعية على راسهم سوق خميس الكارة.

الشكل رقم (8): نوع ووسيلة النقل المستعملة من طرف تجار الحبوب

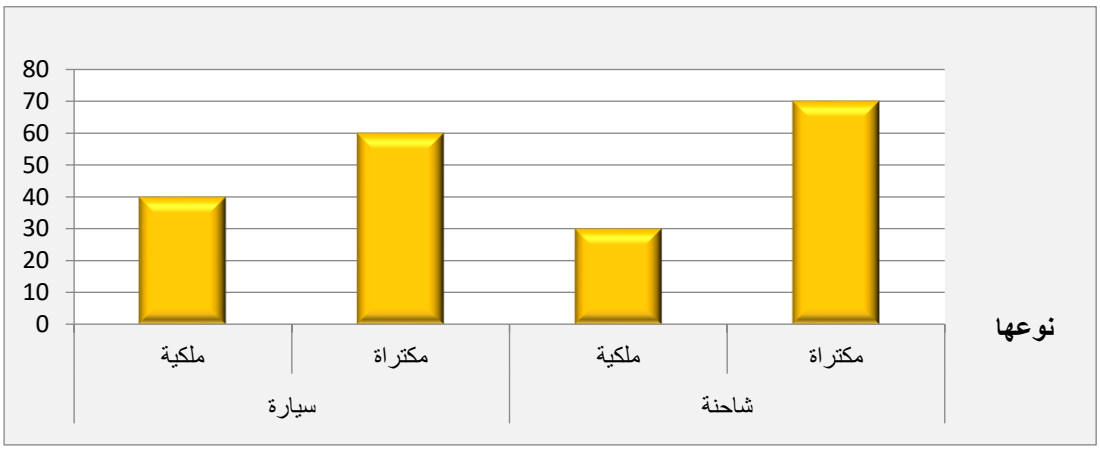

المصدر: البحث الميداني فبراير 2019

تعتبر وسيلة النقل بمثابة المعول الأساسي لقضاء مجموعة من المصالح من ضمنها التردد على السوق، والشكل رقم8 يتضمن وسيلة النقل ونوعها بحيث نجد السيارات المكتراة تمثل أكبر نسبة بحوالي60% وذلك راجع إلى كون التجار لا يجلبون كميات كبيرة نظرا لأن جل المراكز الحضرية أصبحت تتوفر على محلات لبيع الحبوب، إلا أنه الثمن يكون بها مرتفعا بعض الشيء وهذا ما جعل رحبة الحبوب لا زالت قائمة بسوق الكارة وبطريقة مستمرة. مما يجعلهم يكترون سيارة لنقل

المنتوج أو السلعة، لأنهم لا يتوفرون على الإمكانيات من أجل شراء سيارة وهذا ما جعل سيارات الملكية قليلة بالعينة المدروسة ولا تتعدى 40%.

نفس الأمر بالنسبة للشاحنات فالمكتراة تفوق الملكية والسبب واضح لأن معظم التجار لا يتوفروا على الإمكانيات المادية اللازمة لذلك.

4- مورفولوجية السوق وعلاقتها بتوزيع الأنشطة التجارية

تعتبر مورفولوجية الأسواق الأسبوعية من بين الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المجلس البلدي في وضع تصاميم تتناسب والأنشطة التجارية المنتشرة بالسوق. حيث أن وضع تصميم للسوق من خلال الملاحظة الميدانية والاعتماد على الصور الجوية يكون أكثر دقة، الشيء الذي يلعب دورا كبيرا وفعالا في إنجاز التصاميم المقبلة التي تتطلب تخطيطا قبليا يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتكبة بالتصاميم السابقة، لا من حيث مكان تواجد السوق أو من حيث البنية التحتية التي يتوفر عليها. لأن غالبية الأسواق الأسبوعية تتواجد بالمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، والمشكل المطروح هو أن توسع هذه المراكز يكون على حساب المكان الذي يقام به السوق فيصبح مشكلا كبيرا يطرح من لدن جمعيات المجتمع المدني على الجهات المسيرة للسوق لما يخلقه من ازدحام وضوضاء للساكنة المجاورة حسب الاستطلاعات الميدانية الموجه للعديد من السكان القاطنين بمحاذاة هذا الفضاء التجاري الأسبوعي **(العلوي وآخرون. 2018 ص 129)**.

عموما تبقي مورفولوجية السوق الأساس الذي تتوزع من خلاله الأنشطة التجارية والمرجع المعتمد من أجل وضع تصاميم ومخططات جديدة تراعي التغير السريع الذي تعرفه الأنشطة التجارية الموجودة بالسوق الأسبوعي من جهة وأيضا استحضار الساكنة المحلية التي تعتبر المتضرر الأول لا سيما الأسواق التي تعرف إشعاعا إقليميا وجهويا.

الشكل رقم (9): مورفولوجية سوق الكارة

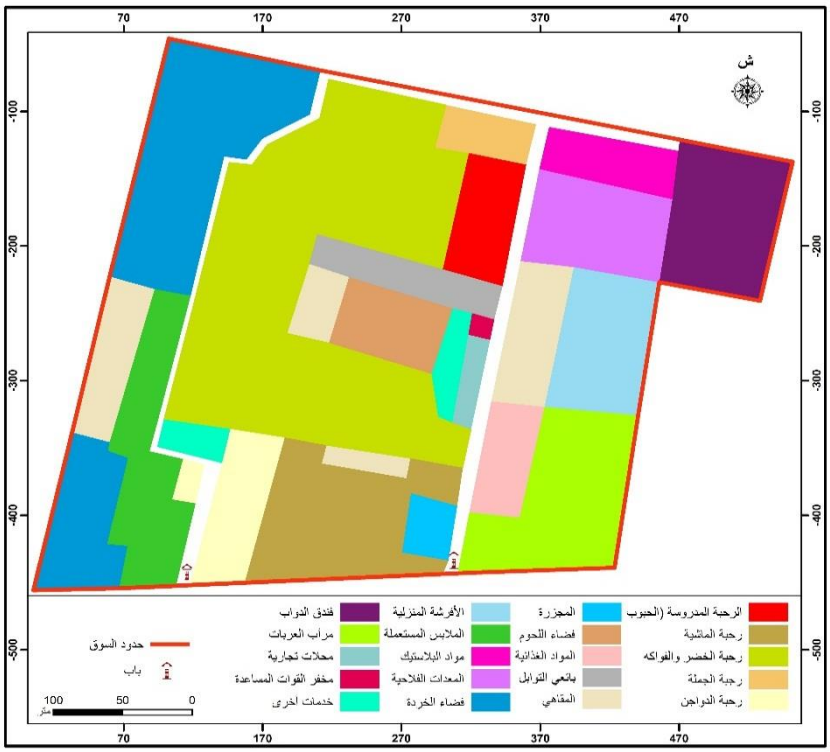

المصدر:الصورة الفضائية Image google earthوالبحث الميداني 2019

يعتبر سوق خميس الكارة من أهم الأسواق النشيطة داخل مجال الشاوية بصفة عامة وداخل إقليم برشيد بصفة خاصة، حيث لا زال يحتفظ بشكله الأصلي لأنه يقام خارج المدار الحضري على مساحة شاسعة تقدر ب 116469متر مربع، وتتخذ الرحاب أشكالا هندسية منظمة تتباين مساحتها حسب أهمية النشاط المزاول بها ومحاط بسور. ويوجد بجانب الطريق الإقليمية الرابطة بين الكارة وبنسليمان التي تعد من العناصر المساهمة في جلب أكبر عدد من التجار.

5- مداخيل السوق عنصر مهم في التنمية الترابية للمركز الحضري

من المؤكد أن الأسواق المغربية استطاعت على مر العصور الحفاظ على مكانتها لما لها من أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجالات الريفية، فإذا كانت الجماعات الترابية هي التي تقوم بجمع مداخيل الأسواق منذ تأسيسها اعتمادا على القرار الجبائي لهذه الأخيرة، والذي يخول للمجلس الجماعي تحديد الأثمنة، ففي السنوات الأخيرة فوضت هذه الأسواق للخواص، في إطار دفتر تحملات مالي وإداري تضعه الجماعة في بداية كل سنة كما سبق الذكر، ومن خلاله يتم كراء السوق بموجب صفقة طلب عروض مفتوحة، وجدير بالذكر أن السومة الكرائية للسوق تختلف من سنة لأخرى وذلك تبعا لمجموعة من العوامل لعل من أبرزها بوادر السنة الفلاحية. وتعتبر مداخيل السوق إلى جانب مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من الموارد التي تغطي نفقات الجماعة، سواء على مستوى أجور الموظفين أو المساهمة في إنجاز المشاريع التنموية.

كما يمثل الرواج التجاري والخدماتي الركيزة الأساسية للموارد المالية التي تدرها الأسواق الأسبوعية، لكونه يؤثر بشكل مباشر على قيمة المداخيل الكرائية التي تستخلصها الجماعات أو البلديات التي يوجد السوق فوق نفوذها الترابي. يتضح هذا المعطى من خلال وجود تناسب واضح بين حجم الأنشطة الاقتصادية المعروضة في السوق الأسبوعي من جهة، والقيمة الكرائية السنوية من جهة أخرى. فالرواج الاقتصادي يشكل عنصرا محددا لقيمتها الكرائية، بالنظر إلى أهمية الرسوم المفروضة على مختلف المعاملات التجارية والخدماتية داخل السواق'لصنك'**(الحجوي 2016 ص132)**.

وهكذا تلعب الأسواق دورا هاما في تكوين أقطاب تجارية، وتساهم في ذلك عدة عناصر كالكثافة السكانية، والطرق، والموارد، وتوزيعها المجالي يفسر رغبة الإنسان في استغلال المجال وتنظيمه **(Mohaine 1997 p .58)**.

خاتمة

كانت الأسواق الأسبوعية بالمغرب منذ نشأتها النواة التي من خلالها تتشكل تجمعات سواء كانت ريفية أم حضرية، ولا تزال هذه الظاهرة موجودة إلى يومنا هذا، لكن ما أصبح ملاحظ هو أن الأسواق الريفية تراجعت من حيث القيمة لصالح الأسواق المتواجدة داخل المدار الحضري، وهذا ما ينطبق على سوق الكارة الذي قمنا بدراسته داخل مجال الشاوية، وهذا من شأنه أن يزيد هذا السوق قوة تجارية وإشعاعا إضافيا،

عموما نخلص أن الأسواق الأسبوعية التقليدية وخاصة السوق المدروس ورغم التهميش والضعف الكبيرين الذي يعاني منه لا سيما في التجهيزات والبنية التي يجب أن يتوفر عليها كل سوق، فإن هذا لا ينفي إسهامه في النهوض والرفع من أوضاع الساكنة خاصة المحلية منها، وبالتالي فهو يشكل قطبا تجاريا مهما للمنطقة وأيضا قطبا تنمويا بامتياز للجماعة التي تعتمد عليها كمورد رئيسي في تمويلها من خلال المداخيل التي يوفرها سنويا. لذا يجب الحفاظ على هذا الإرث التاريخي وعدم التخلي عنه في ظل الخدمات التي يوفرها للساكنة وللمنطقة ككل خاصة بالمركز الحضري الكارة، الذي تنعدم به الحلول

البديلة لتعويض هذا الفضاء. عكس الجماعات الحضرية الكبرى والتي بدأت في التخلي عن الأسواق خاصة مع ظهور الأسواق النموذجية والمراكز التجارية الكبرى.

وبالتالي فإن الدراسة التي قمنا بها حول هذا السوق بإقليم برشيد آلت إلى أن الأسواق الأسبوعية لا زالت تساهم وبشكل كبير في التنظيم المجالي والتنمية المحلية من خلال العلاقة الترابطية بين الأسواق سواء من حيث التشابه في مرفولوجيتها فكل الأسواق تتوفر على رحاب وفضاءات يتم بها عرض المنتوجات المختلفة من مواشي، خضر حبوب وفواكه...، وكذا إشعاعها التجاري الذي يتعدى الإقليم إلى أقاليم مجاورة أو بعيدة، وكذلك من حيث بنياتها التجارية أو من حيث التجار الذين يرتادون أسواق مختلفة حسب اختلاف أيام الأسبوع.

البيبليوغرافيا

المختار الأكحل: (2004) دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق للطباعة والنشر. المغرب.

المختار الأكحل: (2004) أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة: هضبة بنسليمان، ضمن مؤلف مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والإنسانية بالرباط، المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113.

عبد الله الحجوي: (2016) التمدين وديناميات المجالات الرعي زراعية في الهضبة الوسطى، المراكز الحضرية الصغرى بأزغار زيان. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس أكدال كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط، المغرب.

زهير البحيري (2016): المجتمع المدني التنمية والحكامة: العلاقة والإشكاليات، مقال ضمن منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، المجتمع المدني والحكامة الترابية، الدورة 35.

محمد العلوي (2018): الأسواق الأسبوعية ودورها في تنظيم المجال حالة بعض الأسواق بجهة الدار البيضاء سطات، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب.

محمد ازهار، أسماء بوعوينات، محمد العلوي وآخرون (2019): الأسواق الأسبوعية للشاوية وظهيرها، رافعة للتنمية المحلية والجهوية في: محمد ازهار وآخرون (تنسيق): المجال، التراب والمجتمع بالمغرب: تحولات، ديناميات ورهانات. أعمال مهداة للأستاذة رشيدة نافع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، ص.ص. 91 -103.

Troin J, F :(1975) "Les souks marocains, Marchés ruraux et l'organisation de l'espace dans la moitié nord du Maroc", Thèse d'Etat en Géographie Université Aix-en-Provence. France.

Abdelkader Mohaine : (1997) Les souks et l'organisation de l'espace régional dans le Souss. Université François Rabelais. France.

المحور الثاني:

جغرافية الصحة

تقديم قراءة نقدية في أعمال الأستاذ الباحث محمد أنفلوس، انطلاقا من أبحاثه في جغرافية الصحة

موسى كرزازي

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

تمهيد

خلال النصف الثاني من القرن 20 والعقدين الأولين من القرن 21 (الألفية الثالثة)، ظل الجغرافيون بالمغرب – أجانبا في البداية ومغاربة في مرحلة لاحقة– يركزون في أبحاثهم على تخصصات بعينها، "الجيومرفلوجيا" أساسا في مرحلة أولى، و"جغرافية الأرياف" في مرحلة ثانية، و"جغرافية المدن في مرحلة ثالثة، ثم اهتموا فيما بعد بمعالجة إشكاليات متنوعة في التهيئة والتنمية وقضايا البيئة.

وقد ظل الرعيل الأول والثاني من الباحثين والطلبة بعد تأسيس جامعة محمد الخامس سنة 1957، أي بعد استقلال المغرب مباشرة، يسيرون في أبحاثهم على نفس النهج ويتبعون نفس المناهج والمقاربات، سواء في تحضيرهم "دبلوم الدارسات العليا" (DES) أو "دكتوراه الدولة" مع مطلع الثمانينات في القرن 20.

وعلى الرغم من أهمية الرسائل الجامعية وأطروحات الدكتوراه التي أنتجها الباحثون في الجامعات المغربية بجهات البلاد، فإنها الإشكاليات التي عالجتها في التخصصات المذكورة آنفا هي التي كانت مهيمنة؛ وبالتالي، ظلت عدة فروع في الجغرافية البشرية مهمشة إن لم تكن منعدمة تماما، ولم تعطى لها الأهمية التي أعطيت لجغرافية الأرياف في البداية، ثم المدن والجغرافية الإقليمية فيما بعد.

ومن بين هذه التخصصات التي لم ينفتح عليها الجغرافيون المغاربة على الرغم من أهميتها الأكاديمية، نشير إلى الجغرافية الاجتماعية؛ بما فيها جغرافية الصحة وجغرافية الخدمات، والجغرافية السياسية، والجيوبولتيك..، بل إن طبيعة ومضمون وأهداف ومناهج الجغرافية الاجتماعية على سبيل المثال، ظلت غائبة كتخصص في الجامعة المغربية إلى أمد قريب. ومن هنا يعود الفضل إلى الباحث محمد أنفلوس في التفتح على هذا التخصص بإعادة الاعتبار للجغرافية الاجتماعية بصفة عامة وللتخصص الدقيق في جغرافية الصحة والأمراض بصفة خاصة، من خلال مشروعه الأكاديمي وأبحاثه العلمية التي كانت أطروحته في دكتوراه الدولة [1]، باكورة عمل جغرافي بامتياز، ريادي في المغرب. وقد استغرق في تحضيرها زهاء عشر سنوات من البحث والتمحيص والتأهيل وإعادة التكوين، ليس فقط حول إشكالية جغرافية الصحة والأمراض بالمغرب وخارجه، بل أيضا، وبحكم طبيعة موضوع الصحة الذي تتقاطع حوله مجموعة من التخصصات، كان من اللازم عليه ملامسة جميع الحقول المعرفية ذات الصلة بالصحة التي تعرف تداخلا قويا مع جغرافية الصحة، سواء من الناحية النظرية أو من حيث الخطاب والاصطلاح والمقاربات المنهجية، على غرار علم الاجتماع، والعلوم الطبية، والوبائيات، وعلوم البيئة، والأنتروبولوجية الطبية، وعلم الإحصاء المطبق في العلوم الإنسانية والاجتماعية... وسيلاحظ فيما بعد، أن هذا الأستاذ الباحث استطاع

[1] **أنفلوس محمد (2007)**، تحولات المجال المغربي والمجتمع، دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

بانفتاحه المعرفي واطلاعه الواسع، أن يجيد بحنكة كبيرة تطوير مفهوم الجغرافية الاجتماعية الجديدة للصحة والمرض، كاتجاه قوي في مختلف أبحاثه والأعمال التي قام بتأطيرها مع طلبته.

لقد استمر الأستاذ في أبحاثه بعد حصوله على دكتوراه السلك الثالث بفرنسا وعودته إلى المغرب، والتحاقه بجامعة الحسن الثاني، حول مواضيع ركزت في البداية على الدراسات الحضرية، ثم فيما بعد على التخصص الجديد؛ حيث أعطى فيه إنتاجا علميا غزيرا، وقام بمساهمات في برامج تنموية عملية في الجغرافية التطبيقية لهذا الفرع، وتأطيرا علميا وتربويا لعشرات الباحثات والباحثين الذين استفادوا من خبرات وعمق تكوين أستاذهم في مختبر: دينامية المجالات والمجتمعات، الذي تحمل بكل إخلاص وتفان، مسؤولية تدبيره لمدة ثمان سنوات، والذي أبدع فيه بمعية زميلاته وزملائه في فرق البحث، عبر عدة مشاريع في إطار برامج بحث ممولة، لتتوج مجهوداته بحصول المختبر على جائزة التميز كوحدة بحث بعلامة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (LADES-URL-CNRST 12).

ولذا سوف نقوم بقراءة نقدية مركزة لحصيلة منتقاة لأهم الأبحاث الجغرافية التي أنجزها الأستاذ محمد أنفلوس في الجغرافية البشرية بصفة عامة، وفي تخصص جغرافية الصحة والأمراض، الذي كان فيها من الباحثين الرواد القلائل بالجامعة المغربية بصفة خاصة، وذلك لتنوير الباحثات والباحثين وتقريبهم من عمق أبحاثه في التحاليل والتجديد في المقاربات والمناهج، لمعالجة إشكاليات برزت أهميتها لكل دول العالم مع الأزمة الصحية لوباء كورنا المستجد، الذي تحول إلى جائحة خطيرة اجتاحت كل بلدان المعمور، ومنها المغرب (2020–2022).

وقد اعتمدنا في تحرير هذا المقال على اهم الأطاريح التي قام بتأطيرها[2] والأعمال العلمية التي انتجها الاستاذ الباحث، إما بصفة فردية أو بمعية زميل (ة) أو زملاء آخرين، من مقالات علمية منشورة في مجلات محكمة، ومداخلات في تظاهرات علمية وطنية ودولية، داخل الوطن وخارجه، بل شملت أيضا عروضا علمية حائطية كمؤطر ومشرف على طلبته في الماستر والدكتوراه.

ورغم أن الأستاذ الباحث أنفلوس، قد عالج عدة إشكاليات همت البعد البيئي والمجال الحضري والتعمير (بالتركيز على مدينة المحمدية–والتعمير بالساحل الأطلنتكي)، فقد انتقينا من أعماله الجغرافية الاجتماعية وفي مقدمتها جغرافية الصحة والأوبئة، بما فيها دراسة حالات تطبيقية.

---

[2] لكل مهتم بالموضوع، نوجهه للاطلاع على أهم الأطاريح (الغير منشورة) التي نوقشت حول جغرافية الصحة:

أيت لعسري بدرالدين (فبراير 2014)، التباينات الجغرافية للوضعية الصحية. حالة الدارالبيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

حافظي يوسف (دجنبر2015): ولوجية العلاجات الصحية بجهة الشاوية وردیغة، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

المواق سعيد (أكتوبر 2017): البيئة الحضرية والوضعية الصحية بمدينة القنيطرة: تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

نزهة عربي (2022): تأثير دينامية الوسط الحضري على الوضعية الصحية بمدينة سلا (دراسة تحليلية في جغرافية الصحة)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

وعلى هذا الأساس، سنتناول في هذا المقال تقديم دراسة نقدية حول رصيد الأستاذ الباحث محمد أنفلوس، وإشعاعه العلمي والتربوي في علاقته بقضايا التنمية البشرية والتنمية الترابية المستدامة، مع التركيز على أهم أبحاثه في جغرافية الصحة والأمراض.

المحور أول: تكوين جغرافي جامعي متوازن للأستاذ الباحث "مغربي –فرنسي" (في جامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة السربون بباريس).

المحور ثاني: جغرافية الصحة والأمراض: تخصص نادر بالمغرب كان من رواده المؤسسين الأستاذ الباحث محمد أنفلوس.

المحور ثالث: انعكاس التكوين المتنوع والرصين على أبحاثه.

المحور رابع: الرصيد المكتوب المتنوع للأبحاث حول الصحة والبيئة.

المحور الخامس: إشعاع وطني ودولي للأستاذ الباحث أنفلوس محمد (مداخلات علمية في جغرافية الصحة نموذجا)

خلاصة واستنتاجات

1. تكوين جغرافي جامعي متوازن للأستاذ الباحث "مغربي –فرنسي" (بجامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة السربون بباريس)

يصعب من خلال هذه المقالة، الإحاطة بكل ما انتجه الأستاذ الباحث محمد أنفلوس، من أبحاث علمية وتربوية أصيلة. كما يصعب ضبط أنشطته الإشعاعية بالداخل والخارج، بالمختبر العلمي الذي كان مديره لعدة سنوات بل مؤسسه بكلية الآداب المحمدية، والذي ترك فيه بصماته، وبشعبته التي تحمل رآستها لفترة زمنية تجاوزت ست سنوات، ساهم خلالها في عملية الإصلاح التربوي لمسالك الجغرافيا محليا ووطنيا. كما ساهم في هيكلتها وتأصيل قواعد العمل بها. ثم أنه عمل بها كأستاذ درس وأطر مِئات طلبة الإجازة والماستر والدكتوراه خلال عدة عقود بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء المحمدية.

الأستاذ محمد أنفلوس، وهو الطالب المجد القادم من سوس العالمية، والمخضرم المولد مع نهاية فترة الحماية (1954)، تخرج من جامعة محمد الخامس، كمجاز في الجغرافيا نهاية سبعينات القرن الماضي، ليتنقل إلى اعرق جامعة فرنسية "السربون بباريس" مع مطلع الثمانينات، وفيها حصل على دبلوم الدراسات المعمقة في التهيئة والتعمير والإعداد الجهوي، ثم دكتوراه السلك الثالث بمعهد الجغرافيا بنفس الجامعة في نفس التخصص (1987)، ليلتحق فيما بعد مدرسا بجامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء–المحمدية في إطار الخدمة المدنية، وتدرج في سلك التدريس من أستاذ متدرب إلى أستاذ مساعد ثم أستاذ التعليم العالي. وفيها سيتوج مساره العلمي بأهم شهادة علمية مميزة "دكتوراه الدولة" سنة 2007، في تخصص أصبح رائده بالجامعة المغربية، حول إشكالية الصحة والأمراض، الذي يعتبر أهم إنجاز علمي أصيل توج به تكوينه المزدوج المغربي الفرنسي: استاذ باحث في جغرافية الصحة.

بذلك، فقد استفاد الباحث من التجربة المغربية كطالب وباحث مبتدئ في أول جامعة مغربية عصرية مشيدة بعد استقلال البلاد؛ كما استفاد كذلك كباحث من رحلته إلى فرنسا ليلج أعرق جامعة بباريس، وهو ما سمح له بالاطلاع على المنتوج الفرنسي في إطار المدرسة الجغرافية الفرنسية العريقة بعدما عاش تجربة الجامعة المغربية الناشئة.

2. جغرافية الصحة: تخصص نادر بالمغرب كان الباحث من رواده المؤسسين

تميز الأستاذ الباحث محمد أنفلوس بشجاعة علمية عندما اقتحم أصعب التخصصات الدقيقة والنادرة في الجغرافيا بالمغرب، وتهم جغرافية الصحة المتفرعة عن الجغرافية الاجتماعية. وقد تعمق في موضوع جغرافية الصحة والأمراض في الوسط الحضري بارتباط مع إشكالية "البيئة والصحة البشرية". وظل الأستاذ الباحث، رائد هذا التخصص بالجامعة المغربية بدون منازع. وتعتبر أطروحته مصدرا ومرجعا لا مناص للباحثات والباحثين الجدد من الاطلاع عليه والاستفادة منه لتحديد إشكالية جديدة في إطاره.

ونذكر في هذا الصدد، بأن أغلبية الباحثين من الرعيل الأول ومعظمهم فرنسيين، كانوا يشتغلون على الوسط الطبيعي فيما سمي بالجغرافية الطبيعية وأساسا "الجيومرفولوجيا"، و"جغرافية الأرياف" (المشاهد الزراعية والبنيات الزراعية والسكن الريفي والاستغلال الفلاحي...)، وفي مرحلة لاحقة، ومع النمو الديموغرافي السريع بالبلدان النامية ومنها المغرب (منتصف ستينيات القرن 20)، وقع تحول نحو الأبحاث الحضرية (جغرافية المدن) والضواحي في مرحلة ثالثة. ثم في مرحلة متأخرة، أصبح الاهتمام بعدة إشكاليات مرتبطة بالتهيئة وإعداد التراب الوطني والبيئة... خاصة بعد أن دشن الباحث أحمد الغرباوي، وهو المتخصص في الجيومرفولوجيا، بدفاعه عن أول أطروحة دكتوراه دولة لمغربي، هذه المرحلة بدراسة العلاقة بين الوسط الطبيعي والبشري (الأرض والإنسان بشبه الجزيرة الطنجية) مطلع الثمانينات من القرن 20 بجامعة السربون؛ حيث كان الطالب الباحث محمد انفلوس من المغاربة القلائل الذين حضروا مناقشتها وهو ما يزال في الشهور الأولى من بداية مشواره بمدرسة الدكتوراه بنفس المعهد بجامعة باريس.

فنادرا ما كان يلتفت الباحثون إلى معالجة إشكالية الصحة والأمراض والبيئة بصفة عامة، بل كان هناك قصور إن لم نقل فراغا تاما في هذا المجال، وعدم تحمس الباحثين المغاربة في الجغرافيا للعمل فيه، وذلك لعدة اعتبارات من بينها: انشغال الباحثين بإشكاليات جغرافية أكثر استئثارا بسبب النمو الديمغرافي، ومستوى انتشار الظاهرة الحضرية وسرعة نموها وشمولية التحولات الديمغرافية والاجتماعية والعمرانية والبيئية بالأرياف المغربية. كما أن الطابع المزدوج لجغرافية الصحة من حيث جمعها في البداية بين دراسة الأمراض المتوطنة في علاقتها بالوسط الطبيعي ودراسة نظام التطبيب أو العلاجات الصحية. هذه الازدواجية، بالإضافة إلى تداخل موضوع الصحة مع عدة علوم أخرى جعلت هذا التخصص في وضع غامض لم يساعده على البروز. علاوة على قلة المؤطرين في ميدان الجغرافية الاجتماعية كتخصص قائم بذاته، وغياب تراكمات معرفية ومنهجية تمكن الباحث من مواجهة الصعوبات المترتبة عن غياب هذا التكوين في مقررات وبرامج الدراسة الجامعية لسنوات طويلة، وكلها صعوبات لا تشجع على المجازفة في هذا الميدان.

لذا يمكن اعتبار الأستاذ الباحث أنفلوس، من رواد هذا التخصص بالمغرب، توّجه بنجاح بعمل مبتكر في المناهج والمقاربات، متمثلا في دفاعه عن أطروحة فريدة من نوعها بالمغرب في جغرافية الصحة، بشعبة الجغرافيا–كلية الآداب والعلوم الإنسانية– المحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء، وتحمل عنوانا يمثل محورا مركزيا لاهتمام الباحث، خلال عدة عقود لاحقة (بعد 1990): " تحولات المجال المغربي والمجتمع: دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري".

فمن خلال هذه البحث، يتبين بأن هناك وعيا مبكرا بالدواعي العميقة التي دفعت الباحث إلى الاشتغال في هذا الحقل الجغرافي المتميز، والتي لخصها في مقدمة أحد دروسه "بالتدهور الكبير لمؤشرات التنمية البشرية، وعمق الفوارق المجالية والاجتماعية

للأوضاع الصحية بين الأغنياء والفقراء، والمدن والأرياف وبين مختلف الجهات. وخاصة الأبعاد النوعية الجديدة التي أصبحت تطبع نمط الحياة العصرية ونظم المعيشة بالمدن المغربية وانعكاساتها على الأمن البيئي والصحي. وكلها عوامل ولدت تمثلات إمراضية، ونقلة وبائية بنيوية غير واضحة، تحتاج إلى استنفار جميع المجهودات الفكرية والتخصصات العلمية لفهمها ومواجهة آثارها الصحية".

الباحث إذن عالج إشكالية التحول من زاوية ثلاثية الأبعاد مرتبطة ومتداخلة فيما بينها: المجال المغربي؛ المجتمع؛ الوسط الحضري. ويمكن تفسير هذه العلاقة البارزة في عنوان أطروحته، بالسياق التاريخي للتحولات التي عرفها المجتمع والمجال المغربي في مرحلة البادية المهمشة المحرومة من معظم الخدمات الاجتماعية، وفي مقدمتها خدمات الرعاية الصحية لسكانها، نظرا لضعف الموارد الطبية من بنيات تحتية وتجهيزات وأطر طبية وشبه طبية. وتعرف تحولات سريعة نحو مجتمع "حضري" ساهمت فيه تيارات الهجرة "النزوح القروي" من البادية نحو الحواضر التي اجتاحها، والتي لم تكن مهيأة لاستقبال جحافل المهاجرين الريفيين الوافدين عليها، خاصة وأن عدة أحياء بمدن ناشئة اعتبرت فضاءات "غير مكتملة"، لاهي بالحضرية الصرفة، ولا هي بالريفية، حيث غادرها مآت الآلاف من السكان الذين هجروا دواويرهم وقراهم ليستقروا بصفة نهائية بالمدن. حدث هذا في فترة ما بعد الاستقلال، بعد التحرر من قيود التنقل التي كان يفرضها عليهم الاستعمار، إضافة إلى تطلعهم إلى حياة أفضل تصوروا تحقيقها بالمدن، حيث يتوفر المستوصف والمستشفى والمدرسة والثانوية والجامعة المنعدمة بالأرياف. هذا علاوة على تعاقب ظاهرة الجفاف وتكراره وصعوبة العيش على القطاع الفلاحي بالبادية الذي لم يعد يضمن العيش لكل افراد الأسر.

يعتبر الباحث انفلوس نفسه، وهو ابن البادية ينحدر من أسرة فلاحية متواضعة، لكنها عريقة لها امتداد تاريخي معروف في مواجهة التدخل الاستعماري إبان عمليات التهدئة في الصويرة وإقليمي حاحا وسوس، ويمثل نموذجا لنوع خاص من الطلبة العصاميين الذين شدوا الرحال لأجل الدراسة، حيث اضطر إلى الانتقال من مسقط رأسه بالبادية إلى مدينة تزنيت بعد استكمال دراسته الابتدائية والإعدادية، إلى مدينة أكادير ليتابع دراسته الثانوية التأهيلية بها، ويحتك برفاقه في القسم والثانوية من أصول مجاورة (الأطلسين الكبير والصغير وسوس ماسة)، ويتوجها بحصوله على شهادة البكالوريا؛ ثم يهاجر في مرحلة ثانية إلى الرباط لمتابعة الدراسة الجامعية في هجرة داخلية وطنية كطالب؛ وفي خطوة ثالثة ينتقل في هجرة دولية في مغامرة، وهو في ريعان شبابه إلى فرنسا لمتابعة مساره الجامعي "دكتوراه السلك الثالث" بباريس، مما سمح له بتعميق مستواه في اللغة الفرنسية وتعميق أبحاثه عبر دراسته الجامعية، ويستفيد من إمكانيات تربوية وعلمية وتقنية في الكرتوغرافيا سمحت له بتحرير اطروحة السلك الثالث دون صعوبة، نصا وكرتوغرافيا، ويطور مستواه في اللغة الإنجليزية وعلوم المعلوميات والخرائطية الحديثة المسندة بالحاسوب (SIG) ومعالجة المعطيات الكمية والإحصاء التطبيقي في العلوم الاجتماعية عبر برامج خاصة (SPSS). هذه الأدوات والتقنيات والبرامج المعلوماتية طورها الباحث تدريجيا من مرحلة الإجازة بالرباط إلى السلك الثالث ثم بعد عودته إلى وطنه والتحاقه بالجامعة المغربية كأستاذ باحث سرعان ما شرع في تحضير دكتوراه الدولة.

لقد تمكن الأستاذ أنفلوس وهو أستاذ باحث من تطوير مهاراته وتعميق تخصصه ضمن فريق بحث من الزملاء الجغرافيين بجامعة الحسن الثاني، وخلال تأطيره لعشرات الباحثات والباحثين وتوجيههم بالإجازة والماستر ومدرسة الدكتوراه نحو تخصص فرع جغرافية الصحة الذي يهتم بصحة الإنسان وأمراضه وبعناصر البيئة والإشكاليات المرتبطة بالمدن.

ومما أفاده كذلك في تعميق بحثه ونجاحه في مهمته التربوية كأستاذ في ميدان التعليم الجامعي والبحث العلمي استفادته من تداريب ومهام خلال مساره الجامعي بالداخل والخارج، وأثناء التحاقه وترسيمه كأستاذ باحث بالجامعة وتفتحه على تجارب متنوعة بجامعات متوسطية وفي مقدمتها مونبولييه 3 و إيكس أون بروفانس (Université d'Aix–en Provence) بجنوب فرنسا، وبباريس (الوكالة الباريسية للتعمير) وفي إطار العمليات المندمجة (Actions intégrées) عبر برامج بحث مع جامعة بوردو (Université Bordeaux III) عالجت إشكاليات جديدة تهم البعد الثقافي في البحث الجغرافي ومنها التعمير وتدبير وإعادة تثمين التراث الساحلي.

3. انعكاس التكوين المتنوع والرصين على أبحاث الأستاذ أنفلوس

بفضل استفادة الباحث من تجارب متنوعة الروافد الثقافية والحضارية والجغرافية حسب تدرجه في التكوين، انطلاقا من التجربة المغربية الناشئة ومرورا بالجامعات الفرنسية واهتماماته الجديدة بإشكالية الصحة والمرض والبيئة الحضرية؛ وبفضل التكوينات والتداريب العلمية الموازية والمشاركات في البرامج التنموية، تمكن الباحث من تكوين رصين ومعمق في التخصص الجغرافي، انعكس على إنتاجه الغزير في مجالات اعطاها الأولية تتمثل في جغرافية الصحة (الجغرافية الصحية)؛ إشكالية البيئة والمخاطر والصحة؛ تضاف إلى اهتماماته السابقة بالتحولات المجالية والمجتمعية والتهيئة الترابية والتعمير والتمدن والتراث وانعكاسات التغيرات المناخية والأنظمة الطبيعية والبشرية... مستفيدا من التقنيات والمهارات الكرطغرافية الحديثة في تمثيل وإبراز الظواهر المدروسة.

ويمكن التمييز في أعمال الباحث بين مرحلتين متكاملتين ومتداخلتين في البحث الجغرافي والثقافي:

مرحلة أولى تمتد من 1988 إلى 2000 انصب فيها اهتمام الباحث على الإشكالية الحضرية وقضايا التهيئة وإعداد التراب مع ظهور بوادر لنتائج بعض الأبحاث في جغرافية الصحة عند نهاية التسعينيات بمقالة تعكس بعض النتائج الأولية لأعمال الدكتوراه تحت عنوان "تحولات البيئة الحضرية، مدخل لمستقبل جغرافية الصحة بالمغرب".

ومرحلة ثانية تمتد لعقدين من الزمن انطلاقا منذ سنة 2000 إلى اليوم (2022)، برزت فيها أبحاث مواكبة للتحولات الجارية في العالم وفي المجتمع المغربي، همت التحولات العامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وكذا التغيرات المناخية وانعكاساتها على معيشة الإنسان وصحته. وفي هذا الصدد، كان التركيز على أبحاث أصبحت تصب في تخصص جغرافية الصحة التي تندرج ضمن اهتماماته بالجغرافية الاجتماعية. ولعل ذلك كان وراءه حافز تحضير أطروحة مميزة في هذا التخصص الذي كانت الجامعة المغربية وكذا وزارة الصحة في أمس الحاجة إليه.

وعلى الرغم من تسجيل هذا التحول في أبحاث الأستاذ أنفلوس مع مطلع الألفية الثالثة، فقد استمر اهتمامه بالدراسات والأبحاث الحضرية والتهيئة. وهو ما انعكس على محاضراته ودروسه التي اختارها بعناية تتوخى الجدة والابتكار في المواضيع والمضامين والإشكاليات والمقاربات والمناهج لمواكبة التحولات المتسارعة وتحليل وتشخيص الظواهر الجديدة لمعالجتها بما يتماشى مع الحاجة الملحة للإجابة عن التساؤلات المطروحة المجتمعية والمجالية الراهنة في سياق الأوراش التنموية الكبرى القائمة بالبلد التي خططتها الدولة، في إطار مخططات ومشاريع إعداد التراب الوطني وتهيئة المجالات الحضرية والضاحوية والريفية، وتقييم هذه المشاريع والأوراش وتقويمها. في هذا الإطار أنتج الباحث عدة مقالات وأنجز عدة دراسات تهم التنمية الترابية، والمنظومات الحضرية وسياسة المدينة والمتروبولية والعولمة... وقد أنجز عدة دراسات تطبيقية وأبحاث ميدانية حول

مدينة المحمدية (دراسة حول النقل الحضري، تلوث الساحل...)، فرديا أو ضمن فريق البحث بالمختبر العلمي بالكلية الذي كان يسيره لسنوات. وقد شكل تاريخ مناقشة أعماله سنة 2007 منعطفا هاما في توالي واستمرارية الإنتاج العلمي في جغرافية الصحة بوتيرة أكثر عمقا وغزارة منذ ذلك التاريخ.

وعلى الرغم من هذا الزخم من الدراسات والأبحاث المتنوعة (كما هو موضح في لائحة البيبلوغرافيا والمداخلات بالندوات العلمية) فقد ركزنا في مقالنا فقط على المحور الأساسي الخاص بجغرافية الصحة بالوسط الحضري.

- **أطروحة دولة مميزة في مجلدين مع معجم منشور للمصطلحات حول جغرافية الصحة**[3]

اعتبرت اطروحة دكتوراه الدولة التي أنجزها الأستاذ الباحث أنفلوس أهم عمل بحث معمق في هذا التخصص الذي كان ولا يزال رائدا في المغرب. وتنبع أهمية هذا البحث من المحاور الكبرى المهيكلة لهذه الأطروحة الثلاثية الأركان:

- محور أولي **جغرفي صرف** يمثل حاضنة للإشكالية المعالجة حول "**التحولات الاجتماعية المجالية بالمغرب**".
- محور ثاني **حول نظام العلاجات الصحية بالمغرب**، ويندرج في صلب إشكالية الصحة بالمغرب في تطورها ونقط قوتها وضعفها.
- محور ثالث **يتعمق في بحث النظام الصحي والعوامل المحددة، انطلاقا من تطبيقه بمدينة المحمدية** التي اتخذها الباحث كمختبر **لتجارب أبحاثه**، باعتباره أستاذا باحثا بجامعتها، ومديرا لمختبرها إلى حين تقاعده الإداري، ثم باعتباره مواطنا مقيما بالمدينة وضاحيتها يهتم بمشاكلها الصحية والبيئية والبحث عن حلول لها.

لقد ابتكر الباحث في هذا المجال مقاربات بحث جديدة عما كان معمولا به في البحث الجغرافي، بحيث عالج الموضوع في أبعاده الشمولية من زوايا مختلفة: تاريخيه، اجتماعية–مجالية، إحصائية كمية، كرطوغرافية. ولذا تميز بحثه بأصالة في اختيار الإشكالية ومقاربة الموضوع وتحليله بعمق لاستخراج الاستنتاجات التي تفيد الفاعلين وأصحاب القرار.

لقد استوفت الأطروحة شروط قواعد البحث والتوثيق المحكم. وأغنت المكتبة المغربية في هذا الصنف النادر من الدراسات الجغرافية والتي استفاد ويستفيد منها آلاف الطلبة والباحثات والباحثين بالمعنيين بالموضوع، بفضل تقديم المفاهيم المهيكلة لجغرافية الصحة وأهم النظريات، والمناهج المتبعة. وقد صاغ أطروحته في فقرات ومحاور وفصول تتداخل فيها التحولات المجتمعية والمجالية المغربية، والتطورات الهامة لهياكل وأنظمة الصحة والأمراض متمثلة في خصائصها وتشخيصها وتبايناتها السوسيومجالية؛ مقدما دراسة ميدانية تطبيقية تزكي مفاهيمه النظرية مرتبطة بالمجال والمجتمع، عبر الميدان الذي اختاره بمدينة المحمدية. وقد تمكن من فحص فرضياته حول الصحة والبيئة الحضرية، والاستدلال على مدى صحتها. ولم تصغ الأطروحة كمنوغرافية، بل تضمنت نقاشات وخلاصات واستنتاجات وتوقعات مدعمة بنتائج علمية تجريبية، ومرفقة بلائحة مصادر ومراجع ومستندات رسمية موثوق بصحتها، موظفة في التحرير، ومدعمة بالجداول والخرائط والمبيانات.

---

[3] **أنفلوس محمد (2011) : معجم تفسير المصطلحات في جغرافية الصحة**، دفاتر البحث العلمي رقم: 2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة **FOLIO** ، تمارة، 133 صفحة.

4. الرصيد المكتوب المتنوع للأبحاث حول الصحة والبيئة

أنتج الاستاذ الباحث خلال عقود من الزمن عدة مقالات، وأشرف على عشرات الأطروحات وتنسيق كتب ونشرها. وقد برز عطاؤه العلمي والتربوي منذ إنجاز بحث الإجازة والذي تعمق مع دكتوراه السلك الثالث إلى إنجاز دكتوراه الدولة.

وسوف نكتفي بالإشارة إلى مجموعة من المقالات المنشورة الموثقة بمختلف المجلات المحكمة، وكتب تجمع اشغال الندوات العلمية والتربوية واللقاءات. إضافة إلى إشعاعه كأستاذ باحث يشارك في عدة ملتقيات ويساهم بمحاضرات وعروض ونقاشات. ومن خصائص هذا الإنتاج الغزير والمتنوع، توثيقه كنتائج بحث ميدانية تطبيقية وهو ما ينطبق على عدة مقالات حول الصحة والمرض والبيئة الحضرية بمدينة المحمدية ومدن مغربية أخرى مثل الدار البيضاء والقنيطرة والجديدة وسلا وبرشيد وسطات [4].

كما استخدم في أبحاثه مقاربات جديدة أظهرت مدى أهمية الجغرافية في إبراز التفاوتات المجالية والاجتماعية بجهات المغرب وبأوساطه الحضرية والريفية على مستوى الاستفادة من الخدمات والتجهيزات الصحية، مركزا على الهشاشة في الأنظمة والمرافق الصحية بعدة أحياء ومدن وأرياف[5].

وظل الباحث مواكبا لتحليل الظواهر الجغرافية بما فيها الطارئة كجائحة كوفيد، برصدها وتشخيص انتشارها عالميا ومحليا، والتنبيه إلى أخطارها وضرورة الاستعداد لمواجهتها عبر إصلاح وتأهيل المنظومة الصحية وتوفير التجهيزات الصحية والموارد البشرية من أطباء وممرضين واطر إدارية للسهر على المصابين وتقديم العلاجات اللازمة لهم قبل استفحال الأوضاع. كما عالج تداعيات التغيرات العامة ومسألة التكيف[6].

---

[4] **أنفلوس محمد**، المواق سعيد (2016): "الآثار البيئية والصحية للأنشطة الصناعات بالمحمدية: تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد"، في سياسة المدينة والمجالات البيحضرية: اية آفاق لتهيئة مدينة المحمدية، دفاتر البحث العلمي 2016/21، مختبر ديناميات المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مطبعة أبي رقراق، ردمك: 978-9954-0-4443-8، ص ص: 85–118.

–**ANEFLOUSS M.,** HAFDI Y., TAJEDDINE A. (2017), «Medical aid system and access to health care for the poor and vulnerable categories in Morocco (Case Study : Province of BERRECHID) », Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Journal of Social Sciences, 2/2017, pp. 356-371, Berlin. **ISSN 2568-6739** http://democraticac.de/?page_id=49274

[5] بدرالدين أيت لعسري، **محمد أنفلوس** (2021)." البعد الجغرافي للعدالة الصحية مؤشرات التباينات الجهوية للمنظومة الصحية المغربية". مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، العدد الثالث، الجزء الثاني. ص 1431–1368 . 5 E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 ISI: 0.367 || معامل التأثير العربي لعام 2021م: 0.5

محمد أنفلوس، بدرالدين أيت لعسري (2020)." مؤشرات الكشف عن التباينات المكانية والاجتماعية للصحة. مقاربات في جغرافية الصحة " المجلة المغربية للبحث الجغرافي. الإيداع القانوني : PE00462020/ ردمد2737-8136

– **ANEFLOUSS, M., HILAL, A. ; (2017)**, « Dynamiques spatiales et disparités d'accès aux services santé au Maroc ». Revue ***Espace Géographique et Société Marocaine***, Maroc, N°18-2017. Pp. 115-131, ISSN 1113-8270. Disponible en Arabe à l'adresse :
>http://revues.imist.ma/?journal=EGSM&page=article&op=view&path%5B%5D=8436&path%5B%5D=4822>

[6] **أنفلوس محمد**، هلال عبد المجي (2020) ، محاولة تركيبية أولية لجغرافية جائحة "كوفيد–19"بين العالمي والمحلي، مجلة ضفاف للعلوم الانسانية، العدد 2020/4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش. ردمد: 6410–2605 ، ص ص 11–48.

وقد رافع الباحث على أهمية التخصص "جغرافية الصحة" الذي ظهرت فعاليتها خلال اجتياح فيروس كوفيد لكل العالم، ومنها المغرب[7].

وقد استطاع الباحث كأستاذ باحث ومؤمن بقضية الأمن الإنساني والتنمية البشرية التي تركز على أهمية الخدمات والمرافق الاجتماعية (الصحة والتعليم والشغل..) أن يعالج عدة قضايا اجتماعية من خلال مقالاته العلمية والمحاضرات والمداخلات والورشات التي اطرها حول موضوع الصحة والمرض والتباينات المجالية والاجتماعية فيما يخص الأنظمة الصحية في عدد من المداخلات[8].

5. إشعاع وطني ودولي للأستاذ الباحث أنفلوس محمد (مداخلات علمية في جغرافية الصحة نموذجا)

تنوعت المداخلات العلمية للأستاذ الباحث محمد انفلوس في مجال الجغرافية الاجتماعية وأساسا جغرافية الصحة، حيث عالجت مواضيع جديرة بالاهتمام تناولت الرعاية الصحية والتباينات الجهوية، وتجديد المناهج في جغرافية الصحة، وقضايا البيئة والتلوث بارتباط مع الصحة. ولتعميم الفائدة، ندرج أهم القضايا التي حاضر فيها الباحث عبر مداخلاته في الندوات العلمية، والملتقيات الوطنية والدولية والأبحاث التي أطرها:

1. **محمد أنفلوس**، دور الجغرافية الاجتماعية الجديدة في مقاربة نظم الرعاية الصحية للطب الوقائي والتخطيط للطوارئ، المؤتمر الدولي السنوي الثامن للعلوم الاجتماعية حول العلوم الاجتماعية والرعاية الصحية في إفريقيا والشرق الأوسط جامعة الأخوين، إفران، المغرب، 27–29 مايو 2022

– **أنفلوس محمد** (2015): "تأثيرات تغير المناخ على الصحة واستراتيجيات تكيف النظم الصحية في المنطقة العربية"، *International Journal for Environment & Global Climate Change, Vol 3, Issue 3, 2015, pp. 1-16.* http://ijegcc.ewdr.org/component/jak2filter/?Itemid=195&jakeyword=&xf_4_txt=&xf_5_txt=&xf_6=3&xf_7=3&xf_3_txt=&btnSubmit=SEARCH#.VkuL6b9S407

– **محمد أنفلوس** وآخرون (2019)، "المخاطر الصحية بالمدن المغربية في سياق التغيرات العامة ومسألة التكيف"، المجال، التراب والمجتمع بالمغرب: تحولات، ديناميات ورهانات (تنسيق محمد أزهار، عبد الحميد ابن الفاروق، أسماء بوعوينات، مصطفى وادريم) أعمال مهداة إلى الأستاذة نافع، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، مختبر دينامية المجالات و المجتمعات، ص131–144 ، مطبعة El Mottaki Ptinter ، المحمدية، ISBN : 978-9954-704-09-7
http://flshm.univh2c.ma/DOC_Bouhout/hommageNafaa.pdf

[7] **ANEFLOUSS, M. (2016):** « Etat des lieux d'une discipline en émergence dans l'université marocaine: la géographie de la sante et du bien-être », in *Revue BOUHOUT*, 17/2016, Editions et Impressions Bouregrag, p.p. 7-20.

أنفلوس محمد (2000)، تحولات البيئة الحضرية المغربية: مدخل لمستقبل جغرافية الصحة، أعمال ندوة المدينة المغربية في أفق القرن الواحد والعشرين بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي (تنسيق أَنْفْلُوس مُحمد)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم 12/دجنبر 2000، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 103–126.

- **أنفلوس محمد** (نونبر2006)، الصحة واستراتيجية إعداد التراب الوطني، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الرباط، 42 صفحة.
- **أنفلوس محمد، يوسف حافضي (2013):** "ولوجية العلاجات الصحية بجهة الشاوية ورديغة من خلال المؤشرات الاجتماعية والمجالية والصحية"، مجلة جغرافية المغرب، عدد خاص بأعمال المؤتمر الوطني الثالث للجغرافيين المغاربة "التغيرات العامة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. مساهمة البحث الجغرافي في نماذج التكيف"، كلية الآداب والعلوم الانسانية المحمدية، مجلد 28 عدد 1–2 ج I، السلسلة الجديدة، يناير 2013. ص55–66.

2. محمد حليم ؛ **محمد أنفلوس،** "الرعاية الصحية وتأثيرها في جودة الحياة بمدينة الدار البيضاء (دراسة تحليلية في جغرافية)"، المؤتمر الدولي السنوي الثامن للعلوم الاجتماعية حول العلوم الاجتماعية والرعاية الصحية في إفريقيا والشرق الأوسط جامعة الأخوين، إفران، المغرب، 27–29 مايو 2022

3. بدر الدين أيت العسري؛ **محمد أنفلوس،** "التفاوتات الجهوية في عرض العلاجات الصحية والحق في الرعاية الصحية"، المؤتمر الدولي السنوي الثامن للعلوم الاجتماعية حول العلوم الاجتماعية والرعاية الصحية في إفريقيا والشرق الأوسط جامعة الأخوين، إفران، المغرب، 27–29 مايو 2022

4. نزهة عربي؛ **محمد أنفلوس،** "جغرافية الرعاية الصحية بوسط حضري ممتد وكثيف (حالة مستشفى "الأمير مولاي عبد الله" بمدينة سلا)"، المؤتمر الدولي السنوي الثامن للعلوم الاجتماعية حول العلوم الاجتماعية والرعاية الصحية في إفريقيا والشرق الأوسط جامعة الأخوين، إفران، المغرب، 27–29 مايو 2022

5. **محمد أنفلوس،** سعيد حلومي، "مقاربة جغرافية لبعض المؤشرات الصحية بجهة الدارالبيضاء سطات"، المؤتمر الدولي السنوي الثامن للعلوم الاجتماعية حول العلوم الاجتماعية والرعاية الصحية في إفريقيا والشرق الأوسط جامعة الأخوين، إفران، المغرب، 27–29 مايو 2022

6. **محمد انفلوس (2021).** "الأهمية الديداكتيكية والمنهجية لحماية وتثمين المنتجات الترابية"، محاضرة جلسة افتتاح الملتقى الوطني السابع للجغرافيين الشباب أيام 22/21/20 ماي 2021، حول "حماية وتثمين المنتجات المجالية الوطنية ورهانات تدبير الأزمات ضمن عالم متحول" جمعية المنتدى الوطني للجغرافيين الشباب ومختبر دينامية المجالات والمجتمعات – كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية– جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

7. طارق أبو الهدى، عبد العالي الجرماطي، **محمد انفلوس (2021).** "وباء كورونا وأثاره على الأمن الغذائي في المغرب"، الملتقى الوطني السابع للجغرافيين الشباب أيام 22/21/20 ماي 2021، حول "حماية وتثمين المنتجات المجالية الوطنية ورهانات تدبير الأزمات ضمن عالم متحول"، جمعية المنتدى الوطني للجغرافيين الشباب ومختبر دينامية المجالات والمجتمعات– كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية– جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

8. **محمد أنفلوس.** أيت لعسري بدرالدين. **(2019)** نظم المعلومات الجغرافية من أجل الإعداد الجهوي لقطاع الصحة. ندوة: دور نظم المعلومات الجغرافية في إعداد وتهيئة المجال والموارد.23و 24 أبريل 2019 برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية–المغرب

9. عربي نزهة؛ **أنفلوس محمد (2019)،** "تلوث المياه ومخاطره الصحية وتدابير معالجته لتحقيق الاستدامة: حالة الحوض المائي لأبي رقراق والشاوية"، الندوة الدولية حول موضوع "تدبير المخاطر الطبيعية وتحديات العولمة: أي خيارات للتنمية"، 19–20 أبريل 2019 مركز المعمورة للدراسات والأبحاث في التراب والتنمية CMERFTD.

10. حافضي يوسف، **أنفلوس محمد،** تاج الدين عبد الإله **(12–14 فبراير 2018):** "السياسات العامة وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الطبية للفئات الاجتماعية الفقيرة "، الملتقى الدولي: دور التكنولوجيات الدقيقة في دراسة أثار التغير المناخي وانعكاساته على البنية الاقتصادية والطبيعية – الواقع والحلول المقترحة / اسطنبول.

11. **أنفلوس محمد**، حافضي يوسف **(21أبريل2017)**، " الفوارق المجالية في الاستفادة من الخدمات الصحية على ضوء المسافة الجغرافية بإقليم سطات"، المؤتمر الوطني الثالث للجغرافيين الشباب "الجهة والبيئة وإعداد التراب"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – بنمسيك .

12. **أنفلوس محمد**، حافضي يوسف، (2016): "التباينات الجغرافية في ولوجية العلاجات الصحية بجهة الشاوية ورديغة"، ندوة دولية حول الإدماج والتهميش، ما بين المحلي والعالمي، جامعة الأخوين إفران. 21–22 ماي 2016،

13. **أنفلوس محمد (2015)**: " نحو تجديد مناهج الجغرافية الاجتماعية: جغرافية الصحة أنموذجا" " المقاربات المنهجية للبحث الجغرافي بالمغرب: بين التقليد والتجديد "، المؤتمر الوطني الأول للجغرافيين الشباب الرباط، 07 و08 ماي 2015.

14. **أنفلوس محمد**، أيت العسري بدر الدين **(2015)**: "أثر التحولات السوسيومجالية على تفاوت الصحة بالوسط الحضري"، الندوة الدولية الثانية حول العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأخوين بإفران، 23 و2015/05/24.

15. **أنفلوس محمد**؛ المواق سعيد **(2016)**: "تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لرصد آثار التصنيع والكثافات الحضرية على الصحة البشرية بالمحمدية"، ندوة دولية حول "وضعية العلوم الاجتماعية"، 23 –24 ماي 2014 جامعة الأخوين بافران.

16. **أنفلوس محمد**؛ آيت العسري بدر الدين، (2016): "الأبعاد الجغرافية والاجتماعية للعدالة الصحية بمنطقة الدار البيضاء الكبرى"، ندوة دولية حول الإدماج والتهميش، ما بين المحلي والعالمي، جامعة الأخوين إفران، 21–22 ماي 2016.

17. **أنفلوس محمد**، كنتاوي عابدين، بولاه عبد الله، **(2014)**: "ولوجية خدمات الرعاية الصحية في اقليم الحوز: دراسة في جغرافية الصحة"، الندوة الدولية الأولى حول العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأخوين بإفران، 23 و2014/05/24

18. **أنفلوس محمد (2013)**: "اكتساب المعارف حول تغير المناخ لمواجهة التحديات المستقبلية للصحة والبيئة بالمدن الحديثة"، المؤتمر العالمي السابع للتربية البيئية، حول التربية البيئية والرهانات من أجل انسجام أفضل بين المدن والقرى، مراكش، المغرب، 9–14 يونيو 2013

19. **أنفلوس محمد**؛ أيت لعسري بدر الدين، **(2014)**: "التباينات المجالية–الاجتماعية للنظام الصحي المغربي"، الندوة الدولية الأولى حول العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأخوين بإفران، 23 و2014/05/24.

20. **أنفلوس محمد**؛ حافظي يوسف، **(2014)**: "ولوجية العلاجات الصحية بجهة الشاوية ورديغة"، الندوة الدولية الأولى حول وضعية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأخوين بإفران، 23 و2014/05/24

21. **أنفلوس محمد**؛ منيب مريم، **(2014)**: "اختلالات ولوج الرعاية الصحية للأم والطفل بإقليم الجديدة"، الندوة الدولية الأولى حول العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأخوين بإفران، 23 و2014/05/24

22. **أنفلوس محمد – 2009**: " نحو تجديد منهج البحث، جغرافية الصحة نموذجا"، الملتقى السادس لمسالك الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس–سايس، 19–20 فبراير 2009؛

23. **أنفلوس محمد – دجنبر 2008:** "الأخلاقيات الطبية والصحية وحقوق الإنسان"، صبيحة دراسية، بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 22 دجنبر 2008، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

24. **أنفلوس محمد – دجنبر 2008:** "أنماط التغذية الصحية بالمجتمع الانتقالي استراتيجيات وآليات حماية المستهلك"، ورشة عمل شبه إقليمية للتوعية بالتأثيرات السلبية للأنماط الغذائية غير الصحية ومضارها على صحة الشباب والأطفال، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو)، القاهرة 23 –24–25 ديسمبر 2008.

25. **أنفلوس محمد– دجنبر 2008: تقرير لقاء الخبراء حول:** "تطوير آليات ومنهجيات مسوحات صحة الأسرة العربية"، جامعة الدول العربية، القاهرة 27–28–29 نونبر 2008.

1. **ANEFLOUSS M., (2019),** Urbanisation de l'aire métropolitaine de Casablanca et facteurs de risque de santé : Approche Socio-Géographique, Conférence de cadrage, Sécurité Environnementale à Casablanca**,** SEC Eds - FLSH-M, LADES, Sous-presse
2. **ANEFLOUSS M., HAFDI Y., TAJEDDINE A. (2017),** «Medical aid system and access to health care for the poor and vulnerable categories in Morocco (Case Study : Province of BERRECHID) », Democratic Arabic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Journal of Social Sciences, 2/2017, pp. 356-371, Berlin. **ISSN 2568-6739** http://democraticac.de/?page_id=49274
3. **ANEFLOUSS, M., HILAL, A. ;. (2017)**, « Dynamiques spatiales et disparités d'accès aux services santé au Maroc ». Revue ***Espace Géographique et Société Marocaine***, Maroc, N°18-2017. Pp. 115-131, ISSN 1113-8270. Disponible en Arabe à l'adresse : >http://revues.imist.ma/?journal=EGSM&page=article&op=view&path%5B%5D=8436&path%5B%5D=4822>.
4. Rachida El Morabet, **Mohamed Aneflouss**, Said El Mouak, Waterborne Diseases in Sebou Watershed, In: Naddeo V., Balakrishnan M., Choo KH. (eds) Frontiers in Water-Energy-Nexus—Nature-Based Solutions, Advanced Technologies and Best Practices for Environmental Sustainability. Advances in Science, Technology & Innovation (IEREK Interdisciplinary Series for Sustainable Development). Earth and Environmental Science, **Springer**, Cham (2019), Scopus: https://doi.org/10.1007/978-3-030-13068-8_73

1. Rachida El Morabet, Mohamed Aneflouss, Said Mouak (2018), "***Air pollution effects on Health in Kenitra, Northern Morocco*** ". Euro-Mediterranean Conference for Environmental Integration (EMCEI). Springer-Nature | DOI: https://doi.org/10.1007/978-3-319-70548-4_570
2. Rachida El Morabet, Abderrahmane Adoui El Ouadrhiri, Roohul Abad Khan, Said Mouak, **Mohamed Aneflouss** (2019), Effects of outdoor air pollution on human health in Mohammedia, "Morocco", In: Kallel A., Ksibi M., Ben Dhia H., Khélifi N. (eds) Recent Advances in Environmental Science from the Euro-Mediterranean and Surrounding Regions. EMCEI-2 2019. Advances in Science, Technology & Innovation (IEREK Interdisciplinary Series for Sustainable Development). Earth and Environmental Science, **Springer**, Cham (2019), Sous-presse
3. **EL MORABET R., OUADRIM M., ANEFLOUSS M. ; Mouak S., (2017)** : « La vulnérabilité des systèmes socioécologiques face au changement climatique et ses répercussions sur la santé - Région de Kénitra comme exemple », in Les systèmes socio écologiques en Afrique du Nord et de l'Ouest face au changement global : *Gouvernance,*

adaptation, viabilité et résilience, CERES Publishing, (1ère édition), CHAPITRE 14, pp. 336-372, **ISBN : 978-9954-38-259-2**

4. **ANEFLOUSS, M., HILAL, A. ; (2017),** « Dynamiques spatiales et disparités d'accès aux services santé au Maroc ». *Revue Espace Géographique et Société Marocaine,* Maroc, N°18-2017. Pp. 115-131, URL :<http://revues.imist.ma/?journal=EGSM&page=article&op=view&path%5B%5D=8436&path%5B%5D=4822>.
5. **EL MORABET R., OUADRIM M., ANEFLOUSS M. ; Mouak S., (2017)** : « La vulnérabilité des systèmes socioécologiques face au changement climatique et ses répercussions sur la santé - Région de Kénitra comme exemple », in Les systèmes socio écologiques en Afrique du Nord et de l'Ouest face au changement global : *Gouvernance, adaptation, viabilité et résilience,* CERES Publishing, (1ère édition), CHAPITRE 14, pp. 336-372, **ISBN : 978-9954-38-259-2**
6. **EL MORABET R., BEHNASSI M, OUADRIM M, ANEFLOUSS M., MOUAK S., ZHAR E (2017)**: "Vulnerability and Adaptive Capacity to Climate Change of Social Ecological Systems of Two Regions from Morocco", Springer (Sous presse) A apparaitre en Juin.
7. **ANEFLOUSS, M. (2016) :** « état des lieux d'une discipline en émergence dans l'université marocaine : la géographie de la santé et du bien-être », in *Revue BOUHOUT*, 17/2016, Editions et Impressions Bouregrag, p.p. 7-20. ISBN 978-9954-4452-0

- **ANEFLOUSS Mohamed (2014)** : « La transdisciplinarité : apports méthodologiques de la Géographie de la Sante », 1ère Conférence Sur l'état des Sciences Sociales au Maroc, Alakhawayn University, Ifrane : 23-24 mai **2014**.
- **Mars 2010 :** « Quelles stratégies régionales d'adaptation pour le système de santé ? » Rencontre Régionale : Adaptation aux changements climatiques au Maghreb : Bilan et Perspectives, 16 et 17 mars 2010, Casablanca (non publié).
- **Avril 2010 :** « l'Approche multi-scalaire d'analyse de données spatialisées en géographie de la santé », colloque international expressions graphiques en sciences humaines et en sciences de l'ingenieur,13 et 14 avril 2010. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Mohammedia (non publié).
- **Avril 2010 :** En commun avec Meryem MOUNIB (Doctorante) : POSTER sur « L'accessibilité aux soins de santé Cas : Province d'El Jadida », colloque international expressions graphiques en sciences humaines et en sciences de l'ingénieur, 13 et 14 avril 2010. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Mohammedia (non publié).
- **Mai 2009** : « *Paroxysmes climatiques et Santé* », Séminaire « Changements Climatiques et leurs répercussions Sur la sécurité hydrique et la prévention contre les risques naturelles », Club Marocain de l'Education en matière de Population et d'Environnement (CMEPE), Rabat 28-29 mai 2009.
- **Mai 2008 :** «Mutations urbaines et risques de santé », colloque International ''Santé, Environnement et Développement Humain'', FSJES-Agadir, le 23 et 24 avril 2008
- **Mai 2008 :** *«Indicateurs de santé et développement Humain au Maroc »* Colloque National Sur L'INDH et le développement durable de l'espace, des ressources et des sociétés, FLSH de Mohammedia, 09-10 Mai 2008 (en arabe).

- **2006** : "*LA CARTOGRAPHIE SANITAIRE ET INDH", La Géographie de la santé* est à l'honneur du IX ème congrès médical de l'amicale des Médecins du privé de Mohammedia, LE 17 – 18 JUIN 2006. Voir le Site Web : www.tabib.ma

خلاصة واستنتاجات

من خلال الإطلاع على الإنتاج العلمي والتربوي وقراءة في الأنشطة العلمية بالداخل والخارج للأستاذ الباحث محمد أنفلوس، يتبين بأن عطاءه الغني المتمثل في أعماله الفكرية والعلمية والتربوية، يشكل قيمة مضافة لصرح البحث الجغرافي النظري والتطبيقي، نتيجة معالجة عدة إشكاليات مركبة، تقتضي تلازما وتلاؤما محكما بين التصور الجغرافي وغزارة الاطلاع الموسوعي في العلوم الطبية وعلوم الأوبئة وعلوم البيئة والمجال والاقتصاد والمجتمع، وهو ما أثرى القاموس المفاهمي الجغرافي بمصطلحات جديدة وظفت في أبحاثه في تخصص جغرافية الصحة، مترجمة إلى اللغة العربية. كما تعززت أبحاثه ودراسته بعمل كرطغرافي دقيق وبدعامات جغرافية متنوعة، سواء في دراسة المدن والتعمير ومشاريع إعداد التراب الوطني والتهيئة الحضرية والريفية والتراث الطبيعي المادي واللامادي وتثمينه، أو في تخصص الجغرافية الاجتماعية وضمنها جغرافية الصحة كاتجاه عام حاول من خلاله إبراز دور الجغرافية الاجتماعية الجديدة في مقاربة المحددات الصحية والاجتماعية، والبيئية لنظم الرعاية الصحية والطب الوقائي، بالاستثمار في مراقبة الأوبئة والأمراض والوقاية منها ومكافحتها، وفي نفس الوقت أهمية العمل الجغرافي في دراسة توزيع الموارد الطبية والصحية وتحسين المحددات الاجتماعية والسوسيو–اقتصادية للصحة. وهي معطيات نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الخريطة الصحية والتخطيط لأنظمة الرعاية الصحية ومواجهة الطوارئ بما فيها آثار التغيرات المناخية والأزمة الصحية الحالية لجائحة كوفيد–19.

هذه الأعمال والأبحاث العلمية، ستفيد من دون شك الباحثات والباحثين بالجامعة المغربية، وتنير السبيل للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وذوي القرار.

دور الجغرافية الاجتماعية الجديدة في إصلاح نظم الرعاية الصحية للطب الوقائي والتخطيط للطوارئ (حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

محمد أنفلوس[1]، رشيدة المرابط[1]، سعيد المواق[1]، نادية تهامي[2]

[1] **جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)**

[2] **جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقنيطرة**

ملخص:

يشكل الطب الوقائي اليوم، إلى جانب التخطيط للطوارئ، رهانا جيواستراتيجيا قويا لمواجهة المخاطر الصحية المترتبة عن التغيرات المعاصرة العامة، وفي مقدمتها أثار التغيرات المناخية على الصحة البشرية، والاستعداد للطوارئ الناتجة عن موجات الحرارة والفيضانات والظواهر المناخية المتطرفة، وظهور الأوبئة وعودة ظهور وانتشار الأمراض. وقد أثبتت ذلك مختلف الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المواكبة للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، حيث واجهت أنظمة الرعاية الصحية، بما فيها أقوى النماذج المعروفة في العالم، أكبر تحدي في تاريخها.

وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على دور الجغرافية الاجتماعية الجديدة في مقاربة المحددات الصحية والاجتماعية والبيئية لنظم الرعاية الصحية والطب الوقائي، بالاستثمار في مراقبة الأوبئة والوقاية منها ومكافحتها، وفي نفس الوقت القيام بإصلاحات أنظمة الرعاية الصحية والتخطيط للطوارئ بدافع مواجهة آثار التغيرات المناخية، والأزمات الصحية على غرار الأزمة الحالية لجائحة كوفيد-19. ذلك أن تحسين المحددات الاجتماعية للصحة وطرق معالجتها، أصبح موضوع اهتمام جميع دول العالم وخاصة بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كلمات مفاتيح: الجغرافية الاجتماعية-التغيرات العامة-المحددات الصحية -المحددات الاجتماعية للصحة-الطب الحيوي-الطب الوقائي – طب الطوارئ.

Abstract : **The role of new social geography in health system reform, preventive medicine and emergency planning (The case of the Middle East and North Africa region)**

To address health risks resulting from global, economic, social and environmental changes, including the effects of climate change on human health resulting from extreme weather events ; heat waves, floods, the emergence and re-emergence of diseases, preventive medicine and emergency planning have become a difficult geostrategic bet. This has been demonstrated by the various political, economic, social and military issues linked to the health crisis of the COVID-19 pandemic. All health systems, including the most powerful known models in the world, have been faced with the greatest challenge in their history.

The geostrategic challenge of the health system has led to a questioning of current models of the biomedical system, in favor of an integrated model that also takes into account non-health determinants. The current trend for the new social geography of health and disease highlights its important role in the establishment of health care reform, preventive medicine and emergency medicine.

Keywords : Social geography – global changes – determinants of health – social determinants of Health - biomedical model – preventive medicine – emergency medicine.

Résumé :

Le rôle de la nouvelle géographie sociale dans la réforme du système de santé, de la médecine préventive et la planification d'urgence (cas de la région Moyen-Orient et Afrique du Nord)

Pour faire face aux risques sanitaires résultant des changements globaux, économiques, sociaux et environnementaux, notamment les effets des changements climatiques sur la santé humaine résultant des phénomènes météorologiques extrêmes ; canicules, inondations, l'émergence et la réémergence de maladies, la médecine préventive et la planification des urgences sont devenus, un pari géostratégique difficile. Cela a été démontré par les différents enjeux politiques, économiques, sociaux et militaires liés à la crise sanitaire de la pandémie de COVID-19. Tous les systèmes de santé, y compris les modèles connus les plus puissants au monde, se sont vus confrontés au plus grand défi de leur histoire.

Ce papier, vise à jeter des éclairages sur le rôle de la nouvelle géographie sociale dans l'approche des déterminants socio-économiques et environnementaux pour renforcer l'efficience et l'efficacité des systèmes de santé. L'investissement dans la médecine préventive, la surveillance des maladies, et l'amélioration de la planification des urgences s'est fait ressentie, au départ, pour faire face aux effets du changement climatique, puis ensuite, à la crise sanitaire due à la pandémie de Covid-19. Ainsi, l'amélioration des déterminants sociaux de la santé et les moyens de les traiter, est devenue un objectif préoccupant pour l'ensemble des pays du monde et en particulier dans la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord.

Mots clés : Géographie sociale – changement globaux- déterminants de santé- modèle biomédical – médecine préventive – médecine d'urgence.

مقدمة:

جغرافية الصحة هي فرع هام من فروع الجغرافية الاجتماعية التي تحاول فهم المشاكل الصحية ومختلف العوامل والمحددات المؤثرة فيها بهدف تحسين صحة الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وتضع جغرافية الصحة في قلب إشكالياتها علاقة صحة الإنسان بالبيئة والتراب، من خلال مساءلة التفاوتات السوسيو– مجالية للظواهر الصحية وتباين الحالات الصحية، فضلا عن دراسة عوامل التهديد والمخاطر المرتبطة بهذه المتغيرات. وبناء على تشخيص تلك التفاوتات، فهي بذلك تحاول الوقوف على مكامن الضعف الخاصة بمختلف المناطق والفئات السكانية المهددة بالمخاطر. وقد ازداد عمق تلك التفاوتات إبان السنوات الأخيرة واتضحت صعوبة ولوج خدمات الرعاية الصحية بكيفية أكثر لدى فئات واسعة من السكان. كما ساعدت الأزمة الصحية لكوفيد–19 التي عاشها العالم، على" إعادة اكتشاف" فئات اجتماعية جديدة من الفقراء الجدد وعمق تلك التباينات وخاصة أهمية المحدد الاجتماعي في الحالة الصحية للسكان.
وفي هذا الصدد، يتضح أن دور المنهج العصري للجغرافية الاجتماعية في مقاربة قضايا الصحة والمرض الذي يأخذ بعين الاعتبار المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وإدماجها مع المحددات الصحية هو الأنسب لإصلاح النظم الصحية، وقد اتخذت هذه المحددات أبعادا وطنية وكونية جديدة على إثر تداعيات الأزمة الصحية لكوفيد–19. ويحتل العمل الميداني في هذه المقاربة مكانة بارزة، وهو الذي يمكن من استخدام الأساليب الإحصائية للجغرافية الكمية. هكذا أصبحت جغرافية الصحة فرعا تطبيقيا من فروع الجغرافية الاجتماعية الحديثة لها مواضعها، وأهدافها، ومناهجها المستقلة، وميادين خبرتها وتدخلاتها.
الخطاب الصحي العالمي يعترف اليوم أكثر من أي وقت مضى، بأهمية المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للصحة، كما يشجع على توظيف أطر متعددة التخصصات. وتعتبر مناهج الجغرافيا الاجتماعية الجديدة، بفضل استخدام البيانات المكانية وتحليلها والتمثيل الخرائطي للتوزيع والانتشار والتنظيم والتخطيط والنمذجة، أداة مفيدة التوصل إلى نتائج مهمة لإصلاح وإعادة تركيز دور ووظائف النظم الصحية للاستجابة بشكل محكم وأكثر فعالية وكفاءة للواقع الجديد.

1-الجغرافية الاجتماعية الجديدة والمحددات الاجتماعية للصحة والمرض

مفهوم الجغرافية الاجتماعية: الجغرافيا علم يدرس علاقات الانسان بالمجال وتحليل أساليب التعامل الاجتماعي المترتبة عن توزيع الموارد النادرة وتباين امكانات الوصول اليها والحصول عليها (Eyles 1974) وتستند الجغرافيا الاجتماعية على مبدا مفاده أن المجال هو قبل كل شيء إنتاج للحقائق الاجتماعية. كما تصورها كاي دي ميو (Guy Di Méo, 2005) على أنها: " دراسة العلاقات القائمة بين العلاقات الاجتماعية والعلاقات المكانية". وتشترك الجغرافيا مع معظم العلوم في الكثير من الاهتمامات وتداخل مواضيع البحث والمناهج، مما جعلها تبدو هلامية غير واضحة المعالم والحدود عند الكثيرين، بما فيهم الجغرافيون أنفسهم (إما عن سوء فهمها او لكثرة الاندفاع نحو الجديد والابتعاد عن الفكر الجغرافي الرصين). ومعلوم أن اهتمامات الجغرافيا تتداخل مع كثير من الحقول المعرفية مثل علم السكان وعلوم الارض والتاريخ والاقتصاد والاجناس والاجتماع والسياسة والتخطيط وغيرها. وهناك تداخل في الاهتمامات والمجالات بين الجغرافيا الاجتماعية وعلم الاجتماع وبين نظريات وافتراضات علم الاجتماع، ونظريات التحليل المكاني والنظريات الجغرافية الأخرى.

إبان العقود الأخيرة، تعتبر الجغرافيا الاجتماعية الجديدة المهتمة بدراسة الصحة والمرض، من أهم المسارات الحديثة التي ساهمت في تطور جغرافية الصحة. وتهدف إلى تعميق الدراسة حول تأثير البيئة بمفهومها الواسع الطبيعي والبشري على الصحة، مع التركيز على تأثير البعد البشري للبيئة باستخدام مناهج أكثر دقة ونظريات اجتماعية أكثر وجاهة، وهي ظاهرة معروفة بعدة أسماء في الأدبيات الإنجليزية، مثل "تأثيرات الأماكن"، أو "تأثيرات الأحياء"، أو "تأثيرات المحيط المجاور".

فأي نموذج للرعاية الصحية؟

2- من نموذج الطب الحيوي إلى النموذج الاجتماعي المبني على المحددات والعوامل غير الطبية:

منذ منتصف القرن التاسع عشر، ظل النموذج الطبي الحيوي في الوقاية والعلاج هو النموذج السائد في العلوم الطبية. ويتم استخدامه على نطاق واسع في تشخيص وفهم وعلاج الأمراض، حيث تتمحور الإدارة حول المرض بالمعنى العام وليس على المريض كحالة لها امتداد اجتماعي وبيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية تعيش فيها. وتأخذ مقاربة الطب الحيوي في الاعتبار الأسلوب المعقد للسلوكيات الفردية. على اعتبار أن الأفراد هم الفاعلون في صحتهم وأن المحددات الفردية البيولوجية والسلوكية هي التي تتحكم في حالتهم الصحية.

ومن المعروف أن المحددات الصحية المحضة غير كافية لتفسير انتشار الأمراض، لذلك لا يستطيع الإنسان تحسين صحته إلا بالتدخل في محيطه البيئي. ويتم اللجوء إلى فهم المحددات السوسيو–اقصادية لتفسير العديد من العوامل المؤثرة في الصحة، إذ نجد على سبيل المثال أن المحددات والعوامل السوسيو–اقتصادية للصحة قد تكون من بين العوامل المساهمة في تدهور أو تحسن الحالة الصحية: ظروف الفقر، والهشاشة، والبطالة ومستويات التعليم، والعلاقات بين الجنسين، والإقصاء الاجتماعي، والتهميش، ومستوى تجهيزات الصرف الصحي وجمع النفايات وتوفير مياه الشرب الآمنة... كما نلاحظ أيضا على مستويات ومقاييس جغرافية مختلفة، أن الظروف الصحية ومحدداتها الاجتماعية الفردية والجماعية تختلف بشكل كبير حسب المجالات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وحتى داخل المجال الواحد من مستوى ترابي أكثر صغرا، حيث تبرز مجموعة من الدراسات في الولايات المتحدة، أن متوسط العمر المتوقع في أحد أحياء مدينة معينة يتجاوز الثمانين عاما،

بينما في حي آخر مجاور، لا يتعدى هذا المتوسط ستين عاما. وقد نجد نفس الخصائص الديمغرافية لتفاوتات أمد الحياة بين أحياء نفس المدينة.

لكن كيف يتم تفسير هذه الاختلافات؟

من ناحية، يمكن تصورها كنتيجة لعوامل مشتركة، أي أن "المكان" أو "الوسط" يعمل كحيز ترابي معين يتجمع فيه أفراد لهم خصائص متشابهة. ومن وجهة النظر هذه، فإن المقياس الحقيقي هو الفرد، الذي قد يكون فقيرا ومريضا. والصورة الجغرافية ليست أكثر من ظاهرة ثانوية لتجميع هؤلاء الأفراد. ومن ناحية أخرى، يمكننا اعتبار أن "الأماكن" أو الأحياز الترابية، هي أكثر من مجرد تجمع لمجموعة أفراد يعيشون فيها، بل تشكل سياقا لمجموعة من المحددات والعوامل (خصائص البيئة نفسها) التي تفسر عدم المساواة أمام الموت والمرض داخل هذه "الأماكن–المجال" (Diez–Roux Cummins, Curtis, 2007 Et Macintyre,). وقد أدى هذا المسار البحثي في نفس الوقت إلى تفكيك هذه العوامل المختلفة، وشرح تأثيرات البيئة بشكل أكثر دقة، ويتم ذلك في الغالب بهدف تغييرها من أجل إنتاج ظروف صحية أفضل.

وفي هذا الصدد، توجد استراتيجيات للجغرافية الكمية، تعتمد المقاربة المتعددة المقاييس التي تدمج مجموعة من المتغيرات على مستويات ترابية مختلفة (الجزيرة الإحصائية، الحي، المقاطعة، العمالة، الجهة، المنطقة...) لقياس تأثير كل منها على صحة الفرد والتفاعل المتبادل فيما بينها في ممارسة هذا التأثير. ومن خلال هذه الدراسات، يمكن من الناحية الإحصائية، إثبات على أن إطار العيش له تأثير صحي مستقل عن المحددات الأخرى المقاسة على المستوى الفردي، إذ من المرجح أن تكون الحالة الصحية لشخص فقير يعيش في حي به نسبة عالية من الفقراء، أكثر خطورة من الحالة الصحية لشخص فقير آخر يعيش في حي به أثرياء.

لكن لماذا يحصل هذا؟

هنا، تعتبر مساهمة الدراسات النوعية للجغرافية الاجتماعية من الأهمية بمكان، لأنها تتيح للباحث المتفحص الاقتراب من الحياة اليومية للسكان في أماكن مختلفة، حيث قدمت هذه الدراسات تفسيرا مقبولا كنوع من الإقرار بأن بعض أنماط الحياة والعادات الضارة بالصحة مثل الإدمان التبغي، والإدمان الكحولي، والعادات الغذائية، والسلوكات الجنسية، أو الخمول في نمط الحياة الذي يؤدي إلى العديد من الأمراض الأيضية ومتلازمات وبائية أخرى مثل السمنة... وهو عامل اجتماعي قد يكون مقبولا في بعض الأماكن ويتوافق السلوك الفردي مع هذه المعايير الثقافية المحلية، ولكن ليس كذلك في أماكن أخرى. كما يمكن أن يكون هناك نوع من السببية العكسية: الأشخاص الأصحاء الميسورين يغادرون الأحياء الفقيرة أو المدن العتيقة، تاركين وراءهم سكانا أكثر عرضة للمشاكل الصحية، وهي ظاهرة تسمى بالانتقاء الصحي.

هناك نوع آخر من التفسيرات يركز على البنيات السوسيو–مجالية التي تحدد الظروف الصحية في أماكن مختلفة. وبالعودة إلى النظريات البنيوية "لديفيد هارفي" و"نيل سميث" (David Harvey et Neil Smith, 2004) وغيرهم ممن استعاروا فكرة الحق في المدينة للجغرافي الفرنسي "هونري لوفيفر" (Henri Lefebvre)، حيث قامت "سارة كيرتس" (Sarah 2004 Curtis,) بتفصيل العلاقة الارتباطية بين التباينات الاجتماعية والظروف الصحية، مشيرة إلى أنه على الرغم من اختلاف الظروف الصحية بشكل كبير من مكان إلى آخر (في ضواحي لندن حيث جمعت الكثير من بياناتها التجريبية)، فإنها قد

تعزى إلى البنيات الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد، إن لم تكن دائمة. وفي نفس السياق، من أجل فهم الارتفاع المهول لمعدل الوفيات نتيجة موجة حر كارثية في شيكاغو عام 1995، قام عالم الاجتماع "إريك كلاينبرغ " (Eric Klineberg, 2018)، بتطوير نظرية البيئة الاجتماعية، والتي تركز على العلاقة الدينامية بين الفقر وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية التي تتضافر وتتطور في الأحياء الأكثر هشاشة. وتطرح هنا مسألة العدالة البيئية والاجتماعية للحد من الفوارق الاجتماعية للصحة.

1.2. العدالة البيئية:

من بين إشكالات الجغرافيا الاجتماعية الجديدة للصحة ظهرت دراسة العدالة البيئية، من منظور جغرافي. ففي أوائل ثمانينيات القرن الماضي، مع استخدام المنهجية الكمية للمجال، اتضح أن الفئات الفقيرة والأقليات العرقية في الولايات المتحدة كانت عرضة أكثر من غيرها لأضرار التلوث البيئي، على الخصوص بواسطة النفايات الصناعية ومدافن النفايات ومحطات إنتاج الطاقة والطرق السريعة ((Brulle and Pellow, 2006. ولمحاولة تفسير هذه الوضعية تم تطوير العديد من النظريات. فمن ناحية، يُنظر إليها على أنها نتيجة لتاريخ من الممارسات العنصرية في الولايات المتحدة بموازاة مع تطور سوق العقارات؛ الأقليات العرقية (خاصة الأمريكيين الأفارقة والإسبان) أفقر بشكل عام، ولأنهم أفقر، فإنهم يعيشون في أحياء معرضة لمخاطر بيئية أكبر حيث تكون تكلفة الأرض أقل، ومنطق السوق يعني أيضا أن المواقع الصناعية توجد في هذه المناطق نفسها. علاوة على هذه الدينامية، هناك تفاوتات في السلطة السياسية تجعل السكان المهمشين غير قادرين على تنظيم أنفسهم لمقاومة الأنشطة الخطيرة وجلب موارد الدولة والاستثمارات لتنظيف البيئة على الرغم من استمرار تدهور هذه الأوضاع. أكثر من ذلك نجد أن أفقر الفئات الاجتماعية تستقر فوق عقارات رخيصة بأحياء السكن العشوائي المنعزلة في المناطق المهددة مثل السفوح، الدرجات النهرية، الأودية الميتة، المناطق الحرجة والمستنقعات المجففة، والمقالع القديمة إلخ... والمحرومة من تجهيزات البنيات التحتية وخدمات القرب (أنفلوس، 2016). لذلك تشكل خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتقليص حدة الفقر والفروقات الاجتماعية والمجالية، أولوية في تحسين المؤشرات الاجتماعية للصحة، وهذا ما ترومه بالضبط جغرافية خدمات الرعاية الصحية.

2.2. العدالة الاجتماعية:

يمكن تعريف المحددات الاجتماعية للصحة بأنها أبعاد ذات طبيعة اجتماعية وثقافية، ولها تأثير على حياة الأفراد والجماعات وعلى الفوارق الاجتماعية المتعلقة بالصحة، وتبقى هذه المحددات قابلة للتجويد والتقييم بواسطة السياسات العمومية المندمجة. ومن أهم المحددات الاجتماعية للصحة، نذكر على سبيل المثال : الوسط الأسري والتعليم والسكن اللائق والولوج إلى الماء الصالح للشرب والتطهير السائل والنقل ونمط العيش والبيئة السليمة والترفيه وتوزيع الدخل، إلى غيرها من مناحي البيئة الاجتماعية التي تؤثر على المجموعات والأفراد. وترتبط المحددات الاجتماعية للصحة ارتباطا وثيقا بمسألتي العدالة الاجتماعية والعدالة الصحية، مما يتطلب مقاربة نسقية شمولية تتبني على التقائية السياسات القطاعية في جميع المجالات في إطار نموذج تنموي عصري يطمح إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية.

لماذا هذا الاهتمام المتزايد بالمحددات الاجتماعية للصحة والمرض؟

1. **أداء المنظومات الصحية:** نظرا لارتكاز أغلب المنظومات الصحية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولمدة طويلة، على نموذج الطب الحيوي السالف الذكر، جاء الوعي بأهمية العمل على المحددات الاجتماعية للصحة متأخرا نوعا ما. وأكبر دليل على هذا ضعف الاستثمار الموجه للصحة الوقائية وتحسين المحددات الاجتماعية للصحة. مثلا، نجد أن سياسة الاستثمار في الصحة الوقائية غير كافية مقارنة مع ما يرصد من ميزانيات ضخمة للصحة العلاجية عبر الاستثمار في التقنيات الطبية الحديثة واقتناء المعدات البيوطبية المتطورة وصرف مبالغ طائلة على الرعاية الطبية وعملية الاستشفاء. لذلك تظل نجاعة أي منظومة صحية رهينة بمستويين اثنين يشتغلان بشكل تفاعلي، ويتمثلان في : درجة الوعي المجتمعي والحس المواطن بقضايا الصحة والوقاية من الأمراض كمسألة حاسمة من جهة؛ ومن جهة ثانية، حكامة جيدة للموارد الطبية البشرية والمادية المرصودة للقطاع الصحي.

2. **الانتقال الوبائي:** لا شك أن التحولات العامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الي تشهدها المنطقة، وأن الخصائص الديمغرافية والعمرانية والاجتماعية التي أصبحت عليها المدن خلقت ظروفا جديدة أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الوضعيات الصحية لكل بلد، وجعلت من مدن المنطقة مختبرا تجريبيا لنظرية الجغرافية الاجتماعية للصحة والمرض. في كثير من الأحيان يوفر المناطق المتروبولية الكثيفة نموذجا لحياة حضرية تجمع كل المتناقضات بين الأنسجة العمرانية العتيقة والعصرية، وبين الأحياء الغنية والفقيرة وبين المركزية الحضرية والهامشية العمرانية والاجتماعية، كما أن البيئة الحضرية، الطبيعية والبشرية عرفت مستويات من التدهور والهشاشة جعل المحددات غير الصحية والمرتبطة أساسا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية أهم العوامل المؤثرة في الوضعية الصحية.

لقد ساهم تأثير تلك التحولات أيضا على نمط جديد للحياة العصرية للمجتمعات الحضرية في ارتفاع عوامل التهديد الصحي، وتنامي المحددات الصحية لتدهور الوضعية الصحية سواء الفردية أو الجماعية، وفي مقدمتها العوامل البيولوجية، والعادات الغذائية، والإدمان التبغي، والإدمان الكحولي، والسلوك الجنسي، وتنامي ظاهرة العنف وحوادث السير... كلها عوامل ومحددات شاهدة على حدوث انتقال وبائي وصحي مكتمل الأركان بانتقال بنية المراضة وأسباب الوفيات من الامراض المتنقلة مثل الأمراض الاستقلابية والأيضية، السمنة ومتلازمات الأوبئة... إلى هيمنة مطلقة للأمراض غير المتنقلة التي أصبحت تحتل الصدارة في أسباب الوفيات وعلى رأسها أمراض القلب والشرايين، والسكري، والغدد والأورام، وأمراض الدم، والسرطانات. أما الأمراض غير المتنقلة، المرتبطة أساسا بالتغذية، فصارت ثاني سبب للوفيات في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تودي بحياة أكثر من مليون شخص كل سنة، وستكون أول سبب للوفيات في 2030، بحسب توقعات منظمة الصحة العالمية.

هذا الانتقال الوبائي ما هو في الحقيقة إلا انعكاس لواقع حياة حضرية جديدة ومعقدة ناتجة عن أشكال متعددة من الانتقالات ذات الطبيعة الديمغرافية والهجرية والعمرانية والاجتماعية والبيئية وما واكبها من تحولات في بنية الشغل والأنشطة الحضرية، مما يستدعي استخدام مقاربات متعددة الأبعاد. كما يستدعي استنفار كل المجهودات الفكرية والعلمية من أجل فهمها وتفكيك العلاقات السببية والعلاقات الارتباطية لمختلف المتغيرات المحددات والعوامل المباشرة وغير المباشرة المساهمة في انتشارها. وفي المقابل نجد أن هذه الدينامية جعلت أداء المنظومة الصحية وتخطيط خدمات الرعاية الصحية من حيث الكفاية والنجاعة، عاجزة عن مواكبة تلك التحولات بسبب سوء توزيع الموارد الطبية، ومستوى التأطير الطبي، وعجز في عرض العلاجات

الصحية، وشروط ولوجية خدمات الرعاية الصحية والضغط المتزايد عليها، مما قاد إلى محدودية مستوى كفاءة وأداء المنظومة الصحية بالمدينة. مما فسح المجال أمام تراجع مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع معدلات المراضة والوفيات في المنطقة.

3. **دور التعلم والتربية:** ومن مدخلات الصحة الوقائية الاعتماد على التعليم والتربية لمأسسة وترسيخ مبدأ الوقاية من الأمراض، لأن ترسيخ هذا المبدأ في وعي الناشئة يظل وسيلة أكثر فعالية وأقل تكلفة من العلاج. وتعد المؤسسات التعليمية تربة خصبة لترسيخ سلوكيات صحية تمكن من بناء الأجسام السليمة للأطفال وتشكل فضاء لاكتساب السلوكيات الصحية السليمة، لأن التعليم الجيد والتغذية الصحية السليمة، وتوفر البنية التحتية الملائمة داخل المؤسسات التعليمية، الماء والمرافق الصحية والولوجيات الخاصة بذوي الإعاقة، من شأنه حماية صحة الأطفال بمختلف مستوياتها.

لذلك يجب الاشتغال بشكل جدي على المحددات الاجتماعية للصحة وفي مقدمتها التعليم والتربية، من خلال دمج البعد الصحي في جميع السياسات العمومية عبر مقاربة أفقية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والثقافية والبيئية.

3-جغرافية خدمات الرعاية الصحية للطب الوقائي والتخطيط للطوارئ

1.3. الاستثمار في الطب الوقائي:

الطب الوقائي فرع من فروع الطب الأساسية، ويتبع بالتحديد فرع الطب المجتمعي، ويعتني بالإجراءات والتدابير التي تتبع في مجال الصحة العامة، وذلك في سبيل وقاية أفراد المجتمع بكافة فئاتهم العمرية من خطر الإصابة بالأمراض وخاصة الأمراض المعدية، بالإضافة إلى تقليل احتمال حدوث الإصابات وتعرضهم لها، كما يهتم الطب الوقائي بإيجاد وتطبيق طرق الوقاية من الأمراض، كما يهدف إلى التنبؤ بالأمراض قبل وقوعها ومنع انتشارها.

ويفيد الطب الوقائي في الجانب الاقتصادي والجانب الصحي، وقد ظهرت نتائجه في الدول المتقدمة، فنرى تقليل العجز المالي في الموازنات الخاصة بوزارة الصحة نظرا لارتفاع نسبة الحالات المرضية، كما أكدت الاحصائيات على انخفاض قيمة الفواتير الصحية الخاصة بالفرد، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد الطلاب الذين يرغبون في دراسة تخصص الطب الوقائي للتأثير بشكل إيجابي على صحة الفرد والمجتمع.

وفي ملاحظة ذات صلة بالعديد من البلدان، تشترط كليات الطب من المرشحين لولوجها أن تكون لديهم بالفعل بعض المعارف والمكتسبات بالعلوم الاجتماعية، مثل علم النفس وعلم الاجتماع والجغرافيا، وليس فقط مجرد خلفية في علوم الطب الحيوي. في الوقت نفسه، شهدت السنوات العشرون الماضية تطورا في مجال الصحة العالمية، وهو مجال واسع إلى حد ما، ولكن بخصائص نوعية جديدة نتيجة تشجيع استهلاك المواد المعدلة وراثيا.

أولاً: يجب أن نسلط الضوء على الزيادة الهائلة في الموارد المالية والبشرية لإدارة الصحة العامة، في البلدان التي يفترض أنها متخلفة، من قبل "مؤسسة بيل غيتس" والجهات المانحة الأخرى غير الحكومية، بالتعاون مع المنظمة العالمية الصحة (منظمة الصحة العالمية، والأمم المتحدة وحكومات البلدان الغنية، مثل برنامج "كوفاكس" لدعم عملية التلقيح ضد كوفيد-19 في البلدان الفقيرة. وعلى الرغم من أن مؤسسة جيتس على وجه الخصوص قد استثمرت بكثافة في أبحاث الطب الحيوي المتقدمة (البحث عن لقاح لفيروس نقص المناعة البشرية، ولقاح فيروس كورونا المستجد...)، فإن الخطاب الصحي العالمي

يعترف اليوم عموما أكثر من أي وقت مضى، بأهمية المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للصحة، كما يشجع على استخدام أطر متعددة التخصصات. وتعتبر الجغرافيا الأكاديمية مفيدة في تحليل ديناميات العولمة وتأثيراتها على انتشار الأمراض، وإعادة تركيز الخطابات الجديدة حول الصحة بمناسبة انتشار وباء كوفيد-19. بعبارة أخرى كما أوردناه سابقا، عملت الجغرافيا اليوم على مواكبة الجائحة بفضل تحليل خرائط التوزيع والانتشار والتنظيم والتخطيط والنمذجة وبسط عوامل وأدوات تحليل المشاكل الصحية وإعادة تركيز دور ووظائف النظم الصحية للاستجابة بشكل محكم وأكثر فعالية وفاعلية.

2.3. التخطيط للطوارئ:

نميز هنا بين حالة الطوارئ والتخطيط لمواجهة الطوارئ. فالتخطيط هو عملية منهجية لتعريف مشاكل صحة المجتمع، وتحديد الاحتياجات غير الملباة وتقييم الموارد الطبية والمالية لمواجهتها، مع وضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق حسب الأولويات، واستشراف التدابير الإدارية لتحقيق هدف البرنامج المقترحة. وهو محاولة واعية لترشيد استخدام الموارد المتاحة للعمل الصحي من أجل حل المشاكل الصحية أو تلبية الاحتياجات الصحية ذات الأولوية، وطب الطوارئ هو التدخل السريع والفعال مع المرضى الذين يعانون من مشاكل حادة من جميع الأنواع. ونجد عموما ثلاث أنواع من التخطيط الصحي: تخطيط إستراتيجي: طويل الأمد 5-10 سنوات، وتخطيط تكتيكي: متوسط المدى 3-5 سنوات. وتخطيط عملي: قصير المدى لا يتعدى سنة واحدة.

ويعتمد التخطيط الترابي للصحة مجموعة من الآليات الضرورية لتلبية احتياجات السكان. ومن المهم في عملية التخطيط الاعتماد على مؤشرات موثوقة وذات مصداقية تساعد على اتخاذ القرار. ويمكن تصنيف البيانات المفيدة لمعرفة الحالة الصحية للسكان إلى أربع فئات رئيسية: البيانات الاجتماعية والديموغرافية، والمؤشرات الصحية، والبيانات المتعلقة بعرض العلاجات الصحية الخاصة والمستشفيات، والبيانات المتعلقة بنشاط الرعاية الصحية. كل من هذه البيانات لها محدوديتها الخاصة، لكن المقارنة فيما بينها تسمح بتكوين فكرة عن الحالة الصحية للسكان.

وقد ازداد الاهتمام الجغرافي بمظاهر التخطيط للرعاية الصحية، بدراسة توزيع الموارد الطبية (المؤسسات الاستشفائية والبنيات الطبية وشبه الطبية، والأطباء والأطر....). بهدف تقليص التباينات الاجتماعية والمجالية. ولتحسين الصحة أصبح الاستثمار في البيئة الاجتماعية يحتل مركز الصدارة (Klinenberg, Éric, 2018) بتحديد مناطق الوفرة والعجز للخريطة الصحية وعلاقتها بالسكان، وذلك على ضوء نظرية الأماكن، وما يرتبط بها من محاولة تقليل مسافة وزمن الرحلة للعلاج، والحاجة لتكثيف خدمات صحية معينة للتحكم في المرض وانتشاره.

لقد ازدادت الرهانات الصحية وتحديات سياسة الرعاية الصحية قوة إبان انتشار جائحة كوفيد-19، باستشراء الإشاعات والمعتقدات والشكوك حول سياسات التطعيم، ومدى جدية الاجراءات الاحترازية عبر وسائل التواصل الاجتماعي كما هو الشأن إبان الأزمات الصحية، وهذا ما يعزز دور الجغرافية الاجتماعية الجديدة والأنثروبولوجيا الطبية في دراسة مثل هذه الظواهر بهدف تقعيد الأسس العلمية والإجابة عن مخاوف المجتمع وتساؤلاته، والإسهام في وضع التصورات لاستراتيجية الوقاية والتخطيط للطوارئ على المستويات القارية والإقليمية خاصة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وللتقليل من مخاطر تأثيرات التحولات العامة على الصحة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعروفة أيضا "بالمنطقة العربية" (أنفلوس، 2015)، من المفترض أن تكون بعض هذه التأثيرات قد حدثت بالفعل وأننا نعيش اليوم تبعاتها الصحية، ولابد من التحضير والاستعداد لتأثيرات مستقبلية أعظم وأشمل. وذلك عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية في إطار استراتيجيات المواجهة. ولعلها تتمحور كلها حول اتخاذ مجموعة من التدابير الفعالة. على أن أهمها استعجالا وربحية هي إصلاحات النظم الصحية بإعادة تأهيل البنيات الصحية وتجهيزات المؤسسات الاستشفائية وخدمات الرعاية الصحية المتنقلة ذات الجودة، وأنظمة التكفل لنظام المستعجلات. وفي هذا الإطار، لا بد من اتخاذ إجراءات المواكبة عبر تحسين أنظمة الصرف الصحي ومعالجة النفايات المنزلية، وتدريب الباحثين والمهنيين العاملين في مجال الصحة العامة وصحة الطوارئ، وتثقيف الجمهور بشأن كيفية التصرف، وتحسين ظروف السكن وتطوير تكنولوجيات تكييف الهواء وبرامج الطاقات المتجددة.

أما بخصوص تأثيرات تغير المناخ المباشرة وغير المباشرة على الصحة، وبالأخص الأمراض الناشئة المستجدة منها والمنبعثة، هناك ما يؤشر على وجود تدبير أفضل لهذا الوضع في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولو بكيفية محدودة. وذلك بفضل تجارب اليقضة الطبية التي اكتسبتها بعض أنظمتها الصحية في الماضي ومجهودات التخطيط والوقاية والتنظيم المحكم لأجهزة الصحة الوقائية.

وأخيرا، أثارت جائحة كوفيد-19، التي أصابت البشرية منذ دجنبر 2019 إلى اليوم، العديد من التساؤلات بيننا جميعا، بما في ذلك الجغرافيين. وقد أدلى العديد منهم بوجهة نظرهم حول الأزمة الصحية غير المسبوقة في عدد خاص لمجلة "Géoconfluences, 2020 ". ويبدو أن التأثيرات الإقليمية والمحلية والعالمية لأزمة كوفيد-19 غير متجانسة للغاية، مع تداعيات مهمة على إدارة الأزمات واستجابات السياسات الوطنية. وقد درس الجغرافيون بعمق التأثير الإقليمي للأزمة من خلال أبعادها المختلفة: الصحية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية والجيوسياسية... وحاولوا تقديم نظرة عامة شاملة لأبعادها الترابية بالتركيز على تدابير استجابة الحكومات لإدارة حملات التحصين على جميع المستويات والتخفيف من آثار الأزمة على المقاولات المتضررة وجمهور الشغيلة الذين فقدوا عملهم. باعتماد مقاربات متعددة المقاييس على مناطق محلية، إقليمية، وطنية، قارية، متمايزة بشكل جيد، حيث تتم المبالغة أحيانا في تقدير مستويين من المقياس: المستوى المحلي الصغير والمستوى الوطني. كما يؤكد هذا الوباء أيضا أن العولمة ليست عالمية بأي حال من الأحوال رغم عالمية الوباء، مما يكشف عن عدم المساواة بين البشر في مواجهة المرض والموت وعمق الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة. كما يكشف الوباء أخيرا عن أزمة عميقة في البنية الجيوسياسية العالمية أربكت كل الحسابات بسبب سوء الإلمام بالجائحة وعدم الاستعداد لها والاستخفاف بها أحيانا. وبعيدا عن التنافس بين الولايات المتحدة والصين، فإن أحادية قطبية العالم فرضت نفسها لبضعة أشهر على الأقل حيث كان غياب أي قيادة واضحا.

ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثلت جائحة "كوفيد-19" تحديا كبيرا أمام تحقيق وإنجاز أهداف التنمية المستدامة في منطقة، لاسيما تأثيراتها على ارتفاع معدلات الفقر وزيادة مستويات عدم المساواة، حيث أدت إلى زيادة عدد الفقراء في المنطقة بنحو 14،3 مليون نسمة، ليبلغ العدد الإجمالي للفقراء بها نحو 115 مليون نسمة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021). كما سجلت حسب نفس التقرير أشد نسب الفقر، بناء على عتبة الفقر الوطني، في الصومال (73 بالمائة)

واليمن (48،6 %) والسودان (46،5 %) وجزر القمر (42 %). وفيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد، الذي يشمل الحرمان الحاد من خدمات الصحة والتعليم وانخفاض مستويات المعيشة، فتقدر نسبته في الدول العربية حوالي 15،8 %، وقدر نسبة الحرمان من الخدمات الصحية بحوالي 26 %، والحرمان من التعليم بحوالي 35% . نسب عدم المساواة في الثروات، ومن مظاهر عديدة أخرى، كعدم تكافؤ الفرص في العمل وفي الولوج إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، على حساب بعض فئات المجتمع الضعيفة، لا سيما الإناث، خاصة أن نسبة عدم المساواة بين الجنسين في الدول العربية تعد من بين أكبر النسب في العالم.

وعلى الرغم من أن الوضع الذي خلفته الجائحة اجتماعيا واقتصاديا لم يصل في دول المنطقة إلى المستويات المأساوية التي وصل إليها في بعض البلدان الأخرى، وخاصة في بعض دول أمريكا اللاتينية، إلا أن الأداء كان ضعيفا في مجال توفير التعليم عن بعد والحماية الاجتماعية وكفاءة الرعاية الصحية بالنسبة للمرضى الذين يصلون إلى مرحلة الدخول إلى العناية المركزة، وهذا دليل على ضعف البنى التحتية في مجال الاتصالات والإنترنت وعلى اتساع الفجوة الرقمية في المنطقة العربية، وكذلك على التحديات التي تواجه منظومة الطوارئ الصحية فيها، وبالخصوص عدم كفاية الطواقم الطبية المدربة والتجهيزات المتطورة ذات الصلة.

4. بعض الإجراءات المواكبة لإصلاح نظم الرعاية الصحية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتوصيات لمواجهة الأزمات والمخاطر الصحية:

على ضوء مشكلات الرعاية الصحية المرتبط بالطب الوقائي والتخطيط للطوارئ الذي أثارته الازمة الصحية لوباء كوفيد-19 بالنسبة للأنظمة الصحية في العالم وبمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الخصوص، يبدو من الضروري إدماج الأبعاد السوسيو اقتصادية والبيئية في عملية إصلاح النظم الصحية، وتنسيق بعض الآليات التي ينبغي إحداثها حول إجراءات بناء استراتسجية الاستعداد والمواجهة. والتدابير الميدانية لصياغة سياسة مشتركة، وتقوية الكفاءات والقدرات العلمية والبشرية للتخفيف من التأثيرات ومواجهة التحديات المقبلة.

أ- الآليات المؤسساتية والتشريعية والمالية لتتبع تدابير الطوارئ الصحية:

- الاستمرار في وضع وتنفيذ برامج محاربة الفقر والهشاشة وعدم المساواة بين الجنسين
- إرساء آلية للتشاور بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مستوى صانعي السياسات والخبراء؛
- حصر التجارب والمشروعات القائمة والدراسات العلمية للبناء على ما هو متوافر (البلاغات الوطنية)؛
- توفير ونشر المعارف والتقارير حول الموضوعات المختلفة؛
- تطوير الخطة العربية لإيجاد إستراتيجية عربية مشتركة؛

ب- آليات اليقظة الوبائية والصحية:

- تطوير شبكات اليقظة الوبائية ونظم متصلة تستخدم التقنيات الحديثة لرصد حركة الأوبئة وتبادل المعلومات؛
- تعزيز نظام الرصد ومكافحة الامراض السارية ووضع خطة لبناء قدرات النظم الصحية على التكيف مع التأثيرات الصحية لتغير المناخ والرفع مستوى الاستعداد والاستجابة السريعة لمواجهة الامراض السارية والاسهالات خاصة

في فصل الصيف لاحتوائه على عوامل الخطورة والمتضمنة للإجراءات الواجب اتخاذها لحماية الصحة العامة في حالة حدوث أي طارئ أو وباء؛

1) آليات اليقظة لمواجهة الكوارث الطبيعية:

- التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين دول المنطقة، وإقامة جسور الاتصالات السريعة بين جميع القطاعات الخمسة الحساسة أو السريعة التأثر بالتغيرات المناخية.
- تطوير نظام إنذار إقليمي مبكر متصل يستخدم التقنيات الحديثة للتنبؤ والاستشعار وتبادل المعلومات حول الأحوال الجوية، وتقويم مدى المخاطر ومراقبة الحالات المناخية القصوى كحالات القحط ونوبات القيظ والفيضانات والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر.
- الاستفادة من الخبرة العالمية وتجارب الدول الاخرى في مجال الرصد وتحليل نظم الانذار المبكر والاستشعار للمساعدة في توقع حدوث الكوارث الطبيعية، وتحديد الاوقات المحتملة لحدوث موجات الحرارة والمواقع الجغرافية الاكثر تأثرا بها. وطرق التخفيف من تأثيراتها (الوصول إلى الناس الأكثر عرضة للتأثيرات بأقصى سرعة ممكنة). وفي هذا الإطار تجب المساهمة في صياغة إطار يسمح بنقل التكنولوجيا الملائمة لاحتياجات دول المنطقة.

2) آليات التمويل:

دعم وتعزيز الرعاية الصحية الأساسية على الصعيدين الإقليمي والمحلي رهين بوفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها بشأن توفير التمويل ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات وفقا للاتفاقية والبروتوكول شرط أساسي لنجاح تنفيذ الخطة. مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

3) توصيات للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف وإجراءات المواكبة والتتبع:

- تقييم نقاط الضعف والقدرة على التكيف في كل بلد والمنطقة، وتحسين مستوى المعارف حول تأثيرات تغير المناخ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وحماية صحة الإنسان وإدماج المعارف الجديدة المتعلقة بتغير المناخ في برامج الإعلام والتكوين؛
- بناء قاعدة معلومات طبيعية وبشرية لتكون مرصدا إقليميا لجميع الدراسات ووضع نظم المعلومات الجغرافية وتدبير المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات؛
- تشجيع البحوث حول تأثيرات التغيرات المناخية ودعم مراكز البحث لتطوير نماذج حول مخاطر وأثر التغيرية والتغيرات المناخية على الأنظمة الأيكولوجية القارية والساحلية والموارد الطبيعية والأنظمة البشرية (الصحية والحضرية)؛
- دعم القدرات وتنفيذ برامج التوعية على مختلف المستويات لرفع مستوى الوعي الاجتماعي والجاهزية؛
- تضمين تغير المناخ في أدوات التهيئة والتصاميم الهندسية للمنشآت الزراعية والتحكم في الفيضانات؛
- تضمين تأثيرات تغير المناخ في التخطيط الاقتصادي ضمن الميزانية العامة للدولة؛
- تعزيز نظم التدريب والتكوين لتحقيق الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والقطري؛
- الإدماج الفعلي لهذه المؤشرات في البيانات الاجتماعية–الاقتصادية والبيئية الموجودة؛

- وضع استراتيجية للتكيف مع الحالات الاستثنائية وانتشار الأوبئة، وإدماجها في استراتيجيات وطنية متكاملة للتنمية البشرية من أجل التنمية المستدامة؛

خاتمة:

أمام محدودية إمكانات استجابة أنظمة الرعاية الصحة للكوارث الطبيعية ومواجهة حالات الطوارئ الصحية، من المهم جدا الاستفادة من المنظور الشمولي المندمج للجغرافية الاجتماعية الجديدة للصحة والمرض، والتي ابانت عن الحاجة الملحة لاعتبار المحددات غير الصحية المرتبطة بالأوضاع السوسيو–اقتصادية والبيئية، حيث يبقى الأمل المنظور مبنيا على اتخاذ تدابير وإجراءات التقليل من خطورة تأثيرات الأزمات والكوارث على صحة الإنسان.

لقد أصبحت عملية إدراج المحددات الاجتماعية للصحة مسألة ملحة لتدعيم المنظومات الصحية من خلال سن سياسات عمومية مندمجة تعنى بتوفير ظروف اجتماعية واقتصادية كفيلة بخلق بيئة سليمة وشروط الوقاية الاستباقية من مجموعة من الأمراض التي يمكن تفاديها، وبالتالي تخفيف الضغط على المنظومة الصحية وتحقيق مجتمع سليم ومنتج وأقل معاناة من الأمراض. إن تنامي الطلب على العلاج وظهور إشكالات صحية معقدة ومتعددة الأبعاد، تقترن خاصة بالهشاشة والفقر وانتشار الأمية وظروف السكن ومحدودية الوصول إلى العلاج وذلك رغم الجهود المبذولة في ميدان تعميم التغطية الصحية الشاملة والتامين الصحي عن المرض.

كما يبدو من الأجدى أن تعطي برامج التخطيط والوقاية الأولوية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالأحداث الطبيعية المتطرفة وانتشار الأوبئة لإنقاذ الأرواح. وذلك عبر وضع وتنفيذ عدة برامج استباقية عرضانية للوقاية، تشمل المياه، والأراضي، والتنوع الحيوي، الزراعة والغابات، الصناعة، التشييد والبناء، السياحة، السكن والمستوطنات البشرية، والصحة العامة، والبحار والمناطق الساحلية. وذلك مع تحديد مجموعة من برامج العمل والتخطيط للتخفيف في عدة مجالات أفقية لتلك القطاعات، تتقاطع فيها مجموعة من المحددات الصحية، وفي مقدمتها المحددات البيئية (الماء، الأمن الغذائي، التهيئة المجالية، السكن، المستوطنات البشرية، أنظمة الصحة العامة). وكلما كانت هذه البرامج مواءمة لشروط التخفيف، كلما كانت قابلية ترجمتها إلى خطة عمل وطنية محكمة لمواجهة الطوارئ ممكنة. لكن تنفيذ هذه البرامج يبقى مشروطا بتوفير الدعم المالي واللوجيسيكي اللازم.

البيبليوغرافيا

أنفلوس محمد (2015): " تأثير التغيرات المناخ على الصحة واستراتيجية تكيف النظم الصحية في المنطقة العربية". المجلة الدولية للبيئة وتغير المناخ العالم، تصدر عن المنظمة الأوروعربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء، مانشستر-بريطانيا، المجلد 3، العدد 3، ص–ص 1 – 16، السنة 2015

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021.

Brulle, R. J. & Pellow, D. N. (2006). Environmental justice: Human health and environmental inequalities. Annual Review of Public Health, 27, 103-124. ISSN : 1545-2093.

Collectif, « La pandémie de Covid-19, regards croisés de géographes », Géoconfluences, mai-octobre 2020. URL : https ://geoconfluences.ens-lyon.fr/actualites/eclairage/pandemie-de-covid-19-regards-croises-de-geographes

Curtis, S. (2004). Health and Inequality : Geographical Perspectives. London, Englan : Sage.
Eric, D. Carter. El desarrollo de la geografía médica : una reseña de tendencias actuales. The development of medical geography : a review of current trends. Población & Sociedad [en línea], ISSN-L 0328 3445, Vol. 23 (2), 2016, pp. 207-220.
Eyles, J. 1974. Social Theory and Social Geography . Progress in Human Geography, 6 : 22-87. 1986a. Britain
Guy Di Méo, Pascal Buléon, (dir.), L'espace social. Lecture géographique des sociétés Paris : Armand Colin, 2005, 304 pages
Klinenberg, E., (2018). Des palais pour le peuple : comment l'infrastructure sociale peut aider à lutter contre les inégalités, la polarisation et le déclin de la vie civique. Groupe d'édition de la Couronne.
Sechet, R. Fleuret, S. (2006). Spatialité des enjeux de pouvoir et des inégalités : pour une géographie sociale de la santé, in Penser et faire la géographie sociale. Contributions à une épistémologie de la géographie sociale sous la direction de Sechet, R. Veschambre, V., Presses Universitaires de Rennes, p. 332-349.

التحليل الجغرافي للوفيات العامة في مدينة القنيطرة: دراسة مقارنة بين سنتي 1971 و2014

سعيد المواق، محمد أنفلوس، رشيدة المرابط

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع الوفيات العامة بمدينة القنيطرة باعتباره أحد المؤشرات المستعملة في تشخيص الوضعية الصحية للسكان، وقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على البيانات الخام للوفيات من خلال جرد يدوي لسجلات الوفيات بهذه المدينة، لفترتين زمنيتين مختلفتين (1971 و2014)، بهدف المقارنة بين السنتين على مستوى حجم الوفيات وتوزيعها المجالي والزمني (أيام وشهور السنة)، وكذا حسب متغير الجنس والحالة الاجتماعية والمهنية.

وقد توصلنا من خلال هذا المقال الى مجموعة من النتائج، من أبرزها انخفاض المعدل العام للوفيات من بين 1971 و2014، بنسبة (4,56-) في الالف، وذلك بسبب التحسن في مستوى الخدمات الصحية والمعيشية للسكان، وأظهرت الدراسة كذلك أن الوفيات تتأثر بالعوامل المناخية خاصة لدى الأطفال والأشخاص المسنين، هذا بالإضافة إلى أنها تتوزع بأحياء مدينة القنيطرة بشكل غير متكافئ ومتوازن. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة ترابطية بين الوفيات ومتغير العمر والجنس، فكانت الوفيات تتدرج نحو الارتفاع عموما كلما زاد السن، وأن وفيات الأجنة والأطفال الرضع قد تراجعت بشكل ملحوظ، وأن الاناث كن أكثر عرضة للوفاة في 1971، في حين أصبح الرجال أكثر عرضة للوفاة خلال 2014. كما أتبتث الدراسة أن نسب الوفيات بين الأشخاص تختلف حسب الظروف الاجتماعية والمهنية والحالة الزواجية أثناء الحياة، إذ أنها تعتبر محددات غير مباشرة وعوامل مساعدة على التعجيل أو تأخير الوفاة.

كلمات مفتاح: الوفيات، التحليل الجغرافي، المحددات، القنيطرة

L'analyse géographique de mortalité générale dans la ville de Kénitra: (Étude comparative entre 1971 et 2014)

Résumé :

Cet article traite la mortalité générale dans la ville de Kenitra, qui est un indicateur de la situation sanitaire des habitants, et dans cette étude on s'est basé sur les données brutes de mortalité, en utilisant un inventaire manuel des registres de décès de cette ville , dans deux périodes différentes (1971 et 2014) , pour comparer le nombre de décès, et la répartition spatiale et temporale (jours et mois), entre les deux années, en prenant en compte le variable du sexe, l'état social et professionnel.

Les résultats étaient en faveur d'une diminution du taux de mortalité global entre 1971 et 2014, de (-4,56) par mille, grâce à l'amélioration des services de santé, et du niveau de vie des habitants. L'étude a montré également, que les mortalités ont une relation importante, avec les facteurs climatiques, surtout chez les personnes âgées et les enfants, et que leurs distributions dans les quartiers de la ville de Kenitra, manquent d'équivalence et d'égalité. Et catégoriquement, l'étude a montré aussi, une corrélation entre les décès et la variable de l'âge et du sexe, en effet, les mortalités augmentaient chez les personnes âgées, et diminuant chez les fœtus et les nouveaux- nés, d'une façon remarquable, alors que les mortalités féminines étaient augmentées en 1971, mais les mortalités des hommes avaient plus tendance à augmenter en 2014.Et formellement, l'étude a prouvé que le pourcentage de décès, dépend des facteurs sociaux, professionnels, et de la qualité de vie des habitants, qui sont des variables indirectes mais primordiaux pouvant soit accélérer ou retarder le processus de décès.

Mot clé : Mortalité, L'analyse géographique, Les indicateurs, Kénitra

مقدمة:

يعد موضوع الوفيات من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين المهتمين بمناهج البحث العلمي، ومن ضمنها الجغرافية فيهتم الجغرافي بالوفيات ضمن جغرافية السكان وجغرافية الصحة، باعتبارها أحد أهم المؤشرات المستعملة في معرفة وتشخيص الوضعية الصحية للسكان، فهي من المؤشرات الهامة لمدى تقدم الخدمات الصحية والوعي الصحي في أي مجتمع، ولمدى تأثر الساكنة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية.

وما دعا إلى تناول هذه الدراسة هو قلة الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع في المغرب بشكل عام، وكان الهدف منها هو معرفة الاتجاه الزمني لمستوى الوفيات في مدينة القنيطرة ما بين فترتين تاريخيتين متباعدتين نسبيا (سنة 1971 ثم سنة2014)، وكذا لمعرفة حجم الوفيات ومعدلاتها السنوية وتحديد مستوياتها نحو التناقص او التزايد إضافة الى توزيع الوفيات حسب الفئات العمرية والجنس وحسب الوضعية المهنية والحالة الاجتماعية، وكذلك توزيعها حسب أيام وشهور السنة وحسب أحياء المدينة، ومحاولة البحث عن العوامل المؤثرة في توزيعها مجاليا واجتماعيا، خاصة محددات الوسط المرتبطة بظروف السكنى والتعرض للملوثات والمحددات الديمغرافية والسوسيومهنية والبيئية، في حين تم اختيار سنتين متباعدتين ويوافقان الإحصاء العام للسكان، سنة 1971 التي بلغ فيها مجموع الوفيات بالمدينة 1226 وفاة وسنة 2014 التي سجلت فيها 1485حالة وفاة.

ولتحقيق الهدف من الدراسة، تم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال جرد يدوي لسجلات الحالة المدنية بمقاطعات مدينة القنيطرة، حيث اشتملت الدراسة على جميع الوفيات المسجلة لدى مكاتب الحالة المدنية ب 12 مقاطعة تغطي المجال الحضري للمدينة، وقد قمنا بجرد لمختلف المعطيات الخاصة بالمتوفين التي تتضمنها سجلات الحالة المدنية (تاريخ الوفاة، جنس المتوفي، تاريخ الازدياد، عنوان الوفاة، مهنته وحالته الاجتماعية).ومن خلال هذه المعطيات سنحاول توزيع الوفيات حسب الفئات العمرية والجنس وحسب الوضعية المهنية والحالة الاجتماعية، وكذلك توزيعها حسب أيام وشهور السنة وحسب أحياء المدينة.

1.تردد الوفيات العامة بمدينة القنيطرة حسب الفئـات العمرية والجنس:

يقصـد بالوفيات العامة مجموع عدد الأشـخاص المتوفين، وتحسـب من خلال قسـمة العدد الإجمالي لحالات الوفاة خلال عام معين على عدد السـكان في نفس العام، وعادة ما يتم ضـرب الناتج في 1000 لكي نحصـل على عدد حالات الوفاة لكل ألف من السكان خلال مدة معينة. يعد هذا المعدل من أهم المؤشرات القياسية التي تعكس لنا المستوى الصحي، إذ كلما انخفض إلا ودل على تحسن صحة الفرد والمجتمع والعكس صحيح، كما أنها مؤشر أساسي للمستوى المعيشي، حيث يتأثر بعدة عوامل منها الاقتصـادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية والصـحية. وإذا اعتبرنا معطيات الحالة المدنية التي سجلت 1485 حالة وفاة سنة 2014، في ساكنة تصل إلى 431282 نسمة، فإن معدل الوفيات سيكون 3.44‰. أما إذا انتقلنا إلى سنة 1971 واعتبرنا معطيات مكاتب الحالة المدينة التي سجلت 1226 حالة وفاة، في ساكنة كانت تقدر آنذاك 139206 نسمة، فإن المعدل سيكون 8 ‰.

يعطي معدل الوفاة الخام فكرة عامة عن مستوى الوفيات، لكن هناك حاجة الى مقاييس أكثر تفصيلا لدراسة وتحليل بيانات الوفيات، لأن معدل الوفاة مرتبط بمجموعة من العوامل والخصـائص، لذا فدراسـة الاختلافات في معدلات الوفاة حسـب النوع وحسـب العمر يعطي فكرة عن مـدى تحسـن الانظمـة الصـحيـة وعن الأوضـاع السـوسـيواقتصـادية(KodzoAwoenam Adedzi,2013) ويوضـح أي الفئات العمرية التي لا تزال بحاجة الى قدر أكبر من الرعاية الصحية.

يوضــح الشــكل رقم (1) تردد الوفيات العامة بمدينة القنيطرة حســب الفئات العمرية والجنس في ســنتي 1971 و 2014، حيث يلاحظ اختلافات جوهرية على مستوى نسـب الوفيات بين فئات السـن المختلفة وبين وفيات الذكور والاناث من جهة، وبين هذه الفئات زمنيا من جهة ثانية، إذ يلاحظ بالنســبة للوفيات في ســنة 2014 أنها تتدرج نحو الارتفاع كلما زاد السن، انطلاقا من فئة الأطفال ومرورا بالفئة الشابة والنشيطة وصولا إلى فئات الكهول والشيوخ، باستثناء الفئة العمرية الأقل من 5 ســنوات التي ســجلت نســبة 1.89% من مجموع الوفيات متجاوزة بذلك الفئة العمرية ما بين 6 – 11 ســنة، فالترابط بين عدد الوفيات والأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات له دلالة إحصائية تبلغ حسب معامل بيرسون (0.98−) وهذا دليل على وجود علاقة سلبية جد قوية ما بين المتغيرين في اتجاه كلما قل السن عن 5 سنوات إلا وارتفعت الوفيات.

وتأخذ الوفيات في الارتفاع بشكل ملموس عند مطلع ستين سنة، إذ أن حوالي 70% من الوفيات يتجاوز أعمارهم 60 سنة، يشكل فيها كبار السن (أكثر من 80 سنة) حوالي 26%، وهي أكبر نسبة مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ متوسط عمر المتوفين بمدينة القنيطرة 66,5 سنة، بانحراف معياري وصل الى 20,3 سنة.

أما بالنسبة للوفيات سنة 1971، فقد بلغ متوسط عمر المتوفين 22,5 سنة فقط، بانحراف معياري يصل الى 29.9 سنة، إذ أن فئة وفيات فئة الأطفال أقل من 5 ســنوات، كانت تمثل حوالي 57% من مجموع الوفيات، وهذا راجع الى ضـــعف الرعاية الصـحية والتثقيف الصـحي آنذاك. أما بالنسبة لوفيات المسنين فالوضـع السائد سنة 1971 كان معاكس تماما لما عليه الان، إذ أن نسبة الوفيات لا تتجاوز 8% للفئة العمرية ما بين 71 و80 سنة، وتنخفض الى 5,5% للذين يتجاوزون 80 سنة، وذلك راجع بالأساس الى انخفاض أمد الحياة في فترة السبعينات، فاستنادا الى الاحصـاء العام للسكان والسكنى الذي أنجز في سنة 2014، يتبين أن عدد الأشـخاص البالغين من العمر 60 سـنة فما فوق ناهز 3،2 مليون شـخص في المغرب، فيما لم يكن هذا العدد يتعدى مليون شخص في 1960.

هذا التحول في بنية الوفيات يمكن ملاحظته كذلك في توزيع الوفيات حسـب النوع، إذ يتضـح أن الاناث كن أكثر عرضـة للوفاة مقارنة مع الذكور بـ 59% من مجموع الوفيات العامة سنة 1971، في حين تراجعت هذه النسبة الى 42% فقط سنة 2014، و هذا التراجع هم جميع الفئات العمرية باســـتثناء فئة الأطفال أقل من 5 ســـنوات، حيث لازالت تمثل الإناث 60.7% من مجموع وفيات هذه الفئة العمرية، وحسـب البيانات المسـتخرجة فإن نسـبة وفيات الرجال ترتفع بشـكل كبير بأحياء البلدية، ديور السـنياك، الحاج منصـور، بام 2 وعرصـة الرابوز، حي أطلس، الحي الإداري السـاكنية، حي النسـمة، حي لالة مريم وحي السلامة والطيبية. هذا في الوقت الذي احتلت فيه وفيات الإناث نسبة أكبر من وفيات الذكور في أحياء أخرى كالعصام، ديور المخزن، حي المستعجل، حي الرحمة، المعمورة، فال فلوري وباب فاس.

ارتفاع الوفيات لدى النساء خلال سنة 1971 يمكن تفسيره بارتفاع معدل وفيات الأمهات آنذاك ، إذ تراجعت نسبة وفيات الأمهات في المغرب من 359 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ســـنة 1984، الى 112 حالة ســـنة 2010 (Ministère de la sante 2012)، في حين يفسـر ارتفاع وفيات الذكور مقارنة مع الاناث خلال السـنوات الأخيرة الى تعرضـهم بشكل أكبر للحوادث نتيجة مزاولتهم لأنشطة محفوفة بمخاطر أكبر (ايت لعسري بدرالدين 2014) كالبناء، سياقة الشـاحنات، المناجم والمقالع...، كما أن الرجال معرضـون بشـكل أكبر لبعض الامراض كتلك المتعلقة بالتدخين (سـرطان الرئة، أمراض القلب والشرايين، أمراض الجهاز التنفسي...).

شكل 1. تردد الوفيات العامة بمدينة القنيطرة حسب الفئات العمرية والجنس في سنتي 1971 و2014

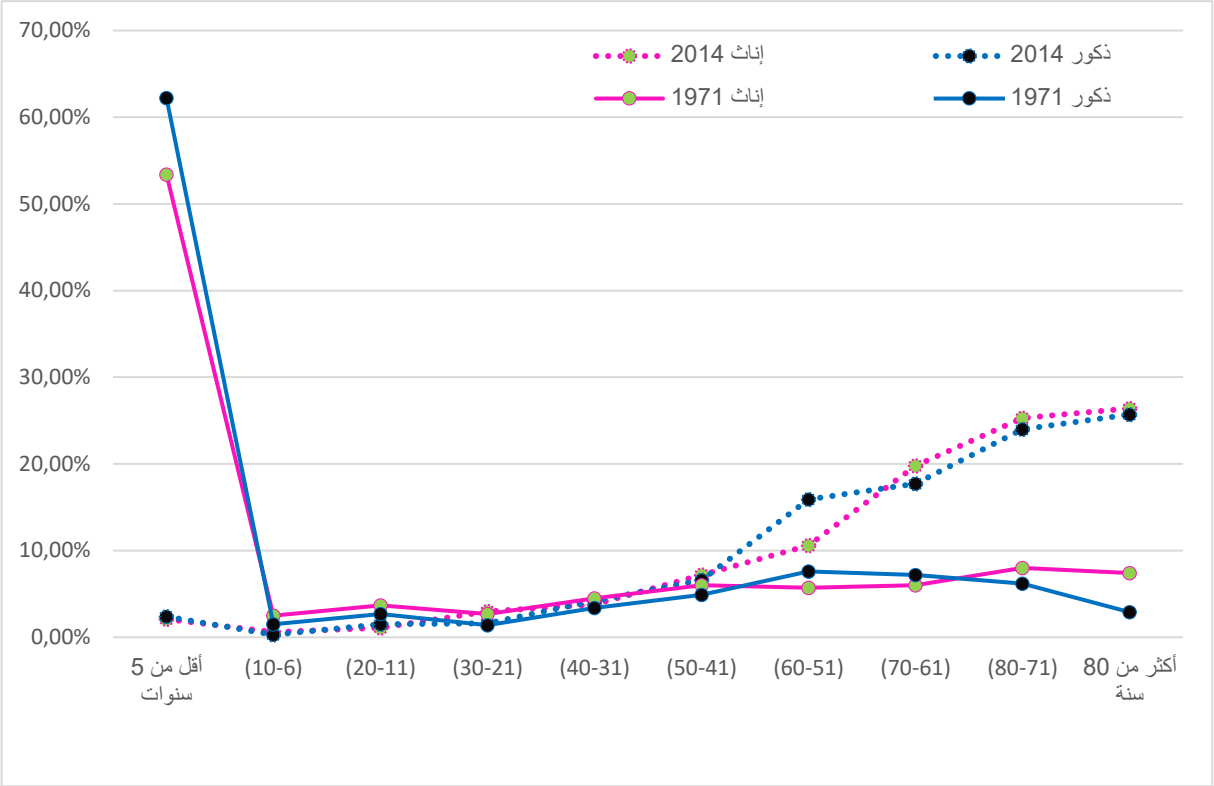

المصدر: جرد لسجلات الوفيات بمصالح الحالة المدنية، مقاطعات مدينة القنيطرة (2015)

2. المهن والوضعية اتجاه الشغل أثناء الحياة:

وجدت بعض الدراسات أن نسب الوفيات بين الأشخاص تختلف حسب الظروف الاجتماعية والمهنية أثناء الحياة، إذ أنها تعتبر محددات غير مباشرة وعوامل مساعدة على التعجيل أو تأخير الوفاة (أنفلوس محمد، 2007). ويتضح من الشكل رقم (2) بأن فئة الأشخاص المسنين تشكل أعلى نسبة من مجموع الوفيات، وتضم المتقاعدين والأشخاص الذين لم يكونوا يمارسون أي نشاط عند وفاتهم. وقد بلغت نسبة وفيات الأشخاص الذين لا يتوفرون على عمل 800 وفاة سنة 2014، أي ما يمثل 54% من الوفيات بالمدينة، هذه الفئة لا تتوفر على تغطية صحية وليست مؤمنة على المرض، وإذا أضفنا إليها فئة التجار (5.4%) وفئة الحرفيين (5.5%) وبعض المشتغلين في مجالات البناء والأشغال العمومية والنقل ممن ليست لهم تغطية صحية، فإن العلاقة تصبح وطيدة بين الوفاة والتغطية الصحية، خاصة إذا تزامنت هذه الأخيرة مع الظروف الاجتماعية الهشة وفي مقدمتها الفقر.

وبالإضافة إلى فئة الأشخاص النشيطين الذين لم يكونوا يمارسون أي نشاط عند وفاتهم، فإن نسبة الوفيات ترتفع بشكل ملفت في مهن الوظيفة العمومية والصناعة، لكون بعض الأمراض مرتفعة لدى الموظفين بالوظيفة العمومية، كمرض السكري وأمراض القلب والشرايين وذلك مرتبط في أغلب الأحيان بالإرهاق وقضاء ساعات طويلة في العمل، والقلق والتوتر (المواق سعيد، 2017).

شكل 2.توزيع الوفيات حسب الفئات العمرية وعلاقتها بأنواع المهن والأنشطة أثناء الحياة

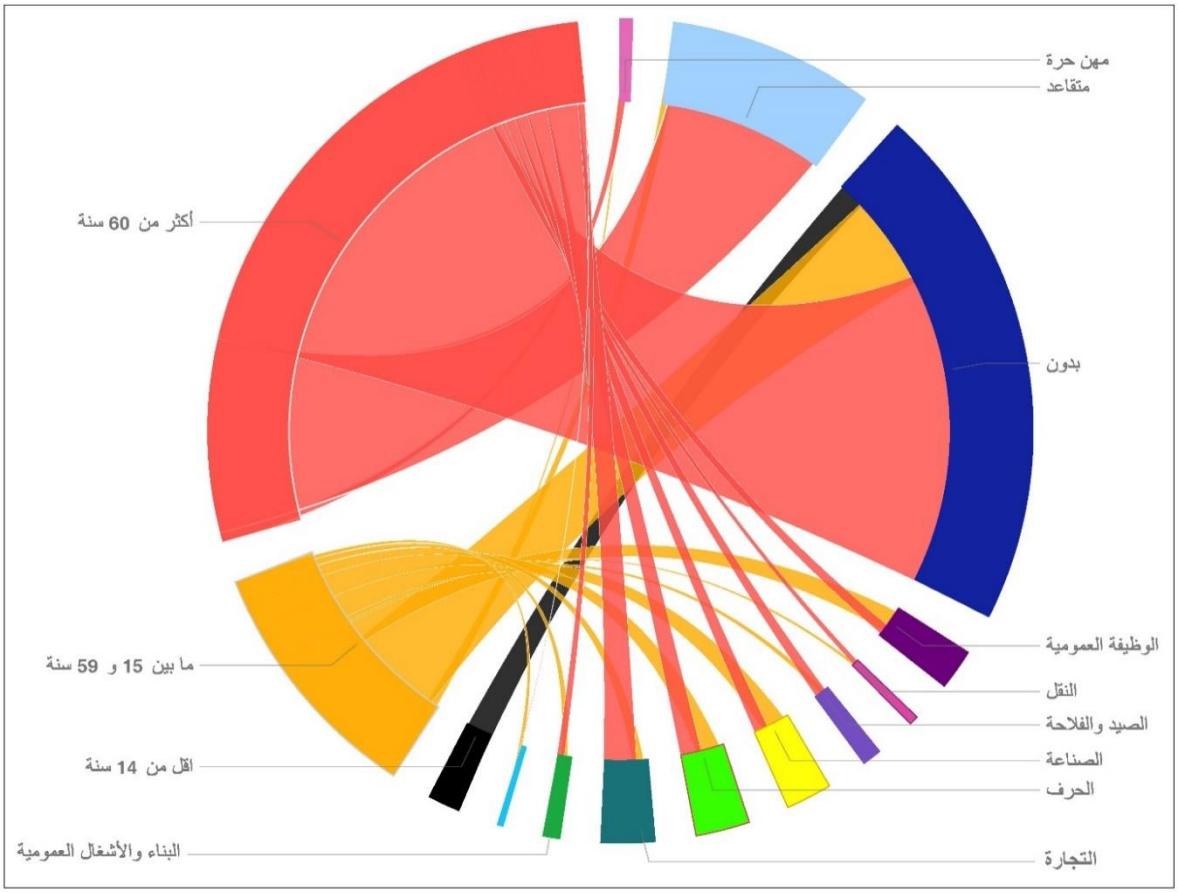

المصدر: جرد لسجلات الوفيات بمصالح الحالة المدنية، مقاطعات مدينة القنيطرة (2015)

3. توزيع الوفيات حسب الشهور:

بلغت نسبة الوفيات سنة 2014أكبر معدل لها إبان شهر يناير، حيث سجلت 167 حالة وفاة، 73% منها يتجاوز عمرها 60 سنة. وأدنى معدل خلال شهر يونيو بـــ 90 حالة وفاة، أما في سنة 1971 فقد بلغت الوفيات أعلى معدل لها خلال شهر دجنبر بـ 200 حالة وفاة، وأدنى مستوى لها خلال شهر يونيو ب 94 حالة وفاة، ويمكن تفسير بعض الفوارق بتأثير العوامل المناخية وتقلبات أحوال الطقس التي تؤثر في ارتفاع الوفيات خاصـــة لدى الأطفال والأشـــخاص المسنين(Patrice VIMARD et Mohamed Cherkaoui, 2010)، ذلك أن ذروة الوفيات توافق شهر يناير ودجنبر الذي يعرف انخفاضـــا مهما في درجات الحرارة، مما يزيد من احتمالات إصـــابة كبار الســـن بمشـــاكل القلب وتغيرات في مكونات الدم، فالعديد من الدراسات (جريدة الرياض، 2007) تشير إلى أن المناطق والدول التي ينتشر فيها البرد وتنخفض فيها درجات الحرارة ترتفع فيها حدوثية أمراض القلب والســـكتة القلبية وأمراض الأوعية الدموية. حيث لوحظ أن أمراض السكتة القلبية تعتبر أكبر مسبب لحدوث الوفيات في فصل الشتاء وعند انخفاض درجات الحرارة، ويحدث ذلك في أكثر الحالات في الســـاعات واليوم الأول أو الثاني للتعرض المفاجئ لانخفاض درجات الحرارة، خاصـــة عند بعض الفئات مثل كبار السن والأطفال والنساء بشكل عام والتي تتأثر بشكل أكبر بالعوامل المناخية وهي في نفس الوقت أقل الفئات قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية (Rachida ELMORABET et autres 2017).

ومن خلال الشكل (3) يلاحظ بأن هناك علاقية طردية سلبية بين الوفيات المسجلة بكل شهر لسنتي 1971 و2014، ومتوسط درجة الحرارة الشهرية، فقد بلغت نسبة هذا العلاقة سنة 2014 حسب معامل بيرسون الإحصائي (0.4 –)، في اتجاه كلما انخفضت درجة الحرارة إلا وارتفعت الوفيات.

إذا كان انخفاض درجة الحرارة له علاقة مباشرة على المرض وبالتالي بالوفاة باعتبارها أقصى حالات المرض، فإن ارتفاع درجة الحرارة يساهم بدوره في الرفع من الوفيات، فالحرارة تعتبر عنصرا مناخيا مهما تساهم بتأثيرات فيزيولوجية عميقة على صحة الإنسان، قد تكون هذه التأثيرات مباشرة عند تعرض الإنسان لموجات الحر أو البرد، أو غير مباشرة، عن طريق ناقلات المرض (الحشرات والميكروبات). فالاختلاطات الطبية كالتهاب القصبات والقرحة الهضمية وارتفاع ضغط العين وتضخم الغدة الدرقية والأكزيما، ترتبط بالتغيرات الفصلية لدرجة الحرارة، بينما يمثل كل من القصور القلبي (والذي غالبًا ما يكون أزمات قلبية)، والحوادث الوعائية الدماغية مجموعتين هامتين للوفيات التي ترتبط بدرجة الحرارة الشهرية (عبد الرحمن محمد الحسن،2013). وقد تتسبب موجات الحر أو "القيظ" بوفاة عشرات الالاف كما حدث بأوروبا صيف سنة 2003 (أنفلوس محمد 2019)، في المزيد من حرائق الغابات، وزيادة أعداد حبوب اللقاح في الجو، وتفاقم سوء جودة الهواء، ما يهدد بالإصابة بالربو والمشكلات التنفسية الأخرى خاصة في ظل تفاقم مشكل تلوث الهواء بمدينة القنيطرة الذي أصبح يتخذ أشكالا مقلقة من جهة، ومن جهة ثانية ارتفاع الرطوبة بالمدينة، وهو ما يمكنه أن يفسر ارتفاع الوفيات اليومية في صيف 2014، خاصة إبان شهر يوليوز والتي لم تنزل عن 3 حالات وفاة يومية.

شكل 3.تردد الوفيات العامة بمدينة القنيطرة حسب شهور السنة وعلاقتها بدرجة الحرارة

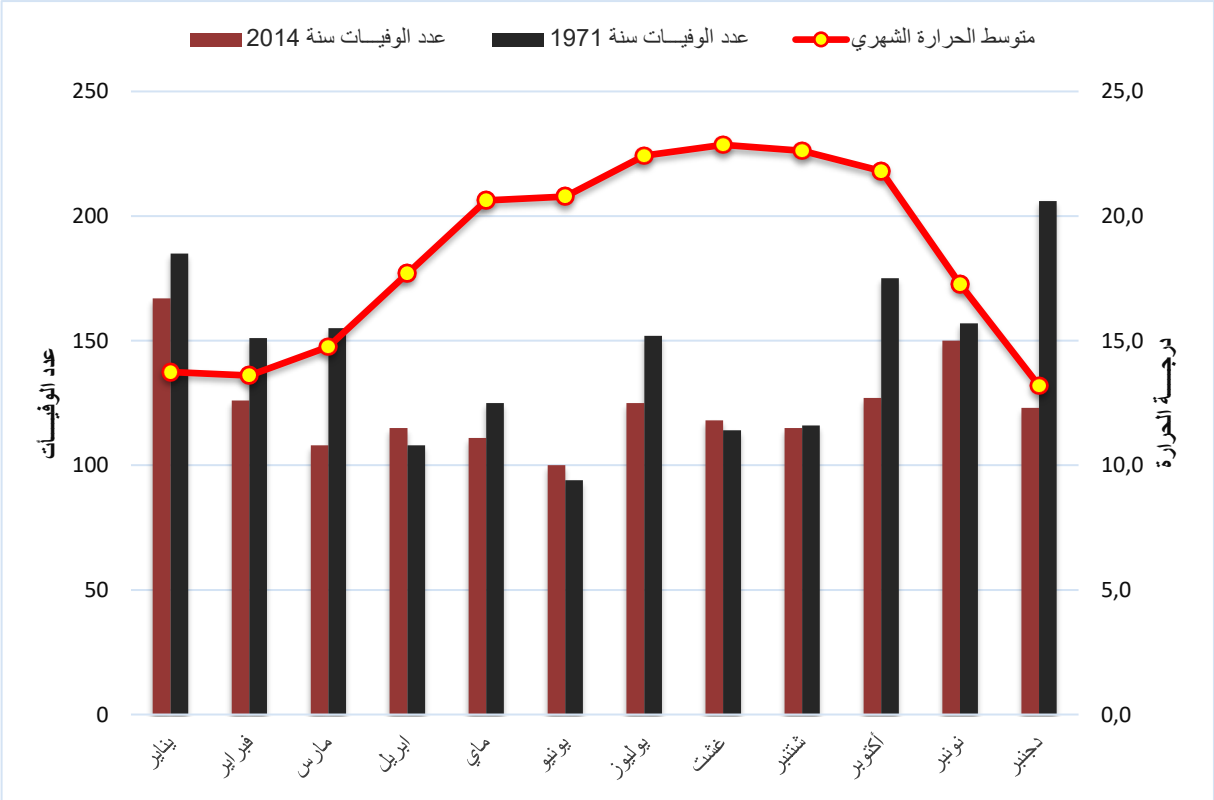

المصدر: جرد لسجلات الوفيات بمصالح الحالة المدنية، مقاطعات مدينة القنيطرة ومحطة الأرصاد الجوية الوطنية لسنة2014

4. تردد الوفيات حسب الحالة الزواجية:

تعني حالة الشـــخص في علاقته بالزواج، أي أن يكون الفرد أعزبا أو متزوجا أو مطلقا أو أرملا، أما عن علاقتها بالوفيات فترجع إلى الأهمية النفسـية والعصـبية والاجتماعية والجسـدية للفرد، حيث أثبتت الدراسـات مثل دراسـة إميل دوركايم (إميل دوركايم، 1897) أن معدلات الانتحار تزداد كلما ضـــعفت الروابط الاجتماعية وكلما وهن التضـــامن الاجتماعي، فكان المتزوجين أقل إقداما على الانتحار من غير المتزوجين، وكان المتزوجون الذي يعولون أطفالا، اقل إقداما من غيرهم وهكذا. كما أن المتزوجون أقل عرضـة للإصـابة بالأمراض الفتاكة مقارنة بالعزاب والمطلقين المعرضـون للإصـابة بأمراض القلب والشرايين (خواجة خالد زهدي، 2012).

أما بخصـوص توزيع الوفيات حسـب الحالة الزواجية بمدينة القنيطرة، فيتضـح أن المتزوجين أكثر عرضـة للوفاة من باقي الحالات العائلية، وذلك ب 53 %من مجموع الوفيات، وهذا أمر اعتيادي كون هذه الفئة تشـكل حوالي 42 %من سـكان مدينة القنيطرة (الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014)، لكن ما يلفت الانتباه في وفيات المتزوجين هو أن الرجال يشكلون ثلاثة أرباع أي 75%مقابل، 25 %فقط للنساء، بمعنى أن فئة عريضة من النساء الأرامل ستعاني من الأوضاع السوسيو-اقتصـادية الصـعبة بعد فقدان الزوج، خصـوصـا إذا تعلق الأمر بنسـاء مترملات في وضـعية هشـاشـة و حاضـنات لأبناء قاصـــرين؛ وأيضـــا بالنســـبة إلى اللواتي يتكلفن بأطفالهن المصـــابين بإعاقة، وهذا أمر يجب على الدولة أن تأخذه بعين الاعتبار .

ويلاحظ بأن وفيات العزاب مرتفع نســـبيا، حيث بلغ عددهم 177، وهو ما يمثل 12 %من مجموع الوفيات (61 %ذكور مقابل 39% إناث). فيما بلغ عدد الوفيات من المطلقين 55 حالة وفاة أي 4 %من الوفيات، في حين يمثل الأرامل 31 %أغلبهم إناث (71 %مقابل 29 %فقط للذكور.)

شكل 4.تردد الوفيات حسب الحالة الزواجية بمدينة القنيطرة سنة 2014

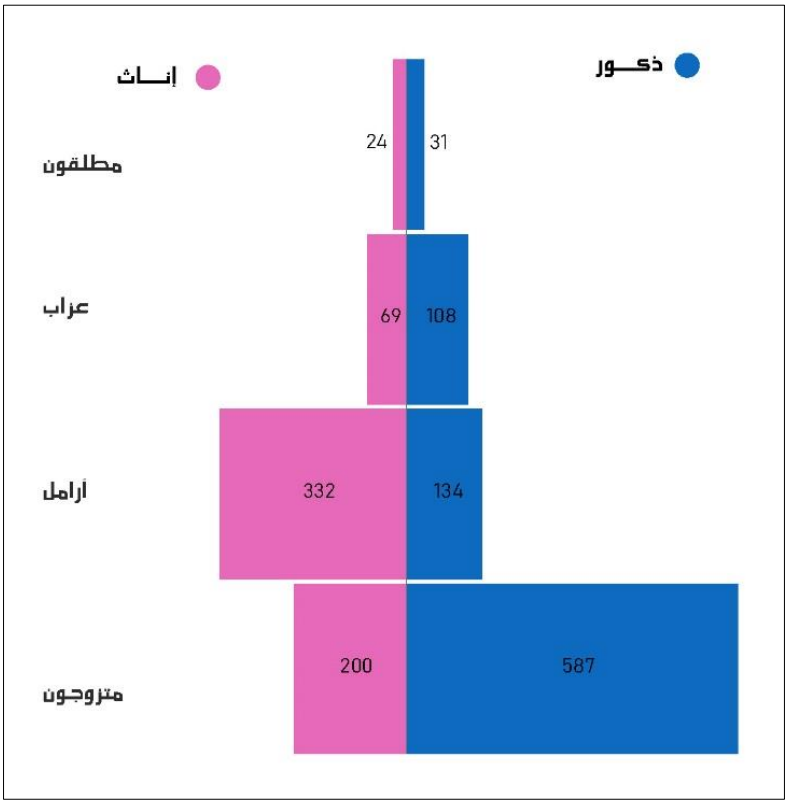

المصدر: جرد لسجلات الوفيات بمصالح الحالة المدنية، مقاطعات مدينة القنيطرة (2015)

5. التوزيع المجالي للوفيات حسب الأحياء بمدينة القنيطرة:

بلغ مجموع الوفيات بمدينة القنيطرة 1485 حالة وفاة سنة 2014، تتوزع على ساكنة تصل إلى 431282نسمة، أي بمعدل وفيات يصل إلى 3.44 ‰. إلا أن هذا الرقم يبقى غير معبر، إذ تتوزع الوفيات داخل المجال الحضري بشكل غير متكافئ ومتوازن، فهناك تباين من قطاع لآخر ومن حي إلى آخر، إذ يتوزع سكان المدينة بشكل متباين بين أحيائها السكنية التي يتميز كل واحد منها بخصائص ديمغرافية وسوسيو اقتصادية وبيئية مختلفة، وهذا التباين يفرز بها عوامل التهديد الصحي؛ إما حسب الأحياء الراقية، والأحياء الشعبية، وأحياء الصفيح ، والدواوير الهامشية(أو حسب حالة البنيات التحتية من حيث الإيصالية الطبية والتزود بالإنارة، والماء الصالح للشرب، والصرف الصحي والتجهيزات المنزلية...) وعليه يمكن تقسيم المدينة حسب عدد الوفيات إلى ثلاث أقسام رئيسية (خريطة 1):

- **أحياء تعرف نسب وفيات مرتفعة (ما بين 10 و26 حالة وفاة في الالف):**

تضم الأحياء القديمة والأكثر فقرا وذات الكثافة السكانية العالية مثل البلدية، باب فاس، البوشتيين، أطلس، الارشاد كما تضم بعض الاحياء الهامشية متمثلة في منطقة اولاد برجال حيث يوجد المطرح العمومي.

- **أحياء متوسطة الوفيات (ما بين 3 و10 حالة وفاة في الالف):**

هي بالدرجة الأولى أحياء حديثة وتهم أحياء إعادة الهيكلة مثل المغرب العربي، أولاد اوجيه، الرحمة، الوفاء، الصياد، النصر وأحياء أخرى كحي الفوارات، بير الرامي، الإداري، المجموعات، كما تهم أحياء قديمة مثل أفكا، عرصة القاضي، حميش، المدينة القديمة.

- **أحياء قليلة الوفيات (أقل من 3 وفيات في الالف):**

نميز داخل هذه الفئة بين أحياء عرفت نسبة وفيات قليلة جدا لا تتجاوز 1 في الالف وتضم الفئات الاجتماعية الميسورة والمتوسطة كأحياء المعمورة، 20 غشت، القاعدة الجوية، الميموزة، المنزه، الارشاد، وفئة أخرى عرفت عدد يتراوح ما بين 2 و3 وفيات في الالف، همت أحياء لوفالون، لافيلوت، أولاد مبارك، المخاليف، البساتين، الجزائر، ميموزا، الإسماعيلية، أولاد عرفة...

خريطة 1. توزيـــع الوفيات بمدينة القنيطرة حسب الاحياء سنة 2014

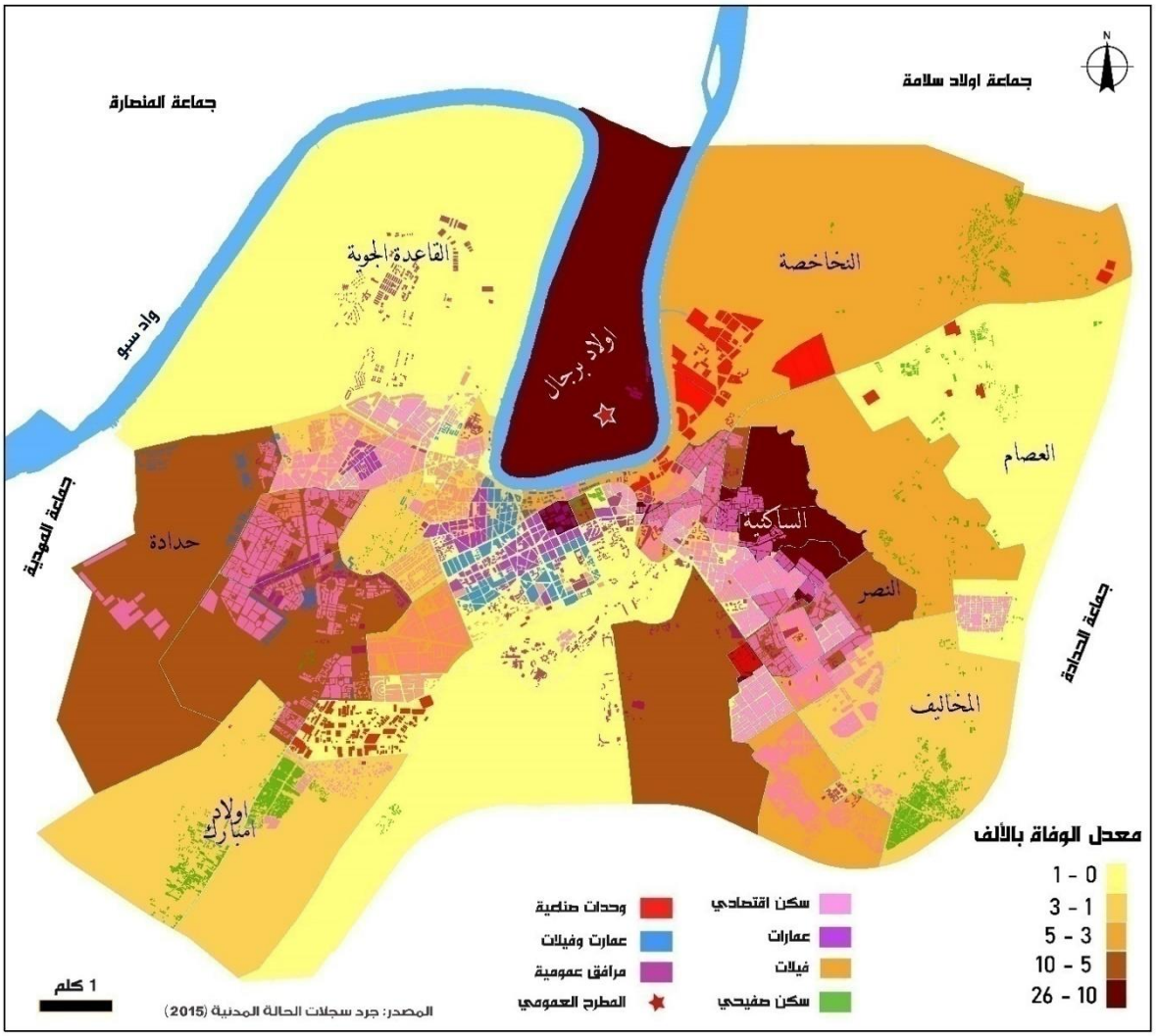

خاتمة

تعتبر الوفيات أحد أهم المؤشرات المستعملة في معرفة وتشخيص الوضعية الصحية للسكان، ذلك أن انخفاض حجم الوفيات يعتبر مؤشرا عن مدى تحسن الخدمات الصحية عبر المجهودات المبذولة في هذا الميدان (التغذية، النظافة، الولوجية، التجهيزات الصحية...)، كما يعكس سلوك الأفراد في مقاومة الأمراض، والثقافة الصحية.

في ضوء ذلك توصلت الدراسة الى أن المستوى العام لمعدل الوفاة العام قد انخفض خلال الفترة ما بين 1971 و2014، بما مقداره 4,56- في الالف، وهذا يدل أن هناك تقدما في توفير الخدمات الصحية وتحسن المستوى المعيشي للسكان، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إحصائية حسب متغير العمر والجنس، فكانت الوفيات تتدرج نحو الارتفاع كلما زاد السن، وتتباين حسب الجنس، وأن الاناث كن أكثر عرضة للوفاة في 1971، في حين أصبح الرجال أكثر عرضة للوفاة مقارنة مع النساء خلال 2014. كما أتبتث الدراسة أن نسب الوفيات بين الأشخاص تختلف حسب الظروف الاجتماعية والمهنية والحالة الزواجية أثناء الحياة، إذ أنها تعتبر محددات غير مباشرة وعوامل مساعدة على التعجيل أو تأخير الوفاة، وتتأثر الوفيات بالعوامل المناخية وتقلبات أحوال الطقس خاصة لدى الأطفال والأشخاص المسنين، هذا بالإضافة إلى أنها تتوزع داخل المجال الحضري بشكل غير متكافئ ومتوازن، فهناك تباين من قطاع لآخر ومن حي إلى آخر.

ورغم أن معدل الوفيات بالمدينة قد عرف تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، موازاة مع تحسن الأنظمة الصحية والمعيشية للسكان، إلا أنه لا يمكن أن يكون معبرا عن الوضعية الصحية لسكان مدينة القنيطرة، فمعدلات وفيات الأطفال والأمهات لا تزال مرتفعة مقارنة مع الدول المتقدمة، وتشكل إلى جانب الإعاقة بالمدينة، إحدى المشاكل الكبرى للصحة العمومية.

الببليوغرافيا

إميل دوركايم 1897: الانتحار، ترجمة حسن عودة، الهيئة العامة السورية

أنفلوس محمد 2007: تحولات المجال المغربي والمجتمع: دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية

أنفلوس محمد واخرون 2019: المخاطر الصحية بالمدن المغربية في سياق التغيرات العامة ومسألة التكيف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، المجال التراب والمجتمع بالمغرب تحولات ديناميات ورهانات.

أيت لعسري بدرالدين 2014: التباينات الجغرافية للوضعية الصحية: حالة الدارالبيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء

جريدة الرياض، الثلاثاء 30 يناير 2007، (آخر زيارة للموقع بتاريخ 17 يوليوز 2016) http ://www.alriyadh.com/220904

خواجة خالد زهدي 2012: إحصاءات ومقاييس الوفيات، بغداد، المعهد العربي للتدريب والبحوث والإحصاءات.

عبد الرحمن محمد الحسن 2013: الجغرافيا الطبية، كلية الآداب، جامعة بخث الرضا، الطبعة الأولى.

المواق سعيد 2017: البيئة الحضرية والوضعية الصحية بمدينة القنيطرة تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء

Kodzo Awoenam Adedzi 2013 : Milieu de vie et mortalité des enfants au Togohttps ://www.researchgate.net/publication/265905767_Milieu_de_vie_et_mortalite_des_enfants_au_Togo

Ministère de la Santé Maroc 2012 : Rapport « Etat de Santé de la Population Marocaine »

Patrice VIMARD et Mohamed Cherkaoui 2010 : Les évolutions contrastées de la mortalité des enfants en Afrique de 1950 à 2000, Série Population-Santé, Documents de recherche n°16, Laboratoire Population-Environnement-Développement, Unité Mixte de Recherche IRD-Université de Provence 151

R. MORABET, M. OUADRIM, M. ANEFLOUSS et S. MOUAK, 2017 : La vulnérabilité des systèmes socio écologiques face au changement global et ses répercussions sur la santé – Région de Kénitra comme exemple, In BEHNASSI M., BARRIÈRE O., Stoessel-Ritz J., ARIB F. et PRÉVIL C. (éds.), Les systèmes socio écologiques en Afrique du Nord et de l'Ouest face au changement global : Gouvernance, adaptation, viabilité et résilience, Éditions CERES, 2017. Pp : 336-372.

محددات الولوج للخدمات الصحية بالمجالات الترابية الهامشية وسؤال الاندماج الحضري. حالة مركز الجماعة الترابية سيدي بيبي. أكادير الكبير

بدر الدين أيت لعسري

جامعة ابن زهر، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، القطب الجامعي أيت ملول بأكادير، فريق بحث المجالات والمجتمعات والبيئة والاعداد والتنمية

أولا: مقدمة

إن الولوج للخدمات الصحية حق إنساني متعدد الأبعاد، ومن أهم مكوناته تحسين محددات الولوج إلى الخدمات الصحية وعدالة وسهولة الوصول إليها، والانتفاع منها دون قيد أو شرط أو تمييز مجالي أو اجتماعي. وقد سعت الدولة المغربية إلى تحقيق ذلك إبان العقود الأخيرة، حيث كرس دستور 2011 المكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية لدولة الحق والقانون وخيارات سياسات عمومية للصحة.

تهدف إلى الحق في العلاج وفي بيئة سليمة وفي التغطية الصحية (الفصل 31) والحق في الولوج إلى العلاجات الصحية ذات جودة وفي الاستمرارية في أداء الخدمات (الفصل 151).

إلا أن العديد من المجالات الترابية المغربية تكابد عراقيل وإكراهات في الولوج وتلقي العلاج، ومن ضمنها المجالات الهامشية بالمجال الحضري، التي صارت مرتعا لأحزمة الفقر والهشاشة، والبؤس الاجتماعي، والفوارق السوسيواقتصادية، وضعف الخدمات الصحية كميا ونوعيا، وعدم مواكبتها للحاجيات الصحية الفعلية للسكان(بدرالدين أيت لعسري 2014).

كل ذلك من المحددات التي تعوق الولوج للخدمات الصحية والاستفادة منها وبشكل عادل. "فرغم ما تحقق من تقدم في مجال تعميم التغطية الصحية، ما يزال هناك تفاوت بين المواطنين في الولوج إلى الخدمات الصحية. هكذا، ورغم الجهود التي بذلت من أجل توسيع المجال الجغرافي الذي تغطيه مراكز العلاجات الصحية الأولية، فإن ما يقرب 20 % من السكان يبعد عنهم أقرب مركز صحي بأكثر من 10 كيلومترات. مما يدفع المرضى إلى قطع مسافات طويلة، والانتظار لمدة طويلة للحصول على نتائج التشخيص (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2018.ص8).

في هذا الإطار تشكل الجماعة الترابية سيدي بيبي، كمجال هامشي بأكادير الكبير، أنموذج لهذا الوضع الصحي المتأزم والمتناقض يعوق اندماجها الحضري، على الرغم من الوظائف والأدوار العمرانية الحيوية التي تقدمها لمركز المدينة أكادير الذي يعيش في ظل الازدهار والحظوة الاقتصادية ووفرة الخدمات.

في هذا الصدد يهدف هذا المقال تقديم نتائج دراسة ميدانية عن أهم المحددات التي تحد من الولوج والانتفاع من الخدمات الصحية، والمسؤولة عن تفاوته سوسيومجاليا بمركز الجماعة الترابية سيدي بيبي. كما ينتظر من الدراسة تكوين المعرفة الجغرافية عن خصوصيات واقع الصحة بالمجال الحضري، والإسهام في تحديد أولويات التدخل لاستفادة السكان من الحق في الولوج للخدمات الصحية كحق من حقوق الإنسان، ومكون هام من مكونات التنمية الحضرية.

فهل يستجيب عرض الخدمات الصحية لحاجيات السكان الصحية خاصة والزيادة السكانية المرتفعة التي يشهدها مركز الجماعة الترابية؟ ماهي محددات الولوج للعلاج والانتفاع منه؟ هل يضطر السكان للتنقل خارج الجماعة للوصول إلى الخدمات الصحية؟ تتكرس معه التبعية المجالية لمركز المدينة؟ ماهي مظاهر التفاوتات واللاعدالة السوسيومجالية في الولوج للعلاج؟ وما محدداته؟

بناء على الإشكالية تم وضع الفروض التالية:

- لا تطرح إشكالية الولوج للخدمات الصحية بالجماعة الترابية سيدي بيبي بفضل استفادتها من عامل القرب من مدينة أكادير، وعدة مؤهلات اقتصادية مشجعة على تحسين محددات الولوج للعلاج.
- أفرزت الدينامية العمرانية العشوائية محددات غير مرضية وغير معززة للولوج للعلاج والانتفاع منه
- يعد الوضع أو المحدد السوسيواقتصادية إكراه حقيقي أمام الولوج للخدمات الصحية بالمجالات الهامشية.

ثانيا: التعريف بالحدود المكانية والزمنية للدراسة

– الحدود المكانية: مركز الجماعة الترابية سيدي بيبي

– تقع جماعة سيدي بيبي على الواجهة الساحلية باشتوكة أيت باها. تنتمي جماعة سيدي بيبي إداريا إلى جهة سوس ماسة اقليم شتوكة أيت باها، دائرة بيوكرى، قيادة سيدي بيبي، وتقع عبر الشريط الساحلي بالإقليم على بعد 32 كيلومتر من مدينة أكادير و 26 كيلومتر عن دائرة بيوكرى.

تم إحداث الجماعة الترابية خلال سنة 1992، وتضم ما مجموعه 7 مشيخات و 13 دوارا. تقدر مساحتها ب 204 كيلومتر مربع، ويحدها شمالا عمالة إنزكان أيت ملول، جنوبا جماعة إنشادن، شرق ا جماعة أيت أعميرة و واد الصفا و غربا المحيط الأطلسي.(الخريطة1و2).

الخريطة رقم 1 : موقع الجماعة الترابية سيدي بيبي وطنيا وجهويا وإقليما

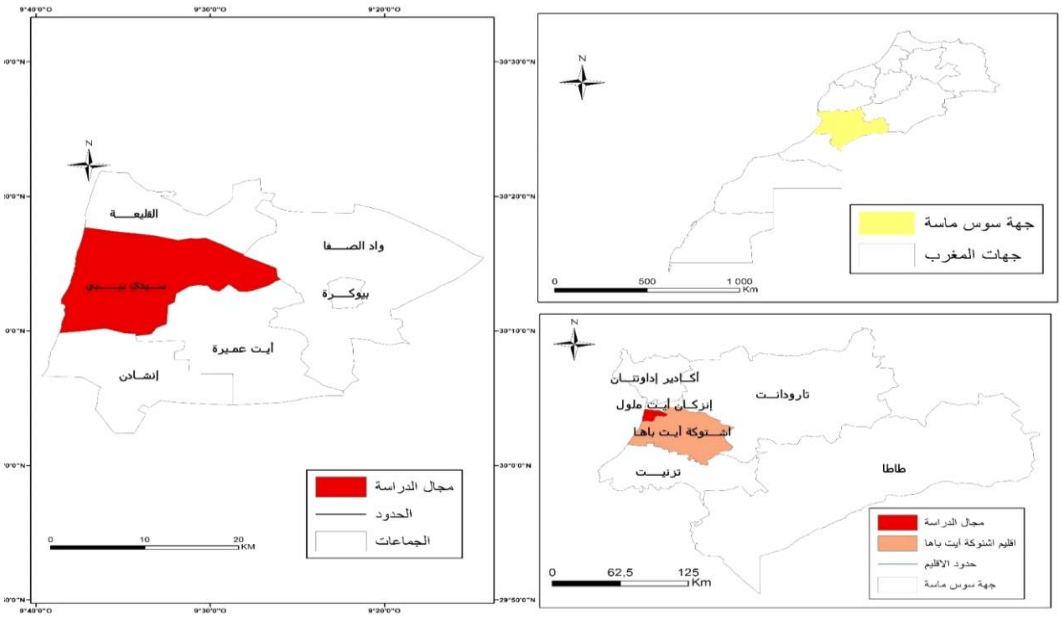

الخريطة رقم 2 : المركز الترابي والدواوير المشكلة للجماعة الترابية سيدي بيبي

المصدر : الجماعة الترابية سيدي بيبي. برنامج العمل الجماعي .2020

– الحدود الزمنية: تتعلق بالسلسلة الزمنية التالية: 2014،2020،2022

ثالثا: المنهجية والمناهج:

– اعتمدنا على قراءات ببليوغرافية تهم موضوع جغرافية الولوج للخدمات الصحية ومحدداته في سياق التمدين وعواقبه السلبية بالمجالات الترابية الحضرية الهامشية، وتتعلق كذلك وبشكل عام بموضوع الصحة في المجال الحضري. كما استحضرنا نظرية النظام الإمراضي المركب، ونظرية مركز هامش في التحليل المجالي، ونظرية العدالة السوسيومجالية.

– إجراء زيارات لعدة إدارات كالمندوبية الجهوية للتخطيط، ومقر الجماعة الترابية سيدي بيبي ومندوبية الصحة، وقد كانت فرصة للقيام بمقابلات مع مسؤولين، استأنسنا بمواقفهم ومعطياتهم النوعية، لفهم واقع الولوج إلى الخدمات الصحية بالجماعة الترابية سيدي بيبي.

– جمع معطيات إحصائية كمية ونوعية من مصادر رسمية خاصة بمحددات الولوج إلى الخدمات الصحية، متعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والطبي، وكذا توفير معطيات متعلقة بمؤشرات الحالة الصحية، للتعرف على مدى مواكبة العرض الصحي لخصوصيات المراضة والإعاقة كميا ونوعيا بمركز الجماعة الترابية سيدي بيبي.

– توظيف العمل الميداني القائم على الاستمارة الميدانية التي أثبتت نجاعتها في مثل هذه الدراسات، لأنها تكشف الواقع الحقيقي عن المحددات المؤثرة في الولوج للخدمات الصحية في مجالات ترابية محددة، عكس المصادر الرسمية التي لا توفر معطيات عن ذلك، اللهم على مستوى السلم المجالي الترابي الوطني أو الجهوي.

– وقد استهدفت الاستمارة 100 أسرة من أجل دراسة محددات وإكراهات الولوج للخدمات الصحية، ومظاهر تأثيرها على مواقف السكان. وقد وزعت العينة عشوائيا على الشكل الأتي:

الجدول 1: توزيع العينة المدروسة حسب الدواوير ونوع السكن

الدواوير المدروسة	المجموع				
	دار مغربية	سكن اقتصادي	سكن قروي	فيلا	**المجموع**
البرج حمدان	8	0	6	0	14
الروايس	1	0	7	0	8
تكاض	21	3	6	3	32
حاسي البقر	8	0	5	3	16
مركز سيدي بيبي	13	4	6	7	30
المجموع	49	6	28	13	100

– بعد ملء الاستمارات الميدانية قمنا بتفريغ معطياتها و إعدادها للوصف و التحليل بالاستعانة ببرنامج Excel من أجل إنجاز مبيانات تسهل دراسة هذه المعطيات، و من أبرز إكراهات العمل الميداني عدم تجاوب بعض الأشخاص مع الأسئلة الموجهة لهم أو رفضوا المقابلة منذ البداية ، خاصة والظرفية الوبائية لجائحة Covid 19.

– الاعتماد على متغيرات مستقلة تتعلق بمحددات معيشية مؤثرة وتفسر مظاهر الولوج للعلاج والانتفاع منه : الفقر، الهشاشة الأمية والجهل، الدخل، نقص التغذية، الولوج للعلاج، التلوث، العنف، الماء الصالح للشرب ..... الاستشارة الطبية قبل الولادة، الاستشارة الطبية بعد الولادة، الولوج للعلاج (المسافة المجالية–المسافة الاجتماعية الثقافية، كلفة التنقل، مدة التنقل، وسائل النقل...)، التغطية الطبية بالتلقيح، الأداء الوظيفي للمؤسسات الصحية.....

رابعا: عرض النتائج:

1- ظروف ديمغرافية ومتصلة بالحالة الصحية (المراضة، الإعاقة) تطرح تحدي مواكبتها كميا ونوعيا بالخدمات الصحية التي تظل دون مستوى الحاجيات

1-1 ظروف ديمغرافية ضاغطة تشكل عبء على العرض الصحي بالجماعة الترابية:

على غرار باقي المجالات الترابية الهامشية بالمجالات الحضرية الكبرى، فإن الجماعة الترابية سيدي بيبي تشهد نموا سكانيا متزايدا في العقدين الأخيرين. وفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014، يبلغ عدد سكان الجماعة 399 38 نسمة مقابل 909 23 نسمة في عام 2004، (المبيان 1). وهو ما يمثل زيادة بنسبة 63 في المائة. أي بزيادة سنوية قدرها حوالي 6.3٪، خلال العقد السابق.

المبيان رقم (1): تطور سكان الجماعة الترابية سيدي بيبي ما بين (1994-2014).

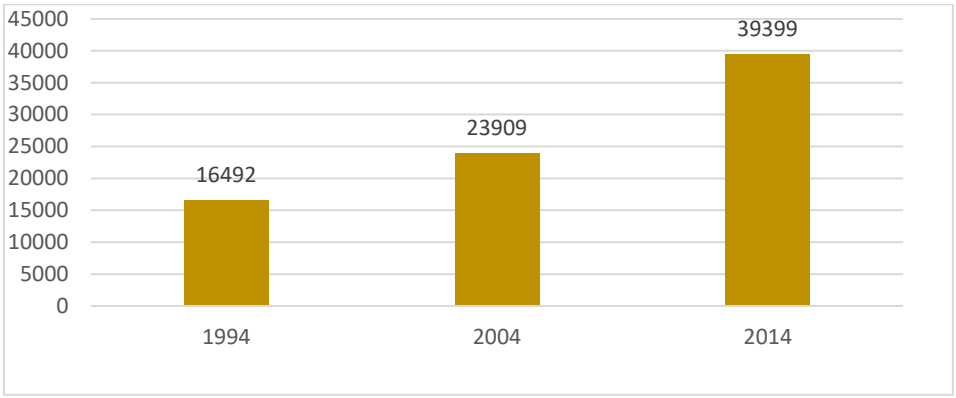

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكني

كما أن الكثافة السكانية في الجماعة مرتفعة نسبيا حيث انتقلت الى 191 نسمة/ كم 2، أي ما يقرب من 4 أضعاف الكثافة السكانية لإقليم شتوكة 50/ كم 2.

ويعرف عدد الأسر بالجماعة الترابية تطورا نحو الزيادة، حيث انتقل من 5.108 في عام 2004 إلى 9.278 في عام 2014. وتسجل هذه الزيادة الكبيرة في عدد الأسر خاصة في الدواوير، التي تؤوي حاليا نحو 7883 أسرة.

على الرغم من أن مؤشرات النمو تتجه نحو الانخفاض، فإن عدد سكان الجماعة يتزايد بسرعة غير اعتيادية، وذلك ناتج عن استقبال الجماعة لأعداد متزايدة من العمال الزراعيين النازحين من مناطق أخرى من البلاد. وكذا توافد وتدفق أسر ضمن الفئة الاجتماعية المتوسطة والميسورة للاستفادة من السكن في عقارات بأثمنة منخفضة.

لقد كان لتوافد السكان جدد، فرادى أو أسر، إلى الجماعة بغية العمل في الضيعات الفلاحية ووحدات التلفيف أثرا كبيرا في ارتفاع نسبة النساء الى الرجال، حيث انتقل المعدل من 47.8 في سنة 2004 إلى 48,9 سنة 2014.(مونوغرافية سيدي بيبي).

تفرض خصوصيات الحالة الصحية الرفع الكمي والنوعي من العرض الصحي وتنويعه ذلك أن سكان الجماعة الترابية سيدي بيبي تتعرض لطائفة من الأمراض المزمنة وغير المزمنة (الجدول2) كما أنها تستهدف فئة الإناث أكثر من الذكور. (المبيان2).

المبيان 2 : توزيع الإصابة بالأمراض حسب البنية الجنسانية

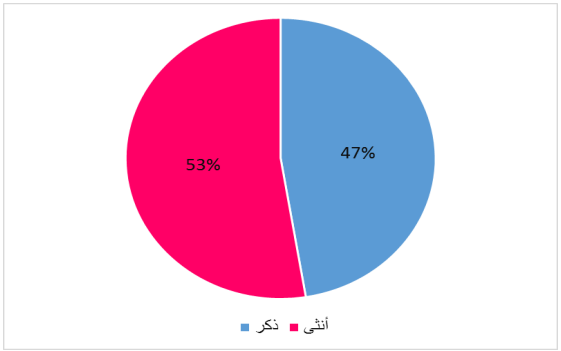

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم 2): أنواع الأمراض المنتشرة بمنطقة سيدي بيبي

أنواع الأمراض	عدد المصابين	النسبة المئوية %
آلام الظهر	**7**	**7,9**
آلام العظام	**3**	**3,4**
أمراض الجلد	**1**	**1,1**
أمراض تنفسية	**6**	**6,7**
أمراض القلب	**5**	**5,6**
أمراض نفسية	**4**	**4,5**
التوحد	**2**	**2,2**
الجهاز البولي	**3**	**3,4**
الجهاز الهضمي	**11**	**12,4**
الحساسية	**8**	**9,0**
الربو	**1**	**1,1**
السرطان	**2**	**2,2**
السكري	**13**	**14,6**
الضغط	**7**	**7,9**
ضعف البصر	**3**	**3,4**
غدة درقية	**3**	**3,4**
فقر الدم	**10**	**11,2**
المجموع	**89**	**100,0**

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية.

– تبلغ نسبة الأشخاص في حالة إعاقة في الجماعة الترابية سيدي بيبي، 3.9 % وفقا للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 وهي نسبة تعد نسبيا ضعيفة بالمقارنة مع المعدل الوطني، الذي بلغ 5.1%، أي بفارق 1.2 نقطة. الا أن هذه النسبة تخفي تفاوتا واضحا بين الوسطين الحضري و الريفي، حيث أنها مرتفعة بالوسط الحضري4.2%، في حين أنها لا تمتل سوى 2.2% بالمجال الريفي.(مونوغرافية سيدي بيبي).

2- عرض صحي دون مستوى الحاجيات بالنسبة للوضع الديمغرافي وخصوصيات للحالة الصحية بالجماعة الترابية

تحتضن جماعة سيدي بيبي الوحدات الصحية العمومية التالية :

- مركز صحي قروي من الدرجة الثانية مع دار للولادة بمركز سيدي بيبي، يشرف عليه 3أطباء و 14ممرض
- مستوصف قروي بتكاض، يشرف عليه طبيب وممرضين
- مستوصف بتدارت، يشرف عليه ممرضين
- غرفة للعلاج ببن كمود، لم تعين بها وزارة الصحة أيا من أطرها الصحية

وفي ظل غياب المستشفى بالمنطقة، يكتفي سكان سيدي بيبي بالخدمات التي يقدمها المركز الصحي والمرافق الأخرى المذكورة سلفا، وتعمل هذه المرافق الصحية خاصة المركز الصحي على تقديم العلاجات الوقائية كالتلقيح والعلاجات التمريضية، وتتبع الأمراض المزمنة، والفحص الطبي، بالإضافة إلى تتبع صحة الأم والطفل، تتبع الأمراض المنقولة جنسيا.

صورة رقم (1): المركز الصحي بمركز سيدي بيبي

بحث ميداني: 2022/04/09

بالرغم من أهمية قطاع الصحة، تظل خدماته بالجماعة الترابية سيدي بيبي دون مستوى التطلعات، يتضح وجود خصاص في المرافق الصحية إذا ما قورنت مع عدد السكان المتزايد والذي بلغ سنة 2014 حوالي 40 ألف نسمة، علاوة على ذلك محدودية بعض التخصصات الطبية الضرورية التي لا يوفرها المركز الصحي للمواطنين، مثل تخصص أمراض القلب والشرايين..... وفي ظل هذه الوضعية يضطر سكان سيدي بيبي إلى الانتقال في اتجاه المستشفى الإقليمي بيوكرى أوالمستشفى الجهوي بمدينة أكادير، وهذا ما يزيد الوضع تأزما.

ينضاف إلى ذلك ضعف الديمغرافيا الطبية بحيث يصل التأطير الطبي إلى 9850 ن لكل طبيب، الشيء الذي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على تقديم الخدمات الطبية والاستشفائية اللازمة للمواطن بالإضافة إلى مجموعة من المشاكل المترتبة عن الاكتظاظ ولجوء السكان للتطبيب خارج الجماعة الترابية.

ومن مؤشرات تدهور جودة الخدمات الصحية بمركز الجماعة الترابية سيدي بيبي، تسجل مؤشرات صحة الأم والطفل نسبا غير مرضية. ف 40 في المائة فقط من الولادات تتم تحت إشراف طبي، و82 في المائة من النساء الحوامل تتبعن حملهن، ولا تتجاوز نسبة التلقيح 82 في المائة من الأطفال. مما يعمق الهشاشة وأشكال الاستضعاف التي تعاني منه هذه الفئة الديمغرافية–الاجتماعية.

3- محددات وظروف سوسيواقتصادية هشة تشكل حدا فاصلا في الولوج للعلاج والانتفاع منه

تمثل الفئة المحدودة الدخل (أقل من 3000 درهم) الفئة العريضة من المجتمع السكاني بنسبة 50 في المائة. تليها الفئة الاجتماعية المتوسطة الدخل (3000-5000 درهم) بنسبة 32 في المائة أما الفئة الاجتماعية الميسورة (أكثر من 5000 درهم) لا تتجاوز نسبتها 18 في المائة (المبيان 3)

مبيان رقم3: فئات الأسر حسب الدخل الشهري بالنسبة المئوية

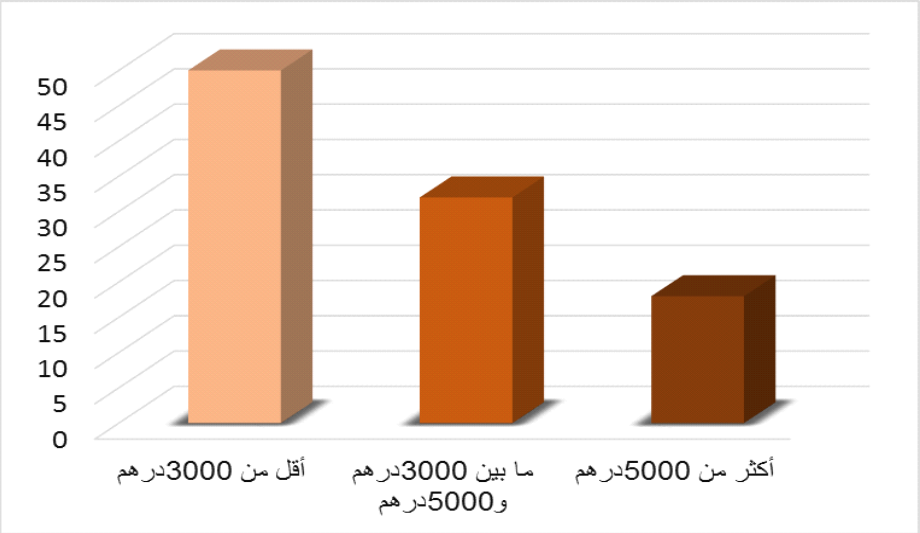

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

-تلجأ أغلب الأسر الفئة الاجتماعية المحدودة الدخل إلى المركز الصحي من أجل التطبيب، في حين أن أسر فئة الدخل المرتفع أكثر من 5000درهم تلجأ إلى العيادة الخاصة. (الجدول 3)

-أمام ضعف التأطير الصحي داخل المركز تضطر نسبة 50 في المائة من الأسر إلى التنقل خارج جماعة الإقامة سيدي بيبي في اتجاه أكادير وإنزكان وأيت ملول قصد إجراء استشارات طبية أو الحصول على العلاج. مع وجود فوارق اجتماعية فمن الواضح أن الفئة الاجتماعية الميسورة يسعفها دخلها للتنقل خارج المركز مقارنة مع الفئة الاجتماعية المحدودة الدخل التي تتجرع المعاناة، وتشكو ضعف قوتها وقد عبر العديد من المستجوبين عن تذمرهم وسخطهم. (الجدول 4)

جدول رقم3: نوع المؤسسة الصحية حسب الدخل الشهري بمنطقة سيدي بيبي.

نوع المؤسسة	أقل من 3000ده	ما بين 3000ده و5000ده	أكثر من 5000ده
عيادة خاصة	10	13	17
مستشفى	7	4	1
مركز صحي	18	9	0
مستوصف	5	0	0
المجموع	40	26	18

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم(4): جماعة الاستشارة التي يلجأ اليها المريض حسب الدخل الفردي.

جماعة الاستشارة	أقل من 3000ده	ما بين 3000ده و5000ده	أكثر من 5000ده	المجموع
أكادير	10	9	15	34
أيت ملول	0	0	1	1
إنزكان	3	6	0	8
بيوكرى	2	0	0	2
سيدي بيبي	25	11	2	38
المجموع	40	26	18	84

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

–أمام ضعف الدخل وضعف الخدمات الصحية المقدمة فإن نسبة 30 من الأسر لا تلجأ لإجراء استشارة طبية رغم أن لديهم حاجيات صحية محسوسة متمثلة في وجود المرض والاعتلال وقد صرح بعض مستجوبين " نفضل الإحساس بالألم على أننا نذهب إلى المركز الصحي أو المستشفى ..... غادي غير نزيدو نمرضو".

– يتم الاستعانة بالتداوي بالأعشاب بنسبة 41 في المائة من الأسر خاصة من لدن أسر الفئة الاجتماعية المحدودة الدخل لكنها طرق علاجية غير مؤمنة.(المبيان 4) كما أن أغلبهم يتناولون الأدوية دون استشارة طبية.(الجدول5).

مبيان رقم(4): علاقة التداوي بالأعشاب بالدخل الشهري بالنسبة (%) بمنطقة سيدي بيبي.

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم 5: علاقة تناول الادوية بالدخل الشهري

الدخل	باستشارة طبية	بدون استشارة طبية
أقل من 3000 درهم	29	11
ما بين 3000ده و5000ده	26	4
أكثر من 5000درهم	18	0
المجموع	73	15

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

4- الأمية والجهل يضعفان مستوى التثقيف الصحي ويحدان من الولوج للعلاج :

إن غياب الوعي والتثقيف الصحي هو نتيجة لضعف التربية والتكوين الصحي للسكان، الذين يعانون من انتشار الأمية والتي تستفحل ارتباطا بضعف الدخل وعدم إدماج مقررات تربوية تكوينية خاصة بالتثقيف الصحي، فرغم المجهودات التي قام بها المغرب في سبيل الخفض من نسب الأمية والهدر المدرسي. إلا أن الظاهرة مازالت تخيم بظلالها في العديد من المناطق خاصة الهامشية، والتي من بينها الجماعة الترابية سيدي بيبي التي تبلغ بها نسبة الأمية في صفوف النساء نسبة مرتفعة (47.7 في المائة).

مبيان رقم 5: مستويات التعليم حسب الجنس بالجماعة الترابية سيدي بيبي سنة 2014

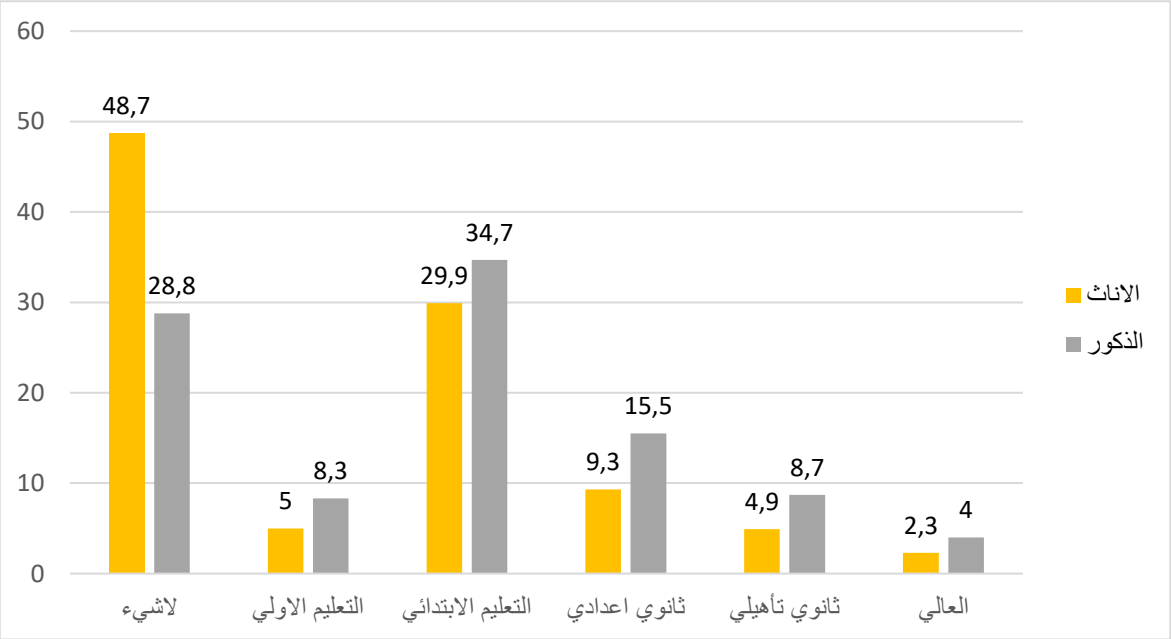

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى

وللأمية عدة مظاهر تؤثر في الولوج للخدمات الصحية من بينها عدم القدرة على قراءة واستعمال الأدوية، فقد توصلت الدراسة إلى أن 40 في المائة من الأسر ليست لها قدرة على قراءة واستعمال الأدوية. كما أن انتشارها يؤثر في غياب الوعي والتثقيف الصحي وعلى طريقة تعامل وتفاعل السكان مع الأمراض التي تصيبهم، وفي الولوج إلى تلقي العلاج خاصة في صفوف النساء. فالكثير من الأمراض والحالات الوبائية التي يسجل انتشارها في بعض المناطق، تكون نتيجة للجهل بخطورتها أولا ثم الجهل بوسائل الوقاية منها، والتصدي لها، وربما بسبب غياب التأطير الطبي.

إن الجهل بوسائل الوقاية يتجلى في عدم الاهتمام بالنظافة العامة، كنظافة المكان والملبس والأغذية والماء الشروب وكذلك الجهل بخطورة المرض عند الإصابة به، وتوجه المريض إلى الأضرحة أو إلى أشخاص لا علاقة لهم بالتطبيب، كالمشعوذين أو استعمال وسائل التداوي التقليدية في حالات تقدمت فيها الإصابة وأصبحت تستدعي تدخل الطبيب، واستعمال المضادات الأدوية غير المناسبة. مما قد يسبب مضاعفات قد تصاحب الفرد لمدة طويلة، إذا لم يعالج المرض في حينه بصفة نهائية(الفاسي عبد الواحد 2008).

مبيان رقم(6): قراءة استعمال الأدوية.

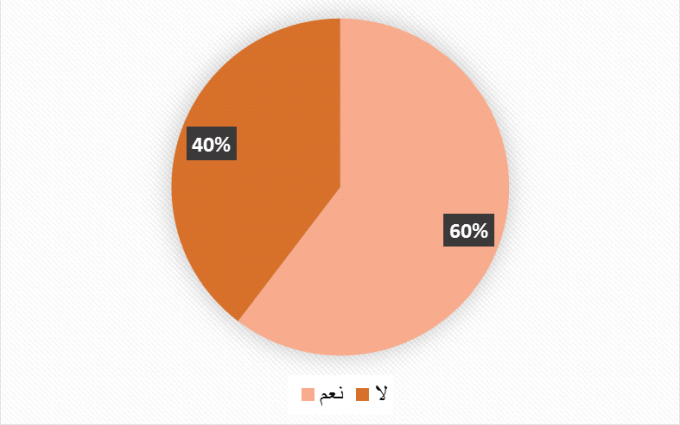

نتائج البحث الميداني

لا أحد يجادل في كون أن الثقافة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمرض، فإما أن تقودنا إلى الابتعاد عن المرض بالابتعاد عن الوسائل المسببة له، وأيضا بإتباع الأساليب التي يمكن أن تقلل منه، وإما أن تؤدي بنا إلى إتباع أساليب تجعلنا أكثر عرضة للأمراض ومشكلات خطيرة.

إن المعتقدات والتقاليد والثقافات الشعبية التي تسود في المجتمع المغربي، تؤثر في تعامله مع المرض فكل وتمثلاته فمثلا من الناس من ينظرون إلى المرض مثلا على أنه سوء حظ،، وآخرون يعتبرونه نوع من الحسد أو بسبب كائنات خفية (الجن والشياطين) والأرواح الخفية، دون النظر إلى الأسباب العلمية.

وبالتالي سيكون العلاج كل حسب معتقداته، فيلجؤون إلى أساليب وممارسات خرافية، كاللجوء إلى الشعوذة والسحرة، وإلى الأولياء واللجوء إلى الأضرحة حيث أن الكثير يرجع مرضه إلى التقصير في حق الوالي أو لفعله لذنب ما وهذا يجعله بعيدا عن اللجوء إلى الله، ومن الأمثلة الشعبية المغربية الدالة على ارتباط المواطن المغربي بالمعتقدات والتقاليد (سول المجرب وماتسولش الطبيب) وهذا يضع تحديا كبيرا أمام الطب الحديث، ويحتاج إلى تعميق البحث من طرف أهل الاختصاص بالأنثربولوجية الطبية.

5- المحدد المجالي والزمني

- تعاني ساكنة دواوير الروايس، حاسي البقر والبرج حمدان من قلة وسائل النقل للتنقل من أجل التطبيب، ومن البعد عن المركز الصحي، وعن الطريق الرئيسية المؤدية لمدن إنزكان وأكادير. كما أن الأسر عددت العوائق المجالية والزمنية التالية التي تحد من الولوج للعلاج : طول الانتظار للقيام باستشارة طبية، طول المسافة بين مكان الإقامة ومكان الخدمات الصحية (بنسبة 50 في المائة).

- 25 في المائة من الأسر تقطع مسافة مابين 6-10 كيلومتر ومابين 30-60 دقيقة للوصول إلى المركز الصحي.(المبيان6-7)

مبيان رقم6: المسافة المجالية ما بين مكان الإقامة وأقرب مؤسسة صحية.

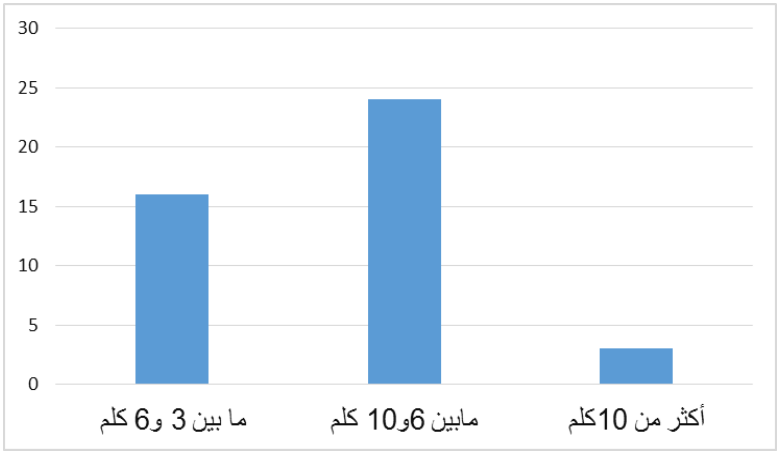

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

مبيان رقم7 المسافة الزمنية ما بين مكان الإقامة وأقرب مؤسسة صحية.

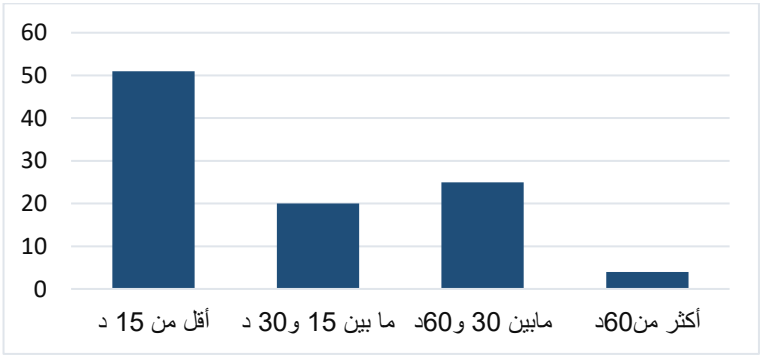

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

خاتمة

أفصحت نتائج توصيف وتحليل معطيات الدراسة عن وجود عدة محددات تؤثر سلبا في مسألة الولوج للخدمات الصحية وهي من الظروف السوسيو–الاقتصادية المعيشية التي تهيكل إطار عيش السكان بالمجالات الترابية الهامشية، حالة مركز الجماعة الترابية سيدي بيبي.

تكمن تلك الظروف بالأساس في نقص الدخل والبعد عن الخدمات الصحية، يشكلان حدا فاصلا في الولوج إلى العلاج والانتفاع منه، كما أن تمايز الدخل مابين الفئات الاجتماعية، يؤثر في اختيار الأسر لنوع المؤسسات الصحية، إذ أن أسر الفئة الاجتماعية الميسورة هي الأكثر ولوجا إلى مؤسسات القطاع الخاص، مقارنة بالفئة الاجتماعية المتوسطة والمحدودة الدخل، نظرا لأن دخلها يسمح لها بذلك، خاصة وأن تكاليف العلاج بالبنيات الصحية بالقطاع الحر مرتفعة، وعلى خلاف ذلك فإن أرباب الأسر المحدودة الدخل يلجون إلى المؤسسات الصحية بالقطاع العام.

كما ينتج عن تفاوتهما بين الفئات الاجتماعية والمستويات المجالية تكريس اللاعدالة المجالية والاجتماعية في الولوج إلى العلاج. وبالنتيجة غياب العدالة الاجتماعية في الولوج والانتفاع من الخدمات الصحية سواء بالقطاع العام أو الخاص، مما

يؤثر في صحة السكان خاصة التي تعاني من الحرمان والتهميش. نقف بذلك على اختلالات عميقة في الولوج للعلاج بالمجالات الترابية الهامشية.

علاوة على ذلك فالأداء الوظيفي غير الجيد بالنسبة للمؤسسات الصحية يشكل عاملا يكبح السكان للولوج إلى العلاج، حيث سجلت الدراسة العديد من الحالات المتذمرة والساخطة على الخدمات الصحية، وترفض الولوج إليها خاصة المقدمة من طرف القطاع العام، وأسبابهم في ذلك هو مصادفتهم لظروف وممارسات تفقد ثقتهم في الخدمات الصحية، كالرشوة وقلة النظافة وعدم احترام المرضى وسوء معاملتهم وابتزازهم.

تعزى هذه الوضعية إلى حركة التمدين العشوائي التي تصف المجالات الترابية الهامشية، مما جعل مركز الجماعة الترابية سيدي بيبي تنتشر بها الهشاشة والفقر، وعدم مواكبة حاجيات السكان نظرا لتوسع التعمير على مجالات لم تكن مهيأة ومجهزة لما يكفي للاستجابة للمتطلبات الضرورية للعيش، ومن ضمنها الحق في الولوج للعلاج. مما يزيد من عمق هوتها الاجتماعية والمجالية بينها وبين مركز المدينة أكادير.

كل ذلك يوحي بحالة سوء التمفصل بين المدينة ومحيطها، ويضعف الأدوار الترابية لأكادير الكبير في تحقيق التماسك والهيكلة الترابية الوطنية، باعتباره قطبا حضريا وسط المغرب له وزنه جهويا ووطنيا بل وإفريقيا.

الببليوغرافيا

أيت لعسري بدرالدين.(2014) التباينات الجغرافية للوضعية الصحية، حالة الدارالبيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

أيت لعسري بدرالدين.(2013). تأثير المحددات البيئية السوسيواقتصادية على الوضع الصحي بالمنطقة الشمالية الشرقية للدار البيضاء الكبرى. مجلة جغرافية المغرب. مجلد 28 عدد 1-2 2013. ص 21-36.

أيت لعسري بدرالدين.(2020) مقاربة الجغرافيا الاجتماعية/جغرافية الصحة والبعد البيئي-المجالي للاختطار الصحي. منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية. أيت ملول. جامعة ابن زهر.

أنفلوس محمد.(2011)، معجم تفسير المصطلحات في جغرافية الصحة، دفاتر البحث العلمي رقم: 2 كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، مطبعة FOLIO ، تمارة.

أنفلوس محمد.(2007). ،تحولات المجال المغربي والمجتمع، دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

امدافعي محمد.(2006) إنتاج التجهيزات والبنايات الجماعية في الجماعات الضاحوية لمدينة الدارالبيضاء. مجلة جغرافية المغرب، عدد 1و2، مجلد 22 .

الشويكي المصطفى.(1996) الدار البيضاء مقاربة سوسيومجالية. بحث لنيل الدكتوراه. جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

منظمة الصحة العالمية.(2010) المدن الخفية، الكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية والتغلب عليها. قسم الطباعة والنشر.

الفاسي عبد الواحد.(2008). الأمية والصحة، في مجلة عالم التربية، العدد 8 سنة 2008، ص 101-102.

وزارة الداخلية.(2020). الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة سوس ماسة.2020

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018).التقرير السنوي. ص 80.

محددات وتحديات ولوجية وحكامة خدمات الرعاية الصحية بإقليم الحوز

هلال عبد المجيد، بويربيتان صالح

جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، مختبر الدراسات حول الموارد والحركية والجاذبية

ملخص: تركز المقالة على حالة الحكامة الصحية بإقليم الحوز، إذ رغم الجهود المبذولة لتنزيل الخريطة الصحية الإقليمية، يكشف الرصد الميداني عن اختلالات عديدة، بعضها مرتبط بجانب التدبير، وأخرى همت التباينات المجالية ما بين مناطق الإقليم في الاستفادة والولوج للعلاجات الصحية؛ أساسية كانت أم استشفائية.

ويرتبط الولوج لخدمات الرعاية الصحية بمجموعة من المحددات؛ من ضمنها المستوى الدراسي للمقبلين على خدمات المؤسسات الصحية، وكذا المسافة التي يقطعونها من أجل الوصول لهذه المؤسسات، فكلما كانت المسافة طويلة وتزامنت مع مسار ذو شبكة طرقية تعتريها عوائق ومخاطر، وتعرف تكلفة وصول مرتفعة، إلا وكان إقبال المرضى على هذه الخدمات ضعيفا.

تم التطرق كذلك إلى حكامة الخريطة الصحية الإقليمية، من حيث نمط التدبير الترابي المتبع فيها، باعتبارها تقسم التراب إلى دوائر للتدخل الصحي والاجتماعي، كما أنها أداة لتخطيط وبرمجة التجهيزات وشبكة العلاجات. وقد اتضح أن تنزيل الخريطة الصحية بإقليم الحوز تعترضه صعوبات وتحديات أفرزت بعض مظاهر الاحتقان.

الكلمات المفاتيح: ولوجية العلاجات، محددات ولوج الخدمة الصحية، الخريطة الصحية، الحكامة الصحية، إقليم الحوز.

Résumé : Cet article vise à étudier l'état de la gouvernance sanitaire dans la province d'Al Haouz. En effet, bien que des efforts ont été déployés pour mettre en place la carte sanitaire provinciale, les enquêtes du terrain ont révélé l'existence d'un ensemble de disfonctionnements. Ces derniers peuvent être en rapport avec la gestion comme ils peuvent concerner les disparités spatiales entre les différentes zones de la province en matière de d'accès aux soins de santé de base ou des services hospitaliers.

Dans ce contexte, l'accès aux soins de santé est tributaire de plusieurs déterminants, dont le niveau d'instruction des patients, la distance à parcourir pour arriver à l'une des structures de soins, qui coïncide généralement avec un réseau routier plein d'obstacles, et le coût des transports qui demeure relativement élevé. Ces déterminants engendrent un faible recours aux services de soins.

La gouvernance sanitaire en termes de gestion territoriale basée sur la carte sanitaire provinciale, subdivise le territoire en secteurs d'intervention et districts sanitaire et sociale. Elle constitue ainsi un outil de planification et de programmation de l'ensemble des équipements et du réseau d'offre de soins de santé.

Les résultats de l'étude montrent que la mise en œuvre de la carte sanitaire de la province d'Al Haouz est confrontée à plusieurs obstacles et défis qui ont donné naissance à des effets de congestion.

Mots-clés : Accessibilité aux soins, déterminants d'accès au service santé, carte sanitaire, gouvernance sanitaire, province d'Al Haouz.

Abstract : The article focuses on the state of health governance in the province of Al Haouz. Despite the efforts to implement the regional health map, field surveys have revealed numerous violations, some of which are related to the management procedures, others are concerned with the different degrees of access to basic hospitalization services between the outskirts of the same regions.

Access to public health services is determined by a set of factors such as the educational level of the patients and the length of the journey between patients' residences and the health center. The further their residences were, the less frequent they headed for these health centers, especially when weather conditions were too bad.

The governance of the regional health map was also tackled in terms of local management procedures adapted because it divides the region into districts according to social and health considerations and because it is a tool for planning and programming equipment and treatment networks.

The conclusion was that the implementation of the health map in Al Haouz province is so difficult and challenging that it has resulted in some aspects of instability and conflicts.

Keywords: Accessibility of treatments, determinants of access to health services, health map, health governance, Al Haouz Province.

مقدمة

يعرف المجال المغربي تفاوتات سوسيومجالية وتحديات على مستوى الولوج لخدمات الرعاية الصحية، التي يغلب عليها التمركز في بعض المدن الكبرى. وفي المقابل فإن المناطق الهامشية تعيش على واقع الندرة والخصاص، على الرغم من المجهودات التي يبذلها الفاعلون ومحاولاتهم لتخطيط وتنزيل توزيع منصف للمؤسسات والتجهيزات الصحية والطبية، وتعميم التأطير الصحي لتقريب الخدمات الصحية للسكان. وتزداد الاختلالات الناتجة عن التوزيع الجغرافي والولوجية للعلاجات الصحية بالمناطق ذات التضاريس الجبلية، كما هو الحال بالنسبة لإقليم الحوز بدير الأطلس الكبير الغربي، الذي يشكل الإطار المجالي لهذه الدراسة.

عرف إقليم الحوز توسعا عمرانيا ونموا سكانيا، أسهما في الضغط على خدمات المرافق والولوج إليها؛ إذ يضطر السكان إلى التنقل للبحث عن الخدمات المطلوبة خارج مناطق سكناهم، ويمتد ذلك على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني مع ما يفرضه من زيادة في التكاليف في مجال يتصف بوعورة تضاريسية، تزيد من ضعف الاتصال بمختلف الشبكات التي تضمن الاندماج ولا سيما بالمجالات الريفية المعزولة.

فقد مكن تموقع التجمعات السكنية بدير الأطلس الكبير الغربي من لعب – وما تزال – دور الربط بين الجبل والسهل في اتجاه حواضر مراكش وشيشاوة وغيرها. الأمر الذي يجعل هذه التجمعات العمرانية مقصدا أو منطقة عبور. وهكذا، يمكن لهذه التجمعات السكنية أن تشكل مجالات وسيطية للخدمات بهدف تقريب الخدمات لقاطنيها والسكان المتمركزين في الجبال، والتخفيف من الضغط على الخدمات بالحاضرة الجهوية –مراكش–.

وعلى ضوء ذلك فإن مشكلة الدراسة تدور حول الإنصاف في الولوج لخدمات الرعاية الصحية والانتفاع منها في مجال إقليم الحوز) يشكو من العزلة وصعوبة الإيصالية. ويمكن تلخيصها في التساؤلين التاليين:

- إلى أي حد يؤدي ضعف أو غياب الارتباط بالشبكات الطرقية (الإيصالية)، إلى التهميش المجالي ومنه الاجتماعي، من خلال الوصول والاستفادة من خدمات العلاجات الصحية؟

- أي تأثير للتدبير المحلي للمرافق الصحية على ولوجية خدمات الرعاية الصحية؟

المنهجية المتبعة

من أجل الإحاطة بالإشكالية المطروحة، تم الاعتماد أساسا على الدراسة الميدانية من خلال الاستمارة والمقابلات والتتبع الميداني، وذلك بهدف رصد أهم التحديات والعوائق التي تواجه المرتفقين في الولوج للمؤسسات الصحية؛ أساسية كانت أم استشفائية. وقد تمت تعبئة 600 استمارة وجهت للمرضى نزلاء المؤسسة العلاجية المتمثلة في المستشفى الإقليمي بتحناوت وبعض المؤسسات الصحية الأساسية، وذلك خلال النصف الأول من سنة 2019.

كما تم استغلال نتائج دراسة ميدانية سابقة أنجزناها في مستهل سنة 2018 بعينة عشوائية شملت 67 مبحوثا من المرضى الوافدين على خدمات المستشفى الإقليمي المذكور. إضافة إلى نتائج دراسة منشورة (هلال، بويربيتان، 2020، ص–ص 25–43).

ولتسليط الضوء على حالة شبكة الطرق، التي يعبرها المرضى، والوقوف عند مختلف النقط السوداء التي تعتريها، قمنا بواسطة سيارة خاصة يوم 29 يناير 2018 بمرافقة مريض قادم من الجماعة الترابية أبادو، حيث حددنا بواسطة نظام

تحديد المواقع العالمي (GPS) تلك النقط، ووقفنا عند مختلف العراقيل، التي تواجه المار من تلك الطريق، وبناء عليه قمنا بقياس متوسط سرعة السيارة، حسب حالة مقاطع الطرق التي مررنا منها.

هذا فضلا عن استغلال نتائج بعض المعطيات الرسمية (وزارة الصحة الخاصة بالخريطة الصحية بالموقع الإلكتروني: http ://cartesanitaire.sante.gov.ma)، مع تعزيز التحليل بدعامات التعبير الخرائطي والبياني والإحصائي.

مجال الدراسة

جرت الدراسة بإقليم الحوز الممتد على مساحة 6231 كلم مربع، والمشكل من 21 جماعة ترابية، وهو أحد الأقاليم الثمانية، المكونة لجهة مراكش–آسفي، كما جاء بذلك التقسيم الجهوي لسنة 2015، ويمتاز بخصائصه التضاريسية المتنوعة، والغنية والممتدة ما بين وحدات سهلية، وأخرى جبلية وتربط بينهما منطقة الدير.

الخريطة (1): توطين إقليم الحوز.

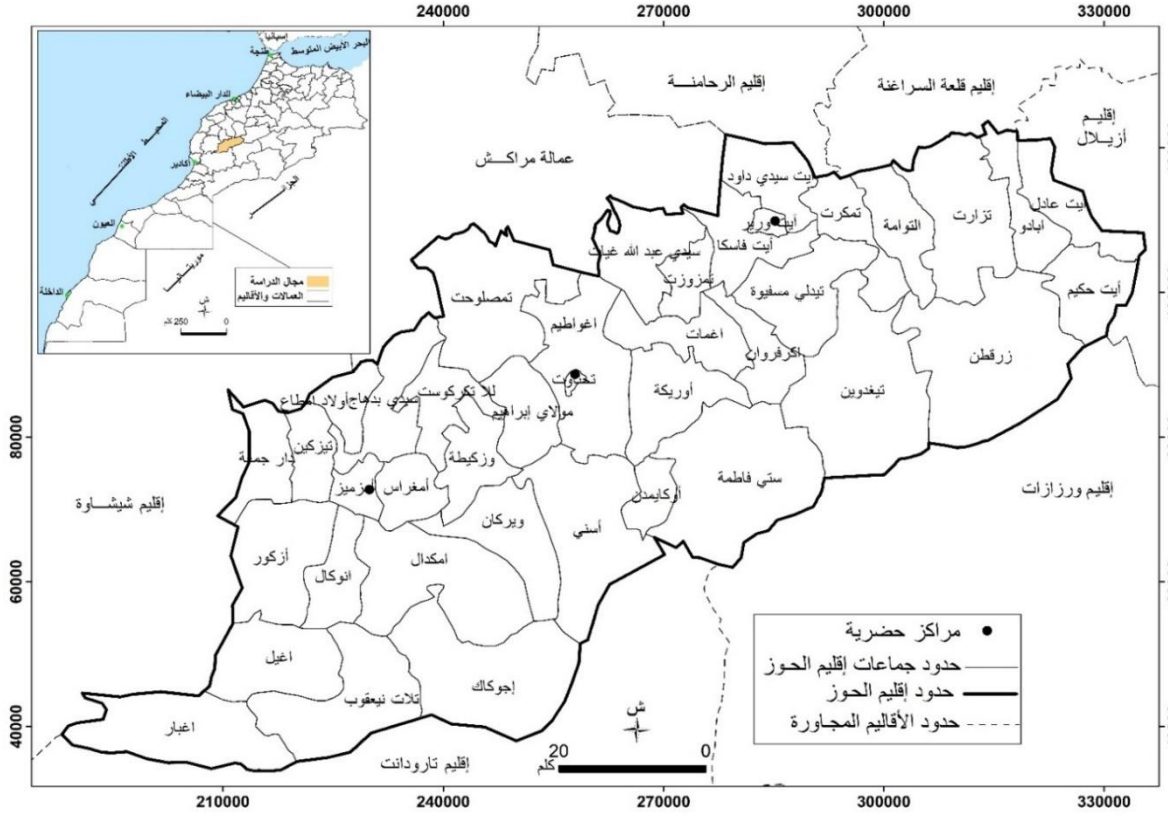

المصدر: التقسيم الإداري لسنة 2015.

تعتري هذه المنطقة الجغرافية مظاهر التفاوتات الديمغرافية، ما بين الجماعات الترابية المشكلة لها، إضافة إلى الهشاشة الاجتماعية والعزلة والفقر، التي تظهر تجلياتها خصوصا على مستوى ارتفاع معدلات الأمية والسكان غير النشطين، إضافة إلى معدلات البطالة، وهي المعطيات الطبيعية والاجتماعية، التي تنعكس سلباً على مستوى ولوجية خدمات الرعاية الصحية.

المفاهيم المهيكلة للدراسة

انسجاما مع الإشكالية المطروحة، تنطلق هذه الدراسة من مفاهيم الإنصاف في الولوج للعلاج، الولوجية، المرافق، والخدمات والحكامة الصحية.

– **الإنصاف في الولوج للعلاج:** نقصد بالإنصاف في هذه المقالة: توزيع معقول للمؤسسات الصحية والتجهيزات الطبية بين السكان والمناطق الجغرافية. ويعد الإنصاف دون العدالة مستوى، إذ تفيد العدالة "توزيعا متساويا" وفقا لتعبير جاك ليفي (Levy, 2013, p–p 531–534). ويندرج الإنصاف في ولوج العلاج ضمن الإنصاف الترابي (الدكاري وآخرون، 2020، ص144) الذي يأخذ معنى أوسع وأشمل؛ أي الاستفادة من كل آليات السياسات الترابية بالقدر الذي يمكن من الحد من الفوارق والعمل المستمر على القضاء عليها وبلوغ رهان التنمية الشمولية دون تمييز لحيز ترابي على حساب آخر.

– **الولوجية الصحية:** فعل ولج يلج ولوجا؛ أي الوصول إلى الشيء والخدمة المقدمة بالمرفق المقصود. يصطلح عليها بالانجليزية (Accessibility)، وبالفرنسية (Accessibilité). لكن في اللغة العربية توجد عدة مرادفات لها من قبيل: الموصلية، الإيصالية، الميسورية، النفوذية، الإتاحة، سهولة الوصول... وتبقى الولوجية الأكثر تداولا واستعمالا بالمغرب، مع تعدد النعوت والصفات التي ترافقها كالولوجية الجغرافية، والولوجية الطرقية، والولوجية إلى الخدمات التعليمية، وولوجية العلاجات الصحية...

تعتبر الولوجية سلوكا فرديا أو جماعيا حسب المحددات السوسيو اقتصادية والسوسيو ثقافية (السن، والجنس، الوسط العائلي، والوسط الاجتماعي، المداخيل، العقيدة الدينية، مستوى الدراسة، التربية الصحية، الإعلام...) والسوسيو الصحية (القدرة على الاستقبال، التجهيزات الصحية...) والجغرافية (وسط حضري، وسط ريفي، منطقة السكنى، مسافة، الزمن بالنسبة لعارضي الخدمات...) (أنفلوس، 2011، ص119). كما أن الولوجية تعكس القدرة المادية على الاستفادة من الخدمات الصحية، وتتخذ بعدين أساسيين على الأقل؛ مادي واجتماعي. فالولوجية هي القدرة على استعمال ما يلزم من الخدمات الصحية في صورة خصائص نظام تقديم الخدمات أو العلاجات، مثل توفر الخدمات وتنظيمها وتمويلها، وما إذا كانت الرعاية الصحية المنشودة تلبي أو لا تبلي الاحتياجات الطبية الأساسية بالقدر الكافي (أنفلوس، 2011، ص40).

ويتحدد مستوى الولوج حسب خصائص السكان الديمغرافية والدخل وعادات التماس الرعاية وعوامل المسافة الجغرافية، والتربية، والمستوى الاقتصادي والثقافي، والنوع، ومكان الإقامة ومدة الانتظار (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص18).

تأسيسا على ما سبق، تعني الولوجية سهولة انتقال الأشخاص من مكان إلى آخر والوصول إلى الخدمات دون الشعور بالإقصاء وبعدم الانتماء. وتعني هنا الولوجية الثقافية التي تجعل الفرد يحس بالانتماء إلى المؤسسة المرفقية دون الشعور بعدم وجود فرص الاستفادة منها فيما يتوافق وحمولته الثقافية وتمثلاته.

– **المرفق الصحي:** تندرج ضمن التجهيزات العمومية التي تقدم خدماتها خارج نظام السوق (الشويكي، 2003، ص83) (العرض/الطلب)، كما تتناول ضمن التجهيزات الاجتماعية، ويتفاوت توزيعها ما بين المركز والهامش. فعلاوة على كونها تتميز مجاليا بالقلة وسوء التوزيع؛ فهي تنتشر بضواحي التجمعات البشرية. وترتبط التجهيزات الاجتماعية بحجم المداخيل والحمولة الديمغرافية لكل جماعة وبسياسة المجالس الجماعية واتساع الحدود الترابية (امدافعي، 2002، ص11).

كما يرتبط مفهوم المرافق بالاستهلاك، إذ يندرج في إطار التجهيزات الضرورية أو الترفيهية التي يحتاج إليها السكان (الأسعد، 2006، ص117) في إطار المصلحة العامة، التي تفي بالاحتياجات الجماعية وغير الهادفة للربح (الدكاري وآخرون، 2020، ص148). وتتكون البنى التحتية للنظام الصحي من وحدات للرعاية الصحية الأولية المتنقلة والعلاجات الصحية الأساسية (المراكز الصحية والمستوصفات)، ومستشفيات، ومراكز استشفائية جامعية، ووحدات شبه طبية (المختبرات الصحية، الصيدليات العمومية، مكتب حفظ الصحة، مراكز التشخيص، إلخ...).

وتندرج المرافق العمومية الصحية إذن في إطار العلاقة بين التجهيزات الصحية وأماكن وجود السكان مع الأخذ بعين الاعتبار سهولة الولوج إليها (التقليص من المسافة والزمن والكلفة) (هلال، 2019، ص77). إذ أن أي مؤسسة خدمية ترتبط بسياق جغرافي (المكان والزمان) ويختلف مجال خدمتها من منطقة لأخرى، وبالتالي فالمرافق الصحية لا يمكن فصلها عن الولوجية، وتقديم الخدمات الموجهة للمجتمع.

– **الخدمة الصحية:** تعرف على أنها الموارد المادية والبشرية المعبأة للقيام بالدوران الوقائي للأصحاء والعلاجي للمرضى كالمستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات (Roudani, 1995, p3). كما تعرف على أنها جميع الخدمات الموجهة للمجتمع والبيئة، أو إنتاج الأدوية والمستحضرات الطبية والأجهزة التعويضية وغيرها بهدف رفع المستوى الصحي للمواطنين وعلاجهم ووقايتهم من الأمراض المعدية (مريزق، 2012، ص35).

أما استعمال خدمات الرعاية الصحية فهو الترجمة العملية لتحويل الحاجيات الصحية إلى طلب فعلي. كما يعتبر استعمال خدمات الرعاية الصحية دليلا على الولوجية. وتجدر الإشارة إلى أن لخدمات الرعاية الصحية خصائص، من أهمها جودة الخدمات، وتقاس بعدة معايير كمدى التوفر على التجهيزات التقنية واستمرار المداومة في العمل بالمصلحة وظروف الاستقبال.

– **الحكامة الصحية:** مقاربة لتدبير المنظومات الصحية، وذلك بخلق ظروف تنظيمية وتصورات تركز على النجاعة. ومما لا شك فيه أن السير في هذا الاتجاه يتطلب مبادئ أساسية تختلف من مرفق إلى آخر، لكنها تلتقي في المشاركة، والمساءلة والشفافية وتقاسم الأدوار والانفتاح والنزاهة ومحاربة الفساد والرشوة وانسجام وتكامل مختلف تدخلات الأطراف الفاعلة في القطاع الصحي.

والواقع إن ضعف مؤشرات التنمية المحلية ارتبط بضعف أداء المرافق العمومية وخدماتها، ويمكن رد ذلك إلى مجموعة من العوامل المتعددة والمتداخلة التأثير وهي إما سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، وهذه العوامل تجد ترجمتها في ضعف وغياب الحكامة المحلية.

تعد الحكامة من المفاهيم الداعية إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتج عن أحادية اتخاذ القرار دون مراعاة منطق أبعاد المشاركة في إعداد المشاريع من التشخيص والبرمجة إلى التنفيذ والتقييم والمساءلة. وباستحضار البعد الجغرافي والمجالي، يصير الطابع الجهوي والتخطيط والتدبير اللامركزي للشؤون الصحية حاضرا ضمن حكامة المكون الصحي لضمان القرب والجودة (Farhat, 2020, p242).

النتائج والمناقشة

نظرا لتعدد الأبعاد والجوانب المحددة لولوجية الخدمات والحكامة الصـــحية كما ورد ســـابقا بفقرة المفاهيم المهيكلة للدراسة، فقد اقتصرنا على العناصر الموالية حتى لا نتجاوز الحيز المخصص لمقال علمي.

1- هشاشة الوضع السوسيو اقتصادي وولوجية خدمات الرعاية الصحية

1-1 توزيع المستجوبين حسب السن والجنس

يعتبر السن مؤشرا صحيا مهما يحدد الفئة العمرية الأكثر تضررا ومعاناة من الأمراض. حيث يرتبط السن ارتباطا معنويا وأساسيا بمختلف أنواع استخدام خدمات الرعاية الصحية، إذ تتسم العلاقة بين العمر والاتصال بالمؤسسة الصحية وزيارتها بخط منحنى، ينخفض من مرحلة الطفولة إلى الشباب بسبب ما يتعرض له الأطفال من أمراض، ثم يرتفع تدريجيا كلما تقدم السن. وهذا ما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مؤشر السن كمعطى أساسي في ولوجية خدمات الرعاية الصحية، خصـــوصـــا إذا تم ربطه بالمحددات الفردية (البيولوجية والجينية) والســـلوكية (الإدمان التبغي، الإدمان الكحولي، الســـلوك الجنسي، السلوك الغذائي...) وكذا خصوصيات بيئته الثقافية والمجالية"

ويستشف من العمل الميداني، أنه كلما تم التقدم في العمر، إلا وأصبح عدد الرجال المقبلين على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والعلاجية مرتفعا في مرحلة ما بعد سن 46 سنة، وهي مرحلة تعرف ظهور العديد من الأمراض العادية والمزمنة، مما يضطر الشخص المريض، تحت تأثير الأعراض إلى التوجه صوب أقرب مؤسسة صحية. بالإضافة إلى التقدم في العمر فإن للمعطى الاقتصادي في هذه المناطق تأثير في الإقبال على المؤسسات الصحية، إذ بفعل الهشاشة الاجتماعية وضعف الدخل الفردي والأسري فإن الفئة الشابة من الذكور تضطر للهجرة للمدن الكبرى والمتوسطة بحثا عن فرص الشغل، مما يخفف الضغط على المرافق الصحية التي يكاد بعضها يخلو من هذه الفئة، وهو ما عايناه بالملاحظة المباشرة، وكذا أثناء تعبئة الاستمارات.

يتشَكَّل المرضى بنسبة مهمة من النساء، فمن أصل 600 مستجوب (ة) بلغت نسبة سريانية المرض في صفوف النساء ما يقارب 59%، وهو المعطى المسجل في كل الفئات العمرية، مع تفاوت من فئة لأخرى. ويعود السبب في ذلك لكون أغلبهن يلجن خدمات الرعاية الصحية الأساسية بالمؤسسات الصحية من أجل الاستشارة والتوعية والحصول على موانع الحمل لتنظيم الصـــحة الإنجابية، وتلقيح الأطفال والرضـــع. علاوة على ذلك نجد العامل الثقافي، الذي يمنعهن من التوجه للحواضر والمؤسسات العلاجية بالقطاع العام والخاص، إلا بوجود مرافق من أحد الأقرباء، وفي حالات الضرورة القصوى حينما ترسل المرأة من المستوصف والمركز الصحي نحو المستشفى الإقليمي أو الجهوي.

الشكل (1): سريانية المرض حسب السن والنوع.

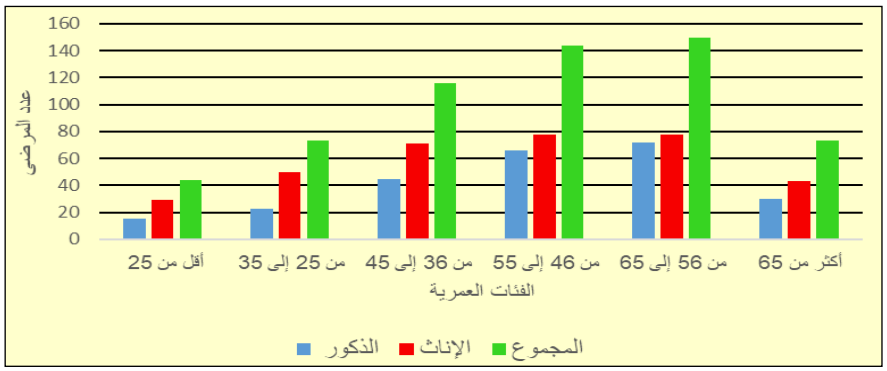

المصدر: بحث ميداني، 2019.

1-2 أثر المستوى الدراسي على الولوج خدمات الرعاية الصحية

تكمن العلاقة بين الولوج للمؤسسات الصحية والمستوى التعليمي في كون الأخير يرفع من الوعي وأهمية العناية بالصحة والحرص على سلامتها من الأمراض والأوبئة والجوائح. بتعبير آخر، فالأفراد الأكثر تعليما هم الأكثر ميلا إلى إجراء الفحوصات الطبية والالتزام بالإجراءات الوقائية الأخرى على غرار جائحة كوفيد-19، حيث تبين أن خطاب التحسيس بمخاطر الوباء والالتزام بالحجر المنزلي لم يُدرك في كل أبعاده من طرف شرائح اجتماعية واسعة، مما يؤشر على هشاشة في مسألة إدراك المخاطر ارتباطا بمستوى تربية وتكوين أفراد المجتمع (شكدالي، 2020، ص233).

يتبين من تحليل المستوى التعليمي للمرضى مدى استفحال وضعية الهشاشة التعليمية في صفوف السكان. إذ اتضح أن معدل الأمية مرتفع خاصة لدى الإناث ب 42% من مجموع المستجوبات، ويعود سبب هذا التباين إلى عزوفهن عن الدراسة بفعل الحمولة الثقافية السائدة في هذه المجالات الريفية وشبة الريفية، والتي تعطي الأولوية لتدريس الرجل على حساب المرأة.

الشكل (2): توزيع المرضى حسب المستوى الدراسي.

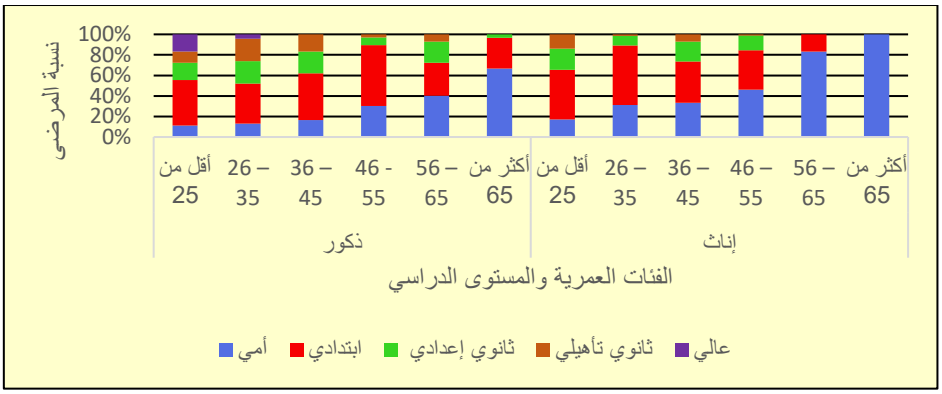

المصدر: بحث ميداني، 2019.

ينضاف إلى ما سبق، بعد المؤسسة التعليمية بالمرحلة الإعدادية والثانوية، وهشاشة الوضع الاجتماعي. هي العوامل السوسيواقتصادية التي تدفع الأسر إلى تشغيل الأطفال وخصوصا الإناث في الأعمال المنزلية والعائلية التي تتطلب أحيانا قوة بدنية تفوق سن المشتغلة، أو إرسالهن للمدن للعمل كخادمات في البيوت مقابل أجر زهيد عوض إتمام دراستهن، وذلك بهدف إعالة الأسرة في ظل ضعف الموارد المالية.

يسود التعليم الابتدائي في صفوف المرضى، بينما الحاصلون على شهادات ثانوية إعدادية أو ثانوية، فيتفاوتون من فئة عمرية لأخرى مع الأفضلية الواضحة للرجال مقابل النساء، في حين أن التعليم العالي يكاد ينعدم لدى المستجوبين.

تدل هذه المؤشرات على كون المرضى خاصة ومجموع إقليم الحوز عامة، لا زال يشهد نسبة مهمة من الأمية خاصة بالمجال الريفي، وهذا يؤثر سلبا على الصحة من حيث الوقاية وعدم الالتزام بما يصدره الطبيب أو الممرض، وكبديل عن ذلك فبعض المرضى يختارون الطب الشعبي والشعوذة عوضا عن الطب الحديث (بويربيتان، 2021، ص224).

عموما، فالأمية ونقص المستوى التعليمي بين النساء والأطفال تترتب عنه آثار متعددة وعواقب سلبية مباشرة وغير مباشرة على وضعهم الاقتصادي وصحتهم (Padmini, https://www.un.org/fr/chronicle/article/education-pour-la-sante-et-developpement-durable). وفي هذا الصدد، ظهرت العديد من المصطلحات التي تربط بشكل مباشر بين الصحة والتعليم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين: التثقيف الصحي والتثقيف العلاجي للمريض والتثقيف الصحي للمرضى (Parayre, Alicia, 2019, p91). ويتم استخدام التثقيف الصحي عندما يُنظر إلى التعليم على أنه مكون من مكونات الصحة. بل هناك من أشار إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك رعاية صحية بدون مشروع تعليمي (Vial, 2000, p123). يتعلق الأمر بأخذ التعليم بالمعنى الواسع، وليس اختصاره في نظام التعليم، ولكن التفكير في التعليم كديناميكية تشكل الإنسان، والتي يمكن من خلالها استيعاب الفجوة التي قد توجد بين الممارسات الصحية والمعرفة حول الصحة. وهذا ما يحيل على أن العلاجات الصحية لم تعد ترتكز فقط على ما هو تقني (آليات، تحليلات مخبرية...)، بل بات يلعب فيها المستوى التعليمي دورا رياديا. مع استحضار أن سياسات الرقي بالتعليم، وتحسين الرعاية الصحية الأساسية والحد من الفقر، ليست رفاهية متاحة فقط لأغنى البلدان (El Aoufi, Hanchane, 2016, p261).

2- المسافة: محدد أساسي لولوجية خدمات الرعاية الصحية

تمثل مسافة ولوج خدمات الرعاية الصحية أحد أهم العوامل المؤثرة في سهولة أو صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية واستخدامها، بالإضافة إلى أهميتها كحلقة وصل في نظام تقديم خدمات الرعاية الصحية.

وقد تم حساب هذه المسافة اعتمادا على أداة Network Analyst وما توفره من إمكانية لحساب المسافة الزمنية، فإذ افترضنا أن متوسط سرعة سيارة شخصية أو سيارة إسعاف هو 60 كلم في الساعة، وأن بإمكانها قطع مسافة 5 كلم في 5 دقائق، من خلال العمل على توجيه اتجاه الشبكة الطرقية للمستشفى الإقليمي، وجعله مركز الثقل الذي تصل إليه كل الطرق، يمكن الحصول على النتائج التالية المبينة بالخريطة رقم 2.

الخريطة (2): الولوجية الزمنية للمستشفى الإقليمي.

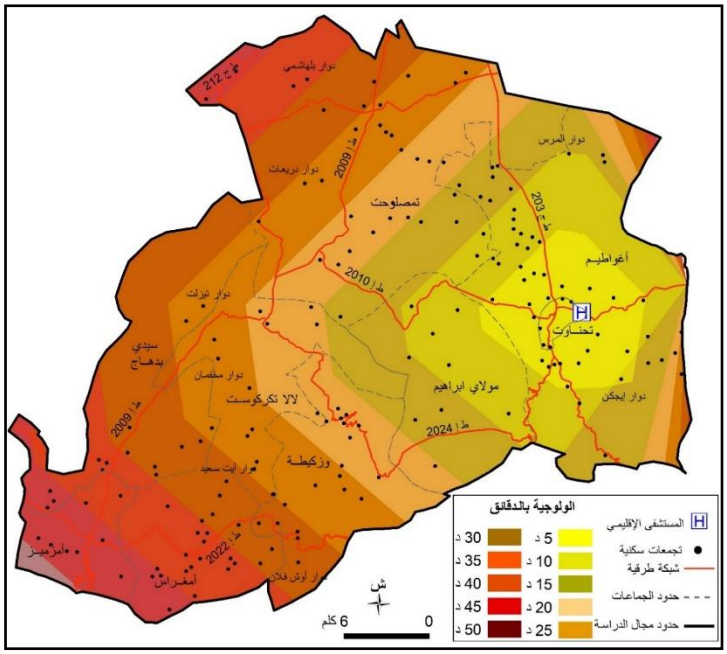

المصدر: البحث الميداني، والشبكة الطرقية الإقليمية، ومخرجات خوارزمية "Euclidean distance".

تختلف المسافة المقطوعة من طرف المرضى للوصول إلى أقرب مؤسسة صحية تبعا لوسط الإقامة، والبعد عن المركز. كما يجب التمييز في هذه المسافة بين تلك التي يقطعها المريض إلى المؤسسة الصحية الأساسية، والمؤسسة الصحية الاستشفائية. فالأولى تقدم خدمات القرب، وغالبا ما توجد بمركز الجماعة، أو بالتجمعات السكنية، مما يجعل مسافة الوصول إليها تختلف عن المؤسسة ذات الطبيعة الاستشفائية والمتمثلة في المركز الاستشفائي الإقليمي بتحناوت.

يعد بعد أو قرب المسافة المقطوعة وحالة الشبكة الطرقية، عاملان محفزان في الاستفادة من خدمات المؤسسة الصحية سواء أكانت أساسية أم استشفائية، ففي مجالات الدير والجبل غالبا ما تشكل الظروف المصاحبة لوصول المرضى سببا في عدم الذهاب للمراكز والمستشفيات، مما ينتج عنه مضاعفات صحية، تدفع بالسكان للجوء إلى وسائل أخرى تقليدية كالطب الشعبي والشعوذة، التي تكون متاحة في الأسواق الأسبوعية القريبة أو بأماكن خاصة لها، مما يترتب عنها مضاعفات صحية خطيرة قد تصل بالمريض إلى الوفاة، رغم ما ينظم من قوافل طبية موسمية أو مستشفيات ميدانية خاصة في فترات سوء الأحوال الجوية، إلا أنها إجراءات وعمليات محدودة النجاعة لما تفرضه العناية الصحية على طول السنة.

وجبت الإشارة إلى أن محدودية الأداة المستعملة والطريقة المستعملة في إظهار النتائج، تكمن في عدم الأخذ بالعناصر الطبيعية، من أودية ونقط سوداء، وقوة في الانحدارات، ومن هنا تظهر أهمية دراسة حالة المريض الذي قمنا بمرافقته من جماعة أبادو صوب المركز العلاجي الإقليمي.

3- الشبكة الطرقية: عامل محدد في ولوجية العلاجات الصحية بالمستشفى الإقليمي

إلى جانب السلامة الصحية للشخص والقرب أو البعد من المؤسسة الصحية، فإن المسار الطرقي الذي يمر منه المريض ومختلف الصعوبات التي تطبعه دون اعتبار نوعية وسيلة النقل، يؤثر هو الآخر على زمن الوصول للمؤسسة الصحية.

وهذا ما أفرزته نتائج العمل الميداني من خلال مرافقة مريض من المستشفى الإقليمي صوب محل سكناه بالجماعة الترابية أبادو. إذ اتضـــح أن الشـــبكة الطرقية التي يمر منها تتخللها العديد من النقط الســـوداء والمتمثلة في الأودية الكثيرة المخترقة لها، والتي تتسبب زمن الفترات المطيرة والعواصف الرعدية في انقطاع الطريق بفعل الفيضانات، مما يشكل عائقاً أمام السكان في التنقل نحو المؤسسات الصحية ومنها المستشفى الإقليمي بتحناوت.

إنه الأمر الذي يقلل من فرص العلاج خاصة في الحالات المستعجلة، مما يضطر المريض إلى عدم الاستفادة من الخدمة الطبية، وقد يتسبب ذلك في مضاعفات صحية خطيرة قد تصل حد الوفاة. أو أن يغير الاتجاه صوب مدينة مراكش، ومن ثمة إلى تحناوت في حالة انقطاع الطريق عند قنطرة أوريكة. وهو ما يزيد من تكلفة العلاج ومدة الوصول، أو تغيير الاتجاه في حالات الانهيارات الأرضية وانحباس الطريق التي تؤدي من أبادو إلى بوعشيبات، ويتم ذلك عبر الطريق الجماعية الرابطة بين جماعة أبادو وجماعة توامة. وقد أبانت الزيارة الميدانية للجماعة الأخيرة، أنها بدورها تعتريها العديد من النقط السوداء المتمثلة في الأودية المخترقة لها، وخطر انهيارات التربة بفعل عوامل التعرية.

احتاج الوصول إلى الجماعة الترابية أبادو، انطلاقاً من المستشفى الإقليمي مدة ساعتين ونصف. وإذا علمنا أن المريض القادم من هذه المناطق غالبا ما يستقل وسيلة نقل عمومية متمثلة في سيارة الأجرة من الحجم الكبير أو الحافلة العمومية أو النقل المزدوج، وحسب ما تفرضه ظروف التنقل ومحطات الوقوف، فإن ذلك قد يحتاج ساعات إضافية عن الوقت الذي استغرقناه بالسيارة الخاصة، مما يستدعي منه الاستيقاظ في الساعات الأولى للصباح، إن هو أراد الالتحاق بالمستشفى الإقليمي بتحناوت.

الخريطة (3): الشبكة الطرقية التي يمر منها المريض وتأثير النقط السوداء على متوسط سرعة السيارة.

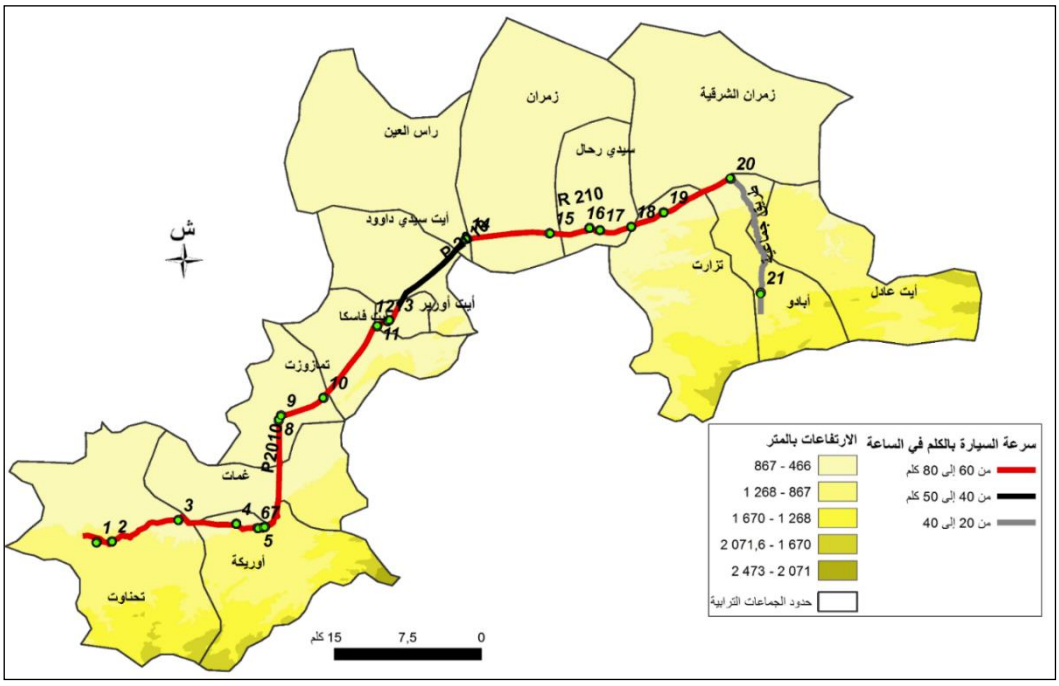

المصدر: البحث الميداني 2018 وخريطة النمذجة الرقمية للأراضي (MNT).

على طول الطريق الرابطة بين المستشفى الإقليمي والجماعة الترابية أبادو، كان متوسط سرعة السيارة متباينا. فقد حتمت بعض المقاطع الطرقية السير ما دون السرعة القانونية التي كانت في التشوير العمودي، إضافة إلى غياب التشوير

الأفقي في بعضها وتحفرها على طول المقطع الرابط بين أيت أورير وبين الشوانط. كما أن العامل الطبوغرافي وضيق الطريق (الصور رقم 1 و2 و3) في المقطع الطرقي الرابط بين بوعشيبات ومركز أبادو استلزم خفض السرعة في بعض الأشطر إلى ما دون 20 كلم في الساعة، الأمر الذي قد يتسبب في الصباح الباكر، بفعل كتل الضباب التي تكون في هذه المنطقة، في حوادث سير مميتة، إضافة إلى غياب التشوير الأفقي في هذا المقطع.

الصور رقم 1 و2 و3: بعض النقط السوداء على الطريق المؤدية من وإلى الجماعة الترابية أبادو.

صورة (1): حالة الطريق ما بين النقطتين 13

صورة (2): حالة الطريق ما بين النقطتين 20 و21

صورة (3): واد يخترق الطريق عند النقطة 18

4- تكلفة الوصول للمركز الاستشفائي الإقليمي

تختلف تكلفة الوصول للمستشفى الإقليمي، بناء على وسيلة النقل المستعملة، أهي شخصية، أم عمومية، وكذا استنادا لنقطة الانطلاق ونوع الطريق التي يسلكها المريض، أهي طريق معبدة كليا، أم أنه يتبع مسارا غير معبد ومن ثمة يصل لما هو معبد. في هذا الصدد، تمت دراسة حالتين واحدة ميدانية بحساب التكلفة من جماعة أبادو وصولا للمستشفى الإقليمي بتحناوت، وأخرى تقنية بحساب تكلفة البنزين المحتمل استهلاكه من سيارة الإسعاف انطلاقا من المستشفى الإقليمي نحو كل الدواوير والتجمعات السكنية للجماعات المدروسة.

4-1 تكلفة الوصول من جماعة أبادو

تصل تكلفة التنقل من جماعة أبادو، إلى المستشفى الإقليمي 39 درهما، وبحساب تكلفة الذهاب والإياب فإن ذلك يصل إلى 78 درهما، وهو ما يعادل تقريبا أجرة يوم لعامل مياوم. ونظرا للتوقفات التي يضطر إليها المريض لاستبدال وسيلة

النقل ما بين محطة وأخرى، فذلك يحتم وجود مصاريف أخرى لقضاء الحاجيات المتعقلة بالسفر من مأكل ومشرب، مما يرفع تكلفة الذهاب للمستشفى إلى ما يتجاوز 150 درهما، دون احتساب المصاريف داخل المستشفى من تكلفة العلاج أو شراء الأدوية، كما أنه وفي حالة المريض الذي يسكن خارج مركز أبادو، فإنه يحتاج وسيلة نقل إضافية تقله نحو مركز الجماعة والتي غالبا ما تكون وسيلة نقل غير مرخصة، ويساهم ذلك في ارتفاع المصاريف، كما هو الشأن للقادمين من دُوَّارَيْ أَدَّارْ وَأَيْتْ ميمون، إذ يحتاج مرضاهما إلى 6 دراهم للوصول إلى مركز الجماعة.

الجدول (1): تكلفة التنقل عبر سيارة الأجرة من الحجم الكبير من جماعة أبادو إلى المستشفى الإقليمي حسب محطات التوقف.

محطة التوقف	التكلفة بالدرهم (DH)
أبادو – بوعشيبة	10
بوعشيبة – أيت أورير	10
أيت أورير – أوريكة	10
أوريكة – العقرب	3
العقرب – تحناوت	6
المجموع	39

المصدر: البحث الميداني، 2018.

4-2 تكلفة البنزين المستهلك من سيارة الإسعاف

تعد تكلفة البنزين من أهم العوامل التي يجب اعتبارها عند تحديد الأماكن الملائمة لإنشاء مركز صحي كونها مصاريف مستمرة في الزمن. ولتحديد تكلفة البنزين ينبغي استحضار وتحديد عدة معطيات: المسافة المقطوعة، ثمن البنزين ونوع السيارات المستعملة.

- سيارات الإسعاف

تتنوع سيارات الإسعاف التي توجد بحوزة المجالس المنتخبة، وكذا التي تتوفر عليها مندوبية الصحة بالحوز، أو التي توجد بحظيرة المستشفى الإقليمي، أو التي تعود للوقاية المدنية بتحناوت أو التي تمتلكها بعض جمعيات المجتمع المدني. ولاستخراج تكلفة البنزين المستهلكة، تم أخذ سيارة الإسعاف رباعية الدفع والتي تدخل في إطار الجيل الجديد من السيارات المتوفرة في الجماعات كنموذج للوصول لهذا المُعامل. وأيضا كون هذا النوع من السيارات الأكثر إستعمالا في المناطق الجبلية.

- ثمن البنزين

أُخِذَ تاريخ 20 أبريل 2019 كفترة مرجعية لهذه العملية، وهي الفترة ما قبل الحجر الصحي التي شهدت انخفاضا استثنائيا في ثمن المحروقات والتي لا يمكن اعتبارها نظرا للظروف التي أدت إلى ذلك الإنخفاض.

ثمن البنزين بلغ 10.99 درهما، وتم اعتبار أن سيارة الإسعاف الرباعية تستهلك معدل 9 لترات في 100 كلم مع تغير طفيف حسب النوع.

– المسافة المقطوعة

المسافة المقطوعة هي العامل المتغير الذي يتحكم في تكلفة النقل. تم حساب المسافات الممكنة في المنطقة المعنية بالدراسة باستعمال نظم المعلومات الجغرافية، حيث تم اتخاذ المستشفى الإقليمي كنقطة الانطلاق.

ومن الناحية التقنية، استعملنا أداة المسافة الأقليدية Euclidean distance والتي تعطي نتائج على شكل raster حيث كل وحدة تحمل قيمة تعبر على المسافة من المستشفى الإقليمي بالكيلومتر.

– التكلفة

لتحديد تكلفة البزين، يكفي اعتماد العلاقة الثلاثية

لـ9 X د 10.99 ⟶ 100 كلم

x ⟵ كلم d

وبالتالي التكلفة لكل مسافة x هي: x= d X 98.91 د

من الجانب التطبيقي، تمت هذه العملية باستعمال برنامج نظم المعلومات الجغرافية وتحديدا باستعمال أداة Raster Calculator التي تمكن من إجراء العلاقة السابقة على كل وحدة (Pixel).

حددت تكلفة البنزين المستهلك من سيارة الإسعاف، بدراسة تقنية اعتمادا على معرفة المسافة المقطوعة باستخدام وحساب المعاملات المتدخلة فيها لحالة سيارة رباعية الدفع.

تم استخراج النتائج المتعلقة بالجماعات المدروسة، والتي تصل فيها أقصى تكلفة للبنزين لحوالي 43 درهما، وبحساب تكلفة الذهاب والإياب من وإلى المستشفى الإقليمي يكون المجموع محددا في 86 درهما للرحلة.

الخريطة (4): تكلفة البنزين المحتمل استهلاكها من طرف سيارة الإسعاف انطلاقا من المستشفى الإقليمي.

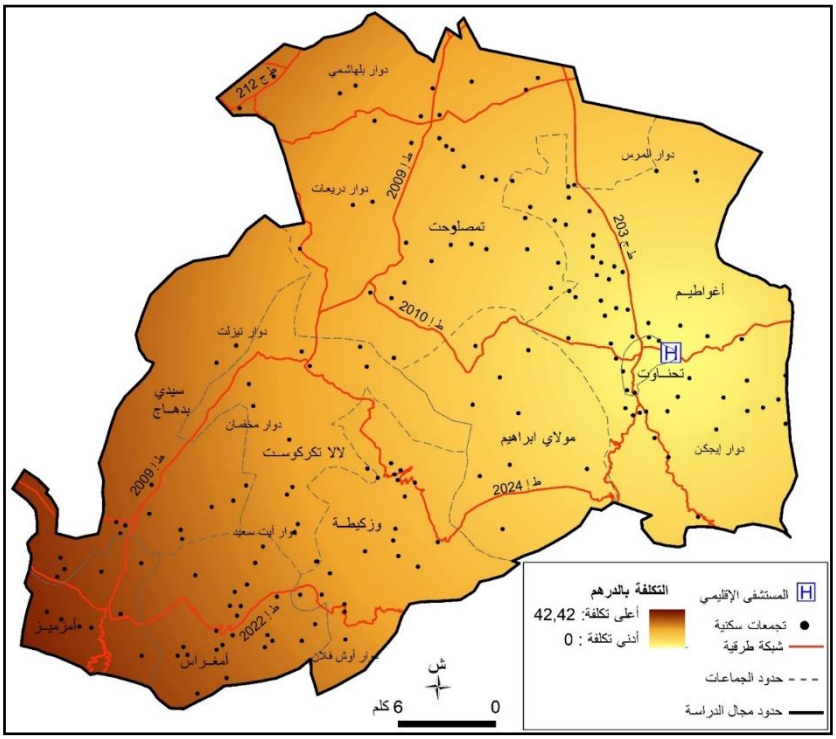

المصدر: البحث الميداني، وثمن البنزين للفترة المرجعية 20 أبريل 2019.

5- حكامة الخريطة الصحية بإقليم الحوز

5-1 نمط التدبير الترابي المتبع في الخريطة الصحية الإقليمية

تعتبر الخريطة الصحية بمثابة وثيقة إدارية وقانونية، تقسم التراب إلى دوائر للتدخل الصحي والاجتماعي. إنها أداة لتخطيط وبرمجة التجهيزات (شبكة المستشفيات، وشبكة العلاجات الصحية الأولية، التقنيات المكلفة للثمن...) والموارد البشرية وتحديد الأمراض والسكان والمجالات الترابية المستهدفة بواسطة برامج الصحة الجماعية. كما تعد أداة مساعدة على اتخاذ القرار من أجل ضمان خدمات صحية وقائية وعلاجية أفضل للسكان (أنفلوس، 2007، ص-ص586-587).

وتتمحور البنيات الصحية الوطنية لوزارة الصحة حول مجموعتين: شبكة العلاجات الصحة الأساسية وشبكة المستشفيات العمومية. وتقوم الأولى على أساس ترابي، حيث تشمل المستوصف القروي، ومركز الصحة الجماعي، ومركز الصحة الجماعي المتوفر على دار للولادة، والمركز الصحي الحضري ومستشفى المنطقة. أما الثانية فتنقسم إلى مستشفيات عامة ومستشفيات اختصاصية.

يتم انتظام المؤسسات الصحية الأساسية باعتماد تقطيع ترابي يتمحور حول الدوائر الصحية، وهي مجال يتميز بخصائص ديمغرافية وطبيعية تؤهله لتكوين وحدة مجالية بالأخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية والمادية المتوفرة والمخصصة لهذا القطاع. وعادة ما تكون الدوائر الصحية مكونة من مجموع تراب جماعة محلية أو أكثر. ويتم تقطيع هذه الدوائر الصحية إلى قطاعات صحية تتكون من مجال نفوذ مركز صحي أو مستوصف. وتتم إدارة الدوائر الصحية بواسطة طبيب رئيس يسهر على تتبع البرامج الصحية الوقائية بمنطقة نفوذ دائرته ويعمل على تتبع مؤشرات الخدمات العلاجية الطبية وشبه الطبية المقدمة من طرف مؤسسات الرعية الصحية الأولية التابعة له.

أما بخصوص إقليم الحوز، فتتوزع مؤسسات الرعاية الصحية الأولية على 21 دائرة صحية، تغطي مجموع تراب الإقليم، وتختلف أحجام مجالات نفوذها، فمنها الدوائر الصحية التي تغطي تراب جماعة محلية واحدة كالدوائر الصحية لمولاي إبراهيم، آسني، تحناوت، أغمات، أوريكة، تازارت، تيديلي مسفيوة وتمصلوحت. بينما تغطي بعض الدوائر الصحية تراب جماعتين محليتين كالدائرة الصحية لويركان التي تشرف على جماعة أمكدال إلى جانب جماعة ويركان، والدائرة الصحية لستي فاضمة التي تشرف أيضا على تراب جماعة أوكايمدن، والدائرة الصحية لتامازوزت التي تشرف كذلك على تراب جماعة اكرفروان. والدائرة الصحية لتوامة التي تؤطر المؤسسات الصحية المتواجدة على تراب جماعة تدلي مسفيوة. وقد تتكون الدائرة الصحية من تراب أكثر من جماعتين محليتين كما هو الحال بالنسبة للدائرة الصحية أيت أورير التي تشرف على تأطير البنيات الصحية بكل من جماعات أيت أورير وآيت فاسكا وأيت سيدي داوود.

5-2 الحكامة الصحية بالمندوبية الإقليمية للصحة للحوز ومظاهر الاحتقان

يقدم المركز الاستشفائي الإقليمي بتحناوت خدمات علاجية متخصصة ومتابعات واستشارات للمرضى المحولين من مختلف المستوصفات والمراكز الصحية الموزعة على تراب الإقليم.

يستقبل هذا المركز الاستشفائي المرضى الموجهين من طرف شبكة العلاجات الصحية الأساسية والقطاع الخاص وشبه العمومي، ويرسل كذلك المرضى إلى المستشفيات الأعلى منه درجة في التراتبية كالمستشفى الجهوي أو الجامعي،

وحتى للمؤسسات الاستشفائية العسكرية التي جعلت خدماتها في فترة كوفيد 19 في خدمة جميع المرضى سواء ينتمون للمؤسسة العسكرية أم لا.

يؤمن المركز الاستشفائي الإقليمي استشارات ومعاينات للمرضى تحت إشراف مدير مستشفى هذا المركز، الذي يسهر على تحسين جودة الخدمات المقدمة، وذلك عبر تقييم خدمات كل من الأطباء والممرضين والإداريين والأعوان، بصفة دورية. ويسهر مدير المستشفى على توفير جميع الوسائل التي تساعد على تأمين سير عمل هذه الخدمات التشخيصية والاستشارات والمعاينات الطبية ولوازم الجراحات الطبية، كما يسعى إلى توفير أحسن استقبال للمرضى وتخفيض الحد الأقصى لمهلة الانتظار. إلا أنها تبقى إجراءات غير ناجعة بفعل غياب الموارد الطبية، وارتفاع عدد الشواهد الطبية، والضغط على المستشفى، وهي عوامل مؤثرة على وتيرة الاشتغال بالمؤسسات الصحية عموما وبهذه المؤسسة على وجه الخصوص. وهذا ما يجعل تنزيل أهداف الخريطة الصحية تتخلله صعوبات، ويواجه أحيانا بتكتلات نقابية، الشيء الذي يحول دون تنزيل العقوبات الجزرية. وهو الاصطفاف النقابي الذي تحركه ملفات مطلبية غالبا ما تكون ذات طبيعة تنظيمية، ويكون المحفز لقيامها قرارات لا تصب في مصلحة فئة منتمية لهذا الفرع النقابي أو ذاك.

فالحضور النقابي موجود ليس فقط بداخل مؤسسة المديرية الإقليمية، بل ويصل صداه إلى المديرية الجهوية عبر وقفات احتجاجية، التي وإن كانت تعبر عن مشاكل شريحة مهنية، إلا أن وقعها على المرضى يكون كبيرا، لأن جانبا منهم يأتي للعلاج فيصادف هذه الوقفات أو يوم إضراب عن العمل، مما يؤخره عن العلاج، أو يضطره للذهاب إلى المؤسسات الخاصة بمدينة مراكش، أو أنه وبسبب ضعف الإمكانات المالية يلجأ إلى الطب التقليدي كبديل رغم ما يتخلله من مخاطر صحية.

كما أن مظاهر ضعف الحكامة الصحية تتجسد من خلال المؤسسة الصحية الوحيدة بالإقليم، فتدبيرها يواجه بعدة مشاكل من ضمنها توتر العلاقة في العديد من المرات بين الأطباء وإدارة المركز العلاجي الإقليمي (ظهرت تجليات هذا الاحتقان من خلال تقديم مدير المستشفى الإقليمي لاستقالته يوم 28 غشت 2020).

ورغم تفاني الكثير من مختلف الأسلاك الطبية وأعوان الصحة والتمريض من أجل توفير أحسن الخدمات، إلا أن الكثير يشتكي من عدم توفر ظروف العمل المناسبة لتقديم الخدمات الصحية المطلوبة أو المنتظرة في الوقت المناسب. خصوصا أمام تزايد احتجاجات المرضى وذويهم وعدم رضاهم عما يوفره قطاع الصحة من خدمات. الأمر الذي ظهر جليا فيما تكاد تنقله يوميا مختلف وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من مشاكل وقضايا قد يكون ضحاياها مرضى أبرياء.

الصور رقم 4 و5: جانب من الوقفات التي شهدتها كل من المندوبية الإقليمية والمديرية الجهوية للصحة.

المصدر: almasdare.com، 21 دجنبر 2018.

من مظاهر ضعف الحكامة في قطاع الصحة نجد كذلك نظام التغطية الصحية "راميد"، الذي تشوب الاستفادة منه عدة عراقيل بفعل نقص التنسيق ما بين المتدخلين في بلورته، مما يفتح باب الاستفادة منه لأشخاص لا يستحقونه، ومن بينهم من يدبر الشأن العام الترابي كما أشارت لذلك بعض المواقع الإلكترونية المحلية والجهوية (https ://www.alyaoum24.com/1079189.html، https ://assabah.ma/378103.html).

كما أن الولوج للمركز الاستشفائي الإقليمي للمرضى الحاملين لبطاقة راميد يبقى محصورا على المنتمين للجماعات الموجودة بمحيط المستشفى أو تلك التي يسهل الوصول منها، وهو ما أبانه تحليل سجل المرضى الذين ولوجوا خدمات المؤسسة العلاجية والحاملون لبطاقة راميد في الفترة الممتدة ما بين 1 يناير و31 دجنبر من سنة 2018.

ما يثير الانتباه هو نسبة المرضى المستفيدين من خدمات راميد وغير المنتمين إداريا للنفوذ الترابي لإقليم الحوز، بل هناك حالات لمرضى قادمين من تارودانت وأكادير وأزيلال ومراكش، وهو ما أشارت إليه عناوين مقرات سكنى المرضى للحاملين لبطاقة راميد المستفيدين من خدمات المستشفى الإقليمي سنة 2018.

الخريطة (5): الانتماء الجغرافي لنزلاء المركز الاستشفائي الحاملين لبطاقة راميد.

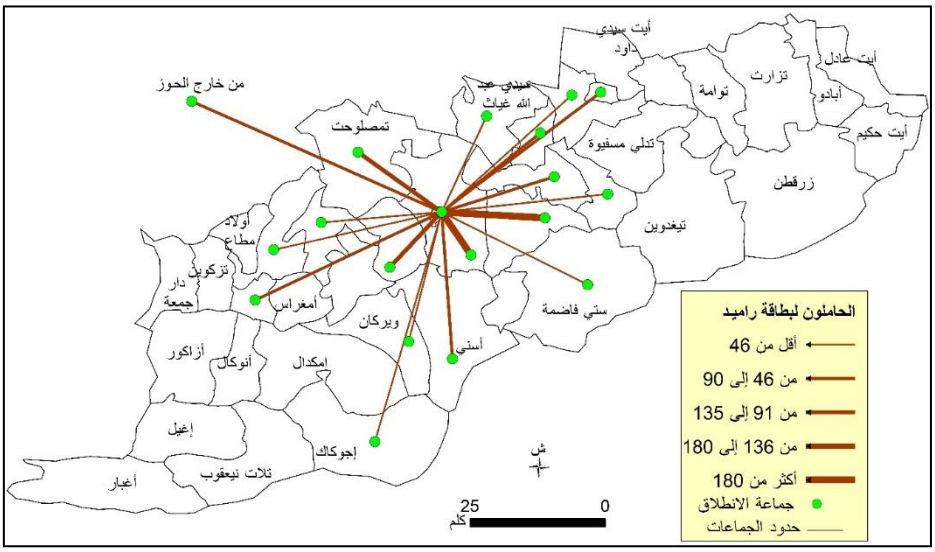

المصدر: سجلات المرضى المستفيدين من خدمات المركز الاستشفائي الإقليمي بالحوز والحاملين لبطاقة راميد، 2018.

خاتمة

أظهرت نتائج التحليل أن الولوج للعلاجات الصحية بإقليم الحوز يعرف مجموعة من العوائق والتعثرات، مما يجعل الوصول إلى المرفق الصحي المقصود صعباً، بسبب الوضع الجغرافي والعوائق المطروحة في التدبير والتثقيف الصحي. وفي كثير من الأحيان، يحتاج المستفيد من خدمات هذه المرافق الصحية لعدة ساعات من التنقل للوصول لأقرب مركز صحي، إضافة إلى الوقت اللازم لإيجاد وسيلة النقل. فالمناطق التي يمكن الوصول إليها بواسطة شبكة طرقية معبدة غالبا ما تستخدم سيارة الإسعاف الجماعية، أو وسائل النقل المرخصة أو السرية.

وتزداد الصعوبات في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بطرق معبدة، حيث يتم التصرف بوسائل أخرى وفقا لحالة المريض، فإما تتم مرافقته مشياً على الأقدام من طرف شخص غير مريض، أو يتم حمله عبر دابة أو على سرير حتى الطريق المعبدة. ثم ينتظر أحيانا عدة ساعات لمرور وسيلة نقل، ومدى موافقة صاحبها على نقله. وهذا ما يساهم في تأخير العلاج، وارتفاع في التكلفة المرافقة لمختلف مساراته انطلاقا من مسكن المريض وصولا إلى المستشفى الإقليمي، مرورا بمختلف الأماكن الجغرافية التي يمر عبرها وطبيعة الوسائل التي يستعملها.

وقد تبين كذلك أن الثقافة الصحية مفقودة في المعيش اليومي في كثير من الحالات. والواقع أنها أصبحت من المبادئ الأساسية والضرورية التي ينبغي على الأفراد والجماعات اكتسابها والتعامل على أساسها، في ضوء ما يهدد البشرية من مخاطر كالأوبئة وغيرها، والتي عرفت انتشارا رهيبا في الوقت الراهن وخلفت العديد من الضحايا في الأوساط التي تقل فيها درجة الوعي أو تنعدم. والثقافة الصحية تقوم على أنماط سلوكية سوية على مستوى الفرد أو الجماعة مكتسبة من خلال عملية التعلم، إضافة إلى العوامل الوراثية والبيئية التي لها دور في إثراء هذه الثقافة. والمجتمعات الأكثر تحضرا هي التي تهتم بالتنشئة الصحية وتعطي لها الأهمية البالغة سواء على مستوى الأسرة أو المؤسسات التربوية أو باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية من خلال توفير الوسائل الضرورية الخاصة بذلك، وتعميمها كمبدأ أساسي في كل مؤسسات المجتمع قصد توفير الحماية والوقاية من كل المخاطر التي تهدد كيانها. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عمليات الإرشاد والدعم المادي والمعنوي.

الببليوغرافيا

الأسعد محمد (2006): "المرافق الاجتماعية والحكم المحلي بالمدن الكبرى بالمغرب: نموذج مدينة الدار البيضاء". ورد في: أعمال الملتقى الثاني للجغرافيين العرب الرياض، المدن الكبرى في الوطن العربي.

امدافعي محمد (2002): التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال.

أنفلوس محمد (2007): تحولات المجال المغربي والمجتمع: دراسة في جغرافية الصحة بالوسط الحضري. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، تخصص الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

أنفلوس محمد (2011): معجم تفسير المصطلحات في جغرافية الصحة. سلسلة دفاتر البحث العلمي رقم 2، منشورات مختبر الأبحاث حول المجال وإعداد التراب بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

بويربيتان صالح (2021): ولوجية خدمات المرافق المجتمعية وسؤال التنمية المحلية بدير الأطلس الكبير الغربي. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.

الدكاري عبد الرحمان وهلال عبد المجيد والإدريسي عبد الواحد (2020): التعمير وسياسة إعداد التراب، مقاربة بيداغوجية ومنهجية. الطبعة الثانية، منشورات دار القلم، الرباط.

شكدالي المصطفى (2020): "جائحة كورونا والكشف عن اختلالات نظام التعليم بالمغرب: تساؤلات واقتراحات في أفق بلورة نموذج تنموي جديد". ورد في: جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والتربوية والنفسية. منشورات مركز تكامل للأبحاث والدراسات.

الشويكي المصطفى (2003): "التجهيزات العمومية ودورها في هيكلة المجال بالأقاليم الصحراوية الجنوبية". ورد في: مجلة مجالات مغاربية، عدد 3-4، منشورات الاتحاد الجغرافي المغربي، عدد خاص بالأقاليم الصحراوية المغربية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2013): الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم، إحالة رقم 4.

مريزق محمد عدمان (2012): مداخل في الإدارة الصحية. دار الراية، عمان.

هلال عبد المجيد (2019): "أهمية وتحديات الولوجية في إعداد المجال بواسطة المرافق والخدمات المجتمعية، حالة المغرب". ورد في: المجلة الدولية للتخطيط العمراني والتنمية المستدامة. إصدار المنظمة الأوروعربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء، مانشستر، المجلد 6، العدد 8.

هلال عبد المجيد وبويربيتان صالح (2020): "مؤشرات ولوجية الخدمة الصحية: حالة دير الأطلس الكبير الغربي". ورد في: مجلة جيومغرب (مجلة الدراسات في علوم الأرض، الجغرافية والتهيئة) رقم 16، فاس.

El Aoufi N. et Hanchane S. (2016) : Les inégalités réelles au Maroc : une introduction. Collection Economie critique. Ouvrage publié avec le concours de l'Académie du Royaume du Maroc.

Farhat E. (2020) : « Régulation et planification décentralisée des affaires sanitaires au Maroc ». In Revue Espace géographique et société Marocaine, n° 40.

Levy J. (2013) : «Justice spatiale ». In *Dictionnaire de la géographie, de l'espace et des sociétés*. Belin, Paris.

Padmini Murthy. Chronique ONU «Éducation pour la santé et développement durable». https ://www.un.org/fr/chronicle/article/education-pour-la-sante-et-developpement-durable.

Parayre S. et Alicia G. (2019) : «Éducation et santé : des pratiques aux savoirs ». In *Revue Recherche en soins infirmiers*, Vol. 139, n°4.

Roudani M. (1995) : Taille des villes et niveau des équipements de santé dans le cadre du PSSB : cas de la Province de Settat. Mémoire du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme. INAU-Rabat.

Vial M. (2000) : « La recherche en sciences de l'éducation et la santé ». In *Spirale-Revue de recherches en éducation*, n°25.

المحور الثالث:

ديناميـة المجـالات الحـضـريـة

الدينامية الحضرية وإشكالية تهيئة وتوجيه التوسع المجالي، حالة مدينة خريبكة

حسن الممساوي[1]، أحمد أيت موسى[2]، خالد الأمراني[1]

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية

ملخص:

شهد المجال المغربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين دينامية حضرية بتحولات عميقة ومهمة، نتجت بالأساس عن ارتفاع عدد السكان بالمجالات الحضرية وارتفاع وثيرة الهجرات، الأمر الذي جعل الحواضر وأحوازها تعرف ضغطا قويا وطلبا متزايدا على السكن، مما يفرض تخطيط وتوجيه هذا التوسع المجالي. لقد أدت التحولات المجالية والعمرانية والديموغرافية للمجالات الحضرية، بفعل تعدد المتدخلين في إنتاج المجال المديني؛ إلى بروز صعوبة في خلق توسع مجالي وتهيئة وتخطيط مجالي متوازن ومستدام، قادر على تلبية الحاجيات المتزايدة للساكنة.

وتتجلى أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على مدى مسايرة التوسع الحضري بالمجال المديني لمختلف عمليات التخطيط والتهيئة المجالية بالمجالات الحضرية، في أفق تحقيق مبدأ الاستدامة والتنمية بمختلف مقاييسها .

الكلمات المهمة: الدينامية الحضرية، التوسع المجالي، تخطيط، توجيه.

Résumé:

Depuis la seconde moitié du XXe siècle, le champ marocain a connu une dynamique urbaine avec des transformations profondes et importantes, principalement du fait de la forte population des zones urbaines et du nombre élevé de migrations, qui ont fait sur les zones urbaines et périurbaines une forte pression et une demande croissante de logements, ce qui impose de planifier et d'orienter cette expansion de la zone. Les transformations spatiale, urbanistiques et démographiques des espaces urbaines, à cause de la multiplicité des acteurs impliqués dans la production de l'espace urbaine, ont rendu difficile la création d'une expansion spatiale, et d'un aménagement, et planification des espaces équilibrée et durable, capable de répondre aux besoins croissants de la population.

L'importance du sujet se voit essentiellement dans le fait qu'il met en évidence l'accompagnement de l'expansion urbaine dans l'espace urbain des différents processus de planification et d'aménagement dans les espaces urbaines, à l'horizon de la réalisation du principe de durabilité et de développement dans toutes ses dimensions.

Mots clés: dynamique urbaine, Expansion spatiale, Planification, orientation.

مقدمة:

عرف المغرب دينامية حضرية مهمة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحالي، كرست وأيدت السيادة العددية والنوعية للمجال الحضري على حساب سيادة المجال القروي، الوضع الذي أدى إلى تحول العديد من المراكز القروية إلى حواضر وبكثافات سكانية مهمة، حيث مثلت الساكنة الحضرية حسب إحصاء 2014 نسبة 65% من مجموع ساكنة المغرب، بعدما كانت تمثل نسبة 29% حسب تعداد 1960، و 35% حسب إحصاء سنة 1971.

بهذه الوتيرة تحولت ساكنة المغرب من مجتمع ريفي بدوي في بداية القران الماضي إلى مجتمع حضري يعيش تحولات عميقة على عدة مستويات. من هذه التحولات ما يرتبط بالمجال والوظائف الحضرية ومنها ما يهم التنظيمات الاجتماعية في الوقت الحالي، ولننتقل أيضا من هيمنة العواصم الجهوية الداخلية (فاس، مراكش ...)، إلى هيمنة المدن الساحلية (الدار البيضاء، الرباط، أكادير ...)، إضافة إلى نمو وتحول الوحدات المجالية، كارتقاء المراكز الحضرية إلى مصاف المدن الصغرى، إلى جانب نمو وتحول هاته الأخيرة لتصبح مدن متوسطة.

إن الدينامية المتسارعة للتمدين والتوسع الحضري الحتمي الذي يفرضه التزايد الطبيعي للساكنة، وكذا تزايد معدل الهجرة القروية بالخصوص إلى الاستقرار بالقرب من مراكز العمل، كما أدي إلى خلق مجالات شبه حضرية بل وحتى حواضر في كثير من الأحيان بدون اعتماد أية سياسة للتهيئة والتخطيط على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى غرار المدن المغربية، عرفت مدينة خريبكة دينامية حضرية مهمة منذ منتصف القرن الماضي، بفعل النمو الديموغرافي المتواصل، وتوالي الهجرات نحوها لما توفره من فرص للشغل باعتبارها مدينة منجمية بامتياز لتوفرها على مخزون هام من الفوسفاط، مما خولها مرتبة متقدمة على الصعيد الوطني بإنتاجها 17 مليون طن، ممثلا بذلك 63,6% من الانتاج الوطني. أضف إلى ذلك مساهمة عائدات المقيمين بالخارج في هذه الدينامية، مما يفرض ضرورة نهج تهيئة وتخطيط مجالي من أجل التحكم في اتجاهات توسعها المجالي.

ومن خلال استقراء هذا الوضع تبرز إشكالية البحث المتمثلة في مدى مسايرة عمليات التهيئة والتخطيط المجالي لدينامية التوسع الحضري بالمجالات الحضرية، وجاء الاختيار على " مدينة خريبكة " كجماعة ترابية حضرية تشهد دينامية مهمة، إيمانا منا أن هذه المدينة تظهر فيها هذه العلاقة بوضوح ما بين التهيئة الحضرية والتخطيط المجالي.

وتأسيسا على كل ما تقدم، يمكن صياغة إشكالية هذا الموضوع كما يلي: **ما مدى مسايرة عمليات التهيئة والتخطيط المجالي لدينامية التوسع الحضري بمدينة خريبكة؟**

يمكن تفكيك هذه الاشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي يمكن من خلالها الوقوف على كافة جوانب الموضوع، ومنها: ما هي أهم التحولات السوسيواقتصادية التي أنتجت التوسع الحضري للمدينة؟ ما هي أهم تمظهرات التوسع بالمدينة منذ النشأة حتى اليوم؟ ما مدى تأثير عمليات التهيئة والتخطيط في إنتاج توسع مجالي منظم؟

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة فرضيتين من شأنها الإجابة على الإشكالية موضوع البحث، وهي: **الفرضية الأولى:** التوسع الحضري لمدينة خريبكة نتيجة تحولات سوسيومجالية. أما **الفرضية الثانية:** تعتبر عمليات التخطيط والتهيئة عاملا في توجيه التوسع المجالي.

1. منهجية وأدوات الدراسة:

يرتبط اعتماد مقاربة دون أخرى بطبيعة الاشكالية التي يعالجها البحث، حيث أنها لا تخضع لرغبات الباحث، وإنما تفرضها طبيعة موضوع الدراسة، والأهداف المرجوة وكذا قدرتها على الإجابة على الفرضيات المتعلقة بالبحث.

وفي هذا الإطار فقد اعتمدت على المقاربة النسقية، باعتبارها منهجا يعتمد المقاربة الكمية النسقية، نظرا لكون موضوع الدراسة يتمحور حول المدينة، التي تعتبر منظومة معقدة من العلاقات الدائمة التفاعل، وبالتالي فهي مجموعة من الأنظمة المتداخلة والمتفاعلة بطريقة دينامية بغرض تحقيق هدف معين، والتي لا يمكن فهم عناصرها معزولة عن بعضها البعض بل تدرس في كليتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها مندمجة في منظومة أكبر، تتفاعل معها وتحدد توجهاتها .

ومن أجل دراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المقاربة الكمية والنوعية:

كميا: تم الاعتماد على نتائج إحصاءات السكان المتعددة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، وخصوصا الاحصاء العام للسكان والسكنى الأخير (2014)، الذي تمكنا من خلاله الحصول على مجموعة من المعطيات حسب النطاقات الاحصائية، كما اعتمدنا على معطيات حصلنا عليها من مؤسسات عمومية: عمالة إقليم خريبكة، بلدية مدينة خريبكة، الوكالة الحضرية لمدينة خريبكة، مجموعة العمران، المندوبية الجهوية للإسكان والتعمير، المندوبية الاقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك، مديرية أملاك الدولة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية بمدينة خريبكة وبمدينة الرباط،...

أما **كيفيا:** فقد تمت مقاربة إشكالية الموضوع من خلال بحث ميداني دقيق للمجال من خلال استمارة لجمع أكبر كم من المعطيات حول الاشكالية موضوع الدارسة، عبر توجيهها لعينة من ساكنة المدينة تمثل المجتمع الأصلي، وذلك بهدف التعميم ودون الحاجة للقيام بحصر شامل، وبالنظر لطبيعة الظاهرة المدروسة، فقد تم توزيع العينة بشكل متناسب على مجال الدراسة، لأن هناك ارتباط وثيق بين تعدد المتدخلين في إنتاج المجال المديني واتجاهات التوسع الحضري لمدينة خريبكة.

وقد اعتمدت في معالجة المعطيات المتوصل إليها على برنام Excel، والبرنام الاحصائي SPSS. أما التمثيل الكرطوغرافي فقد استعنت بنظم المعلومات الجغرافية، حيث استعملت برنام ARCGIS، للقيام بالتحليل الموضوعاتي والتركيبي، وذلك من أجل تنظيم وعرض النتائج على شكل خرائط تركيبية ورسوم مبيانية.

2. النتائج:

عرف المغرب كباقي المجتمعات المعاصرة ظاهرة التوسع الحضري، حيث عرفت الحواضر المغربية تحولات سوسيواقتصادية ومجالية مهمة أفرزتها مجموعة من العوامل كالتزايد الطبيعي المتواصل إلى غاية نهاية القرن العشرين، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية التي كانت المزود الرئيسي للمدن بالساكنة القروية، إلى جانب الهجرة الدولية وتركز الأنشطة الاقتصادية، الوضع الذي جعل المدن تتوسع في كل الاتجاهات، بشكل عشوائي وغير منظم، مما خلق طلبا متزايدا وكبيرا على العقار.

وقد بدأ مسلسل التخطيط المجالي مع الفترة الاستعمارية، التي تعتبر نقطة الانطلاق لظهور تعمير معاصر، حيث شهد المغرب تحولات سوسيواقتصادية وثقافية عميقة، عجلت باستصدار المستعمر مجموعة من القوانين والظهائر المنظمة بهدف

تنظيم وتخطيط وعقلنة وضبط التوسع الحضري، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة لتهيئة المجال على المستوى الحضري والقروي على حد سواء.

1.2. الدينامية الحضرية وعوامل التوسع الحضري بمدينة خريبكة:

يناهز عمر مدينة خريبكة قرن من الزمن تقريبا، حيث خلقت نتيجة اكتشاف معدن الفوسفاط، وبهذا أصبحت نبض الاقتصاد الوطني، الوضع الذي جعل المدينة تتوسع في كل الاتجاهات، نتيجة تظافر مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

1.1.2. النمو الديموغرافي بخريبكة: تزايد سكاني متواصل

ترتبط ظاهرة التوسع الحضري الذي تعرفها جل المدن المغربية، بشكل أساسي بالتزايد السكاني الطبيعي الذي مازال يعرف معدلات مرتفعة، الأمر الذي يشكل ضغطا على السكن والبنيات التحية والمرافق الاجتماعية في ظل تزايد حاجيات الساكنة، مما يفرض تعبئة الوعاء العقاري الكافي لاستيعاب التوسع الحضري المستمر للمدن المغربية.

1.1.1.2. التزايد الطبيعي

عرفت مدينة خريبكة شأنها في ذلك شأن العديد من المدن المغربية، دينامية ديمغرافية مهمة خصوصا في سبعينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي عرف فيها المغرب انتقالا ديموغرافيا نتيجة تظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مبيان 01: نسبة التزايد السنوي بمدينة خريبكة بين 1960 و2014

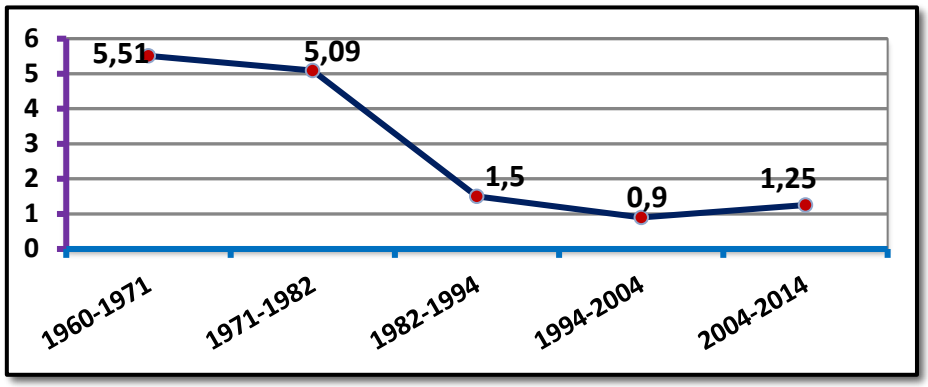

المصدر: الاحصائيات من 1960 إلى 2014

يتبين من خلال استقراء معطيات المبيان أعلاه، أن ساكنة مدينة خريبكة عرفت نموا متواصلا وإن كان بمعدلات مختلفة نتيجة مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، حيث حققت خلال الفترة 1936-1952 معدل نمو وصل إلى 5.4% والذي يفوق المعدل المسجل على الصعيد الوطني المتمثل في 4% (Adidi Abdelaziz: Khouribga la problématique d'une ville minière marocaine, schéma directeur d'aménagement urbain Khouribga-Oued zem-rapport final Khouribga, 2000, P 219.)، لتعرف هذه المعدلات فيما بعد منحا تنازليا ازدادت حدته خصوصا في الفترة 1994- 2004 ب 0.9%، على الرغم من تزايد عدد الساكنة بالمدينة.

وهكذا فقد عرفت مدينة خريبكة تراجعا قويا على مستوى الدينامية الديمغرافية ابتداء من سنة 1982، والذي يتضح من خلال تراجع معدلات النمو السكاني التي وصلت إلى ما دون 1% خلال العشرية الممتدة من سنة 1994 حتى 2004، نتيجة ارتفاع معدلات الهجرة الدولية خصوصا في اتجاه الدول الأوروبية.

مبيان 02: تطور ساكنة مدينة خريبكة بين 1960 و2014

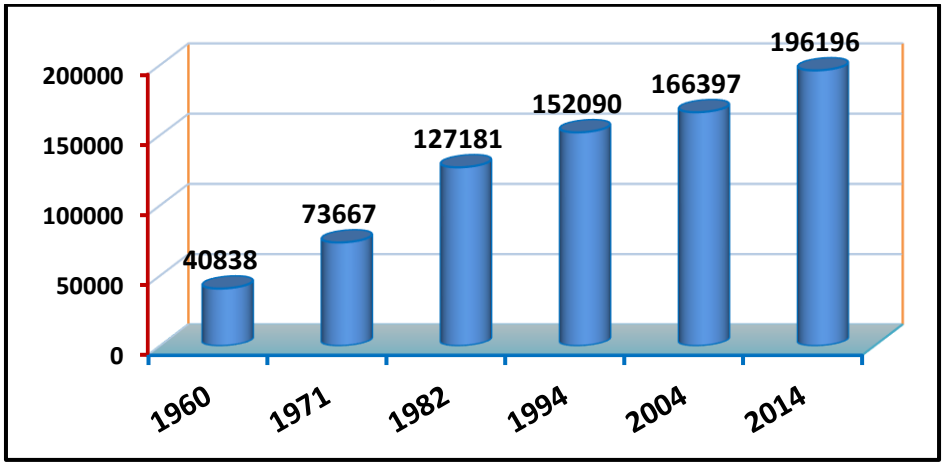

المصدر: الاحصائيات من 1960 إلى 2014

يتضح من خلال استقراء المبيان أعلاه تزايد تعداد ساكنة مدينة خريبكة باستمرار، خصوصا منذ بداية السبعينات، حيث انتقل عدد السكان من 40838 نسمة سنة 1960 إلى ما يقرب من 200 ألف نسمة (196196) سنة 2014، وذلك بسب ارتفاع الطلب العالمي على مادة الفوسفاط بعد أن عاش أزمة حقيقية في تسويق إنتاجه خلال الخمسينيات، مما أدى إلى توفير فرص الشغل والهجرة نحو المدينة إضافة إلى التزايد الطبيعي الذي ظل مرتفعا تزامنا مع مرحلة الانتقال الديموغرافي الذي عرفه المغرب في تلك الفترة.

كما عرفت المدينة إلى جانب الزيادة السكانية الملحوظة، تطورا ملحوظا في عدد الأسر، حيث انتقل ما بين سنتي 2004 و2014 من 33519 أسرة إلى 43487 أسرة، والذي مرده إلى الزيادة الطبيعية وكذا ارتفاع وثيرة الهجرة الداخلية، وإلى تكريس نمط جديد لطريقة عيش أسر المجتمع المغربي الذي يكرس انتشار الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة. الأمر الذي يشكل ضغطا متواصلا على السكن والبنيات التحتية والمرافق الاجتماعية.

إن الملاحظة العامة التي يمكن استنتاجها من خلال استعراض مسلسل الدينامية الديمغرافية لمدينة خريبكة، هي تضاعف عدد السكان ب 4.08 مرة خلال 54 سنة، إلا أنه وإلى جانب هذا التطور في أعداد السكان نلاحظ انخفاضا واضحا في معدلات النمو الديموغرافي، وهي الميزة التي طبعت معظم المدن بربوع المملكة. هذا الوضع يحيلنا للقول إن الدينامية الديمغرافية التي تعرفها مدينة خريبكة، تشكل عاملا مفسرا للتوسع الحضري بها، حيث يبقى تطور عدد السكان سببا من بين أسباب التوسع الحضري بالمدن المغربية.

ولقد شكل ارتقاء المدينة إداريا سنة 1959 من مركز حضري إلى بلدية، ثم إلى عمالة للإقليم سنة 1967، إضافة إلى تزايد أعداد عمال المكتب الشريف للفوسفاط، نقطة تحول كبيرة جعلها تحتضن مجموعة من المرافق الإدارية العمومية والاجتماعية والخدماتية والاقتصادية، هذه الدينامية لعبت دورا مهما في استقطاب للعديد من سكان المناطق المجاورة، بل ومن شتى ربوع التراب الوطني، الأمر الذي أدى إلى توسع حضري مستمر للمدينة واستنزاف مستمر للوعاء العقاري.

وأدت جملة التغيرات التي عرفتها تطور الساكنة الحضرية لمدينة خريبكة، إلى تغير قيمة الوزن الديمغرافي بالمجال الحضري للمدينة، وهو الأمر الذي أفرز تركزا سكانيا مهما خصوصا في الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية لخط السكة

الحديدية، مع ما يصاحبه من إنجاز لمجموعة من المشاريع السكنية المتمثلة في التجزئات العمومية والخصوصية، في مقابل تراجع تركز الساكنة كلما اتجهنا نحو الاتجاه الجنوبي الشرقي لخط السكة الحديدية.

2.1.1.2. الهجرة محرك مهم لتوسع مدينة خريبكة:

تعد الهجرة عنصرا أساسيا من عناصر الدراسة السكانية، لأنها تمثل إلى جانب التزايد الطبيعي مصدرا لتغيير أعداد الساكنة بمجال معين، وترجع أسبابها إلى مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تكون إما طاردة أو جاذبة للسكان، الشيء الذي يكون له انعكاسات واضحة ومباشرة على المجال والمجتمع. وبالنسبة لمدينة خريبكة يمكن أن نميز بين نوعين من الهجرة: الهجرة الداخلية والهجرة الدولية. وتتعدد أسباب النزوح نحو مدينة خريبكة حسب آراء الساكنة كما هو مبين في المبيان أسفله:

مبيان 03: توزيع المستجوبين حسب سبب الهجرة نحو المدينة

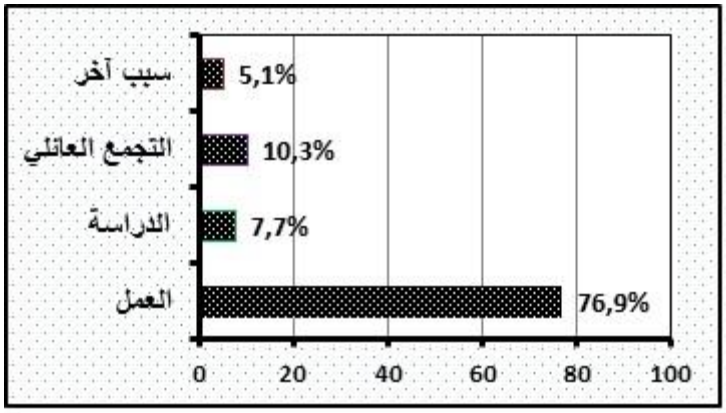

المصدر: العمل الميداني 2016/04

رغم المجهودات التي تبدلها الدولة في الحفاظ على توازن السكان بين الحواضر والأرياف، عبر توفير ظروف ومتطلبات الاستقرار بالعالم القروي، إلا أن الهجرة نحو الحواضر ما زالت مستمرة لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها البحث عن العمل بنسبة 76,9% يليها التجمع العائلي بنسبة 10,3% ثم الهجرة لمواصلة الدراسة بالمدينة بنسبة 7,7%.

2.1.2. الموقع الجيواستراتيجي لمدينة خريبكة أدى إلى توسع حضري كبير

توجد مدينة خريبكة التي أنشئت على إثر اكتشاف الفوسفاط بهضبة ورديغة سنة 1920 وتسمى كذلك بهضبة الفوسفاط، على ارتفاع يصل إلى 800 متر عن سطح البحر، وتظهر هذه الهضبة على شكل وحدة تضاريسية شبه مستوية تتراوح ارتفاعاتها ما بين 300 و500م، وتتميز طبوغرافيتها بانحدار ضعيف يتراوح من0.3% إلى 1%.

كما تنتمي مدينة خريبكة، التي تبلغ مساحتها 42 كلم مربع، من الناحية الإدارية إلى تراب جهة بني ملال– خنيفرة، وتعد مركز إقليم خريبكة، الذي يحده شمالا إقليم الخميسات، وجنوبا إقليمي بني ملال والفقيه بن صالح، وشرقا إقليم خنيفرة، وغربا إقليم سطات وقلعة السراغنة.

خريطة 01: موقع مدينة خريبكة داخل الإقليم والجهة

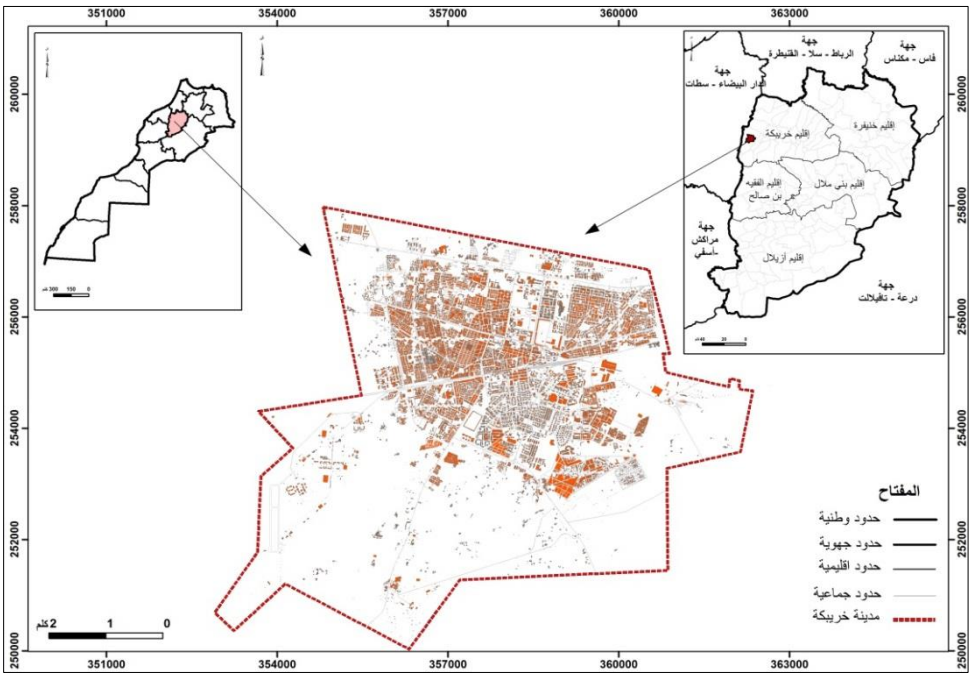

المصدر : التقسيم الاداري 2015

خريطة 02: موقع مدينة خريبكة ضمن الشبكة الحضرية

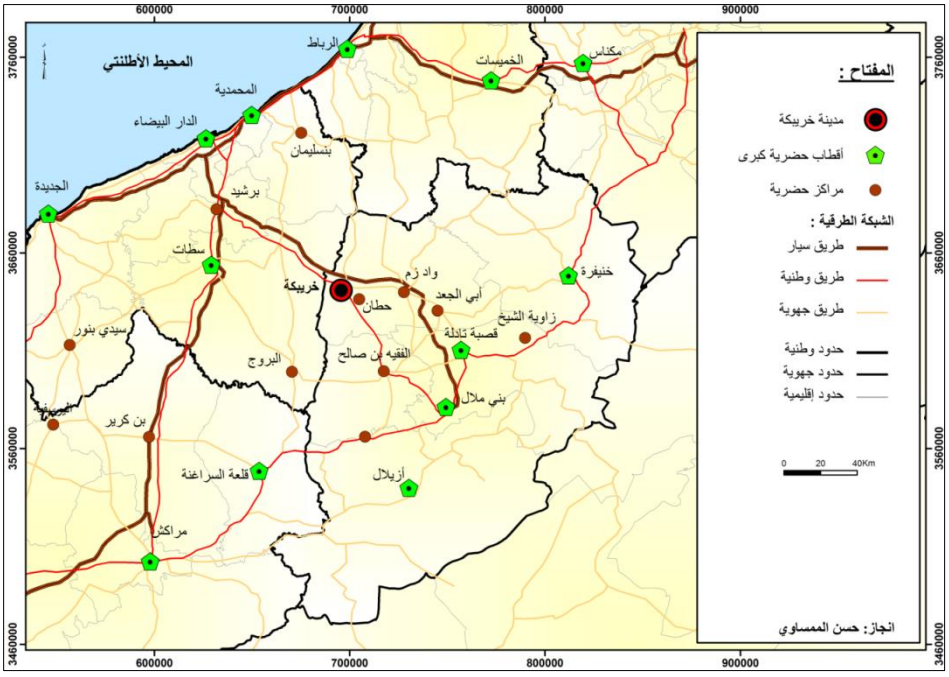

المصدر : عمل شخصي

3.1.2. الأنشطة الاقتصادية تهيكل المجال وتساهم في التوسع الحضري

يرتكز النشاط الاقتصادي بمدينة خريبكة على القطاع الثاني والثالث، في ظل عدم هيمنة الحركة الصناعية بالمدينة، وذلك يسبب قلة الصناعات القادرة على جلب الاستثمارات والمشاريع التنموية. لكن وفي المقابل لعب المكتب الشريف للفوسفاط دورا كبيرا في خلق مجموعة من الوظائف، بسبب حاجته المستمرة إلى اليد العاملة، الذي رافقه زيادة في الطلب على السكن، وخلق ضغطا على الاحتياطات العقارية بالمدينة.

جدول 01: توزيع السكان حسب نوع النشاط بمدينة خريبكة

الحالة في المهنة	النسبة المئوية
مستخدم	%3.7
مستقل	%29.9
أجير بالقطاع العام	%26.3
أجير بالقطاع الخاص	%34.9
مساعد عائلي	%1.3
متعلم	%1.3
متعاون او شريك	%2.1
آخر	%0.4
المجموع	100%

المصدر: الاحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014

إن استقطاب مدينة خريبكة لأعداد كبيرة من السكان، جعلها تعرف تنويعا كبيرا في أنشطتها الاقتصادية، بعدما كان العمل بالمكتب الشريف للفوسفاط هو مصدر الدخل الرئيسي لأغلبية السكان، والذي عرف تراجعا كبيرا على مستوى تشغيل اليد العاملة الخاصة الغير المؤهلة.

على الرغم من تراجع مستوى التشغيل بالمكتب الشريف للفوسفاط الذي أصبح " شركة مساهمة " منذ 28 فبراير 2008(المكتب الشريف للفوسفاط الذي تحول إلى شركة مساهمة تحمل إسم A.S OCP ومملوكة من طرف الدولة والبنك الشعبي، بموجب قانون رقم 46.07 القاضي بتحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة مساهمة، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5608، بتاريخ 28 فبراير 2008)، بفعل تراجع عائدات تصدير مادة الفوسفاط نحو السوق الخارجية الذي يعاني من تبعات الأزمة الاقتصادية التي عرفتها جل دول العالم الرأسمالي منذ 2009، والتي لازالت ترخي بظلالها على بعض الدول الأوربية. فإن القطاع الخاص بالمدينة مازال هو المستقطب الأكبر لليد العاملة، حيث يشغل نسبة 73.7% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين والعاطلين الذي سبق لهم العمل.

وبالموازاة يوفر التوظيف بالوظيفة العمومية مناصب مهمة بالمدينة، حيث بلغت نسبة الأجراء أكثر من الربع 26.3%، وهو ما يوفر موارد مالية بنسب لا بأس بها، في حين تتجه نسبة مهمة من الساكنة إلى القطاع الغير المهيكل، المنتشر بالمدينة، والذي يعمد أصحابه إلى استغلال الساحات والشوارع العمومية في عرض وبيع منتوجاتهم، مما يشوه المشهد الحضري ويخلق اكراهات تدبيرية وتنظيمية.

2.2. مراحل التوسع الحضري بمدينة خريبكة:

عرفت المنطقة دينامية سكانية واقتصادية وعمرانية مهمة في عشرينيات القرن الماضي، خاصة مع بداية استغلال ثروة الفوسفاط، واعتماد المكتب الشريف للفوسفاط استراتيجيات عدة في مجال التشغيل، من أجل تثبيت العمال بالقرب من المناجم. كما ساهمت توالي سنوات الجفاف، إلى جانب دينامية التشغيل التي خلقها المكتب الشريف للفوسفاط، في الرفع من وثيرة الهجرة القروية نحو مدينة خريبكة من كافة ربوع المملكة للبحث عن العمل، الأمر الذي أدى إلى استقرار الساكنة الفقيرة والمحرومة بهوامشها، على شكل مجموعة من الدواوير تفتقر لأبسط البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية، الوضع الذي أدى إلى تزايد الطلب على العقار، وجعل المدينة تعرف توسعا حضريا متواصلا، وبأنسجة عمرانية متباينة.

يمكن تقسيم مراحل التوسع الحضري لمدينة خريبكة، إلى ست مراحل بارزة بمواصفات معينة، والتي تتناسب وعمليات الاحصاءات العامة التي قام المغرب بها منذ الاستقلال إلى الآن، والتي تعكس كيف انتقلت المنطقة من حياة سمتها البداوة، إلى التحضر، في مجال تتعايش فيه جنبا لجنب المدينة الأوروبية والمغربية، يفصل بينهما خط للسكة الحديدية.

1.2.2. مرحلة ما قبل 1923: سيادة حياة البدو والترحال

قبل تأسيس المكتب الشريف للفوسفاط سنة 1920، وقبل توطين إدارته بالمنطقة وبالضبط ببوجنيبة، كانت هضبة أولاد عبدون عبارة عن مجموعة من القرى الصغيرة القليلة السكان، تضم بضع عشرات من البدو الذين يعيشون في الخيام و"النوايل"، التي تعكس المستوى المادي للأسر، حيث الأغنياء يقطنون الخيام المصنوعة من شعر الماعز، في حين يسكن الفقراء في خيام مصنوعة من أوراق الأشجار وهو ما يسمى محليا ب " النوالة ".

كانت هضبة أولاد عبدون مستوطنة أساسا من قبائل محلية، تعيش حياة شبيهة بحياة الرحل، وهما بالأساس قبيلتا أولاد بهار الكبار وأولاد بهار الصغار، اللتين اعتمدتا على الاسترزاع الموسع، وتربية قطعان الماشية، الأمر الذي يدفعهما أحيانا خلال السنوات العجاف وقلة الكلأ، إلى دفع قطعانهم من هضبة أولاد عبدون في إتجاه غابات السماعلة وبني زمور.

2.2.2. مرحلة ما بعد 1924: توسع حضري كبير

ظهرت أول نواة لمدينة خريبكة مع اكتشاف الفوسفاط واستغلاله، من لدن المكتب الشريف للفوسفاط الذي أحدث بظهير شريف، يتكلف هذا الأخير بموجبه بخلق مختلف البنيات التحتية الضرورية لإنتاج الفوسفاط، من الطرق والمسالك وشبكة السكك الحديدية والربط بالماء والكهرباء. وكان أول تجمع حضري وجد بالمنطقة هي بوجنيبة التي تم التخلي عنها لصالح خريبكة التي ستصبح فيما بعد مركز إدارة المعادن سنة 1924. شكلت الخمسينيات مرحلة نمو ذات وثيرة مرتفعة، حيث تضاعفت الساكنة الحضرية في النطاق الحضري ووصلت إلى 40 ألف نسمة وبكثافة بلغت 14 نسمة في الكيلومتر مربع، وأصبحت مدينة خريبكة خلال الفترة 1952 إلى 1960، على رأس المدن المغربية من حيث النمو الديموغرافي، كما هو مبين في الجدول أسفله:

جدول 02: النمو الديموغرافي لمدينة خريبكة مقارنة مع النمو الوطني

السنوات	1936-1952	1952-1960
مدينة خريبكة	5.4%	8.3%
النمو الوطني	%4	4.8%

المصدر: M.abdelaziz Adidi : Khouribga la problématique d'une ville minière marocaine

يظهر التوسع الحضري للمدينة على مستوى إنجاز العديد من التجزئات السكنية الضخمة، التي قضت على نسبة كبيرة من المجالات الخضراء، كما أن هذه الفترة تميزت بالقضاء الكلي على دور الصفيح، حيث أعلنت خريبكة مدينة بدون صفيح سنة 2007، إثر العديد من تدخلات الدولة بمؤسساتها لتنفيذ مشاريع إعادة الهيكلة في إطار برامج التنمية الحضرية الهادفة إلى القضاء على أحياء الصفيح.

أدى التوسع الحضري المهم لمدينة خريبكة إلى توسيع المدار الحضري، حيث شهدت خلال سنة 2008 توسعا على المجال الترابي المحيط بالمدينة والتابع لبعض الجماعات في إطار التقسيم الإداري الجديد؛ من الجهة الجنوبية على مساحة تقدر ب 480 هكتارا، و من الجهة الجنوبية الغربية على مساحة تقدر بـ 400 هكتار، ومن الجهة الجنوبية الشرقية على

مساحة تقدر بـ 620 هكتارا، وبذلك أصبحت المساحة الإجمالية للمدار الحضري 42 كلم^2، مما فتح الباب أمام إنشاء المزيد من التجزئات من انشاء الدولة من جهة، وتجزئات من إنجاز الوداديات والمنعشين العقاريين من جهة ثانية.

خريطة 03: توسع مدينة خريبكة بين 1924-2020

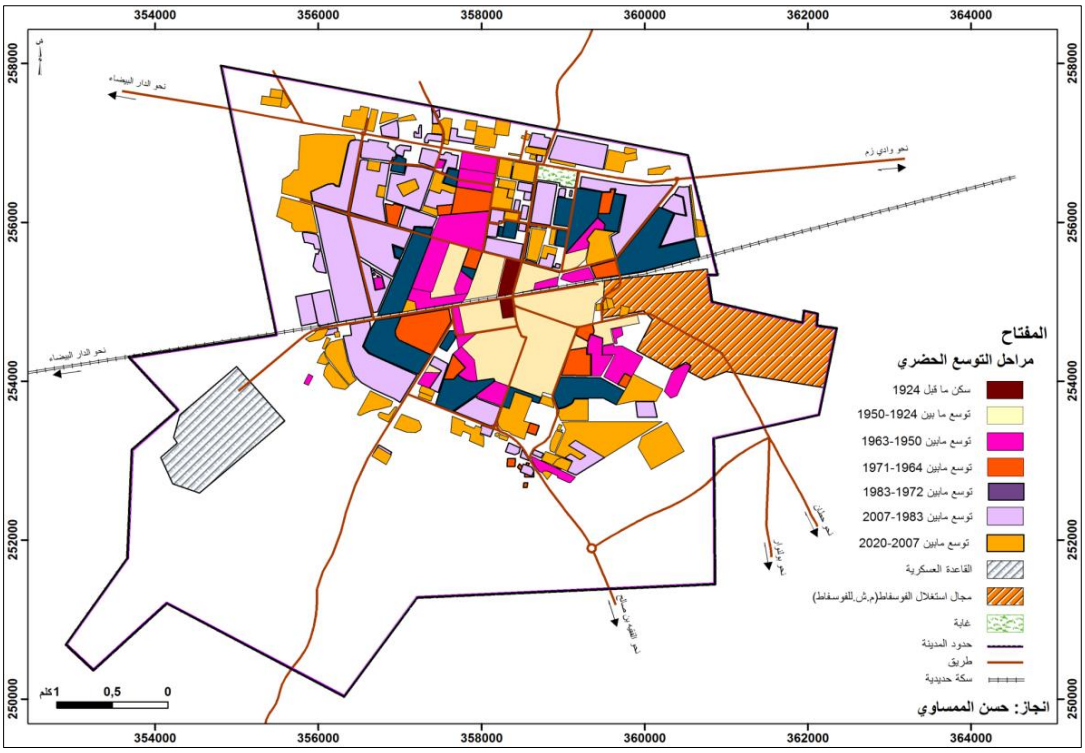

المصدر: مخطط التهيئة سنة 2017 بتصرف

3.2. التخطيط المجالي بمدينة خريبكة: تدخلات قطاعية وغياب الشمولية

شهدت مدينة خريبكة منذ نشأتها دينامية حضرية مهمة، الشيء الذي أدى إلى تقلص المجالات المخصصة لاستيعاب مختلف برامج التهيئة المبرمجة، مما فرض البحث عن أراضي تستجيب لحاجيات التعمير، خاصة إذا ما علمنا أنه من المرتقب أن تعرف المدينة زيادات مهمة على مستوى ساكنتها بفعل النمو السكاني وتنامي ظاهرة الهجرة القروية.

هذه المعطيات جعلت الحدود الحضرية لمدينة خريبكة تعرف توسعة منذ النشأة حيث انتقلت لتغطي مساحة 16 كلم2(1971) ثم مساحة 27 كلم^2(1992) لتصل مع أخر مخطط تهيئة للمدينة (2010) مساحة 42.7 كلم^2. أمام هذا التوسع المستمر لمجالها الحضري، حظيت مدينة خريبكة بأربعة تصاميم تهيئة قطاعية (مكتب الاشغال قسم التعمير، بلدية خريبكة) وتصميم تهيئة شامل خلال الاعوام الأخيرة.

1.3.2. تصميم التهيئة للقطاع الشمالي الشرقي

يغطي مساحة تقدر ب 667 هكتارا، وتم وضعه قيد الدراسة بتاريخ 1991/12/18، لتتم المصادقة عليه من طرف السلطات المختصة بتاريخ 1997/07/24، وبدأ العمل بمقتضياته بتاريخ 2007/07/23. (أنظر الخريطة: 04)

2.3.2. تصميم التهيئة للقطاع الجنوبي الشرقي

تقدر المساحة التي يغطيها ب 1135 هكتارا، وقد امتد العمل به لمدة 10 سنوات كما هو معمول، حيث تمت المصادقة عليه من طرف السلطات المختصة بتاريخ 2005/09/26، وجرى تطبيق مقتضياته إلى غاية 2015/09/25. (أنظر الخريطة: 04)

3.3.2. تصميم التهيئة للقطاع الجنوبي الغربي

تمت المصادقة على هذا التصميم من طرف السلطات المعنية بتاريخ 2004/03/15، ليغطي مساحة تقدر ب1128 هكتار، وقد امتدت صلاحيته إلى تاريخ 2014/03/14. (أنظر الخريطة: 04)

4.3.2. تصميم التهيئة لقطاع الحي الاداري

يحمل هذا التصميم الرسم العقاري المرقم ب T/97، وتصل المساحة التي يغطيها ب 157 هكتارا، ويغطي المجال الذي يتموقع بين حدود التصميم القطاعي الشمالي الشرقي، والتصميم القطاعي الجنوبي الغربي، وقد تم وضعه قيد الدراسة منذ سنة 2005، وكان من المرتقب أن يمتد العمل به إلى غاية سنة 2010، لكنه ولحد الآن لم تتم المصادقة عليه.

5.3.2. تصميم التهيئة الشامل

يشتمل على كل التصاميم القطاعية السابقة التي استفادت منها المدينة، حيث تم وضعه قيد الدراسة سنة 2010، لتتم المصادقة النهائية عليه ونشره في الجريدة الرسمية سنة 2017، وقد ساهم في توسعة المدار الحضري لمدينة خريبكة، حيث ارتفعت معه المساحة لتصل 42.7 كلم2، بعدما كانت سنة 1992 مساحة تقدر ب 27 كلم^2. (أنظر الخريطة: 04)

خريطة 04: مخططات التهيئة الحضرية لمدينة خريبكة

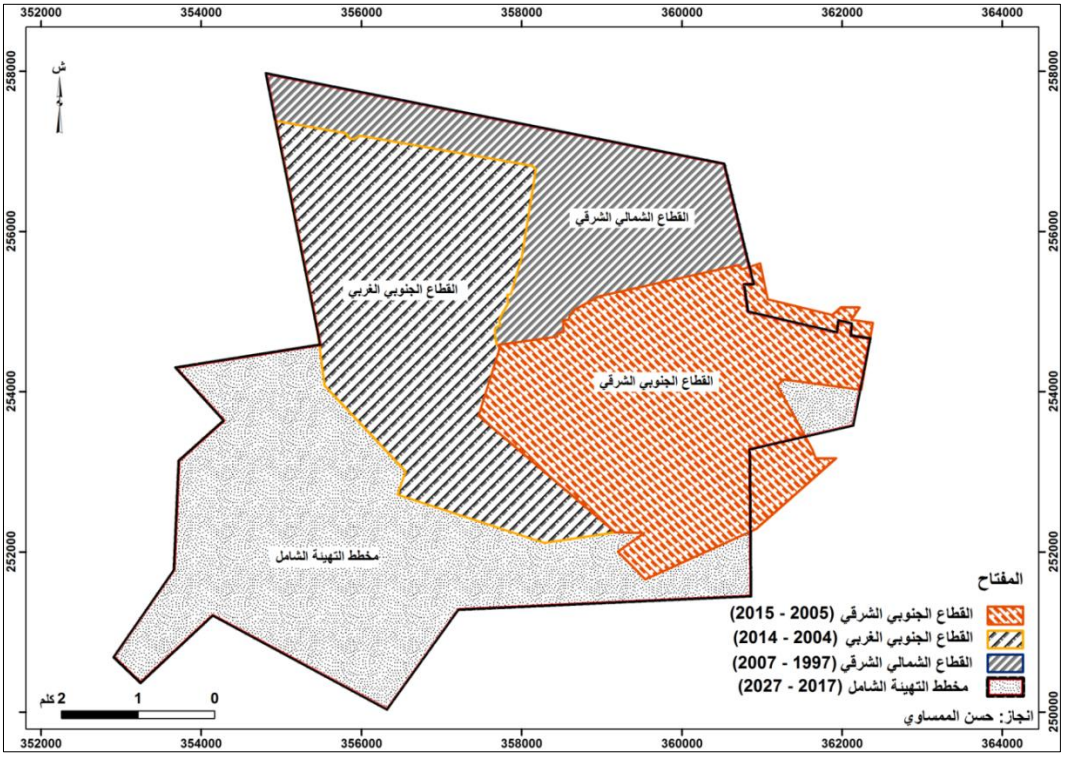

المصدر: مخططات التهيئة الحضرية، بتصرف

3. مناقشة:

وختاما فالمؤكد أن المغرب يعرف حركة تمدين سريعة، يصاحبها في أحيان عدة استفحال مظاهر البناء العشوائي وبروز دور الصفيح خاصة بهوامش المدن، الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى حدوث تجاوزات لمعايير التخطيط الحضري وظهور نكوص تدبيري على مستوى التحكم في اتجاهات وديناميات التوسع الحضري في اتجاه الضاحية، كما يزيد من تداعيات هذه الاختلالات غياب سياسات للتهيئة والتخطيط المجالي على المدى المتوسط والبعيد.

الفرضية الأولى: المستنتج من خلال تحليل مختلف النتائج المتوصل إليها أن مدينة خريبكة عرفت توسعا حضريا نتيجة تظافر مجموعة من العوامل السوسيواقتصادية، حيث شكل النمو الديموغرافي الكبير الذي عرفته المدينة عاملا في توسع المدينة في كل الاتجاهات، كما شكل ارتقاؤها الاداري إلى إقليم، وتوافد اليد العاملة من كافة أنحاء المغرب للعمل بالمكتب الشريف للفوسفاط عاملا إضافيا أدى إلى زيادة وتيرة التوسع المجالي للمدينة.

الفرضية الثانية: أدى تراجع الرصيد العقاري للدولة بالمدار الحضري وخارجه، وتزايد الأراضي المعبأة من طرف الخواص، إلى تحكم الخواص في توجيه التوسع الحضري نحو المجالات التي يملكونها، مما أعاق مختلف عمليات إعداد وتدبير المجال المبني بمدينة خريبكة، على الرغم من التدخلات اليائسة للدولة بواسطة وثائق التعمير لمحاولة التوجيه نحو الأراضي التي تملكها، خاصة أراضي الجموع التي تقع في القسم الجنوبي لخط السكة الحديدية.

ولعل أهم المشاكل التي أضحت تعوق عملية تهيئة وتخطيط المجال المبني بمدينة خريبكة، هي تلك المتعلقة بطرق ضبط وتوجيه توسع المجال الحضري، في ظل ضعف الحكامة التشاركية والتنسيق بين الفاعلين (خاصة الوكالة الحضرية، المجلس المنتخب، والمصالح الخارجية للقطاعات الوزارية) أثناء عملية إعداد تصاميم التهيئة.

وعموما فقد أدى تعدد المتدخلين في انتاج المجال المديني، وغياب استراتيجية للتهيئة وللتخطيط المجالي، إلى توسع مدينة خريبكة في كل الاتجاهات خاصة نحو الأراضي التي يملكها الخواص، الأمر الذي زاد من محدودية عمليات التخطيط المجالي الهادفة لمواكبة الدينامية الحضرية التي عرفتها مدينة خريبكة.

البيبلوغرافيا:

إدالي محسن (2002-2003)، صفرو: التمدين والممارسة الحضرية، رسالة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس.

أيت موسى أحمد (2001-2002)، التحولات المجالية بمدينة المحمدية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، الجزء الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

بتعيش محمد (2003/2002)، وثائق التعمير والممارسة، نموذج طنجة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس أكدال ، كلية الحقوق أكدال، الرباط.

حيمود المختار(2001/2000)، دور سياسة التعمير في تنمية وتنظيم المجال الحضري مساهمة في دراسة المجال الحضري المغربي- نموذج عمالة بن مسيك سيدي عثمان، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

شويكي مصطفى (1994)، إنتاج وهيكلة المجال الحضري بالدار البيضاء، أطروحة دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، الرباط.

M. AMEUR, Fes : obsession du foncier, thèse pour le doctorat Géographie, Toulouse, 1989.

Abdelaziz Adid, Khouribga la problématique d'une ville minière marocaine, schéma directeur d'aménagement urbain Khouribga-Oued zem-rapport final Khouribga.

Abdelaziz Adidi, Formes de mobilisation dans les régions d'activité minière de Khouribga, la problématique de développement d'une ville minière marocaine.

تقييم برنامج "مدن بدون صفيح" بسلا من منظور العدالة المجالية

نعيمة قجا، محمد ازهار، مصطفى يحياوي

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مجموعة البحث في المجال السياسي وتقييم السياسات العمومية

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية، إلى تقييم الأثر الاجتماعي لسياسة محاربة السكن غير اللائق، بناء على قياس التفاوت الحاصل بين أهداف البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" وبين ما يترتب عن إعادة إيواء ساكنة دور الصفيح –مجاليا– من مظاهر اللاعدالة في الولوج للخدمات ولجودة الحياة الحضرية؛ الأمر الذي يترتب عنه –آليا– إعادة إنتاج ثقافة الفقر والإقصاء الاجتماعي في صور مجالية ومعاشية جديدة تؤكد أن سؤال العدالة المجالية ما يزال غير ذي أولوية على مستوى التخطيط العمراني للمدينة المغربية.

الكلمات المفاتيح: البرنامج الوطني مدن بدون صفيح، الإقصاء الاجتماعي، الهوية المجالية، العدالة المجالية، الصدمة المجالية.

مقدمة

يهيمن السكن العشوائي على المشهد الحضري لمدينة سلا، وتعتبر أحياء القصدير من أكبر مآسيه العمرانية ،فقد ارتبط ظهورها بهذه المدينة بالفترة الاستعمارية (NACIRI Mohamed, 1963) وتحديدا خلال الثلاثينيات النصف الأول من القرن الماضي، مع نشأة أول حي صفيحي والمعروف بدوار البصرة سنة 1936, الدي كان يضم أزيد من 600 قاطن(BELFQUIH M'Hamed, FADLOULLAH Abdellatif, 1984) وتؤرخ كتابات هؤلاء الباحثين المغاربة من رواد البحث الجغرافي بالمغرب، لبدايات الأحياء الصفيحية في المدينة سواء عبر تحديد أسباب الظاهرة ونوعية المواد التي كانت تبنى بها بيوت الصفيح (كندال عبد النبي,1995)،حيث كانت عبارة عن أكواخ مبنية بالخشب والقصب والأشواك .بداية ظهرت مجاليا على شكل جزيرات متناثرة في ربوع المدينة ، سرعان ما نمت واتسعت رقعتها بفعل هجرة القرويين الباحثين عن العمل في المزارع الاستعمارية، المترامية على طول الطريق المتجهة نحو مكناس والقادمين من سهول الغرب، مكناس، و تادلة (BELFQUIH, FADLOULLAH, 1984) ، هذا التوافد زاد من حدة الطلب على السكن ما رفع من درجة ملئ المدينة العتيقة وخارج الاسوار، وتحولت مجموعة من البساتين[1] (السواني) الى أحياء صفيح، ناهيك عن أخرى ارتبط ظهورها، بالأوراش والمقالع الاستعمارية وبالمنطقة الصناعية المحدثة بتابريكت (KAIOUA Abdelkader1984, .) ، حيث باركت سلطات الحماية التوسع الصفيحي بسلا، حينما أصدرت ظهير 1938[2] الذي شرع وجوده لأنه يخدم المشروع

[1] كانت البساتين في مدينة سلا تعرف باسم "السواني" والتي تقع داخل المدينة العتية وخارج أسوارها، بكل من تابريكت وسيدي موسى وكانت تزود العدوتين بالخضراوات، وتحولت جميعها إلى أحياء صفيح ولعل أسمائها التي تعرف بها أكبر دليل على ماضيها الوظيفي(الفلاحي) كحي الصفيح: سانية النجار، سانية بلامين، سانية المعدر، جنان جبيلو، سانية الشرقاوي حسب ما أورده محمد الناصري في مقاله بمجلة جغرافية المغرب سنة 1963.

[2] بإصدارها للظهير الشريف لسنة 1938، الذي ينص من خلال المادة رقم 4 المرتبط بالسكن الصفيحي على أنه:" يجوز لمدير الشؤون السياسية أن يرخص لمجموعة من المواد الخفيفة للإسكان المؤقت للسكان المتنقلين. فالتجمعات من هذا النوع يجوز لها أن تنشأ ".

الاستعماري ويصب في مصلحته, إذا كانت بدايات الظاهرة قد انطلقت من رحم المستعمر فإن فترت ما بعد الاستقلال وتوالي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب خلال ثمانينيات القرن الماضي زادت من استفحال نمو الظاهرة خاصة بالمدن الكبرى [3]وأصبحت أحياء الصفيح بؤرا لمختلف المظاهر الاجتماعية المرضية، (المخدرات، الإدمان، الدعارة الإجرام. التطرف الديني والارهاب...) بل قنابل اجتماعيه موقوتة وجب التخلص منها تفاديا لتكرار مأساة أحداث 16 ماي. في هذا السياق العام ظهر البرنامج الوطني مدن بدون صفيح الذي ينضوي تحت الأهداف الأممية من أجل تجويد حياة الساكنة الفقيرة وإدماجها في الحياة الحضرية.

الدينامية حضرية القوية التي عرفتها سلا، استدعت ضرورة تمديد مجال نفوذها الترابي، لتضم مواقع سكنية، كانت بالأمس هوامش تدور في فلكها ومن ضمنها أحياء الصفيح التي تعتبر مواقعها شواهد مكانية على حدود المدار الحضري القديم للمدينة ما يطرح السؤال، من يتمدد على حساب من؟ هل المدينة من يتمدد أم أن الاحياء الهامشية هي التي تزحف نحو المدينة ، علما أن هذه الأخيرة عرفت وثيرتين متناقضتين من الامتداد :القانوني والعشوائي الأمر الذي جعل المدينة تعرف اشباعا عمرانيا سيجعلها تفعل آلية الفرز والطرد في حق الفقراء العاجزين عن التكيف مع التحولات التي تشهدها المدينة ،ما يجعل مصيرهم الجغرافي هو العودة إلى الهوامش مرة أخرى .هذا الوضع أصبحت تعيشه أزيد من سبعة آلاف أسرة تقطن بمدن الصفيح بمدينة سلا , جميعها مرشحة للاستفادة من برنامج مدن بدون صفيح ضمن عملية حي المنتزه بالجماعة الترابية سيدي بوقنادل بضواحي المدينة .

تعتبر المسألة المكانية ، ذات أهمية قصوى في قياس مدى تحقق العدالة المجالية والاجتماعية في السياسات العمومية للدولة الرامية إلى إعادة إدماج فقراء المدينة من سكان أحياء الصفيح وتحسين ظروف عيشهم من خلال البرنامج الوطني مدن بدون صفيح ،إلا أننا نلاحظ تناقضا ما بين خطاب الدولة وأهداف البرنامج والممارسة على أرض الواقع، التي تظهر نهجا يركز على السّكن أكثر من اهتمامه بمصير السكان الذين تمت إعادة توطينهم بعيدا عن المدينة التي ينتمون إليها، علاوة على ثغرات شابت تدبير مرحلة ما بعد الترحيل ،الأمر الذي أصبح يثير قضايا إنسانية واجتماعية من نوع جديد .هذه العناصر مجتمعة ، تجعل السياسات العمومية في مجال السكن ،محل تساؤل اشكالي يبحث في دورها في إعادة إنتاج التهميش السوسيومجالي بضواحي المدن الكبرى، عبر معرفة ماهية الأثر الاجتماعي للبرنامج على الساكنة المستهدفة؟

1 الفرضيات

يتأسس البحث على الفرضيتين التالتين:

المواقع الجغرافية المختارة لإعادة إيواء/إسكان، قاطني دور الصفيح تؤدي إلى إعادة إنتاج الإقصاء السوسيومجالي بهوامش المدينة.

–عدم استباق أنماط التدخل المعتمدة في البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" للخصوصيات الثقافية والمعاشية للفئات الاجتماعية المستهدفة يؤدي إلى محدودية نتائج الاستهداف الموضوعي للإشكالية السياسية–الاجتماعية للسكن غير اللائق.

[3] المعطيات الإحصائية لعمالة سلا، تبين أن عدد أحياء الصفيح بالمدينة يصل عددها إلى 22 حي صفيح تضم 7390 براكة و8134 أسرة بحمولة بشرية تتجاوز41000 نسمة وتصل المساحة المكتسحة بالقصدير، أزيد من 51 هكتار معظمها في ملك القطاع الخاص، أي ما نسبته68 %، حين يمثل ملك الدولة المحتل 31%.

2 منهجية الدراسة والإطار النظري للتحليل

ما يميز الدراسات الجغرافية عن باقي العلوم الأخرى، هو انفتاحها على جل المقاربات والمناهج بسبب تشعب الظواهر التي تعنى بها الجغرافيا فأمام عدم وجود وحدة موضوعها، تصبح وحدة المنهج والمقاربة ضربا من الخيال، الأمر الذي يسمح باستعارة مناهج العلوم الحقة(الكمية) والاجتماعية(الكيفية) والدمج بينهما فكلاهما يكمل الآخر ويستند عليه للاستدلال. وتختلف درجة وحدة الاعتماد على أحدهما أو كلاهما تبعا لطبيعة الموضوع واشكاليته.

1.2جمع البيانات

المنهج الكمي: جمع البيانات الإحصائية الديمغرافية والسوسيواقتصادية، من مختلف الإدارات ومؤسسات الدولة، خاصة المندوبية السامية للتخطيط، لتكوين قاعدة بيانات تخص أحياء الصفيح بالمدينة وخاصة حي "سهب القايد" وأحياء إعادة الإسكان/الإيواء لفهم سياق كل حي على حدة. بالإضافة إلى معطيات كمية تمت مراكمتها من خلال الاتصال الميداني المباشر وعبر العلاقات التفاعلية مع المستجوبات والمستجوبين من خلال عينة تمثل 10 % من القاطنين بحي الصفيح الذين يبلغ عددهم 5319ن.

المنهج الكيفي، إن قصور المقاربات الكمية عند اعتمادها لوحدها في تقريب الحقائق والخبايا ذات البعد النوعي، التي لا يمكن بلوغها إلا عبر مقاربة ترابية قادرة على تحميل ما لا تستطيع المؤشرات الكمية أن تحمله وتتحمله (يحياوي مصطفى، 2021). وبالتالي لا يمكن الإجابة عن ماهية الأثر بدون أن نقارن بين التراب كمنتوج لفاعلين والتراب كأطروحة ثقافية أو كهوية ترابية لمجموعة من القاطنين ولبلوغ هذا الهدف كان اتصالي بميدان البحث مباشرا وعبر علاقات تفاعلية مع المستجوبين، ونظرا لخصوصية أحياء الصفيح فلا يمكن القيام باي تحر أو إقامة اثنوغرافية بدون مباركة من السلطة المحلية وأعوانها بدون هؤلاء من الصعب أن تجد موطأ قدم في هذه الأحياء (Arrif Abdelmadjid ,2001). المسح الميداني مر عبر ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تألفت من الملاحظة الاثنوغرافية (YAHYAOUI MOSTAFA, 2012) لعدة أيام وفي فترات مختلفة من اليوم (في الصباح الباكر أو في فترة ما بعد الظهر، أو في الأسبوع أو في عطلة نهاية الأسبوع)، وتألفت المرحلة الثانية من مقابلات تم إجراءها مع سكان الأحياء المستهدفة هدفها تجميع معطيات تخص أصول السكان وحياتهم اليومية وتمثلاتهم...وتتكون العينة المختارة من 65 رب أسرة. وتكونت المرحلة الثالثة، من مقابلات تم إجراءها مع فاعلين محلين من المواكبة الاجتماعية. ويتطلب إجراء هذه المقابلات، من بضع دقائق إلى حوالي الساعة طيلة عام 2020 وبداية عام 2021 وبشكل متقطع مع توقف طيلة فترات الحجر الصحي والإغلاق ببلادنا دام أزيد من أربعة أشهر.

الشكل رقم1: خريطة توطين مجال الدراسة

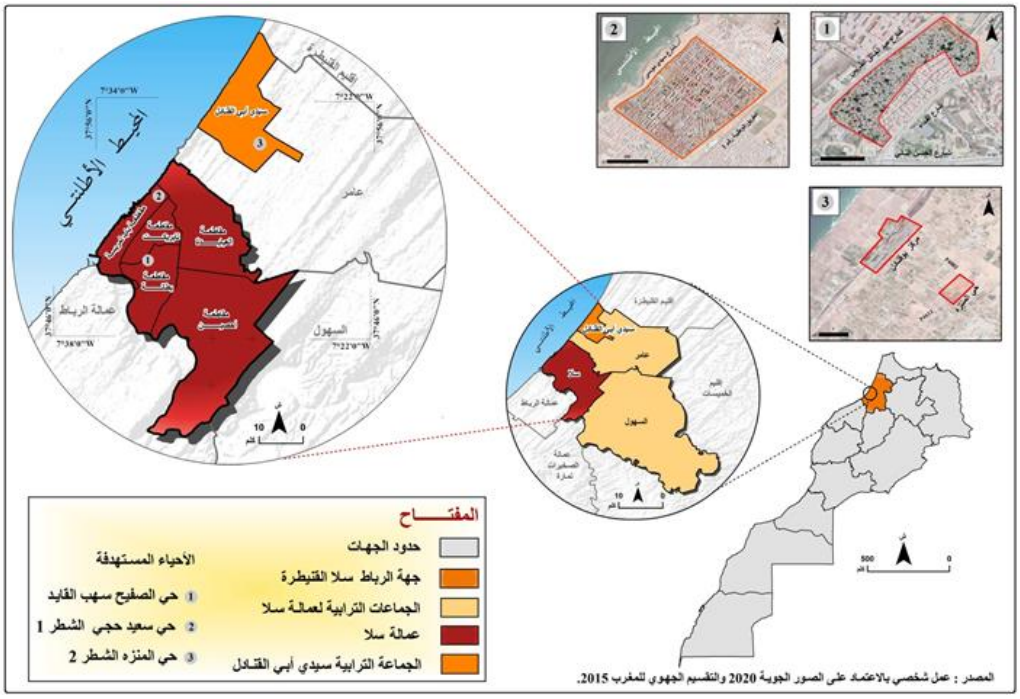

2.2 البعد الإبستمولوجي للدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تدرج ضمن مساهمة الجغرافيا في تقييم السياسات العمومية إلى جوار باقي العلوم الأخرى، باعتبارها ممارسة فضلى، وليست حكرا على علم مخصوص (يحياوي مصطفى، **2021**) [4]. فبفضل انفتاح الجغرافيا على مختلف المسارات العلمية خاصة العلوم الاجتماعية والتجريبية (bavoux،2016) يمكنها أن تساهم في مسألة التقييم عبر ما راكمته المادة في السنوات الماضية ما يجعل لديها الجرأة العلمية لتقييم هذه السياسات العمومية على مستويات عدة وطرح أسئلة تحتاج لتظافر جهود مختلف العلوم من أجل صياغة إجابات متعددة الأبعاد، لا يقوى علم خاص لوحده أن يجيب عنها. من هنا تبرز أهمية التقاطع الابستمولوجي بين العلوم التي تعنى بقضايا المدينة وضرورة تجاوز الحدود الإبستمولوجية والنفسية المفروضة بين مختلف التخصصات من أجل الإجابة على سؤال تقييم السياسات العمومية، في الجزء الخاص ببرنامج مدن بدون صفيح الموجه للقضاء على سكن الفقراء تبرز مساهمة الجغرافي وقدرته على الإجابة على هذا الإشكال لاعتبارين(يحياوي،2021) :

الأول: كون الجغرافيون تمكنوا من تطوير البراديغم (الأنموذج) المجالي (paradigme spatial)، ما سمح لهم بتطوير أداة علمية من داخل هذا البراديغم تحسبْ على البحث الجغرافي الأكاديمي.

الثاني: كون المقاربة الجغرافية بإمكانها تزويد الباحث بمهارات منهجية، تمكنه من استيعاب الممارسات الفضلى التقليدية لتقييم الممارسات العمومية وهي تحديدا مقاربة ترابية تعتمد مقاييس مجالية مختارة، فالسلم الجغرافي الذي يشدد على المستويات الترابية الدنيا من حجم الحي باعتباره هوية ترابية ومجالا معاشا لكونه يظهر نوعية وطبيعة المتدخلين بشكل دقيق، فالحي

[4] مداخلة الأستاذ مصطفى يحياوي في المائدة المستديرة حول صدور كتاب «الجغرافيا وتقييم السياسات العمومية " 22 أبريل 2021

كمقياس مجالي /اجتماعي، يتكون من فسيفساء اجتماعية متباينة تنعكس على الأنساق العلائقية التي تربط بينهم وعلى التفاعلات بمختلف أشكالها وتجلياتها. وبالتالي فمستوى المعالجة المجالية، يسمح بتبيان التفاوتات والتباينات وفهم جيد للتنظيم الاجتماعي للمجموعات البشرية، على اعتبار أن المجال الحضري هو نتاج ميكانزمات اجتماعية (Graf Meyer et joseph,1984). وبالتالي يمكن القول إن المقاربة الترابية للجغرافي تتجاوز المقاربة المعيارية للفاعلين الترابيين من حيث دقة معطياتها.

3.2 الإطار النظري للتحليل

يستند الإطار النظري للتحليل، على دراسات ونظريات مجموعة من رواد العلوم الاجتماعية والجغرافية قصد فهم جيد للمجال الحضري بمختلف مكوناته وتفاعلاته، من قبيل نظريات مدرسة شيكاغو ومقارباتها الأيكولوجية، التي تعتبر المدينة منظومة مكان–اجتماعية في حالة من الدينامية المستمرة، وحيث الظروف المكانية لها تأثير بالغ على تكيف وتأقلم الساكنة مع المحيط المادي للأحياء السكنية (Graf Meyer et joseph,1984)، ما جعلها مسرحا لمختلف التفاعلات والصراعات. فإدا كان فقراء الأمس من الريفيين قد هاجروا بشكل اختياري نحو المدينة للبحث عن حياة أفضل واستقروا في أحياءها الفقيرة وتكيفوا مع الوسط، وبعد سنين عجاف عاشوها وسمان لم يعرفوها قط ،أصبحوا مطالبين اليوم بالمغادرة والعودة قسرا نحو الهوامش، هذا القهر المجالي يطرح مسألة العدالة المجالية لهؤلاء المحرومين من حق البقاء في مجال عيشهم وحياتهم، من هذا المنطلق اخترت لهذه الورقة البحثية أن تستنير في التحليل بالارتكاز على نظرية العدالة المجالية لأبرز رواد هذا التيار (جون رولز Rawls، 1971) ونظرية العدالة عند دافيد هارفي (David harvey1973) في كتابه "العدالة الاجتماعية والمدينة" ،هذه المساهمة النظرية التي طورها العديد من المفكرين على رأسهم إدوار صوجا، (Bernard Brett ,2018.) في الوقت الذي أصبحت فيه حاليا الدراسات الجغرافية والاجتماعية تدرج مفهوم "العدالة" ضمن تساؤلاتها لأنه يمنح معنى للتحليل وللحقائق الاجتماعية ويبرز العلاقة الجدلية الموجودة بين المجال والعدالة والمجتمع. يرى (هنري لوفيبفر،1974) أن تحليل التفاعلات بين المجال والمجتمع مسألة ضرورية لفهم الظلم المتجلي على أرض الواقع ويستند منطق التحليل لديه على نظريته الثلاثية المجالية، التي تقدم تمييزا في الممارسة المكانية بين: المجال المدرك والمجال المخطط له ومجال التمثلات (يحياوي مصطفى,2012). لدى يفترض ان التخطيط الحضري الرسمي لا يأخذ بعين الاعتبار فقراء المدينة سواء من حيث تمثلاهم أو انتظاراتهم أو تاريخ ممارساتهم المكانية علما أن هؤلاء انبثق لديهم وعي ثقافي، سياسي أصبح يدفعهم للسعيهم والنضال من أجل العدالة الترابية (David harvey1973) عبر حركة احتجاجية تطالب بالحق في المدينة، التي ينتمون إليها منددين بالظلم الجغرافي الذي يتعرضون له بعد تهجيرهم من مجال عيشهم.

3 سياسات الإسكان العمومي: بين الإدماج والإقصاء

يشكل القضاء على السكن الصفيحي أحد أكبر هموم الفاعليين الترابيين والمهتمين عموما بالشأن العمراني والاجتماعي للمدينة المغربية، ولا أحد منا يجادل في أهمية السياسة العمومية في مجال الإسكان الرامية إلى تأهيل المدينة المغربية وتحسين جودة المشهد العمراني وحياة الساكنة عبر السعي لتحقيق الإدماج الحضري لقاطني احياء السكن غير اللائق. لقد شهدت مدينة سلا، محاولات عدة منذ العهد الاستعماري أو بعد الاستقلال والرامية للقضاء على مدن الصفيح قبل الإعلان عن "البرنامج

الوطني مدن بدون صفيح"VSB"، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: عملية حي مولاي إسماعيل، عملية حي الرحمة، النور، واد الذهب، وسيدي عبد الله، وعملية سعيد حجي، التي وجهت لصالح إعادة إسكان الشطر الأول من سكان دوار سهب القايد موضوع الدراسة. هذه العمليات في مجملها شابتها عدة عيوب وانزلاقات حدت من نجاعتها، وضلت دار لقمان على حالها، واستمرت أحياء الصفيح في التكاثر حيث انتقلت من 8960 أسرة حسب إحصاء 1992 إلى 8134أسرة متعاقد بشأنها سنة 2004 ضمن عقد مدينة سلا، ليقفز الرقم نحو التصاعد ليصل الى أزيد من 11240 أسرة [5] سنة 2020 موزعة على 22 حي صفيحي.

شكل رقم 2: توطين أحياء الصفيح وتوزيعها داخل المجال الترابي لمدينة سلا

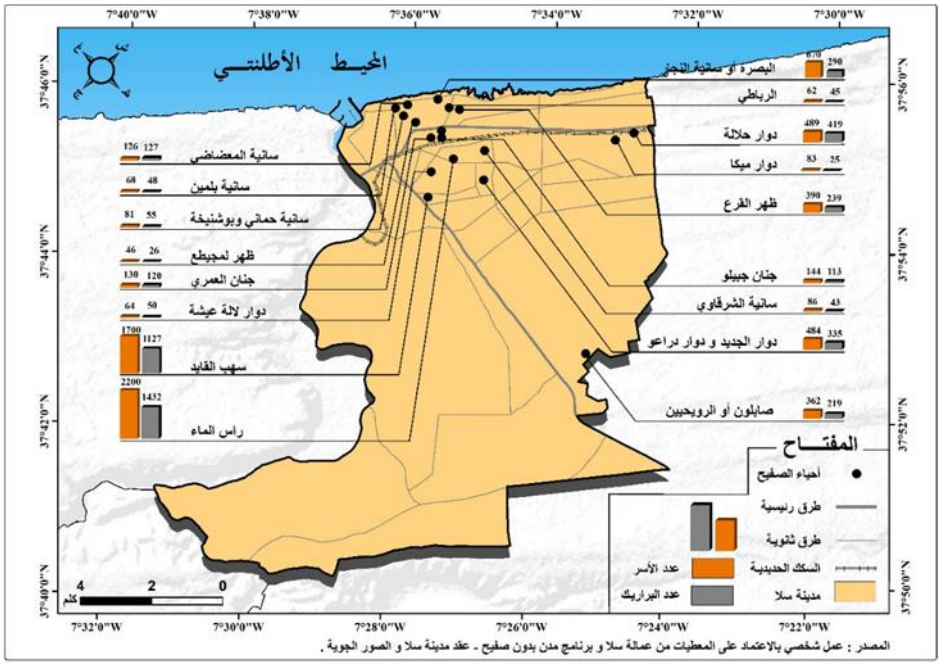

إن ما ميز مختلف العمليات التي سبقت برنامج مدن بدون صفيح بسلا، أنها عملت على إعادة إسكان الأسر المستهدفة، داخل المجال الحضري للمدينة، وإعادة هيكلة البعض منها بعين المكان (النور، واد الذهب). لكن الأحياء الصفيحية المتناثرة عبر ربوع التراب الحضري وتلك المتخلفة عن العمليات السابقة، أضحت مواقع استقبال الخاصة بها تقع خارج حدود المدار الحضري للمدينة بالهوامش (سيدي بوقنادل).

تمت الانطلاقة الرسمية للبرنامج الوطني مدن بدون صفيح"vsb "، بعد توقيع **عقد مدينة** سلا، تحت الرئاسة الملكية بتاريخ، 22يوليوز 2004 بكلفته إجمالية997,364 مليون درهم ساهمت فيها الوزارة المعنية ب 275,50 مليون درهم، مع تحديد سقف زمني في 2007 ,قصد إعلان سلا مدينة بدون صفيح، وهو التاريخ الذي تم تغييره عدة مرات. ما يستدعي طرح السؤال حول أسباب تخلف مجموعة من العمليات على البرمجة الزمنية المعيارية(يحياوي،2021) التي اعتمدت في اتفاقيات عقود "vsb "، سواء بمدينة سلا أو بالمدن الكبرى كالدار البيضاء، والرباط، فقد أشارت مجموعة من الدراسات الأكاديمية والرسمية الصادرة عن مؤسسات مختلفة كالبنك الدولي سنة2003(عبد القادر كعيوا ،2015) ،وتلك الصادرة عن مجموعة بحث

[5] مصدر المعطيات يعود للتقارير التي ترفع بشكل شبه أسبوعي الى عمالة سلا والتي نتوفر على بعض منها.

الجغرافيا المجتمع والتهيئة حول مكناس (GRGSA, 2011)، والمرصد الوطني للتنمية البشرية ،2015 ؛ و تقرير المجلس الأعلى للحسابات المقدم أمام لجنة المالية بالبرلمان يوم الثلاثاء 23 يونيو 2020 ،إلى عوامل التعثر التي تحول دون بلوغ الهدف الزمني المأمول أبرزها تزايد عدد الأسر، إشكالية تعبئة الوعاء العقاري والموارد المالية، ناهيك عن مشكل تعدد المتدخلين وتباين استراتيجيتهم .

4 تعدد المتدخلين وتناقض الاستراتيجيات

تتسم العلاقات داخل المدينة بالتنافسية والصراع، منظور النظرية المادية التاريخية عند كل من كارل ماركس وديفيد هارفي، يتماشى مع هذا الطرح لأن العلاقات بالمدينة يحكمها ما هو مادي واجتماعي، وتسودها نزعة رأسمالية توجه تنظيم المجال واستهلاكه بها. من هنا تبرز أهمية المقياس الجغرافي على مستوى الحي، الذي يمكن من تحليل هذه العلاقات الجدلية وتبيان أطراف الصراع كما هو بارز من خلال حالة دوار «سهب القايد" الصفيحي بمدينة سلا، باعتباره فضاءا جغرافيا تتجاذبه عدة سلط:

أولا، سلطة الدولة: تتجلى عبر سياساتها العمومية دات الطابع الاحتوائي، ما يمكنها من فرض سلطتها، ووجودها الاعتباري؛ لأنها المالك للفعل التنظيمي، فهي من ينفرد بوضع تصاميم ومخططات التهيئة الحضرية، لتنظيم واستعمال المجال. ولديها سلطة حصرية، غير قابلة للتشارك وخاصة في ماله علاقة بمدن الصفيح، فهي من يحدد فقط دوي الأحقية للاستفادة من برامجها السكنية في هذا المجال.

ثانيا **سلطة التقني (التيقنو قراط)**: الذي يسعى لتنزيل مخططات التهيئة الحضرية الرامية لتنظيم المجال وهيكلته، وبالتالي فهدفه في المقام الأول، هو تجويد المشهد العمراني للمدينة عبر وضع خطط لها ترمي لإزالة الأحياء غير اللآئقة، دون الاهتمام بمصير الساكنة ما يجعل تدخله منزوع من كل الجوانب الإنسانية وتحكمه أساسا الجوانب المادية. في هدا الصدد يشير (Lefebvre ,1968p51) في كتابه "**الحق في المدينة**" الى أن العديد من المهندسين الذين تم توظيفهم كتقنيين اداريين، وضعوا العديد من المخططات المورفولوجية للمدينة ليس انطلاقا من الدلالات المدركة والمعاشة لسكانها، ولكن انطلاقا من تأويلهم لحقيقة السّكن، كما أشار لوفيبفر الى كون التخطيط الحضري يساهم في خلق التمييز، لأنه لا يهدف إلى تحسين نوعية حياة كل السكان، بل هناك فئة تكون ضحية لهذا المخطط ،لأنه يعمل على تحويل السكنات إلى الضواحي، وهده السياسة التمييزية تجعل الدولة تنتج مجموعة من الأحياء الفقيرة بالهوامش (سرير احمد بن موسى ،2019)، الأمر الذي ينطبق على عقد "سلا: مدينة بدون صفيح"، الرامي إلى إعادة إيواء أزيد من سبعة آلاف أسرة صفيحية في هوامش سلا، أي الزج بمصير هؤلاء نحو المجهول، وهو الأمر الذي لا يدخل في اعتبار التقني وفي تصوره لمسار إنتاج المدينة والتسوية العمرانية لمظاهر التفاوتات السوسيو مجالية.

ثالثا، سلطة الساكنة: سكان الصفيح يستمدون سلطتهم من كون بيوتهم تستقر فوق جيوب عقارية، تعتبر اليوم مجالا للمنافسة الكل يريد الاستحواذ عليها. كما يعد هؤلاء السكان ملاك للمجال الترابي المعاش، والمتحكمين في الحياة اليومية، والموجهين للممارسات المختلفة داخل تراب المدينة، فمن المعلوم أنهم طوروا استراتيجيات التأقلم والصمود، من أجل العيش والبقاء داخل منظومة حضرية تتسم بالديناميكية والتحول المستمر. فعلى الرغم من تملكهم الصوري للعقار، إلا أن إيمانهم بأن قدم الاستقرار بالمدينة، يمنحهم حقوق تاريخية تبارك شرعية التملك، وسلطة التفاوض مع الدولة وأجهزتها. كما يبرر عدد من الأفراد

مشروعية الحق في المدينة، والحق في "البقعة "، بعدد السنوات التي قضوها ومن قبلهم آبائهم بالموقع، وبأنهم أقدم تواجدا من المدينة نفسها التي زحفت نحوهم، في هدا الصدد يقول الحاج عبد الله، عمره 73سنة وهو أحد قدماء دوار سهب القايد: **«أنا جيت لهنا مع الوليد وفي عمري ثلاث سنوات، قبل ما يأخذ المغرب الاستقلال ديالو** ". هذا التبرير يجعلنا أمام ما يمكن أن نسميه بتنازع الشرعيات، بين السكان من جهة والدولة من جهة أخرى (يحياوي مصطفى،2021).

إن تناقض الاستراتيجيات بين مختلف الفاعلين، حوّل حي الصفيح الى حلبة صراع بين فقراء المدينة (الحلقة الأضعف) والدولة بمؤسساتها، هذه المواجهة غير المتكافئة أسفرت عن طرد الفئات الهشة من قلب المدينة وتحويل الوعاء العقاري المحتل لصالح الدولة، التي تملكته من قبل بعد مفاوضات ماراطونية مع ملاكه الأصليين.

رابعا، سلطة المال: **بناء الدولة أولى من بناء المجتمع[6]**. لقد أثار رواد مدرسة شيكاغوا من أمثال Alain coulon، أهمية سلطة المال في توجيه وإنتاج المجال الحضري، حيث اعتبروا أن العوامل المادية هي الموجه الرئيس لتنظيم المجال وأن القدرات والامكانيات المادية لفقراء المدينة، تحول دون قدرتهم على التكيف مع التحولات التي تعرفها بسبب غلاء أسعار العقار والشقق ما يجعلهم في وضعية لا تسمح لهم بالاختيار فيضطرون مرة أخرى للعودة لنقطة الانطلاقة بالهوامش حيث مستقرهم الإجباري و بأرض غير دي زرع، **فما العمل عندما تصبح أهمية الأرض تقاس بالسعر الذي يمكن أن تجلبه في سوق العقار، وحين يتحول الحي إلى مجرد كتلة من العمارات والدكاكين التي تبنى للربح ويتحول أغلب سكان المدينة إلى غرباء ومهمشين** (سرير أحمد بن موسى، 2019).

لعل ما يؤكد هذا الطرح، هو ما ذهب اليه **هارفي** حينما قال إن " **الآلية الرأسمالية تفعل خاصية الطرد عبر سلب الفقراء ممتلكاتهم وتطرد الأكثر عوزا منهم خارج المدينة. وأن عبارة تجميل المدينة والارتقاء بالمشهد الحضري وغيرها من العبارات التي تبدو مقبولة، ليست سوى دريعة لتبرير كل الممارسات الوحشية لنزع الملكية وهدم بيوت الفقراء طمعا في القيمة الاقتصادية للعقار الذي تتوطن عليه مساكنهم وفي النهاية سيتم تغيير شكل المدينة بحيث لا يصبح لسكانها الأصليون مكان فيها**" (David harvey,2012). كما اعتبر ادوارد صوجا الرأسمالية خطر يهدد العدالة المجالية فقد أورد الشويكي مصطفى، في أطروحته حول الدار البيضاء1996، بأن المجال الحضري يرتبط بتوسع نفوذ الرأسمال، وبالحركة الاقتصادية، وبأن منطق السوق هو الميكانزيم الرئيس المتحكم في إنتاج المجال الحضري بالمدينة خاصة أمام ندرة العقار. ما يجعل الجوانب الاجتماعية تأتي في مقام ثانوي وأحيانا مغيبة بالمرة. وهو الأمر الذي ينطبق على عمليات إعادة الإسكان المنضوية تحت برنامج "vsb "في عملياته الأخيرة بالمدن الكبرى، بما معناه أن منطق السوق والمنطق البراغماتي للدولة أقوى من الوازع الاجتماعي في معظم الحالات والذي يترجم في معطى الموازنة الذي أصبح ذا أهمية كبرى في تدبير مشاريع السكن الاجتماعي.

سيادة الجوانب التقنية والمادية، وتنامي هاجس الإسراع بإزالة مدن القصدير لدى السلطات الأمنية مع الرغبة في كسب رهان التحدي ونيشان الفوز بوسام برنامج vsb عبر "**إعلان سلا مدينة بدون صفيح** "، عوامل أدت الى تقويض الجوانب الاجتماعية ل "vsb «، ما يجعلنا نطرح السؤال من المستهدف بالبرنامج، هل البراكة أم قاطنوها؟[7]،أو بعبارة مضبوطة:

[6] العنوان مستلهم من إحدى محاضرات محمد بلفقيه بسلك الدراسات العليا بجامعة محمد الخامس بالرباط 1997

[7] GRGSA2011، Groupe de Recherche Géographie, Société et Aménagement. « Evaluation des politiques publiques en matière Evaluation des politiques publiques en matière Evaluation des politiques publiques en

«حق من الذي يجب مراعاته؟ مصـــالح من التي يتعين أن تبنى المدن لتحققها؟ وعلى هوى قلب من يجب أن تخطط المدن؟ "(هارفي، 2012ص11).

5 أنماط التدخل العمراني والتمييز السوسيومجالي

يعتبر دوار سهب القايد نموذج لحي صفيحي تنوعت فيه طرق التدخل لحله، وهو الذي وصل عدد سكانه إلى أزيد من 5800ن، داخل مقاطعة بطانة التي يقطنها 90133ن (المندوبية السامية للتخطيط،2014)، يتجاوز عمره سبعة عقود. ويمتد على مساحة عشر هكتارات، وكان يعرف في فترة الحماية باسم مالكه المعمر الفرنسي دانييل (بلفقيه وفضل الله،1984). يتميز الحي باستراتيجية موقعه الجغرافي داخل سلا، وبسهولة الربط مع أطراف المدينة، بفضل وفرة وسائل النقل وتنوعها ووفرة الخدمات العمومية، وبمجاورته لأحياء سكنية متنوعة تعرف بارتفاع كثافاتها، سواء النظامية منها (حي السلام) او العشوائية (الانبعاث، تابريكت...)، وحيث التجهيزات العمومية والخاصة والأسواق اليومية التي توفر إمكانيات متاحة لمزاولة أنشطة يومية بسيطة من أجل كسب العيش اليومي لمعظم الساكنة، التي تعيش اعتمادا على دخل غير قار.

1.5 إعادة الإسكان والميز المجالي

صمم المخطط المعماري الحي السكني "سعيد حجي"[8]، ليكون نموذجا لحي حضري مختلط/مندمج، يضم كل الأنواع السكنية الموجهة لمختلف الفئات الاجتماعية بالمدينة بما فيها فقراء المدينة من قاطني دور الصفيح ويتعلق الأمر بالشطر الأول من قاطني "سهب القايد ".إلا أن التوزيع المجالي للبقع السكنية يخضع لمنطق التسويق التجاري، حيث خصص أسوأ موقع في التجزئة لبناء عمارات إعادة الإسكان :على هامش التجزئة بالقرب من جرف بحري خطير غير محمي يعرف تدهورا مستمرا, وحيث تصب إحدى قنوات الصرف الصحي للمدينة بشكل مكشوف وعلى بعد خطوات من العمارات السكنية وحيث الروائح تزكم الأنفس ،وعلى المستوى الطبغرافي فالموقع يعرف ارتفاعا في قسمه الغربي مع ميل شديد في اتجاه الشرق.

إن وعي الساكنة بالانعزالية والتهميش، تؤكدها المقابلات التي تم اجراءها معهم عندما تمت مطالبتهم بتقييم الموقع الذي استوطنوه، خاصة ان تجميع عمارات إعادة الإسكان في موقع محدد يوحي لهم بالعزل والتهميش، وهذا ما تم تأكيده من النتائج المحصل عليها، حيث أن الغالبية العظمى (69%) لا تشعر بالرضى بسبب إحساسهم بالاحتقار والتهميش ويرددون عبارات من قبيل: "عزْلونا " "حكْرونا" " ما كرهوش يرْميونا للبحرْ...".

2.5 إعادة الايواء بهوامش المدينة: بين تملك السكن والاندماج الحضري

التاسع من شهر فبراير 2021، يعتبر تاريخا حافلا ومهما بالنسبة لسلطات المدينة، التي نجحت أخيرا في القضاء على واحد من أكبر وأقدم الأحياء الصفيحية بها وأكثرها جدلا[9]، دوار سهب القايد، خصوصا بعد التغيير الذي عرفه موقع إعادة إسكان الشطر الثاني الذي انتقل من عين المكان الى ضواحي المدينة بالجماعة الترابية سيدي بوقنادل، ضمن عملية المنتزه التي تشرف عليها شركة العمران ، فمن خلال تمثلات السكان حول هذا الموقع الجغرافي الجديد ، أظهرت أن عملية

matière Evaluation des politiques publiques en matière de résorption de l'habitat insalubre de résorption de l'habitat insalubre de résorption de l'habitat insalubre de résorption de l'habitat insalubre ، Le cas de Meknès.

[8] المشروع الملكي: دشين عملية إعادة الإسكان لفائدة سهب القايد من طرف الملك محمد السادس في 22 يونيو 2003.وتقدر تكلفة العملية بـ 224 مليون درهم، بدعم من صندوق الحسن الثاني والذي ينصص على إعادة الهيكلة في الموقع ذاته لأزيد من 1239أسرة، وإعادة إسكان 1305 أسرة في موقع بحي سعيد حجي بمقاطعة باب لمريسه.

[9] من المعلوم ان احياء الصفيح بسبب الفقر، تعد أرضية خصبة للتطرف الديني وقنابل اجتماعية قابلة للانفجار في اية لحظة، هذه العناصر مجتمعة في حي الصفيح سهب القايد، الذي كان يقطن بداخله بعض من أعضاء من حركة العدل والإحسان المحضورة.

التجميع هذه في رقعة جغرافية ضيقة لكل أحياء الصفيح (أزيد من 20 نواة صفيحية) أثارت لديهم مشاعر الإحساس بالتهميش والاقصاء، كما توحي لهم بالعزل المجالي، وبالفصل والطرد من المدينة، نحو هوامش لا تتوفر على الحد الأدنى من البنى التحتية للاستقبال و غير مساعدة على الادماج.

3.5 الهوية المجالية والوصم اللصيق

إذا كان نمط السكن وحمولته الاجتماعية أحد أبعاد التهميش، فإن الموقع هو الآخر أحد أبعاده الأخرى، فالأصول الصفيحية تضل وصما ملازما لأصحابه. فرغم حلول الشقة محل البراكة إلا أن الهوية المجالية يستند عليها لتعريف الأفراد كما أورد في كتاباتهما كل من (1998,di méo)،(Jean-Charles depaule 2006)، الأمر الذي يحول دون الادماج الحقيقي. فعمارات إعادة الإسكان(كمنعزل) لا تعرف بأسمائها الإدارية لدى سكان المدينة، بقدر ما تعرف بأصول ساكنيها ويطلق عليها "عمارات السهب" وسكانها ينعتون "بسهاوة"، نسبة للمجال الترابي الذي قدموا منه مؤكدين مقولة: "قل لي أين تسكن أقول لك من أنت"[10] . فعلى الرغم من مضي أزيد من خمسة عشرة سنة، على إعادة إسكان الشطر الأول من قاطني دوار سهب القايد، لا تزال دار لقمان على حالها، ولا يزال الوصم منقوشا في ذاكرة السكان وعالقا في أدهانهم، فلازال البعض منهم يشعر بالحرج من ذكر أصوله الصفيحية وخاصة أمام الغرباء، وكل من لا يعرف تاريخهم الصفيحي أو تاريخ آبائهم الجغرافي، خاصة الجيل الثاني الذي غادر الحي في طفولته هو الآن في عمر المراهقة. تقول السعدية في هذا السياق، وهي مستخدمة بأحد المتاجر الكبرى بمدينة سلا:

"لي معرفشْ بلي كنتْ ساكنة قبل في دوارْ السهبْ، متنجبدشْ ليهْ الموضوعْ نهائيا حيثْ بنادمْ غيرْ كيعرفكْ بنتْ الكريانْ كيقلبْ عليك وجهو". (سعدية34 سنة، مقابلة فردية، غشت 2019).

"أنا طالبة في الكلية فالرباط وصحابي ديال القرايا، كيعرفوني ساكنة في سعيد حجي بسلا ولكن ما عرْفينش فينْ تحديدا خاصة أولادْ وبناتْ سلا ...حيثْ عارفينْ شكونْ ساكنْ فهاد العمارات"

(صفاء،20سن)

هذه المقتطفات من المقابلات الاثنوغرافية، تؤكد بأن الهوية المجالية ووصم الصفيح، يظلان لصيقين بالسكان رغم تغيير السكن، ما يقوض عملية الاختلاط الحضري التي لا تزال صعبة المنال في هذه الأحياء التي خطط لها على أساس أن تكون نموذجا للاختلاط الحضري والاندماج.

6 "تحدي" الحق في المدينة

1.6 إعادة الإسكان، بين المجال المخطط له والمجال المرغوب فيه

تبخر حلم البقاء بالمدينة أحدث الشعور بالخسارة ، وأثار موجة من الغضب العارم في نفوس ساكني حي الصفيح "سهب القايد" المطالبين بالحق في المدينة، هذا الحق الذي صوره **هنري لوفيبفر** في كتابه الشهير الموسوم "الحق في المدينة" والذي أورده **هارفي** في كتابه "مدن متمردة ،من الحق في المدينة الى ثورة الحضر" بمثابة صرخة غضب ونداء من اجل الحصول على حياة حضرية ،أقل اغترابيه واكثر بهجة ولكن شعور سكان الصفيح بالاستياء يترجم في مظاهرات

[10] https://www.persee.fr/renderPage/estat_0336-1454_1988_num_211_1_5221/estat_0336-1454_1988_num_211_1_T1_0057_0000_710.jpg ."Dis –moi ou tu habites ,je te dirai qui tu es"

الشارع العام، بسبب اليأس الكئيب الناجم عن التهميش (Harvey،2012).فقد كان الاتفاق المبرم أمام أنظار جلالة الملك ،ينص على إعادة إسكان الشطر الثاني لقاطني دوار سهب القايد بعين المكان ، وهو المشروع الذي تم التخلي عنه لاعتبارات[11] ، مرتبطة بداية، بصعوبة تعبئة الوعاء العقاري، و ارتفاع تكلفته التي أثرت على موازنة المشروع الأمر الذي حتم على منجز العملية (العمران) ضرورة إحداث تغيير في نمط التدخل، من إعادة الإسكان إلى إعادة الإيواء؛ وإحداث تغير في الموقع ،من عين المكان إلى هوامش الجماعة الترابية سيدي بوقنادل. الأمر الذي أثار غضب الساكنة التي تتشبث بالمشروع الملكي وترفض الترحيل خارج المدينة. فقد أظهرت نتائج المقابلات، رغبة 95% من السكان في البقاء بعين المكان بوسط المدينة [12] حيث مجال عيشهم ومجال الأحلام المؤجلة التي تبخرت، الأمر الذي جعلهم يستغلون اندلاع ثورات الربيع العربي سنة 2011، وقيام حركة 20فبراير، ليعلنوا عن ملفهم المطلبي عبر شعارات تتأرجح ما بين المطالبة بالحق في الولوج للخدمات العمومية، والادماج في النسيج العمراني للمدينة، الى المطالبة بالحق في المدينة، باعتباره حق من حقوق الإنسان الذي تكفله العهود الدولية[13] مترجمين احتجاجاتهم عبر مظاهرات في الشارع العام ثم الاعتصام ، لينتقلوا من مرحلة التمرد الى العصيان، عبر قطع الطريق العام ومنع حركة السير بشارع عبد الخالق الطريس،[14] لأشهر عدة، بل واعتراض مسار خط الترامواي ، الأمر الذي أدى إلى تدخل السلطات العمومية واعتقال عدد من متزعمي الاعتصام ، خاصة بعد أن تبين للسلطات وجود أعضاء من حركة العدل والإحسان[15] المحضورة ضمن متزعمي الحراك الاجتماعي .

لقد مكن هذا التمرد الساكنة آنذاك، من انتزاع مجموعة من المكتسبات التي ساهمت في تجويد الحياة اليومية في حيهم الفقير، إلا أن أهم مطلب لديهم قد تحول الى سراب، وتبخرت كل آمالهم في البقاء بالمدينة التي عمروها لأزيد من سبعة عقود، ورغم شعورهم بالإحباط والانهزامية فإن حركة العشرين من فبراير لاتزال مستمرة في وجدان الساكنة من خلال تجليات خطاب الاحتجاجية الذي طوروه الى خطاب الترافع من أجل مشروعية الحق في المدينة (Garnier Jean-Pierre, 2014).

2.6 مكانة المرأة في الدينامية التي يعرفها حي الصفيح

تعتبر المرأة أكثر فئات المجتمع عرضة للهشاشة، وهي الحقيقة التي تظهرها تقارير المندوبية السامية للتخطيط في كل مناسبة عبر بوابتها الالكترونية، وخاصة نساء الأحياء الفقيرة من فئة المسنات المعدمات واللواتي يعشن وحيدات، ثم الأمهات العازبات، وكدا الأرامل والمطلقات بأطفال وبدون دخل قار.

إن إجراء مقارنة بسيطة على المستوى التعليمي والمهني بين نساء حي الصفيح وحي عصري" حي سعيد حجي" تمكن من ملامسة الفروقات بشكل جلي.

---

[11] من خلال محاضر وتقارير جماعة سلا وعقد مدينة سلا في إطار برنامج مدن بدون صفيح والمقابلات التي تم اجراءها مع أحد الفاعلين الترابيين المتدخلين في العملية وإن أشار البعض الى مسألة الطبغرافية، وعدم صلاحية المجال للسكن حسب ما يتم الترويج له ويردده بعض السكان.

[12] (45) Jacqueline Beaujeu-Garnier, "Les villes et la fonction centre," Annales de Géographie, vol. 78, no. 430 (1969),p. 710, at: https://bit.ly/35jXbmf

[13] حدد الميثاق العالمي الحق في المدينة من خلال تلاث مبادئ:1، الممارسة الكاملة للمواطنة **2**، الإدارة الديموقراطية،**3** الوظيفة الاجتماعية للملكية بالمدن.

[14] https://www.hespress.com

[15] https://ghafri.over-blog.com/article-103621289.html

الشكل رقم3: المستوى التعليمي للمرأة حسب طبيعة الحي السكني

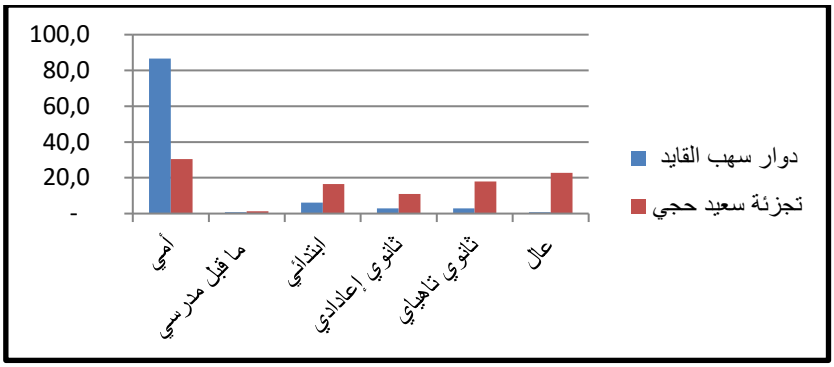

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

بلغة الأرقام يبرز التفاوت الحاصل على المستوى التعليمي، فأزيد من 86% من نساء دوار "سهب القايد" الصفيحي، أميات لم تطأ أقدامهن المدارس، 13,3 %منهن فقط يستطعن فك رموز الأبجدية، وبالمقابل نجد 69,4% منهن بحي سعيد حجي قد نجحن في انتزاع مكانة داخل الفصول التعليمية، بل وبلوغ التعليم العالي بنسبة تقارب 30%، في الوقت الذي تمثل المرأة الصفيحية ذات المستوى التعليمي العالي أقل من 1%(المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014). يعتبر هذا التباين الصارخ، مظهر من مظاهر التهميش والإقصاء وهو نتاج تراكمات عدة عبر سيرورة زمنية واجتماعية طبعت مسار حياتهن ولكن رغم تدني مستواهن التعليمي، يلاحظ وعي كبير على مستوى الحقوق المدنية لديهن من خلال تزعمهن للمسيرات والوقفات الاحتجاجية للمطالبة بحقوقهن المدنية وحضور قوي في كل المناسبات الاحتجاجية[16]. من خلال فترات الملاحظة الاثنوغرافية لعدة أشهر في مكتب المواكبة الاجتماعية، لاحظت الحضور البارز للمرأة الصفيحية مقارنة مع الرجل حيث تتردد بكثرة مقارنة مع الرجل. مكانتها وتتمتع بجرأة كبيرة في مواجهة الموظفين ورجال السلطة مهما كانت رتبهم المهنية للمطالبة بحقها الذي تعتبره شرعيا ولا تتردد في أن تعلن على استعدادها للتضحية بنفسها لانتزاع حق تعتبره مشروعا كما عبرت عن دالك عيشة التي تبلغ من العمر ستة وخمسون سنة:

"أنا والله ما نخرج ليكم من البراكة.. ريبوها عليا...نموت فيها. وما غديش نخرج حتى ديروا معايا شي حل."

تبدو ردود الفعل هذه، ناجمة عن الشعور بالظلم واليأس وضبابية المستقبل الذي ينتظرهن خارج أسوار الحي الذي كان بمثابة حصن وستر لهن، فرغم محدودية دخلهن في السابق إلا أنهن على الأقل لم يكن يحملن هم أجرة السكن وضروریاته من ماء وكهرباء، ولكنهن الآن يعشن في حالة ضياع تصيب البعض منهن بالأرق بسبب عدم القدرة على تدبير مرحلة ما بعد التهجير. فالترحيل من الدوار وإعادة التوطين بعيدا عنه، أثر على الممارسات المجالية المعتادة لهن خاصة اللواتي كن يتنقلن في السابق، بشكل يومي بدون قيود في مجالهن المألوف، قبل أن تقطع أجنحتهن (MONQID Safaa, 2011).

[16]https://www.youtube.com/results?search_query=%D8%B3%D9%87%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%AF+%D8%B3%D9%84%D8%A7+202

7 أنماط الدخل وإشكالية الهشاشة الاجتماعية

العروض السكنية الكلاسيكية التي يقدمها برنامج مدن بدون صفيح، تطرح مسألة مدى ملائمتها لمعظم المستهدفين بالنظر لخصوصيتهم السوسيوثقافية، أو إمكانياتهم المادية المتواضعة، بل وأيضا لمهاراتهم التي اكتسبوها ضمن ظروف العيش المشترك في وسط الصفيح. هذه العروض السكنية ومواقعها الجغرافية، تضعهم في مواجهة التغيير والمجهول، ضمن مجال مغترب (Armand Frémont ،1999). وتضعهم في خندق واحد دون مراعاة لتلك التفاوتات السوسيواقتصادي بينهم حيث نجد:

الفئة الأولى: الأسر المفلسة

معطيات البحث الميداني أظهرت أن 52 % من الأسر المستجوبة يقل دخلها عن 1500 درهم ,وهي تقريبا نفس النتيجة التي توصل اليها مكتب دراسات (47,3%) مع وجود أسر مفلسة, أربابها في حالة بطالة مند مدة طويلة لأكثر من عام قبل الجائحة بنسبة فاقت 10% ،ما جعلهم في وضعية إفلاس ويتدبرون أمور عيشهم بصعوبة ،ولا يتوفرون على مدخرات لسداد الثمن الرمزي للبقع [17] الممنوحة لهم ما يجعل مسالة تشييدها غير مطروح بالنسبة لهم ،ناهيك عن المشكل الجديد المطروح لهذه الأسر وهو مشكل الإيجار الذي طفى على السطح بعد تهجيرهم، ما يعني انهم مهددون بالطرد والتنقل من بيت لآخر وعيش حياة تشبه حالة التشرد. فقد عبرت إحدى ربات هذه الأسر عن هذه الوضعية في إحدى المقابلات بجملة تحمل معاني كثيرة: "**الكَريان هو لي كان سَترْنَا**" فاطمة الزهراء، 55 سنة.

الفئة الثانية: المسنات الوحيدات

« وأنت تتجول بين أزقة حي الصفيح، قد يسترعي انتباهك وجود بعض البراريك التي لا تغلق أبوابها طيلة ساعات اليوم، البعض منها يتدلى عند مدخله ستار من ثوب شبه شفاف لم يعد، كذلك بسبب الأوساخ التي تراكمت عليه وتصلبت،يشكل حجابا يستر الداخل عن أنظار المارة، وعلى عتباتها تجد نساء مسنات –يبدو تأثير الشيخوخة واضح المعالم على حالتهن الجسدية و الصحية – جالسات كالعادة في انتظار ان يأتي احدهم لتفقد أحولهن وأمورهن ،هن في تواصل يومي مع الجارات اللواتي يعتنين بهن، حسب ما تجود به امكانياتهن، و لكن الأساس أنهن لا يحملن هم القوت اليومي، فوجودهن في حضن الحي، يخفف عنهن وطأة الحياة الموحشة والوحدانية(...) وإدا حدث ولم تفتح إحداهن باب كوخها أو ظل مقفلا في اليوم كله، فتلك علامة على حدوث خطب ما ،فتجد الجميع يهرول إليهن ليسأل ويتقصى الخبر.. » [18]

هذا المقتطف من يوميات الملاحظة، يظهر حي الصفيح باعتباره وحدة ترابية، تتميز بأهمية الروابط الاجتماعية وبالتآزر والتضامن العفوي وبالحميمية (عبد الرحمان رشيق،2016). من هذا المنطلق، نعتبر أن استبدال البراكة بأي عرض سكني بالنسبة لهذه الفئات في وضعية الهشاشة الشديدة، يعد مغامرة محفوفة بالضياع. خاصة أن الاستقرار في السكنات الجديدة يتسم بعلاقات جوار تطغى عليها الفردانية، والانغلاق، وباللامبالاة، وبالتحفظ، وميل الأسر نحو العزلة الذاتية. الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في هذه الفئات ذات الخصوصية الاجتماعية، بعيدا عن العروض السكنية الكلاسيكية المقدمة التي

[17] الثمن الذي تم تحديده في 30000درهم للبقعة التي تتشاركها أسرتين ويؤدون الثمن مناصفة، باستثناء الأسر التي يكون عددها ستة أفراد فما فوق، يمكنها أن تنفرد ببقعة كاملة. هذا المبلغ الدي تعتبره السلطات العمومية رمزيا قد لا تقوى عليه فئة من السكان المعدمين.

[18] ملاحظة اثنوغرافية شخصية بحي الصفيح 2020– 2021.

لا تتلاءم مع ثقافتهم، ولإمكانياتهم، أو مهاراتهم التي اكتسبوها ضمن ظروف العيش المشترك في وسط الصفيح، وتضعهم في مواجهة التغيير والمجهول ضمن مجال جديد ومغترب (Armand Frémont ،1999).

8 تقييم البرنامج من منظور العدالة المجالية

1.8 الرغبة في المدينة المفقودة

تعتبر العدالة المجالية من ضمن الأهداف التي تسعى الى تحقيقها كل سياسات التخطيط العمراني في أي بلد ، الى جانب تجويد الحياة والمشهد الحضريين ،وتحقيق منفعة ومردودية مجتمعية، ولكن العدالة المجالية بالنسبة للسكان المستهدفين بعمليات إعادة الإسكان العمومي هو المطالبة بالحق **في** المدينة و**با**لمدينة (Jégouzo،2001) ، تثير العديد من الحقوق :كالحق في الخدمات الحضرية ،الحق في التنقل ،الحق في المساهمة في التخطيط والحق في البقع السكنية، وإلى ما لا نهاية من الحقوق التي يرتفع سقفها مع الدينامية التي تعرفها المدينة ،وحجم التحولات التي تلحقها ،وكذا هامش الحريات والعدالة، لذلك فمفهوم الحق في المدينة كما نظّر له هنري لوفيبفر هو المفهوم الذي انطلق منه المتخصص في الجغرافيا السياسية إدوارد سوجا (Edward W. Soja) وطوره في إطار العدالة المجالية التي يعتبرها أوسع من العدالة الاجتماعية، لأنه يعتبر الظلم الاجتماعي يتأسس من دواخل المجال الترابي الجغرافي، الذي أصبح يحكمه المنطق

2.8 الرحيل عن المدينة، لكن إلى أين؟

اهتم الدارسون بظاهرة أحياء الصفيح في المغرب بالبحث في أسبابها الخصائص السوسيوديمغرافية للساكنة ولكن لم يتم الاهتمام بوقع وتأثير عمليات هدم حي الصفيح على مشاعر ونفوس الساكنة، باعتبار هذا المجال جزء من تاريخ هؤلاء وجزء من الذاكرة الجماعية المشتركة بين القاطنين وللمدينة، وأقول قول هارفي "**ما ننساه عادة –نحن الأكاديميون –هو الدور الذي تلعبه الحساسية المتصاعدة من الشوارع المحيطة بنا، واحاسيس الخسارة التي يتعذر اجتنابها والتي تثيرها عمليات الهدم."(هرفي،2012).**

" **شرْودنا، فين نمشيوْ؟ باش غادي نكيروْ؟** "، نموذج لأسئلة استنكارية عديدة طرحتها معظم ساكنة حي الصفيح سهب القايد، وهم يلملمون أثاثهم البئيس استعدادا للمغادرة أو جالسون على أطلال البراريك المهدمة بعد أن تلقوا آخر الإنذارات بالإفراغ مشاعر الحسرة والألم والانهزامية بادية على وجوههم، وهم الذين كانوا يعتقدون أن جرافات الهدم لن تطالهم ديارهم. بعد أن صدر في حقهم الافراغ بقرار المحكمة وجدت الأسر نفسها في وضعيات متباينة بين تلك التي لديها إمكانيات مادية لتشييد مسكنها والتي تمثل 15 % ، 2% فقط نجحت في إيجاد شريك سيتولى عملية بناء البقعة السكنية ، هذه الاسر غادرت بسرعة قبل أن تزحف نحوها الجرافات التي تلقت الضوء الأخضر من السلطات للشروع في دك كل البيوت وتدميرها ما اضطر من تلقوا الإنذارات بالمغادرة من الخروج قسرا ،فلم يعد هناك سبيل ولا قدرة على مواجهة الدولة ، لدى اتجهت 55% نحو البحث عن سكن يأويها بأحياء المدينة ، ففي الوقت الذي نجح البعض منهم من الحصول عليه ،وصرحت بعض الأسر أن أصحاب المنازل يرفضون أن يؤجروا لهم المساكن بسبب انتمائهم لدوار سهب القايد. كما وجدنا أسر الأخرى تعيش حالة إفلاس يتسولون أجرة الكراء هنا وهناك، مهددون بالتشرد في أية لحظة[19].

[19] https://www.youtube.com/watch?v=pzFki_oGaO0 عادت بعض الأسر الى موقع الحي بعد أن تم هدمه ونصب البعض منهم خيمة للاحتجاج وللتعبير عن الظلم لذي أصابه من العملية.

من خلال تتبع المسار الجغرافي للساكنة المرحلة أبانت نتائج البحث الميداني (2020–2021)، أن مستقرهم لم يبتعد كثيرا عن مجال عيشهم القديم، حيث أن 90% من عينة ارباب الاسر المستجوبين، يستقرون حاليا بالأحياء العشوائية المجاورة بكل من حي الواد 39%، الانبعاث29%، الرحمة30% ، قرية أولاد موسى 5%. هذه الأحياء تعرف ارتفاعا في الكثافات السكانية وبإمكانية توفير فرص شغل تسمح بالحصول على قوت العيش اليومي، وبأهمية البنى التحتية من مؤسسات التعليم والصحة بها. والأهم أنها توجد في محيط حيهم المهدم، وتجاور الأماكن التي خبروها من قبل.

شكل رقم 4: مبيان توزيع أرباب الأسر حسب الحالة النشطة والمهنية

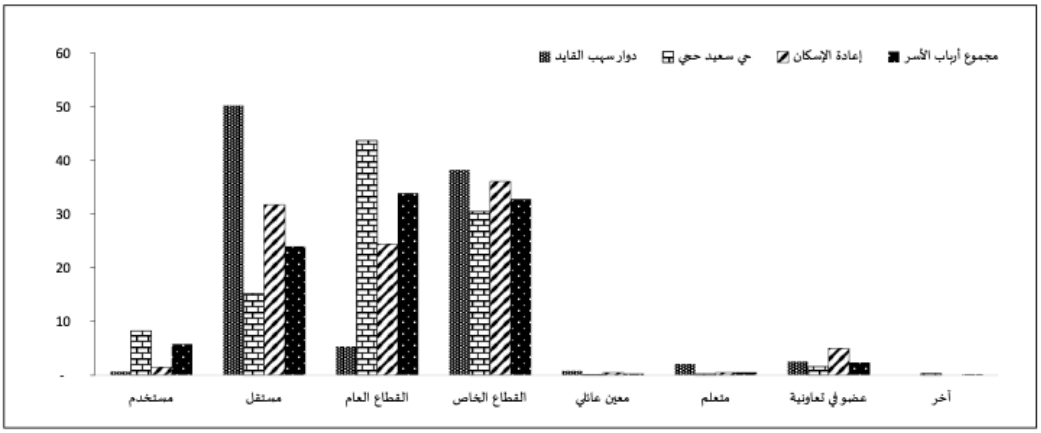

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

إن طبيعة العمل التي يزاولها معظم أرباب الأسر، لا تسمح بتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ولمواجهة عوامل الضعف اليومية يكافح فقراء الصفيح من أجل تنويع دخلهم وغدائهم فيزاولون أنشطة وأعمال بسيطة ومؤقتة داخل المدينة، معظمهم يشتغلون في قطاع غير مهيكل أو مستخدمين بالقطاع الخاص، ويمثل موظفي القطاع العام أقل من 6 %مقارنة مع الأحياء العصرية بالمدينة" سعيد حجي" حيث تصل نسبتهم الى 44%، حسب ما أظهرته المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، وضعية الهشاشة في الشغل هي التي تفسر الارتباط بالمدينة بالنسبة لفقراء الصفيح، ويتجاوز ما هو انثروبولوجي، إنه ارتباط وانجذاب نحو المجال الذي يسمح بتوفير الشغل الذي يتلاءم ومؤهلاتهم ،وأن الصراع حول مركز المدينة هو في واقع الأمر اضطرار بسبب عدم قدرة البعض منهم على التكيف مع ظروف الهوامش.

خاتمة

تعمد التقارير الرسمية للدولة، إلى تقييم نتائج البرنامج الوطني مدن بدون صفيح، بنوع من الإيجابية. حيث تصور الانتقال من سكن صفيحي الى سكن صلب، بمثابة عصى سحرية حولت وغيرت حياة فقراء الصفيح بشكل إيجابي، ولكن واقع الحال الذي طرحته دراسات أكاديمية /جامعية عدة، تتحدث عن مسكوت هذه التقارير الرسمية، عن ساكنة ذات خصوصية ثقافية (AITMOUSSA,YAHYAOUI, 2022) رحلت الى هوامش المدينة، تواجه صعوبات ناجمة عن التهجير القسري وفقدان الأمان وتحديات بشكل يومي بسبب تغيير نمط العيش، وعن أسر فقدت مورد عيشها وأخرى أصبحت تعيش في دوامة الديون والاستنزاف المالي. وعن أسر من نوع آخر تمكنت من تشييد المسكن في الهامش لكنها تتجرع مرارة وكلفة التراقص في جغرافيا تشعرها بالقهر بشكل يومي.

البيبليوغرافيا

تشاح عبد السلام,1983.« المواصلات الحضرية بين الرباط وسلا» جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.

رشيق عبد الرحمان، 2016، « السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب»، مجلة عمران العدد.18،2016

رشيق عبد الرحمان، 2019، « الإيكولوجيا العمرانية وعلاقات الجوار والهاجس الأمني: مدينة الدار البيضاء نموذجا »، مجلة السفير العربي، 28 /2019/11.

سرير احمد بن موسى ،2019، **هنري لوفيبفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة**، المواقف، المجلد:15، العدد:02، دسمبر2019، ص ص 237-266

شويكي مصطفى، 1996، **الدار البيضاء مقاربة سوسيولوجية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء.

كندال عبد النبي,1995، **السكن والسكان الهامشيون: الأحياء والمراكز الهامشية بمدينة سلا**، منشورات جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط .

المالكي عبد الرحمن,2016، **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيواوجيا التحضر والهجرة**، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

ABOUHANI ABDELGHANI, 2006, « Planification urbaine au Maroc : rigueur normative et espace éclaté» in Collection INAU, *Droit de l'urbanisme-dossier pédagogique 2001-2002*.

ARRIF ABDELMAJID, 2001, *Fragments d'une enquête dans un bidonville de Casablanca*, *Ethnologie française*, 2001/1, Vol. 31, p. 29-39. https://www.cairn.info/revue-ethnologie-francaise-2001-1-page-29.htm

BAILLY ANTOINE S, « À propos de 'Social justice and the city' de David Harvey » in : Espace géographique, tome 7, n°4, 1978. pp. 305-307; https://www.persee.fr/doc/spgeo_0046-2497_1978_num_7_4_1841

BAVOUX JEAN -JACQUES, 2016, *La géographie : objet, méthodes, débat*, coll. Armand Colin. 3ème édition.

BELFQUIH M'HAMMED, FADLOULLAH ABDALLATEF, 1985, « L'agglomération de rabat -salé, processus, mécanismes et formes de croissance », in Revue de la Géographie du Maroc 9,1, pp87-90

BELFQUIH MHAMMED, FADLOULLAH ABDALLATEF,1984, *Mécanismes et formes de croissance urbaine au Maroc, cas de l'agglomération de Rabat -Salé*», Thèse en géographie, Université du Tours; France. Édition, Al Maarif Al Jadida, rabat 1986.

BRETT BERBARD,2018 « La justice spatiale à l'épreuve des échelles Géographiques », ["Spatial Justice and Géographique Scales", traduction : Laurent Chauvet], Justice spatial | Spatial Justice, no 12, October 2018 (http://www.jssj.org).

COULON ALAIN, 1979, *L'école de Chicago*, Collection Que sais-je

DEPAULE JEAN -CHARLES ,2006. *Les mots de la stigmatisation urbaine*. Nouvelle édition [en ligne]. Paris : Éditions de la Maison des sciences de l'homme, 2006 (généré le 25 mai 2021)

DI MEO GUY, 1998, « Géographie sociale et territoires », in travaux de l'Institut géographique de Reims, vol.25, n 99-100,1998.

ELKARFI ALI, 2006, *Dynamique urbaine et assainissement liquide, cas de la ville de Salé*, mémoire DES en Aménagement et urbanisme, INAU. Rabat.

GARNIER JEAN-PIERRE, 2014, « Le droit à la ville de Henri Lefebvre à David Harvey. Entre théorisations et réalisation », in *L'Homme & la Société*, 2014 /1 (n° 191), p. 59-70. DOI : 10.3917/lhs.191.0059. URL: https://www.cairn.info/revue-l-homme-et-la-societe-2014-1-page-59.htm

GRAFMEYER YVES ET JOSEPH ISAAC, 1979, *L'école de Chicago, naissance de l'écologie urbaine*, textes traduits et présentées, Flammarion.

HARVEY DAVID, 1973, *Social justice and the city*, Londres, Arnold, 336p.

HARVEY DAVID, 2008, « The Right to the city », in New Left Review، n° 53, September-October 2008

HARVEY DAVID, 2012, «REBEL CITIES : From the Right to the City to the Urban Revolution» First published by Verso 20 12.

JEGOUZO YVES, 2001. « Droit de la ville et droit dans la ville », in Revue française des affaires sociales 2001/3, pages 55 à 70 ; Cairn.info https://www.cairn.info/revue-francaise-des-affaires-sociales-2001-3-page-55.htm

JOHN ROWLS, 1971, *La théorie de justice*, traduit par Catherine AUDARD, Édition Seuil

KAIOUA ABDELKADER, 1984, *L'espace industriel marocain de Kenitra à Casablanca*, thèse en géographie, URBAMA, l'Université de Tours.

KAIOUA ABDELKADER, *2015*. « Politiques de résorption des bidonvilles et intégration urbaine des populations : l'exemple du grand Casablanca », in séminaire sur la problématique de 'l'inclusion par le logement des populations pauvres et vulnérables. L'Observatoire National du Développement Humain.
LEFEBVRE HENRI, 1968, *Le droit à la ville*, Paris, Antropos, Economica, 3ème édition, 2009.
NACIRI MOHAMED, 1963, « Salé : étude de géographie urbaine » in Revue de la Géographie du Maroc, n 3-4, pp.13-82
NACIRI MOHAMED, 1982, « Les formes de l'habitat sous intégré », in Hérodote n°19, Paris, pp.13-70.
NACIRI MOHAMED, 2017. *Désir de ville*, Rabat, économie critique.
NAVEZ-BOUCHANINE FRANÇOISE, 2002, *Les Interventions en Bidonville Au Maroc une évaluation Social*, ANHI, Pub. Direction des Etudes Et du Développement, Ministère de l'Aménagement du Territoire De L'Urbanisme et de l'Environnement, Secrétariat d'Etat à L'Habitat Rabat, 301 p.
NAVEZ-BOUCHANINE FRANÇOISE, 2006,« Le quartier des habitants des villes marocaines» in *Le quartier. Enjeux scientifiques, actions politiques et pratiques sociales*, Dir. de J.Y. Authie, M.H. Bacqué et F. Guérin-Pace. Paris, La Découverte, coll. Recherches, pp. 163-173.
ROCHEFORT RENEE,1978, « Espace et justice sociale », in : Espace géographique, tome 7, n°4, 1978. pp. 307-309, https://www.persee.fr/doc/spgeo_0046-2497_1978_num_7_4_1842
YAHYAOUI MOSTAFA, 2012, *L'État face à l'inclusion socio-spatiale des habitants des bidonvilles : essai sur les représentations sociales*, thèse en géographie de doctorat, FLSH- Mohammedia, Université Hassan II Mohammedia.

المجال العمومي بالمدينة المغربية مداخل وتحديات تفعيل الذكاء الحضري: حالة مدينة مكناس

محمد الهيلوش، حنين الهندي

جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الانسانية بمكناس

ملخص:

تشكل عناصر المجال العمومي الحضري (الطرقات، الساحات، الحدائق والمنتزهات، الأسواق ...) نسقا مهيكلا للمدينة، وفضاء حيويا للتفاعل والاندماج الاجتماعي، وشرطا حاسما في تفعيل جاذبية المدينة وتنافسيتها... ولذلك كانت العناية بعناصره مدخلا مهما للتجديد الحضري والرفع من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة، والتخفيف من الإكراهات التي تتخبط فيها اليوم. لذلك سنركز خلال هذا العمل على بيان مداخل تفعيل الذكاء الحضري الخاص بالمجال العمومي لمدينة مكناس، مع تحديد رهانات كسب هذا التحدي.

المفاهيم المهيكلة: مدينة مكناس– النظام الحضري – المجال العمومي – الذكاء الحضري– المدينة الذكية.

Abstract :

The elements of the urban public space represent a structured layout of the city, and a vital place for interaction and social integration, and a decisive requisite for the attractiveness of the city and for its competitivity .... And that's why taking care of its elements represents a crucial entrance for renewing the urban space and for increasing the economic and social effectiveness of the city and for lowering the number of obstacles from which it suffers today. And that's why our focus will be on the entrances of effecting the urban intelligence regarding the public space of the city of Meknes, plus specifying the bets of gaining this challenge.

Key words : The city of Meknes - The Urban system - The public space - The Urban intelligence - The Smart City

إشكالية الدراسة:

بعد الدينامية الحضرية السريعة والمرتبكة التي عرفها المغرب خلال القرن الماضي، أضحت مدنه تواجه تحدّيا مزدوجا: الاستيعاب والكفاءة؛ استيعاب الخلل والخصاص الموروث، ومن جهة أخرى ضرورة الرفع من كفاءة النظام الحضري، في ظل تزايد حجم ومتطلبات الساكنة الحضرية ومحدودية الموارد. لقد ترشحّت بذلك ثلاثة رهانات حضرية للمدينة المغربية: التهيئة الناجعة، الاستدامة، والعصرنة (عصرنة للنظام والخدمات الحضريين).ولا يخفى أن الحواضر المغربية، ومنها مدينة مكناس، تسعى ومنذ الاستقلال إلى كسب هذه التحديات والرهانات عبر سياسات وبرامج مختلفة، غير أن ثقل تراكمات الدينامية العفوية السابقة وقلة الإمكانات تحد من ذلك؛ فمدينة مكناس التي أسهب المؤرخون في وصف دقة تنظيمها الحضري السابق، وتناسق مكوناتها وبهاء رونقها، خاصة خلال الحقبة المرينية والإسماعيلية، تعيش اليوم وضعا حضريا مضطربا، يفرض الحاجة إلى حلول هيكلية ومداخل منهجية مبتكرة، هي التي نطمح إلى بيان بعض منها ضمن هذا البحث.

فرضيات الدراسة:

في سياق هذا الإشكال الحضري المطروح بالمغرب نفترض أن النهوض بوضع مدينة مكناس –ككل مدننا– يمر بشكل حاسم عبر تأهيل مجالها العمومي، باعتباره وجه المدينة الأبرز الذي تجسدت عليه شتى الاختلالات، وبالنظر إلى دوره الحيوي في هيكلة وعمل النسق والمجتمع الحضريين.

أهداف الدراسة:

بقدر ما نودّ بيان القيمة المركزية للمجال العمومي ضمن النسق والنظام الحضريين، نسعى أيضا إلى تقديم مقترحات عملية لإدماج الذكاء في بنية هذا المجال، والتي نراها مدخلا مهمّا لتأهيل المدينة عموما والرفع من كفاءتها الترابية.

منهج الدراسة:

لقد دفعنا البحث عن تشخيص واقع حال بعض عناصر المجال العمومي بمدينة مكناس، إلى القيام برصد ميداني شامل له، وتدقيق توطينه ودراسة كيفية توزيعه. كما استعنّا بعمل الاستبيان؛ حيث تم توزيع أكثر من 400 استبيان على ساكنة مدينة مكناس من أجل كشف تمثلاتهم وآرائهم حول عناصر هذا المجال، وحوالي 30 استبيان على جمعيات المدينة كمستعمل أيضا لهذه المجالات. هذا وقد اتبعنا في سبيل تدقيق معطيات هذا الواقع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتجاوز الوصف إلى التفسير.

1– المجال العمومي: المفهوم، الأهمية وأسس التدبير

يعتبر المجال العمومي نسقا هامّا ضمن البنية العمرانية للمدينة، ومن تمّ كان تأثيره بالغا على هذه الأخيرة وعلى أنشطتها ومختلف تفاعلاتها.

1–1 مفهوم المجال العمومي وأهميته

نقصد بالمجال العمومي، في سياق البحث الجغرافي، مجموع المجالات الحضرية المفتوحة، الموجهة للاستعمال العمومي المباشر: كالطرقات والساحات والحدائق والأسواق والمنتزهات والشواطئ وغيرها. والمتأمل لهذه العناصر المتنوعة يجدها تجمع بين أدوار حيوية مختلفة: تقنية (الحركة والتنقل)، اجتماعية (التلاقي والاندماج الاجتماعي)، اقتصادية (رفع جاذبية المدينة وإنتاج الثروة)، وأدوار بيئية ونفسية... ومن ثم كان هذا النسق العمومي هيكلا للمجال والمجتمع الحضريين؛ فهو ينهض بدور

جوهري في ضبط النسيج الحضري وتنظيم وحداته، ومن جهة أخرى يشكل فضاء حيويا للتفاعل والتبادل والاندماج الاجتماعي، وما لذلك من دور مهم في تحديد هوية المدينة، وتمييز وظائفها وتيسير نظام اشتغالها، والرفع من أدائها الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم هذا التأثير البالغ لعناصر المجال العمومي على المدينة، فإنه لم يحظ في سياق البحث الجغرافي خصوصا بدراسة كافية قمينة بصياغة رؤى لمعالجة إشكالات المدينة المعاصرة. وفي سياق ذلك فإننا بحاجة أولا إلى معرفة الأسس السليمة لتدبير هذا النسق الحيوي.

1-2 أسس تخطيط وتدبير المجال العمومي الحضري

إذا كان جزء مهم من واقع المدينة يتحدد ضمن مجالها العمومي، فإن ملمح هذا المجال يرتبط بعمليات تخطيطه وتدبيره وما يحتضنه من ممارسات، ولذلك وجب إخضاع هذه العمليات لعدة أسس ومبادئ قانونية وفلسفية تستجيب لجدوة الحياة الحضرية.

1-2-1 الرؤية الفلسفية لتخطيط عناصر المجال العمومي:

خلص الباحث الإيطاليConstantin Spyridonidis(2007)إلى أن تخطيط المجال العمومي الحضري يجب أن يستجيب لثلاثة أبعاد من حاجات الإنسان:

- **البعد البيئي:** يؤكد هذا التصور على العلاقات الإنسانية التي توجد مع البيئة الطبيعية، بحيث يجب أن يجسد المجال العمومي ذلكم التناغم والتجانس بين العناصر الطبيعية والاصطناعية، وفي ذلك استجابة لحاجة إنسانية أصيلة. فالإنسان قبل أن يستقر في فضاءات عمرانية بالغة التعقيد، كان يتلحف السماء ويفترش الأرض، وحتى وإن تحوّط – اليوم– من وحشة الطبيعة وقسوتها بجدران، فإن رتابة البنيان، وإعاقتها لحريته وحركته وتفاعلاته حتّمت عليه ما هو أصل، مجالات عمومية مفتوحة تحاكي المشاهد الطبيعية (الهندي. 2021. ص 625)، ولذلك كان على واضعي المجال العمومي الحضري استبطان هذا البعد وتحقيق هذه الحاجة.

- **البعد الاجتماعي:** يُشكل النشاط الجماعي في المجال العمومي جزء لا يستطيع المسكن الوفاء به، فضرورة التفاعل والاندماج الاجتماعي، كأحد ملامح هوية الإنسان، لا تتحقق إلا ضمن عناصر هذا المجال. وعليه، يجب تطوير هذه الفضاءات الحيوية بالقرب من المناطق السكنية، وأن يكون شكلها يسمح بولوج مفتوح، وهندستها تتيح أكبر قدر من التفاعل والتبادل؛ فالمدينة هي مجال للتعايش والتواصل وليس فقط للاجتماع.

- **البعد الثقافي للإنسان:** يشكل البعد الثقافي من أهم أبعاد الهوية الإنسانية، الذي يجب أن يستجيب له تخطيط عناصر المجال العمومي، ومنه أن تُهيأ بشكل يوافق ثقافة المجموعة البشرية المالكة له ماديا وروحيا، وتُنظم كفضاءات للعمل الثقافي الجماعي، وتستضيف جميع أنواع الأنشطة الثقافية، مع ضمان كل الشروط التي سيجد فيها هذا البعد تعبيرا ديناميا.

إن عدم استحضار أبعاد الإنسان ورغباته الأصيلة وخصوصيته الثقافية، يجعل هذا الإنسان لا يجد ذاته ضمن هذه العناصر، وهو ما ينعكس باضطراب على صعيد الاستعمال يصل حد التخريب أو الهجران. ولذلك وجدنا أن بعض البلدان

الأوربية توسع مشاركة المواطنين في رسم ملامح مجالهم العمومي، مثل بلجيكا التي أبدعت تجربة "عقود الأحياء" كشراكة بين منطقة بروكسيل وسكان البلديات المعنية، والتي تهدف إلى إشراك المواطن في تدبير حيه.

1-2-2الضوابط القانونية لاستغلال المجال العمومي

وبغض النظر عن تلكم المبادئ السابقة، فمن الناحية القانونية يجب أن تخضع عناصر المجال العمومي لثلاث محددات أساسية هي: الحرية، المساواة والمجانية؛ فمبدأ **الحرية** يعني الاستعمال المباشر للمجال، وبدون حيازة معينة وفي غفليةanonymat تامة، ولكن مع احترام القواعد التي تؤطر النظام العام والمحافظة على مكونات المجال. أما مبدأ **المساواة** فيقوم على أساس تمتع جميع الأفراد على اختلاف فئاتهم بنفس حقوق الولوج للمجال العام والتمتع به. في حين أن مبدأ **المجانية**، يتجسد في عدم إخضاع الانتفاع العمومي بهذا المجال لأي مقابل مادي(الهيلوش. 2014. ص 180). ومن جهة أخرى فإن المجال العمومي، في ظل هذه الأسس الحقوقية التي تُمكِّن لممارسته، يخضع أيضا لقوانين تؤطر وتنظم استعماله، كمجال يخضع لمنطق الملكية العامة؛ وإلا فإنه يصير مجالا لأنشطة ممنوعة تُفقِد بعض الفضاءات عموميتها ومواطنتها (الحسناوي. 2011)، من منطلق هذه الأسس السالفة الذكر.

تشكل هذه المبادئ الفلسفية والأسس القانونية شبكة معيارية دقيقة لتقييم واقع حال مجال مدننا العمومي. وقد خلصت دراستنا للمجال العمومي لمدينة مكناس، عبر المعايشة والرصد الميداني الدقيق أو مخرجات بنود الاستمارة، إلى كشف عدة تحديات تشوب تدبير عناصر هذا المجال.

2- تحديات تدبير عناصر المجال العمومي بمدينة مكناس:

عرفت مدينة مكناس تطورا عمرانيا متلاحقا منذ تأسيسها في العصر الوسيط إلى اليوم، وإذا حظيت المدينة بعناية عمرانية فائقة لحظة ترقّيها إلى عاصمة سياسية وعسكرية للبلاد، انعكست إيجابا على مجالها العمومي (ساحات مركزية، حدائق ساحرة، شوارع مهيكلة ...)، فإن ما عاشته المدينة من تطور عمراني عفوي إبان الاستعمار وما بعده، جعل واقعها الحضري عموما، ووضع المجال العمومي خصوصا، يعرف اضطرابا هندسيا ووظيفيا، أثّر على رمزية المدينة وهويتها ومكانتها في منظومة التراب الوطني.

وفي محاولة لكشف التحديات الراهنة لتخطيط وتدبير مجال مدينة مكناس العمومي، اصطدمنا بعدة صعوبات منهجية، فالتحديات تختلف من عنصر لآخر من منظومة عناصر المجال العمومي، ومن جهة أخرى تتباين هذه التحديات من نسيج حضري لآخر، باعتبار أن المجال الحضري للمدينة ليس منسجما (نسيج عتيق، مدينة كلونيالية، أحياء عصرية، أحياء شعبية ...). لذلك سنركز في هذا البحث على تحديات المجال العمومي لمدينة مكناس من خلال عنصر الساحة كأحد أهم عناصر المجال العمومي.

تعد الساحة العمومية مكونا رئيسا ضمن بنية المجال العمومي وحلقة مفصلية في منظومة عمله؛ فقد ظلّت عبر التاريخ قلب المدينة النابض، وواجهتها وفضاء تفاعل مجتمعها، إلى حدّ قد تصير مصدر إشعاعها وجاذبيتها. ومن تم ستكشف لنا تحديات نوعا مهمّا من تحديات المجال العمومي، وسنركز على ثلاث تحديات هي كالتالي.

2-1 غموض الهوية: تعاني كثير من ساحات مكناس سواء التاريخية أو العصرية من غموض الهوية الهندسية والوظيفية؛ ولعلّ كرونولوجية تهيئة ساحة الهديم التاريخية – مثلا–تكشف هذا الاضطراب:

الصور رقم01: أهم تهيئات وتوظيفات ساحة الهديم خلال القرن 20

المصدر: تركيب شخصي

لقد استخلصنا أن هذه الساحة تتجاذبها على الأقل ثلاث تصورات مختلفة لمدبريها؛ فبين من اهتم برمزيتها وأحاط هندستها بهالة من التقديس فلم يقبل أي تغيير يطالها، وأرادها أن تظل فضاء مفتوحا على سيرتها التاريخية الأولى. وبين من ركّز على بعدها الاقتصادي فألبسها لبوس التجارة وعرض منتوجات مجالية... وبالتالي لم يضِره شق طرق وسطها لتيسير هذه الوظيفة، أو فتح محلات على فضائها وإن ناقض عمل هذه المحلات هويتها التاريخية. ورأي ثالث يراها متسعا ترفيهيا إضافيا، كباقي فضاءات النزهة والاستجمام بالمدينة، والذي بادر إلى تزيينها بتجهيزات مائية ومناطق خضراء... وبين هذا وذاك يكشف واقع استعمالها الحالي عن وجه آخر للساحة قد يجمع كل هذه الأدوار ولا يفي بأي منها، في انتظار ما سيسفر عنه البرنامج الحالي الخاص بتثمينها (قيد الإنجاز).

2-2 ضعف حيوية الساحة: تعيش ساحات مكناس شحا ملفتا في وتيرة تنشيطها، رغم أن ما يضفي على الساحة حيوية وفاعلية ويمنحها هوية ووظيفة هو طبيعة ووتيرة وقيمة الأنشطة التي تحتضنها. فبحسب الجهة المنظمة يُفترض أن تستقبل ساحات مكناس ثلاثة أنواع من الأنشطة؛ أنشطة رسمية، أنشطة مدنية، أنشطة ربحية. وقد كشف تتبع كل هذه الأنشطة عن ضعفها وسوء انتظامها الزمني؛ إنه ومن أصل 69 نشاطا من أنشطة مهرجان مكناس المنظم من قبل الجماعة في نسخه الثلاث الفريدة، استقبلت الساحة 12 منها أي ما نسبته 17.4% فقط ومن حوالي 166 نشاطا تضمّنه البرنامج الثقافي لمديرية الثقافة لسنة 2017 لم تستقبل منه الساحة سوى نشاطين في فناء قصر المنصور، فيما بُرمج الباقي في قاعات مغلقة. وبالنسبة للتنشيط للمدني فإذا كانت سنة 2018 لم تستقبل فيها ساحات المدينة سوى نشاطين في يومين وساحتين مختلفين، فإن سنة 2019 احتضنت فيها ساحات المدينة 14 نشاطا، بمجموع 70 يوما تنشيطيا في خمس ساحات (ساحة الهديم (03)– الساحة الإدارية (07)– ساحة لاكورا (03)– ساحة نيم (01)، بشكل يكشف عدم الانتظام.

2-3 ضعف قيمة عناصر المجال العمومي في تمثل الفاعلين الحضريين:

لقد كشف العمل الميداني (الملاحظة الموجهة– مخرجات عمل الاستمارة) عن ضعف بيّن في إدراك قيمة المجال العمومي عند مختلف الفاعلين (مرتادين، مدبرين..)، وسأكتفي هنا برصد قيمته عند المرتادين. لقد كشفت الملاحظة الميدانية ومخرجات

الاستمارة القيمة المتدنية للمجال العمومي في نفوس مستعمليه؛ حيث عبّر 92,2% من المستجوبين عن وجود سلوكات مضرة بعنصر الساحة، تصدر عن روادها وقد توزّعت هذه الممارسات السلبية على الشكل التالي:

المبيان رقم 01: ترتيب ساكنة مكناس للسلوكات المضرة بالساحة حسب قوة انتشارها

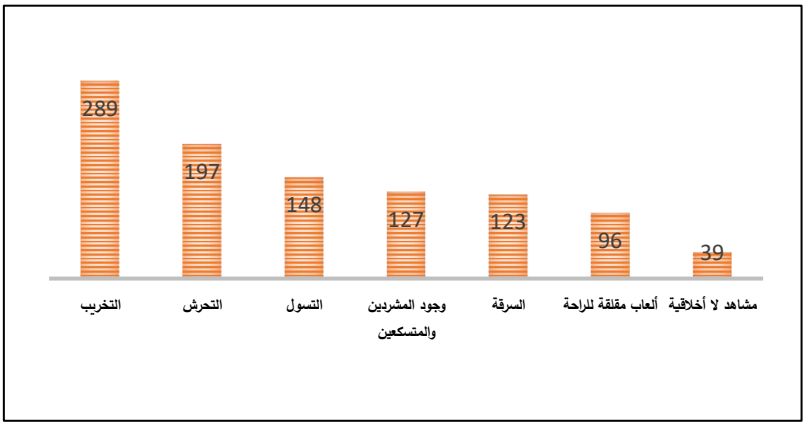

المصدر: استمارات البحث الميداني

الصورة رقم 02: سلوكات تعكس تمثلات سلبية تجاه المجال العمومي

المصدر: تصوير شخصي

لقد فسّر باحثون مثل هذه السلوكات بتنامي قيم الفردانية، فردانية تنتصر فقط للمصلحة والممتلكات الخاصة؛ "إن مشكلة الفضاء العام نابعة من تحولات يشهدها المغرب في اتجاه تغليب وجه أحادي لقيم الفردانية في أنانيتها ونرجسيتها، والحرية في فوضويتها وميوعتها.. وحتى إن الناظر في مجالنا العمومي سيلاحظ غيابا شبه تام لأخلاق الفضاء العمومي" (الحسناوي. 2011). ونرى أن جزء من هذه العدوانية الممارسة في حق المجال العمومي تجد تفسيرها في تردي الإطار السوسيواجتماعي للساكنة، ما يجعلها تمارس نوعا من الاحتجاج الآبق والمنفلت.

بيد أن هذه التحديات التي تتخبط فيها عناصر المجال العموم تنكس سلبا على كل المدينة، حيث تربك وظيفتها وتؤثر سلبا على رمزيتها. لذلك فإن النهوض بوضع مدينة مكناس يمر في جانب مهم منه عبر تأهيل مجالها العمومي. والحاصل أن هذا التأهيل لا يعدّا أمرا متاحا بيسر في ظل تعقّد الوضعية الحضرية الموروثة، إنه بحاجة إلى إبداع وذكاء معيّنين، خاصة على مستوى تجديد آليات تدبير واشتغال نظام المدينة الحضري، لتمكين هذه الحاضرة من كسب رهاناتها المستقبلية محليا ووطنيا. **فما هي أهم مداخل الإبداع الحضري لتطوير عناصر المجال العمومي وواقع مدينة مكناس عموما؟**

3- آفاق تفعيل الذكاء الحضري في تدبير المجال العمومي المكناسي.

في ظل التحديات التي يعرفها المجال العمومي لمدينة مكناس، والتي تؤثر سلبا على واقع وأداء المدينة، سنعمل على تقديم بعض المقترحات لتطوير عمل هذا النسق الحيوي ونظام المدينة الحضري عموما، موضحين الأثر المنشود لهذه الاقتراحات على المجال والمجتمع المكناسي. لكن، هذا يستدعي منّا أولا تحديد مفهوم "المدينة الذكية"، الذي سيؤطر مقترحاتنا.

1.3 تعريف المدينة الذكية :

يجب التأكيد بداية أنه لا يوجد توافق تام بخصوص مفهوم "المدن الذكية" أو "الذكاء الحضري" للأسباب التالية:

- التداول الحديث لهذا المفهوم، حيث لم يستقر النقاش بخصوصه بعدُ على مساحة معرفية محددة.
- اختلاف مرجعيات ومنابع التعاريف المقدمة له (مقاولات، مؤسسات عمومية، منظمات إقليمية، منظمات دولية، اتحادات مهنية...).
- اختلاف منهجية ومقاربة صياغة تعاريفه؛ بين تعاريف نظرية تنطلق من مواصفات المدينة المنشودة لهذا العصر، وتعاريف تطبيقية تمتح من تجارب عملية متباينة أولويات ومداخل تفعيل الذكاء الحضري.

ومهما اتسع هذا الاختلاف، فهو لا يُعدم إمكانية تركيب تعريف عام، لوجود توجهات كبرى أطرت هذه التعريف، سواء اتفقت أو تكاملت في رسم ملامح المدينة الذكية. ومما يستخلص من ذلك، أن هذا المفهوم يرتكز بشكل ملفت على الإدماج الجوهري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الحضري للمدينة، لكنه يتسع ليشمل أبعاد أخرى مبتكرة ترفع من جودة وكفاءة هذا النظام. وفي إشارة لهذه الأبعاد الأخرى جاء في تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات -مثلا- للمدينة الذكية أنها: "مدينة مبتكرة تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات **ووسائل أخرى** لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة مع ضمان تلبيتها احتياجات الأجيال الحالية والقادمة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية"(الاتحاد الدولي للاتصالات. 2016). يتضح إذن أن تحديد معنى المدن الذكية يرتبط أساسا **بمواصفات منشودة** للحياة الحضرية (تحسين نوعية الحياة، الكفاءة، الاستدامة...)، ثم **بالوسائل المبتكرة** لتحقيقها والتي يعد الجانب التكنولوجي أحد عناصرها. **إن المدينة الذكية هي الأقدر على تجاوز تحدياتها الراهنة بطرق ذكية، في أفق تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ونمط عيش عالي الجودة.**

الخطاطة رقم 01: أبعاد المدينة الذكية

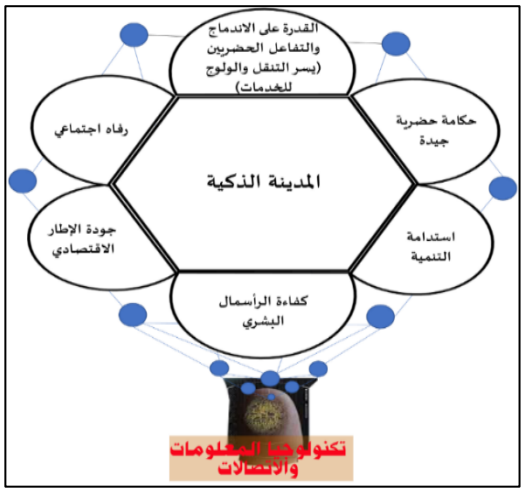

لقد تبيّن أن الذكاء الحضري يتسع ليشمل عدة أبعاد يعمل التطور التكنولوجي على تفعيل نسقها، مما يمكن تلخيصه في الخطاطة جانبه. **ومن تمّ يمكن القول أن المدينة الذكية أصبحت عنوانا للمدينة الناجحة، أي المدينة الدامجة المستدامة التي تعتمد على التكنولوجيات في بناء وتدبير وتطوير عناصر منظومتها** (الهيلوش. 2019).

3-2مقترحات تفعيل الذكاء الحضري بالمجال العمومي لمدينة مكناس

نظرا لتعدد أبعاد الذكاء الحضري كما تبيّن، وبالنظر إلى مركزية نسق المجال العمومي في المجال والمجتمع الحضريين، فإننا نجد أن إدماج الذكاء في بنية هذا النسق، يعد مدخلا مهمّا لتطوير وعصرنة المدينة عموما وتحسين أدائها وتنافسيتها، مما سنعمل على توضيحه بخصوص مدينة مكناس عبر المقترحات التالية:

أ- مقترحات لتيسير التنقل وتحقيق الاندماج الاجتماعي:

تتسم المدن الذكية بمرونة وانسيابية على مستوى التنقل مهما اتسعت المدينة أو تعددت الحواجز بين قطاعتها، كما تمتاز بوفرة وقرب فضاءات التفاعل والتبادل الاجتماعي الضامنة لتواصل واندماج حضريين. وفي سبيل تحقيق ذلك بمدينة مكناس أقترح ما يلي:

- **تأهيل ضفتي واد بوفكران:**

الخريطة رقم 01: موقع واد بوفكران ضمن النسيج الحضري لمدينة مكناس

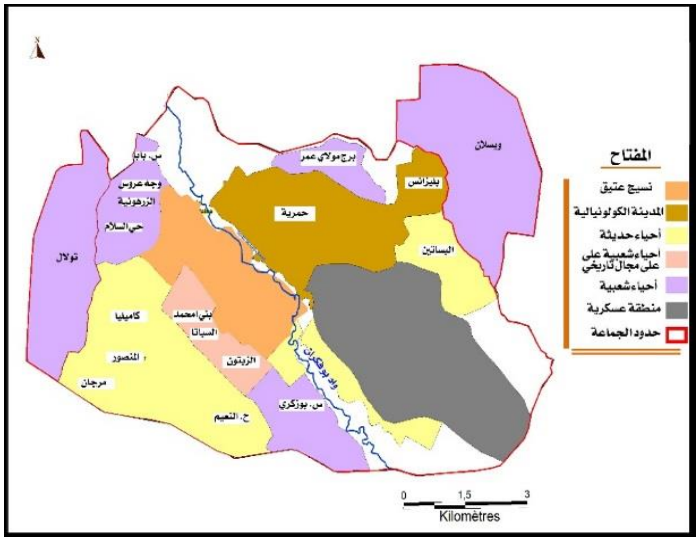

المصدر: بناء شخصي استنادا على تصميم تهيئة المدينة

يمثل واد بوفكران جزءً من الهوية الحضرية لمدينة مكناس، كمدينة عربية شكّل الماء أحد مبادئ تخطيطها. كما يتخذ هذا الوادي رمزية مهمة في الذاكرة الجمعية للمكناسيين، خاصة وهم من امتزجت دماؤهم بجريانه لحظة الاستعمار في "معركة واد بوفكران" الشهيرة، أو ما عُرف بـ "كيرة الماء لحلو" سنة 1937.يفصل هذا الواد مدينة مكناس إلى قسمين حضريين متباينين؛ المدينة القديمة غربا والمدينة الجديدة (الكولونيالية) شرقا.

فلمّا كان هذا الواد جزء من هوية المدينة الحضرية والحضارية، وباعتباره عنصرا طبيعيا وبيئيا مهمّا كسَّر رتابة العمران، ولأنه يحتل موقعا وسطا يربط النسيج العتيق بالعصري للمدينة، وبالنظر إلى التهديدات الأمنية التي بات يطرحها (فضاء موحش)، نقترح تهيئة حضرية لهذا الوادي، وفق صيغة تسمح بتثمين مهم لتراث المدينة الطبيعي والتاريخي، وتساهم في تجويد إطار عيش الساكنة، انطلاقا من الأبعاد التالية:

- **البعد الطبيعي:** من خلال تحويل هذا الواد الموحش إلى منتزه حضري أخضر، يضفي على المدينة رونقا خاصا يجمع بين زرقة المجرى وخضرة الطبيعة، ويكما يساهم في إدماج العنصر البيئي ضمن النسق الحضري للمدينة.

- **البعد الاجتماعي والنفسي:** عبر خلق فضاءات للتلاقي والتفاعل والاندماج الاجتماعي، بشكل يحترم ارتفاقات المنطقة التي يُمنع فيها البناء الصلب (منشآت خشبية مثلا)، وأيضا فضاءات مفتوحة للممارسة بعض الرياضات والهويات...حيث إن المناطق الطبيعية الحضرية توفر الفرص لممارسة النشاط البدني والتواصل الاجتماعي وخفض الإجهاد النفسي (Hartig and others. 2014.pp 207– 228)

- **البعد الثقافي:** من الجيد أن يراعي هذا المنتزه بعض روافد التشكيل السكاني للمدينة (نخيل تافيلات، الحدائق الأندلسية، زليج عربي بلدي...)، بأبعاد جمالية رفيعة. كما يمكن تحويل ضفاف هذا الوادي إلى فضاء يعرف بالمنتوجات المجالية المكناسية؛ وذلكم من خلال تخصيص الضفة الغربية (ضفة المدينة العتيقة والسلطانية) لعرض للمنتوجات التقليدية (عبر أروقة دائمة) ونصب تذكارات لأحداث ومحطات من تاريخ المدينة المشرق (خاصة بعض الناعوارت التاريخية ضمن هذا الواد). وفي المقابل تخصص الضفة الشرقية (ضفة المدينة الكولونيالية حمرية) لفضاءات عصرية (مقاهي خشبية، نافورات ...) ولا بدّ من وجود ممرات وقناطر صغيرة تصل الضفتين أو قل الحقبتين من تاريخ المدينة الزاخر.

إننا أمام مشروع وطني يتطلب تعبئة قطاعات حكومية مختلفة في إطار سياسة المدينة، واتباع مقاربة ترابية تشاركية، يكون فيها للمجتمع المدني والساكنة المحلية دور فعال في تخطيطه، تنفيذه وتقييمه. وهو مشروع سيخفف من عدة إكراهات خاصة ما ارتبط بضعف فضاءات النزهة والترفيه والتفاعل الاجتماعي بمدينة مكناس، كما سيخلق رواجا تجاريا وسياحيا بها، بل سيعمل على تأكيد هويتها الأصيلة" كحاضرة وسط بادية" كما وصفها المؤرخون، ويعيد لها شيئا من محاسنها التي تغنى بها الشعراء (ورد عند (ابن غازي. 1952. ص3):

لا تنكرن الحسن من مكناسة فالحسن لم يبرح بها معروفا

ولئن محت أيدي الزمان رسومها فلربما أبقت هناك حروفا

- **إحداث نفق يصل بين المدينتين القديمة والجديدة بمكناس:**

يعرف التنقل من حمرية إلى الهديم (عدوتي واد بوفكران العصرية والعتيقة) حرجا شديدا، خاصة بعد ارتفاع حجم ساكنة وأحياء هذين العدوتين دون أن تزيد ممرات الربط. ويزيد الوضع سوء مع نزوع الناس إلى استعمال السيّارات الخاصة (عبّرت أكثر من 30% من الساكنة عن استعمالها السيارة الخاصة في التوجه إلى ساحة الهديم). إن هذا المشكل لا يؤثر فقط اجتماعيا (صعوبة تنقل الساكنة)، بل يؤثر بيئيا أيضا (التلوث السمعي والهوائي)، ويحد من الجاذبية السياحية للمدينة ومن إمكاناتها الاقتصادية.

في الحقيقة لا يمكن توسعة شوارع المدينة القديمة الضيقة، لكثافة المباني وهشاشتها. ولذلك تبقى الحلول الإبداعية؛ باللجوء إلى الأنفاق التحت أرضية خير مخرج من هذا الوضع، غير أن المشروع يجب أن يحفظ للمدينة القديمة تراثها سواء التحت أرضي أو السطحي.

- **إضافة مدارات خارجية للمدينة:**

لا زلنا نقترح ما يخفف أزمة السير وييسر التلاقي والتفاعل الاجتماعي؛ إن ما يزيد من حدة الاختناق المروري بالمدينة ليس فقط ظاهرة "الركن الطرقي المتعدد" الفاحشة الانتشار بالمدينة، بل أيضا حتمية الولوج إلى المدينة ولو بقصدية العبور. فالتوجه من فاس إلى شمال المملكة أو غربها والعكس، يتم بالضرورة عبر بالمرور بجانب من المدينة إن لم يكن بمعظمها.

ومن تم فقد أضحى شق مدار شمالي يربط بين مدخل ويسلان شرقا، والمخرج الشمالي للمدينة على مستوى المفترق الطرقي مولاي ادريس زرهون/ سيدي قاسم ضرورة ملحّة. سيوفر هذا المدار ربطا خارجيا بين شرق المدينة من جهة والغرب والشمال من جهة أخرى.

ب- اقتراحات تهم تجويد حكامة التدبير

تعود كثير من الإكراهات التي تعيشها مدننا إلى أسلوب ونمط التدبير القائم، وحتى إن تحقق تقدم حذر في اتجاه تعزيز الديمقراطية المحلية بالمغرب، إلا أن الممارسة تكشف أننا نسير في اتجاه تعويض المركزية الوطنية بمركزية محلية، من خلال الإشراك الشكلي والمحتشم للساكنة من طرف البلديات، أو إرباك صلاحيات الأخير لصالح سلطات الوصاية. وهنا يمكن الاستفادة من التطور المعلوماتي لتحسين مستوى هذا الإشراك، وأيضا تجويد الخدمة العمومية المحلية المقدمة لساكنة مكناس، ولذلك نقترح ما يلي:

- **إحداث منصة إلكترونية** بين مختلف جمعيات المدينة لخلق تواصل فعال فيما بينها منجهة، وبينها وبين المجلس البلدي من جهة أخرى. منصة تُيَسِّر وضع رؤى وتصورات تشاركية لتنشيط عناصر المجال العمومي المتاحة، وتبسيط الترخيص لتنظيم أنشطة في فضاءاته المفتوحة، في أفق أن تكون هذه الآلية بداية لمساهمة مجتمعية في إعداد قرارات ومشاريع عمومية. إن المجالس المنتخبة ملزمة بوضع مثل هذه الآليات بمقتضى الدستور: "تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها" (الفصل 139 من الدستور).
- **انخراط المدينة في مشروع الحكومة الإلكترونية:** من خلال إحداث بوابة إلكترونية تحقق الولوج المبسط للخدمات الإدارية للساكنة والمستثمرين، ومختلف الفاعلين بالمدينة (وصل تأسيس الجمعيات، الترخيص لجموع عامة...)، وأيضا وضع منصة للبيانات الحضرية تتيح تقاسم مختلف الوثائق والمعلومات الرسمية مع المواطنين وكل الفاعلين.

ج- اقتراحات خاصة بعنصر الاستدامة:

من بين مداخل ترسيخ هذا المبدأ في مدينة مكناس نجد:

- **الانتقال المتدرج نحو الطاقة المستدامة:** قد يطرح هذا المشروع إكراه التمويل ولذلك تحدثنا عن الانتقال المتدرج؛ تدرج من حيث الانفتاح على النوع الأقل تكلفة من الطاقات المستدامة كالطاقة الشمسية، وتدرج في التغطية حيث نبدأ بالمرافق العمومية أولا. ويمكن هنا الاستفادة من شراكات مع منظمات دولية مانحة أو الانخراط في مشاريع مركزية وطنية، في إطار سياسة المدينة. ونقترح أيضا دعم مؤسسات عمومية أو خاصة، كثيرة التنقل، على استعمال السيارات الكهربائية مثل مبادرة "بريد المغرب" الذي شرع في استعمال هذه السيارة المحلية الصنع (الصورة).

الصورة رقم 03: صورة المركبة الكهربائية التي اعتمدها بريد المغرب ابتداء من 14 يونيو 2022

وفي نفس السياق يجب تجويد خدمات النقل العمومي من أجل التقليل من استعمال السيارات الخاصة، وأيضا توسيع خيارات النقل العمومي بإضافة وسائل أخرى مثل "الدراجات الهوائية العمومية" ذات الخدمة الذاتية، خاصة على مستوى المدينة القديمة.

● **تعزيز الفضاءات الخضراء :** إن تأهيل واد بوفكران (السالف الذكر) غير كاف لتحقيق هذه الغاية بفعل تمركزه الخطي وسط المدينة وبالتالي بعده عن كثير من الأحياء. وفي هذا السياق يتعين على المدبر المحلي لمكناس أن يكفّ عن تبليط حدائق المدينة (الصورة أسفله) فالساحة لا يمكن أن تعوض الحديقة. كما يجب التشدد أكثر في منح رخص التسليم لكل المنعشين العقاريين الذين يتحايلون بشتى الطرق من أجل تقويض الفضاء الأخضر بالمدينة.

الصورة رقم 04: تحويل حديقة إلى ساحة بحمرية

المصدر : تصوير شخصي أبريل 2021

إن مدينة بقيمة مكناس ورمزيتها التاريخية كعاصمة سابقة للمغرب بإشعاعها الدولي، وكثان قطب حضري حاليا بجهة فاس مكناس وسط المغرب الشمالي، يجب أن تنخرط في هذا التحول من أجل الحفاظ على مكانتها في التراب الوطني، والمساهمة في تأهيله، لكن يبدو أن المدينة لن تحقق هذا الانتقال قبل كسب وتجاوز مجموعة من التحديات.

3-3 تحديات انتقال مدينة مكناس إلى مدينة ذكية:

إن اعتماد الذكاء الحضري هو أكبر من مجرد إدماج إجراءات تقنية تعتمد التكنلوجيا المتطورة في عمل نسق المدينة، فهو تأهيل لكل عناصر النظام الحضري، ومنه فإن المدينة القائمة على أسس تقليدية – شأن مكناس– يتعين عليها كسب تحدي تأهيل بنياتها التقليدية وتكييف عناصرها وأساليب عملها مع خصائص المدن الذكية وخاصة فيما يتعلق بـ(الهيلوش. 2019):

- تأهيل المدينة والتحكم في نموها وتوسعها مع تدارك الخصاص والعجز في التجهيزات والخدمات المتراكم على مدى عقود وإدماج التنمية المستدامة في السياسة الحضرية.
- تحسين الأسس الاقتصادية للمدينة والرفع من تنافسيتها الترابية.
- إدماج الساكنة والمجالات الهامشية للمدينة بشكل فعال في بنية النسق الحضري؛
- تحسين آليات التخطيط الحضري.
- إرساء أسس حكامة حضرية جيدة وتطبيق مبادئها على أرض الواقع، والاتجاه نحو نمط تدبير أكثر انفتاح وتشاركية، وكذا الانفتاح على القطاع الخاص.
- تعبئة العقار اللازم لتلبية احتياجات التأهيل الحضري.

كما يجب بذل جهود إضافية لرفع التحديات الخاصة بإدماج الذكاء الحضري والمتعلقة بـ:

–إدماج أهداف المدينة الذكية ضمن رهانات السياسة والتخطيط الحضريين؛

-تطوير بنيات الذكاء الترابي لتحفيز الابتكار والإبداع؛

-تطوير منظومة التعليم لإعداد المواطن الحضري "الذكي" القابل للاندماج في المدينة الذكية؛

-تأهيل القطاعات الحضرية المختلفة بالمدينة (الاقتصاد، الخدمات، النقل، البنيات التحتية الأساسية) للانخراط والتفاعل الإيجابي في منظومة المدينة الذكية؛

-تكييف ضوابط العمران الحضري مع أهداف المدينة الذكية؛

-تكييف حوكمة المدينة وفق مبادئ المدن الذكية؛

-تطوير بنيات المختبرات الحية (city labs) لتنسيق جهود الفاعلين الحضريين وتأطير تعاونهم حول المشاريع المبتكرة الداعمة للمدينة الذكية (Audat.var2017)؛

-تطوير بنية تحتية رقمية تسمح بالنفاذ المفتوح والآمن إلى المعطيات العامة لتمكين الفاعلين والمواطنين من الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها في أي وقت (الأمم المتحدة. سلسلة بحوث القمة الحكومية. 2015)؛

-تطوير البنية التحتية المادية الذكية (أنترنيت الأشياء وأجهزة الاستشعار) لتمكين مزودي الخدمات من استخدام النظام الكامل للمعطيات لإدارة تقديم الخدمات (الأمم المتحدة. نفسه).

خاتمة

يشكل المجال العمومي -كفضاءات مفتوحة داخل المدن- أكبر من مجرد فراغات غير مبنية أو مجالات هامشية متبقية، إنه عنصر مهيكل للمجال الحضري بأدوار وظيفية نفسية وتنموية. ومن تمّ فتأثير المجال العمومي على بنية المجال الحضري، وعلى أنشطة المدينة وإنتاجيتها وعلى مختلف الفئات الاجتماعية وتفاعليتها، جعله بحق مدخلا مهما لتحقيق مبادئ المدن الذكية، والانتقال نحو المدينة الدامجة المستدامة، وتجاوز أهم إكراهات مدننا المتراكمة.

الببليوغرافيا

الاتحاد الدولي للاتصالات (2016)، بناء مدن الغد الذكية المستدامة، في أخبار الاتحاد، العدد 2.

الحسناوي مصطفى. (2011). هل يؤمن المغاربة بثقافة الفضاء العام. جريدة المساء، عدد 19/ 02/ 2011.

سلسلة بحوث القمة الحكومية، 2015، المدن الذكية: المنظور الإقليمي، الإمارات العربية المتحدة، ص 14.

محمد ابن غازي العثماني. (1952). الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون بتحقيق عبد الوهاب بن منصور. مطبعة الأمنية.

الهند يحنين. (2021). وظيفية المجال العمومي في تنظيم المجال والمجتمع الحضريين حالة ساحات مدينة مكناس. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. المجلد 6، العدد1، ص 625.

الهيلوش محمد. (2014). إشكالية تهيئة وتدبير المجال العمومي بالمدن المغربية. الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 25، 179-190، ص 180.

الهيلوش محمد، (2019)، دينامية الحواضر المغربية وتحديات التحول إلى مدن ذكية مستدامة، المؤتمر الدولي السادس للعلوم الاجتماعية، جامعة علاء الدين كيكوباد، أنطاليا، تركيا.

Audat.var (2017), LA SMART CITY, UNE VILLE INTELLIGENTE Octobre 2017.

Constantin Spyridonidis, 2007, « Concepts et valeurs actuels pour le design des espaces publics»Université Aristote, Thessalonique.

Samah Hammou Hanina, (2019), "La qualité des espaces publics -cas des places de la ville de béchar" Mémoire présenté en vue de l'obtention Du diplôme de Magister en : Architecture, Université Mohamed Khider, Biskra.

Terry Hartig and others,(2014), "Nature and health", Annual Review of Public, Health, vol. 35, pp. 207-228

استراتيجية الفاعلين في الحفاظ المستدام على التراث المعماري وتثمينه بالمدن العتيقة بالمغرب، حالة مدينة أبي الجعد

سومية سويعد[1]، محمد ميوسي[1]، محمد الاسعد [2]

[1] جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال

[2] جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع استراتيجية الفاعلين في الحفاظ المستدام على التراث المعماري وتثمينه بالمدن العتيقة بالمغرب، وتتوخى الدراسة الإجابة على السؤال الإشكالي التالي: ما مدى نجاعة استراتيجية الفاعلين في الحفاظ على التراث المعماري وتثمينه؟ وذلك من خلال رصد الأهداف التالية: جرد وتقييم للمكونات المعمارية بالمدينة العتيقة لأبي الجعد، تشخيص تمثلات الساكنة ومدى إدراكهم للقيمة التاريخية والمادية للتراث المعماري ثم قياس دور الفاعلين في حماية التراث المعماري، ويقتضي الجواب على هذا السؤال اعتماد الأسلوب الكمي والنوعي في تحليل البيانات الإحصائية والمتمثلة في تبني فرض العدم "H0"، وسنعتمد في بناء هذا المقال على المنهجية العلمية "IMRAD"(الأسعد.، 2002–2012) وتتضمن هذه المنهجية أربع خطوات أساسية وهي: المقدمة I، المنهجية M، النتائجR . وتتجلى أهم النتائج كون المجال المدروس يعرف تنوعا وغنى من حيث تواجد التراث المعماري، إذ يشكل موردا ترابيا يمكن من خلاله خلق تنمية مجالية مستدامة. ضعف المقاربة التشاركية للفاعلين في إدارة التراث وتثمينه والمحافظة عليه.

الكلمات المفاتيح: التراث المعماري، المدن العتيقة، الفاعلين، الحماية، التثمين.

Résumé:

Cette thèse vise à étudier la problématique de la stratégie des acteurs pour la préservation durable du patrimoine architectural et de sa valorisation dans les médinasdu Maroc. Ce travail se focalise sur l'inventaire et la valorisation de L'architecture de la médina de Bejjaad. Dans ce contexte, un diagnostic de l'état actuel et des représentations et perceptions de la population locale étaient réalisées. L'objectif crucial est de prendre en conscience la valeur historique et matérielle due ce patrimoine architectural afin d'extraire le rôle des acteurs dans la protection et la sauvegarde de ce monument architectural. La méthodologie adoptée dans cette thèse basant sur l'approche scientifique IMRAD (El-Assaad Mohammed., 2002-2012), Cette méthodologie s'étend sur quatre étapes principaux, Introduction (I) , Méthode (M), Résultats (R) et discussion (D). Les résultats obtenues dans ce travail sont très pertinents et importants. Le domaine d'étude est caractérisé par sa diversité et sa richesse en termes de présence de patrimoine architectural qui constitue une ressource territoriale très intéressante. Par conséquent, le développement territorial durable peut être considéré un levier primordial pour la valorisation de ces ressources. Mais contrairement, l'absence de l'approche participative des acteurs dans la gestion de patrimoine architectural peuvent influence sa valorisation et sa préservation.

Mots clés : patrimoine architectural, médinas, les acteurs locaux, la protection et valorisation.

I. مقدمة

1. السياق العام

يعد موضوع الحفاظ على التراث المعماري من المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة بالدراسات الحديثة، والتي أثارت نقاشا هاما لدى مختلف الباحثين والفاعلين المهتمين بالشأن الثقافي والتنموي على المستويين الدولي والوطني. نظرا لما تشهده الساحة الدولية من تحولات عميقة مست جوانب عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما استدعى البحث عن استراتيجيات تنموية قائمة على التجذر بالمجالات الترابية وتقوية الهوية والخصوصية الثقافية والبحث عن أسس التفرد والتميز لمجال معين. وهو ما يتحقق من خلال الحفاظ على الموروث المعماري وتوظيفه في المخططات التنموية على اعتباره موردا ترابيا مهما يرتبط بمجموعة من الأنشطة الإنتاجية، إذ تجاوز تلك المكانة الشكلية والرمزية التي اقتصرت على كونه ثروة حضارية ارتبطت بأبعاد دينية، اجتماعية، سياسية وفنية على حد سواء، تجسد ثقافة الفرد والجماعة كما تمثل المجتمع وعمق التفاعل الايجابي بين مكوناته. وكما هو المعلوم فالتراث المعماري أضحى مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية وضامنا للتوازن الاقتصادي، فالتعاطي معه كمورد ترابي أصبح ضرورة ملحة لخلق تنافسية مجالية تستند على عرض الخصوصيات الثقافية منها والمعمارية لغرض إحداث مشاريع وجلب استثمارات تتناغم مع الهوية المحلية وتطلعات الساكنة في إطار ما يعرف بالتسويق الترابي[1].

شهدت مجموعة من المدن التراثية بالمغرب تطورات مهمة، أثرت بشكل أو بآخر على ملامحها المعمارية، كما هو الشأن بالمدينة العتيقة لأبي الجعد التي تعد معالمها التراثية وثيقة تاريخية تحتوي قيما حضارية نابعة من تفاعلات مجتمعية عبر سيرورة تاريخية معينة رغم تعرضها لمجموعة من مظاهر التدهور والتلاشي، ومن هنا نؤكد على ضرورة تبني استراتيجيات تنموية تسعى للحفاظ المستدام على التراث المعماري والارتقاء بالمناطق التراثية.

2. الإشكالية (لدراسات السابقة وتحديد المفاهيم المهيكلة للدراسة)

1.2 الإطار النظري وتحديد المفاهيم.

التراث المعماري: بمفهومه العام يعد نتاج للإبداعات المادية لمجتمع من المجتمعات، فهو ثروة حضارية ترتبط أساسا بأبعاد دينية، اجتماعية، سياسية وفنية على حد سواء، إذ يعكس قصة التطور الحضاري للإنسان عبر التاريخ وكيفية تعامله مع البيئة العمرانية (الزهراني ع.، 2014، 42). كما يعد شاهدا حيا على أصالة وعراقة العمران، وارتباطه الوثيق بالبيئة المحلية والعادات والتقاليد المتوارثة (دليل المحافظة على التراث العمراني، 1)، ويعرفهFEIDER على أنه ذلك المنشأ الذي يشعر كالرغبة في معرفة المزيد من المعلومات عن الذين بنوه وسكنوه وثقافتهم التي أنتجته وما يمتلك هذا المبنى من قيم معمارية وجمالية وتاريخية وأثرية واقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية (FEIDER,1998,1).

وتعرف منظمة اليونسكو (1972) التراث المعماري بأنه "مبان أو آثار أو معالم تاريخية أو مدن مأهولة أو غير مأهولة"، ومنه يتسع مفهوم التراث المعماري ليشمل النسيج العمراني التراثي أو المحيط العمراني للمباني التراثية الذي قد تمتد بتفاوت

[1]التسويق الترابي يسعى لتقييم التراب بناء على مؤهلاته الجغرافية، الجيوستراتيجية، الطبيعية، البشرية، الثقافية...، كما يسعى إلى تحديد الرأسمال الترابي وتنميته ليصبح عرضا ترابيا جيدا وقادرا على المنافسة. فهدفه الأساسي هو حسن الاستجابة لمتطلبات الأشخاص والأنشطة، من جهة، وتحسين جودة تنافسية التراب في الأمد القريب والبعيد داخل محيطه التنافسي من جهة أخرى (طاهري .، 2019، 62).

مستوياته العمرانية وصولا إلى المدينة (والي.،2020، 30). أما ميثاق البندقية فيعرف التراث المعماري بأنه كل ابداع معماري معزول أو موقع حضري أوريفي شاهد على حضارة خاصة أو تطور متميز أو حادثة تاريخية، ولا يقتصر هذا المفهوم على المباني الضخمة والرائعة، بل يشمل المعالم البسيطة التي أصبحت تمثل مع مر العصور رموز ثقافية (ميثاق البندقية، 1964، 2-1).

واستنادا على ما سبق يتشكل التراث المعماري من عناصر مختلفة (الشكل1) تعبر بشكل أو بآخر عن المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي شكلت عاملا مهما في تكوينه.

الشكل 1: عناصر التراث المعماري.

عناصر التراث المعماري	المباني التاريخية	هي المباني التي تعكس في مجموعها التراث المعماري لمنطقة ما، وتحمل قيمة تاريخه أو دينة أو اجتماعية أو اقتصادية، كالمساجد والأواج القديمة والأسوار والقصور ....
	المدينة التاريخية	المدينة القديمة التي لاالت تعبر تفاصيلها المعمارية عن التاريخ الماضي، وإن كانت بسيطة لكن مدلولها يبرز المعاني التاريخية والحضارية، وهي أيضا المدينة التي تحتفظ
	القرية التقليدية	القرية التي ماتزال تحتفظ بخصائصها المعمارية المتوارثة بصورة كاملة ولم تتداخل مع العمران العصري الحديث.
	البيئة المحيطة بالموقع	المنطقة التي تحيط بالمبنى التاريخي أو الموقع التاريخي المصنف لغرض حمايته.

المصدر: تركيب الباحثة اعتمادا على الزهراني.، 2012، إدارة التراث العمراني

وفقد برزت مجموعة من التوجهات الحديثة لتوظيف التراث اقتصاديا وتنمويا؛ ليس فقد بالتعامل معه مصدرا للدخل بل كآلية مهمة بدمج المجتمعات المحلية والمحافظة على البيئة وضمان تجدد الموارد (العراقي.، 2014، 234). وبالتالي يمكن اعتبار التراث المعماري موردا ترابيا مهما يمكن المراهنة عليه في الاستراتيجيات الدولية والوطنية لأغراض تنموية، من خلال توظيفهفيالأنشطةالاقتصاديةوالدفعبهفياتجاهإحداثمشاريعتتماشىمعالهويةالمحليةوتطلعات الساكنة. ومنه يمكن أن ندرج التراث المعماري ضمن مفهوم الخدمة وتأطيره ضمن الاتجاه الوضعي، ومن أهم المقاربات التي اهتمت بدراسة التراث المعماري باعتباره موردا ترابيا نجد سياسة أقطاب اقتصاد التراث (PEP: Pôles Economique Patrimoine).

الحفاظ: في اللغة العربية بمعنى منع الشيء من الضياع أو التلف، وصيانته ومراقبته والدفاع عنه. أما في اللغة الإنجليزية فقد وردت بلفظتين الأولى"Conservation" وتعني: الصيانة، وبقاء، وحفظ النوع، ومقاومة التجديد أو التغيير، والوقاية أما الثانية فهي "Preservation" وتعني: الوقاية، والحفاظ، الصيانة، والحماية، والحفاظ على الشيء لاستعمال خاص (سعيد & سلام.، 2019، 105). ويعد الحفاظ هي عملية حماية ووقاية الأبنية التاريخية والتراثية، التي تعرضت لأضرار

طمست معالمها الأصلية وفق أساليب عملية متطورة. وهو أسلوب مناسب للتعامل مع المناطق السكنية التراثية (دليل المحافظة على التراث العمراني، 1426، 2)، والتي يراد إطفاء طابع التفرد والتميز عليها. وقد اكتسبت لفظة الحفاظ معنى أشمل خلال العقود الأخيرة لتتضمن كل العمليات التي تعتني بالتراث لكي يحتفظ بتميزه الثقافي حتى أصبحت تغطي أيضا أعمال الصيانة (Maintenance)والعناية الوقائية المستمرة للنسيج وما يحيط بالمكان، (السيد.، 2006، 27) ففي بعض الأحيان يعط معنى الترميم، وفي حالات أخرى الاعتناء بالمحيط مثل البيئة ومشاكل التخطيط الحضري والأمور المتعلقة بالقوانين التي تعنى بدوام المعلم "Monument "(Garbonara .., 2000,16/17).

وقد أكدت الاتفاقية الدولية للتراث أن الحفاظ هو "مجموعة من الاجتهادات المصممة لفهم التراث الثقافي في تاريخه ومعانيه ويتضمن إنقاذ مواده وما يتطلبه ذلك التراث من تقديم وترميم وتحسين" .ويستند الحفاظ على بعدين أساسين: الأول؛ تقني يتمثل في عمليات الترميم والتجديد، والثاني؛ اجتماعي واقتصادي يتعلق باستعادة الوظائف والأدوار الاجتماعية والاّقتصادية التي كانت منوطة بالمبنى التاريخي في الماضي، وترتكز سياسية الحفاظ على المبادئ التالية؛ أولا: **الأصالة** إن الهدف الأساسي من ترميم وحماية المباني التراثية هو الحفاظ على القيم التاريخية والجمالية للمبنى، وذلك من خلال التعامل مع جوانبه المادية الملموسة والمتعلقة بالأعمال الإبداعية والفنية لتشييد المبنى، والتعامل أيضا مع جوانبه الحسية غير الملموسة والمرتبطة بهوية وثقافة المجتمع؛ ثانيا: **القابلية للتطور** والمقصود هنا الانفتاح على أساليب وتقنيات حفاظ جديدة، يمكنها أن تخفف الضرر على المباني التراثية وتحافظ بشكل كبير على أصالتها وطراز عمارتها الموروثة؛ ثالثا: **الاستدامة** حيث تشكل مبدأ أساسيا في سياسية الحفاظ على التراث المعماري، بحيث تضمن استمراريته وعيشه إلى فترات زمنية طويلة.

2.2 مشكلة الدراسة

إن مسألة الحفاظ على التراث المعماري تعد مطلبا أساسيا يسعى إليه المنتظم الدولي والوطني من خلال عقد مجموعة من المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي حددت مخرجاتها الإطار العام لسياسية الحفاظ المستدام للتراث المعماري، باعتباره عنصرا للجذب المجالي وأحد العناصر المهمة في الاقتصاد العالمي والمحلي. فالمجهودات القائمة لحماية التراث المعماري ومحطيه، تتطلب فهم كامل للسمات المعمارية ولمواد البناء في علاقتها مع المحيط الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والثقافي لمنظومة التراث، مما يستدعي إشراك جميع الفاعلين في عمليات حفظ وإدارة التراث المعماري. وبناء على ذلك سنحاول الاجابة عن السؤال الإشكالي التالي: ما مدى نجاعة استراتيجية الفاعلين في الحفاظ على التراث المعماري وتثمينه؟

3.2 أهمية الدراسة ومبرراتها

تتجلى أهمية الدراسة في كونها موضوعا راهنيا يساير النقاش الدولي والوطني حول إدارة التراث المعماري واستدامته، كمطلب أساسي للنهوض بالمجتمعات المحلية وخلق مشاريع متناغمة مع خصائص المجتمع وتطلعات الساكنة، وذلك في إطار مقاربة تشاركية تسعى لإشراك جميع الفاعلين في عمليات الحفاظ وتثمين التراث المعماري.

4.2 الأهداف والفرضيات

نتوخى من خلال هذه الدراسة تشخيص وجرد لاهم مكونات التراث المعماري بمدينة أبي الجعد. إضافة تشخيص تمثلات الساكنة ومدى إدراكهم للقيمة التاريخية والمادية للتراث المعماري ثم قياس دور الفاعلين في حماية التراث المعماري، وتفسير دلالتها حسب متغيرات

تمت صياغة فرضية البحث على شكل فروض عدمية بهامش الخطأ (marge d'erreur)(0.05) وبفسحة الثقة (intervalle de confiance)(0.95). لهذا تم صياغة فرض العدم التالي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (H0) في تمثلات ومواقف السكان لدور الفاعلين في الحفاظ المستدام للتراث المعماري (المنازل العتيقة، الزوايا، المساجد، الأضرحة، الأزقة، الدروب، الأبواب) حسب المتغيرات التالية السن، الجنس، المستوى الدراسي، المهنة، الأصل الجغرافي، مدة الإقامة، اللغة والانتماء.

II المنهجية

وظفت الدراسة استراتيجية تمحيص كمية وكيفية، بالاعتماد على أسلوبين لجمع البيانات وهما: أسلوب جمع البيانات الغير الميدانية وشمل الاضطلاع على الدراسات والأدبيات التي همت موضوع الدراسة أو لامست جزءا منه من زوايا علمية مختلفة، إضافة إلى مجموع المعطيات الإحصائية والأطاليس والتقارير والمنوغرافيات ذات الصلة بموضوع البحث، المنجزة من طرف بعض المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وساهمت هذه الخطوة في استخلاص البيانات المكملة للبحث الميداني. أما فيما يخص البيانات الغير الميدانية فقد تم توظيف عينة عشوائية ثم استخلاصها عن طريق السحب العشوائي لمجتمع أصلي يتكون من 11091 أسرة، وبالاعتماد على مجموع من القواعد الإحصائية حدد حجم العينة في 115 أسرة.

أما فيما يخص الاستمارة الميدانية فقد تم إنجازها سنة 2020 وتكونت من قسمين أساسين؛ القسم الأول يضم بيانات المتغيرات التا المتغيرات التابعة(الاستجابات)، أما القسم الثاني فيشمل بيانات المتغيرات المستقلة (المثيرات أي العوامل المفسرة)، السن، الجنس، والمستوى الدراسي، المهنة، الأصل الجغرافي، مدة الإقامة اللغة والانتماء.

تمت مقاربة موضوع الدراسة اعتمادا على المنهج النسقي2 (Méthode systémique)والتحليل الإحصائي، وبناء على ذلك تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package on Social Science) SPSS، للقيام بتحليل البيانات المعلمية (Données paramétriques) واللامعلمية (Données non paramétriques)، وذلك بهدف تشخيص وتفسير متغيرات البحث للوصول إلى نتائج تمكننا مناقشتها، اعتمادا على أساليب الإحصاء الوصفي بأنواعها المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية. أما فيما يتعلق بالإحصاء الاستدلالي فقد تم استخدام اختبار الدلالة كاي مربع3 لتمحيص الفروض الإحصائية العدمية التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتغير الثابت والمستقل، ولتمحيصه تم الاعتماد على معامل ف كرامر (V de Cramer)

2تم اعتماده لغرض ربط العلاقة بين متغيرات البحث التابعة والمستقلة، من خلال البدء بتقديم دراسة تشخيصية وصفية للنتائج ثم تفسيرها استنادا إلى مقاييس إحصائية لغرض قبول أو رفض الفروض.

3ينسب مقياس كاي مربع الى كارل بيرسون (karl Pearson)الذي استنبطه في أوائل القرن العشرين ويعد أهم الاختبارات الإحصائية وأكثرها شيوعا، حيث يستخدم لقياس المواقف والاتجاهات، ويقوم اختبار كاي مربع على فكرة أساسية وهي وجود فرض صفري يفترض غياب فروقات ذات دلالة إحصائية للمواقف أو النسب المئوية بين أفراد العينة.

III النتائج

1- المدينة القديمة لأبي الجعد: تراث معماري متنوع ذو إشعاع وطني وجهوي.

يتشكل التراث المعماري لمدينة أبي جعد من الدور التقليدية والأضرحة والمساجد إضافة إلى مكونات معمارية أخرى، تتجلى بالخصوص في التنظيم العمراني للدروب والأزقة والأشكال الهندسية لأبواب الدور التقليدية، والسباطات التي تضفي طابعا خاصا على المدينة، وتعد مدينة ابي الجعد من المدن المغربية العريقة التي لازالت تحتفظ بطابعها المعماري الأصيل حيث نجد حوالي 80 معلمة تاريخية. (إحصاءات مديرية جرد التراث الثقافي.،2007).

الشكل 2: جرد التراث المعماري بمدينة ابي الجعد

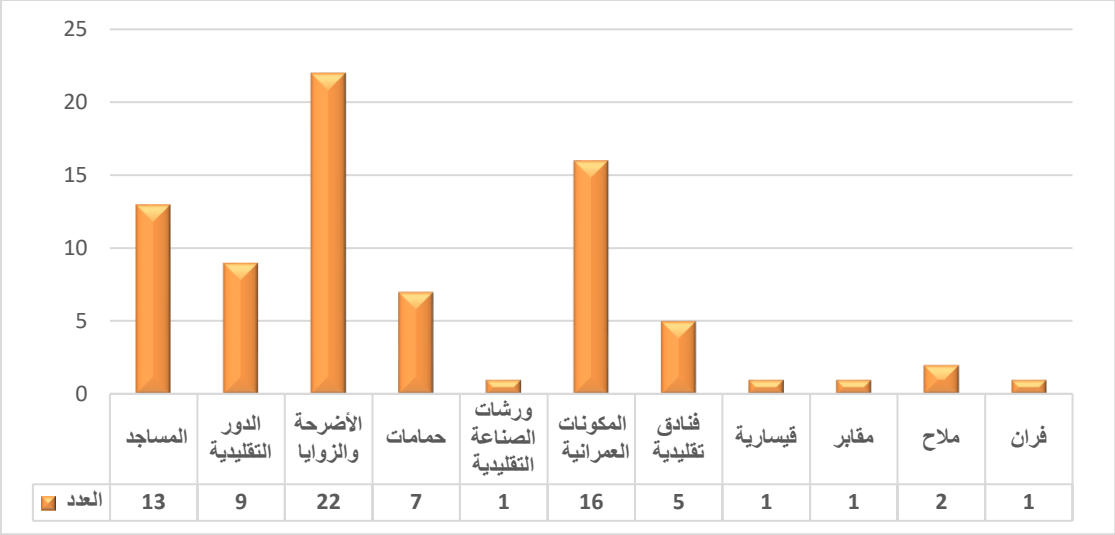

المصدر: مديرية الثقافية قسم جرد التراث المعماري سنة إحصاءات سنة 2007

يعد النظام العمراني العتيق لمدينة أبي الجعد، نتاجا لتلاقح مجموعة من الأحداث التاريخية والسياسية والاجتماعية والدينية وكذا الاقتصادية، التي طبعت وميزت فترة تاريخية معينة، مما أفرز لنا نسيجا عمرانيا يتسم بسيادة التراث الديني، حيث تعد الأضرحة والمساجد من بين أهم المكونات التراثية لمدينة أبي الجعد، حيث يتواجد بالمدينة أكثر من 32 مزارا منتشرا بكل أحياء المدينة، تتوزع ما بين 24 مزارا شرقا ويوجد أغلبها داخل المدينة العتيقة، باستثناء مزارات رجال الميعاد المتواجدة بالقرب من الزاوية الأولى حيث تقع على هامش المدينة منها ثلاث مزارات يهودية "قبر غيفة مول النخلة، سيدي الذهبي". وتعتبر المساجد المتواجدة بالمدينة العتيقة لأبي الجعد من أبرز المعالم الحضارية التي عكست تاريخ وتطور المدينة العتيقة على المستوى الديني والثقافي والعلمي. وعلى العموم يمكن تصنيف التراث المعماري إلى صنفين، **الصنف الأول: التراث الديني** حيث تحتضن المدينة القديمة لأبي الجعد قطبا دينيا مهما يتجلى في الزاوية الشرقاوية، التي منذ نشأتها اعتبرت النواة الأولى لتشييد المدينة العتيقة بأبي الجعد، كما تتوفر على العديد من الأضرحة والمزارات (الخريطة1-2)، **الصنف الثاني: التراث المدني**؛ حيث تزخر المدينة العتيقة لأبي الجعد بنسيج تراث يمدني متنوع، يتجلى أساسا في النظام العمراني العتيق، والمتجسد الدروب والأزقة والأقطاب العمرانية ومراكز الخدمات وغيرها.

ومن الملاحظ عدم تواجد المباني العسكرية لعدم وجود علاقات صدامية مع الزاوية المدينة ومحيطها.

الخريطة 1: توزيع الأضرحة بالمدينة القديمة لأبي الجعد

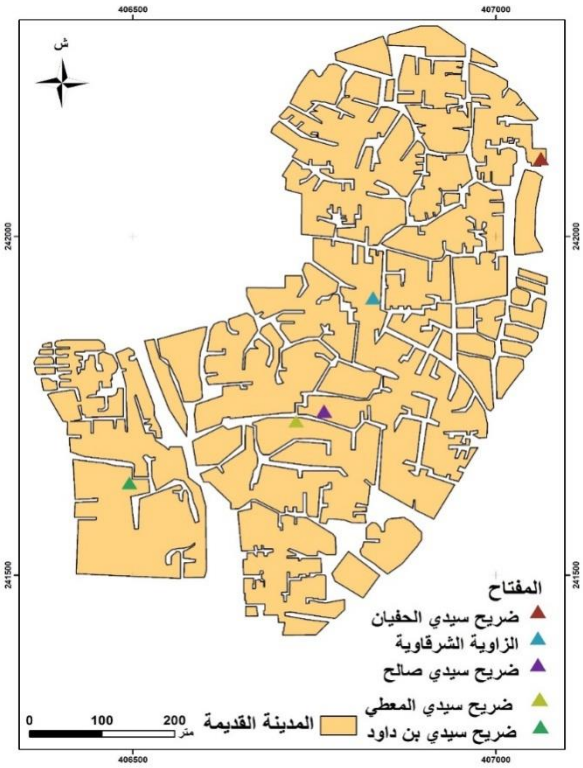

الخريطة 7: توزيع المساجد بالمدينة العتيقة لأبي الجعد

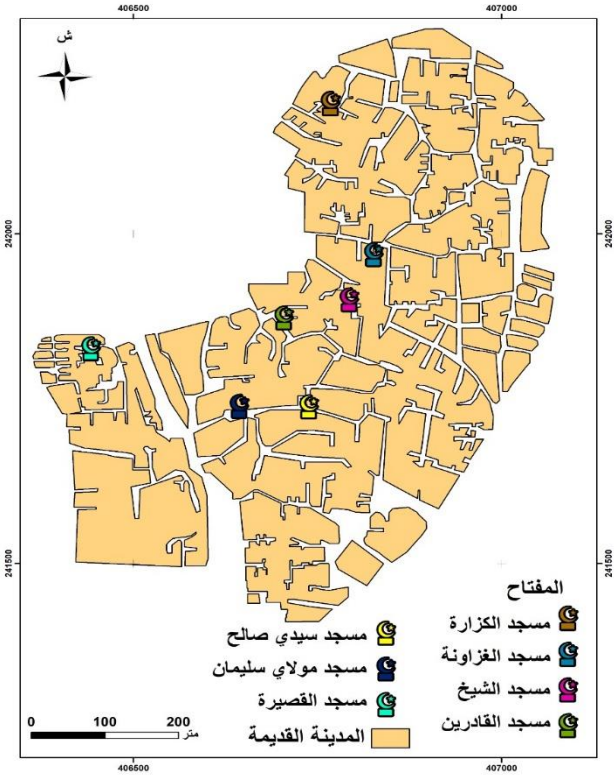

المصدر: بحث ميداني (سومية سويعد.، 2020)

2 تمثلات الساكنة ومدى إدراكهم للقيمة التاريخية والمادية للتراث المعماري

1.2 التراث المعماري: تباين المعنى وتعدد المفاهيم والدلالات

تناولت مجموعة من الأبحاث الأكاديمية دراسة وتحليلا إشكالية التعريف بالتراث المعماري، وقد خلصت في غالبيتها إلى اعتباره ذلك الموروث الثقافي المادي وغير المادي الذي يعبر عن ثقافة وخصوصية المجتمعات السابقة ويشمل المدن، والقرى، والأحياء، والمباني، والحدائق التي شيدها الإنسان والتي تكتسي مجموعة من القيم التاريخية والجمالية والوظيفية، وقد تجاوز التراث المعماري هذه المكانة الشكلية والرمزية ليحتل موقعا مهما كعنصر تنموي كفيل بأن يحقق تنمية مجالية من خلال إدماجه في الحركية السياحية العامة.

الجدول 1: دلالة مفهوم التراث المعماري

	إرث للماضي ذو قيمة	رمز تطور الإنسان عبر التاريخ	إرث مادي	رمز للهوية	إرث ثقافي ذو قيمة جمالية	محدد لخصوصية المدينة	مصدر الحضارات السابقة
النسب المئوية	35.9	17.6	12.4	7.8	19	3.5	3.9

المصدر: بحث ميداني (سومية سويعد.، 2020)

وقد أبانت نتائج البحث الميداني على صعوبة تحديد مفهوم التراث المعماري باعتباره مفهوما متشعبا ذو دلالات متعددة، إلا أن غالبية الإجابات اتجهت نحو اعتبار التراث المعماري إرث الماضي ذو حمولة ثقافية، واجتماعية واقتصادية وذلك بنسبة 35.9%، كما أكد 19% من المبحوثين على أن التراث المعماري إرث ثقافي ذو قيمة جمالية، تليها نسبة 17.6%من المبحوثين تقر بأن التراث المعماري رمز تطور الإنسان عبر التاريخ ومرجعية أساسية لدراسات الحضارات السابقة وخصائصها، وتتوزع النسب المتبقية حول اعتبار التراث المعماري إرثا ماديا (12.4%)، رمزا للهوية (7.8%)، مصدر الحضارات السابقة(3.5%)، ومحددا لخصوصية المدينة (3.9%).

2.2 تمثلات الساكنة للمعلمة التاريخية/ المكون المعماري الأكثر بروزا بمجال الدراسة

الشكل 3: تمثلات الساكنة للمعلمة التاريخية/ المكون المعماري الأكثر بروزا بمجال الدراسة

المصدر: بحث ميداني (سومية سويعد.، 2020)

يتعلق الأمر بالمعلمة التاريخية المهمة في المدينة والتي تردد ذكرها كثيرا في الاستمارات الميدانية في إطار تحديد الدلالة الرمزية للتراث المعماري، وكما هو معلوم أننا أمام مجال تراثي متعدد الخصائص والمكونات والطرز المعمارية، على اعتبار أن المشهد التراثي نتاج لظروف متعددة تختلف من مجال لآخر، وعليه وبناء على نتائج البحث الميداني (الشكل3) فقد شكل المركب الديني للزاوية الشرقاوية المكون المعماري الأكثر انتشارا بنسبة 39%، يليها المساجد بنسبة 33%، ثم المنازل التقليدية بنسبة 16%.

3.2 القيمة التراثية: إدراك مهم مع تباين الدلالة

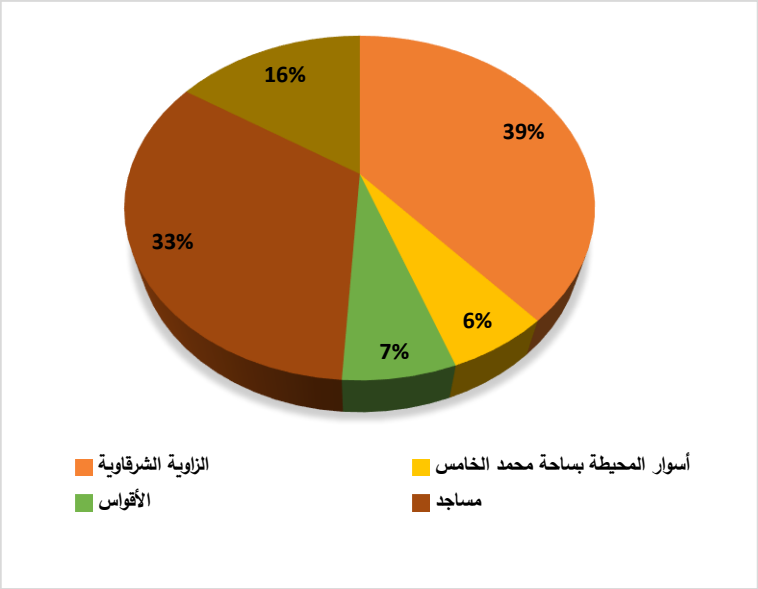

يعد التراث المعماري قاعدة حضارية تقوم على أساسها المجتمعات، ويتضمن عدة قيم تراثية لا تتعلق فقط بالجانب المادي بل تتعداه إلى ماهو معنوي كالهوية والإنتماء، وتشمل القيمة التراثية المؤشرات التالية:

- **مؤشر الأهمية الاقتصادية:** يكمن في توظيف التراث المعماري لأغراض اقتصادية، باعتباره موردا هاما للاستثمار.

- **مؤشر الأهمية التاريخية والحضارية:** ويرتبط بمؤشرين، الأول زمني يتعلق بتاريخ بناء المآثر التاريخية، والثاني رمزي يرتبط بندرة المبنى ومدى تفرده وتميزه.
- **مؤشر الأهمية الجمالية:** يتمثل في العناصر الإبداعية والجمالية، كاحتواء المبنى على عناصر معمارية متفردة ومتميزة.
- **مؤشر الأهمية الاجتماعية والثقافية:** يتمثل في ربط المجتمعات بتراثها باعتباره مكون أساسيا للشخصية المجالية، مما يزيد من درجة الانتماء والارتباط بالمجتمعات المحلية.
- **مؤشر الأهمية الوظيفية:** يتعلق الأمر بوظيفة المبنى سواء كانت قائمة حتى وقتنا الحاضر أو كانت قائمة في وقت ما.

جدول 2: تمثلات الساكنة بوحدات المعاينة لقيم التراث المعماري

المدينة	القيمة الجمالية	القيمة الاقتصادية	القيمة الدينية	القيمة التاريخية	القيمة الثقافية	المجموع
أبي الجعد	**20.9**	**24.8**	**17**	**30.1**	**7.2**	**100**

المصدر: بحث ميداني (سومية سويعد.، 2020)

يتضح من خلال الجدول 2، آراء المبحوثين بمدينة أبي الجعد اتجهت في غالبتها إلى اعتبار أن قيمة التراث المعماري تتلخص أساسا في القيمة التاريخية المرتبطة بتاريخ بناء المآثر التاريخية ونذرتها بنسبة 30.1%، تليها القيمة الاقتصادية بنسبة 24.8%، لما يلعبه التراث المعماري من جذب للزوار لأغراض متعددة وعلى رأسها الزيارات الروحية لقطب الزاوية الشرقاوية ومزاراتها للتعبد والتبرك، أما القيمة الجمالية فتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 20.9%.

3. قياس دور الفاعلين في الحفاظ على التراث المعماري

1.3 عدم الرضا على دور المجالس المنتخبة في تدبير مسألة الحفاظ على التراث المعماري وتثمينه الاتجاه السائد لدى معظم الساكنة

إن صياغة القرار العام المحلي يتحقق من خلال التوافق الجماعي بين السكان والمنتخب إذ تستند العلاقة بينها على أساس منح الساكنة لأصواتها مقابل الرقي بالخدمات المقدمة لهم وإيجاد الحلول الملائمة لمشاكلهم وتوجيه القرار من لدن المنتخب. المحلي. ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة استفحال ظاهرة الامتناع[4] عن المشاركة الانتخابية، وذلك راجع لعدة عوامل لعل من أبرزها فقدان الثقة في العمل السياسي وعدم رضى الساكنة عن إنجازات المجالس المنتخبة، إن التزام المنتخب بمضامين البرنامج الانتخابي وبالعهود التي قدمها للساكنة ليست مضمونة دائما، وفي هذا السياق تمت محاولة قياس درجة رضى المبحوثين عن دور المجالس المنتخبة في تدبير مسألة الحفاظ على التراث المعماري وتثمينه. سجلت نتائج البحث الميداني

[4] الامتناع الانتخابي ظاهرة حظيت باهتمام مجموعة من الباحثين في السوسيولوجيا الانتخابية، والمقصود بهذا المفهوم بمعناه الضيق قرار متعمد بعدم التصويت، غير أنه أضحى يطلق على جميع المواطنين الذين لا يصوتون.

بخصوص قياس درجة رضى الساكنة حول دور المنتخب المحلي في تدبير مسألة الحفاظ على التراث المعماري وتثمينه، تباينا واختلافا، إلا أن غالبية الساكنة قد عبرت عن عدم رضاها حول الدور الذي يقوم به المنتخب المحلي حيث أكد حوالي 74% (58.7%غير راضي إطلاقا، 15.3% غير راضي) من المبحوثين ذلك، بينما النسب المتبقية تتوزع حول رضى بنسبة 10.2%(4%راضي جدا، 6.2%راضي)، والحياد وعدم إبداء موقف بنسبة 15.8% . كما يبلغ الانحراف المعياري حوالي.1.14.

2.3 المقاربة التشاركية: تفعيل ضعيف بمدينة أبي الجعد

إن علاقة المنتخب بالساكنة يجب أن تتأسس على مبدأ تشاركي في اتخاذ القرار المحلي، الذي لم يعد معطى تنفرد به فقط السلطة المتخصصة بل أصبح لزاما إشراك الفاعلين المحليين في ذلك ومن ضمنهم الساكنة المحلية، وبصيغة أخرى فالمساهمة في اتخاذ القرار المحلي يجب أن تتعدى الفئة المنتخبة لتشمل الفئة الناخبة وغير الناخبة أيضا، كما نص على ذلك المملكة المغربية لسنة 2011، الذي نص على مجموعة من المرتكزات والآليات لتثبيت دولة الحق والقانون على أساس المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية والتشاور بين السلطات العمومية والمواطنين، لكن هل تتم استشارة الساكنة والتشاور فيما يتعلق بالمشاريع تثمين وحفاظ التراث المعماري؟ يتبين من خلال نتائج البحث الميداني أن نسب استشارة الساكنة فيما يخص المشاريع المتعلقة بالحفاظ وتنمية الموروث المعماري تظل ضعيفة جدا، فساكنة مدينة أبي الجعد أكدوا على عدم استشارتهم حيث بلغت نسبة الإجابات ب "لا" 92.2 %، ومنه فالاتجاه السائد هو عدم استشارة الساكنة المحلية فيما يخص مشاريع تنمية التراث المعماري والحفاظ عليه، وبالتالي نستنتج أن المقاربة التشاركية ظلت مفهوما نظريا حبيسا للمواثيق التي تتناوله ولم يطبق على أرض الواقع.

3.3 جمعيات المجتمع المدني: تعدد الأدوار ومحدودية الوظائف

في سياق التحولات الداخلية والخارجية التي عرفها المغرب أصبح من الضروري تعزيز دور المجتمع المدني لسد حالة العجز التي وقعت فيها السلطات المحلية والمنتخبة، من خلال تكليفه بمهام تنموية كما هو محدد قانونيا في مجالات عدة منها، عبر آليات تدبيرية تشاركية. وقد أبانت نتائج البحث الميداني (الشكل 4) على تعدد الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني فيما يخص الشأن التراثي، غير أنها وظيفته في هذا الشأن تظل محدودة وتقتصر في مجملها على التوعية والتحسيس.

الشكل 4: رأي النسيج الجمعوي بمدينة أبي الجعد فيما يخص دورهم في الحفاظ على التراث المعماري وتثمينه

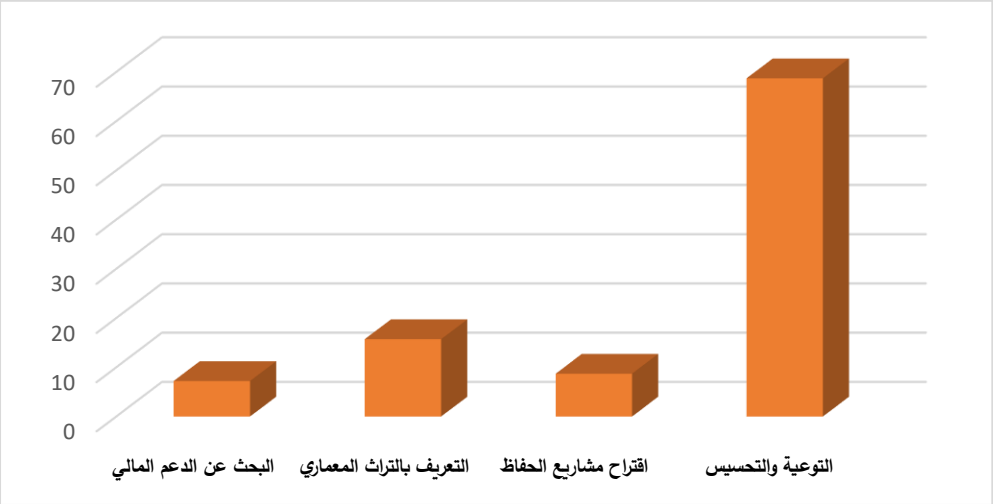

المصدر: عمل ميداني (سومية سويعد، 2020)

4.3 الإعلام الثقافي والتراث المعماري: أي علاقة

إن الحديث عن علاقة التراث المعماري بالإعلام الثقافي، يحتم علينا بالضرورة إبراز الوظائف التي يقوم بها هذا الأخير بغرض حماية التراث وتعزيز الانتماء المجالي والثقافي، ولعل من أبرز هذه الوظائف ما يلي: إبراز النواحي والقيم الجمالية لأهم المكونات المعمارية، تعميق المعرفة التاريخية من خلال التعريف بالثقافات والحضارات السابقة، التعريف بالسياسة الثقافية وتمكين المواطن من معرفتها واستيعابها والمساهمة في إثرائها، توعية المواطنين بأهمية التراث المعماري وسبل المحافظة عليه.

وبناء على ذلك، قد اكتسب المغرب تجربة لا بأس بها فيما يعرف بالإعلام الثقافي من خلال تقديم مجموعة من البرامج التي تذيعها التلفزة الوطنية المغربية للتعريف بالمناطق الأثرية، وباللباس التقليدي المغربي والحرف التقليدية ...، ومن ضمن هذه البرامج نجد البرنامج الوثائقي "أمودو" وهو عبارة عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي تقوم بالتعريف بالتنوع الحيواني والنباتي والمآثر التاريخية وتاريخ بعض المناطق بالمغرب، وبرنامج "عبق التراث" وهو وثائقي يرمي إلى تسليط الضوء على الموروث الثقافي المغربي، برنامج "معالم وظلال" وثائقي يسلط الضوء على العناصر الفنية والجمالية للمعمار المغربي المعاصر. وأما إذا ما فحصنا خريطة البرامج المقدمة على التلفزة المغربية، نجد أن الحيز الزمني الذي يمنح للبرامج الثقافية المهتمة بالتعريف بالتراث المعماري عادة ما يكون قصيرا، مقارنة بالبرامج الترفيهية، إضافة أن زمن البث لا يكون في وقت الذروة. إن تهميش هذا النوع من البرامج، يؤكد على النظرة القاصرة للثقافة من لدن الساهرين على الإعلام المغربي. **ومنه نتساءل عن مدى نجاعة هذه البرامج في خدمة الموروث العمراني؟**

4 تفسير دلالة الفروقات الإحصائية لتمثلات ومواقف السكان لدور الفاعلين في الحفاظ المستدام للتراث المعماري

تعد المتغيرات التابعة المتمثلة في السن، الجنس، المستوى الدراسي، المهنة، الأصل الجغرافي، مدة الإقامة، اللغة والانتماء، من أهم المثيرات التي تؤثر في تمثلات الساكنة حول إدراكهم لمفهوم التراث المعماري، حيث تفسر معظم مستويات البحث. ومنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تمثلات الساكنة لدلالة التراث المعماري.

IV المناقشة

استنادا إلى مقاربة وتحليل مجموع الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التراث المعماري وما ارتبط به من إشكالات، ونظرا لكون الإشكالية البحثية التي نتناولها تصب في معالجة قضايا الحفاظ والتثمين، قد تم تأطير المشكلة البحثية ضمن النظرية النسقية التي تدمج البعدين البنيوي والتاريخي، وتندرج هذه النظرية ضمن الاتجاه السلوكي الذي يهتم بدراسة تمثلات الأفراد، لغرض تجاوز المقاربة التي اقتصرت على وصف المشاهد دون التعمق في تركيباته المعقدة، ومنه نستخلص أن نتائج البحث الميداني تتماشى مع ما صرح به الباحثون في الدراسات السابقة، ومنه فقد خلصت نتائج البحث إلى ما يلي:

- يتسم المشهد العمراني العتيق بالمدينة العتيقة لأبي الجعد بالغنى والتنوع من حيث تواجد التراث المعماري. حيث تنحصر في المباني ذات الصيغة الدينية والعلمية.
- اقتصرت دلالة الساكنة لمفهوم التراث المعماري حول إعطاء تعريف عام له دون اللجوء إلى التحديد الإجرائي للمفهوم، ويمكن إرجاع ذلك إلى الدلالات المتعددة لمفهوم التراث المعماري، واختلاف الأنساق الثقافية والأنماط المعمارية السائدة بكل مجال، إضافة إلى وضعية التراث بالمجال والقدسية والدلالة الروحية التي يتسم بها.
- يعتبر الحفاظ (Préservation) على الموروث المعماري مدخلا لتحقيق الاستدامة باعتباره أحد المفاهيم الفكرية والإجرائية، التي تكفل حماية الخصائص المعمارية والعمرانية للمناطق القديمة، فهو سياسة خاصة تهتم بالبيئة العمرانية ككل وتعالج المعالم التاريخية، ويمكن تحقيق هذا من خلال استخدام أحدث نظريات وأساليب الحفاظ على التراث المعماري.
- إن عملية الحفاظ على التراث المعماري تستدعى مقاربة شمولية لجميع الجوانب المتعلقة بالمعلم التاريخي، حيث لا يجب أن تقتصر فقط على ما هو تقني محض في هذه العملية، بل أن تتعدى ذلك إلى فهم كامل للسمات المعمارية ومواد البناء وتعيين فريق متخصص في ذلك، دون أن نغفل المعايير العلمية والمجتمعية والجمالية للمبنى التاريخي.

الرهانات والتدابير الممكنة:

- اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والإدارية والمالية المناسبة لحماية التراث المعماري ودمجه في الحركية السياحية العامة؛
- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث المعماري يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، وإدماج حماية التراث في مناهج التخطيط العام؛
- تأهيل العنصر البشري للمشاركة في التنمية والانخراط في جمعيات ثقافية؛
- جرد لمختلف مكونات التراث المادي بالمدينة العتيقة لأبي الجعد والتعريف به. ترميم المباني الأثرية مع مراعاة الخصوصية في البناء والمواد المستعملة به؛
- إعادة توظيف المباني الأثرية كخلق متاحف بها أو قاعات للحفلات والمهرجانات.

الببليوغرافيا

الزهراني الناصر.، 2012، إدارة التراث العمراني، منشورات جامعة الملك سعود، كلية السياحة والآثار قسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي.

سعيد مروة & سلام شورش.، 2019، استراتيجيات الحفاظ على الهوية المعمارية المحلية للبيت الموصلي لمرحلة ما بعد الحرب، ورد ب Sulaimani Journal for Engineering Sciences ; volume 6- Nu,ber 2

سومية سويعد.، 2021/2022، التراث المعماري ودوره في تحديد الخصوصية الثقافية لجهة بني ملال خنيفرة حالة المدن العتيقة أبي الجعد، قصبة تادلة، دمنات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.

السيد أماني .، 2006، المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني، إصدارا دائرة الثقافة والإعلام حكومة الشارقة، طبعة الأولى.

طاهري نورالدين.، 2019، التسويق الترابي كآلية للتدبير والتنمية الحضرية-مدينة بني ملال نموذجا-، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سايس.

العراقي علي محمد.، 2014، اقتصاديات التراث: المفهوم وآليات التحليل-مقاربات منهجية، ورد في مجلة جامعة الملك سعود للسياحة والآثار، الرياض- ص224-246.

ملف طلب ترتيب مدينة أبي الجعد في عداد الآثار التاريخية-التقرير التبرير- يوليوز 2002.

ميثاق البندقية (1964). أساليب الحفاظ على الممتلكات الثقافية، البندقية: إيطاليا.

والي طارق.، 2020، الاستمرارية المادية والثقافية للتراث المعماري بتطبيق منهج إعادة تأهيل المواقع المعمارية التراثية، ورد في الملتقى العربي للتراث الثقافي وقائع الملتقى الأول للتراث الثقافي، منشورات المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (ايكروم-الشارقة).

وزارة الشؤون البلدية والقروية.، 1436هـ، دليل المحافظة على التراث المعماري، الطبعة الأولى، الرياض.

Carbonara G., 2000, Restaurare, recuperare, conservare et consilidare, (Restauration, réhabilitions, conservation and consolidation), In Arkosnumber, UTET Periodici, Torin,p 16-17.

Charte ICOMOS., 2003, principes pour l'analyse, la conservation et la restauration des structures du patrimoine architectural.

EL ASSAD M., 2014, Safi : Patrimoine de la poterie et perspectives de développement du tourisme,dans EL Fasskouri B &Kagermeier A (éds) , Patrimoine et tourisme culturel au Maroc ,actes du 9éme colloque Maroco-allemand de Meknés , p75.84

Feiden B., 1998, Conservation of Historic Building, ICCROM, Rome. P1-24.

UNESCO. (1972). The 1972 UNESCO Convention Concerning the Protection of theWorld Cultural and Natural Heritage, UNESCO.

الآثار السوسيواقتصادية والبيئية للمياه العادمة بالمدن الواحية "حالة مدينة أكدز بالجنوب الشرقي للمغرب"

عبد الجليل أيت علي احمد، محمد داود، محمد بن خاي

جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة

ملخص:

تهتم الدراسة بالمشاكل السوسيواقتصادية والبيئية التي افرزتها أنظمة تدبير المياه العادمة بمدينة أكدز إقليم زاكورة، وذلك بتتبع مصادر المياه العادمة، وتحليل آثارها على مختلف المستويات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتشخيص وضعية مصادر المياه العادمة وانعكاساتها، بالاعتماد على تقنيتي الملاحظة والمقابلات الميدانية الفردية، ودعمهما بمعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى ومعطيات المكتب الوطني للماء والكهرباء.

كباقي المراكز الحضرية الواحية، يقوم السكان بمدينة أكدز بتصريف المياه المستعملة في حفر أرضية بالأزقة وبمجاري الشعاب والأودية الموسمية التي تخترق مجال الدراسة. تؤثر طريقة صرف المياه على العلاقات الاجتماعية بين الساكنة، كما تنعكس على صحتها وعلى بيئتها. قد نتج عن التخلص غير السليم من المياه العادمة توقف استعمال مياه الآبار الفردية للشرب ولبعض الأغراض المنزلية كالتخلي سنة 2009 على البئر العمومي الذي يوجد في عالية المجال الفلاحي.

الكلمات المفاتيح: مدينة أكدز –الصرف الصحي– أنظمة تصريف المياه– انعكاسات سوسيواقتصادية – التلوث

Résumé:

L'étude porte sur les problèmes socio-économiques et environnementaux induits par les systèmes de gestion des eaux usées dans le centre urbain d'Agdz, province de Zagora. Pour mieux aborder ces impacts socio-économiques et environnementaux, l'étude s'est appuyée sur une approche analytique descriptive visant à diagnostiquer la situation avant de procéder à une analyse assez objective des différents impacts des eaux usées. L'observation et les entretiens avec les populations locales et quelques acteurs locaux ont été complétés par les données des services concernées comme celles du Haut-Commissariat au Plan (RGPH 2014) et celles de l'Office National de l'Eau et de l'Electricité.

Comme dans tous les petits centres urbains oasiens, les habitants évacuent les eaux usées vers des fosses septiques le long des ruelles ou vers les vallons et les affluents de l'Oued Draa. En plus des effets socio-économiques, cette manière d'évacuer les eaux usées pose des problèmes de santé et altère davantage les relations sociales.

L'évacuation inappropriée des eaux usées a contaminé la nappe phréatique rendant l'eau des puits non potable. Pour ces mêmes raisons, l'exploitation du puits public situé en amont du centre est suspendue depuis 2019.

Mots-clés : Oasis, Centre urbain, Eaux usées, Assainissement, Pollution

Abstract:

The study is concerned with the environmental and socio-economic problems caused by the wastewater management systems at Agdz, in the Zagora province. The study relied on the descriptive analytical approach in diagnosing the status of wastewater sources and analyzing their effects. Observation and interviews with local people and some local actors were complemented by data from relevant national boards such as the Office of the High Commissioner for the Plan (RGPH 2014) and the National Office of Water and Electricity.

As in all small urban oasis centres, the inhabitants dispose of wastewater in septic tanks along the alleys or in the valleys and tributaries of the Oued Draa. Besides its socio-economic effects, this way of disposing of wastewater health problems further alters social relations. Inappropriate wastewater disposal has contaminated groundwater and water in public wells is no longer safe to drink. For the same reasons, the use of the public well located upstream of the centre has been suspended since 2019.

Keywords: Agdz town - sewage - water drainage systems - socio-economic impacts – pollution

مقدمة

يعتبر المغرب من الدول النامية التي تسجل ضعفا في تثمين المياه العادمة، إذ تتراوح نسبة معالجتها ما بين 25% و50% موزعة بشكل متباين ما بين المجالات الجغرافية (الأمم المتحدة، 2017)؛ فإذا كانت المدن الساحلية تتوفر على محطات لمعالجة المياه العادمة فإن الأمر يختلف في المدن الجبلية والصحراوية.

تتوفر جهة درعة تافيلالت بالجنوب الشرقي المغربي على 16 مدينة صغيرة ومتوسطة. تنعدم شبكات الصرف الصحي بجلها، وتقوم الجماعات الترابية بمعاجلة المياه العادمة في كل من عواصم أقاليم الجهة وبعض المدن الأخرى (الراشيدية، ورزازات، زاكورة، تنغير، ميدلت...)، في حين لا تغطي الشبكة العمومية باقي المدن او لا يتم تثمين المياه المستعملة بها.

تعد مدينة أكدز من المدن الصحراوية التي تواجه مشاكل كبيرة في التخلص من المياه المستعملة، ذلك أنه يتم التخلص منها بواسطة طرق تصريف فردية وجماعية. تحول المياه العادم بواسطة قنوات مختلفة الحجم نحو حفر الصرف الصحي (Fosses septiques أو آبار عمياء(Puits perdus) ، بواسطة قنوات أرضية مختلفة الأحجام. يعتبر تزايد الطلب على الماء وإشكالية الصرف الصحي معضلة بالنسبة للمدن الواحية من جهة وانعكاساتها الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى.

1. الإشكالية والمنهجية

1-1 مجال الدراسة

الخريطة رقم 1: موقع مجال الدراسة

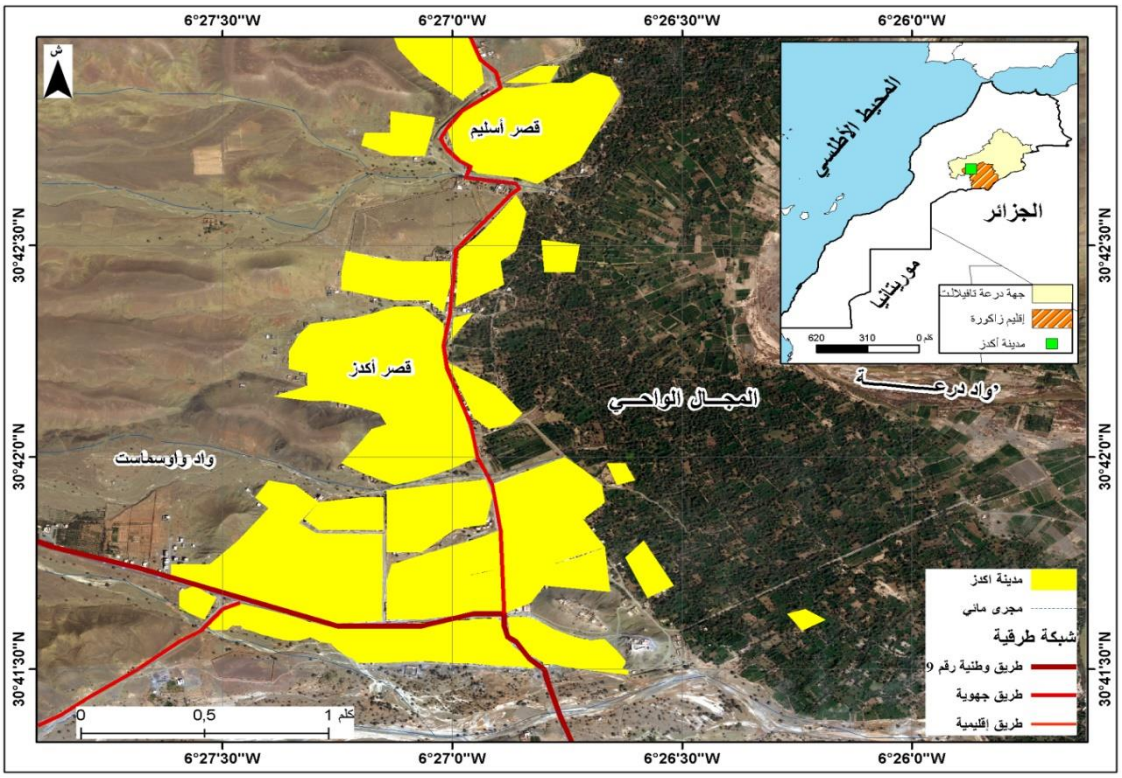

المصدر: عمل ميداني بناءا على مرئية فضائية وخريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015

تعتبر مدينة أكدز من المدن الواحية الناشئة بجهة درعة تافيلالت، وتقع بين مدينتي زاكورة وورززات. تبعد عن الأولى ب 68 كم، وعن الثانية ب 100 كم. يحدها من ناحية الشمال جماعتي افلاندرا ومزكيطة ومن الجنوب والجنوب الغربي الجماعة القروية تانسيفة، ومن ناحية الغرب جماعة افرا.

1-1 إشكالية الدراسة

يعتبر الماء عنصرا استراتيجيا وحيويا لاستمرار وجود الواحات، إذ تتوقف عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا العنصر، لا سيما مع تزايد الاحتياجات المائية نتيجة النمو السكاني والأنشطة الاقتصادية الحديثة القائمة على الاستهلاك الكبير للمياه، وهو ما يطرح إشكالية صرفها ومعالجتها وتدويرها وإعادة استعمالها.

تمثل مدينة أكدز نموذجا للمدن الواحية الحديثة التي ظهرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين. شكلت المدينة في الأصل مركزا إداريا قرويا صغيرا وسوقا أسبوعيا إلى حدود سنة 1976. لكن مع اختياره كمركز إداري محلي على مستوى واحة مزكيطة، وتطوره كمدينة منجمية، . أصبحت المدينة تستقطب أعدادا هامة من سكان القصور المجاورة وغيرها، الشيء الذي نتج عنه عدم قدرة البنيات التحتية من تجهيزات عمومية على الاستجابة لمتطلبات الساكنة التي تزداد أعدادها بشكل متسارع.

وعليه لا تتوفر مدينة أكدز على شبكة لتصريف المياه المستعملة تضم جميع أحياء المدينة والدواوير الناجمة عن انفجار القصور. فشبكة تصريف المياه العمومية، تهم فقط تجزئتين سكنيتين. تفرغ المياه المستعملة لباقي الأحياء في حفر لتصريف المياه وآبار عمياء جماعية أو فردية. تنتشر هذه الحفر والآبار العمياء على طول الأزقة .ونظرا لمحدودية سعة هذه الحفر، فإن مياهها تفيض وتجري فوق السطح. تؤثر طريقة تصريف المياه المستعملة سلبا على كل عناصر المجال الحضري، لاسيما على المستويين البيئي والسوسيواقتصادي ويزيد من تفاقم هذا الوضع، ندرة التساقطات وارتفاع درجة الحرارة والهشاشة الاقتصادية والإجتماعية. يضعنا تفاعل هذه العوامل والعناصر أمام الإشكالات المعقدة التالية:

- هل يمكن اعتبار أنظمة الصرف الصحي المعتمدة سليمة في غياب تدخل المعنيين بالصرف الصحي؟
- ما هي الآثار السوسيوقتصادية التي أفرزتها أنظمة الصرف الصحي بمدينة أكدز؟
- أي آثار بيئية وصحية أفرزتها أنظمة تصريف المياه العادمة؟

1-2أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة وصف وتشخيص طرق تصريف المياه العادمة بمدينة أكدز والكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النوع من الصرف الصحي. كما تروم التنبيه إلى المخاطر البيئية الناجمة عن انتشار الحفر والآبار العمياء المعتمدة لتصريف المياه العادمة بالمدينة.

1-3 فرضيات الدراسة:

تتجلى الفرضية من خلال عناصر إشكالية الدراسة أن هناك تأثيرا لأنظمة تصريف المياه العادمة على الوضع السوسيوقتصادي والبيئي، ويمكن تحديد فرضيات الدراسة في:

- أنظمة الصرف الصحي المنتشرة بالمدينة تؤثر سلبا على العلاقات الإجتماعية بين السكان؛
- أنظمة الصرف الصحي الحالية تؤدي إلى تلوث الفرشة المائية؛
- أنظمة الصرف الصحي واقع معاش اعتمده السكان ويتعايشون معه في غياب أنظمة عصرية أخرى.

1-4 منهجية الدراسة

لمحاولة فهم إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بتشخيص التطورات التي لمست إنتاج المياه العادمة وتصريفها، وتحليل انعكاساتها السوسيواقتصادية والبيئية، وذلك بالتركيز على:

- الاطلاع على الدراسات التي تعنى بتدبير مياه الصرف الصحي، مع التركيز على الدراسات التي تناولت الموضوع من زاوية العلوم الإجتماعية، والتي مكنتنا من بناء تصور عام حول الموضوع.
- العمل الميداني الذي سمح لنا بتكوين تصور سوسيوجغرافي، يقوم على مقاربة كيفية وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لقضايا تدبير المياه العادمة، والمقابلات الميدانية التي استهدفت المتدخلين في القطاع. وتم دعم العمل الميداني بمعطيات المصالح الإدارية الرسمية (المكتب الوطني للماء والكهرباء) والتي مكنتنا من تشخيص شامل لأنظمة التصريف الجماعي وعدد آبار الشرب بالمدينة.

2. أنظمة تصريف المياه المستعملة بمدينة أكدز

2-1 مصادر المياه المستعملة

تهم هذه الدراسة مجالا جغرافيا يتخلص سكانه من المياه العادمة بشكل عشوائي، الشيء الذي استحال معه الحصول على إحصائيات كمية دقيقة من المصالح الرسمية. لقد أكد الباحث محمد العبدلاوي (2004) على أن 80% من المياه المنزلية المستهلكة يتم تصريفها كمياه ملوثة، لتبقى 20 % منها تصرف لسقي الحدائق أو للتنظيف...

تتكون المياه المستعملة بمدينة أكدز من المياه المستخدمة في المنازل والحمامات والمطبخ وفي بعض المؤسسات الخدماتية كمحطات الوقود، والمجزرة، وبعض المحلات التجارية. لقد انتقلت كمية المياه المستعملة من247مليون م^3 سنة 2008 إلى 337مليون م^3 سنة 2020 بزيادة إجمالية تقدر ب36,4%(الجدول رقم 1).

تساهم الساكنة بـ81 % من كمية المياه المستعملة، يليها القطاع الخدماتي بـ 15%، في حين لا يتعدى حجم المياه العادمة المنتجة من طرف القطاع التجاري والحرفي 4%.يفسر تزايد حجم المياه المستعملة بالمدينة بالنمو الديموغرافي بحيث انتقل عدد السكان من 1760 نسمة سنة 1960 إلى 10681 سنة 2014. يوازي تزايد عدد السكان ارتفاع كمية الماء الصالح للشرب المستهلك، حيث ارتفع من309 مليون م^3 سنة 2008إلى 422 مليون م^{3}سنة 2020.

الجدول رقم 1 : تطور حجم المياه المنزلية المستهلكة والمياه الملوثة المنتجة بمدينة أكدز بالمليون م^3

السنة	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
المياه المنزلية المستهلكة	309	363	368	383	396	400	422
المياه العادمة	247	290	253	306	316	320	337

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء أكدزسنة2021

2-2 أنظمة تصريف المياه المستعملة بالمدينة

كان سكان أكدز كما هو حال معظم المدن والمراكز الواحية يتخلصون من الفضلات المنزلية السائلة، عبر دورات مياه جافة تقليدية [1]، توجد داخل المساكن، غير أن التطورات التي شهدتها انماط العيش، جعلت السكان يتخلصون من المياه المستعملة في حفر وآبار عمياء في المحيط المتصل بالمساكن. لقد شكلت سنة 1979 بداية إنشاء أول شبكة عمومية لتصريف المياه المستعملة بالمدينة مع إنجاز تجزئة النخيل من طرف الجماعة الترابية أكدز، حيث جهزت هذه التجزئة بشبكة الصرف الصحي العمومي. وفي غياب شبكة للصرف الصحي تشمل كافة أحياء المدينة، اتخذت ساكنة بعض الأحياء مبادرة جماعية بوضع شبكة جماعية لتصريف مياهها المستعملة. وفي سنة 2000 أنجزت الجماعة الترابية "تجزئة المسيرة" مجهزة بشبكة تصريف المياه العادمة (الخريطة رقم 2). وهكذا تطورت طريقتين لتصريف المياه المستعملة:

- **الحفر والآبار العمياء** التي تعتمدها 84% من ساكنة المدينة لتصريف مياهها المستعملة (الخريطة رقم 2).

-**شبكة التصريف الجماعي:** يعتمد 16% من السكان على الشبكة الجماعية لتصريف المياه المستعملة، باستخدام أنابيب مختلفة الحجم والطول، تحول مياه بعض التجمعات السكنية نحو احواض أرضية بالأودية التي تخترق المجال، وينقسم نظام الصرف الصحي إلى:

- شبكة التصريف العمومي، أنشأتها الجماعة الترابية يبلغ طولها 2711 متر.

- شبكة التصريف الجماعي، أنشأها السكان القاطنين ببعض الأحياء السكنية التي لا تغطيها الشبكة العمومية للتخفيف من أزمة تصريف المياه العادمة، ويبلغ طولها 3023 متر.

إن تنوع وتعدد طرق تصريف المياه المستعملة بالمدينة، فرضتها ظروف توسع المدينة الواحية التي نتج عنها سيادة السكن الفردي الحديث[2] والسكن التقليدي الواحي[3] مع غياب سياسة حضرية تسمح على الأقل بربط جميع الأحياء بشبكة الصرف الصحي.

1هي دوارات مياه تتكون من غرفتين فوق بعضهما البعض، وتتصلان فيما بينهما بفتحة صغيرة، يتم التخلص عبرها من البراز، التي تجمع في الحفرة السفلى لمدة زمنية معينة ثم يتم التخلص منها وتمزج بالرماد وتستعمل كسماد عضوي. تعتبر هذه الطريقة سليمة لأن النفايات الصلبة والسائلة تتكون من مواد عضوية سريعة التحلل ومفيد للمزروعات.

2يختلف السكن الفردي الحديث عن السكن القديم مزدوج الهندسة ومواد البناء بكون الأول يبني بمواد عصرية (الإسمنت المسلح...) ويستجيب لنمط العيش الحضري وتقطنه عائلات صغيرة من حيث عدد الأفراد بينما الثاني، يبني بمواد محلية (اللوح) يجمع من حيث هندسته بين متطلبات الحياة الواحية ومتطلبات النمط الحضري وغالبا ما يأوي هذا النوع من السكن عائلات أبوية كبيرة مقارنة بأعداد النمط الأول.

3 يقصد بالسكن القديم التقليدي، سكن القصر وبعض المساكن التي توسعت خارج أسوار القصور (السكن الريفي المبني بالمواد المحلية أو اللحوح). ينتشر هذا النوع من السكن بقصر أكدز واسليم، وهو سكن قديم رافق استقرار السكان بالمنطقة، وكان السكان يتخلصون من الفضلات وروث الماشية والمياه المستعملة في حفر داخل المنزل التي تؤدي كذلك وظيفة المراحيض. تنقل هذه النفايات نحو أماكن خاصة خارج القصر قبل نقلها للحقول كأسمدة عضوية.

خريطة رقم 2: طرق تصريف المياه العادمة بمدينة أكدز

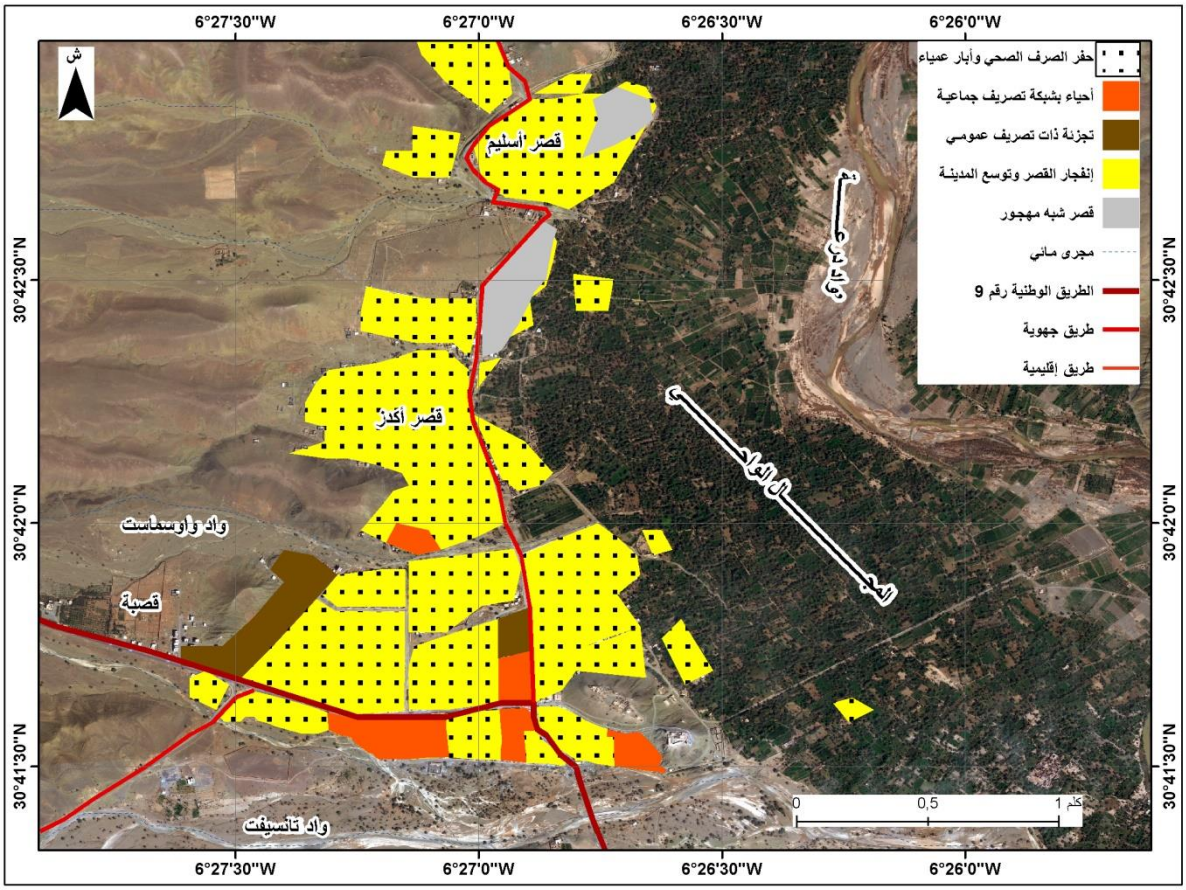

المصدر: إنجاز معتمد مرئية فضائية وعمل ميداني2022/2021

3. الآثار الاقتصادية الناتجة عن الصرف الصحي بمدينة أكدز

3-1 تحمل السكان تكاليف إقامة الحفر والآبار العمياء وتفريغها

يتحمل السكان تكلفة حفر المياه المستعلة وتجهيزها وتنظيفها لكي تحتفظ على وظيفتها. تتراوح تكلفة حفرة واحدة ما بين 200 و800 درهم، حسب صلابة ورخوة التكوينات الصخرية (الجدول رقم 2)، كما أن تكلفة إفراغ وتنقية هذه الحفر تتراوح ما بين 300 و800 درهم حسب قطرها وعمقها اللذان يحددان الجهود المبذولة لإفراغها وتنظيفها. تجدر الإشارة إلى أن الجماعة الترابية توفر شاحنة خاصة بتفريغ الحفر تفاديا للروائح الكريهة وتراكم النفايات في الأزقة وما يترتب عنها من أمراض وتكاثر الحشرات. تعتبر تكاليف الحفر وإفراغها عبئا على الساكنة المعنية التي تسكن هذه الأحياء غير المهيكلة التي تضم جل احياء المدينة وهوامشها.

الجدول رقم 2: تكلفة إنشاء وإفراغ حفر الصرف الصحي بمدينة أكدز

تكلفة حفرة الصرف الصحي		تكلفة التنظيف/الإفراغ	
القاعدة الصخرية الرخوة	القاعدة الصخرية الصلبة	مساهمة المجلس الجماعي	قيمة التكلفة بالنسبة للحفرة
200-300	700-800	300	700-800

المصدر: عمل ميداني، 2021

3-2 الآثار الاقتصادية الناجمة عن نظام الصرف الصحي الجماعي

تكتلت ساكنة ستة أحياء لإقامة شبكة للصرف الصحي في إطار جماعي. لقد بلغت تكلفة إنشاء هذه الشبكة الجماعية، 545000 درهم مولتها ساكنة هذه الأحياء. تم توزيع هذا المبلغ بينهم بشكل توافقي، إذ تراوحت مساهمة كل منخرط ما بين 1000 و5000 درهم للمسكن الواحد (الجدول 2). يعزى هذا الاختلاف في المساهمة إلى عاملي القرب أو البعد من مكان تفريغ المياه. تعتبر هذه المبادرة الجماعية إيجابية من حيث تخفيف التكلفة على المدى القريب والاستغناء عن الحفر وتكاليفها وأضرارها سواء عند فيضها أو عند إفراغها.

الجدول رقم 3: تكلفة إنجاز شبكة الصرف الصحي الجماعي ببعض أحياء مدينة أكدز (بالدرهم)

الأحياء	السنة	عدد المنخرطين	مساهمة المنخرطين	تكلفة الشبكة (حسب الأحياء)
كيسان	2007	40	3000	120000
البشوية	2006	41	ما بين 1000 و2200	61500
أكدز	2007	48	ما بين 1000 و2000	76800
تجزئة النخيل	2004	24	ما بين 1500 و2000	43200
المحطة الطرقية	2009	52	ما بين 350 و2000	156000
حي بير أنزاران	2000	35	ما بين 2000 و5000	87500
التكلفة الإجمالية لشبكة الصرف الصحي				545000

المصدر: بحث ميداني، يناير 2022

4. المشاكل الاجتماعية التي يطرحها قطاع السائل بمدينة أكدز

تحتوي المياه المنزلية على الكثير من مواد عضوية (بقايا الأغذية المتعفنة، الدهون..) ومواد كيميائية الناجمة عن مواد التنظيف والتطهير. تتعرض هذه المواد وخاصة العضوية منها لتحلل بشكل سريع وتفاعل أثناء تصريفها. فعندما تختلط مياه التنظيف بمياه بقايا الأطعمة وغسيل الأواني والملابس... وتفرغ كلها كمياه مستعملة، تأخذ في البداية لونا رماديا، ليصبح لونها بنيا بعد التحلل والتعفن وتنبعث منها روائح كريهة نتيجة وجود غاز كبريت الهيدروجين وغازات أخرى.

تشكل مناطق تصريف المياه العادمة في كل أجزاء المدينة، بيئة خصبة لتكاثر وانتشار الحشرات والطفيليات كالبعوض والناموس وغيرها وتسبب كلها إزعاجا للسكان، ليس فقط بالأحياء المعنية، بل بالمدينة كلها. إن التلوث الناتج عن تسرب المياه المستعملة، يتسبب في نزاعات متعددة بين السكان المجاورين للمناطق المتضررة (الصورتان رقم 1 و2).

4-1 النزاعات المتعددة بين السكان الذين يتخلصون من الماء في الحفر

إن واقع التخلص من المياه المستعملة بالمدينة يفرز شكايات ونزاعات عديدة (الجدول رقم 4) بين سكان الأحياء الذي يتخلصون من المياه في الحفر أو عبر التصريف الخارجي؛ بحيث يشتكي سكان المناطق التي تستعمل الحفر فيما بينها من إنتشار المياه بالأزقة أو من الرائحة التي تنبعث منها أثناء امتلائها وعدم تفريغها، وكذلك كونها مرتعا لعيش العديد من الحشرات والطفيليات الضارة.

الجدول رقم 4: مجموع الشكايات التي تلقاها المجلس الجماعي بخصوص المياه المستعملة (2008-2018)

السنة	2008	2010	2012	2014	2016	2018	المجموع
الشكايات المتعلقة بالمياه المستعملة	63	35	12	52	63	8	258

المصدر: المصلحة التقنية، بلدية أكدز

يظهر الجدول رقم 4 أن عدد الشكايات التي تلقاها المجلس الجماعي وصلت 258 شكاية، موزعة بين شكايات مرتبطة بالروائح المنبعثة من قنوات الصرف الصحي او من طفح مياه الحفر وانتشارها في الأزقة بعد امتلائها (الصور 1 و2). ويحاول المجلس الجماعي التدخل للتخفيف من النزاعات، بالمساهمة في تنظيف الحفر وحث السكان على غلق مصادر الروائح.

الصور 1-2: انتشار المياه المستعملة في الأزقة

انتشار مياه حفرة بالأزقة

انتشار مياه قناة تصريف خارجي بالأزقة

المصدر: عبد الجليل أيت علي أحمد، (غشت 2021)

يعلل السكان تذمرهم بارتفاع تكاليف إفراغ الحفر، التي تستدعي التدخل لتنظيف الحفر كلما دعت الضرورة لذلك حسب استهلاك المياه وعمق الحفر. كما يشتكون من رفض المجلس منحهم رخصا جديدة لحفر آبارا أخرى بعد فقدان الأولى نجاعتها. إن انتشار الحفر وضعف تدبيرها، جعل سكان نفس الحي السكني يعيشون قلقين من بعضهم البعض، وفي توتر مستمر ونزاعات تصل إلى درجة تبادل العنف بين المتضررين والسكان مصدر المياه العادمة.

4-2 الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن أنظمة التصريف الجماعي

تفرغ مياه الشبكة الجماعية بواد تانسيفت جنوب المدينة وواد واوسماست شمالها. وتنتج نزاعات ما بين سكان الأحياء التي انشأت شبكات التطهير الجماعية، مع السكان الذين يقطنون قرب أحواض تصريف المياه، وغالبا ما ينتج عن هذا صدامات بين السكان المتضررين والسكان مصدر المياه المستعملة.

الجدول رقم 5 : الأحياء المتنازعة جراء تأثير مياه التصريف الجماعي

مصدر المياه المستعملة	موقع تفريغ المياه المستعملة	أطراف النزاع
حي كيسان	واد تانسيفت	سكان حي تانسيفت وحي كيسان
حي البشوية	واد تانسيفت	
حي أكدز	واد واوسماست	سكان حي النخيل وحي أكدز
تجزئة النخيل	الشبكة العمومية	
المحطة الطرقية	واد تانسيفت	سكان حي المحطة الطرقية وحي تانسيفت
حي بير أنزاران	الشبكة العمومية	

المصدر: بحث ميداني، يناير 2022

يوضح الجدول (رقم 5) أن نشوب النزاعات يهم ساكنة مختلف أحياء المدينة. يشتكي المتضررون من التلوث الناتج عن مياه الصرف الصحي منذ سنة 2007 وللتوضيح نعرض بعض مراحل النزاع بين ساكنة أحياء تانسيفت وكيسان:

المرحلة الأولى: عارض سكان حي تانسيفت تحويل المياه المستعملة لسكان حي كيسان نحو واد تانسيفت سنة 2007.

المرحلة الثانية: احتد النزاع بين الطرفين عندما امتلأت وفاضت حفرة تصريف المياه العادمة وانتشرت بواد تانسيفت، الشيء جعل سكان هذا الأخير يقومون بطمر الحفرة في يونيو سنة 2008، فعمد سكان حي كيسان إلى حفر أخرى جديدة.

المرحلة الثالثة: قدم سكان حي تانسيفت شكاية رفع الضرر يوم 16 نونبر 2008 لعامل الإقليم، حيث أرسلت لجنة لمعاينة الأمر. أوصت هذه اللجنة المجلس البلدي بإزالة النفايات من عين المكان وأمرت سكان حي كيسان بإنشاء حفر جديدة مغطاة، غير أن المشكل تجدد بين السكان، بعد امتلاء الحفرة وفيضها، سنة 2010.

الصورتين 3 و4: انتشار مياه الشبكة العمومية بواد تانسيفت قرب حي تانسيفت

المصدر: عبد الجليل أيت علي أحمد، يونيو 2022

5. تأثير المياه المستعملة على المجال البيئي

تقدر منظمة الصحة العالمية بأن 80% من مياه الصرف الصحي تتدفق في السطح دون معالجتها أو إعادة استخدامها (منظمة الصحة العالمية، 2021) وتشكل مدينة أكدز كباقي المدن الصغير وخاصة بالمجالات الواحية نموذجا للمدن الصحراوية التي تطفو مياهها فوق السطح، دون معالجتها، فينتج عنها تلوث البيئة المحلية السطحية والفرشة المائية.

5-1 تلوث الفرشة المائية

يختلف مفهوم التلوث المائي باختلاف استعمالات الماء، ذلك أنه يمكن اعتبار الماء ملوثا بالنسبة للاستعمال المنزلي، في حين أنه غير ملوث بالنسبة للاستعمال الصناعي أو الفلاحي... وهو الأمر الذي أكد عليه قانون الماء 10.95، في الفقرة الأخيرة من المادة 51 حيث جاء فيها "أن الإدارة يجب أن تضع معايير الجودة التي يجب أن يستجيب لها الماء حسب الاستعمال المحدد، وتم التأكيد عليه بقانون الماء 15-36 في المادة 64 من الباب الخامس " يكون استعمال واستغلال الماء المستعمل لأي غرض كان، مطابقا لمعايير الجودة اللازمة حسب الاستعمال والاستغلال".

يحتوي مجال الدراسة على فرشة مائية جوفية يتراوح عمقها بين 7 و17 متر داخل المجال الواحي وما بين 18 و36 خارجه. تشكل الفرشة المائية موردا حيويا للساكنة التي تستغل 365 بئر عمومي لأغراض منزلية. تنتشر هذه الآبار بالقرب من المساكن أو داخلها. بانتشار حفر صرف المياه المستعملة وقربها من الآبار تطرح إشكالية مدى صلاحية استهلاك مياه الآبار في ظل تسرب المياه العادمة إلى الفرشة المائية وتلويثها.

وعليه يقوم المكتب الوطني للماء والكهرباء بمراقبة التوسع الذي يشهده السكن في اتجاه مصادر المياه المنزلية وطرق صرفها وما لها من ضرر على صحة الساكنة. يعمل المكتب عبر مصالحه التقنية على تتبع جودة مياه الشرب طبقا لمعايير السلامة الصحية التي تحددها المؤسسة[4] والتي تتمثل في:

-الطلب الكيميائي على الأكسجين /o_2 DCO mg

-الطلب البيولوجي على الأكسيجين5 DBO mg o2/l

- MES

-الجراثيم البرازية ويؤشر وجودها بشكل مركز على تلوث برازي للمياه.

وبالنظر لموقع المدينة داخل المنخفض الذي يتشكل من صخور لينة (الغرين والطمي) والتي تسمح بتسرب المياه العادمة عموديا وأفقيا نحو الفرشة المائية، فقد تم التأكد من تسرب مياه الحفر والآبار العمياء لبئر التزود بالماء الشروب العمومي[5] الموجود في عالية المجال الفلاحي الذي يصل عمقه 22 متر. لقد تبين عدم ملائمة مياهه مع السلامة الصحية بعد التحاليل المخبرية التي أجراها المكتب الوطني للماء والكهرباء لمياه البئر سنة 2019، (الجدول رقم 6). أدى تلوث مياه البئر إلى التوقف عن استغلال مياهه بشكل نهائي.

---

[4] الطلب الكيميائي على الأكسجين DCO mg o_2/l: ويحدد المكتب الوطني للماء والكهرباء نسبته في o_2/l 205 mg وإذا تجاوزت كمية المياه ذلك يعتبر الماء ملوثا.

الطلب البيولوجي على الأكسيجين5 DBO mg o2/l :ويقصد به كمية الأكسجين الذي تطلبه البكتيريا لأكسدة المواد العضوية القابلة للتحلل الهوائي ومن تم تحطيمها وتحيلها إلى نواتج غير عضوية. ويحدد المكتب الوطني للماء والكهرباء نسبته في o_2/l 120 mg وإذا تجاوزت كمية المياه ذلك يعتبر الماء ملوثا.

MES:يقصد به جميع المواد العضوية المعدنية غير المذابة والتي تبقى عالقة: هذه المواد تمنع تسرب الضوء وبالتالي اختناق كل ما يعيش تحت الماء، ويحدد المكتب الوطني للماء الشروب قيمه في o2/l 150 mg. الجراثيم البرازية يؤشر وجودها بشكل مركز على تلوث برازي للمياه.

[5] تلبي المدينة حاجياتها من تلاث آبار، واحد يوجد بالقرب من المدينة توقف العمل به، وبئرين يتواجدان في المجال الواحي، تلبي منهما المدينة حاجياتها المائية

الجدول رقم 6 : مقارنة المعايير الدولية لتحديد التلوث المائي مقارنة بمؤشرات بئر التزود بالماء المتوقف استغلاله

DCO **mg o_2/l**	MES **mg o_2/l**	DBO 5 **mg o_2/l**	قاعدة المعايير
250	150	120	معايير المكتب الوطني للماء والكهرباء
285	175	135	معايير بئر التزود بعالية المجال الفلاحي

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء، أبريل، 2021

إن توسع السكن بشكل تدريجي ومستمر مع تزايد كثافته في اتجاه البئر نتج عنه تزايد عدد حفر الصرف الصحي وتسرب مياهها للبئر. انعكس هذا التسرب على جودة مياه الفرشة المائية بشكل عام ومياه البئر بشكل خاص. إن عدم صلاحية استغلال مياه البئر كماء شروب، أكدته المعايير المعتمدة لتحديد جودة المياه؛ حيث تجاوزت درجة تلوث الماء المعايير المعتمدة. تجاوزت كمية DBO 5 135 mg o_2/l ،وتجاوزت كمية DCO الحد المسموح به بـ 35 mg o_2/l، في حين قدرت نسبة تجاوز MES الحد المسموح به بـ 25 mg o_2/l.

لقد طرح تلوث مياه البئر المذكور عدة تساؤلات حول مدى جودة مياه 364 بئرا فرديا غير مراقب موجهة للاستعمال المنزلي. تنتشر هذه الأبار داخل المجال الحضري كما سبق ذكره، ويتراوح عمقها ما بين 17 و 176 متر:

- 20 بئر يتراوح عمقها ما بين 17 و20
- 257 بئر يتراوح عمقها ما بين 21 و29 متر.
- 22 بئر يتجاوز عمقها 30 متر
- 82 ثقبا مائيا يتراوح عمقها ما بين 52 متر و176 متر

ينتج عن استهلاك مياه الآبار الملوثة عدة أمراض كالكوليرا، والتيفويد، والملاريا، والبلهارسيا ومرض الكبد وغيرها من الأمراض. كما يضر سوء تصريف المياه بمدينة اكدز بالوسط الطبيعي وعبره بصحة الإنسان عن طريق تكاثر الناموس والجردان ومختلف الحشرات وغيرها والتي تعيش في أماكن تصريف المياه، أو على جنباتها.

خاتمة

تأسيسا لما سبق يتبين حجم الاختلالات السوسيواقتصادية والبيئية التي أفرزها تدبير مياه الصرف الصحي بمدينة أكدز. فالمياه التي يلقى بها في الوسط الطبيعي، أصبحت حاليا لا تشكل خطرا فقط على سلامة السكان والتدهور البيئي، وإنما أصبحت تمثل ضياعا حقيقيا لكميات مائية كبيرة بالمدينة الواحية بمناخها الجاف الذي يتميز بضعف التساقطات وصعوبة تجدد مواردها المائية في ظل تزايد الاستغلال، وهو ما يطرح رهان الامن المائي بالمنطقة.

ومع تزايد الحاجيات المائية بالمدينة، وظهور أزمات مائية محلية (احتجاجات متواصلة للحصول على الماء الشروب) بات من الضروري تثمين المياه العادمة، واستثمارها للتخفيف من اتساع الفجوة بين العرض والطلب، والخصاص المائي الذي تعاني منه المنطقة.

يشكل مشروع التطهير السائل بأكدز الذي أعطيت انطلاقة أشغاله سنة 2018 بشراكة وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، حلا للاختلال التي أفرزته أنظمة تصريف المياه العادمة، عبر تجميعها ومعالجتها وإعادة استعمالها لأغراض زراعية أو سقي المجالات الخضراء.

إن إعادة إستعمال المياه العادمة سيمكن من اقتصاد الماء، كما سيقي الساكنة من الأمراض المرتبطة بالمياه العادمة. والحفاظ على جودة الفرشة المائية. فكل دولار يُستثمر في الصرف الصحي الأساسي يحقق عائداً يصل إلى 5 دولارات في التكاليف الطبية المُوفرة وزيادة الإنتاجية (الأمم المتحدة، 2021)

إذا تحقق ما هو منتظر على مستوى تعميم الشبكة العمومية للتطهير بالمدينة، سيحدث تراجع في كمية المياه الملوثة المسربة نحو الفرشة المائية وسيجعل حد للنزاعات بين الساكنة مع القضاء على الحفر والآبار العمياء.

إن تثمين المياه العادمة في بيئة جافة تعاني أزمات دورية تتعلق بالمياه المنزلية ومياه السقي سيوفر كميات مهمة من المياه لاستغلالها لأغراض مختلفة. ويجب التأكيد على أن مدينة أكدز ومحيطها القريب وباقي المجالات الواحية في أمس الحاجة إلى مياهها العادمة. وبدل أن تكون مصدر توتر وإزعاج، يجب العمل على جعلها مصدر استقرار وسكينة بين الساكنة وعنصر توازن الوسط الطبيعي، وهذا هو المبتغى من مشروع التطهير السائل قيد الإنجاز.

البيبليوغرافيا

أيت علي أحمد، عبد الجليل، (2021). الماء والأرض بواحات درعة الأوسط: دينامية التدبير رهان التنمية المحلية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة.

أيت علي أحمد، عبد الجليل، (2022). إكراهات تدبير الماء المنزلي بالوسط القروي لواحات الجنوب الشرقي المغربي" حالة الوسط القروي لواحة مزكيطة. مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، العدد الثاني، يناير 2022. 339-360

العبدلاوي، محمد، (2004)، الماء والإنسان بمدينة تطوان: دراسة جغرافية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان.

منظمة الصحة العالمية، (2021)، التقدم المحرز بشأن معالجة المياه العادمة؛ تحديات خاصة بالمؤشر العالمي 1.3.6 ومتطلبات التعجيل.رابط التحميل

DAOUD, M,. (2000). La Moyenne vallée de Ziz : une oasis entre tradition et modernisation. Thèse de doctorat d'Etat es-lettres. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida, tome 1 et tome 2.

Office National de l'Eau Potable (2014). Evaluation environnementale du Projet de l'épuration complémentaire des eaux usées de la ville de BOUARFA (Province de Figuig). Direction de l'Assainissement et de l'Environnement

Office National de l'Eau Potable (2014). Valeurs Limites de Rejet à respecter par les déversements (Normes de pollution. https://www.un.org/ar/observances/toilet)

Organisation des Nations Unies, (2017), Les eaux une ressource Inexploitée. Rapport mondial des Nations Unies sur la mise en valeur des ressources en eau.

الخرائط التفاعلية ودورها في بيان توزيع المرافق العمومية بمدينة المحمدية

عزالدين شوقي، عبد الرحمان جدوان

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع توزيع المرافق العمومية بمجال الدراسة – مدينة المحمدية– بمختلف القطاعات العمومية، وذلك عبر تمثيلها رقميا في الخرائط التفاعلية، بالاعتماد على النظم المعلومات الجغرافية، وبالاعتماد أيضا على النظم المعلومات لنشرها في منصة إلكترونية، وعلى تطبيق إكتروني للهواتف المحمولة. ويهدف هذا المقال الى بيان دور الخرائط التفاعلية في إدراك المجال الجغرافي، وإلى تعزيز دور التكنولوجيا في تنظيم المجالات الحضرية والتوجه نحو المدن الذكية، والتي يكمن دورها في تنظيم المجال الحضري للمنطقة بتمثيل المرافق العمومية عبر الخرائط التفاعلية على الأنترنيت، مع تمثيل القاعدة البيانات الرقمية لهاته المرافق، وأيضا في نقل البيانات ومشاركتها مع العامة عبر الروابط الإلكترونية للوصول إليها بسهولة، وذلك عن طريق خطوات متكاملة ومتسلسلة عبر أحد البرامج النظم المعلومات الجغرافية، وبواسطة التقنيات المعلوماتية لإنشاء المواقع الالكترونية والتطبيقات، لتكون نتيجة البحث هي نشر الخرائط التفاعلية على المنصة الإلكترونية الخاص بها، وكذلك في التطبيق الإلكتروني المنشور على منصة Google Play .

الكلمات المفتاحية :

مدينة المحمدية – المرافق العمومية – النظم المعلومات الجغرافية – الخرائط التفاعلية – المنصة الإلكترونية

Résumé :

Cet article traite la question de la répartition des équipements publics dans la zone d'études (la ville de Mohammedia) dans différents secteurs publics, à travers sa représentation numérique sur des cartes interactives, en s'appuyant sur des systèmes d'information géographique, et aussi sur des systèmes d'information pour les publier sur la plateforme électronique et l'application électronique des téléphones mobiles. Cette recherche vise à renforcer le rôle de la technologie dans l'organisation des espace géographie et l'orientation vers les villes intelligentes, son rôle réside dans l'organisation de la zone urbaine de la zone d'étude en représentant les équipements publics sous forme de cartes interactives sur Internet, avec la présence d'une base de données numérique. Ainsi que dans la transmission et le partage de données avec le Publique qui pourrait accéder facilement via des liens électroniques, grâce à des étapes intégrées et fluides pour un programme SIG, avec des technologies de l'information pour créer des sites Web et des applications, de sorte que le résultat de la recherche est de publier des cartes interactives sur la plate-forme Runique lui-même, ainsi que dans l'application de la publication électronique sur la plate-forme Google Play.

Mots clés:

Ville De Mohammedia - Equipements Publics - Systèmes D'information Géographique Cartes Interactives - Plateforme Electronique

1- مقدمة

يشهد العصر الحالي العديد من التطورات المتسارعة نتيجة للتطور العلمي من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لكثرة الطلب على الخدمات التي من الممكن أن تنجز عن بعد. فلقد كان لإقحام تكنولوجيا المعلوميات في حياتنا آثارا كبيرة، ومنافع عدة غيرت من الطريقة الكلاسيكية لطريقة وصولنا إلى المعلومات، هذا الأمر جعل المؤسسات الكبرى تتخذ إجراءات للتكيف مع هذا التطور، على أساس أن هذه الإجراءات تنتج بأقل مجهود، وأقل تكلفة.

ويعد المغرب من الدول التي تسير في هذا الطريق باعتمادها تقنية المعلوميات في تحديث إدارتها من خلال إجراء المعاملات المالية، وإرسال الوثائق الإدارية والمدنية بالصيغة الإلكترونية، وما إلى غير ذلك بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، لهذا من الواجب أن تكون هناك منظومة معلوماتية كبوابة للمعلومات المكانية لهذه المراكز والمؤسسات بإسنادها الجغرافي من أجل بيان موقعها للمواطنين. وتماشيا مع سياسة الدولة من أجل تحسين علاقة الإدارة بالمواطن الذي يضم في محاوره حسن الاستقبال، التبسيط القبلي للمعلومات والإحتياجات لأداء المهمة الادارية، وتحديث الأساليب والطرق التدبير بالإدارات العمومية بالإضافة الى تنمية المراكز الإتصال والمراسلات الإلكترونية. ومن الوسائل الحديثة لمراقبة هذا التوزيع الجغرافي، وتبسيطه للمواطنين بصفة عامة قصد التعرف عليه نجد الخرائط التفاعلية على الأنترنيت، التي تحل محل الخرائط الورقية العادية أو حتى الخرائط الرقمية الثابتة، وذلك بحكم أن أغلب الناس اليوم تستعمل الهاتف والحاسوب الذي بدوره مرتبط بنظام تحديد المواقع، فهذه الوسيلة من شأنها أن تعطي تعريفا واضحا وسهلا وسريعا وآمنا وغنيا بالمعلومات عن المرافق العمومية، وسبل التوجه إليها سواء من المواطنين أو من المسؤولين الذين يريدون مقارنة المرافق مع الإستغلاليات المجال من أجل اتخاد القرار المناسب لإعادة نشر المرافق من جديد. ويهدف هذا المقال الى: بيان دور النظم المعلومات الجغرافية في بيان وإدراك المجال الجغرافي لمجال الدراسة، وذلك عبر التمثيل الكارتوغرافي للمرافق العمومية، بناء قاعدة المعلومات رقمية حول عدد المرافق العمومية، والتعريف بالخرائط التفاعلية كوسيلة للإيضاح وبيان المعلومة، ثم التعريف بمدينة المحمدية من خلال المرافق العمومية الخاصة بها.

1-1- مفهوم المرفق العمومي[42]

المرفق العمومي: هو مؤسسة تديرها الإدارة بهدف تحقيق النفع العام، فهو كل هيئة أو منظمة تنشئها الدولة وتخضعها لإدارتها بقصد إشباع الحاجات العامة. ومن هذا التعريف تستثنى كل المشاريع الخاصة كالمؤسسات الخاصة الخارجة عن إدارة الدولة، وأيضا المشاريع المحققة للدخل. فالمرفق العام يقدم خدمة أو نشاط غايته تحقيق التضامن الاجتماعي، وهو يقوم على مميزات وأسس هي:

- تحقيق المصلحة العامة – المرفق العام مشروع عام تنشئه وتسيره الدولة.
- خضوع المرفق للإدارة العامة وليس لشخص واحد – خضوع المرفق لنظام قانوني الذي ينظمه ويسيره.

والمرافق العامة هي أنواع متعددة تختلف بحسب إختلاف طبيعة نشاطها، وهي:

[42] الإطار المرجعي لاستقبال المرتفقين بالمرافق العمومية، الطبعة الثانية 2017، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

- المرافق العامة الإدارية: يكون نشاطها بالأساس متعلق بالشؤون الإدارية للمواطنين، وتكون خاضعة لأحكام القانون والمساطير الإدارية المتفق عليها، مثل المحاكم والعمالات والملحقات الإدارية.
- المرافق الاقتصادية: هي المرافق التي تمارس نشاطا اقتصاديا بهدف تحقيق المصلحة العامة سواء كانت تجارية او صناعية أو مالية أو زراعية او تعاونية.
- المرافق الاجتماعية: هي المرافق التي تستهدف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية، وتقدم الخدمات الترفيهية بدون مقابل ربحي، وهي مثل الملاعب ودور الشباب.
- المرافق الأمنية: هي المرافق التي تقدم الخدمات الامنية وتنظم السير العام وتقدم خدمات الضبط وزجر المخالفين وحماية المواطنين، وهي مثل مراكز الامن والدرك الملكي والوقاية المدنية.
- المرافق الدينية: أي مكان تمارس فيه الطقوس الدينية مثل المساجد ودور العبادة، إضافة الى الأماكن الاخرى التي يمارس فيها الذكر وحفظ القرآن مثل الزوايا والكتاتيب.
- المرافق الصحية: هي المرافق التي تقدم خدمات صحية والتي تكون عمومية للجميع، عادة ما نجد المستشفى والمراكز الصحية وبعض المراكز الصحية المنجزة في إطار مشاريع المبادرة الوطنية.
- المرافق التعليمية: هي المرافق العمومية ذات الطابع التعليمي التكويني لفائدة العامة بدون مقابل مادي، وهي مثل المدارس والجامعات ومراكز التأهيل المهني والمعاهد.

2.1 مفهوم النظم المعلومات الجغرافية

تعرف النظم المعلومات الجغرافية (بالانجليزية: Geographic information system) (بالفرنسية: système information géographique) ، بأنها نظام حاسوب للجمع والادارة والتحليل والمعالجة البيانات والمعطيات ذات الطابع المكاني، لإستنتاج المعلومات ذات الفائدة الكبيرة في اتخاد القرار المناسب من أجل التخطيط والإدارة. ولا يوجد تعريف محدد لنظم المعلومات الجغرافية ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار تطبيق هذه التقنية في العديد من المجالات سواء الحاسوبية والهندسية والجغرافية والعسكرية والزراعية والبيئية ...، وبالتالي فكل فريق يقدم تعريفا لنظم المعلومات الجغرافية طبقا لمفهومه وطريقة تطبيقه واستفادته من هذه التقنية. ومن هذه التعريفات:

تعريف Smith 1987 : نظام المعلومات الجغرافي هو نظام قاعدة المعلومات الذي يحتوي علي معلومات مكانية مرتبة بالإضافة لاحتوائه علي مجموعة من العمليات التي تقوم بالإجابة علي استفسارات عن ظاهرة مكانية من قواعد المعلومات[43].

تعريف Devine and Field 1986 :نظم المعلومات الجغرافية هي نمط من نظم المعلومات يتيح عرض خرائط المعلومات عامة[44].

تعريف Parker 1988: نظم المعلومات الجغرافية هي نظم تكنولوجية للمعلومات، تقوم على تخزين، وتحليل، وعرض المعلومات المكانية وغير المكانية[45].

تعريف Cowen 1988 :تعريف نظم المعلومات الجغرافية هي نظم دعم القرار بواسطة دمج المعلومات المكانية لخدمة حل القضايا البيئية[46] .

[43] Smith T, Menon S, Star J., Estes J, (1987) "**Requirements And Principles For The Implementation And Construction Of Large-Scale Geographie Information Systems"** J.Geographical Information Systems: 13 - 31.

[44] Devine H A, Field R C ,(1986), "**The Gist Of Gis"**, Journal Of Forestry, Usa, August, 17-22

[45] Parker H D, (1988),**"The Unique Qualities Of A Geographic Information System: A Commentary",** Photogrammetric Engineering And Remote Sensing, Vol. 54, No. 11, November 1988, Pp. 1547-1549

[46] Cowen, D.J, (1988). **"Gis Versus Cad Versus Dbms: What Are The Differences**?" Photogrammetric Engineering And Remote Sensing 54:1551-5. Excellent Review Of The Differences In These Three Traditions.

تعريف ESRI 1990 : تعريف مؤسسة نظم المعلومات الجغرافية هي مجمع متناسق يضم مكونات الحاسب الآلي والبرامج وقواعد البيانات والأفراد المدربين ويقوم هذا المجمع بحصر دقيق للمعلومات المكانية وغير المكانية وتخزينها وتحديثها ومعالجتها وتحليلها وعرضها. عامة ربما يكون تعريف مؤسسة ESRI هو الأعم والأشمل الذي يقدم صورة واضحة عن مكونات وأهداف نظم المعلومات الجغرافية[47].

3.1 مفهوم المنصة الإلكترونية

هي بيئية افتراضية تفاعلية تنشر فيها المعلومات بشتى أنواعها المكتوبة والمصورة، والتي تتم إدارتها بواسطة نظام إلكتروني يضم مختلف التقنيات والأوامر المكتبية التقنية، من أجل المساهمة في تبادل الأفكار والآراء بين الأعضاء المشتركين، أو بين المتفاعلين غير المشتركين. وتضم المنصة الإلكترونية عدة انظمة منها النظام الآلي لإدارة المحتوى، والنظام المراسلات الفورية، وأيضا نظام الشبكات التواصل الاجتماعي، ونظام الأمن والحماية، وهي تختلف حسب نوع المنصة المراد إنجازها، مثل المنصات التعليمية أو التجارية أو الخدماتية أو منصات العرض[48] كما هو الشأن في هذا المقال.

2- المنهجية

تم إعداد هذه المنصة باتباع المنهجيات التالية :

- المنهج الوصفي: بتعريف المفاهيم والنظريات التي تؤطر الكلمات المفتاحية للبحث مثل: النظم المعلومات الجغرافية – المرافق العمومية – التوسع الحضري– الخرائط التفاعلية – التطبيق الالكتروني – الموقع الالكتروني –...
- المنهج الإحصائي: حساب واحصاء المرافق العمومية وتقسيمها بحسب مجالاتها واهتماماتها ونشاطها.
- البحث الميداني: مثل الزيارات والمقابلات مع الأشخاص والمؤسسات المعنية بالموضوع، بالإضافة الى التأكد من المعطيات النظرية المأخوذة من المصادر المكتبية والرسمية.
- العمل الكارطوغرافي والتحليلي: تحويل المعطيات المأخوذة الى قاعدة البيانات والى الخرائط الرقمية.
- العمل التقني البرمجي: إنشاء شيفرات الخرائط الرقمية التفاعلية، وإنشاء المنصة الإلكترونية على الانترنيت والتطبيق المحمول، بالإضافة الى كل ما هو متعلق بالامور الاستضافة على الانترنيت.

1.2 مصادر المعلومات الخاصة بالبحث

- المصادر الرسمية: وتشمل الخرائط والاحصائيات والمعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من المرافق العمومية والمؤسسات المسؤولة بمدينة المحمدية، وقد تم اللقاء بعدة مسؤولين حسب القطاعات التي تمثل المرافق العمومية المدروسة.
- المصادر المكتبية: وتشمل الكتب والمراجع ورسائل الماستر واطروحات الدكتوراه والأبحاث المتعلقة بموضوع البحث والمنشورات في المجلات والمقالات العلمية.
- البحث الميداني: من خلال توطين المرافق والحصول على الإحداثيات المضبوطة، وأيضا من أجل التأكد وتحديث المعلومات المأخوذة من المصالح الحكومية، و أيضا من أجل أخذ الصور.

3.2 أدوات العمل

[47] Fu P, J Sun (2010) **"Web GIS: Principles and Applications"**ESRI Press. Redlands, CA. (ISBN 1-58948-245-X).
[48] Roman Jaque, Marat Sarygulov, Joao Leitao, (2018) ,**"Electronic platforms as a new ecosystem of the organization and the conduct of business"**, SHS Web of Conferences . CC-TESC2018

- الصور الجوية – الخرائط الطبوغرافية.
- برنامج النظم المعلومات الجغرافية ARCGIS 10.4 .
- برنامج ARCGIS SERVER – ARCGIS ONLINE لإشاء الخرائط الآلية.
- برنامج Excel لإنشاء قاعدة البيانات والجداول.
- برنامج لانشاء استضافة محلية APPINVENTOR، XAMMAP لعمل الموقع ولوازمه.
- برنامج PHOTOSHOP لتصميم الأشكال والرموز.
- تطبيق المحمول لأخد الإحداثيات – آلة تصوير.

خطاطة (01): المنهجية المتبعة في هذا العمل

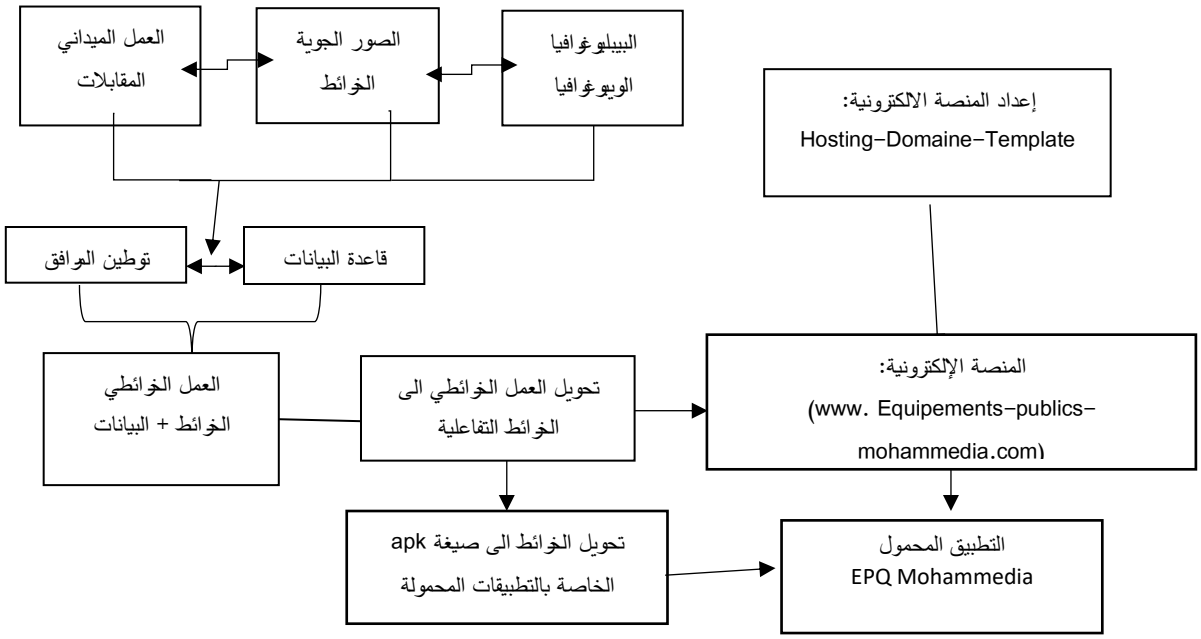

إن تقدم وسائل الاتصال وتطور تكنولوجيا الانترنيت أثر بشكل كبير على مفهوم الخرائط التفاعلية على الانترنيت خصوصا إذا ما تم دمجها مع النظم المعلومات الجغرافية، وتعتبر الخرائط التفاعلية على الانترنيت من الوسائل المهمة لنشر المواقع المكانية خصوصا أنها تسهل إنشائها ونقل بياناتها ومشاركتها بين الأشخاص والمؤسسات.

فمن الوسائل التي تتيح إنشاء هذه الخرائط التفاعلية نجد منصة Arcgis Online، التي هي نظام إدارة محتوى يضمن المعلومات والبيانات على شكل السحابات الإكترونية، وتوفر قاعدة تضمن مجموعة من الأدوات لإنشاء الخرائط التفاعلية وإنشاء التطبيقات والقوالب على حسب الطلب. ويتيح هذا البرنامج الاشتغال على 5 عناصر أساسية وهي:

- خريطة الأساس (خلفية الخريطة) – المعرض (المفتاح – المقياس –الاتجاه) – طبقات البيانات (الخريطة).
- النوافذ المنبثقة (النوافذ للتوضيح والتعليق) – الأدوات (إضافات خارجية للقياس والنشر والتحليل).

ومن مميزات الخرائط التفاعلية أنها تظهر لك المعلومات المتعلقة بالموقع المراد البحث عنه، وذلك بظهور نافذة منبثقة تظهر تفاصيل المكان، ومن الممكن أيضا إظهار الصور والجداول والمبيانات بحسب ما تمت معالجته سابقا.

3- النتائج

تكتسي الخدمات العمومية التي ترتكز على وجود المرافق العمومية كمركز لها أهمية بالغة في أي منطقة جغرافية، وذلك لأنها تعتبر من المقاييس والمؤشرات على التقدم الإجتماعي والإقتصادي، وكونها من أهم الأمور التي يحتاجها المواطنون في حياتهم. كما أن الدول تسعى إلى تطوير نفسها في هذه المجالات لإرتباطها بالتنمية بمختلف أشكالها، ولذلك لابد من العمل على توفيرها لكافة أفراد المجتمع، كما أن التوسع في توفير الخدمات يعتبر من أسس التخطيط للتنمية الشاملة التي يجب أن تتكاثف الجهود جميعها في إنجازها . حيث حاول هذا البحث إعطاء صورة واضحة عن المرافق العمومية في مدينة المحمدية، من خلال التركيز على التوزيع الجغرافي الحالي لتلك المرافق العمومية التي توفرها الدولة للمواطنين.

من خلال عرض النتائج الخاصة بالمرافق العمومية بالمدينة المحمدية تعرفنا على المرافق الضرورية التي يلجأ اليها المرتفق لطلب الخدمة العمومية، اذ وصل عددها في هذا البحث الميداني الى توطين 259 موقعا خاصا بالمرفق العمومي تم وضعها في الخرائط المفصلة بحسب المجالات الخدمة للمرافق.

جدول (01) : المرافق العمومية بمدينة المحمدية

المرفق	العدد							
المرافق التعليمية	التعليم الابتدائي 24	التعليم الإعدادي 9	التعليم الثانوي 6	التعليم العالي 4	التكوين المهني 5			
المرافق الصحية	المستشفيات 1	المراكز الصحية 12	الصيدليات 96					
المرافق الرياضية الإجتماعية	الرياضة 18	الثقافية الاجتماعية 9						
المرافق الإدارية	الملحقات 8	العمالة 1	الجماعة الحضرية 1					
المرافق الامنية	الشرطة 14	الدرك الملكي 1	الوقاية المدنية 1	السجن 1	المحكمة 1			
المرافق الدينية	المساجد 34	المقابر 2	الكنيسة 1	الزوايا 3	المصلى 1			
خطوط النقل العمومي رقم الحافلات	904	32D	900	800	01	05	02	01

الصورة 1: مسوح عبد الرحيم بوعبيد

الصورة 2: الثانوية الإعدادية عبد الرحمان الشنتاف

الصورة 3: المركز الاستشفائي مولاى عبد الله

الخريطة (02) : توزيع المرافق العمومية واستغلال المجال بمدينة المحمدية

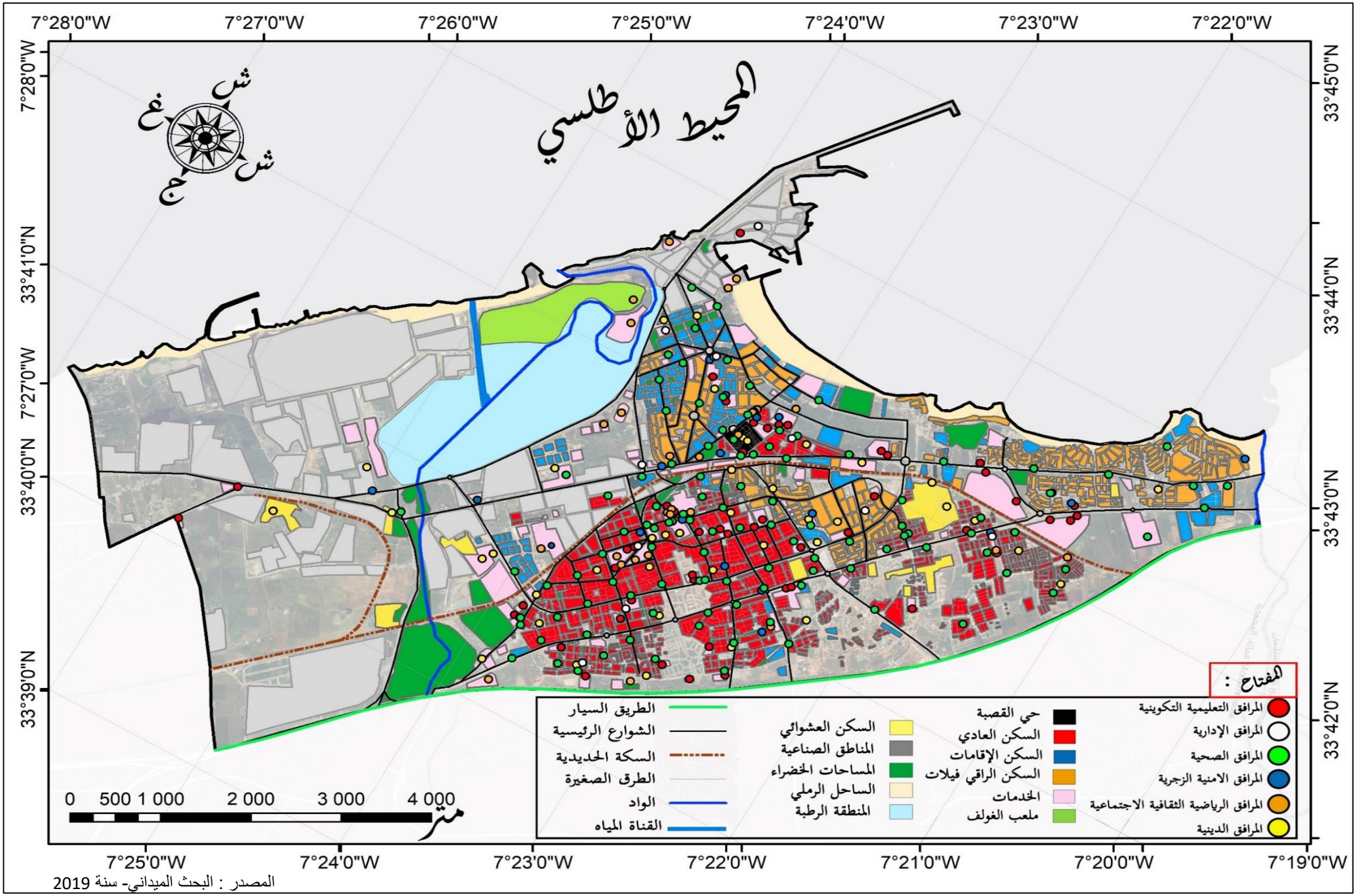

المصدر : البحث الميداني- سنة 2019

- **إنشاء المنصة الإلكترونية**

إن الخصائص المنصة الإلكترونية المنجزة أنها متوفرة باللغتين العربية والفرنسية، وتحتوي على 7 صفحات بالاضافة الى الصفحة الرئيسية، وكل صفحة هي متخصصة في نوع من المرافق مرفقة بالصور والتعاليق والخريطة التفاعلية لها، مع القاعدة البيانات على شكل جدول، بالإضافة الى الرموز والأشكال المعبرة للمرافق على حدة، بالإضافة الى توفر على علبة الرسائل للتواصل وطرح الأسئلة والاستفسارات.

خطاطة (02) : تصميم المنصة الالكترونية

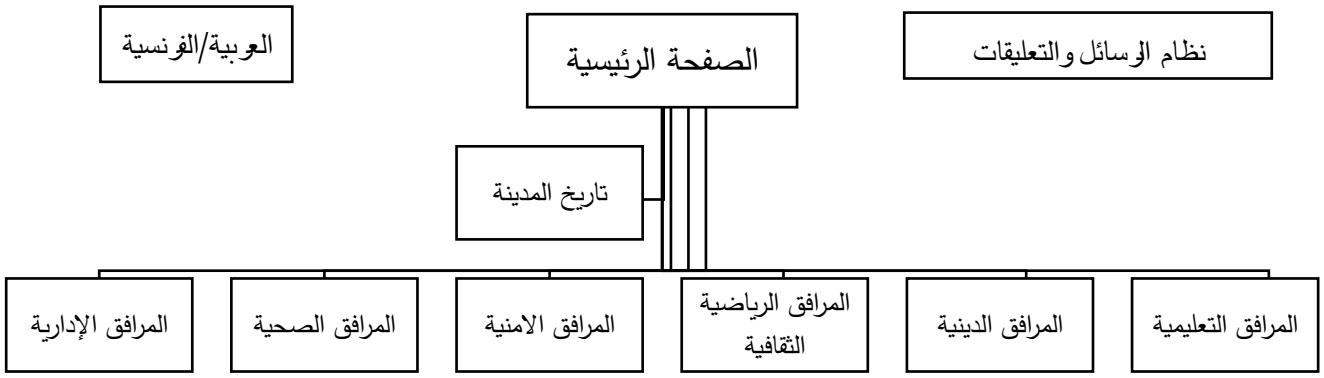

تم إنشاء الرابط الإكتروني الخاص بها، وأيضا تطبيق خاص بها على متجر Google للتطبيقات المحمولة.

الموقع الالكتروني: **www.Equipements-Publics-Mohammedia.com**

التطبيق الإلكتروني للهواتف على متجر (Google Store) : **EQP Mohammedia**

- **مكونات المنصة الالكترونية للمرافق العمومية بمدينة المحمدية**

الصفحة الرئيسية: تحتوي على تقديم للمدينة من ناحية الموقع ومن الناحية التاريخية، وأيضا تبسيط لكل ما هو طبيعي للمدينة (التساقطات – الحرارة – التربة – المناخ – جيولوجيا...) ، ثم تحتوي أيضا على تعداد الساكنة، مع بعض التعاليق حول التطور السكاني للمدينة مرفق بالمبيانات التوضيحية .

ومن محتويات الصفحة الرئيسية أيضا نجد لمحات وتعاليق بطريقة انسيابية بمظهر جميل تعطي للقارئ استمرارية في المتابعة مدعومة بصور للمدينة، فنجد مثلا تعاليق حول استغلال المجال بالمدينة والشبكة الطرقية. بالإضافة الى ذلك، تحتوي المنصة الالكترونية على الخرائط التفاعلية لمواضيع مختلفة في المدينة، فالخريطة التفاعلية الاولى تهتم بتوزيع استغلال المجال وبالشبكة الطرقية، ومن حيث مجال السكن بأنواعه ومجال الخدمات ومجال المنطقة الصناعية ومجال المنطقة الرطبة الى غير ذلك. الشبكة الطرقية أيضا ممثلة بجميع أنواع الطرق (الشوارع الرئيسية – الأزقة – السكة الحديدية – الطريق السيار) مع وجود نوافذ تنبثق عند الضغط عليها لتظهر معها الأسماء والمعلومات.

وفي آخر الصفحة الرئيسية نجد فقرة "المحمدية في أرقام"، وهي فقرة خاصة بالأعداد المرافق التي تزخر بها المحمدية مقدمة بشكل فني انسيابي، مع وجود علبة الرسائل والاستفسارات

صور من المنصة الالكترونية الخاص بالمرافق العمومية بمدينة المحمدية

خاصية البحث داخلي مع تغيير اللغة

6 صفحات فرعية بالاضافة الى الصفحة الرئيسية

تقديم حول المدينة بطريقة ديناميكية

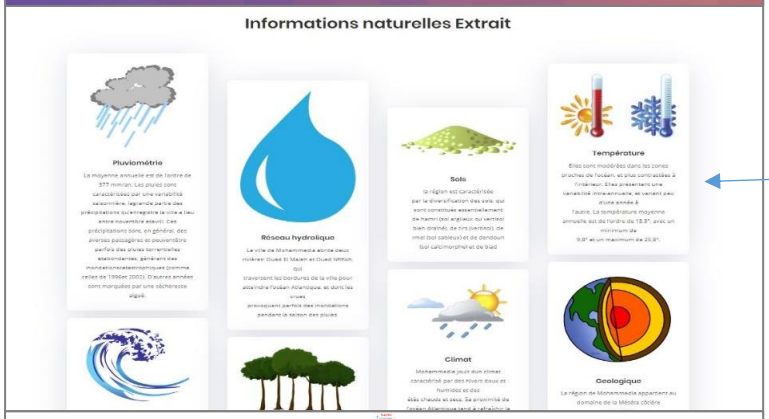

مقتطفات للجانب الطبيعي لمدينة المحمدية

الخريطة التفاعلية لإستغلال المجال

"المحمدية في أرقام" عرض عدد المرافق

سنقتصر في الشوح على الوافق الصحية مع علم أن نفس التصميم هو معمم على جميع الوافق الاخوى

خاصية البحث داخلي

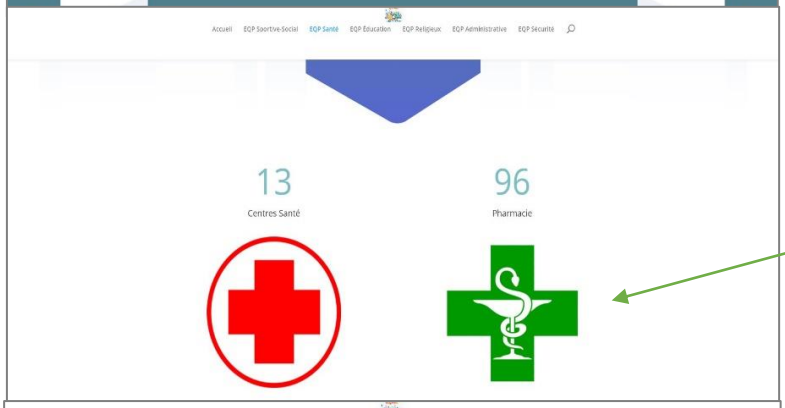

بيان وتفصيل المرافق و عددها

الصور

الخريطة التفاعلية للمرافق مع خاصيات متعددة : النوافذ المنبثقة – البحث -الخريطة الأساس- تصغير وتكبير-الطباعة-GPS

Nom	Adresse	Tel
Pharmacie Jardins Des Fleurs	bd Cadi Tazi ang. bd Riyad résid.Jardins des Fleurs II n°2	05 23 32 01 63
Pharmacie Mesbahiate	13, bd Cadi Tazi, Hassania I	05 23 28 15 61
Pharmacie Hay lasamir	92, Hay Hassania II	05 23 28 79 12
Pharmacie Al Inaya	75, hay Annasr	05 23 28 38 58
Pharmacie Serah	hay Errachidia III, bloc A n°184, El Alia	05 23 28 62 81

جدول يضم قاعدة البيانات

صور من التطبيق الالكتروني المحمول للمرافق العمومية بمدينة المحمدية

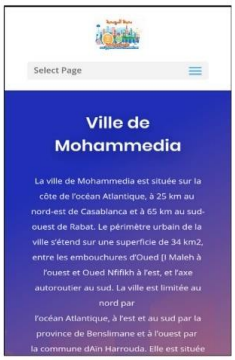

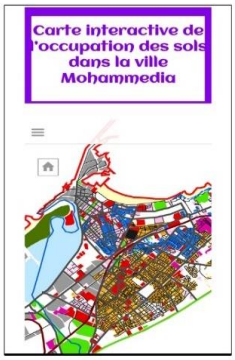

4- المناقشة

إن الموقع الإستراتيجي لمدينة المحمدية مكنها لتكون قطبا صناعيا وحضريا بامتياز، وقد ساعدها الموقع المتميز القريب من مدينة الدار البيضاء، بالإضافة الى الموقع المورفلوجي الطبيعي الذي ساعد على بناء المدينة سنة 1912، بالإضافة الى استفادتها من خدمات النقل الحضري والنقل السريع التي توفرها السكة الحديدية والطريق السيار والطرق الوطنية، وإرتباط المدينة بالمجال الخلفي ذو الأهمية الفلاحية المهمة، وكذا الميناء الكبير المتخصص في الرواج البترولي، والجامعة لها شبكة من الكليات في المدينة، ناهيك عن السمعة السياحية التي توفرها شواطئها في فترة الصيف. كل هذه الامتيازات جعلت المدينة تكون أكثر ديناميكية على الصعيد الوطني سواء من الناحية الديموغرافية أو العمرانية أو الاقتصادية.

فالتوجه نحو تحول مدينة المحمدية أو أي مدينة مغربية إلى مدينة ذكية مرتبط بقدرتها على استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير وفعال في تدبير أمورها ومتطلبات مواطنيها، حيث يتم الإعتماد على البيانات والمعلومات من الأنظمة الحكومية ومن المواطنين لغرض التوظيف في صنع القرار وتحسين حياة المواطنين بتكلفة أقل وسرعة أكبر. لذلك، فالعمل على التحول نحو نموذج المدن الذكية بالمغرب هو رهين بمدى مساهمة الجميع بروح من المسؤولية والمواطنة الإيجابية بالدرجة الأولى، والفهم الجيد لمقومات ومتطلبات المدن الذكية ثانيا، إلى جانب وجود مسؤولين أذكياء ذو رؤية مستقبلية، قادرين على إخراج مشروع مستقبلي ذكي لمدننا، خصوصا وأن التطور اليوم في العالم أصبح يقاس بمدى استعمال التكنولوجيا في التدبير.

كل هذه الاعتبارات ستحتم على المسؤولين وأصحاب القرار توفير سبل المواكبة لهذا التطور الذي يشهده العالم من جهة، والذي تشهده المدينة في جميع مجالاته خصوصا تلك التي تهم الساكنة بالدرجة الأولى من المرافق التعليمية والأمنية والصحية والإدارية والرياضية والثقافية والدينية، بالإضافة الى شبكة المواصلات، وبالتالي وجب مراعاته مع التوسع المجالي للمدينة ومع التزايد السكاني للمدينة، وهنا يجب طرح مجموعة من الأسئلة.

- ✓ ماهي التحديات التي تواجه المدن المغربية بصفة عامة ومدينة المحمدية بصفة خاصة في التحول نحو المدن الذكية، او على الأقل التوجه نحو طرح بعض الخدمات التي تقدم المدن الذكية لمواطنيها؟
- ✓ ما هو دور البنية التحتية للمرافق العمومية بالمحمدية في المساعدة نحو التوجه نحو المدن الذكية؟
- ✓ هل المواطن له الإمكانيات التقنية لمواكبة هذا التحول نحو المدن الذكية؟

إن مشروع المدن الذكية وإمكانية تطبيقه على نطاق واسع بالمدن المغربية، يحتاج إلى سنوات من العمل والجهد وإلى العديد من المشاريع المتسلسلة ذات طابع العلمي التقني، من أجل رفع التحديات والمشاكل والعقبات التي تقف في طريق بلورته

على أرض الواقع، ومن هذه التحديات التي تقف نحو التحول نحو ما يسمى بالمدن الذكية، نجد البنية التحتية التي لا تستجيب لشروط توفر تكنولوجيا المعلومات.

5- خاتمة

تعرفنا في هذا المقال على المرافق العمومية الموجودة في مدينة المحمدية، ودور النظم المعلومات الجغرافية في دراسة توزيع هذه المرافق، كما تطرقنا أيضا الى الأهمية الرقمية للتكنولوجيا في نشر هذه المرافق مع توطينها مرفقة بالصور والمعلومات الخاصة بها على المنصة الإلكترونية، كل هذا العمل هو فقط لبيان جزء من دور التكنولوجيا الحديثة في تنظيم المجالات الحضرية وإدراك المجال الجغرافي، والتوجه نحو المدن الذكية.

مخرجات المنصة الإلكترونية

28 خريطة **توطين 259 مرفق عمومي** **8 خرائط تفاعلية** **ربط مع خاصية تحديد المواقع**

رابط الفيديو التقديمي على **Youtube**: **تطبيق المرافق العمومية بمدينة المحمدية**

https://youtu.be/KooXND898rc

البيبليوغرافيا

جماعة المحمدية (2017)، منوغرافية مدينة المحمدية سنة 2017-2014.

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (2017)، الإطار المرجعي لاستقبال المرتفقين بالمرافق العمومية، الطبعة الثانية.

Cowen, D.J., (1988). "Gis Versus Cad Versus Dbms: What Are The Differences?" Photogrammetric Engineering And Remote Sensing 54:1551-5. Excellent Review Of The Differences In These Three Traditions.

Devine H A, Field R C ,(1986), "The Gist Of Gis", Journal Of Forestry, Usa, August, 17-22

Esri training (2019 – 2020). your location for lifelong learning.www.Esri.com

Fu, P., and J. Sun. (2010). "Web GIS: Principles and Applications". ESRI Press. Redlands, CA. (ISBN 1-58948-245-X).

Parker H D,(1988) , "The Unique Qualities Of A Geographic Information System: A Commentary", Photogrammetric Engineering And Remote Sensing, Vol. 54, No. 11, November 1988, Pp. 1547-1549

Roman Jaque, Marat Sarygulov, Joao Leitao, (2018) ,"Electronic platforms as a new ecosystem of the organization and the conduct of business", SHS Web of Conferences . CC-TESC2018

Smith T., Menon S., Star J. And Estes J., (1987). " Requirements And Principles For The Implementation And Construction Of Large-Scale Geographie Information Systems". Int journal Geographical Information Systems: 13 - 31.

تطور السكن العشوائي بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى باستخدام تقنيات الاستشعار البعدي ونظم المعلومات الجغرافية

ضريف عثمان، نسيبة بوزيد، عبد المجيد السامي

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)

ملخص

يعد السكن العشوائي أحد الهواجس الكبرى التي شغلت الدولة المغربية، وعملت على القضاء عليه داخل الأوساط الحضرية خلال العقدين الأخيرين. لكن الملاحظ هو أنه وبالرغم مما بذل من مجهودات، لا يزال هذا النوع من السكن ينمو بشكل لافت خاصة في هوامش المدن الكبرى.

يحاول هذا المقال دراسة وتتبع نمو المجال المبني في الهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى باستخدام تقنيات الاستشعار البعدي ونظم المعلومات الجغرافية خلال الفترة الممتدة ما بين 1986 و2021، لقد سمحت صور الأقمار الصناعية في تكميم النمو العمراني وتحديد مراكز التوسع، حيث انتقلت مساحة المجال المبني من 0,8 كلم2 سنة 1986 إلى أكثر من 7 كلم 2سنة 2021 بمعدل تزايد سنوي بلغ أكثر من 6.4%.

واتضح أن السكن العشوائي لا يزال ظاهرة تنتشر باستمرار في المناطق الهامشية لمدينة أكادير الكبرى، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على النسيج الحضري العام، وعلى جودة حياة السكان بهذه المناطق وهو الشيء الذي سوف تكون له تأثيرات سلبية على مستوى التنمية البشرية بها المناطق لعقود طويلة قادمة.

الكلمات المفتاحية:

النمو العمراني – أكادير الكبرى – هامش المدينة – السكن العشوائي – الاستشعار البعدي – نظم المعلومات الجغرافية

Summary

Informal housing is a major concern of the Moroccan stat. it has tried to eradicate it in urban areas over the past two. However, despite all that has been done, this type of housing continues to grow remarkably, especially on the outskirts of large cities.

This article attempts to study and monitor the growth of the built-up area in the southeastern margin of the city of Greater Agadir using remote sensing techniques and geographic information systems during the period between 1986 and 2021. The satellite images allowed the quantification of urban growth and the identification of expansion centers. The built-up area increased from 0.8 km² in 1986 to over 7 km² in 2021, with an annual growth rate of over 6.4%.

It appears that informal housing remains a phenomenon that continues to expand in marginal areas of the city of Greater Agadir, which has a negative impact on the general urban fabric, and on the quality of life of residents of these areas, which will negatively affect the human development index in these areas for decades to come.

Keywords: Urban sprawl, Greater Agadir, City margins, Informal housing, Remote sensing, GIS.

1. مقدمة:

توسعت المدينة المغربية بشكل لافت ولا تزال منذ الاستقلال إلى اليوم، وتعكس نسبة التمدين التي انتقلت من 29% سنة 1960 إلى أكثر من 63% سنة 2022 هذا التوسع الهائل (المندوبية السامية للتخطيط، 2022). والملاحظ أن هذا التوسع العمراني لم يكن في غالبه توسعا عقلانيا يستجيب لمقتضيات وثائق التعمير، بل إنه اتخذ أشكالا عشوائية بعيدة عن أي تخطيط جماعي إرادي ومفكر فيه (الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني، 2001).

كان السكن العشوائي ينعت في سنوات الثمانينات بالسري (م. الشويكي، 2004)، نظرا لظروف انتاجه البعيدة عن أعين السلطات والإدارات المتخصصة، لكن هذا النعت سوف يفقد مصداقيته لكون الظاهرة أصبحت منتشرة وبشكل لافت في جل المدن المغربية الكبرى. وصار السكن العشوائي ظاهرة بنيوية ترتبط بمعظم أنسجة المدن المغربية، بالرغم من المحاولات المتواصلة للدولة والهادفة إلى محاربته، وأصبح مكونا ظاهرا في مورفولوجية المدن الكبرى خاصة في مناطقها الهامشية.

وإذا كانت أكادير قد استفادت من عملية إعادة البناء بعد زلزل 1960 وفق تعمير إجرائي وعقلاني، فإنها ما فتئت تتوسع بشكل عشوائي بعد ذلك، بل إن توسعها العمراني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ناتج خارج أي تخطيط عقلاني (بن عتو محمد، عن مومني، 1995، بن عتو، 2003) والنتيجة نسيج عمراني يتداخل فيه المنظم بوثائق وقوانين التعمير والعشوائي المنتج خارج الضوابط الإدارية والقانونية. وتتجلى ظاهرة السكن العشوائي بشكل جلي في منطقة الهامش الجنوبي الشرقي للمدينة والذي يشغله جزء من المجال الإداري لجماعتي الدراركة والتمسية.

يفرض البحث حول ظاهرة تطور السكن العشوائي بهامش المدن الكبرى الاعتماد على تقنيات الاستشعار البعدي ونظم المعلومات الجغرافية لما تتيحه هذه الأخير من إمكانيات فعالة في رصد التغيرات التي تطرأ على المجال الجغرافي. كما أن فهم أشكال وطرق التوسع بالمناطق الهامشية يشكل خطوة أساسية بالنسبة لمختلف الفاعلين، وذلك لأن تخطيط وتدبير هذا الهامش مستقبلا يستدعي فهم ميكانيزمات وآليات تطور الأشكال الحالية (Basudeb, 2010) وبهذا تشكل مرئيات الأقمار الصناعية مصدرا غنيا للمعطيات المجالية خلال فترات زمنية متباينة (ROBIN, 2002).

سوف تعتمد هذه الدراسة على مرئيات القمر الصناعي لاندسات للفترة الممتدة ما بين 1982 و2022، والهدف منها هو رصد أشكال التوسع العمراني بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى بوضع عمل كارطوغرافي يبين أبرز التغيرات التي طرأت على استعمالات الأرض بالمنطقة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدراسة تهدف إلى تكميم هذا التوسع بالتأكيد على ظاهرة السكن العشوائي.

فإلى أي حد يمكن لتقنيات الاستشعار البعدي ونظم المعلومات الجغرافية أن تساهم في دراسة أكبر الآفات التي تواجه توسع مدينة أكادير الكبرى على الخصوص والمدينة المغربية عموما؟ كيف كانت أشكال التطور التي اتخذها السكن العشوائي بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى؟ وكيف تطورت أشكال استعمال الأرض بالمنطقة ما بين 1986 و2022؟

2. مجال الدراسة ومنهجية البحث:

1.2: مجال الدراسة

يقع مجال الدراسة بمنطقة الجنوب الشرقي لمدينة أكادير الكبرى، ويتعلق الأمر بجزء من الجماعتين الترابيتين الدراركة والتمسية. يحده شمالا خط العرض 30د 25ث وجنوبا خط 30د 20ث، ويحده شرقا خط الطول 9د 20ث وغربا خط 9د 30ث (الخريطة رقم1).

خريطة 1: توطين مجال الدراسة ضمن مجال أكادير الكبرى

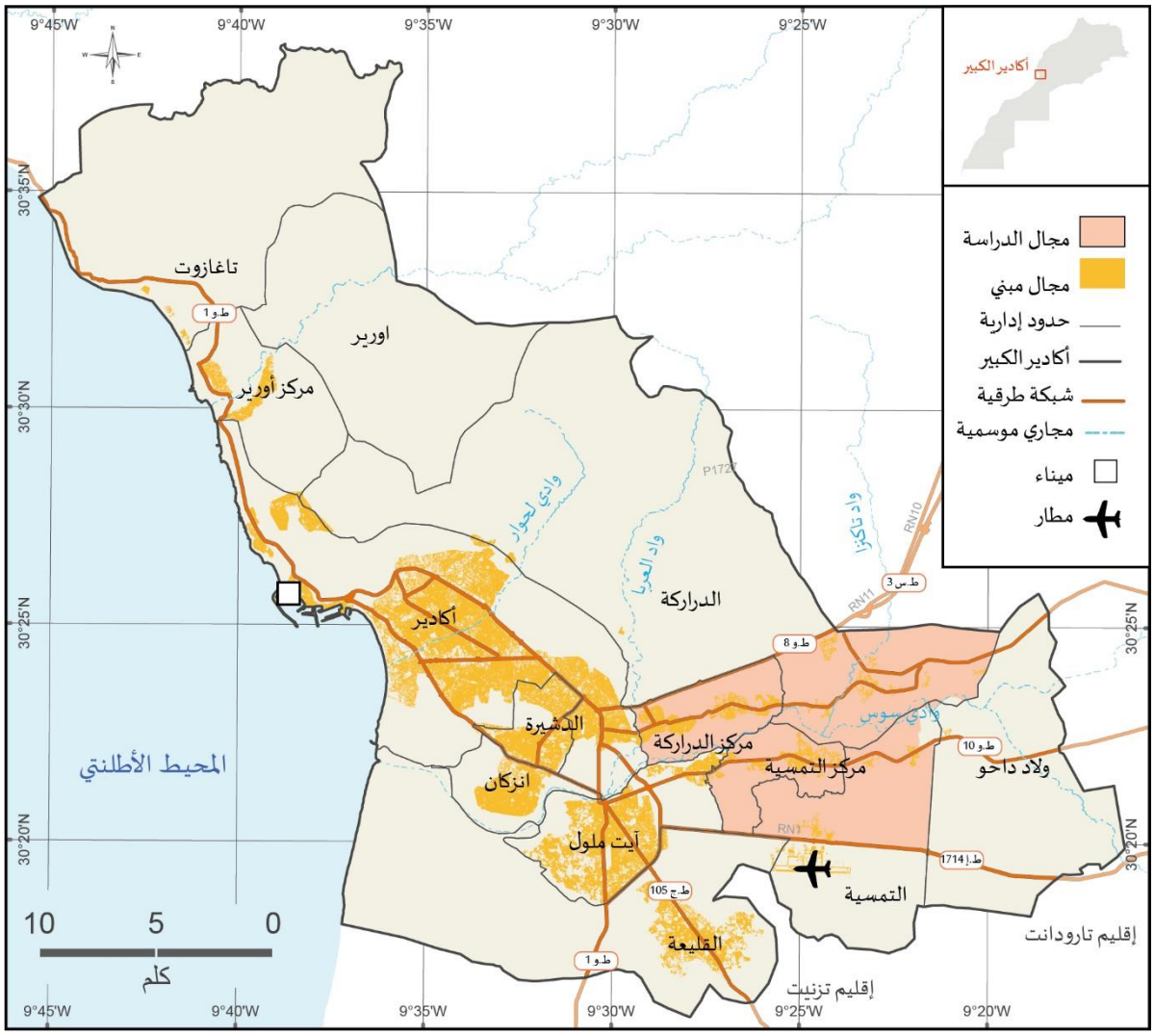

وضع وإنجاز: عثمان ضريف

يحد الجزء الخاص بجماعة الدراركة شمالا الطريق الوطنية رقم 8 ووادي سوس جنوبا، وفي الشرق تحده جماعة أولاد داحو وجماعة أكادير في الغرب. وعلى المستوى الطبيعي فهو الجزء الجنوبي للجماعة الترابية للدراركة الواقع على حادور تخلله مخاريط انصباب بالجزء الجنوبي الغربي لسلسلة جبال الأطلس الكبير. يشكل هذا الجزء امتداد عمرانيا مباشرا لمدينة أكادير الكبرى وتتركز فيه أكثر من 90% من مجموع ساكنة الجماعة الترابية البالغة 92770 نسمة حسب اسقاطات سنة 2021. أما الجزء الخاص بجماعة التمسية فيحده شمالا وادي سوس والطريق الإقليمية رقم 1714 جنوبا، وفي الشرق تحده كذلك

جماعة أولاد داحو وبلدية آيت ملول في الغرب. أما الجزء الخاص بجماعة التمسية فإنه يقع بسافلة سهل سوس، ويشكل في نفس الوقت امتدادا عمرانيا مباشرا لحاضرة أكادير عبر الطريق الوطنية رقم 10، وتتركز فيه 85% من مجموع ساكنة الجماعة البالغة 48950 نسمة حسب اسقاطات 2021 (الشكل 1).

الشكل 1: مقطع طبوغرافي لمجال الدراسة

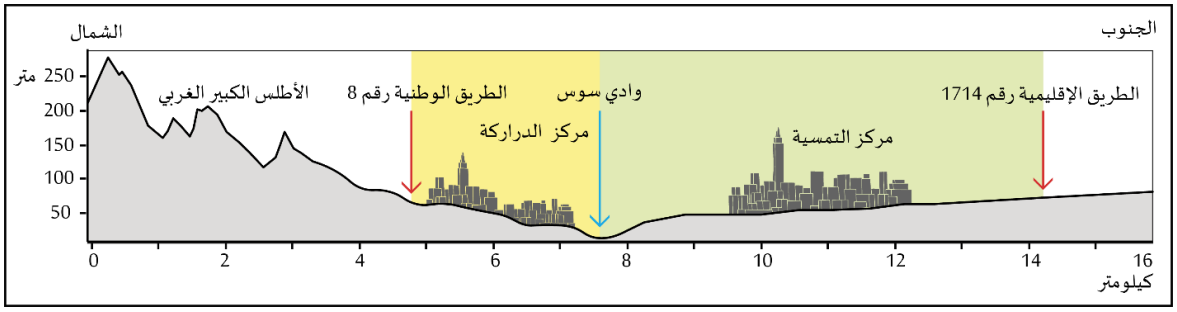

وضع وإنجاز: عثمان ضريف

تعرف المنطقة تزايدا سكانيا مرتفعا، حيث سجلت معدلات نمو سنوي هي الأعلى في مجال أكادير الكبير في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2014، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في كل من جماعتي الدراركة والتمسية 6.7% و11.3% على التوالي. وتعكس هذه المعدلات أهمية التدفق الحضري والتوافد السكاني على مجال الدراسة خلال العقود الثلاثة الأخير، نظرا لما يتيحه من إمكانات بارزة سواء على مستوى الحصول على السكن والقرب من المدينة الكبرى، فضلا عن فرص العمل المتاحة بالمجال الفلاحي والصناعي بالمنطقة. كما يطرح هذا النمو السكاني الهائل مشاكل عدة أبرزها استفحال ظاهرة السكن العشوائي وما يترتب عنه من مشاكل اجتماعية وبيئية (جلول، 2022) وتراجع المجال الزراعي علاوة على تقلص مساحة غابة شجرة الأركان (AOURAGH et autre, 2013)

2.2: المعطيات والأدوات المستعملة:

تسعى هذه الدراسة إلى ابراز التطور الذي حصل على مساحة المجال المبني واستعمالات الأرض بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى، خلال فترة زمنية تمتد لخمس وثلاثين سنة، من 1986 إلى 2021، حيث اتضح أن استعمالات الأرض المرتبطة بالمجال المبني قد شهدت تطورات لافتة للانتباه. ولتحقيق ذلك اعتمدنا على صور القمر الصناعي لاندسات المحصل عليها من موقع الوكالة الجيولوجية الأمريكية (USGS)، ووقع الاختيار على مرئية تعود لسنة 1986 ومرئية أخرى تعود لسنة 2004 والمرئية الأخيرة تعود لسنة 2021 (جدول 1). ولبلوغ نتائج موثوقة اخترنا فترات متقاربة أثناء التقاط المرئيات الفضائية تعود لفصل الصيف حيث تساعد الظروف الجوية في الحصول على صور واضحة وخالية من المشوشات كالسحب والغيوم. وتبلغ درجة وضوح الصور المختارة 30م لكل بيكسل، وذلك لأن مراقبة التطور الحاصل على مستوى استعمالات الأرض يمتد على فترة زمنية طويلة (ROBIN, 200).

جدول 1: معطيات حول المرئيات المستعملة في الدراسة

المرئية الفضائية	القمر الصناعي	تاريخ الالتقاط	النطاقات	جودة الصورة	الدقة المجالية
الصورة 1	Landsat 5	11-06-1986	1-2-3-4	9 عالية جدا	30 متر
الصورة 2	Landsat 7 ETM+	24-06-2004	1-2-3-4	9 عالية جدا	30متر
الصورة 3	Landsat 7 ETM+	24-06-2014	1-2-3-4	9 عالية جدا	30متر
الصورة 4	Landsat 8 OLI	13-05-2021	2-3-4-5	9 عالية جدا	30متر

استعملنا في هذه الدراسة إضافة إلى مرئيات القمر الصناعي لاندسات، صور فضائية عالية الدقة للقمر الصناعي سبوت تصل دقتها التمييزية إلى أقل من 1 متر لكل بيكسل، كما اعتمدنا على تصاميم تهيئة المجال بمقياس 5000/1 المنجزة من طرف الوكالة الحضرية لأكادير الكبرى ثم الخرائط الطبوغرافية بمقياس 25000/1 لسنة 2006 المنجزة من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح الخرائطي. سوف تمكننا هذه المعطيات من تجويد النتائج المحصل عليها بعد تحليل الصور الفضائية لاندسات، واستعننا كذلك بالمعطيات الديمغرافية المحصل عليها من لدن المندوبية السامية للتخطيط والتي تتعلق بإحصاءات السكان والسكنى لسنوات 1982 و1994 و2004 و2014 واسقاطات 2021.

ولمعالجة الصور الفضائية فقد اعتمدنا على برنامج Erdas Imagine 15 للاستخراج حدود مجال السكن العشوائي وباقي أشكال استعمال الأرض عبر عملية التصنيف الذي يتيحها البرنامج، كما اشتغلنا ببرنامج ArcGIS 10.8 لاستكمال عمليات التحليل المجالي والإخراج النهائي للنتائج على شكل خرائط موضوعاتية.

3.2: المنهجية المتبعة :

اتبعنا لإنجاز الدراسة عدة خطوات، قمنا في المرحلة الأولى بإعداد المرئيات الفضائية وذلك بإدخال تعديلات عليها بغية الحصول على مرئيات ذات جودة عالية، ويتعلق الأمر بالتصحيح الراديوميتري (Radiometric Correction)، والتصحيح الجوي (Top Of Atmospheric – TAO) وحذف الظلال (Dark Object Subtraction – DOS1) (NASA, 2019). وقمنا في نهاية هذه المرحلة باقتطاع جزء من المرئية الفضائية يغطي حدود مجال الدراسة (شكل 2)، قصد الاشتغال عليه منفصلا.

الشكل 2: المرئيات الفضائية لمجال الدراسة بعد مرحلة الاعداد

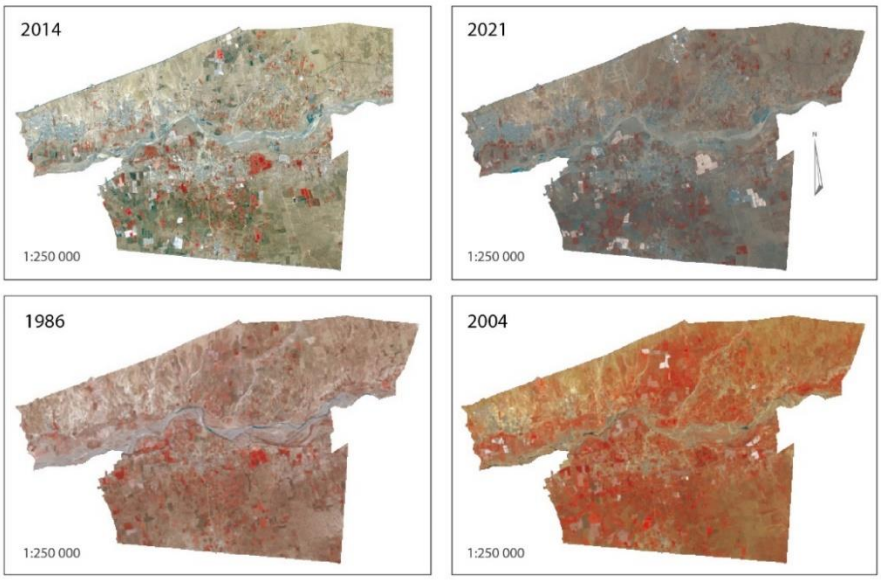

وفي المرحلة الثانية قمنا بعملية التصنيف (Classification) التي تعتبر خطوة مهمة لاستخراج المعطيات الجغرافية من المرئيات الفضائية، إذ يهدف التصنيف إلى تجميع عدد من البيكسل المتشابهة في فئة واحدة (Marc ROBIN, 2002). واعتمدنا على مبدأ التصنيف الموجه (Supervised Classification) الذي يقوم على تحديد نوع استعمال الأرض لكل بيكسل على حدة، وتساعد خوارزمية المنطقة المتنامية (Region Growing) بتحديد أنواع الاستخدام على الصورة الفضائية وذلك برسم مساحات تضم مجموعة من البيكسل التي تمثل نفس المعطى الجغرافي ولها خصائص طيفية متقاربة، واعتمدنا كذلك نسخة معدلة من نظام تصنيف أندرسون لاستعمالات الأرض فاقتصر التصنيف المعتمد في هذه الدراسة على أربعة أنواع (الجدول 2).

جدول 2: أنواع استعمالات الأرض المعتمدة في الدراسة ومكوناتها

نوع استعمال الأرض	مكوناته
مجال مبني	سكن (عمارات، فيلات، دار مغربية، صفيح، سكن قروي)، منطقة صناعية، شبكة المواصلات
مجال أخضر	أراضي زراعية، بيوت مكيفة، غابة
مجرى مائي	مجرى مائي وادي سوس
آخر	أراضي قاحلة، أراضي فارغة

وقمنا في المرحلة الثالثة بتقييم نتائج التصنيف الموجه وذلك بمقارنة النتائج المحصل عليها مع الخرائط المرجعية كالخريطة الطبوغرافية وتصاميم التهيئة، وبعدها تأتي عمليات التحليل الموضوعي والاعدادي النهائي لإخراج النتائج على شكل خرائط موضوعاتية سوف نناقشها في فقرة نتائج الدراسة.

3. نتائج الدراسة:

1.3: تطورات استعمالات الأرض:

يتضح انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها أن المنطقة الجنوبية الشرقية لمدينة أكادير الكبرى قد لحقتها تطورات واضحة على مستوى استعمالات الأرض (الجدول 3). ويعتبر المجال المبني أبرز الاستعمالات التي عرفت تزايدا ما بين 1986 و2022 حيث انتقلت مساحته من 0.8 كلم مربع إلى أكثر من 7.2 كلم2 بمعدل تزايد سنوي بلغ أكثر من 6.4%. نفس الشيء حصل على مستوى المجال الأخضر خاصة المجال الزراعي حيث انتقلت المساحة الاجمالية من 20 كلم2 سنة 1986 إلى أكثر من 31 كلم2 سنة 2021، الا أن معدل تزايد هذا الاستعمال يظل ضعيفا إذ لم يتجاوز 1.2%. لكن الملاحظ هو أن أرقام استعمالات الأرض المرتبطة بالمجال الأخضر تبقى غير دقيقة بالرغم من التطور الحاصل في مساحة الأراضي المسقية، وذلك لاعتبارات أبرزها التقلبات المناخية التي تؤثر على المواسم الفلاحية خاصة على الزراعة البورية. فالمعطيات المستقاة من تحليل صورة فضائية التقطت بموسم فلاحي جاف سوف تختلف عن تلك المحصل عليها بعد تحليل مرئية التقطت في موسم عرف تساقطات مطرية جيدة. وإذا كان المجال الأخضر قد عرف معدل تزايد مرتفع ما بين 2004 و2014 ببلوغه أكثر من 4.7%، فإنه سوف يسجل معدلا سلبيا في الفترة ما بين 2014 و2021 حيث تراجع بنسبة (-1.7%) ويرجع سبب هذا التراجع إلى الظروف المناخية كما تمت الإشارة، فضلا عن التراجع في استغلال الأراضي في الأنشطة الزراعية وفي بناء المنشآت السكنية (BEN ATTOU,2019). وعرفت الأراضي العارية بدورها تراجعا ملحوظا في

المنطقة، حيت تراجعت المساحة من 66 كلم2 إلى أقل من 44 كلم2، ويؤشر هذا التراجع على تدهور مساحة غابة شجرة الأركان بالمنطقة بسب النمو العمراني ومشاريع البنية التحتية الضخمة التي بدأت تخترق المجال (خريطة 2).

جدول 2: توزيع مساحة (كلم2) استعمالات الأرض بالمنطقة الجنوبية الشرقية لمدينة أكادير الكبرى ما بين 1986 و2022

استعمال الأرض	المساحة بالكلمتر 2				نسبة معدل التزايد السنوي			
	1986	2004	2014	2021	04 – 86	14 -04	21 -14	21 – 86
المجال المبني	0,8	3,1	5,6	7,2	7.8	5.5	4.2	6,4
مجال أخضر	66,8	63,7	51	44	0,5	4,8	-1,7	1,3
مجال فارغ	20	22	35	31	-0,3	-2,2	-2,1	-1,2

المصدر: تحليل معطيات المرئيات الفضائية لسنوات 1986 و2004 و2014 و2021

خريطة 2: تطور استعمالات الأرض بمنطقة الجنوب الشرقي لمدينة أكادير الكبرى

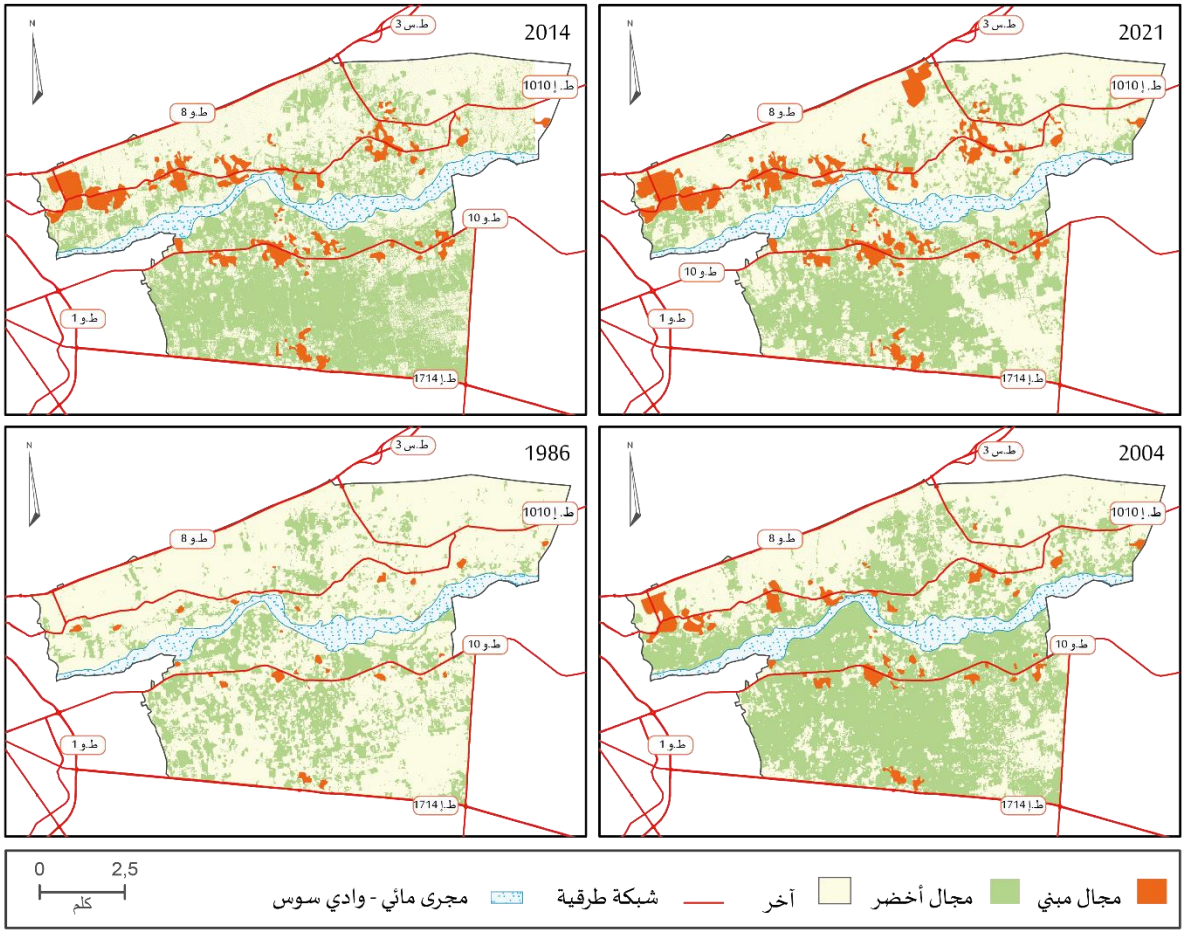

المصدر: مرئيات لاندسات 1986 – 2004 – 1914 – 2021 إنجاز: ع.ضريف

2.3 توسع عمراني مر بثلاث مراحل:

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكننا التمييز بين ثلاث مراحل للتوسع العمراني بالمنطقة الجنوبية الشرقية لأكادير الكبرى، ويتضح ذلك من خلال معدلات التزايد المسجلة بين الفترات التي التقطت فيها المرئيات الفضائية. كما يمكننا كذلك

تحديد اتجاهات هذا التوسع ونمطه، حيث يظهر أن التوسع المسجل ارتبط بمراكز دواوير موزعة على محاور المواصلات الرئيسية بالمنطقة.

1.2.3 المرحلة الأولى (إلى حدود 1986):

تظهر نتائج تحليل المرئيات الفضائية أن المجال المبني بمنطقة الجنوب الشرقي لم تكن مساحته تتجاوز 0.8 كلم2، وكان يتشكل أساسا من دواوير رئيسية يقترب مجموع مساحتها من 0.33 كلم2، وتنتشر شمال ضفة وادي سوس على تراب جماعة تكوين سابقا على محور مواصلات ثانوي يربط بين مركز تكوين في الغرب والطريق الإقليمية رقم 1010 المتجهة شرقا نحو منطقة أولاد تايمة. ويعد دوار الدراركة أكبرها في أقصى الغرب وكلما اتجهنا نحو الشرق نجد دواوير أقل حجما كدوار إكيدار وتكاديرت ن عبادو ودار بوبكر وتادوارت وتمعيت ودوار زعزع وفي الأخير نجد دوار آيت باها ودوار أكنيبش.

وفي الضفة اليسرى لوادي سوس نجد دواوير تابعة للجماعة الترابية التمسية تبلغ مساحتها 0.46 كلم2 موزعة على طول الطريق الوطنية رقم 10 المتجهة شرقا نحو مركز أيت ملول وإنزكان وأكادير، وغربا نحو مركز أولاد تايمة وتارودانت. ويعد مركز الجماعة الترابية التمسية أكبر هذه المراكز بمساحة تقارب 0.03 كلم2 وفي غربه يتواجد دوار بن الشيخ ودوار فوق الجرف، وفي الشرق على طول الطريق الوطنية نجد دواوير اجنان وتعمريت وسيدي بن قاسم واعليوة وبوزوغ وكمود وآيت موسى والجرف وفي جنوب المركز القروي وعلى الطريق الإقليمية رقم 1714 نجد دوار إخوربان (الخريطة 3).

خريطة 3: المجال المبني بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى إلى حدود 1986

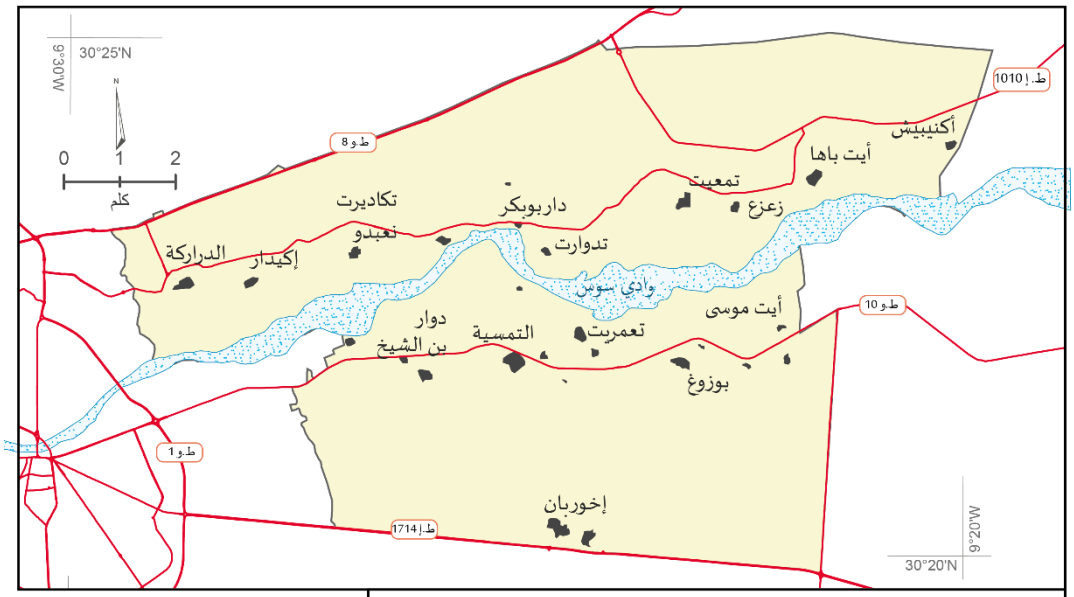

المصدر: مرئيات لاندسات 1986
إنجاز: ع.ضريف

يتضح إذن أن نمط السكن السائد بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى كان عبارة عن سكن ريفي متفرق، ارتبط فيه الاستقرار البشري بالمؤهلات الفلاحية التي يوفرها سواء تعلق الأمر بالنشاط الزراعي أو تربية الماشية أو بالاستغلال الغابوي (جلول، 2022). وبهذا سوف تحافظ المنطقة إلى حدود أواخر الثمانينات على هويتها الريفية المحضة.

2.2.3 المرحلة الثانية 1986 – 2004:

خلال هذه الفترة عرفت منطقة الدراركة والتمسية دينامية عمرانية سريعة، سوف تتضاعف خلالها مساحة المجال المبني المعد للسكن ثلاث مرات إذ انتقلت المساحة من 0.8 كلم2 سنة 1986 إلى أكثر من 3.1 كلم2 سنة 2004. مسجلة بذلك نسبة معدل نمو سنوي مرتفعة بلغت 7.8%. لكن الملاحظ خلال هذه الفترة هو التفاوت الواضح في دينامية التعمير بالمنطقة، حيث إن الجزء الواقع تحت نفوذ جماعة الدراركة في الضفة اليمنى لوادي سوس سوف يشهد معدل تزايد سنوي مرتفع بلغ 9.6% مقابل 1.6% فقط بالجزء الواقع تحت نفوذ الجماعة الترابية التمسية (خريطة 4).

خريطة 4: المجال المبني بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى إلى حدود 2004

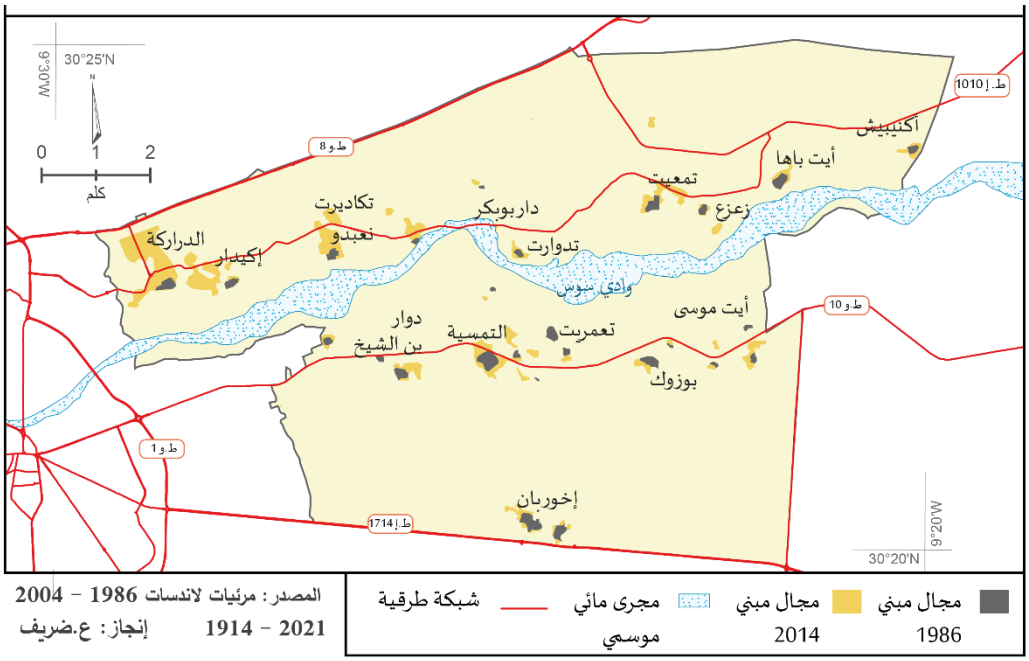

يعكس هذا التوسع الدينامية التي عرفتها المنطقة على مستوى الأنشطة الاقتصادية المزاولة، فلقد أصبحت مجالا مستقطبا للسكان الباحثين عن العمل وعن السكن نظرا لأثمنة الأرض المنخفضة مقارنة مع الجماعات الحضرية المجاورة لها. وتظهر إحصاءات السكان قوة التوافد البشري على المنطقة خاصة على مركز الجماعتين الترابيتين، وسوف يعرف مركز الدراركة والتمسية نموا ديمغرافيا هائلا خلال الفترة ما بين 1994 و2004 انتقل معه عدد السكان من 8493 نسمة إلى17059 ومن 5497 إلى 11458 نسمة على التوالي، مسجلين بذلك معدلات تزايد هي الأعلى بمنطقة أكادير الكبرى، وبلغت 7.2% بمركز الدراركة و7.6% بمركز التمسية، وبالمقابل عرف باقي تراب الجماعة نموا سلبيا للسكان تراجع معه العدد من 15760 سنة 1994 إلى 14894 سنة 2004، في حين سوف يتزايد عدد سكان جماعة الدراركة المستقرين خارج حدود المركز بمعدل 2.9% (الجدول 4).

جدول 4: تطور عدد السكان بجماعتي الدراركة والتمسية ما بين 1994 و2004

المجال	عدد السكان 1994	عدد السكان 2004	معدل التزايد السنوي
الدراركة	15099	20008	2,9
مركز الدراركة	8493	17059	7,2
مجموع الدراركة	23592	37067	4,6
التمسية	15760	14894	−0,6
مركز التمسية	5497	11458	7,6
مجموع التمسية	21257	26352	2,2

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.2.3 المرحلة الثالثة 2004 – 2021:

تبين نتائج تحليل المرئيات الفضائية أن المنطقة سوف تعرف انفجارا عمرانيا خلال هذه الفترة، حيث سوف تنتقل رقعة المجال المبني من 3.1 كلم2 سنة 2004 إلى 5.6 كلم2 سنة 2014 ثم إلى ما يزيد عن 7.2 كلم2 سنة 2021 بمعدل تزايد سنوي بلغ أكثر من 5%. لقد أصبحت المنطقة مجالا شبه حضري بدأ يمارس وظائف أخرى إضافة إلى تلك المرتبطة بالنشاط الفلاحي. وبدأت ملامح تشكل نسيج حضري متصل بعدما كان عبارة عن دواوير متفرقة على طول محاور الموصلات خاصة في الجزء الواقع بتراب جماعة الدراركة (خريطة 5).

ويعد هذا التوسع نتيجة للانفجار الديمغرافي الذي عرفه مركزي جماعة الدراركة والتمسية والدواوير المحيطة بهما، فنتائج الإحصاء تبين بوضوح هذه الطفرة الديمغرافية التي تعد هي الأعلى على صعيد أكادير الكبرى إذا ما استثنينا مركز جماعة أورير في شمال المدينة المتربولية (جدول 5). ويعزى كذلك للفوضى التي تعتري انتاج السكن في المنطقة حيث إن انتشار ظاهرة التجزيء غير المنظم وغير القانوني سوف يلعب دورا رئيسا في استقطاب ساكنة راغبة في تملك السكن بأثمان منخفضة (هناكا، 2007، جلول 2022).

خريطة 5: المجال المبني بالهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى إلى حدود 2021

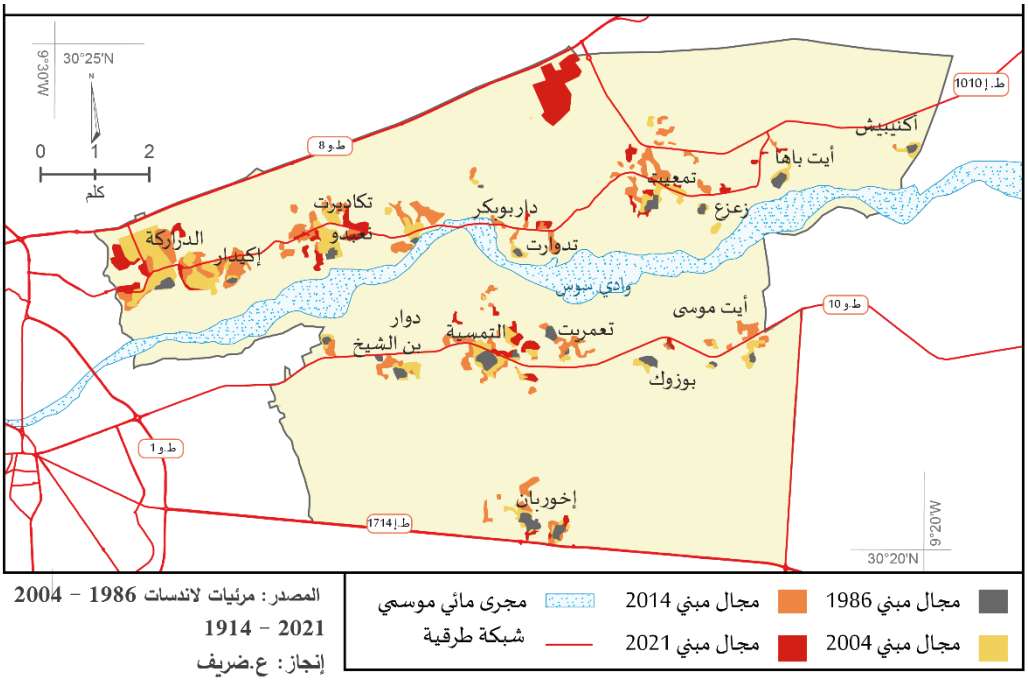

المصدر: مرئيات لاندسات 1986 – 2004
2021 – 1914
إنجاز: ع.ضريف

جدول 5: تطور عدد السكان بجماعتي الدراركة والتمسية ما بين 2004 و2021

المجال	عدد السكان			نسبة معدل التزايد السنوي	
	2004	2014	اسقاطات 2021	2014- 2004	2021 - 2014
الدراركة	20008	19847	19500	-0,1	-0,3
مركز الدراركة	17059	50946	73270	11,6	5,3
مجموع الدراركة	37067	70793	92770	6,7	3,9
التمسية	14894	12825	13330	-1,5	0,6
مركز التمسية	11458	27955	35620	9,3	3,5
مجموع التمسية	26352	40780	48950	4,5	2,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.3 تطور عمراني يغلب عليه طابع العشوائية

يتضح من خلال تأويل المرئيات الفضائية أن النسيج العمراني بالهامش الجنوبي الشرقي يتوسع بشكل تلقائي حول مراكز الدواوير المتوطنة في المنطقة قبل سنة 1986. ولم يخضع هذا التوسع لأي تخطيط حضري مسبق، بل كان توسعا عشوائيا نشط بشكل هائل خلال الفترة ما بين 2004 و2014، وبالتحديد فترة 2011، فالثورات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المغرب إلى جانب دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط سوف تلعب دورا كبيرا في ذلك، لكون السلطات غضت الطرف عن تجاوزات البناء غير المرخص تفاديا لاحتقانات اجتماعية، وهذه كانت حال معظم المدن المغربية الكبرى خلال هذه الفترة.

كما أن وضعية الجماعتين القانونية سوف يلعب دورا رئيسا في تنامي البناء العشوائي، وذلك لكونهما تصنف قبل 2015 كجماعات قروية لم تستفد من تصاميم تهيئة تنظم توسع مراكزها في وقت مبكر، فأول تصميم تهيئة سوف يوضع لمركز الدراركة كان سنة 2012، أي بعد أن توسع المركز وظهرت به عدة أحياء عشوائية. نفس الشيء بالنسبة لجماعة التمسية

وبالرغم من تاريخ احداثها القديم والذي يرجع لسنة 1959. فإن أول تصميم تهيئة لمركزها سوف تتم المصادقة عليه سنة 2011 بعد 5 سنوات استغرقها إنجازه.

والنتيجة نسيج عمراني عشوائي يشوه مورفولوجية المنطقة، ويفتقر للتجهيزات والخدمات الأساسية (صورة 1). وبالرغم من مشاريع إعادة الهيكلة التي باشرتها الجماعتين الترابيتين بشراكة مع الوكالة الحضرية، إلا أن تأثيرها يضل محدودا لكون المناطق المراد إعادة هيكلتها صغيرة المساحة بالمقارنة مع المساحة الاجمالية للعشوائي بالمنطقة. ففي جماعة الدراركة اقتصرت إعادة الهيكلة على الأنسجة القديمة فقط بمركز الجماعة، في حين تمت المصادقة على أربع تصاميم لإعادة الهيكلة بجماعة التمسية وتخص دوار ايت عيسى وتعمريت وحي الديوان.

صورة 1: مشاهد تعكس العشوائية بحي اكيدار بجماعة الدراركة، ماي 2022

4. خاتمة:

يتبين لنا مما سبق أن لتقنيات الاستشعار البعدي ونظم المعلومات الجغرافية دور مساعد وهام في رصد التطورات التي تلحق المجالات الهامشية للمدن الكبرى، وفي حالة الهامش الجنوبي الشرقي لمدينة أكادير الكبرى تبين أنه عرف دينامية تعمير واسعة النطاق تحولت المجالات فيه من دواوير قروية يمارس سكانها وظائف مرتبطة بالفلاحة إلى مجالات شبه حضرية بدأت تمارس وظائف مرتبطة بالتجارة والخدمات، فضلا عن الوظيفة السكنية.

وإذا كانت المنطقة قد عرفت ظهور عدة تجزئات سكنية تحترم نسبيا شروط التعمير المتعارف عليها بتحديد الأرصفة والطرق، فإن معظم المجالات السكنية المنتجَة مجالات عشوائية، ظهرت بدون أي تصور أو تخطيط مسبق، وهو الشيء الذي سوف يجعلها تعاني لعقود قادمة من غياب وضعف التجهيزات والخدمات الأساسية. والظاهر أن جودة الحياة بهذه المراكز لا ترقى إلى مستوى تطلعات التنمية المستدامة. فعدد السكان الكبير الذي أصبح يتجاوز 140000 نسمة صار يتطلع لحاجيات تفوق قدرات الجماعتين الترابيتين.

فهل ستجد هذه المجالات نفسها بعد حين في وضع يشبه ما كانت عليه دور الصفيح داخل المدينة الكبيرة؟ أبهذا النسيج المعماري المشوه يمكن أن نطمأن لمستقبل مدينة أكادير الكبرى؟

البيبليوغرافيا

جلول عبد الإله، 2022، الدينامية المجالية والمجتمعية بالمجال شبه الحضري لأكادير، الطبعة الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، أكادير، المغرب.

الشويكي مصطفى، 2004، السكن غير اللائق المفاهيم والدلالات، منشورات فرع الاتحاد الجغرافي المغربي، فرع الدار البيضاء، ص5 – 24.

هناكا عثمان، 2007، جهاز المدن والمراكز بسوس آليات تكوين ونظام اشتغال الشبكة الحضرية الجنوبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن زهر، أكادير، المغرب.

AOURAGH Mbarek et autre, 2013, Identification des changements récents de l'occupation du sol de la commune de Temsia en Souss à partir d'images de télédétection à haute résolution spatiale, Deuxième congrès international de l'arganier, INRA-Maroc et ANDZOA, Agadir, Maroc. pp.99-103. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01949667

Anderson, J.R., et al. 1976, A Land Use and Land Cover Classification System for Use with Remote Sensor Data. Geological Survey Professional Paper No. 964, U.S. Government Printing Office, Washington DC.

BEN ATTOU Mohammed, 2019, Agadir : la ville, la métropole, la cité mondialisation et territoires, 1ère édition, faculté des lettres et des sciences humaines, Université IBN ZOHR AGADIR, Maroc

BEN ATTOU Mohammed, « Agadir gestion urbaine, stratégies d'acteurs et rôle de la société civile : urbanisme opérationnel ou urbanisme de fait ? », Insaniyat / إنسـانيات [En ligne], 22 | 2003, mis en ligne le 30 septembre 2012, consulté le 26 octobre 2022. URL : http://journals.openedition.org/insaniyat/6881 ; DOI : https://doi.org/10.4000/insaniyat.6881

BOBIN Marc, 2002, Télédétection des satellites aux SIG, 2ème édition, NATHAN, Paris, France

NASA, 2011, Science Data Users Handbook, 186p, http://landsathandbook.gsfc.nasa.gov/pdfs/Landsat7_Handbook.pdf

Basudeb Bhatta, 2010, Analysis of Urban Growth and Sprawl from Remote Sensing Data, 191p, Springer, Verlag Berlin Heidelberg

التراث العمراني بالمدينة العتيقة تازة بين التدهور المستمر وسياسة الإنقاذ

عزيز محجوب

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك

ملخص:

تتميز المدينة العتيقة تازة بتراث حضري متميز، يشكل أحد الموارد الترابية التي تجسد البعد الهوياتي للسكان المحليين، إلا أن هذا التراث العمراني يشهد اليوم تدهورا مستمرا كان وراءه مجموعة من العوامل أبرزها التدخلات السلبية للإنسان التي ساهمت إلى جانب العوامل الطبيعية في تدهور المعالم المميزة للمدينة العتيقة وإدخال ثقافات دخيلة عليها، على إثر ذلك جاء تدخل الفاعلين المحليين لرد الاعتبار لهذا التراث لتثمينه وإدماجه في التنمية الترابية.

سنتطرق في هذا المقال إلى أهم المعالم التراثية المميزة للمدينة العتيقة تازة مع الوقوف على أهم الاختلالات المجالية والاكراهات التنموية التي يعاني منها هذا الموروث الثقافي، وفي الأخير سنختم بأهم المشاريع والبرامج التنموية التي تصب في سياسة إنقاذ التراث العمراني ودمجه في عملية التنمية الترابية.

الكلمات المفاتيح: المدينة العتيقة، التراث، التدهور، رد الاعتبار.

Abstract

The Old Medina of Taza is distinguished by a distinct urban heritage, which constitutes one of the earth resources that represent the identity of the local population. However, this urban heritage is nowadays suffering from continuous deterioration, which was caused by many factors, one of these factors is the negative human interventions that, along with natural aspects, contributed to the deterioration of the distinctive features of the Old Medina and the opening of foreign cultures on it. As a result, local officials' intervention came to restore this heritage and integrate it into the territorial development. In this article, we will discuss the most important distinctive heritage features of the Old Medina of Taza while standing on the essential spatial imbalances and developmental constraints that this cultural heritage suffers from. Finally, we will conclude with the most important development projects and programs that aim at the policy of saving urban heritage and integrating it into the territorial development process.

Keywords: Old Medina, heritage, deterioration, rehabilitation.

مقدمة

تزخر المدينة العتيقة تازة بمقومات ثقافية متنوعة بما فيها التراث المادي الذي لعبت فيه المآثر التاريخية الدور الكبير في التعريف بالمدينة وخصوصياتها الثقافية والتاريخية، والجدير بالذكر أنها عرفت تحولات كبرى نتج عنها توسع المجال العمراني خارج الأسوار بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية بداخل المدينة العتيقة وتدهور المعالم التاريخية، وبذلك انشغلت السلطات المحلية بمعالجة هذا الموروث من أجل إيجاد حل للأزمة السكنية المتفاقمة مما أدى إلى إغفال مسألة التفكير في استراتيجية واضحة لرد الاعتبار لها عن طريق خطة واضحة المعالم.

لذا فإشكالنا المطروح حول الموضوع يتمحور حول ثلاث أسئلة أساسية: ما هي المؤهلات التراثية التي تختزنها المدينة العتيقة لتازة؟ وما هي الاكراهات التي تواجه الموروث الثقافي؟ وأين تكمن سياسة رد الاعتبار من الناحية التطبيقية؟

تتنوع وتتعدد أشكال التدخل ومباشرة عمليات الاستثمار في ميدان التراث لتأهيله في المساهمة في تحقيق التنمية بمدينة تازة العتيقة، الشيء الذي يفرض علينا أن نبحث عن إستراتيجية من أجل إنقاذ التراث المحلي بالمدينة العتيقة عبر عدة إجراءات يمكن اتخاذها بهذا الخصوص. وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال هذا المقال عبر تشخيص واقع حال التراث العمراني وأهم البرامج والمشاريع التنموية التي اهتمت برد الاعتبار للموروث الثقافي.

موقع مجال الدراسة

تحتل مدينة تازة موقعا استراتيجيا مهما لعب دورا كبيرا في تحولات تاريخية بالمنطقة عبر العصور لكونه، حلقة وصل وممر بين جبال الريف شمالا والمجموعة الأطلسية جنوبا، والمنطقة الشرقية شرقا ومدينة فاس غربا. بقيت هذه الطريق منذ القدم ذات أهمية كبرى ولا تخرق الجبال الموجودة غربي مدينة تازة إلا عن طريق الوادي الضيق الذي يجري فيه نهر إيناون.

خريطة (01): الموقع الإداري لمدينة تازة

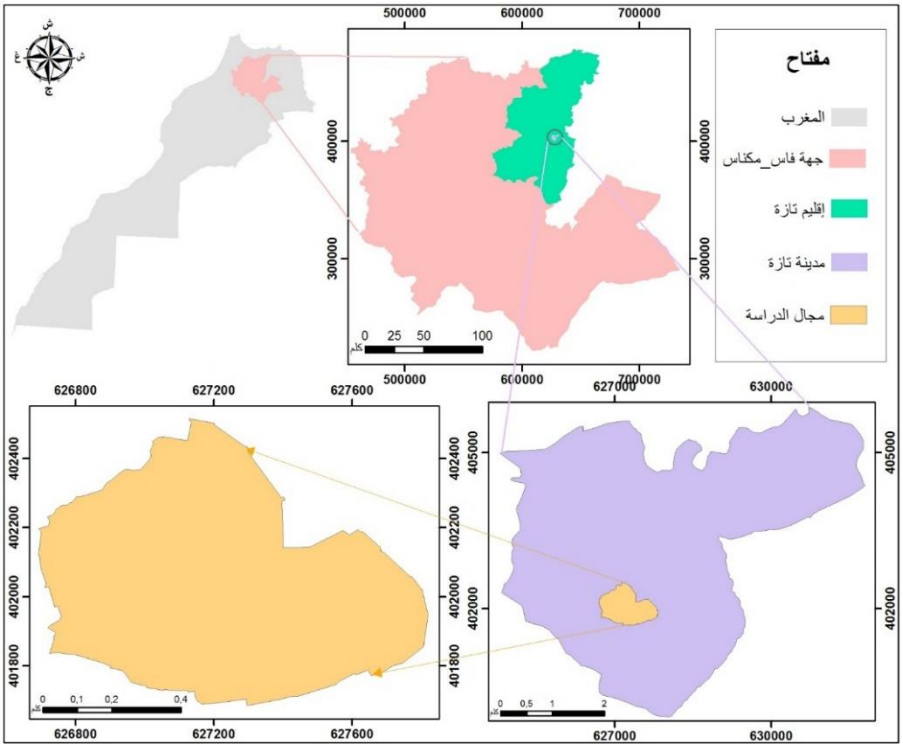

المصدر: وضع وإنجاز عزيز محجوب، دجنبر 2020.

1-المآثر التاريخية بين الغنى التاريخي والتدهور العمراني

عرفت المدينة العتيقة تازة عبر تاريخها العريق تشييد منشآت عمرانية ذات طابع عسكري محصن وأخرى ذات طبيعة دينية، حيث الآثار والأسوار الضخمة المحصنة للمدينة، وغير بعيد عن ذلك نجد كل مميزات المدينة العتيقة المغربية من منازل أثرية ومساجد (جامع الكبير جامع الشوق وجامع الاندلس) وساحات رسمية (ساحة المشور) وغير ذلك.

1-2 الأبراج

بفضل حصن البستيون وأمثاله استطاع المغرب أن يدافع استقلاله ووحدة ترابه وكان البلد الوحيد الذي نجا من سيطرة الاستعمار التركي.

❖ **برج البستيون أو البرج العظيم:**

يتميز برج البستيون بضخامته، تم بناؤه في العصر السعدي وبالضبط في عهد المنصور الذهبي، بداخله سارية عظيمة يطلق عليها لحد الآن "سارية السبع"، ويعتبر هذا الحصن أو البرج من أبرز منشآت السعديين الحربية. يمتاز بقوته وضخامته وشكله المتميز والذي يذكرنا بالحصون البرتغالية المشيدة خلال نفس الفترة.

تم بناء هذا البرج لتعزيز البنية الدفاعية للمدينة لمواجهة المد العثماني، وتقع هذه المعلمة في أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية للمدينة، وقد تم بناؤه بالطوبية والأجور (المديرية الجهوية لوزارة الثقافة، 2016). وكان يشتمل على عدة مستودعات للماء والزاد والأدوات الحربية وفي مدخله ممر طوله خمسة أمتار (بوبرية، البوشيخي، 2005) يؤدي بالزائر إلى ساحة البرج.

❖ **البرج الملولب أو برج السراجين:**

شيد البرج الملولب في عصر الموحدين ويوجد بالواجهة الجنوبية الغربية للمدينة العتيقة ويطل على حوض واد تازة، يصل علوه ستة أمتار في الواجهة الداخلية وعشرة أمتار في الواجهة الخارجية، يرجع تاريخ بناءه موازاة مع بناء الأسوار الأولى للمدينة إلى عهد الموحدين ويتمثل دوره في المراقبة والدفاع عن تازة العتيقة (بوبرية، البوشيخي، 2005).

يعد هذا البرج تحفة معمارية في مجال المعمار الحربي نظرا لشكله الملولب الدائري وتموقعه، وكذا المواد المستعملة في بنائه من أحجار وجبص. يقع فوق صخرة وكان يطل على حدائق المدينة وبساتينها الخلابة من الجهة الجنوبية. إذ أصبح في السنين الأخيرة مهددا بالنفايات ومطارح الأتربة المتبقية عن البناء.

❖ **رباط تازة:**

لقد كان المحور الأساسي الذي حكم بناء "رباط تازة" يقوم أساسا على تنظيم العراقيل بين المهاجمين والمدافعين لمنع الغزاة من المضي في سبيلهم ورقابة المدافعين، ومن خلال هذا تتضح فكرة الإعاقة للعدو التي اعتمد عليها من خلال العناصر الثلاث الأساسية المتمثلة في الموقع والسور المزدوج والخندق الذي يكلف العدو مشقة الهبوط والصعود ويسهل على المدافعين الدفاع عن مدينتهم.

1-3 الأسوار

تمتد أسوار تازة على مدى ما يقارب 3 كلم؛ الجزء الغربي منها بناه كل من المرابطين والموحدين، أما الجزء الجنوبي والشرقي فيغلب عليه الطابع المريني. وهاته الأسوار هي التي حمت رباط تازة من مختلف الهجومات ومحاولات السيطرة التي لم تكن تستهدف الممر فقط بل البلاد ككل.

فيما يتعلق بالسور الذي يحيط المدينة العتيقة بمنطقة سيدي عيسى؛ تعرض جزء من السور التاريخي للتخريب والتدمير لأنه يحيط بأرض تتحول الى تجزئة للخواص، مآثره التاريخية تدمرت بفعل العوامل الطبيعية والبشرية.

4-1 الأبواب

تساهم الأبواب في إغناء معالم المدينة العتيقة باعتبارها مدخلا لها عبر الأسوار وكذلك لكونها شاهدة على تاريخ مدينة تازة، لكن معظمها بدأ يتلاشى مع مرور الوقت كما يوجد البعض الآخر منها في حالة متدهورة، بحيث يمكننا أن نميز بين 11 بابا (Iraqui, 2004).

❖ **باب الجمعة الفوقية:**

خضعت هذه الباب للتجديد ذات أصل موحدي، توجد في الجهة الشمالية الغربية للمدينة العتيقة. وتعود تسميتها إلى البعد الزمني وهو يوم الجمعة فالباب الأعلى يؤدي من جهة الغرب إلى الساحة حيث كانت تلتئم جلسات "الحلقة" زوال يوم الجمعة على الخصوص في حين أن الرواية الثانية تؤكد على ارتباط الباب بالطرق المؤدية إلى الجامع الكبير.

❖ **باب الجمعة التحتية:**

تعود أصولها إلى بني مرين، توجد في الزاوية الشرقية للأسوار التاريخية للمدينة، لكن معالمها الأصيلة اختفت كليا في الوقت الحالي، وخضعت لترميم لم يراعي خصوصياتها الثقافية.

لعب هذا في العصر المريني دورا حاسما في التصدي لبني عبد الواد، خاصة وأن البوابة كانت تمكن الجيوش من الدفاع عن العيون المائية بالمنطقة وعن الطريق الممتازة الموجودة بجانب وادي تازة، ينزل باب الجمعة نحو المنحدرات المغطاة بالحدائق المؤدية إلى تازة السفلى.

❖ **باب طيطي:**

يوجد باب طيطيفي الجهة الجنوبية الغربية للمدينة العتيقة تازة.

صورة (01): باب طيطي

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ 08 أبريل 2021.

❖ **باب الريح:**

هي باب يعود أصلها إلى العهد الموحدي يوجد بالجهة الشمالية الغربية، حاليا عبارة عن بناية مدمرة، يمكن القول بأنها المدخل الوحيد للمدينة من الجهة الشمالية. سمي بهذا الاسم نظرا للرياح الغربية القوية التي تهب على هذه الواجهة للأسوار خلال فصلي الخريف والشتاء.

بالإضافة إلى الأبواب الخارجية التي تم ذكرها، نجد أبواب أخرى من قبيل: باب المعرا الذي اندثرت آثاره، وباب القصبة بجوار البستيون. أما الأبواب الداخلية والتي كانت مهمتها أمنية من الدرجة الأولى، بحيث كانت تفتح في الصباح وتغلق مع غروب الشمس، فمنها ما اندثر ومنها مازالت أطلاله شاهدة إلى الآن، ويمكن ذكر البعض منها والتي ترجع في أغلبها إلى العهد المريني ومنها: باب الشاوي، باب سيدي مصباح، باب كناوة، باب الشريعة، باب الزيتونة، باب الملاح (مبروك، 2013).

1-5 المعالم الدينية

تشكل المعالم الدينية بالمدينة العتيقة تازة نوعا من أنواع الحضارة المغربية الإسلامية، حيث لعبت دورا فكريا وعقائديا مهما على مر العصور وهي الآن مرجع أساسي للتعريف بالحضارة المغربية وذلك بالإبداع والتفنن في تشييد هذه المعالم، إذ تعتبر المساجد والزوايا وكذلك المدارس الثقافية من أهم المنشآت الدينية نظرا لأهميتها في نشر الثقافة الدينية، فهي مراكز للعبادة والتفقه الديني.

❖ **المساجد:**

يعتبر المسجد الأعظم أو الجامع الكبير الأكثر إثارة للاهتمام بمدينة تازة، ويقع هذا المسجد في الطرف الشمالي للمدينة العتيقة، تم بناء الشطر الأول منه في عهد عبد المومن بن علي الكومي سنة 542هـ، أما خلال الفترة المرينية فقد تم إضافة أربعة بلاطات في قبلته وتم إصلاح صحنه وكان هذا في عهد السلطان أبي يعقوب يوسف سنة 691 هـ، فقد أبدع بنو مرين في النقوش والأقواس والمحراب، إلى حد اعتبره أحد المعماريين المغاربة أجمل معلمة تاريخية بمدينة تازة وأحد أجمل بلاد الإسلام قاطبة(Iraqui, 2004).

صورتان(02): المسجد الأعظم

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ 08 أبريل 2021.

من بين أهم التحف الموجودة بالمسجد الأعظم يمكن الحديث عن الثريا النحاسية التي وضعها أبو يعقوب يوسف المريني سنة 694 هـ بالجهة المقابلة للمحراب والتي اعتبرها هنري تراس " تحفة رائعة للعمل البرونزي الإسباني الموريسكي حيث لا يوجد نظيرها في أي بلد إسلامي". يبلغ ارتفاعها بضعة أمتار وعرضها من الأسفل مترين ونصف، وتزن 32 قنطارا وعدد كؤوسها 514 وكانت تستعمل للإنارة، وقد نقشت عليها آيتان. كما نقش في أسفل دائرتها أبيات شعرية تعرف فيها بنفسها للزائر.

بالإضافة إلى المسجد الأعظم نجد المسجد الموحدي الذي يشتمل على تسع بلاطات وثلاث أبواب، بالإضافة إلى المسجد المريني الذي أضيف إلى القسم الموحدي من المعلمة على يد أبي يعقوب يوسف سنتي 1293-1294م (مبروك، 2013). خلال هذه الفترة مجموعة من المسجد الصغرى وأهمها مسجد الأندلس والذي يوجد في الجزء الجنوبي من النسق الحضري للمدينة العتيقة، ويمكن إضافة مسجد قبة السوق، ومسجد سيدي عزوز (مبروك، 2013).

❖ **الزوايا والأضرحة:**

تحتوي مدينة تازة على مجموعة من الزوايا التي لعبت دورا إشعاعيا في نشر الدين والمعرفة والدعوة إلى الجهاد، والأمر بالمعروف. وتعتبر "زاوية النملي" التي أسسها بنو مرين خارج أسوار المدينة من أقدم هذه الزوايا، وتليها من الناحية التاريخية "الزاوية الكبشية" التي فاق إشعاعها مدينة تازة خلال القرن 16(مبروك، 2013). كما أنه بضاحية رباط تازة كانت توجد زاوية الشيخ الشهير ابن بري الرباطي.

يوجد بمدينة تازة حوالي 277 ضريحا لعلماء، إلا أن معظم هذه الأضرحة طالها النسيان ونال منها الطبيعة القاسية، ومن أشهر الأضرحة والتي ترجع إلى العهد المريني نجد "ضريح علي بن بري".

يدل وجود مقبرة للمسيحيين مع كنيسة بالمدينة الجديدة، وبيعة لليهود بتازة العليا دلالة قوية على مدى تسامح الإسلام وتعايش التازيين فيما بينهم، بحيث توجد الصوامع للمسلمين بجانب الكنائس والبيع للمسيحيين واليهود.

1-6 المدارس الثقافية بالمدينة العتيقة

تتوفر المدينة العتيقة تازة على مدرستين ثقافيتين بنيتا في عهد السعديين على شكل فناء واسع يحيط ببركة ماء وتتجمع عبره غرفة الطلبة حيث كانتا تتبعان في مناهجهما وأنظمتهما جامع القرويين بفاس.

❖ **مدرسة جامع الكبير:**

تقع هذه المدرسة أمام الجامع الكبير وقد بنيت على يد السلطان المريني أبو الحسن من أجل إيواء طلبة العلم الوافدين من خارج المدينة، غير أن أبوابها أقفلت في الوقت الحالي بل وأكثر من ذلك بدأت معالمها تنهار وتندثر بسبب إهمالها من قبل الجهات المعنية (بسكمار، 2006-2007).

❖ **المدرسة الحسنية أو مدرسة المشور:**

تقع هذه المدرسة بزنقة سيدي علي درار بالمشور، قد حولت حاليا إلى خزانة بلدية نقش على بابها البيتان الشعريان التاليان:

لعمرك ما مثلي بشرف ومغرب يفوق المباني حسن منظر الحسن

بنـاني لـدرس العلم مبتغيا بـه توابا من الله الأمير أبو الحسن

زيادة على هذا لعبت المدارس العتيقة داخل الأسوار الأثرية وأبوابها دورا مهما في نشر العلوم والمعرفة.

2- التدخلات والبرامج الهادفة لرد الاعتبار للمدينة العتيقة

أصبحت مسألة رد الاعتبار للتراث الأصيل بالمدينة العتيقة تازة مسألة ضرورية، لذا جاء هذا التدخل بشراكة وتعاون مع متدخلين محليين ووطنيين، بهدف تأهيل المجال العتيق، والتي تعيش ساكنتها ظروفا صعبة سواء على المستوى الحضري (المنازل الآيلة للسقوط وانتشار السكن غير اللائق)، أو على المستوى الاجتماعي (ظاهرة البطالة والأمية في صفوف السكان).

2-1 تصميم رد الاعتبار للمدينة العتيقة عبر الدراسات العمرانية:

لما كانت وثائق التعمير التوجيهية أو التنظيمية لم تنظر إلى المدن العتيقة بشكل شمولي في إطار مشاريع تهيئة المدن والمراكز الحضرية، إذ أن المراكز العتيقة غالبا ما كان يشار إليها داخل مخططات التهيئة العمرانية أو تصاميم التهيئة كمنطقة يجب المحافظة عليها، تم التفكير في إعداد دراسات معمارية للمدن العتيقة تمكن من تشخيص الوضعية المعمارية للإطار المبني، وتقترح حلول ناجحة تمكن المدينة من الاستمرار في وظائفها الثقافية والاقتصادية والحضارية.

وقد حددت النصوص المرجعية المتعلقة بإعداد تصاميم التهيئة للمدن العتيقة التي أعدتها مديرية الهندسة المعمارية، مجموعة من الأهداف المتوخاة من إعداد هذه التصاميم تم تلخيص فيما يلي (مهداوي، 2004):

- تأطير المبادرات العمومية والخاصة؛
- تنسيق تدخلات الدولة والجماعات المحلية؛
- تشخيص الوضعية المعمارية للمباني، وجرد المعالم التاريخية؛
- مراقبة وتدبير التدخلات المعمارية داخل المدن العتيقة؛
- تحديد الخيارات الكبرى للتهيئة؛
- ترميم شبكات البنايات التحتية؛
- ترميم المعالم التاريخية المسجلة والمرتبة ضمن لائحة التراث الوطني والدولي؛
- إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية داخل المدينة العتيقة؛

2-2 دور المجتمع المدني في النهوض بالمدينة العتيقة

يتجلى دور المجتمع المدني بمختلف فعالياته في إنقاذ المدينة العتيقة تازة ورد الاعتبار لها من خلال تحسيس السكان بأهميتها تاريخيا وثقافيا باعتبارها تدخل ضمن لائحة التراث الوطني مما يستوجب مشاركة كل الفاعلين بالمجتمع المدني في التدخل في الشأن المتعلق بإنقاذ المدينة العتيقة.

- **جمعية "تومزيت للسياحة العادلة والتضامنية":**

تعمل هذه الجمعية على التحسيس بأهمية المدينة العتيقة باعتبارها قطبا جذابا للسياحة الثقافية عن طريق حملات تحسيسية وتنظيم أوراش تطوعية تسعى من خلالها إلى ترميم المآثر التاريخية والحفاظ على الخصوصية العمرانية المحلية. تتخذ من الموائد المستديرة والندوات أدوات لفتح نقاش عمومي يهدف إلى إشراك ساكنة المدينة العتيقة في الحفاظ على الموروث الثقافي للمدينة. ويعتبر

أسبوع المدينة الجميلة تقليدا سنويا كرسته الجمعية على تنظيم ورشا دوليا تطوعيا يتم من خلاله ترميم معلمة تاريخية وتزين الأزقة والدروب وتوحيد الألوان باتخاذ الأبيض والبني كلون موحد، وتتخذ من دار الشباب الجيارين مقرا لها، كما قامت هذه الجمعية بزيارة لورشات الصناعة التقليدية بغية تسويق الصناعة المحلية.

- **دور السكان المحليون:**

يساهم السكان المحليون في بلورة سياسة رد الاعتبار للمدينة العتيقة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يقومون بها وخاصة في مجال المحافظة على البيئة الحضرية وحمايتها مـن التلوث والتي تستهدف بالأساس القيام بحملات تحسيسية داخل الأحياء العريقة لمدينتهم، ويتجلى ذلك بالأساس في الدور الذي تلعبه الوداديات السكنية في هيكلة مجال حيهم بصفة خاصة والمساهمة في إنقاذ معالم المدينة العتيقة بصفة عامة.

2-3 تدخلات الوكالة الحضرية لتازة:

قامت الوكالة الحضرية لتازة بإعداد ميثاق الهندسة المعمارية والمشهد الحضري لمدينة العتيقة الذي تضمن 13 مشروعا مندمجا لإعادة التأهيل العمراني والمعماري للنسيج الأصيل ورد الاعتبار للمواقع والمآثر التاريخية، وقد صنفت هذه المشاريع التي بلغت التكلفة التقديرية لإنجازها 41.700.000 درهم بحسب الأولوية مع الأخذ بعين الاعتبار العمليات التي تتواجد قيد الإنجاز كما احتوى هذا الميثاق على توصيات وتوجيهات مرجعية أطرت التدخل المعماري والعمراني بالنسيج العتيق لمدينة تازة(الأطلس الجهوي لجهة تازة-الحسيمة-تاونات، 2010).

اقتصر مشروع تهيئة المساحات المتواجدة بالقرب من منطقة كيفان بلغماري رقم: 03/ 2011 على شطرين من الإنجاز والتنفيذ:

الشطر الأول: يتعلق بإعادة تأهيل الأسوار التاريخية لباب الجمعة التحتية والقريبة من شارع 3 مارس.

الشطر الثاني: يتعلق بإعادة تأهيل الباب الرئيسية للمنطقة وما تبقى من الأسوار التاريخية والأصل المريني بمحاذاة شارع 3 مارس.

بينما ارتكز مشروع رقم 10 / 2011 على الشطر الثالث من الأشغال والذي تعلق بتأسيس شبكة الكهرباء وذلك لتنفيذ برنامج الإنارة العمومية في المنطقة المتواجدة بين باب الجمعة التحتية وباب الجمعة الفوقية (المندوبية الجهوية لوزارة الثقافة بجهة تازة – الحسيمة – تاونات).

وحظي المسجد الأعظم أو الجامع الكبير بتازة بترميم وإعادة التأهيل بفضل ميزانية خصصتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. كما عمل المجلس البلدي على استغلال برج البستيون كمتحف عبر استغلال الطابق العلوي كمقهى والفضاء السفلي كالفضاء المسرحي.

2-4 مشروع تأهيل الساحات والحدائق:

عرفت المدينة العتيقة لتازة إنجاز عمليات ترميم بعض المعالم الهندسية والمعمارية، وذلك بغية الحفاظ على الموروث التاريخي والثقافي الغني الذي تزخر به، وجاءت في المقدمة تهيئة حديقة باب الجمعة.

شملت عملية إعادة تأهيل الواجهات الأساسية لساحة مولاي الحسن إحداث مجموعة من التجهيزات (التجهيزات الحضرية، الإنارة العمومية، بناء وتكسية جوانب الطريق، إحداث موقف السيارات).

خريطة (02): موقع ساحة أحراش بالمدينة العتيقة تازة.

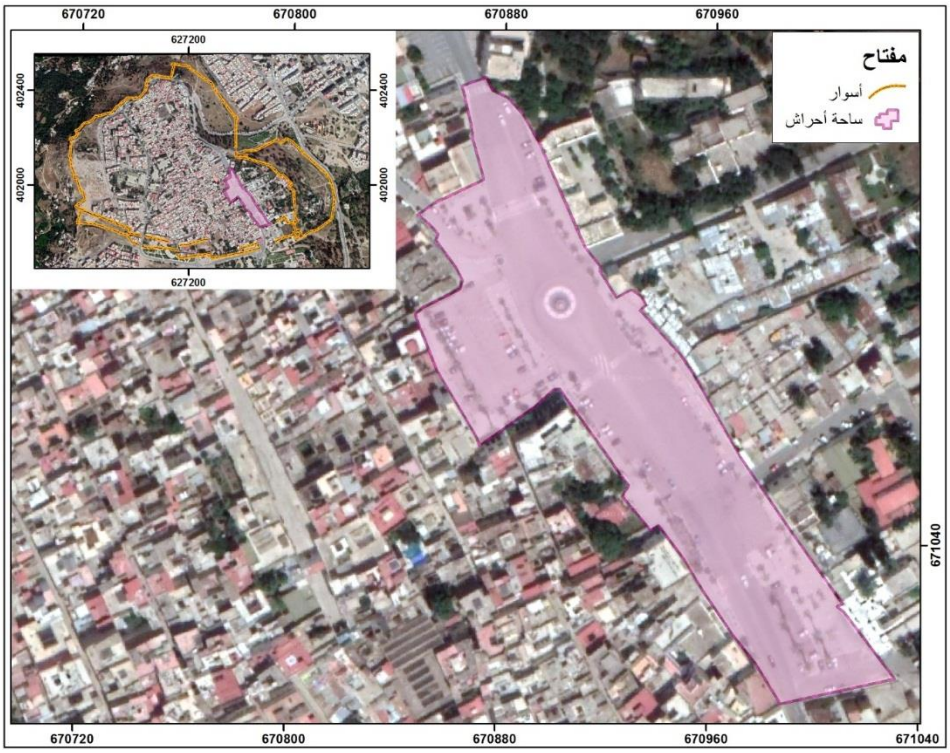

المصدر: وضع وإنجاز عزيز محجوب، دجنبر 2020.

بلغت الكلفة التقديرية لعملية إعادة تأهيل الواجهات الأساسية لساحة مولاي الحسن 6.300.000 درهم، عن طريق الشركاء التاليين (البوشيخي، المولودي، 2013):

*وكالة تنمية وإنعاش أقاليم الشمال: 3.000.000 درهم.

*المجلس الإقليمي: 2.000.000 درهم.

*الجماعة الحضرية لتازة: 1.300.000 درهم.

2-5 إعادة تأهيل أسوار المدينة وضواحيها:

جاء تدخل بلدية تازة بترميم 4659م من الأسوار. وذلك لتحقيق الأهداف التالية (البوشيخي، المولودي، 2013):

- المحافظة وتثمين الموروث التاريخي للمدينة؛
- الرفع من مستوى جمالية المدينة العتيقة؛
- تحسين المستوى المعيشي للساكنة؛
- تنمية الأنشطة السياحية؛

خريطة (03): مشروع إعادة بناء وترميم أسوار المدينة العتيقة تازة.

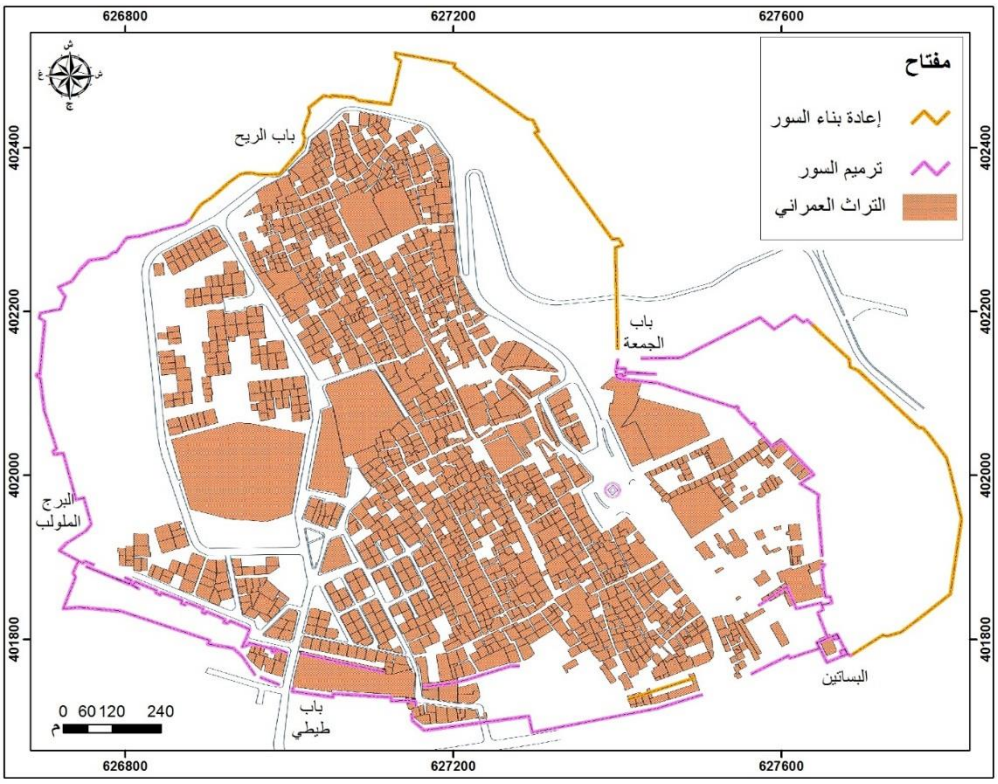

المصدر: وضع وإنجاز عزيز محجوب، دجنبر 2020.

بلغت الكلفة التقديرية10.000.000 درهم، بتمويل قطاع الثقافة بنسبة 70%، بينما 30% مولت من طرف قطاع الإسكان.

مولت وزارة الثقافة أشغال ترميم الأسوار بميزانية إجمالية بلغت 5.5 مليون درهم. وأزيد من مليونين و 87000,00 درهم مخصصة للشطر الأول ومليون درهم للشطر الثاني. امتدت العملية من باب الجمعة التحتية إلى المعقل التاريخي الشهير ببرج البستيون، تم استخدام مواد البناء التقليدية التي أعدت وفق الطرق والتقنيات القديمة من أجل إعادة بناء الأسوار التاريخية التي تدهورت أو تهدمت.

صور (03): وضعية أسوار المدينة العتيقة قبل التدخل

صورة (04): وضعية أسوار المدينة العتيقة بعد الترميم

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ 08 أبريل 2021.

صورة(05): الوضع الحالي للصور الجنوبي للمدينة العتيقة تازة

المصدر: تصوير عزيز محجوب، بتاريخ 08 أبريل 2021.

أصبحت هذه الأسوار تتآكل ببطء في غياب المواكبة من طرف الجهات المعنية. وتدخل السلطات لا يكون إلا نادرا وإذا حصل فإنه يرممها بالإسمنت يطمس هويتها.

خاتمة

تعتبر المدينة العتيقة لتازة نموذجا لعدد من المدن المغربية ذات التاريخ الأصيل والمعالم الحضارية التي يمكن استثمارها لتطوير القطاع السياحي وخلق تنمية ترابية.إن موضوع رد الاعتبار للمجال العتيق من خلال مجموعة من المقاربات أثبت أن نصيب هذه المدينة العريقة من برنامج الإنقاذ كان متواضعا بالرغم من الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله والذي كان له تأثير فعال وحاسم في تشكيل الخريطة السياسية للمغرب خلال العصور الفارطة، غير أن الحالة والوضعية التي توجد عليها حاليا تنطق بكل عبارات الإهمال والتهميش الذي طالها على مستوى معمارها الأصيل ومعالمها التاريخية العريقة. بالإضافة إلى مجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي تطغى على هذه المدينة والتي تقف سدا منيعا في وجه التنمية.

يمكن أن نخلص أن الموروث الثقافي سيشكل دعامة أساسية في التنمية الترابية وخاصة إذا تم استثماره في القطاع السياحي والخدماتي بدل النظرة التتحيفية والتحنيطة للمعالم المميزة، بالإضافة إلى الوعي بأهمية وحسن استغلاله، وهذا لن يتأتى إلا بسياسة متكاملة الجوانب تستحضر في مضمونها ما هو تربوي وثقافي وأمني وقانوني بفضلها نستطيع أن نحمي التراث الثقافي ونعمل على تطويره.

الببليوغرافيا

ادريس عميرة " 2008 –2009 ": محاضرات في الاقتصاد الحضري، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية المتعددة التخصصات تازة، مسلك الجغرافيا، الفصل السادس.

إسماعيل عمران، التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات – الرباط: دار الأمان، 2004.

الأطلس الجهوي، حصيلة إنجازات الإسكان والتجهيز والتنمية المجالية لسنة 2009 وتوقعات برنامج العمل لسنة 2010، جهة تازة– الحسيمة –تاونات.

التراث وروح المجال بمدينة تازة، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، مديرية الهندسة المعمارية، منشورات عكاظ، الرباط، 2005.

الحسين بطاح (2020–2011): "التراث الثقافي وسبل تفعيله في القطاع السياحي (إقليم كلميم نموذجا)". بحث لنيل شهادة الماستر "السياحة والتنمية". جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية–المحمدية.

الصغير مبروك (2013): "التطور العمراني للمدينة العتيقة لتازة دراسة تاريخية وأركيولوجية". مؤلف جماعي "تازة وباديتها من خلال الأرشيفات الأجنبية والتراث الوثائقي المحلي". مطبعة أنفو–برانت–فاس.

عبد الإلاهبسكمار (2006–2007): تازة العتيقة: المعالم والتحولات بحث لنيل الإجازة في التاريخ والحضارة الكلية المتعددة التخصصات تازة.

عبد الرزاق وورقية (2007): أهمية التراث الفقهي في تفسير التهيئة العمرانية للمدن العتيقة دفاتر جغرافية، الكلية المتعددة التخصصات تازة، العدد الثالث والرابع.

عبد الواحد بوبرية، محمد البوشيخي (2005): "السياحة التاريخية بالمدن العتيقة، حالة تازة ". دفاتر جغرافية، الكلية المتعددة التخصصات تازة، العدد الثاني.

عبد الواحد مهداوي (2004): "استراتيجية تهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة بالمغرب: حالة تازة". منشورات الكلية متعددة التخصصات تازة، العدد الأول. مطبعة الأفق فاس.

محمد البوشيخي، مَحمد المولودي (2013): " التراث المبني: مقاربة في التثمين (حالة مدينة تازة القديمة)". ندوة دولية في موضوع: "التراث الحضري والحداثة"، بالكليةمتعددةالتخصصاتتازة يومي8 و 9 ماي 2013.

منير اقصبي (2011 –2012)، النظام الدفاعي العتيق لمدينة فاس: دراسة تاريخية وأثرية للمباني العسكرية، بحث لنيل الدكتوراه في التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس.

وثائق المديرية الجهوية لوزارة الثقافة بجهة تازة – الحسيمة –تاونات.

Iraqui (Ahmed), Etude Architectural et plan d'aménagement de Médina de Taza, juillet 2004.

Iraqui (Ahmed), Etude Architectureet plan d'aménagement de Médina de Taza, juillet 2004.

إشكالية البدائل الاقتصادية ودور الفاعلين الجدد بالمدن المنجمية، حالة: مدينة خريبكة

ياسين مخليصي، محمد أنفلوس، المصطفى ندراوي

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)

ملخص:

تتميز المدن المنجمية بكونها وليدة للأنشطة الاقتصادية التي رافقت استخراج الثروات الطبيعية بمنطقة ما، فتبدأ الحياة المدينية بالتشكل التدريجي، وترتبط أغلبها بالمنجم، فيتم استقطاب السكان من مناطق مختلفة للعمل بالمنجم، وتتزايد عمليات التشييد العمراني، ومعه نمو الأنشطة الاقتصادية الأساسية. لكن الإشكال الذي يطرح مع تزايد النمو الديمغرافي وفي حالات كثيرة تراجع الأنشطة النشاط المنجمي هو البديل الاقتصادي، خصوصا في ظل استحالة تشغيل جميع الفئات النشيطة داخل المنجم.

بناء عليه تظهر أنشطة اقتصادية لا تمت بصلة للأنشطة المنجمية، يساهم في خلقها فاعلون جدد فرضتهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية. إن الوضعية هذه تلامس المجال الجغرافي الخاص بهذا المقال وهو مدينة خريبكة، إذ عرفت تزايدا مهما في سكانها لتتعدى 196196 نسمة سنة 2014، فبرز فاعلون من قبيل المهاجرين الدوليين، إضافة إلى الفاعل العمومي. فتسبب هذا في بداية نزع الصفة المنجمية عن المدينة.

الكلمات المفاتيح: المدن المنجمية، الأنشطة الاقتصادية، الفوسفاط، مدينة خريبكة.

Abstract:

Mining cities are characterized by being the result of economic activities that accompanied the distraction of natural resources in a given area. Then after, urban life begins to form gradually, most of which is associated with the mine. People then are attracted from different areas to work in the mine. Therefore, urban construction gets increased, with the growth of basic economic activities. However, the problematic that arises with the increasing demographic growth is the decline of mining activity, especially given the impossibility of operating all active groups in the mine.

Accordingly, some economic activities are irrelevant to mine activities emerge, these are contributed by the associations' agents and are imposed by economic and social transformations.

This situation concerns a particular geographical area in Morocco, which is the city of Khouribga. This city has seen a significant increase in its population to an extent that it increased 196196 in 2014. This situation gave birth to the emergence of international immigrant agents in addition to the local ones. This in turn has caused the city to lose the mining characteristic it used to have a label.

Key words: mining cities, economic activities, phosphate, Khouribga city.

مقدمة

تعد مدينة خريبكة من المدن التي ارتبطت نشأتها بفترة الحماية الفرنسية بالمغرب، تبعا للظهير الشريف المؤرخ بـ 9 يونيو 1917، والمغير بظهير 20 دجنبر 1921م، حيث تم شراء 133 هكتار و79 آرا و50 سنتيارا بالأراضي الكائنة بخريبكة دائرة وادي زم، لإنشاء مركز للفوسفاط –الغبار المعدني– (ياسين مخليصي،2021، ص 4.) لتتوالى بعدها عمليات التشييد العمراني، ويصبح المكتب الشريف للفوسفاط أهم فاعل تعميري واقتصادي بالمدينة وجوارها الجغرافي، لكن التحولات الديمغرافية والمجالية المتسارعة عجلت بظهور فاعلين جدد، أهمهم المهاجرون الدوليون، والفاعل العمومي ممثلا في الدولة ومؤسساتها. فكيف ساهم هؤلاء الفاعلون في إيجاد بدائل اقتصادية للمدينة؟ وما هو رد فعل الساكنة المحلية في ظل استمرار الاستغلال المنجمي وتقلص المبادرات التنموية المرتبطة بالمجمع الشريف للفوسفاط؟

- **مشكلة الدراسة:** تتمحور إشكالية المقال حول البدائل الاقتصادية ودور الفاعلين الجدد بالمدن المنجمية، من خلال دراسة حالة مدينة خريبكة. ولتتضح الإشكالية تم طرح سؤال مركزي حول من هم الفاعلون الجدد بالمدينة والبدائل الاقتصادية التي جاؤوا بها كنوع من ردود الفعل على تغير الأسس الاقتصادية، التي بنيت عليها المدينة مطلع العشرينيات من القرن 20م، حيث كانت مرتبطة بمناجم الفوسفاط.
- **فرضيات الدراسة:** تنطلق الفرضية الأولى من أهمية دور المهاجرين الدوليين المنطلقين من مدينة خريبكة وجوارها الجغرافي نحو بلدان أوروبا، مما خلق محاولات للنهوض الاقتصادي، أما الفرضية الثانية فتتحدث عن كون مبادرات الفاعل العمومي تبقى دون انتظارات الساكنة المحلية.
- **أهداف الدراسة:** تتحدد أهداف الدراسة في هدفين رئيسيين، أولهما، معرفة مدى التحول الذي يشهده اقتصاد مدينة خريبكة، وثانيهما، إبراز دور الفاعلين الجدد بالمدينة سواء كانوا قطاعا عاما أو خاصا.
- **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية الدراسة في رصد الدينامية التي تشهدها المدينة، وتقديم نتائج الدراسة للفاعل المحلي، لاتخاذ إجراءات تكون كفيلة بخلق بدائل اقتصادية مستدامة، إضافة إلى جعل من يهتم بالمجال المدروس –مدينة خريبكة– يغير نظرته عن كون المدينة مرتبطة فقط بمناجم الفوسفاط.
- **المنهج المتبع في الدراسة:** تم الاعتماد منهجيا بشكل أساسي على البحث الميداني، من خلال ملء استمارة ميدانية مع الساكنة، تبعا للتقطيع الانتخابي، بالملحقتين الإداريتين 1 و6، وعليه وصل عدد الاستمارات المملوءة 409، بنسبة سحب 5% من كل ملحقة إدارية. إضافة إلى توظيف برنامج SPSS الإحصائي الذي سهل دمج بعض المتغيرات الإحصائية، وArcGIS لرسم الخرائط، واستعمال المنهج الاستقرائي الذي يفسر بعض الظواهر المحلية المسجلة بمدينة خريبكة.

الخريطة رقم 1: موقع مدينة خريبكة ضمن المجالات المنجمية الفوسفاطية بالمغرب

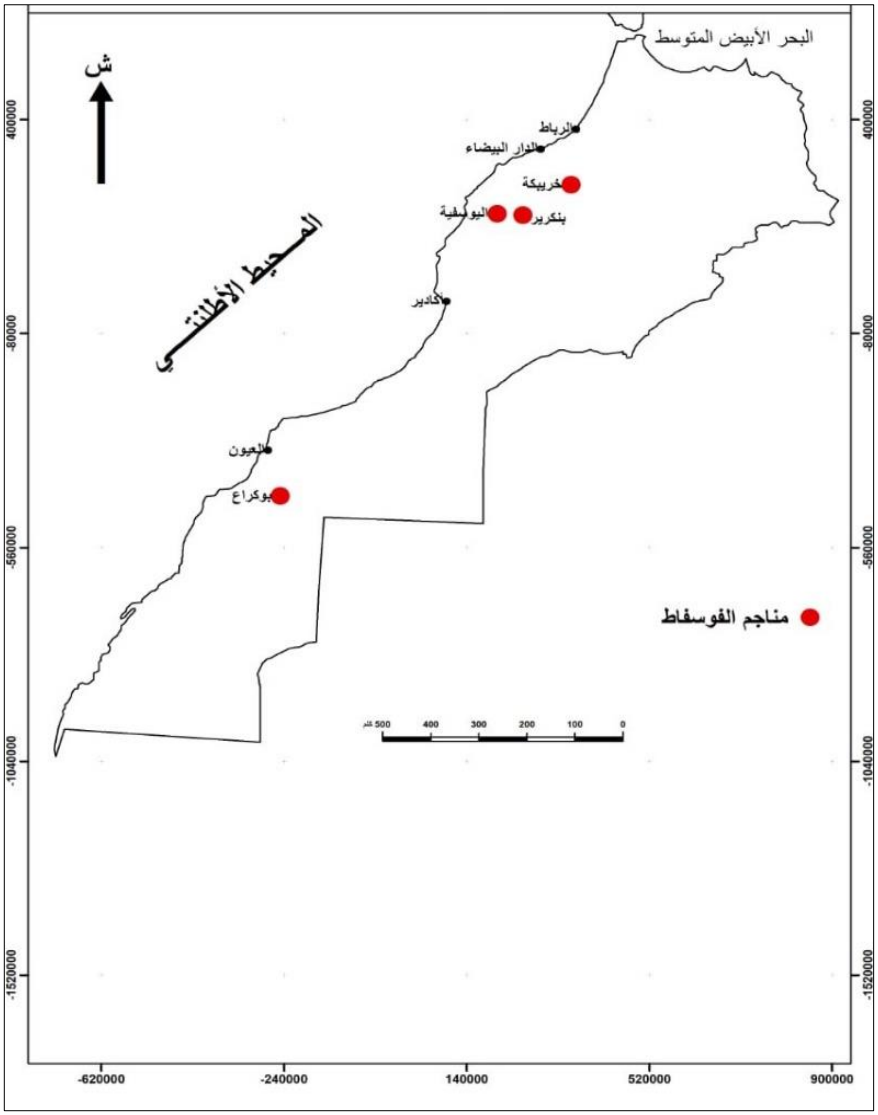

المصدر: التقسيم الإداري 2015، برنامج Arc gis 2019، صور فضائية من موقع Wikimédia.

1- النتائج المتوصل إليها

1.1- الفاعلون الجدد بمدينة خريبكة ومحاولات تنميتها وخلق دينامية حضرية بها

1.1.1- استفادت مدينة خريبكة من موجات الهجرة الدولية التي انطلقت منها تجاه الدول الأوروبية

عرفت مدينة خريبكة تحولات عميقة في بنيتها الاقتصادية، حيث انتقلت من مدينة تعتمد على ما يتم استخراجه من فوسفاط إلى مدينة تبحث عن تنويع أنشطتها الاقتصادية. فكان للهجرة الدولية المنطلقة منها دور في هذا التحول، إذ عمل المهاجرون الدوليون على تحويل جزء من مدخراتهم اتجاهها، مما انعكس إيجابا على المدينة وجعلها تقلل نسبيا الاعتماد على الأنشطة

الاقتصادية المرتبطة بالفوسفاط. وقد بدأت تيارات الهجرة نحو فرنسا، التي كانت تبحث عن العمالة المغربية، في مهن البناء والتشييد. فانطلق العديدون من المدينة وجوارها الجغرافي، لكن أثر الهجرة نحو فرنسا لم يغير من حال المدينة الشيء الكثير في ظل هيمنة قطاع الفوسفاط على اقتصاد المدينة آنذاك. كما سجلت الفترة نفسها توجه بعض الأفراد إلى دول أخرى كألمانيا وهولندا لكن ليس بعدد من هاجروا إلى فرنسا (البحث الميداني، 2018).

ففي هذه المرحلة، بدأت الإرهاصات الأولى للهجرة نتيجة قلة فرص التشغيل بالمدينة، وتكرار حالات الجفاف بجوارها. فكان أمر الهجرة تحصيل حاصل بحثا عن مورد اقتصادي قادر على ضمان عيش كريم في مجال منجمي طارد لساكنته المحلية. ويفسر ذلك بالمكننة المتزايدة، وتراجع عمليات التوظيف بقطاع الفوسفاط مقارنة مع الفترات السابقة. لكن يمكن القول إن الهجرة بقيت، قبل 1970 ضعيفة سواء بمدينة خريبكة أو بالأرياف المحيطة بها. ويفسر ذلك بكون السكان لم تكن لهم القدرة على خوض المغامرة من جهة، ومن جهة أخرى ضعف عنصر الإخبار، رغم توقيع المغرب لاتفاقية الهجرة مع فرنسا في فاتح يناير 1963 التي تقضي بجلب اليد العاملة المغربية (الرفاص، 1993، ص ص 7- 23.)

سيعرف التيار الهجروي تحولا مهما مع تغير الوجهة نحو إيطاليا منتصف الثمانينات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين. هذه الهجرة كانت حديثة مقارنة بالوجهة التقليدية للخريبكيين فيما ما مضى – نقصد بها فرنسا- فبدأت أعداد المهاجرين تزداد تدريجيا داخل هذا البلد في إطار التجمع العائلي، أو في إطار هجرات ينظمها الشباب بشكل جماعي أملا في تحسين دخولهم الفردية. وتغذت هذه الهجرة الدولية بالتيارات القادمة من القرى المجاورة، بمجرد الاستقرار بالمدينة، لمدة معينة يبدأ التفكير في الهجرة نحو إيطاليا، وازدادت حركات الهجرة بشكل سريع وملفت قبل سنة 1990 وتعززت بعدها. ولم يقتصر حضور المهاجرين الخريبكيين على إيطاليا وحدها، بل ستتجه موجات هجروية جديدة نحو الجارة إسبانيا. فأصبحنا نتحدث عن تواجد جالية مقيمة بكل من إيطاليا وإسبانيا بأعداد مهمة. هذا الوضع، سينعكس إيجابا على مدينة خريبكة، عبر تشييد تجزئات سكنية شكل المهاجرون الدوليون غالبية مقتني البقع الأرضية بها، مع تغيير مقرات إقامة عائلاتهم من البوادي أو المدن المجاورة كحطان وبوجنيبة، نحو مدينة خريبكة كدليل على النجاح الاجتماعي، دون أن ننسى حجم التحويلات المالية نحو المدينة التي تبقى مهمة.

خلقت كل هذه المتغيرات وضعا مغايرا بالمدينة لم تشهده من قبل، وقد أثبت البحث الميداني تجذر الهجرة الدولية داخل مدينة خريبكة. إذ عبرت نسبة 38.6% من المستجوبين، على أنها تتوفر على فرد أو أكثر في الخارج، وهو رقم له دلالة كبرى مقابل 61.4% عبرت بالنفي (البحث الميداني، 2018). ويوضح الجدول أسفله أماكن إقامة المهاجرين الدوليين المنطلقين من مدينة خريبكة حسب البحث الميداني:

الجدول 1: دول استقبال المهاجرين الدوليين المنطلقين من مدينة خريبكة

الدولة	عدد الأفراد المهاجرين بها
إيطاليا	87
إسبانيا	21
فرنسا	15
هولندا	2
ألمانيا	3
إيطاليا وإسبانيا	19
إيطاليا وإسبانيا وفرنسا	4
الخليج العربي	3
أمريكا الشمالية	2
إيطاليا وبلجيكا	1
المجموع	**157**

المصدر: البحث الميداني (2018)

يبين الجدول الوجهة المفضلة للخريبكيين، التي تبقى دولة إيطاليا تليها إسبانيا. وهناك من يتوفر على أحد أفراد أسرته بإيطاليا وآخر بإسبانيا. وفي حالات أخرى، نجد التوفر على أفراد مهاجرين من الأسرة نفسها، في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. بعد تجميعنا للمعطيات الواردة في الجدول، يتضح مسار الهجرة نحو إيطاليا بشكل رئيسي، خصوصا عندما أخذنا عددا ممن هاجروا لإيطاليا وأضفنا إليهم فردا آخر في إسبانيا وإيطاليا معا ستصل النسبة إلى 25.9%. وتزداد النسبة بـ 1% إذا أضفنا لهم من له فرد آخر في فرنسا لتصل النسبة إلى 26.9 % من مجموع 38.6%، أما باقي وجهات الهجرة، فيبقى تأثيرها محدودا. وتنوعت طرق الهجرة الخريبكية بين ما هو سري وقانوني. وعند طرحنا لسؤال طريقة الهجرة التي تم اعتمادها للوصول للضفة الأخرى، وجدنا غلبة الطابع السري للهجرة، مقارنة بالطرق القانونية.

الشكل1: طرق الهجرة الخريبكية بين ما هو سري وقانوني

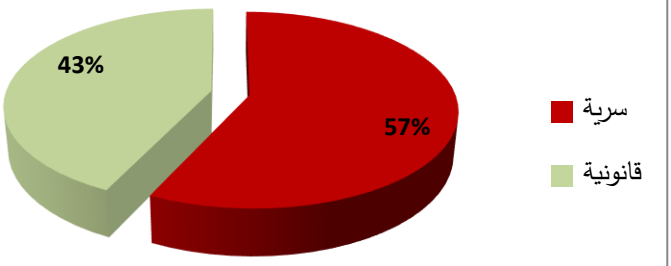

المصدر: البحث الميداني (2018)

يفسر هذا الارتفاع، بالنسبة للطابع السري، بانسداد الأفق التنموي بالمدينة، وغياب مبادرات تحفز الفئات الشابة للاستقرار بها. فضلا عن التسوية القانونية لوضعية الإقامة، التي كانت تنهجها بعض الدول الأوروبية كإيطاليا مما حفز الهجرة السرية.

كما أن بعض أفراد الأسر، ساهموا في تهجير أقاربهم خصوصا القاصرين منهم، نظرا لإمكانية الاستفادة من تسوية الوضعية القانونية بطريقة سلسة مقارنة مع البالغين. إضافة إلى التنافس بين العائلات القاطنة بالمدينة حول الهجرة نحو إيطاليا وإسبانيا، حتى غدت عملية الهجرة، بنوعيها القانوني والسري، أمرا مألوفا يناقش في بشكل اعتيادي. بل وصل مداه للفئات الصغرى داخل المؤسسات التعليمية. لكن تجدر الإشارة أنه منذ 2010، بدأت أعداد المهاجرين السرين المتجهين بالأساس لإيطاليا وإسبانيا بالتراجع، نظرا للظروف الاقتصادية بهذه البلدان وتقلص إيرادات المهاجرين من العملة الصعبة، تبعا للتحولات الاقتصادية، وخصوصا، دول جنوب المتوسط (إسبانيا إيطاليا واليونان)، وأيضا لصعوبة تسوية وضعية الإقامة والعراقيل التي أصبحت موجودة، فضلا عن صعود اليمين المتطرف.

2.1.1- انعكاسات الهجرة الدولية على واقع التنمية المحلية بمدينة خريبكة

يعتبر المهاجرون طرفا أساسيا في عملية التنمية المحلية بمدينة خريبكة. ذلك لعدة اعتبارات منها، عددهم المتزايد بشكل مستمر، وأيضا لوجود رغبة كبيرة لدى العديد منهم، للعودة للمدينة والاستثمار بها، وكذلك لكون شريحة مهمة منهم، تمتلك عقارات يمكن أن تعبأ في مشاريع تعود عليهم بالنفع المادي أولا، وتغير من واقع المدينة التنموي ثانيا. ويرجع الفضل للمهاجرين الدوليين بمدينة خريبكة في توسع المدار الحضري، لكون الكثيرين ساهموا في شراء بقع أرضية بمجموعة من التجزئات السكنية. بل هناك تجزئات، كان لهم الفضل في تشييدها كتجزئة الفتح وجزء مهم من تجزئة الانبعاث (البحث الميداني 2018).

ويزداد دور المهاجرين الدوليين بالمدينة، في ظل تقلص تدخلات الم.ش.ف، ويبقى أغلب ما تم تشييده مرتبطا بالجانب التعميري. في حين كان بالإمكان مواكبتهم لخلق مشاريع اقتصادية متوسطة أو كبرى، تكون رافعة لدينامية حضرية شاملة. لكن العمران بدوره، وفر عرضا سكنيا مهما بالمدينة، كان من الصعب الوصول إليه في غياب هؤلاء الفاعلين، إذ يضم دورا مغربية وفيلات عصرية بتجهيزات مستوردة من الخارج بدءا من الخشب المستعمل وصولا إلى التجهيزات المطبخية وغيرها (البحث الميداني 2018).

مازال ارتباط المهاجرين بالمدينة حاضرا، نظرا للارتباطات العائلية من جهة، ولحجم التحويلات سنويا من جهة أخرى. وقد اتضح ذلك من البحث الميداني إذ إن 24.4% يقدمون الدعم لأسرهم (البحث الميداني 2018)، ويصل هذا الدعم بعدة طرق منها ما هو منتظم ومنها ما هو متقطع، في حين أن بعض الدعم لا يقدم إلا بعد طلب أسرة المهاجر لذلك.

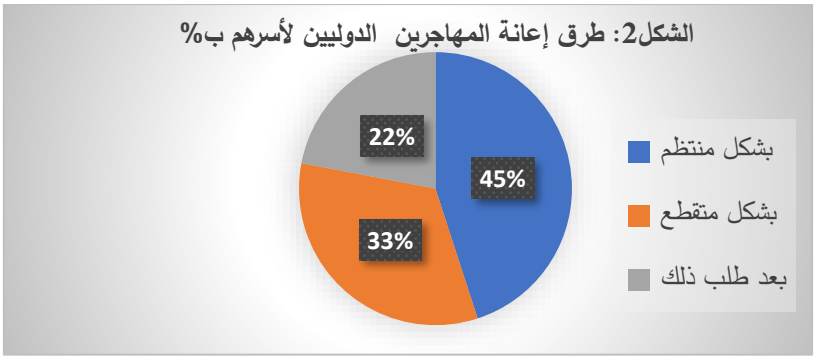

المصدر: البحث الميداني (2018)

يبرز الدعم المقدم للأسر مدى الترابط الأسري بين المهاجرين، وذوييهم بمدينة خريبكة. ويؤكد بالملموس أن للمهاجرين الدوليين دور أساسي في تنمية مدينة خريبكة. فهناك العديد من الأسر الخريبكية، لا تتوفر على أي دخل فردي باستثناء الإعانات القادمة من الخارج. وبهذه الإعانات المادية، تنمو العديد من الأنشطة الاقتصادية، كالتجارة بمختلف أشكالها، كما تنمو الأنشطة الخدماتية بما فيها الترفيهية، وعموما، تسهم تحويلات المهاجرين في تحريك المدينة اقتصاديا.

يبقى السؤال المطروح، هل عوض المهاجرون الدور الذي كان يقوم به الم.ش.ف داخل المدينة؟ فالجواب يتطلب إلماما بواقع المدينة، وأيضا يتطلب إحصاءات مضبوطة. هنا، لا بد من الإشارة إلى أن الم.ش.ف هي مؤسسة لها من الموارد الشيء الكثير، وتنافس أكبر منتجي الفوسفاط عبر العالم، مع حضور وازن على الصعيد الدولي. إذ تم فتح مكتبين في سنغافورة وأبو ظبي بهدف تعزيز الأعمال الذكية وأنشطة البحث الفلاحي في الأسواق النامية بآسيا (تقرير الأنشطة السنوي الصادر عن مجموعة الم.ش.ف، 2015 ص 13.) وغيرها من مظاهر قوة هذه المؤسسة بشبكة زبناء متواجدة في 160 دولة عبر العالم (تقرير الأنشطة السنوي الصادر عن مجموعة الم.ش.ف 2015 ص 43). وبالتالي، من الصعب أن نقارن ما قامت به مع ما قام به المهاجرون الدوليون. لكن واقع المدينة الراهن يوضح أن كلا الفاعلين لهما دور رغم اختلاف زمن تدخلاتهما، فالأول كان عاملا حاسما في النشأة، أما الثاني فيمكن اعتباره فاعلا جديدا قلص الاعتماد المتكرر على الم.ش.ف، فكان المهاجرون بمثابة فاعل محلي أخذ على عاتقه توسيع المدينة عمرانيا، مع تنويع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة والخدمات مما خلف دينامية حضرية مهمة (البحث الميداني 2018).

صورة رقم 1: وكالتي أسفار وتأجير السيارات في ملكية مهاجرين

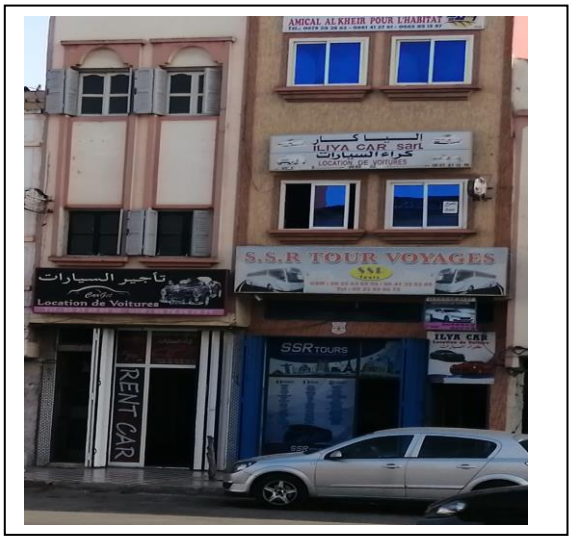

صورة رقم 2: وكالة لتحويل الأموال لمهاجر دولي

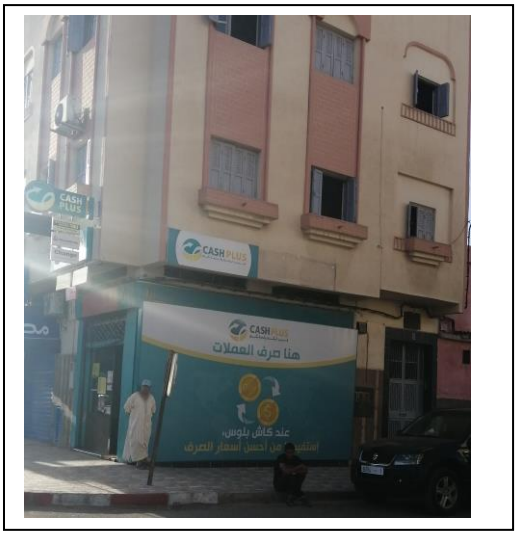

المصدر: البحث الميداني (2019)

2.1- مبادرات الفاعل العمومي الاستثمارية بمدينة خريبكة ونتائجها

1.2.1- منطقة صناعية شيدت منذ سنة 1990 بأثر محدود على الفئات النشيطة

إن كل ما هو صناعي على مستوى الاستثمار بمدينة خريبكة خاصة، والإقليم عامة، يبقى محدودا، رغم أن المعطيات الكمية تبرز عكس ذلك. فالإقليم يتوفر على منطقتين صناعيتين مجهزتين بمساحة 27 هكتارا، ومنطقتين للأنشطة

الاقتصادية بمساحة 12.6 هكتارا، فضلا عن وجود دراستين لمنطقتين واحدة منها صناعية بـ 15 هكتارا مخصصة للتصنيع، وأخرى للأنشطة الاقتصادية. (المملكة المغربية وزارة الداخلية عمالة إقليم خريبكة، منوغرافية إقليم خريبكة 2012، ص 5.)

رغم توفر الوعاء العقاري الصناعي بمدينة خريبكة، إلا أن أثره على السكان المحليين يبقى محدودا. ومن العوامل المفسرة، عدم مواكبة المستفيدين من البقع الأرضية ذات الغرض الصناعي، عبر توجيههم لنوعية الاستثمار القابل للتنفيذ، إضافة إلى ضعف التسويق على المستوى المحلي والجهوي كمرحلة أولى، والوطني كمرحلة ثانية. إذ إن من استطاع تنفيذ مشروعه الخاص يقوم بمبادرات فردية للتسويق، معتمدا على شبكته الخاصة من العلاقات، وكان بالأحرى أن تقوم مؤسسات الدولة ممثلة في المركز الجهوي للاستثمار في إطار برامجها للمواكبة بهذا الدور، وتعمل على جلب اتفاقيات مع مؤسسات عامة أو خاصة لا سيما في السنوات الأولى للمشاريع المنجزة، وأن ينتقل دورها من تقديم الموافقة والتأشير على المشاريع إلى مرحلة تجعلها مركزا محرك للتنمية المحلية. وتجدر الإشارة إلى وجود هيئات متخصصة في هذا الشأن كـ Cellule d'aide et d'assistance aux investisseurs (DPCI)، لكن تفعيل وظيفتها يبقى مشوبا بمجموعة من التساؤلات، ولا يكاد الكثيرون يعلمون بوجودها.

تضمنت المشاريع الواردة على المركز الجهوي للاستثمار تنوعا في القطاعات. لكن الملاحظ أن أغلب المستثمرين يميلون للصناعة الغذائية والتعدينية، وبدرجة أقل النسيج والميكانيك. ويلاحظ غياب أي مشروع صناعي له علاقة بتصنيع الفوسفاط، أو معمل يثمن منتجاته له رغم أهمية الإنتاج المسجل بالجوار الجغرافي للمدينة. وتتسم فرص التشغيل الدائمة بالضعف، مقارنة بحجم السكان النشيطين بالمدينة. فقد بلغت ما مجموعه 784 فرصة عمل لما يقدر بـ 131534 من السكان النشيطين (المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.) بنسبة لا تتعدى 0.60% (المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى،2014 والبحث الميداني 2018). من القدرة التشغيلية بالمدينة، مما يدفعنا إلى التساؤل عن الدينامية الاقتصادية بالمدينة ودور المنطقة الصناعية في تعويض الم.ش.ف في ميدان التشغيل؟ هل بمثل هذه المؤسسات الصناعية ذات الاستقطاب المحدود لليد العاملة، يمكن أن ندبر رهان تشغيل الفئات النشيطة بمدينة لها خصوصية على المستوى الوطني؟

الشكل رقم 3: عدد المؤسسات الصناعية والمشتغلين بها بمدينة خريبكة إلى حدود سنة 2017

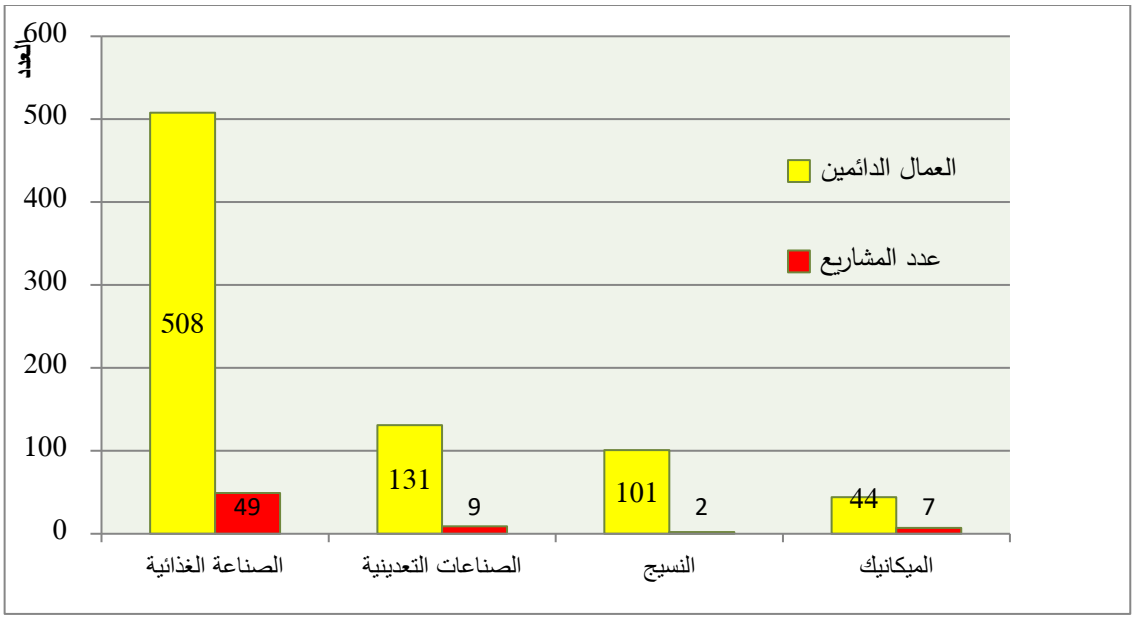

المصدر: المركز الجهوي للاستثمار بني ملال- خنيفرة ملحقة خريبكة (2018)

تبين هذه الأرقام حالة التشغيل بالمدينة، وعدم نجاحها في تطويق آفة البطالة أو التقليص منها، رغم عديد المحاولات. مما يجعل الحديث عن الم.ش.ف وإمكانية لعبه لدور أساسي في ملف التشغيل، وخلق دينامية حضرية، إما في ارتباط به أو بشكل مستقل عنه أمرا ملحا. فالمدينة لم تستطع بناء نموذجها الاقتصادي، رغم وجود فاعلين جدد (المهاجرون الدوليون- الوظيفة العمومية- الاستثمارات الخاصة- قطاع التجارة والخدمات، الثكنة العسكرية حيان..). وتزداد الأمور تعقيدا في ظل النمو الديمغرافي المتواصل وتراجع الأنشطة الخاصة بالفوسفاط. فهنا أصبحت المدينة بدون هوية اقتصادية تغنيها عن التودد للمجمع الشريف للفوسفاط بإمكانياته الضخمة. في إطار التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015، تم دمج إقليم خريبكة مع أقاليم الفقيه بن صالح وبني ملال وأزيلال وخنيفرة داخل جهة بني ملال- خنيفرة. فزاد هذا التقسيم، من عزلة الإقليم ومعه المدينة على المستوى الاستثماري، وهذا ما تدل عليه أرقام المركز الجهوي للاستثمار ببني ملال لسنة 2016.

الجدول رقم 2: توزيع المشاريع الاستثمارية المصادق عليها بجهة بني ملال خنيفرة سنة 2016

الإقليم	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات بالمليون درهم	فرص التشغيل المحدثة
بني ملال	44	1129,34	564
أزيلال	46	2547,86	466
الفقيه بن صالح	6	1207,1	436
خريبكة	8	274,32	133
خنيفرة	42	132,5	65
المجموع	**146**	**5291,12**	**1664**

المصدر: المركز الجهوي للاستثمار بني ملال- خنيفرة ملحقة خريبكة (2018)

يتضح من خلال توزيع المشاريع الاستثمارية بجهة بني ملال- خنيفرة، التوزيع غير المتكافئ لها، فتجد إقليمي بني ملال وأزيلال، يحظيان بأكبر عدد من المشاريع سنة 2016 بما مجموعه 90 مشروعا بقيمة استثمارية ناهزت 3677.2 مليون درهم. في حين لم تتعد قيمة المشاريع بإقليم خريبكة 274.32 مليون درهم، بواقع 8 مشاريع لسكان يبلغون 541708 وفرص تشغيل دائمة تقدر بـ133 منصب عمل قار. فهذا الرقم الأخير، يفرض على مدبري الشأن العام، ضرورة البحث عن فرص استثمارية على الأقل تكون مشابهة من حيث العدد للأقاليم المجاورة، لا سيما وأن للإقليم خصوصية تميزه عن باقي الأقاليم. إذ إنه مجال منجمي يستدعي ضرورة خلق فرص استثمارية، تراعي مبدأ الاستدامة وتضمن الأمن الوظيفي، علما أن عدد سكان إقليم خريبكة يفوق بعض الأقاليم الأخرى التي حظيت بدعم استثماري أكبر.

2.2.1- وضعية الاستثمار من خلال البحث الميداني

تقتضي مدينة خريبكة تعاملا حذرا على المستوى الاستثماري. كما تتطلب مقاربة شمولية تجعل من مطالب السكان حجر الزاوية الأساسي، وذلك لعدة اعتبارات منها على وجه التحديد، كون المدينة وليدة المنجم، ونشأت نتيجة استخراج الفوسفاط منها، ولازال استغلال ثروات الفوسفاط إلى اليوم من جهة ثانية، مما يولد تساؤلات كبيرة لدى السكان من قبيل مدى الاستفادة من تواجد معدن الفوسفاط؟ علما أن جزءا من سكان المدينة اضطروا للانتقال إليها بعد وصول خط الإنتاج لأراضيهم الخاصة. لنتساءل عن البديل الاقتصادي الذي قدم لهؤلاء؟ تفرض كل هذه المتغيرات تعاملا خاصا، لأن جزءا من التمثلات المنتشرة بين السكان تتحول إلى مواقف وأحكام، وبعدها تؤطر السلوك الفردي والجماعي بالمدينة، فيتحول الم.ش.ف إلى أول متهم، وتأتي بعده مؤسسات الدولة، بمختلف فروعها من سلطات محلية وملحقة للمركز الجهوي للاستثمار، ومندوبيات إقليمية وغيرها. واتضحت هذه التمثلات خلال قيامنا بالبحث الميداني، إذ صادفنا، لدى الكثير من المستجوبين، تدمرا من الواقع الاستثماري بالمدينة. إذ اعتبروا الحي الصناعي بالمدينة بدون جدوى بنسبة بلغت 56.7% (البحث الميداني 2018)، مما يوضح أن عدم تتبع مثل هذه المشاريع من طرف السلطات المختصة ومعرفة مآلاتها بعد التسليم يولد هذا النوع من الأجوبة. ويبقى انعكاسه على السكان محدودا الأثر إن لم نقل شبه غائب.

وعبرت الفئة المستجوبة عن مجموعة من الحاجيات، التي تعد حسب نظرها كفيلة بتغيير الوضع الاستثماري بالمدينة والإقليم، كالحاجة إلى المعاهد العليا، والبنيات التحتية وتشييد مصانع دعما لفرص التشغيل. واعتبرت 67% منها، أن الم.ش.ف لا يقوم بتنمية المدينة، نظير ما يجني من أرباح. وهذا يشكل انعكاسا للتمثلات الخاصة بالسكان، الذين يعتبرونه المسؤول الأول عن المدينة، كما كان الوضع في الأربعينيات أو الخمسينيات من القرن 20م، أو أن المدينة لا تتوفر إلا على عمال المناجم.

الشكل رقم4:آراء الفئة المستجوبة حول تنمية الم.ش.ف لمدينة خريبكة

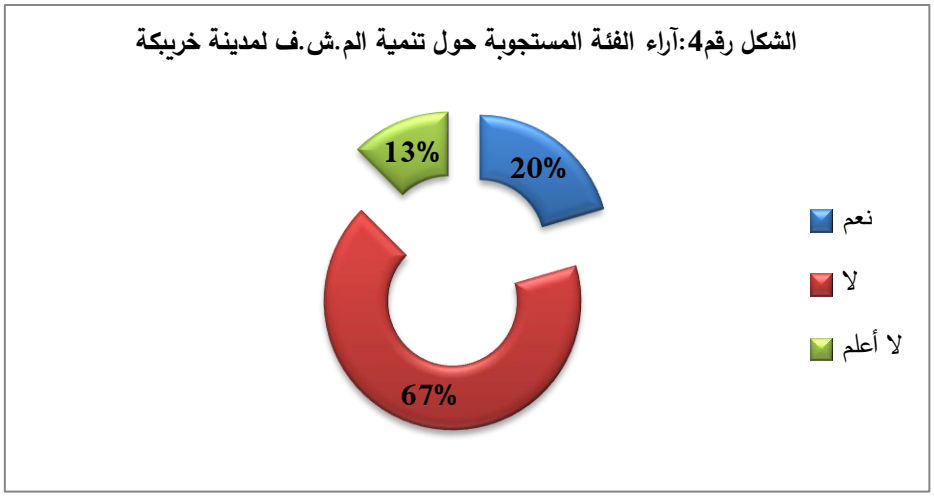

المصدر: البحث الميداني (2018)

وتفسر هذه المطالب بكون الم.ش.ف له موارد مالية كبرى، وأيضا للإنتاج الذي لا يتوقف. والواقع أن المدينة بنموها الديمغرافي وإشعاعها الإقليمي أضحت أهم مركز سكاني بالإقليم. ومن الطبيعي أن تطرح فيه مشاكل اقتصادية كالتشغيل والاستثمار، لكن يتم إغفال دور باقي الفاعلين، خاصة مؤسسات الدولة، التي لم تغير من بنية المدينة الاستثمارية الشيء الكثير، والدليل ما آل إليه الحي الصناعي بالمدينة.

نحاول في تحليلنا هذا، توضيح الوضعية الاستثمارية بالمدينة. والمتتبع للغة الأرقام سيتضح له أن السكان يشتكون تخلي أهم فاعل عنها، دون أن تكون للدولة ومؤسساتها القدرة على تغطية هذا التحول الجوهري. كما ندرك ارتباط السكان بماضي المدينة في ظل تدبير الم.ش.ف للمدينة المنجمية جنوب خط السكة الحديدية لسنوات طوال. بالمقابل، وفي ظل الزيادة السكانية المتواصلة والأرقام الرسمية لمعاملات المكتب واستثماراته في المغرب وخارجه وتوسع أنشطته التي لا تكاد تتوقف، يبدو أن جزءا من مطالب السكان يبقى أمرا مقبولا، خاصة المساهمة في تدبير الوضع الاستثماري بالمدينة واعتبارها جزءا لا يتجزأ من سياسته العامة.

2 المناقشة

يمكن أن نناقش مخرجات المقال من خلال ثلاث زوايا، أولها مرتبطة بالمجمع الشريف للفوسفاط، وثانيها مرتبطة بدور الفاعلين الجدد (المهاجرون الدوليون، الفاعل العمومي)، وثلاث هاته الزوايا النتائج التي تم تحقيقها من طرف مختلف الفاعلين.

إن المجمع الشريف للفوسفاط وصل إلى مرحلة تفويت كل ما يربطه بعامة ساكنة المدينة إلى الفاعل المنتخب، من خلال حصر دوره في الدعم المالي السنوي، والذي يقدم كنوع من إخلاء للمسؤولية، ويواصل تقديم خدماته الاجتماعية لعماله لكن بشكل لا يتماشى مع كان عليه الوضع سابقا، في حين أن مدبري الشأن العام المحلي عاجزون عن وضع أجوبة تنموية، تعالج العجز المسجل، كما أن أغلب ما ينجز من مشاريع يتسم بضعف المناصب التي يحدثها. بالمقابل لازالت الساكنة تطالب بحلول تنموية تبعد المدينة عن الارتباط بما هو منجمي.

نستخلص أيضا بأن المهاجرين الدوليين المنطلقين من المدينة يعانون من ظروف الاستثمار الصعبة والبيروقراطية، الأمر الذي ينتج عنه نفور استثماري رغم قلته.

عموما، يمكن أن نصل إلى مجموعة من الخلاصات حول واقع الاستثمار بالمدينة ولا سيما الجانب التصنيعي منه، أهمها الارتجالية في التخطيط بالمناطق الصناعية وتدبيرها بعد الإنجاز، فضلا عن التركيز على عقارات الخواص أكثر من الاحتياطات العقارية الأخرى بالمدينة والإقليم، رغم وجود رصيد عقاري مهم يضم 22439 هكتار من أراضي الجموع، وأراضي الملك الخاص بالدولة بـ 340 هكتار وأراضي الأحباس والجيش 56 هكتارا (عمالة إقليم خريبكة قسم الشؤون القروية، 2018)، ينضاف إلى كل هذا سياسة الم.ش.ف غير الواضحة، في الجانب الاستثماري، رغم قدرته على تحريك المدينة، وجعلها تنوع أنشطتها الاقتصادية، كلها عوامل أثرت سلبا على التنمية المحلية بالمدينة.

خاتمة

تبقى قضية البدائل الاقتصادية أمرا في غاية الصعوبة، بالنسبة لمجال منجمي في تحول مستمر، لكون هذا التحول يفتقد لأسس واضحة، وقد بين العمل الميداني أنه نتاج أزمة استمرت لسنوات، فالمجال الخريبكي تحول مع بداية التسعينات من مجال مستقطب للعمالة الوطنية إلى مجال طارد للسكان، فتولدت موجات هجرة مهمة تجاه دول أوروبا الغربية خصوصا إيطاليا وإسبانيا، وبناء عليه بدأت بعض الاستثمارات بالمدينة رغم أن أغلبها ينحصر في الجانب العقاري، وإن تم تجاوز الأمر ينحصر في مشاريع صغيرة ومتوسطة، غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد على التشغيل. كما أن دور الفاعل العمومي لا يرقى لتطلعات الساكنة، فتدخلاته غير كافية في مجال يعاني عجزا متراكما، لأن معظم ما يتم إنجازه مرتبط بما إداري، وما دونه يبقى محتشما.

تأسيسا على ما سبق اتضح أن فرضية دور المهاجرين في تنويع الأنشطة الاقتصادية حاضرة، غير أنها تبقى غير كافية، إضافة إلى أن دور الفاعل العمومي يبقى محتشما وغير قادر على استيعاب العجز الحاصل.

لنصل إلى القول بأن مسؤولية المجمع الشريف للفوسفاط ثابتة، فلا هو استمر في هيكلة وضبط توسع المدينة بأسس عقلانية تراعي نموها الاقتصادي كما حدث في النشأة، ولا هو هيئها لمرحلة تقلص تدخلاته المباشرة.

الببليوغرافيا

تقرير الأنشطة السنوي الصادر عن مجموعة الم.ش.ف، 2015.

تقرير الأنشطة السنوي الصادر عن مجموعة الم.ش.ف، 2015.

الرفاص محمد 1993 «قرن من الهجرة المغربية إلى الخارج، انعكاسات الهجرة الدولية على مناطق الانطلاق » مجلة جغرافية المغرب، العدد 1و2، الرباط المغرب.

عمالة إقليم خريبكة قسم الشؤون القروية، 2018.

المملكة المغربية وزارة الداخلية عمالة إقليم خريبكة، منوغرافية إقليم خريبكة، 2012.

المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 والبحث الميداني 2018

المندوبية السامية للتخطيط الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

ياسين مخليصي، 2021 التنمية المحلية والدينامية الحضرية بمدينة خريبكة، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب.

المحور الرابع:

ديناميات التحولات الاجتماعية والمجالية بالأرياف المغربية

البحث الجغرافي بالمجالات الريفية: أية علاقة بالتنمية المحلية المستدامة؟

ابراهيم التركي[1] ، ثرية بوحفاض[2]

[1] جامعة القاضي عياض مراكش، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بآسفي، منسق مختبر الدراسات حول التربية والبيئة والتنمية المستدامة

[2] جامعة القاضي عياض مراكش، الكلية متعددة التخصصات بآسفي، فريق البحث حول الحكامة الترابية والمجتمع

ملخص:

يجمع كافة المتدخلين بالحقل التنموي، أن البحث الجغرافي يحتل مركز اهتمامات التنمية المحلية المستدامة خاصة بالأرياف المغربية. فهو يحمل هم التوازنات البيئية والإعداد والتخطيط والتنمية. كما أن الحيوية الكبيرة التي يتميز بها البحث الجغرافي بالمجالات الريفية في علاقتها التنمية المحلية المستدامة، والمساهمة التي يقدمها الجغرافيون في هذا المضمار من خلال الحوار الوطني لإعداد التراب، ودورهم في إخراج مشروع الجهوية المتقدمة إلى حيز الوجود، ومساهمتهم في وضع العديد من البرامج التنموية عبر مختلف أرجاء التراب المغربي، لخير دليل على أهمية ومتانة العلاقة بين البحث الجغرافي والمجالات الريفية والتنمية المحلية والتنمية الترابية والتنمية البشرية المستدامة.

الكلمات المفاتح: البحث الجغرافي، المجالات الريفية، الجغرافيا التطبيقية، التنمية المحلية.

The synopsis:

All stakeholders in the field of development agree that geographical research is at the heart of development concerns, especially in the Moroccan countyside, and is interested in environmental balances, management, planning and development. The great liveliness of geographical research in rural territories and its relationship with local development, the participation of geographers in development through the national debate on regional planning, their role in the elaboration of advanced regionalization and several local development programs across the Moroccan territory, testify to the importance of close links between geographical research in rural areas and sustainable territorial development.

Keywords: geographical research, rural areas, applied geography, sustainable local development

Résumé :

Tous les intervenants dans le champ de développement, s'accordent que la recherche géographique est au cœur des préoccupations du développent durable surtout dans le monde rural marocain, et s'intéresse aux équilibres environnementaux, l'aménagement, la planification et le développement.

La grande vivacité de la recherche géographique dans les territoires ruraux et sa relation avec le développent local, la participation des géographes au développement à travers le débat national de l'aménagement du territoire, leur rôle dans l'élaboration de la régionalisation avancés et de plusieurs programmes de développement local à travers le territoire marocain, témoignent de l'importance des liens étroits entre la recherche géographique dans le milieux rural et le développement territorial durable.

Mots clés : Recherche Géographique, milieux rural, Géographie Appliquée, Développement Local Durable.

مقدمة

عادة ما يسعى الباحثون في مختلف الحقول المعرفية إلى إبراز الجدوى من بحوثهم والمنافع الملموسة التي يقدمونها إلى المجتمعات البشـــرية. ومن الحقول الجغرافية التي طرقها الجغرافيون خلال العقود الأخيرة، نجد حقل التنمية بمختلف مستوياتها خاصة التنمية المستدامة والتنمية الترابية؛ حيث أكدت مختلف التدخلات أن البحث الجغرافي، خاصة بالمجالات الريفية، يقع في قلب المشاكل ومراكز الاهتمام بالبلاد، فهو يحمل هم التوازنات البيئية والإعداد والتدبير والتنمية البشرية.

1. المقاربة المنهجية للبحث

1.1. إشكالية الدراسة: البحث الجغرافي بالمجالات الريفية وسؤال التنمية المحلية

لقد أصـــبح الجغرافي مع مطلع الألفية الثالثة مطلوبا للاســتشـــارة وأخذ الرأي في كل مشـــروع تنموي، مما يحتم عليه الإســـهام بقوة في عملية التنمية عن طريق العمل الميداني والمعرفة الدقيقة للواقع ودراســـة ظروف عيش الســـكان وتحديد حاجياتهم الأساسية، مادية كانت أم معنوية، الشـيء الذي مكن الجغرافي من فرض نفسـه كفاعل أساسـي في التنمية، وأداة إيجابية تسـهم في تأطير مظاهر الحياة حاضـرها ومسـتقبلها. كما سـتمكنه أبحاثه الميدانية والواقعية والملموسـة من جذب اهتمام المسؤولين المحليين الذين يشتركون معه في رغبته في تحسين جودة الحياة وخلق إطار ملائم للعيش، في ظل تنمية بشرية محلية تحترم كافة شروط الاستدامة.

وبالتالي تبقى التنمية المحلية والتنمية البشـرية المسـتدامة بمختلف المجالات الترابية بأي بلد من البلدان، شـأنا جغرافيا يدخل في إطار مســاهمة الباحث في جغرافية الأرياف أثناء دراســته لأي مجال من المجالات الريفية في التنمية البشــرية المستدامة.

من هذا المنطلق، كيف يمكن لجغرافية الأرياف أن تشكل مادة علمية ذات بعد استراتيجي له إسهاماته في خلق وتحقيق التنمية البشـــرية المســـتدامة بالأرياف المغربية؟ وماهي علاقة البحث الجغرافي بالتنمية؟ وكيف يمكن للبحث الجغرافي التطبيقي بالأوساط الريفية يسهم في خلق التنمية البشرية؟ لمعالجة الإشكالية أعلاه نقترح الفروض التالية:

2.1. فروض الدراسة

- راكم البحث الجغرافي بالأوســـاط الريفية طيلة عقود كما هائلا من المعارف مكنته من الانتقال من مرحلة البحث النظري أو البحث الأساس، إلى مرحلة التطبيق وتوظيف المعارف والمكتسبات، خاصة بعد الاستفادة من الجغرافيين كباحثين وكخبراء في ميادين تخصصهم.
- توفر البحث الجغرافي بالأرياف على مرتكزات نظرية وأخرى تطبيقية، وأدوات عمل ميدانية، تســـهل عليه الانخراط والإسهام في معالجة الإشكالات التنموية.
- انخراط البحث الجغرافي في عملية تهيئة وإعداد المجال الريفي أســهم في نجاح العديد من التدخلات الهادفة إلى خلق التنمية البشرية المستدامة.

3.1. المناهج المستعملة في البحث

فرضت علينا نوعية الدراسة وخصوصيتها اللجوء إلى المنهج التوثيقي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي

1.3.1. المنهج التوثيقي

لقد اعتمدنا في إنجاز هذا المقال على منهج توثيقي حول الموضـــوع، من خلال توظيف عدد من الأبحاث والدراســـات والمقالات الأكاديمية، لأن اســتعمال هذا المنهج يعد ضــروريا في أية دراســة من هذا النوع، خاصــة أن الأمر يتطلب منا تجميع الوثائق والدراسات العلمية المنجزة حول الأرياف المغربية، بهدف استنطاق محتواها وتحليلها ومعرفة المراحل التي مر منها البحث الجغرافي حول الأرياف.

2.3.1. المنهج الوصفي

يتجلى هذا المنهج في تتبع ووصف مراحل تطور مواضيع البحث الجغرافي الريفي.

3.3.1. المنهج التاريخي

تتبع تطور ســيرورة الدراســات والأبحاث حول الأرياف، يتطلب منا توظيف هذا المنهج العلمي، خاصــة أن البحث في الأرياف ليس وليد العقود الأخيرة، وإنما قديم قدم الجغرافيا نفسها.

4.1. الجهاز المفهومي للموضوع

1.4.1. جغرافية الأرياف

تعد جغرافية الأرياف فرعا من فروع الجغرافية البشرية، وموضوعها شديد الصلة بالجغرافية الزراعية والجغرافية الفلاحية، فهي علم يهتم بدراسة الأرياف وأنشطتها الاقتصادية وكيفية توزيع التجهيزات والبنيات التحتية بها، وعلاقتها بالمدن وتطورها وتأثيرها على المدينة أو العكس والهجرات منها وإليها، كما تهتم بدراســة تنظيم المجال الريفي ومختلف مكوناته الاقتصــادية والاجتماعية والبيئية... ودراســة الديناميات والتحولات بهذا المجال. ويمكن تســميتها أيضــا بجغرافية البادية أو كل ما هو خارج المدينة، وإذا كانت الأغلبية من ســكان الأرياف يتعاطون للنشــاط الفلاحي من زراعة ورعي، فالجغرافية الريفية تدرس أيضــا عددا من الأنشــطة غير الفلاحية. فهي دراســة شــاملة تهتم بكل مقومات ومكونات المجال الريفي ونظمه وموارده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...

2.4.1. المجال الريفي

على الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه للمجال الريفي نظرا للتباينات الموجودة ما بين البلدان وداخل البلد الواحد، إلا أنه يمكن أن نشــير إلى أن الأرياف هي تلك المجالات أو البقع الأرضــية ضــعيفة التعمير والقليلة الكثافة الســكانية، ونشــاطها الاقتصــادي الأســاســي هو الفلاحة، كما تقل بها نســبة الأنشــطة ذات الطابع الخدماتي، عكس ما نجده بالمجال الحضــري الذي يعرف تركزا كبيرا للسكان ووســائل الإنتاج والخدمات وتنوعا في الأنشــطة والوظائف، وهذا ما يعطي توزيعا منطقيا للوظائف ما بين المدن والأرياف، رغم هيمنة الأولى على الثانية.

3.4.1. مفهوم التنمية المحلية

شكل مفهوم التنمية لاتساعه وتشعب الفروع المنبثقة عنه مادة حيوية للدراسة والتحليل، وقد اختلف المعالجون، ليس فقط في مفهوم التنمية، وإنما أيضــا في الكيفية... فموضــوع التنمية موصــول بالأفكار والمعتقدات والســياســات... وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها النمو مع التغير، والتغير اجتماعي وثقافي واقتصــادي، وهو تغير كمي وكيفي أي تغير شــامل، وبالتالي لم يعد من الضروري الكلام عن تنمية اقتصادية وأخرى اجتماعية وثالثة ثقافية...

وتعد العلوم الاجتماعية وعلى رأســـها الجغرافيا من أكثر العلوم وظيفية، وأكثرها تقربا من المجتمع وانكبابا على همومه والاطلاع على مشاكله بغية المشاركة في تصور حلول لها، وقد كاد هذا التقرب أن ينحصر في قضية كبرى، هي قضية العدالة الاجتماعية، فراح الجغرافيون يستنكرون الميز المكاني المتزايد ويندون بالأنظمة المسؤولة عن ذلك (مَحمد بلفقيه، 1991، ص: 157).

تتبني التنمية المحلية على عدة شـــروط نذكر منها، تحرير الطاقات البشـــرية المحلية من كل القيود التي تعيق تكوين وازدهار الفرد كالأمية والفقر والتهميش والإحباط، ثم تزويدها بالوسـائل التي تمكنها من الاسـتثمار العقلاني للموارد المحلية ومن خلق الثروات والإبداع المتجدد في مختلف الميادين، وبشكل يساهم فيه الجميع كل حسب إمكانياته ومؤهلاته (المختار الأكحل، 2004، ص: 15).

وقد ظهر هذا المفهوم عقب تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها تستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى كافة تراب البلد الواحد، خاصـــة أن الجهود المبذولة من طرف الأفراد والجماعات على المســـتوى المحلي لا تقل أهمية عن الجهود التي تبذلها الدولة والأجهزة الحكومية عبر المســـاهمة الفعلية للســـكان المحليين في وضـــع وتنفيذ مشـــاريع التنمية بمختلف مستوياتها بهدف تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للسكان وإدماجهم في المسلسل العام للتنمية، وذلك من خلال مشاركتهم في جميع المجهودات المبذولة لتحسين مستواهم المعيشي، وتوفير الخدمات ووضع البرامج التنموية المحلية بطريقة تشـجع الأفراد والجماعات على الاعتماد على الإمكانات الذاتية والمشـاركة الفعالة في تنفيذ المشاريع من خلال إدماج مفهوم المقاربة التشاركية (ابراهيم التركي وآخرون، 2016، ص: 151).

كما تهدف المبادرات التنموية المحلية فيما تهدف إليه إلى تحسين البنيات والتجهيزات التحتية الأساسية من ماء وكهرباء وبنية طرقية ومدارس وبنيات صـحية، والرفع من درجة التعاون بين السكان وإشراكهم في التدبير ونقلهم من حالة اللامبالاة إلى المشـــاركة الفعلية والفاعلة، إضـــافة إلى دفع الســـكان المحليين إلى المحافظة على المشـــاريع التنموية والحرص على رعايتها وتحسين ظروف تنفيذها.

فمنطلق التنمية المحلية إذن، يعتمد على أســس البناء من القاعدة وجعل تنمية الســكان المحليين نقطة الانطلاق لتنمية المجتمع والبلد ككل، وبالتالي فالتنمية المحلية هي سيرورة شاملة تضم مختلف اهتمامات المجتمع بشكل تتكامل فيه العوامل الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية والثقافية والإدارية، كما أنها بمثابة مفهوم كلي وشـــامل يعمل على تثمين الإمكانات والموارد الذاتية المتوفرة محليا، ودمجها في الاقتصـاد الوطني بشـكل يأسـهم في خلق التوازن بين المحلي والوطني، اعتمادا على الإنسان باعتباره أساس التغيير والتطور والتنظيم والتحكم في الوسائل والآليات والموارد المحلية؛ كما أن مفهوم التنمية المحلية عبارة عن عملية مركبة وحركة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية لساكنة ما؛ بهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة ومخطط لها تستهدف الانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه. ولتدقيق هذا المفهوم أكثر لابد من مراعاة ثلاثة جوانب أساسية (نجيب المصمودي، 2014، ص: 17):

الجانب المؤسساتي: ويهم طبيعة التنظيم الإداري والسياسي للبلد من جهات وأقاليم وجماعات محلية.

جانب الإمكانيات والمؤهلات: سواء الطبيعية منها أو الاقتصادية أو البشرية لجماعة ترابية ما، لأن هذه المؤهلات هي التي تعطي للجماعة شخصيتها.

الجانب التاريخي: ويتعلق بالعناصـــر المشـــتركة من عادات وتقاليد وأعراف وثقافة وثرات محلي وهوية اجتماعية وثقافية لجماعة ترابية ما.

4.4.1. التنمية الريفية

يعتبر مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال هناك جدل حولهـــا بـــين معظم المهتمين بالتنمية، وقد أصبح هناك اهتمام بالتنمية الريفية نظرا لكونهـا تهـدف إلـى تطـوير الريف، وسكانه، فالتنمية وكما أشار إليها الباحثون التنمويون، هي من الإنســـان، ولـــه، وتعـــود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد. وتعتبر التنميـــة الريفية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في أي دولة من الدول، نظرا لأن المجتمع الريفـــي يحتـــل أهمية خاصـة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون نسبة مهمة من إجمالي عدد السكان، وأن معظم عمليات التنمية الريفية أهدافها اقتصـادية واجتماعية مثل زيادة الأراضـي المزروعة من خلال استصـلاحها والقيام بمشـــاريع للري، وعقلنة اسـتغلال الموارد الطبيعية من ماء وتربة وغطاء نباتي، واجتماعية مثل إنشـاء المؤسـسـات التعليمية والصـحية وفك العزلة وإنشاء البنيات التحتية، وتوفير الخدمات الضرورية.

5.1. أهداف الدراسة: إبراز أهمية الأبحاث حول الأرياف في تحقيق التنمية

يتمثل الهدف الأول من هذا المقال في إبراز الأهمية الكبرى للجغرافيا كتخصص علمي استراتيجي له مكانته في البحث عن سـبل تحقيق التنمية والتخطيط للمسـتقبل بالأوسـاط الريفية المغربية، خاصـة عندما يكون مبنيا على الدراسـة الميدانية والتجربة والتحليل المنطقي مع تبني المقاربة التطبيقية.

كما نهدف أيضـا إلى دعوة الجغرافيين إلى الاهتمام أكثر بالبعد التطبيقي التنموي في أبحاثهم خاصـة بالمجالات الريفية المحلية، لأن كل مجال من المجالات الريفية المغربية يتميز بخصـــوصـــيته الطبيعية والبشـــرية، لهذا فالجغرافي من أكثر الباحثين المتخصـصـين كفاءة وتأهيلا لدراسـة هذه الخصـوصـيات، وبالتالي سـيكون بمقدورة اقتراح الحلول والبرامج التنموية الملائمة لمجال دراسته.

2. البحث الجغرافي بالأرياف: ما بين التطبيق والقابلية للتطبيق

أصـبح الجغرافيون مدعوين للمسـاهمة في دراسـة مواضـيع تطبيقية عبر تشـخيص الظاهرة وتقديم حلول لها في إطار تكوينهم (موسى كرزازي، 2016، ص: 57) وتخصـصـهم ومن مواقع مسؤولياتهم، بغرض المشـاركة في وضـع اسـتراتيجيات تنموية، هذا وقد دافع عدد من الجغرافيين عن جغرافية تطبيقية نفعية ومطلوبة في السوق من مستعمليها (جماعات محلية، مقاولات، مؤســـســـات عمومية...)، داعين إلى تكوين علمي وتقني وإتقان التكنولوجيات الجديدة في مختلف العلوم (موســـى كرزازي، 2016، ص: 58).

فالجغرافيا تطمح إلى فهم وتفسير توزيع الظواهر الميدانية، وتقترح نماذج لتنظيم المجال وضـبط قواعد التنمية، من هذا، جاء اهتمام الجغرافيا بدراسة مختلف الظواهر الميدانية وبجميع المجالات، ومنها المجالات الريفية.

فالحديث عن الجغرافيا الريفية والبحث الجغرافي بالأرياف المغربية في بعده التطبيقي يطرح مســـألة الازدواجية بين البحث الأسـاسـي ذي الطابع النظري، والبحث التطبيقي، وقد يبدو الأمر محسـوما بالنسـبة للجغرافيا مادام أن هذه الأخيرة برزت منذ القديم كعلم له تطبيقات مباشرة، أو يخضع فيه إنتاج المعرفة لطلب عملي يكتسي أحيانا صبغة استراتيجية، سواء

تعلق الأمر بالتعرف على الأسواق وتسهيل التجارة أو المساهمة في التحضير للحرب (محمد الرفاص، 2002، ص: 25)، وعليه يمكن اعتبار النقاش الذي برز خلال الستينيات من القرن العشرين حول الجغرافيا التطبيقية في إطار البحث عن الهوية ناتج عن تعدد الاختصاصات والتقوقع الأكاديمي والشعور بالتجاوز من طرف علوم أخرى.

وإذا كان البحث الجغرافي عموما والبحث في الأرياف على الخصوص يهدف إلى المساعدة على تحديد التوجهات الاقتصادية والبرامج التنموية والمشاريع الترابية، وكذا المساهمة في اتخاذ القرار السياسي، فهذا الأمر يتطلب الشروط التالية:

- معرفة حدود مسؤولية الباحث الجغرافي في توجيه القرارات؛
- استقلالية الباحث الجغرافي عن التوجهات والقرارات السياسية، وعدم التأثر بموقع وتوجه الجهة الآمرة بالبحث؛
- الأخذ بعين الاعتبار تعدد الاختصاصات الذي يتطلب الفهم الجيد للواقع الاجتماعي والمجالي بمختلف مكوناته الطبيعية والبشرية، وتداخل العلوم المهتمة بهذا الجانب؛
- عدم الانجرار نحو الإفراط في استعمال تقنيات وأدوات البحث الحديثة، حتى لا تصبح غاية في حد ذاتها.

وقد أبانت التجربة في ميدان الأبحاث الجغرافية في الأرياف المغربية أن الفرق بين البحث الجغرافي الأكاديمي النظري أو الأساس والبحث الجغرافي التطبيقي أمر محدود للغاية نظرا للتفاعل القوي بين المستويين (محمد الرفاص، 2002، ص: 27).

وقد أسهمت التطورات التي شهدها علم الجغرافيا، وكذا أسس ومقومات البحث الجغرافي خلال النصف الثاني من القرن العشرين في تكريس الوظيفة النفعية للجغرافيا من خلال تعدد وتنوع الوظائف الجديدة التي تبنتها الجغرافيا خاصة في شقها التطبيقي.

جدول رقم 1: أسس ومقومات البحث الجغرافي المعاصر منذ منتصف القرن الماضي إلى الآن

أولا: من حيث الموضوع	ثانيا: من حيث المنهج	ثالثا: من حيث الوظيفة
• **ظهور مفهوم المجال:** دراسة الأبعاد المكانية للمجتمع وأنشطته؛ • **التحليل المكاني:** الجغرافيا علم العلاقات والتفاعلات المكانية للظواهر؛ • **التحليل الإقليمي:** الوظائف + الإشعاع؛ • التحليل البيئي: تأثير الإنسان على البيئة؛ • **النظريات:** التفاعل المجالي + المنظومات الجغرافية + النظريات الاقتصادية والاجتماعية.	• **المنهج الوضعي المنطقي:** بناء النماذج؛ • **المنهج الكمي:** الإحصاء والرياضيات والهندسة والإعلاميات (النمذجة)؛ • **المنهج الفرضي الاستنباطي:** الانطلاق من النموذج النظري؛ • **المنهج النسقي (النظامي):** المنظومات + التفاعل المتبادل؛ • **المنهج الجغرافي التعميمي:** الوصف، التفسير (القوانين)، التنظير، التطبيق والتعميم.	• **تطوير الوظائف الكلاسيكية؛** • **وظيفة ثقافية تربوية:** تكوين الفرد وتأهيله للاندماج في محيطه (الكفايات والقيم)؛ • **وظيفة أكاديمية:** التكوين + البحث العلمي بشقيه الأساسي والتطبيقي؛ • **وظيفية ميدانية تطبيقية:** إعداد التراب – التخطيط والتنمية + تدبير البيئة + تدبير الموارد الطبيعية + تدبير الكوارث والأخطار الطبيعية...

المصدر: (عبد العزيز باحو 2015، ص: 20)

دفعت هذه التحولات بالعديد من الجغرافيين المغاربة إلى المغامرة في ميدان نقل معارف المادة من مجرد معلومات إلى مفاهيم يمكن تطبيقها في ميادين تنموية شـــتى. وقد أدى تقلد نعضـــهم لمســـؤوليات عليا إلى التأثير على القرارات وكيفية اتخاذها مما جعل الإدارات العمومية ومختلف الفاعلين الاقتصـــاديين والاجتماعيين، يغيرون إيجابيا نظرتهم وآراءهم إزاء المادة وممتهنيها. مما أعطى رواجا للمنتوج الجغرافي في وســـط الجماعات المحلية وإدارات إعداد التراب والوطني وحملها على الاستعانة بالجغرافيين كخبراء في الدراسات المهتمة بتدبير الموارد البشرية والطبيعية ودراسات الوقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وكذا في دراسات الجدوى بالنسبة لعدد من المشاريع والبرامج التنموية (موسى كرزازي ومحمد أيت حمزة، 2005، ص: 8).

فالتنمية الترابية التي يلعب فيها الباحث الجغرافي دورا مركزيا، هي سـياسـة للتنمية العادلة والمتوازنة والمتضـامنة لوحدة ترابية معينة، فهي أداة تدخلية لتصـحيح الاختلالات الاجتماعية والمجالية، ووسـيلة للاسـتغلال العقلاني والمسـتديم للموارد والثروات (المختار الأكحل، 2016، ص: 31).

وبما أن الهدف الرئيسـي لسـياسـة إعداد التراب هو توفير شـروط العيش الكريم وصـيانة حقوق كل افراد المجتمع، فإن نجاح أي مشـروع للتهيئة الترابية رهين بتحقيق أهداف فرعية، تتمثل في إشـراك وتعبئة كل الأطراف السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، ثم ترسيخ الممارسة الديمقراطية السليمة، وتثبيت مبادئ وقيم المواطنة الفاعلة والحكامة الجيدة... مما يحفز السكان على المشاركة في الحياة العامة، والانخراط في بناء مسلسل التنمية (المختار الأكحل، 2016، ص: 32).

3. البحث الجغرافي في الأرياف: من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق

يتفرع اهتمام البحث الجغرافي المعاصـر إلى فرعين متلازمين ومترابطين ومتكاملين، لكنهما مختلفين من حيث الأهداف (عبد العزيز باحو، 2015، ص: 28):

– البحث الأســاس (النظري): ويســعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف؛ تحســين المعارف العلمية عبر اختبار النظريات الجديدة وتطويرها من خلال الفحص والتحري وتحسـين الأدوات والوسـائل المنهجية المسـتعملة في البحث، وكذا العمل على تجديد الأسس والمقومات الإبستيمولوجية والنقدية للجغرافيا؛

– البحث التطبيقي الإجرائي (العملي): ويسـعى إلى تطبيق المعارف النظرية التي تم التوصـل إليها على أرض الواقع وفي المجال الجغرافي، وذلك من خلال توظيف تلك المعارف الجغرافية العلمية لوضـــع مخططات واســـتراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد حلول عملية لمشاكل البيئة والتنمية المستدامة وتدبير المجال وتنظيمه وإعداده.

في هذا الصـــدد يؤكد الجغرافي محمد بلفقيه في إطار بحثه عن هوية الجغرافيا، في الجزء الأول من كتابه "الجغرافيا: القول عنها والقول فيها" إلى ضـرورة توفر الجغرافيا على ثلاثة معايير أسـاسـية لكي تصـبح علما حقيقيا قابلا للتطبيق وله قيمة نفعية، هذه المعايير تتمثل في الموضوع والمنهج والمردودية الاجتماعية (محمد بلفقيه، 1991، ص: 40).

من هذا المنطلق لا يمكن تصـور بحث جغرافي بدون مردودية اقتصـادية أو دور داخل المجتمع وبدون مسـاهمة في تحقيق التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

فإلى جانب البحث الأساسي الذي يسعى إلى تحسين المعارف حول المجال الجغرافي وديناميته والعوامل المتحكمة في تشـــكيله وهيكلته... أصـــبح البحث الجغرافي بالأرياف منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يولي اهتمامه بالجوانب التطبيقية النفعية من خلال التركيز على وسائل وطرق استثمار نتائج البحث الأساس، بهدف المساهمة والوصول إلى وضع حلول تطبيقية لمختلف الإكراهات التي تعاني منها الأرياف سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية بمجال جغرافي معين.

هذا التوجه العلمي للجغرافيا بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى ظهور الجغرافيا التطبيقية التي تهتم بالخصـــوص بالجوانب التطبيقية ذات الأثر المادي على المجال، حيث اســتفادت من الأبحاث التي أجريت في الميدان العســكري والتي أثبتت قدرتها على حل كثير من المشاكل التنظيمية والتنبؤ بالحاجيات والمطالب المستقبلية، وذلك بتطبيق نظرية المحاكاة؛ ولعل هذه الاتجاهات الجديدة في ميدان البحث الاجتماعي والتي أعقبت الحرب العالمية الثانية تفيد الجغرافيين –خاصـــة جغرافيي الأرياف– وتساعدهم على حل ما تراكم أمامهم من قضايا كقضية المواقع وتنظيم النقل أو تفاعل الأنشطة داخل بيئتها مثلا (محمد بلفقيه، 1991، ص: 158). كما أسهم انفتاح الجغرافيا على علوم أخرى في إغناءها وتطورها، فقد تمخض عنه تطعيمها بأفكار ومفاهيم ونظريات ومناهج وتقنيات جديدة، مما أدى إلى تنويع المقاربات وأدوات وتقنيات البحث الجغرافي، وحسب هذا التوجه الجديد للجغرافيا، فقد أصبحت الجغرافيا المعاصرة تقوم بالوظائف التالية (عبد العزيز باحو، 2015، ص: 31):

– المساهمة في إيجاد حلول وتصورات لقضايا التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التركيز على الأبعاد المكانية لتلك القضايا، وخاصة كيفية تدبير التفاوتات السوسيو– مجالية، قصد التخفيف من حدتها وتحقيق العدالة المجالية؛

– إعداد التراب، ســـواء على المســـتوى المحلي أو الإقليمي أو الجهوي أو الوطني، من خلال محاربة مظاهر الاختلالات والتفاوتات في المجال الجغرافي، عن طريق تدبير هذا المجال، وتأهيله لتحقيق التنمية المجالية والحكامة الترابية؛

– تدبير البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية، ويتم ذلك من خلال دراسة خصائص المنظومات الجغرافية، وتحليل أسس التوازن البيئي، وتشخيص مظاهر الاختلال في النظم البيئية والعوامل المسؤولة عن ذلك، واقتراح حلول عملية لها، وتدبير الموارد، وكذا الأخطار الطبيعية والبشرية والبيئية... مع مراعاة شروط تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ومن المؤكد أن التجويد في الأداء الجغرافي بالأرياف يمثل ظاهرة صحية، تتشبث بها الجغرافية المعاصرة، لكي يمتد التجويد في الأداء إلى إنجاز العمل الجغرافي التطبيقي وحسن توظيفه خدمة لإطار الحياة وظروف العيش، خاصة في ظل تعاظم أهدافها، واتســاع مجالاتها وزيادة الطلب على خبراتها وعطاءها ومكتسباتها التطبيقية (صــلاح الدين علي الشــامي، 1999، ص: 481).

من شأن هذا التجويد أن يوضح كيف استلهم الاجتهاد الجغرافي حسه الجغرافي، وكيف أحسن استخدام خبرته وقدراته في العمل التطبيقي، لكي يبشـــر بالتخطيط الجهوي والمحلي. ولقد اقتنع بجدوى وضـــع الإطار الذي يحدد معالم هذا التخطيط، ويجعل منه وعاء مناسبا للخطة التي توظف برامجها في التنمية، والنمو المتوازي والمتوازن اقتصاديا واجتماعيا وخدماتيا وبيئيا... (صــلاح الدين علي الشــامي، 1999، ص: 487). خاصـــة ان الجغرافيا تطمح إلى فهم وتفســير توزيع

الظواهر المجالية، وتقترح نماذج لضبط المجال وضبط قواعد التهيئة، علما أنها تستعمل مقاييس متنوعة في مقارباتها حسب تعدد المواضيع وتعدد التخصصات والظواهر المدروسة وتباين تمظهراتها.

4. المرتكزات النظرية والتطبيقية للبحث الجغرافي في الأرياف

الاهتمام بالمشاريع التنموية وتطبيقاتها ميدانيا ليسا دخيلين على الجغرافيا، فكل عملية تستهدف تعديل أو إعادة إنتاج أو إعادة هيكلة منظومة أو وسط جغرافي معين، لابد وأن تبدأ بالمعرفة الجيدة لخصوصيات ومميزات ومؤهلات هذا الوسط، باستخدام أدوات البحث الجغرافي من تحريات ميدانية مباشرة أو مسح ميداني. كما أصبح انخراط الباحثين الجغرافيين يفرض نفسه في وضع تصور لمخططات التنمية المجالية المحلية والجهوية والوطنية، وقد برز هذا التوجه من خلال إشراك الجغرافيين منذ بداية الألفية الثالثة في مناقشة القضايا الكبرى التي تهم إعداد التراب الوطني، وقد برز في هذا الإطار الدور العلمي والعملي الكبير للجغرافيين كقوة اقتراحية وتنظيمية أساسية.

فمختلف العمليات التنموية الهادفة إلى إعداد وتنظيم المجال وتحقيق التنمية، تتم بمجال يعد الجغرافي من أكثر المتخصصين دراية به وفهما له، بفعل النظرة الشمولية والتركيبية في تحليل ومعالجة الدينامية المجالية والفهم الجيد لمختلف التفاعلات ما بين العناصر الطبيعية والبشرية من طرف الباحث الجغرافي، خاصة أن البحث الجغرافي في الأرياف يتقاطع مع عدد من العلوم المجاورة، خاصة الاجتماعية منها، ومن تم اهتمام الجغرافيا بالمجال الريفي من منظور خاص.

هذه الخصوصية، وهذا الوضع يجعل من الاقتراحات والحلول الجغرافية الخاصة بتهيئة وإعداد المجال والتنمية المحلية أكثر شمولية وأكثر عمقا وأكثر قابلية للتنفيذ والتطبيق الميداني؛ عكس التدخلات التي تأخذ طابعا تقنيا، والتي تتأسس على تدخلات قطاعية متفرقة في الزمن والمجال، مما يجعلها ضعيفة التجاوب وبالشكل المطلوب مع الواقع المحلي والخصوصيات البشرية والاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، الأمر الذي يفسر التعثر أو الفشل الجزئي أو الكلي الذي آلت إليه العديد من المشاريع المدعوة بالتنموية المؤطرة بمنظور يغلب عليه الجانب التقني والبيروقراطي (المختار الأكحل، 2005، ص: 12).

وبالتالي فالباحث الجغرافي المتخصص في الجغرافية الريفية، يعتبر من أكثر الباحثين من مختلف الحقول العلمية تأهيلا للقيام بمهمة تهيئة وإعداد المجال أو على الأقل الإسهام فيه (المختار الأكحل، 2005، ص: 13). وهذا يتطلب من الباحث الجغرافي التميز بعدة شروط تتمثل في التكوين الأكاديمي الجيد والمستمر، والإلمام بالقواعد المنهجية وتقنيات العمل الميداني مع القدرة على تكييفها مع الحالة المعنية بالتهيئة والتنمية المحلية، والتجربة الميدانية الواسعة والدراسة العميقة والتي لا تتأتى للباحث الجغرافي في الأرياف إلا من خلال حسن الإصغاء إلى الآخرين والتفاعل والاندماج الإيجابي معهم، وإشراكهم في تبني المقترحات التنموية والحلول الإجرائية لذلك، سيما وان معرفة العلاقات التي تربط المجتمع بالمجال وفهم تصرفات الأفراد فيه ومواقفهم المتنوعة، يساعد على فهم عقلاني للتراب وسبل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ فالجغرافي المتخصص في الأرياف يعمل على تحليل هذا المجال بمختلف مكوناته الاجتماعية والاقتصادية، وطرق التدبير والإكراهات التي يطرحها التسيير، كما يعمل على استيعاب وفهم تصرفات الأفراد والجماعات، وترجمتها إلى برامج ومشاريع إعداد وتهيئة المجال الريفي.

لكن تبني مختلف مشاريع التهيئة والتنمية المجالية والترابية ليس بيد الجغرافي أو مختلف المتخصصين المسهمين في صياغته وإخراجه إلى حيز الوجود، بل يخضع للاختيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمختلف الأطراف المتدخلة في المجال، لذا يجب على الباحث الجغرافي أو واضع مشاريع التنمية أن يظل محايدا ويتبنى الحل الوسط والقابل للتنفيذ والتمويل، وأن يوفق بين مختلف الرغبات والغايات للأطراف المتدخلة في المجال، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية أو ثقافية...

5. البحث الجغرافي وقواعد إعداد المجال الريفي

يقصد بإعداد المجال أو تهيئته كل تدخل أو عملية تهدف إلى الحصول على أفضل توزيع للسكان وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فوق مجال معين، بهدف التخفيف من التباينات الجغرافية التي تعرفها البلاد، كما أن إعداد المجال لا يعني أن نتعامل بنفس الطريقة ونفس المنهاج مع كل المجالات الترابية.

فهذه المسألة أساسية لمعالجة مشاكل التنمية الريفية، حيث يبدو التناقض الواضح بين المقاربة الإدارية لهذه التنمية والمقاربة البحثية لها. فبالنسبة للعمل الإداري يعتبر العمل التنموي كعمل شمولي صالح للشرق والغرب والشمال والجنوب؛ أما الباحث الجغرافي، وخاصة المتخصص في الأرياف، فينطلق من حقيقة مكانية ويعطي أهمية للتمايزات والتباينات بين منطقة وأخرى (محمد الناصري، 2002، ص: 12)؛ فمن العيوب النظرية والأخطاء المنهجية في ميدان التهيئة والتنمية الفلاحية والتخطيط لتنمية المجالات الريفية بوجه عام منذ بداية الاستقلال، هي هيمنة المنظور المركزي والإداري، وطغيان المقاربة النمطية التي لا تراعي الخصوصيات المحلية، وتفتقر إلى آليات التعلم انطلاقا من الميدان والتشخيص العلمي الدقيق للواقع المحلي بكل أبعاده، في غياب شبه كلي للإصغاء إلى الساكنة المحلية وإشراكها الفعلي في جميع مراحل بناء وإنجاز أي مشروع (المختار الأكحل، 2016، ص: 30).

هنا يأتي دور الجغرافي المتخصص في الأرياف الذي يعمل على التقريب بين وجهة نظره كجغرافي يعتمد على قواعد بحثية أصيلة، والإداري الذي يعتمد المقاربة الشمولية، لهذا الغرض فالباحث الجغرافي يهتم بالآليات والميكانيزمات التي من شأنها العمل على الجمع بين القواعد البحثية الأصيلة والمبادرة الإدارية على مستوى هياكل الدولة، خاصة أن المبادرات التنموية بالأرياف المغربية يعترضها اختلاف الرؤى ووجهات النظر.

يتطلب نجاح مشاريع التهيئة وإعداد المجال والتنمية الترابية معرفة دقيقة بالمجال المستهدف، أي ضرورة القيام بدراسات علمية عميقة للمجتمع المحلي من خلال دراسة أنشطته الاقتصادية وبنياته التحتية وموارده الطبيعية والثقافية والترابية ومؤهلاته البشرية، وكذا الفهم الدقيق لمختلف العلاقات التفاعلية بين مكوناته المجالية، وتعميق المعارف بمقومات وعوامل التطور والتنمية المجالية بالوسط الريفي.

ومادامت الأوساط الريفية المحلية الأكثر استهدافا بواسطة مشاريع وبرامج التهيئة والتنمية المجالية، ومادامت هذه الأوساط تمارس عليها ضغوط مرتبطة بنوعية الموارد الطبيعية وحجمها وقيمتها الاقتصادية وأشكال استغلالها، فإن دراستها من وجهة نظر المتخصص في جغرافية الأرياف بهدف تحقيق التنمية المحلية على الصعيد المحلي تصبح ضرورية وأساسية، مما يسمح للفاعلين التنمويين في المجال بالتعرف على الأسس والقوانين المتحكمة في الدينامية الاقتصادية

والمجالية وديناميةالموارد الطبيعية وغيرها، ومن تم ضـــبط العوامل المتحكمة في هذه الدينامية، هذا كله يشـــكل أســـاس لانطلاق أبحاث المهتمين باستعمال المجال ونتائجه اللاحقة، مثل الباحثين في تطور الأرياف المتخصصين في الاستثمار الزراعي واستعمال التربة، وعلى رأسهم الجغرافيين المتخصصين في دراسة المجالات الريفية (محمد الطيلسان، 2002، ص: 42). والذين يعدون من أكثر الباحثين دراية بهذه المجالات، ومختلف الأنشطة الاقتصادية الريفية ومن ضمنها الأنشطة البديلة التي بدأت تظهر بالعديد من الأرياف المغربية خلال الفترة الحالية.

ويمكن لنتائج البحث الجغرافي في الأرياف، أن تخدم وبطريقة مباشرة أهداف ومساعي الأبحاث المتعلقة بتطور المشهد الريفي وكذا الأنشطة الاقتصادية لكونها تحدد شروط هذا التطور، وذلك على أساس تحديد علاقة الدينامية البشرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مع ظروف ومكونات وموارد المجال. لهذا، أصـــبحت نتائج البحث الجغرافي المتكامل والشـــامل، تشـــكل قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها أثناء تحديد مدى قابلية الأوساط الريفية لاستقبال مشاريع التهيئة والتنمية المحلية والاندماج الترابي المرتبط باستثمار المؤهلات المحلية للمجال بهدف خلق ظروف نجاح عمليات التنمية المستدامة في أبعد تجلياتها، وبالتالي فتدخل الجغرافي في هذا المضمار سيكون عاملا حاسما في نجاح مختلف تدخلات إعداد وتهيئة المجالات الريفية.

6. مناقشة النتائج

لقد مكنتنا هذه الدراسة السريعة من تأكيد الفروض التي طرحناها في البداية كالتالي:

تأكيد الفرضـــية الأولى: لقد تم التأكد من أن انتقال البحث الجغرافي بالأرياف من مرحلة البحث النظري أو البحث الأساس، إلى مرحلة توظيف المعارف والمكتسبات وتطبيقها ميدانيا من خلال الاستفادة من الجغرافيين كخبراء في ميادين تخصصهم؛ فالعمل الجاد على تطبيق النظريات والمعارف الجغرافية، وتطوير وتحسين تقنيات ومهارات البحث الجغرافي، للتعرف على طبيعة وأسباب الإشكاليات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تواجه التنمية الريفية، ساعد الجغرافيين على اقتراح السياسات والمخططات والتدابير والحلول على المؤسسات المعنية بها عمومية كانت أم خصوصية، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان وخلق التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

تأكيد الفرضـية الثانية: توفر البحث الجغرافي بالأرياف على مرتكزات نظرية وأخرى تطبيقية، إضافة إلى أدوات عمل ميدانية، تسهل عليه الانخراط والإسهام في معالجة الإشكالات التنموية، والإسهام أيضا في صنع القرار المتعلق بها، وفي تقويم المخططات والتدابير المتخذة لحلها، كالتقويم البيئي لمعرفة الأخطار البيئية وانعكاساتها على المجتمع لوضع التدابير اللازمة لمواجهتها والسيطرة على التغيرات البيئية، ورصد أثار البرامج التنموية المقترحة على مختلف المستويات.

تأكيد الفرضـــية الثالثة: انخراط البحث الجغرافي في عملية تهيئة وإعداد المجال الريفي كان عاملا حاســـما في نجاح العديد من التدخلات الهادفة إلى خلق التنمية البشـــرية المســـتدامة، خاصـــة إذا ما تم اعتماد البحث الجغرافي التطبيقي بالمجالات الريفية على التقنيات والوسائل الحديثة في البحث، كالاستشعار عن بعد، والصور الفضائية والجوية واستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصال ونظم المعلومات الجغرافية.

زيادة على أنه من المعروف أن للجغرافية التطبيقية علاقة وطيدة بتخطيط وإعداد التراب، وهي قادرة على تقديم الاســـتشـــارة والعمل على حل الاختلالات في كثير من المجالات، كالتغيرات المناخية واختلال التوازنات البيئية أو دينامية

الانتاج الفلاحي، وإيجاد حلول لمشـاكل السـكان المحليين أو المشـاكل المرتبطة بالموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في أنشطتهم اليومية، هذا كله من خلال التخطيط السليم والفعال لمختلف أشكال استغلال التراب.

خاصـــة أن للجغرافي الذي ينزل إلى الميدان دور كبير في تطبيق خبرته الجغرافية التطبيقية كخبير أو مســتشـــار في المجالات التي تهم المشـاريع الاقتصـادية والعمرانية وصـيانة الموارد أكثر من الجغرافي الذي يعمل في المجال الأكاديمي ويهتم بالبحث النظري فقط؛ فالمطلوب من جغرافيي القرن 21 أن يكونوا مهيئين ومنمين، مواكبين لمتطلبات التنمية عبر التكوين الرصـين والخبرة الواسـعة، كل حسـب تخصـصـه وتوجهه، وتفتحهم على العلوم القريبة والاسـتفادة من تقنياتها وتطوراتها، مع ضـرورة مراجعة المقاربات والمناهج والتقنيات والأدوات كلما دعت الضـرورة إلى ذلك، خدمة للبشرية حاضـرا ومستقبلا في إطار ما يسمى بالتنمية البشرية المستدامة.

خاتمة

لكي تكون الجغرافية الريفية من العلوم التي بإمكانها الإســهام في تنمية المجتمعات المحلية وحل الإشــكاليات التنموية التي تواجهها، وإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بتجاوزها، يجب الشروع باستخدام الطرق التطبيقية لحل تلك هذه الإشكاليات؛ لذلك فإن توظيف الجغرافية التطبيقية في بلورة الحلول، يجعل منها أكثر من علم جامد تمر من خلاله المعرفة الجغرافية فحسب، بل آلية من آليات تحقيق التنمية المحلية والتنمية البشرية المستدامة.

الببليوغرافيا

ابراهيم التركي وآخرون (2016)، التنمية المحلية واســتدامة الموارد الطبيعية ببلاد زعير: أي دور للمقاربة التشــاركية؟ منشــورات مجموعة البحث حول الأرياف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط حول موضوع "تنظيم المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات"، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، صص: 149- 164.

صلاح الدين علي الشامي (1999)، الفكر الجغرافي: سيرة ومسيرة، دار المعارف بالإسكندرية 518 ص.

عبد العزيز باحو (2015)، مقومات وأسس البحث الجغرافي: محاولة لرصد تطور الأسس النظرية الإبستيمولوجية لقضاياه وإشكالياته ومناهجه الأساسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، سلسلة ندوات ومناظرات عدد 2، الطبعة الأولى، طباعة ونشر سوس –أكادير، صص: 9- 35.

محمد الرفاص (2002)، البحث الجغرافي والتعمير وإعداد التراب، مجلة جغرافية المغرب، إصــدار كلية الآداب والعلوم الإنســانية بالمحمدية والجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مجلد: 20، السلسلة الجديدة، عدد 1 و2، صص: 25 -27.

محمد الطيلسان (2002)، الدراسات الجيومرفولوجية وتهيئة المجالات الساحلية وتنميتها، مجلة جغرافية المغرب، إصدار كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية والجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مجلد: 20، السلسلة الجديدة، عدد 1 و2، ص: 39- 45.

محمد الطيلســان (2004)، البحث المورفوترابي كدعامة أســاســية في خدمة التنمية، الجغرافية التطبيقية في المغرب، منشــورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 122، مطبعة فضالة، الرباط، صص: 63- 79.

محمد الناصـري (2002)، ميادين تطبيق البحث الجغرافي، مجلة جغرافية المغرب، إصـدار كلية الآداب والعلوم الإنسـانية بالمحمدية والجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مجلد: 20، السلسلة الجديدة، عدد 1 و2، صص: 11- 16.

مَحمد بلفقيه (1991)، الجغرافيا، القول عنها والقول فيه، 1- البحث عن الهوية. دار النشر العربي الإفريقي، الطبعة الأولى، الرباط، 204 ص.

المختار الأكحل (2004)، أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية. نشر ضمن مناهج البحث في الوسط الريفي، تنسيق: موسى كرزازي والمختار الأكحل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء. صص: 13-26.

المختار الأكحل (2005)، الجغرافيا التطبيقية بالمغرب: الحصيلة والآفاق، الجغرافية التطبيقية في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 122، مطبعة فضالة، الرباط، صص: 11- 16.

المختار الأكحل (2016)، تهيئة وتنمية المجالات الفلاحية بالمغرب بين مخلفات الماضي ورهانات المستقبل، منشورات مجموعة البحث حول الأرياف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط حول موضوع "تنظيم المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات"، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، صص: 29-36.

موسى كرزازي (2016)، الجغرافيا: من مادة تربوية إلى تخصص استراتيجي في التهيئة والتنمية، منشورات مجموعة البحث حول الأرياف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط حول موضوع "تنظيم المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات"، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، صص: 49- 76.

موسى كرزازي ومحمد أيت حمزة (2005)، تقديم، الجغرافية التطبيقية في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 122، مطبعة فضالة، الرباط، صص: 7- 9.

نجيب المصمودي (2014)، الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، COGOTEP، الطبعة الأولى، تطوان، 327 ص.

التمدين وتحولات الفلاحة بالشاوية السفلى حالة إقليم برشيد

بشرى حساني

جامعة السلطان مولاي سليمان – بني ملال، الكلية متعددة التخصصات بخريبكة

ملخص:

ساهم انتشار التمدين وما رافقه من اكتساح كبير للمنشآت السكنية وتطور الأنشطة الصناعية والخدماتية في تراجع الأراضي الفلاحية، بيد أن هذا التراجع لا يشكل سوى مظهر خارجي لمفعول التأثير الحضري، إذ تعرف الرساتيق الزراعية تحولات باطنية مضطردة تتمثل في التغيير التدريجي لاستعمالات الأراضي الفلاحية، حيث يتبع الفلاح استراتيجيات مختلفة من أجل الصمود والاستمرار في نشاطه عبر تنويع الانتاج وتحديثه، إما بالاتجاه نحو الزراعات التسويقية أو البيولوجية لتلبية حاجيات السوق الحضرية. وقصد المساهمة في مقاربة التحولات التي يشهدها النشاط الفلاحي بإقليم برشيد نحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة عن السؤال الإشكالي الآتي: كيف يؤثر التمدين على النشاط الفلاحي بإقليم برشيد، وسنستند في هذه الدراسة على الإحصاء الفلاحي وعلى جرد رخص البناء للفترة الممتدة ما بين 2005 و2020، وكذا على نتائج الاستمارة الميدانية، وسنعتمد في معالجتها على التحليل الكيفي والكمي للبيانات المحصل عليها.

كلمات المفاتيح: التمدين، تحولات الفلاحة، الزراعة التسويقية، الزراعة البيولوجية، إقليم برشيد.

Résumé:

L'expansion de l'urbanisation et l'expansion à grande échelle des implantations résidentielles et le développement des activités industrielles et de services ont contribué au déclin des terres agricoles. Cependant, ce déclin n'est qu'une manifestation externe de l'influence urbaine. Afin de contribuer à l'approche de la transformation de l'activité paysanne dans la région de Berrechid, nous essayons, à travers cette étude, de répondre aux questions problématiques suivantes : Dans cette étude, on va se baser sur le recensement agricole et sur l'inventaire des Permis de construction pour la période 2005-2020, ainsi que sur les résultats du questionnaire. Nous nous appuierons sur une analyse qualitative et quantitative des données obtenues.

Mots clés : urbanisation, changements agricoles, commercialisation de l'agriculture, agriculture biologique, province de Berrechid.

Abstract:

The expansion of urbanization and the large-scale expansion of residential settlements and the development of industrial and service activities have contributed to the decline of agricultural land. However, this decline is only an external manifestation of urban influence. In order to contribute to the approach to the transformation of peasant activity in the Berrechid region, we try, through this study, to answer the following problematic questions: This study will be based on the agricultural census and the inventory of construction permits for the period 2005-2020, as well as the results of the questionnaire. A qualitative and quantitative analysis of the data obtained will be used.

Keywords: urbanization, agricultural change, agricultural marketing, organic agriculture, Berrechid province.

مقدمة:

تشهد احواز المدن العديد من التحولات جراء انتشار التمدين وما رافقه من اكتساح للمنشآت السكنية وتطور الأنشطة الصناعية والخدماتية؛ مما ترتب عنه تراجع الأراضي الفلاحية، الذي لا يشكل سوى مظهرا خارجيا لمفعول التأثير الحضري، حيث تعرف الرساتيق الزراعية تحولات باطنية مضطردة تتمثل في التغيير التدريجي لاستعمالات الأراضي الفلاحية، باتباع الفلاح استراتيجيات مختلفة من أجل الصمود والاستمرار في نشاطه عبر تنويع الانتاج وتحديثه. وفي هذا السياق، وإدراكا منا للأهمية القصوى للإشكاليات والقضايا التي يطرحها تأثير التمدين على النشاط الفلاحي بالمغرب عموما، وبأحواز مدينة الدار البيضاء على وجه التحديد، اخترنا دراسة إقليم برشيد الذي يشهد تحولات اقتصادية ومجالية سريعة ومركبة.

ينتمي الإقليم من الناحية الطبيعية إلى الميسيطا الأطلنتية وإداريا لجهة الدار البيضاء _سطات(خريطةرقم1)، تقدر مساحته الصالحة للزراعة بنحو 203000 هكتار، أي ما يعادل 3% من المساحة الوطنية الصالحة للزراعة، اشتهرت المنطقة بأهمية إنتاجها الفلاحي للحبوب والقطاني، بيد أن الاستغلال الزراعي بها عرف تطورا مهما، إذ أضحى يعتمد بشكل كبير على وسائل عصرية وحديثة، مست جميع مدخلات الانتاج الزراعي بالمجال.

خريطة رقم1: توطين مجال الدراسة

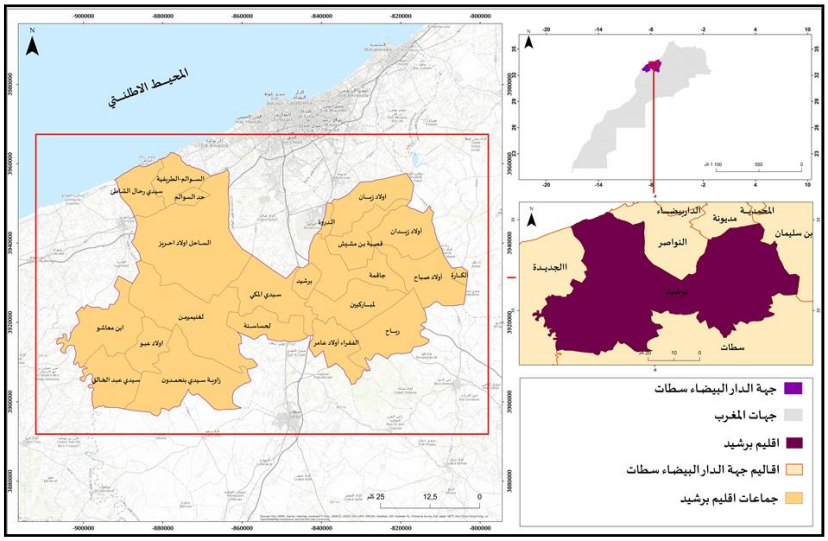

المصدر: shapefile التقسيم الجهوي للمغرب

المفاهيم الإجرائية

ترتكز هاته المقالة على المفاهيم التالية: التحول، التمدين، والنظام الفلاحي

التحول: يشير التحول في مفهومه الواسع إلى إحداث تغيرات جذرية داخل المجتمع ، ويستخدم للتعبير عن الشيء المتميز بتغيير مستمر يهم ما هو مجالي واجتماعي واقتصادي، ويعتبر التحول أو التغير عملية مزدوجة لكونه ليس تغيرا فيما هو مادي فحسب بل تغير في فكر وثقافة الإنسان أيضا، إذن فالتحول قد يفيد حسب أهميتها وطبيعتها القوى والعوامل المنتجة لها، القطيعة مع البنيات المجالية والاجتماعية السابقة(بوشلخة،محمد2007،ص12) ومن تم يمكن اعتباره في العلوم

الاجتماعية بسيرورة لها بداية ومراحل تطور تعتبر الفترة الراهنة أحدثها وتؤشر لتوجهات التطور المستقبلي(المختار الأكحل،2006،ص11).وعموما فالمجتمعات الإنسانية لا تثبت على حال واحدة دائما، بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات تعمل الأولى على الحفاظ عليه وضمان استمراره، في حين تؤدي الثانية على تغييره وتبديله(أحمد طعيبة،2007،ص8)، ويحدث التحول حين لا تغدو الوسائل المتاحة قادرة على الوصول إلى الغاية الجديدة (نادية عبد الحميد ورشا مالك،2017،ص 1071).

ويقصد بتحولات الفلاحة؛ الاندماج الاقتصادي في السوق، وذلك بالانتقال من فلاحة معاشية إلى فلاحة عصرية تتكيف مع حاجيات ومتطلبات السوق الحضرية، مما يجعلها تعيش تغيرات جذرية تمس مختلف مكوناتها وبنياتها، من استغلال للتربة وطرق تربية الماشية وتقنيات العمل، وكذا علاقات الإنتاج، وتفضي في مجملها إلى مردودية اقتصادية. وعلى عكس ذلك، يمكن للتحولات الفلاحية أن تفيد تقلص المجال الفلاحي، وتقهقر بنياته الإنتاجية، جراء زحف التمدين على الأراضي الزراعية .

النظام الفلاحي: يستعمل مفهوم النظام لتمييز طرق تطور دورية للظواهر الطبيعية ولتنظيم الاقتصاديات والمجتمعات، كما يوضح العلاقات البنيوية والدينامية لمختلف العناصر العاملة على مجموعة من المعطيات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، ثقافي، وتقني وسياسة . والتي تهم قسما من الأرض وتؤثر في علاقاته مع بقية الأقسام (بيار جورج 2000،ص856). كما يدل النظام على مجموع العناصر المترابطة فيما بينها، لهذا فالتعرف على النظام يقتضي تمييز عناصره والعلاقات التي تربط هذه العناصر وكذا علاقتها بمحيطها، مما يؤدي إلى تمييز الأنظمة المفتوحة والأنظمة المغلقة، للتعرف على مدى استقرار النظام أو تغييره(Dunlop Jérome ,2009 , p 25,26)

أما نظام الاستغلال الفلاحي: فيقصد به مجموع أنواع الاستثمار الفلاحي والحيواني التي يخضع لها المجال والأساليب التقنية التي يتم توظيفها على مستوى الحيازة الفلاحية، وكذا الهدف الاقتصادي المتوخى من الإنتاج، لهذا فنظام الاستغلال الفلاحي يجمع بين النظام الزراعي (الذي لا يخص إلا نوع المنتوجات الزراعية وتقنيات إنتاجها على مستوى الحيازة الفلاحية) ونظام الإنتاج الفلاحي الذي يدمج بين أنواع وتقنيات الاستثمار الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى الهدف المتوخى من الإنتاج(محمد بن ريان و حسن بن حليمة و عبد الله العوينة، 1982،ص 115)، وتجدر الاشارة إلى أن نظام الإنتاج الفلاحي لا يمكن فصله عن الشروط الاجتماعية والعقارية أثناء تطبيقه(بيار جورج 2000،ص 857)، ومن تم يقوم الاستغلال الفلاحي على الركائز التالية: الأرض(الرأسمال العقاري)، قوة العمل، الأدوات والمعدات الفلاحية، رأسمال الاستعمال/الإنتاج، رأسمال نقدي.

ويتعرض النظام الفلاحي إلى تحولات بيئية جراء أنظمة الاستغلال، إذ يترتب عن الفلاحة الكثيفة تغيرات في المشهد الزراعي، منها تراجع التنوع البيولوجي بفعل التلوث الذي يؤثر في الأغلفة الجوية والسطحية والمياه، وذلك نتيجة الاستعمال المكثف للمبيدات. ويترتب عن تربية الماشية الكثيفة تلوث بفعل التخلص من النفايات الحيوانية (Veyret .Y, p , 2011) 46. كما يترتب عن توسع المباني بفعل التمدين والمنشآت الصناعية ضياع الموارد الطبيعية والفلاحية واستهلاك المجالات الهشة ...وتدهور المشهد وضعف تكيف الانظمة البيئية مع التغيرات المناخية.(Veyret .Y, 2011 , p 47).

التمدين: اشتق مصطلح التمدين في اللغة العربية من فعل مَدَن وهو ما تُبينه المعاجم اللغوية المختلفة فقد جاء في القاموس المحيط، مَدَنَ أقام. ومنه المدينة، وتجمع على مدائن، مُدُن ومُدْن(أبادي الفيروز،1987،ص270)، وفي الكامل الوسيط فإن urbanisation تعني تمدين وتحضير منطقة و urbaniser تعني مدَّن وحضَّر حول إلى الحضر من حالة الريف(محمد رضا يوسف،1990،ص928)، عموما فمعظم المعاجم والقوامس تتفق على أن لفظ التمدين تعني الإقامة بالمدينة والاخذ بحياة الحضارة والتحول من حياة البداوة إلى حياة التحضر، وما يرافق ذلك من تحول في السلوك ومستوى العيش، وفي الاصطلاح فالتمدينurbanisation ، فعل بموجبه يتم تحويل منطقة ريفية إلى منطقة حضرية، و يطلق المصطلح أيضا على تلك العملية من النمو الحضري السريع، التي يمكن مشاهدتها من خلال انتشار المباني والمنشآت العمرانية والصناعية، بغض النظر عما إذا كانت هذه العملية تنبثق من عناصر النمو السكاني أو الهجرة.

ويرى Brunet أن التمدين هو تطور وتوسع السكان الحضريين(BRUNET, Roger, et Autres, 1993 p.498)، ويستخدم في بعض الأحيان للدلالة على التكيُّف مع نمط حياة حضرية وعادات الاستهلاك الحضري، وظاهرة التمدين الريفي لا يمكن فهمها إلا في إطار تداخل بين الأشكال التمدينية والحيز الريفي، إذ تنجم عن التدفق الحضري عبر المجال الريفي(سعيد آيت حمو،2006،ص 40)، وعموما فالتمدين يعني تحول مجال ريفي إلى مجال تطبع سماته الخصائص العامة المميز للمدينة، كتركز السكان، وتراجع النشاط الفلاحي.

السؤال الإشكالي

نرمي من خلال هذا المقال الوقوف على أهم التحولات المجالية التي يشهدها إقليم برشيد ومدى تأثيرها على القطاع الفلاحي، ومن هذا المنطلق يمكن طرح السؤالين الإشكاليين التاليين:

ماهي مظاهر التمدين بالمجال المدروس؟ وكيف يؤثر التمدين على النشاط الفلاحي بإقليم برشيد؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة آنفا ننطلق من الفرضيات التالية:

أ- ساهم التوطن المهم للوحدات السكنية والصناعية في تراجع الأراضي الصالحة للزراعة.

ب- أدى الانتشار الحضري إلى حدوث تغير في الاستراتيجيات المتبعة من طرف الفلاحين من خلال تمسك نسبة لا بأس بها منهم بمزاولة النشاط الفلاحي عبر تكثيف الانتاج الفلاحي وتنويعه.

منهجية الدراسة

سنستند في هذه الدراسة على استراتيجية تمحيص كمية وكيفية للبيانات المحصل عليها اعتمادا على الإحصاء الفلاحي، وعلى جرد رخص البناء الممنوحة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2020، وكذا على نتائج الاستمارة الميدانية.

1- يعتبر التمدين عاملا أساسيا في التحولات المجالية والوظيفية التي يشهدها إقليم برشيد

1-1 تمديد غير مسبوق للمدارات الحضرية بالبلديات التابعة لإقليم برشيد

تعرف مختلف البلديات التابعة لإقليم برشيد توسعا حضريا ملحوظا، من أهم مظاهره الاستهلاك المفرط للمجال، فقد استدعت مراجعة العديد من مخططات التهيئة والتعمير توفير الأوعية العقارية اللازمة للتوسع السكني وإنجاز التجهيزات والمرافق التابعة لها. فتزايد الطلب على الأراضي الفلاحية من قبل المنعشين العقاريين والمستثمرين، خاصة في الطرف الساحلي لإقليم برشيد، ورغبة المجالس البلدية في توسيع مداخيلها الضريبية عن طريق ضم بعض المنشآت الاقتصادية، جعلا المدارات الحضرية للعديد من البلديات تتوسع باستمرار على حساب الأراضي الفلاحية.

وهكذا عرفت بلدية حد السوالم، خاصة في السنوات الأخيرة استهلاكا مهما للمجال، فنظرا للطلب الكبير على العقار، برمجت مجموعة من المشاريع الطموحة، بحكم ما تمنحه البلدية من مقومات وإمكانات تجعلها قادرة على تخفيف الضغط على مدينة الدار البيضاء، لتستفيد البلدية سنة 2009 من تصميم تهيئة المدينة الجديدة الساحل- الخيايطة التي تنقسم إلى قطبين، القطب العمراني والصناعي "عمران الساحل" الذي يغطي وعاء عقاريا يناهز 360 هـ، والذي يعتبر امتداد مباشر للنسيج العمراني لبلدية حد السوالم. أما القطب الثاني، فهو المدينة الجديدة للساحل الخيايطة التابعة لجماعة الساحل أولاد احريز بوعاء عقاري وصل إلى حوالي 1300 هـ. عموما، وصلت القطاعات المبرمجة للتعمير ببلدية حد السوالم 5480 هـ والتصور المستقبلي 1425 هـ.

بالنسبة لبلدية أولاد عبو، نجد أن تصميم التهيئة الذي تمت المصادقة عليه سنة 2013 حدد المساحة المبرمجة للتعمير في 7270 هـ من الأراضي الفلاحية، وبلغت مساحة الأراضي المضافة للمجال الحضري والمقترحة للتعمير المستقبلي 520 هكتار، ويلاحظ على مستوى بلدية الدروة أنها شهدت تطورا مجاليا مهما، نظرا للمشاريع السكنية التي برمجت بها. وقد حدد تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2000 المدار الحضري في مساحة 1940 هـ، والمساحة المبرمجة للتعمير هي 680 هـ.

أما بلدية سيدي رحال الشاطئ، فموقعها على الشريط الساحلي جعلها تعرف دينامية قوية، باستفادتها من مجموعة من المشاريع السياحية الطموحة، حيث نالت اهتماما بالغا من طرف السلطات التي عملت على وضع تصميم تهيئة لها سنة 2001، وتمت مراجعته سنة 2008، لتوسيع المدار الحضري، هذا الأخير الذي أصبح يمتد على مساحة 2540 هـ، وحدد المساحة المقترحة للتصميم المستقبلي في 2900 هـ.

1-2 تمديد التهيئة العمرانية إلى بعض المراكز بالجماعات القروية

الجدير بالذكر أن عملية اقتطاع الأراضي الفلاحية الخصبة لم تقتصر على البلديات والمراكز الحضرية، بل شملت العديد من الجماعات القروية التي حظيت بمجموعة من تصاميم النمو والتهيئة، ويتعلق الأمر بالجماعات التالية:

- **جماعة الساحل أولاد احريز** التي فقدت ما يربو عن 701 هـ، لاستفادتها من تصميمين للتهيئة بكل من مركز العسيلات المصادق على تصميمه سنة 2012، ومركز سيدي محمد بن الخياط المصادق على تصميمه سنة 2006، إضافة إلى تصميم النمو لمركز عين الجميل الذي صودق عليه سنة 2001.

- **جماعة سيدي المكي**، عرفت وضع تصميم التهيئة الذي تمت المصادقة عليه في 20 نونبر 2000، حيث بلغت مساحة الأراضي التي شملها مدار التهيئة ما يقرب عن 525 هـ.

- **جماعة الجاقمة**، التي شملها تصميم النمو الذي تمت المصادقة عليه في 25 دجنبر 2000 من قبل السلطات المكلفة بالتعمير والذي فتح للبناء نحو 100 هـ.

عموما شهد إقليم برشيد العديد من تصاميم التهيئة التي فتحت حوالي 21970 هكتار من الأراضي الزراعية للبناء، 44% منها تتركز بالشريط الساحلي، وبرمجت حوالي 8125 هـ للتوسع المستقبلي.

للأسف الشديد، تفتقر هذه التصاميم إلى الرؤية الشمولية في معالجة ظاهرة التمدد الحضري وعلاقتها بالموارد الطبيعية، فهي لم تعمل على المحافظة على الأراضي الزراعية، لأن إعطاء الأولوية للتصنيع والتعمير وعدم اهتمام أساليب التعمير بالتنمية المستدامة أديا إلى تبديد مساحات لا يمكن استدراكها، خاصة وأن كل الفاعلين المعنيين بهذه الظاهرة لا يظهرون أي امتناع، فمالك الأرض يفضل بيعها لأن تواجدها بالمجال الحضري أو قربها منه جعل قيمتها المالية ترتفع بشكل ملحوظ، والمنعش العقاري أو الصناعي يسعى لاقتنائها وتعميرها. أما السلطات المحلية، فهي تنظر لهذه الأراضي باعتبارها مدخرات عقارية للتوسع العمراني المستقبلي، وحل مشاكل السكن والمرافق التابعة له، ويتجلى ذلك في المراجعة المتميزة لمخططات التهيئة لتحديد مناطق التوسع المستقبلي، وأغلبها مساحات ذات قيمة زراعية عالية.

1-3 نشاط البناء بإقليم برشيد مؤشر قوى على حركة التمدين به

1-3-1 ساهم نشاط بناء المساكن في تعزيز الوظيفة السكنية

نرمي من دراسة نشاط البناء المنظم معرفة وتيرة التمدين وتطورها بأحواز مدينة برشيد، وكذا الوقوف على التحول الوظيفي الذي بدأ يشهده المجال، وذلك من خلال التعرف على عدد رخص البناء المسلمة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2019، وذلك لدقة المعطيات المتوفرة حولها مقارنة مع الفترات السابقة، وأهمية حركة البناء خلالها. أما المقاربة المجالية فتم التركيز على الجماعات الموجودة بالطرف الساحلي التي تعرفها حركة تمدين مهمة، ومقارنتها ببعض الجماعات القروية بالطرف الداخلي.

1-3-1-1 تباين نشاط البناء بين طرفي إقليم برشيد

لقد عرفت الجماعات المؤلفة لإقليم برشيد نشاطا مهما للبناء، نقاربه بالاستعانة بمعطيات الجدول التالي:

جدول رقم1: توزيع رخص البناء المسلمة ما بين 2005 و 2019 حسب الجماعات وطرفي إقليم برشيد

طرفي إقليم برشيد	الجماعات	عدد رخص البناء المسلمة	(%)
الطرف الداخلي	رياح	47	12,9
	أولاد زيان	139	38,2
	قصبة بن مشيش	178	48,9
	المجموع	**364**	**100**
الطرف الساحلي	الساحل أولاد احريز	1849	36,1
	سيدي رحال الشاطئ	1987	38,7
	السوالم	1290	25,2
	المجموع	**5126**	**100**
الطرفان	الداخلي	364	6,6
	الساحلي	5126	93,4
	المجموع	**5490**	**100**

المصدر: الوكالة الحضرية سطات، الوكالة الحضرية برشيد (2022)

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المصالح التقنية عملت خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2019 على تسليم 5490 رخصة بناء، تتوزع بشكل متباين، إذ استحوذ النطاق الساحلي على 93,4% من الرخص السكنية بالإقليم، في مقابل 6,6% بالنطاق الداخلي.

وتبرز الدراسة المقارنة أن التوزيع المجالي لرخص البناء أكثر تجانسا بالنطاق الساحلي، إذ يلاحظ أن القاسم المشترك بين الجماعات المؤلفة لهذا النطاق أنها حصلت على نسب جد مهمة من رخص البناء، بينما يتسم التوزيع المجالي للرخص بالطرف الداخلي بالتباين، إذ تحتل جماعة قصبة بن مشيش الصدارة بنسبة 48,9%، في حين لم تسلم المصالح التقنية سوى 12,9% بجماعة رياح.

وعموما شهد إقليم برشيد انتعاشا لحركة البناء، يمكن ملاحظته من خلال تطور عدد رخص البناء المسلمة سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2019 من قبل المصالح البلدية للسكان الراغبين في بناء بقع أرضية لغرض السكن، إذ تتميز وتيرة المشاريع السكنية المرخص ببنائها بتطور نسبي إذ انتقل عددها من 604 سنة 2005 إلى 859 سنة 2007، في حين سجلت الفترة الفاصلة ما بين 2008 و2010 تراجعا في الرخص الممنوحة بنسبة 1579 رخصة بناء، لتشهد ارتفاعا خلال الفترة مابين 2009و2019 بنسبة% 26,41، وتجدر الاشارة إلى أن سنة 2020 لم تمنح أية رخصة بناء من طرف المصالح التقنية نظرا لتداعيات كوفيد 2019.

أما التوزيع المجالي لنشاط البناء، فنجد أن الطرف الساحلي شهد تطورا مهما للمشاريع السكنية، في حين ظل تطور المشاريع بطيئا نسبيا بالنطاق الداخلي خلال نفس الفترة المدروسة، ويرجع هذا التفاوت الملحوظ في حركة البناء بين طرفي إقليم برشيد إلى الدور الذي لعبته تصاميم التهيئة في تحريك نشاط البناء خاصة بالطرف الساحلي.

1-3-1-2 طبيعة المشاريع السكنية المرخص ببنائها ما بين2005 و2019

تتوزع المساكن المرخصة من حيث طبيعتها وحسب جماعات طرفي إقليم برشيد كالتالي: العمارات15,9%، السكن الاقتصادي 60,1%، فيلا 11,5%، أما السكن القروي، فيمثل 12,5%، تتوزع هذه المساكن بشكل متباين، ففي الطرف الساحلي يحتل السكن الاقتصادي الصدارة، إذ يستحوذ هذا النطاق على 99,6% من السكن الاقتصادي المرخص له بالإقليم، يليه من حيث الأهمية العمارات التي يقتصر تواجدها على هذا الطرف من نطاق الدراسة، ثم الفيلات ب 99,8% من مجموع رخص الفيلات الممنوحة بالإقليم، ويلاحظ بالطرف الداخلي سيادة السكن القروي، أما باقي أنواع المساكن فإنها ذات أهمية ضعيفة، إذ لا يمثل السكن الاقتصادي سوى0,4% من الرخص الممنوحة بالإقليم، تليها الفيلات ب 0,2%.

يمكن تفسير التباين والاختلاف في توزيع رخص البناء في استفادة الجماعات المذكورة آنفا من مخطط التهيئة، والتي برمجت بها مجموعة من المشاريع الطموحة. كما ساعد العقار على تشجيع التوسع العمراني، إذ ساهم الارتفاع الخيالي لسعر المتر المربع بالمدينة إلى نزوح السكان للمناطق الريفية المتاخمة لمدينة برشيد، بحثا عن قطع أرضية للسكن وتوطين أنشطتهم ومؤسساتهم، مما انعكس على سعر العقار الذي ارتفع بشكل غير مسبوق.

كما عرف الإقليم خلال نفس الفترة الزمنية إحداث 299 تجزئة سكنية فاقت مساحتها 1734,5هـ، تتركز بالطرف الساحلي الذي نال97,2%، في حين لم يحظ الطرف الداخلي سوى بتجزئة واحدة بكل من جماعة رياح وسيدي المكي.

ويقف وراء هذا التباين بين الطرفين أسباب مختلفة منها ما يتعلق بتفاوت الدينامية المجالية التي تحدثها الدار البيضاء من حولها، وبتركز هذه الدينامية بالجنوب الغربي من أحواز المدينة، إلى جانب توفر الرصيد العقاري التابع لملك الدولة الخاص وتسخيره من طرف المنعشين العموميين (المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء ERAC، الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق ANHI، وكذلك مؤسسة العمران) في المشاريع السكنية. وينطبق هذا خصوصا على السوالم والساحل أولاد احريز، مع انفراد الجماعة الأخيرة بحصة الأسد. وما مشروع المدينة الجديدة المقترح بنفس الرقعة الترابية والذي يقوم أساسا على الرصيد العقاري العمومي إلا خير دليل على ذلك.

1-4 ساهم توطن وحدات الإنتاج الصناعي في تعزيز النشاط الصناعي بإقليم برشيد

شهد مجال الدراسة خلال الفترة ما بين 2001 و2015 توطين مجموعة من المشاريع الصناعية، مما ساهم في تعزيز الوظيفة الصناعية بالإقليم. غير أن توزيعها يعرف تفاوتا بين طرفي الإقليم، إذ حاز طرفه الساحلي على نسبة جد هامة من المشاريع بلغت 62,3%، اذ بلغ عددها 101 وحدة صناعية، في حين لم يتجاوز نصيب الطرف الداخلي منها61 وحدة صناعية مشكلة نسبة 37,7 %.

لقد بلغت المساحة الإجمالية التي شملتها المشاريع الصناعية 203,4هـ، كما عملت المصالح التقنية فيما بين 2005 و2012 على تقديم مجموعة من المشاريع الاستثنائية لإقامة 199 وحدة صناعية بمختلف الجماعات المؤلفة لإقليم برشيد، بتوظيف رصيد عقاري من نحو 1509 هـ.

وقد كان لانتشار التصنيع تأثير واضح على البنية الاقتصادية والاجتماعية، والمتجسدة في جلب العديد من الأفراد وانتقالهم من العمل الزراعي للعمل في الصناعات المختلفة، سواء بالمدن أو المناطق الصناعية، إذ ارتبط هذا التحول بالرغبة في الاستفادة من فرصة العمل المنتظم وبالتالي هجرة النشاط الفلاحي، خاصة وأن الأجر الذي يتلقاه الفلاح من الوظيفة الجديدة يكون أفضل، إذا ما قورن بالدخل الذي يحصل عليه من الزراعة المعيشية، الشيء الذي ساهم في ظهور حركة مجالية تبرز أهميتها في حجم التنقلات اليومية من أجل العمل بين الجماعات القروية والمناطق التي تضم المنشآت الصناعية.

2-مظاهر تأثير التمدين في الفلاحة بإقليم برشيد

2-1 ساهم انتشار التمدين بإقليم برشيد في تقلص المجال الفلاحي

عرف إقليم برشيد دينامية حضرية غير مسبوقة، فنظرا للطلب الكبير على العقار، برمجت العديد من المشاريع الطموحة منها تلك المتعلقة بإنجاز السكن أو المخصصة للمرافق والمنشآت الصناعية التي تم توطينها بالأراضي الزراعية، الشيء الذي أدى إلى اندثار حوالي 29745,43هـ ،أي ما ينيف على 14 %من الرصيد العقاري المستغل لأغراض الزراعة، وتجدر الإشارة إلى أن المساحة المبنية شهدت تطورا واضحا خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2019 إذ انتقلت من 21970 هـ سنة 2008 إلى 21970هـ سنة2019 أي بزيادة حوالي 7775,43هـ، مما أدى إلى استهلاك المجالات الفلاحية وهدر للموارد الطبيعية، الشيء الذي يدل على أن أهم مشكل تعاني منه الفلاحة هو الضغط على العقار الزراعي، إذ أصبحت الأنشطة الفلاحية الممارسة مهددة بالزوال، فالمجال يمكن اعتباره ثروة نادرة ومعرضة للاندثار بسبب الزحف العمراني وعليه فقد وجب حمايته خاصة إذا كان يحوي أراضي عالية الجودة كما هو الحال بالنسبة لإقليم برشيد.

2-2 صمود الفلاحة في وجه التمدين

نظرا للتداخل المادي القائم بين عناصر التمدين وأطراف المجال الزراعي وباعتبار قوة التأثيرات الحضرية في الفلاحة تصبح الحيازات في وضع دفاعي بالصمود من أجل الاستمرار والبقاء بتكثيف الإنتاج أو بالتعاطي لأنشطة مكملة لموارد الاستغلال الفلاحي، فالمدينة تعد مصدر الدينامية المحركة للقطاع، إذ تحث على تكثيف إنتاج الألبان والخضروات حولها لارتفاع طلب الحضريين على هذه المواد، مما يدل على أن الدينامية المحركة للنشاط الفلاحي تعزى بالأساس إلى تبادل المنفعة بين الفلاحة والمدينة، في مقابل ذلك تتقلص الرقعة الزراعية تدريجيا تبعا لوتيرة التمدين، مما جعل وضع الفلاحة ومصيرها مرهون بتكثيف الإنتاج من أجل الصمود مما حدا بالفلاحين إلى إتباع استراتيجيات متعددة للصمود في وجهه التمدين، من أبرزها تكثيف الإنتاج والتوجه إلى الزراعات التسويقية.

2-2-1تكثيف الانتاج شكل من أشكال الصمود في وجه التمدين

لقد كشف الاستقصاء الميداني الذي انجز سنة 2021 بكل من جماعة الجاقمة أولاد زيان والمباركيين، والذي هم 172 حيازة فلاحية، أن الفلاح يتبع استراتجيات مختلفة من أجل الصمود والاستمرار في نشاطه، من أبرزها تكثيف الإنتاج الفلاحي باستعمال كل الأساليب الفنية والتكنولوجية المتاحة، مع استخدام الأصناف المحسنة ذات المردود المرتفع، إذ وصلت

نسبة الاستغلاليات التي تعمد إلى استعمال الاسمدة والمخصبات ما يربو عن 86%، كما شهدت الأنظمة الزراعية تطورا مهما، إذ لم تعد تقتصر على الزراعات البورية المقلالة المعتمدة على الأمطار، كما كان عليه الحال في الماضي، رغم أهمية المساحة التي لازالت تشغلها حاليا، بل تم إدخال مزروعات جديدة، مما ساهم في تغيير المشهد الزراعي، حيث عملت معظم الحيازات على تنويع انتاجها ، إذ اضحى الفلاحون يولون عناية كبيرة لزراعة الخضر والأعلاف، ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب بالأسواق الحضرية الكبرى المجاورة، وخاصة الدار البيضاء، وسهولة تسويق المنتوج بأثمان ترضي المنتجين. وتشمل الخضر مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها، البطاطس والجزر والطماطم والبصل، وقد عرفت المساحة المخصصة لها منحا تصاعديا. وتجدر الإشارة إلى ان معظمها يتم انتاجه خلال فصل الصيف بعد انتهاء الموسم الفلاحي، فقد تبين من خلال البحث الميداني أن نسبة استغلال الأرض تتجاوز 100%، وهذا معناه عدم استراحة الأرض، واستعمال مكثف لمختلف وسائل التخصيب والمعالجة، والتي تعد سلاحا بحدين، فإذا كان دورها يتمثل أساسا في الرفع من المردودية، فإن أثمنتها جد مرتفعة، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

في المقابل عرف المجال في السنوات الأخيرة ظهور بعض الضيعات البيولوجية وذلك بكل من الجاقمة، أولاد زيان، والتي ترتكز على عدم استعمال المدخلات والمواد الكيماوية في الانتاج، وتلجأ في مقابل ذلك إلى استخدام السماد الحيواني، والمخمر(الكومبست)، وكذا السماد العضوي. تتميز هذه الضيعات بتنوع الإنتاج حيث تشمل كل من الخضروات والأعشاب الطبية والأشجار المثمرة، وتعمد على تسويقها محليا، وعن طريق بعض المعارض والجمعيات.

صور 1و2 و3: بعض الزراعات البيولوجية بجماعة الجاقمة

المصدر: جماعة الجاقمة (2022/05/21)

2-2-2 تزايد الاهتمام بالأبقار الحلوب لارتفاع وتيرة الطلب عليها

أصبح الفلاحون يولون عناية كبيرة لتربية الأبقار المستوردة، نظرا لجودتها ومرد وديتها العالية على مستوى إنتاج اللحوم والألبان. غير أن هذا الصنف من الماشية يقتصر في تربيته على الفلاحين أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة والتعاونيات الفلاحية، لأنه يتطلب نفقات مادية كبيرة وعناية خاصة. فإمتداد المجال بالقرب من سوق استهلاكية كبيرة تتزايد حاجياتها باستمرار جعل فئة معينة من الفلاحين يتوجهون نحو تسمين الأبقار وإنتاج الحليب بهدف التسويق، بسبب ما يدره هذا النشاط من أرباح.

هكذا، ورغم ضعف مساهمة تربية الماشية في الاقتصاد العام، استطاعت أن تنمي مداخيل بعض الفلاحين وتحسن من مستوى معيشتهم، عن طريق إنتاج الحليب، والذي عرف نموا ملموسا خلال العقود الأخيرة، ويفسر هذا النمو بتضافر مجموعة من العوامل في مقدمتها الدعم الذي تقدمه الدولة من أجل استيراد واقتناء الأبقار الأصيلة في إطار مخطط حليبي وطني انطلق سنة 1975، الهادف إلى تلبية الحاجيات الوطنية المتزايدة من مادة الحليب.(مختار الأكحل،2004،ص303)، وفي خضم العناية المتزايدة بالأبقار الحلوب، عملت السلطات العمومية على تشجيع الفلاحين على الانتظام في إطار تعاونيات، حيث عمدت الدولة إلى تقديم قروض للفلاحين لتجهيز الإسطبلات المخصصة لتربيتها، وكذا تزويدهم بحصص من الأعلاف بأثمنة تفضيلية(سعيد آيت حمو،2006،ص475)، مما شجع الفلاحين المنتجين على الانخراط في هذه التعاونيات. وفي هذا الإطار، أنشئت عدة تعاونيات لتسويق الحليب بأماكن مختلفة على صعيد إقليم برشيد، الشيء الذي يفسر تزايد الاهتمام بالأبقار الحلوب، إذ يقدر عددها بالإقليم 47600 رأس (مركز الارشاد الفلاحي 2018) تحتل فيها السلالة الأصيلة نسبة جد هامة، إذ تفيد التقديرات الإقليمية للفلاحة أن كمية إنتاج الحليب تختلف حسب نوعيتها، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية للأبقار الحلوب المحلية 9 إلى 10 لترات في اليوم، في فترة الدر المرتفع، وتنخفض إلى 4 لترات في اليوم في فترة الدر المنخفض(يحصل الدر المرتفع خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى غشت، أما الدر المنخفض، فيمتد ما بين غشت و فبراير)، بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية للأبقار الأصيلة ما بين 20 و28 لترا في اليوم، الشيء الذي يفسر أهميتها ضمن قطيع الماشية المربى بإقليم برشيد، فاهتمام الفلاح بالأبقار الأصيلة يرجع لأهمية الأرباح التي يحققها مردود الحليب الذي توفره.

2-3تسويق المنتجات الفلاحية وسيلة تنمية مداخل الفلاحين وتوطيد اندماج الفلاحة الاقتصادي

يعتبر تسويق المنتجات الفلاحية بالبوادي المغربية بصفة عامة، وبإقليم برشيد بالخصوص، أحد الأعمدة الأساسية في العملية الزراعية، فهو جزء لا يتجزأ من العملية الإنتاجية نفسها، فتكثيف الإنتاج وتطويره يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور عملية تسويق المنتجات الزراعية مباشرة بالأسواق. فحسب فون تون، يتمثل تأثير المدينة على البوادي المحيطة بها على وجه الخصوص في قدرتها كسوق استهلاكية كبيرة على توجيه الإنتاج الفلاحي، إذ تساهم تكلفة النقل ومدته، وكذا طبيعة المنتجات الفلاحية في تحديد مناطق إنتاج هذه الأخيرة. فالمسافة تعد عنصرا حاسما في تحديد الرقعة الترابية لمنطقة إنتاجية، مما يجعل أحواز المدن تعرف تكثيفا مهما للاستغلال الفلاحي، وذلك استجابة لمتطلبات سكان المدينة بالدرجة الأولى، سيما في ميدان البقول والألبان (محمد الأسعد،2004 ص68,67).

وعموما يبقى تسويق المنتجات الفلاحية بإقليم برشيد عنصرا أساسيا في تحقيق اندماجها الاقتصادي، وفي تدعيم الاستغلال الفلاحي، لما يوفره من دخل للفلاح، وهذا ما يفسر اهتمام الفلاحين بتربية الماشية لكونهم ينتفعون من نتاج القطيع، وكذا من التسويق اليومي للألبان، مع ما ينجم عن هذا التسويق من دخل يساعد الحيازة على تحقيق التوازن المالي، ولو أن الاستقصاء الميداني لم يجد لا في تقدير قيمة دخل الفلاح، ولا في الإلمام بكل الآليات التي يعتمدها لتحقيق توازناته المالية.

خاتمة

لقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج التي كشفت عن مجموعة من التحولات التي شهدها إقليم برشيد، وعما نجم عنها من تأثير مباشر على الفلاحة، والتي شكلت إجابات مباشرة عن الفرضيات التي انطلق منها المقال وقد جاءت كما يلي:

الفرضية الأولى: ساهم التوطن المهم للوحدات السكنية والصناعية في تراجع الأراضي الصالحة للزراعة، تبين من خلال دراسة نشاط البناء وحركة التمدين، أن الإقليم شهد تبديد مساحات مهمة من الأراضي الفلاحية، بتسخيرها لأغراض البناء وخدمة للتمدين، مما قوض المجال الفلاحي بشكل ملموس، مع تركز دينامية التمدين بنحو لافت للنظر بالنطاق الساحلي للإقليم. **وعليه تتحقق الفرضية الأولى**

الفرضية الثانية: أدى الانتشار الحضري إلى حدوث تغير في الاستراتيجيات المتبعة من طرف الفلاحين من خلال تمسك نسبة لا بأس بها منهم بمزاولة النشاط الفلاحي عبر تكثيف الإنتاج الفلاحي وتنويعه والتوجه إلى الزراعات التسويقية، إذ كشف الاستقصاء الميداني أن الفلاح يتبع استراتيجيات مختلفة من أجل الصمود والاستمرار في نشاطه، والتي ترتكز على تكثيف الإنتاج الفلاحي باستعمال كل الأساليب الفنية والتكنولوجية المتاحة، ومع استخدام الأصناف المحسنة ذات المردود المرتفع والتوجه إلى الزراعات التسويقية. **وعليه تتحقق الفرضية الثانية**

الببليوغرافيا

أحمد المختار (2020)، معجم اللغة العربية، الطبعة 2، القاهرة عالم، الكتب.

بشرى حساني (2015)، تحولات الفلاحة تحت تأثير التمدين بالشاوية السفلى حالة إقليم برشيد، أطروحة لنيل الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، ص194.

بيار جورج2000)). معجم المصطلحات الجغرافية. ترجمة محمد الطفيلي. مراجعة: هيثم اللمع. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

سعيد آيت حمو (2006)، تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص 618.

محمد الأسعد (2004)، مناهج البحث في الجغرافيا الزراعية وحصيلتها المعرفية، ورد في مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. (ص67،68)

محمد مدينة (1996)، بعض مظاهر التكثيف الزراعي بالشاوية السفلى حالة الجماعة القروية أولاد علي إقليم ابن سليمان، ورد في تنمية الأنظمة الريفية للشاوية وقضايا منهجية حول المجال الريفي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، تنسيق محمد الأسعد ومحمد مدينة،

محمد مدينة (2007)، دينامية المجال الفلاحي بالشاوية السفلى دراسة في أشكال التحول والتنمية المحلية بأحواز الدار البيضاء أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك، ص433.

المختار الأكحل (2004)، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بن سليمان، منشورات دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص:349.

Dunlop Jérome,2009 , les 100 mots de la géographie, collection, Que sais-je ? PUF

Pascal, Baud et al (1997). Dictionnaire de géographie. Hatier, Paris, France

Veyret. Y, (1999), Géo-environnement, Armand Colin, Paris

Jean Paul Diry.(1999), Les espaces ruraux. Paris, SEDES, coll. Campus

Martine Guibert, Yves Jean (2011): Dynamique des espaces ruraux dans le monde Éditions Armand Colin, Paris.

Grawitz ,M.(2000),lexique des sciences sociales (7é éd) Paris. Dalloz

المحور الخامس:

السياحة، التراث والتاريخ

أسرة أنفلوس الحاحية ما بين منتصف القرن 19م ومطلع القرن 20م: مراحل القيادة المخزنية ومقاومة الاحتلال الفرنسي

محمد أبيهي[1]، محمد فراح[2]

[1] جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

[2] الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بسوس ماسة

ملخص:

يرصد المقال جوانب من تاريخ أسرة أنفلوس الحاحية بجنوب الصويرة، وكان لهذه الأسرة حضور وازن في تاريخ الجنوب المغربي ما بين منتصف القرن 19م ومطلع القرن 20م، وارتبط اسمها لدى المخزن بتولي قيادة قبيلة نكنافة الحاحية وبعض قبائل سوس منذ أواخر القرن 19م، وظهرت زعامات معروفة من هذه الأسرة، واستطاعت بحنكتها تدبير شؤون القبائل، وتمكنت من تعزيز مكانتها لدى المخزن، وخاضت هذه الأسرة معارك مقاومة الاحتلال الفرنسي بعد توقيع معاهدة الحماية الفرنسية إلى جانب أحمد الهيبة، لتنتهي أدوارها السياسية بعد نفي سلطات الحماية الفرنسية للقائد محمد أنفلوس.

كلمات المفاتيح: أنفلوس، إحاحان، المخزن، المقاومة، الاحتلال.

The abstract:

This article seeks to highlight the history of the Anflous family in the Haha tribe, which is located in the south of Essaouira, This family had a presence in the history of southern Morocco between the middle of the 19th century and the beginning of the 20th century,tha Anflous family was associated with the Makhzen and Give her the power to rule the Haha and Sous tribes since the late 19th century,and it had a political standing in the Makhzen,This family headed the movement to resist the French occupation with Ahmed el Hiba in the the beginning of the 20th century.

Key words: the Anflous family- the 20th century- the Makhzen- the Haha and Sous tribes- the French occupation

مقدمة:

أسهمت الأسر الكبرى في تاريخ المغرب، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية منذ قرون خلت. بفضل، استفادتها من المكانة العلمية والجاه والعصبية والثروة. وقد شكل الجنوب المغربي عموما، وبالأخص الأطلس الكبير الغربي حاضنة خصبة للأسر القائدية والعلمية، التي سطع نجمها في تاريخ المغرب منذ العصر الحديث على أقل تقدير. وتعد أسرة أنفلوس، من أهم الأسر القائدية التي حظيت بالثقة والدعم المخزني لتدبير شؤون قبائل إِحَاحَانْ خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فما الدور الذي لعبته أسرة أنفلوس في القيادة الحاحية؟ وما هي إسهاماتها في مقاومة الاستعمار الفرنسي؟

تقع إِحَاحَانْ في الأطلس الكبير الغربي، تحدها قبيلة الشياظمة شمالا، وقبيلة إِدَاوْتَنَانْ جنوبا، وتحدها قبيلة متوكة شرقا، والمحيط الأطلنتي غربا، وتتكون من اثنتي عشر قبيلة صغرى (تَاقْبِيلْتْ)، وهي: إِدَاوْكَرْضْ وإِمْكَرَادْ، وإِنْكْنَافْنْ وإِدَاوْزْمْزْمْ، وإِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوْكَازُّوا، وإِدَاوْگِيلُولْ وأَيْتْ عِيسِي، وإِدَاوِسَارْنْ وأَيْتْ زْلْطْنْ، وإِدَاوْبُوزِيَا وأَيْتْ تَامْرْ.

وتتميز إِحَاحَانْ بموقعها الاستراتيجي المهم على الطريق التجاري الرابط بين مدينة الصويرة وسوس، وتتميز بكونها تقع في الممر الرئيسي للحركات المخزنية إلى الجنوب المغربي، بالإضافة لاحتضانها لمدينة الصويرة التي تعد من أهم الموانئ التجارية بالجنوب. هذه المقومات، جعلت أبناء القبيلة يتفردون بالحظوة لدى سلاطين الدولة العلوية لتدبير شؤون قبائل إِحَاحَانْ وسوس لعدة عقود.

1- ظروف بروز أسرة أنفلوس ووصولها للقيادة في إِحَاحَانْ.

لقد أسهمت قيادة إِحَاحَانْ منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى حدود مطلع القرن العشرين، في تدبير المجال الحاحي. بالإضافة، إلى إدارة شؤون سوس وحل مشاكله وصراعاته. هذا دون إغفال، دور القيادة في مختلف الحملات التأديبية الموجهة ضد القبائل المجاورة وخاصة تلك التي بالجنوب.

اشتهر القائد عبد المالك أوبيهي الحاحي وابنه عبد الله، بتدبير مجال الأطلس الكبير الغربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، من خلال بسط النفوذ المخزني على قبائل إِحَاحَانْ ومدينة الصويرة، وعدد من قبائل الأطلس الكبير الغربي، مثل: إِدَاوْزِيكِي ودَمْسِيرَة ونْفِيفِة. وفي مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ستتعرض قيادة إِحَاحَانْ لمنافسة قوية من طرف قرينتها بمْتُوگة. هذه الأخيرة، ارتقت في عهد السلطان مولاي سليمان من مستوى المشيخة القبلية إلى القيادة المخزنية، فأصبحت منافسا قويا للقيادة الحاحية في تدبير مجال الأطلس الكبير الغربي وسوس.

لقد عانى القائد عبد الله أوبيهي في أواخر حكمه من عدة مشاكل جراء دسائس المتوگيين، وكثرة الجبايات التي أثقلت كاهل السكان، واستمرار النزيف الديموغرافي والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تراجع التجارة بميناء الصويرة أمام منافسة الموانئ المغربية الأخرى. كل هذه العوامل، زِد عليها التقارب بين القائد عبد الله أوبيهي وزعيم دار إليغ، ستؤدي إلى عزل القائد سنة 1285هـ/1868م، وتعيين ولده محمد أوبيهي قائدا على قبائل إِحَاحَانْ.

لم تتحسن الأوضاع في عهد القائد محمد أوبيهي، بل استمرت في التدهور بسبب ضعف شخصيته، وقلة تجربته بأمور القيادة، فلم يستطع ضمان الأمن بإيالته، وحماية مصالح السكان، فنجم عن ذلك اندلاع التمرد في تراب إِحَاحَانْ ضد القائد الجديد سنة 1288هـ/1871م.

أشارت عدة مصادر محلية وأجنبية، للدور الذي اضطلع به شيخ قبيلة إِنْكُنَافْنْ مبارك أنفلوس[1] في عزل القائد محمد أوبيهي، بعدما أقدم هذا الأخير على جَلده[2] لأسباب نجهلها. مما دفع مبارك أنفلوس، للاتفاق مع أعيان قبائل إِحَاحَانْ لتدبير التمرد ضد القائد أوبيهي في ربيع الأول 1288هـ/1871م[3]، وتمكنوا بدعم من جيرانهم المتوگيين من اقتحام قصبة القائد بأَزَغَارْ نْ أَيْتْ زْلْطْنْ، ونهبِ ممتلكاتها بعد فرار محمد أوبيهي[4].

لقد أولت السلطة المركزية، أهمية قصوى لتولية قائد جديد على إِحَاحَانْ بسبب التمرد، والحاجة إلى ضمان استمرار تحصيل الضرائب، ولوجود ارتباط بين استقرار الأوضاع في إِحَاحَانْ وضمان الأمن بمدينة الصويرة، واستمرار مراقبة سوس. فقرر السلطان محمد بن عبد الرحمان، تنحية القائد محمد أوبيهي[5]، وتعيين مبارك أنفلوس قائدا على إِحَاحَانْ في أوائل جمادى الثانية 1288هـ/1871م.

وبعد حوالي شهرين من توليته، أبدت قبائل إِحَاحَانْ رفضها للقائد الجديد من خلال الاحتجاجات والتمردات المتتالية، مما اضطر السلطة المركزية للاستعانة بقواد القبائل المجاورة (مْتُوگة والشياظمة) لشد عضد القائد أنفلوس، وإجبار سكان إِحَاحَانْ على التهدئة والرضوخ له. ولكن ذلك لم يدم طويلا بسبب توالي الاحتجاجات، فاضطر السلطان مولاي الحسن لتنحية مبارك أنفلوس من القيادة في شهر شوال من السنة ذاتها، والاحتفاظ به شيخا على قبيلة إِنْكُنَافْنْ التي ينحدر منها[6]. وعين محله محمد بن الطاهر الدوبلالي، الذي اتخذ مدينة الصويرة مقرا لإقامته[7]، ضمانا لأمنه وتحسبا لأي عمل مناوئ له مستقبلا.

ورغم التعيين الجديد، فقد استمر تمرد الحاحيين، فوجهت السلطة المركزية حركة مخزنية بقيادة الخليفة السلطاني مولاي الحسن إلى إِحَاحَانْ سنة 1873م، وتمكنت رغم الصعوبات التي صادفتها من القضاء على كل أشكال الاضطراب والفوضى وإخماد التمرد، وإعادة الأمن للقبائل الحاحية.

---

[1]– كان مبارك أنفلوس شيخا لقبيلة إِنْكُنَافْنْ، وكاتبا للقائد عبد الله أوبيهي، واستمر في نفس المهمة في عهد القائد محمد أوبيهي.

[2]– محمد المختار السوسي، **من الحمراء إلى إيلغ**، نسخة مرقونة بخزانة محند أيت الحاج، ص. 26.

[3]– رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى الحاج محمد بنيس، مؤرخة بـ 22 ربيع الأول 1288هـ/1871م، محفظة الصويرة، رقم 3، مديرية الوثائق الملكية بالرباط (م.و.م.ر).

Doutté (Edmond.) : **Dans Le Sud Marocain, Au Pays des Anflous**, Paris, 1913, pp. 433-434.

[4]– محمد بن إبراهيم السباعي، **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن**، ج2، تقديم وتحقيق محمد امنصور، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، تحت إشراف محمد الأمين البزاز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2001-2002، (مرقونة)، ص. 162.

[5]– رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى الخليفة مولاي الحسن، مؤرخة بـ 17 ربيع الثاني 1288هـ/1871م، نقلا عن: محمد المختار السوسي، **من الحمراء إلى إيلغ**، م.س، ص. 28.

[6]– محمد زرهوني، **أبهي محمد**، معلمة المغرب، ج1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الرباط، 1989، ص. 104.

[7]– محمد زرهوني، **العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستينات من القرن التاسع عشر (1280-1863/ 1290/ 1873)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء، سلسلة الأطروحات والرسائل: 5، مطبعة فضالة، المحمدية، 1998، ص ص. 362-363.

وأثناء تواجد الخليفة مولاي الحسن بإِحَاحَانْ، بلغه نعي والده السلطان محمد بن عبد الرحمان، فبويع مولاي الحسن سلطانا جديدا للمغرب في منطقة بُورِيقِي بقبيلة إِنْكُنْافُنْ، ثم انتقل بعدها إلى مراكش لتلقي البيعة من أعيان ووفود القبائل المغربية في شهر رجب سنة 1290هـ/1873م[8].

وشرع السلطان مولاي الحسن بعد تلقيه البيعة بمدينة مراكش، في تنفيذ قرار التقسيم الإداري الجديد لبعض القبائل بالأطلس الكبير الغربي، فقام بتقسيم قبائل إِحَاحَانْ إلى أربع إيالات[9]، وعين مبارك أنفلوس قائدا على إِدَاوْكَرْضْ وإِمْكَرَادْ وإِنْكُنْافُنْ وإِدَاوْزْمْزْمْ، وعين عبد الرحمان بوالعْشْرَات قائدا على إِدَاوْتُغْمَا وإِدَاوْكَازُّوا وإِدَاوْگِيلُولْ، وولى القائد عبد المالك بن عبد الله أوبيهي على أَيْتْ عِيسِي وإِدَاوسَارْنْ وأَيْتْ زْلْطْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا، وعين القائد الحسن أُوتْكَزِرِينْ على أَيْتْ تَامْرْ.

2- القيادة المخزنية لأسرة أنفلوس أواخر القرن 19م ومطلع القرن 20م.

سنحاول التعريف بأسرة أنفلوس[10] التي توارثت المشيخة في إِنْكُنَافُنَ ثم القيادة في إِحَاحَانْ، والتي شكلت إحدى دعائم المخزن المحلي بالجنوب المغربي خلال القرن التاسع عشر. بالإضافة، إلى دورها البارز في مقاومة الاستعمار الفرنسي في مطلع القرن العشرين.

استفاد رجالات أسرة أنفلوس الذين تولوا القيادة بإِحَاحَانْ من تسلسل القيادة المخزنية في إِحَاحَانْ منذ 1290هـ/1873م، مع تسجيل استثناء ما بين 1299هـ/1882م و1318هـ/1901م.

يعتبر مبارك أنفلوس، أول قائد مخزني يعينه السلطان مولاي الحسن من أسرة أنفلوس، وذلك سنة 1290هـ/1873م على رأس أربع قبائل حاحية (إِدَاوْكَرْضْ وإِمْكَرَادْ وإِنْكُنْافُنْ وإِدَاوْزْمْزْمْ). وقد سعى منذ ذلك الحين، إلى تعزيز مكانته وحظوته لدى المركز من خلال الإخبار والتواصل، وضبط الأمن وجباية الضرائب، والمشاركة في الحركات وغيرها من الوظائف الموكولة له.

واستفاد مبارك أنفلوس، من توسيع مجال إيالته ليشمل قبيلتي إِدَاوْكَازُّوا وإِدَاوْگِيلُولْ، بعد وفاة القائد عبد الرحمان بوالعشرات سنة 1291هـ/1874م[11]. كما تمكن من توسيع مجال نفوذ إيالته، ليشمل قبيلتي أَيْتْ تَامْرْ وإِدَاوْتُغْمَا بعدما أقدم السلطان مولاي الحسن على تنحية القائد لحسن أوتكَزرين عن القيادة[12].

غير أن احتدام الصراع قبيل الحركة السلطانية الأولى لسوس سنة 1299هـ/1882م، بين القائد أنفلوس من جهة والقائدين الحاحيين عبد المالك أوبيهي وعلي أولقاضي من جهة أخرى، حول السلطة والهيمنة على قبائل إِحَاحَانْ، جعل السلطة المركزية تتخذ إجراءات إدارية جديدة لتهدئة الأوضاع، بهدف فرض الاستقرار بالبادية الحاحية ومدينة الصويرة،

---

[8]- الحسن بن الطيب اليماني بوعشرين، **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب (السفر الأول)**، تقديم وتصحيح محمد المنوني، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994، ص. 20.

[9]- دانييل شروتر، **تجار الصويرة المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844- 1886**، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص. 342.

[10]- أَنْفُلُوسْ: يطلق في الأمازيغية على الشخص الذي يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة في قبيلته، بفضل خبرته وذكائه، فيستشيره سكان القبيلة ويستفتحون به أعمالهم الفلاحية تَيمنًا وتبركا، كما يمثل القبيلة في اجتماعات مجلس الأعيان أو مجلس إِنْفْلَاسْ. راجع: محند أيت الحاج، **أنفلوس**، معلمة المغرب، ج3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الرباط، 1991، ص. 853.

[11]- رسالة السلطان مولاي الحسن إلى الخليفة مولاي عثمان، مؤرخة بـ 10 رجب 1291هـ/1874م، الخزانة الحسنية بالرباط (خ.ح.ر).

[12]- محمد المختار السوسي، **من الحمراء إلى إيلغ**، م.س، ص. 31.

وتأمين طريق الحركة السلطانية إلى الجنوب والطريق التجاري بين مدينتي أكادير والصويرة. وفي هذا الإطار، قام السلطان مولاي الحسن بعزل القواد الثلاثة، والزج بهم في سجن فاس[13]. وأعاد تقسيم القبائل، وعين عليها أربعة قواد جُدد؛ وهم: القائد عدي النكنافي، والقائد أحمد بن مبارك الزلطني، والقائد المحجوب الگيلولي، والقائد محمد بن عبد الله بِيفْنْزِي.

ويبدو أن المخزن في مطلع القرن 20م، استشعر أهمية الأسرة في خلق التوازن داخل المجال القبلي الحاحي، فوضع الثقة من جديد في أسرة أنفلوس، من خلال تعيين أحد أبنائها وهو محمد بن إبراهيم أنفلوس في منصب القيادة. وقد ساعدت في ذلك، العلاقة الوطيدة التي جمعت محمد بن إبراهيم أنفلوس في سجن فاس، مع المهدي المنبهي الذي سيتولى بعدها منصبا وزاريا. وتشير المظان إلى العهد الذي قطعه الرجلان لبعضهما البعض، بأن يساعد أحدهما الآخر إذا سبق وخرج من السجن، وعندما أطلق المخزن سراح المهدي المنبهي –تزامُنا مع وفاة الوزير أحمد بن موسى–، تم تعيينه وزيرا للحربية، فساعد على إخراج محمد أنفلوس من السجن، وتعيينه قائدا على الريف سنة 1317هـ/1900م، ثم عُين بعد ذلك محمد أنفلوس قائدا على بعض قبائل إِحَاحَانْ (إِنْكْنَافْنْ وإِدَاوْبُوزِيَا وإِدَاوْكَرْضْ)، بالإضافة إلى مدينة تيزنيت خلفا للقائد سعيد الگيلولي سنة 1318هـ/1901م[14].

لقد عجلت وفاة القائد محمد بن إبراهيم أنفلوس، لمرض ألم به سنة 1321هـ/1903م[15]، بتولي أحمد بن مبارك أنفلوس الذي استمر في القيادة حتى مقتله سنة 1326هـ/1908م[16]، وعين بعده ابن أخيه القائد محمد أنفلوس[17]، واستمر في مهامه إلى بداية فترة الحماية الفرنسية، حيث تزعم حركة المقاومة ضد القوات الفرنسية سنة 1330هـ/1912م.

3- أسرة أنفلوس ومقاومة الاحتلال الفرنسي.

ظهرت المقاومة المغربية للاحتلال الفرنسي، عقب إعلان نظام الحماية الفرنسية سنة 1912م. ونظم المغاربة صفوف هذه المقاومة بمختلف المناطق، وسعت ألمانيا إلى التنسيق السري مع مختلف القوى المعارضة للفرنسيين، لفتح جبهة صراع جديدة ضد فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى. ونهجت سلطات الحماية، سياسة التهدئة (La Pacification) نظرا للتحديات التي فرضتها الوضعية العالمية على مستعمراتها[18]، كما نهجت الإدارة الاستعمارية سياسة القواد الكبار في حملاتها العسكرية ضد المقاومة المغربية، وظهرت مقاومة أحمد الهيبة بالجنوب المغربي احتجاجا على الاحتلال الفرنسي للمغرب، مما جعل ألمانيا تتدخل لدعم هذه المقاومة عبر وساطة محمييها والقوى المحلية المساندة لها.

عملت فرنسا بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م على توسيع نطاق عملياتها العسكرية بالجنوب المغربي. ولكن، ظلت المجالات القبلية فخا كبيرا في الإستراتيجية العسكرية الفرنسية، تستلزم إقامة تحالفات مع القواد الموالين للمخزن، وذلك

---

[13]– Justinard (Léopold.) : **Notes d'Histoire et de La Littérature Berbères**, **Les Haha et Les Gens du Sous**, Hespéris, V. 8, 1928, p. 355.

[14] –Justinard (L.) : **Notes d'Histoire**, op. cit, p. 355.

[15]– رسالة القائد أحمد أنفلوس إلى السلطان مولاي عبد العزيز، مؤرخة بـ 15 محرم 1321هـ/1903م، محفظة الصويرة، رقم 10، م.و.م.ر.

[16]– L'Aurore, 11 Année, N° 3.967, Vendredi 4 Septembre 1908, Paris, p. 3.

[17]– رسالة القنصل الفرنسي بالصويرة إلى القائم بالأعمال في الجمهورية الفرنسية بطنجة، مؤرخة بـ28 يونيو 1911م، راجع:
Ministère des Affaires Étrangères, Affaires du Maroc 1910-1912, 6, Paris, 1912, p. 397.

[18]– سمير بوزويتة، **الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب دراسة في الإستراتيجية العسكرية 1912-1934م**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2007، ص. 50.

لمواجهة مقاومة القبائل الحاحية، التي توحدت لمقاومة الاستعمار. لذلك، أعلنت فرنسا عن سياسة القواد الكبار من أجل التحكم في القبائل والحواضر الكبرى، واتجهت أنظار القيادات العسكرية الفرنسية إلى السيطرة على مدينة الصويرة، نظرا لما لهذه المدينة من أهمية اقتصادية وإستراتيجية، حيث ظلت بوابة رئيسية لتموين الحملات العسكرية المتوجهة إلى أكادير والأطلس الكبير الغربي. واستغلت ألمانيا، علاقتها بأسرة الگيلولي من أجل إثارة سوس ضد الفرنسيين، وأصدر مجلس الوزراء الألماني أوامره بتوفير حماية شخصية للقائدين الحاحيين عبد الرحمان الگيلولي ومحمد أنفلوس، اللذين شاركا مع أحمد الهيبة في مقاومة الفرنسيين[19]. وبالمقابل، راسل الجنرال الفرنسي فرنشي دسبري (Franchet d'Espèrey) القيادات الحاحية الموالية لفرنسا، وذلك للتعبئة للحملة العسكرية الواسعة لمواجهة زعامات المقاومة الحاحية، وأمرهم بتوفير الظروف الملائمة لمرور الجيوش الفرنسية إلى المنطقة[20].

ارتبطت المقاومة الحاحية برموز طبعت معالم التاريخ المحلي، وساهم فيها أفراد وأعيان وأسر قائدية، ضحوا من أجل الأرض، ومن أجل الكرامة والحرية، وظلت أحداث هذه المقاومة مرتبطة بالتدخل الأجنبي سواء البرتغالي أو الفرنسي. واكتست مقاومة محمد أنفلوس، شهرة بالغة في المصادر الفرنسية، نظرا لارتباطها الوثيق بالتدخل الألماني بالمغرب، المنافس القوي لفرنسا في احتلال البلاد. ولكن هذه المقاومة، تعرضت للتهميش في التاريخ الرسمي، الذي وُجهت كتاباته نحو التأريخ للحواضر وتهميش القرى أي تاريخ المهمشين.

يعتبر محمد أنفلوس، أحد أبناء القائد مبارك أنفلوس، وقد تزعم مقاومة قبائل إِحَاحَانْ للاستعمار الفرنسي، وكانت صورة القائد في الكتابات الفرنسية، تتسم بنوع من الشجاعة والزعامة القبلية القوية. وقد أنجز ادموند دوتي (Edmond Doutté)، دراسة حول أسرة أنفلوس التي تولت قيادة قبائل إِحَاحَانْ بعد انهيار إيالة القائد عبد الله أوبيهي[21]، وزار قصبة أنفلوس بتيِمْسُورِينْ سنة 1906م، وتحدث في تقرير له عن أهمية تلك القصبة، ومكانتها السياسية بإِنْكُنَافْنْ وإِدَاوْكُرْضْ. كما تحدثت المصادر الأجنبية، عن قوة أسرة أنفلوس، ومن أبرز الأحداث التي تؤرخ لمكانة وقوة هذه الأسرة، إقدام القائد أحمد أنفلوس في عهد السلطان مولاي عبد العزيز، على ترحيل أزيد من 150 أسرة يهودية من الملاح القديم إلى الملاح الجديد بمدينة الصويرة سنة 1324هـ/1906م[22].

لما بويع السلطان مولاي يوسف سنة 1330هـ/1912م، أعلن الگيلوليون العصيان، ورفضوا بيعة السلطان الجديد، فأصدر السلطان أوامره لعامل الصويرة بتجهيز الجيش المخزني بقيادة القائد الحسين الزعري السلاوي، وبمؤازرة من فرق قبلية تابعة لقائد الشياظمة العربي بن مبارك خبان، وقائد إِنْكَنَافْنْ محمد أنفلوس، وتوجهوا بمؤازرة العساكر الفرنسية للقضاء على مقاومة القبائل الحاحية الموالية للقائد عبد الرحمان الگيلولي[23].

---

[19]– Maurice (Louis) : La Politique Marocaine de L'Allemagne, Plon–Nourrit, 7e édition, Paris, 1916, p. 182.

[20]– رسالة إدارية من الجنرال فرنشي دسبري إلى القائد محمد بن علي إگيدر بشأن قدوم محلة الجيش الفرنسي إلى إِحَاحَانْ، مؤرخة بـ 10 صفر 1331هـ/1913م، أرشيف أسرة آل إگيدر بالصويرة.

[21]– Doutté (Edmond.) : **Dans Le Sud Marocain, Au Pays des Anflous**, Paris, 1913.

[22]– Narcisse (Leven.) : **Cinquante ans d'Histoire : L'Alliance israélite universelle (1860–1910)**, 1911–1920, p. 80.

[23]– محمد بن سعيد الصديقي، إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة، الجزء 1، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، (ب–ت)، ص. 150.

وخلال هذه الحملة، تمكن القائد الگيلولي من استمالة القائد محمد أنفلوس، مما دفع الكولونيل مانجان (Mangin) لمراسلة القائد محمد إگيدر الزلطني الحاحي، وأمره باتخاذ جميع السبل والوسائل للقبض على عبد الرحمان الگيلولي وحليفه محمد أنفلوس، وأن يأتي بهما رغما عنهما، بعد تزايد الحصار على القوات الفرنسية في إِحَاحَانْ بجنوب مدينة الصويرة[24]. ثم تحركت كتيبة فرنسية في اتجاه جنوب الصويرة، وللإيقاع بها، أخبر القائد محمد أنفلوس قائد الكتيبة الكولونيل ماسوتي (Massoutier)[25] بأن القبائل التابعة له قد تخلت عنه وعصت أوامره، ونصحه أنفلوس بدخول دار الحاج علي أولقاضي بسْمِيمُو، تفاديا لخطر مقاومة القبائل المرابطة بين إِدَاوْكَرْضْ وإِنْكْنَافْنْ وإِدَاوِسَارْنْ وإِدَاوْگِيلُولْ[26]، التي لبت نداء القائد عبد الرحمان الگيلولي الموالي للألمان[27].

وجدت القوات الفرنسية نفسها محاصرة بدار الحاج علي أولقاضي[28]، ووقعت المعركة بعد وصول قوات فرنسية لفك الحصار عن كتيبة ماسوتي، حيث واجهتهم المقاومة التي تزعمتها أسرة آل الگادُوم الأيسارية، وبلغ عدد قتلى الجنود الفرنسيين أزيد من 76 قتيلا. هزت وقائع هذه المعركة، الرأي العام الفرنسي خصوصا التيار المنادي بضرورة تجنب حرب عسكرية بالمغرب، وكُتبت أحداثها بأحرف بارزة في الصحف اليسارية، التي نددت بالسياسة المتبعة من طرف الجنرال ليوطي (Lyautey)[29].

استمرت مقاومة أسرة أنفلوس، بتنسيق مع أسرة الگيلولي بدعم ألماني[30]، وقد استشعرت سلطات الحماية الفرنسية بالصويرة، خطورة القائدين بعد استمرار اتصالهما السري مع ألمانيا وأحمد الهيبة[31]. ومن الأمور التي تؤكد العلاقة الوطيدة بين أسرة أنفلوس وأسرة الهيبة، الزيارة التي قام بها الشيخ ماء العيينين إلى قصبة تِيمْسُورِينْ بإِنْكْنَافْنْ سنة 1325هـ/1907م،

---

[24]– رسالة من الكولونيل مانجان إلى القائد محمد بن علي إگيدر، مؤرخة بـ 29 أكتوبر 1912م/1330هـ، أرشيف أسرة آل إگيدر بالصويرة.

[25]– الكومندار ماسوتي: تُردده الرواية الشفوية كثيرا بإِحَاحَانْ وهو قائد العمليات العسكرية الذي حاصرت القبائل جنوده بدار لوضا بقبيلة إِدَاوِسَارْنْ بتدبير من القائدين أنفلوس والگيلولي، وانتهى الحصار بمقتل أزيد من 70 فرنسيا، أنظر: محمد بن سعيد الصديقي، **إيقاظ السريرة**، م.س، ص ص. 150-151.

[26]– محمد بن سعيد الصديقي، إيقاظ السريرة، م.س، ص. 150.

[27]– تشير الرواية الشفوية إلى أن القائد الگيلولي مارس ضغوطا على القائد محمد أنفلوس لتعبئة جل القبائل الحاحية لمقاومة الاحتلال الفرنسي. المصدر: الرواية الشفوية للأستاذ أبيهي إبراهيم، 75 سنة، مركز سميمو، الصويرة.

[28]– تقع هذه الدار (دار لُوضَا أو تِگْمِي نْ لُوضَا) في قبيلة إِدَاوِسَارْنْ جنوب الصويرة، وتُنسب إلى أحد الشيوخ المحليين في عهد القائد عبد الله أوبيهي، وهو الحاج علي أولقاضي الذي تولى قيادة إِدَاوِسَارْنْ، وبنا بها حصنا صغيرا فوق منبسط تحيط به جبال بمثابة أسوار تحمي هذا الحصن، الذي يشرف على السهول والربى المجاورة للطريق الرئيسية بين مدينتي الصويرة وأكادير. راجع: محمد المختار السوسي، **المعسول**، ج15، م.س، ص. 234.

نجد في أنقاض الأدب الشفهي عند الحاحيين العديد من قصائد المقاومة المحلية، فمثلا: قال شاعر محلي عن أحداث دار لوضا: ﴿تِگْمِي أَغْ إِكَا أُورُومِي تَاغُيِيتْ / إِشَا مِيدْرُوسْ إِشَا ذَاغْ تِفِي إِيسَانْ﴾، وتحمل هذه القصيدة صورة عن واقع الحصار الذي تعرضت له كتيبة ماسوتي بدار لوضا، ويمكن ترجمة القصيدة كما يلي: ﴿دار لوضا التي استغاث فيها النصراني، وأكل لحم الميتة ولحم الخيل﴾. المصدر: الرواية الشفوية للأستاذ **أبيهي إبراهيم**.

[29]– جامع بيضا، سقوط أكادير تحت الاحتلال الفرنسي وسياسة القواد الكبار بالمنطقة في عهد ليوطي (Lyautey)، ضمن أعمال ندوة مدينة أكادير الكبرى: المحور التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990، ص ص. 157-169.

[30]– محمد المختار السوسي، المعسول، ج15، م.س، ص ص. 233.

[31]– R.M.P, **B.N.R.M**, Rabat, Mai 1913.

حيث استقبله القائد أحمد أنفلوس بحفاوة، ومن تم بدأت العلاقة بين الطرفين تتطور مع دخول ألمانيا للمعترك الاستعماري المغربي قبيل سنة 1330هـ/1912م[32].

وعقب سيطرة الفرنسيين على مدينة الصويرة، زارها الجنرال ليوطي لوضع الخطط الكفيلة لتطويق المقاومة الحاحية. ومن هذا المنطلق، تأسست القيادة العامة للجنوب بمقتضى قرار مقيمي بتاريخ 11 فبراير 1913م، لمواجهة خطر التنسيق الألماني السري مع المقاومة المغربية، وعهدت مهمة الإشراف على هذه القيادة إلى الجنرال برولار (Brulard)، من أجل مراقبة النشاط السياسي والعمليات العسكرية بالجنوب بفعل اشتداد مقاومة القبائل[33].

وقد ساهمت قبيلتا إِنْكْنَافْنْ وإِدَاوِسَارْنْ، في تدعيم مقاومة محمد أنفلوس بالرجال والعتاد، وتكونت من خمس فرق رئيسية هي: أَيْتْ مْحْنْدْ، وأَيْتْ بَاهَا، وإِدَاوْخْلْفْ، وأَيْتْ جُوجْكْلْ، وإِغْرْمَانْ. وكان لقوة التنظيم الاجتماعي والسياسي لهذه القبائل، دور في تنظيم صفوف المقاومة المحلية ضد المحلات الفرنسية المرابطة بمدينة الصويرة، وتزعم الجنرال برولار حملة عسكرية واسعة لإزاحة محمد أنفلوس أكبر حلفاء عبد الرحمان الگيلولي وأحمد الهيبة، واتجهت قواته نحو قبيلة إِنْكْنَافْنْ واحتلتها عبر "بُورِيقِي" وألحقت بها الدمار، واتجهت نحو زاوية أُوحَسَنْ للسيطرة على قصبة تِيمْسُورِينْ معقل القائد المقاوم محمد أنفلوس[34]. وقام طابور عسكري يضم 5000 رجلا، بمغادرة مدينة الصويرة في اتجاه قصبة أنفلوس، والذي تمكن من السيطرة عليها في 24 يناير 1913م بعد معارك ضارية بين الطرفين، واحتل الفرنسيون مقر قيادة تِيمْسُورِينْ، ووجدوا بها ذخائر ومؤنا كثيرة.

وصلت الجيوش الفرنسية إلى بُورِيقِي بدعم من القائد مبارك بن عدي النكنافي، وتعرض الفرنسيون لمقاومة شرسة في "إِيمِي نْتْقَانْدُوتْ"، بالقرب من زاوية سليمان الجزولي. وحسب الرواية الشفوية، فقد مات فيها عدد كثير من الفرنسيين وجنود من فرقة "أَيْتْ مْحْنْدْ"، وقُتل قائدها محمد أُوعَبد الله أُوشِيبَانْ. وقام الفرنسيون بعدها، بقصف زاوية سليمان الجزولي بدعوى احتوائها على أتباع محمد انفلوس، كما قاموا بتخريب زاوية أُوحَسَنْ.

ولما انهزم أتباع أنفلوس، خرجت عائلته وأصحابه إلى قبيلة أَيْتْ عِيسِي، وبعدها تم إطلاق القذائف على مقر إقامته وهدمها بالكامل، وبقي محمد أنفلوس في أَيْتْ عِيسِي هنالك يرسل السرايا ضد الفرنسيين بالقرب من إِدَاوْگِيلُولْ. وقد تطرق الفقيه علي بن عبد الله الإلغي، لارتفاع عدد قتلى المجاهدين في منطقة بُورِيقِي بإِنْكْنَافْنْ، وخروج أنفلوس من قصبة تِيمْسُورِينْ عقب القصف العنيف التي تعرضت له، كما قامت القبائل الجبلية بالنزوح مخافة الزحف الفرنسي. وفي المقابل، كان القائد عبد المالك المتوگي بمعية القوات الفرنسية يقاتلون قبائل إِدَاوْزِيكِي وإِدَاوْتَنَانْ وأَكْسِيمْنْ وإِيمْسْگِينْ[35].

---

[32]– الرواية الشفوية للأستاذ أبيهي إبراهيم.

[33]– R.M.P, **B.N.R.M**, Rabat, Janvier 1913.

[34]– Khorat (P.) : **Scènes de la Pacification Marocaine**, Paris, 1914, p. 282.

[35]– رسالة الفقيه علي بن عبد الله الإلغي إلى الفقيه الطاهر بن محمد الإفراني، مؤرخة بـ 16 صفر 1331هـ/1913م. نقلا عن: إبراهيم التامري، **المتعة والراحة في تراجم أعلام حاحة**، ج1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995، ص. 230.

وهناك ما يومئ أن للقائد عبد المالك المتوكي، دور في استسلام القائد محمد أنفلوس، حيث تعهد له المتوكي في كُوزْمْتْ بمْتُوكّة بعدم المساس بسلامته وسلامة عائلته، ليتم ترحيله بعد الاستسلام إلى مدينة مراكش. وتمكن بعدها القائد مبارك بن عدي النكنافي، من السيطرة على قيادة إِدَاوْكَرْضْ وإِنْكْنَافْنْ وإِدَاوِسَارْنْ بمباركة من السلطات الفرنسية[36].

لقد استطاع الفرنسيون، تحقيق مكاسب سياسية بعد احتلال قصبة أنفلوس، وظلت مسألة الإغراء والمكافآت للزعماء المحليين موضوع اهتمامٍ خاصٍ في أعلى هرم إدارة الحماية الفرنسية بالمغرب آنذاك[37]، حيث بدأت القبائل تتعَود على طاعة قوادها الجدد الذين عينتهم السلطات الاستعمارية في إطار سياسة القواد الكبار[38].

وانصبت جهود الفرنسيين، على إمداد قواد القبائل بالعتاد والأسلحة لتأمين مرور الجيوش الفرنسية في اتجاه مدينة أكادير، نظرا لما تحتله هذه المدينة من رمزية معنوية لدى قوات الاحتلال الفرنسي، حيث تعتبر السيطرة عليها ضربا في معنويات المقاومة بسوس التي تتلقى دعما سريا من ألمانيا[39]، وعملت القوى المحلية على توفير المؤن والإقامة للمحلات الفرنسية المتوجهة إلى قبائل الجنوب المغربي، من أجل التمهيد لاحتلالها العسكري.

نجحت الجيوش الفرنسية في القضاء على مقاومة القبائل الحاحية في البدايات الأولى للحماية الفرنسية، ولكن بقيت مجالات عدة لم تخضع لسيطرة الفرنسيين بالجنوب المغربي بعد إخضاع قبائل إِحَاحَانْ، وكان للقائد محمد أنفلوس دور بارز في تنسيق عمليات المقاومة مع القائد عبد الرحمان الگيلولي، وباقي القبائل الحاحية، وفضل التضحية بقيادته للقبائل من خلال مقاومة الاحتلال الفرنسي، رغم أن سلطات الحماية أغرته بقيادة قبائل الجنوب المغربي.

خاتمة:

ختاما يمكن القول، إن المخزن حاول في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تكثيف وجوده في قبائل إِحَاحَانْ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فقام بوضع حد لمركزية السلطة المحلية من خلال تجزيئها بين القواد المحليين، وتعيين ممثلين آخرين للمخزن وتعزيز مكانتهم (الخليفة، والأمين، والشيخ، والقاضي، والعدول...)، مما فتح الباب لتعدد عيون المخزن ومصادر المعلومة المخزنية، وجعل النقاش حادا حول عدة قضايا بين السلطة المركزية والسلطة المحلية.

كما أسهم تضارب الأخبار التي يتزود بها المركز من ممثليه المحليين، في الكشف عن مظاهر القوة والخلل في العلاقة بين المخزن المركزي والمحلي، ومن تم فإن السلطة المركزية لم تتمكن اعتمادا على سياستها الإدارية الجديدة من تحقيق جل أهدافها، لأن وظائف ممثلي المخزن المحلي متداخلة ومهامهم غير محددة بدقة، مما سيؤدي إلى انعكاسات على أوضاع القبائل.

لقد تمكنت أسرة أنفلوس، في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية المتأزمة التي عاشها المغرب من تعزيز مكانتها لدى السلطة المركزية، بفضل المكانة المادية والمعنوية للأسرة من جهة، والدعم المخزني والقبلي من جهة أخرى. وذلك ما أهلها، للترقي من مستوى المشيخة القبلية إلى القيادة المخزنية. واستطاعت قيادة أنفلوس، توسيع الإشعاع المخزني بمجال

---

[36]– من المرجح أن يكون تعيين القائد مبارك النكنافي على هذه القبائل قد تم بدون ظهير سلطاني ولكن بأمر مباشر من السلطات الفرنسية بالصويرة التي كانت تتابع عن كتب تطورات أوضاع المنطقة باعتبارها مدخلا إلى الجنوب خصوصا مدينة أكادير.

[37]– جامع بيضا، سقوط أكادير، م.س، ص. 167.

[38]– R.M.P, **B.N.R.M**, Rabat, Février 1913.

[39]– جامع بيضا، سقوط أكادير، م.س، ص. 158.

إِحَاحَانْ، رغم التحديات التي واجهتها من طرف القيادات المنافسة داخل القبيلة وخارجها، كما نجحت في مقاومة المستعمر الفرنسي وإلحاق الهزيمة بقواته، خصوصا في معركة دار لوضا سنة 1330هـ/1912م.

الببليوغرافيا

الوثائق المخزنية:

- وثائق مديرية الوثائق الملكية بالرباط
- وثائق الخزانة الحسنية بالرباط
- وثائق أسرة آل إگيدر بالصويرة

المصادر:

السباعي محمد بن إبراهيم، **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن**، ج 2، تقديم وتحقيق محمد امنصور، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، تحت إشراف محمد الأمين البزاز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2001–2002، (مرقونة).

بوعشرين الحسن بن الطيب اليماني، **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب (السفر الأول)**، تقديم وتصحيح محمد المنوني، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994.

المراجع باللغة العربية:

أيت الحاج محند، **أنفلوس**، معلمة المغرب، ج 3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الرباط، 1991.

بوزويتة سمير، **الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب دراسة في الإستراتيجية العسكرية 1912–1934م**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2007.

بيضا جامع، **سقوط أكادير تحت الاحتلال الفرنسي وسياسة القواد الكبار بالمنطقة في عهد ليوطي (Lyautey)**، ضمن أعمال ندوة مدينة أكادير الكبرى: المحور التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990.

التامري إبراهيم إذإبراهيم، **المتعة والراحة في تراجم أعلام** حاحة، ج 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995.

زرهوني محمد:

العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام الستينات من القرن التاسع عشر (1280هـ/1863م–1290هـ/1873م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق الدار البيضاء، سلسلة الأطروحات والرسائل: 5، مطبعة فضالة، المحمدية، 1998.

أبهي محمد، معلمة المغرب، ج 1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، الرباط، 1989.

السوسي محمد المختار:

المعسول، ج 15، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1962.

من الحمراء إلى إيلغ، نسخة بخزانة محند أيت الحاج بالدار البيضاء، (مرقونة).

شروتر دانييل، **تجار الصويرة المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844– 1886**، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.

الصديقي محمد بن سعيد، **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة**، الجزء 1، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، (ب-ت).

المراجع باللغات الأجنبية:

Doutté (E.) : **Dans Le Sud Marocain, Au Pays des Anflous**, Paris, 1913.

Justinard (C.) : **Notes d'Histoire et de La Littérature Berbères**, **Les Haha et Les Gens du Sous**, Hespéris, V. 8, 1928.

Khorat (P.) : **Scènes de La Pacification Marocaine**, Paris, 1914.

Maurice (L.) : **La Politique Marocaine de L'Allemagne**, Plon-Nourrit, 7e édition, Paris, 1916.

Montagne (R.) : **Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc**, Essai sur La Transformation Politique des Berbères Sédentaires, Paris, 1930.

Narcisse (L.) : **Cinquante ans d'Histoire : L'Alliance israélite universelle (1860-1910)**, 1911-1920.

L'Aurore, 11 Année, N° 3.967, Vendredi 4 Septembre 1908, Paris.

Ministère des Affaires Étrangères, **Affaires du Maroc 1910-1912**, 6, Paris, 1912.

R.M.P, **B.N.R.M**, Rabat, Janvier-février- mai 1913.

المعجم الجغرافي الحساني، أداة لحفظ الثقافة المجالية المبدعة لدى الإنسان الصحراوي

عبد العزيز فعرس

جامعة محمد الخامس، كلية علوم التربية بالرباط

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى جمع المادة المعجمية الخاصة بالألفاظ والمصطلحات التي يستعملها الإنسان الصحراوي الحساني في علاقته مع محيطه الجغرافي والبيئي، وفق فهمه وتعريفه إياها.

وقد تم اعتماد عدة أدوات علمية لجمع المادة المعجمية، من بينها المقابلات الفردية والجماعية والملاحظة المستقاة من الزيارات الميدانية بمعية بعض المستجوبين، ناهيك عن شبكة لمسح متون مجموعة مصادر ومراجع والتحقق منها خلال العمل الميداني.

وقد خلصت الدراسة الى أن المعجم الحساني يحمل تراثا ثقافيا غنيا ومعارف ومهارات تقليدية مبدعة اكتسبها الانسان الصحراوي بفضل احتكاكه اليومي بالوسط الطبيعي الجد حساس، الذي يعتبر المصدر الرئيسي لهذه المعارف الجغرافية البيئية، مما يتحتم علينا تسجيل هذا التراث الحساني الثقافي المعجمي وتوثيقه قبل أن نتحسر على ضياعه.

كلمات المفاتيح : المعجم الجغرافي الحساني، الثقافة المجالية المبدعة، الإنسان الصحراوي.

Résumé:

Cette étude vise à recueillir la matière lexicale des mots et des termes « Hassani » utilisés par l'homme du Sahara en relation avec son environnement géographique, selon sa conception et sa définition de ceux-ci.

La méthode adoptée est basée sur la collecte de la matière lexicale, y compris à travers des entretiens individuels et collectifs, des observations de terrain avec certaines personnes ressources et une grille dressée spécialement pour examiner le contenu de certaines sources et de références et vérifier leur véracité lors des travaux de terrain.

L'étude a conclu que le lexique Hassani est porteur d'un riche patrimoine culturel et d'un savoir-faire traditionnel créatif acquis par l'homme du Sahara. Ainsi la vie au quotidien avec ce milieu naturel très sensible, reste la principale source de ces connaissances géographiques et environnementales. Par conséquent, il est impératif d'enregistrer et documenter cet héritage culturel et lexical hassani, au lieu de déplorer sa disparition.

Mots-clés : Lexique géographique Hassani, culture spatiale créative, homme du Sahara.

Abstract:

This study aims to collect the lexical material of the words and terms "Hassani" used by the man of the Sahara in his relationship with his geographical environment, according to his conception and his definition of these.

The method adopted is based on the collection of lexical material, including through individual and collective interviews, observations of field visits with some of the resource persons and a grid drawn up specifically to examine the content of certain sources and references and verify their veracity during fieldwork.

The study concluded that the Hassaniy lexicon carries a rich cultural heritage and creative traditional know-how acquired by the man of the Sahara. Thus daily life comes into contact with this very sensitive natural environment, which remains the main source of this geographical and environmental knowledge. Therefore, it is imperative to record and document this Hassani cultural and lexical heritage, instead of lamenting its disappearance.

Keywords: Hassani Geographical Lexicon, creative spatial culture, Sahara man.

مقدمة

يحتل المعجم مكانة متميزة عند جميع الأمم، خاصة حينما يتعلق الأمر بالرغبة في المحافظة على تراث يتعدى الحمولة اللغوية إلى الحمولة الثقافية وتعزيز الشعور بالهوية، كما هو الشأن بالنسبة للثروة المفاهيمية الجغرافية البيئية المتوارثة، والتي تزخر بها مختلف المناطق الجغرافية داخل نفس البلد أو بين البلدان التي تجمعها قواسم مشتركة كاللغة والهوية. وينطبق هذا الكلام على سياقات جغرافية شبيهة بالمجالات الصحراوية الغنية بتراثها المعجمي الحساني الجغرافي البيئي.

وفضلاً عن الجوانب الأدبية، فإن اللهجة الحسانية تحمل تراثا علمياً قيماً خاصة في علوم البيئة، الجغرافيا، المناخ والنبات، الفلك والطبوغرافيا، حيث تحمل الحسانية تصنيفا تفصيليا لجميع المظاهر البيئية والتضاريسية الصحراوية، وهذا راجع الى الإدراك المجالي الكبير عند الإنسان الصحراوي الذي وجه سلوكاته للتناغم مع منظومته البيئية، سلوكات صديقة لبيئته، قائمة على ثقافة تدبير ندرة الموارد وليس تبذيرها.

في هذا السياق، يأتي هذا العمل ليسلط الضوء على هذا المشروع، الذي من خلاله سنبرز أهمية الثقافة المجالية المبدعة عند الإنسان الصحراوي من خلال اللسان الحساني، وذلك بهدف صيانتها وتثمينها.

1- أهداف الدراسة والمنهجية المتبعة :

تأتي مبادرتنا لجمع المادة المعجمية الخاصة بالألفاظ والمصطلحات التي يستعملها الإنسان الصحراوي الحساني في علاقته مع محيطه الجغرافي والبيئي، وفق فهمه وتعريفه إياها. ومن هذا المنطلق سنعتبره معجما وصفيا تحليليا في تعريفه للمفردات الحسانية ومقابلتها بنظيرتها العربية الفصحى.

فالهدف العام من هذا العمل حماية الحسانية من الانقراض عبر دراسة مفرداتها وتوثيقها وأرشفتها والعناية بالمصطلحات الجغرافية التراثية. عبر مسح وحصر القاموس الجغرافي المشترك بين اللغة العربية الفصيحة والحسانية. وهذا بدون شك سيساهم في حفظ الذاكرة البيئية ورد الاعتبار للثقافة الجغرافية الحسانية وسيمكن الأجيال المتعاقبة من فهم الحسانية وتراثها الفكري والعلمي والحضاري. كما سيفيد الباحثين والمخططين في دراسة الظواهر البيئية والسوسيو حضارية في هذه المجالات. وذلك عبر توفير قاعدة بيانات لغوية تفيد الباحثين والمخططين، مؤلفي الكتب المدرسية ومعدي البرامج الإعلامية لتقديم مواد تناسب متطلبات ساكنة هذه الأقاليم.

1-1-التقنيات التي تم اعتمادها في جمع المادة المعجمية هي كالتالي :

جمع المفردات الحسانية المشتتة من مختلف المراجع والمصادر التي اهتمت بمجال وثقافة الصحراء (ارجع الى لائحة المراجع والمصادر).

المقابلات الفردية والجماعية: فالمستجوبون هم عبارة عن إخباريين ورواة من أهالي المنطقة بالجنوب المغربي ممن يشهد لهم بدرايتهم ومعرفتهم الكبيرة بالثقافة الحسانية.

الملاحظة المستقاة من الزيارات الميدانية بمعية بعض المستجوبين.

مسح للمتون المبحوث عنها والتحقق منها خلال العمل الميداني في مجالات مختلفة من الصحراء سواء بمنطقة وادي نون أو وادي الساقية الحمراء ثم بوادي الذهب. مع الإشارة إلى أن الإحاطة بكامل المفردات الحسانية في كافة أنحاء المجال البيضاني هو أحد المستحيلات. لذا فهذا الانجاز هو مجرد لبنة أولى سيجد لاحقا من يطوره توسعا وتمحيصا.

1-2-الضبط والتدقيق اللغوي:

وذلك عن طريق العمليات التالية: الاختيار، الانتقاء وتقويم المادة المجمعة، التحقق من المصادر، والحسم في الروايات المتعددة واختيار الأكثر تداولا بين الرواة، تم التدقيق اللغوي في كل مفردة للوقوف على معناها الحقيقي ومختلف الشروحات الواردة فيها. لذا كان من الضروري الاعتماد على معاجم متخصصة في كل الحقول المعرفية المعتمدة (الجغرافيا، البيئة، الجيولوجيا، الجيومرفلوجيا، البيولوجيا، المناخ...) والبحث عن مقابل كل مفردة باللغة العربية. لكن كثيرا ما كنت أجدني عاجزا عن إيجاد ما يقابل المفردة بالعربية الفصحى بسبب عدم وجود أو عدم الاهتداء إلى المرادف المناسب، مما اضطرني أحيانا إلى وضع شروحات مبسطة مقابل المعنى الحقيقي للمفردة، دون المساس بجوهر معناها، متحاشيا الدخول في التفاصيل، وذلك من باب تسليط الضوء عليها وإبراز أوجه معانيها، خاصة أن بعض المفردات الحسانية لها عدة استعمالات.

وإذا كنا قد عانينا كثيرا من صعوبة توحيد المفاهيم والدلالات في الكثير من الكلام الحساني في الوقت الذي كنا فيه ميدانيا أمام سيل جارف من المفردات التي وجب تكييف شكلها حسب نمط تنفرد به عند الدلالة والتدقيق في مقابلاتها العربية، فإن غياب قواعد إملائية متبعة لكتابة هذه اللهجة لا يخلوا من كونه إحدى الإشكاليات الكبرى التي صادفناها في إنجاز هذا العمل، لذا فإننا التزمنا بكتابة الكلمات الحسانية كما تلفظ.

2-اللهجة الحسانية وتأثرها بالخصائص الجغرافية والبيئية

2-1-اللهجة الحسانية : مقاربة تاريخية وسوسيو جغرافية

في علم اللغة، اللهجة "هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة تعتبر جزءا من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات تشترك جميعا في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية وهو ما اصطلح على تسميته لغة"(إبراهيم أنيس،2003، ص15)، وبالتالي فاللهجة هي شكل محلي للغة المشتركة، وهي انعكاس لخصائص جغرافية وأثنية وتاريخية تشكل معاً شخصية مميزة لمجموعة بشرية.

وتعتبر الحسانية لهجة مشتقة من العربية التي كانت تتحدثها قبائل بني حسان المعقلية الذين سيطروا على أغلب صحاري موريتانيا وجنوب المغرب وجنوب غرب الجزائر بدءا من القرن 14 الميلادي(فعراس عبد العزيز، 2020، ص 99) وتوغلوا في مالي والنيجر(خريطة01). فهي من أفصح اللهجات العربية، وذلك بحكم العزلة التي ظلت قبائل بني حسان العربية تعيش فيها في أعماق الصحراء الكبرى. فمادام الاستعمار الفرنسي والاسباني لم يعمر طويلا، والدولة العثمانية لم تصل إلى المغرب وموريتانيا، فإن التأثيرات الخارجية قليلة في اللهجة العربية. وإذا استثنينا تعابير أمازيغية وأخرى افريقية فإن اللهجة الحسانية تعتبر من أقرب اللهجات المعاصرة إلى اللغة العربية الفصحى، وذلك رغم تواجد أكثر من نبرة نطق داخل اللهجة الحسانية لأن الفرق بينها هو كيفية النطق أي اللهيج.

خريطة رقم01: مجال انتشار الحسانية

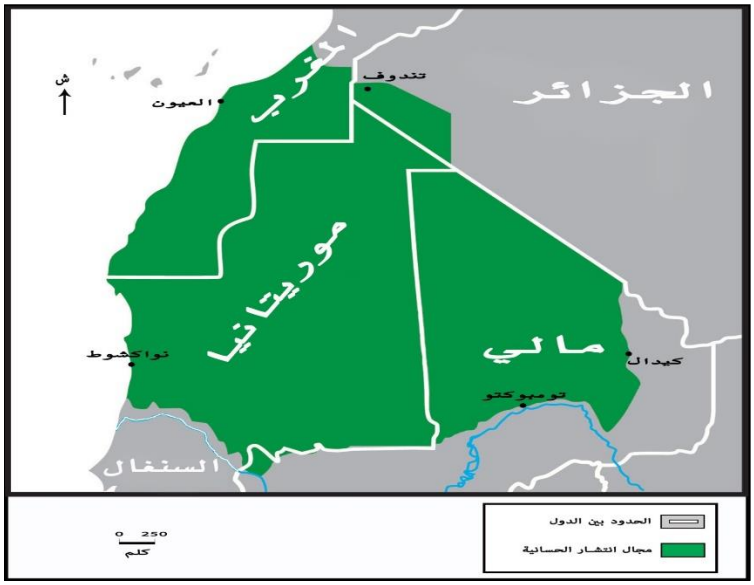

المصدر: فعراس (2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي. ص15.

تتميز اللهجة الحسانية بغناها المثير بالأنماط التعبيرية الشفاهية المتنوعة، ففي مجتمع الصحراء الذي تقل فيه الكتابة ووسائلها، تصبح التعابير الشفهية والصور اللغوية هي وسيلة التواصل الناقلة للتجارب والحافظة للذاكرة الشعبية. فهي تضم كما كبيرا من المفاهيم الأمثال والحكم التي تتميز بارتباطها بالإنسان والأرض، ونستطيع أن نتلمس نمط العيش والرؤى من خلال انعكاس البيئة الصحراوية الاجتماعية والطبيعية في ثناياها.

2-2-البيئة الصحراوية والانعكاس على البناء الجسدي واللغوي للإنسان الصحراوي :

معانقة الإنسان للبيئة ونحت الطبيعة للبنية النفسية والاجتماعية للإنسان، جدلية تاريخية وسوسيولوجية قديمة أخفق فيها الإنسان أحياناً واستطاع تشكيل ثنائية متجانسة و"رائعة" يحكمها الذهاب والإيّاب بين الطرفين في كثير من الأحيان، فالإنسان جزء من الطبيعة وطبيعته النفس-اجتماعية قابلة للتكيّف مع الطبيعة. وتحتل المجتمعات الصحراوية مواقع نموذجية في هذا الموضوع.

إن الصحراء القاحلة، والطقس الحار الجاف، وندرة المياه والموارد الطبيعية؛ عوامل دفعت البدو الحسانيين إلى الاعتماد على الإمكانات المتاحة لديهم أياً كانت للبقاء على قيد الحياة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تميزت حياتهم بالبساطة وتعاملوا مع البيئة المحيطة بهم باحترام، حيث تفننوا في خلق استراتيجيات تتوخى اختراق الجغرافية (ناجيه،2016، ص2) .

فمجال الصحراء وتوابعه من نمط العيش المعتمد على شح الموارد له انعكاس إيجابي على البناء الجسماني والعقلي للمجموعات القبلية القاطنة في هذه المجالات، حيث يشير ابن خلدون في مقدمته المشهورة أن "هؤلاء الفاقدين للحبوب والأدم من أهل القفار أحسن في جسومهم وأخلاقهم من أهل التلول المنغمسين في العيش فألوانهم أصفى وأبدانهم أنقى وأشكالهم أتم وأحسن وأخلاقهم أبعد من الانحراف وأذهانهم أثقب في المعارف والإدراكات هذا تشهد له التجربة في كل جيل منهم" (ابن خلدون،1992، ص87).

يتضح من خلال ما أورده ابن خلدون أن بدو الصحراء يمتلكون، بفعل ارتباطهم الوثيق بمجالهم الطبيعي ذي الخصائص المميزة، مجموعة من الخصائص الجسمية والذهنية التي تميزهم عن غيرهم، مما يكرس استمرارية هذه الخصائص عبر قافلة

الحمل الثقافي بين الأجيال. فمجالهم الجغرافي الصحراوي يكسبهم ثقافة وسلوكات مجالية وبيئية تتراكم مع توالي الأجيال داخل المجتمعات القبلية.

إذن فالبدو الحسانيين تعلموا في مدرسة المجال الذي كانوا يعيشون فيه، فأكسبهم ثقافة ومهارات مكنتهم من إنتاج مفاهيم ومقولات وأفكار كبرى نابعة من فهم عميق لحساسية منظومتهم البيئية وإدراك كبير لمجالهم الجغرافي.

3. الثقافة المجالية عند الإنسان الصحراوي من خلال اللسان الحساني.

يقول نيتشة "لاتصدق أي فكرة لم تولد في الهواء الطلق أثناء التحرك بحرية« ، فالأفكار الطازجة هي وحدها تلك التي تولد خارج حدود الجدران، حيث الأفق الممتد، وحيث الجسد يسير فتتدفق معه الأفكار في حيوية وانتعاش .الأفكار تنام في السكون وتنحشر في الأماكن الضيقة لكنها سرعان ما تنشط وتتحرر عندما تحركها القدمان في خلوات الطبيعة.

فالصحراء بخصوصيتها الطبيعية تكسب الإنسان شساعة المخيلة وبعد الرؤى وإدارة الوضعيات بشكل ملفت، فهو يتعمق في تفاصيل الأشياء، ليمتلك معرفة مجالية مدققة لمورفولوجية المكان، مما يستدعي القول بأن إنسان الصحراء يصل إلى مرحلة تجعل منه إنسانا مدركا لحساسية الوسط، ومبتكرا ومسهلا لتطوير الذاكرة المجالية عبر بوابة العمل الميداني والاحتكاك اليومي بالمجال، وهي المحصلة التي وصل إليها روبير كلارك Robert clark ,1980,p23 في أبحاثه حول وجود الإنسان على وجه الأرض (ناجيه،2016، ص2). وعندما نستحضر العمل الميداني فإننا نورد مجموعة من الممارسات وأولها حركته الدؤوبة المسماة بالترحال المؤدية إلى ضبط المجالات وضبط المسالك من حيث وعورتها أو ملاءمتها، والتعامل مع جبرية المناخ من خلال وضع استراتيجيات للتحرك والتنقل في فترات معلومة ومدروسة بحثا عن الموارد المائية والكلأ.

3-1- قدرة بدو الصحراء على تحديد الاتجاهات

كانت القبائل الصحراوية دائمة الترحال، وغالبا ما تقطع مئات الكيلومترات في الصحراء دون أية وسيلة لتحديد الاتجاهات، فقد كانت تعتمد أكثر على وسيلتي الشمس والنجوم، فلم يكن البدو يستخدمون أية وسيلة لتحديد الاتجاهات باستثناء شروق الشمس وغروبها لتحديد جهتي الشرق والغرب، والنجوم لتحديد جهة الشمال. كما أسهمت منحدرات الكثبان الرملية التي تكونت بفعل الرياح السائدة في زيادة قدرة البدو على تحديد الاتجاهات .

وقد عرف عن البدو، أنهم كانوا خبراء في اقتفاء الأثر ويستطيعون التمييز بين آثار أقدام البشر والحيوانات على الرمال، وتحديد ما إذا كان هذا الأثر لرجل، أو طفل، أو امرأة، أو فتاة، أو أي نوع من الحيوانات.

شكل 1: أسماء الاتجاهات الجغرافية بالحسانية

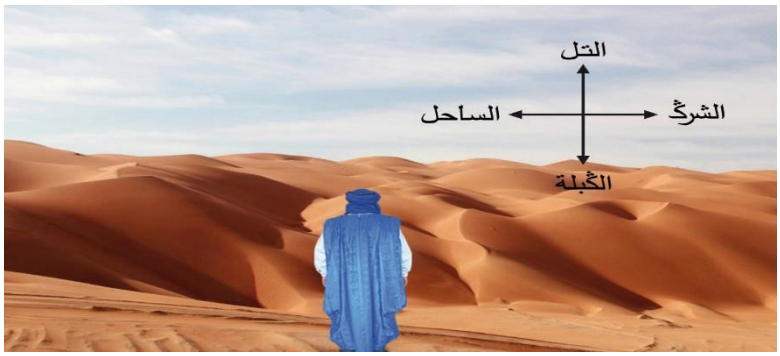

المصدر: فعراس (2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي. ص61

«وبالفعل، فسكان الساحل في غرب الصحراء يطلقون على أنفسهم كذلك اسم " أوْلاَدْ لَمَزْنَ "، إذ السحابة المحملة بالماء هي " الأم" المحسنة للرحل الذين عليهم كذلك أن يتطلعوا إلى السماء، لأنهم يقتبسون منها مفاهيم مفيدة جدا لمعرفة الاتجاه في منظر ذي رتابة يضرب بها المثل... وذلك بهدف تحديد معايير الاتجاه الأساسية، فإنهم ينظرون إلى السماء. فالسماء الغائمة تدل على أمل المطر، بينما السماء الخالية من السحب ليلا تعني مرشدا لتحديد المكان الذي يوجد فيه الفرد بالضبط..." (كاروبروخا،2015 ص:103).

3-2- إدراك كبير للأشكال التضاريسية :

نجد أن اللهجة الحسانية تحمل تصنيفا تفصيليا لجميع المظاهر التضاريسية الصحراوية، ويكفي هنا أن نشير إلى أن اصطلاحات مثل: لَغْرَادْ، لَعْلاَبْ، اذَّرَاعْ، عرْكْ، لعَكلَة، عْكَيْلَة، اذْرَيَّعْ، آشْوَيْرْ، البَطْحَة، اعْلَيْبْ، لعْظَمْ، اعَثْعَاثْ... كلها وصف للأشكال المرتبطة بالتراكمات الرملية (فعراس،2016، ص10)، غير أن الصحراوي يفهم منها معنى دقيقا من حيث الشكل والحجم وحتى المواد المكونة له أحيانا.

الأشكال المرتبطة بالهضاب والسهول (بالحسانية)

الشكل	المعنى
لَحْمَادَة	هضبة صحراوية جرداء تنتسب بنيتها الى " سانكلينال" تيندوف، وهي تغطي المجال الممتد بين وادي درعة ووادي الساقية الحمراء.
سهب	كلمة فصيحة: السهب، وهو عبارة عن سهل غريني يدل على تغطية وتراكم للمواد الدقيقة التي حملتها المياه من بعد. وهو بمثابة مجال منبسط يتميز بسيادة أعشاب قصيرة، كما انه مجال مناسب لنشاط رعي الماشية لكونه يخلو من الحصى. ومن أهمه سهب الحرشة.
الطَّزْحَة	الأرض المنبسطة.
اظَّهَرْ	الحافات النهائية للهضاب، حيث تظهر على شكل أجراف تطل منها الهضاب على الأراضي المنبسطة.
عرْقْ	عرق، وجمعه عروق، ومعناه: سطوح هضبية شاسعة مغطاة بالرمال. وهذا النوع من التشكيلات بالغ القدم في التكوين، ويغلب عليه التشكيل الرملي وتذرية الرياح.
الرَّقْ	رق، وهو مفرد رقوق، وهي سطوح هضبية مغطاة بالحصى التي مصدرها نزول عمودي للمواد بفعل تعرية انتقائية مصدرها السيل الغشائي أو تذرية الرياح.
آفْطُوطْ	مشتق من كلمة الفطط وتعني الانبساط، وافطوط هو عبارة عن ارض منبسطة تتخللها مستنقعات وسبخات وتربتها نسبيا صالحة للزراعة.
اظْلُوعْ	النجود: ما أَشرف من الأَرض وارتفع واستوى وصلب.
أسرفة	وهي أراض منبسطة مغطاة بالحصى تتخللها بعض الكثبان الرملية الصغيرة، ونباتات ليفية مشتتة إلى درجة يكاد ينعدم فيها الغطاء النباتي.
لمعادر	سهول غرينية تدل على تغطية وتراكم للمواد الدقيقة والادباق التي حملتها المياه من بعد. وهذه الميزة تكسبها غنى من حيث الأتربة التي يحصل استغلالها فلاحيا إثر تساقط الأمطار.
الْخَطْ	مكان منبسط يشغل مجال مسيل سطحي، أراضي صالحة للزراعة يكون شكلها طولي وعرضها يصل تقريبا 50 مترا.

المصدر: فعراس (2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي.

الأشكال المرتبطة بالمرتفعات(بالحسانية)

الشكل	المعنى
آدْرَارْ (بترقيق الراء)	مصدره امازيغي ويعني المرتفع، وهو يطلق على مناطق هضبية في اقصى الجنوب بمنطقة تيرس مثلا ادرار صطف
آزْوَيْلِيقْ	قمة شاهقة يصعب صعودها، وغالبا تسبب في الانزلاقات
آنڭيم	المرتفع الرملي الكبير الذي يشرف على مجال واسع منبسط
بَانِي	الجبل والمرتفع الكبير
لَكْدِي	جمع كدية، وهي عبارة عن اراضي مرتفعة
ڭَارَة	تل شاهد
ڭوَيْرَة	تصغير لكلمة ڭَارَة، وتعني تل شاهد صغير
سْطَيْلَة	يطلق على التلة التي قمتها مقببة
اسْطَيْلَات	تلال تتميز بقممها المقببة
اظْلُوعْ	النجود: ما أَشْرَفَ من الأَرضِ وارتَفَعَ واسْتَوَى وصَلُب، وفي ذلك تشبيه بضلوع الانسان أو الحيوان
الزَّمْلَة	تشبة في شكلها التل الصغير أو الربوة
كدية	ارض مرتفعة
ادْرَيْڭَاتْ	ثلال شاهدة، ربوة ضيقة ومحدودة
الْعَڭَبَة	حافة شديدة الانحدار
ڭْلْبْ (بتفخيم الڭاف)	تل شاهد، يشبه في شكله القلب
لڭْلَابْ (بتفخيم الڭاف)	جمع ڭْلْبْ تلال شاهدة تشبه في شكلها القلب
ڭْلَيْبَاتْ	جمع تصغير لڭْلْبْ وهو التل الشاهد الذي يشبه في شكله القلب

المصدر: فعراس (2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي.

الاشكال المرتبطة بالتراكمات الرملية(بالحسانية)

الشكل	المعنى
نبْكَة	الكلمة الفصيحة المرادفة لها: النبخة، وهي أصغر تراكم رملي، يستغل وجود الحواجز كالنبات ليتطور خلفها بأحجام مختلفة
انْبَيْكة	تصغير لكلمة " نبكة" وهي النبخة الصغيرة
لَعْلاَبْ	جمع " علْبْ " ويعني: الارض المرتفعة، وغالبا تكون عبارة عن كثبان رملية مرتفعة ومتحركة
آشْوَيْرْ	الكثيب الرملي المنفرد
ابَانُوطَه	مشتقة من المصطلح العربي الفصيح "البثنة " وهي الأرض السهلة اللينة والرملة الناعمة التي تغوص فيها الارجل
ابَانُوطَه	مشتقة من المصطلح العربي الفصيح "البثنة " وهي الأرض السهلة اللينة والرملة الناعمة التي تغوص فيها الارجل
اعَشْعَاثْ	يقابله بالعربية الفصحى "البثنة " وهي الأرض السهلة اللينة والرملة الناعمة التي تغوص فيها الارجل
اثْرَابْ لْبَيْضَة	منطقة رملية
آنكْيم	المرتفع الرملي الكبير الذي يشرف على مجال واسع منبسط
الدَّهْسْ	أرض لينة تغوص فيها الاقدام
آزْكِّيهْ	المرتفع الرملي الشاهق الذي يستعصي على الصعود
اذَّرَاعْ	الدراع الرملي، وهو عبارة عن كثبان رملية طولية وتراكمات رملية ممدودة بشكل طولي لمسافات طويلة كما هو الحال بالنسبة للدراع الرملي الكبير، الممر الرملي الموازي للساحل الذي ينطلق من شمال الطرفاية ويمر غرب مدينة العيون متوغلا في اقصى الجنوب
اذْرَيَّعْ	تصغير لكلمة "اذَّرَاعْ"، ويعني دراع رملي من حجم صغير
لعْظَمْ	عبارة عن ربوة، مرتفع رملي صغير تكسوه الحجارة
علْبْ	الارض المرتفعة، دراع رملي، وجمعها " لَعْلاَبْ"، ويعني كذلك عرق رملي غليظ ممتد الى مسافات بعيدة، وهو ثابت ومن اهمها: علب الكبش وعلب ام الدويات
البَطْحَة	الرمال
لَعْلاَبْ	جمع " علْبْ " ويعني: الارض المرتفعة، وغالبا تكون عبارة عن كثبان رملية مرتفعة ومتحركة
العطف	مرتفع رملي صغير تكسوه الحجارة
أوُوزَّن	مرتفع رملي صغير تكسوه الحجارة
عرْقْ	عرق، وجمعه عروق، ومعناه: سطوح هضبية شاسعة مغطاة بالرمال. وهذا النوع من التشكيلات بالغ القدم في التكوين، ويغلب عليه التشكيل الرملي وتذرية الرياح.

لَغْرَادْ	جمع غرد، وهي عبارة عن تلال رملية وكثبان رملية في شكل نجمة، تنشأ نتيجة هبوب الرياح من اتجاهات مختلفة، وبالتالي فهي تصبح مصدرا للرمال التي تتكون منها الكثبان الهلالية والكثبان الطولية. ومن اهم هذه الانواع الغرد لحمر
اغْلَيْبْ	تصغير لكلمة علْبْ، وهو عبارة عن عرق رملي صغير الحجم
لعَكلَة	كثبان رملية متراكمة، كما تطلق الكلمة على المكان اللينة تربته خصوصا عندما يمتد على طول ازيد من 200 متر
عْكَيْلَة	تصغير لكلمة " لعَكلَة " وهي كثبان رملية متراكمة، كما تطلق الكلمة على المكان اللينة تربته خصوصا عندما يمتد على طول ازيد من 200 متر
أرَاكْنْ النَّيْرَبْ	كتلة من الترسبات الرملية الصلبة عالقة بجدوع الاشجار، تظهر كالهودج على ظهر الدابة
السَّافِي	ما تثيره الرياح من الاتربة والرمال

المصدر: فعراس(2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي.

أشكال مرفولوجية مرتبطة بالأودية

الشكل	المعنى
لَخْنَكْ (بتفخيم الخاء)	جمع خَنْكَة، مشتق من الخانق وهي شعب ضيقة في الجبل وفي سفوح الكدى بسبب تعمق الجريان
أكماد	شريط محادي للواد، وهو عبارة عن درجة أو مستوى مشرف على المجرى (كلمة متداولة بمنطقة وادنون)
أساكا	شريط محادي للواد، وهو عبارة عن درجة أو مستوى مشرف على المجرى (كلمة متداولة بمنطقة وادنون)
الفم	الجزء الاخير من الواد بعد اختراقه للمرتفع، ويطلق كذلك على مصب الواد
الحامول	جريان غشائي يعم سطحا منبسطا، ما لبث أن تحول إلى صفة السطح الطبوغرافي
لمعادر	سهول غرينية تدل على تغطية وتراكم للمواد الدقيقة والادباق التي حملتها المياه من بعد. وهذه الميزة تكسبها غنى من حيث الاتربة التي يحصل استغلالها فلاحيا إثر تساقط الامطار
آزْرِي الواد	جانب الواد وظفتيه
إجَرَانْ	جمع أجَارْ، وهو اخدود عميق يتركه السيل الجارف
أجَارْ	اخدود عميق يتركه السيل الجارف
فم الواد	مصب الواد، دلتا
الرَّكْبَة	الفج، مثلا نجد منطقة الرَّكْبَة بتغمرت بكليميم توجد في منبسط عبارة عن فتحة وفجوة بين مرتفعين، وذلك تشبيها بركبة الانسان.

المصدر: فعراس(2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي.

3-3-المعرفة المجالية في البحث عن المياه زمن الترحال

يلعب الماء دورا مهما في حياة الإنسان مهما كانت طبيعة المكان الذي يقيم فيه ومهما كانت طبيعة هذه الإقامة، لكن المجال الصحراوي الذي تميزت ساكنته بخبرتها التاريخية في البحث عن المياه، في مجتمع بدوي يحمل الماء عنده معاني خاصة، لأن وجوده يعني إعطاءهم القدرة على تحمل ظروف الحياة القاسية في الصحراء، والاستقرار فيها، أما عدم وجوده فإنه يعني الترحال للبحث عنه.

-المؤشرات الميدانية

كان يسهل على الإنسان الصحراوي معرفة المناطق والأماكن التي كان يوجد فيها الماء عندما تهطل الأمطار، وعند إنعدامها يمكن أن يعثر على "عْكلة" أو "اخْلِيجْ" التي هي عبارة عن حفر أو آبار صغيرة تدعى محليا " احْسَيَّات" تصل مترا ومترين تكون بالقرب من الأودية التي لم تجف بشكل نهائي، أو "تِلْمْسِي" وهي أقل عمقا وأصغر من العكلة(فعراس عبد العزيز، 2018، ص13). وقد يلجأ هذا الإنسان أحيانا الى مصب واد مغطى بالرمال، فيحفر بالقرب منه لأنه عادة ما يكون الماء تحت الرمل وتحت الصخور "الصْفِي"، وأحيانا أخرى يلج مكانا فيه صخور كبيرة مقعرة بها شقوق يساعد شكلها على الحفاظ على الماء، لمدة طويلة، قد تصل ثلاثة أشهر أو أربعة.

-التجربة الفردية

من المعروف أن رجل الصحراء الذي يمتلك ثقافة مجالية واسعة، يعرف الوسط ووحداته الجغرافية أكثر من أي طبوغرافي، حيث يمكنه تحديد بدقة تشعبات وترشيحات الينابيع، والمياه التي تكون شبكات سطحية أو باطنية، ويستطيع كذلك أن يدرك المدى الذي تصله المياه في العمق بتتبع إندساسات الطبقة الكثيبة من الأرض، أو شم حفنة رمل، أو تذوق التراب بعد حفر الطبقة الظاهرة من الأرض، فحاسة الشم كانت تدل الباحث عن الماء على وجود تربة مبللة وعلى وجود الماء.

تقول إحدى المبحوثات باللهجة الحسانية "كان الصحراوي يْشْم نَبْع المَاء وْيَعْرَف عن ذاكْ لْبْلَد فيهْ الماء من خلال التْرَاب"(زهرة فعراس، 2015، ص: 92). كذلك كان الجمل يفعل، يشم رائحة الثرى ويدور على ذلك المكان ويضرب برجليه عليه، فيعي صاحبه أن بالمكان ماء فيبدأ بالحفر. إضافة إلى وجود تشكيلات نباتية تسمى محليا "الكرزيم" و"الطرفة" و"السْمَار" التي تنتشر عادة بالقرب من الوديان، فتكون دليل الباحث عن الماء.

3-4-اختيار موضع المسكن" الخيام » يعكس الذكاء الجغرافي للإنسان الصحراوي

ما من شك في أن الصحراء شكلت دوما تحديا صارخا للإنسان، بما تتضمنه تفاصيل الحياة اليومية فيها من تحديات جمة، ولعل أبرزها الطقس الذي لا يكاد يستقر على حال، رغم ذلك فالإنسان الصحراوي استطاع قهر الصحراء وجعلها طوع أمره في حله وترحاله، ولعل أبرز العناصر التي ساهمت في تذليل الصعاب أمام هذا الإنسان الصحراوي شيئين اثنين :

الجمل والخيمة. فالجمل ظل يطوي المسافات غير آبه بالعطش والجوع ولا بتعاقب الليل والنهار. أما الخيمة فأضحت رديفة الاستقرار الذي يسعى إليه أهل الصحراء منذ الأزمنة الغابرة، وهي المسكن المتكيف مع قساوة البيئة الصحراوية ومع طبيعة النظام الاجتماعي. فرغم بساطة شكلها إلا أن نسجها ليس بالأمر الهين وهي تصنع في الغالب من شعر الماعز الذي يمنع تسرب المياه في الفترات الممطرة، ويقي من حرارة الصيف القاسية.

وتتعدد أشكال وأنواع الخيمة لكن أبرزها تلك المصممة على شكل مثلث، وهذا التصميم ليس اعتباطيا فهو يقيها الاستسلام أمام الزوابع الرملية وهطول الأمطار، بيد أن السمة الأبرز للخيمة هي شكلها الانسيابي ومرونتها في الحل والترحال فقد لا يستغرق نصبها بضع دقائق، ويتم ذلك في الغالب بعيدا عن سافلة الوادي ومجراه. ولحماية الخيمة من خطر السيول الجارفة، يتم إنشاء حواجز من التراب والحجر في الأماكن المواجهة لها، بل حتى في الحواشي الداخلية للخيام وهذه العملية يطلق عليها بالحسانية " إوني" من هنا جاءت المقولة الشعبية الحسانية «وني سابكَ ما جاك السيل».

أما واجهة الخيام فتختلف حسب المناطق الجغرافية، ففي بعض المناطق تكون في اتجاه الشمال «مكَافية» لأن الرياح «التلية» الآتية من الشمال تكون في الغالب ضعيفة، أما في بعض المناطق الاخرى فنجدها تتخذ اتجاه الجنوب «گبلة».

النبات وعلاقته بتجمع وتشتت السكن " الخيام »

ففي فترات الجفاف الصعبة عادة ما يكون هناك ميول إلى انقسام مجموعات الرحل، فنجد المخيمات تنتشر، وأفرادا من العائلة نفسها يعيشون على بعد عشرات وعشرات الكيلومترات بعضهم عن بعض. وعلى العكس من ذلك، عندما يكون العشب وافرا فإن التكتلات تتجمع فتصير كبيرة.

توزيع موضع الماشية بعد رجوعها من المرعى في علاقة بالمسكن " الخيمة:

بعد رجوع الراعي بالماشية من المرعى، فإنه يموضعها على الشكل التالي:

*النوق الحلوب على مقربة من الخيمة.

*الى جانبها، وأبعد منها بقليل، النوق الحديثة الوضع.

*وابعد منها أ كثر، النوق الحوامل والذكور المخصية.

* أ ما رؤوس الماعز فتبقى خلف الخيمة وإن كانت قريبة منها.

* تبقى خلف الخيمة كذلك وإن كان أبعد شيئا ما رؤوس الغنم، إذ هي معروفة أكثر عن الماعز بذعرها.

* في حين أن صغار الماعز والشياه تبقى مربوطة.

وتربط رؤوس الشياه عادة من أرجلها لأنها تمارس قوة كبيرة، أما الماعز فتربط من رأسها. أذا كان عددها قليلا، فإنها تربط في مدخل الخيمة وذلك بواسطة حبل به عقد تدعى " ربح". أما إن كانت هناك خيمتان في آن واحد، إحداهما للأب والأخرى للابن، فإن الجمال تربط إلى جانب خيمة الأب، بينما تربط الماعز إلى جانب خيمة الإبن" (كاروبروخا 2015 ص: 146).

3-5-قياس المسافات عند اهل الصحراء

إن البدو لا يتقيدون بحدود جغرافية، فحيثما يوجد الماء والكلأ يشدون الرحال الية في قوافل جماعية أو فردية. ووسيلة النقل لديهم سفينة الصحراء الأبل.

في هذه الرحلات يكابدون الكثير من المصاعب والمتاعب، لأنهم أحياناً يقطعون مسافات بعيدة مشياً على الأقدام .تحمل الأمتعة الأثقال والناس القصر على ظهور الأبل، وتكون بداية الرحيل أو الظعن وقت الصباح، والملتقى بين أفراد الأسرة الواحدة وقت المبيت في مكان ضرب موعده سابقاً. وهكذا يكون تخطيط سير الرحلة حتى يصلوا المكان المقرر للسكن، وفيه يضعون رحالهم به لفترة تطول أو تقصر غير محددة بمدة زمنية معلومة. وهكذا تستمر حياتهم في تنقل وترحال دائمين، كما وأنهم ينتقلون في فصل الشتاء إلى الأماكن التي تتوفر بها الأشجار بكثرة وقاية وحماية لهم ولحيواناتهم من نزلات البرد الشديد

وتقلبات الرياح القارسة. أما في فصل الصيف فيرحلون إلى الأماكن التي يتواجد فيها الظل والماء. ويسافر البعض الآخر في الصحراء للقيام برعي الماشية والأبل.

قياس المسافات عند اهل الصحراء

قياس المسافات الطويلة	مَرْوَحْ	وحدة قياس المسافات الطويلة اعتمادا على المسافة التي يقطعها جمل عادي في يوم كامل منذ أن يصبح الصباح إلى أن يسدل الليل ستاره، وقد تبلغ هذه المسافة 40 كلمترا. فحسب مقابلة اجراها خوليو كاروبروخا مع سيدي محمد البشير فإن هذا الاخير يصرح انه تنقل من افني الى الطرفاية على متن جمله بخطى عادية، واستمرت هذه الرحلة التي غطت 300 كيلومترا 12 يوما.
	مْكِّيلْ	المسافة التي يمكن ان يقطعها جمل في نصف يوم اعتمادا على المشي العادي دون هرولة.
	مْكِّيلْ لْحَامِي	مسافة أصعب واطول من مسافة " مْكِّيلْ "
	مَسْتَدْبِي	مسافة اطول ترغم المتنقل على الانطلاق بعد منتصف النهار للاستفادة من ساعات الليل للتقدم في اراضي ساخنة الجو ولتفادي قطاع الطرق. فيتم المبيت في منتصف الطريق، على اساس الانطلاق في الصباح الباكر.
قياس المسافات القصيرة	شَوْفَتْ إبِلْ	المسافة التي يمكن أن يرى فيها الانسان جملا عن بعد في الصحراء بوضوح، وقد تصل كيلومترين.
	شَوْفَتْ أغْنَمْ	المسافة التي يمكن أن يرى فيها الانسان رأس ماعز عن بعد في الصحراء بوضوح، وقد تصل كيلومترا واحدا.
	جَبْدَه	ما نقطعه من مسافة في ثلثي اليوم
	الشَّدْحَة	الخطوة التي تعادل متر، وهي وحدة لقياس المسافات.

المصدر: فعراس(2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي.

خاتمة:

يظهر مما سبق أن المعجم الحسانية يحمل تراثا ثقافيا غنيا ومعارف تقليدية مبدعة اكتسبها الانسان الصحراوي من مدرسة المجال وعبر الاحتكاك اليومي بالوسط الطبيعي الجد حساس الذي يعتبر المصدر الرئيسي لهذه المعارف الجغرافية البيئية، وعبرها استطاع أن يكتسب قدرة عالية في التكيف والتأقلم مع الظروف البيئية القاسية ويمتلك مستويات رفيعة في الإدراك المجالي الذي سيوجه سلوكه البيئي والجغرافي ليتناغم مع طبيعة الوسط الجغرافي.

ويبدو أنه من المؤسف في مصير اللهجة الحسانية، وهي التي حملت هذا الموروث الثقافي البيئي الجغرافي المبدع الممتد لمئات السنين، أنها لهجة شفاهية قلما تكتب، مما يعني أن الموروث المنقول عبرها معرض للزوال بزوال حامليه حيث أصبح التواصل بين الأجيال أقل مما كان عليه. مما يدفع إلى التفكير الجاد في ضرورة تسجيل هذا التراث الحساني الثقافي المعجمي وتوثيقه قبل أن نتحسر على ضياعه.

الببليوغرافيا

أنيس إبراهيم (2003) في اللهجات العربية، مطبعة ابناء وهبه حسان.

خوليو كاروبروخا (2015)، دراسات صحراوية، مركز الدراسات الصحراوية، ترجمة أحمد صابر وتقديم رحال بوبريك.

عبد الرحمان بن خلدون (1992)، المقدمة، الطبعة الحادية عشرة، دار القلم، بيروت.

فعراس عبد العزيز (2016) المعجم الحساني، الجغرافي البيئي، مركز الدراسات الصحراوية، جامعة محمد الخامس، مطبعة ابي رقراق.

فعراس عبد العزيز (2020)، المجال الصحراوي: من الخطاب الجغرافي الى الخطاب التربوي، مقال منشور في مجلة " الدراسات الافريقية وحوض النيل" المجلد الثالث/العدد السابع، يناير 2020

https ://democraticac.de/ ?p=64498

فعراس عبد العزيز (2018)، الإعداد المائي ورهان التنمية المستدامة بالمجال الحضري الصحراوي: حالة مدينة العيون الساقية الحمراء، كتاب المؤتمر البيئي الدولي بجامعة عمان العربية، كلية الهندسة، الأردن.

- فعراس زهرة (2015)، المجتمع الصحراوي ومسألة تدبير الماء بمنطقة بوجدور " قبيلة أولاد تيدرارين نموذجا"، منشورات مجموعة البحث والدراسات حول ساحل الصحراء

ناجيه عمر (2016)، ثقافة الوعي الجمعي الخاصة بالمتغيرات المناخية، مقال منشور في الصفحة الالكترونية لمركز علم وعمران للأبحاث والدراسات وإحياء التراث الصحراوي كلميم.

Robert clark (1980), Naissance de l’homme, édition du seuil.

القطاع السياحي بالولـيدية بين آفاق التنمية الترابية وتحديات الواقع

السعيدي جميلة[1]، العنزولي محمد[1]، مولواد عبد الحميد[2]

[1]جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)

[2]جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة

ملخص:

تعتبر جهة الدار البيضاء سطات من بين الوجهات السياحية بالمملكة التي تعرف نشاطا **سياحيا** كثيفا بشواطئها الممتدة، وخاصة خلال فصل الصيف بفعل الإقبال الكبير للزوار عليها من مختلف مدن المملكة والأجانب، وهذا بفضل مؤهلاتها التي تلعب دورا كبيرا في جذب **السياح**. وفي ظل هذه الدينامية السياحية تنتعش العديد من الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بهذا القطاع، ولهذا يكون فصل الصيف بمثابة موسم تعرف خلاله شواطئ الجهة رواجا اقتصاديا مهما يساهم في **التنمية** المحلية، ويعتبر شاطئ الوليدية من بين الوجهات السياحية المهمة بالجهة.

بناء على هذا الأساس سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإحاطة بمختلف المقومات الطبيعية، البشرية، الثقافية والتجهيزية التي تجعل من شواطئ الوليدية وجهة سياحية مهمة، وكذلك تسليط الضوء على مدى مساهمة هذا النشاط كقطاع اقتصادي في تحقيق **التنمية الترابية** بمختلف أبعادها بمجال الدراسة.

الكلمات المفاتيح : السياحة، السياح، التنمية، التنمية الترابية.

Abstract:

Casablanca- Settat region is considered to be one of the most visited destinations in the Moroccan kingdom, especially in the summer in which its natural, and human resources, such as the long beaches that extend all over the region, and the cultural richness play a major role in making it a safe haven not only for Moroccans but also for foreigners. And thanks to this touristic dynamic, businesses that are either directly related or aren't to this sector boom.

Based on the latter, summer is perceived as a season, unlike the others in which economic activities prosper leading to the revitalization of local development. And one of the beaches that attract tourists the most is EL OUALIDIA beach.

On this ground, the study will aim to brief on the different aspects, be it: natural, human, cultural, or preparatory that make this beach a main tourist attraction, moreover, the study will also shed light on the extent to which this economical activity contributes in achieving a territorial development on its different levels.

Résumé:

La région Casablanca-Settat est l'une des destinations touristiques les plus importantes du Royaume, Il est caractérisé par une forte activité touristique sur ses plages étendues en particulier pendant l'été.

Avec cette dynamique touristique, de nombreuses activités économiques qui ont une relation directe ou non se rétablissent, L'été est donc une saison au cours de laquelle les rives du Territoire sont connues pour être un important promoteur économique, contribuant à la relance du développement local.

Dans le cadre de cette étude, nous nous efforcerons de mettre en évidence divers aspects naturels, humain, culturel et touristique, Cela fait de l'Oualidia une destination touristique importante. Il souligne également la contribution de cette activité en tant que secteur économique, à fin de réaliser le développement territorial dans toutes ses dimensions dans la zone d'étude.

Mots-clés : Le Tourisme ; Les Touristes ; Développement ; Développement territorial.

تقديم

تشكل السياحة بالنسبة للمغرب قطاعا اقتصاديا مهما، فمنذ أوائل القرن الواحد والعشرين تقوّى رهانه على السياحة، مما أفرز جملة من المخططات والمشاريع السياحية الهدف منها الانفتاح على السوق الدولية وتعزيز دور هذا القطاع في تنمية اقتصاد البلاد، بالإضافة إلى مشاريع همت تكوين العنصر البشري في هذا المجال عبر إنشاء معاهد الفندقة وتخصصات سياحية في مراكز التكوين المهني[1].

ومن بين المناطق الساحلية التي تشهد إقبالا سياحيا مهما نخص بالذكر جهة الدار البيضاء سطات التي ترتمي بشواطئها من مدينة بوزنيقة شمالا إلى الوليدية جنوبا، تنتعش بفضل النشاط السياحي خاصة في فصل الصيف حيث تعرف رواجا مهما واستقبالا كبيرا لمختلف السياح الأجانب والمغاربة وذلك لما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية متنوعة[2].

تعتبر الوليدية من بين أهم الوجهات السياحية بالجهة، حيث تعرف نشاطا سياحيا كثيفا بشواطئها الممتدة وخاصة خلال فصل الصيف بفعل الإقبال الكبير للزوار الوافدين عليها من مختلف مدن المملكة والأجانب منهم، ويأتي هذا بفضل مؤهلاتها السياحية التي تلعب دورا كبيرا في جذب السياح. وهذا ما دفعنا إلى تركيز دراستنا على الإشكالية التالية:

إلى أي حد يمكن للنشاط السياحي بالوليدية أن ينعكس إيجابا على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؟

فرضيات الدراسة

- ✓ يتوفر المجال الساحلي بالوليدية على مجموعة من المقومات السياحية المتنوعة والتي تساهم في تنشيط القطاع السياحي بالمجال خصوصا السياحة الساحلية.
- ✓ تلعب السياحة دورا مركزيا في تحريك الاقتصاد المحلي وخلق تنمية ترابية مهمة بأبعادها المتعددة بالمجال المدروس.

مدخل مفاهيمي للدراسة

السائح Le Touriste : هو كل فرد ينتقل من مكان سكناه الأصلي إلى مكان آخر داخل وطنه أو خارجه لهدف معين غير الربح المادي خلال مدة زمنية مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهر[3].

السياحة Le Tourisme : هي عملية تنقل فرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إقامتهم الأصلي إلى مكان آخر لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن 12 شهرا لأهداف متعددة غير الربح المادي (الاستجمام، الرياضة، النزهة، العلاج)، ويشمل هذا المفهوم حركات التنقل والأنشطة الممارسة من طرف السياح بالوجهة المقصودة[4]، ويمكن التمييز بين السياحة الداخلية المرتبطة بممارسة الأفراد لهذا النشاط داخل وطنهم، والسياحة الخارجية المتعلقة بتنقل الأفراد من وطنهم الأصل إلى بلد آخر لغرض الاستجمام.

---

[1]: مستاكي عبد المجيد (2013/2012)،" الأنشطة السياحية وتأثيرها على المنظومة البيئية – الوليدية نموذجا " بحث نيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، ص 4و5.

[2]: المملكة المغربية، وزارة الداخلية:(2015) مونوغرافية جهة الدارالبيضاء سطات، ص 17.

[3] : الأكحل المختار، كرزازي موسى، أيت حمزة محمد التنسيق (2004)، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص15.

[4]: المنظمة العالمية للسياحة (2010).

التنمية : Développement : هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

التنمية الترابية Développement territorial : تعني هنا إنتاج التراب من وجهة نظر بعده الجغرافي والتاريخي، ذلك أن التنمية لا تشمل فقط مسلسل تطور كمي، فحسب الباحثين لكي نتحدث عن التنمية يجب أن يكون النمو بالمجال الترابي : (تركيبيا – متعدد الأبعاد – مستداما) [5].

تحديد مجال الدراسة

تعد الوليدية إحدى الوجهات السياحية المهمة الواقعة على المحيط الأطلسي، فهي تقع بين مدينتي الجديدة وآسفي، حيث تبعد بمسافة 75 كلم جنوب الجديدة و66 كلم شمال مدينة آسفي ثم 112 كلم غرب مدينة مراكش، وتنتمي إداريا إلى دائرة خميس الزمامرة بإقليم سيدي بنور، تغطي الجماعة مساحة تقدر بحوالي 153 كلم مربع.6، يحدها من الشمال إقليم الجديدة وجنوبا إقليم آسفي ثم شرقا جماعتي الغربية وأولاد سبيطة وغربا المحيط الأطلسي.

نتائج الدراسة

تتوفر الوليدية على العديد من المؤهلات الطبيعية التي يمكن أن ترتقي بها إلى قطب سياحي مهم بالمجال الساحلي الأطلنتي، لا يمكننا الاعتماد على هذا الجانب لوحده في عملية استقطاب الزوار لذلك لا بد من توفر مجموعة من بنيات الاستقبال السياحي والتي تعد القاعدة الاساسية داخل النظام السياحي بشكل عام، إذ تعتبر التجهيزات الأساسية من فنادق ومطاعم وبنى تحتية مقومات لوجيستية محورية، تعمل من جهة على جذب السياح من مختلف المناطق بفعل وسائل الترفيه والراحة التي توفرها، ومن جهة ثانية تساهم في امتصاص أعداد الوافدين على المجال وتثبيتهم لمدة زمنية مهمة تستفيد على إثرها المنطقة من مصاريف السياح وعائداتهم.

1-بنيات الاستقبال السياحي في تطور أمام تزايد الطلب بالوليدية

إن تواجد الوليدية بالقرب من مدن ذات جذب سياحي على الصعيد الوطني سواء المرتبطة بالسياحة الساحلية (الجديدة) أو السياحة الثقافية (آسفي – مراكش)، وتوسطها لأهم الطرق الوطنية.

1-1 دور الشبكة الطرقية في تسهيل ولوج السياح للوليدية

تتوفر الوليدية على بنية تحتية طرقية مهمة نسبيا حيث تستفيد من موقعها بين مدينتي الجديدة وآسفي، وتمتلك الوليدية محاور طرقية منها الطريق الجهوية رقم 301 وتتميز بجودة متوسطة كما تعاني من بعض الإهتراءات بسبب الضغط عليها وضعف إصلاحها، إضافة إلى الطرق الثلاثية والثانوية التي تربط مركز الوليدية بباقي الجماعات المجاورة فأغلبها معبدة أو نصف معبدة لكنها ضيقة وبدأت تتعرض للتآكل والتدهور

[5]: (R). PASSET et (J). THEYS : « Héritiers du futur : Aménagement de Territoire. Environnement et développement durable » , Edition de l'Aube, Paris, 1995.

[6]: المملكة المغربية، وزارة الداخلية، إقليم سيدي بنور، جماعة الوليدية (2014) : مونوغرافية الجماعة، ص3.

2.1 الوحدات الفندقية والمطاعم منتوج سياحي مهم بالوليدية

الجدول1 :الفنادق المصنفة بالوليدية

الفندق	الموقع	نوع الاستثمار	التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة	نسبة الأسرة %	عدد المستخدمين
La sultana	الشاطئ	أجنبي	5*	11	22	9.05	92
Beach View	المركز	مغربي	4*	45	66	27.16	87
Hippocampe	الشاطئ	مغربي	3*	25	52	21.40	70
L'araignée	الشاطئ	مغربي	2*	15	42	17.28	75
Oualidia dream	الشاطئ	مغربي	2*	12	24	9.88	35
Sania	المركز	مغربي	3*	12	25	10.29	34
L'initial	الشاطئ	مغربي	1*	6	12	4.94	33
المجموع				126	243		426

المصدر : المندوبية الإقليمية للسياحة بالجديدة

أن الوليدية تحتوي على 7 وحدات فندقية مصنفة توفر طاقة استيعابية تصل 243 سرير وهذا عدد لا يلبي الطلب المتزايد للسياح حيث تفيد الأرقام أن الوليدية تستقبل كل يوم في فصل الصيف حوالي 3000 سائح في المتوسط.[7]

أما باقي الوحدات الفندقية فهي غير مصنفة بالإضافة لدور الضيافة وباقي المؤسسات الأخرى إذ تتوفر الوليدية على طاقة إيوائية إضافية تقدر بـ 186 سرير أي بمجموع 429 سرير موزعة بين جميع المؤسسات الإيوائية، هذه الوضعية في البنى السياحية تظل غير كافية أمام الإقبال الذي تعرفه هذه المنطقة.

إضافة إلى الخدمات الإيوائية نجد العديد من المطاعم التي تختلف من حيث تخصصها وجودتها، لكنها على العموم تعرض وجبات مرتبطة بالمنتجات المحلية مثل الأسماك وفواكه البحر ثم الأطباق التقليدية والعصرية سواء المغربية أو الأجنبية، وتتنوع هذه المطاعم بين المصنفة التي يبلغ عددها خمس وحدات تتراوح تصنيفاتها بين شوكة واحدة إلى ثلاث شوكات وتصل طاقتها الاستيعابية إلى 240 مائدة، وأخرى غير مصنفة عددها حوالي 8 مطاعم طاقتها الاستيعابية 500 مائدة[8].

تعرف مطاعم الوليدية رواجا اقتصاديا مهما فقط خلال فصل الصيف إذ يصل عدد الزبائن بالمطاعم المصنفة إلى حوالي 120 زبون كمتوسط يومي، أما غير المصنفة يتراوح عدد الوافدين عليها بين 155 إلى 220 شخص في اليوم، كما نسجل ارتفاعا على مستوى الأثمنة بهذه المطاعم نظرا لوضعها الاعتباري، مما يدفع بنسبة كبيرة من السياح إلى اللجوء إلى محلات شواء الأسماك على الشاطئ أو العربات أو تحضير وجباتهم بمكان الإقامة في حين أن 42.66% منهم يلجون إلى المطاعم[9].

[7] : مستاكي عبد المجيد (2013): مرجع سابق، ص48.

[8] : المندوبية الإقليمية للسياحة بالجديدة.

[9]: بشار سفيان (2017): دور السياحة في التنمية المحلية حالة الوليدية ، بحث لنيل شهادة الإجازة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية. ص 42.

1-3 المنازل المعدة للكراء مكمل للوحدات الفندقية

نتيجة للطلب السياحي المتزايد بالوليدية لم تعد المؤسسات السياحية بمختلفها قادرة على استيعاب العدد الهائل من السياح، وعلى إثر ذلك نشطت عملية كراء المنازل والشقق من طرف السكان المحليين، وقد أصبح هذا النشاط يدر لهم دخلا مهما خاصة خلال فصل الصيف مما ساهم في انتشار ظاهرة كراء المنازل فأضحت تشكل ظاهرة سوسيو- اقتصادية بالمنطقة.

1-4 مؤسسات الاصطيافية

أقامت مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة عدة محطات اصطيافية لموظفيها بالوليدية، بغية الترفيه عنهم وتغيير أجواء العمل سواء خلال العطل المدرسية القصيرة أو خلال عطلة فصل الصيف، ويتبين أن هذه المراكز مجهزة بمختلف وسائل الترفيه والراحة ويمكننا جردها في الجدول التالي:

الجدول 2 : المؤسسات الاصطيافية بالوليدية

مركز الاصطياف	الطاقة الإيوائية	الموقع
الشركة العامة المغربية للأبناك	50 وحدة	شاطئ الوليدية
المجموعة الحضرية لمدينة مراكش	32 وحدة	شاطئ الوليدية
وزارة التجهيز	6 وحدات	شاطئ الوليدية
بنك المغرب	48 وحدة	مركز الوليدية

المصدر : المندوبية الجهوية للسياحة بالجديدة.

1-1 الاقامات الخاصة

تتوفر الوليدية على العديد من الإقامات التي تم إنشاؤها من طرف مستثمرين خواص، وهي مختلفة من حيث عدد وحداتها السكنية والتجهيزات التي تتوفر عليها، حيث أن إجمالي القدرة الاستيعابية لهذه البنيات السكنية يصل إلى حوالي 611 وحدة،[10] وبهذه الطاقة الإيوائية المهمة تمكن الإقامات من تغطية جزء مهم من متطلبات المبيت لدى السياح، أما من حيث توزيعها فهي تنتشر بشكل متباين فبعضها يتواجد بمجال الوليدية السفلي أو على الجرف الميت مستفيدة من منظر إشرافها على البحيرة، وبعضها الآخر يتواجد بالمركز

2-خصائص الرواج السياحي بالوليدية

تمثل العلاقة بين الطلب على السياحة والأسعار علاقة عكسية في الظروف العادية، فأنّهُ مع تغير السعر صُعوداً، ينخفض الطلب على المُنتجات السياحية، والعكس صحيح فأنّهُ مع انخفاض أسعار المُنتجات السياحية، يزيد الطلب عليها، حيثُ أنّ حساسية الطلب السياحي للسعر، تعني أنّ أيّ تغيُّر في السعر يؤدّي إلى تغيُّر في حجم الطلب، ويتضح ذلك مع الطبقات المُتوسطة والمُنخفضة الدخل، لكن للوليدية خصوصيات فريدة فبالرغم من تواضع الطاقة الإيوائية التي غالبا ما تكون حكرا على طبقة اجتماعية دون أخرى، فإن المنازل المخصصة للكراء تأوي كل الفئات الاجتماعية باختلاف أطيافها ما يخلق رواجا في الحركة السياحية خصوصا في فصل الصيف الذي تعتبر فيه للوليدية ملاذا مميزا للمصطافين.

[10] : منوغرافية الجماعة الترابية الوليدية (2017)

1.2 تنوع خصوصيات السياح الوافدين للوليدية

يبلغ عدد السياح المغاربة الوافدين للوليدية حوالي 3000 سائح في اليوم كمتوسط خلال فصل الصيف، في حين يبلغ عدد السياح الأجانب 15000 شخص طيلة فصل الصيف[11].

كما يتضح من خلال معطيات (المبيان 1 والخريطة 1) أن قطاع السياحة بالوليدية قد عرف خلال سنة 2018 تحولات بدت جليا في تطور الوفود السياحي الذي أصبحت تشهده خاصة خلال الموسم السياحي (الصيف)، وتعزى هذه التحولات إلى الإشعاع الذي تحظى به الوليدية وطنيا ودوليا، وكذا الاستثمارات التي شملها القطاع السياحي.

مبيان 1: الوفود السياحي بالوليدية لسنة 2018

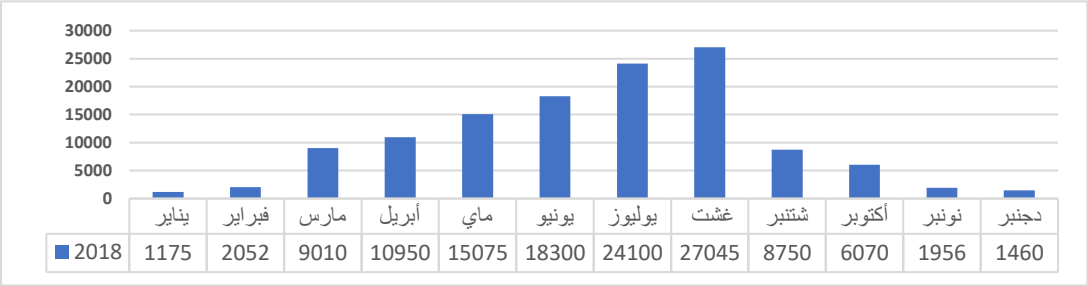

المصدر: المندوبية الإقليمية للسياحة – الجديدة –بتصرف

لكن في فترة ما بين (2019–2021) هناك انعكاسات كثيرة على القطاع السياحي بفعل تداعيات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على القطاع والأنشطة الموازية له بالمنطقة[12]، خصوصا أن المدن المصدّرة للسياح تنتمي لجهات تعرف انتشارا للوباء بشكل واسع.

[11] : مستاكي عبد المجيد (2013): مرجع سابق، ص49.

[12] : عرف العالم في بداية تداعيات الجائحة الصحية "" كورونا "" التي فرضت على الدول ومن بينهم المغرب حجرا صحيا تاما شلت بفعله جل الأنشطة الاقتصادية، وأغلقت الحدود البرية والجوية والبحرية، مما حال دون انتقال السياح للوليدية وطنيا ودوليا.

خريطة 1 : تيارات وفود السياحة الداخلية بالوليدية

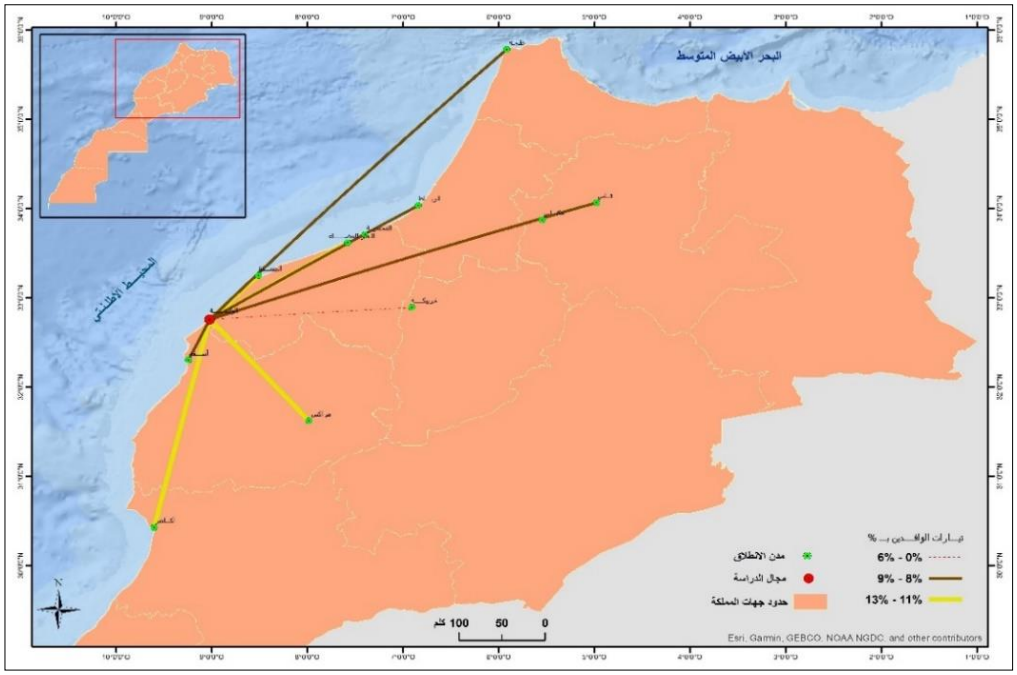

المصدر :المندوبية الإقليمية للسياحة الجديدة –بتصرف

لقد شكلت الوليدية منذ فترة الحماية محطة سياحية مهمة بالنسبة للسياح الأجانب من مختلف دول العالم، حيث تعرف توافدا لعدد من الأجانب سواء خلال فصل الصيف أو خلال عطلة رأس السنة.

مبيان 2 : السياح الأجانب الوافدين على الوليدية حسب الجنسيات

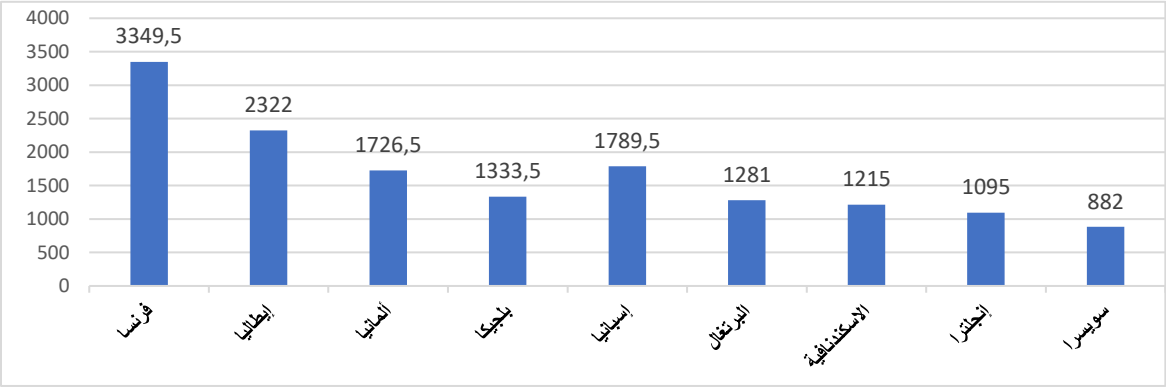

المصدر : المندوبية الإقليمية للسياحة الجديدة –بتصرف

من خلال المبيان أعلاه والخريطة رقم 2 أسفله يتضح أن السياح الأجانب اللذين يفدون على الوليدية ينتمون إلى دول أوربا الغربية على وجه الخصوص، وتتصدر هذه القائمة دولة فرنسا تليها إيطاليا فاسبانيا ثم ألمانيا، بالنظر إلى هذه الدول نجد أنها عرفت علاقات متنوعة مع المغرب منذ القديم واعتاد سكانها على زيارة مختلف مناطق المغرب ومن ضمنها الوليدية سواء ما قبل فترة الحماية أو خلالها أوما بعدها.

الخريطة 2 : تيارات وفود السياحة الخارجية بالوليدية

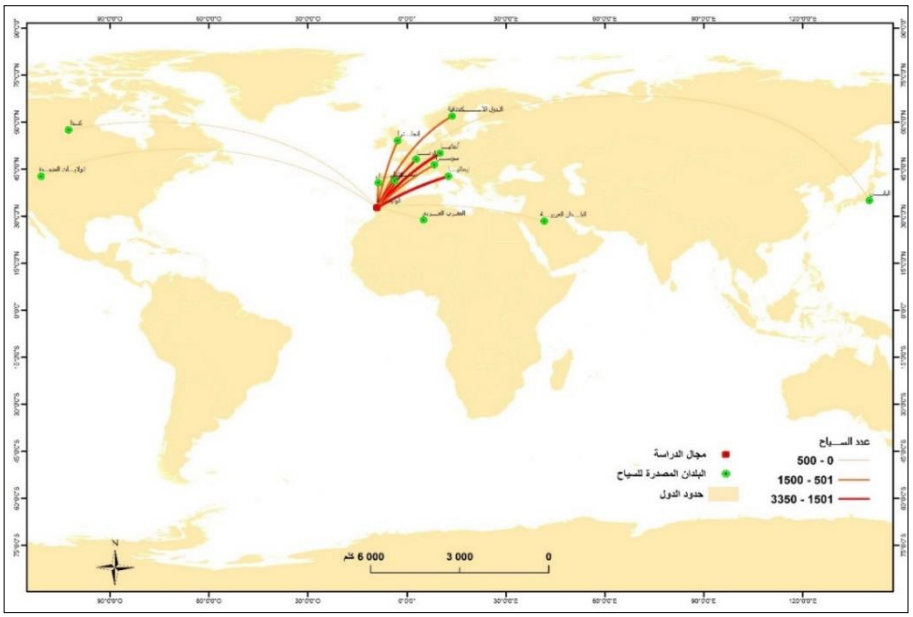

المصدر: المنذوبية الإقليمية للسياحة الجديدة– رسم خرائطي –

3-أهمية القطاع السياحي بالوليدية وانعكاساته الأساسية بالمنطقة

تساهم السياحة في تحسين ميزان الأداءات والزيادة في المداخيل الضريبية التي يؤديها مهنيو القطاع السياحي ومزودو المنشآت والمقاولات السياحية بمختلف البضائع والخدمات إضافة إلى تنشيط الاستثمارات حيث يتطلب إحداث المنتجعات السياحية القيام باستثمارات لتوفير التجهيزات الضرورية وبناء المؤسسات الإيوائية السياحية والمرافق الترفيهية الموازية إذ تساهم هذه الاستثمارات في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كالأشغال العمومية ومواد البناء والصناعات المنزلية والغذائية والأنسجة والمواد التذكارية [13].

- **الانعكاسات الاقتصادية**

تنحصر استفادة القطاع الاقتصادي من النشاط السياحي بالوليدية في فترات معينة من السنة والتي تتحدد في موسم الصيف بسبب توافد أعداد مهمة من السياح الوطنيين والأجانب الذين يشكلون سوقا سياحية واسعة، حيث تنشط جميع المرافق المرتبطة بالنشاط السياحي:

+ مستوى الرواج التجاري: يساهم في خلق الكثير من فرص الشغل تستفيد منها الساكنة المحلية، فمن خلال المعاينات الميدانية نلاحظ انتعاش عدة مهن وتجارات متنوعة سواء كانت مقننة أو غير مهيكلة، ناهيك عن رواج بنيات الاستقبال السياحي.

+ مستوى التشغيل والدخل الفردي : يوفر القطاع السياحي بالوليدية مناصب شغل مهمة مرتبطة بمختلف المستخدمين والأطر خريجي مراكز ومعاهد التكوين والتأهيل المهني السياحي في شتى التخصصات (التسيير الفندقي، الاستقبال، الطبخ)، إذ تشغل الوحدات الإيوائية بالوليدية أزيد من 577 إطار في شتى الوظائف المتخصصة في الشأن السياحي، كما يعرف

[13]: عمران إسماعيل(2004): " التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات"، الجزء الأول، مطبعة الكرامة، ط 1 الرباط، ص 54.

القطاع غير المندمج ازدهارا كبيرا لارتباطه بتلبية خدمات السائح (موقف السيارات، سماسرة، باعة متجولين)، إضافة إلى انتشار ظاهرة كراء المنازل والشقق العائلية التي تعتبر أكبر عامل مباشر في تطوير الدخل الفردي لأصحاب هذه البيوت محدودي الإمكانيات.

تنتعش الساكنة المحلية من الرواج السياحي الذي تعرفه الوليدية عبر ممارساتهم لمهن متنوعة يصنف أغلبها كأنشطة غير مهيكلة مما يطرح عده مشاكل، لكنها تبقى مصدر دخل أساسي لأهالي المنطقة رغم موسميتها إلا أنها توفر لهم ما يسد حاجياتهم لباقي الفصول.

- **الانعكاسات الاجتماعية**

السياحة تؤثر على كل من السائح وسكان المناطق المستقبلة لهم حيث يختلف حجم هذا التأثير حسب عدد السياح وكثافة أنشطتهم ومدة إقامتهم وتمركزهم في الزمان والمكان، وتكون أهمية هذا التأثير أيضا حسب خصائص النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالمنطقة واستعداد سكانها لتقليد عادات وسلوكيات السياح الوافدين إضافة إلى دور وسائل الإعلام والإشهار،[14] ويكون هذا التأثير أقوى عند الأشخاص الذين يحتكون باستمرار بالسياح كالعاملين والمستخدمين في مختلف بنيات الاستقبال السياحي، وبالنسبة للسياح فهم يتأثرون أيضا بالساكنة المحلية، هذا التثاقف السياحي يظهر بشكل جلي في المجتمع بالمنطقة المدروسة التي تستقبل سنويا شرائح اجتماعية مختلفة من السياح ذات أصول جغرافية متباينة ومرجعيات فكرية وثقافية مختلفة مما يعطي لسكان الوليدية فرصة للانفتاح الاجتماعي والتلاقح الفكري مع السياح الوافدين مما يساهم بشكل كبير في ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي واحترام حقوق وحريات الآخرين بعيدا عن أشكال الانغلاق الذاتي والكراهية كالميز العنصري والتعصب الديني أوما شابه ذلك.

- **انعكاسات السياحة على بعض جوانب الحياة**

إن المداخيل التي توفرها الساكنة من أنشطتها الاقتصادية المرتبطة أساسا بالسياحة تمكنها من تحسين ظروف عيشهم وتحقيق مطلب الرقي بالمستوى الاجتماعي:

+ <u>على مستوى السكن:</u> تختلف طبيعة السكن بالوليدية كما يوضح المبيان أسفله بين منازل عصرية بنسبة 88%، وأخرى ذات طابع قروي بنسبة 5%، كما أن الوليدية عرفت تغيرات مجالية بفعل انتشار مناطق الفيلات وانفتاحها على الساحل.

+ <u>على مستوى التجهيزات</u>: يمكن جرد ذلك عبر التجهيز الذي تعرفه المنازل من حمامات بخارية 66.6%، مطابخ مجهزة 96 %، غرف نوم على النمط الحديث، أجهزة إليكترونية حديثة، الربط بالأنترنيت والكهرباء وشبكة تطهير السائل والماء، ونلاحظ من خلال المبيان المتعلق بالتجهيزات الإلكترونية أسفله أن تغطية هذه التجهيزات تفوق 66% ماعدا الربط بالأنترنيت الذي لا يتجاوز 15.5%والحواسيب التي لا تتعدى 22.2%، وهذا يفسر بتوفر الهواتف النقالة الذكية التي تعمل بالتغطية اللاسلكية وهي تمثل نسبة 97%.

- **عائدات السياحة بالوليدية**

انطلاقا من المبيان نلاحظ تنوع على مستوى الرسوم والضرائب التي تجنيها الوليدية من الأنشطة السياحية من ناحية أخرى يتضح أن هناك تطور لهذه العائدات بين سنتي 2017 و2019، حيث انتقل مجموع قيمتها من 1222723 درهم

[14]: عمران إسماعيل(2004): مرجع سابق ص 59.

خلال 2017 إلى 1309580 درهم سنة 2019. ويفسر ذلك بتزايد عدد الوافدين بين الموسمين ونربط هذا العامل بتوسع نطاق إشعاع الوليدية السياحي سواء على المستوى الوطني أو الدولي، كما يمكن تفسير ذلك بتطور عدد المؤسسات السياحية بالوليدية إثر الإقبال المتزايد .

مبيان 3 : عائدات الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي على الوليدية ما بين 2017 و2019

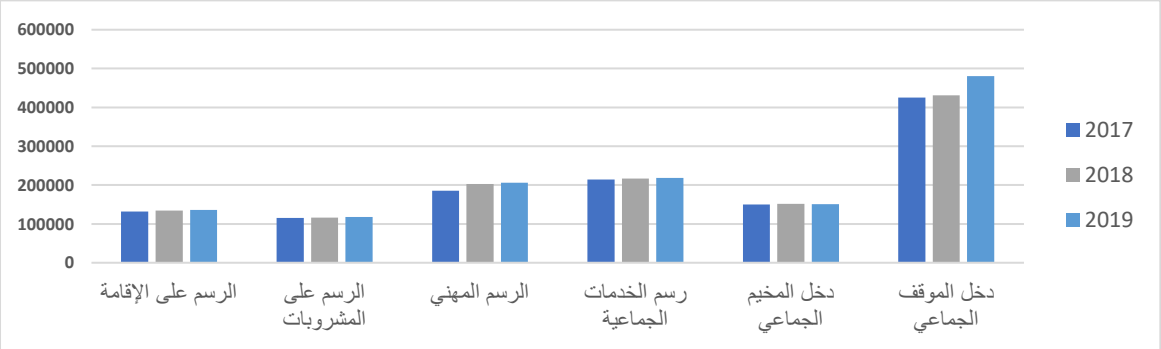

المصدر : المملكة المغربية، وزارة الداخلية، الجماعة الترابية الوليدية، قسم الضرائب. بتصرف

إضافة إلى أن هذا القطاع يساهم بنسبة مهمة في مداخيل الجماعة تصل إلى51.5%، وهو رقم ذو وزن بالغ الأهمية يتجاوز نصف العائدات، ناهيك عن دور السياحة في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى من فلاحة وصيد وتجارة ثم خدمات وغيرها وبهذا فهي تشكل العمود الأساسي لاقتصاد الوليدية.

4-تحديات القطاع السياحي بالوليدية

إن لأي قطاع اقتصادي مشاكل وتحديات تحول دون خلق دينامية حقيقية ومساهِمة بشكل فعال في التنمية، ما يفرض على الجهات المعنية مجابهة كل الاكراهات التي بعترض القطاع بالمجال، وبالنسبة للوليدية يمكن تلخيص هذه العراقيل التي توصلنا لها بعد الإلمام بدراسة القطاع السياحي والزيارات المتكررة للمنطقة في العناصر التالية:

- ضعف الطاقة الإيوائية: فعدد الأسرة بالوليدية لا يتجاوز 500 سرير.
- إهمال المآثر التاريخية: تتمتع الوليدية بمعلمتين تاريخيتين ممثلتين في القصبة الزيدانية وقصر محمد الخامس إلا أنهما يطالهما الإهمال والتهميش.
- ضعف التسويق السياحي: تظل الوليدية مجهولة عند العديد من المغاربة كوجهة سياحية
- غياب هيكلة تنظيمية لمجموعة من الأنشطة الموسمية

5-مقترحات تنموية للقطاع السياحي بالوليدية

عملية ترقية القطاع السياحي بالوليدية، تعتمد على قدرته التنافسية وجذب السياح وتحقيق الأهداف التنموية طويلة المدى، والتي تتلخص أساسا في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية عبر:

+ تنويع العرض السياحي وترقيته: إن ترقية العرض السياحي تتم من خلال إعداد خريطة استثمار سياحية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية والثقافية والاجتماعية للمجال، والانطلاق منها في تصور مشاريع سياحية محلية، تساهم في التنمية الترابية وتأصيل الثقافة السياحية وبناء بنية خدماتية تضمن استدامة العائدات والمجتمعات نفسها.

+ التخطيط السياحي وأهميته: يلعب التخطيط السياحي دوراً بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجا علميا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يسهل عملها ويوفر كثيراً من الجهد الضائع .يساعد التخطيط السياحي على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة[15].

+ أهمية تدخل الدولة في إنعاش السياحة: يتوجب على الوزارة الوصية بالقطاع السياحي وضع مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين السياحيين، وفيما يلي بعض الاقتراحات والحلول الواجب التفكير في اتخاذها لإنعاش القطاع السياحي:

- التنسيق مع جميع الفاعلين السياحيين خصوصا الفنادق للتعريف بهذه المواقع السياحية وبالتالي تنشيط سياحي باستمرار وخلق خطوط جوية داخلية وتدعيمها.
- تشجيع المؤسسات السياحية الوطنية على إعادة هيكلة مؤسساتها تماشيا مع متطلبات السائح الداخلي.
- التسريع بإنجاز المشاريع السياحية المبرمجة. وتأهيل الموارد البشرية.
- تسريع المخطط الرقمي في جميع الأنشطة السياحية وفي عمليات التخطيط والتسويق للمواقع السياحية.
- ضرورة توفر دائرة نظام المعلومات الجغرافي داخل وزارة السياحة، يكون الهدف منها الإشراف على المواقع السياحية وإدارتها، بالإضافة إلى طرح هذا النظام على شبكة الانترنيت، بهدف تمكين السائح من اختيار المعالم السياحية التي يريد زيارتها.
- الحرص على توظيف خريجي المعاهد والمدارس الفندقية لتحسين جودة الاستقبال والتسيير في الوحدات الفندقية.
- إعطاء أهمية للقطاع السياحي باعتباره أحد الأعمدة الاقتصادية الوطنية الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة وجلب العملة الصعبة وتقوية العلاقات الدبلوماسية ونشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.

خاتمة

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المهمة إذا ما واصل المغرب استثماراته في هذا القطاع مع الحرص على تنويع العرض السياحي والنهوض بالمناطق السياحية، مما سيتيح لنا تحقيق تنمية ترابية مستدامة. وبناء على النتائج المتوصل إليها وعلى ضوء المشاكل التي تم التطرق إليها والتي تشكل حجر عثرة أمام تقدم وتطور القطاع السياحي بالمنطقة، تعتبر السياحة بالوليدية قطاعا حيويا حيث يعتبر الرواج السياحي بمثابة القلب النابض لعجلة مختلف الميادين الاقتصادية، وقد ساهم هذا القطاع بشكل كبير في النهوض بالمنطقة من خلال تنمية شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الحضرية والبيئية. يلعب القطاع السياحي دورا حيويا في إنعاش المهن والخدمات سواء كانت مقننة أو غير مهيكلة، ومن ناحية أخرى تساهم في زيادة الوعي الثقافي وتحسين المستوى الاجتماعي عبر العائدات التي تدرها على الساكنة وعبر التعاملات بين الأفراد والسياح.

[15]: الزهراني عبد الناصر (2009): التخطيط السياحي للمناطق التراثية، العلا، أنموذجا، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 21،السياحة والآثار، ص17.

بالرغم من إيرادات القطاع السياحي بالوليدية، إلا أنه لا يزال يعاني من عدة اكراهات تقف عائقا أمام تطويره وتحقيق مبتغاه المنوط به، حيث تشكل موسمية هذا القطاع فيروسا يعيق تقدمه نحو تحقيق تنمية شمولية هدفها الإنسان والبيئة، ومن جهة أخرى تشكل عشوائية بعض الأنشطة الاقتصادية تحديا أمام تسويق منتوج سياحي راق يراعي الشروط المطلوبة، وهشاشة القطاع بفعل انحصاره بشكل كبير في السياحة الشاطئية مما يكون أمام خطورة فقدان مكانته على الصعيد الوطني وتضرره بالمنافسة، إضافة إلى الإكراهات البيئية التي كان التوجه السياحي للمنطقة يهدف للحد منها وطمسها.

الببليوغرافيا

الأكحل المختار، كرزازي موسى، أيت حمزة محمد (2004): مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113.

سفيان بشار (2017): دور السياحة في التنمية المحلية حالة الوليدية، بحث لنيل شهادة الإجازة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

عمران إسماعيل (2004): التنمية السياحية بالمغرب :واقع وأبعاد ورهانات"، الجزء الأول، مطبعة الكرامة، ط1 الرباط.

مستاكي عبد المجيد (2013): الأنشطة السياحية وتأثيرها على المنظومة البيئية – الوليدية نموذجا " بحث نيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية.

المملكة المغربية، وزارة الداخلية (2015): مونوغرافية جهة الدارالبيضاء سطات.

المملكة المغربية، وزارة الداخلية، إقليم سيدي بنور، جماعة الوليدية (2014): مونوغرافية الجماعة.

منوغرافية الجماعة القروية الوليدية(2017).

(R). PASSET et (J). THEYS (1995) : « Héritiers du futur : Aménagement de Territoire. Environnement et développement durable » , Edition de l'Aube, Paris.

المشاريع السياحية وآثارها على البيئة الساحلية: نموذج ساحل المضيق–الفنيدق

جميلة السعيدي، جواد اعبيدو، عبد الحق لبدوري

جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES–URL–CNRST–12)

ملخص:

شهد الشريط الساحلي الممتد بين المضيق والفنيدق توطن مجموعة من المشاريع السياحية الكبرى، وخاصة مع الاستراتيجية السياحية "رؤية2010"، وقد كان لهذه المشاريع أثر كبير على الدينامية الاقتصادية والسوسيو–مجالية بهذا المجال، من خلال جلب أعداد مهمة من السياح من داخل وخارج البلاد، وتمركز للأنشطة الترفيهية والخدماتية المرتبطة بالسياحة. كما رافق ذلك توسع حضري ونمو سكاني مضطرد. وقد أفرزت هذه الدينامية المتعددة الأبعاد مجموعة من الاختلالات المجالية ولاسيما على المستوى البيئي.

حاولنا خلال هذا المقال دراسة إشكالية علاقة السياحة بالبيئة عبر جرد مختلف المشاريع المتواجدة بالشريط الساحلي المضيق–الفنيدق، وتحديد آثارها على المستوى الساحل والبيئة بشكل عام، وذلك اعتمادا على مقاربة جغرافية ترتكز على العمل الميداني والخرائطي.

الكلمات المفاتيح: المشاريع السياحية، الساحل، ساحل المضيق–الفنيدق، البيئة–التلوث، التنمية المستدامة.

Résumé:

Le littoral Mdiq -Fnideq est carcatérisé par la concentration de nombreux projets touristiques, initiés notamment depuis la vision touristique 2010, et qui ont certes des impacts positifs (attraction touristique- développement économique et social- croissance urbaine. etc.), mais qui ont aussi engendré de multiples problèmes, surtout au niveau environnemental.

Nous avons abordé à travers cet article, la problématique de la relation entre le tourisme et l'environnement, à travers les projets touristiques implantés sur le littoral Mdiq-Fnidq, grâce à une approche géographique basée sur le travail de terrain, et la cartographie.

Mots clés : Projets touristiques ; Littoral ; Littoral Mdiq-Fnideq -Environnement ; Pollution ; Développement durable.

مقدمة: حظي الشريط الساحلي الممتد ما بين المضيق والفنيدق باهتمام كبير من طرف الدولة، خاصة مع رؤية 2010 السياحية التي جاءت بتوجهات سياسية جديدة، بهدف الرقي بهذا المجال إلى مصاف المناطق السياحية الهامة على الصعيد الوطني والدولي. وذلك بحكم ما تزخر به هذه المنطقة من مؤهلات سياحية متنوعة تجمع بين ما هو طبيعي، كالشواطئ الممتدة والمتنوعة، والغابات والجبال وما هو بشري وثقافي. وقد أقرت هذه الرؤيا ضرورة إعطاء نفس جديد للقطاع السياحي بهذا المجال، وجعله قطبا لتنمية سياحية ذات قيمة عالية، تستجيب لمتطلبات الطلب السياحي الداخلي والدولي.

وقد تعززت هذه الطموحات مع الاستراتيجية السياحية الأخيرة "رؤية 2020"، حيث خصص لهذا المجال حوالي 15 مشروعا يتطابق مع البرامج الأربعة لرؤية 2020، والمتمثلة في "التراث والموروث، والمخطط الأزرق 2020، برنامج بلادي، والتنمية الإيكولوجية والمستدامة".

ويعتبر مشروع تمودا باي من أهم المشاريع السياحية بالمنطقة، والذي يهدف إلى تأهيل الساحل التطواني بشكل عام، ومحاولة الحد من مشكل الموسمية السياحية التي يعاني منها مجال دراستنا، وذلك عبر تنويع المنتوج السياحي، وإحداث مجموعة من المحطات السياحية (محطة كابيلا، محطة رستينكا...). هذه الدينامية السياحية التي عرفها هذا المجال، أفرزت مجموعة من الاختلالات ولا سيما على المستوى البيئي حيث كان لها آثار كبير على الساحل والبيئة الساحلية عامة.

وقد عملنا من خلال هذا المقال على دراسة إشكالية أثر المشاريع السياحة على البيئة بالشريط الساحلي المضيق – الفنيدق، انطلاقا من عدة فرضيات، من بينها، أن هذه المشاريع السياحية لها آثار إيجابية على مستوى الشريط الساحلي. وكل ذلك وفق مقاربة جغرافية ترتكز على العمل الميداني والخرائطي، وتعتمد المنهج الوصفي والتحليلي. وتحظى هذه الدراسة بأهمية جغرافية باعتبارها تدخل في إطار الجغرافية السياحية، وتهدف إلى تسليط الضوء على الانعكاسات البيئية للسياحة بشكل عام، والمساهمة في إيجاد حلول لها.

1- السياحة والبيئة: علاقة تأثير وتأثر

أولى المغرب اهتماما كبيرا للسياحة الشاطئية واعتبرها رافعة أساسية لتحقيق التنمية السياحية من خلال "المخطط الأزرق" الذي يعتبر واحدا من البرامج السياحية الستة لاستراتيجية "«2020» السياحية، عن طريق خلق محطات شاطئية مندمجة وإعادة التوازن للسياحة الشاطئية بهدف إنشاء عرض شاطئي مغربي تنافسي على الصعيد الدولي. لكن الضغط الكبير الذي باتت تعرفه المحطات الشاطئية في السنوات الأخيرة، ولا سيما بشمال المغرب أصبحت تطرح مجموعة من الإشكالات لا سيما تلك المتعلقة بالبيئة الساحلية (اعبيدو، السعيدي، 2020، ص1)

إن الأضرار والمشاكل الكثيرة التي تعاني منها البيئة قد زادت من اهتمام الكثير من الدول والحكومات بها، وبكيفية حمايتها من التلوث، فأصبح البعد البيئي يندرج شيئا فشيئا في الكثير من المجالات، إذ أنه لم يقتصر فقط على المجال الصناعي والزراعي، ولكنه اتسع أيضا ليشمل المجال السياحي، حيث أصبحت البيئة هي الأساس الذي ترتكز عليه صناعة السياحة في العالم لتحقيق التنمية المستدامة (السعيدي وآخرون، 2021، 244). وعلى هذا الأساس فإن السياحة تؤثر بشكل فعال على البيئة المحيطة بالمجال السياحي وتتأثر بها، فتساهم إيجابيا في الحفاظ على بعض الملامح البيئية وصيانتها، كما تؤثر سلبا على بعض الجوانب البيئية. وعليه تترك السياحة كظاهرة موسمية بمجال ما بعض الآثار البيئية على المجتمع المحلي (لبدوري،2021، ص325).

2- يشهد ساحل المضيق-الفنيدق زحفا عمرانيا كبيرا

تشكل ظاهرة الزحف العمراني على المجال الساحلي أحد المظاهر السلبية للتوسع العمراني في الساحل التطواني، وغالبا ما كان هذا التوسع ذو طبيعة سياحية (أعيسا،2014، ص209). حيث ظهرت على طول الشواطئ العديد من الأشرطة السكنية، خاصة تلك التي تمتد ما بين المضيق والفنيدق والتي تضم وحدات سياحية ومركبات، وفنادق، وإقامات، وتجمعات سكنية (النخيلي، 2010، ص50) (الخريطة1).

الخريطة1: الزحف العمراني على طول الساحل بين كابيلا وواد النيكرو ما بين 1972و2019

المصدر: إنجاز عبد الحق لبدوري بالاعتماد على معطيات الخريطة الطبوغرافية لسنة 1972 ذات مقياس (1/5000) والصورة الفضائية سبوت2019

عرف الشريط الساحلي المضيق-الفنيدق انفجارا عمرانيا نحو خط الساحل، وبشكل خاص البنيات ذات الطابع السياحي والترفيهي، مما سيكون له بدون شك آثار سلبية على البيئة الساحلية.

3- توسع المشاريع السياحية على حساب خط الساحل

تهيمن الساكنة الحضرية على الساحل المتوسطي بحوالي 8.65 مليون نسمة، مقابل 1.43 مليون نسمة للساكنة القروية، الأمر الذي جعل الساحل يعرف ضغطا كثيفا، نتيجة التمدين السريع من جهة، وتركز الأنشطة السياحية على الشاطئ من جهة أخرى (Boumeaza et al., 2019, P38).(الخريطة2)

فقد عرف ساحل المضيق–الفنيدق إنجاز مينائين ترفيهين " كابيلا، ريستينكا"، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على البيئة الساحلية، خاصة وأنهما تما على أساس مجال أكثر حساسية، حيث ساهما في الإخلال بالتوازنات البيئية على خط الساحل، وتمثل هذا الاختلال في اضطراب الميزانية الرسابية على الشواطئ المرتبطة، حيث لوحظ أن الميناء الترفيهي ريستينكا أدى إلى تقدم الشاطئ جنوب الميناء، وتراجعه شمالا، الشيء الذي يهدد على الأمد المتوسط مدخل الميناء بمخاطر الإرمال Ensablement(لبدوري، 2021، ص345). أما بخصوص ميناء كابيلا فقد أدى إلى عرقلة عمل التيارات البحرية الشيء الذي جعل هذا المجال يعرف تغيرا في مواقع التغذية والإرساب، وهو الأمر الذي ينطبق على ميناء المضيق، حيث أدى إلى تراجع خط الشاطئ الواقع شمال الميناء نتيجة عملية التعرية، وتقدم الشاطئ على حساب البحر في الجهة الشمالية نتيجة عملية الإرساب (الشيخي، العبدلاوي، 1997، ص203).

انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن المشاريع التنموية السياحية المتركز على خط الساحل ساهمت في خلخلة المظهر المورفولوجي للشريط الساحلي المضيق–الفنيدق، وأثرت على الدينامية الساحلية المتوازنة، من جراء توسع هذه المشاريع على حساب مساحات الكثبان الرملية.

الخريطة1: توسع المشاريع السياحية على حساب خط الساحل

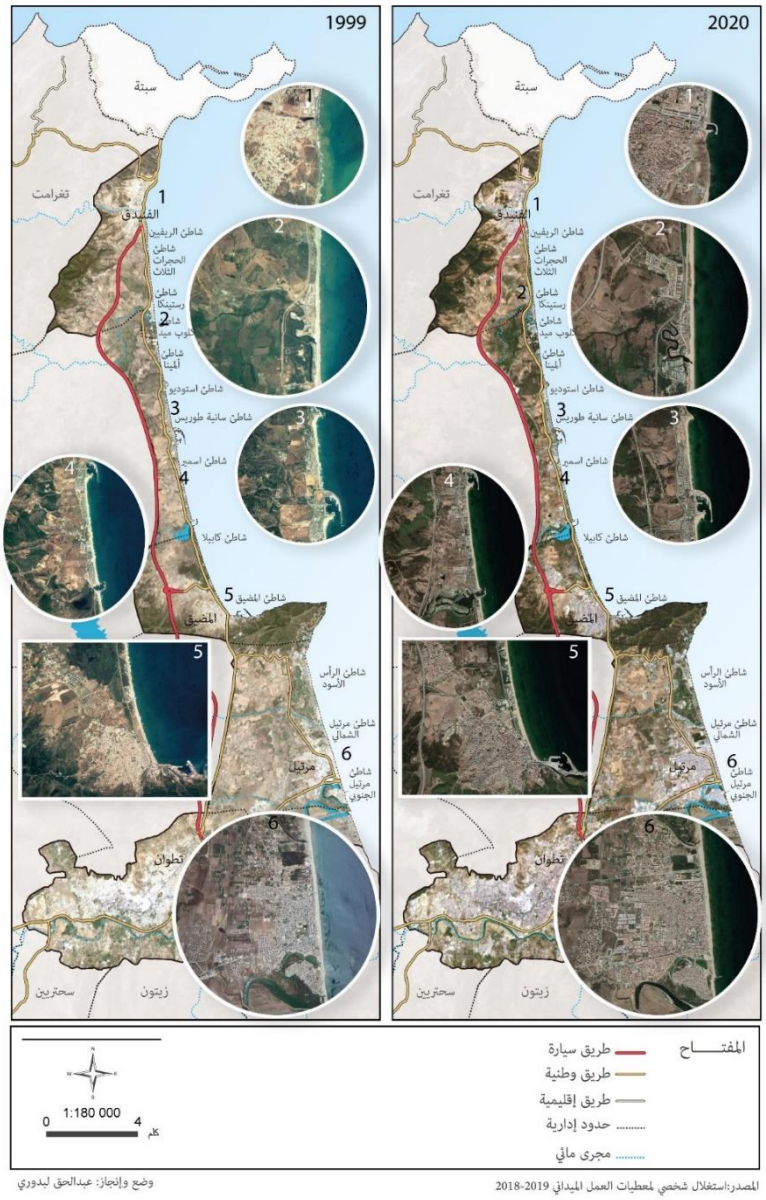

يشهد الشريط الساحلي المضيق– الفنيدق تلوثا متعدد المصادر بالنظر إلى الدور الذي يلعبه الوسط البيئي في تنمية القطاع السياحي، فهو يعاني من التدهور والتلوث، فالبحر والأودية تعتبر مجالات لاستقبال النفايات بأشكالها المختلفة. فشواطئ الساحل التطواني تتلقى كميات مهمة من النفايات السائلة للتجمعات الحضرية، والمؤسسات الصناعية، والمركبات السياحية دون أن تخضع لمعالجة مسبقة (الخريطة 3و4 والجدول1). الأمر الذي يهدد البيئة البحرية برمتها لاسيما وأن بعض المخاطر الصحية أخذت تستفحل سنة بعد سنة.

ومن جهة أخرى، نشير إلى أن المركبات السياحية المستقرة على الساحل تتخلص من نفاياتها السائلة في كثير من الأحيان مباشرة في البحر، ونفاياتها الصلبة برمتها في المناطق الخلفية المجاورة. كما أن المطارح العمومية توجد في أماكن غير مناسبة، وتطرح مشاكل بيئية خطيرة (الشيخي، 2005، ص411).

الخريطة3: أهم مصادر التلوث بساحل المضيق

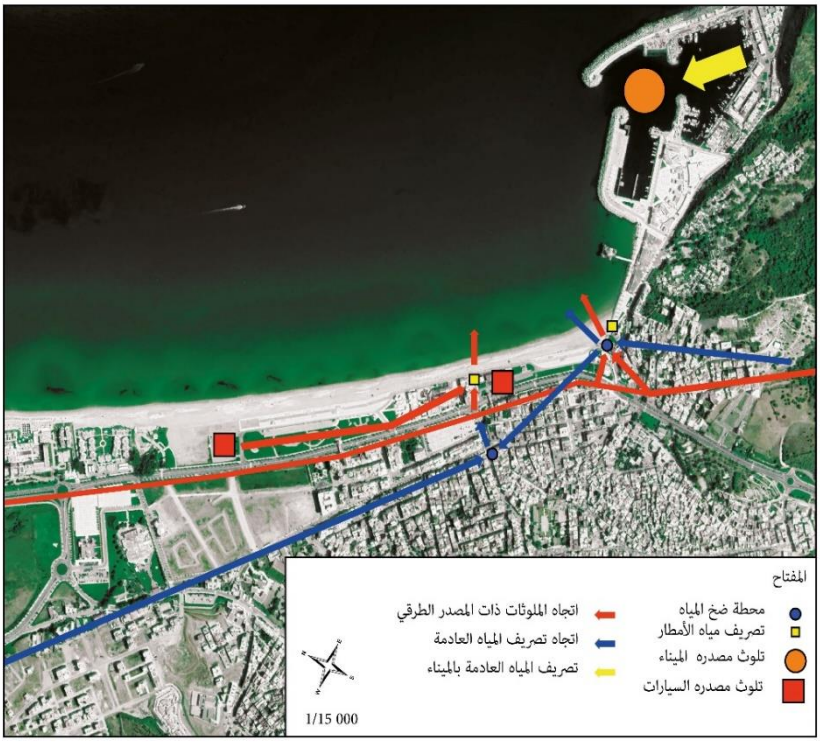

المصدر: عمالة الفنيدق المضيق، المختبر العمومي للتجارب والدراسات

وضع وإنجاز: عبدالحق لبدوري

الخريطة4: أهم مصادر التلوث بساحل الفنيدق

المصدر: عمالة الفنيدق المضيق، المختبر العمومي للتجارب والدراسات

وضع وإنجاز: عبدالحق لبدوري

الجدول1: كمية نفايات المضيق والفنيدق المفرغة يوميا بالوسط البحري (تقديرات)

	المضيق	الفنيدق
الماء	1200م^3	1800م^3
الحاجيات البيولوجية من الأكسيجين في 5أيام DBO5 demande biochimique en oxygéne en 5 jours	750كلغ	1080كلغ
مواد على شكل مزيج معلق (Matière en suspension MES)	810كلغ	1080كلغ
الأزوت الكلي	160كلغ	270كلغ
الفسفور الكلي	48كلغ	72كلغ
الكوليفورمات الكلية Coliformes totaux	$10^{12}\times300$	$10^{12}\times1800$
الكوليفورمات البرازية Coliformes fécaux	$10^{12}\times6$	$10^{12}\times36$
المكورات العقدية البرازية (streptocoques)	$10^{12}\times1.4$	$10^{12}\times8$

المصدر: الشيخي نور الدين(2004-2005)، المرجع المذكور، ص416

يتبين من خلال ما سبق، أن الشريط الساحلي للفنيدق يشهد تلوثا متعدد المصادر، أهمها التلوث الناتج عن تواجد الميناء بالمنطقة، والتلوث بواسطة السيارات والدراجات المائية "Jetski"، وكذا بفعل تسرب مياه الصرف الصحي عبر الأودية التي تصب بهذا الساحل (لوحة الصور 1).

هذا إلى جانب السياحة الموسمية (موسم الاصطياف) بشكل كبير في تلوث المياه البحرية، من خلال النفايات التي يخلفها المصطافين، وتتكون أساسا من بقايا المواد الغذائية (مواد البلاستيك، أو معدنية، معلبات المشروبات الغازية) ، أوراق تلفيف المواد الاستهلاكية، قارورات...). كما تساهم الأمواج في توضيح النفايات الصلبة على الشاطئ (القوارير البلاستيكية، بقايا شباك، ووسائل الصيد، أخشاب...)، كما تساهم الرياح الشرقية والغربية في نقل هذه الملوثات وتراكمها سواء في حفر أو عند اصطدامها بحاجز (مفكر، 1999، ص33).

كما لا ننسى أن هذه النفايات الصلبة كثيرا ما لا يتم جمعها من طرف المصالح المختصة حيث يتخلص منها السكان إما بحرقها، أو دفنها، أو رميها بكل بساطة في البقع الشاغرة والطرقات مع ما يسبب ذلك من انبعاث الروائح الكريهة، واستقطاب الحشرات الضارة، والحيوانات الضالة (الشيخي، 2005، ص411).

لوحة الصور1: بعض مظاهر التلوث بالشريط الساحلي تمودا باي

المصدر: عدسة عبد الحق لبدوري، 2020

وقد أظهرت نتائج البحث الميداني –من خلال استمارة موجهة إلى سياح المنطقة–حيث عبرت 40.8% من العينة المستجوبة عن مستوى رضا جد متوسط، و19.6% عن مستوى ضعيف فيما يخص نظافة الشواطئ. وأرجعوا أسباب ذلك إلى قلة المرافق، والخدمات الخاصة بالنظافة، كقلة القمامات الخاصة بالنفايات الأمر الذي يرغم بعض المصطافين إلى التخلص من نفاياتهم بصورة عشوائية عن طريق تركها في أماكنها، أو إلقائها في الأماكن المجاورة. كما أكدت لنا نفس العينة، عدم توفر المناطق على ملصقات إشهارية للحفاظ على البيئة (الجدول2).

الجدول2: قياس مدى توفر المناطق السياحية على ملصقات إشهارية بغية الحفاظ على البيئة بمجال الدراسة

الجنسيات / البيانات	الأوربيون		العرب		الأمريكيون		جنسيات أخرى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	54	41.86	12	35.29	15	27.77	8	24.24	89	35.6
لا	75	58.13	22	64.70	39	72.22	25	75.75	161	64.4
المجموع	129	100	34	100	54	100	33	100	250	100

إن جودة مياه الشواطئ بمجال الدراسة غالبا ما تكون مرتبطة بدرجة تردد السياح على هذه الشواطئ، وبحجم النفايات الصلبة والسائلة المقذوفة فيها (الجدول3).

الجدول3: تقييم جودة مياه السباحة ببعض شواطئ بمجال الدراسة

الشواطئ	التردد اليومي	نفايات القرب	عدد المحطات السياحية	التصنيف	تقييم الجودة 1993-2008
المضيق	4000	نعم	4	B	10B,7C,3D
مارينا اسمير	6000	لا	1	A	3A
سانية طوريس	5000	نعم	3	A-B	15A,3B
ريستينكا	1500	نعم	3	A-B	9A,13B
الريفيين	1200	نعم	1	B	1A,13B,1D

المصدر: **Ministère de l'équipement (2008), Observation de la qualité des eaux de baignade**

يتبين من خلال الجدول، اختلاف جودة مياه السباحة، إذ يتضح أن شاطئ المضيق صنفت 7 مرات في الخانة C، و3مرات في الخانة D، وشاطئ الريفيين مرة واحدة في الخانة D، ويعود سبب هذا التلوث إلى ارتباط شبكة الصرف الصحي مباشرة بالبحر بدون معالجة، ناهيك عن حجم الملوثات المقذوفة من قبل بعض الأودية. وعلى سبيل الاستدلال، فقد تم تسرب مياه الصرف الصحي نحو واد النيكرو مما تسبب في تلوث مياه الشاطئ المحادي للفنيدق " شاطئ النيكرو" بشكل كلي (الصورة2).

الصورة2: مقذوفات واد النيكرو الملوثة بالشاطئ

المصدر: العياش حكيم، مرجع مذكور، ص90

يرجع سبب هذا التلوث إلى محطة التصفية تمودا باي المتواجدة بتراب جماعة العليين (الصورة3)، والتي تعمل على تصفية مياه الصرف الصحي وتحويلها لمياه صالحة لسقي المساحات الخضراء بعمالة المضيق الفنيدق، إلا أنه ومنذ إحداثها والمنطقة تعرف جملة من المشاكل البيئية والصحية.

الصورة3: محطة التصفية تمودا باي

المصدر: العياش، حكيم، مرجع مذكور، ص91

فالمحطة تسبب إزعاجا لساكنة المنطقة بسبب انبعاث روائح كريهة، وبسبب انتشار الحشرات الخطيرة، كما أنها تضخ مياه الصرف الصحي في واد النيكرو المجاور لها، مما يسبب سنويا نفوق آلاف من الأسماك التي تتخذ من الواد موطنا للتوالد والتكاثر. ناهيك عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأراضي الفلاحية التي كانت في الماضي القريب توفر فرص شغل مهمة لفلاحي المنطقة وتنتج أنواعا عديدة من الخضر والفواكه (العياش، حكيم، 2022، ص91-92).

كما لفظ شاطئ مدينة المضيق في دجنبر من عام 2019، كميات كبيرة من طحالب البحر ذات اللون غير الطبيعي ممزوجة ببعض الفقاعات السوداء، وقذف بها نحو الشاطئ الممتد على طول النفوذ الترابي لعمالة المضيق-الفنيدق(الصورة4). وذلك بفعل حدة التلوث الذي يعاني منه قاع البحر على طول الشاطئ المتوسطي.

الصورة4: الطحالب الملوثة التي لفظها شاطئ المضيق

المصدر: الموقع الإلكتروني https://presstetouan.com

يتبين مما سبق، أن الشريط الساحلي الممتد بين المضيق والفنيدق يعاني من التلوث الناتج عن أسباب متعددة وتعتبر الأنشطة السياحية وخاصة الشاطئية أحد هذه العوامل.

4- يعرف الشريط الساحلي المضيق الفنيدق تراجعا في الغطاء النباتي نتيجة حركة التعمير السريع

يعد ساحل المضيق–الفنيدق، على غرار باقي المناطق الساحلية المتوسطية، ميدانا لتراجع الغطاء الغابوي بكل أشكاله، حيث يعاني من أشكال الاستغلال المفرط والاقتلاع غير المعقلن للغابات والتوسع العمراني بالإضافة إلى تأثير وانعكاس المضاربة العقارية، الشيء الذي جعل هذا المجال يفقد مساحات مهمة، كما هو الحال بالنسبة لغابة كدية "الطيفور" المصنفة كموقع بيئي ذي منفعة بيولوجية وإيكولوجية في الدراسة الوطنية للمجالات المحمية منذ 1995.

إن استمرار توازن البيئة الساحلية لا يمكن أن يتحقق إلا بمساعدة غطاء غابوي مهم، غير أن الغابات بهذا المجال، وعلى غرار باقي مجالات الريف، عانت من غياب تام لكل تقنين، وهو ما جعلها في تراجع مستمر أمام الزحف العمراني الذي استقر على أهم مجالات تواجدها(الخريطة4).

خريطة4: تراجع الغطاء النباتي بمجال الدراسة ما بين 1979 و2019

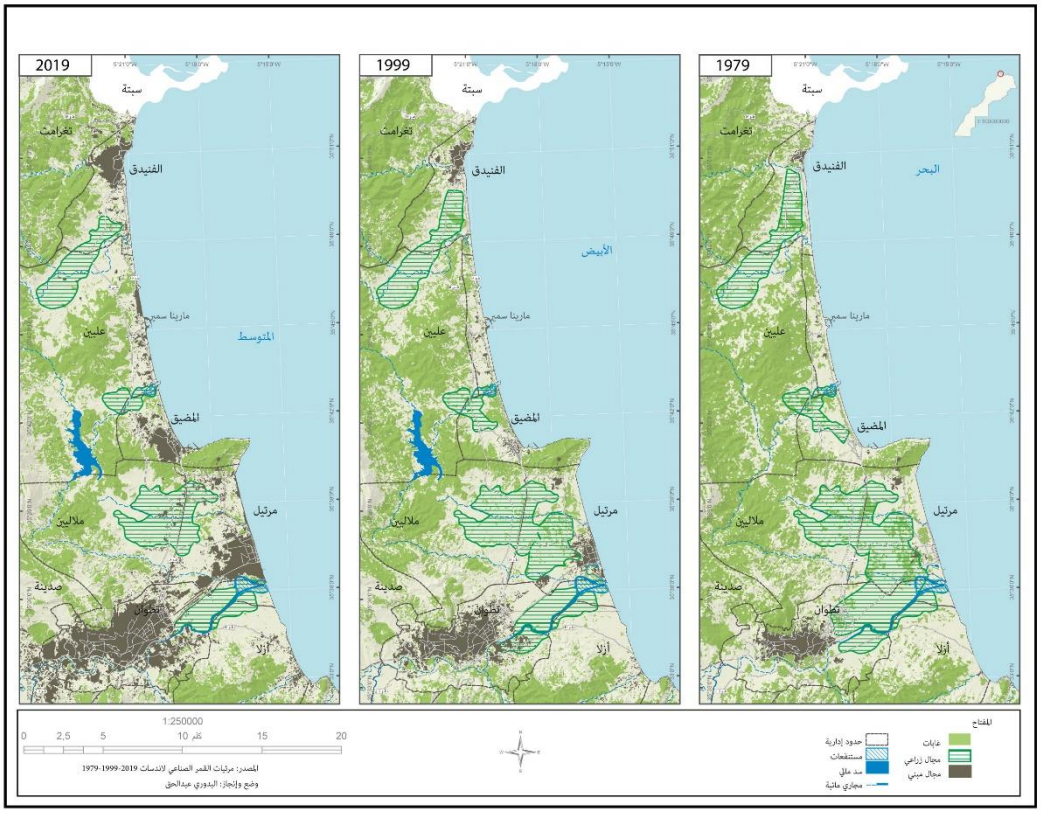

المصدر: إنجاز عبد الحق لبدوري بالاعتماد على مرئيات القمر الاصطناعي لاندسات 1979 و1999و2019

ويعزى هذا التراجع في الغطاء النباتي من جهة، إلى الحرائق التي يتعرض لها المجال الغابوي، فقد شهدت سنة 2008 نشوب حريق في غابة "كدية الطيفور" أدى إلى إتلاف مساحات مهمة من التشكيلات النباتية. ومن جهة أخرى إلى الزحف العمراني والمشاريع العملاقة التي توطنت بالمجال.

5- يساهم استغلال رمال الشواطئ وانتشار مقالع الحجارة في الإضرار بالبيئة الساحلية

تعرف الكثبان الرملية استغلالا كبيرا لرمالها من أجل البناء، وهو حال العديد من المواقع الساحلية المغربية، فحسب بعض الاحصائيات ففي سنة 2005 تم استهلاك ما لا يقل عن 15مليون م^3 من الرمال ومن المرتقب أن ترتفع الحاجة مستقبلا إلى 20 مليون م^3 في أفق 2010 و26 مليون م^3 في أفق 2015، وهو ما دفع العديد من الجهات إلى التحرك نحو الحد من استنزاف الثروة الرملية بالشواطئ المغربية والبحث عن بدائل، ومنها سياسة التنقيب عن الرمال التي شرعت مديرية الموانئ والملك العمومي البحري في تنفيذها على الواجهة المتوسطية منذ سنتي 2006-2005.

خاتمة

انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن المشاريع التنموية السياحية المتركزة على خط الساحل ساهمت في خلخلة المظهر المورفولوجي للشريط الساحلي المضيق-الفنيدق، وأثرت على الدينامية الساحلية المتوازنة من جراء توسع هذه المشاريع على حساب مساحات الكثبان الرملية. ذلك أن التدخلات البشرية هي في منأى عن مراعاة الأبعاد البيئية الصرفة. وأمام هذه

الوضعية البيئية نكشف بجلاء إقصاء الطبيعة البنيوية للمجال أثناء عمليات التخطيط السياحي، الأمر الذي يتطلب العمل على إيجاد سياسات بيئية لتطوير السياحة، والبحث عن تنمية مستدامة تحترم البيئة، والمقومات الطبيعية لهذا المجال، بحيث لا تتجاوز المواقع السياحية طاقتها الاستيعابية، واستخدام السياحة كوسيلة للمحافظة على البيئة، حتى لا تصل إلى مرحلة عدم التوازن، وتتحول مثل هذه البيئات إلى مواقع سياحية طاردة، وفقدانها لعنصر الجذب الذي تتمتع به.

الببليوغرافيا

اعبيدو جواد، السعيدي جميلة(2020) "إقليم شفشاون ورهانات تنمية السياحة الشاطئية" في كتاب الساحل والسياحة المستدامة بالمغرب الإكراهات والرهانات، منشورات مركز نماء للدراسات والأبحاث حول الصحراء، تنسيق جميلة السعيدي، مطبعة دمشق للطباعة الرقمية، العيون

أعيسا نورالدين(2014)، التوسع الحضري بمدينة مارتيل، آليات ضبطه وانعكاساته البيئية، بحث لنيل شهادة الماستر المتخصص، هندسة التنمية الترابية والحكامة المجالية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

السعيدي جميلة، لبدوري عبد الحق، متقي رضوان (2021)، الجائحة والسياحة بالمجال التطواني، التأثيرات وكيفية إنقاذ القطاع، في تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

الشيخي نور الدين، العبدلاوي محمد(1997)، "التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية بالمراكز الحضرية (مرتيل والمضيق والفنيدق) بالساحل التطواني والمجالات المحاذية لها"، في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 8، تطوان

الشيخي نورالدين (2005)، "تحولات الجماعات القروية الضاحوية ومسألة إعدادها: حالة المجموعة الحضرية التطوانية" في تحولات الأرياف في جبال الريف بالمغرب"، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف، سلسلة دراسة مجالية رقم2، الطبعة الأولى، تطوان، المغرب

العياش كريمة، حكيم إلهام (2022)، التمدين الساحلي بين المضيق والفنيدق: التأثيرات البيئية على الساحل، رسالة لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء

لبدوري عبد الحق (2021)، "التنمية السياحية بمدينة تطوان والمجالات الحضرية المحيطة بها، مقاربة خرائطية عبر نظم المعلومات الجغرافية" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني– الدارالبيضاء.

لبدوري عبد الحق، السعيدي جميلة، بومعزة الطيب (2018)، التنمية السياحية بمدينة الدارالبيضاء: دراسة تطبيقية عبر نظم المعلومات الجغرافية، مجلة جامعة محمد الأول، أعمال الندوة الدولية الثالثة لمستخدمي نظم المعلومات الجغرافية، وجدة، المغرب

مفكر هند سناء(1999)، "مظاهر تلوث الرمال بشاطئ مرتيل"، بحث التخرج تخصص الاجتماعيات، المدرسة العليا للأساتذة، مرتيل، تطوان

النخيلي محمد(2010)، "الدينامية الحالية للساحل المتوسطي التطواني: السياقات، الأبعاد وصعوبات تدبير التوازنات"، بحث لنيل الماستر مسلك الماستر تخصص الجبال والسواحل المتوسطية، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان

Boumeaza Taieb, Saidi Jamila, Boumeaza Omaima (2019), Les études prévisionnelles et les études d'impact et leurs rôles pour une bonne gouvernance du territoire : Cas du littoral du Saidia pour les années à venir (Maroc Oriental) dans gouvernance territoriale et outils de gestion de l'espace, Actes du colloque National, FLSH Oujda

المحور السادس:

ديناميةالأوساط الطبيعية

الخصائص الهيدرومورفومترية لحوض واد المالح، دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد

بدر الدين الناصري[1]، بكري حنان[2]، وادريم مصطفى[2]، المواق سعيد[2]

[1] **جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، مختبر التغيرات البيئية وإعداد التراب**

[2] **جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)**

ملخص:

تعتبر دراسة الخصائص الهيدرومورفومترية إحدى أهم المقاربات الحديثة لدراسة الأحواض النهرية، حيث تحظى بأهمية بالغة في الدراسات الجيومورفلوجية والهيدرومناخية نظرا لدورها في تحديد السلوك الهيدرولوجي للأحواض الهيدروغرافية.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، يعتبر هذا العمل محاولة لاستخراج مختلف الخصائص الهيدرومورفومترية لحوض واد المالح والوقوف على علاقة مختلف مؤشراته الفزيائية بدينامية السطح وتطوره المورفلوجي.

لقد مكن هذا العمل بالاعتماد على مقاربة باستعمال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد من الحصول على نتائج مهمة من خلال تحليل نماذج الارتفاعات الرقمية للأراضيALOS، باستخدام برنامج Arcgis Pro. حيث تمت عملية حساب مختلف المؤشرات المتعلقة بالخصائص التضاريسية والمساحية والشكلية للحوض النهري، تطبيقا للعلاقات الرياضية المستخدمة في الهيدرولوجيا. استخراج هذه المؤشرات مكن من تحديد السلوك الهيدرولوجي لحوض واد المالح، ومعرفة مدى تطوره المورفلوجي.

الكلمات المفتاح: هيدرومورفومترية، ALOS، حوض واد المالح، نظم المعلومات الجغرافية، الاستشعار عن بعد.

Abstract

The study of hydromorphometric properties is one of the most important modern approaches to river basin study. It is of critical importance in geomorphological and hydrological studies because of its role in determining the hydrological behaviour of hydrographic basins.

Based on these considerations, this work is seen as an attempt to identify the various hydromorphometric properties of the Oued Meleh basin as well as the relationship of its various physical indicators to the dynamics of the surface and its morphological evolution.

This work, based on an approach using GIS and remote sensing, has allowed the achievement of important results through the analysis of the digital elevation models of the land ALOS, using the Arcgis Pro software .The calculation of various terrain, spatial and morphometric parameters of the river basin was carried out by applying the mathematical formulas used in hydrology. The calculation of these parameters enabled the determination of the hydrological behavior of the Oued Maleh basin, and the knowledge of its morphological evolution.

Keywords : Hydromorphometric, ALOS, Oued Maleh basin, GIS, remote sensing.

ا-مقدمــة:

يعد تحليل الخصائص المورفومترية أحد أهم المراحل في دراسة الأحواض النهرية، سواء تعلق الأمر بالدراسات الهيدرولوجية أو الجيومورفلوجية. وقد بدأت وسائل التحليل المورفومتري تأخذ مكانة هامة في الدراسات والبحوث الجيومرفلوجية، سيما مع التطور التكنولوجي الذي شهدته الدراسات الجغرافية، بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وما توفره من أدوات تمكن من التحليل الدقيق لعناصر المجال.

تعتبر الخصائص الهيدرومورفومترية للأحواض الهيدروغرافية نتاج بشكل مباشر أو غير مباشر لعدة عوامل طبيعية، متمثلة في التشكيل الجيولوجي والخصائص المناخية والغطاء النباتي والتربة ثم تأثير الأنشطة البشرية، إضافة إلى تأثير الخصائص المورفومترية نفسها على خصائص الجريان. ونظرا لذلك تمثل هذه الدراسات إحدى الاتجاهات البحثية الحديثة، التي تمكن من معرفة مدى التطور المرفولوجي للأحواض، بدراسة مختلف خصائصها الهندسية والتضاريسية والهيدرولوجية، وبالتالي فهم ديناميتها الهيدرومورفومترية.

وقد زاد الاهتمام بالدراسات الهيدرومورفومترية بعد ظهور دراسات رائدة خلال النصف الأول من القرن العشرين مثل: Horton 1945 ثم تلتها دراسات أخرى أمثال: Schumm 1945 و Strahler 1957 و Abrahams 1984. كما شكل استعمال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد تحولا كبيرا في دراسة الخصائص الهيدرومورفومترية للأحواض، ووسيلة جعلت من الأبحاث الجغرافية أكثر دقة وتعبيرا عن الواقع. وهذا ما نرومه من خلال هذه الدراسة باستعمال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد للوقوف على مختلف المؤشرات الهيدرومورفومترية للحوض الهيدروغرافي واد المالح، عبر تحديد خصائصه الهندسية والتضاريسية والهيدرولوجية، وبالتالي تقييم سلوكه الهيدرولوجي خاصة السطحي منه.

يندرج حوض واد المالح ضمن الحوض المائي الكبير أبي رقراق، وينتمي بنيويا للمجال الغربي من المسيطا الوسطى الهرسينية المنفتحة على المحيط الأطلنتي. يحده شمالا المحيط الأطلنتي ومن الجنوب هضبة الفوسفاط، ويحده من جهة الشرق حوض واد نفيفيخ، ومن جهة الغرب تحده الأحواض الأطلنتية لهضبة الشاوية.

يتميز حوض واد المالح بوجود شبكة هيدروغرافية مهمة يتوسطها واد المالح الذي ينبع من منطقة الاتصال بين الهضبة الوسطى وحوض خريبكة شمال واد زم، ويتشكل من مجموعة من الروافد أهمها واد زامرين والعطاش بالعالية وواد الحصار عند السافلة، ليواصل مجراه نحو المحيط الأطلنتي جنوب مدينة المحمدية.

من الناحية البنيوية، تعتبر روافد واد المالح عند العالية الحد الفاصل ما بين أعراف الهضبة الوسطى الهرسينية وهضبة الفوسفاط (Beaudet.G,1969, P :32). تتشكل عند عاليته مجالات منبسطة تهيمن عليها التكوينات الترابية الحمراء وبعض البروزات والأعراف الصخرية الكوارتزيتية. بعدما يجتاز واد المالح جرف الكارة، ينتقل إلى ما يسمى بنيويا بمقعر برشيد الكارة. حيث تبدو ملامحه أكثر وضوحا باستقباله مجموع مياه روافده في العالية، لينتقل بعد ذلك إلى أراضي الشاوية السفلى حيث يتحول المشهد إلى مجالات يغلب عليها الانبساط والتشكيلات الترابية الطينية. بعد ذلك يواصل واد المالح مجراه في اتجاه مصبه بمدينة المحمدية مرورا بمجالات منخفضة تهيمن عليها التشكيلات النهر ـ بحرية. كما تبرز القاعدة الجيولوجية القديمة الشيستية بالخصوص عند التقائه بواد الحصار.

الخريطة رقم1: توطين المجال المدروس

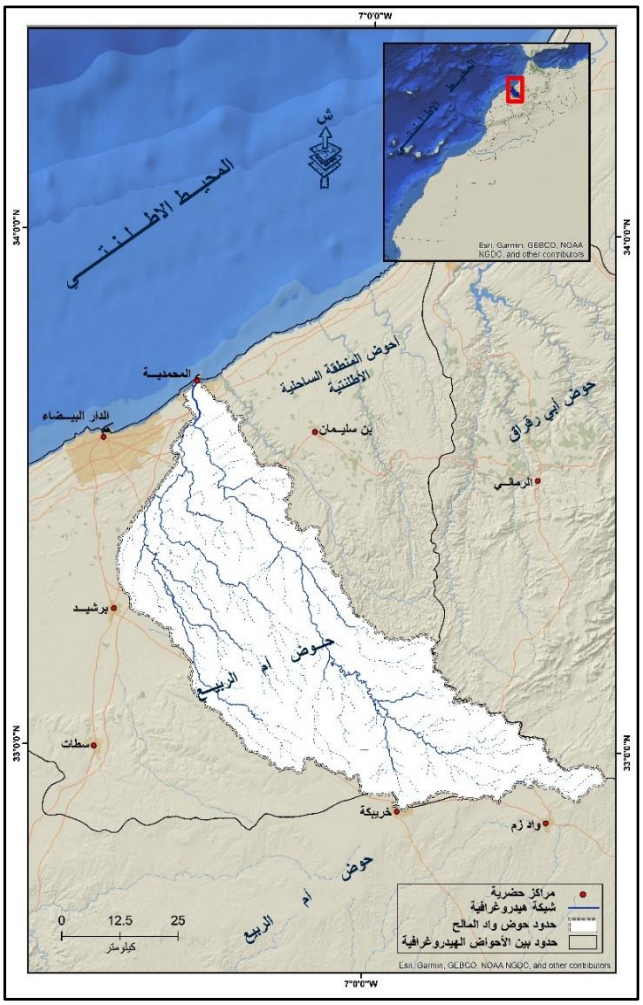

المصدر: معالجة نموذج الارتفاعات الرقمية ALOS

مناخيا يندرج حوض واد المالح ضمن النطاق البيوميناخي شبه الجاف، حيث يتميز بالتذبذب المجالي والزمني للتساقطات، وبتوالي فترات الجفاف واستمراريتها لسنوات عدة (الخريطة رقم 5)، مما يساهم في تجفيف التربة ويجعلها مهيأة لفعل التعرية المائية بمجرد هطول الأمطار الأولى التي تزداد حدتها بفعل شدتها وتركزها. وكذا بمساعدة شدة الانحدارات وضعف الغطاء النباتي الذي يميز الحوض (دياجي 2017 ص:131). هذه الوضعية تجعل من حوض واد المالح يصنف من بين الأوساط الهشة رغم انفراده بخصوصيات طبيعية متميزة. كما يضم مجموعة من المراكز الحضرية مثل المحمدية وبنسليمان وخريبكة، وتحادي حدوده مجموعة من التجمعات السكانية الأكثر أهمية مثل الدار البيضاء وبرشيد. كل هذه الخصائص تجعل منه مجالا خصبا للدراسة الجغرافية سواء تعلق الامر بدراسة ديناميته الطبيعية أو تحولاته السوسيو اقتصادية.

II- المنهجية والأدوات:

اعتمد هذا العمل على تحليل ومعالجة نموذج الارتفاعات الرقمية للأراضي ALOS بدقة مكانية تساوي 30 مترا، باستعمال أدوات التحليل المكاني الخاصة بالهيدرولوجيا التي يوفرها برنامج ArcGIS Pro، لنتمكن من استخراج مجموعة من عناصر المجال الجيومورفلوجية مثل: (توزيع الإرتفاعات والإنحدارات والخصائص المورفومترية والهيدرولوجية). كما تم

حساب بعض المؤشرات الهيدرومورفومترية بالاعتماد على المعادلات والطرق المستعملة في الهيدرولوجيا مثل Gravélius أو Horton.

بالنسبة للمعطيات المناخية، تم الاعتماد على معطيات التساقطات المطرية للمحطات المتواجدة بحوض واد المالح، وهي: المحمدية – خريبكة – بنسليمان. هذه المعطيات تم الحصول عليها بالاعتماد على نتائج أطروحة الدكتوراه (الدياجي هشام 2017).

الشكل رقم 1 : المنهجية والأدوات

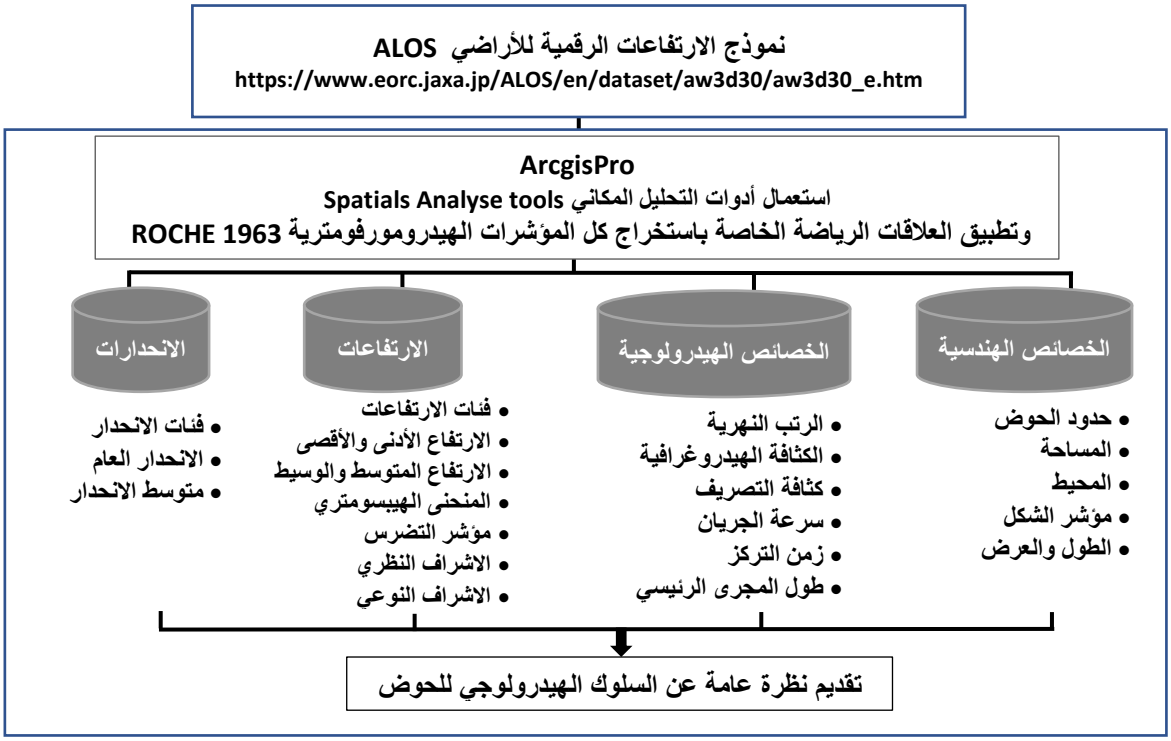

III- نتائج ومناقشة:

1. الخصائص الهندسيــة لحوض واد المالح.

1-1- المساحة والمحيط La surface et le périmètre.

يحدد هذان المؤشران استنادا على خطوط تقسيم المياه السطحية Les lignes de crêtes الذي يعبر على الحدود الطبيعية التي تفصل الحوض عن بقية الأحواض المجاور له. تعتبر مساحة الحوض عنصرا مهما نظرا لتأثيرها المباشر في حجم الجريان المائي، كما أن لها ارتباطا بديناميةالتعرية، حيث تميل إلى الزيادة بزيادة نشاط التعرية المائية عند خطوط تقسيم المياه، لا سيما إذا كانت تهيمن على تكويناته الصخرية تشكيلات غير مقاومة. كما أن هناك علاقة وطيدة بين مؤشري المساحة والمحيط في الأحواض النهرية، حيث كلما كبرت المساحة كبر المحيط والعكس صحيح. وهما مؤشرين أساسين في دراسة شكل الحوض. وحسب نتائج الدراسة بلغت مساحة حوض واد المالح 3591.08 كلم ² وبلغ محيطه 471,39 كلم.

1-2- مؤشر الشكل Indice de forme.

يعتبر مؤشر الشكل K_c من بين أهم المؤشرات الهندسية للأحواض النهرية ويسمى أيضا مؤشر Gravélius. تتم من خلاله مقارنة محيط الحوض النهري المدروس مع محيط دائرة لها نفس مساحة ذلك الحوض. ويرتبط شكل الحوض بمؤشر

سرعة الجريان، فكلما كان هذا المؤشر يساوي 1 فإن الحوض يتخذ شكلا دائريا، وبالتالي يكون الجريان قويا. وعندما يفوق المؤشر K_c قيمة **1** فان شكل الحوض يكون طوليا وبالتالي تدفق المياه يكون ضعيفا (الغاشي وآخرون 2014 ص 31).

الجدول رقم 1: خصائص الشكل حسب قيمة مؤشر Gravelius (Kc)

قيمة مؤشر	الشكل	نوع الجريان
Kc < 1,25	حوض دائري	سريع
1,25 < Kc < 1,5	حوض متوسط الشكل	متوسط
Kc >1,5	حوض ممدود	بطيء

المصدر: (والغازي2017)

ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة Gravélius التي يدخل ضمنها مؤشري مساحة ومحيط الحوض $K_c = 0,28 * \frac{P}{\sqrt{A}} = 2,2$ ومن خلال القيمة المحصل عليها أعلاه 2,20 نستنتج أن حوض واد المالح ذو شكل طولي.

1-3-طول الحوض: يعد طول الحوض عاملا مفسرا لمجموعة من الظواهر الهيدرولوجية، مثل إغناء الفرشة المائية الباطنية، حيث يزيد مؤشر الطول في الوقت الذي تستلزمه المياه والرواسب للوصول إلى المصب، وبذلك تجد المياه الزمن الكافي لتتسرب إلى باطن الأرض. ويتم حسابه باعتماد علاقة Gravelius الرياضية التي تتكون من عدة عناصر أهمها مساحة الحوض ومؤشر الشكل K_c : $L = \frac{K\sqrt{A}}{1.12}(1 + \sqrt{1 - (\frac{1.12}{K})^2}) = 219,32$

1-4-عرض الحوض La largeur: لا يقل عرض الحوض أهمية عن الطول، فكلما اقتربت قيمته من قيمة الطول إلا وكان شكل الحوض أكثر استدارة والعكس صحيح، وبالتالي فقيمته تؤثر بشكل مباشر في الخصائص الهيدرولوجية كالجريان ونسبة المياه التي يستقبلها الحوض من التساقطات، بالإضافة لكونه معطى أساسي في المعادلات المورفومترية الأخرى كمعامل الشكل. ويمكن حساب عرض الحوض $l = \frac{A}{L}$ بالعلاقة التالية : $l = 16,37$

بحيث أن: l: عرض الحوض – L : طول الحوض – A :مساحة الحوض.

2- الخصائص التضاريسية.

2-1- الارتفاعات:

يتميز المجال المدروس بارتفاعات مهمة ومتباينة من حيث توزيعها مجاليا، حيث من خلال تحليل نموذج الارتفاعات الرقمية لحوض واد المالح تبين أن الارتفاعات تتوزع بشكل تصاعدي من مصبه غربا عند الواجهة الأطلنتية إلى عاليته شرقا من منبعه بهضبة الفوسفاط. يتميز حوض واد المالح بسيادة ارتفاعات مهمة تتجاوز 900 متر في العالية عند الهضبة الوسطى ثم تتدرج الارتفاعات في اتجاه الجنوب لتبلغ حوالي 600 متر، بعد ذلك تنخفض تدريجيا في انجاه مصبه غربا بالواجهة الأطلنتية لتبغ ما بين 0 و50 متر. انظر الخريطة رقم (02).

من خلال الدراسة الإحصائية للارتفاعات بالمجال المدروس تبين أن الارتفاعات المهمة ما بين 500 و985 متر تشغل تقريبا نصف المساحة بنسبة 46 %، ثم تهيمن ارتفاعات متوسطة وسط الحوض تتراوح ما بين 200 و 500 متر مشكلة نسبة 46% من المساحة. لتبقى بعد ذلك الارتفاعات المنخفضة ما بين 0 و150 متر بسافلة الحوض مشكلة نسبة 7% من مساحة.

الخريطة رقم 2 : توزيع الارتفاعات بحوض واد المالح

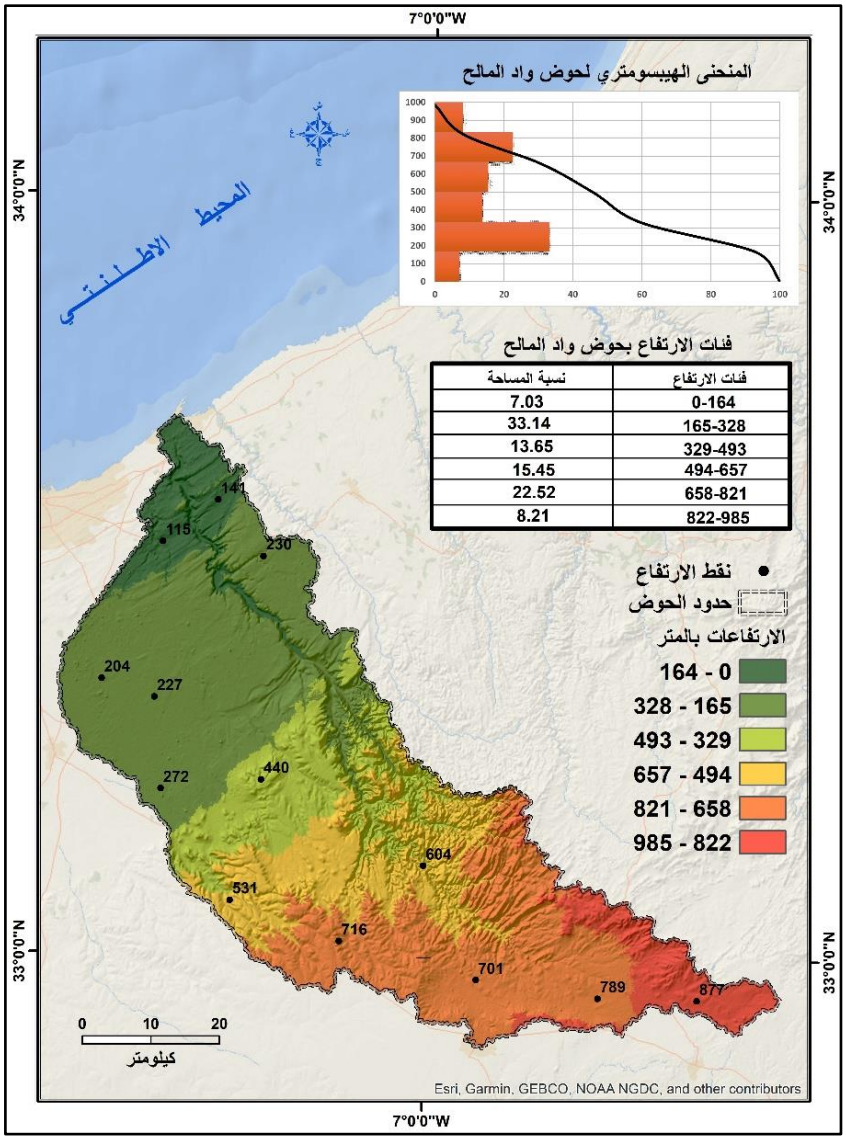

المصدر : تحليل نموذج الارتفاعات الرقمية ALOS

2-2-الارتفاعات الدنيا والقصوى والارتفاع المتوسط.

ويتبين من خلال تحليل نماذج الارتفاعات الرقمية، أن أقصى ارتفاع بحوض واد المالح يبلغ 980م عند عاليته بهضبة الفوسفاط. بينما بلغت أدنى ارتفاعاته الصفر عند مصبه بالمحيط الأطلنتي. وبخصوص الارتفاع المتوسط، يتم استخلاصه مباشرة من المنحنى الهبسومتري للحوض النهري، كما يمكن تحديده باعتماد الصيغة التالية :

$$H_{moy} = \sum \frac{Ai \times hi}{A}$$

H_{moy} : الارتفاع المتوسط داخل الحوض (متر)

A_i: المساحة المحصورة بين منحني تسوية (كلم^2)

h_i: الارتفاع المتوسط بين منحني تسوية (متر)

A : المساحة الاجمالية للحوض النهري (كلم^2)

وبخصوص مؤشر الارتفاع الوسيط، هو يعبر عن الارتفاع الذي يمثل 50 % من مساحة الحوض النهري على منحنى الارتفاع، وفي حالة حوض واد المالح، يمثل هذا المؤشر 452.00م. أما متوسط الارتفاعات فقد بلغ 469م.

2-3- المنحنى الهيبسومتري.

يستعمل المنحنى الهيبسومتري لدراسة العلاقة بين عنصري الارتفاعات والمساحة (Lamsoge et al 2019, P :105). ويقدم نظرة عامة عن توزيع الارتفاعات داخل الحوض الهيدروغرافي، كما يلعب دورا مهما في المقارنة بين أحواض مختلفة. كما يمكن من تحديد ما إذا كان الحوض في مرحلة الشباب، النضج أو الشيخوخة. (Strahler, 1952). ومن خلال الشكل الذي يرسمه المنحنى الهيبسومتري لواد المالح (الخريطة رقم 2)، يتبين أنه جيومورفلوجيا لايزال في مراحل تطوره الاولى "مرحلة النضج " (Laabidi.A et al 2016, P :268) ويشهد دينامية مهمة على مستوى عمليات التعرية.

3- الانحدارات.

يندرج عامل الانحدار ضمن الاليات الطبوغرافية الأساسية المؤثرة في الدينامية النهرية والسلوك الهيدرولوجي للأحواض النهرية، ويتحكم بشكل مباشر في سرعة الجريان المائي، وبالتالي في زمن التركز. وفيما يلي جدول يتضمن كل المؤشرات المرتبطة بالانحدارات والعلاقات الرياضية المعتمدة لحسابها بالإضافة للقيم المحصل عليها عند دراسة حوض واد المالح:

الجدول رقم 2: خصائص التضاريس بحوض واد المالح

المؤشـــــرات	القيـــــــــم
H_{max} : الارتفاع الأقصى في الحوض النهري	985
H_{min} : الارتفاع الأدنى في الحوض النهري	0
D_t: الاشراف النظري بالمتر $\boldsymbol{D_t = H_{max} - H_{min}}$	985
$H_{95\%}$: الارتفاع الذي يوافق 95% من مساحة الحوض النهري بالمتر	844
$H_{5\%}$: الارتفاع الذي يوافق 5% من مساحة الحوض النهري بالمتر	146
$H_{50\%}$: الارتفاع الذي يوافق 50% من مساحة الحوض النهري بالمتر H_{med}	452
P_m : متوسط الانحدار بالمتر في الكلم $P_m = \frac{Hmax-Hmin}{L}$	7.52
I_g : مؤشر الانحدار العام بالمتر في الكلم $I_g = \frac{H_{5\%}-H_{95\%}}{L_{eq}}$	3.18
D_s : مؤشر الاشراف النوعي بالمتر $Ds = I_g.\sqrt{A}$	190.56

المصدر: تحليل نموذج الارتفاعات الرقمية ALOS

يلاحظ من خلال قيم الجدول أعلاه ارتفاع مهم على مستوى متوسط الانحدار، وهو ما تؤكده القيمة المحصل عليها عند حساب مؤشر الانحدار العام. وحسب تصنيف ORSTOM التضاريسي الذي يعتمد سبع فئات من الانحدارات، يندرج حوض واد المالح ضمن الفئة السابعة ذات التضرس القوي جدا، انظر الجدول رقم 3 أسفله.

الجدول رقم3: مؤشر الانحدار العام Ig بحوض واد المالح حسب تصنيف ORSTOM

Ig (متر/كلم)	فئات التضرس	نوع التضرس
lg<0,002	R1	تضرس ضعيف جدا
0,002<lg<0,005	R2	تضرس ضعيف
0,005<lg<0,01	R3	تضرس ضعيف نسبيا
0,01<lg<0,02	R4	تضرس معتدل
0,02<lg<0,05	R5	تضرس قوي نسبيا
0,05<lg<0,1	R6	تضرس قوي
0,1<lg	R7	تضرس قوي جدا

المصدر: تصنيف ORSTOM (Laborde. J.P 2000, P :8)

وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسيها مؤشر الانحدار العام، فانه يواجه صعوبة خصوصا عند المقارنة بين أحواض نهرية متعددة، حيث أن هذا المؤشر يتقلص كلما زادت مساحة الحوض. لهذا تبرز أهمية استعمال مؤشر أخر ذو فاعلية في دراسة مستويات التضرس، وهو مؤشر الاشراف النوعي **Ds**. وقد بلغت قيمة هذا المؤشر بحوض واد المالح 190,7 متر، مما يجعله ضمن الفئة ذات " تضرس قوي نسبيا ".

الجدول رقم 4: مستوى التضرس Ds بحوض واد المالح حسب تصنيف ORSTOM

Ds بالمتر	نوع التضرس
Ds < 10 m	تضرس ضعيف جدا
10 < Ds < 25 m	تضرس ضعيف
25 < Ds < 50 m	تضرس ضعيف نسبيا
50 < Ds < 100 m	تضرس معتدل
100 < Ds < 250 m	تضرس قوي نسبيا
250 < Ds < 500 m	تضرس قوي
500 < Ds m	تضرس قوي جدا

المصدر: تصنيف ORSTOM (Ouzerbane.Z et al, P :484)

3-1-توزيع الانحدارات داخل الحوض.

تعتبر الانحدارات من بين العناصر الأساسية في دراسة الاحواض النهرية، نظرا للدور الذي تلعبه بتوجيه الجريان، حيث كلما كانت الانحدارات قوية، ساهم ذلك في تسريع وثيرة الجريان وبالتالي الزيادة من نشاط التخديد وتنشيط عناصر التعرية. وبخصوص سفوح حوض واد المالح، تم تقسيم انحداراتها إلى ضعيفة ومتوسطة وقوية وأخرى قوية جدا.

الخريطة رقم3 : توزيع فئات الانحدار داخل حوض واد المالح

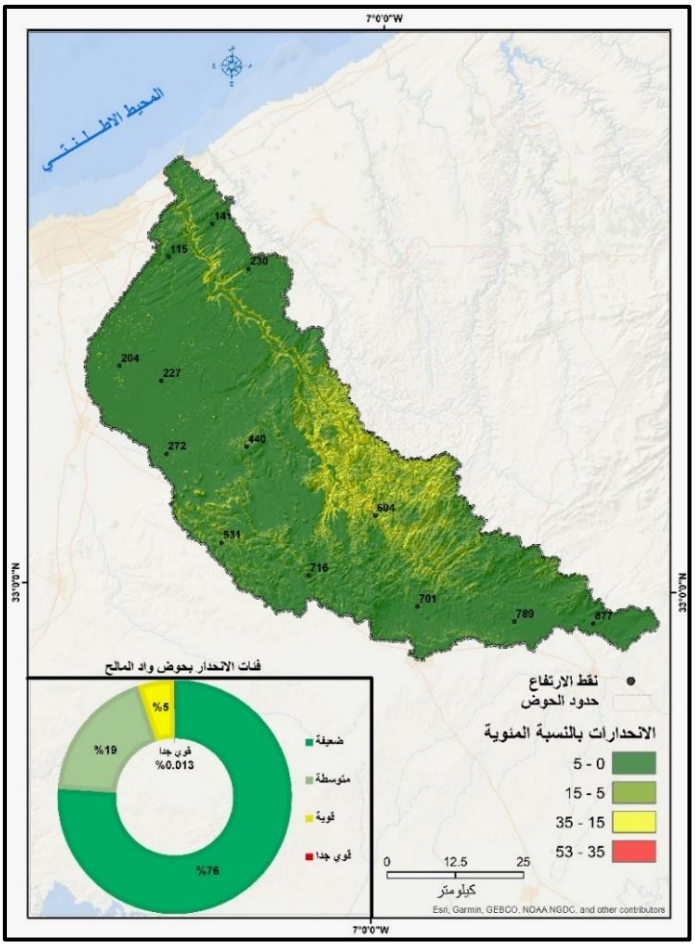

المصدر : تحليل نموذج الارتفاعات الرقمية ALOS

4- خصائص الشبكة المائية.

يقصد بالشبكة المائية مجموع المجاري المائية الدائمة والموسمية التي تصرف مياهها داخل الحوض من العالية في اتجاه السافلة، وتعتبر العنصر الأساسي المكون لحوض التصريف (Laborde. J.P 2000, P :9). وتحدد وظيفتها باختلاف الخصائص الجيولوجية والتضارسية. ومن هذا المنطلق سنحاول الإحاطة بمختلف عناصرها بحوض واد المالح.

4-1-الرتب النهرية.

لتصنيف الرتب النهرية بالمجال المدروس اعتمدت هذه الدراسة على تصنيف (Strahler 1952). وبناء على هذا التصنيف، ترتب المجاري تصاعديا على الشكل التالي: مجرى مائي من الرتبة 1 ومن الرتبة 2 ثم الرتبة 3 ...إلخ. وبخصوص حوض واد المالح، تم استخراج هذه الرتب باستعمال تصنيف Strahler.

يتضح من خلال الخريطة الشبكة الهيدروغرافية للمجال المدروس، أنه يتميز بنظام تصريف شجري. وقد بلغ عدد الرتب النهرية بالحوض 5 رتب، تمثل أعلى هذه الرتب واد المالح وواد الحصار، اللذين تغذيهما الروافد ذات الرتب الأقل، ما يجعلهما يستقبلان كل الرواسب الناتجة عن تعرية السطح بالمجال المدروس.

الخريطة رقم 4: توزيع رتب الشبكة الهيدروغرافية بحوض واد المالح

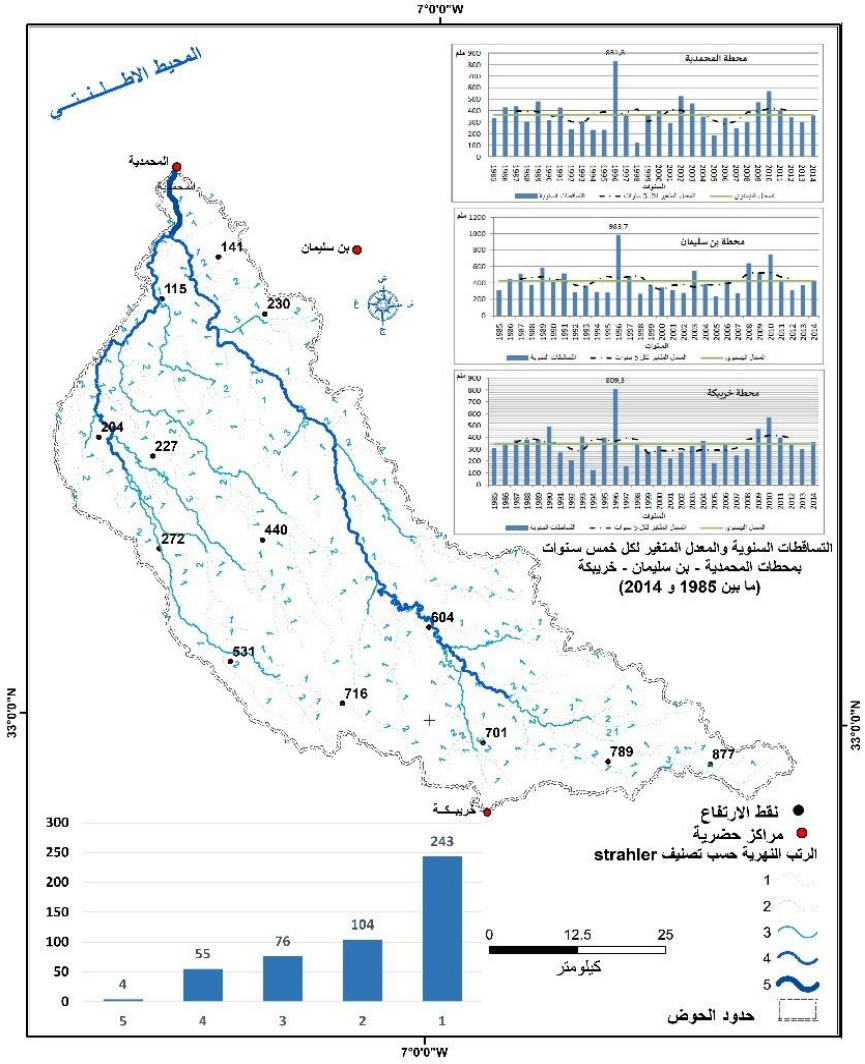

المصدر: تحليل نموذج الارتفاعات الرقمية ALOS

4-2- كثافة التصريف.

ترتبط كثافة التصريف بالتشكيلات الجيولوجية والخصائص الطبوغرافية والظروف المناخية وأشكال التهيئة. وتكون كثافة التصريف ضعيفة في المجالات ذات الركيزة الصخرية الصلبة التي تقاوم عناصر التعرية وتحول دون تكون المجاري المائية. كما تنخفض أيضا في المجالات ذات درجة نفاذية مرتفعة. يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع أطوال المجاري المائية بالحوض النهري على مساحته الكلية. $\mathbf{D_d} = \frac{\sum L}{A}$ $\mathbf{D_d} = \frac{1603.24}{3591.08} = 0.45\ Km / Km^2$

الجدول رقم 5: خصائص الرتب النهرية لحوض واد المالح

الرتب	عدد المجاري	طول المجاري بـ Km
5	4	10.4
4	55	171.6
3	76	274.3
2	104	361.4
1	243	785.5
المجموع	**482**	**1603.24**

المصدر: خريطة تراتبية الشبكة الهيدروغرافية بحوض واد المالح

تساوي قيمة كثافة التصريف لحوض واد المالح 0.45 Km/Km2، أي أن كل كيلومتر مربع من الحوض ينتشر فيه نصف كيلومتر من المجاري المائية، وهي نسبة متوسطة تدل على وجود توازن هيدرولوجي فيما يخص الجريان السطحي ونسبة التسرب. وهذه النسبة تدل على أن الركيزة الصخرية بالمجال ليست بالهشة، حيث أنها لو كانت كذلك لكانت نسبة كثافة التصريف أعلى.

4-3-الكثافة الهيدرورغرافية.

يستعمل مؤشر الكثافة الهيدروغرافية للكشف عن العلاقة بين مؤشري كثافة التصريف وكثافة المجاري المائية داخل الحوض. يرتفع هذا المؤشر في المجالات التي يتواجد بها عددا كبيرا من الروافد. وهذا مؤشر على أن المجال تهيمن عليه تكوينات صخرية مقاومة وغير نافذة، وانحدارات قوية وغطاء نباتي ضعيف، والعكس صحيح. ويتم حساب مؤشر الكثافة الهيدروغرافية بتطبيق العلاقة التالية :

$$D_h = \frac{\sum Ni}{A} \qquad D_h = \frac{482}{3591.08} = 0{,}13$$

D_h : الكثافة الهيدروغرافية (N/Km^2) N_i : عدد المجاري المائية بالحوض

نستنتج أن حوض واد المالح تهيمن عليه المجاري المائية ذات الرتبة 1، مما يدل على أنه يعرف نشاطا مهما للتخديد على مستوى السفوح بالعالية. وتعتبر هذا النتيجة أكثر دقة بالرجوع إلى نتائج الدراسة الجيولوجية التي بينت أن المجال المدروس تهيمن عليه تشكيلات متوسطة النفاذية. كل هذه النتائج تؤشر إلى أن حوض واد المالح يعرف تركزا لمخاطر التعرية، وتوجد به كل السبل الكفيلة بتحريك المواد المشكلة للسطح.

4-4-مؤشر تردد المجاري المائية ومعامل الجريان.

يعبر مؤشر تردد المجاري (Fréquence des cours d'eau) عن العلاقة بين عدد المجاري المائية ذات الرتبة 1 وبين مساحة الحوض. أما معامل الجريان (Coefficient de torrentialité) فيدل على العلاقة بين مؤشر تردد المجاري المائية ذات الرتبة 1 وبين كثافة التصريف. ويتم حساب المؤشرين من خلال العلاقتين التاليتين:

بحيث أن: $C_t = F_i * D_d \qquad F_i = \frac{N_i}{A}$

F_i : تردد المجاري المائية ذات الرتبة 1

N_i : عدد المجاري المائية ذات الرتبة 1 $\qquad F_i \frac{243}{3591.08} = \mathbf{0,12}$

C_t : معامل الجريان $\qquad C_t = 0.12 * 0.45 = \mathbf{0{,}05}$

4-5- زمن التركز وسرعة الجريان.

يدل مؤشر زمن التركز (Tc) Temps de concentration على الفترة الزمنية التي يستغرقها الماء من أبعد نقطة في الحوض النهري للوصول إلى مصبه. في حين أن سرعة الجريان المائي (Ve) Vitesse d'écoulement تعبر عن وتيرة تنقل المياه داخل الحوض (متر / ثانية)، علما أن السرعة تخضع لعدة آليات تختزلها خصائص السطح من الناحية الطبوغرافية والجيولوجية ومدى أهمية الغطاء النباتي، ناهيك عن دور الانسان (تغيير مجرى مائي من خلال البنية التحتية واشغال التهيئة). ويتم حساب المؤشرين من خلال العلاقتين التاليتين:

بحيث أن: $V_e = \frac{L(m)}{T_c(s)} \qquad T_C = 60\left(\frac{4*\sqrt{A}+1.5*L_p}{0.8\sqrt{H_{moy}-H_{min}}}\right)$

L_p : طول المجرى المائي بالكلم $L_{(m)}$: طول المجرى الرئيسي بالمتر

$V_e = \frac{131000}{90639} = 1,445$ $T_C = 60\left(\frac{4*\sqrt{3591.08}+1.5*131}{0.8\sqrt{469-0}}\right) = 1510.65$ S = 25.17 Min

IV- خاتمـة:

لقد مكنت المقاربة الهيدرومورفومترية باستعمال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، من الحصول على نتائج مهمة بتحليل نموذج الارتفاعات الرقمية للأراضيALOS الذي شكل دعامة تم من خلالها استخراج مختلف المؤشرات الهيدرومورفومترية التي يتميز بها حوض واد المالح.

فمن جهة، أبرزت الدراسة الهيبسومترية أن حوض واد المالح يعتبر جيومورفلوجيا في مراحل تطوره الأولى وبالتالي فهو يشهد دينامية مهمة على مستوى عمليات التعرية. نفس النتائج أفرزتها دراسة الانحدارات التي بينت أن نسبة 24% من الحوض تسود بها انحدارات متوسطة إلى قوية، مما يتسبب في الزيادة من سرعة الجريان وبالتالي الزيادة في وثيرة التخديد وتنشيط عمليات التعرية. ومن جهة أخرى بينت الدراسة الهيدرولوجية، الانتشار الكبير للمجاري المائية ذات الرتبة 1 بمجال الدراسة، حيث يدل ذلك على النشاط الكبير لعملية التخديد على مستوى السفوح بالعالية. كل هذه النتائج تؤشر إلى أن حوض واد المالح يعرف تركزا لمخاطر التعرية، وكل مسببات تحريك المواد المشكلة للسطح.

رغم اقتصار هذا العمل على دراسة المؤشرات الهيدرومورفومترية، دون التطرق لدور كل العناصر التي لها علاقة بدينامية الجريان السطحي بالأحواض النهرية، مثل الغطاء النباتي والتوزيع الزمني والمكاني للتساقطات المطرية، ونوع الاتربة والبنية الجيولوجية. فقد قدم هذا المقال نظرة عامة على دينامية الجريان وتحريك مواد السطح بهذا المجال. هذا دون أن ننسى الدور المهم الذي تلعبه المنشآت البشرية، التي جعلت منظومة الأحواض النهرية، مجالات مؤنسنة بفعل التركز البشري وكذا منشآت البنية التحتية. نتائج هذا العمل مكنت من رصد السلوك الهيدرولوجي لمجال الدراسة، مما يساعد في تتبع ورصد كل الظواهر المرتبطة بالجريان المائي، لاسيما مخاطر تعرية التربة والفيضانات، التي تحتاج بدورها تعميقا للبحث والإحاطة بكل المسببات والميكانزمات المتحكمة قصد التخفيف من هذه الاخطار والحد منها.

الببليوغرافيا

دياجي هشام (2017): التعرية المائية بالحوض النهري "واد المالح « محاولة القياس والنمذجة. أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية. جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء.

الغاشي محمد، إدالي محسن، لحلو نادية (2014): الخصائص المورفومترية للأحواض الجبلية ودورها في السلوك الهيدرولوجي: حوض أسيف غزاف بالأطلس الكبير الأوسط (جهة تادلة أزيلال، المغرب) حالة الإمتطاح الفيضي لسنة 2009. مقال تم نشره في **International Journal of Environment & Water. ISSN 2052-3408 . العدد: 3، 2014.**

والغازي عبد العزيز(2017): تأثير مخاطر الفيضانات على دير أطلس بني ملال: الآليات وإشكالية التهيئة المجالية (من أولاد امبارك – فم أودي إلى فم العنصر). أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، 334 ص.

Beaudet G. (1969) : Le plateau central marocain et ses bordures : étude géomorphologique. Thèse de Doctorat lettres, Rabat, 478 p.

Laborde. J.P (2000) : Éléments d'hydrologie de surface, Université de Nice – Sophia Antipolis, Centre National de la Recherche Scientifique, 204 p

Laabidi.A, El Hmaidi. A, Gourari. L, El ABASSI. M (2016): Apports Du Modele Numerique De Terrain Mnt A La Modelisation Du Relief Et Des Caracteristiques Physiques Du Bassin Versant Du

Moyen Beht En Amont Du Barrage El Kansera (Sillon Sud Rifain, Maroc). European Scientific Journal 2016 edition vol.12, No.29 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e – ISSN 1857- 7431. URL:http://dx.doi.org/10.19044/esj.2016.v12n29p258

Lamsoge.B.R, Pophare.A.M. and Katpatal.Y.B. (2019) : Prioritization of WR-2 Watershed for Groundwater Management Using GIS. Based Morphometric Analysis. Journal of Geosciences Research Challenges in Groundwater and Surface water in India. Special Volume No.2, 2019. Pp. 99-110.

Ouzerbane.Z, Bougalem.M, Hmaidi.A, Aifa.T, Essahlaoui.A, Ouali.A, Najine.A, Redouani.F, wafik.A, 2019 : Application of GIS to study the physiographic factors and the water resources in the watersheds of Essaouira, Morocco. Journal of Water Sciences & Environment Technologies. Cit this : JOWSET, 2019 (04), N°01, 480-490. ISSN : 2508-9250.

Roche.M (1963) : Hydrologie de Surface. ORSTOM. Office de la Recherche Scientifique et Technique Outre-Mer – (paris). Gauthier – Villars editeur – Paris.

Strahler.A.N. (1952) : Hypsometric (Area-Altitude) Analysis of Erosional Topography. Geological Society of America Bulletin, 63,1117. 1952
https://doi.org/10.1130/0016-7606(1952)63[1117:HAAOET]2.0.CO;2

الموارد المائية وآليات التكيف في ظل إكراهات التغيرات المناخية والضغوطات البشرية

جماعة اجدور نموذجا

الطيبي حناوي، عبد الغاني الزردي، عبد المجيد السامي

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)

ملخص:

تلعب الموارد المائية دورا مهما وأساسيا في خلق دينامية مجالية، وتحقيق تقدم اقتصادي، لكنها تواجه مشكل التغيرات المناخية والضغوطات البشرية التي تؤثر عليها كميا ونوعيا، لا سيما بالمجالات المنتمية للمناخ شبه الجاف والجاف. ويشكل مجال البحث (جماعة اجدور) مجالا ترابيا من المجالات التي تعرف تراجعا في الموارد المائية، في ظل ندرتها نتيجة الاستعمالات البشرية وتزايد حدة التغيرات المناخية، هذه الإشكالية أثرت بشكل كبير على تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. إلا أن الساكنة ومنذ القدم استطاعت تدبير هذه الندرة من خلال حفر أبار جماعية وأخرى فردية من أجل استغلال الفرشة الباطنية بشكل يلبي حاجياتها، لكن في العقود الأخيرة أصبحت هذه الموارد مستغلة بشكل متزايد في ظل الاستعمالات البشرية. ومن أجل سد النقص الحاصل ارتأت الساكنة اعتماد المطفية، التي أصبح لها دور كبير خاصة مع تنامي ظاهرة التغيرات المناخية، نظرا لكونها من جهة تخزن مياه الأمطار في فترة التساقطات ليتم استعمالها في مختلف المجالات، ثم من جهة تانية، تساهم في تدبير ندرة المياه بهذه المنطقة، إضافة إلى اعتماد الساكنة على مغروسات بديلة للزراعات التقليدية المقتصدة للموارد المائية (زراعة الكبار مثلا).

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، الضغوطات البشرية، الموارد المائية، تنمية مستدامة، المناخ شبه الجاف والجاف، تدبير ندرة المياه.

Résumé:

Les ressources en eaux jouent un rôle très important, en la dynamique spatiale, mais, ces ressources rencontrent deux problèmes en même temps : les changements climatiques et les pressions anthropiques. Surtout en les zones semi arides et arides, comme l'espace de la commune JDOUR qui appartienne à ces espaces, parce que les ressources en eaux dans cet espace connaissent une dégradation, quantitative et qualitative, surtout les ressources en eau souterraines, qui s'affectent à ces problèmes, cela s'affecte sur la réalisation du développement durable. Afin d'adaptation à la régression des ressources en eau, l'habitat locale fait des moyennes traditionnelles comme MATFIA, qui considère un outil efficace pour rassembler les eaux de précipitation en la saison d'hiver pour l'utilisent dans les différentes activités humaines.

Mots-clés : Changements Climatiques, Des Pressions Anthropiques, Les Ressources En Eau, Développement Durable, Le Climat Semi-Aride E Aride, La Gestion De La Rareté Des Eaux

1. مقدمة:

يعتبر الماء مورداً طبيعيا أساسيا للحياة ومادة ضرورية يرتكز عليها الجزء الأكبر من الأنشطة الاقتصادية للإنسان، ونظراً لأهمية الموارد المائية كمحدد أساسي لسياسة التنمية المجالية وكعامل حاسم في إعداد التراب، فقد حظيت إشكالية تدبير الموارد المائية بأهمية كبرى في سياسة التنمية المجالية، ذلك أن الماء بالمغرب شكل منذ القديم عاملا محدداً للتنمية وأداة رئيسة في هيكلة المجال والمجتمع. ورغم أن المغرب يتميز بتجربة طويلة في تدبير الموارد المائية من خلال سياسة السدود التي نهجها منذ 1960، إلا أن هذا العنصر يعتبر بالنظر إلى الموقـع الجغرافي للبلاد على صعيد النطاقات البيومناخية – عنصراً شديد الحساسية وكثير التقلب وذا آثار مباشرة على باقي عناصر الوسط الطبيعي والبشري. كما أن مظاهر التغيرات المناخية (الجفاف، الفيضانات) تجعل المغرب في وضعية صعبة بسبب نقص الأمطار وعدم انتظامها ما من شأنه أن يؤثر على التطور الاقتصادي للبلاد المعتمد على الموارد المائية ورهين بمردودية القطاع الفلاحي. كما أنه مورد يتميز توفره بعدم الانتظام في الزمان والمكان، وهو شديد التأثر بالانعكاسات السلبية للأنشطة الفلاحية.

ورغم أن المغرب يعرف تساقطات مهمة تصل إلى 150 مليار متر مكعب في السنة، يتبخر منها أزيد من 121 مليار متر مكعب، فإن الموارد المائية المتوفرة لا تتعدى 29 مليار متر مكعب منها 20 مليار متر مكعب فقط قابلة للتعبئة. هذه الكمية عبئ منها حاليا 14 مليار متر مكعب، يستهلك منها القطاع الفلاحي أكثر من 12 مليار متر مكعب أي بنسبة 85%، أما الباقي فيستهلك في القطاعات الأخرى. أما الكمية المتبقية التي يمكن تعبئتها فلا تتعدى 6 مليار متر مكعب وبتكلفة مرتفعة.

1.1. إشكالية البحث

عرفت جماعة اجدور تراجعا كبيرا في مواردها المائية في ظل ندرتها، إما بسبب الضغوطات البشرية عليها وعدم مراعات حسن استعمالها تم ظاهرة التغيرات المناخية المتمثلة في ازدياد فترات الجفاف التي أثرت في مستوى الفرشات المائية الباطنية. أمام هذا الوضع اعتمد المتدخلون اليات متعددة للتكيف وتدبير هذه الموارد المائية.

- ❖ ماهي الخصوصيات والمميزات الطبيعية والبشرية التي تطبع مجال الدراسة؟
- ❖ كيف أثرت كل من الضغوطات البشرية والتغيرات المناخية على وضعية الموارد المائية؟
- ❖ ماهي الآليات المحلية الكفيلة بتدبير ندرة الموارد المائية في ظل الضغوطات البشرية وتزايد حدة التغيرات المناخية؟ وكيف ساهمت هذه الاستراتيجيات في تنمية هذا المورد الحيوي؟

2.1 فرضيات البحث

- ❖ ساهمت التغيرات المناخية والعوامل الطبيعية في تراجع وندرة الموارد المائية وتراجعها.
- ❖ أدت الضغوطات المتزايدة من طرف الساكنة على المياه إلى تراجع الرصيد المائي بالمنطقة.
- ❖ ساهم غياب استراتيجيات التدبير المستدام والتنسيق بين الفاعلين المحليين بالمنطقة في ندرة الموارد المائية.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى دراسة الموارد المائية وتتبع تطوراتها من خلال تشخيص واقع الموارد المائية من خلال خرائط تطورية تخص مقارنة قياسات تعمقها وربطها بالتغيرات المناخية، دراسة تطور استغلال الموارد المائية الباطنية وتوزيعها المجالي عن طريق مقاربة كرطوغرافية. ثم مراحل تطور تقنية المطفية (مقاربة تاريخية ومعاصرة عن طريق الاستمارة) ثم كيف تلعب هذه التقنية في تدبير الندرة والتخفيف منها.

2. منهجية البحث والوسائل المعتمدة فيه:

- ❖ البحث البيبليوغرافي من خلال مجموعة من القراءات تهم بالأساس المجال المدروس أو الدراسات التي عالجت نفس الإشكالية في مجالات أخرى
- ❖ العمل الميداني من خلال القيام بمجموعة من الزيارات الميدانية المكثفة من أجل أخذ الصور وملئ الاستمارات وإجراء مقابلات مع الساكنة وبالمؤسسات المتدخلة في المجال الموارد المائية
- ❖ العمل الكرطوغرافي يتجلى في إنجاز خرائط مختلفة، معتمدا في ذلك على مجموعة من البرامج المعلوماتية المختلفة.

Global Mapper 17, Arc GIS 10.4, Adobe Illustrator CC 2015, Google Earth

3. تقديم مجال الدراسة:

1.3.الموقع الإداري لمجال الدراسة:

تقع جماعة اجدور بأقصى الجنوب الغربي لمدينة اليوسفية على بعد 43 كلم، و48 كلم من مدينة آسفي على الطريق الجهوية رقم 204.وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 205 كلم^2، ويحدها إداريا من الشمال جماعة السبيعات ومن الجنوب جماعة جنان ابويه ومن الشرق الجماعة الحضرية الشماعية ومن الغرب جماعة سيدي التيجي (إقليم آسفي)، وتنتمي جهويا، إلى جهة مراكش اسفي. إقليميا، إلى إقليم اليوسفية دائرة احمر قيادة اجدور.

خريطة رقم (1): الموقع الإداري لمجال الدراسة

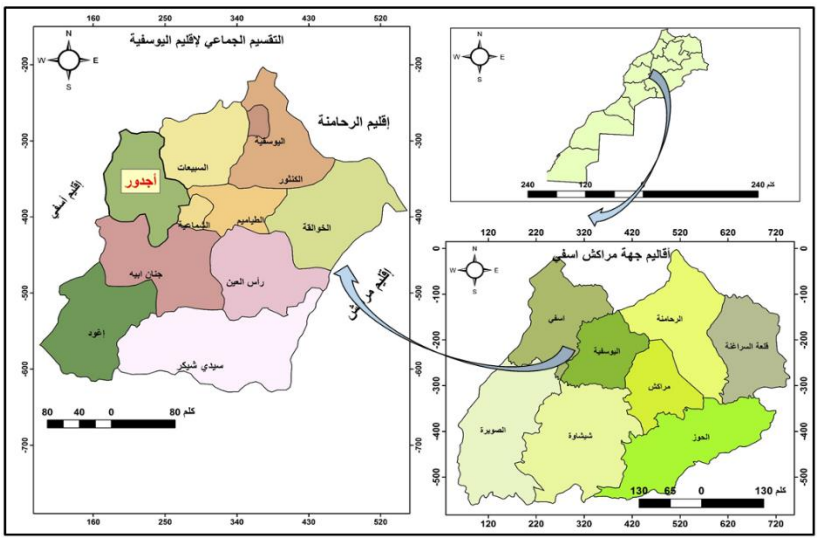

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2.3. الموقع الجغرافي:

جغرافيا، ينتمي مجال البحث بالضبط إلى وحدة بنيوية كبرى وهي هضاب وسهول المسيطا الأطلنتية الغربية، بين تلال الميسات بالشمال والشمال الشرقي، الجبيلات بالجنوب الغربي وسهل البحيرة بالشرق، ويقع هذا المجال بين خطي طول170000و195000 غربا، وخطي عرض160000 و195000 شمالا.

خريطة رقم (2): الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

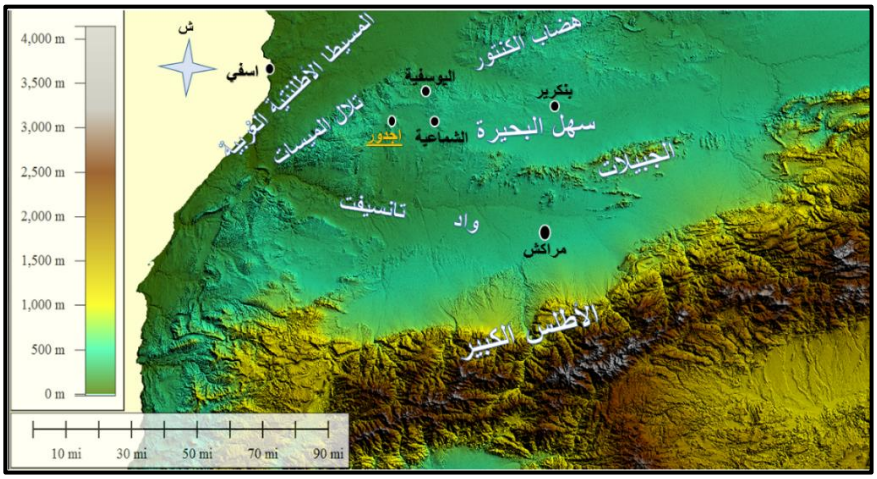

المصدر : خريطة الارتفاع الرقمي للأراضي للمنطقة، بتصرف

3.3. طبوغرافيا:

من الناحية الطبوغرافية يتميز المجال بالتنوع حيث يضم وحدتين تضاريسيتين تتمثلان في الهضاب التي تتسم بالتجزؤ وتمثل 3/4 من مجال الدراسة، والمنخفض الذي يشغل 1/4 من المجال كذلك.

4.3. جيولوجيا:

تضم المنطقة تكوينات تعود لفترات جيولوجية متنوعة بين ما هو قديم مثل الزمن الأول والزمن الثاني، حيث وجود طبقة الجوراسي والزمن الثالث بدليل وجود تكوينات البعد إيوسينية. وما هو حديث كالزمن الرابع والذي تتمثل تكويناته في التوضعات الحديثة على شكل تربات متنوعة.

خريطة رقم (4): التكوينات الجيولوجية لمجال الدراسة

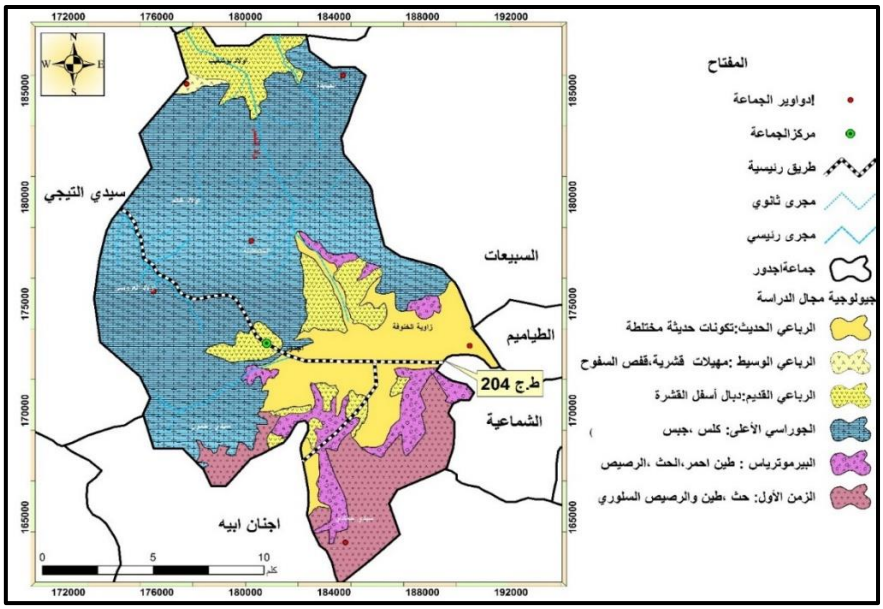

المصدر : الخريطة الجيولوجية للمسيطا الغربية بين مشرع بن عبو واسفي ذات المقياس 1/200000و الخريطة الجيولوجية والمعدنية للجبيلات 1/200000

4.3. مناخيا:

يتميز المجال بسيادة مناخ قاري يتسم بحرارة معتدلة وتساقطات غير منتظمة وسيادة الرياح الشرقية القوية والجافة، مما يجعل هذا المجال يعاني من معيقات طبيعية على رأسها الجفاف الذي يهدد المنطقة، ليعطي سمة القلة والضعف من حيث الموارد المائية.

المبيان رقم 1: توزيع متوسط التساقطات السنوية ما بين 1990 و2012

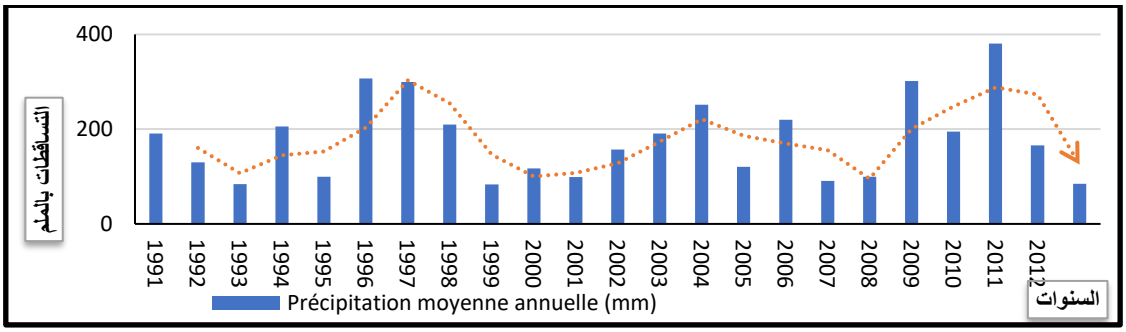

المصدر : مكتب الاستشارة الفلاحية بالشماعية بتصرف

5.3. التربة والغطاء النباتي:

تتوفر منطقة اجدور على نوعين من التربة وهي تربة الكلس مغنيزية والتربة الحمراء. كما تضم المنطقة غطاء نباتي يتوزع بين ما هو طبيعي مثل الرطم والكبار وآخر مغروس مثل أشجار الزيتون ن والتين والأوكاليبتوس.

أما الخصائص البشرية فتميزت بتغيرات وتحولات عديدة، حيث أن النمو السكاني عموما في تزايد مستمر، معظم الساكنة تشتغل بالمجال الفلاحي كمصدر اقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع عدد الأراضي المسقية، ثم كذلك ازدياد عدد رؤوس الماشية، وبالتالي يمكن القول إن ذلك له تأثير على الموارد المائية.

كل هذه العوامل وعلى رأسها المناخ تضافرت لتجعل من المجال يتميز بخاصية، ينفرد بها عن باقي المجالات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالموارد المائية ووضعيتها.

4. تأثير التغيرات المناخية والضغوطات البشرية على الموارد المائية

1.4.تأثير الضغوطات البشرية

المبيان رقم 2: تطور عدد الأبار المستغلة للفرشة.

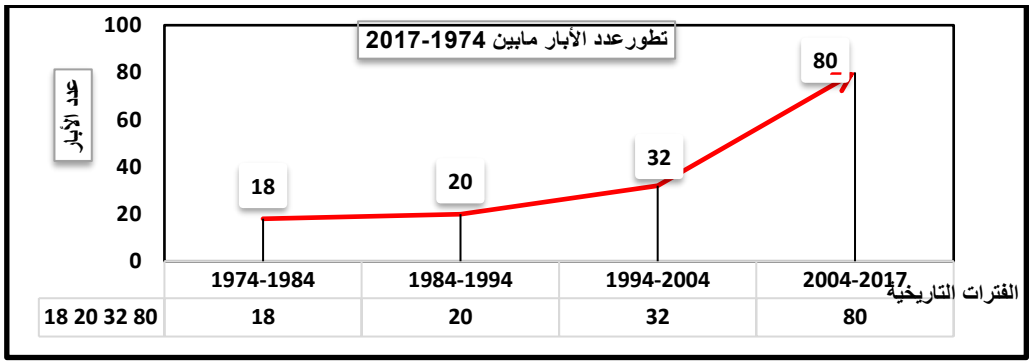

المصدر: استمارة ميدانية ومصلحة المياه باسفي

يتبين من خلال المبيان أعلاه أن الموارد الباطنية تتعرض لضغوطات متزايدة، يظهر ذلك من خلال تطور عدد الأبار بمجال الدراسة، حيث إنتقل من 18 بئرا سنة 1974- 1984 إلى 132 بئرا سنة 2017. عرفت خلالها السنوات العشر الأخيرة (2004-2017) زيادة بلغت 80 بئرا ومازال بعض الأبار بالمنطقة في طور الإنجاز، مما يدل على زيادة استغلال الموارد الباطنية، لكن هذا الضغط على الموارد المائية يختلف من مجال لآخر.

ما يمكن استنتاجه انطلاقا من المبيان رقم 2، هو ارتفاع عدد الأبار والثقوب المستغلة للفرشات المتواجدة بالمجال المدروس، وبالتالي يمكن القول أن معظم الفلاحين أصبحوا يعتمدون على الفرشة الباطنية في تلبية حاجياتهم المائية، واستعمالها لسقي أراضيهم الفلاحية أو لتوريد الماشية والاستعمالات المنزلية، ذلك من خلال حفر الأبار والثقوب بواسطة الآلات الحديثة عكس الفترات السابقة التي كان يعتمد فيها على الأدوات التقليدية.

2.4. أسباب وعوامل تطور عدد الأبار المستغلة للفرشة الباطنية

1.2.4. استغلال المياه الباطنية في سقي الأراضي الفلاحية

عرفت الأراضي المسقية ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت المساحة المسقية من 45 هكتار إلى 1844 هكتار ما بين 1984 و2017، ما يعني ان الفرشة المائية الباطنية أصبحت مستغلة بشكل مهم في السقي.

المبيان رقم 3: تطور مساحة الأراضي المسقية ما بين 1984و2017

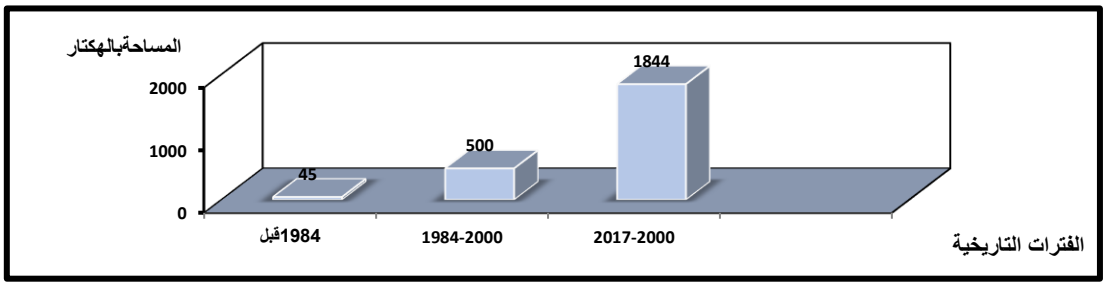

المصدر: استمارة ميدانية+ جمعية السلام للزيتون باولا العروسي

2.2.4. استعمال الماء في توريد الماشية

من خلال المبيان رقم4 يتضح أن قطيع الماشية عرف ارتفاعا متزايدا، بحيث انتقل من 9000 رأس سنة 1996 إلى 14500 رأس سنة 2000، لترتفع بشكل كبير سنة2016 ليصل إلى 33000رأس. مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الماء من أجل توريد الماشية، كما تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع هم بالخصوص الماشية المعروفة باستهلاكها للمياه خاصة في إنتاج الكلأ والأعلاف.

المبيان رقم4: تطور رؤوس الماشية ما بين 1996و2016

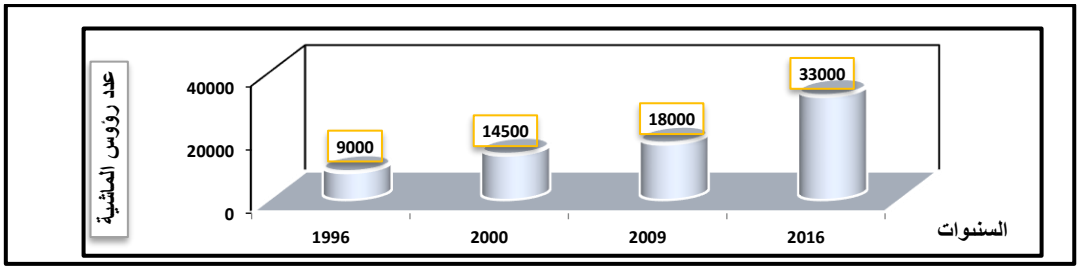

المصدر: استمارة ميدانية +مكتب الاستشارة الفلاحية بالشماعية

5. تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية الباطنية

1.5 التطورات الحاصلة في المستوى البيزومتري للأبار

المبيان رقم5: تطور المستوى البيزمتري لبئر السوينية مابين 1984و2017

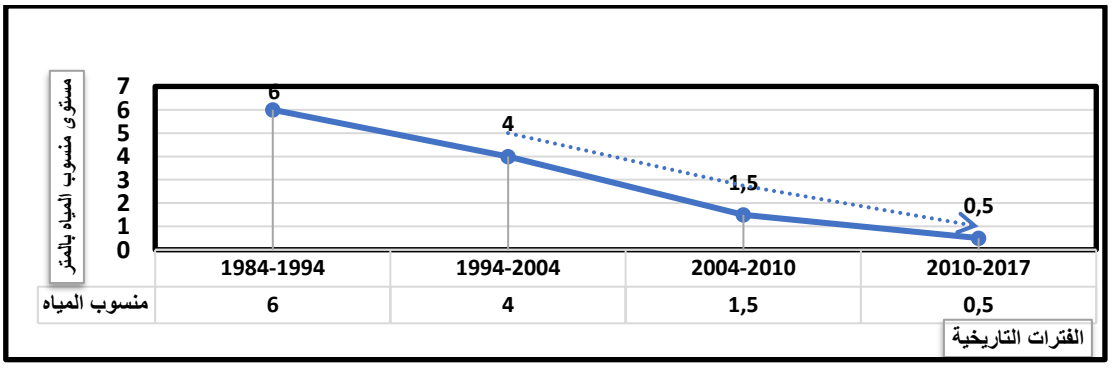

المصدر: استمارة ميدانية +مصلحة المياه بأسفي

المبيان رقم 6: المستوى البيزمتري لبئر الكرينات القديم ما بين 1984و 2017

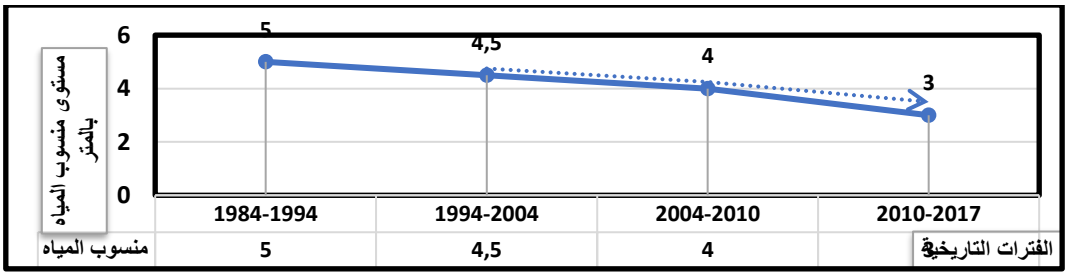

المصدر: استمارة ميدانية +مصلحة المياه بأسفي

من خلال دراسة تطورية لمستوى الماء بمجموعة من الأبار تبين انخفاضا ملحوظا للمستوى البيزومتري للأبار مع مرور السنوات، تراوح ما بين 5 و8 أمتار، مما يدل على ان المستوى العام للفرشة تراجع لمستويات متدنية. نتيجة الضغط على هذه الموارد وكذلك تأثير التغيرات المناخية (الجفاف....).

صور: أبار عرفت تراجع مستوى المياه

المصدر: خرجة ميدانية

2.5 مقارنة تطور عمق الفرشة المائية بمجال الدراسة ما بين فترتين: فترة قبل 1990 وفترة بعد 1990.

من خلال مقارنة الخرائط التطورية لعمق الفرشة، يتبين أن هذا الأخير، ارتفع في مناطق عدة من مجال الدراسة يظهر مثلا أن المجالات التي كان فيها العمق ما بين 8و15 مترا إزداد إلى أن وصل إلى ما بين 11و20 مترا. ثم المجالات التي كان فيها العمق مابين 16و30مترا، أصبح مابين 21 و40 مترا، كذلك الفرشة التي كان عمقها ما بين 31و47، أصبح بعد سنة 1990 ما بين 41و60 مترا، ثم المناطق التي كان فيها العمق ما بين 99و 115 مترا قبل 1990، أصبح يتجاوز 140 مترا.

خريطة رقم (6): عمق الفرشة المائية قبل وبعد 1990

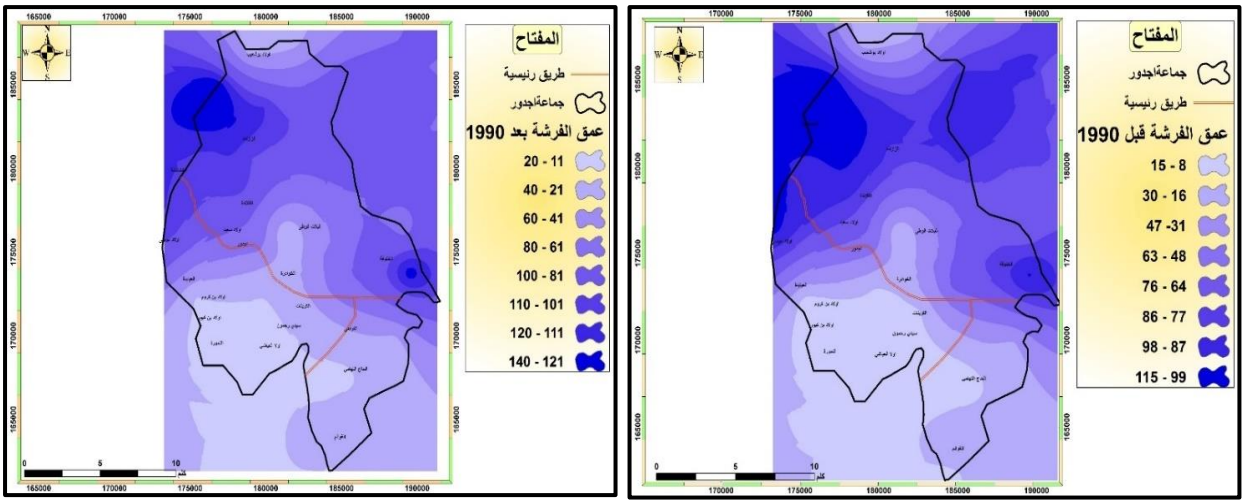

المصدر: استمارة ميدانية +مصلحة المياه بأسفي

3.5. الأسباب التي تقف وراء عجز وتراجع الميزانية المائية للفرشة الباطنية

المبيان رقم 7: التساقطات المطرية بمجال الدراسة ما بين 1990و2012 (محطة الشماعية)

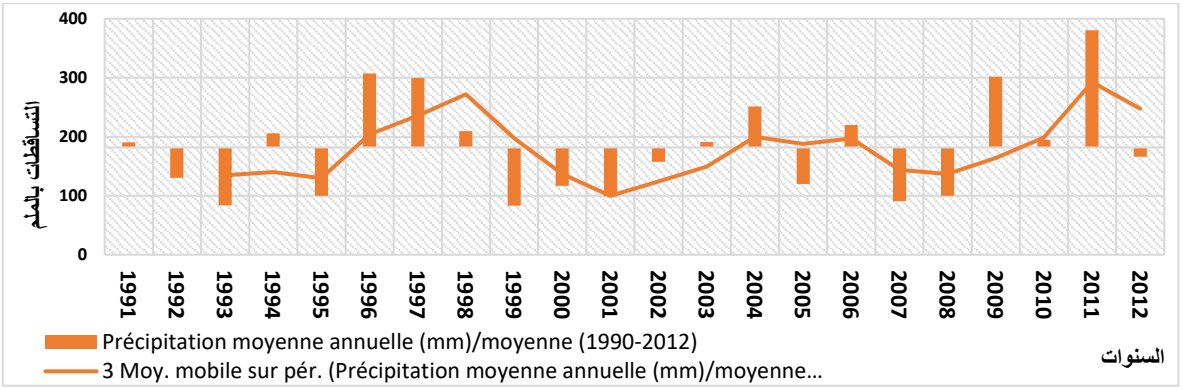

المصدر: اعتمادا على معطيات مكتب الاستشارة الفلاحية.

من خلال المبيان الذي يهم حصيلة التساقطات ما بين 1990و2012، يتبين أنها حصيلة سلبية، بحيث أن مظاهر التغيرات المناخية والممثلة في الجفاف الذي يتردد بشكل كبير بمجال الدراسة، حيث أنه من سنة 1990 إلى سنة 2012 تكررت ظاهرة الجفاف حوالي سبعة عشرة مرة، يعني أن التساقطات لم تصل 250 ملم كمتوسط بالنسبة لنوع المناخ السائد بالمنطقة (المناخ الجاف وشبه الجاف)، في حين أن السنوات التي تعدت هذا المتوسط لم تتجاوز سبعة سنوات. هي (1997/1995،1998/1996، 2003/ 2004، 2009/2008، 2011/2010)، وبالتالي يمكن القول أن التراجع الحاصل في المستوى البيزومتري للفرشات السائدة بالمجال تساهم فيه التغيرات المناخية بشكل مهم من خلال الجفاف الذي أصبح ظاهرة مألوفة لدى الساكنة المنطقة. كما أنه أصبح يتردد خمسة مرات متتالية لتأتي بعده سنة مطيرة. مثال سنوات الجفاف (1991/1990، 1992/1991، 1993/1992، 1994/1993، 1995/1994)، ثم مباشرة تأتي سنة مطيرة وهي 1996/1995.

6. أليات التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية وتدخلات مختلف الفاعلين في تدبير الاستغلال البشري للموارد المائية من أجل خلق تنمية مستدامة.

1.6 الساكنة المحلية ودورها في تدبير الموارد المائية وعقلنة استعمالها والتكيف مع تأثير التغيرات المناخية.

1.1.6المطفية كتقنية تقليدية ودورها في تدبير المياه والتكيف مع مظاهر التغيرات المناخية

المبيان رقم 8: توزيع عدد المطفيات حسب الدواوير وحجم المياه المعبئة بالمتر مكعب

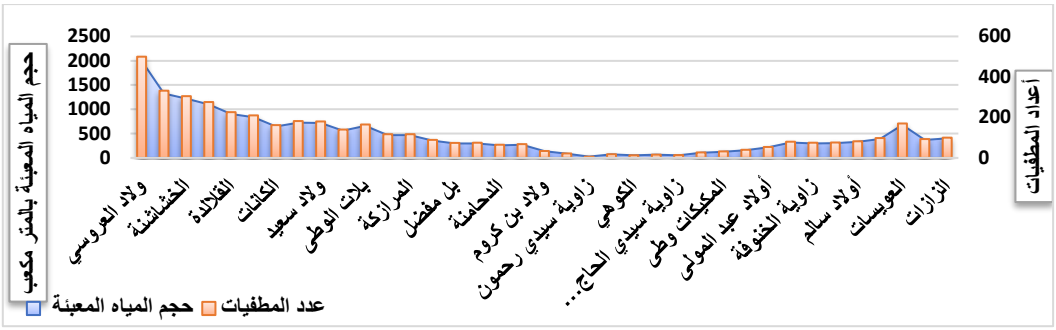

المصدر: استمارة ميدانية

تعتبر المطفية إحدى التقنيات التي ساهمت في تكيف ساكنة المجال مع التغيرات المناخية، حيث تعد موروثا تاريخيا يميز المنطقة. هذه الوسيلة عرفت ارتفاعا كبيرا خاصة مع توالي سنوات الجفاف، كما أنها ساهمت في تعبئة كميات مهمة من المياه، كما هو الحال بدوار العروسي الذي وصلت فيه كمية المياه المعبئة إلى حوالي 2000 م3 موزعة على أكثر من 500 مطفية. كما خضع تطورها لعدة فترات تاريخية وازدادت معه كمية المياه المعبئة التي وصلت سنة 2017 إلى حوالي 17332م^3، والمبيان التالي يوضح ذلك.

المبيان رقم 9: تطور عدد المطفيات وحجم المياه المعبئة حسب السنوات

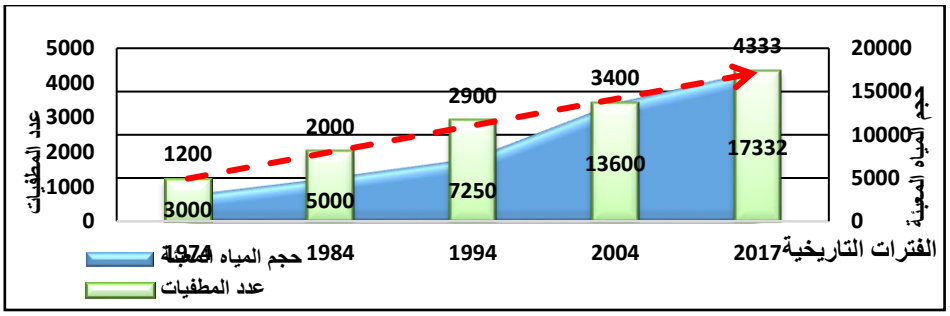

المصدر: استمارة ميدانية

2.1.6تقنيات الاقتصاد في استعمال الماء والتوجه نحو تعميم السقي بالتنقيط

تشكل تقنية السقي بالتنقيط أهم تقنية للتأقلم مع مظاهر التغيرات المناخية وكذلك وسيلة لتدبير الندرة، مما أدى إلى ارتفاع مساحة الأراضي المسقية بالتنقيط والتي بلغت 800 هكتار سنة 2017، بعدما كانت لا تتعدى 200 هكتار سنة 2006. (المبيان رقم 10)

المبيان رقم 10: تطور عدد الأراضي المسقية بتقنية التنقيط

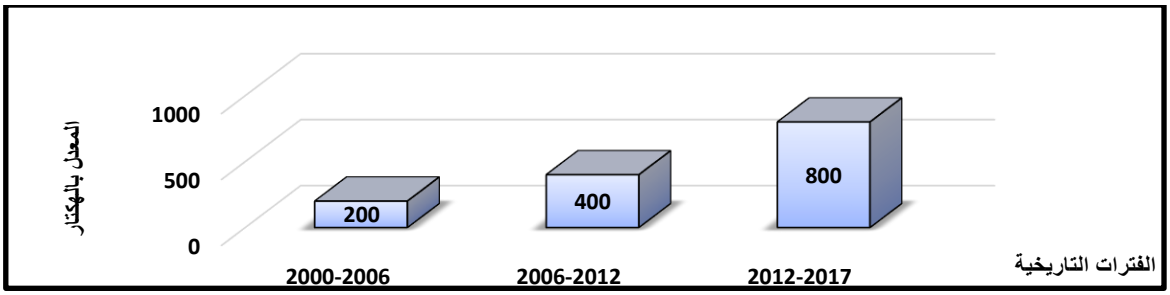

المصدر: استمارة ميدانية

3.1.6 التحول الزراعي كآلية لتكيف مع مظاهر التغيرات المناخية وبالتالي التوجه نحو مزروعات المناطق القاحلة (aridoculture)

أدت التغيرات المناخية إلى تحول زراعي بالمجال، حيث ظهرت مجموعة من المغروسات البديلة للزراعات التقليدية التي لا تستهلك المياه، وتوفر إنتاجا مهما كالزيتون.

مبيان رقم 11: تطور غراسة الزيتون بمجال البحث

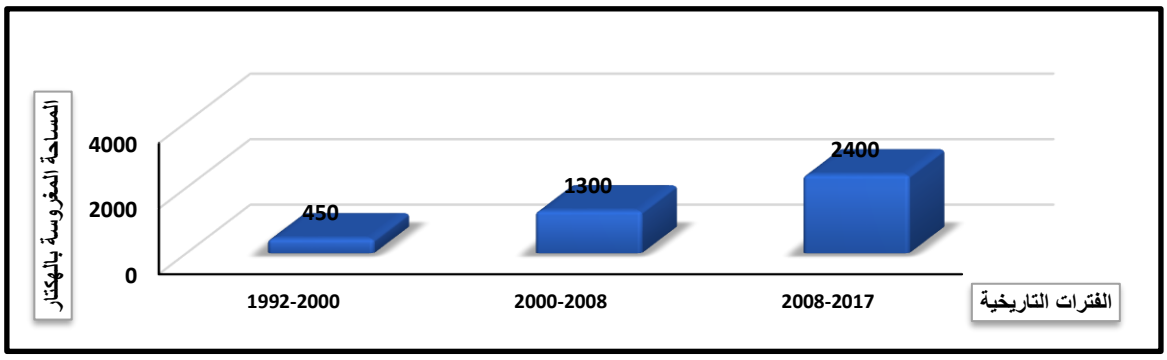

المصدر: استمارة ميدانية

عرفت غراسة الزيتون تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت المساحة المخصصة للزيتون من 450 هكتار إلى 2400 هكتار وذلك ما بين 1992 و2017، نتيجة تشجيع الدولة عبر برنامج مخطط المغرب الأخضر لهذه المغروسات البديلة.

صور: مغروسات الزيتون البديلة

المصدر: بحث ميداني

إضاقة إلى الزيتون، نجد غراسة شجرة الكبار (capparis spinosa) كمنتوج بديل يتأقلم بشكل فعال مع التغيرات المناخية، التي انتشرت بشكل شاسع بالمجال، حيث ارتفعت المساحة المغروسة به من 10 هكتار إلى 140 هكتار ما بين 1992 و2017.

مبيان رقم 12: تطور غراسة الكبار بمجال البحث

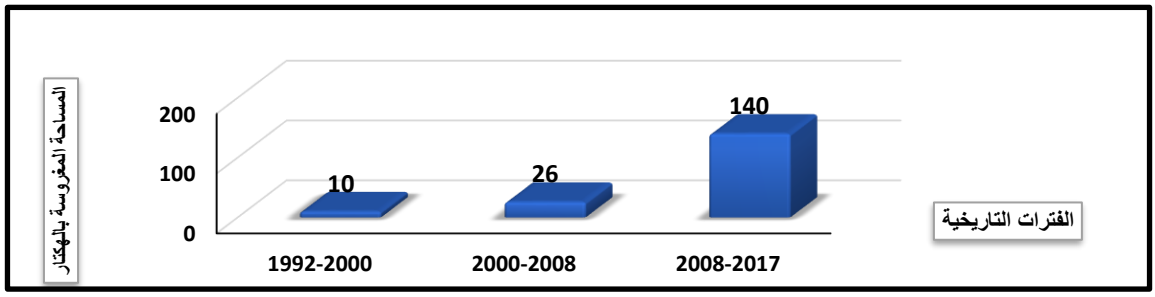

المصدر: استمارة ميدانية

المبيان أعلاه يوضح تطور المساحات المغروسة بالكبار، الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الزيتون. يشكل أحد البدائل التي يمكن أن يعتمد عليها سكان المجال من أجل التكيف مع الندرة وقلة المياه، كما أنه اقتصاديا عرف ارتفاعا في أسعاره، وبالتالي يمكن القول إنه يتكيف مع مظاهر التغيرات المناخية من جهة، ومن جهة أخرى يشكل دعامة من دعامات خلق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

صور: شجرة الكبار البديلة للزراعة التقليدية

المصدر: بحث ميداني

خاتمة

يمكن القول أن التغيرات المناخية والضغوطات البشرية، أثرت بشكل أو بأخر على الموارد المائية، خاصة الباطنية منها هذا الأمر أدى إلى تدخل فاعلين من مختلف المستويات. بوسائل تتأقلم مع التغيرات المناخية، كما أنها تشكل أسلوبا ناجعا في تدبير الموارد المائية كذلك تدبير ندرتها، حيث أن الساكنة عملت على اعتماد المطفية، من أجل تخزين مياه أمطار الفيضانات، وإعادة استعمالها في الأوقات التي تنحبس فيها التساقطات. هذه المطفية شكلت تراثا تاريخيا بالنسبة للمنطقة كما أنها أبانت عن نجاعتها في تدبير الندرة، وساهمت في تحقيق دينامية مجالية من خلال استغلالها في أنشطة مختلفة. إضافة

إلى إقدام الساكنة على تقنيات سقي مقتصدة للمياه كتقنية السقي بالتنقيط التي شجعتها الدولة من خلال دعمها للفلاحين الذين اعتمدوها كبديل لباقي التقنيات التقليدية المبدرة للمياه. هذه التقنية ساهمت في تدبير ندرة الموارد بهذا المجال، لاسيما في ظل الظروف المناخية الحالية، كما أن التحول الزراعي من الزراعات المستهلكة للمياه إلى زراعات أو مغروسات التي تحتاج مياه قليلة من جهة، ومن جهة أخرى، تتأقلم مع ظاهرة التغيرات المناخية.

الببليوغرافيا

أرمان أنطوان (Armand. A.)، جهة عبدة، 1930، ترجمة علال ركوك وأحمد بن الشيخ، الرباط نيث جمعية البحث والتوثيق والنشر.

الجميلي عبد الغني 1989، دراسة جيومرفولوجية لجزء من الهضاب الجنوبية الغربية لمنطقة عبدة، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب–أكدال، الرباط

الحسن بن محمد الوزان الفاسي (ليون الإفريقي)، (الجزء الثاني)، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر سنة 1981، وصف إفريقيا، الطبعة الثانية 1983، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

محمد بريان، حسن بن حليمة وعبد الله لعوينة 1988، قراءة وتحليل خريطة طبوغرافية، منشورات اللجنة الوطنية للجغرافيا، الرباط.

المنيسي عبد الرفيع 2006 –2007أطروحة لنيل شهادة الدكتورة "تدبير الموارد المائية بين ممارسة القانون حالة السقي غير المرخص بحوض سبو الأوسط مقاربة كرطوغرافية وجغرافية وقانونية "

E.K.SAAIDI, 1988, GEOLOGIE DU QUATERNAIRE MAROCAIN, SEMER, Maroc (Casablanca).

KHALIL Noureddine, 1989, la Thèse du doctorat « CONTRIBUTION A L'ETUDE HYDROGEOLOGIQUE DE LA PLAINE BAHIRA (MAROC OCCIDENTAL), faculté des sciences, Qadi Iyyad Maroc.

NAIM. M. et KOBB. M., 2007, techniques et modes d'approvisionnement en eau potable dans la commune de KHMISS NAGGA (pro. Safi), actes du colloque : dynamique territoriale : des potentialités au développement durable, CEGUM-uni. Paul Verlaine Metz, Fès le 19,20 et 21 avril 2007

WITAM Omar, 1988, étude stratigraphique et sédimentologique de la série mésozoïque du bassin de Safi, doctorat de 3ème cycle, faculté des sciences (Semlalia), Marrakech

تأثير أنظمة استعمالات الارض على دينامية تدهور الموارد الترابية بإقليم بن سليمان حالة جماعتي مليلة وأحلاف

رشيدة نافع، سميرة نافع، ياسين الشاوي

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات (LADES-URL-CNRST-12)

ملخص:

تعاني الموارد الطبيعية بجماعتي مليلة وأحلاف على غرار باقي أنحاء جماعات الإقليم من عدة مشاكل وعوائق تقف في طريق التعبئة والاستغلال الأمثل لهذه الموارد. تتلخص هذه العوائق في عاملين أساسين؛ الأول يتمثل في العائق الطبيعي والذي يتميز بقلة التساقط وتذبذبه وعدم انتظامه بالإضافة إلى باقي العناصر الطبيعية المعرقلة لعمليات التعبئة كالطبوغرافيا، والانحدار، ونوع التربة والنظام الهيدروغرافي. هذا الأخير، يتميز بقرب مصبات الأودية من منابعها بالإضافة إلى توفر هذه المناطق على غطاء نباتي هش يصعب فيه إيجاد مواقع لإنجاز سدود جديدة بمختلف أحجامها، أما العامل الثاني فيتلخص في السلوك البشري والتسيير غير المعقلن (الأنشطة الصناعية والفلاحية والخدماتية ...الخ). ساهم ذلك بشكل من الأشكال في تدهور هذا المورد كما ونوعا عن طريق استعمال المواد الكيميائية في الأنشطة الفلاحية واتباع طرق زراعية غير ملائمة لهذه المناطق.

كلمات مفتاحية: الموارد الطبيعية، جماعة مليلة، جماعة أحلاف، غطاء النباتي، التدهو، الأنشطة الفلاحية.

Résumé:

Les ressources naturelles des Communes de Melilla et Ahlaf (province de Benslimane), souffrent de plusieurs problèmes et obstacles qui entravent la mobilisation et l'optimisation de l'utilisation de ces ressources. Ces obstacles se résument en deux facteurs principaux : Le premier représente l'obstacle naturel, qui se caractérise par de faibles précipitations, très irrégulières en plus du reste des éléments naturels qui entravent les processus de mobilisation tels que la topographie, la pente, le type de sol et le système hydrographique. Ce dernier, se caractérise par la proximité des estuaires aux sources, outre la disponibilité de ces zones sur un couvert végétal fragile dans lequel il est difficile de trouver des sites pour la construction de nouveaux barrages de différentes tailles. Ceux-là, ont contribué d'une certaine manière à la détérioration de cette ressource, tant quantitativement que qualitativement, par l'utilisation de produits chimiques dans les activités agricoles et l'adoption de méthodes agricoles inadaptées à ces zones.

Mots-clés: les ressources naturelles, Communes de Ahlaf, Communes de Melilla, ndégradatio, les activités agricoles.

مقدمة

تعتبر التربة موردا طبيعيا حيويا للإنسان فهي تكون الجزء العلوي من سطح الأرض الذي يستمد منه الإنسان مقومات معيشته حيث توفر البيئة الملائمة لنمو النبات مستمده منها المعادن الضرورية والمواد الغذائية اللازمة لصنع غذاء الإنسان. ولقد نشأت الحضارات القديمة وازدهرت في المناطق الزراعية حيث التربة الخصبة والمياه الوفيرة، وكان قيامها وتقدمها وسقوطها يرتبط بتقدم زراعتها واهتمامها بأراضيها ولقد تراكمت لدى الإنسان معلومات جمة عن الأرض وصيانتها وكيفية الاهتمام بها واستغلالها، لكن دراسة التربة كعلم قائم بذاته ظهرت في القرن التاسع عشر عندما اتسع التقدم العلمي ليشمل جميع نواحي المعرفة، حيث تطور علم التربة الذي اتخذت دراسته اتجاهات متعددة، منها الاتجاه الجيولوجي والكيميائي والفيزيائي والبيولوجي، وجعلت الاتجاهات المتعددة في دراسة التربة لهذا العلم علاقة مع العلوم الأخرى كالكيمياء وعلوم الحياة وعلم البيئة ومنها الجغرافية[1].

من هذا المنطلق فقد أصبحت **إشكالية** الموارد الطبيعية الترابية وغيرها وكيفية تدبيرها تدبيرا معقلنا إشكالية القرن الواحد والعشرين بامتياز، نظرا للتراجع الحاصل في كميات هذه الثروة الحيوية في أفق التغيرات المناخية والتحولات الاقتصادية. فأصبحت هذه الإشكالية حديث الساعة وتتداول كثيرا في وسائل الإعلام واستأثرت اهتمام العديد من المتخصصين في هذا الميدان، وكذلك في مختلف المحافل الدولية والوطنية والمحلية، بل أكثر من ذلك خصصت لهذه الإشكالية ندوات ومؤتمرات ومباحثات دولية لكيفية الحفاظ على هذه الثروة الثمينة وتدبيرها تدبيرا يراعي استدامتها.

فكيف يتم استغلال الموارد الطبيعية "التربة" وماهي طرق تدبيرها من طرف الفلاحين؟ وماهي مظاهر تدهور الموارد الطبيعية بجماعتي مليلة وأحلاف؟

تقتضي الدراسات الجغرافية المرور عبر عدة مراحل سواء على المستوى البيبليوغرافي أو على مستوى الأبحاث الميدانية وكذلك الجانب التقني، من أجل رؤية شاملة الأبعاد تختزل في طياتها الركائز الأساسية للبحث الجغرافي، لذا سنعتمد في هذا المقال على الخطوات المنهجية التالية:

-العمل البيبليوغرافي: (الاطلاع على الدراسات والأبحاث التي لها صلة بموضوع البحث)

- البحث الميداني : (ملء الاستمارات و المقابلات)

العمل التقني: (فحص وتحويل المعطيات المحصل عليها من البحث الميداني إلى رسوم بيانية وخرائط)

إن الموضوع **المدروس يندرج** ضمن إقليم بنسليمان الواقع بجهة الدار بيضاء السطات، جماعة مليلة وأحلاف وتمتد مساحتهما على حولي 556 كلم^2، أي ما يقدر ب 20% من مساحة الإقليم، وهما من أقدم الجماعات على مستوى الإقليم، وتعزز موقعها باحتضان مقر القيادة الذي جعلها تتميز إداريا على الجماعات الأخرى ويحدهما من الشمال جماعة الزيايدة، ومن الشرق جماعة بئر النصر أما من الجنوب فهناك جماعتي جمعة مكارتو وسيدي عبد الكريم، ومن الغرب فيحدهما جماعة أولاد علي الطوالع وأولاد مالك والكارة ولاد الصباح.

[1] مديرية المياه والغابات (2018)، وثائق ومنوغرافيات.

الخريطة رقم:1 توطين المجال المدروس على المستوى الوطني، الجهوي والمحلي

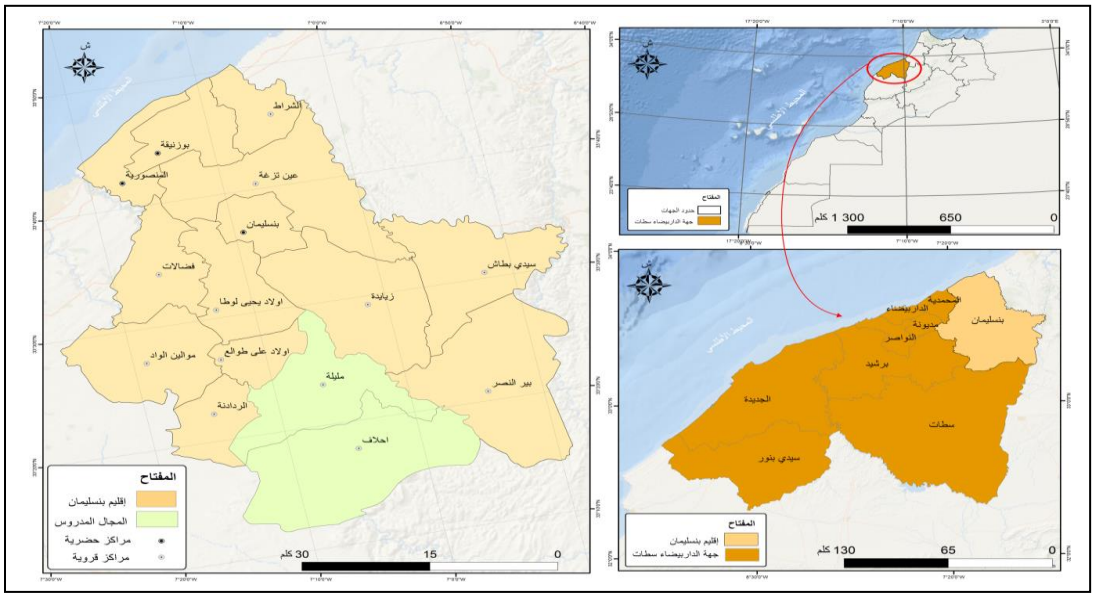

1-أبرز الموارد الترابية بجماعتي مليلة وأحلاف وأساليب استغلالها

1-1- مكونات التربة وأهمها بالجماعتين

يتكون جسم التربة من معادن عديدة يصل عددها نحو 3222 معدن، منها 52 معدن واسع الانتشار، والباقي قليل أو نادر الوجود. وتتكون المعادن من مجموعتين هما مجموعة المعادن الأولية التي تكونت أثناء تكون الصخور النارية، ومجموعة المعادن الثانوية التي تكونت من المعادن الأولية بعمليات فيزيائية أو كيميائية، ويتمثل معظمها في التربة على شكل مركبات مثل السليكون والألمنيوم والحديد والكالسيوم، وهي ما تسمى بمعادن الصلصال. وتتكون المعادن من عناصر، وهذه العناصر يبلغ عددها في الطبيعة نحو 20 عنصرا. ويوجد عدد قليل من المعادن بحالته العنصرية كالذهب والماس والبلاتين والجرافيت والكبريت.

- **المواد العضوية:** هي تلك المواد المتكونة من تحلل المواد الأولية العضوية للأجسام النباتات والكائنات الحية الميتة التي تعيش على سطح التربة وفي داخلها، وتقوم بهذا التحلل كائنات حية كثيرة صغيرة ودقيقة الحجم تعيش في التربة، فتتحول المركبات المعقدة لتلك المواد إلى مركبات أخرى نهائية بسيطة مثل الماء وثاني أكسيد الكربون وأنواع من الحمض وأنواع من المركبات الغذائية المعدنية كالنترات والفوسفات والكبريتات، فضلا عن تكوين الدبال الذي يكون مستقر للقسم العضوي من التربة.
- **ماء التربة:** يعتبر ماء التربة عنصر مهم فمساحات كبيرة من الترب تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة تعد تربا غير منتجة لعدم كفاية الأمطار المتساقطة عليها، وحالما يتوفر الماء لها عن طريق الري فإنها تكون حينذاك تربا منتجة. فضلا عن ذلك يساهم الماء بنسبة كبيرة جدا في بناء أجسام الكائنات الحية التي تعيش في التربة والتي لها أهميتها. كما إن الماء ضروري لكثير من العمليات الكيمياوية التي تحصل في التربة. ويعد عاملا مهما في نقل مواد التربة من عناصر غذائية ذائبة فيه من أعلى إلى حيث يتوقف عند توغله فيها.

- **هواء التربة:** إن أفضل أنواع التربة عندما تكون مساميتها مشغولة نصفها بالماء والنصف الآخر بالهواء، حيث يتواجد هواء التربة في المسام غير الشعرية، بينما يتواجد ماء التربة في المسام الشعرية، حينئذ تكون التربة جيدة التهوية. ولكن في حالات معينة ربما تشغل مسامات التربة غير الشعرية بالماء أيضا، فتكون التربة آنذاك سيئة التهوية، لطرد جزيئات الماء جزيئات الهواء من مساماتها غير الشعرية. ويكون ذلك لفترة مؤقتة في حال سقوط الأمطار الغزيرة، وعند الري. بينما يكون بصورة دائمة في التربة المشبعة بالرطوبة والمياه.

1-2- أهم استعمالات الموارد الترابية وتوفر الجماعتين على نسب مهمة من الأتربة الصالحة للزراعة

التربة أحد الموارد الرئيسية للثروة في العالم بل هي المورد الأساسي الذي يعتمد علية الإنسان في إنتاج الغداء سواء بصورة مباشرة على هيئة أغذية نباتية، أو بطريقة غير مباشرة على هيئة أغذية حيوانية، هذا بالإضافة إلى أنها تمثل الأساس الرئيسي لنمو الغطاء النباتي ولولاها لما نبت نبات أو زرع. (علي ألبنا،1986) ويمكن أن نعتبر التربة على أنها النتاج النهائي لقوى الطبيعة، فهي نتيجة لتداخل عدة عوامل (المناخ، والحياة العضوية، والصخور، والانحدار، وعامل الزمن...) وهذه العوامل الشديدة التنوع من مكان إلى آخر هي المسئولة عن تكوين التربات بأنواعها المختلفة كما تتمثل على سطح الأرض.

-تتوفر الجماعتين على نسب مهمة من الأتربة الصالحة للزراعة

أورثت مختلف المراحل الجيومورفلوجية منذ نهاية الزمن الثالث إلى اليوم المنطقة رصيدا ترابيا مهما، يعد ذخيرة أساسية للوسط الطبيعي بالجماعتين، وبفضل تنوع التركات الجيولوجية التي أكسبت المنطقة تنوعا ترابيا تبعا لتنوع الصخور والأشكال الطبوغرافية التي تتم تحت تأثير الظروف المناخية. فالتربة تعرف بأنها الطبقة السطحية من قشرة الأرض، التي تكونت نتيجة تحلل الصخور وتفتتها ونتيجة تحمل المواد العضوية أو هما معا، وتعد التربة من أهم الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها جماعتي مليلة وأحلاف، وهي من العوامل الأساسية التي تساهم في توزيع أصناف المزروعات ومن ثم مساهمتها في تنوع المشاهد الزراعية وفي تحديد نوعية الأنظمة الزراعية.

-التربات القلوبة (الترس): هذه الأتربة مرتبطة بصعوبة تصريف المياه المتجمعة فوق السطح خاصة خلال السنوات الرطبة، فغالبية المواد المكونة لها والمتراكمة عند قعر الضايات ناتجة عن تراكم المواد المحركة محليا بفعل السيلان الجانبي والسطحي عند هوامش الأحواض المغلقة في اتجاه الوسط، تتميز هذه التربة بكونها أقل تطورا رغم كونها تبدو ميدانيا ذات لون بني داكن إلى أسود وكأنها غنية بالمواد الذبالية.

-التربات الغير المتطورة (الدهس): تربة غير نطاقية، تسمى أيضا بالتربة الرسوبية، تتواجد بقعور الأودية، خاصة بمناطق اتساع الوادي، وبالدرجات النهرية. تتكون من خليط من المواد المعدنية والعضوية التي يرسبها النهر، وتختلف نسبة المواد العضوية والمعدنية بحسب الظروف المناخية السائدة وعمليات التعرية، وبحسب الخصائص المرفومترية للوادي.

الخريطة رقم 2 : توزيع الأتربة بجماعتي مليلة وأحلاف

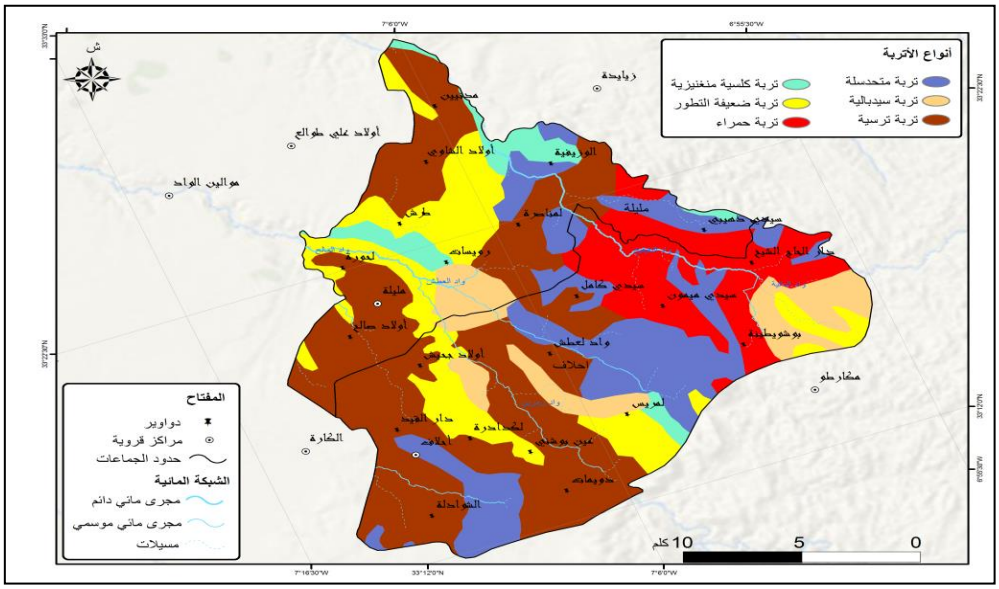

2-مؤهلات ترابية مهمة بالجماعتين تعد قاعدة النشاط الزراعي بالرغم من التباين في توزيعها وعنصر مهم تساهم في التنمية المحلية

تتميز الأتربة بالمجال المدروس بالتنوع سواء من حيث أصلها أو من حيث توزيعها تبعا لبعض الاختلافات المحلية في نوعية الركيزة الصخرية والتدرج في السطح والمناخ والغطاء النباتي، وذلك انطلاقا من قيمتها على صعيد الإنتاج الزراعي، وللإشارة فالتربة بجميع أنواعها يمكن احتسابها من العوامل الأساسية التي تساهم في توزيع أصناف المزروعات ومن تم مساهمتها في تنوع المشاهد الزراعية وفي تحديد نوعية الأنظمة الزراعية. ويمكن أن نميز داخل جماعتي مليلة وأحلاف بين مجموعة من أنواع الأتربة المختلفة والمتعددة، نذكر منها على سبيل المثال: **تربة الحمري، تربة الترس، تربة متحدسلة، تربة سيدبالية، تربة كلسية منغنيزية، تربة ضعيفة التطور.**

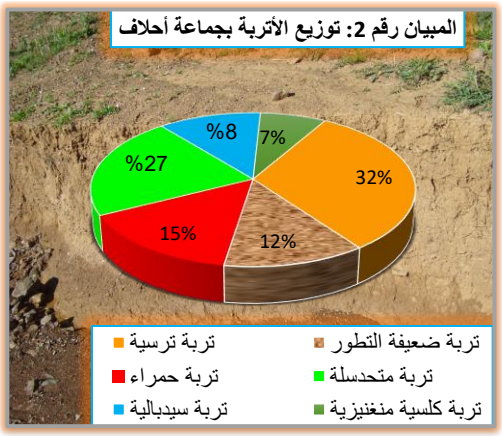

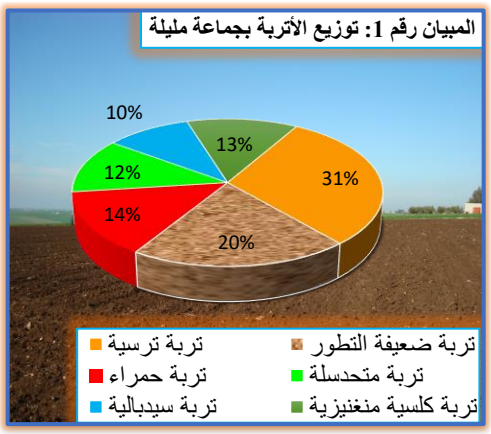

عموما، تتمثل أهم الأتربة من حيث الجودة بالمنطقة في تربة الترس، تليها تربة الحمري، فالأولى خصبة وتحتوي على نسبة عالية من الأطيان، أما الثانية فتربة غنية بالصلصال والحديد لكنها أقل امتصاصا للماء ونفاذية، رغم هذا يمكن القول أنها

تربة متوسطة الخصوبة، أما باقي أتربة فهي ضعيفة، أو ضعيفة جدا كالأتربة الميهية والأتربة الضعيفة التطور) المكزاز والدنون) وهي إما أتربة رملية أو ذات أصل كلسي.[2]

الخريطة رقم 3 : طرق استغلال الأتربة بجماعتي مليلة وأحلاف سنة 2017.

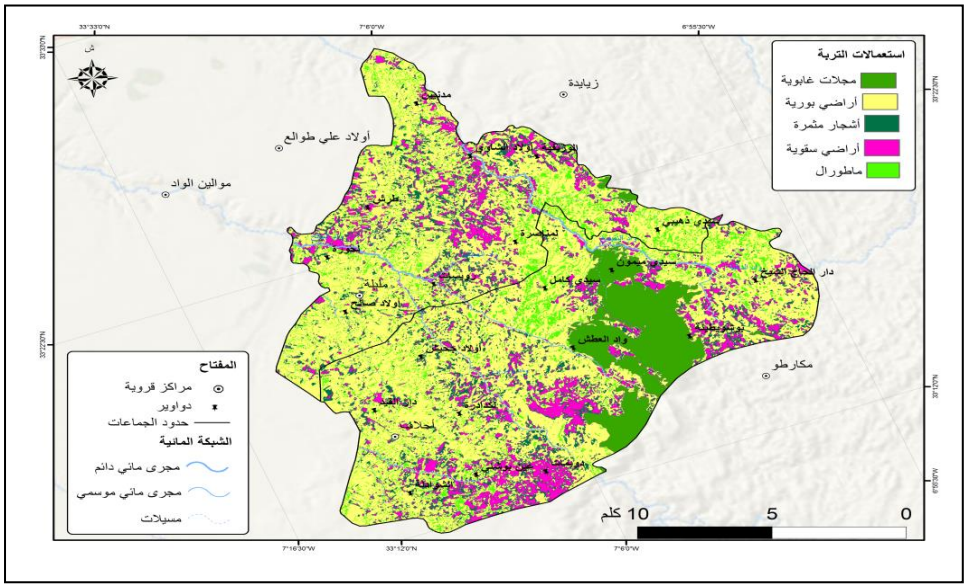

2-1-الأنشطة الزراعية بالجماعتين

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بجماعة أحلاف بحوالي 14657 هكتار، وبجماعة مليلة حوالي 12 049 من خلال الإحصاء العام الفلاحي وهي مساحة جد مهمة، فاستغلال المجال الفلاحي بالمنطقة يخضع لعدة عوامل منها الظروف الطبيعية كتوزيع التربة الخصبة وإمكانيات السقي وتذبذب المناخ الذي من شأنه أن يؤثر على مساحة الأراضي المزروعة من موسم فلاحي إلى أخر، وإن كانت الظروف الطبيعية بصفة عامة ليست إلا إطار لتدخل الإنسان الذي يظل الطرف الأساسي في التغلب على المشاكل والإكراهات التي تفرضها الطبيعة، لذلك فإن العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية هي المتحكمة بالأساس في إنتاج وهيكلة المجال الفلاحي والريفي بوجه عام[3].

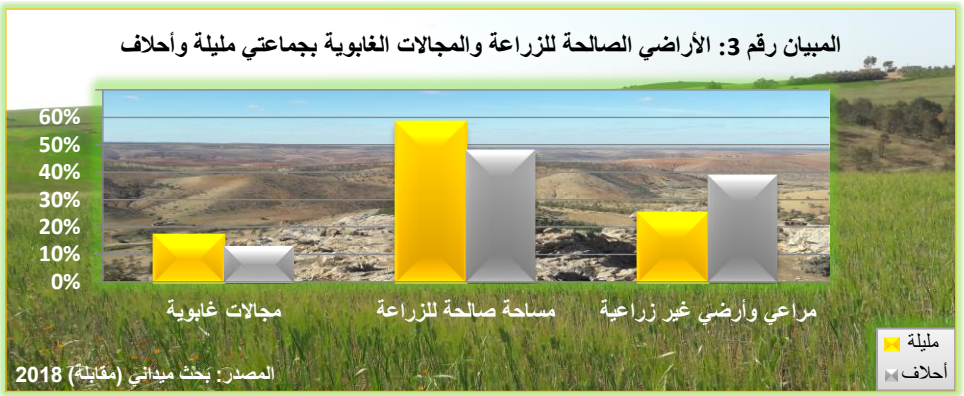

[2]مديرية المياه والغابات، 2018 (وثائق).

[3]الأكحل المختار (2004):نفس المرجع السابق، ص 278-279.

فالمساحة الإجمالية المستغلة فلاحيا تصل إلى 21646هكتار بجماعة أحلاف، منها 14657 هكتار حوالي (59%) كمساحة صالحة للزراعة و 6989 هكتار أي حوالي (39%) عبارة عن مراعي، أما بجماعة مليلة فتصل المساحة المستغلة فلاحيا ورعويا إلى18267 هكتار، منها 12049 كمساحة صالحة للزراعة و 5935 هكتار عبارة عن غابات و 283 هكتار عبارة عن مراعي، فهناك مجموعة من التحولات التي طبعت مشهدها الجغرافي، إثر لجوء معظم الفلاحين إلى تنويع المنتوجهم والتركيز على الزراعات التي لها مردودية مرتفعة، أو تلك التي تعرف رواجا كبيرا في السوق، بالإضافة إلى زراعة الحبوب والأعلاف، عرفت زراعة الخضر والبقوليات والقطاني تطورا مع مرور الوقت.

خريطة رقم 4: الأرضي البورية والمسقية بالجماعتين

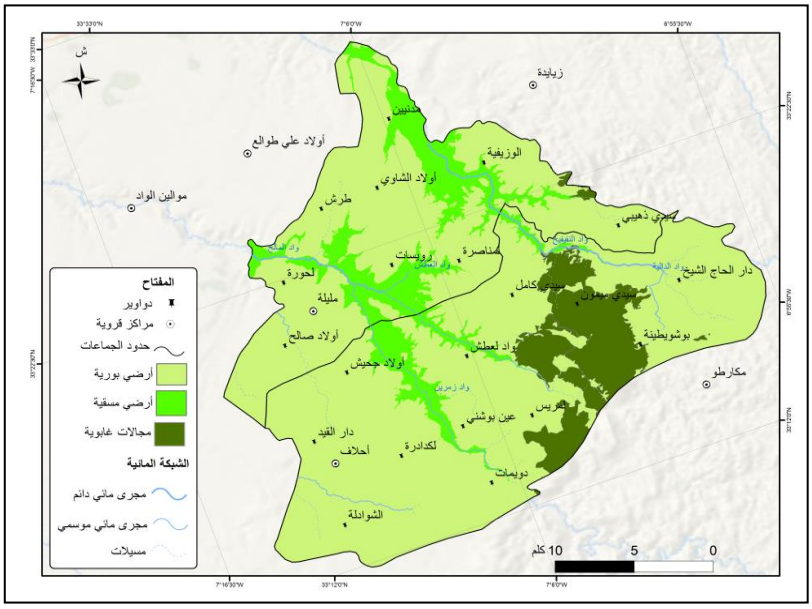

ما يمكن استخلاصه من خلال الخريطة هو هيمنة المساحات البورية على حساب المساحات المسقية، إذ تمثل في جماعة أحلاف 92% من المساحة الأراضي البورية المزروعة بالجماعة، لكن المسقية لا تمثل إلا 1%، هذه الأخيرة ازدادت لتصل إلي 4% حسب تقديرات المديرية الفلاحية ببنسليمان سنة 2016 ما يدل علي أن الجماعة أحلاف في توجه نسبي نحو الاهتمام بالزراعة المسقية، ويفسر هذا استفادة بعض الفلاحين من المساعدات التي قدمتها الدولة في إطار مخطط المغرب الأخضر، لكن رغم ذلك فإن المساحات البورية تبقي هي المسيطرة، ويرجع ذلك إلي طبيعة المناخ السائد بالمنطقة و ضعف الموارد المائية السطحية والجوفية، لذلك يلجأ جل الفلاحين إلي زراعة الحبوب التي تتلائم مع المناخ السائد بالمنطقة عوض بعض الزراعات التي تحتاج لكميات كبيرة من المياه.

يتأثر الإنتاج الزراعي بعدة عوامل، منها ما هو طبيعي ككميات الأمطار المتساقطة، ودرجة انتظامها وكذلك خصوبة التربة واستعمال المبيدات لمحاربة الأعشاب الضارة، التي تعيق نمو المحصول الزراعي، ومنها ما هو بشري كاختلاف إمكانيات الفلاحين ونوع الآلات الفلاحية المستعملة (عصرية – تقليدية)، ثم مدى استفادتهم من التمويل الذي تمنحه الدولة. فماهي خصائص كل من الزراعات البورية والمسقية؟

-الأراضي البورية وتنوع في الزراعات

تتوفر جماعة مليلة على مساحات مهمة من الأراضي الفلاحية البورية تقدر ب 4228 هكتار موزعة على تراب الجماعة ويأخذ دوار أولاد شاوي القسط الأكبر من هذه الأراضي وتتميز هذه الأخيرة غالبا بزراعة الحبوب مثل القمح الطري والقمح الصلب، حوالي 20ق/هـ، بالإضافة إلى الشعير 25ق/هـ، والخرطال ما بين 15 و 20ق/هـ، ، ثم القطاني المتمثلة في زراعة الفول واللوبيا والفاصولياء، أما جماعة أحلاف فتقدر الأراضي البورية بها ب 2160 هكتار، تستغل هي الأخرى في زراعة الحبوب وبعض القطاني كذلك، وللإشارة فداخل هذه الأراضي البورية سواء بالجماعة الأولى أو الثانية هناك أراضي تسمى "بالحريم"[4] وتستغل في رعي الماشية خاصة صنف الماعز ونجدها بكثرة بدوار حمدوا ودوار بوشويطينة بجماعة مليلة، فالزراعة البورية تشكل العمود الفقري للنشاط الفلاحي بالجماعتين، هذه الزراعة تعرف تنوعا مهما من حيث المنتوجات، إلا أن القمح بنوعيه والشعير هما الذين يشكلان النسبة الأكبر من المساحة المخصصة للزراعة.

-تنوع الأراضي والزراعات المسقية

توجد هذه الزرعات على ضفاف الأودية لكلتا الجماعتين معا، فجماعة مليلة تناهز فيها الأراضي المسقية 412 هكتار، بنسبة تقدر 2% من تراب الجماعة وتتسم بزراعة الخضروات (كالبطاطس، الخيار...) ومجموعة من زراعات المتنوعة والمتعددة والتي تشتهر بجودتها العالية داخل السوق المحلي والجهوي الشيء الذي يجعلها تلقى إقبالا كبيرا خصوصا من لدن سكان بنسليمان[5]، أما جماعة أحلاف فتمثل فيها الأراضي المسقية حوالي 400 هكتار ولها نفس مميزات الأراضي المسقية بالجماعة الأولى باستثناء سيادة الزراعات العلفية من قبيل "الفصة" و"السيركو"[6]، وهنا لا بأس أن نقترح الجدول التالي لإلقاء نظرة موجزة وشاملة على الأراضي المسقية بالمجال الذي نحن بصدد دراسته.

2-2-حالة تدهور الموارد الترابية وتطور ظاهرة التعرية

تتسبب التعرية المائية سنويا في جعل 20 ألف هكتار من الأراضي تفقد خصوبتها وطبقتها الصالحة للزراعة، و هي عملية طبيعية تتحرر وتتفكك فيها التربة والصخور من سطح الأرض في منطقة معينة وتنتقل إلى منطقة أخرى. وتعمل التعرية على تشكيل وتغيير معالم الأرض بتفتيت الجبال وردم الأودية وجعل الأنهار تظهر أو تختفي. وهي عادة عملية بطيئة وتدريجية تحدث على مدى آلاف أو ملايين السنين. ولكن معدل التعرية يمكن أن يزيد بفعل الأنشطة مثل التعدين.

تعرف أغلب الأراضي داخل الجماعتين سيادة الانحدارات في سفوحها في بعض المناطق نظرا للتنوع التضاريسي، حيث يؤدي اختلاف حدتها من المناطق مرتفعة إلى مناطق سهلية إلى تسريع عملية التعرية وانجراف التربة بكميات مختلفة، وذالك حسب نوعية وطبيعة الصخور ومدى مقاومتها لعوامل التعرية المائية.

---

[4] أراضي حريم: هي أراضي غير صالحة للزراعة وللحرث، توجد بها صخور تكون إما نارية أو متحولة متفرقة تارة ومتكدسة تارة أخرى، توجد فيها بعض النباتات المتفرقة مثل نبات "الدرو"، "الدوم" و"البروك"، "السكوم"، "العليك" حسب التسميات المحلية.

[5] التحريات الميدانية والمقابلات الخاصة مع بعض الفلاحين.

[6] السركو: هو عبارة عن زراعة علفية تشبه الذرة إلى حد كبير وهي زراعة صيفية تستعمل في تسمين الأبقار وتزويد السوق باللحوم الحمراء.

الصورة رقم 3 : عمليات التعرية بجماعة أحلاف

خريطة رقم 5 : الإنحدرات بجماعتي مليلة وأحلاف

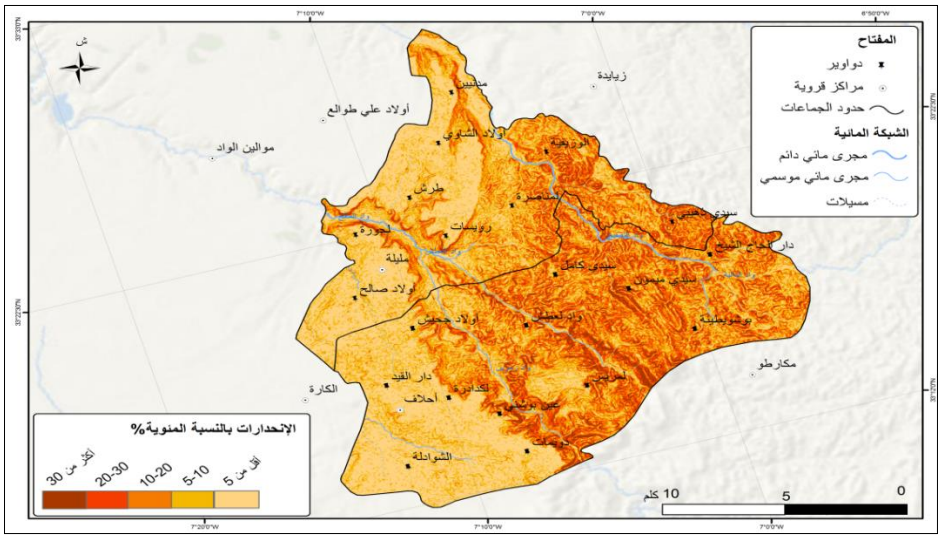

يوجد بجماعتي مليلة وأحلاف انحدارات مختلفة الطول على هوامش الهضاب والمتون، حيث تفوق الارتفاعات في بعض الأحيان 400م، كما توجد سفوح متوسطة إلى شديدة الانحدار، بالإضافة إلى تواجد طبقات صخرية متفاوتة المقاومة للتعرية المائية، خصوصا وأن المنطقة تتلقى تساقطات مهمة، ويمكن إجمال هذه العوامل في تساقطات و اختلاف درجات الحرارة لأنها تلعب دورا مهما في تنشيط عمليات التعرية، فالتباين الكبير بين درجات الحرارة الدنيا والعليا يعمل على تهشيم الصخر وبالتالي إعداد المواد للنقل، أيضا التعرية الكيماوية نظرا لوجود وتوفر التساقطات.

2-2-1-عمليات التدهور المتعلقة بأساليب الاستغلال وعمل تربة

- أدوات حرث الأرض وتهيئتها

تشكل عملية الحرث أولى العمليات التي يقوم بها الفلاح في بداية الموسم الفلاحي، هذه العملية يقوم من خلالها بتقليب التربة وتهيئتها في أحسن الظروف عن طريق المحراث اليدوي بمساعدة الدواب أو عن طريق الجرار، وتختلف نتائج هذه العملية حسب الأداة المستعملة في عملية الحرث. إن مستوى انتشار المكننة الزراعية بمجال معين جد مهم، فهي تعبر عن توزيع أدوات الإنتاج على مختلف فئات الحيازات، يدل كذلك على طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية

في بعدها التطوري عند المجتمع المعني.، فاستعمال المكننة الزراعية بالمنطقة أساسا عمليات تهيئة التربة والحرث النهائي لتغطية البذور سواء تعلق الأمر بالحبوب أو غيرها من المزروعات.

الصورة رقم 5 : الآلات الفلاحية العصرية بجماعتي مليلة وأحلاف

المصدر: بحث ميداني 2018

خريطة رقم 6: خريطة أدوات حرث الأرض وتهيئتها بجماعتي مليلة وأحلاف.

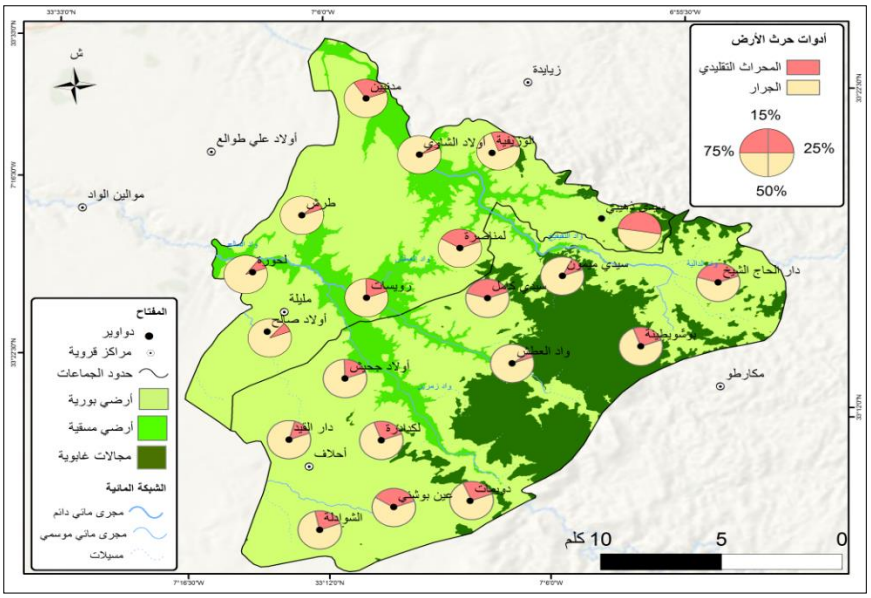

يساهم القطاع الفلاحي بنسبة مهمة في تشغيل اليد العاملة وهو العامل أو النشاط الاقتصادي الأول للساكنة حيث أن هذا القطاع يحتاج لعمال طيلة الموسم الفلاحي، والذي يتطلب أعمالا مستمرة تكون أساسية بداية بالحرث والاعتناء بالمزروعات كتنقيتها من النباتات الضارة التي تعوق نموها و انتهاءا بالحصاد، وتتميز هذه الأنشطة بتباينها من استغلالية إلى أخرى، فالصغرى تسود بها الفلاحة المعاشية التي تستعمل أدوات تقليدية بدائية، كالمحراث التقليدي الذي يتطلب مجهودا كبيرا خاصة مع وجود طوبوغرافية صعبة، أما فترة الحصاد فهي الأخرى يكون فيها العمل شاقا ومكلفا داخل الاستغلاليات التي لا تستعمل آلات الحصاد، حيث يتقاضى (الحصاد) أجرا لا يقل عن 120 درهم لليوم. أما عملية الدرس فهي الأخرى تتم بطريقة تقليدية، وتتطلب وقتا طويلا وعدة أفراد، على عكس ذلك في الاستغلاليات الكبرى والمتوسطة، فيتم استعمال آلات الحصاد والدرس المتطورة.

يمكن أن نجد هذه الفئة في الضيعات الفلاحية الصغرى، والتي تستعمل آلات فلاحية تقليدية ترافقها يد عاملة عائلية نشيطة حيث تقسم الأعمال الفلاحية فيما بينهم وتشارك في ذالك النساء، ينضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة العمال، لذلك يضطر الفلاح الصغير للخروج إلى الحقل برفقة عائلته من أجل المساندة في الحرث والحصاد وجمع المحصول.

2-2-2-استعمال الأسمدة وأثارها على التربة

يضطر الفلاح إلى استعمال أنواع متعددة من الأسمدة الكيماوية والازوتية وكذا العضوية، قصد الحصول على منتوج جيد، ولكن بكميات مختلفة حسب طبيعة التدخل طيلة السنة. لكن هذه العملية التي يقوم بها الفلاح لا يدرك أنه يشكل خطر على الوسط الذي يعيش فيه خاصة أن نسبة من نسبة من هذه الموارد الكيماوية تتسرب إلى باطن الأرض مما ينتج عنه تلوث المياه الجوفية خاصة إذا كانت الموارد المائية قريبة من السطح، وبالتالي استعمال هذه المياه يؤثر على صحة الانسان والحيوان وتفقد من جودتها. من بين المشاكل التي ينجم عن استعمال المستمر للأسمدة هو تملح التربة، وبالتالي فقدنها لخصوبتها مما يؤثر مستقبلا على الإنتاجية.

أهم النتائج المحصل عليها:

انطلاقا من نتائج العمليات الميدانية التي قمنا بها خلصنا إلى النتائج التالية:

- للغطاء النباتي دور كبير في حماية التربة من الإنجراف والتخديد، خاصة الغطاء النباتي الطبيعي الذي بفضل منظومته الجذورية يعمل كمساعد على تثبيث التربة والحيلولة دون تدهورها.
- كلما كانت نفاذية التربة مهمة، كلما كان تسرب المياه داخل القطاع الترابي جيد، وبالتالي فتأثير العنف المطري سيكون محدودا، كما أن جرف المواد والمفتتات الدقيقة هو الآخر يتسم بالضعف.
- المجالات العارية هي المجالات التي تنشط فيها التعرية المائية بشكل قوي وتتعرض لمختلف أنواع التخديدات والخدوش.
- أن عامل الإنحدار هو المحرك الرئيسي لدينامية عمليات التعرية (النحث، النقل، الإرساب)، فكلما كان الإنحدار قويا، كلما كان جريان المياه سريعا كلما زادت قدرتها على نحث الصخور والمفتتات، ونقلها من العالية والعكس صحيح.
- تتميز المجمعات الترابية المتواجدة بعينات المجالات ذات الغطاء النباتي الكثيف بقدرتها الكبيرة على مقاومة العنف المطري، ويمكن تفسير ذلك بوجود المادة العضوية التي تحافظ على تماسك المسكة السطحية للتربة.
- سيادة الصخور الصلبة بشكل مهم يؤذي إلى نشاط التعرية الرأسية في أماكن تواجدها، بينما سيادة الصخور الهشة يؤدي إلى نشاط التعرية الأفقية.
- كلما كانت لدينا نفاذية مهمة، وتسرب المياه داخل القطاع الترابي جيد، كلما كانت له آثار إيجابية على الغطاء الترابي من خلال الحد من تدهوره.

خاتمة

إن نموذج جماعتي مليلة وأحلاف سيشكل مختبرا ميدانيا حقيقيا لدراسة موضوع أهم الموارد الطبيعية الترابية و استعمالاتها ومظاهر تدهورها، وذالك لأنه يساعدنا على تسليط الضوء ومعرفة المشاكل التي تواجهها وعوامل التدهور، إذ لا يخفى على أحد أن موضوع الموارد الطبيعية والأوساط الطبيعية كذالك ومكوناتها والتغيرات المناخية يعتبر من المواضيع الأكثر دينامية وحساسية والأكثر تداولا في جميع أنحاء العالم، فموضوع الماء والتربة والغطاء النباتي والتنوع البيولوجي ومختلف تبعاته

أصبح حديث الساعة على الساحة الوطنية والدولية، إذ أصبح يطرح عدة تحديات كبرى على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية. كما أن هناك مجموعة من العناصر المجالية التي كان ولابد التطرق إليها ومنها.

بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بالتغيرات المناخية وأثارها على البيئة وصعوبة التأقلم مع هذه التغيرات ساهم في الوعي بأهمية تنمية المجال الطبيعي بموارده والنهوض به، ذلك لوجود عدد من المؤهلات والخصائص التي ينفرد بها.

الببليوغرافيا

الأكحل المختار (2002): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان.

أمدافعي محمد (2001-2002): التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص الجغرافيا.

البلشي علي (1999): مظاهر التغايرية في مناخ المغربي منشورات كلية الاداب والعلوم إنسانية-الرباط-سلسلة ندوات ومناظرات رقم تنسيق 63.

السلوي عبد المالك (2002): التساقطات والحصيلة المائية بالسهول الأطلسية المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.

العوينة عبد الله (2007): التدبير المحافظ على المياه والأتربة في المغرب، تنوع استراتيجيات الفلاحين تجاه تدهور الأراضي، منشور جماعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، جامعة محمد الخامس -أكدال.

نافع رشيدة وآخرون (1998): الأحواض النهرية بالمغرب وإشكالية التهيئة سلسلة الندوات رقم 10منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

نافع رشيدة .وطفة عبد الرحيم (2002) : التعرية المائية وأثرها في تدهور التربات: تحليل ومناهج القياس، مجلة بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية .المحمدية، العدد. 22

AMBROGGI R. & M. KABBAJ, (1993):« Climat et Eau entre le Savoir et la Technologie ». Publication de l'Académie du Royaume du Maroc, Collection les sessions », Mai, 119-145

Beaudet. G. (1969):Le plateau central Marocain est ses bordures Etude géomorphologie

CALVET .C. (1973):« Le climat solaire de Casablanca ». Revue de Géographie du Maroc, 23-24, 87-94, Rabat.

LAHLOU. A (1997):Eau, Erosion, Désertification, Espace Géographique et Société Marocaine, n° 1-1997 (Spécial environnement et développement), Imprimerie Najah el Jadida, Casablanca, pp 16-36thèse Imprimeries Françaises et Marocaine Rabat.

MACHOURI N., & Naouri A. (2002), Gestion paysanne des ressources naturelles dans deux terroirs des montagnes méditerranéennes du Rif. VALENTIN C. (2004), "Overland flow, erosion and associated sediment and biogeochemical transports", in Kabat,P., Claussen, M., Dirmeyer, J.H.C., Vegetation, Water, Humans and the Climate. A NewPerspective on an Interactive System. Springer Verlag, Berlin, p.p. 317 – 322. Global Change— The IGBPSeries, 200.

NAFAA. R. (1997): Dynamique du milieu naturel de la Mamora et ses bordures. Paléoenvironnrements et dynamique actuelle. Th. Doc. Etat. Faculté des Lettres., Rabat, 275p.

ROOSE. E. (1994):Introduction à la gestion conservatoire de l'eau, de la biomasse et de la fertilité des sols (GCES). Bull. Pédol. de la FAO, n°70, 420 p.

الموارد المائية بحوض ورغة: الإمكانيات، والتحديات وآفاق التنمية

عبد الواحد العمراني[1]، سكينة العمراني[2]

[1]جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، الكلية متعددة التخصصات بتازة، مختبر المجال، والتاريخ، والدينامية، والتنمية المستدامة

[2]جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، فريق البحث: الجغرافيا، والإعداد، والديموغرافيا والتنمية

ملخص:

تكتسي الموارد المائية أهمية بالغة في بناء المشروع التنموي لأي منطقة، ذلك أنها تشكل رهانا أساسيا في أي خطوة تنموية تروم تحقيق الاستقرار البشري. وفي هذا الصدد، تروم هذه الورقة البحثية إبراز أهمية الموارد المائية بمنطقة جنوب الريف الأوسط، باعتبارها موردا ترابيا متجددا قابلا للتعبئة والتثمين؛ فضلا عن ابراز أهم الاكراهات والتحديات التي تواجه التوظيف التنموي لهذه الموارد. ولإنجاز هذه الورقة، اعتمدنا مبدأ التكامل المنهجي، حيث وظفنا المنهج الوصفي إلى جانب المنهج النقدي والمنهج الاستقرائي. تتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة البحثية فيما يأتي: أولا، أن منطقة جنوب الريف الأوسط تتميز بوفرة وتنوع الموارد المائية، وثانيا فالمنطقة بالرغم من وفرة الإمكانيات المائية فهي غير موظفة بالشكل المطلوب في بناء تنمية محلية مستدامة، وأنها تواجه جملة من الاكراهات والتحديات، أما ثالثا، فتثمين الإمكانيات المائية المتوفرة بالمنطقة يمكن أن يسهم في التقليل من حدة الهجرة القروية ومن ثم تثبيت الساكنة المحلية في أماكنها.

كلمات مفاتيح: موارد مائية – تنمية محلية – إمكانيات – تحديات – حوض ورغة.

Water resources in the low mountains of the central Rif: potentials, challenges, and prospects for development

Abstract :

Water resources are of great importance in building the development project of any region, as they constitute an essential bet in any development step that aims to achieve human stability. In this regard, this research paper seeks to highlight the importance of water resources in the southern Central Rif region, as a renewable resource capable of mobilization and valorization. As well as highlighting the most critical constraints and challenges facing the development of these resources. To accomplish this paper, we adopted the principle of methodological integration, where we used a descriptive approach in addition to the critical and inductive approach. The most important findings of this research paper are as follows: First, the south-central Rif region is characterized by the abundance and diversity of water resources, Secondly, despite the abundance of water potential in this region, is not employed properly in building sustainable local development, and it faces a number of constraints and challenges.

Keywords: water resources - local development - potential - challenges – watershed of Ouargha

مقدمة

أصبح الاستقرار البشري بمختلف الأوساط الريفية مهددا بفعل حدة وقوة التغيرات الكونية التي تزايدت وتيرة ترددها بشكل كبير خلال بداية هذا القرن. ترتبط هذه التغيرات في معظمها بما هو مناخي، إذ تظهر تأثيراته على حجم المخزون المائي، وتربط أيضا بما هو اقتصادي وسياسي، إذ يتعلق الأمر بالأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي، فضلا عن الارتباط السوسيو ثقافي، والذي ينعكس على مستوى أنماط الاستهلاك وطبيعة العيش بالمجتمعات الريفية المحلية.

في ظل هذه التحولات العامة، فوضعية الموارد المائية بالأوساط الريفية المغربية بشكل عام، وبحوض ورغة بشكل خاص (شكل 1)، تعكس حجم هذه التغيرات والتحولات التي شهدتها هذه الأوساط. ويرتبط ذلك بمختلف التدخلات المقصودة التي قامت بها المؤسسات الحكومية المشرفة على تدبير الموارد المائية.

وهكذا، تكتسي الموارد المائية أهمية بالغة في بناء المشروع التنموي لأي منطقة، لأنها تعد من أهم الموارد الترابية المتجددة، كما تشكل رهانا أساسيا في أي خطوة تنموية تروم تحقيق الاستقرار البشري. وفي هذا الإطار، فحوض ورغة بالرغم من توفره على إمكانيات مائية هامة ومتنوعة؛ فإن مؤشرات التنمية ضعيفة بهذه المناطق، مما يؤدي إلى حدوث عدم توازن سوسيومجالي عميق بهذه المناطق، وذلك نظرا لكون الموارد المائية غير مستغلة بالشكل المطلوب، كما أن توظيفها في منظومة التنمية يبقى محدودا جدا؛ ذلك أن استغلالها يصطدم بمجموعة من الاكراهات والتحديات.

إلا أن التساؤل الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تثمين إمكانات الموارد المائية بحوض ورغة، والعمل على توظيفها لبناء نهضة تنموية محلية مستدامة؟

الشكل (01): موقع حوض ورغة عالية سد الوحدة ضمن القسم الشمالي الغربي للمغرب

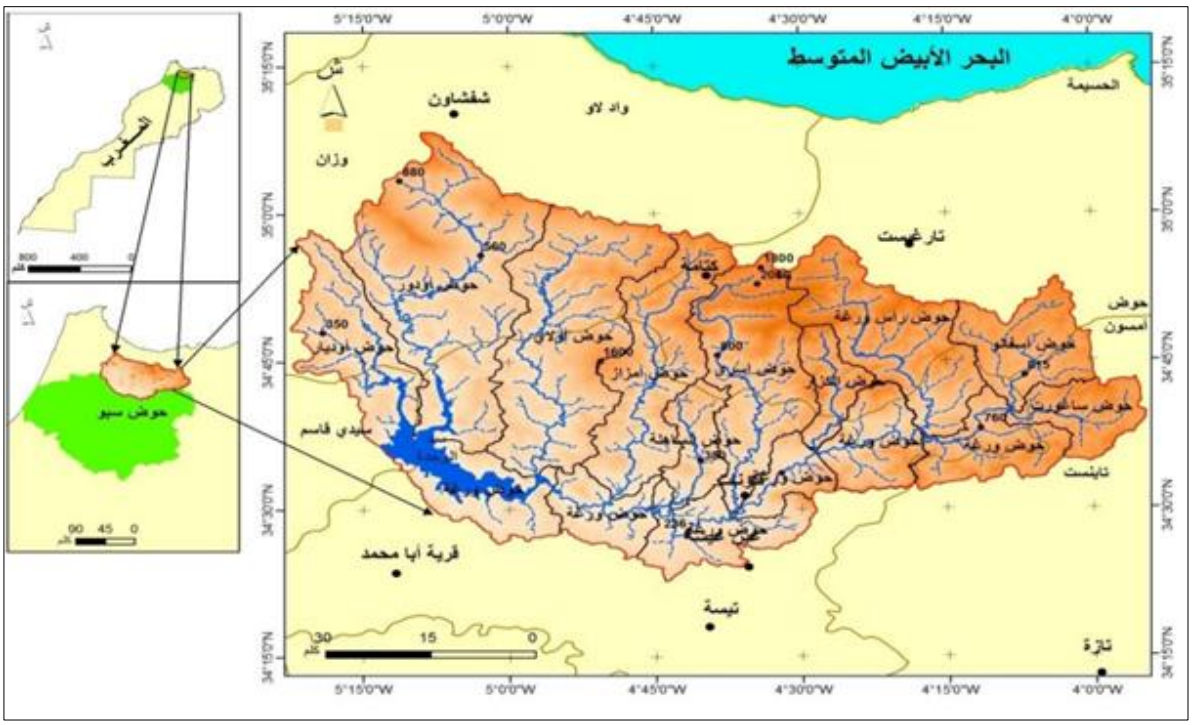

المصدر :الخرائط الطبوغرافية، 1/50000، ونموذج الارتفاع الرقمي 30م

1) مشكلة البحث

تحاول هذه الورقة البحثية تفسير التناقض الحاصل على مستوى حوض ورغة (إقليم تاونات بالخصوص)، حيث في الوقت الذي يتوفر فيه على إمكانات مائية هامة تتمثل في السدود، والوديان، ومجموعة من العيون...، إلا أنه بالرغم من ذلك، فاستخدام هذه الإمكانات المائية لبلورة مشاريع تنموية مستدامة بالمنطقة محدود جدا، ويقتصر فقط على سافلة السدود وفي المناطق السهلية (سهل الغرب). بالإضافة إلى ذلك، فالموارد المائية بحوض ورغة تصطدم بمجموعة من الاكراهات والتحديات والتي تجعل مستقبل هذه الموارد في خطر. لذلك، تنطلق الورقة البحثية من سؤال مركزي هو: كيف يمكن استثمار الإمكانات المائية وخاصة السطحية منها بحوض ورغة في التأسيس لمشاريع تنموية مستدامة؟ وتتوزع عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي يمكن حصرها فيما يأتي:

- ✓ كيف هي وضعية الموارد المائية بحوض ورغة؟
- ✓ كيف يمكن تفسير التناقض الحاصل بين حجم الإمكانات المائية بحوض ورغة وضعف مستويات التنمية وخاصة نسبة الربط بشبكة الماء الشروب؟
- ✓ ما هي الآفاق التنموية المرتبطة باستخدام وتوظيف الموارد المائية بالمنطقة؟

2) فرضيات البحث

ينطلق البحث في إجابته على الأسئلة المطروحة أعلاه، من ثلاث فرضيات، نوردها كالآتي:

- ✓ رغم وجود إمكانات مائية هامة بالحوض فإن توظيفها يظل محدودا جدا، فهذا ربما يرتبط بالسياسة التدبيرية العامة لهذا العنصر على المستوى الوطني للحفاظ على الأمن المائي للبلاد؛
- ✓ تعدد الاكراهات والتحديات التي تواجه تنمية الموارد المائية بحوض ورغة، ربما يرجع إلى طبيعة الركيزة الصخرية بالحوض وبانتشار شجرة الزيتون بالمنطقة؛
- ✓ أن البعد التنموي المرتبط بالموارد المائية بحوض ورغة قوي جدا، ويتطلب فقط تعبئتها.

3) أهمية وأهداف البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال كونه سيسهم في محاولة إعادة تشخيص وضعية الموارد المائية بحوض ورغة؛ وذلك على اعتبار أن هذه الإمكانيات من الموارد المائية تعد ركيزة أساسية في إقامة مشاريع تنموية تسعى لتثبيت الساكنة المحلية في أماكنها والحد من تدفقها نحو المدن الكبرى والمراكز الحضرية الناشئة. وفي هذا الصدد، نسعى من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ جرد الإمكانات المائية بحوض ورغة؛
- ✓ تشخيص مختلف التحديات والاكراهات التي تواجه تدبير الموارد المائية بحوض ورغة؛
- ✓ إبراز أهم آفاق التنمية المحلية المتعلقة بتدبير الموارد المائية بحوض ورغة؛

4) المنهج المتبع في انجاز البحث

لمعالجة موضـــوع هذه الورقة البحثية كان لزاما علينا تبني المنهج الجغرافي، من خلال اتباع خطوات منهجية محكمة، ترتكز على ثلاث عمليات فكرية تنطلق من الوصـف، مرورا بالتفسـير وصـولا للتعميم. ويمكن توضـح ذلك على الشكل الآتي:

- ✓ الاطلاع على الأعمال البيبليوغرافية (كتب، مقالات، أطروحات، أبحاث...) والتي لها علاقة مع موضـوع الموارد المائية بحوض ورغة؛ ذلك أننا لم نكتفي بجمع الحقائق والمعلومات، بل قمنا بدراسـتها بتمعن، قصـد اسـتنتاج واستنباط أهم النقط التي يمكن اعتمادها لتفسير وضعية الموارد المائية بهذا الحوض؛
- ✓ القيام بالعمل الميداني لتشخيص الوضعية المائية بحوض ورغة، وذلك عبر اعتماد أسلوب المقابلة الميدانية، حيث تم استجواب أزيد من 100 عنصر. كما سمحت الجولات الميدانية المتكررة ومعايشة الوضعية من الوقوف على أهم الآفاق التنموية، الأمر الذي مكننا من وضع تصور لتطبيق تنمية مندمجة بالإقليم؛
- ✓ فرز وتفريغ حقائق ومعلومات المقابلات الميدانية؛

5) الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز الأساسية لانطلاق البحث وتقصي الحقائق البحثية، وهكذا، فمن أهم هذه الأعمال التي لها علاقة بموضوع ومنطقة البحث نجد:

- ✓ **أطروحة الأستاذ حسن ضايض (المجال والمجتمع بجنوب الريف الأوسط، 2005):** من خلال قراءتنا لهذه الاطروحة بتمعن فقد استنتجنا أن الباحث تطرق للمجال والمجتمع بجنوب الريف الأوسط، حيث ركز بشكل كبير على دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن درايته للبنايات العقارية بهذه المنطقة، أما بخصوص الإمكانات المائية فقد خصص لها حيزا هاما في البحث، إلا انه لم يتطرق للجانب المتعلق بكيفية مرافقة المجتمع المحلي لوضعية العطش التي يعيشها في بداية كل فصل صيف، أو خلال الفترات الجافة.
- ✓ **أطروحة الأستاذ عبد الواحد العمراني (أطلس العيون المائية بعالية حوض ورغة الأوسط ودورها في تنظيم المجال والمجتمع: حالات جماعات عين مديونة وبوعادل وبني وليد، 2014):** تناول الباحث بالجرد والتحليل لمختلف العيون المائية المنتشرة بمنطقة الدراسة، فضلا عن الإشارة إلى التدبير الاجتماعي والجماعي لمياه العيون من خلال التطرق لمختلف الأعراف والأنظمة التقليدية المتبعة في تقاسم مياه السقي بين مختلف المستغلين، فضلا عن الإشارة إلى أهم رهانات التنمية المحلية المرتبطة بتدبير مياه العيون.
- ✓ **أطروحة الباحث محمد بوطلاقا (الهشاشة البيئية بحوض ورغة وتزايد حدة الأخطار الطبيعية في ظل التقلبات المناخية، 2019):** تطرق الباحث في هذا العمل لاهم الاكراهات والتحديات التي تواجه تنمية الموارد المائية بحوض ورغة عالية سد الوحدة، حيث ربط الامر بالتغيرات المناخية بشكل كبير. كما عرج بشكل سريع على بعض أشكال تكيف المجتمع المحلي مظروف الندرة المائية، من خلال التركيز على تقنية المطفيات.

6) مصطلحات البحث

إن وضـع المصـطلحات المؤطرة لموضـوع البحث في سـياقها المفهومي يقود بشـكل سـريع إلى تفسـير عناصـر الاشكالية. وهكذا، فالمصطلحات التي ترتكز عليها هذه الورقة البحثية، هي كالآتي:

- ✓ **الموارد المائية:** يقصـــد بها الامكانات المائية، ســـواء الســـطحية أو الجوفية، والتي يتوفر عليها حوض ورغة، والمتمثلة في شـبكة الوديان، وسـلسـلة العيون، والآبار والأثقاب والسـدود؛ فضـلا عن شـبكة السـواقي والقنوات المستعملة في نقل وتحويل المياه؛
- ✓ **الإكراهات:** يتعلق الامر برزمة من العراقيل المرتبطة بالحاضـــر المعيش، مع الاحتفاظ ببعض امتداداتها في الماضي، ذلك أن التغلب عليها يرتبط في الغالب بالتدخلات الرسمية المقصودة. وفي هذا الإطار، فالإكراهات التي تواجه تدبير الموارد المائية تتعلق بتعاقب فترات الجفاف في ظل ضـــعف إمكانيات المجموعات البشـــرية المحلية وقدرتها على مواجهة هذه الاكراهات؛
- ✓ **التحديات:** تشير إلى مختلف العراقيل المرتبطة بالمستقبل القريب، مع وجود امتدادها في المستقبل البعيد؛ والتغلب على هذه التحديات يرتبط ببرمجة مشاريع مجتمعية كبرى ذات أهداف محددة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وفي ارتباط بموضـــوع الورقة البحثية، تتمثل التحديات التي تواجه الموارد المائية في مشـــكل التلوث الناتج عن مخلفات عصر الزيتون (المرج)، فضلا عن مشكل توحل حقينات السدود بالأطيان؛
- ✓ **آفاق التنمية:** نؤكد هنا أن توظيف مفهوم التنمية بهذه المناطق الريفية أصبح من دون جدوى، ذلك أن هذا المفهوم باعتبار البيئة والشـروط والمقاييس التي نشـأ ضـمنها ولأجلها لا يمكن تطبيقه في هذه الأوسـاط الصـعبة والهشـة. لذلك، فالمصـــطلح الذي نقترح في هذا الإطار هو النهوض من الغفلة والوعي بالواجبات والحقوق، للمشـــاركة في تحديد الأولويات التنموية، ذلك أن التنمية متجذرة في المجتمعات المحلية. وهكذا، فآفاق التنمية المرتبطة بتوظيف الموارد المائية تتمثل في تعزيز ربط التجمعات السـكنية بالماء الشـروب، واسـتغلال حقينات السـدود لتنوع دخل السكان المحليين، من خلال انشاء مشاريع مرتبطة بالسياحة الجبلية وتعاونيات لتربية الأسماك.
- ✓ **توظيف تنموي:** يتعلق الأمر بتعبئة الموارد المحلية وجعلها من أهم عوامل الإنتاج، أي أنه كل العمليات التي يرتكز عليها الفعل التنموي عند استعمال الموارد المائية (العمراني وجدي، 2017).
- ✓ **حوض ورغة:** يقع حوض ورغة عالية سد الوحدة ما بين خطي عرض '32°43 و'07°53 شمالا، وما بين خطي طول '55°3 و'22°5 غربا. يمتد على مساحة تقدر بحوالي 6190 كلم^2، يحد شمالا بسلسلة جبال الريف والتي تعد خطا لتقسيم المياه بين حوض ورغة والأحواض المتوسطية، وفي الجنوب يحد بتلال مقدمة جبال الريف والتي تفصل بينه وبين حوضي واد ايناون وواد اللبن. أما من جهة الشرق فيحده حوضي واد أمسون وواد أكنول، ومن جهة الغرب نجد حوض واد اللكوس وبعض روافد حوض واد سبو.

1) إمكانيات مائية غنية ومتنوعة بحوض ورغة

1-1: شبكة هيدروغرافية كثيفة تستجيب لفترة التساقطات

يمثل حوض سبو وحوض اللوكوس والأحواض المتوسطية 7% من مجموع مساحة التراب الوطني، إلا أنها تتوفر على 51% من حجم الموارد المائية السطحية الوطنية (وزارة التجهيز والماء، 2022). وهكذا، فحوض ورغة يعتبر من أهم الأحواض بمنطقة الريف الأوسط، ذلك أنه يمثل 13% من مجموع الموارد المائية السطحية بالمغرب (Laouina, 1994). يوجد منبع واد ورغة عند كتلة "تيزي افري" الواقعة شمال منطقة طهر السوق (Touzani, 1993)، وبحوض إجمالي يقدر بحوالي 6190 كلم^2، فهو دائم الجريان ويتغذى من عدة روافد مثل: واد أسفالو وواد الجزار بالعالية ووديان اسرى، والساهلة، وأمزاز، وأولاي، وأودور... بالسافلة. كما يعد واد ورغة أحد الروافد الأساسيين لواد سبو بمقدمة الريف الأوسط على ضفته اليمنى.

الجدول (01): نظام جريان واد ورغة عند محطة باب واندر ما بين 1980 و2018 بم^3 / ث

الفصول	فصل الخريف			فصل الشتاء			فصل الربيع			فصل الصيف		
الشهور / المتوسطات	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت
الصبيب الشهري	3,02	2,38	10,23	21,85	23,65	24,36	17,38	13,55	9,35	3,89	2,89	4,11
الصبيب الفصلي	5,8			23,2			13,4			3,6		
الصبيب السنوي	12											

المصدر: وكالة الحوض المائي لسبو، فاس (بتصرف)

يصرف واد ورغة أعلى كمية للمياه خلال فصل الشتاء، حيث يبلغ متوسط صبيبه حوالي 24 م^3/ث، بينما تسجل أدنى كمية خلال فصل الصيف بمتوسط صبيب يقل عن 3,6 م^3/ ث، أي أن واد ورغة يعرف تصريفا مرتفعا في الفترة الممتدة ما بين شهر نونبر وشهر ماي، وتصريفا منخفضا ما بين شهر يونيو وشهر أكتوبر، في حين فترة التصريف المتوسط تمتد ما بين شهر مارس وشهر ماي. كما أن متوسط الصبيب السنوي لواد ورغة يتميز بالتذبذب من سنة لأخرى ويقع في حدود 12 م^3/ث (الجدول 1).

إن تدفق صبيب واد ورغة له علاقة وطيدة مع كمية التساقطات المطرية التي يستقبلها الحوض، فمثلا خلال سنة 1997 سجلت 953 ملم من الأمطار بمحطة باب واندر وتم تصريف حوالي 24 م^3/ث كمتوسط سنوي من صبيب الواد. لكن خلال سنة 1999م انخفضت كمية التساقطات المطرية إذ بلغت 291 ملم وانخفض الصبيب كذلك حيث سجل 2,67 م^3/ث. ويؤكد هذا أن النظام الهيدرولوجي لواد ورغة هو نظام مطري صرف، يتميز بجريان سطحي هام خلال الفترات الرطبة، أي أن مياه التساقطات المطرية تعد هي الممول الرئيس لجريانه.

1-2: مسطحات مائية (السدود) بالعالية تستفيد منها السافلة

يتوفر حوض ورغة على 5 سدود كبرى بحقينة مائية تتجاوز 4 مليار م3 (الجدول 2). تشكل هذه السدود خزانات مائية سطحية هامة بهذه الأوساط الريفية. لذلك، فهذه السدود يمكن أن تسهم في تأمين التزود

بالمـاء الشـروب للسـاكنة المتزايـدة باسـتمرار. إلا أنـه بـالرغم مـن ذلـك، فهـذه السـاكنة تعـاني العطـش مـع بدايـة كـل فصل الصيف، ويزداد الأمر حدة خلال فترات الجفاف.

الجدول (02): أهم السدود بحوض ورغة والهدف من بناء السدود

السدود	اسم الواد	سنة بداية الاشتغال	الهدف من إنشائه	السعة الإجمالية للحقينة ب م3	نسبة الملء (28 يونيو2022)
الوحدة	ورغة	1996	السقي، الشرب، والكهرباء	3,8 مليار	51,38
الساهلة	الساهلة	1994	السقي والشرب	146.000	40,68
بوهودة	أسرى	1998	السقي والشرب	220.000	96,56
أسفالو	اسفالو	1999	السقي والشرب	80.000	50,06

المصدر: وزارة التجهيز والماء، المديرية العامة لهندسة المياه (2022) بتصرف

تجـب الإشـارة هنـا إلـى أن اغلـب هـذه السـدود أنجـزت منـذ أزيـد مـن 20 سـنة، غيـر أن الأهـداف الكبـرى مـن بنائهـا لـم تتحقـق سـوى الـبعض منهـا فقـط فـي السـافلة علـى حسـاب العاليـة. لـذلك، فقـد حـان الوقـت لتطبيـق مبـدأ التضـامن المجـالي لسـافلة الحـوض مـع عاليتـه، وذلـك مـن خـلال تعزيـز منظومـة التنميـة عبـر تقـديم الـدعم بشـكل مباشر للمشاريع التنموية.

1-3: سلسلة من العيون يمارس عليها ضغط كبير وتتأثر بفترات الجفاف

يحتـوي حـوض ورغـة علـى عـدد كبيـر مـن العيـون؛ ويـرتبط ذلـك بطبيعـة الأسـاس الصـخري للمنطقـة المتميـز بسـيادة صـخور كلسـية ودولوميتيـة. هـذه العيـون تتميـز بصـبيب مـائي هـام، وتعـد مصـدر أساسـي لتـزود السـاكنة بالمـاء الشـروب ومياه الاسـتعمال المنزلـي، ومـن أهمهـا نـذكر: عـين أغمـاري، عـين الحـوت، عـين بوكنالـة، عـين أولاد الغـازي ... بجماعـة عـين مديونـة؛ وعـين بوعـادل، عـين خنـدق اسـلان، عـين واد تالمسـت... بجماعـة بوعـادل (صـورتان 1 و2)؛ وعـين الحمـراء، عـين كرامـي، عـين عنصـر واد لـوان... بجماعـة بنـي وليـد؛ وعنصـر بنـي بربـر بجماعـة بوهـودة، وغـدير حمـا، وعـين الجنـان، وعيـون أيـلا بمنطقـة طهـر السـوق. تضـطلع هـذه العيـون بـدور هـام فـي اسـتقرار السـكان بالمنطقـة، حيـث نجـد أغلـب التجمعـات السـكنية تتمركـز حولهـا، كمـا تعمـل علـى هيكلة تراب مائي هام يساهم في إنتاج منتوجات مجالية متنوعة (العمراني، 2007).

سـاهمت هـذه العيـون المائيـة فـي تشـكيل مـدارات مسـقية بجنـوب الريـف الأوسـط، حيـث قـدرت بــ 7 مـدارات أساسـية بجماعـة عـين مديونـة تمتـد علـى مسـاحة تقـدر بـ 540 هـ ويتـراوح متوسـط الصـبيب الموجـه للسـقي بهـذه الـدوائر السـقوية مـا بـين 350 و450 لتـر/ث (ضـايض، 2005)، فـي حـين نجـد بجماعـة بوعـادل ثـلاث دوائـر مسـقية تقـدر مسـاحتها بـ 450 هـ وتسـتفيد مـن صـبيب مـائي يقـدر بـحوالي 100 لتـر/ث بالنسـبة لكـل مـدار السـقي. أمـا بالنسـبة لجماعـة بنـي وليـد فيصـل بهـا عـدد المـدارات المسـقية بميـاه العيـون 12 مـدارا تقـدر مسـاحتها بحوالي 32 هكتار (العمراني، 2014).

الصورة (01): عين أولاد الغازي بجماعة عين مديونة

الصورة (02): عين بوعادل بجماعة بوعادل

المصدر: تصوير شخصي، بتاريخ 2019/3/2

كما تجب الإشارة هنا إلى أن هذه المصادر المائية يمارس عليها ضغط كبير من طرف الساكنة المحلية، فضلا عن كونها تتأثر بتعاقب فترات الجفاف، ذلك أن صبيبها يتأثر بشكل مباشر بعدم انتظام التساقطات المطرية. وهكذا، فتراجع تدفقها يدل على أن نظامها الهيدرولوجي مرتبط بفترة التساقطات المطرية.

نستنتج من خلال ما سبق أن مشكل العطش الذي تعاني منه ساكنة حوض ورغة يتكرر سنويا، ويدل هذا على عمق وتجذر هذا المشكل في هذه المناطق، ويظهر ذلك أيضا من خلال تعدد أشكال تكيف السكان مع وضعية الندرة المائية خلال فصل الصيف وفترات الجفاف. ومن هنا يمكن القول إن حوض ورغة بشكل عام وإقليم تاونات بشكل خاص، يعرف تناقضا كبيرا وملموسا يتمثل في الوقت الذي يتوفر فيه على إمكانات مائية هامة ومتنوعة فإن شبح العطش يهدد ساكنته سنويا، لذلك ينطبق عليه القول بأن إقليم تاونات "كالعير في الصحراء يحمل فوق ظهره الماء وهو يعاني العطش".

بالإضافة إلى ذلك، فالمشاكل السوسيومجالية المرتبطة بالموارد المائية بحوض واد ورغة تتعلق في جزء كبير منها بأمور تدبيرية وليس بالندرة، وذلك بالنظر لغنى وتنوع الامكانات المائية السطحية منها والجوفية. لكن هذا الغنى يبقى على مستوى التوظيف التنموي محدود، ومرهون بضرورة إعادة النظر في السياسة المائية الوطنية بشكل عام، خاصة على مستوى أشكال تدبير وتعبئة هذه الموارد، قصد بلوغ أهداف التنمية الشاملة (العمراني وجدي، 2017).

2) الاكراهات والتحديات التي تواجه الموارد المائية بحوض ورغة

2-1: توالي سنوات الجفاف أهم تحدي يواجه الموارد المائية بحوض ورغة

إن تعاقب سنوات الجفاف يعد من أهم الاكراهات التي تواجه تدبير الموارد المائية بالأوساط الريفية بالمغرب بشكل عام، وبحوض ورغة بشكل خاص. يكشف هذا المشكل هشاشة منظومة تزويد التجمعات السكنية بالماء الشروب في فصل الصيف وخلال فترات الجفاف الطويلة.

الشكل (02): توزيع التساقطات المطرية السنوية ببعض المحطات الهيدرومناخية بحوض واد ورغة ما بين 1956 و 2015.

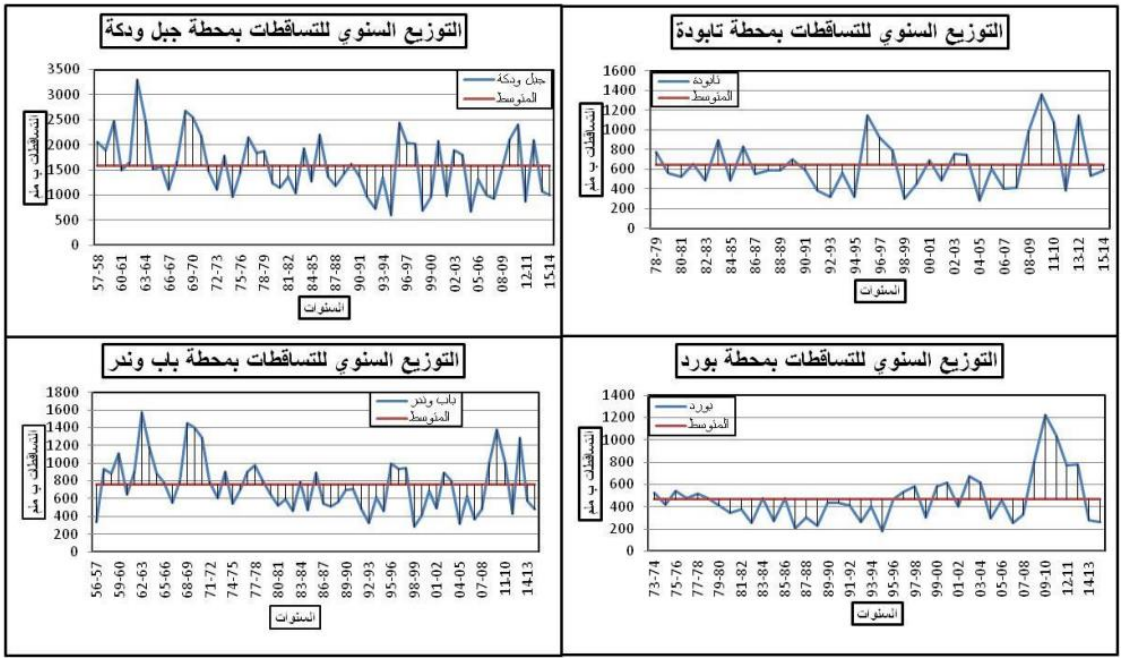

المصدر: وكالة الحوض المائي لسبو (بتصرف)

يتبن من خلال تحليل معطيات الشكل رقم أن توزيع التساقطات المطرية السنوية بحوض واد ورغة يتميز بتذبذب كبير من سنة لأخرى. تمثل هذا التذبذب في كون الحوض عرف سنوات رطبة نسبيا تركزت خلال فترة الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، وسنوات جافة، امتدت على مدة طويلة، ابتداء من أواخر السبعينيات حتى بداية القرن الحالي، وقد تميزت بنقص حاد في كمية التساقطات المطرية. وهكذا، فقد كان لهذه الفترة الجافة الطويلة انعكاس كبير على حجم الإمكانات المائية بحوض ورغة.

وفي هذا الإطار، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1956 و2015 فنلاحظ أن أعلى كمية للتساقطات المطرية بمحطة باب واندر سجلت خلال بداية الستينيات من القرن الماضي (1963)، حيث بلغت 1578 ملم، في حين سجلت أدنى كمية خلال سنة 1999، إذ لم تتعدى 284 ملم.

2-2: تلوث مياه الوديان والسدود بمخلفات مرج الزيتون والاستعمال المنزلي

يعد التلوث من بين أهم التحديات التي تواجه الموارد المائية سواء السطحية منها أو الباطنية بمنطقة حوض واد ورغة ككل، ويرتبط هذا بشكل أساسي بتوجيه مياه الصرف الصحي في اتجاه واد ورغة وروافده، وبإلقاء مخلفات عصر الزيتون (المرج) في المجاري المائية دون معالجة، من طرف مئات المَعاصر التقليدية والعصرية التي تعالج سنويا، أكثر من 56 ألف طن. ونشير في هذا الصدد، إلى أن خمس معاصر عصرية بمدينة تاونات تقذف في اتجاه ورغة أو في اتجاه روافده خلال سنة زيتية واحدة (100 يوم)، حوالي 7100 م^3 من "المرج" (Sébastien b, 1999). وتكمن خطورة التلوث الناتج عن "المرْج" في كون لتر واحد منه يعادل 150 لترا من المياه المستعملة الحضرية (ضايض، 2008).

كل هذا ينتج عنه الإخلال بالنظام البيئي على مستوى المنظومة المائية السطحية بالمنطقة، حيث تهدد الحياة المائية بها، وتدهور جودة مياه الشرب، ونفوق الأسماك مثل "الكربة" و"النهري" و"البوقة".

إن تركز الوحدات الصناعية المتخصصة في عصر الزيتون بالمراكز الحصرية وشبه الحضرية يسهم بشكل كبير في تلويث المياه السطحية للوديان والسدود، حيث تستغل قنوات الصرف الصحي لتصريف مياه المرج في اتجاه الوديان بدون معالجة.

2-3: مشكل توحل حقينة السدود بالأطيان والأتربة

ترتبط ظاهرة التوحل بنقل الحمولات الصلبة من عالية الأحواض إلى المناطق المنخفضة، والى حقينة السدود في أغلب الأحيان، بمساعدة عامل الجريان المائي. وذلك راجع لعدة أسباب منها ما هو طبيعي، مرتبط بوجود انحدارات قوية، وتركز التساقطات المطرية، وانتشار صخور هشة سريعة التأثر بالماء. فضلا عن تدخلات العامل البشري المقصودة وغير المقصودة.

يعد مشكل توحل السدود من أهم المشاكل التي تعاني منها السدود بالمغرب، ذلك أن البنية الهيدروليكية بالمغرب تفقد قدرتها الإجمالية في التخزين. ويعتبر سد الوحدة من السدود المهددة بخطر التوحل السريع، حيث يفقد سنويا 17.9 مليون م^3 من سعته البالغة 3770.4 مليون م^3 (وزارة التجهيز والماء، 2022).

يشكل مشكل توحل السدود تهديدا خطيرا للمجهودات المبذولة في تعبئة المياه السطحية. ويرتبط ذلك بطبيعة الركيزة الصخرية الهشة التي تهيمن على حوض ورغة، والتي تساعد على تسريع وثيرة نشاط آليات التعرية المائية بسفوح الجبال في العالية. وهكذا، فسدود حوض سبو مهددة بشكل كبير بالتوحل، حيث إن حوالي 20 مليون م^3 تضيع سنويا من مجموع حقينة هذه السدود. (وكالة الحوض المائي لسبو، 2006)

2-4: توسع النسيج المعماري بالمدن والمراكز شبه الحضرية

أدى توسع النسيج المعماري بالمدن والمراكز شبه الحضرية بحوض ورغة إلى ارتفاع الطلب على الماء وتنوع قطاعات استعماله، ذلك أن نسبة التمدين بإقليم تاونات انتقلت من 11,41% إلى 13,02% خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و2014؛ هذا التحول أدى إلى تسرب ممارسات جديدة مرتبطة بالسلوك الحضري للتعامل مع الماء.

الشكل (03): أهم المدن والمراكز شبه الحضرية بإقليم تاونات

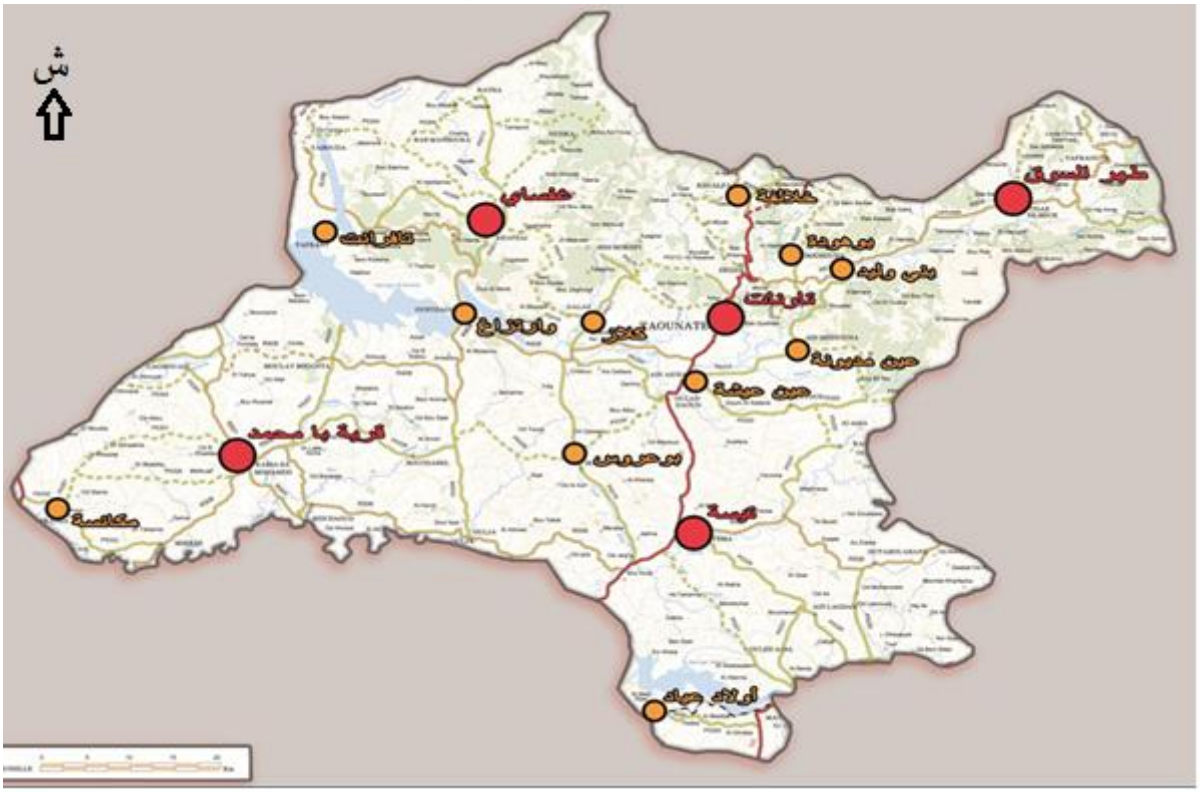

المصدر: دراسة التأهيل الترابي للمراكز الناشئة بإقليم تاونات، الوكالة الحضرية لتازة- تاونات.

3) الموارد المائية بحوض ورغة وآفاق التنمية

تشكل الموارد المائية بشتى أنواعها حجر الزاوية في كل مشاريع التنمية. لأن توفرها أو نقصها يؤثر إما بشكل إيجابي أو سلبي على حياة المواطنين الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية. وهكذا فبناء منظومة التنمية بمنطقة الجبال المنخفضة للريف الأوسط، اعتمادا على توظيف الموارد المائية، يجب أن ينطلق أولا من التأسيس لإعداد هيدرو- فلاحي شامل للمنطقة، عبر وضع مخطط زراعي ومائي، انطلاقا من جلب الماء بواسطة محطات ضخ من المسطحات المائية الموجودة في المنطقة (سد الوحدة، وسد بوهودة، وسد الساهلة، وسد أسفالو...) لسقي الأراضي المنخفضة الممتدة على طول الأودية في مرحلة أولى، ويمكن توسيع مدارات المسقي لتشمل الأراضي المنخفضة ذات الانحدار الخفيف الممتدة عند أقدام التلال في مرحلة ثانية.

يتأسس تحقيق آفاق التنمية المحلية المندمجة المرتبط باستغلال الموارد المائية بمنطقة جنوب الريف الأوسط بشكل أساس على ضرورة معالجة تلوث مياه الوديان. ولبلوغ هذا الهدف ينبغي العمل على تعزيز وتنسيق التعاون بين مختلف الجهات المعنية، بما ينسجم مع المصلحة العامة ومصلحة أصحاب المعاصر بشكل عام، وبما يخدم المنظومة البيئية بشكل خاص، وذلك للبحث عن مواقع أمنة بيئيا ومحروسة لتجميع مياه "المرج" في أحواض تجفيف ذات سطوح كبيرة فوق تربة غير نافذة، ثم استخدامها لري الأشجار المثمرة. بالإضافة إلى إنشاء محطة مركزية لمعالجة مياه المرج مجهزة بمختبر، وأخرى صغيرة على مستوى كل معصرة. وكذا خلق جمعيات وتعاونيات لتنظيم قطاع تجميع مياه المرج وتجفيفها.

يشكل النشاط السياحي، رهان تنموي واعد بالمنطقة، وذلك من خلال ما تتوفر عليه من مؤهلات سياحية هامة، يمكن استثمارها لبناء مستقبل تنموي مستدام. هذه الموارد تتمثل بشكل أساسي في التنوع الطبيعي والثقافي، إلا أنها تستغل بشكل عشوائي. كما يمكن للمواقع السياحية (بحيرات السدود، محيطات العيون، ضفاف الوديان، مآثر تاريخية...) أن تضطلع بدور فعال في تعزيز التنمية، وذلك من خلال عائدات الخدمات التي يقدمها السكان المحليين للزوار.

ولتهيئة المواقع السياحية بحوض ورغة، كأرضية لانطلاق سياحة داخلية مستدامة، بهدف تركيز المصاريف المالية للإنفاق السياحي في المنطقة، يقتضي الأمر ضرورة تقوية التجهيزات السياحية، وذلك عبر توسيع وتهيئة الطرق المؤدية للمواقع السياحية، ومعالجة أشكال الاستغلال العشوائي لتلك المواقع؛ كما يجب جعل منطقة حوض ورغة كمحطة سياحية جبلية ضمن مدارات السياحة الجهوية والوطنية؛ بالإضافة إلى العمل على إشراك السكان المحليين المستهدفين من مشاريع تهيئة المواقع السياحية، وذلك عبر تحسيسهم بأهميتها وانعكاساتها الاقتصادية على وضعيتهم الاجتماعية؛

خاتمة

نستنتج انطلاقا مما سبق أن حوض ورغة الأوسط يتوفر على إمكانيات هامة ومتنوعة على مستوى الموارد المائية (شبكة كثيفة من الوديان، عيون مائية ذات صبيب هام ودائم، سدود...) يمكن تثمينها وتوظيفها، عبر إقامة نشاط سياحي مستمر على مدار السنة وجعلها كمدخل للتنمية المحلية، بهدف توفير مدخول سنوي مستمر للساكنة. كل هذا سيسهم في تثبيت الساكنة القروية في أماكنها والعمل على الحد أو التخفيف من ظاهرة الهجرة القروية المحلية، نحو المراكز شبه الحضرية القريبة أو النزوح نحو المحاور الطرقية.

الببليوغرافيا

بوطلاقا محمد (2019): الهشاشة البيئية بحوض ورغة وتزايد حدة الأخطار الطبيعية في ظل التقلبات المناخية. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 421ص.

الحافيظ إدريس (2015): الموارد المائية بالمغرب، الإمكانات والتدبير والتحديات، الطبعة الأولى. وجدة، المغرب، (488 ص).

ضايض حسن (2005): المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 517 ص.

ضايض حسن (2008): أرياف شمال فاس وتعدد الخلل البيئي، في إشكالات بيئية ببوادي جبال الريف (المغرب). منشورات مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية – تطوان، ص ص: 41 -61.

العمراني عبد الواحد (2007): تدبير الموارد المائية بجماعة بوعادل: الإمكانيات، التهيئة ومستقبل التنمية: حالة منبع بوعادل (إقليم تاونات). بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 165 ص.

العمراني عبد الواحد (2014): أطلس العيون المائية بعالية حوض ورغة الأوسط ودورها في تنظيم المجال والمجتمع (حالة جماعات: عين مديونة وبوعادل وبني وليد). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 378 ص.

العمراني عبد الواحد (2016): الموارد المائية بجماعة بوعادل: الإمكانيات، والتهيئة ومســـتقبل التنمية. الطبعة الأولى، مطبعة بلال، فاس. 138ص.

العمراني عبد الواحد وجدي حفيظ (2017): الموارد المائية بجهة فاس مكناس، بين مرتكزات التوظيف التنموي وإشـــكالية تحقيق التوازن الترابي. منشـورات كلية الآداب والعلوم الإنسـانية بمكناس، سـلسـلة الندوات رقم 52، جامعة المولى إسـماعيل، مكناس، (ص. ص: 28-45)؛

نشـرات وكالة حوض سـبو (2006): وكالة الحوض المائي لسـبو: مؤسـسـة في خدمة الماء ومسـتعمليه. تصـفيف وإخراج وطباعة ببليغراف نيون، فاس، المغرب، 23 ص.

LAOUINA A., 1994. Démographie et dégradation de l'environnement, le cas de la montagne Prérifaine. In, Rencontre de Tetouan IV de 30 au 31 Octobre, 1993, G.E.R.M, FLSH, Tetouan.

SEBASTIEN B., 1999. Protection de la ressource en eau du barrage Sahla, Maroc, Taounate, p13.

TOUZANI H M., 1993. L'Erosion dans le Périf et sa bordure Rifaine (Ravinement – étude quantitative). Thèses de Doctorat, Uni, de Paris, Paris.

الموارد الترابية بعالية أسيف ملول: مظاهر الهشاشة وأشكال التدبير في أفق تنمية مستدامة لنمط إنتاج معيشي

عبد الواحد فنيك، وحيد العدناني، نعيمة كيي

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق

ملخص:

تشكل المناطق الجبلية بالمغرب مجالا للتنوع والغنى الطبيعي والبشري، نظرا لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، والتي راكم الإنسان المحلي خبرات واسعة في تدبيرها وحسن استغلالها.

تنتمي منطقة عالية أسيف ملول إلى الأطلس الكبير الأوسط. تتميز بوعورة تضاريسها، وبمناخها شبه الجاف، مما يساهم في وجود موارد مائية محدودة، تتجلى في منابع أسيف ملول، الذي يعد إحدى الروافد الأساسية لواد العبيد. كما تبقى المناطق الصالحة للزراعة محدودة على ضفاف النهر، حيث تنتظم المشارات الزراعية في شكل ضيعات مجهرية، تنشط بها زراعات معاشية تقليدية.

تعرف المنطقة تكرارا لمجموعة من الكوارث الطبيعية، كالفيضانات الموسمية المدمرة، والناجمة عن العواصف الرعدية خلال فصل الصيف، الشيء الذي يخلف سيولا جارفة تغمر الأراضي الفلاحية مما يساهم في إتلاف المحاصيل الزراعية، وبالتالي تحد من مداخيل الساكنة، وتكرس استمرارية نمط الإنتاج التقليدي، وتحول دون العصرنة والتحديث.

الكلمات المفتاح : الموارد الترابية، أسيف ملول، المناطق الجبلية، الهشاشة، انتاج معيشي.

Résumé :

Les zones montagneuses du Maroc constituent un espace de diversité et de richesses naturelles et humaines, du fait de la variété des ressources naturelles dont elles disposent, que l'homme local a accumulé de larges expériences pour bien les gérer et les exploiter.

La région d'Assef Melloul, est une zone du haut Atlas central, caractérisé par des reliefs accidenté et un climat semi-aride, ce qui limite ces ressources en eau bien présenté par les sources d'Assif Melloul, l'un des principaux affluents de la vallée de l'Oued El-abaid.

Les surfaces cultivés sont très limitées et concentrés sur les berges du fleuve, où les champs agricoles sont organisés sous forme de minuscules fermes, ou la dominance à des cultures maraichères primitives.

La région connaît la récurrence d'un groupe de catastrophes naturelles, telles que des inondations saisonnières destructives. Elles contribuent à la destruction des cultures agricoles, limitant ainsi les revenus de la population et à la continuité du modèle de production traditionnel et empêchant la modernisation.

Mots clés : ressources territoriaux, Assef Melloul, développement durable, vulnérabilité, production de subsistance.

مقدمة :

تعد الجبال المغربية مجالات ترابية استراتيجية، نظرا لما تتوفر عليه من موارد طبيعية متنوعة، وللأدوار التي تلعبها في توازن المنظومة المجالية الوطنية، حيث أنها المزود الرئيسي لباقي المجالات الأخرى (سهول وهضاب) بالموارد الضرورية من أجل توازنها كالماء والتربة الخصبة والمواد العضوية... وقد تمكن إنسان هذه المناطق من التأقلم مع الظروف الصعبة و مظاهر العطوبة والهشاشة، وهو ما تؤشر عليه كل المعطيات الميدانية في عالية أسيف ملول، التي تعد من المناطق الجبلية الأكثر عزلة في جبال الأطلس الكبير الأوسط الكلسي، حيث تتظافر قساوة المناخ وندرة المناطق المنبسطة والصالحة للزراعة، وهي عناصر طبيعية تحكم على إمكانية تطوير الساكنة المحلية لنمط إنتاج عصري، أمرا صعبا، وبالتالي يستمر نمط الإنتاج التقليدي والمعيشي بهذه المنطقة رغم قيمة وتنوع المنتوجات المحلية بالمنطقة.

I- الإشكالية:

يسعى هذا العمل إلى تشخيص المؤهلات الطبيعية والبشرية، والوقوف عند مظاهر الهشاشة الطبيعية في مجال عالية أسيف ملول، ضمن المجال التابع للجماعة الترابية بوزمو، وتأثيرات هذه الهشاشة على مؤشرات التنمية المحلية بالمنطقة، ثم الخروج بمقترحات واستراتيجيات التدخل من أجل التقليل من آثار المخاطر الطبيعية الناجمة عن الفيضانات، وضعف تثمين المنتوج المحلي رغم ندرته.

فما هي المؤهلات الترابية بعالية أسيف ملول؟ وكيف تساهم هشاشة هذه المؤهلات والاستغلال البشري في سيادة نمط إنتاج معيشي بالمنطقة؟

II-الفرضيات:

- المجال الطبيعي بعالية أسيف ملول يزخر بمؤهلات طبيعية مهمة لكنها تتسم بالهشاشة.

- نمط الاستغلال والتدبير البشري بالمنطقة هو المسؤول عن استمرارية نمط الانتاج المعيشي بالمنطقة.

III- منهجية العمل:

تفرض علينا طبيعة العمل منهجية ذات شقين: الشق الأول تعتمد الدراسات السابقة، كمصدر منهجي لدراسة المجالات الجبلية، والموارد الترابية، وخاصة التي تناولت المنطقة، وفي الشق الثاني يبقى البحث الميداني مصدرا لسد الثغرات والنواقص التي لم تغطيها الدراسات السابقة، وذلك من خلال ما ركمناه من تجربة ميدانية نتيجة العيش بالمنطقة، ومعرفة نمط عيش الساكنة وتمثلاتهم لواقعهم المعيشي، ونمط التنمية التي ينتظرونها.

IV- التشخيص السوسيوبيئي لعالية أسيف ملول

1- الوسط طبيعي: تجليات عناصر العطوبة

تنتمي منطقة عالية أسيف ملول إلى جبال الأطلس الكبير الأوسط، وهي تتميز بوعورة التضاريس، التي تتراوح فيها الارتفاعات ما بين 2200م بمركز إملشيل و3101 متر في قمة عالية تيزي نتغرغيزت، وبسفوح شديدة الانحدار، تخترقها أودية متعمقة، وتنتظم القمم في شكل أعراف طولية من الشمال الشرقي في اتجاه الجنوب الغربي، ويتدرج الانحدار العام من الجنوب الشرقي في اتجاه الشمال الغربي.

الخريطة رقم 1 : الخصائص الطبيعية بعالية أسيف ملول

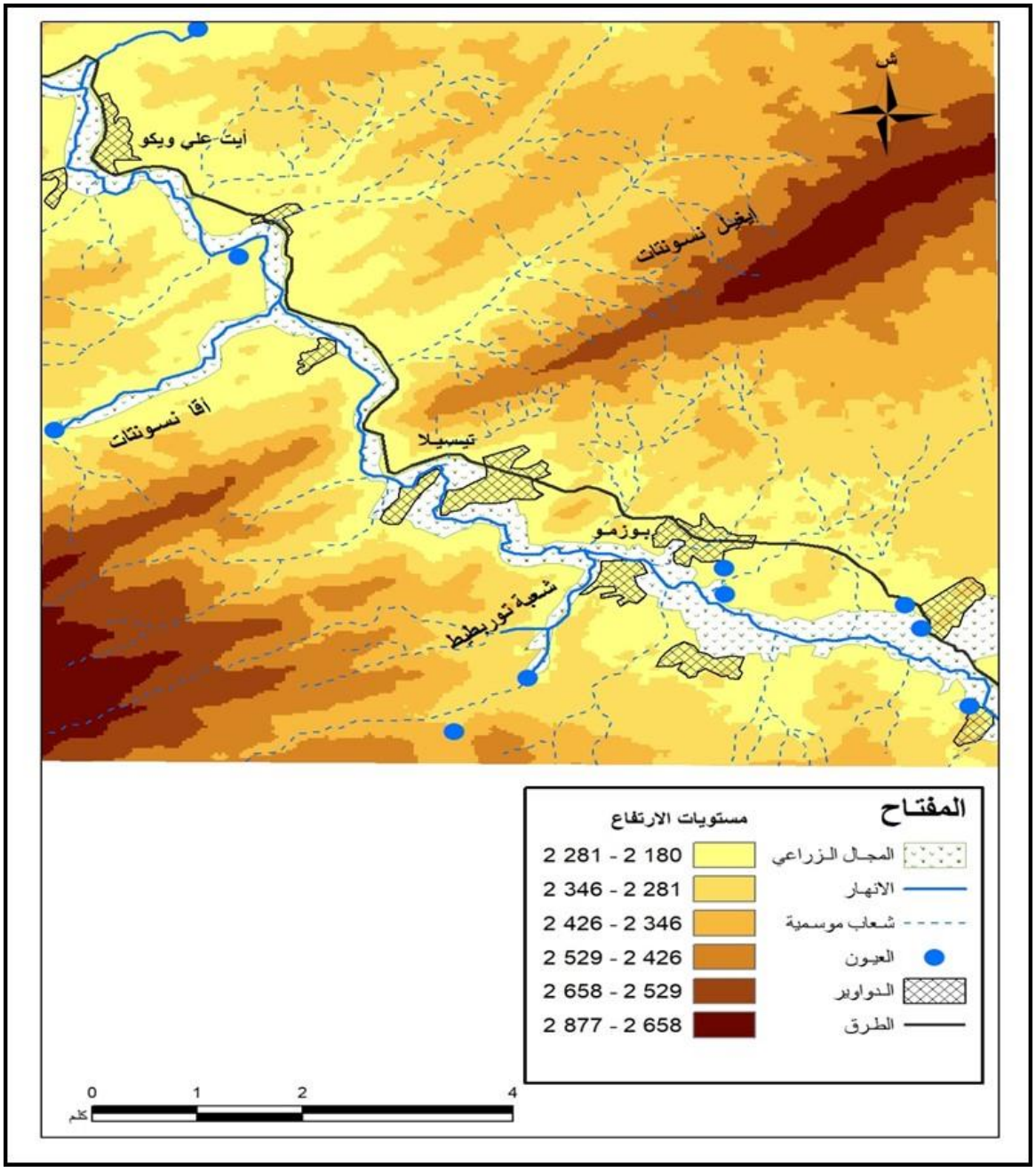

المصدر : خريطة إملشيل 1/100000

تتميز عالية أسيف ملول بمناخ شبه جاف ذو شتاء قارس كما صنفها أومبيرجي، ويقدر المعدل السنوي للتساقطات ب272 ملم، رغم تواجد تغيرات كبيرة من حيث معدلات التساقطات السنوية بين سنة وأخرى، ويبقى فصل الربيع أكثر الفصول تساقطا للأمطار حسب الاحصائيات المناخية للمنطقة(مركز إملشيل)، بينما تتراوح درجات الحرارة بين 9- درجات في فصل الشتاء و28 درجة في فصل الصيف، مما يعني أن المنطقة تعرف مدى حراريا سنويا مرتفعا.

وتعرف المنطقة تواجدا لشبكة مائية دائمة الجريان، تتجلى في أسيف ملول، أحد الروافد المهمة لواد العبيد، والذي ينبع من عالية الحوض المائي لأسيف ملول، حيث تتواجد العيون المائية المهمة، قرب قرية أكدال، ومن أهمها عين "إفسيسن".

ويغلب على المنطقة الغطاء النباتي المتفرق والقصير القامة، مثل نبات الشيح والنباتات الشوكية، التي تتميز بجذور متعمقة وبطابع التباعد النسبي، وبالصفصاف في ضفاف الأودية الضيقة، الذي قام الإنسان بغرسه في هذه الأماكن نظرا لاحتياجاته الكبيرة للماء.

في حين التربات الخصبة، هي تربات غرينية ناجمة عن الفيضانات الموسمية، تتركز في المناطق القريبة والمجاورة للواد، مما يجعل من المجالات الصالحة للزراعة ولممارسة الأنشطة الفلاحية ضيقة، وممتدة على طول واد أسيف ملول.

يتضح إذا أن المجال الطبيعي لعالية أسيف ملول، يتسم بكل مظاهر الهشاشة والعطوبة، حيث التضرس الشديد وجفاف المناخ وندرة الغطاء النباتي، وضيق المجالات الصالحة للزراعة، وندرة الموارد المائية.

2- المجتمع: تفاقم العجز التنموي

تعد منطقة عالية أسيف ملول مجالا لاستقرار قبائل أيت يافلمان الصنهاجية، وبالضبط قبائل أيت حديدو، التي تعرف تكريسا للطابع الانقسامي للقبيلة المغربية (Gelner.E 1969)، حيث تنقسم إلى قبيلتين كبيريتين هما : قبيلة أيت ابراهيم وقبيلة أيت يعزا، وتشير المصادر التاريخية أن هذه القبائل استقرت بالمنطقة منذ منتصف القرن 17م، حيث صعدت من منطقة إمضغاس (مسمرير حاليا)، خاصة بعد تصدع التحالف الاستراتيجي بين قبائل أيت عطا وقبائل أيت يافلمان، الذي كان موجها لتدبير المراعي ومناطق النفوذ بين القبيلتين وإلى مواجهة قبائل بني معقل في واحة تافيلالت التي تتصارع معهما حول مراعي أمغا (المناطق المحيطة بواحة غريس وتافيلالت) (Pyron.M 1975.)

ومن الناحية الإدارية فمجال الدراسة، تابع للجماعة القروية بوزمو التابعة لدائرة إملشيل، عمالة ميدلت وضمن مجال قبيلة أيت إبراهيم، وتقدر ساكنة جماعة بوزمو حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2014 بحوالي 9583 نسمة مقسمة على حوالي 1638 كانون (أسرة) (الإحصاء العام 2014)، ويغلب على ساكنة الجماعة الفئات النشيطة بنسبة تقدر ب 56 %، ثم فئة الصغار 35% بينما تقدر فئة الشيوخ ب9%، وتوفر هذه البنية العمرية يد عاملة مهمة تساعد على مزاولة الانشطة الفلاحية المختلفة ، كما تشكل ضغطا على الخدمات الاجتماعية الضعيفة، أساسا كالصحة والتعليم، وهو ما تعبر عنه بعض المؤشرات الاجتماعية، لكون الجماعة لا تتوفر إلا على مستوصفين قرويين، يفتقران للتجهيزات والموارد البشرية الضرورية، وحوالي 17 مدرسة للتعليم الابتدائي، بينما تفتقر الجماعة لأي مؤسسة للتعليم الثانوي، وهذا ما يفسر ارتفاع نسب الهذر المدرسي في صفوف الفتيات خاصة، وتبلغ نسبة الأمية ب 62%.

بينما يبقى الدخل الفردي لمعظم الساكنة متدنيا، جدا ذلك أن أزيد من 74% من الساكنة تحت عتبة الفقر، كنتيجة طبيعية لارتفاع نسبة البطالة وقلة فرص الشغل وقلة الأنشطة المدرة للدخل، وكل هذه العناصر تجعل مؤشر التنمية البشرية على مستوى الجماعة متوسطا، يقدر ب 0,547 (الإحصاء العام 2014).

3 أنماط الإنتاج : الضعف التقني والمعاشية في الانتاج

1.3- الفلاحة المعاشية بعالية أسيف ملول

يغلب على الأنشطة الإنتاجية بالمنطقة نمط الإنتاج الرعي–زراعي، حيث تشتغل أكبر نسبة من الساكنة النشيطة في القطاع الفلاحي، خاصة الزراعة المعيشية على ضفاف نهر أسيف ملول، وتمارس فيها زراعة الحبوب أساسا، كالقمح الصلب والشعير والذرة، ويبدأ الموسم الفلاحي منذ شهر شتنبر بعد الانتهاء من جمع محاصيل الحبوب(قمح وشعير) يبدأ الفلاح

بزراعة الحبوب من جديد حيث تدوم فترة الانبات مدة طويلة جدا تبدأ أكتوبر إلى غشت (10 أشهر تقريبا)، وبعض الخضروات الخريفية كاللفت والجزر الأصفر، ويبقى البطاطس أهم منتوج فلاحي بالمنطقة إلى جانب الحبوب والتفاح.

الجدول رقم 1 : تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بمنطقة بوزمو

المنتوج	2015	2017	2019
التفاح	1800 ط	1970	2400
البطاطس	3600 ط	3180	4000
الحبوب	28000 ق	36400	41530

المصدر: المركز الفلاحي، إملشيل 2020

وتعرف هذه المحاصيل الزراعية ضعف في المردودية، حيث أن إنتاج البطاطس، وهو من المنتوجات الفلاحية الرئيسية بالمنطقة، لا يتجاوز 4000 طن في السنة، ثم التفاح الذي يقدر انتاجه السنوي بحوالي 2400 طن في السنة، كما تتوفر المنطقة على قطيع مهم من رؤوس الماشية تقدر ب 63000 رأس، خاصة الأغنام من الصنف المحلي التي تشكل نسبة 77% من حجم القطيع ثم الماعز ب 18%، والأبقار ب 5 % (معطيات المركز الفلاحي بوزمو2020) ،كما أن الإنتاج السنوي للحبوب خاصة الشعير والقمح يبقى ذو مردودية ضعيفة حيث لا تتجاوز في أفضل الحالات 17 ق/ه، يخصص معظم الإنتاج من الحبوب، خاصة الشعير، لعلف الماشية، والتي بدورها تشكل عصب الحياة الاقتصادية لقبائل المنطقة منذ قرون (لذلك يطلق على الماشية لقب "المال"، ذلك أن الأسرة تبيع رؤوس الماشية للحصول على الأموال)، بغية التزود بحاجياتها الأساسية يوم السوق الأسبوعي.

يبدو جليا أن المنطقة تعرف إنتاجا فلاحيا متنوعا، لكن قلة الأراضي الصالحة للزراعة وصغر الملكيات العقارية "ملكيات مجهرية"، تنتشر على طول الوادي، حيث المتوسط الملكية لا يتجاوز 0.8 ه، كما أن ضعف الوسائل التقنية لإنتاج، وتفاقم ظاهرة الفيضانات، وقلة التأطير التقني للفلاحين بالمنطقة، وغياب دعم الدولة، كلها عوامل تؤدي إلى استمرارية الطابع المعيشي للفلاحة بالمنطقة.

2.3- تتسم الأنشطة غير الفلاحية بالندرة

يساهم طابع العزلة الذي تعاني منه المنطقة في ضعف الاقتصاد المحلي بصفة عامة، حيث أن معظم الساكنة النشيطة تشتغل في القطاع الفلاحي، الذي يعد القطاع الرئيسي بالمنطقة، إضافة إلى بعض الأنشطة السياحية الموسمية الضعيفة خاصة في قرية أكدال، حيث نجد بعض المأوي الجبلية حوالي 8 مآوي لكنها غير مصنفة، ويقتصر نشاطها على فصل الصيف وخلال مهرجان "موسم الخطوبة" الذي يقام نهاية شتنبر كل سنة(مجلة أخيام 2015)، إضافة إلى بعض الأنشطة التجارية المرتبطة أساسا بتجارة القرب والتي تبقى هي الأخرى ضعيفة، لأن الساكنة غالبا ما تعتمد في تزودها بالمواد الأساسية

بالسوق الأسبوعي، وتبقى بعض الأنشطة التجارية الضعيفة كالبزارات، التي تقدم المنتوجات المحلية للبيع مثل المنسوجات التقليدية، وبعض الأواني القديمة، فيما يخص الحرف اليدوية فهي تقتصر على بعض الورشات ة الصغيرة للحدادة.

يتضح من خلال الزيارات الميدانية إلى هذه المناطق وبالملموس، أن الدورة الانتاجية للاقتصاد المحلي ضعيفة، على كل الأصعدة ويغلب عليها نمط الإنتاج التقليدي والكفاف، حيث أن جل الأنشطة باستثناء الفلاحة تبقى مساهمتها ضعيفة في الناتج المحلي للساكنة ولهذا الواقع أثاره الاجتماعية الواضحة، حيث أن معظم الشباب بالمنطقة يهاجرون إلى المدن من أجل العمل وللهروب من واقع البطالة والفقر.

3.3- المنتوج المحلي وضعف التثمين

تتوفر المنطقة على بعض المنتوجات الفلاحية المهمة، كالتفاح، الحبوب، والخضروات المتنوعة (البطاطس، البصل، اللفت...)، وفي الغالب، هذه المنتوجات لا تحقق فائضا مهما في الإنتاج كما سبقت الاشارة إلى ذلك، وبالتالي فهي لا ترقى إلى مستوى سلسلة إنتاجية متكاملة، فإذا ما استثنينا منتوج التفاح والبطاطس، فباقي المنتوجات الفلاحية نادرا ما تلج الأسواق المحلية وحتى الوطنية، بذلك تكون هذه المنتوجات ضعيفة المساهمة في الرفع من الدخل الفردي للفلاح بالمنطقة، ومن إنتاج قيمة مضافة قد يكون سند مالي للفلاح من أجل تطوير الإنتاج وتقنياته.

تتوفر منطقة عالية أسيف ملول على ضيعات صغيرة لإنتاج التفاح، وبكميات مهمة إذ يقدر حجم الإنتاج من هذه الفاكهة بحوالي 2400 طن في السنة، وقد تطورت زراعة هذا المحصول بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، كما برزت على مستوى الجماعة، تجربة لمزرعة فلاحية جماعية لغراسة التفاح في دوار بوزمو، كما تم تأسيس سنة 2008 تعاونية ووحدة صناعية، لتثمين هذا المنتوج من خلال إنتاج خل وعصير ومربى التفاح، وباستثناء منتوج التفاح فباقي المنتوجات الفلاحية، تبقى ضعيفة التثمين إن لم نقل لا تستفيد من أي تثمين يذكر، والتالي فهي توجه خام إلى الأسواق مما يضيع على الفلاح إنتاج قيمة مضافة مهمة لمنتوجه الفلاحي.

ورغم جودة هذه المنتوجات المحلية فإنها لاتزال تعاني من إكراهات بنيوية، على رأسها ضعف الدعم وقلة التكوين، خاصة وأن معظم الشغيلة من النساء القرويات (حوالي 26 امرأة، و4 تقنيين)، كما أن هذه المنتوجات تعاني من ضعف منافذ وفرص التسويق خاصة في فصل الشتاء، بسبب العزلة، كما أن غياب وحدات للتبريد، والتخزين الملائمة لهذه المنتوجات غالبا ما يفاقم من صعوبة هذا النوع من الإنتاج.

4 تساهم الأخطار الطبيعية في تكريس الطابع المعاشي لإنتاج الفلاحي

1.4- تؤثر التغييرات المناخية على مردودية الإنتاج

تعرف المنطقة تباينا كبيرا في مستويات التساقطات خاصة الثلجية، التي تعد المصدر الرئيسي لمياه العيون التي تغذي واد أسيف ملول، والذي يعد عصب الحياة في المنطقة، حيث يتميز النظام المطري للمنطقة بتفاوتات كبيرة من موسم لأخر، فنجد سنة ذات تساقطات مهمة، وأخرى نادرة التساقطات.

المبيان رقم 1 : تطور معدلات التساقطات السنوية لمركز إملشيل ما بين 2000 و 2020

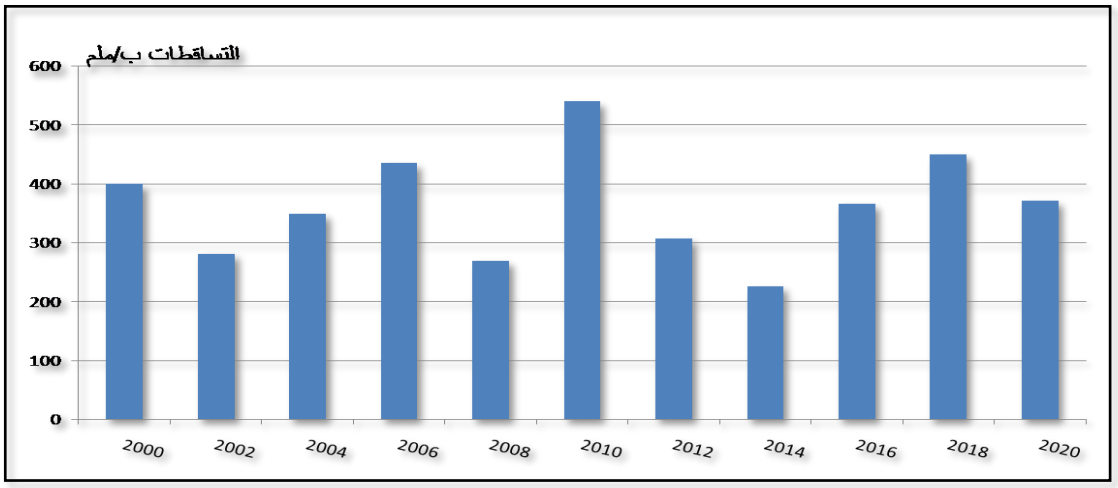

المصدر : مصلحة التجهيز بالدائرة الترابية لإملشيل 2020

يتضح من خلال قراءة هذه المعطيات، أن مناخ المنطقة يتميز بكونه شبه جاف، ويعرف تغايرات كبيرة في معدلات التساقطات من موسم لأخر مما ينعكس سلبا على توفير المياه الكافية لسقي المحاصيل الزراعية، خاصة، زراعة التفاح والبطاطس التي تعد من المحاصيل المستهلكة من الماء، وهو ما يساهم في تقلص المناطق المزروعة خاصة في "عالية أكدال"، كما أن ندرة التساقطات ينعكس سلبا على الزراعات البورية، ومناطق الرعي الجماعية "إكدلان" وبالتالي التأثير المباشر على مردودية الموسم الفلاحي بالمنطقة.

2.4- الفيضانات الموسمية وفداحة الخسائر في المحاصيل الزراعية

تصنف منطقة عالية أسيف ملول، من المناطق التي تعرف توالي العواصف الرعدية التي تعرفها المنطقة خلال فصل الصيف، والتي تبدأ أساسا من شهر يوليوز إلى نهاية شتنبر، والتي تكون عبارة عن تساقطات محلية، ناجمة عن التكاثف الفجائي والسريع للهواء الرطب المتصاعد من المسطحات المائية، وتتسم بطابعها العنيف والتمركز في الزمن والمكان، وينجم عن هذه الظاهرة فيضانات خطيرة تشكل تهديدا حقيقيا للساكنة والمجالات الزراعية على طول واد أسيف ملول والشعاب المجاورة له.

يقدر مجموع الأيام التي تعرف فيها المنطقة عواصف رعدية، بحوالي 21 يوم خلال السنة كمعدل(منوغرافية بوزمو2015)، إلا أن حدتها تختلف حسب الشهور، حيث تزداد في شهري غشت وشتنبر، وهي الفترة التي توافق نضج المنتوجات الرئيسية، خاصة التفاح والبطاطس، وكذلك الحبوب، وتسبب هذه الرعود خسائر فادحة على مستوى المحاصيل، حيث تغمر المياه الحقول ، وتجرف المحاصيل، من حبوب وخضر (بطاطس وبصل) في حين يتسبب البرد القوي في إتلاف الفواكه كالتفاح، و يعرض تماره للتلف مما يؤثر على جودتها، وهذا ما يشكل خسارة مالية كبيرة للفلاح المحلي. وكل هذه الأخطار (الفيضانات والبرد) تساهم في تكبد الفلاحة المعاشية بالمنطقة خسائر مادية كبيرة (جنان لحسن ، 2009)، مما ينجم عنه استمرار في نمط الانتاج التقليدي المعاشي، ويستوجب الحد من هذا الواقع تدخلات عقلانية ومستعجلة، ودعم كبير من طرف الدولة، لهذه الساكنة التي تواجه غضب الطبيعة، وواقع التهميش التنموي.

وقد تزايدت وثيرة هذه الظاهرة في الخمس سنوات الأخيرة، نتيجة ما يشهده العالم من تغييرات مناخية قوية، حيث سجلت سنة 2017 حوالي 25 يوم رعد قوي، وفي سنة 2018 حوالي 17 يوم، وفي 2019 حوالي 23 يوم رعد قوي(البحث الميداني)، وهذا يدل على التفاوت السنوي في عدد أيام الرعد بين سنة وأخرى.

5 أشكال التدبير والتدخل

1.5- يسود الطابع التقليدي في تدبير الموارد الترابية بالمنطقة

ينجم عن الضعف التقني وصعوبة التضاريس وقلة الأراضي الزراعية، سيادة نمط التدبير التقليدي العرفي، حيث تتميز الأنشطة الفلاحية بالمنطقة بكونها ذات نمط تقليدي، من تقنيات ووسائل الإنتاج، حيث أن الحرث يتم باستعمال الدواب (الزوجة) والمحراث الخشبي، وكما تتم عملية الحصاد والنقل بطرق تقليدية، بينما تتم عملية الدرس بالآلة، وقد ساهمت هذه التقنية الأخيرة في اختفاء "الأنرار"، والذي كان يتم تهيؤه كل فصل الربيع من أجل استقبال سنابل القمح، لدرسها، باستعمال البغال والحمير، وكان ذلك يتطلب أسابيع عمل شاقة، لكن مع المكننة أصبح الأمر لا يستغرق إلا ساعات، وبالتالي توفير الوقت للعمل في مجالات أخرى.

هذا ويخضع تقسيم مياه السقي لتنظيم عرفي دقيق وموروث عن فترات قديمة، حيث أن الماء في حالة الندرة يخضع لنظام القسمة عبر النوبة المائية (تاكورت نوامان)، ويتم الفصل في النزاعات المائية من طرف جهاز عرفي يسمى بآجماعة التي يترأسها أمغار ن تقبيلت، أما في حالة الوفرة فإن الماء، يتم تحويله مباشرة من النهر إلى السواقي بشكل فردي بكامل حرية الفلاح، وتمكن عملية السقي من خلال بناء الأكوك (السد التلي)، والذي تتعاون فيه كل ساكنة الدوار أو المجال المسقي لبنائه وإصلاحه كل سنة، ويسمح هذا النوع من الاستغلال بامتياز كبير لصالح العالية، التي تستفيد أكثر من الماء، بينما تبقى السافلة تحت رحمة ما تجود به العالية من ماء.

هذا ويغلب على نظام السقي بالمنطقة، طريقة السقي بالإغراق (إغراق الحقل بالماء) أو السقي بالربطة، وهو ما يشكل هدرا كبيرا للماء، فين حين لا تزال تقنية السقي بالتنقيط شبه منعدمة في المنطقة، إلا في بعض الضيعات النموذجية، وتتعدد الأسباب في هذا لكون المنطقة تعتمد بشكل كلي على مياه الأنهار والعيون، وبالتالي يصعب تجهيزها بتقنية السقي بالتنقيط، ويساهم نمط العيش والتفكير في صعوبة الاعتماد على تقنية التنقيط، لأن الساكنة تحتاج إلى العشب لتغذية الماشية التي تعد المورد الرئيسي للأسرة (الأبقار الحلوب)، أما تقنية التنقيط فهي تقلص من المساحة المسقية (فنيك عبد الواحد 2017)، وتركزها بمحيط النبتة أو الشجرة، من أجل ضمان استفادة أكبر، من كمية مياه السقي من طرف الشجرة.

كما أن التكلفة المادية لهذه التقنية مرتفعة ولا يمكن للفلاح تحمل هذه المصاريف الضخمة، أضف إلى ذلك غياب دعم الدولة بسبب صغر مساحة الملكية العقارية(0.8هـ) كمعدل على مستوى جماعة بوزمو، كما أن الضعف التقني للساكنة والأمية، وغياب التأطير، تساهم بدورها في ضعف عملية التحديث الفلاحي بهذا الحيز الترابي.

2.5- السدود التلية والحد من حدة الفيضانات

تعمل الساكنة المحلية من أجل تدبير مواردها المائية، على بناء سدود تلية يسمى محليا ب "أكوك" باستعمال الحجارة والطين من أجل تحويل الماء من سليل النهر إلى السواقي وصولا إلى الحقول، وتعد هذه التقنية من أكثر التقنيات بالمناطق التي

تعتمد على الأنهار في السقي، لكن الفيضانات القوية التي تعرفها المنطقة، تؤدي إلى تخريب هذه السدود الهشة، مما أجبر الساكنة على تدعيمها بالإسمنت المسلح.

ومن أجل التخفيف من خطورة الفيضانات ونتائجها المدمرة، تم بناء سنة 2005 للحد من مياه شعبة "تيغوزا" قرب دوار بوزمو، من طرف "جمعية أخيام" بالتعاون مع جمعيةHydrauliques Sans Frontières ،ولقد برهن هذا السد التلي على أهميته الكبرى في الحد من سرعة الجريان المائي لهذه الشعبة، وعلى كونه ناجع في التخفيف من حمولة الواد، من الأتربة والحجارة لكن ضعف مواد البناء وضعف الاستشارة التقنية والغش في مواد البناء وقوة الفيضانات، كلها عوامل ساهمت في تصدع جدار سد على " شعبة السونتات"، وكما أن السد الموجود قرب بوزمو فهو يعاني من توحل الجزء الكبير من حقينة السد.

الصورة رقم 1 : السد التليو التثبيت المكيانيكي على شعبة تيغوزا قرب بوزمو 2005

المصدر :مجلة أخيام 2015

وبعد المعاينة الميدانية نجد أربع شعاب، تشكل خطورة كبرى على الساكنة والأراضي الفلاحية بجماعة بوزمو، وتستدعي تدخلات عاجلة، بهدف التقليل من فيضاناتها المتكررة، وهي شعبة "أقانيج أكدال" توجد في عالية الحوض النهري، وتشكل حمولتها خطورة حقيقية على الساكنة والأراضي الفلاحية، ثم شعبة "أجوني ن أقديم" ، ثم شعبة سونتات، وشعبة "تناعورت ن تيلمي".

يمكن للسدود التلية أن تلعب دورا محوريا، في الحد من خطورة الفيضانات بمنطقة عالية أسيف ملول، خاصة إذا ما تم بناؤها بالمعايير التقنية المتبعة في هذه المشاريع، كما أن دعم هذه السدود بالتثبيت المكانيكي، من خلال الحواجز الحجرية« les gabions »، والتثبيت البيولوجي من خلال تشجيع التشجير بالغطاء النباتي المحلي خاصة النبتات العلفية، ك "أضيل ن وشن" adil n ouchn وأكولتم Agoultm وهي نبتات قادرة على التأقلم مع الظروف المناخية للمنطقة، ولها قدرة عالية على تثبيت التربة، بواسطة جذورها المتعمقة والمتشعبة.

3.5- العمل التعاوني وتثمين المنتوج المحلي

تنشط بجماعة بوزمو ومنطقة أسيف ملول، العديد من جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات الحرفية، وعلى رأسها نجد "جمعية أخيام" التي ترجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 2000، ولها العديد من الأنشطة الثقافية والتنموية بالمنطقة، خاصة ما

يتعلق بمحاربة التعرية وتدهور التربة بمنطقة أسيف ملول، وذلك من خلال تنظيمها لمؤتمر دولي سنة 2015 وعقد شراكات مع فعاليات ومؤسسات وطنية ودولية، كما لها دور مهم في التعريف بالمنتوج المحلي من خلال تنظيم الأيام الثقافية على هامش موسم الخطوبة.

كما تنشط تعاونية "أسيف ملول" لإنتاج خل التفاح والتي تم تأسيسها بشراكة بين جمعية أخيام والمركز الجهوي لاستثمار الفلاحي لتافيلالت سنة 2010، والتي ساهمت وبشكل كبير في تقوية السلسلة الإنتاجية للتفاح في المنطقة، الأمر الذي جعله معروفا على المستوى الوطني والدولي، من خلال موسم الخطوبة الذي يقام في نهاية شهر شتنبر من كل سنة بجماعة بوزمو، حيث يخصص جناح للمنتوجات المحلية والتقليدية، بغية التعريف بها وكذلك بيعها للزوار.

الصورة رقم 2 : بعض منتوجات تعاونية بوزمو للتفاح

المصدر :العمل الميداني 2019

مكنت هذه التجربة التعاونية، من توفير فرص شغل، للعديد من الأسر بالمنطقة، خاصة في صفوف النساء، حيث يشتغل فيها ولو بشكل موسمي حوالي 23 امرأة و 6 ذكور، وهو ما يجعل من هذه التعاونية نموذجية في محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية بالمنطقة، كما يمكن لهذا النوع من التعاونيات أن ت يساهم في تحديث النشاط الفلاحي وعصرنته، من خلال إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة، وفي تثمين المنتوج المحلي، وجعله يساهم بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية والبشرية بالمنطقة(Abouchrif H2005)، ويمكن أن تستفيد من هذه التجربة بعض المنتوجات الأخرى كالبطاطس والحليب ومشتقاته، ولكن غياب الوسائل التقنية من آلات وأدوات العمل، وقلة الدعم المالي، وضعف التكوين المهني والتقني، وغياب منشآت التخزين والتبريد كلها عوامل تحد من نجاح عملية التثمين.

V- مناقشة النتائج وفرضيات البحث

1- مناقشة النتائج

يبدو من خلال ما سبق بسطه من معطيات، أن المجال الجبلي لعالية أسيف ملول، يشكل مجالا لسيادة نمط إنتاج يغلب عليه نمط إنتاج الكفاف، ذلك أنه نادرا ما يتم إنتاج قيمة مضافة كافية على المساهمة في تطوير الحياة العامة للساكنة المحلية، ولعل الإنتاج الفلاحي التقليدي والمعيشي، الذي يهيمن على المنطقة هو أهم تجليات هذا النمط الاقتصادي العام، فمعظم الساكنة لا تستطيع أن تلبي حاجياتها الأساسية من خلال نشاطها الفلاحي (الناصري محمد، 2003)، لذلك فهي تلجأ إلى الأسواق المحلية للتزود بما يلزمها من المنتوجات الفلاحية خاصة الخضر والفواكه وحتى الحبوب وأعلاف الماشية، ويفسر هذا الوضع الاقتصادي من خلال قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، بفعل التضاريس الجبلية، لذلك فهي تقتصر

على ضفاف واد أسيف ملول، وكذلك بسبب صغر الملكيات الزراعية بفعل النمو السكاني والتوارث بين الأجيال، كما أن قساوة الظروف المناخية من خلال تواتر ظاهرة الفيضانات الرعدية، لم تقوم الدولة والفاعلون في المجال، بما يلزم للحد من الخسائر الفادحة لهذه الظاهرة، التي تتفاقم خاصة في العقود الاخيرة نتيجة التغييرات المناخية، التي أصبح العالم كله يعاني من نتائجها السلبية، كما أن المجهودات التي تبدلها الساكنة والمجتمع المدني تبقى غير كافية من أجل الحد من خطورة فيضانات واد اسيف ملول.

أما فيما يخص تثمين المنتوج المحلي، وجعله رافعة حقيقية للتنمية، فإن قلة التعاونيات الفلاحية في المنطقة وضعف منافذ التصريف والتسويق يقفان عقبة حقيقية أمام تثمين حقيقي للمنتوج المحلي رغم وجود بعض التجارب الرائدة بالمنطقة، كما أن غياب تأطير الفلاح الصغير بالمنطقة وغياب الدعم وضعف الاستفادة من تدابير ودعم مخطط المغرب الأخضر، وانتشار الأمية كلها عوامل تجعل من ضعف تثمين المنتوج المحلي واقعا وليس مجرد استنتاجات شخصية.

من خلال ما سبق فإن واقع منطقة عالية أسيف ملول من قساوة الظروف الطبيعية – التضاريس الجبلية–والفيضانات، والمناخ المتطرف الشبه الجاف ذو شتاء قارس، إضافة إلى الأمية وارتفاع نسب الفقر، وسيادة وسائل إنتاج تقليدية، إضافة إلى غياب الدعم الكافي للدولة، وضعف التأطير التقني والمادي للفلاح، وغياب التعاونيات الفلاحية وضعف تأطير الساكنة، كلها عوامل تساهم في جعل المنطقة تعرف استمرارا لنمط الإنتاج المعيشي التقليدي.

2- التحقق من الفرضيات

يبدو من خلال البحث الميداني أن منطقة عالية أسيف ملول هو مجال يعرف تنوع مهم في موارده الطبيعية لكن ليس بالوفرة الكبيرة، حيث أن هذه الموارد رغم تنوعها إلا أنها تعاني العطوبة والهشاشة، حيث أن الطبيعة الجبلية للمنطقة لا تسمح بوجود مساحات واسعة للزراعة لذلك فهي تقتصر على بعض ضفاف واد اسيف ملول، وهي في الغالب أراضي فيضية، تعتمد على السقي، كما أن المناخ شبه الجاف لا يسمح بممارسة النشاط الفلاحي البوري، كما أن البرودة المفرطة وتوالي الفيضانات الموسمية لا يمنح للفلاح بالمنطقة خيارات كثيرة في الاستغلال الفلاحي، ورغم ذلك فالفلاح في المنطقة طور العديد من أساليب التدبير وتقنيات الإنتاج من أجل التأقلم والتكيف مع هذا المجال العطوب، كاستصلاح الأراضي، وشق السواقي، وبناء المدرجات الحجرية، والسدود التلية.

يبقى نمط الانتاج البشري في أية منطقة رهين لتفاعل عناصر بشرية طرق ووسائل وتقنيات الإنتاج، وأخرى طبيعية وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية وملاءمة وتطرف العوامل المناخية، في عالية أسيف ملول يتضح أن نمط الإنتاج يبقى تقليديا في معظم أوجهه، كما أن تدخل الفاعلين المجالين يبقى ضعيفا ولا يرقى الى مستوى كافي يسمح ببروز سلاسل إنتاجية قوية، قادرة على المساهمة في تنمية المنطقة والتعريف بالمنتجات الترابية، كما أن العزلة وضعف التسويق والولوج إلى الأسواق الوطنية، يجعل الفلاح الصغير لا يستطيع أن يحقق فائض إنتاج يوجهه نحو التسويق وبالتالي يستمر نمط الإنتاج المعيشي وهو واقع الحال في هذه المنطقة.

خاتمة

يتضح من خلال نتائج البحث الميداني، أن عالية أسيف ملول منطقة عطوبة ومن المجالات الجبلية الهشة، التي تتوفر على موارد طبيعية متنوعة لكنها تبقى محدودة، وأن نمط العيش يتمحور حول واد اسيف ملول المورد المائي الرئيسي بالمنطقة، والذي يعتبر عصب الحياة، كما أن نمط الإنتاج الفلاحي يبقى تقليديا ومعيشيا نظرا لتظافر عوامل طبيعية كالفيضانات وندرة الاراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى عوامل بشرية تتجلى في ضعف وسائل الإنتاج، والإمكانيات الاستثمارية للفلاح الصغير، إضافة إلى ضعف الاستفادة من دعم الدولة في إطار المغرب الأخضر لدعم الفلاحة المغربية، إلى جانب الاقصاء شبه المباشر من برامج التنمية البشرية، حيث غياب دعم التعاونيات الفلاحية والإنتاجية بالمنطقة، وأمام هذا الواقع وقصد حماية ساكنة المنطقة من هجرها نحو مناطق ومدن أخرى، يجب على كل الفاعلين المجالين التدخل من أجل خلق تنمية محلية حقيقة تعتمد مقاربة شمولية لتنويع موارد الاقتصاد المحلي بين فلاحة وسياحة ونشاط حرفي... وذلك من خلال مشاريع تعاونية حقيقية ودعم وتثمين المنتوج المحلي لجعله قادر على المساهمة في تحقيق تنمية تليق بساكنة المنطقة.

البيبليوغرافيا :

محمد الناصري (2003): الجبال المغربية : مركزيتها – هامشيتها – تنميتها. منشورات وزارة الثقافة ص 174

لحسن جنان (2009): الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب.مجلة دفاتر جغرافية العدد 6، ص136. مطبعة أنفوبرانت، فاس.

فنيك عبد الواحد (2017) : إشكالية تدبير الموارد المائية والتنمية المحلية بدير أطلس بني ملال. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا. جامعة القاضي عياض، مراكش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. ص 284

منوغرافية جماعة بوزمو 2015

الإحصاء العام للسكن والسكنى 2014

ABOUCHRIF. H (2005) : Programme intégré de développement durable dans la vallée de l'AssifMelloul, Errachidia, Maroc. Actes du Symposium International sur le Développement Durable des Systèmes Oasiens du 08 au 10 mars Erfoud, Maroc.

Gellner.E (1969) : les saint de l'atlas / traduit par Paul Coatalen. Edition Bouchéne2003. P 127

Le cas des SIBE d'Imilchil- Maroc ». Mém. De DESA en géographie,FLSH, Université Mohamed V, Rabat, 142 p.

PEYRON. M(1975) : Tounfit et le pays Ayt Yahya. Thèse de géographie, Institut de Géographie Alpine, Grenoble.pp 48

RAMOU. H (2001) : « Les ressources naturelles : gestion humaine et facteurs de dégradation.

RAMOU. H (2012) : Les igudlans n-Izlan (Imilchil).Modalités de gestion et mutations/Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, IRCAM/IRD, Edi El Maarif El Jadida Rabat Pp 469-489

SKOUNTI. A(1995) : Le sang et le sol, les implications socioculturelles de la sédentarisation :le cas des nomades Ayt Marghad (Maroc). Thèse d'Anthropologie, École des hautes études en sciences sociales, Paris, pp362.

تأثير تغايرية التساقطات المطرية اليومية على سد مولاي يوسف (1978 – 2016)

-الأطلس الكبير، المغرب-

الغاشي محمد، شاكر محمد، غضبان عمر، واخير حسن

جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، مختبر دينامية المشاهد والتراث

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مختبر المجتمع، التراب، التاريخ والتراث

ملخص:

يعتبر المغرب من بين دول شمال إفريقيا المتأثرة بالجفاف والهشاشة المناخية، كونه يقع في الحزام الجاف وشبه الجاف المتميز بقلة التساقطات المطرية وبتغيرات كبيرة في معدلاتها، وهذا ينعكس بشكل واضح على الموارد المائية المتاحة. يعتبر حوض واد تساوت (عالية سد مولاي يوسف) نموذجا لهذا الوضع، والذي ينتمي إلى سلسلة جبال الأطلس الكبير الأوسط، والمتميز بارتفاعات مهمة تتراوح بين 920 م و3978 م. نساهم من خلال هذا المقال في دراسة التغايرية الزمنية والمجالية للتساقطات المطرية بحوض واد تساوت (عالية سد مولاي يوسف) على مدى السلسلة الإحصائية (1976-2016). تمت هذه المعالجة الإحصائية باعتماد بيانات التساقطات المطرية اليومية المقيسة على مستوى محطتين مناخيتين تقعان داخل حوض الدراسة، واللتان تنتميان إلى سياقين بيومناخيين مختلفين؛ محطة تمسماط التي تقع ضمن النطاق البيومناخي شبه الجاف ذو شتاء معتدل بسافلة الحوض (على ارتفاع 920 م) أما محطة ايت تمليل فتقع ضمن النطاق البيومناخي شبه الرطب ذو الشتاء البارد (على ارتفاع 1860 م). وقد تم الاعتماد على طرق مختلفة لرصد التغايرية المحتملة للمعطيات المقاسة. ونظرا للتوزيع غير المتكافئ لعدد أيام التساقطات المطرية زمنيا ومجاليا، تم اللجوء إلى دراسة إحصائية لتوزيعها وتباين شدتها على المستوى الزمني، وتأثير هذه التغايرية في معدل الدورة الموسمية على المستوى المجالي.

كلمات مفاتيح: حوض واد تساوت (عالية سد مولاي يوسف)، تغايرية مناخية، تساقطات مطرية يومية، دراسة إحصائية.

Résumé :

Le Maroc fait partie des pays d'Afrique du Nord touchés par la sécheresse et la fragilité climatique, car il est situé dans le contexte aride et semi-aride, caractérisé par de faibles précipitations et des variabilités importantes, ce qui se reflète sur la disponibilité des ressources en eau. Le bassin de l'Oued Tassaout (Amont du Barrage Moulay Youssef) est un exemple de cette situation, qui appartient à la chaîne montagneuse du Haut Atlas central, et caractérisé par des altitudes importantes allant de 920 m à 3978 m. A travers cet article, nous contribuons à l'étude de la variabilité temporelle et spatiale des précipitations dans le bassin de l'Oued Tassaout (Amont du Barrage Moulay Youssef) basée sur la série chronologique (1976-2016). L'analyse statistique a été effectuée en adoptant les données pluviométriques journalières mesurées au niveau de deux stations climatiques situées à l'intérieur du bassin d'étude, qui appartiennent à deux contextes bioclimatiques différents ; La station Temsemat, située dans la zone bioclimatique semi-Aride à hivers doux, se trouve à l'aval du bassin (920 m), tandis que la station Ait Tamlil est située dans la zone bioclimatique semi-humide à hivers froids (1860 m). On a utilisé différentes méthodes pour détecter la variabilité potentielle pendant les chroniques mesurées. Compte tenu de l'hétérogénéité du nombre de jours de précipitations, dans le temps et dans l'espace, une étude statistique a été menée de sa répartition et de son intensité à l'échelle temporelle, et de l'effet de cette variabilité sur le cycle saisonnier à l'échelle spatiale.

Mots clés : Bassin versant de l'Oued Tassaout (Amont du Barrage Moulay Youssef), variabilité climatique, pluviométrie journalière, étude statistique.

1. مقدمـــة:

شكلت التغيرات المناخية، خلال العقود الأخيرة، إحدى التحديات الكبرى أمام التنمية على المستوى المحلي والوطني وحتى العالمي. ويعتبر المغرب من بين دول شمال إفريقيا المتأثرة بشكل واضح بهذه التغيرات والتي تتجلى في التوزيع غير المتكافئ للتساقطات المطرية على المستوى الزمني والمجالي، وتوالي فترات الجفاف.

على الصعيد الوطني، تتجلى أهمية التساقطات المطرية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بتحقيق عدة نجاحات على مستوى المجالات الصناعية والفلاحية... غير أن الاستغلال المفرط للموارد المائية العذبة (مياه الأنهار ومياه الفرشة الباطنية)، بالإضافة إلى التلوث وتغير المناخ، عرض هذه الموارد الطبيعية للخطر بشكل متزايد. وعندما يتزايد الطلب على المياه المتاحة، نصل إلى حالات العجز، التي تؤثر بشكل سلبي على العديد من المجالات في الحياة اليومية للساكنة.

تعد دراسة التغايرية المناخية احدى اهتمامات الباحثين في الهيدرولوجيا، وبالتالي فإن تحديد خصائص الموارد المائية المتاحة، يتطلب تحليل ومعالجة العوامل المناخية (التساقطات المطرية إلى جانب درجات الحرارة والتبخر النتح...) التي تؤثر على الاشتغال الهيدرولوجي وتتحكم في النظام الهيدرولوجي للأحواض النهرية، وبالتالي في معدلات صبيب الأنهار ونسبة ملء الفرشات الباطنية.

تستند الدراسات المناخية أو الهيدرولوجية إلى استغلال عدة سلاسل من البيانات الإحصائية التي تم قياسها على مدى فترات طويلة. في هذا السياق، تتطلب هذه الدراسة تحليلًا متعمقًا للسياق المناخي لحوض تساوت (عالية سد مولاي يوسف)، والهدف الرئيسي من ذلك هو تحليل البيانات المناخية في منطقة الدراسة من أجل استخلاص التغايرية المناخية بالمجال.

2. تقديم مجال الدراسة

1.2 موقع حوض الدراسة

يعتبر حوض واد تساوت (عالية سد مولاي يوسف) من أهم روافد واد أم الربيع. كما ينتمي هذا الحوض إلى الأطلس الكبير الأوسط، والذي يقع بالجنوب الشرقي لحوض أم الربيع. يتميز الحوض بتضاريس جد متنوعة، كما يبلغ اقصى ارتفاع في الحوض 3978 متر عند منبع واد تساوت، وأدنى ارتفاع 900 متر (سد مولاي يوسف)، وتبلغ مساحة الحوض 1307 كلم2. كما أن الحوض يعرف ضعفا في الغطاء النباتي، الذي لا تتجاوز نسبه 24% من مساحة الحوض، مما يؤثر على الخصائص الهيدرولوجية للحوض بشكل سلبي، وبالتالي تكون شبكة هيدروغرافية كثيفة، تساهم في تسريع وتيرة الجريان السطحي. أما بالنسبة للجريان المائي، فمعدل الصبيب المائي يعرف تغيرات على مستوى السنوي والمجالي، حيث محطة تمسماط (سافلة حوض) سجلت معدل صبيب سنوي 9 م3/ث خلال السلسلة الإحصائية المدنية (1978-2016).

منطقة الدراسة غنية بمجالات كارستية التي تلعب دورا مهما بالمنطقة في تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وري المنتوجات الزراعية. ويتميز الحوض بقاعدة جيولوجية تتشكل أساسا من الصخور الحثية والكلسية النافذة، المنتمية إلى عصر

التريـاس والليـاس بعالية الحوض، والصخور الشيستية والطينية والدولوميتية غير النافذة المنتمية إلى التريـاس بسافلة الحوض (Couvreur, 1988). التكوينات الكلسية المنكسرة والمتميزة بنفاذية مهمة جعلت من الحوض خزانا هيدرولوجيا مهما.

شكل (1): الموقع الوطني والجهوي لحوض واد تساوت (عالية سد مولاي يوسف)

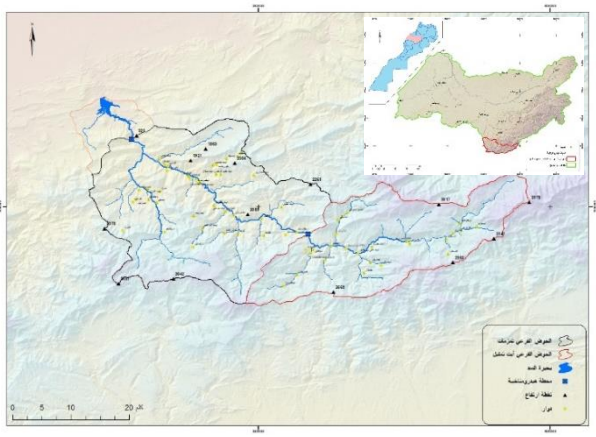

شكل 2: الخريطة الجيولوجية لحوض واد تساوت (عالية سد مولاي يوسف)

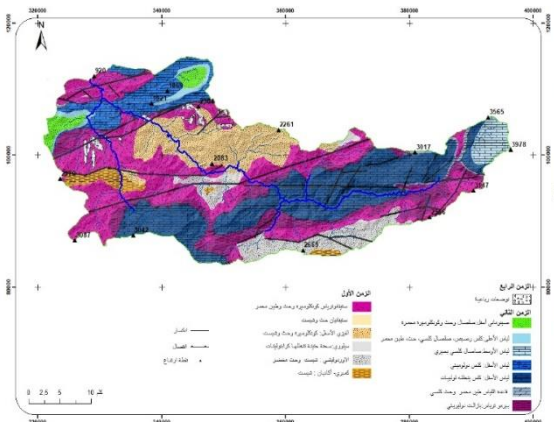

2.2 السياق المناخي

تنتمي محطات القياس، داخل وخارج الحوض، إلى نطاقات بيومناخية مختلفة. أغلب المحطات تقع ضمن النطاق شبه الجاف ذي الشتاء المعتدل أو البارد، بما في ذلك محطة تمسماط المتواجدة داخل حوض الدراسة وأخرى لها نفس المميزات المناخية توجد خراج الحوض. تنتمي محطة أيت تمليل إلى النطاق البيومناخي شبه الرطب ذي الشتاء البارد، وهذا راجع لكونها تقع بعالية الحوض على ارتفاع أكثر من 1800 متر .

اعتمادا على معيار السياق المناخي لمحطات الدراسة، وقع الاختيار على محطتي أيت تمليل وتمسماط اللتان توجدان داخل حوض الدراسة، لانتمائهما إلى نطاقين بيومناخيين مختلفين مما سيتيح لنا إمكانية مقارنة النتائج على مستوى الدراسة المناخية.

3. الطرق والمنهجية المعتمدة

1-3 معطيات التساقطات المطرية (1976-2016)

يجب أن تتوفر في المعطيات المعتمدة معيارين أساسيين: من جهة طول الفترة الزمنية للقياس (تغطية أطول فترة زمنية ممكنة)، ومن جهة أخرى جودة البيانات المتوفرة (أقل قدر ممكن من الفراغات). وللتأكد من هذه الأخيرة تم اعتماد طريقة المتجهة الإقليمية Vecteur Régional (VR) (Hiez, Rancan, 1983) لمحطتي الدراسة في علاقتها بمحطات القياس المجاورة (15 محطة)، والتي أوضحت أن القيم المتراكمة للمؤشر السنوي للمتجهة الإقليمية لمحطات قياس التساقطات المطرية جميعها متجانسة تجاوزت 0,70 في معامل الترابط الخطي. كما تم مجانسة المعطيات على مستوى كل محطتين باعتماد طريقة الترابط الخطي وطريقة التراكم المزدوج (Serbout, 2001). من بين المحطات المدروسة يتوفر مجال الدراسة على محطتين لقياس التساقطات المطرية، محطة ايت تمليل بعالية الحوض ومحطة تمسماط بالسافلة خلال الفترة الزمنية (1976-2016).

شكل 3: موقع محطات قياس التساقطات المطرية (المصدر: معطيات وكالة الحوض المائي لأم الربيع)

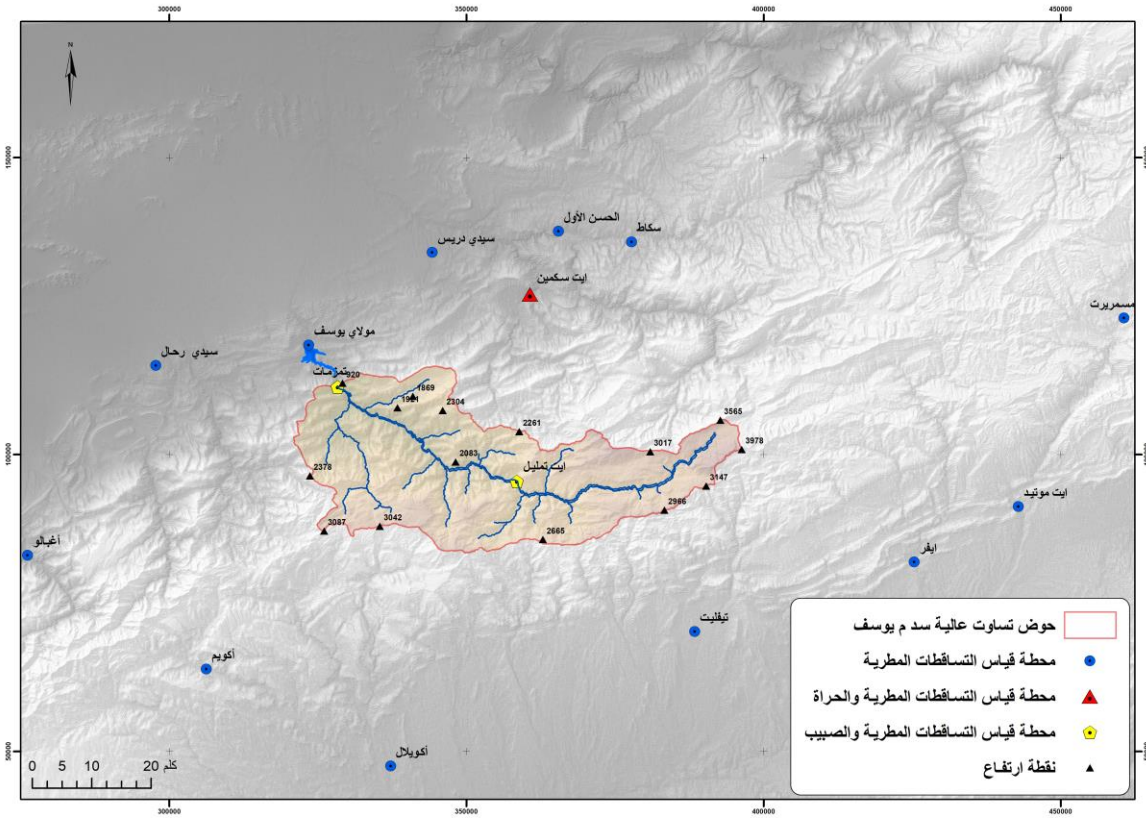

يقدم الجدول التالي المعلومات المتعلقة بمدة القياس والموقع الجغرافي لمحطتي القياس.

الجدول (1): خصائص ومعطيات المحطات الهيدرومترية (المصدر: ABHOR)

المحطات	مدة القياس	x	y	z	VR
'تمسماط'	1976- 2016	328300	111200	920	0,91
'ايت تمليل'	1976-2016	357600	93700	1860	0,86

تخضع كمية التساقطات المطرية بحوض الدراسة للتغايرية الزمانية والمكانية. وقد تم اعتماد طريقة المعدل الحسابي في توزيعها خلال السلسلة الإحصائية المدروسة:

3-2 المنهجية المعتمدة

ترتكز المنهجية المعتمدة على التحليل الاحصائي لبيانات التساقطات المطرية اليومية المقاسة على مستوى محطات القياس، من أجل تحديد التغايرية المناخية على المستوى الزمني والمجالي.

على المستوى اليومي، سنركز على الدراسة إحصائية للتوزيع اليومي حسب عتبات التساقط لتحديد عدد الأيام المطيرة، حيث يتم الاحتفاظ في كل عتبة فقط بالقيم فوق هذا الحد. كما أن عملية تفييئ قيم التساقطات المطرية اليومية للسلسلة الإحصائية المدروسة إلى مجالات، سيساعدنا في تحديد القيم الأكثر ترددا وتحديد خصائص التساقط اليومي وتقييم شدته حسب السنوات الرطبة والجاف (El Ghachi,2007).

من جهة أخرى، سيتم تحليل نظام التساقطات المطرية، باعتماد معدل الدورة الموسمية Cycle Saisonnier Moyen، بمحطتي الدراسة، باستخدام المعدل المتحرك لمدة 11 يوما، للتخفيف من التغايرية القوية لمعطيات القياس. والهدف من من هذه المعالجة هو استخلاص النظام المطري، وفهم التغايرية الزمنية على طول السنة بحوض تساوت (عالية سد مولاي يوسف) في المناخ شبه الجاف

4. نتائــج ومناقشــة

1.4. استخلاص عدد الأيام المطيرة على المستوى السنوي

تشكل التساقطات المطرية اليومية قاعدة أساسية للسلسلة الإحصائية، لما تكتسيه من أهمية بالغة في الدراسات المناخية. ونظرا للتوزيع غير المتكافئ لعدد أيام التساقطات المطرية زمنيا ومجاليا، سنركز في هذه المرحلة على دراسة إحصائية للتوزيع اليومي، والهدف من ذلك تحديد خصائص التساقط اليومي وتقييم شدته حسب السنوات الرطبة والجافة (El Ghachi et Morchid, 2015) . وسنعتمد في هذه الدراسة على معطيات التساقطات المطرية اليومية المسجلة على مستوى محطتي أيت تمليل وتمسماط خلال الفترة الزمنية (1976 – 2016). سنُجري، في مرحلة أولى، دراسة تفصل عدد الأيام المطيرة وغير المطيرة، وذلك لتحديد عدد الأيام المسؤولة عن وفرة الموارد المائية بالحوض. وانطلاقا من المعالجة الإحصائية تم الحصول على النتائج الموضحة في الشكل 4:

يختلف عدد الأيام المطيرة على المستوى الزمني والمجالي، وقد تراوح عددها بمحطة أيت تمليل خلال السلسلة الإحصائية (1976 – 2016) بين 23 يوما سنة 2001 و92 يوما سنة 1989، أما بمحطة تمسماط فقد تراوح بين 15 يوما سنة 2001 و78 يوما سنة 2009. وبالتالي فإن سنة 2001 سجلت أقل عدد من عدد الأيام المطيرة. أما سنة 1996 والتي عرفت رطوبة مفرطة، فلم تسجل أعلى قيمة في عدد الأيام المطيرة. بلغ معدل الأيام المطيرة بمحطة أيت تمليل 58 يوما خلال الفترة المدروسة، و41,1 يوما بمحطة تمسماط. استقبلت محطة أيت تمليل خلال المدة الزمنية المدروسة (أي ما يعادل 14975 يوم) 2365 يوم من التساقطات المطرية بنسبة 15,8 %، أما محطة تمسماط فقد استقبلت 1706 يوما من التساقطات المطرية بنسبة 11,4 % خلال نفس المدة الزمنية، وهذا يضعنا أمام تناقض، كيف أن محطة أيت تمليل عرفت أعلى عدد الأيام المطيرة خلال السلسلة الإحصائية المدروسة وفي نفس الوقت سجلت معدل التساقطات المطرية 459 ملم، وهو معدل أقل مما سُجل بمحطة تمسماط (514 ملم) خلال نفس المدة. ومن أجل إعطاء تحليل دقيق لعدد الأيام المطيرة وتفسير هذا التساؤل، سنعمل على دراسة التساقطات المطرية اليومية حسب العتبات، لمعرفة ما هي القيم اليومية الأكثر ترددا.

2.4. تردد قيم التساقطات المطرية اليومية

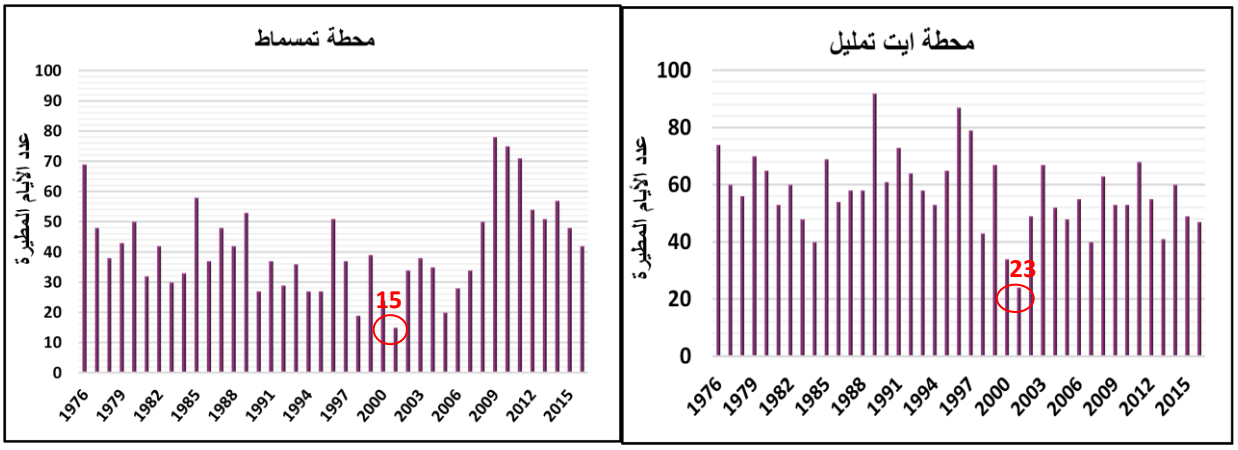

شكل 4 : عدد الأيام المطيرة على المستوى السنوي بمحطتي أيت تمليل وتمسماط (1976 - 2016)

تم تقييئ قيم التساقطات المطرية اليومية للسلسلة الإحصائية المدروسة إلى مجالات، قصد تحديد القيم الأكثر ترددا والمسؤولة عن توفير الموارد المائية بالحوض (Demarée, et *al*, 1998) .

يختلف تردد قيم التساقطات المطرية اليومية بين عالية الحوض وسافلته. وتتميز القيم المحصورة بين [0,1−10[ملم بتردد مهم بالنسبة لحوضي الدراسة، حيث تمثل 74 % من مجموع التساقطات المطرية اليومية بعالية الحوض (محطة أيت تمليل)،

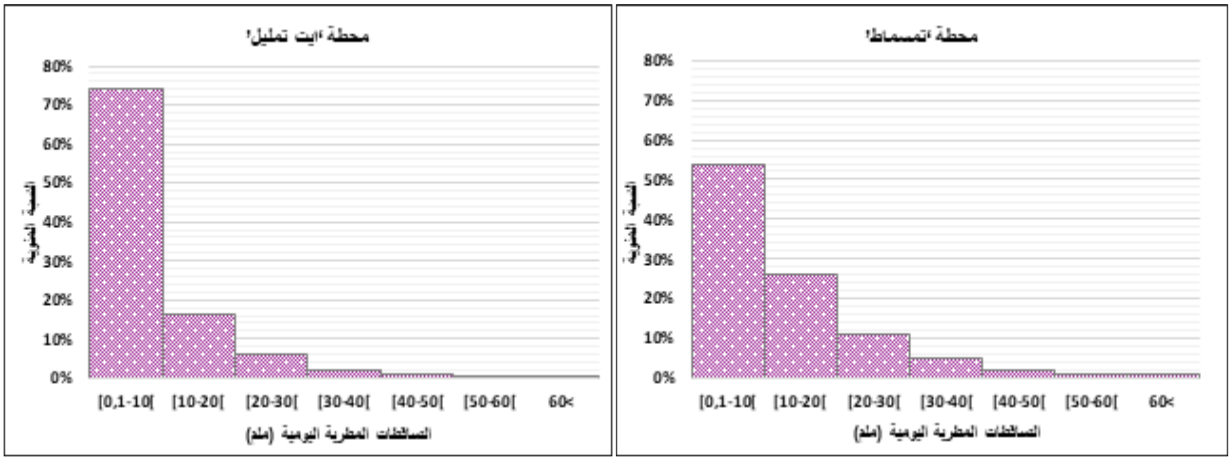

شكل 5: تردد قيم التساقطات المطرية اليومية حسب المجالات بمحطتي أيت تمليل وتمسماط (1976 - 2016)

وفقط 54 % بسافلة الحوض (محطة تمسماط)، ويؤكد ارتفاع تردد هذه القيم بمحطة أيت تمليل ارتفاع عدد الأيام المطيرة بعالية الحوض رغم أن المعدل السنوي للسلسلة الإحصائية المسجل بها أقل من المعدل السنوي بمحطة تمسماط.

تتميز سافلة الحوض على مستوى محطة تمسماط بتردد القيم الأكثر من 10 ملم والتي تمثل 46 % من إجمالي التساقطات المطرية بالمحطة حيث تساهم بشكل كبير في الواردات المطرية، عكس عالية الحوض على مستوى محطة أيت تمليل، المتميزة بتردد ضعيف لقيم التساقطات المطرية اليومية الأكثر من 10 ملم، ويمكن تفسير ذلك بالتساقطات الثلجية التي لا يتم رصدها خلال التساقطات المهمة التي تعرفها المنطقة خلال الفصل الممطر.

3.4. استخلاص شدة وعدد الأيام المطيرة حسب العتبات

سنحاول في هذه المرحلة وصف كيف أن عدد الأيام المطيرة وشدة التساقطات المطرية اليومية تتباين على المستوى الزمني، وكيف تحدد هذه التغايرية متوسط الدورة الموسمية على المستوى المجالي. ولإجراء هذا النوع من الدراسة، يجب تحديد عتبة لفصل الأيام المطيرة والأيام غير المطيرة (جدول)، لهذا يمكن اختيار عتبات أعلى لدراسة أدق، لأن التساقطات المطرية المتميزة بشدة يومية منخفضة لها تأثير ضعيف أو منعدم على وفرة الموارد المائية (عملية التبخر–النتح شبه فورية)، والعكس صحيح (Bultot, 1956) .

تم اختبار العتبات 1 و2 و5 و10 لتحديد عدد الأيام المطيرة (يتم الاحتفاظ في كل عتبة فقط بالقيم فوق هذا الحد). وقد تم التركيز على العتبات الأقل من 10 ملم، لأهمية ترددها حسب الأيام المطيرة (الفقرة السابقة) حيث تمثل 74 % و54 % من مجموع التساقطات المطرية اليومية على مدى السلسلة الإحصائية المدروسة على التولي بمحطتي أيت تمليل وتمسماط.

يمكن حساب معدل الشدة خلال اليوم الممطر حسب المعادلة التالية:

$$I= P/NJP$$

حيث أن I: الشدة اليومية (ملم/ يوم) و NJP: عدد الأيام المطيرة (يوم) وP: معدل التساقطات السنوي (ملم)

		محطة تمسماط	محطة أيت تمليل
1 ملم	**معدل عدد الأيام المطيرة (NJP) (يوم)**	**39,3**	**51**
	نسبة عدد الأيام المطيرة (%)	**10,7**	**14**
	معدل الشدة اليومي (ملم/يوم)	**13,3**	**8,9**
2 ملم	**معدل عدد الأيام المطيرة (NJP) (يوم)**	**35,9**	**42,2**
	نسبة عدد الأيام المطيرة (%)	**9,8**	**11,5**
	معدل الشدة اليومي (ملم/يوم)	**14,2**	**10,5**
5 ملم	**معدل عدد الأيام المطيرة (NJP) (يوم)**	**27,1**	**27,4**
	نسبة عدد الأيام المطيرة (%)	**7,4**	**7,5**
	معدل الشدة اليومي (ملم/يوم)	**17,3**	**14,5**
10 ملم	**معدل عدد الأيام المطيرة (NJP) (يوم)**	**18,9**	**15**
	نسبة عدد الأيام المطيرة (%)	**5,2**	**4,1**
	معدل الشدة اليومي (ملم/يوم)	**22**	**20,7**
معدل الشدة اليومي (ملم/يوم)		**22**	**20,7**

جدول 2: معدل عدد الأيام المطيرة والشدة اليومية للتساقطات المطرية بمحطتي أيت تمليل وتمسماط (1976 - 2016)

ينخفض معدل ونسبة عدد الأيام المطيرة كلما رفعنا في عتبة التساقطات المطرية من 1 ملم إلى 10 ملم، عكس معدل الشدة اليومي. وقد بلغ معدل الشدة اليومية للتساقطات المطرية بمحطة أيت تمليل 8,9 ملم/يوم عند العتبة 1 ملم لتصل إلى 20,6 ملم/يوم عند العتبة 10 ملم. أما بمحطة تمسماط فقد انتقل معدل الشدة اليومي من 13,4 ملم/يوم عند العتبة 1 ملم إلى 22 ملم/يوم عند العتبة 10 ملم.

تبين النتائج أن معدل عدد الأيام المطيرة بمحطة أيت تمليل يفوق المعدل بمحطة تمسماط في جميع العتبات باستثناء العتبة 10 ملم والذي بلغ في هاته الأخيرة 18,9 يوم، وهذا يفسر لنا التناقض المطروح سابقا، حيث أن كمية التساقطات اليومية التي تفوق 10 ملم تمثل نسبة مهمة من التساقطات المطرية بمحطة تمسماط، وهي المسؤولة عن ارتفاع معدل التساقطات السنوي بهذه المحطة مقارنة بمحطة أيت تمليل، رغم أن عالية الحوض تميزت بمعدل مهم لعدد الأيام المطيرة.

4.4. توزيع عدد الأيام المطيرة على المستوى الشهري

للمزيد من التفصيل قمنا بتوزيع عدد الأيام المطيرة على المستوى الشهري حسب فئات التساقطات المطرية، والهدف من هذا التفييء، معرفة القيم الأكثر ترددا على طول أشهر السنة (Ruwet et *al*, 1985) ، ومدى مساهمتها في الواردات المطرية بالحوض المدروس خلال السلسلة الإحصائية المدروسة.

يُظهر توزيع عدد الأيام المطيرة (شكل) ترددا مهما لقيم التساقطات المطرية الأقل من 10 ملم. وقد تراوحت بمحطة أيت تمليل بين 69 يوما في شهر يوليوز و206 يوما في شهر فبراير، وبين 10 أيام في شهر يوليوز و118 يوما في شهر أبريل بمحطة تمسماط. أما بالنسبة لقيم التساقطات المطرية المتراوحة بين [10−20[ملم فقد تميزت بتردد مهم بمحطة تمسماط خصوصا في الفترة الممتدة بين شهري أكتوبر وأبريل، وقد بلغت أقصاها في شهر مارس ب 63 يوما، أما بمحطة أيت تمليل فلم تتجاوز 51 يوما في شهر مارس. وقد عرفت قيم التساقطات المطرية بين [20−30[ملم و 30< ملم نفس المنحنى، حيث ترددت بشكل مهم بمحطة تمسماط، خصوصا بالفترة الممتدة بين شهري نونبر وأبريل. وبالتالي فإن تركز التساقطات المطرية اليومية الأثر من 20 ملم يمكن أن تساهم في تفعيل عمليات التعرية، ونقل الموار في اتجاه السافلة.

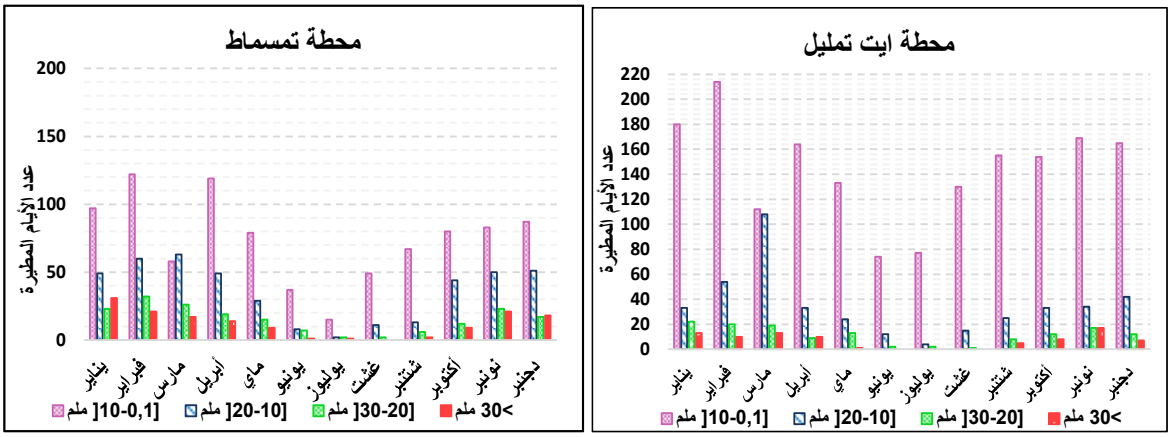

شكل 6: توزيع عدد الأيام المطرية حسب فئات التساقط على المستوى الشهري بمحطتي أيت تمليل وتمسماط (1976 – 2016)

ما يمكن استنتاجه من تحليل النتائج هو أن قيم التساقطات المطرية الأقل من 10 ملم تميزت بتردد مهم بمحطة أيت تمليل على طول أشهر السنة، عكس محطة تمسماط التي سجلت تردد أهم للقيم الأكثر من 10 ملم مقارنة بمحطة أيت تمليل، حيث برزت بشكل واضح خلال الفترة الممطرة من السنة (بين شهري أكتوبر وأبريل)، ويمكن القول أن هذه الفئة ساهمت بنسبة مهمة من الواردات المطرية التي يتم تعبئتها على مستوى سد مولاي يوسف.

5.4. دراسة معدل الدورة الموسمية للتساقطات المطرية اليومية

سيتم في هذه المرحلة تحليل نظام التساقطات المطرية، وعلى وجه الخصوص معدل الدورة الموسمية Cycle Saisonnier Moyen، بالاعتماد على البيانات اليومية للسلسلة الإحصائية (1976 – 2016) التي ستسمح لنا بإجراء تحليل أدق للنظام المطري. سيتم تمثيل الدورة الموسمية باستخدام المعدل المتحرك لمدة 11 يوما، والتي ستسمح بتصفية وتخفيف التغايرية عالية التردد خلال المدة المدروسة (41 سنة). وحيث أن النظام المطري في المناخ شبه الجاف يعرف تناوبا بين موسم الجفاف والموسم الرطب، فإنه يعكس تغايرية سنوية ذات صلة قوية بالتغايرية المناخية على نطاق واس (Rigal, 2020). ويبقى الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو فهم أفضل للتغيرات الشهرية والسنوية للتساقطات المطرية.

شكل 7: معدل الدورة الموسمية للتساقطات المطرية اليومية باستخدام نافذة انزلاقية لمدة 11 يوم بمحطتي أيت تمليل وتمسماط (2016 – 1976)

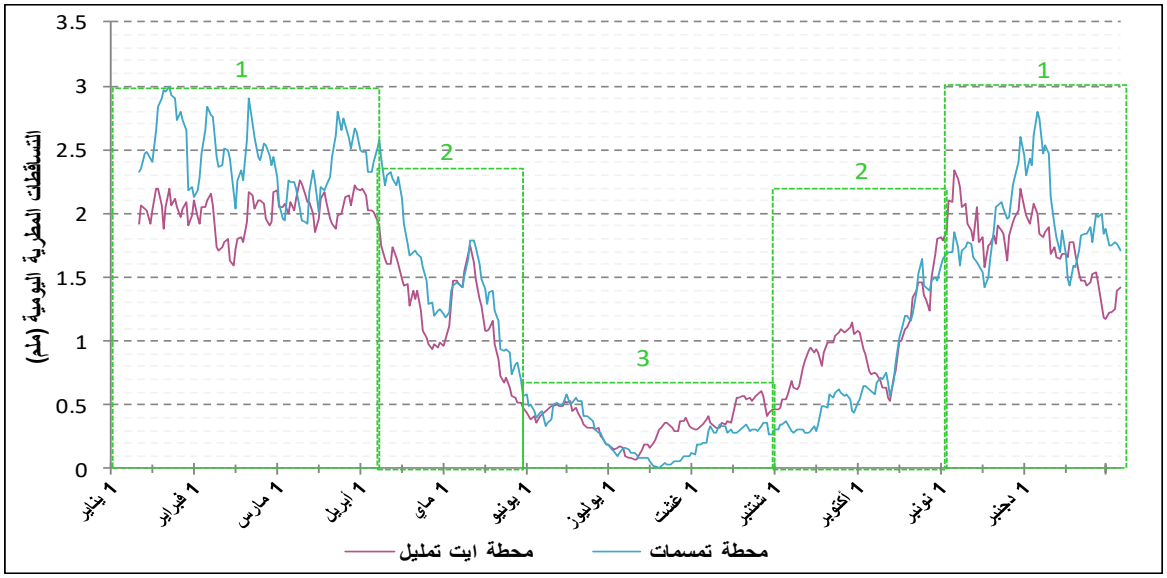

يمكن تحديد ثلاث فترات في الدورة الموسمية للتساقطات المطرية اليومية:

الفترة الأولى (من 1 نونبر إلى 31 مارس): تمتد هذه الفترة على طول 5 أشهر، وقد عرفت تذبذبات مهمة بإيقاعات متشابهة نسبيا بمحطتي الدراسة، وقد تأرجحت هذه التذبذبات بين معدل 1,9 ملم/يوم بمحطة أيت تمليل و 2,3 ملم/يوم بمحطة تمسماط. ويمكن القول أن هذه الفترة تميزت بالوفرة في التساقطات المطرية، وقد تميز هذا النظام في التساقطات بتشابه كبير في التغايرية على المستوى الزمني، مع اختلاف في كمية التساقطات المطرية على المستوى المجالي بين عالية الحوض وسافلته.

الفترة الثانية: تنقسم إلى فترتين انتقاليتين، الأولى تمتد من 1 أبريل إلى غاية 31 ماي حيث تبدأ التساقطات المطرية في الانخفاض بعد آخر دروة عرفتها الفترة الأولى، أما الفترة الانتقالية الثانية التي تمتد من 1 شتنبر إلى 31 أكتوبر فتبدأ خلالها التساقطات المطرية بالارتفاع.

الفترة الثالثة (1 يونيو إلى 31 غشت): تعرف فيها التساقطات المطرية انخفاضا كبيرا، خصوصا بمحطة تمسماط التي تقترب إلى الصفر في منتصف شهر يوليوز.

إن أهم النتائج الرئيسية التي أفرزتها دراسة الدورة الموسمية للتساقطات المطرية اليومية، بالإضافة إلى التناوب بين موسم الأمطار وموسم الجفاف خلال السنة في محطتي الدراسة، هي وجود تقارب في نظام التساقطات المطرية بين محطتي الدراسة، مع تفاوت ملحوظ في الكمية بين عالية الحوض وسافلته. كما يمكن التأكيد على أن الفترة الأولى (من 1 نونبر إلى 31 مارس) تساهم بشكل كبير في توفير وتخزين الموارد المائية على مستوى سد مولاي يوسف.

6.4. تأثير تركز التساقطات المطرية اليومية على سد مولاي يوسف

تشكل وفرة التساقطات المطرية عاملا أساسيا في وفرة الموارد المائية، وبالتالي فإن تركز أو استرسال التساقطات المطرية على المستوى الزمني والمجالي يمكن أن يؤثر على سد مولاي يوسف في سافلة الحوض، ويتمثل ذلك من خلال:

التأثير الإيجابي: يعرف حوض الدراسة (خصوصا بالسافلة) ترددا للتساقطات المطرية اليومية الأكثر من 10 ملم والتي تمثل أكثر من 40 %. كما أوضحت الدراسة على المستوى اليومي أن هذه المعدلات اليومية المرتفعة، خصوصا التي تفوق 20 ملم، تعرف ترددا مهما خلال الأشهر الممتدة بين نونبر ومارس. وبالتالي فإن تردد هذه القيم من التساقطات المطرية اليومية يساهم بشكل كبير في توفير موارد مائية مهمة، والتي تعبأ على مستوى سد مولاي يوسف.

التأثير السلبي: نظرا لضعف الغطاء النباتي (24% من مساحة الحوض) وقوة الانحدارات، فإن التساقطات المطرية اليومية المركزة تؤدي إلى تفعيل آليات التعرية المائية، خصوصا مع تردد القيم التي تفوق 20 ملم، حيث أن الجريان السطحي ستكون له كفاءة عالية على اقتلاع ونقل المواد، وبالتالي ترسيبها على مستوى سد مولاي يوسف.

شكل 8: بحيرة سد مولاي يوسف (عمل ميداني، 2019)

خاتمة

في هذا العمل حاولنا دراسة تغايرية التساقطات المطرية بمحطتي أيت تمليل وتمسماط (1976–2016) داخل حوض الدراسة. وقد أوضحت النتائج وجود تباين في توزيع معدلات التساقطات المطرية بين عالية الحوض وسافلة. ويمكن تفسير هذا التباين إلى تأثير عامل الارتفاعات. كما أوضح تحليل المعطيات أن السلسلة الإحصائية المدروسة عرفت فترات جافة وأخرى رطبة، كما سجلت بعض السنوات تساقطات مطرية استثنائية مثل سنة 1996، وأخرى سجلت شحا كبيرا مثل سنتي 1983 و2001.

بلغ معدل الأيام المطيرة بمحطة أيت تمليل 58 يوما خلال الفترة المدروسة، مقابل 41,1 يوما بمحطة تمسماط. غير أن هذه الأخيرة سجلت معدل تساقطات مطرية سنوي أعلى من الأولى، مما دفعنا لإجراء دراسة دقيقة لشدتها حسب عتبات التساقط. وقد أوضحت النتائج أن كمية التساقطات اليومية التي تفوق 10 ملم تمثل نسبة مهمة من التساقطات المطرية بمحطة تمسماط، وهي المسؤولة عن ارتفاع معدل التساقطات السنوي بهذه المحطة مقارنة بمحطة أيت تمليل، رغم أن عالية الحوض تميزت بمعدل مهم لعدد الأيام المطيرة.

انطلاقا من الدراسة الإحصائية بمحطتي الدراسة، واعتمادا على المؤشرات المناخية المدروسة، نستنتج أن التساقطات المطرية تعرف تركزا زمنيا ومجاليا مهما، مما سيؤثر بشكل مباشر على الجريان السطحي بالحوض المدروس، والذي سيكون له تأثيرا إيجابيا على ملء مخزون السد خلال فترات الوفرة من السنة. إلا أن كفاءة الجريان وقوته في ظل قلة الغطاء النباتي وشدة انحدار التضاريس سيساهم في تنشيط عملية التعرية المائية وترسيب المواد على مستوى سد مولاي يوسف.

الببليوغرافيا

Hiez G., Rancan L. (1983). aplicacao do método do vetor regional no Brasil. 4ème Symsium brésilien des ressources hydriques, Blumenau (Brésil).

El Ghachi M. (2007). La seille. Un système fluvial anthropisé (lorraine. France) Tome 1. Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université Paul Verlaine de METZ, France, 344p.

El Ghachi M., Morchid F.Z. (2015). Analyse des tendances pluviométriques dans la ville de Khénifra dans un contexte de variabilité climatique. Journal of Materials and Environmental Science. Vol. 6, N° 11, pp. 3346-3358.

Serbout. R (2001) : Le bassin versant de l'oued Oum er Rébia en amont de Déchra el Oued (moyen-Atlas) : contribution à l'étude des phénomènes hydro-climatiques: thèse. Thèse de doctorat, Nice.

Hiez. G (1977) : L'homogénéité des données pluviométriques. Cahiers ORSTOM, série Hydrologie, 14(02), 29-173.

Bultot, F. (1956) Etude statistique des pluies intenses en un point et sur une aire au Congo Belge et au Ruanda-Urundi. Publication de l'Institut National pour l'Etude Agronomique du Congo Belge. Communication no. 11, Bureau Climatologique, Bruxelles.

Demarée, G., Derasse, S. & Assani, A. (1998) Extreme-value distribution of the rainy season daily precipitation depths at Lubumbashi (Shaba), Zaïre. In: Tropical Climatology, Meteorology and Hydrology in Memoriam Franz Bultot (1924–1995) (ed. by G. Demarée, J. Alexandre & M. De Dapper) (Proc. Int. Conf., Brussels, 22–24 May 1996), 507–515. Royal Meteorological Institute of Belgium – Royal Academy of Overseas Sciences.

Ruwet, A., Sengele, N., Agana, P. & Totiwe, T. (1985) Paramètres moyens et extrêmes principaux du climat des stations du réseau INERA, Tome 1 (troisième édn). Institut National pour l'Etude et la Recherche Agronomiques (INERA), Section de Climatologie, Yangambi, République du Zaïre.

Rigal, A. (2020). Déformation des cycles saisonniers de variables climatiques. Thèse de doctorat en Climatologie. Université Paul Sabatier – Toulouse, France.

تشخيص كمي وكيفي لتدهور الأوساط الغابوية شبه الجافة :حالة غابة كريفلة

بن عمارة فاطمة الزهراء، مشـوري نـادية، الطيلسان محمد

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية

ملخص:

أجريت هذه الدراسة في غابة كريفلة بالهضبة الوسطى، بهدف تشخيص كمي وكيفي لعناصر تدهور الوسط الطبيعي الترباتية والنباتية (الشجرية والشجيرية والعشبية)، إذ تم اختيار أكثر من 870 قياس من مختلف التشكيلات النباتية، موزعة حسب اختلاف العامل الطبيعي (الطبوغرافية، والتعريض، والجيولوجية، والتربة)، بالإعتماد طرق متعددة أهمها التربيع. بينت النتائج وجود ثلاثة مجالات؛ المجال الأول مستقر تصل نسبته إلى 5%، والثاني متدهور تصل نسبته إلى 57% والثالث جد متدهور بنسبة 38%.

الكلمات المفتاح :تشخيص، تدهور، استقرار، الأوساط الغابوية، غابة كريفلة.

Résumé :

Cette étude a été menée dans la forêt de Korifla dans le plateau central Marocain, dans le but de diagnostiquer quantitativement et qualitativement les indices de dégradation du milieu naturel, pédologique et végétal (strate arborée, strate arbustive et strate herbacée), selon plusieurs méthodes dont la plus importante est le quadrat . Les résultats montrés la présence de trois zone ; La première zone est équilibrée à un taux de 5 %, la seconde zone dégradée à un taux de 57 % et la troisième zone très dégradée à 38.%

Mot clés : Diagnostique, Dégradation, Milieu forestier, Forêt Korifla

Summary :

This study was conducted in the Korifla forest in the Moroccan central plateau, with the aim of diagnosing the indices of natural, soil and plant environment (wooded strata, shrub and herbaceous strata), depending on several methods of which The most important is the quadrat. The results shown the presence of three zones; The first area is balanced at a rate of 5 %, the second zone degraded at a rate of 57 %and the third area very degraded at 38 %.

Keyword: diagnostic, degradation, forestry environment, Korifla forest

تقديم

تعتبر ظاهرة تقييم الأوساط البيئة ومعرفة درجة استقرارها علما حديثا نتيجة التدهور البيئي الخطير الذي أصبح يعرفه كوكبنا، وخاصة منها الأوساط الغابوية المغربية التي تشكل تراثا بيئيا جد متميز، وغني، كونه يحتل الرتبة الثانية على المستوى المتوسطي من حيث التنوع الأحيائي، كما أنها تعد وسطا بيئيا جد هش كونه تعرض في كثير من الأحيان لتأثير قوي من طرف الإنسان دام عدة قرون خاصة في المجالات الهضبية والسهلية شبه الجافة، لذا يقتصر حاليا مجال انتشاره الحقيقي والمتوازن على المناطق الجبلية الرطبة عامة، وشديدة التضرس خاصة.

فهذا الغنى الذي تزخر به غاباتنا تهدد مجموعة من العوامل منها الطبيعي المرتبط بالجفاف أساسا وهشاشة التربة وانتشار الأمراض، ومنها ما هو طبيعي مرتبط بالتدخل البشري غير المعقلن؛ كالرعي الجائر، قطع الأشجار، الحرائق المفتعلة .....كل هذه الأسباب جعلت الأوساط الغابوية تعرف تراجعا لمساحة منظومتها الطبيعية.

فغابة معمورة المتميزة بمنظومة البلوط الفليني فقدت ما بين سنة 1920 وسنة 2022 ما يقارب النصف من مساحتها . كما أن الغابات المتواجدة في شمال المغرب تقلصت بنسبة 45% في الأربعين سنة الماضية بسبب زراعات القنب الهندي والحرائق .كما أن غابة أركان فقدت ما بين 1990 و سنة 2010 حوالي 10 ألف هكتار(FAO,2010) ، كما أن 1500 صنف من النباتات مهدد بالانقراض، وأغلبها من النباتات المستوطنة .وعموما فالغابة المغربية، تشهد تدهورا مقلقا يمس حوالي 31 ألف هكتار من مساحتها سنويا.(Mhirit O., et al., 1999) .

ولا تستثنى غابة كريفلة من هذا السياق، سواء على مستوى غناها الأحيائي المتميز، أو على مستوى هشاشتها البيئية باعتبارها من الأوساط الغابوية شبه الجافة .ذلك على اعتبار أن الهشاشة الطبيعية التي تتميز بها هذه الغابة إضافة إلا الاستغلال البشري المكثف جعلها وسطا عطوبا يستدعي الدراسة والتشخيص ثم التقييم .وذلك للخروج بنتائج تفيد مختلف الفاعلين في التهيئة على اتخاذ الاستراتيجيات المناسبة للتهيئة والضامنة لاستقرار واستدامة الوسط.

1-التأطير العام لمجال وموضوع الدراسة

1-1 تقديم مجال الدراسة

تقع غابة كريفلة بين حقينة سد سيدي محمد بن عبد الله شمالا والطريق الوطنية سيدي بطاش الرماني جنوبا، على مساحة تناهز 15140 هكتار .ينتمي مجالها إداريا إلى جهة الرباط- سلا- القنيطرة، حيث تحتضن عند طرفها الجنوبي الغربي، أربع جماعات قروية هي : براشوة . أم عزة . مرشوش . سيدي يحي زعير .تنتمي غابويا إلى قطاع عين العودة، عين سفرجلة، لالة رقراقة، حد البراشوة .كما تنتمي مرفوبنيويا للهوامش الشمالية الغربية للهضبة الوسطى المغربية أي النهاية الشمالية الغربية للدرج الأسفل منها، وذلك من خلال سفوح حوض وادي كريفلة الأسفل الفليشية ورافده وادي مشرع، لينتهي بهما المطاف في أقصى الشمال في حقينة سد سيدي محمد بن عبد الله) الخريطة(1 ، وحيث يمتد مجال هذه الغابة ضمن مناخ متوسطي شبه جاف .تعتبر غابة كريفلة من الغابات المغربية التي لا تتوفر على تصميم تهيئة.

يشكل العرعار المغاربي النسبة الأكبر داخل مجال الدراسة بمساحة 10436 هـ (69%)، يليه التشجير بمساحة 2456 هـ (16%)، ثم الماطورال بمساحة 701 هـ(5%)، وبعدها العرعار المغاربي المشجر بمساحة 628 هـ (4%)، ثم

التخليف بمساحة 218هـ (1%)، والبلوط الفليني المختلط بمساحة 148 هـ، وبمساحة أقل البلوط الفليني الخالص129 هـ، بينما تحتل المجالات العارية والحبيسات والضايات والسكن مساحة مهمة من الغابة 416 هـ (3%).

الخريطة رقم :1خريطة توطين مجال الدراسة

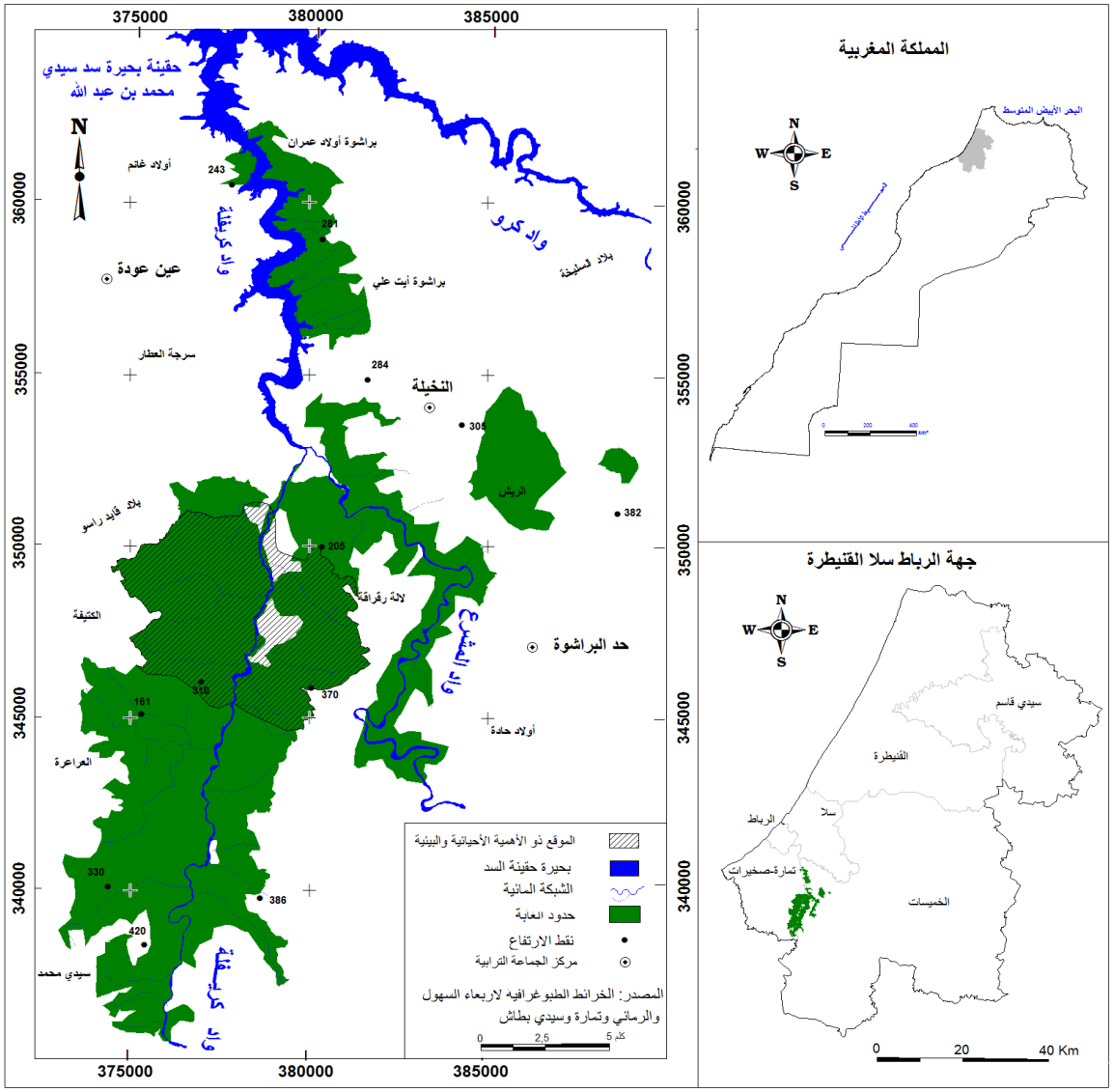

2-1 إشكالية الدراسة

تتميز غابة كريفلة بتنوع نباتي مهم، تميزت به على مر التاريخ) ابن سودة،(1977 ، هذا التنوع كان مبني على أساس الاستغلال البشري المتوازن، إلا أنه في العقود الأربعة الأخيرة وبفضل تردد سنوات الجفاف تغير سلوك الساكنة اتجاه الغابة، مما جعلها تتعرض لضغطين؛ الأول طبيعي متعلق بقلة التساقطات وتردد الجفاف والثاني بشري متعلق بتكثيف استغلال الغابة، كل هذه العوامل جعلت بعض المجالات من هذه الغابة تعرف اختلال بينما بقي جزء آخر يحافظ على استقراره .هذا سيجعلنا نطرح تساؤلات عن ماهي المجالات الأكثر استقرار بغابة كريفلة؟ وماهي المجالات الأكثر تدهورا؟ وما هي أهم الأسباب المسؤولة عن هذا التدهور؟

1-3 فرضيات وأهداف الدراسة

ولهذا سنحاول طرح بعض الفرضيات كإطار عام يصور علاقات الارتباط والترابط بين مختلف عناصر الإشكالية، وهي:

الفرضية الأولى: التدهور تشمل جميع التشكيلات النباتية بغابة كريفلة؛

الفرضية الثانية: المجالات المستقرة بغابة كريفلة محطية.

وتهدف مساهمتنا في هذا الموضوع بالأساس إلى تشخيص كمي وكيفي للغطاء النباتي بغابة كريفلة، وتحديد الأوساط المستقرة والشبه مستقرة والمتدهورة، ثم تحديد الأسباب الكامنة وراء التباين في الاستقرار الوسط البيئي بغابة كريفلة .

1-4 أهداف الدراسة

لتشخيص المنظومة البيئية بغابة كريفلة لابد من دراسة أهم مؤشرات الوسط البيئي بشكل ممنهج، في المرحلة الأولى، وتكميمها وتحديد نسبة استقرارها في المرحلة الثانية، وعلى هذا الأساس فقد ارتكزنا على طرق ومناهج علمية متمثلة فيما يلي:

أ-**المرحلة الأولى** :تقدير وضعية العناصر الرئيسية للوسط الطبيعي (حالة التربة، الغطاء النباتي، بعض التدخلات البشرية .(ولتقييم وضعية التربة والغطاء النباتي قمنا باستنباط طريقة تشخيص ترتكز على ثلاث معايير 1) ؛ وسط مستقر، 2؛ وسط مهدد) متدهور (،3 ؛ وسط جد متدهور (، على النحو المبين في الجدول رقم.(1)

الجدول: معايير التقدير الكمية لتدهور الوسط الطبيعي بغابة كريفلة

المعايير	وسط بيئي شبه مستقر رقم1	وسط بيئي متدهور رقم 2	وسط بيئي متدهور جداً رقم 3
اندكاك التربة	أقل من 4 كلغ/سم1	ما بين 4 و4,5 كلغ/سم1	أكثر من 5,5 كلغ/سم2
عراء السطح	أقل من 20%	ما بين 20 و30%	أكثر من 30%
التغطية الشجرية	أكثر من 50%	ما بين 50 و 25%	أقل من 25%
التغطية الشجيرية	أكثر من 50%	ما بين 20 و 30%	أقل من 30%
التغطية العشبية	أكثر من 50%	ما بين 50 و 30%	أقل من 30%
سقم الأشجار	أقل من 75 شجرة مصابة/هـ	ما بين 75 و100 شجرة مصابة/هـ	أكثر من 100شجرة مصابة/هـ
قطع الأشجار	أقل من 51 شجرة مقطوعة/هـ	ما بين 51 و 75 شجرة مقطوعة/هـ	أكثر من 75 شجرة مقطوعة/هـ
علامات الرعي المفرط	(غائب)علامات الرعى غير واضحة بشكل كبير على الغطاء النباتي	(متواجد) علامات الرعى واضحة على بعض النباتات	(عنيف) علامات الرعى واضحة على كافة النباتات

حيث تم القيام أخذ العينات بجميع التشكيلات النباتية المتواجدة بغابة كريفلة، بمجموعة من القياسات الميدانية همت الغطاء النباتي والسطح والتربة وهي موزعة حسب اختلاف العامل الطبيعي (الطبوغرافية، والتعريض، والجيولوجية، والتربة). وذلك بغرض تكميمها حسب المعايير المنتقاة، معتمدين بذلك على الحيثيات الخاصة بكل مستوى تدهور .ثم اشتقاق نسبة التدهور وتقدير درجته في كل قياس وفقا للعلاقة الرياضية والسلم التصنيفي، المبين فيما سيأتي.

- **قياس اندكاك السطح** :تم إجراء حوالي 870 قياسا بواسطة جهاز Pénétromètre، والمعبر عنها kg/cm^2.
- **قياس التغطية الشجيرية** :يتم هذا القياس على مسافة 20 متر، بمد الشريط على الطبقة الشجيرية، وحساب المسافة التي يستوطنها كل صنف نباتي من الشجيرات) على مستوى 100 نقطة) كل20 سنتمتر ((، وفي حالة غيابها نسجل تربة عارية، كما نستخرج من هذا القياس نسبة تغطية شجيرات القستوس؛ هذا النوع الجد مؤثر في اختلال الأوساط الطبيعية . كما نستخرج منه أيضا نسبة التربة العارية.

• **قياس التغطية العشبية** :يتم هذا القياس بمد شريط القياس فوق التربة على مسافة 20 متر، ومن تم قراءة نوعية الأعشاب هل هي دائمة أم موسمية، والأنفوضة، والأرض العارية، بهدف استخراج نسبها المئوية .

• **قياس الحالة الصحية للأشجار** :عن طريقة التربيع، نسجل عدد الاشجار المريضة وعدد الأشجار المقطوعة، وعدد الأشجار التي بها آثار للرعي ونقوم بضربها في العدد 25 لتحويلها للهكتار .هذه القياسات تم تحويلها إلى جداول ومبيانات، من خلال برنامج Exel وSPSS، وبعدها إلى خرائط من خلال برنامج.Arcgis

ب-المرحلة الثانية :

لأجل تقييم وضعية التربة والغطاء النباتي وفقا للطريقة المشار إليها سالفا، فقد تم الاعتماد على مجموعة من القياسات) المعايير (كما هي مبينة في الجدول1 ، معتمدين في ذلك الحيثيات الخاصة بكل مستوى تدهور، ثم اشتقاق نسبة التدهور الخاصة بكل معيار، وتقدير درجته في كل تشكيلة نباتية وفقا للعلاقة الرياضية والسلم التصنيفي المبين أدناه.

علاقة اشتقاق النسبة المئوية للتدهور

من أجل تقدير نسبة التدهور وفقا للطريقة المبينة في الجدول1 ، باستخدام العلاقة الرياضية التالية:

نسبة التدهور = مجموع الدرجات المقدرة / مجموع الدرجات القصوى x 100

ج . السلم التصنيفي

بعد اشتقاق نسبة التدهور من العلاقة السابقة، نطبق عليها السلم التصنيفي التالي: (0-50%) تدهور ضعيف (وسط مستقر)، ما بين (50-75%) تدهور قوي (سط مهدد)، أكثر من 75% تدهور شديد(وسط جد متدهور).

3- نتائج الدراسة

3-1 تقدير درجة استقرار التربة

تشكل التربة غطاءا سطحيا للصخور، وفراشا أساسيا للغطاء النباتي، كما تعتبر الجسم الذي يتلقى تأثير العوامل الدينامية قبل الصخر، ويثبت الغطاء النباتي فوق القاعدة الصخرية مهما كانت هشاشتها. تفيد معرفة قابلية التربة للاختراق في تحديد درجة اندكاك التربة، من خلال ارتباطه بإمكانية حدوث تخليف طبيعي تلقائي، فالتربة المندكة لا تسمح للفسائل الصغيرة بمد جذورها داخلها، وبالتالي استحالة التجدد.

تتفاوت مجاليا نسب اندكاك السطح بغابة كريفلة، فهي تصل في المتوسط إلى 4,2 كلغ/سم^2. تبلغ نسبة التربة الجد ضعيفة الاختراق (أقل من 3 كلغ/سم^2) حوالي 9% من مساحة الغابة، والتربة الضعيفة الاختراق (ما بين 3 و3,9 كلغ/سم^2) حوالي 30%، في حين نجد أن التربة المتوسطة القابلية للاختراق (ما بين 4 و4,5 كلغ/سم^2) تصل نسبتها إلى 54%، أما عن نسبة التربة الجد مندكة والمرتفعة القايلية للاختراق (أكثر من 4,5 كلغ/سم^2) فنسبتها تصل إلى 3%.

كما تتفاوت مجاليا أيضا نسبة التربة العارية إذ تصل في المتوسط إلى 28% من مساحة الغابة ككل، لكن بتفاوتات فالنسبة المرتفعة لتربة العارية التي تفوق 30% تصل إلى**37**%، بينما الفئة المتوسطة المحصورة ما بين 30 و20 تصل إلى **22**%، بينما النسبة الضعيفة لتربة العارية أقل من 20% من تغطية السطح فتصل إلى **41**%.

الخريطة 2: التوزيع المجالي للتربة العارية بغابة كريفلة

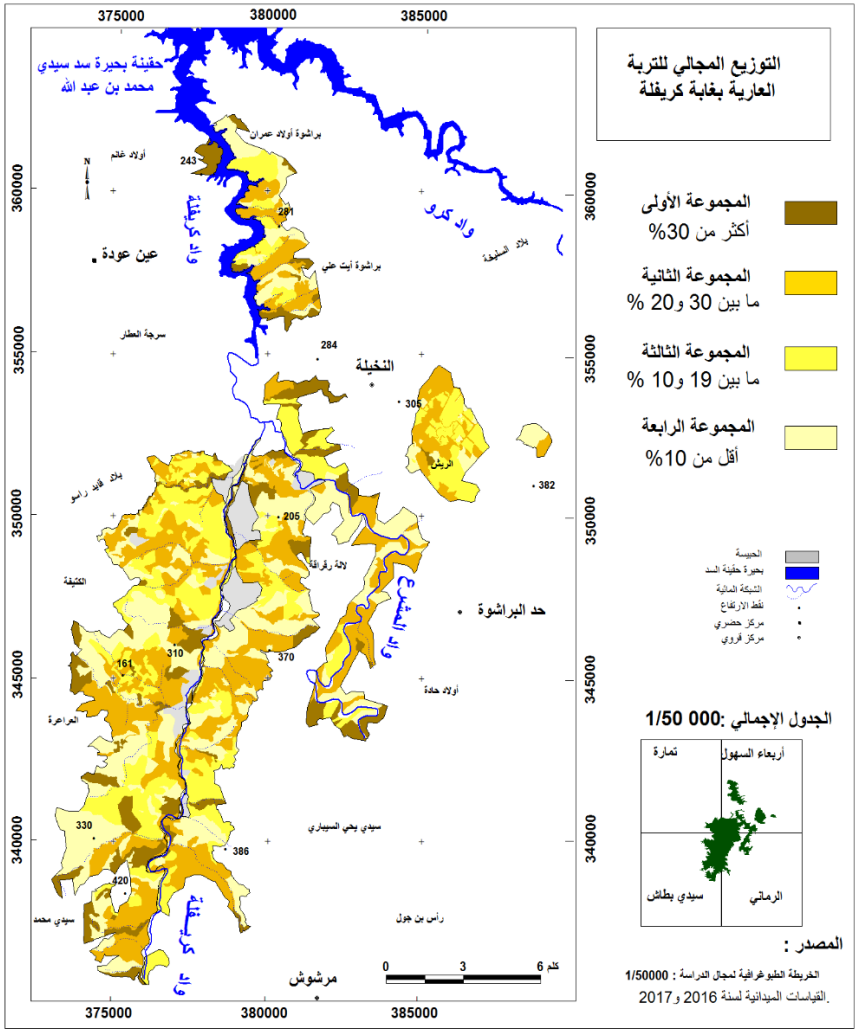

الخريطة 3: التوزيع المجالي لنسب اختراق السطح بغابة كريفلة

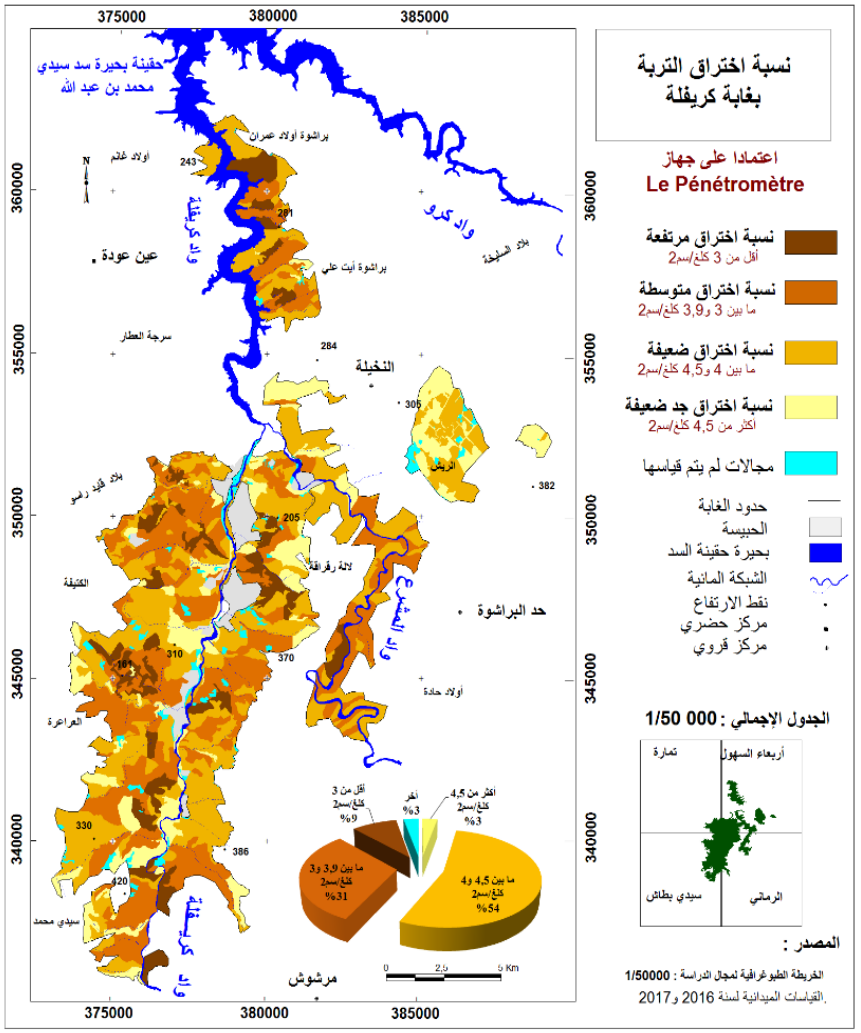

إن ارتفاع مؤشر اندكاك عن 4,5 كلغ/سم^2، يعني أن التربة جد مندكة إما بفعل حوافر القطيع أو الاصطدام المباشر للقطرات المطرية بالسطح، أو هما معا، وتَشَكُل قشرات التضارب، مما يساهم في تنشيط السيل الغشائي بشكل كبير، الشيء الذي يجعل إمكانية استفادة الغطاء النباتي من الماء والتربة جد ضعيفة ما يؤدي إلى تدهوره وتراجعه.

خلاصة القول أن المجالات التي تنخفض بها نسبة التربة العارية وتضعف فيها نسب الاختراق تتوافق مع التشكيلات الطبيعية المرتفعة والمتوسطة الكثافة، بينما الأتربة العارية والمندكة، فهي تتوافق مع التشكيلات المتدهورة والمنفتحة الكثافة والمجالات المشجرة.

الجدول 2: ترميز عناصر الوسط الطبيعي بغابة كريفلة اعتمادا على الجدول رقم 1

التشكيلات النباتية/عناصر الوسط	آثار الرعي الجائر	سقم الأشجار	القطع الجائر	التغطية العشبية	التغطية الشجيرية	التغطية الشجرية	التربة العارية	اندكاك التربة
الماطورال	2,0	3,0	3,0	2,0	1,0	3,0	1,0	2,0
الصفصاف	2,0	2,0	1,0	2,0	3,0	1,0	3,0	2,0
البلوط الفليني متوسط الكثافة	3,0	1,0	1,0	2,0	1,0	2,0	1,0	1,0
البلوط الفليني ضعيف الكثافة	3,0	1,0	1,0	3,0	1,0	3,0	1,0	1,0
البلوط الفليني منفتح الكثافة	3,0	1,0	1,0	3,0	1,0	3,0	2,0	2,0
سرو الأطلس	1,0	1,0	2,0	2,0	2,0	1,0	3,0	1,0
الأوكالبتوس	1,0	3,0	3,0	3,0	1,0	1,0	2,0	3,0
أنواع مشجرة مختلطة	1,0	3,0	3,0	3,0	2,0	1,0	2,0	3,0
البلوط الفليني مشجر بالأوكالبتوس	1,0	2,0	2,0	2,0	1,0	2,0	2,0	2,0
الصنوبر الحلبي	2,0	2,0	2,0	3,0	2,0	1,0	2,0	2,0
العرعار مشجر بأنواع مختلفة	1,0	3,0	3,0	3,0	1,0	1,0	2,0	1,0
التخليف المدعم	2,0	1,0	1,0	1,0	2,0	2,0	2,0	3,0
البلوط الفليني مختلط مع العرعار	3,0	1,0	1,0	2,0	1,0	2,0	1,0	1,0
العرعار المغاربي مرتفع الكثافة	3,0	3,0	3,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0
العرعار المغاربي متوسط الكثافة	3,0	2,0	3,0	1,0	1,0	2,0	1,0	1,0
العرعار المغاربي ضعيف الكثافة	3,0	2,0	2,0	2,0	1,0	3,0	3,0	2,0
العرعار المغاربي منفتح الكثافة	3,0	2,0	1,0	2,0	2,0	3,0	3,0	3,0
أراضي زراعية	3,0	3,0	3,0	2,0	3,0	3,0	3,0	3,0
أخر؛ ضايات سكن، مشتل	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0
المفتاح: 1=وسط مستقر	2= وسط متدهور				3= وسط جد متدهور			

3-2 تقدير درجة الاستقرار الغطاء النباتي

يختلف الغطاء النباتي من حيث تغطيته للسطح، ودوره في تثبيت التربة والمحافظة على التوازنات البيئية للوسط، فحوالي 30% من غابة كريفلة تسود فيها **تشكيلات شجرية مرتفعة التغطية** (أكثر من50% من تغطية السطح)، بينما 28% تسود فيها تشكيلات شجرية متوسطة التغطية (ما بين 50 و25% من تغطية السطح)، في حين نجد أن هناك فئة ثالثة تقل فيها نسبة التغطية الشجرية عن (25% من تغطية السطح) وهي الأكثر سيادة بنسبة 39% من تغطية السطح، وتبقى نسبة 3% للمجالات التي تغيب فيها الطبقة الشجرية.

أما بالنسبة للتغطية الشجيرية، فتبلغ نسبة التغطية الشجيرية المرتفعة (أكثر من 60% من تغطية السطح) 44% من غابة كريفلة، بينما نسبة التغطية الشجيرية المتوسطة (ما بين 60 و40% من تغطية السطح) لا تتجاوز إلى 41%، في حين أن نسبة التغطية الشجيرية الضعيفة (أقل من 40% من تغطية السطح) لا تتجاوز 12% من غابة كريفلة. وتبقى نسبة 3% عبارة عن مجالات تغيب فيها الطبقة الشجيرية.

وفيما يخص التغطية العشبية، فحوالي 36% من غابة كريفلة يتميز **بتغطية عشبية** مرتفعة (أكثر من50% من تغطية السطح)، بينما 34% من الغابة يتميز بتغطية عشبية متوسطة (ما بين 50 و40% من تغطية السطح)، ثم حوالي 11% تسود بها تغطية عشبية ضعيفة (ما بين 39 و30%) من تغطية السطح، في حين نسبة 16% ذات تغطية جد ضعيفة (أقل من 30%)، وحوالي 3% مجالات لم تشملها القياسات (ضايات، مشاتل، سكن...).

وتعد الحالة الصحية للأشجار مؤشر كذلك على استقرار الغطاء النباتي، فسقم الأشجار Dépérissement des arbres ظاهرة فسيولوجية تحدث نتيجة تعرض النبات لأحد العوامل البيئية الطبيعية التي تؤثر في نموه أو تغير من الظروف المثلى لحياته، وتنعكس سلبا على جميع العمليات الحيوية الخاصة به. أما عن تواجد هذه الظاهر بغابة كريفلة فهي منتشرة بشكل كبير في جميع التشكيلات خاصة على السفوح الشميسة والقوية الانحدار. وعلى هذا الأساس حاولنا تقسيم درجة السقم حسب عدد الأشجار المصابة، فوجدنا ثلاث فئات: الفئة الأولى، هي ذات درجة سقم بسيط لا تتجاوز 75 شجرة مصابة/هـ، نسبتها تصل إلى 7% من غابة كريفلة، بينما الفئة الثانية ذات درجة سقم متوسط ما بين 75 و100 شجرة مصابة/هـ، نسبتها تصل إلى 75%، وفي ما يخص الفئة الثالثة، ذات سقم قوي أكثر من 100 شجرة مصابة/هـ، والتي تصل نسبتها إلى 44%.

نستنتج من هذه النتائج أن المجالات المستقرة هي التي ترتفع بها نسب التغطية النباتية وتتوافق مع التشكيلات الطبيعية المرتفعة والمتوسطة الكثافة، بينما المجالات الجد متدهورة فهي تتوافق مع التشكيلات المتدهورة والمنفتحة الكثافة والمجالات المشجرة.

3-3 محاولة تقدير بعض التدخلات البشرية المؤثرة على استقرار الوسط

يعتبر الرعي والقطع الجائرين، أهم عنصرين مؤثرين في استقرار الوسط الطبيعي بغابة كريفلة، وذلك لتأثرهم الواضح على الغطاء النباتي والسطح.

يؤثر الرعي الجائر **بالدرجة الأولى** على التربة، فزيادة حجم القطيع، تعني زيادة الحمولة الرعوية، ما يشكل ضغطا مستمرا على التربة من خلال الدعس القوي بحوافر القطيع، الذي يؤدي إلى انغلاق المسام واندكاك التربة. فمن خلال القياسات الميدانية اتضح لنا أن مؤشرات اندكاك السطح جد مرتفعة، وتفوق 4كلغ/سم^2 في 54% من مساحة غابة كريفلة (الجدول2).

ويؤثر الرعي الجائر **بالدرجة الثانية** على الغطاء النباتي وتجدده. أولا، من خلال الرعي (أكل) على الأشجار الحديثة النمو والشتائل الفتية للأشجار والشجيرات، الضامن الوحيد لاستدامة الغابة، وهو الشيء الذي يحول دون تجدد المنظومة الطبيعية بغابة كريفلة. وثانيا من خلال استنزاف الكتلة النباتية المستساغة وغير المستساغة، وبالتالي انخفاض نسب مخزون البذور في التربة، وفقدان التنوع أحيائي بالغابة، وتراجع نسب الكتلة الأحيائية النباتية الدائمة.

وقد تم تكميم نسبة الرعي في غابة كريفلة من خلال القياسات الميدانية وعلامات الرعي الجائر المرصودة مجاليا، فنسبة الرعي المرتفع تصل إلى 74% بينما نسبة الرعي المتوسط تصل إلى 16% في حين أن نسبة الرعي المنخفضة فلا تتجاوز نسبة 11%.

ويعد القطع من أكثر العوامل البشرية المؤدية إلى تدهور المجالات الغابوية المغربية، وتختلف نسبه بغابة كريفلة من مجال لآخر، حيث تصل نسبة **القطع العنيف (أكثر من 35 شجرة في الهكتار)** إلى حوالي 52%، بينما تصل نسبة **القطع المتوسط (ما بين 25 و35 شجرة في الهكتار)** إلى38%، في حين تصل نسبة **القطع الخفيف (أقل من 25 شجرة في الهكتار)** إلى 10% (الجدول 2). وتم التميز بين نوعين من القطع؛ **القطع الجزئي** الذي تصل نسبته 68% من مجموع الأشجار المقطوعة بغابة كريفلة، وهو الأكثر انتشار حاليا، تختلف نسبه من مجال لأخر، لكنه يتركز بشكل كبير في وادي المشرع حيث التركز السكاني والسكني كبير، وبالقرب من الحبيسات في وادي كريفلة، وبالمجالات الحدودية للغابة. وتصل نسبة **القطع الكلي** 32% من مجموع الأشجار المقطوعة بغابة كريفلة، فجل الأشجار المقطوعة بشكل كلي المرصودة ميدانيا، هي ليست ذات قطع حديث، بل قديم يعود إلى عقد أو عقدين أو أكثر، أي أن القطع في العقود الماضية كان كثيفا في بعض المجالات.

تعرف عموما جميع المشارات القريبة من التجمعات السكانية نسبة قطع كبيرة، وجد خطيرة تهدد استدامة المنظومة الطبيعية، عكس المشارات التي تتواجد وسط الغابة والتي تنخفض فيها نسبة القطع نوعا ما بسبب أولا، بعد المسافة وثانيا، الخوف من العقوبة الجزرية في حالة التلبس.

خلاصة واستنتاجات

بعد التطرق لأهم العناصر المميزة لخصائص الوسط الطبيعي والبشري بغابة كريفلة لابد من الخروج باستنتاجات وتنضيد هذه الخرائط المحصل عليها للحصول على خريطة موضوعاتية تبين درجة استقرار الوسط (الخريطة4).

أظهرت لنا هذه الخريطة أن غابة كريفلة تتميز بثلاث مجالات مختلفة من حيث نسبة الاستقرار؛ **المجال الأول مستقر والذي لا تتجاوز نسبته (5%)** هذا المجال يتميز بترباته المتوازنة المتطورة والمتحدسلة وبضعف نسب الاندكاك والسطح العارية، كما ترتفع به بسبة رطوبة التربة إلى أكثر من 10%، وهو الشيء الذي يوفر موئلا ملائما للأشجار التي تنخفض نسبة إصابتها في هذا المجال، أما على مستوى التغطية النباتية فهي مرتفعة عموما في جميع الطبقات النباتية (الشجرية والشجيرية والعشبية)، إذ تتجاوز 50% من تغطية السطح، وكذلك آثار التدخل البشري بها محتشمة.

وهناك المجال الثاني المتدهور والذي تصل نسبته (57%) وهي نسبة جد مهمة مما يدل على أن أكثر من نصف هذه الغابة هو مجال متدهور ومهدد بزوال إذ لم يتم التدخل للمحافظة عليه، فهذا المجال يتوافق مع التربات الضعيفة التطور والمندكة والسطوح العارية، كما أن تغطيته النباتية متوسطة وجزء مهم (69%) من أشجاره يعاني من السقم Dépérissement، وكذلك تظهر به آثار التدخل البشري بشكل واضح، وبشكل عنيف بالقرب من التجمعات السكنية.

المجال الثالث الجد متدهور والذي تصل نسبته (38%) وهي نسبة تدق ناقوس الخطر حول استدامة غابة كريفلة، فهذا المجال يتميز بتدهوره على مستوى جميع عناصر مجاله فترباته ضعيفة التطور ومعدنية خام وجد مندكة ونسبة السطوح العارية به مرتفعة ويتوافق غالبا مع السفوح الشميسة، أما تغطيته النباتية فهي ضعيفة إلى منفتحة، كما أنه مجالا يتركز به الاستغلال البشري المكثف مما يفاقم خطر الهشاشة الطبيعية ويهدد الغابة ككل بعدم تجددها.

الخريطة 4: درجات استقرار الوسط بغابة كريفلة

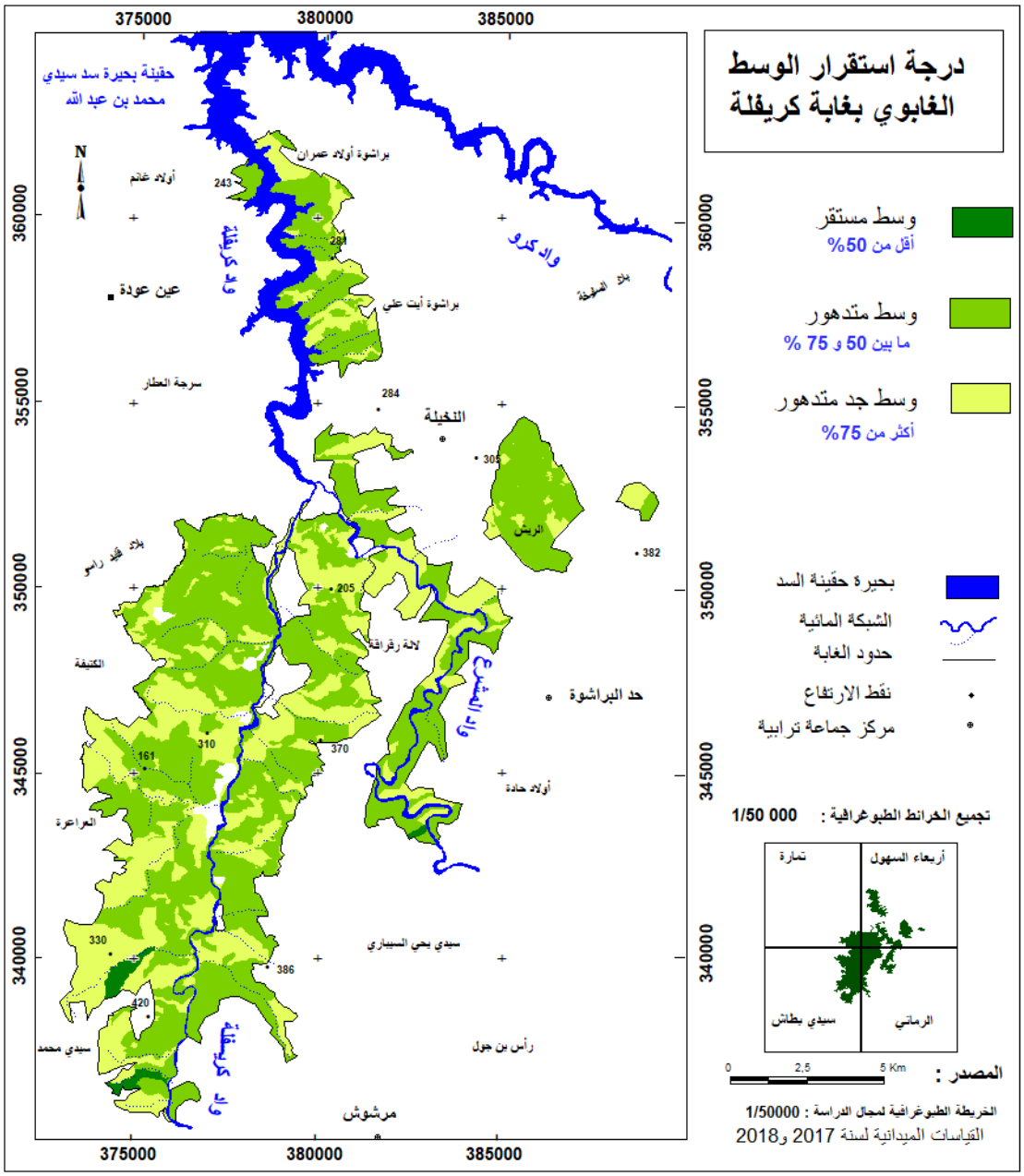

كما خلصت دراسة التشخيص الكمي والكيفي لتدهور الوسط الطبيعي بغابة كريفلة، إلا أن الأوساط المستقرة تتوافق مع التشكيلات النباتية الطبيعية من العرعار المغاربي والبلوط الفليني مرتفعا الكثافة (نرفض الفرضية الأولى ونؤكد الفرضية الثانية)، وهذه النتيجة تؤكد عليها الدراسات السابقة التي تدل على أن غابة كريفلة مجال التقاء منظومتي العرعار المغاربي والبلوط الفليني، وهذه النتيجة تتوافق مع توجهات الإدارة الوصية على القطاع بصون الأصناف الطبيعية من خلال تقنية الحمى واستصلاح الأراضي مع الإبقاء على تخليف العرعار المغاربي وتقليل من نسبة التشجير، كل هذا لضمان استدامة المنظومات الطبيعية الضامنة للتوازنات الطبيعية.

الببليوغرافيا

ابن سودة محمد بن عمر التاودي، .(1977) قبيلة زعير قديما وحديثا .الجزء الأول، مطابع دار الكتاب الدار البيضاء، 26 غشت .1977 عدد الصفحات.137

بن عمارة فاطمة الزهراء، .2020 دينامية المنظومة الغابوية في ظل التحولات البيئية العامة وأشكال المستدام بغابة كريفلة : د راسة كيفية وكمية للتشكيلات والعشائر النباتية، والمؤهلات العلفية، وحلقات النمو الشجري .أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس .عدد الصفحات.362

المصلحة الإقليمية للمياه والغابات الخميسات.

المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى،1960 .1971 .1980 . 1994 .2004 .2014

BOUDY P., (1952) : Guide du forestier en Afrique du Nord, dépôt légal édition n° 211 -3° trimestre 1952. P134 – 136.

FAO, 2010. Evaluation des ressources forestières mondiales 2010, Rapport National MAROC. FRA,2010/139, Rome.www.fao.org/forestry/fra.

FENNANE M., (1982) : Analyse phytogéographique et phytoécologique des tétraclinaies Marocaines. Thèse 3° cycle. Fac. Sc et techn.St-Jérôme, Aix-Marseille III, p.146.

M'HIRIT O., BLEROT P., (1999) : Le grand livre de la forêt marocaine, pierre Margada éditeur Hayen 11-B- 4140 Sprimont (Belgique). D 1999-0024-10.

Plan d'aménagement provisoire (P.A.P) d'année 2015, sous la direction de bureau d'étude TOBBA (Marché en cours).

FLSH M Mohammedia
كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

مختبر: دينامية المجالات والمجتمعات

الجغرافيا، المجتمعات والتنمية الترابية المستدامة

أعمال مهداة للأستاذ محمد أنفلوس

تحت إشراف:

رشيدة نافع
عبد الحميد ابن الفاروق
الطيب بومعزة
مصطفى وادريم
عبد المجيد السامي

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، 2023

الجغرافيا، المجتمعات والتنمية الترابية المستدامة
Géographie, Sociétés, Territoires et Développement Durable

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية
Publications de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines Mohammedia 2023

FLSH M Mohammedia
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES DE MOHAMMEDIA
UNIVERSITÉ HASSAN II DE CASABLANCA

Laboratoire Dynamiques des Espaces et des Sociétés

Géographie, Sociétés, Territoires et Développement Durable

Mélanges offerts au Professeur Mohamed ANEFLOUSS

Sous la direction:

Rachida Nafaa
Abdelhamid Ibn El Farouk
Taieb Boumeaza
Mostafa Ouadrim
Abdelmajid Essami

Publications de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines - Mohammedia 2023

FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES
DE MOHAMMEDIA
UNIVERSITÉ HASSAN II DE CASABLANCA

Laboratoire Dynamiques des
Espaces et des Sociétés

Géographie, Sociétés, Territoires et Développement Durable

Mélanges offerts au Professeur Mohamed ANEFLOUSS

Sous la direction:

Rachida Nafaa
Abdelhamid Ibn El Farouk
Taieb Boumeaza
Mostafa Ouadrim
Abdelmajid Essami

Publications de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines - Mohammedia 2023

Publications de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines - Mohammedia

Laboratoire Dynamiques des Espaces et des Sociétés (LADES)

Géographie, Sociétés, Territoires et Développement Durable

Direction : Rachida Nafaa, Abdelhamid Ibn El Farouk, Taieb Boumeaza, Mostafa Ouadrim, Abdelmajid Essami

La mise en page : Mostafa Ouadrim, Said Mouak, Abdelghani Ezzardi, Yassine Chaoui

Conception de la couverture : Said Mouak

Dépot légal : 2023MO0584

ISBN : 978-9954-704-30-1

Impression : ELMOUTTAKI PRINTER – Mohammedia 05.23.28.46.55

Comité scientifique

Rachida Nafaa

Jamila Saidi

Taieb Boumeaza

Mostafa Ouadrim

Ahmed Ait Moussa

Mohamed Aneflouss

Asmae Bouaouinate

Abdelmajid Essami

Mostafa Yahyaoui

Azzedine Chaouki

Rachida El Morabet

El Mostafa Nadraoui

Ayad Habib

Naciba Bouzid

Atika Rhessal

Abdelmalek Saloui

Comité d'organisation

Mr. Le Vice doyen de la Recherche Scientifique

Ahmed Ait Moussa

Nafaa Rachida

Ouadrim Mostafa

El Morabet Rachida

Saidi Jamila

Boumeaza Taieb

Yahyaoui Mostafa

Mouak Said

Ezzardi Abdelghani

Comité de Lecture

Rachida Nafaa

Mohamed Zhar

Saidi Jamila

Boumeaza Taieb

Mostafa Ouadrim

Ahmed Ait Moussa

Mohamed Aneflouss

Asmae Bouaaouinate

Abdelmajid Essami

Mostafa Yahyaoui

Azzedine Chaouki

Rachida El Morabet

El Mostafa Nadraoui

Naciba Bouzid

Atika Rhessal

Abdelmalek Saloui

Mounaim Bouaamlat

TABLE DES MATIERES

HANANE BAALI
Du développement local et de la démarche systémique. Quelle articulation par la géographie ? 7

MOHAMMED CHIGUER
Le Nouveau Modèle de Développement : Un projet mal conçu 25

ADNANE ZEROUALI , SANAE ZEROUALI
Société civile et développement : émergence d'une nouvelle gouvernance et de nouveaux acteurs du développement (Cas du massif des Bni-Znassen) 47

MOUNIA ACHBAH, ABDELLATIF KHATTABI ET TAIEB BOUMAAZA
La contribution de secteur forestier au développement de l'économie sociale et solidaire au Maroc -Partenariat avec les coopératives –..... 55

MALIKA EL MOUZAHIM AND ABDENACEUR BISBIS
Water resources scarcity and landscape changes in Oulja between Casablanca and Azemmour cities..... 69

MOSTAFA OUADRIM, AMINA DAMAR, ABDELGHANI BOUGTAB
Les coopératives laitières et résilience des agriculteurs dans la commune Sidi Aïssa au Nord de Safi 89

KAMAL MELLAKH
Régulation publique du marché pharmaceutique et stratégies des professionnels : le prix des médicaments sous tensions sociales au Maroc..... 99

Du développement local et de la démarche systémique. Quelle articulation par la géographie ?

Hanane BAALI

Université Mohammed V Rabat, l'Institut Universitaire Des Etudes Africaines, Euro-méditerranéennes Et Ibéro-Américaines.

> « Beaucoup ont longtemps cru et peut-être croient encore que le défaut des sciences humaines et sociales est de ne pouvoir se débarrasser de la complexité apparente des phénomènes humains pour s'élever à la dignité des sciences naturelles qui, elles, posaient des lois simples, des principes simples et faisaient régner l'ordre du déterminisme dans leur conception. Or, nous voyons aujourd'hui qu'il y a crise de l'explication simple dans les sciences biologiques et physiques ; dès lors, ce qui semblait être les résidus non scientifiques des sciences humaines, l'incertitude, le désordre, la contradiction, la pluralité, la complication, etc., fait aujourd'hui partie d'une problématique générale de la connaissance scientifique. » **Edgar Morin**

Le débat sur la démarche de développement approprié pourrait, aux vues des multitudes des programmes des organismes internationaux et nationaux, et des écrits académiques pluridisciplinaires, peut être qualifié de débat encombré. Pourtant, sur le plan théorique, il n'existe pas de définition unique, "correcte" ou universellement acceptée du développement. En général, la notion de développement demeure un terme problématique et le débat sur sa définition, sur la manière de l'appréhender demeure toujours d'actualité.

Le développement est manifestement un concept transversal, objectivé par presque toutes les disciplines des sciences sociales. Cependant, en dépit de l'emprise économique, sociale, écologique et politique, l'entrée par le territoire se présente comme étant la plus transversale (latérale), en mesure de superposer les apports de l'ensemble des sciences sociales tout en les territorialisant. Le territoire est complexe et son développement repose sur le degré de maitrise de ses éléments, de leurs interactions, leurs fonctionnements et de leurs tendances (finalités). Il est un système « **Le territoire est donc, avant toute définition, un système** » **A MOINE 2006.**

Le caractère transversal interdisciplinaire du concept du développement territorial local, fait que son contenu demeure flou parce que complexe, d'où la nécessité d'une approche de développement holistique. La thématique de la recherche du développement local s'articule autour de deux thèmes fondamentaux, que sont le territoire local et la démarche systémique. Pour mieux saisir l'importance de l'articulation de ces deux thèmes, nous allons présenter leur pertinence respective, tout en distinguant la pertinence scientifique de leur articulation dans l'étude géographique.

La thématique de développement local, un objet de recherche pertinent

Actuellement on assiste à un intérêt croissant pour la question de la stabilité et l'équilibre des situations territoriales locales. Cette stabilité est considérée comme un facteur déterminant pour l'équilibre national voire mondial, et également comme une assurance pour la pérennité du modèle de développement mondial. Il n'est donc pas étrange de voir s'agrandir la portée du processus du développement local aussi bien sur la scène nationale que sur la scène internationale.

La locution « **développement local** » n'a jamais eu autant de succès et pareillement de place dans les discours. De fait, du simple citoyen au scientifique imminent, en passant par le professionnel et l'administrateur, chacun diffuse des messages traitant de la question du développement local. Ces messages sont d'autant plus, largement relayés par les médias. D'ailleurs la recrudescence d'intérêt que revêt le développement local dans notre société se manifeste aussi bien au niveau des milieux scientifiques qu'au niveau de l'opinion publique. D'un autre point de vue, cet intérêt ne se limite pas au plan national, mais s'élargit au plan international. La prolifération des organismes nationaux et internationaux de développement s'est logiquement accompagnée d'une prolifération des programmes de développement. Force est de constater toutefois que ces programmes privilégient une action sur le plan local plutôt que sur le plan national. C'est manifestement l'expression de la portée du développement local comme logique d'approche favorisée.

Même si le Maroc n'a que récemment intégré le concept du développement local dans l'élaboration des stratégies de développement national, il s'est inscrit activement dans cette nouvelle approche qui privilégie des niveaux territoriaux d'action. De plus, le Maroc érige le « niveau local » au statut de source d'inspiration et d'orientation de ces programmes. Les acteurs du « local » sont considérés comme des partenaires dont on sollicite la participation active en ce qui concerne la définition et la mise en pratique des projets de développement. Cette orientation a été dictée par une situation qui a mis en évidence la nécessité de remettre en question les politiques interventionnistes héritées du protectorat et menées depuis l'indépendance. Ces politiques, qui se fondaient autour de la logique de la centralisation, ont enclenché un processus de dégradation des situations de vie dans le rural comme dans l'urbain. La prise de conscience de cet état des faits a logiquement conduit à la redéfinition des orientations stratégiques, la prise de décision et la mise en action des programmes.

C'est ainsi que l'espace local a gagné en intérêt et a acquis plus de place dans les politiques de développement territorial, tout en devenant une entité active et une partie prenante dans tous les processus de développement. Cette réalité s'est imposée au fil du temps en une référence politique et économique. Mais ce fut après une longue période de gestation. De fait, la genèse remonte aux années 70 qui se sont marquées par l'amorce de la décentralisation par l'institution des 07 régions économiques et la réforme communale de 1976. Cette réforme a déféré à la commune la définition de son plan de développement économique et social en accord avec les orientations du plan national. Cependant, même si la consécration de la décentralisation s'est inscrite dans cette période, la planification s'est maintenue au niveau central.

Cette décentralisation s'est limitée d'ailleurs à une simple répartition des investissements entre les régions sans pour autant faire impliquer « la région » dans l'orientation des planifications. Ainsi la portée de « la région » dans le développement économique et social resta très éphémère. Depuis les années 80 et 90, le statut de la région s'est peu à peu mis en cohérence avec la philosophie de la décentralisation. En effet, la région s'est vue se renforcer les compétences financières et administratives par la création de structures régionales. Elle s'est érigée ensuite au statut de collectivité locale via la réforme de 1992. Elle a enfin acquis de nouvelles attributions avec la loi du 02 avril 1997 notamment la personnalité morale et

l'autonomie financière. La nouvelle vulgarisation de la région a conféré à cette dernière un rôle primordial dans le processus du développement régional et local.

Le local a ainsi gagné en force pour sa pertinence dans les champs politique, économique et social. Il s'est imposé comme le niveau territorial approprié pour la conduite du développement. Parallèlement, le recul de l'Etat même relatif a permis l'apparition d'autres acteurs, notamment la collectivité locale, le secteur privé et la société civile. Le rôle de cette dernière s'est accru suite à l'émergence du développement participatif sollicitant cet acteur local. Pourtant, une politique de développement local bien définie se doit d'adopter l'espace local et le considérer à sa juste importance non seulement comme support de projet, mais en tant que source d'animation et d'action d'un développement approprié. L'espace local doit également être perçu en tant qu'entité partenaire, active et incontournable du processus du développement. Malheureusement, une telle politique de développement local est toujours absente de la scène du développement territoriale du Maroc.

Par ailleurs, une multitude de cadres d'action sont adoptés : des stratégies tel (la stratégie de Développement des Parcours, la Stratégie de Développement Rural…), des plans tel (le Plan National de Reboisement, le Plan National d'Aménagement des Bassins Versants, le Plan Directeur de Gestion Conservatoire des Terres Bour…), et des programmes comme les Programmes d'Electrification Rurale Globale (PERG), d'Approvisionnement Groupé en Eau Potable des Populations Rurales (PAGER), et du Programme de Construction des Routes Rurales (PNCRR) et celui des Priorités Sociales (BAJ)). A travers la lecture des contenus de ces stratégies, ces plans et ces programmes, nous pouvons constater l'absence de leur synergie. Une absence imputée au manque de la logique transversale et de l'approche intégrée des différents domaines sectoriels. De plus, ces cadres d'actions souffrent de l'absence de conjonction entre les différents niveaux d'interventions (le national, le régional et le local). On doit attendre l'an 2000, pour lire les premières lignes d'une potentielle politique qui tient compte explicitement des besoins locaux et des représentations des acteurs locaux.

Cette politique s'est inscrite dans un cadre de planification peu habituel qui témoigne de l'importance de l'acteur local au niveau de la concertation et la définition des orientations étatiques. La volonté de l'Etat, exprimée officiellement, a été évolutive et s'est traduite par l'organisation déconcentrée d'un grand débat national qui a marqué l'arrivée à terme du Schéma National d'Aménagement du Territoire (SNAT) initié déjà depuis 1991.

Cet engagement de l'Etat s'est consacré en l'an 2001 par la Charte d'Aménagement du Territoire et du Développement Durable ainsi que la nouvelle charte communale de 2002. Cette charte insiste sur la nécessité de la pratique du partenariat et de la participation des acteurs ainsi que sur la concertation locale. La charte stipule que la commune a pour charge l'élaboration des plans d'aménagement locaux qu'elle responsable économiquement et socialement.

Dans la même année, la restructuration administrative ministérielle a abouti à la création d'un nouveau et spécifique ministère. Il s'agit du Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Eau et de l'Environnement (MATEE). Cette approche innovante s'est confirmée en l'an 2003 par la validation du (SNAT). Ce document d'orientation vulgarise une hiérarchisation des espaces d'interventions selon leur priorité en besoins de développement socioéconomiques et en équité

spatiale. Les premiers Schémas Régionaux d'Aménagement du Territoire (SRAT) ont par la suite été élaborés en 2005. Ils visaient dans leur globalité le même objectif de développement et d'équité du SNAT par la conjugaison de deux ensembles d'action : l'horizontal (l'action synergique interministérielle) et l'ensemble vertical (l'action d'articulation des niveaux spatiaux de développement). Or, dans leur application, ces schémas se sont heurtés systématiquement au processus lent voire parfois régressif de la réforme de la matrice étatique (décentralisation, déconcentration, régionalisation).

Par ailleurs, l'évolution à tendance positive de la gestion des affaires locales s'est heurtée à des contraintes de communication et d'intégration de certains protagonistes dans les systèmes d'acteurs locaux. En cause, la faiblesse et la déficience des cadres de concertation ainsi que la faible implication de ces acteurs dans le processus d'élaboration, de conduite et de gérance du développement local. D'autres facteurs sont à souligner également. Il s'agit d'abord de la mauvaise appréciation du potentiel de la société civile dans la gestion des affaires locales. Ensuite il y a lieu de signaler le flou qui entoure les limites de responsabilité et les rôles des acteurs. Il faut reconnaitre cependant que les capacités en matière d'acteurs ne sont pas négligeables.

Les acteurs locaux au Maroc sont d'une variété imposante, quoique cette variété n'ait été reconnue que récemment. On compte environ 40000 associations dont 190 reconnues d'utilité publique et environ 4900 coopératives et unions. Même si ces acteurs sont de plus en plus sollicités par le pouvoir public en tant que partenaires en matière de développement local, leur force d'amorce et leur rôle d'incitation de l'action est toujours mal apprécié. Cependant, dans la même année 2005, les acteurs locaux de la société civile gagneront en force et en légitimité avec le lancement, par Sa Majesté le Roi, de l'Initiative Nationale du Développement Humain (INDH). Cette démarche célèbre la consécration du rôle de la société civile dans le processus du développement local. Assurément l'initiative est porteuse d'espoirs quant à la concrétisation et la consécration du rôle du local dans son développement. Les aspirations de l'INDH, se vérifieront par son aptitude à réduire réellement la distance entre les échelles des logiques planificatrices de l'Etat et celles du développement local. L'initiative permettra en plus d'apprécier la force du local.

Cette force qui résulte de l'activation de sa fonction fédératrice des rapports entre acteurs, organisations et ressources matérielles. D'autre part, aussi bien au niveau des discours scientifiques qu'au niveau des discours populaires, l'expression de l'importance du développement local est avérée. Elle se révèle pour les premiers dans l'ouverture de nombreuses disciplines scientifiques aux études relatives au « développement local », alors que pour les seconds, la pertinence du développement local se prouve essentiellement dans la conscience croissante des citoyens, citadins et ruraux, de leur grand intérêt à prendre en main ne serait ce qu'en partie le contrôle de la dynamique de leur espace de vie immédiat.

Le développement local un objet géographique pertinent

Sans conteste, le développement local est un thème carrefour qui connait une interaction de plusieurs disciplines scientifiques, mais qui reste nettement dominé et influencé par deux approches : sociale et économique. Il demeure toutefois un thème fondamental de la

géographie. Le développement local est avant tout un processus qui met en évidence les enjeux, les atouts et les contraintes propres à chaque territoire. Il réoriente les pratiques territoriales locales dans une logique de large consensus entre un plus grand nombre d'acteurs locaux. Et ce dans le but de garantir que ces pratiques tiennent en compte ces enjeux, atouts et contraintes locales tout en visant le rétablissement et/ou le maintien de l'équilibre territorial local. Ce caractère multidimensionnel du processus de développement local lui confère la qualité de processus phénoménologique et le met dans le besoin d'un cadre d'analyse pouvant allier et la dialectique entre les différentes dimensions (phénomènes) et la dialectique entre les différentes échelles du local. Ces enjeux, atouts et contraintes sont d'ordre social, économique, politique, physique et culturel. Ils sont l'expression des rapports qu'entretient la panoplie d'éléments contenus de l'espace local et qui sont l'individu, la communauté, les institutions ainsi que les ressources physiques et historiques.

Ces rapports se traduisent par des configurations variées et changeantes de la structure territoriale locale.

L'appréhension de ces enjeux ; atouts et contraintes passe ainsi forcement à travers la compréhension et la vulgarisation de leur dimension spatiale. De fait, l'espace est pour le processus du développement local le référent de l'interaction des logiques d'approches et des dynamiques relationnelles entre les individus et la communauté, les individus avec les individus, les individus et la ressources et la communauté avec les ressources. Il est donc l'ossature de la problématique du développement local et du développement par l'articulation entre l'espace physique et la société humaine. Or l'interrogation centrale en géographie concerne essentiellement les interférences entre les trois piliers du processus du développement local, à savoir l'espace physique, la société humaine et l'action du développement. Ainsi le développement local s'avère un objet géographique pertinent.

La géographie, en se focalisant aujourd'hui sur son objet central de recherche, qu'est l'espace, elle se fonde comme la discipline la plus appropriée pour l'accompagnement du processus du développement local. En effet, elle problématise à la fois les rapports humains, leur transcription dans l'espace (le résultat des rapports entre l'humain et la nature) ainsi que la variété des territoires que cette transcription produit, sans oublier les rapports entre territoires transcrits. De plus, pour saisir l'interaction de ces rapports, la géographie intègre, tout en interférant, les différents faits humains (économiques, politiques, sociaux, culturels, écologiques …) dans leur dimension spatiale. Par ailleurs, la disposition de la géographie à l'appréciation phénoménologique des dynamiques locales dans leur dimension spatiale scalaire lui confère la qualité de champs disciplinaire légitime pour l'étude du développement local, sans pour autant le monopoliser. Sa contribution en la matière dépondra forcement de son inscription dans une relation de complémentarité avec les autres champs scientifiques. Ainsi l'espace demeure, pour le développement local comme pour la géographie, l'entrée fondamentale. « ***L'espace dans toutes ses manifestations est un ingrédient indispensable à la visibilité, à la lisibilité et donc à la compréhension des choses*** » M. Lussault 2002.

Le développement local : des définitions et du contenu

Suite à la défaite et au déclin des théories globales (nationalistes et centralisatrices) de la gestion du développement. L'engouement envers la territorialisation du développement émerge et gagne de notoriété, au même titre que le passage de l'uniformisation à la distinction et la divergence. Cette nouvelle dynamique de la divergence a également fait l'objet d'approches pluridisciplinaires qui l'ont abordé, et en ont fait un sujet d'étude. Ces approches ont apporté, chacune par son individualité scientifique référentielle, un apport idéologique, théorique et méthodologique. Ceci s'est traduit par l'apparition d'une variété de modèles de développement territorial, notamment, le développement communautaire, les systèmes productifs locaux, le développement intégré, le développement participatif, le développement durable ou le développement local.

Une multitude d'approches mais la définition du concept est en mal de précision.

Durant les années 1970, un courant de chercheur s'est intéressé à montrer qu'il existe une autre échelle spatiale de manœuvre, pour définir les lignes directrices d'une nouvelle politique territoriale de développement « le développement locale ». Cet engouement, académique pour les nouvelles idées du développement local, s'est inspiré des pratiques singulières des actions locales de développement, qui tout en condamnant les démarches « homogénéisant » des stratégies du développement, incitées par les pouvoirs publics centraux, revendiquent le droit d'implication dans la construction de ces démarches « le droit à la démocratie directe ». L'essence de ces pratiques se lit dans trois dimensions. La première dimension est sociopolitique, du moment qu'on considère ces pratiques en tant qu'opposition au monopole central des décisions du développement. Quant à la deuxième dimension, elle est socioéconomique et elle s'affirme parce que ces pratiques sont aussi une révolution contre les inégalités (les disparités). Enfin, la troisième dimension est socioculturelle car lesdites pratiques sont aussi considérées en tant que réclamation (appel) de la reconnaissance des identités marginalisées.

Le développement local s'est donc, à la fois affirmé par le bas « les pratiques et initiatives de revendication à l'échelle des villes des villages ou des quartiers », et s'est imposé par le haut dans le contexte de l'injonction des programmes d'ajustement structurel et des réformes de décentralisation.

S'inspirant de l'agencement des deux conjonctures qui ont vu naitre le développement local (par le bas et par le haut), l'intérêt académique pour cette notion de « développement local » s'est trouvé confronté à la divergence des discours scientifiques. Ces derniers sont tantôt, contradictoires tantôt complémentaires. Ainsi beaucoup d'auteurs sont convaincus de la fragilité et de l'instabilité du corps théorique référentiel de la notion « développement local ». En effet, c'est une notion qui se situe à la croisée d'une multitude de disciplines, notamment la géographie, la sociologie, la politique, l'économie et l'environnement. Par ailleurs, le concept du développement local figure au cœur d'un grand nombre d'études mais il a rarement été défini avec précision par la littérature scientifique spécialisée.

Le développement local est alors appréhendé, plus en tant que démarche ou pratique, qu'en tant que concept au sens épistémologique s'appuyant sur un cadre théorique rigoureusement défini, A. Joyal 2001. Selon lui, des auteurs comme X. Greffe et G. Benko appuient cette idée.

Pour Mario Polese 1996, le développement local ne peut automatiquement traduire une réalité seulement parce qu'il existe. Dans le même sens, José Arocena 1986, explique qu'il n'y a pas une théorie de développement local, mais des théories du développement considérant différemment le local.

Dans un autre registre, certains travaux scientifiques ont tenté de donner une justification théorique au concept du « développement local », tels ceux du géographe Philipe Aydolot 1986, qui s'est intéressé à la notion des milieux innovateurs en le considérant comme base théorique au développement local. Certains économistes, tel que l'italien Giacomo Becattini 1987, ont fait du concept du district industriel (cluster. SIT. Ou SPL) une base théorique au développement local.

Nous pensons que le développement local est surtout un concept polysémique en construction. Il traduit une conjoncture académique déstabilisée par la volatilité et la fragilité des théories dominantes dans le contexte du développement. Le développement local serait également la traduction de la critique, déjà engagée, du système du développement mondial. « ***A savoir que depuis un certain nombre d'années, la critique du développement dominant est largement à l'œuvre dans les faits, à travers ce que l'on appelle les « pratiques de développement local ou territorial*** » Améziane Ferguene 1996.

Le développement local est alors un processus dynamique en perpétuel mouvement, du fait qu'il incarne une réalité instable. Une réalité sociétale, économique et culturelle, qui ne peut supporter le caractère figé et absolu des modèles de développement imposés d'en haut, et qui se retrouve de plus en plus dans de nouvelles « ***conceptions du développement privilégiant le local*** » Lynda Newman 1986 cité par A. Ependa Muteba Wa Lulandja 2003.

Dans le même sens, A. Ependa Muteba Wa Lulandja estime que *« **le développement locale, loin d'être une panacée, est un concept qui sert à appréhender et à expliquer les stratégies gagnantes de développement qui répondent aux angoisses des pans de la société délaissés par les politiques capitalistes, mais c'est aussi une théorie qui analyse la réplique au phénomène de la globalisation et de l'exclusion socioéconomique en recrudescence*** ». A. Ependa Muteba Wa Lulandja 2003.

En fin comme nous l'avons déjà précisé, **le concept du développement local est un concept aux bases théoriques inachevées parce qu'il émerge d'études pluridisciplinaires**. Ces dernières sont, d'une part basée sur la comparaison des expériences et des pratiques de développement par le bas et de par le haut. D'autre part, elles sont plutôt orientées vers la mise en relief des spécificités des milieux et des expériences que vers la réalisation de rapprochements ou la définition de dénominateurs communs.

Nous retenons pour notre écrit que **le développement local est une approche spatialisée (territorialisée) du développement. Cette approche, où le développement local met l'accent sur le milieu comme facteur de développement, est également un processus de dynamisation spatiale continue qui repose sur les actions coordonnées des acteurs locaux**

et extérieurs qui mettront en valeur les potentialités du territoire local, et en optimiseront l'exploitation en vue de créer et de consolider des dynamiques d'activités tant en interne qu'en externe du local.

Finalement, nous pensons que le développement local est **un processus de développement définit à un niveau territorial restreint. Il s'appuie, d'une part sur la volonté des différents groupes sociaux, de construire un climat d'accord tacite et général, donc un consensus, d'abord entre eux, puis avec les partenaires locaux. D'autre part, le développement local dépend de l'aptitude des différents intervenants, groupes sociaux « les acteurs », à optimiser l'exploitation du potentiel, marchand et nom marchand de leur territoire (l'endogéinité du processus), par des actions (projets multisectorielles) cohérentes (l'intégration des actions /projets), intra-locales et inter-locales. Ces actions ne doivent pas être forcément que autocentrées, afin qu'elles puissent animer une dynamique de développement aussi perméable que flexible.**

Des dimensions du développement local

Le caractère interdisciplinaire du thème du développement local se justifie surtout par le fait que ce processus fait référence à une dynamique multidimensionnelle, intégrant le social, l'économique, le culturel, l'écologique et le politique, dans une dimension spatiotemporelle. De plus, le développement, ou le processus par lequel la communauté locale peut réagir face à la dévitalisation et à la marginalisation, n'est pas que de nature productive. Pour Klein et Waub ***« Elles concernent en fait les modalités les plus globales de régulation des rapports sociaux »*** Klein et Waub 1996.

Le développement local pour nous, est **une démarche qui est à la fois globale, intégrée et spatiale, pouvant créer l'équilibre entre des logiques d'approche divergentes de la dynamique locale (les logiques : financières, politiques, sociales, culturelles environnementales. Par équilibre nous entendons l'articulation entre ces logiques dans le cadre, d'un objectif stratégique commun à visée humaine.**

Nous ajoutons que les dites modalités de régulation doivent couvrir aussi les rapports entre les sociétés et les ressources. Hugues Dionne, dénote l'importance du caractère de globalité dans le processus du développement local, tout en insistant sur sa dimension sociale. *« **…Le développement local ne peut être que globale, intégré et relationnel à partir de conduites identitaires, il est un mouvement social**. »* H. Dionne 1989.

Nous pouvons affirmer alors que le développement local s'identifie aussi par sa charge multidimensionnelle qui consiste à prendre en compte les logiques spatiales, économiques, socioculturelles et environnementales dans une approche toute aussi complémentaire qu'équilibrée.

Il convient toutefois d'expliciter ces différentes, mais complémentaires, dimensions par l'expression des dialectiques entre celles économiques socioculturelles et environnementales d'une part, et celle spatiale de l'autre part.

La dimension spatiale

Certes, la spatialité du processus du développement local est une dimension référentielle pour toutes les autres dimensions (économiques ; sociales culturelles et environnementales.), cependant, il est important d'en préciser le paramètre qui la traduit. D'une part, la pratique du développement local est substantiellement spatiale parce que son essence est d'atténuer les effets spatiaux du modèle Néolibéral du développement, en réduisent les écarts et les disparités spéciales, induites par la diffusion inégale de la relance économique de ce model globale de développement. Du point de vue de Tchekmian ***«… Vecteur de développement potentiel, le territoire est désormais un outil privilégié de justification et légitimation de l'action public de développement localisé »*** A. Tchekmian 2008.

D'autre part, la définition de l'espace, à travers ses dimensions paramétriques (douars, communes ou autres) et son identité territoriale, conditionne forcement le choix de l'approche du développement la plus appropriée.

La limitation de l'espace et la prise en compte de son identité différentielle traduisent donc explicitement la dimension spatiale du développement local. « ***C'est sous cet angle qu'on parle du développement endogène comme synonyme du développement local, comme pour dire qu'il a une limite géographique (un paramètre) dans l'action du développement local approprié » A.*** Ependa Muteba Wa Lupandja 2003.

Dimension Culturelle

Le processus du développement local ne tient pas uniquement de la valeur marchande des ressources territoriales tangibles, il découle surtout de la capacité de la communauté locale à produire la force motrice nécessaire à leur valorisation fonctionnelle. Cette force est concrétisée par une culture commune de l'entreprenariat qui oriente la communauté vers le changement et l'implication dans le processus de développement. Cependant l'affirmation de l'identité territoriale, de l'ancrage culturel communautaire à l'espace est un préalable indispensable au développement. A. Ependa Muteba Wa Lupandja résume cette dimension en affirmant que **« *la dimension culturelle du développement local peut être mesurée ou peut se traduire par les indicateurs servants : le leadership local, le goût d'entreprendre et de risquer, le niveau d'implication de la population dans la communauté, la motivation et la volonté de travailler pour le développement de la collectivité. Le plus souvent cette dimension se trouve liée à la formation (instruction ou éducation) et au capital social du milieux*** » A. Ependa Muteba Wa Lupandja 2003.

L'enjeu primordial pour le développement est donc d'œuvrer à renforcer l'ancrage à l'espace et la consolidation des identités locales et la pérennité de la culture communautaire locale. De ce fait, la formation des réseaux sociaux ne suffit pas à créer le projet local, parce qu'il faut en plus restituer l'espace identitaire. Donc les solidarités sociales doivent se fonder sur la base des appartenances identitaires culturelles. *« **Les réseaux produisent encore de la société mais ne reproduisent plus d'identité** ».* Jean Clenet 1999.

Il incombe alors, à la dimension culturelle de cimenter les briques –la dimension spatiale aux autres dimensions - parce que le projet commun «le développement local» nécessite l'existence

d'une mémoire collective ralliant les acteurs autour de ce dernier. Pour corroborer davantage cette réflexion, nous invoquons les propos de Hugues DIONNES ***« Le développement local s'inscrit donc dans une stratégie de lutte, par les membres d'une communauté, pour définir et défendre un mode de vie composé de savoir-faire, de savoir être et de connaissances en lien avec leur espace vécu. C'est une logique de style communautaire, de nature territoriale, centrée sur l'identité locale et visant à définir et à renforcer la qualité des milieux de vie »*** H. Dionnes 1995.

Dimension sociopolitique

Le processus du développement local est aussi un processus organisationnel de régularisation sociale qui se gère automatiquement via l'autonomisation de sa dynamique « La démocratie local ». Or cette autonomie locale entretient des liens sociaux, que seule la conception de l'individu et de la communauté réorientée vers les réappropriations du pouvoir, peut renforcer. C'est une volonté de prise en main par et pour les individus et les communautés locales pour la construction du projet local.

Dans le projet social, le qualificatif « social » insinue qu'il s'agit d'un projet d'équité sociale, d'égalité des chances dans l'accès au changement qualitatif du niveau de vie. D'ailleurs, ce double aspect politique et social alimente la dimension sociopolitique. M. Methot relève le contenu sociopolitique du développement local quant il avance que ***« Le développement local, par les initiatives concrètes qui l'incarnent, amène à soulever la question de -capacité-possibilité des acteurs, des humains, à orienter un tant soit peu le sens du développement »***. M. Methot 2002**.** Or cet aspect de volontarisme politique et social est l'expression explicite de l'appartenance, levier de mobilisation fondé sur l'engagement au territoire.

Cette question de « La capacité à orienter son développement » évoque implicitement la dimension politique, car pour disposer de la capacité d'orienter son développement, la communauté locale doit pouvoir prétendre faire ses propres lois. Cependant, aspirer à faire ses lois, évoque clairement la question de l'autonomie de la communauté locale dans une certaine mesure.

La relativité de l'autonomie locale, évoquée ici, est en relation avec la participation du développement local, « des initiatives du développement local », dans la réorientation des réalités instituées à un niveau global. Ceci, dans la mesure où ces initiatives contribuent à la réappropriation de la régulation corrective du local par les individus et la communauté. Ladite contribution soulève bien des débats. Ainsi pour certains auteurs, quand la maitrise des mécanismes et la disponibilité des conditions du développement local font défaut, la participation prétendue du développement local à la réorientation des cours de choses devient peu crédible. Dans ce sens, André JOYAL avance que *« **… la vie n'étant pas un long fleuve tranquille, il ne faut surtout pas imaginer que la démarche associée au développement local représente la panacée des problèmes des régions fortement affectées par le dépérissement économique. Tout comme on ne prête qu'aux riches, pour des raisons faciles à comprendre, ce sont les régions les plus favorisées qui obtiennent le plus d'appuis pour leur développement économique. Ce n'est pas en brandissant des slogans du type : " Que les populations locales se prennent en main ! " " Que les régions misent davantage sur leurs propres forces ! " et d'autres " Penser localement et agir globalement ! " que les choses vont nécessairement***

changer pour une région défavorisée. Une région qui a toujours été dépendante de la mise en valeur de ses ressources naturelles à travers la grande entreprise à capitaux étrangers ne se transformera pas en battante de la nouvelle économie du jour au lendemain ». A. Joyal 2002.

L'autonomie relative est une forme de résistance à l'aliénation devant la globalisation néolibérale. Toutefois, au sens du développement local, l'autonomie en question est plus une autonomie des individus, qu'une autonomie d'institutions. Le développement local est surtout un processus d'autonomisation des personnes, dans la mesure où il renforce les opportunités de ces derniers, à agir en tant que membres de la société pour introduire les transformations nécessaires à la construction du projet local.

Ainsi le développement local serait un processus de motivation des initiatives, donc du volontarisme. Or, ce volontarisme sociopolitique est l'expression explicite de l'appartenance et un gage de l'engagement envers le local. M-J Brassard 2002, abonde dans ce sens quand elle soutient que, « ***…d'avantage encore, le sentiment d'appartenance serait un levier de mobilisation fondé sur l'engagement au territoire*** ». Par ailleurs, A. Ependa Muteba Wa Lupandja, 2003 appuie la même idée quand il déclare que ***« C'est en effet le sentiment d'appartenance qui fait que les habitants d'un milieu revendiquent des améliorations socioéconomiques ou des ajustements politiques quand il le faut*** ». Cependant, lorsqu'on parle d'ajustements politiques au niveau local, nous signifions alors la gouvernance locale, comme cadre opérationnel à la concrétisation de la dimension sociopolitique du développement local.

La dimension économique

Le développement local, en portant en lui-même des logiques d'ordre économique, ne peut se restreindre à la seule visée de l'accumulation continue des richesses, M-J. Brassard 2002, comme facteur de bien-être collectif. En effet, la dimension économique dont se charge le développement local n'est pas une fin en soi mais un outil au service de la satisfaction des besoins spéciaux sociaux et politiques- d'équités, d'équilibre et d'intégration locale, bien que l'aspect économique soit aussi important que l'aspect social ou politique. D'ailleurs, M. Methot exprime clairement son accord avec cette idée, il déclare que : ***« … La valorisation de ces richesses, qui ne sont pas qu'économiques (à notre sens humaines, sociales), ne peut être pensée qu'à la condition de concevoir la communauté comme autre chose qu'un strict espace économique, de concevoir son développement autrement qu'en seuls termes de croissance économique ou de création d'emploi »*** M. Methot 2002.

La dimension économique du développement local relève surtout de l'engagement et de l'implication des mouvements sociaux, dans l'économie locale et globale. En même temps, le processus du développement local peut garantir cette implication (engagement) par la mise en œuvre des capacités locales assurant l'émergence d'institutions chargées d'organiser, de soutenir et de stimuler l'activité économique local, Jacques Nussbaumer 2005. Toutefois, cette activité économique locale ne doit pas entretenir que des relations exclusivement marchandes avec le territoire, elle doit surtout produire des externalités positives pour l'ensemble du système territorial local.

La dimension écologique (la durabilité)

Les ressources locales sont pour le développement local, le substrat de son processus. Cependant la pérennité et l'évolution continue, de ce dernier dépendra nécessairement du système d'exploitation de ses ressources. Un système qui se doit de les conserver et de les faire durer. Cette dimension est alors une condition intégrée lors du choix du système d'exploitation économique qui s'engage à assurer, et l'équité intergénérationnelle (notion temporelle) et l'équité interterritorial (notion d'équité spatiale). Ainsi la dimension écologique ou environnementale (la durabilité) s'inscrit tout comme les autres dimensions du développement local dans l'espace.

A la revue de la définition et des dimensions du développement, nous pensons que du point de vue de la connaissance, même si le développement local est un concept aux bases théoriques inachevées, il reste que ce concept en construction est incontestablement significatif de l'évolution des rapports entre les connaissances économiques, sociales, humaines, environnementales et politiques. Il est alors un processus de construction d'une connaissance consensus. Il est aussi révélateur du renversement, pour ne pas dire de révolution, qui atteint les rapports sociopolitiques au territoire, ou les individus et les communautés sont engagées dans un processus d'apprentissage de la maitrise du territoire local.

Comment faire du développement local ?

Le système axiomatique du développement local, invite tout travail le problématisant, à ce qu'il sillonne différentes approches, mais aussi à ce qu'il s'oriente à explorer l'approche synthétisante toutes les autres, l'approche systémique. Parce que le système axiomatique du développement local, comme nous l'avons déjà exposé au précédent chapitre, se construit d'un corpus conceptuel multidimensionnel, aux racines pluridisciplinaires, mais en imbrication systémique. Cependant, chacune des dites dimensions peut être appréhendé par l'approche lui correspondant. Toutefois, dans le cas échéant on ne peut aboutir qu'à des analyses unidirectionnelles.

Or la problématique du développement local exige l'interaction entre les différentes dimensions dans une analyse multidirectionnelle.

Les approches uni-scalaires, les approches disciplinaires

Les approches uni-scalaires sont nombreuses néanmoins, nous nous contenterons de mentionner dans cette première sous-section les cinq approches les plus aptes à approcher l'un des sous-systèmes du système géographique. Les cinq approches retenues sont listées comme suite : L'approche anthropologique, l'approche écologique, l'approche sociale, l'approche économique, l'approche démographique.

La méthodologique de l'approche anthropologique se justifie comme approche géographique, de par la parenté qui lie les deux objets respectifs des deux disciplines ; qui sont les sociétés et leurs relations sociales et le territoire. Le système méthodologique de l'approche anthropologique en géographie s'articule autour des trois préceptes :

1- Les moyens du travail et les modes de production /consommation dominante dans une communauté humaine font et défont le territoire, et produisent ainsi les paysages géographiques.

2- Les disparités qui se manifestent dans le paysage géographique sont la réflexion des différences et des disparités de la division du travail au sein de la famille et au sein de la communauté humaine

3- La cohésion de la communauté humaine se concrétise dans un cadre justificatif religieux et culturel.

Quant à l'approche écologique de la géographique considère que la variabilité du paysage et le produit des relations entre la terre et l'homme. Le postulat de cette approche écologique dit que l'homme est un être vivant plus au moins adaptable avec son environnement. Cet être vivant à des besoins biologiques, qu'il lui faut satisfaire. Or l'homme se différencie des autres êtres vivants de son environnement par la raison. Cependant, pour satisfaire ses besoins et par son intelligence, il se place au centre de son environnement pour établir l'équilibre nécessaire à la satisfaction de ses besoins. L'homme, alors est l'anneau central et nodal dans le processus d'explication de la variabilité de son environnement donc du paysage géographique.

Alors que le système conceptuel explicatif de l'approche sociale en géographie s'articule autour du postulat élémentaire qui dit que toute société produit son espace sur la base de l'espace déjà existant. De ce fait, pour cette approche le paysage géographique est le résultat des transcriptions du comportement général de la société. Or ce comportement général est le cheminement des comportements individuels des individus de la société vers une certaine uniformisation fédératrice. Aussi, la dite approche considère que le comportement collectif de la société est l'expression des interrelations entre les composantes de la société d'une part des interrelations entre les composantes de la société et de l'espace géographique d'une autre part.

Cependant, l'approche sociologique en géographie examine la transcription des interrelations socio-spatiales collectives pour expliquer les disparités des paysages géographiques horizontalement et verticalement. Les disparités horizontales s'expliquent par les différences des rôles des classes sociales, alors que les disparités verticales « l'hiérarchisation spatiale » s'explique par la différenciation des niveaux de la décision qui régule et oriente le comportement collectif de la société.

Finalement, l'approche sociologique comme outil méthodologique d'explication des disparités du paysage géographique, fait du rôle social et de la décision son entré pour lire ce paysage.

Quant à l'approche économique en géographie, elle s'articule autour du postulat qui dit que, pour répondre à ses besoins, à leur variation et leur augmentation, l'homme est contraint à diversifier ses sources de revenus par la diversification des modes et technique de production. Or, cette réponse en termes de diversification des modes de production participe à la transcription des paysages. Donc toute variabilité quantitative et/ou qualitative des modes de production crée des disparités spatiales et participe ainsi à la formation de paysages géographiques disparates.

L'approche démographique en géographique, part du postulat qui dit que le comportement démographique d'une société n'est que le résultat des interactions de cette dernière avec les autres composantes de l'espace géographique « les composantes naturels et les autres composants humains ». Ce comportement démographique se lie en deux dimensions, l'une est

de lecture a-spatiale « la structure démographique », et l'autre spatiale ; « la distribution géographique des populations et les migrations »

Les approches uni-scalaire que nous avons décri sommairement, souffrent de plusieurs handicapes. Cependant, on peut résumer ces handicapes en ce qui suit :

- les approches uni-scalaires considèrent les relations entre éléments de l'espace géographique à travers une seule dimension, pour mieux expliquer, elles ne peuvent analyser que les relations à causalité linéaire. A→B
- Elles progressent à travers un raisonnement logique unique, la déduction ou l'induction.
- Elles ne peuvent procéder à la synthèse parce qu'il en résulte des recherches uni-scalaires que de faibles classifications des phénomènes.
- Elles ne peuvent intégrer les deux dimensions ; le temps et l'espace dans le même processus méthodologique.

Il résulte de ces lacunes ou handicape que ces approches soit déficientes aux niveaux de la formulation des hypothèses de la causalité. (Répondre à la question pourquoi ?), ce qui veut dire qu'elles sont incapables d'établir des démonstrations logiques convaincantes. Or, ces handicapes traduisent la différence substantielle entre l'approche systémique et les autres approches susmentionnées.

Les approches multi-scalaires, l'approche systémique

Les approches à références théoriques multi-scalaires s'intègrent toutes par enchaînement systémique dans la théorie générale des systèmes TGS. Elles sont principalement, l'approche par les ensembles, l'approche par les matrices, l'approche structurale et l'approche systémique. Par définition, les approches multi-scalaires ne sont que des théories qui permettent de découvrir les lois générales qui régissent la variabilité du paysage géographique, en transportant l'espace géographique de la matérialité à l'abstraction théorique. Cependant, ces approches en permettant la lecture de l'espace géographique à travers l'abstraction théorique, elles nous permettent de découvrir la similitude des comportements des phénomènes en dépit de leurs champs disciplinaires d'origine.

Pourquoi L'approche systémique ?

Nous avons choisi de se consacrer particulièrement à l'approche systémique. Pour argumenter notre posture « le choix de l'approche systémique », au préalable nous annoterons sa pertinence par rapport à sa capacité à intégrer les trois grandes approches multi-scalaires. Ensuite, nous démontrons son importante caractéristique d'approche combinatoire et synthétisante, les multiples corpus issus des différentes approches disciplinaires. Finalement, nous déploierons le rapprochement entre le concept de système et entre les deux concepts clé ; l'espace géographique et le développement local, pour soutenir la pertinence de l'approche systémique dans l'étude de l'espace géographique dans le cadre de la problématique du développement local.

L'approche systémique implique dans son processus de raisonnement toutes les autres approches et leur offre un support logique qui peut les mettre en rapprochement

complémentaire. Aussi, elle se fond autour d'un corpus logique qui articule la logique sans contenu des mathématiques à la logique à contenu divers des différentes approches disciplinaires. **Brunet R 1979,** Morin Edgar. 1988.
Ainsi à travers l'approche systémique on peut joindre l'abstraction théorique au processus axiomatique en s'appuyant sur l'idée que la compréhension du paysage géographique se réalise à travers la définition des tendances du comportement générale de ces éléments. Donc en fonctionnement, en dépit de l'hétérogénéité des structures et des combinatoires de structures spatiales. Daniel Durand, 1979Gérard Donnadieu & Michel Karsky, 2002, Joël de Rosnay. 1975

Pour cette approche, la variabilité de l'espace géographique est l'expression de son évolution, et la compréhension des paysages passera par la définition des destinations de cette évolution, donc du comportement futur de cette variabilité. Aussi, cette approche s'appuie sur une référence théorique combinatoire et synthétique parce qu'elle n'exclue pas les autres approches à référence théoriques différente, au contraire l'approche systémique intègre toutes ces approches à tous les niveaux de la recherche, de l'étape de la formulation des postulats et des hypothèses, passant par l'étape du choix de l'information, et arrivant à l'étape de l'analyse des données.

Un système est avant tout l'ordonnance que prends un nombre d'éléments interdépendants qui inter réagissent les uns sur les autres et produisent à travers cette interaction un tout émergeant aux qualités autres que les qualités des éléments mais qui les globalisent par son comportement évolutif général. Donc, le système est régit par des lois qui permettent son auto organisation pour garantir sa stabilité et son évolution dans le temps. Donc, le système évolue pour et par une finalité commune de comportement, à savoir le comportement, et de ces éléments et de leur combinaison. Adopter alors l'approche systémique revient à considérer l'espace géographique comme un système spatiale géographique.

Cette posture de recherche palliera sensiblement les préoccupations essentielles que rencontre tout chercheur en géographie, et surtout quand il s'agit des problématiques où il se retrouve face à la considération d'une variété de phénomène interdépendant, tels les problématiques de développement. Pare ce que, parmi les plus intéressantes caractéristiques de cette approche, est qu'elle se propose de considérer l'espace géographique d'une manière synthétique, en le considérant tel une totalité produite par l'interaction de ces parties (éléments géographiques).

Contrairement, aux approches de tendances disciplinaires, (de géographie physique, humaine,…), qui en plongeant dans des approches ultra analytiques, ne font qu'accentuer la fragmentation et la sectorisation du savoir sur l'espace géographique et la désintégration et l'inadéquation des études de développement territoriale. Cette approche donc, reconnaît à l'espace géographique les propriétés de complexité, de dynamisme et de finalité et le considérant comme tel.

L'approche systématique fait en sorte d'articuler les connaissances, et les préceptes méthodologiques (indication, déduction), elle intègre les approches théoriques (théorie des ensembles, la trame la structure), qui sont éparpillées, pour une meilleure compréhension du fonctionnement et du comportement de l'espace pour une fin précise, qu'est l'action de développement. Ainsi, l'approche systémique offre un double support pour l'appréhension de

l'espace géographique ; elle est à la fois un référent théorique fécond et un cadre méthodologique opérationnel d'organisation et de traitement et d'exploitation de l'information.

Cependant pour justifier la pertinence de cette approche, pour l'étude de l'espace géographique dans le cadre de la problématique du développement local nous procéderons d'abords par la description du concept « système », ensuite nous relaterons sommairement la principale question du « développement local ».

Le système: **Un tous organisé et organisant, un Complexe d'éléments organisé et interdépendants, évolutifs, et organisant dans leur articulation tout l'ensemble vers un bute**. Cette définition du système permet de dégager six des plus importants principes de la pensée systémique.

Premièrement le principe d'**invariance** ; dans ce sens la systémique présuppose que les éléments constitutifs d'un système partage des traits communs, ce qui veut dire que même si les éléments peuvent être variés, pourtant ils suivent le même comportement.

Deuxièmement ce tout organisé peut-être, un ou des complexes d'une grande variété d'éléments ou de phénomènes (physique, écologique, cognitif, économique, social…), interférant les uns sur les autres, en fonction d'une structure de relation, donc organisé. Ici il ressort le deuxième principe du système, celui de **la complexité**. Ces éléments dits évolutif, ce qui veut dire que les éléments du ou des complexes sont interactifs, organisés dans des structures et émergents et évolutifs dans le temps. Ce qui voue au système le principe de l'**irréversibilité**.

Le quatrième principe est celui **de la globalité**, ce qui veut dire que pour l'examen du système, les éléments ne peuvent être appréhendés séparément, parce qu'un système est les éléments en plus de leur organisation, parce que le tout,« le système » soit plus que la simple somme de ses parties.

Quant au cinquième principe, il est celui **de téléologie ou de finalité**, ce qui veut dire que le système évolue tout en cherchant un état d'organisation structurelle et fonctionnelle stable, ce qui veut dire que, les interactions des éléments ont une fonction, celle de l'organisation ou de la **nég-entropie**, qui est de maintenir le complexe évolutif en équilibre. Cependant, ce tous « le système », lui-même immerge dans un complexe l'englobant, et englobe en lui-même une infinité de complexes immergés, et ainsi de suite, ce qui permet de déduire aussi le sixième principe, celui de **l'ouverture des frontière**s entre sous systèmes, parce que chaque système échange des flux avec son environnement.

Conclusion

Maintenant, que nous avons exposé les principes fondamentaux du « système », nous posons le rapprochement entre ce concept et celui de développement local. Tout d'abords, la question primordiale en géographie est de comprendre le **fonctionnement des dynamiques** des espaces géographiques, en étudiant **les interactions des éléments** naturels, anthropiques et organisationnels dans un espace donné. Ceux-ci pour le **but** de la maitrise de l'espace par l'action volontaire du développement.

Cependant de par cette définition sommaire, il se lit plusieurs des principes de la pensée systémique. Parce que, l'interrogation substantielle en géographie s'articule autour de

l'articulation homme/ espace, et ce que produit cette articulation comme configurations spatiales. Cette articulation est diachronique du moment que les éléments sujets d'articulation sont de nature évolutive (homme et espace).

La géographie étudie les formes de l'espace (configurations) et les processus induisant ces formes. La variabilité de cette articulation d'une situation géographique à une autre induit l'hétérogénéité des espaces. L'espace est alors un système. Toutefois la question spécifique du développement local est aussi en mesure de se prêter à ce jeu de rapprochement conceptuel.

Par définition le développement local est l'ensemble des interactions orientées des différents éléments hétérogènes et endogènes « homme/ espace », qui sont porté par et pour la communauté locale, et qui font et défont l'espace géographique pour la perspective d'un éventuel équilibre territorial. Ainsi, le développement local est un système d'actions territorialisé porté par et pour un système d'acteurs locaux pour créer et pérenniser leur développement. De ce fait, nous pouvons aussi déduire plusieurs propriétés systémiques du développement territorial local.

Ces propriétés sont les suivantes :-Interaction (boucle d'action et de rétroaction), donc la causalité est non linéaire, -la variété et la complexité (éléments anthropique, organisationnels et naturels), -l'évolution dans le temps (irréversibilité des phénomènes), - la finalité qui est la recherche de l'équilibre territorial par la création et la pérennité du développement.

Bibliographie

AROCENA, J, l986 : «Le développement par l'initiative locale: le cas Français ». Paris, Harmattan, 174 p.

AYDALOT P, 1985 : « Economie régionale et urbaine ». Paris, Economica.

AYDALOT, P, **1986** : « Milieux innovateurs en Europe », Gremi, Paris, 361p.

BECATTINI, G, **1987** : « Mercato e Forze locali, il distretto industriel », Bologna Il Muleno.

BRUNET R. 1979 « Systèmes et approche systémique en géographie (Systems and system approach in geography). In: Bulletin de l'Association de géographes français, N°465, 56e année, décembre 1979. pp. 399-407;doi : https://doi.org/10.3406/bagf.1979.5137 https://www.persee.fr/doc/bagf_0004-5322_1979_num_56_465_5137

CLENET, Jean, 1999: «Préface : A Hubert COUDRIEAU ». In « LES ACTEURS DU DEVELOPPEMENT LOCAL », Dir. Paul BACHELARD, Collection Alternances, Développement. Edit. L'Harmattan.

DE Rosnay J 1975, « *Le macroscope*, Seuil, 1975 »

DIONNE, **Hugues**, **1989** : «Développent autonome du territoire local et planification décentralisée », 61-73p, Revue canadienne des sciences régionales, XII : 1, ISSN : 0705-4580.

DIONNE, **Hugues**, **1995** : «Centralisation tranquille et ambiguïté du développement régional ». Sous la direction COTE.S. KLEIN.JL et PROULX M.U : « Les régions qui perdent? » Chicoutimi, Montréal Rimouski, UQAC / Dép. géographie U Q A M. Collection tendances et débats en développement régional, No.1, 1995, 83p – III.

Donnadieu G & Karsky M , « *La systémique: penser et agir dans la complexité*, Liaisons, 2002 »

Durand D, 1979 « *La systémique*, PUF "Que sais-je?" n°1795, 1979

FERGUENE, A, **1996** : «L'industrialisation à petite Echelle : Une nouvelle approche du développement dans les pays du sud », Revue Région et développement, N° 3.

GREFFE, X, **1994** : «Territoires en France. Les enjeux économiques de la décentralisation ». Paris, Economica, 309p.

JOYAL, A, 2002: « Le développement local, comment stimuler l'économie des régions en difficulté ». Sainte-Foy, Les Éditions de l'IQRC, 2002, 156 p. Diagnostic, 30.

KLEIN, J. L. et WAAUB, J. P. H, **1996** : «Reconversion économique, développement local et mobilisation sociale: le cas de Montréal » Recherches sociographiques, 42 : 497-515p.

LUPANDJA, Augustin Ependa Muteba Wa, **2003**, Thèse de Doctorat en développement régional, Université du Québec à Rimouski :«Les milieux ruraux québécois en restructuration. Diagnostique, facteurs tangibles et intangibles de dévitalisation rurale et perspectives de développement local approprié ».

LUSSAULT, **M. 2002** : «Chapitre 1: Actions ! », in « Logiques de l'espace, esprit des lieux ». Géographie à Cérisy. J. Lévy et Lussault. M (dir). Editions Belin, Paris, coll. Mappemonde, 11-36p.

METHOT, M, **Octobre 2002** : «Le développement local au risque de l'l'utopie: vers une interprétation des enjeux du développement local au 21ème siècle ». Thèse de doctorat en développement régional, Université du Québec à Rimouski.

MOINE, A. 2006. Le territoire comme un système complexe : un concept opératoire pour l'aménagement et la géographie. *L'Espace géographique*, 35, 115-132. https://doi.org/10.3917/eg.352.0115

MORIN E 1988 « . Le défi de la complexité. In: Chimères. Revue des schizoanalyses, N°5-6,1988. pp. 1-18; doi : https://doi.org/10.3406/chime.1988.1060 https://www.persee.fr/doc/chime_0986-6035_1988_num_5_1_1060

NEWMAN, L H, **1986**: « Community economic development: an approach for, urban-based Economies», Report XVI, Winnipeg: Institutes of urban Studies, 203p.

POLESE, **M**, **1996** : « Le développement local, revu et corrigé : récit d'une douce illusion dangereuse ». Dans «Le Québec des régions : vers quel développement ? » Rimouski, GRIDEQ, 321-354p.

TCHEKEMIAN, **A, 2008** : «L'impact d'une politique publique agricole européenne sur les acteurs et les territoires ruraux français. Etude de l'application du programme français de développement rural dans six territoires ruraux ». Thèse de doctorat en géographie, Université Joseph Fourier.

Le Nouveau Modèle de Développement : Un projet mal conçu

Mohammed CHIGUER

Centre d'Etudes et de Recherches Aziz Belal (CERAB)

Le rapport de la commission spéciale chargée de l'élaboration d'un nouveau modèle de développement ne peut laisser indifférent les marocains et marocaines pour des raisons évidentes et notamment ceux et celles que la Commission n'a pas jugé nécessaire d'inviter à faire part de leurs points de vues alors qu'ils se sont très tôt intéressés à la question comme c'est le cas du CERAB (Centre d'Etudes et de Recherches Aziz Belal) qui a organisé un colloque international, en 2015, dédié à cette problématique et a publié une étude, en 2019, consacrée aux modèles de développement en rapport avec l'expérience marocaine.

La lecture de ce rapport, est une lecture sans apriorisme, sans parti-pris et sans concession aucune. L'objectif assigné est de s'assurer que la commission s'est conformée :

1-Aux termes de référence qui se dégagent du discours royal prononcé à l'ouverture de la 1ère session de la 2ème année législative de la 10ème législature, le 13 octobre 2017, portant, en particulier, sur :

- *L'émergence d'une vision maroco-marocaine authentiquement nationale puisqu'il s'agit, avant tout, d'instaurer une assise solide pour un nouveau contrat social emportant une adhésion unanime ;*
- *L'objectivité « en appelant les choses par leur nom, sans complaisance ni fioriture, et en proposant des solutions innovantes et audacieuses ; quitte à s'écarter des méthodes conventionnelles appliquées jusqu'ici, ou même, à provoquer un véritable séisme politique »* ;
- *La contribution « à éveiller une prise de conscience de la nécessité de faire évoluer les mentalités qui font obstruction à la réalisation du développement global que Nous souhaitons…"* ;
- *«Les fondements d'une nouvelle culture, favorisant esprit d'initiative, sens de l'autonomie et créativité et établissant une corrélation nette entre responsabilité et reddition des comptes » ;*
- *La reconsidération de «l'ordre de priorité donné à certains chantiers économiques et à des programmes sociaux spécifiques».*

2- Au préambule de son rapport où il est clairement mentionné :

- *Dresser un état des lieux de la situation du développement du Royaume ;*
- *Tracer les contours d'un Nouveau Modèle de Développement (NMD)*

3- Pour finalement s'assurer que ce rapport n'est pas un rapport de trop en soulevant la question suivante : en quoi ce rapport diffère des rapports similaires à l'instar notamment du rapport de la Banque Mondiale consacré au Maroc à l'horizon 2040 ?

Sans ambages et avec tout le respect que nous devons aux membres de ladite commission qui se sont attachés à rendre compte « de ce qui a été exprimé et (l'articuler) pour lui donner sens » (préambule), la lecture que nous avons faite dudit rapport, nous a laissé perplexe. Nous étions désagréablement surpris par le contenant et sidérés par le contenu au point où nous nous

sommes demandé s'il faut vraiment commenter le rapport au risque d'être taxé d'esprit négatif. La manière dont le rapport est rédigé rend la lecture ardue et rebutante. Au lieu d'un style sobre et une présentation pédagogique, rigoureuse et cohérente, la commission a préféré une présentation qui nuit au contenu en raison des redondances, des confusions et parfois même des contradictions.

I- Le non-respect de l'essentiel des termes de référence

La Commission n'a pas su décliner d'une manière claire et précise les termes de référence. Elle n'a pas accordé l'importance qu'il faut à la vision, loin s'en faut. Il semble qu'elle la confond avec la stratégie. C'est ce qui ressort du préambule où elle annonce la couleur en s'engageant « à développer une réflexion : i) de portée stratégique, centrée sur l'identification et la résolution de problématiques systémiques à l'origine de l'essoufflement de développement ; ii) à caractère global et intégré appréhendant le développement dans ses multiples dimensions (…) ; iii) de nature prospective (…) ; iv) surtout centrée sur le citoyen ».

Même si on admet que le slogan « un Etat fort, une société forte » traduit, en quelque sorte, la vision que le Maroc doit avoir pour se projeter dans l'avenir, l'adhésion par les citoyens et les citoyennes à cette vision pour se l'approprier est sujette à caution. « L'Etat fort » se prête à l'interprétation et peut être compris différemment en fonction des convictions et intérêts de tout un chacun à moins que le contrat social lui donne un contenu précis et partagé. Or, ce contrat qui relève des termes de référence, a été purement et simplement remplacé par un « pacte de développement » ; mécanisme imaginé par la commission pour amener les partenaires sociaux à embrasser sa conception du « mode de développement » et à mettre en exécution son rapport. Nous reviendrons sur ce pacte pour nous focaliser sur ses conséquences.

« Une société forte » est une accroche qui gagne à être clarifiée. En fait, un slogan doit être simple, clair, percutant et séduisant. A titre d'exemple, Meiji avait adopté comme slogan : « un Etat fort, un pays riche ». Les chinois parlent du « rêve chinois » à l'instar du « rêve américain ». Ils se voient, à l'occasion du centenaire de leur révolution- en 2049-, investi du statut de première puissance mondiale dans tous les domaines, Ce rêve « reflèterait trois objectifs : restaurer la gloire passée de la Chine et de l'État, rappeler le désir séculaire d'une Chine moderne et enfin, rendre les Chinois fiers et heureux, afin de maintenir la stabilité sociale ».

Par ailleurs, la commission a fait preuve de beaucoup de retenue. Elle n'a pas osé appeler les choses par leur nom, sans complaisance ni fioriture, et ne s'est pas écartée des méthodes conventionnelles appliquées jusqu'ici. Bref, elle s'est abstenue à provoquer un véritable séisme politique.

En fait, elle n'a fait que consacrer le comportement de l'élite agissante qui prêche par lâcheté. Ce n'est pas la première fois que le Roi invite l'élite à faire preuve d'audace ; il l'a déjà fait à l'occasion de l'élaboration de la nouvelle constitution (discours royale du 9 mars 2011).

A dire vrai, quelles que soient les défaillances du système ; il restera toujours l'œuvre des acteurs. Le système ne se produit pas spontanément et ne se reproduit pas mécaniquement. C'est une construction historique. La marocaine remonte au XVIème, à l'époque d'Al Mansour

Eddahbi. Sa reproduction le long des cinq derniers siècles est pour l'essentiel, l'œuvre des acteurs que constitue l'élite de tout bord.

Le souci majeur, au demeurant infondé, des rédacteurs de ce document est de ne pas heurter le donateur d'ordre et de ménager, tant soit peu, toutes les sensibilités qui se sont exprimées devant la commission- et ce, en caressant dans le sens du poil. En fait, l'adage marocain « أعوج خرج الخيمة من», semble s'appliquer parfaitement à ladite Commission.

A ce titre, elle s'est servie du prêt-à-porter en reprenant pour son compte, des stéréotypes et des réflexions peu nuancées notamment dans les domaines politique et économique adossant l'état où se trouve le Maroc au seul maillon le plus faible de la chaine des responsabilités, en l'occurrence le gouvernement et par ricochet les partis politiques. Elle s'est conduite à l'image du proverbe qui dit : "منين كطيح البقرة كيكثرو جناوا"

Dans ce cadre, la démarche adoptée privilégie la démonstration par récurrence et le changement pour que rien ne change, consacrant ainsi, l'ordre établi avec comme toile de fond que « tout est pour le mieux dans le meilleur des mondes » si d'une part, les partis remplissaient convenablement leur rôle tel qu'il est défini par la constitution et d'autre part, le gouvernement faisait preuve de discernement et agissait en conséquence.

Il est inconcevable qu'un projet, comme celui du NMD, d'une teneur sociétale avérée, qui se veut porteur d'avenir, se construise quasi-exclusivement sur les dires et le ressenti d'un ensemble de personnes et d'institutions sans les soumettre à une analyse rigoureuse. De surcroît, la commission a ignoré l'histoire et n'a pas jugé utile de capitaliser sur l'expérience marocaine de plus de 60 ans pendant laquelle le Maroc a pratiqué plusieurs modes de développement sans réussir son décollage (cf. notre ouvrage : « modèles de développement et expérience marocaine » -CERAB -2019). Elle a, par ailleurs fait l'impasse sur les travaux, en rapport avec son objet, des organismes officiels (HCP, CESE, universités…), des centres de recherche (CERAB, IRES …) des institutions internationales (Banque Mondiale- « le Maroc à l'horizon de 2040 ») ; comme elle a ignoré les expériences étrangères et n'a accordé aucune importance à la littérature socio-économique traitant la problématique du développement.

Cette approche est de nature à affecter la crédibilité du rapport dans la mesure où elle n'exclut pas le risque d'attribuer aux participants consultés des réflexions qui sont les siennes ou du moins de certains de ses membres. Il ne s'agit pas de mettre en doute la probité intellectuelle de ces derniers, mais de rappeler qu'on est dans une société de défiance et qu'un projet aussi structurant que le NMD devrait se construire sur des fondements objectifs. Se limiter au subjectif voir à l'intersubjectif, c'est faire preuve de laxisme et d'une certaine paresse intellectuelle.

La méthode participative telle que menée par la Commission, n'est qu'un artifice pour assurer à son output une certaine légitimité. En fait, la Commission a usé du brainstorming pour ratisser large et dresser une liste exhaustive des idées et réflexions qui sont en rapport avec son objet ; alors que la participation va au-delà d'un simple brainstorming pour englober toutes les étapes du processus de mise en forme du rapport, y compris sa validation avant de le soumettre à Sa Majesté le Roi. En clair, en tant que contributeurs, les participants ont un certain droit de regard sur le produit avant qu'il ne soit soumis pour approbation au maître d'ouvrage.

Par ailleurs, tout, pour la Commission, est prioritaire à l'exception de la démocratie, de l'industrialisation et des mécanismes de distribution /redistribution (notamment la fiscalité). Le rapport consacre la constitution comme cadre de référence sans insister sur la nécessité de respecter son esprit dans sa mise en œuvre et sans approfondir la remarque de certains partis politiques qui ont insisté sur le déphase entre ce qui est consigné dans le texte, approuvé par référendum, et la pratique. En plus, il est resté muette sur les causes de l'incohérence des coalitions gouvernementales qui renvoient notamment au mode de scrutin consacrant l'éclatement du champ politique, et à la constitution qui réserve les orientations stratégiques au conseil des ministres. Ce sont là des éléments, parmi tant d'autres, qui expliquent l'abstention due au manque de confiance dans le politique en général, et dans les partis, en particulier.

Ces derniers sont dans l'incapacité totale d'honorer leurs engagements vis-à-vis des électeurs et se trouvent contraints d'opérer des coalitions contre nature pour constituer une majorité. Aussi, pour se maintenir et disposer d'une certaine assise, recourent –ils à des pratiques malsaines (clientélisme, favoritisme, etc.).

De ce fait, le changement des mentalités qui ne peut se faire qu'à travers une rupture culturelle, passe nécessairement par la réhabilitation du politique. Réhabilitation qui suppose la suprématie de la loi et une clarification des règles du jeu. Ce qui importe le plus, est de se débarrasser du « piège à façade »et de briser le « plafond de verre » constituant des freins invisibles à la mise en œuvre d'une démocratie s'exprimant à tous les niveaux. Le comble est que le rapport cherche à consacrer ces freins en s'inscrivant en porte- à- faux avec les valeurs dont se réclame la Commission. C'est là une des principales contradictions qui se dégagent du projet du NMD. Le Pacte National de Développement (PND) et le mécanisme de suivi préconisés sont de nature à consolider « le « plafond de verre » et à renforcer le « piège à façade ».

La Commission ambitionne d'ériger son projet en PND sur lequel doivent s'engager toutes les composantes agissantes de la société. Or, celui-ci se perd entre modèle de développement et stratégie. Dans son essence, le rapport s'apparente plus à un condensé de recettes couvrant tous les domaines. Il suffit aux partis d'en faire un livre de chevet, de lire la Fatiha sur la démocratie et entamer leur reconversion en Agences Nationales de Promotion de l'Emploi Politique (ANPEP). A cela, bien évidemment, le profil de technocrate sera le plus recherché.

En outre, le mécanisme de suivi réduit le gouvernement à sa plus simple expression et lui ôte le peu de poids politique qui lui reste. Le ministre, dans ce cas, serait un haut fonctionnaire de trop. Il n'aura pas à cultiver l'esprit d'initiative ni à faire preuve de créativité, mais tout au plus à veiller à la bonne exécution des tâches qui relèvent de son département. La question de la responsabilité et de la reddition des comptes se poseraient avec acuité. Une autre contradiction, et non des moindres, du projet du NMD.

S'agissant de l'industrialisation, elle n'a pas été mise en exergue pour ne pas dire qu'elle a été, purement et simplement, évacuée, du projet du NMD. Et pourtant, toutes les expériences qui ont été reconnues en tant que modèles, ont en fait leur cheval de bataille. L'industrialisation est un processus constitué de trois composantes interdépendantes à savoir : une école publique de qualité, une R&D dynamique et une industrie innovante. A ce titre, ce processus est multidimensionnel eu égard à la place qu'il accorde à la créativité et à l'innovation et à son

impact culturel. Aussi, l'industrialisation est-elle une condition sine qua non pour ancrer le NMD culturellement et socialement, préparer le décollage de l'économie, faire progresser le pays pour s'affranchir du joug du sous-développement et mettre la société sur la trajectoire de la modernité.

Certes, le rapport de la commission a abordé les deux premiers éléments dudit processus, mais sans les mettre en perspective et sans en faire des composantes de l'industrialisation. Il s'est contenté de présenter une feuille de route pour réformer l'enseignement sans aucune évaluation de la charte en cours d'application. Il a adopté la même démarche pour les autres secteurs ainsi que pour l'ouverture du Maroc sur l'extérieur. Ce faisant, il a feint ignorer les réformes en cours (Administrative, régionalisation avancée, etc.), les contrats programmes et les accords de libre-échange. En d'autres termes, Il fait table rase de l'existant.

S'agissant des mécanismes de distribution, ils n'ont pas reçu le traitement qu'il faut. Le rapport ne s'est pas attardé sur le système fiscal qui est à la base de la distribution de la richesse créée. En raison de son caractère structurant, ce système mérite une attention particulière eu égard à ses fonctions en tant instrument d'incitation, de réallocation des ressources et d'optimisation de la dépense fiscale d'une part, et comme moyen pour atténuer les inégalités sociales, réduire les disparités régionales, soutenir l'offre et promouvoir la demande, d'autre part.

Quant aux mécanismes de redistribution, la Commission n'a pas jugé utile de distinguer ceux qui contrarient le développement en contribuant à l'aggravation des inégalités, de ceux qui interviennent, en complémentarité avec les mécanismes de distribution, pour une répartition plus équitable des fruits de la croissance. Les premiers englobent, essentiellement, la corruption et les avantages indus générant de la rente (les agréments à titre d'exemple) et découlant de l'interférence entre le politique et l'économique. Les seconds, comptant une multitude d'intervenants publics (organismes de compensation, Entraide nationale, Promotion nationale, Agence de lutte contre la pauvreté, INDH, etc.), privés (associations, sponsoring) et fondations, devraient subir une refonte de fond en comble pour plus de pertinence, d'efficience et d'efficacité.

II- Diagnostic et contours du NMD

Cette deuxième partie sera consacrée aux deux points annoncés au préambule à savoir :

-L'état des lieux de la situation du développement du Maroc ;

-les contours du Nouveau Modèle de Développement (NMD).

II-1- L'état des lieux

Cette section est articulée autour de cinq axes :

1- **Des perceptions citoyennes et institutionnelles qui appellent au changement**.

De prime abord, il convient de préciser que l'Homme, de par sa nature, est insatisfait. Il aspire toujours à améliorer son confort et ses conditions de vie. Dire que les citoyens et les institutions sont pour le changement, c'est en fait, enfoncer une porte ouverte. Ce qui importe, ce n'est pas le changement en lui-même, mais la nature de ce changement. Changer pour ne rien changer, revient, tout simplement, à reproduire l'existant sous une nouvelle forme.

Se limiter à des consultations pour identifier les atouts et faire ressortir les appréhensions, sans évoquer les faiblesses, et sans opérer un diagnostic en bonne et due forme, c'est faire preuve d'une certaine dissimulation. Les consultations comportent une forte charge subjective et sont souvent entachées du ressenti si ce n'est de l'idéologique et imprégnées par le contexte d'autant plus que ces consultations se sont déroulées dans un cadre officiel, sous les auspices de la commission elle-même. Au-delà, se pose la question de la représentativité de l'échantillon des citoyens et citoyennes qui ont été appelés à s'exprimer.

L'initiative de se mettre à l'écoute des citoyens est certainement louable et doit être encouragée pour des raisons évidentes, mais ne doit à aucun cas occulter l'analyse scientifique et évacuer la réflexion. Prendre les consultations pour une vérité scientifique, c'est courir le risque d'une part, de perdre le sens de la nuance et le goût d'aller au fond des choses et d'autre part, succomber au chant du populisme.

C'est justement là, l'une des faiblesses du rapport de la Commission. A titre d'illustration, le rapport fait ressortir au premier rang des atouts reconnus par les différentes consultations, le consensus général autour de l'institution monarchique « symbole de l'unité de la nation, garante de la pérennité et de la continuité de l'Etat et arbitre suprême entre institutions ». Or, la monarchie est une composante de l'identité du Maroc consacrée par la constitution, considérée, à juste titre, comme cadre de référence du NMD.

La Commission aurait dû reprendre l'article premier de ladite constitution en vue d'expliciter son premier paragraphe et lui donner un contenu précis pour en finir avec le débat récurrent entre ceux qui prônent une monarchie exécutive et ceux qui sont acquis à une monarchie parlementaire. En fait, la constitution définit la monarchie marocaine qui, de tradition, est une monarchie exécutive, comme étant une « monarchie constitutionnelle, démocratique, parlementaire et sociale ». Comment concilier la tradition avec la constitution qui, de l'avis des spécialistes, est une avancée qu'il convient de consolider ? C'est de cette conciliation que dépendrait la démarche à entreprendre pour se projeter dans l'avenir.

Encore une fois, la Commission a privilégié la restitution pour décrire le réel, en mettant l'accent sur les conséquences sans s'attarder sur les causes et sans recourir à la démonstration. Ainsi, Il est question dans le rapport :

- D'un décalage entre l'esprit de la constitution et les promesses dont elle est porteuse, d'avec la réalité de l'exercice des pouvoirs sans se préoccuper des causes qui sont à l'origine de ce décalage ;
- De la perte de confiance dans l'action publique, sur fond de détérioration de la qualité des services publics et de manque d'éthique et de probité des gestionnaires de la chose publique. Rien sur l'origine de cette défiance qui s'exprime également à l'égard des élites ;
- De la conviction de tous les acteurs, faisant office de démonstration, que le Maroc a le potentiel d'être une nation nettement plus développée.

2- **Une rétrospective de la trajectoire de développement du Maroc.**

Le rapport fait mention d'avancées réelles dans de nombreux domaines et montre du doigt la lenteur de la mise en œuvre de plusieurs réformes majeures souvent entravées par des contraintes d'opérationnalité. Dans ce cas, pourquoi un nouveau modèle de développement ? Il suffit de réfléchir à un mécanisme adéquat pour accélérer le rythme des réformes et éviter au Maroc le coût que génère le changement de modèle. De surcroît, il aurait été bénéfique que le rapport fasse état de ces réformes qualifiées de majeures.

Faut-il rappeler que depuis 1993, les réformes au Maroc se succèdent sans relâche et à un rythme soutenu au point que dans certains domaines, on a procédé à la réforme des réformes (cas de l'enseignement). Sur le plan économique, par exemple, le Maroc s'est conformé aux recommandations des institutions financières internationales en procédant à la libéralisation de son économie à travers la réalisation de trois des quatre réformes majeures s'inscrivant dans ce cadre. Il s'agit de la réforme du marché des biens et services, celle du marché financier et bancaire et celle du marché de change (en cours). Reste le marché du travail. La commission ne s'est pas prononcée sur sa réforme et n'a pas exprimé son point de vue sur la flexibilité. Peut- être parce que les différentes consultations ne l'ont pas abordé ou pour ne pas avoir les syndicats sur le dos ! Même attitude, la Commission n'a pas jugé utile d'évaluer ces réformes et d'en juger la per inence et l'efficacité.

Par ailleurs, la Commission a emprunté à un ancien dirigeant du parti communiste français, son appréciation du bilan de l'URSS, en déclarant que le chemin de développement du Maroc est globalement positif. Elle a, semble-t-il, perdu de vue que cette appréciation a été démentie par l'histoire et qu'elle relève en fait, de la langue de bois. Le Maroc a, certes, évolué, mais n'a pas progressé. Le Maroc d'aujourd'hui n'est pas celui de la fin du siècle dernier encore moins celui de la fin des années 1950 ; on en convient. Il a simplement su mettre son sous-développement à niveau pour accéder aux nouvelles techniques d'information et de communication, en tant que consommateur, mettant à contribution la délocalisation de sous-traitance pour se positionner afin de drainer, autant que faire se peut, une partie des Investissements Directs Etrangers (IDE) destinés au continent africain. Oui, le Maroc n'a pas progressé. Les modèles de développement dont il s'est servi depuis l'indépendance se sont révélés d'une faible force de propulsion à même de le hisser hors de la sphère du sous-développement. Ce constat, qui doit nous interpeller pour saisir les tenants et les aboutissants de la réelle évolution du Maroc, est à compléter au vu de l'émergence de nouveaux phénomènes qui sont de nature à peser sur la balance et à compliquer davantage sa situation. De ces phénomènes, on retient deux : i) la transition démographique intervenue très tôt pour profiter du dividende démographique et anticiper le vieillissement précoce du pays ; ii) le dérèglement climatique qui est à l'origine d'une sècheresse récurrente, de la désertification et du stress hydrique.

A ces deux phénomènes qui exigent vigilance et proactivité s'ajoute un troisième dont on ne peut pas se passer pour se repositionner en vue de réunir les préalables à une véritable renaissance de la société marocaine. Il s'agit de la révolution technologique qui a ouvert la voie à l'émergence de la société du savoir. Celle-ci ne se réduit pas à la numérisation ou à la digitalisation. Elle va au-delà, opérant une déconstruction/construction paradigmatique à travers le repositionnement de l'Homme et la place occupée dorénavant par la connaissance, en

particulier, et le savoir, en général, en tant qu'avantage comparatif indéniable. Le message, innover ou périr, que nous a légué Shéhérazade, est plus que jamais d'une actualité brulante. Sans l'assimilation de ce message, il serait quasiment impossible pour le Maroc de jouer demain dans la cour des grands, et de nouer avec la période où il faisait partie du club, très restreint, des faiseurs de l'histoire.

3-Un bilan mitigé entre acquis et insuffisances

La première remarque qui se dégage à la lecture de cet axe porte sur l'élan de développement. Comment peut-on écrire que le Maroc n'a pas pu consolider cet élan alors qu'il ne s'est jamais, réellement, positionné pour entamer son décollage ?! Le rapport est truffé de ce type de phraséologies qui relèvent beaucoup plus de l'exercice de style que d'un sérieux diagnostic.

Cela dit, ledit rapport s'est débarrassé de la question de la croissance, en relation avec l'emploi, qui est d'une importance capitale dans le processus de mise en œuvre du modèle de développement, en lui consacrant un simple paragraphe d'une vingtaine de lignes. Le passage du taux de croissance de 4,8% en moyenne annuelle sur la période 2000-2009 à 3,5% sur la période 2010-2019 puis à 2,8% entre 2018 et 2019, a laissé la commission conclure à « une perte de vigueur de l'activité économique » sans tenir compte des caprices du ciel qui rejaillissent sur le rythme de croissance et sans affiner l'analyse en s'intéressant au taux de croissance hors agriculture.

Cette perte, que la commission a pris pour son compte, en l'empruntant de la littérature des institutions internationales, sans s'assurer de sa pertinence et de son degré de corroboration, traduit, selon les termes du rapport en question, la faiblesse des gains de productivité et la diversification limitée des ressorts de croissance, aggravée par les coûts des facteurs, le climat des affaires et les distorsions générées par le système incitatif public. Là encore, aucun effort pour affiner l'analyse, faire la part des choses et cerner les contraintes qui inhibent la création de la richesse.

Plus problématique, rien sur l'économie en tant que telle. Aucun examen perspicace de la nature et de la réalité du champ économique n'a été livré, lequel champ doit, en principe, se conjuguer au pluriel. A côté de l'économie formelle, se déploient des économies informelles, sous-terraine, de survie, sociale et solidaire et illégale. Il ne s'agit pas d'une économie fragmentée, mais plutôt d'une économie composite où ces différentes sphères interférentes donnent naissance à une coexistence inédite d'un ensemble de modes de production capitaliste et précapitalistes (artisanale, de survie, de petit commerce etc.).

Certes, le capitalisme émerge, mais ne domine pas. En conséquence, il n'imprègne que faiblement les rapports sociaux qui, au demeurant, restent marqués par les modes de production précapitalistes. C'est ainsi qu'à la différence des rapports capital – travail qui sont des rapports marchands, fondés sur la rationalité économique et soumis à une logique de confrontation et de concurrence, les rapports précapitalistes font valoir la prédestination et la sanctuarisation d'une hiérarchie sociale à connotation métaphysique. Cheikh/ Al Mouride, Cherif/Lamrabet, Lamâalam/Lamtâalam (Maître-apprenti), etc. sont autant de variantes de ces rapports traditionnels qui font obstruction à toute tentative d'émancipation sociétale, agissant en faveur d'une culture défaitiste et d'une mentalité rétrograde.

Rien sur l'incapacité du formel à : i) intégrer l'informel, ii) circonscrire l'illégal, iii) mettre à contribution le sous-terrain, iv) faire évoluer l'économie de survie et v) promouvoir l'économie sociale et solidaire.

Cette incapacité se manifeste dans : i) sa faible capacité d'absorption de l'offre d'emploi dont regorge le marché du travail. Sans l'apport des autres économies, le taux de chômage structurel crèverait le plafond ; ii) la nature de sa croissance qui, en somme, laisse à désirer eu égard à sa qualité liée à sa faible valeur ajoutée et à son niveau. Une économie à la marocaine, qui est une économie extensive, par comparaison à l'économie développée qui, en somme, est une économie intensive, devrait générer un taux de croissance à deux chiffres et des postes d'emploi à la pelle.

Contrairement à l'idée avancée par le rapport selon laquelle le taux de chômage des diplômés s'explique par le maintien des filières universitaires qui ne forment pas aux compétences et besoins demandés par le marché du travail (p. 31), la cause principale du chômage des diplômés réside dans l'incapacité de l'économie à consommer de la matière grise et à améliorer son taux d'encadrement. Faut-il rappeler à nos amis de la Commission que :

-notre tissu économique est constitué par plus de 90% de très petites et petites entreprises ;

- le formel n'emploie qu'un peu plus du quart de la population active, part qui est à peine supérieure à celle de l'informel ;

- plus on prolonge les études plus on réduit les chances de trouver du travail.

Cela dit, la Commission a une conception étriquée de l'université et semble réduire la mission de l'enseignement supérieur à la formation des profils en adéquation avec le marché du travail. Dans ce cas, il faut rattacher l'université à l'OFPPT dont, au demeurant, le taux de chômage de ses lauréats est, paradoxalement, supérieur à celui des diplômés universitaires ; fermer les facultés qui « fabriquent le chômage de haute gamme » telles que les facultés de lettres et des sciences ; revoir le contenu de certaines disciplines et matières comme celui de la science économique en faveur des techniques de gestion (management, marketing, etc.) et ramener la durée du cursus universitaire à trois ou quatre années !

Que la Commission se ressaisisse et passe en revue les cv de ses propres membres pour comprendre que la mission de l'université est d'une importance telle qu'elle dépasse ce dont a besoin l'entreprise. Le romancier, le philosophe, le peintre, le chanteur, l'athlète et le clown, autant de métiers dont l'entreprise n'a pas besoin, mais dont la société ne peut s'en passer.

L'université est antérieure à l'entreprise. Elle a été conçue pour développer le savoir, assurer, tout en améliorant d'une manière constante, la capacité d'agir de l'Homme et servir, in fine, la société dont l'entreprise n'est qu'une composante. Aussi, l'université accomplit-elle une mission de formation générale dispensant savoirs et savoir-faire nécessaires à l'insertion dans la société. A ce titre, elle joue un rôle spécifique en dispensant un enseignement qui n'est assortie d'aucune restriction et en développant une recherche sans contraintes si ce n'est celles académiques. Parallèlement, elle contribue à la consolidation de l'autoréflexion de la société qui est, en somme, un facteur indispensable pour son émancipation et constitue un cadre propice

à la confrontation d'idées. L'université est à la société ce que l'immobilier est à l'économie. Quand l'immobilier va tout va et « Quand l'université bouge tout bouge ».

Bref, le rôle de l'université est d'autant plus important qu'il ne faut pas le réduire à une question d'adéquation ou d'inadéquation de la formation dispensée. Exiger de l'université de se recentrer sur l'insertion professionnelle comme objectif ultime ou, plus exactement, comme cœur de son métier, revient à favoriser le court terme et à la détourner de ses missions tout en lui confiant une responsabilité qu'elle ne saurait assumer, à savoir imaginer les emplois de demain, tâche déjà combien ardue pour les économistes et les responsables de la prospective des grands secteurs d'activité.

-Enfin, rien sur le comportement tendanciel du Privé. Marqué par l'attentisme, le Privé a tendance à privilégier la démarche patrimoniale au détriment de la démarche entrepreneuriale, en chosifiant l'entreprise et en favorisant la culture de « lahmouz ». Cette tendance l'empêche, dans une large mesure, à prendre le relai et à se mettre en position de conduire le changement et de piloter le décollage de l'économie. Presque trente ans se sont écoulés depuis que le Maroc a engagé le processus de libéralisation de son économie et s'est mis aux ordres du Privé et pourtant, celui-ci ne semble pas prêt à se substituer à l'Etat.

Il faut arrêter de prendre des vessies pour des lanternes. Que les institutions financières internationales prônent l'économie du marché, recommandent « moins d'Etat » et portent le Privé en triomphe, on en convient. Elles sont dans leur rôle en tant qu'instruments au service d'une perception étriquée de l'économie. Mais, que des experts marocains reprennent la même rhétorique alors que la réalité est toute autre, cela sent le politiquement correct.

On n'est pas contre le Privé, loin s'en faut. Néanmoins, nous dénonçons sa tendance à nuire à la marche de l'économie, à l'empêcher à se restructurer en profitant du laxisme du Public, et à consacrer son caractère composite. C'est le Privé qui anime l'informel ; c'est lui qui dissimule une partie de son chiffre d'affaires en mettant à contribution la technique du Noir notamment, qui se dérobe du paiement de l'IS (plus de 60% des entreprises relevant du formel déclarent annuellement un déficit), qui ne respecte pas le droit du travail (plus de 50% des conflits au sein de l'entreprise sont dus au comportement de la direction), qui ne s'abstient pas à déclarer seulement une partie de son effectif, qui ne tient pas au SMIG et au travail décent, etc. C'est un secret de polichinelle que le Capital s'accommode de tous les régimes et de toutes les situations, pourvu que ses intérêts soient sauvegardés.

Les mesures entreprises destinées notamment à améliorer le climat des affaires sont louables, mais ne sont pas suffisantes pour renverser la vapeur. On ne décrète pas le changement, on le construit. C'est un travail de longue haleine qui exige de la patience, d'autant plus que le « nouveau » peine toujours à émerger et l'« ancien » résiste, de la persévérance pour secouer le cocotier culturel et faire déplacer les mentalités et de l'audace pour se remettre en cause et surmonter la difficulté qui « ne réside pas tant dans le fait de concevoir de nouvelles idées que d'échapper aux anciennes » (J.M. Keynes).

Nous aurions souhaité que le Privé marocain rivalise avec le Privé des nations développées et prenne à bras- le- corps le développement du pays ; mais la plus belle femme du monde ne peut donner que ce qu'elle a. Comment, donc, faire émerger un Privé entreprenant, disposé à prendre

la relève dans les domaines de sa prédilection et à co-piloter, avec un Etat rénové, l'avion-Maroc ? C'est de la réponse à cette question que dépendra la réussite du modèle de développement qu'il soit d'obédience libérale ou socio-démocrate. Cette réponse qui devrait déboucher sur le renversement de la vapeur, exige :

1-Des prérequis dont en particulier : i) la consécration de la suprématie de la loi ; ii) la non-interférence du politique et de l'économique ; iii) l'asséchement des sources de rente, iv) le renforcement de la concurrence pour couvrir les activités qui s'y prêtent et que le monopole ou l'entente ont verrouillées, v) l'accompagnement (on ne saura trop y insister) de l'informel pour améliorer sa productivité à travers, notamment, l'organisation des petits métiers et des activités de survie (marchands ambulants, Farracha, etc.), l'augmentation de sa valeur ajouté tout en la rendant visible pour que la comptabilité nationale arrive à la capter .

2-Un partenariat public-privé entre le grand capital privé et les grands organismes publics, à l'instar de l'OCP et de la CDG, pour : i) intensifier le processus d'industrialisation tel que nous l'avons défini ci-dessus ; ii) mettre sur les rails des locomotives auxquelles il faut arrimer les très petites et petites unités en les incitant d'une part, à se constituer en réseaux pour disposer de la taille critique, de nature à les rendre plus concurrentielles et plus compétitives et d'autre part, à mutualiser les fonctions transversales pour optimiser les ressources et maîtriser les coûts.

4-Des nœuds systémiques et des freins au développement.

Enfin, il ressort du rapport que les vulnérabilités sont « bien connues et ont pour la plupart fait l'objet de mesures, projets ou lois visant leur résorption sans pour autant atteindre les résultats escomptés ». A vrai dire, il s'agit des vulnérabilités identifiées par la Commission en portant son éclairage sur l'action publique uniquement tout en négligeant la réalité économique qui reste une réalité complexe. Aussi, les nœuds systémiques et freins au développement retenus, portent-ils sur cette action et plus particulièrement, sur son faible rendement. La nuance est de taille : c'est l'action publique dans sa dimension opérationnelle et non dans sa dimension conceptuelle, qui est montrée du doigt. Une telle assertion est sujette à caution. Prenons les réformes économiques engagées depuis 1993, sous les auspices du FMI qui, dans ses différents rapports, a loué les efforts du Maroc et l'a incité à les poursuivre et pourtant, trente ans après, les résultats escomptés ne sont pas là. A noter qu'une telle durée est largement suffisante pour accéder au club des développés (cas de la Corée du sud et de la Chine). De deux choses l'une, ou bien le taux de corroboration des réformes entreprises est très faible et dans ce cas, on ne peut que remettre en cause la pertinence de ces réformes et partant, renégocier notre partenariat avec les institutions financières internationales instigatrices de ces réformes, sur de nouvelles bases ; ou bien le FMI se trompait dans son évaluation soit par inadvertance, ce qui nous semble improbable, soit sciemment pour ne pas se démentir et dans ce cas-là, on ne peut que regretter le comportement d'une institution aussi prestigieuse.

Par ailleurs, reproduits en redondance supplémentaire dans une démarche d'orchestration mettant sur la sellette le politique, les 4 nœuds d'ordre systémique pris ensemble, creusent, selon la Commission, le décalage entre les promesses des politiques publiques et le vécu quotidien des citoyens, alimentent l'illisibilité du cap et la perte de confiance dans les institutions. Cette conclusion, gagnerait à être nuancée pour ne pas dire revue à l'aune des éléments suivants :

1- le vécu quotidien des citoyens ne peut être retenu comme paramètre de jaugeage de l'action publique. Les politiques suivies depuis l'entrée en vigueur du Programme d'Ajustement Structurel (PAS), en 1983, ont tourné le dos aux citoyens tout en leur faisant supporter le coût de la mise en œuvre de ses réformes. La Covid-19 est témoin du ravage social causé par cette action. Presque les 2/3 des marocains vivent dans une situation, le moins que l'on puisse en dire, préoccupante. Ce ne sont pas les classes à faible revenu seulement qui souffrent de l'action publique ; c'est aussi la classe moyenne qui a vu son pouvoir d'achat s'éroder. La manière dont les hydrocarbures ont été décompensés dit long sur les motifs qui animent ladite action et qui n'ont de social que le nom.

Les politiques subsidiaires à connotation sociale destinées à atténuer les « effets collatéraux » de l'action publique ont, certes, drainé suffisamment de ressources et mobilisé une kyrielle d'intervenants pour, in fine, alimenter le ressentiment et entretenir la défiance. La raison, ces politiques sont conçues pour détourner les regards et poursuivre la même action tout en cherchant à se faire bonne conscience. En fait, les promesses n'engagent que ceux qui y croient par naïveté, aliénation ou ignorance. Comment peut-on parler des promesses politiques en rapport avec le vécu des citoyens alors que les Pouvoirs publics privilégient le comptable sur le social et sacralisent les équilibres macroéconomiques (article 77 de la constitution) ? Encore une fois, la Covid-19 a montré l'impertinence de cette démarche et a apporté un démenti cinglant à ce type de règles comptables. S'il y a des équilibres à sauvegarder et à en faire un principe sacro-saint, c'est bien les équilibres sociétal et social.

ii- L'illisibilité du cap. Comment qualifier ainsi, une chose qui n'est pas clairement définie ? Passons, le rapport est parsemé de notions et concepts de ce type, que la Commission n'a pas pris la peine de définir.

Le cap de l'action gouvernementale est une chimère. Ce n'est pas parce que le gouvernement est tenu à se conformer aux dispositions constitutionnelles en faisant, lors de son investiture, une déclaration programmatique, qu'il se fixe un cap. Cet exercice n'est, plus ou moins, qu'une tradition parlementaire annonçant, d'une manière solennelle, l'entrée en fonction du gouvernement. Faut-il rappeler que cette déclaration est une déclinaison des orientations stratégiques qui ne sont pas du domaine du gouvernement et que celui-ci peut être amené à la reconsidérer dans les faits, pour intégrer de nouvelles orientations ou ouvrir de nouveaux chantiers qu'il n'a pas prévus. Ce n'est pas le gouvernement qui a annoncé l'essoufflement du modèle de développement. A quelques semaines de cette annonce, des membres du gouvernement, de l'époque, faisaient encore l'éloge de ce modèle. Ce n'est pas, non plus, le gouvernement qui s'est rendu compte des biens fait de l'immatériel ou qui a décidé de généraliser la protection sociale et de vacciner gratuitement toute la population y compris les résidents. Le gouvernement navigue à vue. Croire qu'il a un cap, c'est se mettre en porte-à-faux avec les dispositions constitutionnelles.

iii) La question de la confiance. La Commission a braqué ses projecteurs sur la dégradation des rapports des citoyens avec le politique, en mettant en exergue la perte de confiance dans l'action publique, en particulier, et dans les institutions, en général. Mais, elle a passé sous silence la perception qu'a le citoyen de l'entreprise, la mauvaise presse qu'a l'homme d'affaires, assimilé,

souvent, à « moul ch'kara » et les appréhensions qui marquent les rapports sociaux en général. Bref, la Commission ne s'est pas rendue compte que la défiance ne se limite pas à un seul type de rapports ; mais qu'elle s'est généralisée pour couvrir l'ensemble des rapports qui animent la société. On doit comprendre qu'on vit dans une société de défiance qui exige des élites un travail sur elles-mêmes comme préalable à l'enclenchement du processus de destruction/construction de la société.

Pour que l'action publique ait des retombées positives sur le vécu des citoyens, il faut qu'elle soit revue pour servir le sociétal et promouvoir le social à l'aune de la centralité du citoyen. Dans ce cadre, des signes forts sur l'engagement de l'élite agissante à changer de logiciel, s'imposent pour rassurer les citoyens et entamer, en conséquence, l'exploration des pistes de reconstruction de la confiance. Parmi ces pistes, l'exemplarité reste le déterminant en dernier ressort de ce changement. Une société, comme la marocaine, fortement marquée par l'oralité, donnant de l'importance à la « parole » et où la religiosité est vivace, accorde à l'exemplarité un rôle primordial dans sa conduite de tous les jours. A ce titre, « Al aâma » (العامة) réajuste son comportement en fonction du comportement d'« Al khassa » (الخاصة) conformément à l'adage :

«الناس على أخلاق رؤسائها » .

En guise de conclusion, le rapport de la Commission livre un diagnostic incomplet, orienté et plus descriptif qu'analytique. Il est incomplet puisqu'il s'est focalisé sur les politiques publiques sans allouer l'importance nécessaire à l'économie en tant que telle et sans s'inscrire, clairement, dans la mission assignée à la Commission, comme il est constaté ci-dessous, en restant muet sur le modèle de développement à remplacer.

Il est orienté dans la mesure où il s'est attaché, essentiellement, à l'action publique qui est, en somme, déterminée par les rapports de forces et soumise aux contraintes externes. Le rapport a évacué, purement et simplement, et ces rapports et ces contraintes.

Ces omissions, pour ne pas les qualifier autrement, ont amené la Commission à s'appuyer sur le descriptif et à privilégier les contributions des participants aux ateliers de brainstorming au point où nous nous sommes interrogés sur son apport par comparaison aux rapports publiés par des institutions notamment, le rapport de la Banque Mondiale consacré au Maroc à l'horizon 2040. Cette question fera l'objet du dernier point de cette contribution.

II-2- Les contours d'un Nouveau Modèle de Développement (NMD)

Avant de se pencher sur les contours du NMD, la Commission a fait une digression en consacrant la deuxième partie de son rapport à des éléments de projection et de prospection à horizon 2035. Ces éléments sont du domaine du social et non du sociétal. En ce sens, qu'ils relèvent de la variable que traduit la diversité, en termes philosophique et idéologique et non du constant que constitue le cadre du déploiement de ces éléments, en l'occurrence le modèle de développement. Autrement dit, le social est consubstantiel à la stratégie et donc, à la manière de faire progresser la société. En revanche, le sociétal assure les conditions de mise en œuvre de cette stratégie en prenant en charge le comment vivre ensemble.

Cette nuance a échappé à la Commission en raison de sa perception déroutante du modèle de développement qui gagnerait à être simplifiée. Pour la commission, le modèle est à la fois :

« *Une nouvelle approche, centrée sur la satisfaction des besoins des citoyens » ;*

« Une ambition qui définit le cap et donne la direction et mobilise tous les acteurs autour d'un projet collectif et fédérateur et d'objectifs claires et réalisables » ;

« Un référentiel de développement (…) fondé sur une nouvelle doctrine organisationnelle autour du rôle de l'Etat et sur une clarification des interactions, principes d'action et responsabilités des acteurs. Ce référentiel inclut également un dispositif de pilotage stratégique et de conduite de changement » ;

« Des choix et des orientations stratégiques pour atteindre l'ambition nationale proposée, en cohérence avec l'ambition et le nouveau référentiel, dans les domaines de l'économie, du capital humain, de l'inclusion, et de développement des territoires ».

En fait, la définition du modèle est problématique, en raison de son ambiguïté et de ses multiples usages (cf. modèles de développement et expérience marocaine » -CERAB). Elle exige un effort de clarification, voire même de simplification en faisant appel, s'il le faut, à la pédagogie pour qu'elle soit accessible à tous et plus particulièrement, aux membres et interlocuteurs de la Commission. Or, cette dernière n'a fait qu'entretenir l'ambiguïté en prenant les trois dernières définitions en tant que « *composantes interdépendantes et complémentaires, (formant) dans leur ensemble un système cohérent et intégré, susceptible d'accélérer la transition du Maroc vers un nouvel équilibre créateur de davantage de valeur économique, sociale et institutionnelle* ». Que la commission s'adonne à un simple exercice en demandant à chacun de ses membres de dire le modèle en fonction de ce qu'il a compris de cette définition. Il n'est pas exclu qu'on aura autant de réponses différentes qu'on a de membres de cette instance. Que dire des réponses de ses interlocuteurs.

Cette ambiguïté se vérifie à d'autres niveaux. Prenons, à titre d'illustration, trois exemples.

Premier exemple :

On lit, page 49 du rapport : «Les aspirations des marocains traduisent la profondeur et l'immensité de l'œuvre de transformation à mener pour mettre en place un NMD porteur d'espoir et de confiance ».

Il ressort de cette assertion que la mise en place du NMD dépend de « l'œuvre de transformation à mener » et suppose, en principe, une période de transition. En quoi consiste cette œuvre ? Combien doit durer la transition ? Quel sens donner au NMD une fois « l'œuvre de transformation » consubstantielle aux aspirations des marocains, réalisée ?

Ces questions sont d'autant plus importantes que l'ambition, telle qu'elle est définie, dans la même page, ne fait qu'entretenir la confusion. « *En 2035, le Maroc est un pays démocratique, où toutes et tous sont en pleine capacité de prendre en main leur devenir et de libérer leur potentiel, de vivre en dignité au sein d'une société ouverte, diverse, juste et équitable. C'est un pays créateur de valeur, qui fructifie ses potentialités de manière durable, partagée et responsable. Capitalisant sur ses progrès significatifs à l'échelle nationale, le Maroc s'érige en puissance régionale exemplaire, à l'avant-garde des grands défis qui interpellent le monde ».*

Cette ambition est approchée par la Commission, comme une déclinaison *du NMD*. Faut-il comprendre par là qu'on ne doit parler de NMD qu'en 2035, lorsque cette ambition sera réalisée ? Est-ce- que le temps qui nous sépare de cette date fatidique relève de la transition qui sera consacrée à « l'œuvre de transformation à mener » ? !

C'est vrai que la vocation de l'ambition « est de mobiliser et de donner espoir en l'avenir » « sans être (pour autant) utopique » ; mais c'est encore plus vrai que l'ambition ne peut être « à la fois forte, raisonnée et aspirationnelle » que si elle est alimentée par une vision et adossée à une utopie. Celle-ci « est à l'horizon. (Nous) approchons de deux pas ; elle s'éloigne de deux pas. (Nous) faisons encore 10 pas et elle s'éloigne de 10 pas encore. (Nous) aurons beau avancer, (nous) ne l'atteindrons jamais. A quoi sert donc, l'utopie ? Elle sert à cela : continuer à marcher » (Eduard Galeano).

Deuxième exemple :
Par ailleurs, la Commission s'est basée dans l'élaboration des « éléments de projection et de prospection à horizon 2035 » sur la constitution comme cadre référentiel. Seulement, elle a omis de reprendre la remarque des partis qui ont attiré son attention sur le déphasage de la constitution telle qu'elle a été promulguée et sa version qui se dégage de sa déclinaison dans la pratique, pour se prononcer sur ce décalage et préciser, en conséquence, laquelle des deux versions est à retenir en tant que référence. Comment, dans ce cas, peut-on « mobiliser tous les acteurs autour d'un projet collectif et fédérateur », alors que le cadre de référence pose problème ?

Troisième exemple *:*
Le rapport précise que « la complexité croissante du monde et des défis auxquels le Maroc se trouve confronté rend urgent d'apporter des réponses qui ne renvoient pas simplement à un nouveau diagnostic (…), mais à ***une nouvelle méthode de développement*** **(…)** ***Le nouveau référentiel de développement*** est une réponse à cette problématique (…) ***Ce changement de référentiel et de « méthode »*** conditionne l'atteinte de ***l'ambition proposée par le NMD*****(…)** ***Ce nouveau référentiel de développement (…) se focalise*** davantage sur les façons de faire , sur la manière de conduire le développement, et sur les capacités et moyens pour mieux faire ». Comment échapper à cet imbroglio et mettre en perspective toutes ces notions pour saisir au juste, le sens du NMD ?

Nous n'insisterons jamais assez sur le fait que ce qui se conçoit bien s'énonce clairement et les mots pour le dire arrivent aisément. Ce n'est pas le cas du NMD. C'est un projet, le moins que l'on puisse en dire, mal conçu pour l'application et mérite d'être redessiné faute de quoi le risque de ratage l'emporterait.

Force est de constater que le rapport a repris, semble-t-il, tout ce qui a été consigné par les rapporteurs de la Commission lors des séances du brainstorming au point que l'impression qui se dégage de sa lecture laisse penser qu'on est en présence d'un bazar où on trouve quasiment du tout, même des ingrédients du modèle de développement, sauf deux choses , en particulier, le modèle lui-même qu'on attendait ainsi livré clés en main et celui qu'il est question de remplacer en raison de son essoufflement. Comment peut-on prôner le changement sans

identifier ce qu'on veut changer ? Comment parler du nouveau sans un mot au sujet de l'ancien considéré comme périmé ?

Ce n'est pas par hasard si le rapport a évité d'aborder le « périmé ». C'est pour ne pas voir la réalité telle qu'elle est et non telle qu'elle a été apportée à la Commission. Le Maroc connait, depuis presque trente ans, un paradoxe qui l'empêche à prendre de l'élan. Le dévoiler, c'est remettre en question la démarche de la Commission qui a préféré ne pas soulever un lièvre ; c'est rendre compte de l'une des principales raisons des faiblesses et limites du rapport. C'est enfin, mettre la Commission dans l'embarras dont le rapport laisse penser qu'elle réinvente la roue.

Rien sur les modèles de développement qui ont fait leur preuve (l'industrie industrialisante, Industrialisation par substitution à l'importation, etc.). Rien sur les modèles de croissance (Solow, Endogène, Régulationnistes, et.). Rien sur le lien entre les deux types de modèles et partant, rien sur le rapport entre croissance et développement. Ce vide en dit long sur la manière dont le rapport perçoit le NMD. Le combler, c'est courir le risque de mettre en exergue le paradoxe susmentionné.

Le Maroc a expérimenté, ou du moins, s'est inspiré de certains modèles de développement. Il a penché, en 1959, en faveur de l'« industrie industrialisante » portée par le secteur public. Cette expérience n'a pas fait long feu bien qu'elle ait marqué significativement par son emprunte l'économie nationale. A partir de 1965 et jusqu'à 1978, il a été séduit beaucoup plus par la « substitution à l'importation » tout en s'engageant timidement dans ce sens et en réajustant le rôle du secteur public pour combler les défaillances du Privé. La crise de la dette souveraine l'a amené à décréter une pause de deux ans pour finalement adopter le programme d'ajustement structurel de 1983 à 1993.

Au niveau de la croissance, elle est tirée, depuis 1956, par la demande interne et l'investissement public avec néanmoins, un fléchissement à partir de 1993 suite à l'adoption du modèle de croissance néolibéral en tant que cadre de référence de la politique économique. Ainsi, le modèle de croissance généré par l'économie, qu'on peut qualifier de modèle de croissance par défaut, a, depuis, perdu sa prééminence, et ne peut plus compter sur la politique économique, loin s'en faut. Celle-ci a tendance à le contrarier en s'inscrivant dans une démarche néolibérale et en agissant en faveur d'un modèle qui lui est diamétralement opposé.

Ce modèle fait la part belle au Privé, exige le « moins d'Etat », incite à rendre le pays attractif pour attirer le capital étranger et recommande l'ouverture tous azimuts pour mettre à contribution la demande externe. En clair, il privilégie la spontanéité que traduit le marché, au détriment du volontarisme que symbolise l'Etat, pour assurer l'équilibre du plein emploi. De ce fait, toute théorie basée sur une hypothèse autre que l'hypothèse selon laquelle toute économie est par définition une économie de plein emploi pourvu qu'on ne perturbe pas la main invisible et qu'on ne change pas les conditions initiales, est condamnable. Le sous-emploi ou le sous-développement /développement, sont à bannir en raison de leur taux de nuisance à même de perturber le naturel et de contrarier le normal que symbolise la maxime de Vincent de Gournay : » laissez faire, laissez passer, le monde va de lui-même ». Ainsi, le keynésianisme est une hérésie au même titre que le marxisme.

Le paradoxe, que représente la « coexistence » des deux modèles antinomiques faisant de l'expérience marocaine, une expérience inédite, s'ajoute au caractère composite de l'économie marocaine pour peser sur le niveau de la croissance ainsi que sur sa qualité. La demande interne est pour une partie captée par le « reste du monde » à cause de l'ouverture non maîtrisée et de la faible compétitivité de l'économie. En plus, toute mesure destinée à élargir la demande effective à travers le renforcement du pouvoir d'achat n'est pas toujours vu de bon œil par Bank Al-Maghrib. Forte de son autonomie, cette institution fait valoir l'orthodoxie monétaire en ramenant la politique monétaire à une question de maîtrise de l'inflation. Le taux de celle-ci qui se trouve, depuis plus de deux décennies, à un niveau relativement faible ne dépassant pas 2% en moyenne, résulte de la conjugaison de deux phénomènes : la faiblesse de la demande et l'incapacité relative de l'économie à faire face à la concurrence des produits importés.

Cette autonomie qui prive le gouvernement d'un levier aussi important que le levier monétaire, combinée aux recommandations des institutions financières quant à la conduite de la politique budgétaire, est problématique dans la mesure où la marge de manœuvre du gouvernement que lui a conféré la constitution s'est réduite comme une peau de chagrin. L'autonomie de Bank Al-Maghrib ou la contrainte externe, n'ont pas reçu l'importance nécessaire par la Commission chargée de l'élaboration d'un NMD.

Par ailleurs, le faible retour sur investissement pour un taux d'investissement aussi élevé que celui enregistré par le Maroc (plus de 30%), s'explique, justement, par le paradoxe susmentionné. L'infrastructure dont le développement est, certes, nécessaire, est largement privilégiée par rapport à l'investissement productif, et pour cause. La préoccupation majeure de l'Etat, eu égard au référentiel de la politique économique, demeure l'attractivité du pays. Aussi, le modèle de croissance par défaut se trouve-t-il contrarié.

Comment sortir de ce paradoxe ? Quel est le modèle à remplacer : celui existant par défaut qui créé de la richesse ou celui de référence de la politique économique qui contrarie la création de cette richesse ? Faut-il remplacer les deux ? Ce sont là des questions de fond sur lesquelles le rapport de la Commission a fait l'impasse.

Enfin, une question s'impose d'elle-même : en quoi le rapport de la commission spéciale chargée de l'élaboration d'un NMD diffère-t-il des rapports qui se sont penchés, plus ou moins, sur le même objet à l'instar de celui de la Banque Mondiale (BM) consacré au Maroc à l'horizon 2040 ?

III- En quoi le rapport de la Commission diffère-t-il du rapport de la BM ?

Les deux rapports se divisent, grosso modo, en deux parties : une positive, consacrée au diagnostic, et l'autre normative avec, néanmoins, une nuance de taille. La première partie du rapport de la Commission est foncièrement descriptive par comparaison à celle du rapport de la BM qui, en somme, est beaucoup plus analytique (cf.la Banque Mondiale et le syndrome de la tutelle : cas du Maroc-CERAB-2018). La Commission s'est limitée à restituer ce que lui a été dit alors que la BM a repris les analyses et réflexions développées en interne, en particulier, par des économistes marocains. Dans les deux cas, la première partie, relevant du déjà vu, s'est focalisée sur le volet des politiques publiques et n'a réellement accordé que peu d'intérêt au volet de l'économie.

S'agissant de la partie normative, le rapport de la BM est plus fluide, plus concis et partant, plus accessible que celui de la Commission qui est trop chargé et dont le style manque de relief, fait usage de termes et de notions qui gagneraient à être tirés au clair et des phrases pompeuses rendant la lecture plus ardue et le rapport plutôt rebutant.

Cette différence de style s'explique, entre autres, par une différence beaucoup plus importante. La BM avance à visage découvert prônant le néolibéralisme et se faisant l'apôtre du « tout marché ». Cependant, elle prêche le vrai (première partie) pour accréditer le faux (recommandations). A cet effet, elle persiste et signe en préconisant la fuite en avant. En tout état de cause, la BM est dans son rôle et dispose de moyens pour se faire entendre. Son mérite est qu'elle n'hésite pas à se mettre à nu. En revanche, la Commission semble adepte d'Attakia (التقية). Son rapport ne fait nullement mention des fondements théoriques de son NMD et s'est efforcé à brouiller les pistes sur ses soubassements idéologiques.

Une autre différence entre les deux rapports et non des moindres, réside dans l'audace dont a fait preuve la BM. Par comparaison à la Commission, elle a osé insister sur la mise en œuvre rapide et complète de « l'esprit et des principes de la constitution de 2011 » et se prononcer en faveur de l'émergence de nouvelles forces « sur lesquelles on devrait s'appuyer pour favoriser un nouvel équilibre dans la société ».

Cela dit, les deux rapports convergent quant aux résultats escomptés. La mise en œuvre de ce qu'ils préconisent, débouchent, au mieux, sur une mise à niveau du sous-développement. A l'horizon 2035, le Maroc accéderait au cercle des pays à revenu intermédiaire en pariant sur le cheval du NMD. S'il appliquait à la lettre la pharmacopée de la BM, son PIB/h atteindrait, à l'horizon 2040, 45% du PIB moyen des pays de l'Europe du sud. Vingt ans (ou même 15ans) ne sont-ils pas suffisants pour frapper à la porte du club des avancés ? Ceux qui ont pu, dans un laps de temps comparable, décoller à l'instar des Coréens du sud, des chinois ou des singapouriens, sont –ils plus doués que les marocains ? Comment expliquer que ces nations ont trouvé le chemin du développement alors que notre pays continue à tourner en rond ?

En guise de conclusion, le modèle est en fait, l'expression d'une expérience réussie dont on peut s'inspirer. On parle de modèles suisse, chinois, allemand ou coréen du sud ; mais on ne parle pas de modèles somalien, libyen ou égyptien. Pour faire simple, le modèle, n'est modèle que s'il est fascinant, séduisant et d'une exemplarité avérée. Ces éléments se combinent avec l'authenticité, l'originalité, la spécificité et la créativité pour constituer ses principales caractéristiques.

Le modèle ne se décrété pas : il se construit dans l'action d'une manière non-linéaire. C'est en fait, une construction historique qui exige d'être renouvelée en permanence. C'est un chantier ouvert. Le modèle n'est jamais acquis définitivement. C'est une conquête en permanence.

Bien entendu, une expérience est une aventure où s'entremêlent le probable, l'incertain et l'imprévisible. Elle peut réussir comme elle peut échouer. Il va de soi de la réfléchir avant de l'entamer et de réunir les conditions de sa réussite pour en faire un modèle. A cet effet, elle peut faire l'objet d'une maquette comme elle peut être simulée. Dans ce cadre, le modèle, est une fusée à trois étages : l'appartenance, la cohésion sociale et le rayonnement. Son lancement comme sa mise en orbite pour donner un sens au « vivre ensemble » est tributaire du degré

d'engagement des éléments composant cet « ensemble » et de la manière dont sont soudés les trois étages.

Premier étage : raffermissement de l'appartenance
Cet étage est constitué de deux compartiments :

1- **Le culturel. Il porte sur** :

-un contrat social alliant l'utilité à la justice, au vu de « ce que le droit permet avec ce que l'intérêt prescrit », sur la base d'une association des éléments de l'« ensemble »et non sur leur agrégation tout en tenant compte du fait que « le plus fort n'est jamais assez fort pour être toujours le maître, s'il ne transforme sa force en droit et l'obéissance en devoir » et en gardant à l'esprit que « si l'opposition des intérêts particuliers a rendu nécessaire l'établissement des sociétés, c'est l'accord de ces mêmes intérêts qui l'a rendu possible » ; accord favorisé par ce qu'ils ont de commun à même de canaliser leur opposition et désamorcer sa charge de violence.

C'est justement sur ce commun que s'appuie ledit contrat pour permettre à « l'opposition des intérêts » de s'exprimer pacifiquement et aux contradictions générées par les rapports sociaux de se déployer dans la limite de ce qu'elles produisent comme dynamique sociale.

Ce contrat est à l'origine de ce que Rousseau appelle « la personne publique ». Assimilée à l'Etat « quand il est passif, Souverain quand il est actif, Puissance en le comparant à ses semblables », cette personne, à trois dimensions, fait partie des questions fondamentales relevant dudit contrat.

Bref, le pacte social dans son essence, « se réduit aux termes suivants : Chacun de nous met en commun sa personne et toute sa puissance sous la suprême direction de la volonté générale ; et nous recevons en corps chaque membre comme partie indivisible du tout ».

Il va sans dire que le pacte constitue un avantage indéniable pour chaque membre de la collectivité. « Ses facultés s'exercent et se développent, ses idées s'étendent, ses sentiments s'ennoblissent, son âme tout entière s'élève ».

-Une culture conséquente. Le contrat social ne peut produire ses effets que s'il est suffisamment ancré culturellement. Il ne suffit pas de la volonté pour le mettre en exécution encore faut-il de la bonne intention pour respecter son esprit et veiller à ce que l'explicite ne soit pas trahi par l'implicite. On ne le répètera jamais assez, le contrat social s'écrit, in fine, non pas politiquement, mais culturellement. De ce fait, la condition sine qua non pour le réussir est de neutraliser les rapports de force en privilégiant le sociétal sur le social (ou le catégoriel) et en faisant valoir le consensus fort. Il ne faut pas chasser ces rapports pour qu'ils reviennent en galop à travers le consensus mou. Celui-ci est une manière de sauver les apparences et de soigner la façade. Il relève de la culture du paraître qui est, en somme, une culture contreproductive d'essence conservatrice.

L'exemplarité, la méritocratie, l'empathie, l'abnégation et le sens de responsabilité, sont autant de valeurs qu'exige le contrat social pour son ancrage culturel en vue de consolider les bases de la société de confiance et de faire retrouver à la « parole » sa voix.

- ***Une utopie***.

L'utopie est une nécessité sociétale pour raffermir l'appartenance et donner un sens au « vivre ensemble ». Elle alimente le rêve collectif, canalise le rêve individuel, entretien l'espoir, renforce davantage la confiance et offre à la société un idéal qui ne peut que consacrer l'appartenance. Bref, l'utopie donne de l'énergie pour aller de l'avant tout en indiquant la direction.

2- L'institutionnel

Ce deuxième compartiment porte sur l'institutionnel, une composante fondamentale de la construction sociétale et un facteur déterminant dans la réussite du modèle de développement. Il est de nature à assurer la stabilité, à inscrire le projet sociétal dans la durée en garantissant l'égalité des chances et le respect des droits de l'homme par la consécration de la suprématie de la loi notamment, et à lier la responsabilité à l'obligation de rendre compte en consacrant la reddition des comptes.

Deuxième étage : renforcement de la cohésion sociale

A la différence du premier étage qui relève du sociétal, faisant l'objet d'un consensus fort, cet étage est du domaine du social dans la mesure où il fait place au débat des idées, permet à la diversité de s'exprimer et aux contradictions de se manifester à travers les rapports de force. C'est un étage à deux compartiments : politique et économique.

Le compartiment politique est une déclinaison du culturel, traduisant le contrat social dans les faits à travers l'organisation et l'exécution des pouvoirs, en particulier, et la définition du système politique, en général. Ce compartiment intègre la gestion et le pilotage de la chose publique par le biais des politiques économiques. A ce titre, le politique décline la vision, telle qu'elle est définie culturellement, en stratégie. Il est soumis au contrôle parlementaire et à l'arbitrage royal dans une démarche qui consiste à rendre des comptes aux administrés comme aux citoyens.

Quant au compartiment économique, qui est à la base de la création de la richesse, sa dynamique est largement déterminée par le culturel et la manière dont le contrat social est traduit politiquement. Sa contribution au renforcement de la cohésion sociale , en particulier, et à la réussite du modèle de développement, en général, est tributaire de son degrés d'engagement à promouvoir le processus d'industrialisation tel qu'il est défini ci-dessus et de l'implication de l'Etat dans l'accompagnement du Privé dans sa reconversion d'un privé « patrimonial » à un privé « entrepreneurial **» ,** condition sine qua non pour faire évoluer l'économie marocaine d'une économie composite à une économie homogène.

Troisième étage : le rayonnement

Le renforcement de l'appartenance et la consolidation de la cohésion sociale ne peuvent avoir leur plein effet que si et seulement si, la société est souveraine. Sans être pleinement souveraine, il serait difficile pour cette dernière de libérer son imaginaire et de disposer d'une utopie. L'horizon d'une société qui n'arrive pas à prendre en main sa destinée, est, par la force des choses, bouché. Le modèle de développement ne peut, donc, se concevoir que dans un cadre souverain. C'est, en quelque sorte, un produit du terroir.

La souveraineté constitue, ainsi, le premier compartiment de ce troisième étage. Elle est politique, économique et territoriale. Plus la société consolide les deux premières, plus elle renforce sa capacité de négociation et plus elle se fait entendre et tend, ainsi, à rayonner. Cette consolidation est, dans une large mesure, tributaire des deux premiers étages dont dépend l'articulation des deux souverainetés populaire et monarchique. Cette articulation doit se faire sur la base d'une complémentarité, et non d'une opposition, entre les deux avec comme objectif, le renforcement du front interne.

C'est à cette condition, que le pays peu parachever son intégrité territoriale et retrouver ainsi, ses frontières traditionnelles. Force est de constater que les deux souverainetés devraient être les deux faces d'une même pièce, à savoir une démocratie forte au service du développement. L'histoire nous enseigne la difficulté de mener de pair la démocratie et le développement. Il suffit de passer en revue les expériences réussies pour s'en rendre compte. L'Occident n'a pris le chemin de la démocratie qu'après avoir atteint un seuil critique de développement (cf. les œuvres de Victor Hugo, Balzac, Dickens et Zola). La Corée du sud lui a emboîté le pas. Le cas de la Chine, aujourd'hui, est à méditer.

Dans ces expériences, la démocratie est une conséquence du développement, un couronnement, en faire une cause ou plus exactement un levier de décollage est une aventure dont la réussite fera de l'expérience marocaine un modèle inédit.

Par ailleurs, les relations extérieures (deuxième compartiment), basées sur le principe selon lequel « en politique, il n'y a pas d'amis ou d'ennemis, il n'y a que les intérêts », ne doivent pas se tromper, néanmoins, de l'adversaire civilisationnel qui n'est ni un ami, ni un ennemi. Le Maroc doit éviter le syndrome de la junte militaire algérienne.

N'ayant pas pu éviter à l'économie de son pays le syndrome néerlandais, la junte a cherché à détourner son opinion publique et à la divertir en usant de la notion du complot, accusant son voisin de l'ouest de tous les maux et le traitant ouvertement comme ennemi juré qui manigance pour déstabiliser son pays. Cette attitude qui fait de la région une poudrière, a amené la junte à opérer une réallocation de ses ressources financières, notamment, pour contrecarrer son voisin au lieu de les affecter pour l'amélioration du niveau de vie de sa population. En fait, elle sert objectivement l'adversaire civilisationnel dont l'un de ses représentants avait déclaré lors de la guerre des sables : « nous les aidons à s'entretuer »

L'Algérie, le Maroc et tout autre pays à niveau de développement comparable, se trouvent sur la même ligne ; la ligne horizontale ; en revanche l'adversaire civilisationnel, constitué du bloc des pays avancés, est sur la ligne verticale. C'est le modèle à rattraper et à dépasser. Il faut le prendre pour un lièvre de course. A cet effet, il n'est ni un ennemi, ni un ami, encore moins un allié, c'est un adversaire qui exige du Maroc de se hisser à son niveau et d'œuvrer pour le devancer. A cet égard, l'expérience chinoise est édifiante.

Lors d'une visite en Chine, en 2010, j'ai saisi l'occasion d'une discussion avec un diplomate chinois pour lui poser la question suivante : pourquoi la Chine qui est membre du conseil de sécurité se fait très discrète et ne s'implique pas davantage dans les conflits que connait le monde ? La réponse fut limpide : la Chine n'a pas intérêt à entrer en conflit avec les grandes puissances tant qu'elle ne maîtrise pas la technologie et ne dispose pas de la même force de

frappe que ses adversaires. En d'autres termes, le diplomate a rejoint A. PEYREFITTE pour reprendre à sa manière le titre de l'ouvrage de ce dernier : « quand la Chine s'éveillera…le monde tremblera ».

A la fin des années 1970, la Chine a changé son fusil d'épaule, l'ennemi est devenu l'adversaire. Elle s'est empressée de jouer sur son terrain et d'user de ses règles et principes pour se repositionner et entamer sa deuxième longue marche pour prendre sa revanche sur l'histoire. Armée des enseignements de son histoire et parfaitement consciente de ses moyens limités pour se mesurer à un adversaire aussi puissant, la Chine a tenu à maitriser son ouverture et à mettre à contribution ses atouts pour bénéficier du transfert technologique et préparer l'accès à la société du savoir. Parallèlement, elle a pris les dispositions qui s'imposent pour neutraliser les effets négatifs de l'acculturation. Dans ce cadre, elle a renforcé le statut de sa langue nationale, notamment, et s'est servie des langues étrangères et plus particulièrement, de la langue dominante pour mettre sa langue, et partant sa culture, sur le chemin de l'universel.

Contrairement à l'idée avancée par l'un de nos grands écrivains maghrébins de langue française selon laquelle la langue étrangère, celle de l'ancien colonisateur, est un butin de guerre, une langue étrangère qui entre en compétition avec la (les) langue (s) nationale (s), est une véritable bombe à retardement. Sa tendance à l'hégémonie commence par favoriser l'apparition d'une cinquième colonne avant de provoquer une fracture linguistique qui se traduit socialement par l'aggravation des inégalités sociales pour, in fine, affecter l'appartenance et fragiliser la cohésion sociale.

La question de la langue, que le rapport de la commission a ignorée, n'est pas une question technique et ne saurait se réduire à une question de communication et d'ouverture sur l'adversaire civilisationnel, c'est une question culturelle qui rejaillit sur les deux étages susmentionnés et détermine, en conséquence, le sort du modèle de développement. En clair, la réussite dudit modèle est tributaire, entre autres, de la manière dont les deux langues nationales sont traitées et de la place qu'elles occupent dans la conduite du changement et le pilotage du modèle.

Enfin, la mise en œuvre du NMD suppose des préalables (cf. « modèles de développement et expérience marocaine) dont en particulier le lancement des grands travaux (à distinguer des grands projets capitalistiques) pour ramener le taux de chômage à son niveau naturel, créer une dynamique sociétale et renouer avec la société de confiance. Les préalables, comme les clés de réussite, n'ont pas eu la place qu'ils méritent dans le rapport de la commission chargée de l'élaboration du NMD.

Société civile et développement : émergence d'une nouvelle gouvernance et de nouveaux acteurs du développement (Cas du massif des Bni-Znassen)

Adnane Zerouali [1] , Sanae Zerouali [2]

[1] Université Mohammed Premier Oujda, Faculté plydisciplinaire. Nador
[2] Université Mohammed Premier Oujda, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda

Résumé

Pour une bonne maitrise de son territoire, l'Etat Marocain a opté pour la décentralisation, devenue nécessaire, dans la mesure où elle favorise la démocratie de proximité et rapproche le citoyen du pouvoir de décision. De plus, il a encouragé la société civile pour soutenir ses initiatives et venir en aide aux collectivités territoriales. Aujourd'hui, elle est sans doute l'un des traits les plus marquants de notre époque, à tel point qu'elle est devenue un acteur de grande importance qu'il ne faut pas négliger dans la prise de décisions, concernant l'aménagement du territoire et le développement socioéconomique et culturel.

Partout dans le monde, que ce soit en milieu urbain ou en milieu rural, nous assistons à une nouvelle forme de société civile internationale, pour laquelle le profit n'est pas l'objectif principal. C'est dans ce contexte qu'apparaissent des nouvelles formes d'économie et de solidarité sociale et que l'on parle de gouvernance solidaire. Dans ce cadre, la bonne gestion du territoire doit reposer sur la coopération des trois secteurs : l'Etat, le secteur privé et la société civile à but non lucratif et à vocation sociale.

C'est dans ce sens que cet article vise à cet effet, à montrer les capacités des associations de la société civile Znassnie qui leur permettent de jouer pleinement leur rôle dans la mise en œuvre de l'Initiative Nationale de Développement Humain (INDH). Nous prenons comme exemple, dans cette étude, l' « Association de la Maison Familiale Bni-Znassen », qui s'est chargée de l'insertion des jeunes dans le marché du travail en leur offrant des formations professionnalisantes.

Mots clés : démocratie de proximité, société civile, association, Bni-Znassen

Abstract

For good control of itsterritory, the Moroccan state has opted for decentralization, which has becomenecessary, insofar as itpromotes local democracy and bringscitizenscloser to decision-making power. In addition, heencouraged civil society to support state initiatives and come to the aid of local authorities. Today ; itisundoubtedly one of the moststrikingfeatures of our time, to such an extentthatit has become an actor of great importance thatshould not beneglected in decision-makingconcerning land use planning and development. Socioeconomic and cultural.

All over the world, whetherurban or rural, we are witnessing a new form of international civil society, for which profit is not the primary focus. It is in thiscontextthat new forms of economy and social solidarityappear and thatwespeak of solidaritygovernance. In thiscontext, the good management of the territory must bebased on the cooperation of the threesectors: the State, the privatesector and the non-profit and social civil society.

It is in thissensethatthis article aims to show the capacities of Znassnie civil society associations to enable them to fullyplaytheirrole in the implementation of the National Human Development Initiative (INDH). Wetake as an example, in thisstudy, the "Association de la Maison Familiale Bni-Znassen", whichisresponsible for the integration of young people into the labormarket by offeringthemvocational training.

Keywords: local democracy, civil society, association, Bni-Znassen

Introduction

Cet article se propose d'explorer la notion de la nouvelle gouvernance participative des différents acteurs dans l'optique de créer des dynamiques territoriales. Dans un premier temps, nous essayerons de montrer que le développement territorial n'est plus la tâche de l'Etat, lui seul, c'est aussi le rôle de la société civile qui constitue un acteur de grande importance dans le processus de production de l'espace et de la société.

Ainsi, le territoire devient une émanation de plusieurs acteurs qu'ils soient publics ou privés dont les actions de coordination ne peuvent être réduites à une politique publique au sens classique du terme. C'est une combinaison de plusieurs approches, qui concourent ensemble au développement de toutes les potentialités physiques et humaines, pour participer à un développement durable d'un espace donné. Dans un deuxième temps, nous prenons des exemples d'intervention de certaines sociétés dans le développement du capital humain dans le massif des Bni-Znassen. Nous montrerons que ces nouveaux acteurs ne sont pas concurrentiels sur le plan de la gestion du territoire, mais, au contraire sont des acteurs additionnels qui interviennent dans des domaines ou les interventions étatiques étaient incapables de répondre à certaines initiatives. Cette vision, où cette approche, vise l'implication des populations locales (associations ou coopératives), et des collectivités locales, d'une manière participative, aux différents projets s'inscrivant dans une perspective de développement durable du massif.

1. Emergence d'une nouvelle gouvernance et de nouveaux acteurs du développement

1.1. D'une gouvernance centralisée à une gouvernance concertée

Sans revenir trop loin, les politiques territoriales reposaient sur la capacité de l'Etat de prendre des décisions et à les appliquer, en vertu d'un pouvoir coercitif légitime dont les institutions de gouvernement ont le monopole (décisions de nature plus ou moins autoritaire). Malheureusement, l'Etat central ne peut plus gérer, lui seul, son territoire, d'où la nécessité de déléguer certaines tâches et pouvoirs aux collectivités territoriales, comme le disaient GuilainDenoeux et Laurent Gateau, « *La politique de libéralisation économique dans laquelle le Maroc s'est engagé depuis l'adoption du Plan d'ajustement structurel en 1983 a conduit l'Etat à se décharger sur les associations de responsabilités qui étaient auparavant de son ressort… Depuis plusieurs années, les pouvoirs publics se font de plus en plus explicites : l'Etat ne peut plus tout faire…les associations sont donc encouragées à jouer un rôle plus actif dans le développement et social…* » (El Ouardi E., 2014). Souvent les décisions prises par le pouvoir central ne concordent pas correctement avec les territoires auxquels certains projets sont affectés. L'exercice de ce pouvoir est remis en cause par les nouveaux acteurs, dans la perspective dite de nouvelle gouvernance. « *Des nouvelles formes interactives de gouvernement dans lesquelles les acteurs privés, les différentes organisations publiques, les groupes ou communautés de citoyens, ou d'autres types d'acteurs, prennent part à la formulation de la politique* » (Chappoz,Y.Pupion P-C, 2013, p. 1). Ceci veut dire que, la gestion des affaires publiques d'un territoire repose désormais sur un processus d'interaction et de négociation entre des intervenants très hétérogènes au sein de réseaux*. C'est dans ce contexte de coopération que tous les acteurs s'organisent et mettent en commun leurs compétences et leurs expériences pour l'élaboration de projets de développement de leur territoire, ou pour développer une politique publique locale bénéfique pour la population locale. Ainsi, les usagers participent à l'élaboration de la décision publique et à son évaluation, ce qui permet d'une part de mieux identifier leurs besoins et d'autre part de légitimer les choix publics. Cette contribution du

* - Le réseau est un système composé d'un nombre important d'agents qui interagissent les uns avec les autres afin de développer des stratégies de survie adaptatives pour eux-mêmes et pour le système auquel ils appartiennent.Il correspond à une coopération plus ou moins stable, non hiérarchique, entre des organisations qui se connaissent et se reconnaissent, négocient, échangent des ressources et peuvent partager des normes et des intérêts.

management au développement de la dynamique territoriale s'inscrit pleinement dans la perspective dite de la nouvelle gouvernance, basée sur le conseil, l'aide, l'accompagnement des réalisations des projets et la coordination, ce qui permet de formaliser les rôles respectifs de chaque acteur de développement.

Pour notre zone d'étude, nous avons constaté que, souvent les interventions de l'Etat (collectivité territoriale) ne prennent pas en compte les attentes de la population en s'engageant dans des projets rejetés par les habitants, tout simplement parce que ces initiatives préconisées ne garantissent pas systématiquement un développement fiable et efficace en leur faveur. Ou simplement, parce que ces projets ne peuvent pas provoquer un bouleversement spatial, économique et social et créer une dynamique territoriale, du fait qu'ils manquent de corrélation et de coordination entre les multiples intervenants.

En l'absence d'une gestion intégrée, ne tenant pas en compte l'avis des jeunes dans les décisions publiques comme celle concernant l'aménagement de leur territoire, les projets de développement sont souvent avortés. Ainsi, les oppositions se durcissent entre les décideurs et les jeunes regroupés en associations ou en coopératives, d'où la nécessité d'engager des débats entre ses deux pôles pour créer une certaine divergence entre les points de vue des acteurs (conflits de générations ou conflits de prise de décision). Ces situations créent parfois des tensions entre les représentants des structures de l'État surtout lorsque les projets proposés par les communes ne concordent pas avec les attentes et les priorités des habitants. Souvent les organisations dites « sociétés civiles » se sentent marginalisées, ce sui accentue les malentendus qui se manifesteront sous formes de conflits politiques lors des élections des représentants à l'échelle locale, régionale ou même nationale.

Quoi qu'il en soit, ces confrontations dans le monde rural marocain, et surtout dans les milieux marginalisés, ont donné naissance à des générations dynamiques, pleines de créativité et responsables. Cela confirme la capacité des acteurs locaux en termes de propositions de stratégies du développement, parce qu'ils sont plus ouverts sur le monde extérieur, et bien sûr, ils sont instruits ce qui les privilégient des nombreux représentants de leurs communes.

Les interviews entrepris avec certaines associations nous ont confirmé que la gouvernance des territoires, à court ou à moyen terme, serait entre les mains de la société civile qui peut fournir une élite de jeunes qui auront toutes les capacités pour dialoguer et convaincre les décideurs qui seront obligés d'entamer une politique basée sur la participation des jeunes. Ces derniers constitueront l'interface entre les populations des communes ou des douars et les acteurs décideurs.

Malheureusement, ces initiatives sont mal comprises ou mal interprétées actuellement par les anciens qui veulent toujours contrôler tout ce qui concerne leur commune autant que la gouvernance du territoire est entre leurs mains faisant croire les populations dominées que sans leur présence ils ne pourront jamais se développer.

1.2.Décentralisation et démocratisation des pouvoirs

Pour remédier cette problématique, la stratégie 2020 du développement rural au Maroc a mis l'accent sur la décentralisation et la démocratisation des pouvoirs et des espaces. Ainsi, dans le milieu rural marocain, le concept du développement local est caractérisé par la multiplication des intervenants, d'où la naissance de nouveaux acteurs (acteurs publics, acteurs civils, parfois des associations et des ONG étrangères). La concordance des points de vue de tous ces acteurs finira certainement par la création les bonnes conditions pour un développement local durable.

La question du local a pris une grande importance dans la stratégie 2020 caractérisée par la décentralisation dans le secteur du développement rural, d'où la naissance de la territorialisation qui insiste sur l'identification des vocations dominantes des territoires en fonction desquelles on pourra agir et définir le développement. L'approche territoriale exige même d'aller plus loin pour diagnostiquer les petites unités territoriales qui doivent figurer dans

les projets de programmation des communes comme l'a souligné Aït Kadi M., « *Cette notion (territorialisation) signifie que la programmation doit se faire sur des bases locales, non seulement celles de la région mais aussi celles des petites zones rurales, des communes, des villages, des douars qui ont chacun des caractéristiques et des problèmes spécifiques. C'est à ces niveaux de territorialisation que l'on doit identifier les vocations dominantes en fonction desquelles on pourra agir et définir le développement. Il est cependant indispensable que tous les acteurs concernés se retrouvent dans une même aire de programmation locale. La stratégie 2020 propose que cet espace de base soit celle des « petites régions rurales » qui seraient définies progressivement dans le cadre de l'aménagement du territoire*» (Aït-Kadi M., 2020, p. 19). Ceci veut dire que même les petits espaces doivent se procurer d'un pouvoir de décision pour proposer des programmes ou des projets de développement que les conseils des communes doivent prendre en compte dans leurs projets communaux (procédure ascendante).

Malheureusement, cette décentralisation n'a pas été accompagnée par des initiatives étatiques de renforcement du capital humain élément crucial pour le développement. C'est dans ce sens que Badjeddi. M (2007), cité par Boudedja K., a déclaré que « *la décentralisation s'est surtout traduite par la diminution du taux d'encadrement local des producteurs et la faiblesse des investissements de l'Etat. Il explique cela par le fait que le transfert de quelques fonctions de développement rural vers des niveaux provinciaux ou vers des organisations de producteurs n'était pas accompagné d'un transfert des compétences nécessaires à l'accomplissement des fonctions décentralisées à l'échelle vraiment locale* » (Boudedja K., 2013, p. 135).

Dans le territoire Znasssni, il semble que l'insertion socioéconomique des jeunes est un enjeu qu'il faut prendre en considération, du fait que la participation de la population locale ne serait que bénéfique. C'est à cette catégorie des jeunes qu'il faut prêter une grande attention en l'impliquant dans la prise de décision, à cause de sa capacité à façonner leurs territoires et à déterminer son avenir socioéconomique dans des démarches souvent déterminantes, parfois divergentes, mais parallèles aux démarches officielles.

En effet, la représentativité de ces derniers dans les instances représentatives locales est presque nulle à part certaines associations récemment crées. Quoique, les préoccupations et les attentes de cette catégorie sociale peuvent être résumées de la façon suivante :

- à part l'enseignement qui a enregistré un développement spatial, et par conséquent, il a relevé le niveau intellectuel des scolarisés, les autres secteurs sociaux sont faibles quantitativement et qualitativement ;
- le refus presque total des responsables communaux et de tous les responsables d'impliquer les jeunes dans la prise de décision en ce qui concerne l'avenir de leur territoire ;
- la volonté des jeunes à participer d'une façon constructive au développement de leur territoire à condition qu'ils soient impliqués dans les représentations des communes pour participer ensemble à l'élaboration des plans de développement ;
- la faible participation des collectivités territoriales à la résorption de la question du chômage et de l'insertion économique et sociale des jeunes, qui restent marginalisés, et ne sont pris en compte à travers des initiatives locales prises par les collectivités. Ces dernières, par manque d'expérience ou de marketing, sont incapables de développer des stratégies qui leur permettent d'attirer des investisseurs ou pour la valorisation des ressources territoriales locales et potentialités touristiques qui peuvent faire du massif des Bni-Znassen un espace attractif en termes d'investissements dans le secteur du tourisme.

Malgré tous les efforts déployés par les acteurs locaux de décision, toutes les approches suivies pour le développement de leurs territoires n'ont pas donné les résultats attendus par la population locale. Toutes les initiatives et actions engagées pour assoir une démarche locale du développement se sont heurtés à de nombreux problèmes à savoir l'insuffisance de moyens et d'outils (juridiques, humains, financiers et autres).

2. Emergence de la société civile en tant qu'acteur du développement

2.1. Acteurs locaux et renforcement des capacités du développement

A côté des acteurs locaux administratifs ou étatiques et des investisseurs et décideurs, la société civile commence à prendre plus d'importance en termes de gouvernance et comme capital social pour le renforcement des capacités du développement des espaces territoriaux. La manifestation de la société civile, constituée par des jeunes ruraux instruits du massif des Bni-Znassen, est survenue suite aux disparités du développement enregistrées entre des territoires qui prospèrent et leur territoire qui recule ou se dégrade ou simplement il n'avance pas comme étant dans un cercle vicieux.

Parmi les facteurs explicatifs de cette situation, nous citons entre autres :

- les dirigeants sont toujours fidèles aux facteurs traditionnels du développement qui sont l'agriculture et l'élevage, qui ne sont plus productifs, suite aux changements climatiques et sociaux qui ne sont plus favorables ;

- l'infrastructure de base, les équipements, les services sont tous limités et ne sont pas en mesure de créer les conditions favorables pour un développement souhaité par la population locale dominée. De cette problématique est née l'idée d'élargir le champ de gouvernance afin que tout le monde puisse participer au débat du développement qui est monopolisé par les élus. D'où la nécessité d'intégrer la société civile (capital social) dans la prise de décision, ce qui renforcera les capacités du développement des communes. En effet, le capital humain manque, ce n'est pas seulement parce que les gens ont quitté leur douar, mais seulement parce que le taux d'analphabétisme est flagrant et le taux de déperdition est alarmant au moment où le développement local repose sur le facteur « capacités locales », ce que nous pouvons appeler l'auto-développèrent. C'est pour cette raison qu'il faut instruire, éduquer et former le capital humain pour qu'il soit en mesure de relever tous les défis de développement ;

- un autre facteur explique ce retard économique et social, c'est le capital financier qui manque parce que les investisseurs sont toujours méfiants et ne veulent pas s'aventurer dans un espace qui leur parait difficile, non seulement du point de vue topographique mais aussi du point de vue infrastructure routière qui handicape les déplacements et l'ouverture du milieu et de ses habitants (espace fermé), et par conséquent, ils sont dans l'incapacité d'établir des liens et des réseaux avec l'extérieur.

La gouvernance doit reposer sur tous les éléments essentiaux à savoir le pouvoir communal, la pouvoir des acteurs économiques et le pouvoir de la société civile (coordination horizontale). Ce tri-acteur est capable de mener à bien une bonne gestion des affaires de leur territoire d'une manière commune. Malheureusement, les choses ne sont pas faciles, car le terrain est dominé par les générations anciennes qui ne sont pas encore prêts pour se partager le pouvoir et les décisions. Donc, il faut du temps pour construire cette nouvelle gouvernance participative qui repose sur le partenariat de tous les acteurs locaux, en premier lieu le conseil de la commune dont les objectifs ne doivent pas se limiter à l'offre de services à la population, mais à l'élaboration des projets de développement pour améliorer les conditions de vie des habitants. Pour la société civile, toutes les initiatives descendantes (qui viennent d'en haut) doivent parvenir du bas de la société (projets ascendants), ce qui lui permet de participer largement au développement local et de faire partie des instances décisionnelles locales, qui ne doivent pas la considérer comme agent concurrent ou alternatif.

2.2. La société civile : un levier pour le développement local

Les collectivités territoriales exercent des pouvoirs élargis dans tous les domaines qui leur sont soumis, ce qui nécessite des compétences qui peuvent assurer le bon fonctionnement des actions qui leur sont attribuées. L'absence de ces compétences entrave la mise en œuvre des politiques du développement et de valorisation des ressources. Ainsi, la collaboration avec les associations, les acteurs agissant sur le territoire et la concertation des personnes compétentes,

constitue un facteur déterminant pour les conseils communaux, surtout lorsqu'il s'agit de l'élaboration des plans du développement qui intéresse aussi bien les élus que la population dans son ensemble. C'est dans ce sens que l'OCDE a interprété cette nouvelle approche « *Cette nouvelle vision de l'action publique locale, dont les nouveaux outils sont le projet, la proximité, l'interaction, la négociation, la collaboration, la participation, la communication, l'efficacité et l'efficience, doit s'accompagner d'un processus de modification des comportements et des pratiques des acteurs locaux. Cette gouvernance des politiques locales est inégalement accessible selon les ressources et les capacités de chaque collectivité territoriale et des différences de situation de grande ampleur sont observées entre le monde urbain et le monde rura*l » (OCDE, 2017, p. 43).

Pour nous, en tant que géographe, nous utilisons le concept gouvernance comme facteur de dynamisme des territoires et les transformations spatiales, sociales, économiques, environnementales et même politiques. Pour suivre et orienter ces formes de mutations, il est fort souhaitable de rapprocher les idées et mener une politique de conciliation entre les différents acteurs locaux comme le souligne Magalie Quintal « *Malgré son caractère polysémique et son instrumentalisation assez fréquente par différents courants de pensées, la gouvernance reflète la réconciliation nécessaire qui doit s'opérer entre les nouveaux pouvoirs émergents et ceux issus de l'ère industrielle et du libéralisme. Ce concept permet d'envisager l'articulation de l'État, de la société civile et du marché aux différentes échelles territoriales* » (Quintal M., 2010, p. 40-41).

Depuis les deux dernières décennies du dernier siècle, le monde rural marocain a beaucoup souffert des impacts des changements climatiques surtout les milieux fragiles comme le massif des Bni-Znassen qui a connu de nouvelles dynamiques que ce soit à l'échelle économique ou sociale et environnementale. Ces aléas ont provoqué de grands bouleversements au sein de la population dont une bonne partie a quitté le territoire à cause du manque ou de l'absence même des infrastructures et des équipements de services. Cette situation a été jugée, surtout par la société civile, de mauvaise gouvernance de la part des élus qui se sont montré à maintes reprises incapables de gérer convenablement les richesses de leurs territoires. Ainsi, est né le mouvement des jeunes comme moteur de développement et de changement social, qui veut se forger une identité et se donner un but à son existence. Ces jeunes, surtout les diplômés, veulent montrer leurs capacités à l'édification de leur territoire. C'est pour cette raison, et pour d'autres, qu'ils exigent d'être entendus afin de bénéficier de leur apport à la société à laquelle ils appartiennent.

Donc, nous pouvons dire que les résultats de la mobilisation d'une partie de la population, autour de cette nouvelle approche du développement définie par la société civile, reste une hypothèse à vérifier dans les années à venir parce que sur le terrain, il y a beaucoup d'obstacles qui freinent la démarche de ces nouveaux agents locaux et de cette nouvelle gouvernance territoriale qui s'intègre dans le contexte de la mondialisation.

3. Association de la Maison Familiale Bni-Znassen pour le développement du capital humain

Aujourd'hui, le capital humain constitue un facteur clé pour le développement du territoire, et par conséquent, toute la population qui y habite doit participer à ce développement, chacun selon sa position sociale ou économique. La société civile s'est présentée comme acteur du développement du capital humain pour l'amélioration des compétences d'une personne en savoir, savoir-faire et savoir être, en essayant de sauver les jeunes qui n'ont pas pu terminer leur cursus scolaire, en leur offrant des formations qui leur permettront d'intégrer le marché du travail ou de monter des projets personnels.

Dans le cadre de la bonne gouvernance, et pour assurer un développement des ressources humaines, surtout pour les jeunes (15 à 35 ans), qui out échoué leur cursus scolaire, une initiative a été prise par l' « *Association de la Maison Familiale Bni-Znassen* » en mettant à

leur disposition des formations professionnelles. La majorité des formations sont en relation avec les métiers liés à l'agriculture et ses dérivés.

En quittant l'école ou le collège sans qualification, c'est-à-dire sans compétences de base, les jeunes se trouvent à la marge de la société, du fait qu'ils sont dans l'incapacité à participer à la vie économique de leur territoire, ainsi que leurs perspectives d'insertion dans le marché du travail restent limitées.

Financée par de nombreux partenaires, particulièrement l'Agence de l'Oriental, cette fondation est composée d'un internat qui peut accueillir 100 élèves. Pour plusieurs raisons, cet internat est équipé de 25 lits, et par conséquent, il peut recevoir jusqu'à 50 élèves alternés*. Cette institution comprend aussi 1 restaurant, 2 salles d'enseignement, 1 salle de lecture avec une bibliothèque et une salle pour les conférences.

Cette maison familiale rurale, malgré son implantation en milieu montagnard Znassni, a un rayonnement plus élargi puisque presque 70 % des élèves ayant reçu une formation professionnelle viennent de loin, particulièrement de la province de Taza. Depuis sa création en 2010, le nombre de lauréat a atteint 240 à fin 2020. La réussite de cette première expérience régionale a encouragé des associations pour la création de nouvelles maisons à Guercif, à Taourirt et à Jerada dans le but de récupérer les rescapés des écoles et de leur fournir des formations leur permettant de s'intégrer dans la société et devenir productifs.

Cette formation vise l'intégration des jeunes ruraux dans le circuit de l'auto-emploi, puisque les lauréats sont tenus de monter leurs propres projets, ce qui répondra aux besoins de l'activité agricole et atténuer l'exode rural. Les métiers ciblés concernent l'arboriculture, le maraîchage, l'élevage, la cuisine, le tourisme...

De cette manière, l'insertion des jeunes marginalisés, créera de nouveaux acteurs qui peuvent trouver une place dans les mécanismes du développement local par la création de leurs propres projets. Ces initiatives leur permettront de dynamiser leurs espaces à travers la valorisation de leur patrimoine et renoncerons au départ vers les villes de la région ou ailleurs.

Toutefois, le développement de cette association nécessite la mobilisation de ressources internes et externes, qui sont fortement liées, afin qu'elle puisse réaliser ses projets concernant l'élargissement de son attractivité, tout en assurant des formations de qualités permettant à ses lauréats de s'intégrer dans la marché du travail. Ce qui va encourager, aussi bien les jeunes à la recherche d'une formation et les acteurs de financement (internes et externes) à mobiliser leurs ressources pour le financement des projets de l'association à but non lucratif.

Conclusion

Dans le massif des Bni-Znassen comme dans tous les milieux ruraux et urbains, la société civile s'est mobilisée dans la formation du capital humain qui constitue le facteur clé et déterminant pour le développement du territoire. C'est dans ce sens que certaines associations ont pris la tâche de récupérer les jeunes « scolarisés » qui out échoué leur cursus scolaire dont le but de leur assurer une qualification professionnelle en relation avec les activités du milieu rural.

Pour mener à bien un développement territorial, les acteurs de l'Etat sont amenés à faire appel à la société civile dans l'aménagement du territoire et dans la formation du capital humain facteur clé et indispensable à la bonne gouvernance des territoires. Il suffit de rapprocher les points de vue des agents des collectivités territoriales et des acteurs associatifs dans l'optique de développer le territoire et ce en application des principes de démocratie participative.

En fait, les organismes associatifs sont appelés à participer aux interventions étatiques, dont l'importance est certaine, par des mesures concrètes et applicables. Ceci dans une nouvelle gouvernance novatrice et partagée permettant aux acteurs décisionnels de l'Etat d'exercer un

*- lorsqu'il s'agit de deux groupes, l'enseignement et les stages sont alternés, c'est-à-dire que lorsqu'un groupe reçoit des cours théoriques, l'autre groupes effectue le stage chez lui c'est-à-dire dans la ferme de ses parents

leadership réel dans les initiatives du développement local tout en impliquant les acteurs sociaux dans la réalisation des projets de développement. Ainsi, ils pourront ensemble contribuer à la prise en charge du devenir socioéconomique de leur territoire et à sa revitalisation et sa redynamisation.

Bibliographie

- Aït-Kadi M. Stratégies 2020 du développement rural au Maroc. In nouvelles stratégies pour un développement rural durable dans les pays méditerranéens Montpellier : CIHEAM Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéens ; n°. 54. 2003.
- Boudedja K. Les acteurs et le développement local : outils et représentations. Cas des territoires ruraux au Maghreb. Géographie. Université Paul Valéry – Montpellier III, 2013. Français. ffNNT : MON30018ff. 2013.
- Chappoz,Y.Pupion P-C. Une nouvelle gouvernance et de nouvelles politiques publiques territoriales. Dans Gestion et management public (Volume 2/n°2), p. 1-4. 2013
- El Ouardi E. Le rôle de la société civile au développement socio-économique et culturel le cas du Maroc. Université Paul Cézanne Aix Marseille III. Document consulté le 5/11/2021. Disponible sur : https://www.sciencespo-aix.fr › uploads ›. 2014.
- OCDE. Le rôle des élus au sein des communes du Maroc : vers une gouvernance locale plus proche des citoyens. 2017.
- Pupion P.-C. Tourisme durable et valorisation de l'environnement du littoral aquitain : diversité et stratégies des acteurs. *Management et Avenir*, n°34, p. 289-306. 2010.
- Quintal M. Gouvernance territoriale et développement durable des communautés rurales dans la vallée du Ziz au Maroc. Université du Québec à Montréal, p. 40-41. 2010
- Zerouali Ad. Tourisme et patrimoine dans le massif des Bni-Znassen. Master. Faculté des Lettres des Sciences Humaines. Oujda. 2017.
- Zerouali Ad. Potentialités territoriales et développement durable du massif des Bni-Znassen. Thèse de Doctorat. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Fès-Sais. 2021.

La contribution de secteur forestier au développement de l'économie sociale et solidaire au Maroc -Partenariat avec les coopératives –

Mounia Achbah [1], Abdellatif Khattabi [2] et Taieb Boumaaza[1]

[1] Université Hassan II Casablanca, FLSH Mohammedia, Laboratoire: Dynamiques des Espaces & des Sociétés (LADES-URL-CNRST-12)

[2] Université Mohammed V Rabat, Ecole Nationale Forestière d'Ingénieurs Salé

Résumé:

Le contexte social, juridique et économique et la fragilité des forêts sont les facteurs clefs de la genèse de l'Économie Sociale et Solidaire (ESS) au secteur forestier. L'analyse des documents publiés et les statistiques de l'Agence Nationale des Eaux et forêts (ANEF) et de l'Office de Développement de la Coopération (ODCO), complémentée par des entretiens avec des personnes ressources, a permis de tracer la dynamique spatio-temporelle du mouvement coopératif forestier. Actuellement, les 256 coopératives forestières, travaillant en partenariat avec l'ANEF, sont réparties sur tout le territoire national et ont contribué à la valorisation, la surveillance et le développement des forêts. Cependant, bien qu'elles aient des progrès de développement louables avec des retombées socioéconomiques non négligeables, leur fonctionnement reste encore confronté à de nombreuses contraintes techniques, financières et administratives. Le renforcement de leurs capacités, devenu une condition incontournable pour la gestion durable des forêts, s'avère nécessaire via la mutualisation des efforts des parties prenantes.

Mots clefs : L'économie sociale et solidaire, ANEF, Coopérative, Partenariat, Forêt.

Abstract:

The social, legal and economic context and the fragility of the forests are key factors in the genesis of the Social and Solidarity Economy in the forestry sector (SSE). The analysis of published documents and existing statistics of the National Agency for Water and Forests (ANEF) and the Office for the Development of Cooperation, complemented by numerous interviews with resource persons, we have been able to trace the spatio-temporal dynamics of the forestry cooperative movement. We have identified 256 forestry cooperatives working in partnership with ANEF. These cooperatives, spread throughout the national territory, have contributed to the valorization, monitoring and development of forest resources. However, although they have made commendable progress in development with significant socio-economic benefits, their operation and management still face numerous technical, financial and administrative constraints. There is a need to strengthen the capacities of these structures, which have become an essential component of sustainable forest management.

Keywords : social and solidarity economy ; ANEF ; cooperative ; partnership ; forest.

Introduction

Traditionnellement et depuis longtemps, la société Marocaine est connue par sa culture de solidarité, d'entraide et de travail collectif. Plusieurs modes de participation collective des populations ont été adoptés dans le passé ou sont toujours d'usage aujourd'hui. Il s'agit, notamment, de la pratique de 'l'Agdal' dans la gestion des ressources naturelles, la 'Touiza' dans la réalisation des travaux nécessitant des efforts importants, 'l'Ouziaa' dans la réduction des coûts économiques individuel, la 'Jmaa' pour faire établir des modes de gestion collective ou pour la prise de décisions collectives, etc. Ces pratiques constituent le principe de base du fonctionnement des coopératives qui, avec les mutuelles et les associations, sont les branches constitutives de l'Économie Sociale et Solidaire (l'ESS).

La variation du contexte historique et social des pays a favorisé l'adoption de plusieurs formes de l'ESS (Creative Team, 2011). Les premières structures de l'ESS datent de 1844 en Angleterre comme des sociétés coopératives (Alliance Coopérative Internationale, 2022). Depuis, le mouvement coopératif a pu mobiliser au moins 12 % de la population de la planète, avec 3 millions d'unités assurant l'emploi pour 10 % de la population active (ACI, 2022). Une évaluation des coopératives forestières, menée dans 27 pays, a montré que le mouvement coopératif forestier avec ses trois modèles (coopératives de travailleurs, coopératives de propriétaires et coopératives communautaires) constitue un vrai vecteur de développement durable (Charbonneau & Guillote, 2016).

Au niveau national, et dans la perspective d'améliorer les indicateurs économiques du pays et le renforcement de l'autonomisation des catégories sociales démunies, le pays a investi dans le marché de l'innovation sociale. Ainsi, l'émergence de la forme modernisée de la solidarité sociale au Maroc a débuté en 1937. Depuis l'indépendance, l'État s'est engagé à développer ce mode de fonctionnement de l'économie. On comptabilise, selon la situation des coopératives inscrites au registre central des coopératives de l'Office de Développement de la Coopération (ODCO) à la date du 31/12/2021, 47 600 coopératives avec 689 617 adhérents, dont la majorité relève du secteur agricole.

Dans le secteur forestier, plusieurs coopératives ont été créées en vue d'organiser les populations riveraines de la forêt qui bénéficient des droits d'usage, reconnus par la loi, afin de les impliquer davantage dans la dynamique de conservation de ce milieu naturel tout en améliorant leur économie de subsistance intimement liée à l'exploitation et au ramassage des produits forestiers ligneux et non ligneux. L'objectif de cette étude est de bien comprendre cette dynamique et de parvenir à tracer des orientations en mesure de dynamiser cette forme de l'économie locale à émerger et réaliser ses objectifs de contribution à l'amélioration de niveau de vie des populations et à la conservation du patrimoine forestier.

Ainsi, moyennant la collecte des données, concernant ces organisations sociales, auprès des administrations concernées, l'Agence Nationale des Eaux et Forêts (ANEF) et l'ODCO, et l'évaluation qualitative des impacts d'une telle dynamique sur le vécu de la population locale et sur l'état des peuplements forestiers, nous allons essayer de répondre à ces questionnements : i) Quelles sont les différentes formes de ces organisations qui se basent sur les ressources forestières ? ii) Quelle est la dynamique temporelle et géographique de ces organisations ? iii)

Quelles sont les contraintes techniques, matérielles et sociales que ces organisations confrontent ? Et iv) Quelles perspectives d'avenir pour ces organisations ?

1. Présentation de l'économie forestière

1.2 Contribution de la forêt à l'économie du pays

La forêt marocaine assure plusieurs fonctions environnementales, économiques et sociales. Elle est la source de 8 à 10 millions de journées de travail par an, soit l'équivalent de 50.000 emplois permanents (DEF, 2020b). En outre, le secteur forestier participe à hauteur de 30% aux besoins de bois d'œuvre et d'industrie, 18% au bilan énergétique national, 4% à l'offre mondiale du liège et 17% aux besoins alimentaires du cheptel (DEF, 2020b).

Le secteur forestier réalise un chiffre d'affaires monétaire moyen de 2,2 milliards DH/an et une valeur estimée de 5,4 milliards DH/an pour les fonctions et services environnementaux (MAP, Crédit Agricole du Maroc, 2022). La contribution de la forêt à la création de l'emploi et à subvenir à certains besoins domestiques des populations est évaluée à 9 milliards DH/an, faisant profiter près de 7 millions d'habitants. Ainsi, la valeur économique totale annuelle des services écosystémiques du secteur forestier est d'environ 17 milliards DH (DEF, 2020c).

1.2 Potentialités du domaine forestier, un levier pour le développement de l'ESS

La diversité dans la composition et la consistance des écosystèmes forestiers, procure une diversification des produits forestiers ligneux et non ligneux. Le développement des filières de ces produits permettrait le développement socio-économique des zones forestières et une meilleure valorisation des ressources de la forêt.

La comparaison des volumes moyens des produits forestiers mobilisés, entre les deux périodes 1991-2003 et 2017-2021, montre une diminution d'environ 69% pour le bois de feu, 46% pour le bois d'industrie, 74% pour le bois d'œuvre et 40% pour le liège (Tableau 1). Pour le bois d'œuvre, le taux de couverture des besoins nationaux est en baisse graduelle. Ce manque est comblé par le bois importé qui est de l'ordre de 1 Million T/an (Duhem, 2017).

Cette diminution est le résultat de l'interaction de plusieurs facteurs qui sont d'ordre écologique, social et de gestion. En effet, les pratiques sociaux des populations riveraines, envers les ressources forestières, manifestés par une surexploitation allant d'une simple satisfaction des besoins domestiques à des pratiques commerciales, conjugué aux effets du changement climatique, sont à l'origine de l'affaiblissement du pouvoir productif des peuplements forestiers.

Tableau 1 : Evolution des volumes des produits forestiers

Production	1956-1980	1981-1990	1991-2003	2017-2021	Evolution
Bois d'œuvre (m3)	74 300	113 900	192 000	49 212	-74%
Bois d'industrie (m3)	253600	487500	348700	186646	-46%
Bois de feu (st)	1119300	698200	813000	248790	-69%
Liège (st)	140309		140700	84890	-40%
Liège de coupe (st)	15386	252	14000	2105	
Ecorce à tanin (tonne)	2130	193	3400	639	-81%
Alfa (tonnes)	67600	11270	154	0	-83%
PFNL (tonnes)	480	6058	12000	9190	95%

Source : de 1956 à 2003 (Mhirit & Benchekroun, 2006) et de 2017-2021 (ANEF, 2021)

Face à ces changements, l'administration forestière préconise une gestion de prudence dans la gestion des peuplements forestiers. Ainsi, les interventions adoptées portent sur une modération des volumes à exploiter, en prenant en considération les changements occasionnés par les incendies, les délits de coupes, les accroissements lents des espèces, les attaques pathogènes, etc. À titre d'exemple, on cite le phénomène de dépérissement du cèdre au Moyen Atlas résultant d'un cumul de stress hydrique et de l'absence d'une sylviculture adéquate (Mhirit et al., 2017). La chênaie verte du Moyen atlas subit aussi une dégradation causée par une pression accrue de délits de coupe, et de défrichements. Pour les écosystèmes de subéraies, la dégradation est plutôt liée aux insectes ravageurs et la faible régénération.

En ce qui concerne les produits forestiers non ligneux (PFNL) (Figure N°1), notamment les plantes aromatiques et médicinales (PAM) et le caroubier, ils ont connu une augmentation des volumes vendus de 95%. Cette augmentation est induite par la tendance haussière de la demande du marché mondial pour ces produits, notamment le caroubier et le romarin (Duhem, 2017). Pour l'Alfa, les volumes vendus ont diminué de 83% entre la période 1956-1980 et de 1981-1990, pour s'annuler à partir de 1991, malgré les grandes étendues couvertes par les nappes alfatières (plus de 3,3 millions ha) (DEF, 2022). Actuellement, l'alfa n'est valorisé que dans des utilisations traditionnelles artisanales ou comme fourrage.

Une partie des volumes des produits forestiers est mobilisée dans le cadre des partenariats avec les coopératives forestières. À titre d'exemple, pour la période 2018-2019, et en comparaison avec le volume vendu par adjudications, la part du volume total acquis par les coopératives est de 2% pour le bois d'industrie, 25% pour le bois d'œuvre et 14% pour le bois de feu. Pour les PFNL, les coopératives ont bénéficié d'un volume supérieur de 4% à celui vendu par adjudication. Sur le plan financier, les partenariats avec les coopératives au cours de cette période, ont pu mobiliser un montant global de l'ordre de 87 millions DH, représentant presque 47% de la valeur commerciale des ventes des produits forestiers dans le cadre des adjudications publiques (ANEF, 2021).

Figure 1 : Volumes des produits forestiers cédés (Période 2018-2019)

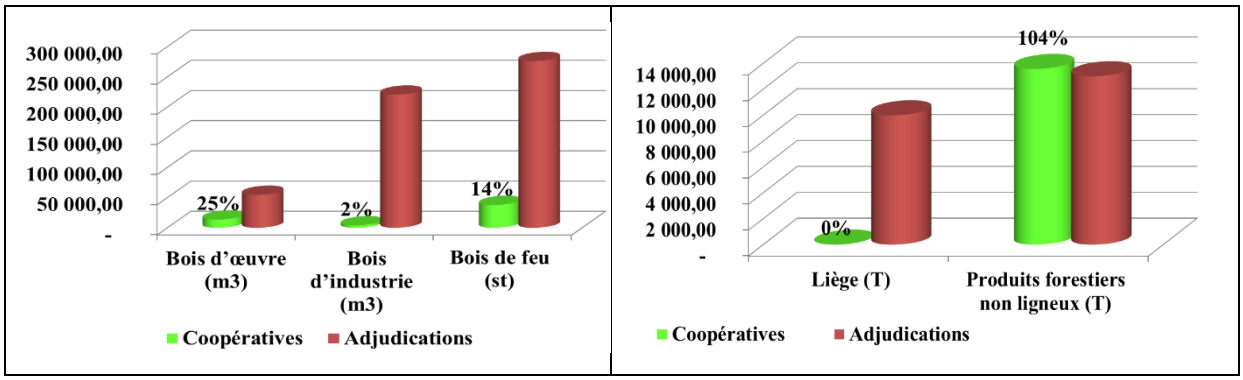

Source : Bilan d'activités 2020 du Département des Eaux et Forêts (DEF, 2020a)

2. Contexte ayant favorisé la mise en place de l'ESS dans le secteur forestier au Maroc

2.1 Droits d'usage selon les dispositions réglementaires

Le code forestier marocain, promulgué en 1917 et déclarant l'obligation de la soumission de l'ensemble des immeubles du domaine forestier au régime forestier, a reconnu les droits d'usages aux populations riveraines des espaces forestiers. Ces droits, selon le Dahir 10 octobre 1917 sur la conservation et 1 'exploitation des forêts, sont le parcours des troupeaux familiaux, le ramassage du bois de feu mort gisant, et la collecte, pour des besoins domestiques, des produits forestiers non ligneux.

Cette reconnaissance a été cadrée par des dispositions réglementaires, clarifiant l'approche et les limites de jouissance de ces droits d'usages. Nous citons les Articles 21, 22 et 23 du Dahir 20 Hija 1335 sur la conservation et l'exploitation des forêts, l'arrêté du 15 Janvier 1921, et l'Arrêté viziriel du 13 Joumada 1365 du 15/04/1946 sur l'aménagement sylvo-pastoral. Pour les peuplements d'arganier, les droits d'usage des populations riveraines ont été reconnus par l'arrêté du 1er mai 1939, édicté en application du Dahir du 4 Mars 1925 sur la protection et la délimitation des forêts d'arganier.

Dans la perspective de renforcer la gestion participative des ressources forestières, le dahir du 20 septembre 1976 relatif à l'organisation de la participation des populations au développement de l'économie forestière a été promulgué. Il a instauré le versement de l'intégralité des recettes issues de l'exploitation du domaine forestier au budget des communes rurales, avec un réinvestissement de 20% pour le développement de la forêt. Pour institutionnaliser la coordination entre l'administration et la population, le conseil national et les conseils provinciaux et communaux ont été créés, jouant le rôle d'organes de concertation.

2-2 Les droits d'usage en pratique

Les droits d'usages reconnus aux populations locales, visent exclusivement les prélèvements nécessaires pour la satisfaction des besoins domestiques et non pour des spéculations commerciales. Cependant, la confusion règne toujours à propos de ce qui relève des « besoins domestiques » et du « commercial », entravant ainsi la concrétisation effective des dispositions réglementaires sur les droits d'usages. Les produits issus de l'élevage, par exemple, ne sont pas utilisés uniquement pour les usages domestiques mais aussi comme source de revenu qui

permettrait d'acquérir d'autres biens et couvrir d'autres besoins. En effet, on assiste à l'accroissement des effectifs des troupeaux en forêt, achetés en association entre les ayant-droits et d'autres personnes ne bénéficiant pas De ces droits (Mekouar, 1984) et (Laouina, 2000). Aussi, les prélèvements en bois de feu, sont en continuelle augmentation à cause de l'augmentation de la population et aussi de certaines pratiques commerciales. On prélève actuellement 8,3 millions T/an de bois-énergie, soit plus que deux fois la capacité de production des forêts qui ne dépasse guère 3,5 millions T/an dans les meilleurs des cas (DUHEM, 2017).

En plus des formes de surexploitation de ressources occasionnées, on note l'émergence d'une contestation de la propriété foncière du domaine forestier par la population usagère. Cette contestation se manifeste par différentes formes de pratiques délictueuses pour conquérir le terrain forestier. On rencontre des délits de parcours, d'écimage, de coupe de bois et d'empiètement sur le terrain forestier par la construction de demeures, par l'installation des plantations fruitières, par le creusement des puits, etc. Les conséquences de ces pratiques sont parfois irréversibles ou nécessitent des efforts considérables pour restaurer la situation initiale. Ces pratiques délictueuses sont passibles de poursuites judiciaires mais ces dernières sont souvent difficiles et longues à faire aboutir.

2.3 Recherche de nouveaux rapports entre la population et son environnement forestier

Bien que l'Etat ait déployé beaucoup d'efforts pour sauvegarder et préserver les espaces forestiers, des conflits d'usage avec la population riveraine de ces espaces, habituée traditionnellement à les exploiter, persistent toujours. Ni la répression des délits, ni les actions de développement portées par le forestier n'ont empêché la dégradation des écosystèmes forestiers et le recul aussi bien du stock en biomasse que de la superficie des peuplements forestiers. A cause des réclamations et des oppositions de la population riveraine des forêts, plusieurs programmes de reconstitution ou de valorisation sylvicole des espaces forestiers ont été annulés ou ont échoué.

Le nombre moyen de délits constatés annuellement par les agents forestiers est de l'ordre de 14 000 procès-verbaux (PV), tous types confondus, pour la période 2012-2018, avec toutefois un taux annuel de diminution de 3% entre ces deux dates[1]. Cette baisse est expliquée, selon les responsables forestiers, aux efforts menés en termes de mobilisation des partenaires pour la lutte contre les délits forestiers, entre autres. En effet, de nouvelles approches ont été adoptées pour la mise en œuvre des projets de développements. Il s'agit tout d'abord de l'adoption des plans de gestion concertée des forêts aménagées, où toutes les parties prenantes sont impliquées dans les choix des actions à mettre en œuvre. Aussi, la conclusion de contrats de partenariats avec la population locale, organisée en associations ou coopératives, a aidé à atténuer les relations conflictuelles qui existaient entre l'Etat et les usagers des forêts.

3. Genèse des formes de l'ESS au sein du secteur forestier

La genèse du mouvement coopératif forestier au Maroc, était motivée par le besoin de mettre en commun les efforts des usagers des forêts pour pouvoir surmonter la rudesse du travail forestier et l'enclavement des parcelles forestières. La naissance du premier mouvement coopératif forestier au Maroc a vu le jour dans la région de Tounfite en 1938, avec la création

[1] D'après les résultas de consultation des rapports annuels de délits

de deux coopératives[2]. Ensuite, entre les années 1958 et 1961 trois coopératives ont été créées à Azrou, Khénifra et Itzer. À partir des années 2000, plusieurs autres coopératives ont été instituées sur l'ensemble des zones forestières du pays.

Un aperçu sur ces coopératives a montré qu'elles ont bénéficié de marchés de gré à gré moyennant des prix de cession souvent contestés par les communes rurales. Par manque de compétences chez les membres des premières coopératives, qui sont en majorité des délinquants de la forêt, la gestion administrative de ces coopératives a été souvent confiée à un agent forestier local. Cependant, le pari d'une bonne gestion administrative de ces unités n'a pas été réussi (El Ibrahimi, 1991).

À partir de 2010, et afin d'encadrer les contrats de partenariats à conclure avec les coopératives, une circulaire[3] a été publiée par le Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification (HCEFLCD). Cette circulaire fixe les principes de base de partenariat et les modalités pratiques à appliquer pour ces contrats. Elle était la base d'un nouveau départ pour la concrétisation des principes de l'ESS au sein de secteur forestier. Cette initiative, a visé à la fois l'amélioration de l'employabilité du secteur forestier et l'implication directe et effective de la population locale dans la conservation des ressources forestières. Actuellement, et pour viabiliser et soutenir les partenariats avec les coopératives forestières, un projet de loi qui va cadrer ces partenariats, pour une meilleure efficacité de ce mécanisme est en cours de validation.

D'autres formes de mobilisation des principes de l'ESS ont été adoptées, notamment la création d'associations à vocation forestière. On cite particulièrement le regroupement des éleveurs dans des associations sylvo-pastorales, dont l'objectif est de veiller au respect des parcelles mises en défens. A cet effet, l'administration forestière a promulgué l'Arrêté n° 1855-01 du 21/03/2002[4], amendé par l'Arrêté n° 22.714 du 28 Rajab 1443 (2 mars 2022), instituant le rachat temporaire du droit d'usage au parcours moyennant une valeur de 1000DH/ha mis en défens, tout en impliquant les associations dans la surveillance et le respect des parcelles mises en défens. Ce mécanisme a permis l'émergence d'une dynamique associative des usagers, et leur implication dans plusieurs petits projets au bénéfice de leurs communautés d'origine.

4.Évaluation du mouvement coopératif forestier actuel

Le secteur coopératif forestier est attractif pour une masse importante de la population rurale. L'attractivité des différents produits forestiers (Bois, fruits d'arganier, chasse, pêche continentale, pisciculture, PAM, caroubier et autres PFNL), a permis la création de 1494 coopératives (18% du total des coopératives), regroupant 26 081 adhérents, soit 20% de l'effectif total des adhérents (ODCO, 2021). La répartition des effectifs des coopératives forestières créées par types d'activités, montre que la filière 'arganier' occupe la première place avec une part de 61%, suivie de celle des madrieurs du bois avec 16%, et en troisième position celle des PAM avec 5%.

[2] Selon une communication personnelle avec le Directeur Provincial des Eaux et Forêts de Midelt

[3] n° 2166 HCEFLCD/DDF/DEF/2010 du 27 mai 2010

[4] Arrêté du ministre délégué auprès du ministre de l'agriculture, du développement rural et des eaux et forêts, chargé des eaux et forêts fixant les limites, conditions et modalités de demande et d'octroi de la compensation pour mises en défens du domaine forestier à exploiter ou à régénérer

L'analyse de la cartographie des coopératives forestières permet de distinguer quatre catégories de coopératives distinctes. La première catégorie travaille dans le cadre de partenariats sous forme de contrats de vente de gré à gré des produits forestiers avec l'ANEF. La seconde catégorie est celle des coopératives d'arganier constituées à 70% de coopératives de femmes (ODCO, 2021), exploitant directement les fruits dans le cadre des droits d'usages sans contrat préalable avec l'administration forestière. La troisième catégorie est sous forme de petites sociétés à caractère familial dont l'activité est basée sur l'acquisition des lots mis en vente lors des adjudications publiques des produits forestiers. La quatrième catégorie valorise d'autres produits forestiers, classés comme produits secondaires et dont les potentialités de la ressource et les composantes de la filière ne sont pas encore bien connues et maitrisée (champignons, quelques plantes aromatique et médicinales, etc.).

La contribution du secteur forestier dans l'ESS, passe par la mobilisation des quatre catégories de coopératives suscitées, en plus d'un ensemble d'associations établies pour bénéficier de l'usage des ressources forestières telles que les associations de mise en défens, les associations investies dans des actions génératrices de revenus, etc. L'évaluation de la contribution directe du secteur forestier à l'ESS, objet du présent article sera focalisée sur une lecture et une analyse de la dynamique temporelle et géographique des coopératives qui travaillent directement pour la valorisation des produits forestiers dans un cadre partenarial avec l'ANEF.

5- Évaluation des partenariats de l'ANEF avec les coopératives forestières

Les coopératives qui bénéficient d'un contrat de partenariat avec l'administration forestière[5] sont constituées exclusivement des ayant-droits résidents, avec un effectif minimum de coopérateurs et un seuil annuel de volume de produit à mobiliser par adhérent. Ces partenariats visent la création de l'emploi pour les populations usagères, à travers l'exploitation forestière réglementaire. Le nombre de ces coopératives s'élève à environ 256 avec 16142 adhérents. Elles sont réparties sur les neuf régions forestières du Maroc les plus dotées en ressources forestières valorisables. Il s'agit des régions forestières du Moyen Atlas (MA), de l'Oriental (OR), de Rabat-Salé-Zammour-Zair (RSZZ), du Nord-Ouest (NO), du Nord-Est (NE), de Tadla Azilal (TA) et de Fes-Boulmane (FB), du Rif et du Sud Est (SE). Le nombre moyen d'adhérents par coopérative varie de 30 à 70 personnes, à l'exception de l'oriental où la cueillette du romarin nécessite une main d'œuvre nombreuse, dépassant 125 adhérents en moyenne par coopérative.

L'examen de de la liste des adhérents montre que la représentativité de la femme est plus importante dans les coopératives de la région de l'Oriental, soit 23% en moyenne. D'une façon générale, on note l'absence de la femme dans les coopératives de bois, et ceci est dû à la nature de l'activité qui fait appel à des efforts physiques importants. Pour la collecte de la caroube, les femmes sont assez représentées dans les coopératives dédiées à cette activité. En effet, dans la région de TA, par exemple, on rencontre 17 coopératives féminines, constituant 22% du total des coopératives (DREF-TA, 2022). Une analyse plus approfondie des rapports hommes-femmes, est nécessaire pour fournir des explications plus pertinentes des facteurs pouvant

[5] Base de données des coopératives de la Direction de Développement Forestier, 2022.

limiter ou encourager la participation des femmes dans les coopératives de différentes branches de valorisation des produits forestiers.

Le plan de travail des coopératives forestières est fondé essentiellement sur des contrats de partenariat conclus avec l'Administration forestière. Ce sont des contrats de vente de gré à gré dont les prix de cessions des produits forestiers sont basés sur la moyenne des prix des adjudications publiques dans la région considérée. Ces contrats sont signés après l'instruction d'un dossier complet contenant toutes les pièces justificatives du respect de la réglementation en vigueur[6]. Les montants globaux des contrats sont répartis en 70% du montant à payer en numéraire par tranches et en la partie restante à payer en nature. Ces contrats définissent clairement les dispositions techniques des prestations ainsi que les consignes d'exploitation.

Un total de 416 contrats a été signé durant la période 2005-2022. Plus d'un tiers (36%) de ces contrats concernent la région du MA, 30% ont été conclus dans les deux régions TA et RSZZ, et le reste est partagé entre les régions FB, le NE, le NO, le SE et le Rif (Figure n°2) (ANEF, 2022). La région OR occupe la première place en termes de volumes mobilisés pour les PFNL, suivie par la région FB, le MA et le NE. Pour le bois, les trois régions concernées sont le MA, le NO et RSZZ (Figure n°3).

Figure 2 : Répartition des contrats de partenariat avec les coopératives par région

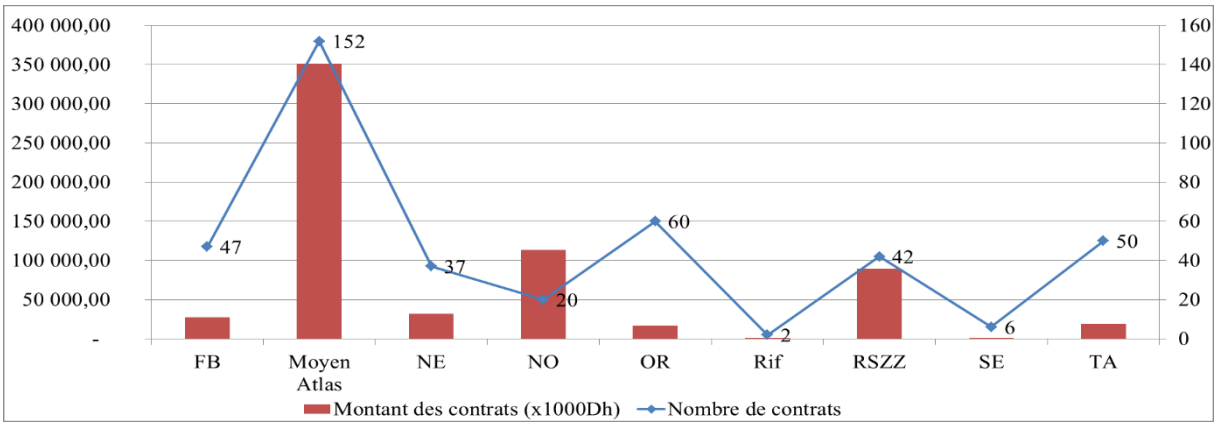

Source : (ANEF, 2022)

[6] On cite, entre autres, la délibération favorable de la commune concernée pour la vente des produits, les pièces justifiant la légalité de la coopérative, ainsi que les pièces justifiant l'appartenance de la totalité des membres à la liste des ayant-droits de la forêt concernée et qu'ils sont tous résidents dans le même territoire à valoriser.

Figure 3 : Répartition des volumes mobilisés par régions dans les contrats de partenariats

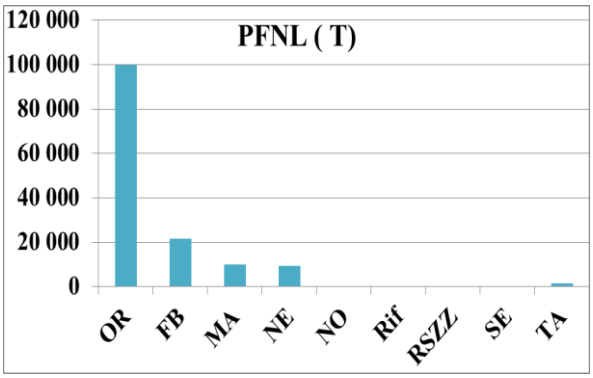

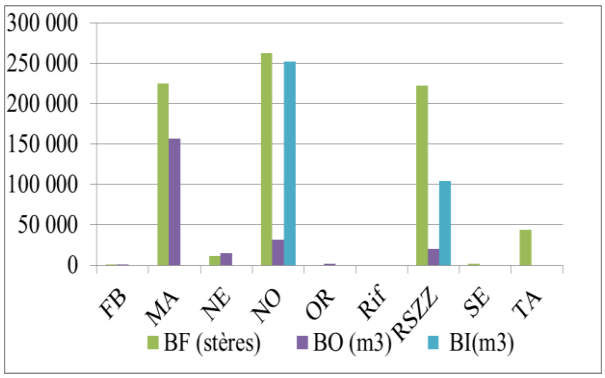

Source : (ANEF, 2022)

La conclusion des contrats durant la période 2006-2016 s'est présentée en dents de scie, avec un pas de trois années. Ceci est dû principalement à la durée d'exécution des contrats qui dure généralement 18 mois, en plus d'une période d'une année nécessaire pour l'évaluation du contrat exécuté et la préparation d'un nouveau contrat. Ainsi, pratiquement chaque trois ans, on a le même nombre de contrats renouvelés et signés. Les gestionnaires forestiers estiment que la période d'arrêt entre l'achèvement de la durée d'un contrat et la signature d'un nouveau contrat, est une période creuse qui ne bénéficie ni aux coopératives ni à la gestion forestière. C'est une contrainte qui affecte la visibilité pour la coopérative en ce concerne son futur plan de travail, et entraine l'arrêt du service de gardiennage au cours de cette période.

6-Contraintes techniques, matérielles et sociales des coopératives forestières

Le diagnostic de la situation des coopératives forestières du Maroc réalisé par le HCEFLCD en 2016 référence (HCEFLCD, 2016), ainsi que les rapports de contrôle et de suivi des coopératives élaborés régulièrement par l'ODCO, renseignent sur le mode de fonctionnement de ces organisations, ainsi que sur les contraintes et les difficultés auxquelles ces organisations sont confrontées. Le système de partenariat avec les coopératives forestières, repose sur deux piliers essentiels relatifs à la responsabilisation de la population pour la surveillance des parcelles forestières contre tout délit forestier, et leur implication dans la valorisation des produits forestiers. Ce système a permis de contribuer à la réduction des impacts des délits forestiers, et à la création des opportunités d'emploi au niveau local. Cependant, ce système souffre de plusieurs dysfonctionnements qui entravent l'atteinte des objectifs ambitionnés. Le faible niveau de compétences techniques et administratives des membres des coopératives, impacte directement la bonne exécution des contrats de partenariat. Généralement, les coopératives trouvent des difficultés pour respecter les échéances des payements, les exigences techniques des prestations prévues dans les contrats, et pour assurer l'écoulement des produits acquis.

Selon les rapports de contrôle de l'ODCO, la gestion comptable et administrative des comptes des coopératives n'est pas performante. La majorité des coopératives forestières ne dispose pas d'une comptabilité interne maîtrisée qui respecte les normes du régime comptable des coopératives. Les salaires sont souvent payés, sans documents de livraison et de réception comme stipulé dans les lois comptables. L'ignorance de la législation régissant le secteur

coopératif et le manque d'esprit de coopération et de solidarité entre les membres conduit à une ambiance de méfiance et à émergence de conflits internes.

Les contrats avec l'administration, qui sont temporellement et territorialement très limités, affectent la visibilité à moyen et à long termes de ces coopératives. Ceci influe négativement sur les investissements dans le renforcement des capacités en termes d'équipement, de formation, de recherche des techniques nouvelles de valorisation, et de fidélisation des marchés pour la commercialisation de leurs produits, affaiblissant ainsi leur rentabilité et leur professionnalisme (HCEFLCD, 2016).

L'emploi des personnes en dehors des membres de la coopérative, encourage le développement d'un tissu d'intermédiaire qui prive la coopérative de bénéficier de la totalité de la valeur ajoutée de la filière. Pour la majorité des contrats, la valorisation des produits forestiers par les coopératives reste, généralement, limitée à la récolte et à la préparation de la matière première , sans une réelle valeur ajoutée (HCEFLCD, 2016).

7-Perspectives d'avenir et recommandations

Un encadrement rapproché et permanant de l'administration pour la mise en œuvre des contrats établis avec les coopératives est nécessaire. Pour avoir une gestion anticipative des contrats et éviter les retards et le déclenchement d'éventuels conflits entre les coopérateurs, une planification et programmation dans le temps et dans l'espace des futurs contrats devrait se concrétiser.

La nouvelle stratégie forestière « Forêts du Maroc 2020-2030 », a préconisé de nouvelles mesures incitatives et de nouveaux outils, permettant de faciliter la concrétisation de la cogestion des espaces forestiers. L'Organisme de Développement Forestier (ODF), crée dans le cadre de cette stratégie, est une structure inclusive et unique d'un territoire responsable de la coordination de la gestion des activités forestières avec les populations locales, pourra jouer un rôle important dans le jaillissement d'un nouveau tissu coopératif.

La réussite de tout travail de partenariat avec les coopératives repose sur le renforcement des capacités techniques, administratives et commerciales de ces entités. La mise en place d'une stratégie d'amélioration des compétences des coopératives, en collaboration avec l'ODCO, s'impose. Cette stratégie doit se baser sur un diagnostic de l'état des lieux des compétences des membres actuels des coopératives et l'élaboration d'un plan de formation qui répondrait aux besoins ressentis. Il faudrait aussi qu'elle assure une relève et une continuité du travail coopératif en créant une pépinière de jeunes coopérants, sans ignorer l'équité genre dans la représentativité. L'entrepreneuriat coopératif féminin a enregistré plusieurs avancées ces dernières années, en termes de contribution au développement local et à l'autonomisation des femmes (Azenfar, 2018).

Plusieurs produits sont actuellement valorisés par le réseau existant des coopératives, mais plusieurs voies restent méconnues et peuvent constituer une bonne ébauche d'épanouissement du secteur coopératif forestier marocain. Il s'agit en particulier l'apiculture le gemmage des pins, la production des champignons, la valorisation des sous-produits du caroubier, de romarin (Duhem, 2017). Dans les zones à potentiel forestier valorisable et qui ne disposent pas encore de coopératives, l'administration forestière à travers l'ODF devrait jouer un rôle important pour

accompagner la création de nouvelles organisations disposant de tous les prérequis nécessaires et être en mesure de relever les défis. Le cas échéant, la valorisation de ce potentiel productif des forêts peut passer par le nouveau processus prévu par la stratégie forestière à savoir « la concession au privé intégrant l'obligation sociale des opérateurs » (DEF, 2020c).

Ce processus consiste en la concession par l'État d'un territoire forestier bien délimité à des sociétés privées dans le cadre de Partenariat-Public-Privé (PPP). Ces contrats spécifieront les charges des investissements à supporter par les investisseurs et les redevances à verser à l'État et aux collectivités locales, conformément à un cahier de charge bien défini. Les relations avec les usagers qui habitent au sein ou à proximité des forêts concédées, seront intégrées de manière systématique dans la chaîne de valeur de l'exploitation dans le cadre d'activités sylvicoles tout en conservant les droits d'usage des populations locales (DEF, 2020c).

Conclusion

Le secteur forestier est parmi les secteurs mobilisateurs de l'économie sociale et solidaire du Pays. Son contexte social et juridique et son potentiel économique ont permis le développement d'une interaction d'usages entre la population locale et les produits issus de ce secteur. Depuis longtemps, des coopératives forestières ont été établies et continuent toujours à perpétuer une économie sociale de subsistance basée sur l'exploitation des produits forestiers ligneux et non ligneux. Ces entreprises sociales ont contribué à dynamiser l'économie forestière locale à travers la création de la micro activité et le renforcement du capital social de la population usagère des forêts. Cependant, bien qu'elles soient parmi les plus anciennes organisations impliquées dans le processus de valorisation des produits forestiers, leur action dans la satisfaction des besoins des adhérents reste limitée et leurs compétences de gestion et d'épanouissement économique nécessitent encore des renforcements. Des efforts ont été consentis pour la concrétisation de la gestion participative ou la cogestion des espaces forestiers, mais des mesures concrètes et immédiates sont nécessaires pour donner un nouveau souffle à ce processus, telle que l'officialisation de ces mécanismes dans des textes juridiques et stratégiques.

Bibliographie

ACI (2022, July 9). *Alliance Coopérative Internationale, Faits et chiffres*. ICA. https://www.ica.coop/fr/coop%C3%A9ratives/faits-et-chiffres

Alliance Coopérative Internationale. (2022, July 9). ICA. https://www.ica.coop/fr/coop%C3%A9ratives/histoire-du-mouvement-cooperatif

ANEF (2022). *Base des données des contrats de partenariat avec les coopératives forestières 2005-2022*.

Aubert, P.-M. (2010). *Action publique et société rurale dans la gestion des forêts marocaines : Changement social et efficacité environnementale* [L'Institut des Sciences et Industries du Vivant et de l'Environnement (AgroParisTech)]. HAL Id: tel-00987319 https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00987319.

Azenfar, A. (2018). *Coopératives féminines au Maroc -réalisations et ambitions-* (p. 17). Office du Développement de la Coopération Rabat. https://base.socioeco.org/docs/article_cooperatives_feminines.pdf

Aziz, L., Mormont, M., & Allali, K. (2013). Effets de la marchandisation de l'arganier sur la vie socioéconomique des populations de l'arganeraie marocaine. *VertigO : la revue électronique en sciences de l'environnement*, *13*(1). https://www.erudit.org/en/journals/vertigo/1900-v1-n1-vertigo01515/1026584ar/abstract/

Charbonneau, J., & Guillote, C.-A. (2016). *Coopératives forestières et durabilité : Un état des lieux*. Carole Hébert. https://portailcoop.hec.ca/in/details.xhtml?id=h::83db43a7-a3e1-4748-b4f8-df84f4ffd602

Creative Team (2011). *Stratégie Nationale de L'ESS Maroc 2010-2020*. Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement Chargé des Affaires Économiques et Générales. https://mtaess.gov.ma/fr/economie-sociale-et-solidaire/strategie-de-leconomie-sociale/

DEF (2020a). *Bilan d'activités 2020, du Département des Eaux et Forêts, MAPMDREF*. 34. http://www.eauxetforets.gov.ma/Publications/Rapport-2020.pdf

DEF (2020b). *Bilan d'activités du Département des Eaux et Forêts, année 2020*. 34.

DEF (2020c). *Exposé de la Stratégie de développement de la forêt au Maroc 2020-2030, présenté à l'occasion de son lancement le 13 Février 2020*.

Département des Eaux et Forêts (2022, June 18). *Exploitation Forestière*. MAPMDREF, Département Des Eaux et Forêts. http://www.eauxetforets.gov.ma/DeveloppementForestier/Exploitation/Pages/Exploitation-Forestiere.aspx

Duhem, C. (2017). *Etude sur le développement des filières des produits forestiers Déterminer les occasions d'affaires*. MAPMDREF, Département des Eaux et Forêts ; MAPMDREF, Département des Eaux et Forêts.

El Ibrahimi, A. (1991). *Les coopératives forestières au Maroc : Leur passé et leur avenir. Expériences, résultats et espoirs de plus d'une cinquantaine d'années d'existence* [Mémoire pour l'obtention du diplôme du cycle supérieur de gestion, Institut Supérieur de Commerce et d'Administration des Entreprises]. http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/agriculture/forets/les-cooperatives-forestieres-au-maroc-leur-passe-et-leur-avenir

HCEFLCD (2016). *Assistance technique au programme d'appui de l'union européenne à la politique forestière du Maroc diagnostic de la situation des coopératives forestières du Maroc, intégrées aux filières les plus prometteuses*. Rapport interne du HCEFLCD.

Laouina, A. (2000). Le développement des espaces péri-forestiers. *Les Espaces Périphériques Au Maroc et Au Maghreb à l'heure de La Mondialisation*, 161–182.

MAP, Crédit Agricole du Maroc (2022, June 5). *Tenue de la première réunion du CA de l'agence nationale des eaux et forêts—Fellah Trade*. Fellah-Trade : Le Portail Agricole Du Crédit Agricole Du Maroc. https://www.fellah-trade.com/fr/actualites-maroc/article/16671,tenue-de-la-premiere-reunion-du-ca-de-l-agence-nationale-des-eaux-et-forets

Mekouar, M. A. (1984). Forêt et environnement en droit marocain. *Forêts et Environnements*, 183–198.

Mhirit, O., & Benchekroun, F. (2006). *Les écosystèmes forestiers et periforestiers: Situation, enjeux et perspectives pour 2025*. 91.

Mhirit, O., Mokrim, A., Zine El Abidine, A., Chouraichi, M., Mouna, M., Ettobi, M., Belghazi, B., M'hamdi, A., & Rouchdi, M. (2017). *Etude des Causes de Dépérissement de la Cédraie du Moyen Atlas.pdf*. Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification (HCEFLCD). http://www.eauxetforets.gov.ma/Publications/D%C3%A9p%C3%A9rissement_C%C3%A9draie_lb.pdf

ODCO (2021). Statistiques sur les coopératives ODCO au 31 12 2021.xlsx.

Rapport-L'Economie-Sociale-et-Solidaire-un-levier-pour-une-croissance-inclusive.pdf. (n.d.). Retrieved June 2, 2022, from https://www.cese.ma/media/2020/10/Rapport-L%E2%80%99Economie-Sociale-et-Solidaire-un-levier-pour-une-croissance-inclusive%E2%80%8B.pdf

Water resources scarcity and landscape changes in Oulja between Casablanca and Azemmour cities

Malika El MOUZAHIM and Abdenaceur BISBIS

Hassan II University of Casablanca

Introduction

Commonly, problems raised by resources' use in coastal sectors are complicated, quantitatively and qualitatively. Besides, need for irrigation water in such (semi-arid) areas is generally markedly substantial.

The area under study is a part of such coastal zones where the only water resources are ground ones flowing into a heterogeneous aquifer of which the main supply comes from rainwater. Underground waters are progressively supplied with salt which can, in a single place and depending on the season, reach elevated rates (4g/L). Such salinity is observed along the coastline, especially the eastern part. Draught periods, along with intensified water pumping to meet agriculture needs, deeply worsen the situation.

Many potential factors are responsible for such salinity: marine intrusion, evapotranspiration favored by underground low depth, infiltration and recycling of irrigation water, which contains salt and nitrate.

Resources' deterioration has greatly contributed in changing economic physiognomy of coastal areas. Agriculture, which has contributed in building up rural landscape, influenced by resources scarcity, takes part in such landscape deconstruction and transformation.

The aim of this paper is to study incidence of resources' vulnerability on agricultural economics, their effect on irrigated culture and landscape changes in Oulja of coastal Chaouia.

1- Geographical framework

Coastal Chaouia, set between Casablanca and Azemmour cities, is subatlantic plain which developed next to the Atlantic Ocean coastline (fig 1).

Figure 1 : Location of the coastal Chaouia.

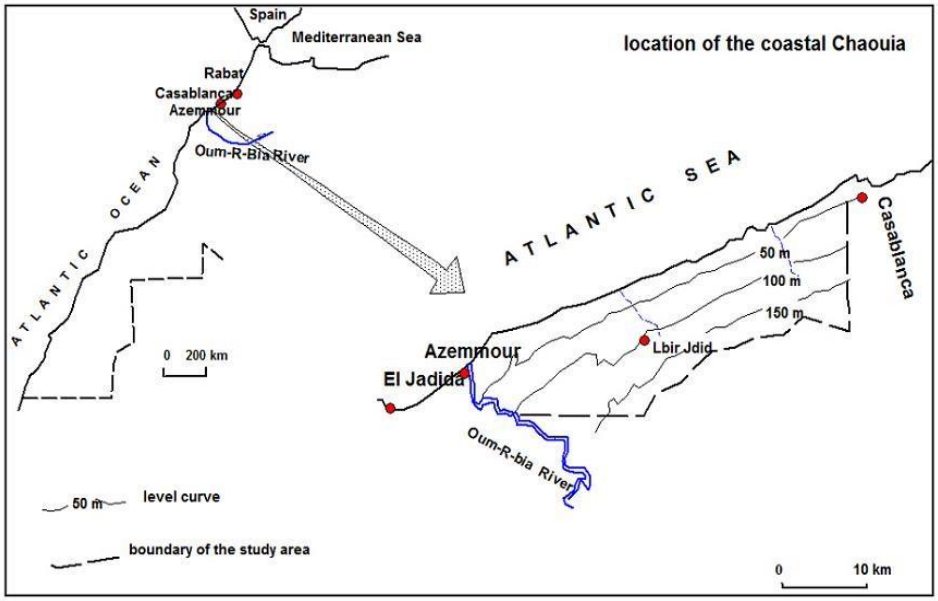

With a global surface of 1200km, such plain is limited by the Atlantic Ocean to the north, of shale outcrops zone to the south, the Bouskoura river to the east and the Oum Rabii to the west. It is among the main aquifers of subatlantic plains. This plain suffers from lack of permanent

water streams and water supply coming from the Howara and Merzeg rivers, which cross it, is abundant only in flooding periods.
Thus, the only available water resource comes from less deeper underground water. Such fact, which is favorable to irrigation by pumping, used to be one of the main pillars for agricultural development. Therefore, such coastal area agriculture, which economically plays a key role, has become questionable due to its marked changes. Climate change, together with human intervention, could have substantial repercussions in a field defined as being limited in terms of space and vulnerable in terms of environment.
Given the atmospheric conditions/weather in Morocco, water resources situation is alarming. Besides, human activity tends to worsen such situation. Water progressive need for irrigation and tourist development leads to decrease in underground water level and, consequently, leads to salted water invasion in aquifers of such coastal areas. Water scarcity, marked in the entire strip under study, is closely related to draught episodes since 1976. Every time there is draught, it raises some problems justified by water scarcity and aquifers' overexploitation.

2. Draughts' impacts on water resources

Draughts are due to rupture in a rainfall model. They can be intensified high abnormal temperatures, which intensify evapo-transpiration.
Draughts lead to decrease in rainfalls as well as increase in temperatures: factors, which contribute, to evaporation and evapo-transpiration of plants. Such situation can, subsequently, lead to decrease in rainfall leaking (infiltration). The latter play a key role in supplying ground waters

a- Ground water piezometric follow up

Study of available data shows the ground water inter-annual fluctuations. We can distinguish many phases, (Fig 2)
*From 1957 to 1972: variations were less distinguishable since ground water was, to some extent, stable. However, I 1970, we noticed 1m decrease due to rainfall decrease in such year compared to the year before.
*From 1972 to 1980: there was decrease in ground water in the entire region. Such decrease was deeply marked in some parts and was, once again, due to pluviometric scarcity. During that period, there were positive variations from 1976 to 1979 because rainfall was slightly beyond the average.
* From 1980 onwards, there was a striking decrease in piezometric level due to draughts from 1980 to 1985, accompanied by overexploitation of ground water.
Commonly, fluctuations are of slight amplitude, from 1-5m for piezometers in the coastal strip, except for some parts far away from such coastal strip where they reached 10m and more.

Figure 2: Piezometric follow up of Coastal Chaouia's ground water

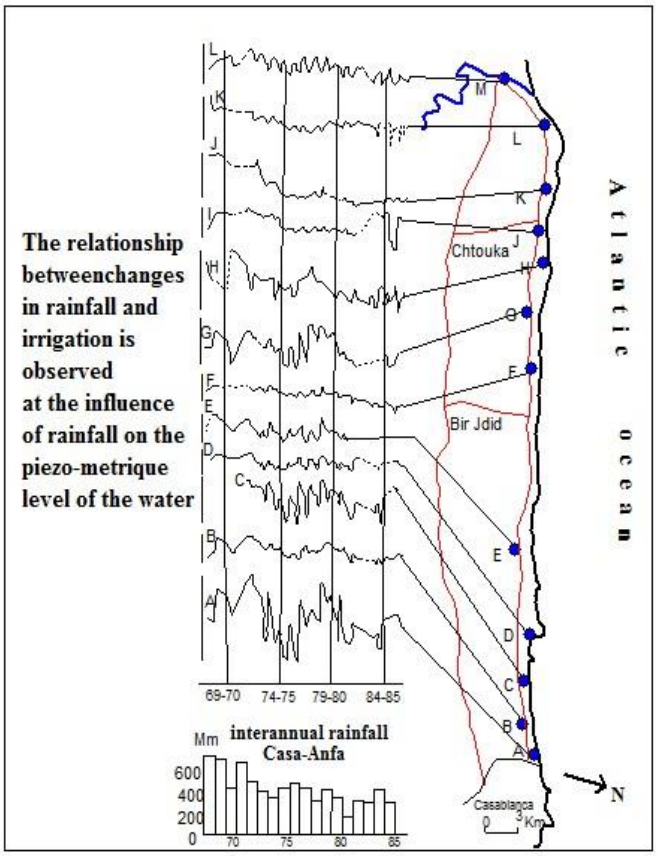

Generally, we can say that the fluctuations observed are closely related to precipitation/rainfall variations. In fact, a matching of piezometric follow up curves with pluviometric variations' curves clearly shows such link.

A study carried out by the Department of Hydrology, Rabat, Morocco shows the close relationship existing between pluviometric fluctuations and ground water piezometric level.

Such study is based on precipitation/rainfall period covering the years 1971 to 1999 (Figure3)

Figure 3: Precipitation/rainfall inter-annual variation

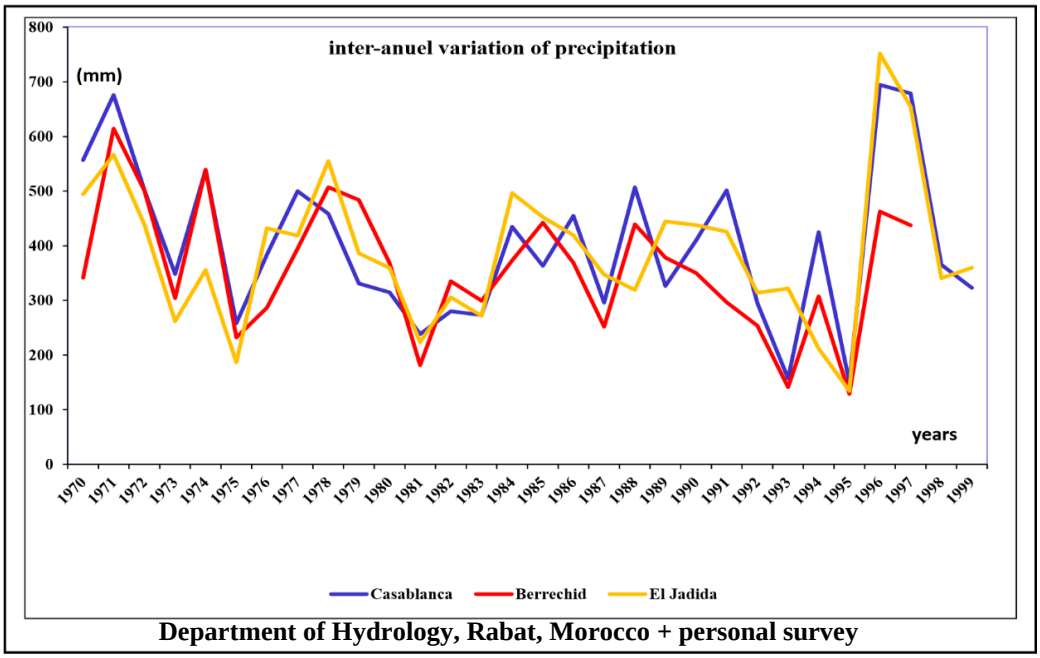

Department of Hydrology, Rabat, Morocco + personal survey

1996 was particularly a rainy year with 943mm, 2,4 times compared to mean pluviometry/rainfall over 22 years. In 1996, January and December had respectively known 395mm and 312mm of rainfall against 77mm and 74mm for monthly rainfalls average during 22 years. Of course, such distinguished pluviometry had repercussions on 1996 annual efficient recharge (142mm) which was far beyond the average (60mm)

b. Ground water situation between 1971 and 199

Ground water overexploitation for agricultural reasons started in 1991. During such period, all aquifer levels were characterized by saturated thicknesses far over 10m with lack of dewatered areas. 1995a study revealed a coastal strip with a saturated thickness of more than 10m. On the contrary, the remainder of ground water knew global decrease with thicknesses less than 5m and dewatering observed over many places along the studied region.

All over coastal Chaouia, comparing maps relevant to water grounds' depth from 1971 to 1995 show average decreases of 10m in coastal sectors and of 20m in the remainder of the area. During a year (example that of 1992), ground water movement between high and low water could be over 5m in upstream part and 1-2m in coastal sectors. This seems to show ground water sensitivity to rain supplies.

c. Ground water situation following 1996 rainfalls

Following 1996 rains, there was global increase in ground water storage thanks to substantial and efficient recharges of particular rains in 1996. Sometimes, phreatic rise used to be, between 1995 and 1996, over 7m.

Such increase can also be conveyed by more important saturated zone thicknesses and disappearance, in some places, of 0 m izopiezes, replaced by isopizes' lines of potential higher than 0 m. This limits landward salt wedge advancing.

We also notice complete disappearance of dewatering zones and increase in pumping frequency, which sometimes used to be for a short lapse of time (15mn/day) in 1995 due to fewness of water layers stored in wells.

Presently, given pluviometry shortage and pressure exerted by pumping for irrigation, water resources know marked vulnerability.

3- The problems of water Resources. a- The problem of salinity.

It is a problem which arises whenever a pluviometric deficit occurs, causing an abuse of ground water exploitation, and resulting in the destruction of the equilibrium between drinking water and sea water. The observations mode can be applied through all the coastal line from Rabat to Safi, with only a few variations in the exploitation intensity of the water sheet as well as in the lithology of the sheet formation. Between 1980 and 1985, th pumping action fallowing the pluviometric deficit resulted in using part of the stocks of irrigation resources. For instance, Azemmour region, some local overuse was observed, and accordingly a deep entry was a achieved in sea water to make up for the rise of the interface drinking water-salted water caused by the drop of the water sheet level

Overall, sea water entries in the coastal sheet (between Casablanca and Azemmour) started to be motived from 1980-85. The affected zone was localised through a large area near Azmmour, in addition to small areas in Sidi Rehhal and in Dar Bouazza. (Figure4).

Figure 4. Sheet contamination by marine water in Oulja between Casablanca and Azemmour

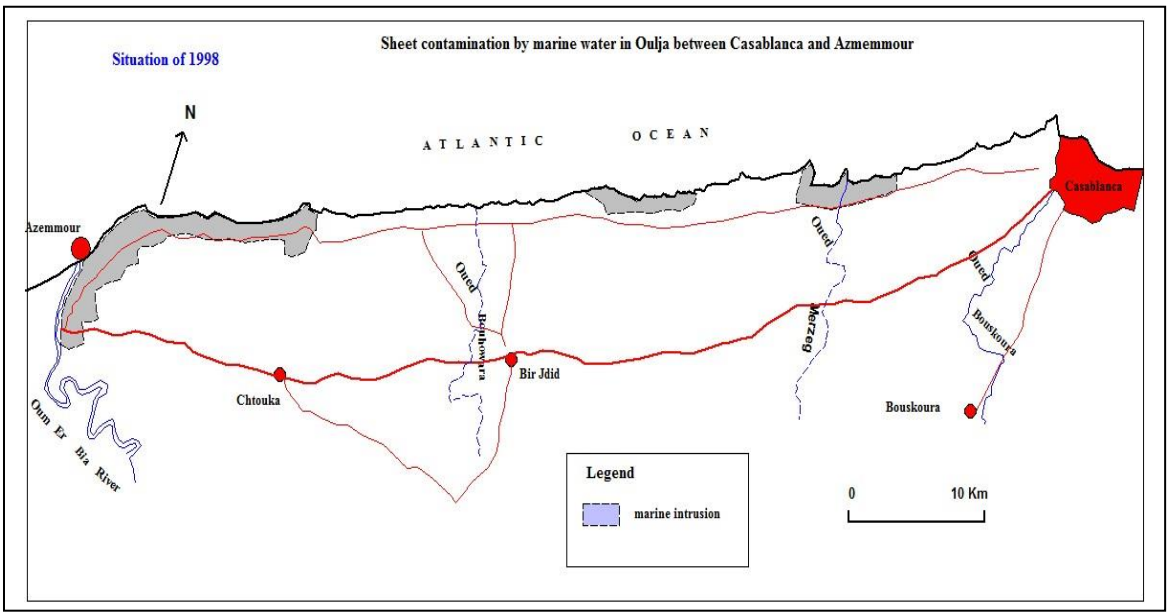

Rabat hydrogeologue Service-Personal Research

In revent years, there has been a pluviometric revival Yet, the intrusion of marine waters is alarming, as a result of massive pumping.

In fact, the pumping deductions in this area have overcome 10.7mm (approximately 20% of the pumping total between 1970 and 1976) at mm (about 55% of the pumping total between 1990and 1996).

After a personal survey in the area, we can deduce that the coastal line is exposed to the danger of marine intrusion,

Figure 5: The contamination of the water sheet by marine intrusion in only-Chaouia, between Casablanca and Azemmour

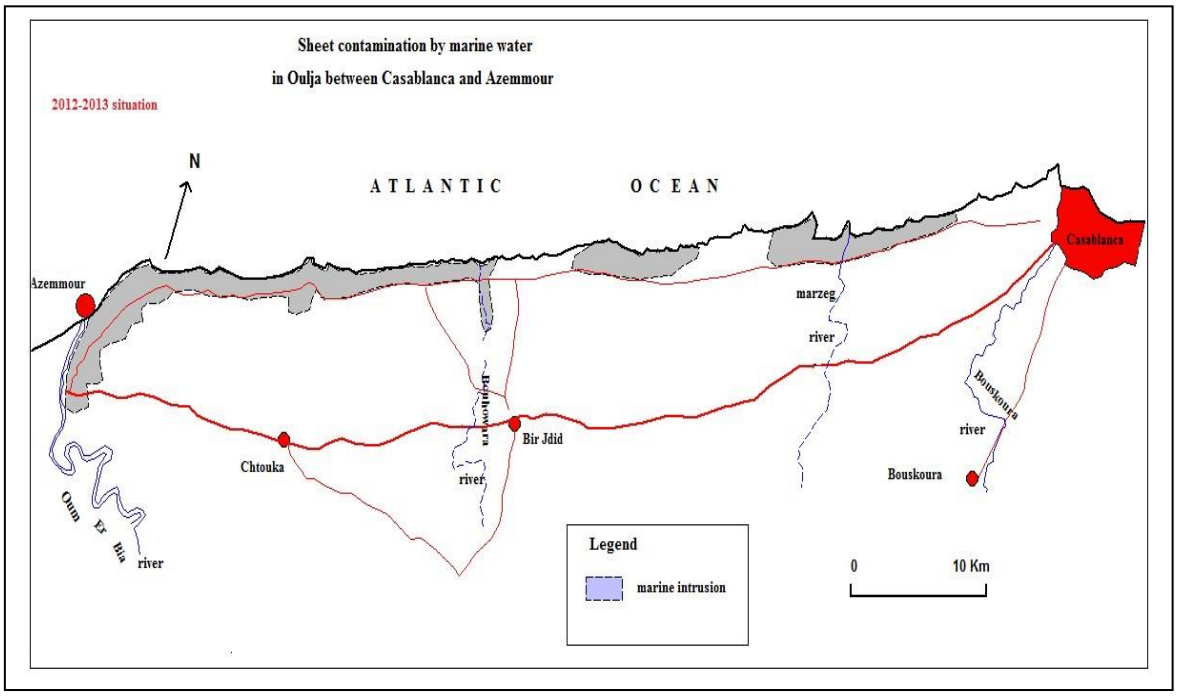

A personal Survey (2013-2012)

We can localise three zones:

*A first zone extends from Oum Er bia River to Bouhouara River. In this area, is a high level of salinity, due to the rapid progression, of salted water invasion. The salinity increase in the water sheet, all along the coastal fringe between Azemmour and Bir Jdid, caused by marine intrusion was strongly remarked between 1971 and 1996. Intensive noncontrolled pumping enhanced during the severe draughts of 1980-1985, has worsened the fragility of the area's water resources.

*A Second zone in Sidi Rehhal chatii : it is situated at the commune enter bordered by Bir Jdid. In this area, there is a rush of residential touristic activity.

*A third zone is situated in Dar Bouazza, between Tamaris 1 and 2. This part is also characterized by a huge touristic rush

In order to obtain exact results and statistics, we have based our survey on the latest findings of the1996 hydrogeologic service research. The latter is a data bank, which highlights the various aspects related to water resources exploitation, and 1287 wells were mad census of an classified according to their use. (See diagram 1 and figure 6)

Figure 6: the wells positioning in Chaouia's Oulja between Casablanca and Azemmour.

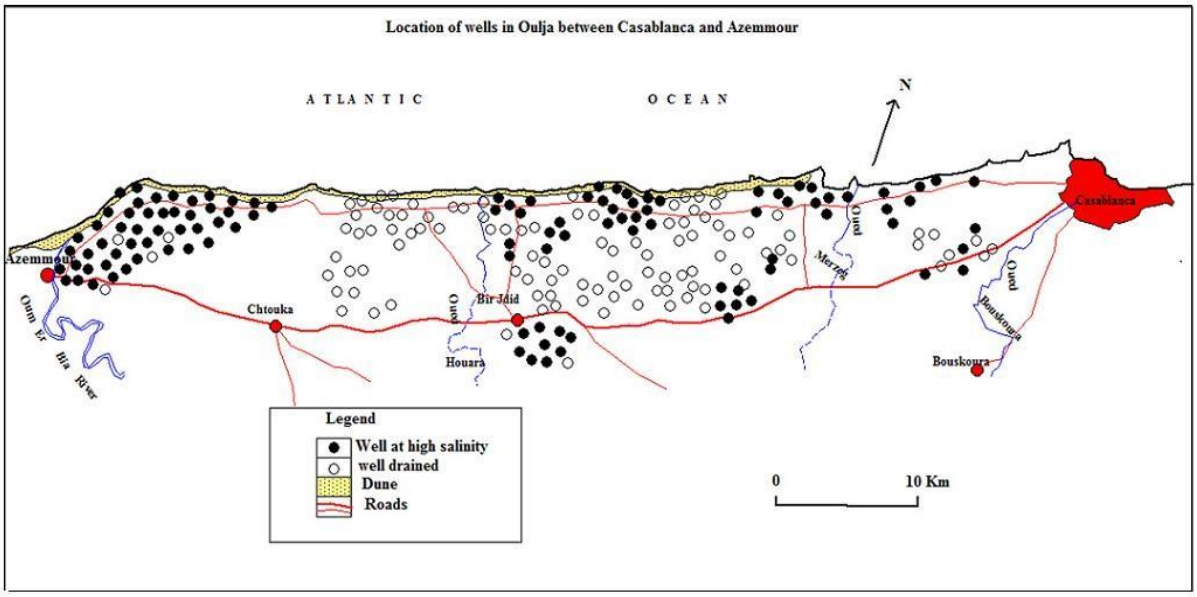

Rabat hydrogeologic service (1996)

The positioning of abandoned wells, of high salinity in figure 5, represent a special case. They allow a salinity zoning and a localisation of the advanced front of the salted level

Diagram 1: Inventoried well situation (1996)

	abandoned wells	pumping wells	drinking water wells	other	Grand total
Dar Bouazza	40	90	121	0	251
Sidi Rehhal	69	188	138	0	395
Lbir Jdid	67	189	46	73	375
Chtouka- Azemmour	51	164	26	31	266
Grand total	227	631	325	104	1287

Hydrogeologic service (Rabat)

Figure 6 and diagram. 2 demonstrate the fragility situation of the water resources, resulting from abandoned wells, either because of salinity or draught. The highest rate is (30%° IN Bir Jdid and Sidi Rehhal region. However, the salinity level remains as high as 2,8 and 7g/l, diagram2

Diagram 2: The situation of wells salinity in Chaouia's Oulja (between Casablanca and Azemmour).

	Mini	Med	Max
Dar Bouazza	0,7	3,3	17,4
Sidi Rahhal	0,8	3,2	15,8
Bir Jdid	0,63	4,05	13,86
Chtouka-Azemmour	0,7	3,9	14

Hydrogeologic Service (Rabat, 1996)

According to the diagram, the situation can reach medium levels quite alarming for the agricultural future, between 3and 4g/l. In the mast risky times it can attain levels condemning definitively agricultural activity based on irrigation between 14 and 17 g/l. In the last case wells water is destined to domestic usage.

b- The problem of water shortage

It has become a common problem in the area. The direct effects following a draught as are generally the consequences of the great drop of the water sheet level continuously exploited. The measures of the sheet levels are fundamental in order to establish fully draught's effects, and the variations of levels are due to multiple factors:

*Natural contributors: pluviometry, drainage

*Artificial contribution: pumping

These major two contributing factors are strongly related. Thus, in the period of draught, a definite in natural contribution leads to intense pumping, and accelerates the shortage of water, dryness and low water distribution.

Otherwise, the effects of the water sheet drop evoked are not often credited to dryness. The lasting and intense exploitation often have drastic consequences. In the survey area, the sheet has lowered to (10m-15m) since 20 years, causing the dryness of various water spats.

Our personal survey and farmer's questionnaire have enabled us to know thoroughly the wells situation in the 1950s and 1960s: « Water was close to the surface during the year of strong

pluviometry. We didn't even need a rope to pull the water and the bovine cattle could drink directly from the wells ».
The water sheet of chaouia's coast is part of the sheets intensely exploited, and the deduction of the whole water use is 26.66mm/year. Thus, water resources have remarkably decreased even before the 1980-85 great draughts. The hydro – geologic survey (Rabat, 1996) has revealed frequently of poor pumping (15mm/day), forming thereby, low consumption of existing water diagram 3.

Diagram 3. Pumping frequency in Oulja, between Casablanca and Azemmour

	Dar Bouazza			Sidi Rahhal			Lbir Jdid			Chtouka-Azemour		
	min	med	max	min	med	maxi	min	med	maxi	min	med	maxi
hour/day	0,1	2,1	24	0,2	1,9	12	0,3	4	12	0,5	7,7	24
day/month	0	0	0	0	0	0	2	24	30	1	29	30
month/year	0	0	0	0	0	0	3	10	12	6	12	12

Hydro-geologic service (Rabat, 1996).

Based on the diagram, we notice a low irrigation capacity in the regions of Dar Bouazza and Sidi Rahhal where 2 hours of irrigation should not be exceeded.
Actually, as our survey demonstrates, many Dar Bouazza's farmers have confirmed the existence of this phenomenon. Then, after two hours of irrigation, the engine should be switched off. Then, after at least four hours, the pumpengine can be switched on. This is mainly due to the low level of water in the various water spats of pumping.
The crisis of irrigation water use has had many negative impacts on the agricultural economy .and the rural landscape

4. Impacts of water resources' shortage on agricultural economics and space use

a- Wells' deepening

Water resources' shortage raised many problems relevant to water shortage management. At first, wells' deepening seemed to be a temporary efficient substitute but became, later on, very common in agricultural practices to the extent that whenever there is water shortage, farmers have recourse to such technique to look for abundant water to be used for irrigation. Fig. 7.

Fig7: Status quo of wells' deepening in the Chaouia's Oulja set between Casablanca and Azemmour

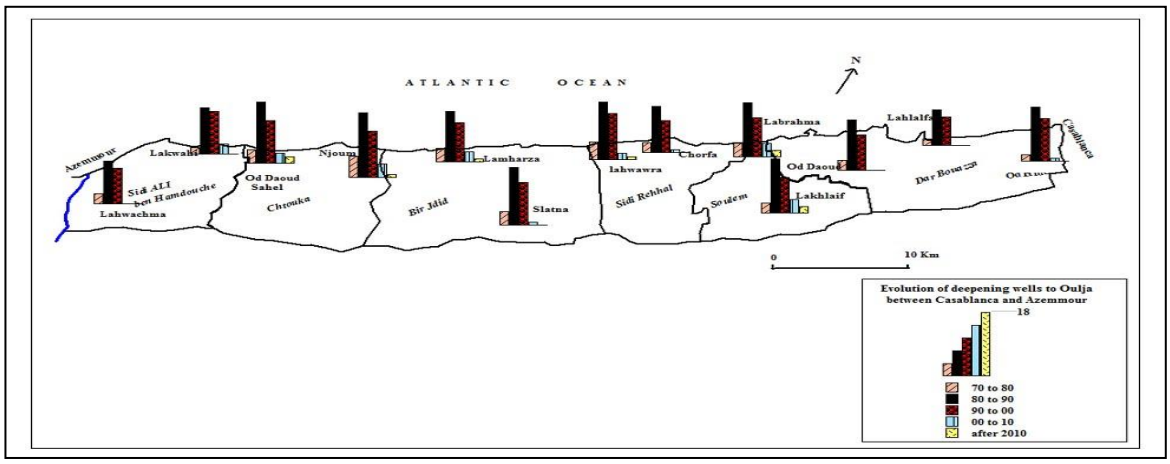

Personal survey 2003-2013

- Fig 7 shows the peak period for wells' deepening. In fact, this very period was marked by 80-85 sever draught period leading to onset of farmers' fight to overcome difficulties related to water preservation.

Beside the importance of such period as to draught duration, the same period coincided with the setting up of early produce and vegetables' project of which the aim was to introduce greenhouses as well as increase of early produce and vegetables production such as tomatoes and potatoes.

In the beginning, farmers succeeded in achieving the goals set forth because of water availability to meet cultures' need. However, as of 90s, there was a crash in agricultural economics. Farmers found it hard to secure enough fresh water for irrigation and used salted water instead. In both cases, irrigated lands were condemned. Thus, some farmers had dug some wells in consolidated dunes. Even if water was deeper to be found, it was of good quality.

Financially well-equipped, such farmers had recourse to drips: a miraculous technique to save water. However, the latter had some drawbacks, when temperatures are high, it preserves salt deposits near plants, either in plastic sheets or in open farms. Besides, drips require water availability, either fresh one or partially salted.

Since the use of such technique is costly, only a number of people were able to adopt it, particularly big farmers. Thus, we notice a marked social disparity as to property possession.

Salted water used for irrigation is extremely hazardous, not only for plants but for the soil as well. Most of irrigated lands are affected by salinity due to water used for irrigation. The higher irrigation water electrolytic conductivity is, the higher Na teneur is, thus leading to net enriching in soluble sodium.

Soil salinization is also due to seaspray. The latter's contribution is to be taken into consideration. In coastal areas such as the Oulja of Chaouia, between Casablanca and Azemmour cities, such impact is well marked, particularly in nearby sea areas where huge quantities of salt are found in soils.

These seasprays' contribution can easily be got from underground water when soil is very permeable (case of sandy soils), hey can also be fixed by soil if the latter is badly permeable (case of clay soils).

Commonly, salinization affects soil organisms' metabolism leading to substantial reduction in soil fertility. High soil salinity leads to plants withering due to osmotic pressure increase and soil toxic effects. Thus, such soil salinization is a particularly serious threat since loss of fertility leads to decrease in productivity. And salinization to sol sterilization. Agricultural and rural development is at stake

Soils' degradation constitutes a great threat endangering production since it leads to decrease in soils productive capacity, thus, decrease in potential yields. Therefore, farmers have to further use materials such as fertilizers or dung/manure to keep up their yields or temporarily or more permanently get rid of some farms, photos 1 and 2

Photos 1 and 2: lands left due soils' salinization (Bir-Jdid region)

Field survey 2004

Desertion of agricultural lands is an apparent reality, mainly in rural districts of Casablanca: Dar Bouazza, Soualem, Sidi Rehhal and Bir Jdid.

b-Recourse to cereales' culture

Mainly dependent on irrigation, agricultural activity in Oulja, between Casablanca and Azemmour, has become less profitable. Decrease in crops' income is behind striking decrease in such activity. According to a survey carried out in 1982, the irrigated region between Tnine Chtouka and Casablanca is of paramount importance: 1282ha, while according to that carried out in 1996, it decreased to reach 943ha (17% of the global surface). 335ha were deserted. This confirms progressive desertion of cereal growing between Lbir Jdid and Casablanca.

Along the seaside, pressures such as real estate speculation are exerted to turn such agricultural lands into profitable resources (tourism), while such extensive process is facing the problem whether to keep such agricultural activity or leave it. In most cases, such lands will opt for a system of less intensive production: leguminous plants and cereal growing.

Based on personal field survey, 2004-2012, 70% of farmers have become cereal growers: figures 8 and 9.

Figure 8: tendency towards cereal growing at Oulja of Chaouia, between Casablanca and Azemmour

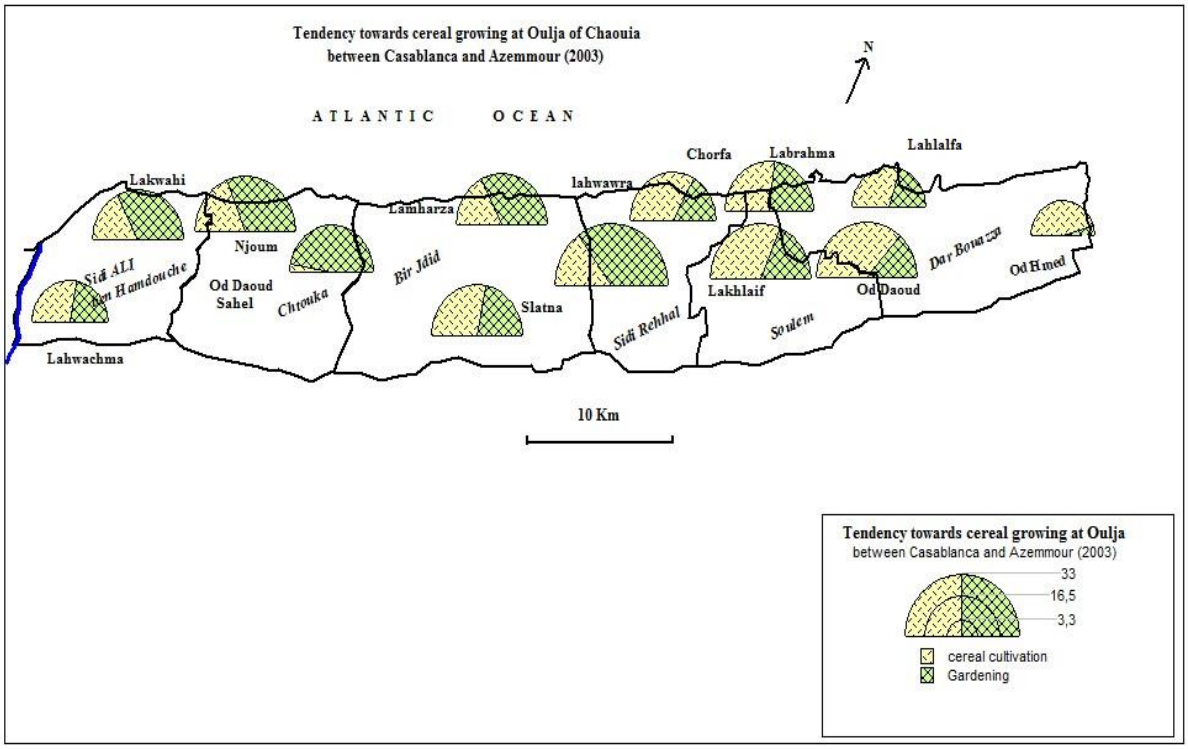

Personal survey 2003-2004

Figure 9: tendency towards cereal growing at Oulja of Chaouia, between Casablanca and Azemmour

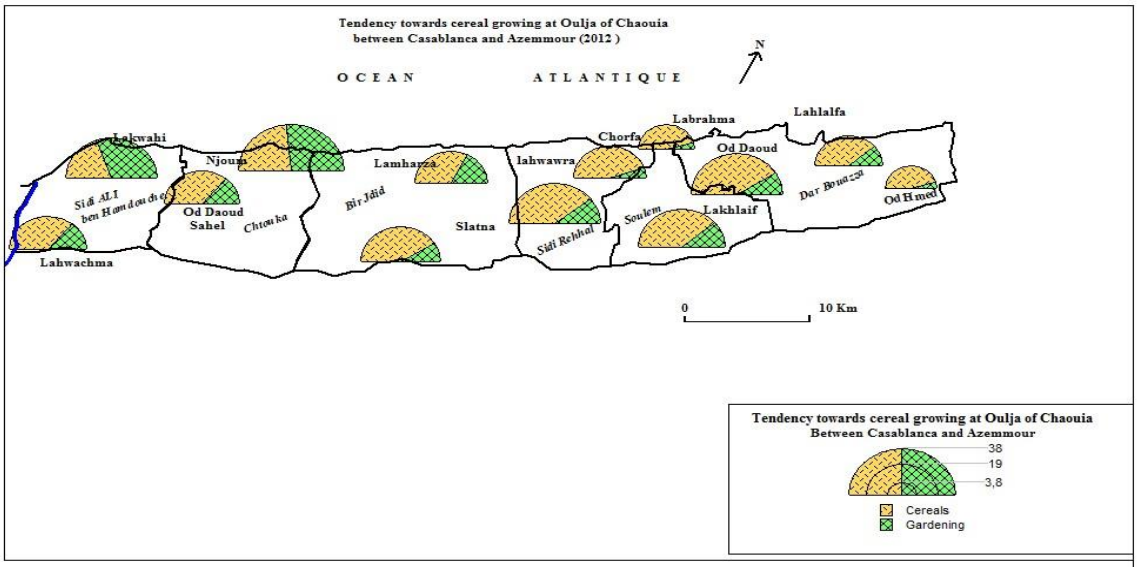

Personal survey 2012-2013

Figures 8 and 9 analysis shows tendency towards cereal growing. A deeper analysis of surveys accounts for such tendency.

Cereals are just part of (systematic) rotation of crops and market gardening, but due to persistence of water shortage, cereal growing has nowadays become cornerstone of agricultural economics

Thus, cereal growing dominates not only agricultural activity but also rural scenery. It accounts for the quasi-totality of farms all over the area set between Casablanca and Bir Jdid, figure 9.

After the striking decrease in market gardening, we start adopting a substitution culture based on wheat production; however, barley is by excellence.

Cereals satisfy, to certain extent, animal needs in the form of seeds and straw

However, climate change effect yields and, consequently, farmers' income. Low income is worsened by raw materials prices' rise, mainly those of seeds and fertilizers.

It is noteworthy to recall that small livestock remains, in its turn, a substitute or savior activity for farmers, especially bovine upbreeding

Generally, farmers' income remains low, far from meeting households' needs, be it cereal growing or irrigated seasonal cultures. Such situation led to degradation of the farmer's living standards. This also led to rural society disruption and beginning of farmers impoverishment process among middle farmers. Faces with unemployment, these farmers have engaged in other non agricultural activities, which has led to surge of pluriactivity in rural world.

C. Land Sale

Economic crisis due to agricultural activity decrease results in sale of arable lands, figure 10.

Figure 10: Evolution of land sale in Oulja of Chaouia between Casablanca and Azemmour

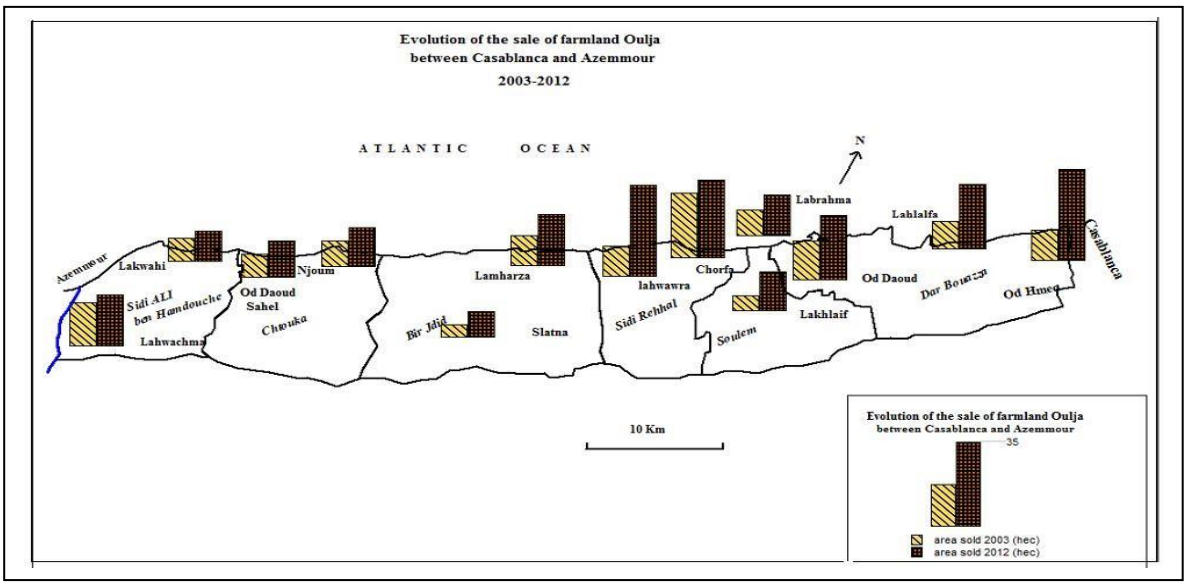

Personal survey 2004-2012

In fact, deserted agricultural lands were subject to harsh land speculation. Being excessively debted and impoverished, former farmers have become land speculator.

Non equipped land plots of which the surface ranges 60m-200m, got from agricultural lands, are commonly sold by contracts. The new owners build up houses on, either at night or on day off. A key component which encourages illegal housing is the passive role played by local authorities being in charge of applying effective urbanism law and its repercussions on this phenomenon proliferation.

Agricultural activity regression has had negative impact on space dynamics. We witness a diffuse spatial texture: a mixture of rural and non-organized housing, beside deteriorated subsistence farming as well as a form of linear urbanization forming a boder/edge isolating the sea from agricultural hinterland.

Based on figure 10 analysis, we deduce the striking increase in selling agricultural lands in districts nearer to Casablanca: Dar Bouazza and Sidi Rehhal.

In fact, such city exerts a spatial influence on its outskirts by absorbing the most fertile agricultural lands to build up main or secondary housings. We also witness the appearance of no organized housing districts: strong housing built up without any global plan nor any legal authorization/license. They are characterized by insufficiency of basic infrastructure (fresh water, sewage and roads). However, such dwellings are supplied with electricity.

Nowadays, we witness an unprecedented proliferation of illegal housing. Three Douars (hamlets) are affected by such phenomenon:

***Douar Ouled Hmed:**

Such douar is located within Dar Bouazza district, a region nearer to the city of Casablanca. This douar farmers have begun to sell their agricultural lands in early 90s and reached its peak in 2000s; thus, making such rural zone a sort of periurban dormitory. 90% of Casablanca city dwellers are on daily move to and from Casablanca city. To conserve agricultural lands raises serious problems due to mushrooming of illegal housing and housing demande increase, photos 3 and 4.

Photos 3 and 4: Agricultural lands in fallow and non-organized housing intensification

Personal survey 2012-2013 (Douar Ouled Hmed)

*Douar Chorfa

Located at Sidi Rehhal rural district, this Douar has known deep changes over many periods. The Chorfa Alaouits have begun to sell their agricultural lands following 80s draughts. Tourism has been a key factor in triggering sales.

In 90s, numerous were Casablanca city dwellers who were attracted by Sidi Rehhal Chatii microclimate and its clean environment far from being affected by industrial pollution. They have acquired plots, in the douar, to be used as secondary residence.

In 2000s, illegal secondary residences meant for tourism became primary ones.30% of people not belonging to the doaur settled themselves between 2002 and 2010.

Currently, given its non organized expansion, douar Chorfa has witnessed a restructuration program. However; urban space lacks harmony and displays a striking disparity in society, photos 5 and 6.

Photos 5 and 6: Construction intervention reveals a striking social difference

Personal survey 2012 2013 (Douar Chorfa)

***Douar Lghaba**

This douar is found to the East of Sidi Rehhal Chatii district council. Being far away from the sea, such douar has attracted a migrant population of various origins: Casablanca, Settat, Chtouka, Sidi Bennour but most of them are from Casablanca.

A second factor to be responsible for the douar spatil evolution is population explosion of original population. Parent domination disparity had favoured dwellings mushrooming for the only/single family.

Surveys' analysis leads to two evolution stages of the douar: the first in 90s qualified for being slow since illegal housing expansion was very weak. The second was in 2000s, being the striking one for it denotes a strong ruch to douar Lghaba to secure a secondary stable residence.

Given the different origins such migrants have come from, we end up with a heterogeneous society which lacks cohesion. This gives rise to different social and spatial problems. The douar has known violent acts, thefts and criminality. Similarly, there is dominance of illegal expansion over uncontrolled public lands.

Thus, the douar's complicated situation requires officials' rapid intervention to reconstruct and manage use of agricultural lands, and consequently, to put an end to illegal housing expansion, figures 11 and 12.

Figure 11: Land use at Oulja of Sidi Rehhal, 1982

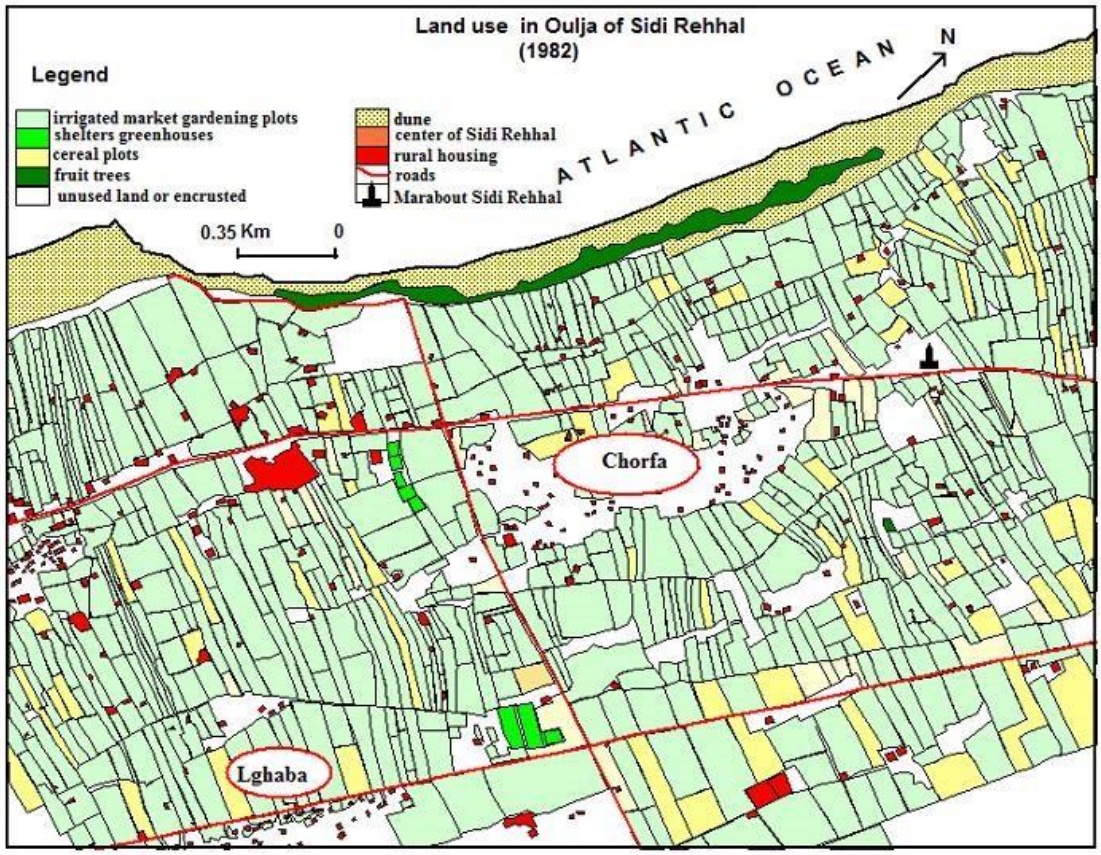

El Mouzahim Malika

Figure 11 shows that during 80s, Sidi Rehhal agriultural space knew a marked intensification of irrigated market gardening, mainly early produce and vegetables (Tomatoes and potatoes).

The only nucleus of non organized housing was represented by Sidi Rehhal centre, near the sea. A luxurious seaside housing with balconies.

Figure 11: Land use at Oulja of sidi Rehhal, 1998 status quo rectified in 2012

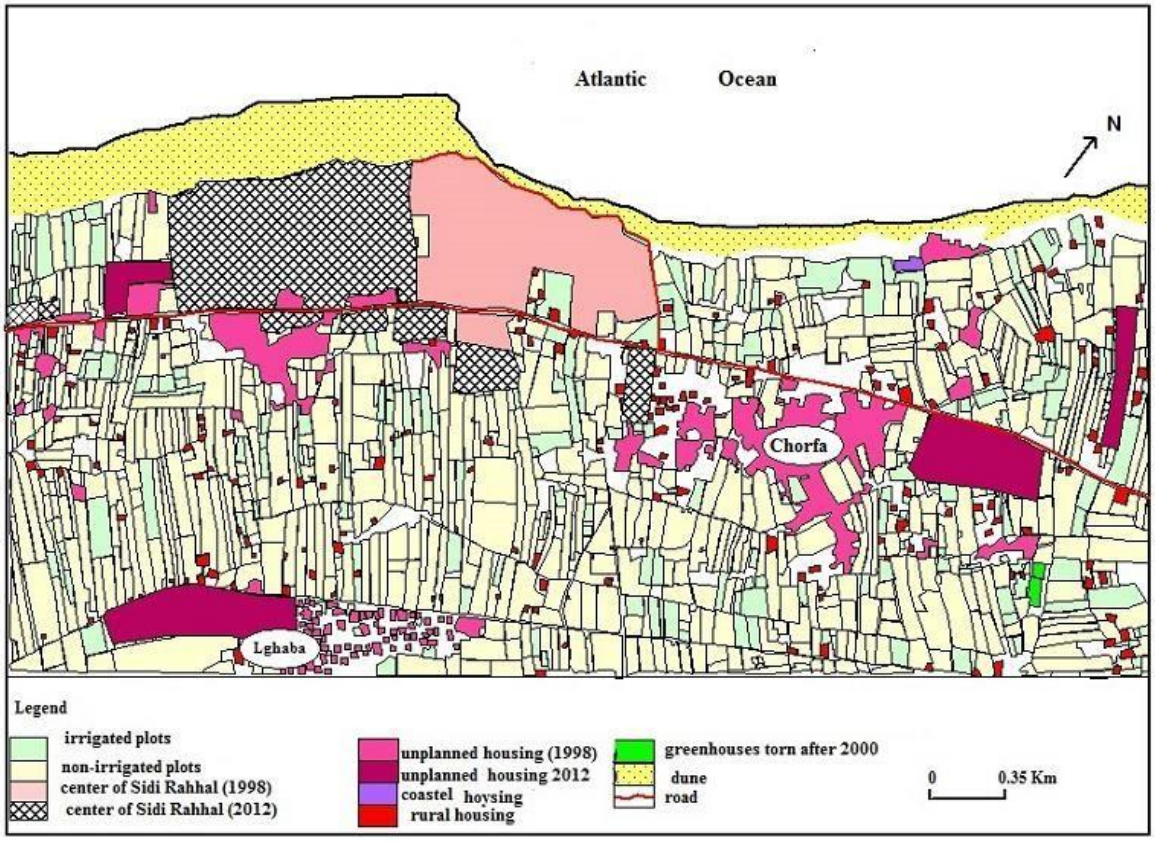

El Mouzahim Malika

The figure shows spatial imbalance at Sidi Rehhal Chatii. We notice prevalence of non organized housing which has developed on the following aspects:

- The center knew a marked development of luxurious seaside houses with balconies
- The douars have developed into different forms. While douar Chorfa developed into different directions, douar Lghaba developed horizontally. Beside rapid expansion, the latter knew a markedly dense population a reason to worry in the absence of an urban policy to meet spatial dynamics requirements.

5- Chtouka: Project to save small and medium sized hydraulics.

Chtouka area has huge plots considered the most fertile lands in Oulja of Chaouia, between Casablanca and Azemmour. Such lands are meant for agricultural activity, figure 13.

Figure 13 : Land use at Oulja of Chtouka, 1988

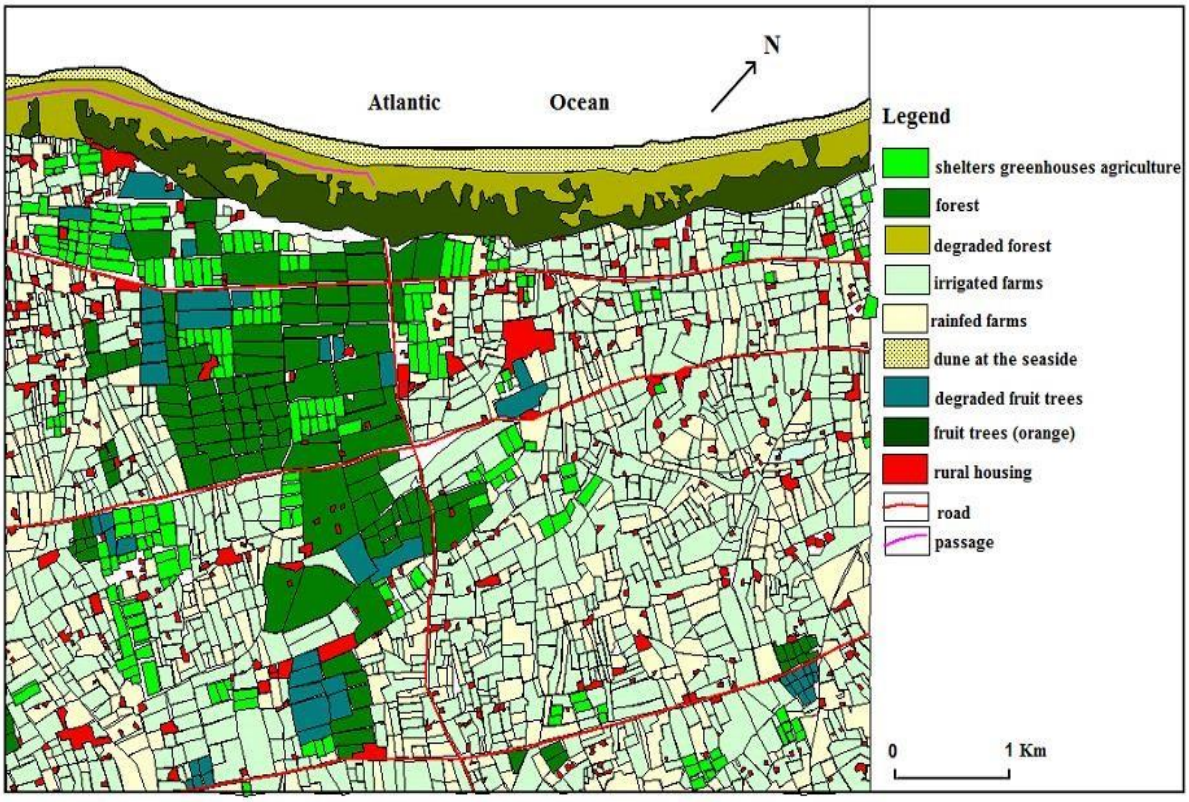

El Mouzahim Malika

The figure clearly shows development of agricultural activity based on irrigation. Up to 1988, there was stability in income-generating cultures such as early produce and vegetables and fruit trees. We also note the presence of intensive greenhouse cultures:

However, this very figure shows an interesting fact: signs of water shortage emplified by degradation of fruit trees' farms.

Therefore, the Chtouka region benefited from a particular economic status based on agricultural intensification. However, as of 90s, production started to decrease due to water resources fragility and vulnerability.

In fact, water resources progressive scarcity, mainly their qualitative degradation, has led to desertion of more than 45% of coastal lands (the most appropriate in climate precocity) as well as the threat of other inland lands. Such situation has impacted productivity which has markedly decreased. This decrease has many repercussions on economic activity and employment due to closing down of most packaging units/factories.

Being far from Casablanca influence, the agricultural lands' sale process in Chtouka is limited, except for non organized houses with balconies, scattered in different parts within the agricultural space

We notice that the Chtouka ara knows a marked dynamics justified by marked decline in fruit trees (citrus), greenhouse tomatoes culture, as well as open field early produce and vegetables' market gardening, figure 14

Figure 14: Land use at Oulja of Chtouka 1998 status quo rectified in 2012

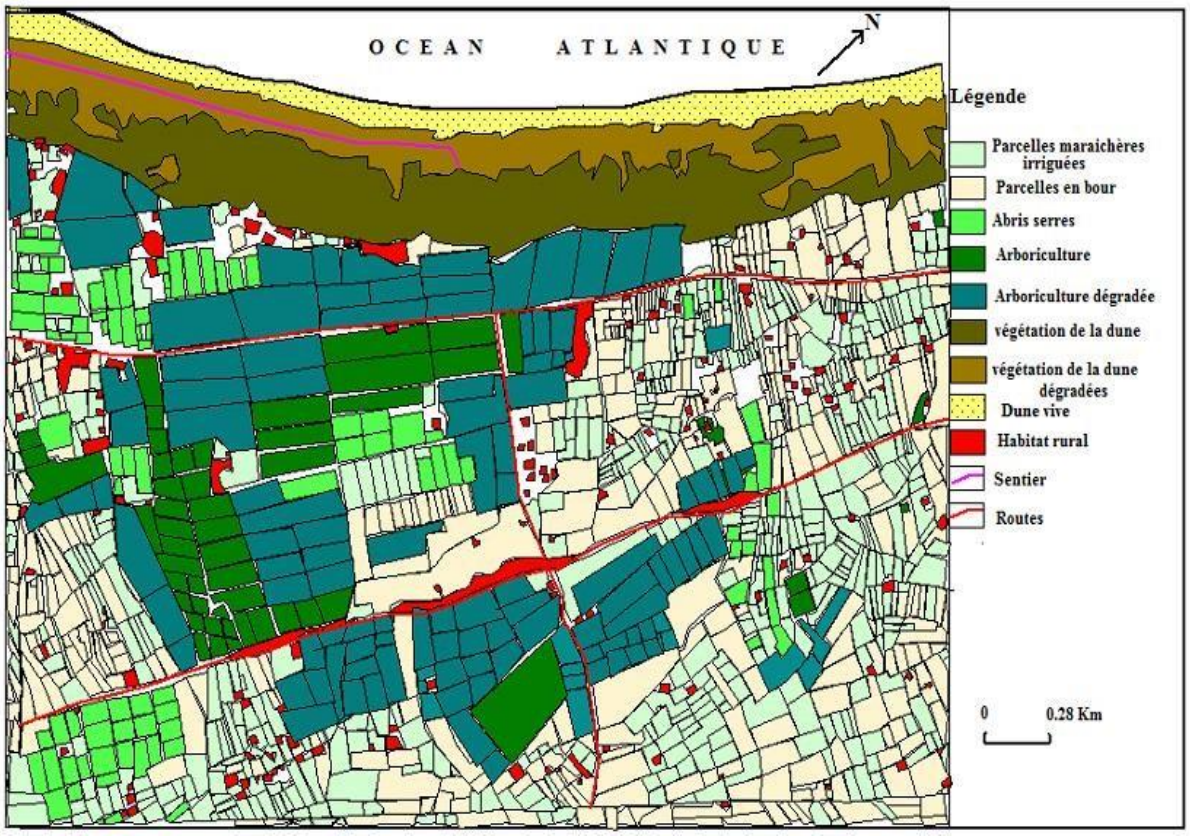

El Mouzahim Malika

Due to economic crisis subsistance at Chtouka and worsening of agriculture material situation, an urgent agricultural intervention is required.

In fact, the State intervened through a project to save small and medium-sized hydraulics. Its objectifs were to revive deserted lands and reduce risks for threatened farms by adopting a management policy based on progressive and participative approach in partnership with the beneficiaries. To put the project into effect, the concerned administration had the objective to devise 12MM³/year from the Oum Er Bia river, with users' technical and financial contribution to set up and exploit a common irrigation water network.

Such project is meant for the area set between Azemmour and Bir jdid. It covers a sea strip of 1Km to 3Km.width and 11Km length. The project surface will be 4985ha divided among 1036 farms.

Equipment plan of the project zone will basically rely on two axes relevant to water sampling and mobilization from the Oum Er Bia river. The former is related to direct and continuous sampling of water from the Oum Er Bia river, while the second axis will be managed in way to optimize and mobilize the river water resources, figure 15.

Figure 15: Piping system' plan to supply water to farms

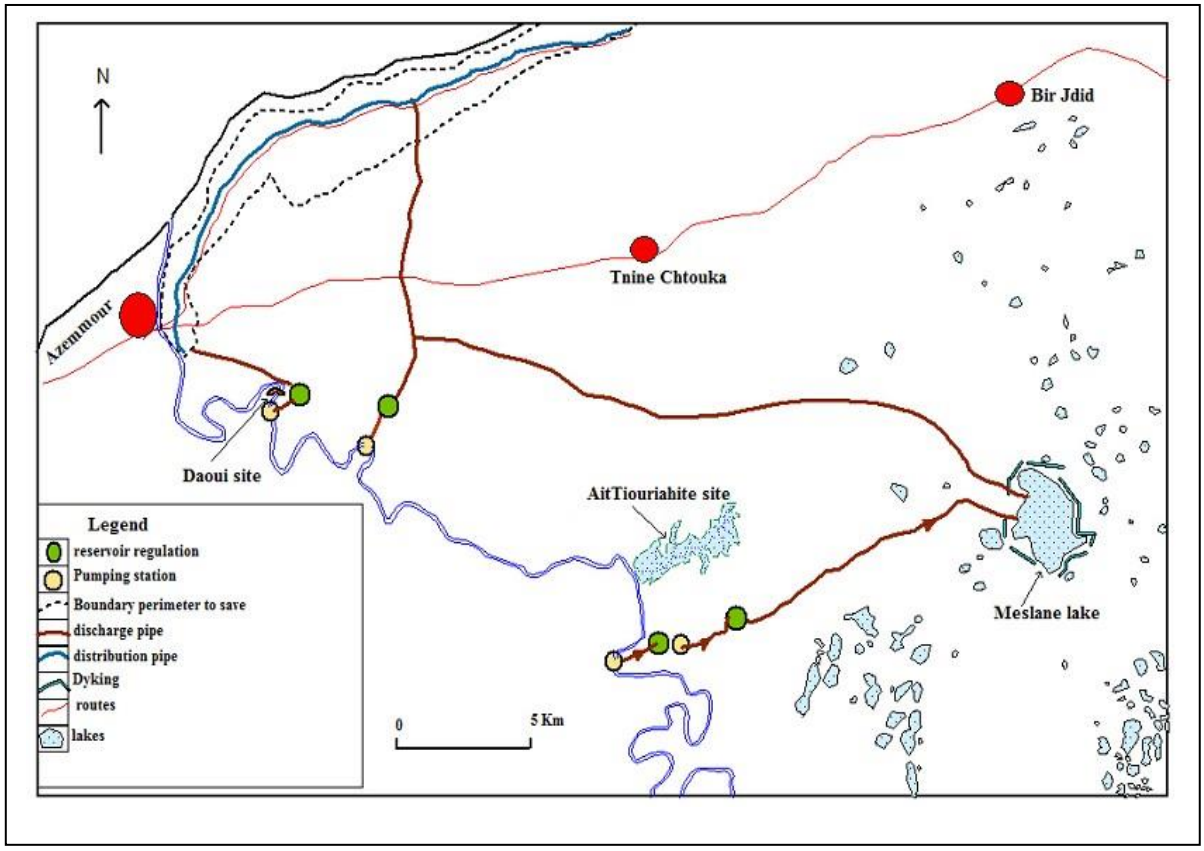

Department of hydrology (Rabat) modified by El Mouzahim Malika

The aim of the project is to supply 12MM³/year, evenly distributed among farmers: 5000 m³ of water/hectare. Such quantity is enough to meet cultures' requirements in water.

The project goal is to revitalize fallow lands by supplying fresh water for irrigation, reoperate packaging units/factories and improve farmers' economic status.

However, due to lack of possibilities and excessive debts, farmers failed to take part in the project and achieve goals set forth, particularly due to financial problems (contribution rate around 40%)

Even though, this very idea, which was not welcome by the majority, was adopted by the minority made up by upper class farmers and urban upper classes. Thanks to a partnership and substantial investments, the Oum Er Bia frash water was supplied to Chtouka. Such move has ensured continuous speculative agriculture activity, associated with external market, photos 7 and 8.

Photos 7 and 8: farms producing tomatoes and flowers, Chtouka

Personal survey 2007-2008

Success achieved by upper classes was accompanied by failure, socially and spatially. The project has deepened the gap between various social classes of the Chtouka farmers. Most of the population is faced with crisis and neglect.

We witness the emergence of production units using substantial investments and modern technology equipment. Thus, we note that farms, which benefit from water use, have been turned into agricultural factories specialized in two or three production types meant for foreign markets.

Conclusion

Oulja of Chaouia, between Casablanca and Azemmour, knows rapid dynamics due to lack of an agricultural coherent policy able to preserve rural environment and rural scenery harmony.
Non organized/illegal housing widespread, resulting from agricultural economic lagging, affects use of rural space and obstruct sustainable agricultural development.
Land sale process has led to non organized housing mushrooming, widespread of tourist housing with balconies in areas next to the sea. Tourism can be considered as an intrusive activity leading to incoherent rural space.
Tourist intrusion leading to unprecedented land speculation has contributed to the rise of a new rich class in the countryside. Given prices' rise in real estate, (DH Million 1/ha), small farmers coming from small farmers' families (1 to 5ha) have become upper class farmers thanks to land sale.
Economic and spatial changes which have contributed to the rise of a new upper class in rural society have affected a huge part of rural society. Stricken by poverty and unemployment, such social layer forms the proletariat of farmers' society.

Bibliography

Administration of Rural Engineering Branch hydraulic Rabat. Possibilités de développement des ressources en eau pour la sauvegarde de l'irrigation dans la zone d'Azemmour- Bir Jdid.1996

Administration of hydraulics. Division of Water ressources Rabat: Etude hydrogéologique du système aquifère de la Chaouia côtière. 1994

Direction of the research and planning of water Rabat: Etude hydrogéologique de la nappe de la Chaouia côtière. 1996

Administration of hydraulics. Direction of the research and planning of water Rabat

.Etude hydrogéologique du système aquifère de la Chouia côtière. Résultats de l'enquête sur les prélèvements par pompage. 996.

. Administration of hydraulics. Direction of the research and planning of water Rabat : Etude hydrogéologique de la nappe de la Chaouia côtière Modélisation de la nappe. En régime transitoire 1996

Administration of hydraulics. Direction of the research and planning of water Rabat. Etude hydrogéologique de la nappe de la Chaouia côtière Modélisation de la nappe en régime permanent 1996

MARJOUA A., 1995. Approche géochimique et modélisation hydrodynamique de la

Chaouia côtière (Maroc) : origines de la salinisation des eaux. Thèse Univ., Paris 6, 179 p.

AMRAOUI F., 1988. Apport de l'analyse hydrogéologique comparative : exemple des nappes côtières de Temara et Chaouia. Thèse Univ. Montpellier, 185 p.

YOUNSI A., 1994. Etude des mécanismes des intrusions marines vers le système aquifère compris entre Oued Oum-er-Bia et Bir Jdid. Thèse Univ., El Jadida, Maroc.

A. YOUNSI1, J. MANIA2, E.K. LHADI, J. MUDRY : Incidences de pluies exceptionnelles sur un aquifère libre côtier en zone semi-aride (Chaouia, Maroc), 25 janvier 1999

Personal survey,2003-2004-2007-2012-2013

Les coopératives laitières et résilience des agriculteurs dans la commune Sidi Aïssa au Nord de Safi

Mostafa Ouadrim, Amina Damar, Abdelghani Bougtab

Université Hassan II Casablanca, FLSH de Mohammedia, Laboratoire: Dynamiques des Espaces & des Sociétés (LADES-URL-CNRST-12)

Résumé :

Le secteur coopératif occupe une place cruciale dans le tissu économique national, il joue un rôle déterminant dans le développement durable. La filière laitière dans la commune Sidi Aïssa au Nord de Safi, participe à assurer la sécurité alimentaire du pays et réalise des performances socio-économiques au profit des petits agriculteurs exerçant l'activité de collecte et commercialisation du lait au sein des coopératives. Cette filière se heurte à des défis, notamment liés au climat, à la stagnation du marché et à la taille des exploitations. Aujourd'hui, le secteur laitier constitue un succès incontesté de la résilience des agriculteurs face à la dépendance du système de l'agriculture pluviale, notamment la céréaliculture trop dépendante des irrégularités pluviométriques.

ملخص:

يحتل القطاع التعاوني مكانة مهمة في النسيج الاقتصادي الوطني ويؤدي دورا حاسما في التنمية المستدامة. ويساهم قطاع الألبان بجماعة سيدي عيسى شمال مدينة آسفي في ضمان الأمن الغذائي للبلاد وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين الصغار المنخرطين في تعاونيات جمع وتسويق الحليب، على الرغم من التحديات التي تواجه هذا القطاع، والمرتبطة أساسا بتردد سنوات الجفاف المناخي وركود السوق وضعف حجم الاستثمار.

إلا أن قطاع إنتاج الحليب يشهد نجاحا مستمرا، لأن المداخيل المالية المستقرة لهذا النشاط الفلاحي، تعزز قدرة المزارعين على التكيف مع الصعوبات الاقتصادية لنظام الزراعة البورية بالمنطقة، خاصة زراعة الحبوب التي تتأثر بشكل كبير بسوء انتظام التساقطات المطرية السنوية والبيسنوية.

Introduction :

Les coopératives jouent un rôle de plus en plus important dans le développement économique et social du Maroc à travers leurs valeurs de démocratie, de solidarité, de partage et d'entraide volontariat, participation économique et partage de valeur ajoutée. Leur attractivité croît surtout depuis 2005, année du lancement de l'Initiative nationale du développement humain (INDH) encourageant la création et la pérennisation des structures de l'économie sociale et solidaire.

Depuis 2016, dans la région plusieurs agriculteurs s'organisent dans des coopératives agricoles concernant l'levage du cheptel, Héliciculture et la collecte et commercialisation du lait. Après vérification sur le terrain, En réalité seulement les coopératives laitières qui exercent encore leurs activités. Ces coopératives ont prouvé leur importance, notamment, en termes de création d'emplois, d'amélioration des conditions de vie des populations vulnérables, de génération de richesses et de lutte contre la pauvreté, surtout que l'économie locale est dépendante de la céréaliculture pluviale, la production est soumise chaque année aux aléas climatique.

Méthodologie : La problématique de l'article s'articule sur les questions suivantes : Les coopératives laitières aident elles à mieux répondre aux attentes sociales, contribuent-elles à la résilience des petits agriculteurs face aux défis de la sécheresse sur l'agriculture pluviale ? Pour répondre à ces questions, on présente des résultats d'une enquête de terrain auprès des coopératives laitières se trouvant dans la commune de Sidi Aïssa. La collecte des données a été effectuée à travers des entretiens avec les adhérents et les membres du bureau dirigeant la coopérative de collecte et commercialisation du lait Sidi Aïssa Nestlé, la plus organisée et la plus ancienne dans la commune. Le but consiste à réaliser une approche analytique de cette activité agricole organisée au sein d'une coopérative.

Mots clés : coopérative de collecte et commercialisation du lait, agriculture pluviale, sécheresse, résilience, commune Sidi Aïssa,

1-Présentation de la commune Sidi Aïssa :

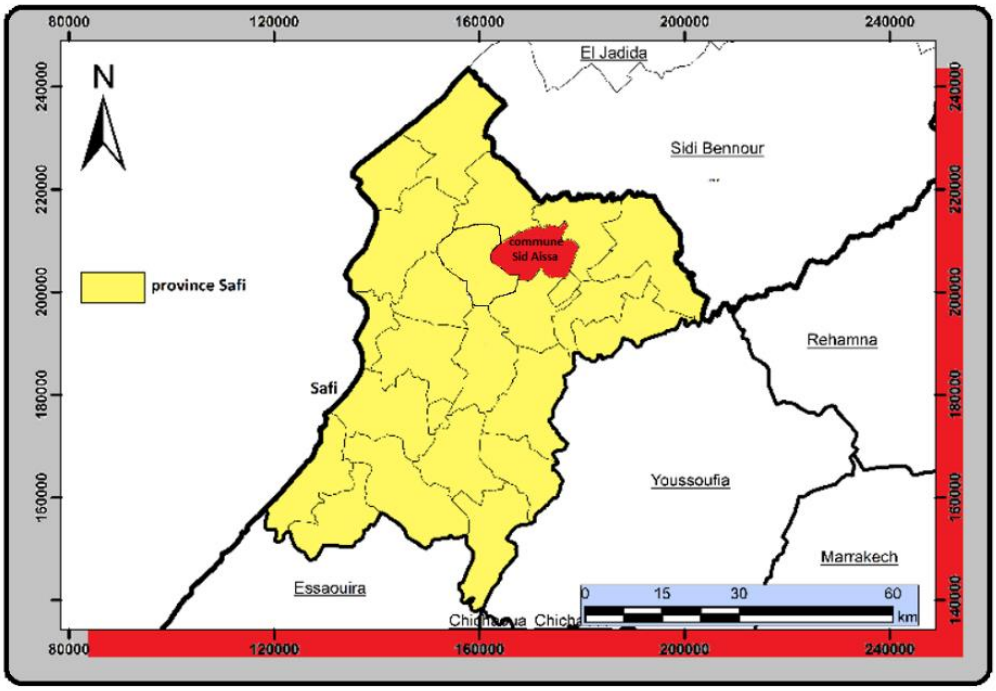

Figure1 : Carte de localisation de la commune Sidi Aïssa

La commune Sidi Aïssa fait partie de la province de Safi, (figure 1) elle se trouve dans la partie Nord de la région Abda**.** Les cultures pratiquées sont les céréales et secondairement les légumineuses, la production céréalière enregistre des rendements élevés par rapport au rendement national lorsque la quantité des pluies est bien répartie en quantité suffisante durant l'année agricole. La commune bénéficie d'un potentiel pédologique important la majorité des sols sont fertiles : sols isohumiques, vertisols et calcimagnésiques. Mais durant les années de sécheresse très fréquentes, l'économie agricole est en crise, les petits agriculteurs vivent des situations socio- économiques difficiles. Une grande partie de la population de la commune est vulnérable sa source de vie est dépendante de l'agriculture pluviale, elle constitue source de revenu et d'emploi.

La commune Sidi Aïssa contient 48 Douars, la figure 2 présente la variation du nombre de population selon les Douars. La forte densité est enregistrée à Douar Lahmamcha avec 1500 habitants, par contre plusieurs douars comme Laamirat, Lhamidat, Oulad Moubarak, Rhahla, Oulad Driss, Oulad Elhaj Wafi, Oulad Dami, où le nombre des habitants est 0. La commune connait le taux le plus élevé de la migration à cause de la structure sociale et économique en crise. La population dépend de l'agriculture pluviale comme une activité primordiale pour survivre.

Le niveau de l'éducation de la population dans la commune Sidi Aïssa connaît une déperdition scolaire dans les différents cycles d'enseignement, une moyenne de 22,9 au collège alors que 12,6 qui continuent leurs études au lycée, Cette déperdition est due à des facteurs économiques, sociaux et culturels. Le taux de chômage élevé confirme la situation d'offre de

l'emploi qui est trop limité, surtout pour les femmes qui présente 92% des femmes inactives. Le travail des hommes avec 33,8% seulement, ils occupent des emplois d'agriculture, Tableau1.

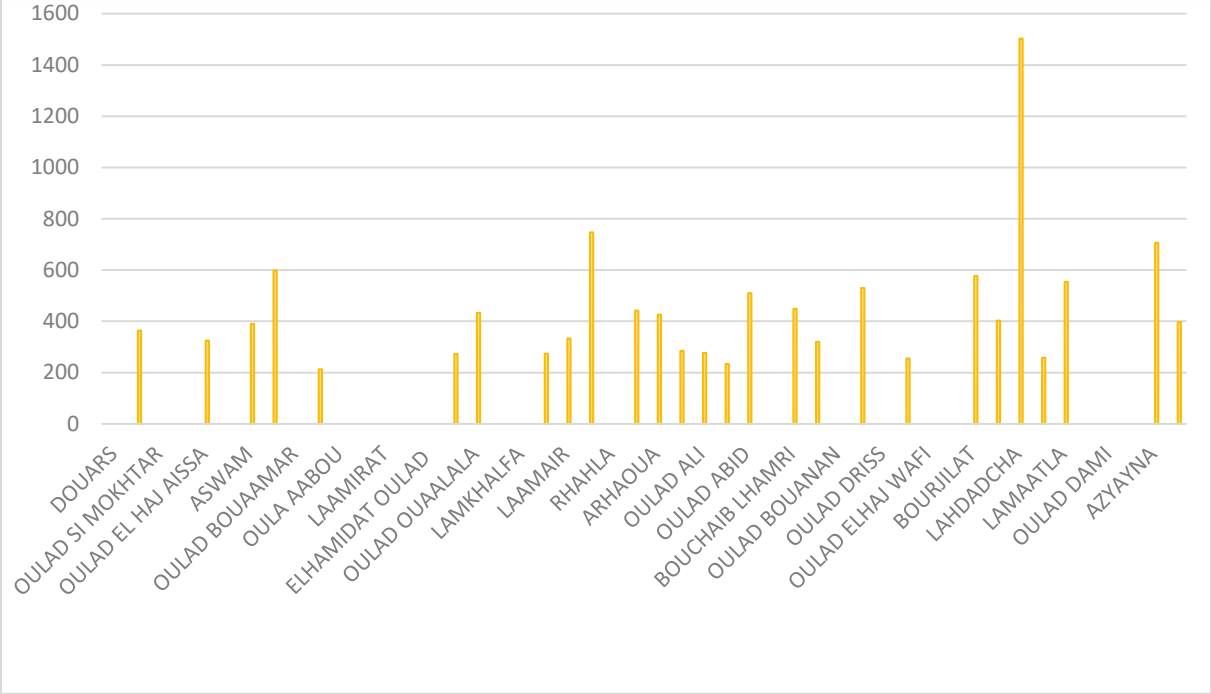

Figure2 : La population dans la commune Sidi Aissa par Douars, Source : RGPH 2014, HCP

	Niveau d'étude		Taux de Chômage%		Taux d'occupation	
Sidi Aïssa	Collège	Lycée	Homme	Femme	Homme	femme
Moyenne	22,9	12,6	9,10%	92%	33,8%	7%

Tableau 1 : présentation de la moyenne de Niveau d'étude, taux de chômages et taux d'occupation dans la commune Sidi Aïssa. Source : RGPH 2014, HCP

Cette situation socio-économique vulnérable de la population de la commune Sidi Aïssa montre le besoin de créer des sources de l'emploi en dehors de la céréaliculture l'activité dominante. Les coopératives et l'économie solidaire pourrait être une solution de lutte contre la pauvreté.

2-Les coopératives laitières marquent un certain dynamisme socio-économique au Maroc :

Une coopérative est composée d'un groupement de personnes physiques ou morales qui conviennent de se réunir pour créer une entreprise leur permettant la satisfaction de leurs besoins économiques et sociaux et qui est gérée conformément aux valeurs et principes fondamentaux mondialement reconnus en matière de coopération.

Les coopératives agricoles composantes majeures de l'économie sociale et solidaire, peuvent être mieux placées pour répondre aux attentes sociétales parmi lesquelles figure le

développement durable et tous ses volets : économique, social et environnemental. Les principes de la double qualité des adhérents qui sont à la fois des salariés et associés régissent les coopératives, le partage démocratique des responsabilités et du pouvoir, Coopération entre les coopératives, participation économique des membres, réduction des inégalités dans le partage de la valeur ajoutée peuvent concilier en effet le respect de l'environnement et les exigences économiques. l'Etat marocain encourage la création des coopératives pour réaliser les objectifs du Plan Maroc vert (PMV) qui est une initiative lancée en avril 2008 par Sa Majesté le roi Mohammed VI, et qui a pour objectif ultime de faire du secteur agricole un levier prioritaire du développement socioéconomique .Dans le même cadre le Plan Maroc Vert dans son deuxième pilier concernant l'agriculture solidaire, a octroyé son soutien aux coopératives apicoles dans le but de la modernisation solidaire de la petite agriculture afin de lutter contre la pauvreté en vue d'un développement rural intégré et de développement de sources alternatives de revenu (NEJJARI I. ; 2018).

La chaîne de production laitière joue un rôle important, tant sur les plans économique, social que alimentaire. Il contribue à assurer la sécurité alimentaire du pays en couvrant 96% des besoins des citoyens en lait et en produits laitiers. Le développement de la chaîne laitière a permis de fournir 48,7 millions de jours ouvrables tout au long de la chaîne de valeur, en particulier celle de la chaîne. La chaîne laitière comprend 260 000 éleveurs, qui possèdent un troupeau estimé à 1,8 million de vaches, tandis que 16 acteurs transforment 95% du lait fabriqué dans le secteur, qui réalise un chiffre d'affaires de 1,3 milliard de dollars par an. La conversion du lait est réalisée par des coopératives et des acteurs du secteur privé, avec environ 80 unités industrielles et plus de 2 700 centres de collecte de lait opérant dans le secteur, et le lait traité en usine représente environ 60% de la production totale (A. Benlekhal : 2017).

En 2009, la productivité des races pures tournait autour de 3 500 litres/vache/an ; elle a atteint 4 200 litres/vache/an en 2019, enregistrant ainsi une évolution de 20%. Pour sa part, la productivité de la race croisée est passée de 1 250 litres/vache/an en 2009 à 2 300 litres/vache/an en 2019, totalisant ainsi une évolution de 84%. Dans ce contexte, la valeur ajoutée de la filière a nettement évolué pour passer de 1,66 milliard de DH en 2003 à 4,22 milliards de DH en 2019, soit une amélioration de 154 %. (Le gal P, et autres, 2008).

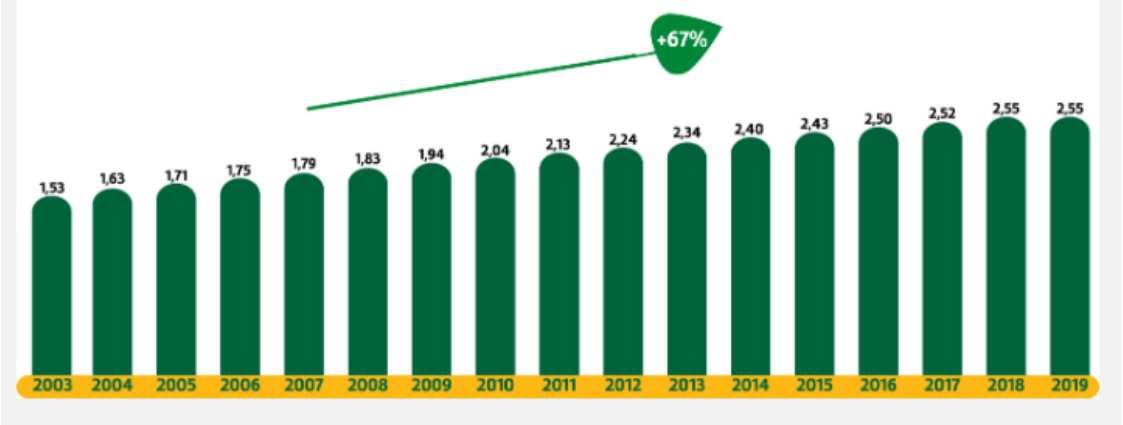

Figure2 : Evolution de la production laitière au Maroc en milliard de litres, 2003-2019
Source : Ministère de l'agriculture, 2022

La filière laitière a connu des avancées majeures avec la stratégie Plan Maroc Vert. Par exemple, la région de Doukkala, qui contribue à hauteur de 18% à la production nationale de lait, enregistre actuellement une production record de lait qui se table à 380 millions de litres par an, soit une hausse de 90% par rapport à 2008 85% de la quantité totale est produite dans un périmètre irrigué, un grand périmètre irrigué favorisant les fourrages et aliments pour bétail (Ennesraoui D., et autres, 2014).

D'après Figure 1,'évolution de la production annuelle du lait est en augmentation chaque année, elle est indépendante des variations pluviométriques annuelles, la sécheresse de l'année agricole influence fortement la productivité agricole en général surtout dans les zones pluviales, le cas de la région étudiée.

3-Les coopératives laitières confirment leurs performances dans la commune Sidi Aïssa.

D'après La direction provinciale de l'agriculture Safi, le tableau1 montre que 6 coopératives dans le domaine agricole ont été créés dans commune Sidi Aïssa. Lors de notre enquête, on a réalisé que seules les coopératives du collecte et commercialisation du lait qui exercent leurs activités. Les autres ont arrêté leurs activités à cause de mauvaise gestion financière et effets négatifs de la sécheresse.

Province	Commune	Statut Juridique	Date de Création	N0 D'immatriculation	Activité	Adresse
SAFI	SIDI AISSA	Coopérative	04/05/2017	46.2017.248.1	**Collecte et Commercialisation du lait**	Douar oulad laazizi cr sidi Aïssa
SAFI	SIDI AISSA	Coopérative	23/01/2020	33.2020.248.1	Elevage du cheptel	Douar dlichate cr sidi Aïssa
SAFI	SIDI AISSA	Coopérative	15/07/2020	61.2020.248.1	Héliciculture	Douar rouahla cr sidi Aïssa
SAFI	SIDI AISSA	Coopérative	15/07/2020	60.2020.248.1	Héliciculture	Douar elsouam sidi Aïssa
SAFI	SIDI AISSA	Coopérative	20/07/2015	91.2016.248.1	Elevage du cheptel	Douar bouchaib elhamri cr sidi Aïssa
SAFI	SIDI AISSA	Coopérative	03/10/1996	131.2016.248.1	**Collecte et Commercialisation du lait**	Centre secondaire agricole sidi Aïssa

Tableau 2 : Liste des coopératives agricoles crées dans la commune Sid Aïssa
Source : DPA Safi, 2022.

On présente dans cet article la coopérative du collecte et commercialisation du lait Sidi Aïssa Nestlé, une expérience qui a développé un savoir-faire dans le domaine de la gestion et elle assure des services et prestations en qualité pour ces adhérents. Elle présente un modèle à prendre dans la région où les agriculteurs ont besoin de diversifier les activités agricoles et ne restent pas dépendant de la céréaliculture très influencée par la sécheresse.

Photo :1 : local de la coopérative pour la collecte et commercialisation du lait Sidi Aïssa Nestlé.Juin 2022

N0	Nom de l'adhérent	Production du lait en litre durant la période 15.6.2022-29.6.2022	Production du lait en litre durant la période 28.2.2021 -13.3.2021	Nombre de vaches laitières
1	Abami Toufik	530	756	6
2	Boughoud Abdullah	397	458	3
3	Boughoud Abdelati	54	300	3
4	Boughoud Noureddine	350	708	2
5	Laabadi Abderahman	500	804	2
6	Soughat Abdelsadik	213	607	3
7	Hachmi Rachid	372	816	4
8	Hachmi Abdeltif	8	580	2
9	Hachmi Mostafa	230	873	5
10	Hachmi Toufik	68	356	2
11	Ajdia Allal	126	500	4
12	Ajdia Mhmed	238	580	3
13	Ajdia Mohammed	139	643	3
14	Aalkhadrami Fahd	129	670	5
15	Laabad Redouane	360	766	5
16	Laabad Aabouch	49	865	4
17	Laabad Abdelkader	155	690	3
18	Laabad Toufik	70	548	3
19	Ibn lkhoutout Mohammed	99	80	5
20	Ibn lkhoutout Abdelkhalek	241	945	5
21	Ibn lkhoutout Hicham	0	450	2
22	Ibn lkhoutout Abdellah	150	765	4
23	Benmouna Ahmed	52	345	3
24	Benmouna Mohammed	30	654	3
25	Raiss Said	285	548	4
26	Taouil Khadouj	102	458	3
27	Elmalki Abdelah	80	543	3
28	Elmalki Kouchi	113	465	3
29	Khayyi Redouane	268	654	5
30	Elbyad Rachid	55	345	3
31	Boughoud Aziz	14	765	2

Tableau 3 : Quantité de lait livré durant deux périodes différentes par les adhérents de la coopérative du collecte et commercialisation du lait Sidi Aissa

Source : enquête de terrain juin 2022

La coopérative a été créé en 1996 par l'initiative de son président actuel qui a rassemblé 80 agriculteurs des douars limitrophes de la commune Sidi Aïssa. Les adhérents se sont procurés de vaches laitières entre 2 et 5 vaches à l'aide d'un prêt bancaire. Le local où exerce la collecte du lait est donné par le services provinciales du ministère de l'agriculture (Photo 1).

La quantité du lait collecté et commercialisé par la coopérative varie selon les saisons, durant la saison du printemps les éleveurs réalisent les grandes quantités par contre durant l'été la production diminue (Tableau :2). Ceci est en relation avec la disponibilité des ressources fourragères et la situation pluviométrique. La quantité fournie par chaque éleveur diffère, elle n'est pas liée avec le nombre de vaches laitières mais selon la capacité de l'éleveur à assurer une alimentation de bonne qualité et les soins nécessaires pour ces vaches.

3-Résultats et discussion :

Suite aux entretiens menés auprès des adhérents et dirigeants des coopératives laitières dans la région étudiée, on a retiré les résultats et analyses suivants :

-Parmi les objectifs des dirigeants de la coopérative est d'augmenter les volumes de lait collecté en essayant de garder le même nombre des adhérents, chercher à accroitre le nombre de livreurs et encourager les agriculteurs à améliorer la productivité en leurs offrant des services tel que l'achat les aliments de bétails à prix bas. Pour améliorer la qualité du lait (acidité et écrémage) une augmentation de 50 centimes est accordée adhérents.

-La fonction des dirigeants de la coopérative se limite à la gestion budgétaire, la gestion s'effectue au jour le jour. Les activités sont liées à la collecte laitière : gestion des livraisons et paiement des livreurs. Le paiement des livreurs, en liquide tous les 15 jours, représente l'activité majeure : La coopérative livre en liquide les paiements tous les quinze jours. La gestion se fait d'une manière traditionnelle ; un membre du bureau de la coopération prend note sur une feuille : le nom de l'adhérent et la quantité livrée pendant une quinzaine de jours. Des coopératives plus développées en matière de gestion, offrent des services diversifiés : les services commerciaux (approvisionnement en intrants agricoles, épicerie, téléboutique, etc.) et les services sociaux (assurance, voyage à la Mecque, crédit) (Le gal P. et autres, 2008).

- La coopérative décide du prix par litre du lait selon des critères exigés par l'industriel Nestlé, notamment en terme bactériologique. La société est très exigeante au niveau critères bactériologiques du lait transformé en partie en produit alimentaires pour les bébés. Parfois toute la quantité collectée durant une journée est refusée par la société. La coopérative déverse le lait dans les égouts.

-La coopérative prend souvent des décisions d'exclure des adhérents qui ne livrent pas quotidiennement du lait. Certains d'entre eux préfèrent vendre leur lait à des collecteurs qui se déplacent jusqu'au douars, ces derniers payent les éleveurs immédiatement et n'insiste pas sur la qualité du lait. Ces collecteurs sont plus nombreux ces dernières années, ils livrent le lait collecté aux circuits de commerce très développés dans les villes : Les laiteries (Mahlaba) qui font des bénéfices par la production artisanale des dérivés du lait surtout le lait caille (Raib), le beurre et le lait fermente (L'ben). Ces ventes peuvent courir des risques pour la santé des consommateurs.

-La majorité des adhérents sont des petits agriculteurs, ils contribuent avec la même quantité de lait, leur seul objectif est de maximiser leur excédent entre les recettes et les dépenses.

-Les adhérents de la coopérative ont acquis un savoir-faire dans le domaine de l'élevage des vaches laitières, ils maitrisent le cycle d'une vache laitière en élevage : pour qu'une vache puisse produire du lait doit avoir un veau qui est rapidement séparé de sa mère, cette dernière commence à traiter quotidiennement. Les génisses sont parfois gardées pour l'élevage et les veaux sont vendus après 8 à 10 mois. La période du production du lait dure 10 mois puis ils

préparent les vaches à l'insémination. L'éleveur vérifie toujours l'état de santé de ces vaches et assure la quantité et la qualité de nourriture suffisante. Enfin l'éleveur vaccine ces vaches contre les agents bactériens et viraux de diarrhée et de pneumonie.

-Les adhérents élèvent des vaches de races laitières spécialisées importées : Holstein, elles sont capricieuses : elles exigent pratiquement le même apport d'unités fourragères toute l'année pour assurer un rendement équilibré. Avec la hausse de l'aliment de bétails, les agriculteurs réclament les effets négatifs sur la production laitière dur. Les subventions accordées par l'Etat ne concernent que l'aliment composé et une certaine variété de l'orge. Les deux produits sont insuffisants pour subvenir aux besoins des bêtes, Pour avoir des produits de bonne qualité, les éleveurs tentent de diversifier l'alimentation de bétail. Les prix des autres produits ont été multipliés par deux, voire par trois (Tableau 3).

-La majorité des éleveurs de la coopérative affirment que le prix de revient de production durant l'été 2022 s'approche de 5DH le litre du lait, il dépasse largement le prix de vente à la coopération qui varie, entre 3.50 et 4 DH le litre. 90% des charges concernent les besoins alimentaires des bovins, 10% concerne les soins vétérinaires et inséminations.

Produits dédiés à l'alimentation des bovins	**Une botte de fourrage**	**Une botte de paille**	**Le son**	**Le maïs**	**Betteraves séchés**	**Aliments composés**
Prix été 2022	70DH	35	3,5 DH/kg	4,5 DH/kg	4,5 DH/kg	3,5 DH/kg
Prix été 2O21	40 DH	15	2 DH/kg	3DH/kg	3 DH/kg	2,5 DH/kg

Tableau 4: Comparaison des prix des Produits dédiés à l'alimentation des bovins , Prix été 2022 et Prix été 2021,commune Sidi Aissa, Nord Safi.

Source : enquête de terrain, 2022

-Les adhérents des coopératives sont convaincus de continuer leur production laitière malgré les pertes enregistrées cette année agricole en cours. Ils maintiennent l'intégration du marché et la commercialisation de leur produit d'une manière durable indépendamment des aléas climatiques tel que la sécheresse de cette l'année 2021-2022. La majorité des éleveurs se sont débarrassés d'un grand nombre de leur cheptel, sauf les vaches laitières qu'ils gardent encore. Ils espèrent que l'année agricole prochaine la pluviométrie sera bonne et reprendront leur équilibre économique.

La majorité des éleveurs témoignent leurs satisfaction économique en pratiquant la production et commercialisation du lait, les recettes financières toutes les quinzaines de jours après livraison du lait à la coopérative et durant toute l'année leur assurent de quoi subvenir aux besoins essentiels : produits alimentaires, soins médicaux…Parfois les petits agriculteurs utilisent les recettes de la commercialisation du lait pour financer les besoins des autres activités agricoles : acheter des semences, des fertilisants, payer les frais du labour…On considère que ce véritable intérêt surtout des petits agriculteurs à l'intégration et la durabilité du système coopérative un aspect de résilience face à des conditions difficiles de l'agriculture pluviale aussi bien climatiques que socio-économiques.

-Les adhérents critiquent le comportement de la société Nestlé qui a augmenté les prix des produits de consommation dérivés du lait sans pour autant les en faire bénéficier.

-La survie de l'agriculture pluviale dépend de l'adoption des petits agriculteurs des projets économiques plus indépendants des alternances des séquences de sècheresses comme c'est le cas de l'année agricole 2021-2022. La coopérative du collecte et commercialisation du lait Sid Aïssa est une expérience qui a réussi la bonne gestion des intérêts des adhérents, malgré les défis de la hausse des charges financières des ressources fourragères et l'alimentation du cheptel.

Conclusion

La coopérative du collecte et commercialisation du lait Sidi Aïssa, est un projet économique qui développe l'économie du marché des petits agriculteurs. L'économie sociale et solidaire s'est affirmée comme une nouvelle manière d'entreprendre et d'agir pour des finalités sociales et une gouvernance participative. La création d'activités génératrices de revenus permettant de conforter le potentiel économique de l'agriculture pluviale. Pour créer d'autres projets similaires dans la région et dynamiser l'agriculture familiale, il est nécessaire de renforcer l'accès au financement pour les petits agriculteurs.

Les coopératives permettent de valoriser les ressources humaines dont dispose la région et développer les valeurs de partage, solidarité et d'entraide constituant ainsi un modèle pour d'autres activités agricoles initiant le développement humain durable d'une région vulnérable, la production agricole est toujours dépendante des aléas climatiques.

Bibliographie

Attouch H. , 2014 : Pratiques du marketing coopératif : cas de la COPAG: Revue Marocaine des Coopératives.

Benlekhal A.,2017 :la filière lait au Maroc : enjeux, défis et stratégie de développement, Exposé lors des 2èmes rencontres internationales « Le lait, vecteur de développement » à l'Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, à Rabat, les 10 et 11 mai 2017. https://www.agri-mag.com/

Ennesraoui D., Ezzahiri M. , 2014 : Dynamique de développement des coopératives dans la région Doukkala Abda: Revue Marocaine des Coopératives.

Jaidani C.**,** 2022 :Filière laitière: la hausse des prix ne profite pas aux éleveurs, Finances News ,Vendredi 17 Juin 2022, https://fnh.ma/article/actualite-economique.

Le gal P., Oudin E. , Kuper M ., Moulin C., Sraïri T.,2008 :Rôle des coopératives dans le fonctionnement du bassin de collecte laitier du Tadla, Maroc, Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb. Actes du troisième atelier régional du projet Sirma, Nabeul, Tunisie, 4-7 juin 2007.

Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime du développement rural et des eaux et forêts, Filière laitière, 2022 : https://www.agriculture.gov.ma,

NEJJARI I. ; 2018 : Les coopératives agricoles marocaines, des entreprises socialement responsables ? Etude exploratoire qualitative » Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, ISSN: 2550-469X , Numéro 7 : Décembre 2018.

RGPH 2014, HCP.

Régulation publique du marché pharmaceutique et stratégies des professionnels : le prix des médicaments sous tensions sociales au Maroc

Kamal Mellakh

Université Hassan II, FLSH de Mohammedia

Résumé :

Cette contribution proposée en hommage au Professeur Mohammed Aneflouss qui a consacré une partie de ses travaux de recherches aux questions de santé publique aborde les enjeux sociaux des médicaments au Maroc et la portée et les limites de rôle régulateur de l'Etat. Elle s'inscrit dans la continuité de nos travaux précédents sur la profession pharmaceutique (Mellakh 2015, 2016 et 2018). Sans prétendre d'être exhaustif, la présente contribution s'ouvre sur les principaux acteurs du monde professionnel des médicaments et de la pharmacie au Maroc (les laboratoires de fabrication pharmaceutique, les grossistes et répartiteurs des médicaments et les pharmaciens d'officine) pour rendre compte, dans un premier temps, de leur positionnement, leurs territoires d'activités et les logiques qui président leur emprise sur le marché pharmaceutique dont une des principales caractéristiques est d'être en même temps fortement encadré par l'Etat et contrôlé par les acteurs privés. Ceci nous a amené ensuite à aborder les modalités de la régulation pharmaceutique dans laquelle l'administration publique des prix des médicaments joue un rôle central. L'analyse proposée montre que si l'Etat s'est révélé puissant en soumettant les professionnels du marché pharmaceutique à un contrôle bureaucratique strict, il demeure par contre impuissant pour imposer d'une maniéré ferme des prix des médicaments qui tiennent compte à la fois des capacités financières des patients et des intérêts des professionnels. L'Etat régulateur de prix des médicaments se trouve ainsi au cœur des injonctions sociales contradictoires. Entre les professionnels des médicaments qui bénéficient des marges de profits garantis par les pouvoirs publics et pourtant insatisfaits des prix appliqués et les citoyens qui déplorent les prix appliqués et s'estiment exclus de l'accès aux médicaments et aux soins, l'Etat se trouve en difficultés pour assurer une régulation pharmaceutique oscillant entre la protection de la santé publique et les intérêts des professionnels.

Mots clefs : Régulations Publiques, Marché Pharmaceutiques, Professionnels des médicaments, Etat, Prix des médicaments.

Introduction

L'encadrement public de la production et la vente des médicaments est ancien et fort au Maroc. Cet encadrement se justifie par la nécessité d'assurer l'accès des citoyens aux médicaments en tant que bien de santé publique. Il s'exerce essentiellement à travers une régulation publique basée sur le contrôle des circuits de la production, l'importation et la distribution en gros et en détails des médicaments et sur un dispositif étatique de fixation des prix. Mais la forte intervention de l'Etat dans le marché pharmaceutique bute sur la puissance des professionnels qui, en leurs qualités de fabricants et distributeurs d'un bien nécessaire pour la santé publique, disposent de bonnes capacités d'influences sur l'Etat. Dans le monde professionnel des médicaments et de la pharmacie, le pouvoir régulateur de l'Etat est constamment fragilisé par les stratégies des industriels, des laboratoires et firmes pharmaceutiques, des grossîtes, distributeurs et des pharmaciens d'officine. La production et le commerce des médicaments sont monopolisés par des professionnels influents et bien organisés qui agissent collectivement à travers leurs ordres professionnels et associations (ordre national des pharmaciens fabricants et répartiteurs, ordre national des pharmaciens d'officine, associations…). Ces professionnels de médicament (pharmaciens, répartiteurs et industriels) interviennent dans un marché concentré et protégé par l'Etat. Le soutien des pouvoirs publics leur a permis d'accéder légitimement au monopole d'exercice, de tracer des barrières d'entrée à leurs marchés et de se répartir des territoires d'activités en vue de limiter la concurrence. En contrepartie, ils doivent s'acquitter d'une mission de santé publique au service des citoyens et accepter de faire l'objet d'un contrôle bureaucratique strict. Que ce soit pour la fabrication, la distribution et la commercialisation des médicaments, les mesures de contrôle sont assez diversifiées et portent essentiellement sur les brevets de production, la mise sur le marché, la publicité et les prix. Elles visent à sécuriser les circuits de production et de vente des médicaments et à assurer l'accès aux médicaments et aux soins. Toutefois, le médicament demeure au Maroc cher et difficile d'accès pour une partie non négligeable de la population qui doit continuer à supporter seul le cout financier de la consommation des médicaments en attendant l'opérationnalisation efficace de la couverture médicale universelle (AMO et RAMED). L'exclusion d'une partie de la population de l'accès aux médicaments a déclenché des mobilisations et des controverses publiques inédites poussant l'Etat à adopter une politique de baisse des prix des médicaments qui demeure aujourd'hui sans incidence notoire sur l'accès à la santé.

Pour comprendre cette situation, il nous semble heuristique de questionner les modalités de régulation publique de la production et la distribution des médicaments et de mettre au centre de l'analyse les stratégies des professionnels et les pratiques des acteurs impliqués dans la fabrication et la distribution des médicaments. Dans notre analyse, le médicament sera appréhendé comme un bien de santé publique faisant objet de politique de régulation et comme un produit de consommation dans un marché ou s'affronte des acteurs et des professionnels aux intérêts divergents. La question de prix cher des médicaments, devenue un objet récurrent de controverses publiques et de contestation sociales, trouvent toute sa place dans cette analyse. Elle est assez révélatrice des luttes professionnelles autour des bénéfices à tirer du commerce des médicaments et des tensions sociales autour de l'accès aux soins et à la santé.

Les analyses mobilisées dans le cadre de cette contribution se fondent sur une enquête de terrain menée par entretiens auprès des acteurs administratifs et professionnels de la régulation des médicaments (Ministère de la Santé, Ordres des pharmaciens et associations professionnelles) et auprès des pharmaciens, figure emblématique du champ socio professionnel des médicaments. Les pharmaciens se retrouvent, par la force de la loi, à chaque stade de la trajectoire d'un médicament, depuis sa production jusqu'à sa distribution, sa vente en gros ou

en détails (pharmaciens de l'industrie, pharmaciens grossistes et répartiteurs, pharmaciens d'officines).[1]

Les professionnels du marché pharmaceutique : des acteurs influents et des territoires d'activités protégés par l'Etat

Le marché de la production et la distribution des médicaments au Maroc est marqué par la présence d'une multitude de professionnels influents et organisés dotés d'une bonne capacité d'agir collectivement à travers leurs associations et ordres professionnels. Ils parviennent ainsi à défendre leurs intérêts dans un marché fortement encadré et protégé par l'Etat : les industriels qui assurent la production des médicaments, les grossistes-répartiteurs qui s'occupent de la distribution et les pharmaciens d'officines qui s'activent dans la vente en détail des médicaments. A ces trois catégories de professionnels s'ajoutent les médecins qui prescrivent les médicaments et l'Etat qui intervient pour encadrer et réguler les activités des professionnels. Une des principales caractéristiques du monde professionnel des médicaments est la détention légale des « monopoles pharmaceutiques »[2] et la séparation formelle entre des activités enchainées. Mais le terme « chaine des médicaments » qui est souvent utilisé par les professionnels et les pouvoirs publics pour désigner l'enchainement et la répartition des activités de production et de distribution entre plusieurs acteurs du marché ne rend compte que partiellement de la complexité des interactions entre les acteurs impliqués dans les canaux de distribution des médicaments (Lomba C, 2014). Les interactions de travail entre ces différents acteurs ne sont pas toujours enchainées et linéaires comme le laisse entendre la terminologie officielle souvent utilisée dans les stratégies de l'Etat, dans les rapports des experts et même dans le discours spontané des professionnels (chaine de médicaments, circuit de médicaments…). Les industriels, les grossîtes répartiteurs et les pharmaciens sont liés par des intérêts mutuels mais aussi par des rapports de force, des tensions et des luttes d'accaparement des positions et des profits. Le monde professionnel des médicaments au Maroc est un monde composé d'une multitude d'acteurs et de territoires d'activités professionnelles distincts et imbriquées (fabrication, distribution, ventes, prescriptions) et fortement segmenté et hiérarchisé. C'est un monde marqué par la prédominance des acteurs privés de l'importation à la distribution de détail, en passant par la production et la distribution en gros ou en détails des médicaments. L'Etat a délibérément confié la production et la distribution des médications à des acteurs privés (industriels, répartiteurs et grossîtes) qui ont ainsi pu occuper une position hégémonique dans l'approvisionnement pharmaceutique.[3]

Les industriels des médicaments :

Commençons par les industriels qui occupent une position privilégiée dans le champ professionnel des médicaments ne serait-ce que par leurs statuts de fabricants qui approvisionnent le marché pharmaceutique. Dès le lendemain de l'indépendance, ils ont profité

[1] L'enquête de terrain a été menée par entretiens auprès de 30 pharmaciens dont 20 titulaires de pharmacies et 10 travaillant dans l'industrie et la distribution à Casablanca et à Rabat. Nous avons également mené des entretiens auprès les instances de régulation pharmaceutiques : 6 entretiens avec des responsables de l'ordre national des pharmaciens, 3 entretiens avec des syndicats des pharmaciens et 5 entretiens avec des responsables au sein de la direction du médicament et de la pharmacie relevant du ministère de la santé.

[2] Le monopole pharmaceutique renvoie aux activités de ventes en détail légalement réservées aux pharmaciens d'officine et aux activités de contrôle de la qualité de la fabrication et de la distribution engageant légalement la responsabilité des pharmaciens qui travaillent dans l'industrie et dans la distribution. Au Maroc, c'est le code des médicaments et de la pharmacie qui régit les monopoles pharmaceutiques.

[3] Il n'existe pas au Maroc un Laboratoire publique de fabrication et distribution des médicaments. Le projet de création d'un pôle public de fabrication et distribution des médicaments a été envisagé plusieurs fois depuis la fermeture de la pharmacie centrale en 1988 créée sous le protectorat en 1917. Mais ce projet n'a jamais vu le jour.

de soutien de l'Etat pour promouvoir la production locale de quelques catégories de médicaments de masse. L'Etat a soutenu les industriels en les aidant dans l'implantation des premières usines, en leur conférant le monopôle d'achat des matières premières et en instaurant des règles et des barrières d'entrée et d'exercice de l'activité de production des médicaments. Aujourd'hui, l'industrie pharmaceutique marocaine est souvent affichée par les pouvoirs publics comme une industrie florissante. Le Maroc produit près de 65 % de ses besoins en médicaments et exporte 10 % de sa production, notamment vers les pays africains. Le nombre des industriels et le chiffre d'affaires généré dans le marché ont également augmenté au fils du temps. Entre 2015 et 2019, le marché des médicaments a enregistré un taux de croissance annuel moyen de 8%. Le chiffre d'affaires réalisé en 2019 par les industriels avoisine 12,8 milliards de dirhams (Conseil de la Concurrence, 2020 P 36). Cette puissance financière confère aux industriels une bonne emprise sur le marché. Les groupes qui occupent une place hégémonique dans l'industrie marocaine des médicaments sont essentiellement les multinationales, les Big Pharma, telles qu'Astra Zeneca, Bayé, Roche, Sanofi, Pfizer. A leurs coté, on retrouve quelques filiales marocaines de grands groupes étrangers telles que Laprophan, Cooper, pharma 5 et Sothema. Ce sont ces groupes internationaux dont le siège est situé à l'étranger qui monopolisent l'écrasante majorité de la production locale (84%). Les industriels marocains des médicaments produisent avec des licences délivrées par les grandes multinationales et/ou avec des brevets tombés dans le domaine public. Leur activité est essentiellement une activité de formulation et de conditionnement (Dumoulin J. & Kaddar M,1997). Ils parviennent à produire des médicaments qualifiés par l'OMS pour être exporter essentiellement en Afrique et même en Europe. Malgré leurs bonnes capacités de production, ils ne mettent sur le marché que des petits volumes de production plus facile à commercialiser compte tenu de faible pouvoir d'achat de la population (Zerhouni & El Alami, 2015).

Les grossîtes-répartiteurs des médicaments :

A côté des industriels, on trouve les grossistes répartiteurs qui se sont imposés dans le marché pharmaceutique comme des intermédiaires spécialisés dans l'achat en gros des médicaments auprès des fabricants et leur distribution auprès des pharmacies et des hôpitaux publics. Leur territoire d'activité est fortement encadré par l'Etat. Les professionnels de la distribution en gros des médicaments sont soumis à une réglementation stricte. La distribution des médicaments ne peut être effectuée que par des grossistes répartiteurs accrédités qui doivent répondre à des normes technologiques et logistiques strictes de disponibilité, de conditions de stockage et de délais de livraison d'un produit sensible à durée de vie limité (Amri M, 2016). L'Etat a confié à ce groupe professionnel le monopole de la distribution des médicaments. En contrepartie, ces professionnels doivent s'acquitter de plusieurs obligations légales tel que se procurer des médicaments auprès des laboratoires en quantité suffisante, disposer d'un stock d'au moins trois mois et avoir les moyens logistiques et matériels pour acheminer les médicaments aux pharmaciens et aux hôpitaux selon les normes prescrites sur l'ensemble de territoire national. Par la nature de leurs activités, les grossîtes répartiteurs occupent une position médiane dans le monde professionnel des médicaments. Situés entre les laboratoires de fabrication et les pharmaciens d'officines, ils doivent composer avec les deux pour exercer leurs activités. Les grossistes répartiteurs dépendent des fabricants pour s'approvisionner des médicaments et des pharmaciens pour les vendre. Ils subissent la concurrence des laboratoires qui fournissent directement les médicaments aux pharmaciens d'officine. Ils doivent également s'adapter à l'augmentation des couts de la distribution auprès des pharmaciens qui sont de plus en plus nombreux, dispersés et fragilisés par des difficultés économiques grandissantes. Selon l'ordre et les syndicats des pharmaciens, 30% des pharmaciens sont en difficultés graves à cause de surendettement et de recul des chiffres d'affaires. Une telle situation se répercute d'une manière néfaste sur les grossîtes-répartiteurs des médicaments qui se trouvent eux aussi en

difficultés pour assurer les recouvrements auprès des pharmacies en manque de trésorerie et de rentabilité.

Les pharmaciens d'officine :

Les pharmaciens d'officine constituent, dans le monde professionnel de la distribution et la vente des médicaments un acteur de base et de proximité. Ils détiennent le monopole de commerce en détails des médicaments et forment un groupe professionnel dont l'activité est protégée par l'Etat (Mellakh, 2018)**.** Seuls les pharmaciens diplômés titulaires d'officines sont habilités à livrer les médicaments aux patients. Le nombre des pharmacies au Maroc est d'environ 12 000 réparties sur l'ensemble de territoire national. Elles sont plutôt concentrées dans les villes comparées aux compagnes mais elles sont globalement bien implantées à proximité des populations dans les quartiers. Leur nombre a connu une augmentation rapide et soudaine à cause des installations massives des diplômés de l'étranger, notamment des pays de l'Est de l'Europe dans le marché (Mellakh 2015 et 2016). Toutefois, la massification de nombre des pharmaciens s'est opérée dans un marché qui demeure marqué par le faible pouvoir d'achat et de consommation des médicaments. Les nouveaux pharmaciens s'installent ainsi dans un marché étroit et de plus en plus concurrentiel, d'où les situations devenues fréquentes de paupérisation et d'insolvabilité dans la profession largement décriée par les associations et les syndicats. Les pharmaciens d'officine préfèrent plus se présenter comme des professionnels de première ligne de santé reléguant au deuxième rang l'image peu valorisante de vendeur des médicaments. Pourtant, l'achat et la vente des médicaments est le cœur de l'activité des pharmaciens. Les pharmaciens au Maroc exercent leurs activités de vente des médicaments plus selon une logique d'auto médication ou de conseil que de l'ordonnancement et la prescription médicale par le médecin. Leur position de dernier maillon de circuit de la distribution et de vente des médicaments les expose à une double pression de l'Etat et des industriels. Ils sont soumis en amont au contrôle de l'Etat régulateur de commerce des médicaments et en aval à la pression des industriels qui s'octroient une position centrale dans le système d'approvisionnement pharmaceutique.

Dans le monde professionnel des médicaments, la régulation pharmaceutique est forte et ses modalités sont diversifiées. Les industriels, les grossistes et les pharmaciens bénéficient de mesures étatiques de protections. Leurs activités sont protégées par des barrières légales à l'entrée du marché (autorisation d'ouverture, normes techniques d'installation)) qui limitent l'arrivée des nouveaux entrants et par des monopoles et des rentes légalement attribuées par l'Etat qui se charge de la fixation des prix des médicaments (Louati & El Jaoudi 2021).[4] En contrepartie, ces professionnels doivent s'acquitter d'un service public de production, de distribution et de mise à disposition des médicaments aux citoyens.

Force ou fragilité de la régulation pharmaceutique : la puissance publique en question

La régulation des médicaments a toujours fait l'objet d'une attention particulière des pouvoirs publics. La politique d'encadrement des médicaments est ancienne et forte au Maroc compte tenu des enjeux sociaux et politiques que représente le médicament pour la santé publique. Cette politique publique de régulation pharmaceutique se base sur trois principaux leviers : a) des institutions étatiques de régulation, b) une réglementation de la circulation des médicaments dans le marché et c) la fixation d'un prix public de vente des médicaments (PPV). Mise en place par les autorités sanitaires dès les premières années de l'indépendance selon une logique volontariste, cette politique de régulation pharmaceutique, au-delà des critiques qu'elle suscite

[4] Pour donner une idée une les marges et les profits attribués par l'Etat aux professionnels de médicaments, nous évoquons ici quelques exemples : les pharmaciens d'officine profitent d'une marge nette de 33,93% sur les médicaments pas chers et de 29,74% sur les médicaments qui coutent entre 300 et 400 dh. Quad aux médicaments les plus chers (plus de 600 dh), leurs marges de profits sont forfaitaires et varient entre 300 et 400 dh. Les grossistes répartiteurs profitent d'une marge brute de 11% pour les médicaments dont le prix est inférieur à 588 dh et de 2% pour les médicaments plus chers.

chez les professionnels des médicaments (industriels, grossistes, importateurs, pharmaciens….), a permis de sécuriser le circuit de la production et la distribution et de réduire à l'extrême les risques de santé liés au « faux médicament » dans le marché (imitation illégale des médicaments de marque, vente de médicaments périmés…..). Une des principales caractéristiques du marché marocain des médicaments est la bonne capacité de l'Etat, appuyé par les organisations professionnelles, pour contrôler la circulation des médicaments informels. Ce contrôle est assuré par deux principaux acteurs relevant du Ministère de la Santé : la Direction de Médicament et de la Pharmacie (DMP) et son bras droit en matière d'évaluation, d'expertise et de contrôle des médicaments en l'occurrence le Laboratoire National de Contrôle des Médicaments (LNCM) crée en 1969. Ces deux instances de régulation semi autonomes et imbriquées s'occupent de la disponibilité de médicament, de sa qualité et de la sécurité de sa consommation à travers les procédures d'autorisation de mise sur le marché (l'enregistrement), d'inspection des laboratoires, de contrôle des importations et d'octroi des licences. L'Etat c'est ainsi doté, à travers ces deux instances de régulation, d'un pouvoir d'encadrement de la distribution des médicaments fabriqués localement ou importés, ce qui a permis d'avoir un marché pharmaceutique fortement encadré et régulé dans lequel l'Etat s'est imposé comme un acteur puissant de régulation.

Toutefois, force est de constater que le pouvoir d'encadrement et de contrôle détenu légalement par les instances publiques de régulation pharmaceutique se trouve également limiter par plusieurs contraintes. Le pouvoir d'action de l'Etat en matière de contrôle, d'octroi des licences, d'inspection des fabricants, répartiteurs et pharmaciens ne peut pas s'exercer pleinement à cause de l'insuffisance des moyens humains ou logistiques. Les pharmacies sont trop nombreux comparés au nombre d'inspecteurs disponibles et les établissements pharmaceutiques industriels ou de distribution qui sont puissants et hégémoniques dans le marché parviennent à contourner le contrôle strict de l'Etat. Qu'il s'agit des Autorisations de Mise sur le Marché (AMM), de la fixation des prix des médicaments ou de l'inspection des laboratoires, des pharmacies d'officine ou des établissements pharmaceutiques industriels ou de distribution, le pouvoir régulateur de l'Etat parait bien moindre comparé à la puissance des acteurs privés et à leur hégémonie dans le marché comme nous allons voir avec plus de détails plus loin. Pour contrecarrer cette situation, les pouvoirs publics n'ont pas cessé de multiplier les actions et les règles réglementaires de contrôle de la production, de la distribution et de prix des médicaments espérant ainsi pouvoir se positionner comme acteur majeur dans l'organisation du marché. Le dispositif d'encadrement juridique et institutionnel du médicament et de la pharmacie a été hérité du protectorat français au Maroc (Nhaili &Taoufik 2010). Le tableau suivant présente les principales actions publiques menées par l'Etat dans le domaine des médicaments et de la pharmacie depuis l'indépendance en 1956.

Principales mesures et actions publiques en matière de médicament depuis l'indépendance

Année	Actions publiques
1957	Suspension du fonctionnement de l'ordre des pharmaciens crée pendant le protectorat et son remplacement par un conseil national provisoire de la pharmacie
1959	Organisation de la première conférence nationale sur la santé fixant les orientations pour le développement de secteur de médicament et de la pharmacie après l'indépendance, conférence organisée à Rabat le 17, 18 et 19 Avril 1959
1960	Promulgation de premier texte juridique après l'indépendance pour réglementer l'exercice de la pharmacie, encadrer la détention et la vente en gros des médicaments et mettre en place l'industrie pharmaceutique :
1965	-Publication de Circulaire du Ministère de la santé imposant la fabrication locale des médicaments et réduisant le recours aux importations -Amorce de développement de l'industrie pharmaceutique marocaine selon le modèle de substitution aux importations
1966	Publication de premier texte juridique après l'indépendance fixant un prix public des médicaments (Arrêté Ministériel du 7 Janvier 1966)
1969	Création de Laboratoire Nationale de Contrôle des Médicaments
1976	Création de l'ordre des pharmaciens avec cinq conseils : 2 conseils régionaux de pharmaciens d'officine (conseil de la région sud et conseil de la région nord), 1 conseil des pharmaciens fabricants et répartiteurs, 1 conseil des pharmaciens biologistes et 1 conseil national
1987	Ouverture de la première filière de formation en pharmacie au Maroc, filière créée à la faculté de médecine de Rabat
1988	Fermeture de la pharmacie centrale créée sous le protectorat en 1917 pour fabriquer les produits pharmaceutiques rudimentaires et pour approvisionner en médicament les centres de santé et les hôpitaux publics
2000	Création de l'OMPIC (Office Marocaine de la Propriété Industrielle et Commerciale)
2002	Promulgation de la loi 65-00 instituant la couverture médicale de Base (CMB)
2004	Application de la nouvelle législation sur la propriété industrielle permettant la protection par les brevets des produits pharmaceutiques (publication du décret de la loi n°17-97 qui a permis de remplacer les lois précédentes au Maroc, à savoir, la loi du 23 juin 1916 et la loi du 4 octobre 1938 relative à la protection de la propriété industrielle)
2005	Entrée en vigueur de l'Assurance médicale obligatoire (AMO) et de l'assistance médicale destinée aux démunis (RAMED) pour élargir la prise en charge des soins et le remboursement des médicaments
2006	Promulgation de la loi 17-04 portant code du médicament et de la pharmacie
2007	Accréditation du Laboratoire National de Contrôle des médicament par la Direction Européenne de la Qualité du Médicament et des soins de Santé
2013	Révision de la réglementation de fixation des prix publics des médicaments datant de la fin des années 60 et baisse des prix de certains médicaments

Les premières mesures de gestion publique des médicaments prises dès les premières années de l'dépendance ont porté sur la délimitation des monopoles pharmaceutiques et les champs d'action des professionnels (pharmaciens, fabricants, répartiteurs, importateurs…) ainsi que sur la procédure d'enregistrement des médicaments et d'octroi des licences aux producteurs, détaillants, importateurs et grossistes. Le respect des droits de propriété intellectuelle et des brevets nécessaire à la production et à la commercialisation des médicaments n'est devenu une préoccupation majeure des pouvoirs publics qu'à au début des années 2000 sous la pression des instances internationales de protection des droits de propriété. L'OMPIC (l'Office Marocain de Propriété Industrielle et Commerciale) a été créée en 2000. La production de nouvelles règles de protection des produits pharmaceutiques par les brevets a permis de mieux protéger les intérêts et la position des grands groupes industriels dans le marché qui sont, rappelons-le,

essentiellement des multinationales ou des filiales marocaines de grandes sociétés étrangères (Karikorian G, 2007). Aujourd'hui, l'Etat s'oriente de plus en plus vers la mise en place d'une politique sociale de médicament. Les mesures publiques actuellement engagés à ce sujet portent principalement sur l'institution d'un système d'assurance maladie obligatoire (AMO) et sur la mise en place d'un fond d'assistance médicale au bénéfice des indigents (RAMED).

C'est le Code du médicament et de la pharmacie qui organise sur le plan légal et institutionnel les activités des professionnels des médicaments et le marché pharmaceutique (Laghdaf Rhaouti, 2007). En 2006, ce code qui n'a pas été modifié depuis 1960 a été révisé sous la pression des professionnels en quête de préserver et d'élargir leurs monopoles pharmaceutiques. Le code de médicament et de la pharmacie demeure aujourd'hui très critiqué par les professionnels à cause de manque des précisons sur plusieurs aspects en lien avec les conditions d'exercice de la profession pharmaceutique et la régulation du marché. Les pharmaciens d'officine déplorent le fait que le code de médicament ne leur accorde pas le droit de substitution, c'est-à-dire la possibilité de remplacer un médicament prescrit par le médecin s'il n'est pas disponible dans leurs pharmacies par un autre de même classe thérapeutique. Ils décrient les situations de perte de leur monopole sur la vente des médicaments. Pour eux, l'exclusivité accordée par le code des médicaments aux pharmaciens pour dispenser les médicaments aux patients n'est pas toujours respectée puisque les médicaments sont également vendus dans les cliniques privées, au sein de certaines associations, dans les communes qui disposent des dépôts pour les médicaments et même dans certains cabinets de médecins spécialistes tels que les pédiatres. Les grossîtes et les répartiteurs des médicaments réclament la révision de certains articles de code de la pharmacie pour mieux respecter les frontières entre les champs d'action des acteurs dans le marché. Ils déplorent le fait que la distribution pharmaceutique s'exerce également par les laboratoires qui doivent se concentrer plus sur la fabrication. Quant aux industriels, ils évoquent le manque de soutien de l'état pour accéder aux matières premières nécessaires à la fabrication et pour mieux faire face à la concurrence internationale qui devient de plus en plus rude sous l'effet de la mondialisation de l'industrie pharmaceutique. Ils déplorent l'augmentation des importations des médicaments et la complexité de la procédure administrative adoptée pour l'octroi des licences et des autorisations de mise sur le marché. Les différents acteurs du monde professionnel des médicaments se montrent ainsi très critiques vis-à-vis de l'Etat régulateur. Mais le point qui suscite le plus de controverses chez les professionnels de médicament porte sur la révision de la procédure de fixation administrative des prix. La question des prix des médicaments a été l'objet de luttes professionnelles et sociales intenses au Maroc ces dernières années. Elle met en lumière les fragilités de la régulation pharmaceutique et du système de santé en entier.

Le prix des médicaments entre gestion publique, intérêts privés et pressions sociales

L'administration des prix s'est imposée au Maroc comme un levier majeur de la politique publique des médicaments et de la pharmacie. De point de vue de l'Etat, le médicament ne peut pas se réduire à un produit de consommation. Il est également un bien de santé publique à préserver contre les lois libres du marché. De ce fait, l'Etat marocain, poursuivant l'exemple français hérité du protectorat, s'est activé dès l'aube de l'indépendance dans une politique volontariste de régulation des prix des médicaments et d'encadrement du marché pharmaceutique à travers la législation. Les premiers textes juridiques fixant un prix public des médicaments parus après l'indépendance (1956) datent des années soixante.[5]Il a fallu attendre le début des années 1990 pour réviser les modalités de fixation des prix instaurées au lendemain de l'indépendance.[5]Pendant longtemps, les professionnels des médicaments et de la pharmacie au Maroc (industriels, importateurs, grossîtes, répartiteurs, pharmaciens….) pouvaient négocier

[5] Il s'agit de l'Arrêté Ministériels du 7 Janvier 1966 et du 18 septembre 1969 fixant le mode de calcul des prix médicaments fabriqués localement et importé)

[5] Il s'agit de l'Arrêté Ministériel du 1 Décembre 1993

avec l'Etat en toute discrétion des bons marges de profits pour la fabrication et la vente des médicaments. Depuis l'indépendance jusqu'au début des années 2000, la question des prix des médicaments est restée plutôt une question technique négociée entre l'Etat et les professionnels concernés sans ingérence politique ou médiatique. La question des prix des médicaments est devenue au Maroc socialement visible depuis la publication du rapport de la mission parlementaire d'information sur le prix des médicaments en 2009 (Chambre des Représentants du Royaume du Maroc, 2009). La décision d'enquêter publiquement sur les prix des médicaments pratiqués au Maroc est survenue en réponse à la mobilisation de l'opinion publique largement relayée par les médias contre le prix des médicaments jugé trop cher. Le rapport de la mission parlementaire d'enquête a conclu que le prix des médicaments au Maroc est anormalement élevé, quel que soit le critère de comparaison choisi avec les autres pays et la catégorie de médicament et que la responsabilité principale incombe à une partie de l'industrie pharmaceutique ainsi qu'aux procédures définies par l'Administration pour la fixation des prix des médicaments et de leur remboursement par l'Assurance Maladie (Chambre des Représentants du Royaume du Maroc, 2009). De tels constats n'ont pas manqué d'alimenter les critiques politiques et médiatiques les plus virulentes à l'encontre de l'Etat. Le rapport de la commission parlementaire a mis pour la première fois au grand jour le laxisme des pouvoirs publics face aux situations de rentes pharmaceutiques qui profitent aux acteurs du marché. Les mobilisations sociales portées par le mouvement de 20 février 2011 survenue au Maroc dans le contexte des soulèvements de printemps arabe ont poussé les pouvoirs publics à prêter plus d'attention à la problématique de l'accès aux médicaments. Les jeunes protestataires, dans le sillage de leurs multiples revendications à caractère politique et social, n'ont pas manqué de décrier la cherté des prix des médicaments et les obstacles qui se dressent face à l'accès aux soins aux marocains qui sont en majorité non solvable au remboursement de la sécurité sociale. Une partie non négligeable de la population ne bénéficie d'aucune forme de protection sanitaire et sociale et se trouve ainsi en souffrance essentiellement à cause des couts des médicaments et des soins essentiellement supportés par les familles. Ainsi, le mouvement public de mobilisation sur le prix cher des médicaments s'est retrouvé renforcer après les soulèvements populaires de 2011. Les élections législatives anticipées organisées le 25 Novembre 2011 ont amené le Partie Justice et Développement aux commandes de gouvernement. Ce parti politique à essence islamiste propulsé pour la première fois au rang de pouvoir par la dynamique protestataire du printemps arabe a fait du contrôle des prix des médicaments une action sociale prioritaire. L'intervention des pouvoirs publics de l'époque s'est ainsi focalisée sur la baisse des prix des médicaments qui étaient au Maroc plus cher même comparativement à des pays voisins comme la Tunisie ou à des pays dont la population jouie d'un revenu supérieur comme la France (Zerhouni & El Alami, 2015). Les autorités sanitaires ont mis une forte pression sur les acteurs du marché pharmaceutique (producteurs et distributeurs) pour revoir les prix des médicaments à la baisse. Bien organisé en ordre établi comme le cas des pharmaciens et en associations professionnelles puissantes comme le cas des laboratoires pharmaceutiques, les professionnels des médicaments ont usé de toute leur influence pour contrecarrer la nouvelle politique de baisse des prix portée par l'Etat. L'association marocaine de l'industrie pharmaceutique a riposté au rapport de la commission parlementaire de 2009 dont il a été question plus haut par un contre rapport publié en 2010 focalisé sur les vices de formes et la critique de la méthodologie utilisée par la commission parlementaire pour l'analyse des prix, estimant que les constats de cette commission sur les prix chers des médicaments sont exagérés (Association Marocaine de l'industrie Pharmaceutique, 2010). Quant aux pharmaciens, leurs instances ordinales (ordres et fédérations syndicales) ont fortement critiqué la focalisation excessive de l'état sur la question des prix estimant que le vrai problème a été occulté et réside dans la faiblesse de pouvoir d'achat de la population et les difficultés de l'Etat pour assurer les protections médicales et sociales. Ces controverses sur le prix des médicaments sont inédites

au Maroc. La question des prix des médicaments est devenue l'objet de luttes professionnelles et sociales affichées publiquement, ce qui a poussé l'Etat à redéfinir sa politique de médicament à travers le prisme de la baisse des prix. Des négociations avec les industriels, les grossistes répartiteurs et les pharmaciens ont été engagé en 2012 dans le cadre de la Commission Consultative des Médicaments et des Produits de Santé créée la même année pour trouver un accord en vue de baisser les prix des médicaments. Dans les faits, ce sont les négociations avec les industriels, compte tenu leur pouvoir d'influence dans le marché pharmaceutique, qui ont permis en 2013 à l'Etat de procéder à une révision de la procédure administrative de fixation des prix selon une logique de comparaison internationale. Les prix publics des médicaments sont fixés en comparaison à un groupe de 7 pays, en plus de pays de fabrication (France, Belgique, Espagne, Portugal, Turquie et Arabie Saoudite). Le prix appliqué au Maroc est le prix le plus bas constaté dans les pays précités. Pour chaque médicament importé ou produit localement, le prix public de vente (PPV) est établi à l'issue d'une négociation avec les industriels qui doivent présenter aux autorités publiques leur dossier administratif justifiant les couts engagés. Le calcul de prix des médicaments intègre également les marges attribuées par l'Etat aux différents acteurs du marché : industriels, grossîtes-répartiteurs, importateurs et pharmaciens d'officines (Louatti & El Jaoudi 2021). Ce modèle d'administration publique des médicaments basé sur la fixation des prix par l'Etat, l'attribution des marges et des profits, le contrôle bureaucratique des professionnels, la protection de leur marché par l'instauration des barrières réglementaires à l'entrée et la limitation de la concurrence n'est pas spécifique au Maroc. Il est adopté par d'autres pays en tant que modèle de gestion des médicaments pour assurer l'accès à la santé publique dans le cadre de l'Etat providence (OCDE, 2008, Grandfils 2007, Benoît & Nouguez, 2018).

Si les objectifs de l'administration des prix des médicaments par l'Etat au Maroc est de rendre les médicaments moins chers et accessibles, force est de constater que ce n'est pas le cas pour le moment. Divers études, enquêtes et rapports d'instances constitutionnelles confirment que les prix des médicaments demeurent chers au Maroc.[6] La baisse des prix affichée par les pouvoirs publics a été limitée à une petite partie des médicaments. Elle n'a concerné que 21,5% des médicaments mis sur le marché (Conseil de la Concurrence, 2020 P 90). Plus encore, des médicaments très consommés au Maroc demeurent aujourd'hui deux à trois fois élevés au Maroc comparé même à la France selon les conclusions d'une enquête menée par la Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale (CNOPS) en 2020. Depuis une dizaine d'années, le prix excessivement élevé des médicaments ne cesse de susciter la dénonciation publique des élus, de la presse et des médias.[7]

La cherté des médicaments au Maroc est produite aussi bien par les situations de monopoles et les comportements prédateurs des professionnels dans le marché pharmaceutique que par le faible pouvoir régulateur de l'Etat. Les situations de monopole dans le secteur pharmaceutique ont été pointées du doigt par le rapport de conseil de la concurrence publié en 2020. Ce rapport révèle que trois laboratoires (Sothema, Maphar, et Sanofi Aventis Maroc) détiennent le tiers des parts de marché et que la concentration de la fabrication de certaines molécules et classes thérapeutiques entre les mains d'un petit nombre d'industriels est forte (Conseil de la Concurrence, 2020 P 74-75). La position hégémonique de ces industriels dans le marché de médicament leur permet d'avoir une bonne capacité d'influence lors des négociations des prix avec l'Etat, notamment pour les nouveaux médicaments de marque et les médicaments des

[6] Voir à ce propos les rapports parlementaires publiés en 2009 et 2014 et les rapports du Conseil de la concurrence publiés en 2011 et 2020 ainsi que l'enquête menée par la CNOPS en 2020

[7] Voir à ce propos à titre illustratif les dossiers les plus récents du magazine d'information Tel Quel consacrés au prix des médicaments (tels quel n° 1005 du 5 au 21 Juillet 2022 et tel quel n° 914 du 17 au 23 Juillet 2020)

pathologies lourdes tels que le cancer ou les hépatites.[8] Comme le prix des médicaments deviennent fixes par décision administrative, les industriels n'ont pas la possibilité de l'augmenter après quelle que soit les circonstances de production. Leurs stratégies consistent alors à agir en amont pendant les négociations avec l'Etat en vue d'obtenir dès le départ les prix fabricants hors taxes (PFHT) les plus avantageux. Les industriels, notamment les multi nationales dotées de fortes puissances financières, d'appui diplomatique et de monopole de la production parviennent souvent à imposer les prix les plus rentables et menace le cas échéant de quitter le pays ou d'abandonner la fabrication du médicament en question (Louatti & El Jaoudi, 2021).

En plus des industriels, d'autres acteurs du marché pharmaceutique participent également à la production de la cherté des médicaments à travers leurs comportements. Les médecins en tant que prescripteurs des ordonnances y participent en orientant plus leurs patients vers la consommation des médicaments qui ont le plus de notoriété sur le marché sans se soucier de leurs prix. Ils tendent plus à prescrire les nouveaux médicaments de marques promus par les industriels. A travers les compagnes publicitaires et commerciales, les visites des délégués médicaux et l'organisation des salons, les industriels parviennent à orienter les médecins vers la prescription des nouveaux médicaments de marque qui sont plus chers. Quant aux pharmaciens d'officines, ils n'ont aucun intérêt à proposer à leurs clients les médicaments les moins chers. Plus le prix de médicament proposé par les pharmaciens est élevé, plus leurs marges de profit est importante. Mais comme ils ont souvent affaire à des clients démunis et non éligible au remboursement des médicaments, les pharmaciens des quartiers populaires, qui sont les plus nombreux, se trouvent enclins à contourner la réglementation en proposant à leurs clients des réductions des prix publics de vente (PPV) et des facilités de payement ou en substituant les médicaments prescrits par les médecins par d'autres moins onéreux.

Conclusion

La régulation publique du marché pharmaceutique s'exerce au Maroc selon une logique régalienne qui vise à organiser la production et la distribution en gros et en détails des médicaments et à assurer son accessibilité aux citoyens. Le choix de régulation pharmaceutiques adopté accorde une place centrale à l'encadrement administratif des prix. Or, cet encadrement est loin de donner les résultats escomptés en termes d'accessibilité des patients aux médicaments. Il ne cesse de susciter les critiques les plus virulentes des professionnels, des acteurs sociaux (partis politiques, syndicats) et des citoyens. Entre les professionnels des médicaments (industriels, grossistes-répartiteurs et pharmaciens d'officines) dotés d'un vrai pouvoir d'influence dans le marché pharmaceutique et pourtant insatisfaits face aux prix appliqués par les pouvoirs publics et les citoyens qui déplorent les prix appliqués et s'estiment exclus de l'accès aux médicaments et aux soins, l'Etat régulateur de prix des médicaments se trouve fortement contester. De point de vue des professionnels, ce sont les exigences de retour sur investissement qui expliquent objectivement les prix élevés des médicaments au Maroc (couts élevés d'accès aux matières premières et d'importations chez les industriels, couts élevés de distribution chez les grossîtes et couts exorbitants d'installation chez les pharmaciens). Ces professionnels se sentent fortement menacés par la politique de baisse des prix des médicaments et réclament à l'Etat une politique des médicaments moins administré prenant plus en considération les contraintes du marché. Mais l'Etat est soumis plus que jamais à une forte demande sociale pour réduire les prix des médicaments et permettre au plus grand nombre d'accéder aux soins. La question controversée des prix résume ainsi à elle seule l'essentiel des enjeux politiques et sociaux autour des médicaments et la santé au Maroc. L'enjeu le plus important aujourd'hui est l'accès des patients aux médicaments qui est

[8] Les médicaments anti cancéreux demeurent excessivement chers au Maroc même après la baisse de leurs prix par décision ministérielle en 2022. A titre d'exemple, Revlimid 25 mg gélule, boîte de 21 coute 19.711dh et Jevtana 60 mg/1,5 ml utilisé pour le traitement d'un cancer métastatique de la prostate coute 22.044

rappelons-le un produit de consommation central pour la santé publique. Or, le prix des médicaments parait plus que jamais élevé comparer au revenu de la majorité des patients et par conséquence, il constitue un obstacle majeur pour l'accès à la santé. C'est probablement pour cette raison que la problématique des prix des médicaments risque de devenir encore plus le nœud de la question sociale au Maroc.

Bibliographie

Amri M (2016), Circuits de distribution des produits pharmaceutiques : opportunités logistiques et contraintes réglementaires Dans Revue Espace Géographique et Société Marocaine Numéro 15

Association Marocaine de l'Industrie Pharmaceutique, AMIP (2010), Le secteur pharmaceutique marocain : réalités sur le prix des médicaments et intérêt du secteur, Maroc

Benoît C & Nouguez E, (2018), De l'administration des prix à la régulation du marché : enjeux et modalités de la fixation des prix des médicaments en France depuis 1948. Revue Française des Affaires Sociales Numéro 3

Chambre des Représentants du Royaume du Maroc (2009), le rapport de la mission d'information sur le Prix du Médicament au Maroc effectuée par la Commission des Finances et du Développement Économique de la Chambre des Représentants, Rabat, Maroc.

Conseil de la Concurrence & S.I.S. consultants (2011), Etude sur la concurrentiabilité du secteur de l'industrie pharmaceutique, Rapport de synthèse, Rabat Maroc

Conseil de la Concurrence (2020). Avis sur la situation de la concurrence dans le marché du médicament au Maroc Publication de Conseil de la Concurrence, Rabat

Conseil Régional des Pharmaciens d'Officine de Sud (2018), Etat des lieux des prix des médicaments et leurs évolutions entre 2014 et 2018. Casablanca

Dumoulin J. & Kaddar M, (1997), Le secteur pharmaceutique privé commercial au Maroc. Dynamique de développement et effets sur l'accessibilité des médicaments, Programme d'action pour les médicaments essentiels, Organisation Mondiale de la Santé.

Fournier P, Lomba & C Muller S (2014), Les travailleurs du médicament. L'industrie pharmaceutique sous observation Ed érés Toulouse France

Karikorian G, (2007), Evolution récentes de la législation sur la propriété intellectuelle au Maroc et accès aux médicaments, KEStudies, vol. 1,

Laghadaf Ghaouti M, (2007), Code du médicament et de la pharmacie : approche juridique, théorique et pratique, annexé des derniers documents et jugements judiciaires" Impression Rabat

Lomba C (2014), Des mondes de règles et de rentes, dans les travailleurs du médicament. L'industrie pharmaceutique sous observation Ed érés Toulouse

Louati N & El Jaoudi R, (2021), Le cadre général de fixation du prix du médicament au Maroc : Pour une approche plus efficiente de détermination du juste prix, Journal d'Economie, de Management, d'Environnement et de Droit (JEMED) Vol 4. N° 2, Mai

Mellakh k (2015), La formation des pharmaciens marocains dans les pays de l'Est de l'Europe : enjeux et expériences, dans Monique de Saint-Martin, Scarfo Ghellab et Kamal Mellakh Eds, « Etudier à l'Est : expériences des diplômés africains » Edition Khartala Paris France

Mellakh k (2016), La formation des étudiants marocains dans les pays de l'Est de l'Europe. Revue Européenne des Migrations Internationales. Tours France

Mellakh k (2018), Les pharmaciens d'officine à l'épreuve des transformations de la politique publique de médicament au Maroc » dans Baxerres, Marquis (coord.). Régulations, Marchés, Santé : interroger les enjeux actuels du médicament en Afrique. Mars, Ouidah, Bénin

Nathalie Grandfils, (2007), « Fixation et régulation des prix des médicaments en France », Revue Française des Affaires sociales Numéro 3-4.

Nhaili H & Taoufik J (2010), La naissance de la législation pharmaceutique marocaine moderne. Dans Revue d'histoire de la pharmacie, 97e année, numéro 366.

Organisation de Coopération et de Développement Economique, OCDE (2008), Les prix des médicaments sur un marché global : politiques et enjeux Collection Sciences et Techniques

Velasquez G. & Correa C. (2009), L'accès aux médicaments. Entre le droit à la santé et les nouvelles règles de commerce international, Harmattan, Paris, France

Zerhouni, M & El Alami (2015), Vers un marché maghrébin du médicament (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie), l'Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen (IPEMED), Paris. France